



جهكورية بصث والغربية

المناسلة الم

المَّحُونُ عَبِّنَ

الأحكام الصفّادرة مِن الهيمُ فالعَامَّة المتوارالدرنت والتجارية ومن الدّائرة المدنت مُّ وَمِنُ داريحة الأحوال الشّحضة بدّ

السنة الثالثة والثلاثون

الجــــزء الثانى (سنة ۱۹۸۲) من يونيه إلى ديسمبرسنة ۱۹۸۲

الفاهر<u>اة.</u> الحينة العسامة لشنون الطاع الاميرية. ١٨٦ الرأ

حِمَاسَةً ٢ من يونية سنة ١٩٨٢

برئامة للسبدالمستشار محمود هنمان «وریش نائب رئیس المحكمة ، وحضویة للسادة المستشارین ه أحمد صبری اسمد ، تبد إبراهيم خابيل ، أحمد شلبي ، وجمد هبد الحميد سند .

(118)

الطمن رقم ٤ . ٤ لسنة ٥ ٤ القضائية :

(١) تعويض . مسئولية .

النمو بيش المستحق لأفراد القرات المساحة عنه الرفائة أو العجز يسبب الملدة • ق ١٩٦٦ فيسنة ١٩٦٤ - لايحول دون مطالبة المضرور بحقه في النحو بيش الكامل الحار الضرر استنادا إلى المستوابة التقصيرية ، حدم جواز الجم بين التمو يضين •

(۲) إختصاص ¹⁰ ختصاص ولائي". تعويض ¹⁰ نقادم دعوى التعويض".
 تقادم ¹⁰ نقادم مسقط" ¹⁰ نقادم ثلاثى "

١ — لما كان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد الى تنظم المماشات والمكافآت والمتأمين والتحويض لأفراد القوات المسلحة عسد الوفاة أو العجز الكلى أو الجزئي بسبب الحدمة أو العمليات الحربيسة وهي أحكام يقتصر تطبيقها — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة — على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون المذر عول دون مطالبة المضرور محقه في التعويض الكامل الحار للضرور المدريض الكامل الحار للضرور عدم في التعويض الكامل الحار للضرور عدم المدرية المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور المدرور عدم المدرور المدرور المدرور المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور عدم المدرور المدرو

الذى لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قاعمًا وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيرى ، إلا أنه لايصح للمضرور أن يجع بين التعويضين .

٢ — تنص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ أسنة ١٩٦٤ على أنه لابجوز لكافة الجهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لاحكامه عند ما تكون الإصابة أو الوفاة بسبب الخدمة أو العمليات الحربية ، ومفاد ذلك أن الحظر من نظر دعاوى التعويض الذي نصت عليسه المادة المذكورة يقتصر على الدعاوى التي تستند إلى الحالات المنصوص عليها في ذلك القانون ، ولا يتعداها إلى غيرها من دعاوى التعويض التي ترفع طبقا لأحكام القانون المدنى ، ومن ثم لايحول هذا النص دون سريان التفادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٧ من القانون المدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقروزيه والمرافعة و بعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ماييين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن حست تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٨٩٩ سنة ١٩٧٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لم ميلغ ٢٣٠٠٠ جنيه والفوائد ، وقالوا بيانا للدعوى أن جنديا بالقوات المسلمة تابعا للطاعن كان يقود بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢ احدى سيارات الحيش وتسبب يخطئه في فتسل المرحوم الملازم أول مورث المطعون عليهم إذ اصطدمت تلك السيارة بسيارة أخرى بلجيش كان يستقايها المورث المذكور فاصب باصابات أودت بحياته وحررت عن الحادث الحنية المسكرية رقم ١٢٢ مسنة ١٩٧٣ شرق القاهرة ، وأحيل المنهم إلى الحاكمة المسكرية ، غير أن قيام سنة ١٩٧٣ شرق القاهرة ، وأحيل المنهم إلى الحاكمة المسكرية ، غير أن قيام

حرب أكتوبر حال دون إتمام الحاكمة . وفقدت أوراق تلك القضية . فأقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان دفسع الطاعن بسقوط الدعوى بالتقادم . و بتاريخ ٢٩/٠ /٩٧١ محكت المحكة برفض هذا الدفع وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن مورثهم آفف الذكر كان يعولم ، وأن اضرارا مادية قد لحقت بهم من جراء وفاته ، و بعد سماع أقوال شاهديهم حكت المحكة بتاريخ ٥١/٥/١٥ بالزام الطاعن بأن يؤدى للطعون عليهم مبلغ ٥٠٠ جنيسه كتعويض عن الضرر الموروث ومبلغ ٥٠٠ جنيسه كتعويض عن الضرر الموروث ومبلغ ١٠٠٠ جنيسه كتعويض عن الضر الأولى والفوائد بواقع ٤/٠ استأنف الملعون عليهم هذا الحكم لدى حالياتهم ، كما استأنف الطاعن بالاستناف مدى طالبين تعسديله و الحسم بطلباتهم ، كما استأنفه الطاعن بالاستناف المحكمة برفض الاستفنافين وتأميد الحسم المستأنف ألم ١٩٧٨/١٢/١٨ حكت بطريق النقس . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بوفس الطعن ، ومنا الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وحددت النابة رايا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحسكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن المسادة به ١٩٦٨ سنة ١٩٦٤ سنة ١٩٦٤ التي قضت المحكمة العليا بعدم دستوريتها بتاريخ ١٩٧٤/١٩٩ — كانت تمنع كافة جهات القضاء من نظر دعاوى التعويض عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المساحة بسبب الحدمة أو العمليات الحربية ، وكان هسلذا الحفل قامرا على دعاوى التعويض التي تستند إلى أحكام القانون المذكور ، ولا متد إلى غيرها من دعاوى التعويض التي تستند إلى أحكام القانون المذكور ، ولا متد إلى غيرها المطعون فيه ذهب إلى أن هذا النص قبل الحسكم بعدم دستوريته يعتبر مانعا قانونيا من رفع الدعوى يترتب عليه وقف التقادم الثلاثي باللسبة المطعون عليهم حتى ١٩٧٤/١/١٩ ورتب الحكم على ذلك قضاء مرفض الدفع يسقوط الدعوى بالتقادم رغم أن المدعوى أقيمت استنادا إلى القانون المدنى فيكون الحسكم بالتقادم رغم أن الدعوى أقيمت استنادا إلى القانون المدنى فيكون الحسكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافأت والتامين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عند الوفاة أو العجز الكلي أو الحزئي بسبب الحدمة أو العمليات الحربية وهي أحكام يقتصر تطبيقها – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – على الحالات المنصوص علمها في هذا القانون ولاتتعداها إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون المدنى ، فلا تحول دون مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الحابر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائمًا وفقا لأحكام القانون المدنى إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، إلا أنه لا يصح الضرور أن مجم بين التعويضين ، لا يغير من ذلك ماورد بنص المـــادة ١١٧ من ذات القانون من أنه لابجوز اكمافة الحهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشنة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكامه عندما تكون الإصابة أو الوفاة تسهب الحدمة أو العمليات الحربية ، إذ أن الحظر من نظر دعاري التعويض الذي تصت عليم المادة المذكورة يقتصر على الدعاوى التي تستند إلى الحالات المنصوص علمها في ذَلَك القانون أُ وَلا التَّمُّدَاهَا إلى غرها من دعاوى التعويض الى ترفع طبقاً لأحكام القانون المدنى ، وَمَنْ يُهَ وَمِنْ المنا النص دون سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٧ من القانون المدنى ، و إذ خالف الحسكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه على أن هذا التقادم كان موقوفا طبقا الحادة ١١٧ سالفة الذكر حتى تاريخ الحسكم بعدم دستوريتها في ١٩٧٤/١/١٩ رغم أن المطعون عامم أقاموا الدعوى بطاب التعويض تأسيسا على قواهد المسئولية التقصيرية أوفاة مورثهم أنف الذكر نتيجة خطأ تابع الطاعن ، وهــو أساس مغار لذلك الذي نص عليه القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، فإن الحسيم المطعون فيه يحكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما نستوج ب نقضه لهذا السهب دون حاجة إلى محث باقى أسباب الطعن .

جَلْسَةً ٣ من يُونيو سنة ١٩٨٢

برتامة السيد الستشار/ حافظ رفق نائب وتيس المنكة ، وحضوية السادة المستشارين ه داسم المرانى ، يومث أبرتريد ، درويش عبد الحبيد رملي عمور .

(110)

الطعن رقم ١٦ ٨ لسنة ٩٤ القضائية :

الترام . ^{وو} الشرط الفاسخ الصريح ؟ . حقد . ^{وو} فسخ العقد ؟ . بهيع . الاتفاق على للمرط الفاسخ الصريح في ادقد عنه الناعير في حداد باقى النمن ، فيول البائع الوفاء المناش . اثره ، اعتباره تنتزلا عن اعمال الشرط الفاسخ الصريح ،

إذا "تضمن المقد شرطا صريحا فاسخا فائة يلزم حتى يفسخ المقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم المعدول عن إعماله وتحقق الشرط الموجب لمسرياته ، فان كان وقوع الفسخ حرتبط بالتأخير في سداد ياقى التمن في الموجد المحدد له وتبين أن البائم أسقط حقه في استعمال الشرط الصريح الفاسخ المدرد لصالحه عنه التأخير في سداد بافي التن في موحده بقبول السداد بعد هذا الموحد منها بذلك عن تنازله عن أعمال الشرط الصريح الفاسخ فان تمسكه بهذا الشرط من بعد فالحالا .

المحكمة

يمد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المدارات .

من حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائم حيا ما بين من الحمم المطون فيه وسائر الاوراق سنقصد ل في أن الطاء بين أقاما الدموى رقم ٢١١٦ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها بطلب الحكم بصحة ونفاذ المقد المؤرخ ١٩٧٧/ ١٩٧٤/ ١٩٧٤ منها لمما حصة شائمة في العقار المبين بصحيفة الدعوى نظير ثمن مقداره ١٩٦٧ ج تقاضت منه بجلس العقد مبلغ ٩٦٠ ج وانفق على سداد الباق عند الترقيع على العقد النهائي ، وأن المطعون ضدها ورفضت التوقيع على هذا العقد كما أبت استلام باقي الثمن و بتاريخ ١٩٧٦/١١/١١ وجهت المطمون ضدها للطاعنين دعوى فرعية بفسخ المقد لتحقق الشرط حكت المحكمة في الدعوى الفرعية بشخ المقد وفي الدعوى الأصلية برفضها . الصريح الطاعنان هذا الحكم لدى عكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ١٩٧٨ ممن الطاعنان منه ه و وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ قضت هذه الحكمة بالتأييد . طمن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الرئمت النيابة رأيها ،

وحيث إن بما يتماه الطاعنان على الحكم الطمون فيه القصور في التسهيب وفي بيان ذلك يقولان أنهما بمسكا أمام محكمة الاستثناف بأن المطعون ضدها نزلت عن الشرط الفاسخ الصر مح بدلالة أنها قامت بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣٦ و يعد صدور الحكم الابتدائي بصرف بأتى المودع على ذمتها ، لكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري المؤيد بالمستندات القاطعة بما يعيبه وستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبى صحيح ، ذلك بأنه إذا تضمن العقد شرطا صريحافا عطا فانه يأزم حتى بفسخ العقد بقوته أن يثبت قيامه وعدم العدول عن أهماله وتحفق الشرط الموجب لسرياته ، فإن كان وقوع الفسخ مرتبطا بالتأخير في سداد باقى المثنى في الموحد الحدد له وتبين أن البائم أسقط حقه في استبال الشرط الفاصح المدور لصالحه عند الناحر في سداد باقى النمن في موحده بقبول السداد بعد هذا المورد منبئا بذلك عن تنازله عن اعمال الشرط الصريخ الفاصح فان تمسكم جذا

الشرط من يعد ذلك لا يكون مقبولا ، إذ كان ذلك ، وكان الطاعنان قد تمسكا ق مذكرتهما الختامية التي قدماها أمام محكة الاستثناف بأن المطعون ضدها نوات عن الشرط الفاسخ الصريح بدلال أنها قامت ساريخ ٢ / ٢ / ٢ / ١٩٧٨ و بعد صدور الحكم الابتدائي ب بصرف باقي الثن المودع على ذمنها ، وقدما لتلك المحكة المستندات الرسمية الدالة على ذلك المستندات أرقام من ٦ إلى ١٠ مها المخلك المحكمة المستندان الما النافية و وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ المقد المحكمة المستندانهما النافية و وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بفسخ المقد و تفاذه لم يعرض لدقاعهما الجوهري سالف البيان ، وهو دفاع او محصته المحكمة و المناقبة الرائي في الدعوى ، فانه يكون مشو با بالفصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب والإحالة دون حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٢

برئامة السهد المستشار /حافظ وفق قائب رئيس الهكمة ، وعضوية الساهة المستشارين . عام المراغى ؛ يومف أبو زيد ، درويش عيد المجيد وعل عمور .

(rii)

الطعن رقم ١٥٥ اسنة ٤٦ القضائية :

إيجار و إيجار الأماكن " .

تشايم الدين المذيرة الستأس - كيفية تحققه. هجرد الرّخيص الستأس بالانتفاع مع وجود عائق يتحول دوله واوكان واجعا إلى فعل الدير - عدم اهتباره تسليا . التسليم الصحيح - ماهيته -

النص في المساحرة عهده من القانون المدنى على أن قع ياترم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معهما لأن تفي بما أهدت له من المنظمة وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين ، و في المساحرة ٢٦٥ منه على أنه قد يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام ... " و في المساحرة ٥٠٤ من هذا القانون على أن "و يكون النسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشترى بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستولى عليه استيلاء ماديا مادام المبائع قد أهلمه بذلك و يحصل هذا النسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع "، يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن تسليم الدين المؤجرة يحصل بوضعها تحت تصرف على المستأجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ، ولا يكفى بحرد محل المؤجر عن العين المؤجرة والإنتفاع بها دون عائق ، ولا يكفى بحرد يحول دونه إذ لايم النسليم في هذه الحالة إلا بإزالة العائق يستوى أن يكون وليد تحموض مادى أو تتيجة تعرض قانوى ناشئا عن فعل المؤجرة أو أحد أتباعه أمراجعا لمن فعل المفير أيا كان طالما قد وقد قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم المفير أيا كان طالما قد وقد قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم المفير أيا كان طالما قد وقد قبل حصول النسليم ، و ينبغى في التسليم المفير أيا كان طالما قد وقد قبل حصول النسام ، و وينبغى في التسليم المفيرة المنازة العائم على المؤيرة عن العلم على المفير أيا كان طالما في وقد قبل حصول النسام ، و وينبغى في التسليم المؤيرة المنازة على المؤيرة عن العن طالما في وينبغى في التسليم وينبغى في التسليم المؤيرة المهارة على المؤيرة المنازة على المؤيرة المنازة المهارة المؤيرة المؤيرة المهارة المؤيرة المؤيرة المهارة المؤيرة المهارة المؤيرة المؤيرة المهارة المؤيرة المؤيرة المهارة المؤيرة المؤي

أن يكون تسليا للعين المؤجرة جميعها هي وملحقاتها في الزمان والمكان الواجبين والممتنفق عليهما ، فإذا اقتصر التسليم على حزء من العين أو العين دون ملحقاتها أو كان التسليم والعين في حالة غير حسنة أو تأخر التسليم عن وقته فإن كل هذا لا يعتبر تسليا صحيم و لا يسوغ الؤجر أن يجبر المستأجر على أن يجزي، به عن التسليم الصحيح ، والمستأجر في جميع هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو انقاص الأجرة مع التمويض تطبيقاً للققرة الأولى من المادة ٣٦٥ من القانون المدنى .

الحكة

يمد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حَيِثُ أَنْ الطَّعَنَّ أَسْتُولَى أُومُ امه الشَّكَاية .

وحيد إن الوقائع حري ما سين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق حسة وحيد في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم 70 السنة ١٩٦٩ مدنى كلى الاسكندوية حلى المطعون حده عالمائية الحكم بالزامهما أن يدفعا لهما مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقالت بيانا لدعواها أنها أبرمت بدايغ ١٩٦٨/٤٢٣ مع الممثل القانونى لفندق التابع الشركة المطعون ضدها الأولى عقدا بمقتضاه استأجرت دارى السينا الصيفى والشترى الملحقتين بهذا الفندق بمدة الادثر الفندق المؤجر بهذا الفندق بتسليمها العين المؤجرة عند بده الأجازة الإأنه لم ينفذ إلترامه في الموجد بهذا ألفقد إذ كان المطعون ضده الثانى المستأجر السابق لدار السينا الصيفى قد استحوز على حجرة آلات التشفيل السينائي ووضع بها منة ولاته مدعياً أن عقد إيجاره لا يزال قائما ، فبعث بانذار إلى الفندق المؤجر بتاريخ ١٩٦٨/١٢ واطالية تمكينها من الانتفاع بالدين المؤجرة وتسايمها هذه المجرة لكنه لم يستطع تنفيذ التزامه في المغتلفة الترامة في المنطقة فته باب من الانتفاع بالدين المؤجرى عن بلاغها تحقيق ثبت منه أن عقق الشرطة فته باب

حجرة آلات العرض السيبائي غنوة وأخرج منها منقولات المطعون ضده الثاني إلا أن هذا الإجراء سرعان ما ألغي بقرآر النيابة العامة فقد أمرت بإعادة منقولات هذا الأخير وتمكينه من حيازة تلك الحجرة الأمر الذي حدا بها لإقامة الدعويين رقمي ٦٣٢٧ و٧٦٧٨ اسنة ١٩٦٨ مستعجل الأسكندرية بطلب عدم الاعتداد بقرار النيابة الصادر تشأن العين المؤجرة وطرد المطعون صده الثاني منهاء وظل المفاعها بدار السيما الصيفي معطلا لحذا السبب ، أما عن الدار الشتوية فقدكان الفندق المؤجر نستعملها مخزنا لوضمنقولاته ومكانا لنوم عماله ولمهينفذ إلترامه متسايمها إلها في الميعاد المتفق ءايه بالعقد ، وأردفت الشركة الطاعنة قائلة في دعواها أن أضرارا جسيمه حاقت بها إذ لحقتها خسارة بما تكبدته من مصاريف انفقتها في سبيل إصلاح الدارين و إعدادهما للاستغلال وفاتها كسب من عدم استقلالها ، وإذ كانت هذه الأضرار ثنيجة إخلال الفندق المؤجر في تنفيذ الترامه وليد عقدالايجار ممايحقق مسئوليته العقدية عن التعويض وكذلك نتيجة خطأ المطمون ضده الثاني في التعرض دونحتي في انتفاعها بالمين المؤجرة بما يتحقق معه مساءلتهما عن التعويض وفقا لقواعد المسئولية التقصيرية ولذا فقد أقامت دعواها ليحكم لها بالتعويض المطلوب – وأثناه سير الدعوى أمام محكة أول درجة عدلت الشركة الطاعنة مطلبها عن الدعوى إلى اللعكم بفسخ عقد الإيجار وإلزام المطعون ضدهما أن بدفعا لهسا تعويضا مقتثارته مُعَسَّةً عشر ألف جنيه ، وأبدى الفندق المؤجر طَّلبا عارضًا للحكم بفسخ ذلك العقد، و بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ قضنت المحكمة بفسخ العقد وندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق عناصر التمويض وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٠ من دنسمبر سنة ١٩٧٢ بالزام المطعون ضدهما أن يؤدية الشركة الطاعنة مبلغ ١٢٣٠ جنبها . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم طالية تعديله لمبلغ التعويض المطلوب ٤ كما استأنفه المطعون ضدهما طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيدت الاستانافات الثلاث بأرقام ١٤٦ ، ١٧٨ و١٩٦ لسنة ٢٩ القضائية الاسكندرية وبتاريخ ٢٥ منينايرسنة ١٩٧٥ قضت محكمة الاستاناف بقبول الاستثنافات شكلا و بندب خبير الحدول ، و بعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٦ — بتعديل الحمكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضده الثاني أن يؤدي الشركة الطاعنة مبلغ ٣٤٩٦ جنبها وه ٨٨ مليا ورفض ٢١عوى بالنسبة الطعون ضدها الأولى ، طمنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى منقض الحكم المطعون فيه ، و إذ عرض الطعن على المحكة في غرفة المشورة حددت لنظرة جاسة الترمت فيها النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخط في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي سان ذلك تقول أن الحكم خلص في قضائه إلى رفض الدعوى قبل الفندق المؤحر التابع للشركة المطعون ضدها الأولى:أسيسا علىأنه نفذ التزامه بتسليمها دارىالسينا آلمؤ-رتين في أوائل شهر مايو سنة ١٩٦٨ وأر تعرض المطَّعوز صده الثاني كار تاليا لهذا التسايم وهو لم يقصر في دفعه ، وهذا الذي أسس عايه الحكم قضاءه خاطىء في القأنون إذ من المقرر وفقا لنصوص المواد ٤٣٤ ، ٣٥٥ و٣٦٥ من القانون المنادني أن المؤجر يلتزم بتسايم العين المؤحرة وملحقاتها على الوجه الذي يتمكن معه المستأجر من الانتفاع بها أنتفاعا كاملا يتفق مع ما أعدت له دور ما عاثق وإلا تبازله طلب الفسخ مع التعويض إن كان له مقتض ، وقد ثبت من تحقيق الشرطة في المحضر رقم ٣٢٤٩ لسنة ١٩٦٨ إداري الرمل ومن الحكم الصادي في الدعويين المستعجلتين اللتين إقامتهما بطلب طود المطعون ضده الثاني. ويحتم الاعتداد بقرار النيابة العامة الصادر في هذا التحقيق وكذلك من تقزير مكثَّب خبراء وزارة العدل المقدم لمحكة أول درجة وتقرير الخبير الآخر المقدم لمحكة الاستاناف أن العين المؤجرة لم تسلم تسليها شاملا بجيع أجزائها إلىالشركة الطاعنة في الموعد المتفق عليه ، إذ كانت المجرة المخصصة لوضع آلات العرض السينافي بدار السيم الصيفي في حوزة المطعون ضده الثاني مدعياً بأن عقد إيجلوه الشَّابِي على عقدها لم ينقض بعد فلم يتمكن الفندق المؤجر بسبب هذا التعرض من تنفيد إلترامه بالتسليم الصحيح الذي من شأنه أن يحقق لهما استغلال العين المؤجرة في الموعد المتفقّ عليه ، أما عن دار السينما الشتوى فقد ثبت من تقريري الحبيرين المقدمين لمحكة الموضوع أنهذه الداركانت مخزنا لمنقولاته ومكانا يوضعيه أسرة النوم لعالدولم نسلمها للشركة الطاعنة إلا في شهو نوفير سنة ١٩٦٨، و إذ كان الملحكم المطعون فيه قد أعرض عن مواجهة هذه الأدلة جميعها فلم يتناولها بالتمحيص

وبنى قضاءه على ماعزاء إليها من إقرارها محصول التسليم مستدلا على ذلك بالإندار المرسل منها إلى الفندق المؤجر ف ١٩٧/٦/٢٩ وما ورد بصحيفة دعواها المستعجلة ومذكرة دفاعها وإندارها المعلن إلى الفندق في ١٩٧٠/٥/١ مع إن ما جاء بهذه الأوراق وحسها أورده الحكم المطعون فيه بمدوناته لا يحتمل تأويلا بأنه اعتراف بحصول التسليم في ميعاده المتفق عليه وعلى الوجه الذي يحقق الانتفاع بالهين المؤجرة دون عائق بل يظهر تمسكا منها بعدم حصوله ٤ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشاب استدلاله الفساد وماره القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي سديد ذلك بأن النص فالمادة ع76 من القانون المدنى على أن '' يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها فى حالة تصاح معها لأن تفي بما أعدت له من المنفعة وفقا لمساتم عيه الاتفاق أو بطبيعة العين " وفي المسادة ٢٦ ه منه على أنه ويسرى على الالتزام بتسايم العين مايسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام ، ، وفي المادة ١/٤٣٥ من هذا القانون عِلَى أَنْ ^{وو}يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشترى بحيث يتمكن من-عيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء عاديًا مادام البائع قد أعلمه بذلك ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيع الشيء " ، يدل ــــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ــ على أد تسليم العين المؤجرة يحصل بوضعها تجِتَ تَصْرُفُ المُستَأْمِرِ بِحِيثَ يَتْمَكَنَ مَنْ حِيازَتُهَا وَالْانْتَفَاعِ بِهَا دُونُ عَائِقَ ﴾ ولا يكفى مجرد ثخلي المؤجر عن العين المؤجرة والإذن الستأجر بالانتفاع بما إذا وجد عائن يحول دونه إذ لا يتم التسايم في هذه الحالة بإزالة العائق يستوى أن يكون وليد تعرض مادى أو تنيجة تعرضُ قانونى ناشئا عن فعل المؤجر أوأحد اتباعه أم راجعا إلى فعل الغير أيا كان طالمًا قد وقع قبل حصول التسليم ، وينبغى فى التسايم أن يكون صحيحا بمعنى أن يكون تسايها للعين المؤجرة جميعها هي وملحقاتها في الزمان والمكان الواجبين أو المتفق عليهما ، فإذا اقتصر التسليم على جزء من العين أو العين دون ملحقاتها أو كان التسايم والعين فى حالة غيرحسنَة أو تأخرالتسليم عن وقته فإن كل هذا لا يعتبر تسلما صحيحا ولا يسوغ الرئجر أن يجبر المستأجر على أن يجترئ به عن التسليم الصحيح ، وللستأجر في حميع

هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع التعويض تطبيقا للفقرة الأولى من المــادة ٦٦٥ من القانون المدنى ، و إذ يبين من عقد الإيجار المرفق بأورَاوَ الطَّمَنُ أَرَ الشركة الطاعنة أبرمته بتاريخ ٢٣ من إبريل سنة ١٩٢٨ لاستثجار دارى السينما الصيفى والشتوى الملحقتين بالفندق والمؤجر بقصد استغلالها فىعرض الأفلام السينائية ، وجاء بالبند الثانى من العقد أن تسليم العين المؤجرة للشركة المستأجرة يكون تحضر تسليم يحوى بيانا الوجودات ونص بالبند الرابع على أن مدة العقــد ثلاث سنوات بيدأ سريانها من أول مايو سنة ١٩٦٨ ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعوز فيه أن تقريرى الحبيرين المقدمين لمحكة الموضوع بدرجتيها توافقا على أن الفندق المؤجر لم ينفذ إلتزامه بنسليم دارى السيرًا المؤجرتين إلىالشركة الطاعنة في الموهد المتفق عايه إذ تعذَّر عليه تسايم دار السينيا الصيفى على الوجه الذي يم قمق استغلالها بسبب تعرض المطعون ضذه الثانى المستأجر السابق للدار وحيازته للحجرة المخصصة لآلات العرض السينائي وتراحى الفندق في تسليم الدار الشنوي حتى شهر تُوفَيْلُ اللَّهُ لَمُ ١٩٣٨ ﴾ وإذكان رأى الحبير وإن خضع لمطلَّق تقدير محكمة الموضوع إلا أنها إذا ما أطرحته وذهبت بمالها من سلطة التقدير الموضوعية إلى تتيجة مخالفة تعين عليها أن تورد الأدلة المسوفة لها ، ولما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن داري السينها سلمتا إلى الشركة الطاعنة في أوائل تشهر مايو صنة ١٩٦٨ تسليها فعاليا دون تحرير محضر مكتوب بالتلسيم على ما أورده من دلائل حضرها في قوله و(() إقرار الشركة المستاجرة باستلام ذاري السينا الصيفي والشتوى المؤجرتين عدا الكابينة المخصصة لآلات العرض وذلك في الانذار الموجه منها للفندق المؤجّر والعلن له في ١٩٦٨/٦/٢ والذي طلبت فيه تُمكيُّهما من اخلاء كابينة أسبنا وتسليمها لها خالية مما يشغنها وقد جاءيه أنهأ اضطرت إلى توجيه خطاب شأن الكابينة المشار إليها إلى إدارة الفندف في ١٩٦٨/٥/١٧ وذلك بعد الاتصالات المتكرَّرة مع مدير الشئون القانونية وشئون الأفراد -وفي ذلك ما يقطع بتسليم دارى السينما المؤجرتين قبل ١٩٦٨/٥/١٧ فيا عدا الكاينة المخصصة لآلات العرض (٢) ما ورد – بمذكرة دفاع الشركة المستأجرة من أنها التجأت إلى الشرطة بتاريخ ١٩٩٨/٦/٨ تشكو المستغل السابق وتطالب الفندق المؤجر تسليمها الكابينة وأنه تم في المحضر الذي خَرَّزُ

فى التاريخ المشار إليه فتح الكابينة بالقوة وجرد محتوياتها وسلمت المحتويات لإدارة الفندق ، وأصبحت كابينة العرض متذ ذلك التاريخ ١٩٦٨/٦/٨ ف-وزة الشركة ااستأجرة ، (٣) إقرار الشركة المستأجرة باستلام دارى السينما و إعدارهما وتجهيزهما وذلك في صحيفة الدعوى رقم ٦٣٢٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى مستجل اسكندرية المرفوعة منها والمعانة للفنــدُق المؤجر في ١٩٦٨/٩/١٠ و إقرارهما في ذات الصحيفة بأن كا ينة السينا أصبحت في حيازتها في تاريخ سابق على يوم ١٣ /١٩٦٨ ، ﴿ ٤ ﴾ إقرار الشركة المستُّجرة بالإتذار الموجه منها إلى الفندق المؤجر والمعلن في ٧/٥/٠/١ السقرار حيازتها لدارى السياء الصيفية والشتوية ومطالبتها أيا. بعدم التعرض ألى فى تك الحيازة ما لم يصدر حكم من القضاء بالتسايم ، وحيث إنه ببين ١٤ تقدم أن الفندق المؤجر ُ قام بتسايم دارى السينها المؤجرتين والانتفاع بهما دون عائق فى أوائل شهر مايو سنة١٩٦٨ و إذ كان هذا الذي أورده الحكم المطعور فيه لا يكشف في دلانته عن تنفيذ الفندق المؤجر لالتزامه بتسليم العين المؤجرة على نحو يتفق مع ما يتطابه القانون بشأن هــذا التسايم وفقا لمــاساف بيانه ، ذلك أن ما سجله الحكم استظهارا من الإنذار المبعوث من الشركة الطاعنة إلىالفنَّدق المؤجر في ١/٣ ١٩٦٨ لايفيد إقرارا بحصول التسليم بل على الذَّين من ذلك يمثل استمساكا بأن انتفاعها بالمين الرَّجرة لم يتحقنُ حتى هذا التاريخ بسبب عدم تمكينها من الانتفاع بجزء جوهري مها ولازم لاستغلالها هو الغرفة المخصسة لآلات عرض الأفلام السيّمالية، أماعن الإقرار الذي تحدث عنه الحكم وقال بوروده بمدكرة دفاع الشركة الطاعنة و بصحيفة الدعوى الستعجلة فهو فضلا عن أن ذكر الحكم له جاء في عبارة مجملة مقتضية لاتنبيء عن فموى العبارات التي استلخص منها قيام الإقرار وموضعها من تلك المذكرة أو هذه الصحيفة فإن الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعويين المستعجلتين وما أبانه الحكم الابتداني والحكم المطعون فيسه من تحصيل لواقع الدعوى أن فاع الشركة الطاعنة قام على إصرار بأن المستأجر السابق كان مستحوذا على الحجرة المعدة لوضع آلات عرض الأفلام فلم يتمكن الفندق المؤجرمن تسليمها وأنه وإن كان محقق الشرطة قدفتحها عنوة وسلمت لَمَا يوم ١٩٦٨/٦/٨ إلا أنه أعقب ذلك بعد حمسة أيام إصدار النياية قرارها بإلغاء الإجراء الذي اتخذه محقق الشرطة و يتمكين المطعون ضده الثاني من حيازة

تلك المجرة بما دعاها لإقامة الدعوين المستعبلين بطلب طرده وعدم الاعتداد قرار النيابة ، وهذا الدفاع المساق من الشركة الطاعنة لا يفيد ثمت إعتراف منها بنقيذ المؤجر إلتزامه بتسليم العن المؤجرة تسليا صحيحا دون حائل بتبح لها استغلاله المحاصدت له ، كذاك فإن الإنذار المؤرخ ١٩٨٠/ ١٩٨٠ المنى أشار إليه الحكم لا يعنى إقرارا بحصول تسليم العين المؤجرة على وجه حقق الانتفاع بها في ميعاده المتفق عليه بل جاء قاصرا على احتجاج الشركة الطاعنة بالاستمراد في حيازة ما تمكنت من وضع يدها عليه من تك العين حتى يفصل القتماء في النزاع الموضوى الطروح ، لما كان ذلك فإن الحكم الطعون فيه يكون قد شابه الهداد في الاستمال والقصور في التسبيب أدى به إلى الحلطا في تطبيق القانون عما يوجب نقضه دون حاجة لبحث بافي أسباب الطعن .

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٨٢

برگامة للسيد المستشاد / حافظ رفتنی نائب دئرس المتكة ، وعضو په السادة المستشاوین عاصم المراغی ، پوسف آبو زید ، درویش عبد الهیدرهل همرو .

(114)

الطمن رقم ٨٨٤ لسنة ٨٤ ق :

(١) إعلان . بطلان .

بطلان أوراق النكليف بالحدور لديب فى الاملان . نسى . لصاحب المسلمة وحده الحمك بد .

(٢) إثبات و الاقرار ". محكمة الموضوع .

الاقراد - شرطه - استخلاصه أو نفهه - من سلطة شكمة المتوضوع -

. (π) t t

التقادم المسقط . ويحوب التمسك به أسام محكمة الوضوع • هدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة للندّمن . حلة ذلك •

(٤) بيع ٠ ^{دو} تفادم مكسب " ٠ ^{دو} تقادم عمسي " ٠

السبب المصدر المسكسب المسكرة المقار بحوازته "حمى عنوات مع حس النية ، ماهيته " عدم جواز ترسك المشترين المتراحين أسدهم قبل الآخر يقلك العقار المبيم والتقادم الحمس . ك طالما كان البائع لم راحدا .

١ - يطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الاعلان - وعلى ماجوى به قضاء هذه المحكة - هو يطلان نسبى مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العمام قلا يجوز لفسير الخصم الذى بطل إعلانه .

٧ — المترر فى قضاء هذه المحكة أنه يُسترط فى الاقرار أن يكون صا.را من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به خصمه وفى صيغة تغيد ثهوت الحق المفر به على سبيل اليقين والجزم وأن استخلاص الاقسرار بالحق سمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الحصم أو نفى ذلك هو من سلطة حكة الموضوع مادام استخلاصها سائفا .

س الدفع بالنقادم المسقط لايتعلق بالنظام العام ويليغى التمسك به أمام
 عكمة الموضوع فى مبارة واضحة جلية لاتحتمل الاجام ، كما لاجوز التمسك لاول
 مرة أمام أمام محكمة النقض بتملك عالمار بالمدة الطويلة المسكسبة الملكية باعتباره
 سبيا جديد لايقبل التحدى به أمامها لأول مرة

غ — النص في الفقرة الثالثة من المارة ورو من الفانون المدى على أن السبب الصحيح الذي تكسب به ماكية العقار مجيارته خمس سنوات مع حسن النبة هو السند الذي يصدر من شخص لايكون مالكا للشيء الذي يرك كنيمه بالتقادم ع يدلى على أنه متى كان البائع المشترين المتزاحسين بعقودهم واحدا فلا وجه لتمسك أحدهم في وجه الآخرين بتملك المبيح بالتقادم الخمس .

الحكمة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحسم المطعون فيفه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم الأحد عشر الأول أقاموا المدعوى وقم ٧١٢٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنة والمطعون ضدهما الأخرين طالبين الحكم : أولا : بالزام المطعون ضده الأخرين طالبين الحكم : أولا : بالزام المطعون ضده الأخرير طالبين

الشهر العقاري - باتخاذ الاجراءات لتسجيل الحدكم الصادر في الدعوى رَقم ١٤١٢ سنة١٩٥٧ مدنى كلي القاهرة بالنسبة للارض الزراعية البالغ مساحتها ٤ س ٩ ط ١ ف المبينة بالصحيفة ومحو النسجيلات التي توقعت عليها ٠ ٠ ثاثيا : بانفساخ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/٦/١ فيما زاد عن الأطيان الزراعية سالفة البيان وإلزام الطاعنة والمطعون ضدها الثانية عشرة بتسليمها إليهم وقالوا بيانا لها إنه بموجب عقد بيسع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٦/٦/١ اشترى مورثهم من المطعون ضدها الثانية عشرة أربع أفدنة موضحة الحدود والمعالم به قضى بصحته وتفاذه في الدعوى رقم ١٤١٧ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بعد أن سجل مورثهم صيفتها في ٥ م١٩٥٨ برقم ٣٣٦٥ شهر عقاري القاهرة ، ولاختصاص البائعة بساحة عس ٩ط ١ف مفرزة بموجب قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف في المَــَادة ٣٤٦ أقام مورثهم الدعوى رقم ٤٤٧٢ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة طالبا حلوله محلمها فى تلك الأطيان ولكنه قضى برفضها كما إمتنع الشهر العقارى عن تسجيل الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلي أقماهرة بالنسبة المفرزة سالفة البيان لأن ملكيتما قد ائتقلت إلى الطاعنة بعقد البيع المسجّل برقم ١٦٢٤. سنة ١٩٧٤ شهر عقارئ الجانيّة فالماموا دعواهم بطلياتهم 💰 « و بتاريخ ١/١/١/١ حكمت المحكمة بطلبات المطعون ضدهم الأحد عشر الأول ؛ فاستأنفت الطاعنة هذا الحمكم لدى عكة استنفاف قاهرة بالأستثناف وقر٢٠٧٣ سنة ٩٣ قضائية ، وبناريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٨ حكت المحكة بتأييد الحسم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هـــذا الحسم بطريق النقض وقدمت النيساية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض العامن ، وإذ مرض الطعن ولي المحسكة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيهـا الترمت النيانة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنمى الطاءنة بالسبب الأولى منها على الحكم المطعون فيه الحجا أنى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام الحكمة ببطلان إملان المطعون ضدها الثانية عشرة بصحيفة المعوى لعدم إعلانها بالى على إعلانها المطعون ضده الخامس و بالتالى اعتبار المدوى كان لم تكن لعدم إعلان المذكورة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رفع

الدعوى غير القابلة للتجزئه . و إذ رفض الحكم ااطعون فيه هذين الدفعين تأسيسا على أن هذا البه لان مقور لمصلحة المطعون ضدها الثانية عشرة ولايجوز للطاعنة التمسك به فإنه يكون قد أخطأ فى ثطبيق "تمانون" .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه الما كان بطلان أوران التكالف بالحضور لعيب في الا • لان — وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة ، هو بطلان نسبي مقرر الصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلائه الدفع به ، وكان ميعاد الثلاثة شهور المحددة بالمسادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور الجزاء المقرر فيها لعدم مهاءاته ــوهو انتبار الدموى كأن لم يكن ــ إذ لم يتم تكليف الدعى عليه بالحضور خلاله هو جزاء لايتعلق كذك بالنظام العام ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصاحته ولوكان لمه مصلحة في ذلك ، أوكان الوضوع غر قابل للتجزئة ، والسَّاكان ذلك وكان الثابت من الحسكم المعاهون فيه أن المطعون ضدها الثانية عشرة لم تتمسك سمالان اعلانها بصحيفة ادموى أو باعتبارها كأن لم يكن إعمالا السادة ٧٠ من قائنون المرافعات ، ومن ثم فلا يجوز للطامنة أن تدفع سِطلان هذا الاعلان أو بامتبار الدوي كان لم يكن بالذسبة لفيرها و إذ الترم الحسكم المعامون فيه هذا النظر وقضى برفض هذين الدفعين المبديين من الطاءنة لعدم جواز التمسك بهما إلا ممن شرعا لمصلحتها وهي المطعون ضدها الثانية عشرة ولوكان الهوضوع فلير قابل للتجزئة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون و يكون النمي عليه بهذا أأسهب على غير أساس ،

وحيث إن حاصل الدهب النائي أن الحركم المطمون فيه قد خالف القانون وفي سيار ذلك تاول الطاعنة أنها تمسكت أمام محكة الاستناف بأن مورث المعامون صدهم الأحد حشر الأول أقام عليها وعلى المعامون صدها الخانية حشرة الدوى وقم ٢٤٧٧ع سنة ١٩٩٦ مدنى كلى الفاهرة ظالبا حلوله على الأخيرة في الأطيان اتى اختصت بها بموجب قرار لحنة القسمة بوزارة الأوقاف و بعد وفاته عجلها ورثته وحدلوا طباتهم إلى حلول مورثهم على البائمة له من الأطيان الى آلت إليها ميرانا عن شفيهها مما مفادة إقرارهم إقرارا قضائيا بناؤلم حتى الأطيان المبيعة لحسا من ذات الميامة لمؤربهم ويحقها فيها وإذ ذهب

الحسكم المعامون فيه إلى أن هذا التمديل للطلبات لايعد كذلك فإنه يكون قد خالف الفانون .

وحيث إن هذا النمى في غير ممله ذلك أن المغرر في قضاء هــذه المحكة أنه يشترط في الإقرار أن يكون صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والحزم وأن استخلاص الاقرار بالحق ضمنا من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم أو نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع،ادام استخلاصها سائفا، وكان الحكم المطمون فيه قد رد على دفاع الطاءنة بشان تعديل المطعون ضدهم الأحد عشر الأول لطلباتهم في الدعوى رقم ٤٤٧٧ع سنة ٢٩٦٦ مدنى كلى القاهرة إلى حلول مورثهم عل الوائعة له ـ المطعون ضدها الثانية «شرة ـ في الأطيان التي آلت إليها ميراثا عن شقيقها يعد نزولا منهم عن حتمهم في الأطيان موضوع النزاع وإقرارا قضائيا منهم عقها فيها بقوله « إن هذا القول يفتقر إلى سند صبيح بحمله ذلك أن النزوُلْ من الَّحق لا يفترض ولايؤخذ بالطن بل يتعين أن يتوافَّر للَّذي الْحَصم إرادة النزول أكيدا ، و إذ كان ترك الدموي برمتها لا يعني بذاته التنازل من الحق فمن باب أولى تعديل الطلبات قيها لايعني هذا النزول... والمماكان المُمثَّانف عليهم الأحد عشر الأول قد عللوا تعديل طلباتهم ــ على حد قول ذات المستأنفة ـــ اطاعنة ــ لتعلق حق الغير على القدر محل دعوى مورثهم بأن ذلك ومنهم يكون تعرضا لتطبيق قانونى وليس بواقعة ومن ثم فإنه لايصلح أن يكون مجالا لإقرار جازم « مما مفاده أن الحــــــــــم المطعون فيه قد قضى بأسباب سائغة وعلى النحو السالف البيان إقرار المطعون ضدهم الأحد عشر في الدعوى المشار إليها على وجه جازم صريح بأحقية الطاعنة فى الأطيان موضوع النزاع وهو من المسائل الموضوعية آلتي تستقل باستخلاصها محكمة الموضوع من وقائع الدعوى لماكان ذلك فان النمي بهذا السبب لايعدو في حقيقته أن يكون جدلًا لاموضوعيا ينحسر عنه رقابة محكمة النقض.

حيث إن الطاعنة تنمى بالسبب النالث على الحسكم المطعون فيسمه مخالفة القانون من وجهين أولهما أنها تمسكت أمام محكة الاستثناف بسقوط الحسكم الصادر فيدعوى صحة ونهاذ عقد البيع الصادرمن المورث المطعون ضدهم الأحد عشر الأول رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدني كلي القاهرة بالتقادم لمضي أكثر من ممس عشرة سنة بين تسجيل صحيفتها في ٥ من مايو سنة ١٩٨٥ ورفع الدعوى المستأنف حكمها في آخر دنسمبر سنة ١٩٧٥ كا أنها أكتسبت ملكية الأطيان موضوع النزاع يالتقادم الطويل لأنها والبائعة لها وضعتا اليدعلمها مدة تؤيد على خمس عشر سنة وإذ أغفل الحكم المطمون فيه الرد على ذلك فإنه يكون قد أهدر حقها في الدفاع وخالف القانون وثانهما أنها تمسكت في صحيقة الاسة نناف يتملكها الأطّيان موضوع النزاع بالتقادم الحمسي لأنها اشترتها من المطعون خدها الثانية عشرة في ٥/٠١٠ عمر المعمن ثية وبسبب صحيح ووضعت يدها الدفاع بأنها سيئة النية طالما أن عقد الشراء لاحق لتسجيل صحيفة دعوى صمحة التعاقد رقم ١٤١٧ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة ولذا يفترض علمها بعقد البيع الصادر من ذات البائعة لهـ لدافع تلك الدعوى وهو مورث المعلمون حدهم الأحد عشر الأول في حين أن سوء النية لايفترض وأنها اشترت من مَالَكُمْ يَمُوجُبُ قُرَارَ لِحَنة القسمة المشهر مما يعيب الحسكم الماهون فيه مخالفة القانون فضلا عن تناقضه في التسهيب إذ قرر أن تسجيل مورث المطعون ضدهم الأحد عشر الأول لصحيفة دعوى صحة التعاقد لايترتب عليه نقل الماحكية إليَّهُ طالمًا أنه لم يؤشر بالحكم الصادر في تلك الدعوى على هامش تسجيل الضخيقة شم عاد وقرر بأن العااعنة سجلت عريضه دەواها بصحة ونفاذ نقد البيع والحكم الصادر فما فانتقلت إليها الملكية بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول غير مقبول ذلك أن الدفع بالتقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العسام وينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة وأصحة جليه لا يحتمل الإبهام ، كما لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكة النقص بمناك العقار با المذا الماويلة المكسبة للاكية باعتبارة سبنا خاصات فيه أن العاعنة به أمامها لأول مرة وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن العاعنة لم تتمسك أمام عسدكمة الموضوع بسقوط الحكم الصادر في الدعوى وقم ١٤١٣ مستدى ما المطعور ضدها عند ١٤١٧ مدنى كلى القاهرة بضمة و تفاذ عقد البيغ الشادر من المطعور ضدها الثانية عشرة لمورث المنعون ضدهم الأحد

هشمر الأول بالتقادم السقط أو بأكتسابها ملكية الأطيان موضوع النزاع بمضي المدة الطويلة فلا يحق لها أن تنمى على الحكم المطمور فيه بأنه لم يتعرض لهـــنما الدفع أو ذلك الدفاع كما أن النحى بالشق الأول من الوجه الثاني من السهب الثالث غير منتج ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٩٦٩ من القانون المدنى على أن السبب الصحيح تكسب به ملكية العقار بحيازته خمس سنوات مع حسن النية هذا السند الذَّى يصدر من شخص لايكون مالكا للشَّي الذي يرآد كسبه بالتقادم يدل على أنه متى كان البائع الشترين المتزاحمين بعقودهم واحد فلا وجه لتمسك أحدهم في وجه الآخرين تتملك المبيع بالتقادم الخمس و إذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المعلمون فيه أد الطاعنة تمسكت في مواجهة المطعون ضدهم الأحد مشر الأول بتملكها العقار المبيع لها من ذاتالبائعة لمورث المطعون صَّدهمُ المَذَكُورين بِالتَّقادم الخمسي وهو غير جَأْثُرُ كما سَفٍّ بِيانَهُ قَانِ النَّمِي عَلَى تقريرات الحكم القانونية في ونص هذا الداع ــ أيا كان وجه الرأى فيها ــ غير منتج ولاجدُوى منه . كما أنه في شقة آلناني غير صحيح ذلك أن الحكم المطمون فيه في مجال الرد على دفاع الطَّاعنة بتمليكها للا طيان المبيمة لها من ذات البَّالَمَةُ الوَرْثِ العامون ضدهم الأحد عشر الأولُ أورد بمدِّوناته قوله « ولما كان عِرد تسجيل المرحوم الله على من من من الصحيفة دعوى صحة التعاقد وقر ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الفاهرة الحاصل في ٥/٥/٥٥ برقم ٣٣٣٥ شهر مقارى القاهرة لم ينقل إليه ملكية عين التداعي طاال لم يؤشر بالحكم الصادر في المحوى على هامش تسجيل العريضة لحين البيسع الحاصل الستأنفة (الطاه: ١) بتاريخ ٥/١٠/١٠/٠ بان البيع الحاصل المستأنفة يكور صادرا لهـــا من مالكه » ولم يقرر بأن ماكية الأطيان المتنازع هليما قد انتقات إلى الطامنة دون المورث المذكور و يكون النمي عليه بالتناقض في التسهيب على غير أساس .

وحيث إن الطاعتة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطمون فيه مخالفه القانون وفى بيان ذلك تقول إنه إذ قضى بالزام المطعون ضده الأخير — مصاحة الشهو العقارى باتخاذ إجراءات التأشير بالحسكم الصادر فىالدعوى رفم١٤١٣ سنة١٤٩٧ مدنى كلى القاهرة على هامش تسجيل صحيفتها في ٥/١٩٥٨ باللسبة للأطيان التى آلت المطمون ضـــدها الثانية عشرة بموجب قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف وعمسو التسجيلات التي انحذت عليها في حين أن تلك المصلحة كانت قد رفضت طلب المطعون ضدهم الاحد عشر الأول با جراء هذا التأشير لمضى أكثر من خمسة عشر سنة هلي صدور الحسكم سالف البيان بما يعيب الحسسكم المطعون فيه بخالفة القانون .

وحيث إن هــــذا النمى مردود بأنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكة الهوضوع مما يعتبر معه سببا جديدا لانجوز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .

جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٨٢

بريامة السيد المستشار حسن السنباطي فاتمب رئيس المكنة ، وهضو ية الساءة المستشاو ين : أحمد ضياء سبد الرازق ، سعد حسين بدر ، هد سعيد عبد القادر وعلى عاد المعتاح طابل .

$(\lambda \lambda \lambda)$

الطعن رقم ٧١ه لسنة ٩٤ القضائية :

١ --- أحوال شخصية ¹⁰ الولاية على المال " . " الولاية على القاصر " .
 أهلية .

٣ -- محكة الموضوء . إثبات ق إجراءات الإثبات " . خبرة .

تمین آخیر و اقعوی من الرشص الحوة " لقاص المرموّع - 1- رفض طنب نمیس الخبیر. متی کان ذاک تائب عل آسیاب تروه •

١ — النص في المسادة ١/١ من المرسوم بقانون وقم ١١٥ السنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المسال على أنه "لا يجوز للا ب أن يتصرف في عقار القاصر أو في علم النجاري أو في أوراقه المسالية إذا زادت قيمة أي منها على تلائماأة حتيه إلا بإذن الحكمة " والنص في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن " الأصل في الولاية هوشمولها لمسال القاصر كله إلا ما يؤول إليه من مال بطريق التربع إذا اشترط المنبرع ذلك " يدل على أن المقصود من القيد المنصوص عليه في المسادة المشار إليها هو تحقيق رعاية مصلحة الصغير بما مفاده أن العبرة بقيمة تصيب القاصر في اعقارات الصغير بدون إذن المحكمة إذا كانت قيمتها الازيد على يتصرف في عقارات الصغير بدون إذن المحكمة إذا كانت قيمتها الازيد على شعرف في عقارات الصغير بدون إذن المحكمة إذا كانت قيمتها الازيد على

本人山

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة و بعد المداولة ،

وحيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاع - هل ما يمين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الثقن - تخصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٧٠ سنة ١٩٧٧ مدى كلى الزقازيق صد المطعون ضده الثماني بصفته وليسا طبيعيا على ولديه الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الحكم بصحة ونفاذ حقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٧١/٢/١١ المتضمن بهم الأخير له - وبهذه العمقة - قطفة أرض مساحتها هد و ١٩٥٨ مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة والمقد لقماء ثمن قدن حسمائة جنيه ، دفع الطاعن الذي اختص في الدعوى بعمد بلوفه سن الرشد بعملان البيع لعدم استفان عكمة الأحوال الشخصية فيه ، كا طلب ندب شهر يوفس الدعوى ، إستأنف المطعون ضده الأحول هذا الحبح بالإستثناف وقم ١٩٨٨ لتنفسورة - مأمورية الزقاز يق - وفي ١٩٧٨/١/١٤ قضت عكمة بالاستئناف بالستئناف بالسائنف والم ١٩٧١ الاستئناف بالسائنة والم ١٩٧١ المناء الحكم المستأنف و بصحة ونفاذ عقد اليم موضوع الزاع ، ولمن الطاعن في هذا الحكم بطريق القض ع هذه الهكة في غرفة مشورة فحددت فيها الرأى ستقض الحكم عوض الطعن على هذه الهكة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفها الزمت البناية رأيها .

وحيث إن الطعن قد أقيم على سهبين ينمى الطاعن بالسبب الثانى مهما على الحكم المطعون فيسمه الفصور في التسبيب والإخلال بحق ا دفاع من وجهين : (الأولى) أن عكمة أول درجة لم ترد على دفاع الطاعن بأن البيع تم بغين فاحش يزيد عن الخمس ٤ (الثانى) أن عكمة الاستثناف لم ترد على دات الدفاع أو تحدقه حال أنه يتمين لصحة تصرف الولى توافي شرطين هما ، عدم تعريض أموال العاصر للخطر و إلا يزيد الغبن في الثمن عن الخمس ، وريتحقق أى من هذن الشرطين في التصرف موصوع التداعى ، إذ أن قيمة العقار الذي يسسع المبنغ الحسائة جنيه لانفل عن الملائة الله جنيه .

وحيث إن هـذا الذي في وجهه الأول غير مفهو ذلك أنه برد عن الحكم الابتدائى ولا يصادف محلا في قضاء الحكم الاستثناف المطعور فيه والذي أقام قضاء بصحة العقد على رفض ا . فع بعطلانه لعـده استصدار إدن من عكمة الأحوال الشخصية ، تأسيسا على أده لاموجب لذلك لان قيمة العادل بالنسبة للطاعن حـ لاتجاوز ثلاثماثة جنيه ، والنبي في وجهه الثاني غير مفيول أيضا لان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الاوراق أو المذكرة التي يقول أنه عسك فيها بأن البيع ثم يقين فاحش يؤيد عن محس قيمته والين من مه ونات الحكم الابتدائي وكذا الحكم الاستثنائي المسعور فيسته أن دفاعه لدى عكمة الموضوع التصر على الدفع ببعلان البيع لعسه م استئذان عكمة الإحوال الشخصية في الدعرف ، ومن ثم يكون نعيه في هذا الحصوص عاريا عن اليل

وحيث إذ الطاعن يعمى بالسبب الأول من سبي الطعن عن الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق العانون والقصور والإخلال بحق المفاع وفي بيان ذلك يقول أنه دفع ببطلان عدد البيع موضوع النزاع الصار من والده المطعون ضده النافي بصفته وليسا على أن محكمة الأحوال الشخسية لم تأذن بالبيح ، إلا أن الحكم المطعور في وفض هسسنا الدفع استنادا إلى أن مؤدى المادة ٧ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٣ بأ حكام الولاية على الذي الذي حظر على الولى التصرف في عمار القاصر إذا زادت قيمة على ثلاثما لله جنيه سر إلا بإذن الحكمة سعو أن العرة بقيمة نصيب العاصر على حدة سروانه لما كانت قيمة العقار باللسبة لنصيب العاصر على حدة سروانه لما كانت قيمة العقار باللسبة لنصيب العاصر على حدة سروانه لما كانت قيمة العقار باللسبة لنصيب العاصر

هى - ٢٥ ج - نعمف التمن المحدد بالعقد - فلا حاجة لإذن المحكة بالبوسع بالنسبة لدلك القدر ق حين أن مفاد المادة سالفة البيان أن العرة بتيمة العقار المتصرف فيه كله وليس بتصيب كل قاصر فيه ، هذا إلى أن العاعن طلب إلى محكة الموسوع ندب خبير لتقدير قيمة العقار فالتفتت عن هذا الطلب و بذلك يكود الحكم - فصلا عن خطشه في تعابيق النافوذ - مشوبا بالفصور و الإخلال محن الدفاع .

وحيث إن هذا أنهى مردود - في وجهه الأول - بأن النص في المادة ٧ ر من المرسوم بدانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص أحكام الولاية على المـال أو في أوراقه المالية إذا زادت قيمة أي منها على ثلاثمائة جنيه إلا بإذن المحكة و والنص في المذكرة الإيضاحية لذلك القانون على أن الأصل في الولامة هو شمولها لمسال القاصر كله إلا ما يؤول إليه من مال بطريق التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك " يدل على أن المقصود من القيد المنصوص عليه في السادة المشار إلما هو تحقيق رعامة مصلحة الصغير عما مفاده أن الميرة بقيمة نصيب القامم في العقار المتصرف فيه لا بقيمة العقاركله ، فيجوز الأبان يتصرف فعقارات الصغىر مدون إذن المحكمة إذاكانت قيمتها لاتزمد على ثلاثمائة جنيه وإلا فيجب صحيح القانون . والنعي مردود ــ في وجهـــه الثاني ــ بأن ندب الحبر في الدعوى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة - من الرخص المخولة لقاضي الموضوع ، فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليسه في ذلك متى كان رفضه لطلب "دب الحبر قائما على أسباب ميررة له علما كان دَّلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - صحيحاً - إلى الاعتداء بقيمة نصيب القاصر في العقار وهو نصف النَّن المحدد بالعقد وقت التَصرفُ فيه ، فلا على محكمة الموضوع إن التفتت عن طلب الطاعن ندب خبير في ادعوى طالما أنها وجدت في أوراقها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها بأسباب سائغة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيسه بالخطأ في تدبيق القانون والقصور والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . وحيث إنه لمدأ تقدم يتعين رفض العامن برمته .

جلسة r من يونية سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار حسن السنباطى ماب رئيس أله كمة ، وعضوية السادة المشاريع : أحمد ضياء عبد الرازق ، صعد حسين بدر ، مجد صعيد مبيد القادر وعلى عبد الفتار علميل .

(111)

المطعن وقم ١٨٣٣ لسنة ١٥ القضائية :

حكم . "إصدار الحكم" . بطلان .

وجوب توقيع جيسم أهضاء الهزئة التي أصدرت الحسكم على مسودته المشتملة على أسبايه . جزاء نخانلة ذلك ، يشلان الحسكم ، م ١٧٥ مراضات .

١ -- بدل نص الممادة ١٧٥ من قانون المرافعات -- على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحاكم المشتالة على أسبابه مؤقعًا عَلَيْهَا مَنْ جَمِيعُ أعضاء الهيئة التي أصدرته و إلا كان الحكم باطلا .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير ألذى تلاه السيد المستشار المقرو ، و والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن العلمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المعامون فيسه وسائر أوراق الطمن — تتحصل فمأن المطمون ضده الأولأقام الدعوى رقم ٢٠٥٠ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى أسوان ضد الطاعن و باق المطمون ضدهم بطلب الحكم باحقيتسه فى أخذ العقاد المبين بصحيفة الدعوى بالشقعة نظير الثمن الذى تم بيع العقاريم وقدره • ٢٣٧٠ و الملحقات وقدرها • ٩ ج والتسليم ، وقال بيسانا لدعواه أن العامان اشترى من باقى المطمون ضدهم قطمة الأرض الكائنة ببندر إدفو محافظة أسوان والبالغة مساحتها ١٣٦٨ مترا مم بعا و إذ كان شريكا على الشيوع في حملة مستطحها بحصة قدرها • ٩٨ ٢ مرانا عن والده ، و ١٠ م ٢ بالحكم رقم ١٣٧٧ منذ ١٩٧٧ مدنى إدفو المسجل بوقم ١٩٧٣ توثيق أسوان ومن ثم يحق له أخذ هذا العقار بالشقعة ، و إذ أعلن هذه الرغبة لمكل من الطاعن والبائمين له بإنذار رسمى ٤ وأودع النن الوارد بالعقد والمعروفات مزانة محكة أسوان الإيرائية أول درجة بعدم قبول الدعوى لدم اختصام الشترى الثانى ، إستأنف الماهون فقد أول درجة بعدم قبول الدعوى لدم اختصام الشترى الثانى ، إستأنف الماهون منده الأول درجة بعدم قبول الدعوى لدم اختصام الشترى الثانى ، إستأنف الماهون و بأحقية المستأنف في أخذ العقل ، والشعف نظير الثن المشار إليسمه والنسام و بأحقية المستأنف في أخذ العقل بالشقعة نظير الثن المشار إليسمه والنسام و بأحقية المسام مذكوة أبدت طمن العاعن في هذا الحكم بطويق النقس وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت جلسة لنظره وفيها الرعت النيابة راجا .

وحيث إن الطاعن يتعى بالسبب الاول من سبي الطعن عن الحكم المطهون قيه بالبطلان ، وفى بيان ذلك يقول إنه لم يوفى على مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبا به سوى رئيس الدائرة التى اصدرته وأحد عضويتها – وهو عضو اليسار – ولم يوقع على تلك المسودة عضو اليمين يا دائرة فيكون الحكم باطلاطيقا لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هسدا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المدادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه " يجب فى جميع الأحوال أن تودع مسورة الحكم المشتملة على أسباب موقعة من الرئيس ومن القضاة عندالنطق بالحكم وإلاكان باطلا " يدل على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعا عليها من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته وإلاكان الحكم باطلا ، كماكان ذلك

وكان يبين من الاطلاع على مسودة أسباب الحكم المعامون فيسه أنها أودعت جساريخ ١٩٨١/٦/١٥ من يلة بتوقيسع رئيس الدائرة التي أصدرته وهو المستشار وعضو اليسار بالدائرة وهو المستشار دون أن يوقع عليها عضو اليمين بها المستشار وكان مؤدى ذلك عدم تحقق الحكة التي توخاها الشمارع من إيجاب توقيع جميع أعضاء الميئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه ليقوم الدليل على أن المداولة استقرت على أسباب الحكم كاون باطلا بما يستوجب نقضه لهسفا السبب دون حاجة إلى عث باق أسباب الطعن .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٨٢

برناسة السيد! الممتشاد / الدكتون معطفى كرة نائب وليس الحكمة ، ومصرية السافة الممتشارين ؛ سلاح الدين عبد الدغلم ، الدكتون أجد حسى ، الدكتون عل عبدالنجاح وعد عبد المتعم حافظ .

(Tr ·)

الطعن رقم ١ • ٥ لسنة ٤ ٤ القضائية :

 (١) بطلان ، شياية علمة . دعوى ، " تدخل النيابة في دعاوى التصر" ، نقض . "سبب الطعن" .

ُ إِنْفَالَىٰ كَانِّبِ الْحُكُمَةِ إِغْطَالُو الدَّالِةِ بِقَشَايًا المُصرِ • بِطَلَانُ نَسِي • عدم جوازُ التَّذَى • لأرل مرة أمام تُحُكُّةُ الْمُشْنِ •

(٧) نقض و المصاحة في العلعن ،،

وجوب ترافر المصلحة فى الطمن بالنامش • مناط الصلحة • أن يكون الحمكم الطهون عمله تنه أشر بالطاعن •

(٣) الالترام ود تجليد الالترام ود .

تجديد الانتزام يتنوير موضوعه م ٢٥٢١ مائي م ماهينة .

(٤) نقض عسب الطعن . التناقش " .

الندقش الذي يفسد الحبكم - ماهيته ه

 متى كان هدف الشارع من تدخل النيابة فى القضايا الحاصة بالقصر إنما هو رعاية مصلحتهم . ومن ثم فان البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكة إخطار النيابة بهذه القضايا يكون – وعلىما جرى به قضاء هذه المحكة – بطلانا نسييا مقررا لمصلحة القصر و بالتالى يتمين مليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٧ -- لما كانت قاعدة المصلحة مناط الدعوى وفق المارة الثالثة من قانون المراقمات تطبق حين الطمن بالنقض كما تطبق في المدعوى حال رفعها ، ومعيار المصلحة الحقة سواء كانت حالة أو عتملة إنما هو كون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى له ببمضها دود البعص الآخر فلا مصلحة للطاعن في يكور قد صدر به الحكم وفقا لطلباته أو عققا لمفسوده منها .

۳ - تجديد الالتزام بتغيير موضوعه وفقا لما تنضى به الفقرة الأولى من المسادة ٢٥٣ من القانون المدنى هو عقد يتفق فيه الطرفان مع انقضاء إلتزام سابق وأن يحلا عله التزاما آخر يجتلف عن الأولى في علمه أو في مصدره به واستخدم تجديد الالتزام أمر موضوعي يستقل به قاضى الموضوع متى كانت الاسباب التي أقامت عليها الحكمة حكما من شهانها أن تؤدى إلى الفول لملك .

ع - التناقض الذي يفسد الحكم - وعملي ما حَرى به قضاء هذه المحكة - هو ما تماحى به الأسباب يحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكة بما قضت به فى منطوقه .

المحكمة

بعد الاطلاع عنى الاوراق وصماع التقوير الذى تلاء السيد المستشار المقرر.» والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استونى أوضاء، الشكلية .

وحيث ن الوفائع بـ عليما بين من الحكم المعامون فيه وسائر أفراق العلمن -تتحصل في أن الطاهنين و المعلمون ضدهن الثلاثة الأخيرات أصحاب الشركة

المصرية للنسيج " الطباخ إخوان " أقا وا « لي الشركة المصرية المتحدة الغزل والنسيج - المطنون ضدها الأولى - والمطعون ضده اثنائي الدعوى وقم ٨ سنة ١٩٧١ نجارى كلى جنوب لقاءرة بطلب الحكم بندب خبير لبيان سهب الدين المبين بعقدى الرهن رقمي ١٢٩ سنة ١٩٦٤ ، ١٤٦ سنة ١٩٩٤ ــ توثيق شبراً - وتصفية الحساب بينهم . ثم الحكم ببراءة دمة :مركة الطاعنين من الدين الوارد العند الأول و بطلان الرهن وشطبه و إلزام المطعود شدها الأولى بأن تره إليهم السندات الاذئية الموقع الميها من شركتهم كضامنة والمبالغ المستحلة لديها النانجة من تصفية الحساب ــ وقالوا بيانا للدموى أنه في اواتل سنة ١٩٦٣ كان المطعون ضده الناني يشتري الذرّل لمصنعه من الشركة المطعون ضدها الأتولى ويدفع لها الثمن نقدا أو بالأجل بمقتضى سندات إذئية محروها و بعد فترة من التعامل كان المرحوم بيه بصفته مديرا لشركة الطاعنين ويوقع على مض هذه السندان الإذنية كضامن الطمون ضده الناني ، ثم قام يعد ذلك بتظهير بعضها للشترئة المطعرن ضدها الأولى كطاجا ضمانا لاستميار تجاهلهم مل المطروق ضعه الثاني بالأحل ، و إذ امتنع هذا الأخير من سداد ِ عَبِمة السَّدَّدَاتُ الاذْنَيْةِ T نَفَةَ الذَّكُرُ أُوقِعَتِ المَطَّوَنُ صَّمَّاهَا حَجْزًا تَحْفَظِيا عَلَى أموال شركتهم تحت يد الغيرهم. أرهاها ، فسعت الأخرة لدي الأولى لرنغم الحجز وتفسيط الدين ، فاشترطت المطهون ضدها الأولى لذلك قيام كل من شركتهم والمطعون ضمسه الثاني برهن مصنعيهما لها فتم وهيهما بالمقدين المشار اليهمَّا ، كَمَّا أَرِم رِينَهما مُقدَ الرَّمت شركتهم بمفتضاء بتشفيل المصنعين المذكر رين لحساب المطعرن ضدها الأولى نظير أجرة تستوفى منها أتسائل ويؤثُّما ، وأنَّ على الرغم من أرَّ شركتُهُمْ لا تعدو أن تكون تَشَامِنةُ للطعون أَصْدُه النَّالَىٰ إِلاَّ الْنَاطُمُونَ صَدَهَا ٱلأُولَىٰ عَمَدَتَ إِلَىٰ أَخْفَاءَ هَذَّهُ الْجَانَّيَّةُ إِراد الدين كله البَّالَغُ ٧٨٨٧ - ١ ج و ٣٧١ - في عقد الرهن رقم ١٩٦٩ سنة ١٩٦٤ الخاص بشركتهم وقصره على مبلغ ٢٥٣٧٤ ج و ١٤٢٥ ق مُقد الرهن رقم ١٤٦ سنة ١٩٦٤ الخاص المطعون صدَّه الثاني سـ المدينُ الأصل ــ وذلك للايهام بتعدد الدين خلافا الواقع ، وفحذًا فان شركتهم يصفتها صامنة تبرأ ذمتها بمقدار ما أبرىء منه المدين الأصلي ، كما تبرأ من أبي الدين بسبب الاضرار التي ِ لَحْقَتُ بِهَا مَنْ الأخطأء التي ارتبكيتها المطَّمونُ ضَمَّهَا الأولَى في إدارة وتشغيلَ

مصنع المربن واخلالها يعقد التشغيل المربم بينهما مما أدى إلى فرض الحراسة الادارية على هذا المصنع وتصفيته وحرمان شركتهم بذلك من مصدر تمويل الزين . ندبت تمكة جنرب القاهرة الابتدائية حبرا حسابيا و بعد أن قدم تقريرا ثم تقريرا تمكيا حكت تباريخ ١٨/ ٢/ ١٩٧٣ برفض الدعوى . إستانف الحكوم عليم هذا الحكم بالاستئناف وقم ١٨٧ برفض الدعوى . وتاريخ ١٩٧٤/٣/١٧ حكت محكة استئناف العاهرة بتعديل الحكم المستأنف وذلك بالقضاد بشطب المرهن الوارد على مصنع العاعنة الأولى و بيراءة ذمها من ميلغ ١٩٥٠ جواتيم في عدا ذلك . طعن العاهدين في هذا الحكم بن ميلغ ١٩٥٠ جواتيم في عدا ذلك . طعن العاهدين في هذا الحكم بعد يقاله على هذه الحكم بعد العامدة لنظره وفها الترمت العامن وفرض العامن وفها الترمت النابية وأبها .

وحيث إن المطمن أقم على خمسة أسباب يشمى العادون بالسبب الأولى منها على الحكم المطمون فيه الوطلان في الإجراءات ممسا أثر فيه و يقولون في بيانه أن بمض المستأنة بن كانوا قصراوه شمولين بوجهاية وولاية الطامزالأول ممساكان يقتضي تفخل النابة في الدعوى لجاية مصلحهم وفقة المسادين ١٨٩ م من قالون المرافعات ، وإذ قات قلم المكتاب اخبار الهياية بذلك حمل المرافعات ، وإذ قات قلم المكتاب اخبار الهياية بذلك حمل المستنداف بهذا الاجراء قان جراء قاك هو الهطلان ،

وحيث إن هذا النمي مردود ، قلك أن هدف الشارع من تدخل النابة في القضايا الخاصة بالقصر إنما هو ره ية مصلحتهم، ومن ثم فإن البصلادالمرتب في القضايا كاب المحكة الخطار النابة بهذ، الفضايا يكون - وعلى ما مرى به قضاء هذ، المحكة سه بطلانا فسيا مفررا لمصلحة النصر و با تمالي يتمن هابهم التسك به أمام محكة المرضوع ، و إذا فاجم ذلك فلا يجوز التحدى به لأول سرة أمام محكة المرضوع ، و إذا فاجم ذلك فلا يجوز التحدى به لأول سرة بوضاية وتولاية العامن الأول لم يشروا هذا البطلان أمام محكة الاستئناف فإن إيداء، أهام محكة النافض بكرن غيرمقهول .

وحيث إن الطاعتين ينهون بالسبب الذني على الحكم المطعون فيه مخالفة المنا نون والخطأ في الهبيقة وتأويله من وجهين (أولهما) أن الحكم رد على دفهم سبطلان

هقه رهن محلهمالتجاري لمخالفته لنصر المسدة ١٠ من القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الذي يحظَّر الرهن لغير البنوك وبيوت السليف المرخص بها ، يتقريره أن أحكام هذا النانون لا تنطق إذا وقع الرهن على ذات العقار الذى يُشغله المحل التجاري أو ما به من عةارات بالتخصيص ، في حين أن حظر الرهن وفنا لأحكام القانون آنف الذكر هو حظر مطلق . (و ثانيهما) أن الحكم أطرح دهٔ مهم إنمدام آثار عقد القرض المشمول بالرهن لايرامه من المدير السابق لشركتهم خارج حدود سلطاته واصورية العقد ٤ بيتنريره أن المدير السابق الشركتهم قد ظهر للعامون ضدها الأولى سندات إذنية قيمتها ٢٩٢٣١ ج ، ٥٣ م ، ووقع على سندات إذنية أخرى قيمتها ٢٥٥٥ ج و ٢٧٢ م كضامن لاطعون ضده الثاني، وأن ذلك التظهير وهذا الضان مما يدخل في سلطة المدير فتنصرف آثاره إلى شركتهم وأن هذا الالتزام القديم قد تجدد باستبدال قرض به ، ف حين أن التجديد لا يصح وفقا للفقرة الأولى من المسادة ٣٥٣ من القانون المرثى إلا إذا خلا كل من الالترامين المقديم والحديد من أسباب البطلان ، والنابث من تقرير الخبير أنَّ المدَّير السابق لشركتهم وقع على السندات الإذَّنية الأخيرة كضامن ، وذلك بصقته الشخصية ولهذا فلا يجوز إلزامها بتميمة هذء السندات وفوائدها بولا أن تكون محلا التجديد بقرض مع هذه الشركة .

وحيث إن النبي مردود في وجهه الاول بأنه لما كانت قاءدة المسلحة مناط المدخوى وفق الممادة النالثة من قانون المراة مات تطبق حين العلمن بالنقض كا علمي في الدعوى حال رفعها ، ومعار المحاسلة الحقة سواء كانت حالة أو محتملة إما هو كن الحري العامون فيه قد أضر بالطاعن حين قضى برفض طلباته كلها أو قضى لا بين مناطقة المطاعن فيا يكون قد صدو به الحكم وفقا الطاباته أو محتقا لمفصوده منها ، لما كان ذلك . وكان الجمم المفاهون فيه قد قضى بشطب الرهن الواود على مصنع شركة الطاهني تأسيسا على علم سريانه في حقهم لا برامه من المدير السابق لشركتهم خارج حدود سلطاته ، يما يحقق مقصوده عن طلب بطلان عتد الرهن وكان لا مصاحة لهم سلطاته ، يما يحقق مقصوده عن طلب بطلان عتد الرهن وكان لا مصاحة لهم مهذه المنان بيم ورهن المحالة تعالى التعارية ، فإن نعهم في هذا الحصوص يكون منة ، يه إيشان بيم ورهن الحال التعارية ، فإن نعهم في هذا الحصوص يكون

: غير مقرول بــ والنعي مردود في وجهه الناني أن تجديد الانتزام بتغيير موضوعه وفقا لما تقضى به الفقرة الأولى من المددة ٣٥٢ من الفانون المدنى هو عقد يتفق فيه العارفان ملى انقضاء التزام سابق وأن محلا محله انتزاما آخر يحتلف عن الأول في محله أو في مصدره ، واستخلاص تجديد الانتزام أمر موضوعي يستقل به قاض الموضوع ومتى كانت الأسباب التي أقامت المحسكمة عايمها حكمها من شائها أن تؤدى إلى القول ذاك : ولما كان الحكم المطون فيه قسد أقام قضاءه في هذا الحصوص بتقريره أن مديونية شركة العاعنين نشأت أصلاً بعن الترامها سداد قيمة استدات إذئية مظهره مثما للطمون صدها الاولى، ع وصندات أخرى ضادرة من المعامون صدهااثاني للاخيرة بضائه الشمريك المتضامق هدير الشركة الأولى. ، وأن تظهير هذو السندات وضمانها مما يخل في أعمال مدير الشركة 6 ولا يقال أن الصان يخرج منها لجواز: أن يتم بالتبادل مع تاجر آخر ليحرز كل منهما ائتمائه التجارى ويحتج بهذا الضان على الشركة من المستفيد حسن النية ، وأن مدير شركة الطاعنين قد اتفق معالمطهون ضدها الأولى على تجديد الانتزام واعتباره قِرضا مضِمونا برهن ، ومن شأن ذلك ترتيب النزام شركة العاجنين بالدين وانتفاء ادعائها يصوريته بد وإذكان هذا استخلاصا موضوهيا وسائفا وله أصله الثابت! مِن الأم وإق ويقوير الخبير: ، فإن النعي على الحكم المعاهون فيه بذلك يكون ول غير أساس.

وحيث إن الطاعتين بنبون بالمنهين التالث والرابع على الحكم المعامون فيه غالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب ويقولون في بيابهما أنهم بمسكوا فى دفاعهم فى الاستكناف براءة ذمتهم من مبلغ ١٩٧٤ و ١٩٧٨م تأسيسا على أن المطعون ضدها الأولى إذ أبرمت مع شركتهم عقد الرهن رقم ١٧٦ سنة ١٩٦٤ توثيق شبرا تأمينا لقرض يشمل هذا المبلغ الذى يمثل دينها قبل المطعون ضده الثانى ، ثم عادت فابرمت مع الأخر عقد الرهن رقم ١٤٦ سنة ١٩٦٤ توثيق شبرا تأمينا لحذا الدين فى صورة عقد قرض مما يعتبر تجديدا مبرئا لذمة شركتهم من هذا المباغ باعتبارها أحد المدين المنتفى المدنى ، باعتبارها أحد المدين المنافق المدنى ، وقد طرح الحكم هذا الدفاع تأميسا على نص المسادة ٢٨٧ من القانون المدنى ، مع أنهم لم يستندوا إلى هذا النص ، واغمل بلك بيان أثر هذا التجديد .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لماكان الحكم المطعون فيسه قد رد على دفاع الطاعنين بأن محل إبراء ذمتهم بمقدار الدين الذي تجدد بالقرض المبرم مع المعاهون ضده الثانى أن يحصل الاتفاق على التبديد فى غيبة شركتهم المدينة المتصامة الأخرى ، وأن الحاصل أو المطعود ضدها الأولى قد حرصت على تأكيدمديوئية الشركة المذكورة كمدينة متضامتة بالاتفاق معها عن تجديد الدين الملازمة به واعتباره قرضا ، وكان هسدا الردقد واجه دفاع الطاعنين بما يتفق وحكم المسادة ٢٨٨ من القانون المدنى التي استندوا إليها ، وأنه لا تأثير على سلامة في الشارية خطأ إلى المادة ٢٨٧ من الفانون المدنى وحسب محكة النقض أن تصبح هذا الخطأ ، ومن ثم فإن النبى عليه بذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين يتعون بالسبب الخامس عمالحكم المطعون فيه التناقص والمعطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي سانه يقولون أنه اتنهى في تكيفه للقرض الوارد بعدد الرهن رقم ١٢٩ منا ١٩٦٤ توثيق شبرا بأنه تجسديد لالتزام مدير شركة الطاعتين ، ثم عاد وقرير أن اسس المديوتية سندات بعضها مظهر والآخر موقع هليه من هسمفة المدير بصفته كفيلا ، كما قور الحكم أن الكفيل ملزم بالنضامن مع المدين الأصل في سداد قيمة هذه السندات عملا بالمادة ١٩٩٩ من قانون التجارة مع أنه لابحل تطبيق هذا التصارة النابت من تقرير الخبر وملحقه ومن تمساذج سندات الدين المقدمة في الطمن أن المدير السابق لشركة الطاعنين لم يوقع على هذه السندات سواء بصفته ضامنا أو بصفته الشخصية .

وحيث إن هـذا النمي مردود بأن التناقض الذي يفسد الحكم و ولم ما مَرى في قضاء هذه المحكة حدوما تقاحى به الأسياب محيث لا يمكن معيد الدين يستوجب قانونا أن يكون الالزام الجديد مختلفا عن الالزام الهديم في عملاً أو في معمدره ، فإن الحكم الطعون فيه إذ الزم هذا النظر وراب قضاءه على هذا الأساس فإن النبي عليه بالتناقض يكون على غراساس ، ولا يدبل من الطاعنين التحدى لأول مرة أمام عكمة النقض بعدم انطباق حكم المادة ١٣٩٩ من قانور التجارة عقولة أن مدير شركتهم لم يوقع أصلا على سندات الدين لأن هذا الدفاع يخالطه واقع لم يسبق عوضه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لمسا تقدم يتعين رفضَ الغُدن .

جَلْسَةً ٧ من يُونِيةُ سَنَةُ ١٩٨٢

برئامة السيد المستدار / الدكتور مصطغى كبرة فائب رئيس الحكد ، وعموية الساهة الممتشادين : صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسى ، الدكتور على عبد الممتاح وعمد طوم .

(171)

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٤ القضائية فوضرائب نه

ضرائب ° ضريبة الأوباح التجارية والصناهية » . ° الإماء منها » .. « منها » .. «منيات .

الإمداء المقرآر للجمعيات التعارثيّة من ضر بهسة الأرباح النجارية والصناعيسة - م ٢/٥ من : المفافريّن رقي بر1/4 نسنة ٧٤٪ / بشأنيّ افقاء الجمهيات النداوريّة من بعض الضرائب . شرطه .» أجمورالعاطيق بها: يتجريبهامن اطاق الإطهابي »

1-6

النص في الفقرة الثانيسة من المسادة الأولى من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ المنام ١٩٥٠ المخميات بالتعاونية من الهسادة الأولى من القانون انه و ويشترط الممتاع المجميات جمنا الإعقاء بعد السنة الأولى من تاريخ العمل جنا القانون أن "بلغ معاملات أعضائها ١٥٥ / من مجموع معاملات أعضائها " ندل على أن عبارة "معاملات أعضائها " تنصرف إلى المحاملة إلى تؤديها الجمعية لاعضائها وفقا للغوض الذي أنشكت من أجله والذي أفصحت عنه المسادة الرابعة من النظام الداخلي المجمعية من توريد المعدات والأدوات للإعقاء وتصريف منتجاتهم وتقديم الإرشادات الفنية وتطوير الإنتاج وهو ما يتفق وما تغياه المشرع من إنشاء الجمعيات التعاونية والغرض منها ، وكانت الأجور التي تتقاضاها الاعضاء تخرج عن مدلول والغرس منها ، وكانت الأجور التي تتقاضاها الاعضاء تخرج عن مدلول المعاملات إذ لا يتحقق منها معني الخلمات التي تؤديها الجمعية ، وإذ الذم الحكم المعلمون فيه هذا النظر فإن النعي عليه مخالفة القانون يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تخصل في أن مأمورية الضرائب قدرت صافى أرباح الطاهنة في الملدة من ١٩٦٣/ ١٩٩٣ كيلغ ٢٩٠٩ و ١٩٦٢ م مخضع منه في المدة من ١٩٩٣ إلى ١٩٦٢/١٢ عبلغ ٢٩٠٩ و ١٤٦ م مخضع منه لضريبة الأرباح التجارية والصناعية مبلغ ٢١٠ و ٢٠٠ و و ١٤٦ م مخضع منه هذا التقدير فقد أحيل الحلاف إلى لحنة الطعن التي قورت بشاريخ ٢/١٩٧٠ وأبيد تقديرات المأمورية — طمنت الطاعنة في هذا القرار بالدعوى رقم ٤٨٦ قرار لحنة الطعن — إسنا نفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف وقم ٢٥سنة ٤٧٤ قرار لحنة الطعن — إسنا نفت الطاعنة هذا الحكم بالاستثناف وقم ٢٥سنة ٤٧٤ المنتصورة و بتاريخ ١٩٧٧/١١ تأبيد الحكم المستأنف وقم ٢٥سنة ٤٧٤ المستأنف ع طمنت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هدفه المحكم في غرفة مشورة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هدفه المحكم في غرفة مشورة مدت جلسة لنظره وفيها النرمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى فيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون و بيانا لذلك تقول إن الحكم بنى قضاءه بعدم سريان الإصفاء من ضريبة الأرباح النجارية والصناعية المقررة بأمادة الأولى من القانون وقم ١٢٨ سنة ١٩٥٧ على إيرادات العاهنة لعدم توافر شرط الإهفاء الوارد بالفقرة الثانية من المادة الأولى السالفة الذكر وهو " أن تبلغ معاملات أعضائها " من مجوع معاملاتها " تأسيسا على أن مدلول عبارة " معاملات أعضائها " تنصرف إلى مايشتريه الأعضاء من الجمية من مواد خام أو مصنعة بقصد توزيعها ولا تنصرف إلى الأجور التي تدفعها الجمية لأعضائها منابل الأعمال التي يقومون بها ، في حين أن مدلول تلك العبارة ينصرف إلى هسده الأجور

باعتبار أنها مقابل عملية التصفيع التي يقوم بها الأمضاء بعد استلام مواد الإنتاج حن الجمعية .

وحيث إن همذا النمى مردود ذلك أن النص فى الفترة الثانية من المادة الأولى من الفانون رقم ١٩٧٨ سنة ١٩٥٧ على أنه و يشترط لتمتع الجمعيات بهذا الإهفاء بعسد السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون أن تباغ معاملات أعضائها ١٥٠/ من نجوع معاملاتها سيل على أن عبارة «معاملات أعضائها» تضرف إلى الحلمات التي تؤديها الجمعية لاعضائها ووقا الغرض الذي أنشلت من أجله والذي أفصحت عنه المادة الرابعة من النظام الداخل للجمعية من توريد المملمات والأدوات اللاعفاء وتصريف منتجاتهم وتقسديم الإرشادات الفنية وتعاوير الإنتاج وهو ما يتفق وما تفياه المشرع من إنشاء الجمعيات التعاولية والموقر منها، وكانت الأجور التي يتقاضاها الأعضاء تخرج ون مدلول المعاملات إذ لا يتحاق فيها مبني الحدمات التي تؤديها الجمعية ، وإذ الترم الحكم المطعون فيه هذا الذي قائر المان .

111 40 / 1

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٨٢

. برئاسة للسيد المستشار /د عبد الرحمن عباد نائب رئيس الحكة وعضوية السادة الممتشاويره عبد الحبد المتغلوطي 6 عبد زعلول عبد الحبيد 6 ذه منصور وجهه وهد بإنت خفا بي .

(177)

الطّعن رقم ١٨٧ لسنة ٤٨ القضائية :

. alake (1)

الهامى العامل ياله يئات والمؤسسات العامة والوحدّات الاقتصادية النابعة لحاء عمارمته الحامّان. أصلاعن أضه أو لحساب ذيرم . لا جلان . عنه ذلك ، م ده ق 11 لسنة 47.8

(٢) عقد ^{وو} تفسير العقد ^٣ . محكمة الموضوع .

صلطة تحكمه المرضوع في ندمير العقود والمشارطات وصائر المحبودات • إنتراعها بهدم الخموج عن المدى الطالعر لعبارانها •

(٣) حكم ^{ور} تسبيب الحكم " .

التنافض الذي ينسد الأحكام . ما هتيه .

(؛) إيجار " إيجار الأماكن " .

إنْفَضَاه الشركة الفائمة بن المستأمر وشريكه بالدين المؤجرة • أثره • فقد الشراك صند. -في لبيّاه بالدين • نشاء الحكة براخلانه لا يتماض وطلبه المستأمر طوده • هلة فلك •

ب النص في المادة ٥٥ من قانون المحاماه وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ على أنه ولا يجوز المحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية النابعة لها وشركات القطاع العام مزاولة أى عمل من أعمال المحاماه المنصوص عليها في هذا القانون لغير الجهات التي يعملون بها " يدل على أن الشارع لم يضح شرطا من شروط صحة العمل الذي يقوم به المحلى المدى يعمل بالجهات

الواردة بالنص بل أصدر إليه أمرا لا يعدو غالفته أن تكون غالفة موضوعية تقع تحت طائلة الجزاء الإدارى ولا تستتبع تجريد العمل الذى قام به المحامى من آثاره القانونية ولا تنال من صحته متى تم وفقا للأوضاع التى تطلبها القانون سواء مارسه المحامى لنفسه أم لحساب غيره وكل ما يترتب على هذا الحفار وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو توقيع العقو بات التأديبية التى نص عليما القانون .

٧ -- من المقرر فى قضاء هذه المحكة أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات واستخلاص ما يرى أنه الواقع الصحيح فى الدعوى ولا رقابة لحكة النقض عليه فى ذلك مادام لم يخرج فى تفسير المقود عما تحتمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها .

التناقض الذي يفسد (الإحكام هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة ما تتعارض منه الأسباب وتتها ترفتها في ويسقط بعضما. بعضما بعضما بعضما بعضما على يدقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

3 — إذ كان الحكم المعامون فيه قد انتهى إلى تكيف العقد المؤرخ.... بأنه عالمه شركة وكان من المقرر في الحادة ١/٥٢٦ من القانون المدنى أن الشركة تنهى با نقضاء الميماد المعين لها وقد إنقضت مدة هذا العقد و بق الطاعن بعين النزاع دون رضاء المطعون خده ومن ثم فإنه يعد مغتصبا إذ لم يعد له سنسه في البقاء بها و إذ قضى الحكم المطعون فيه بالإخلاء تأسيسا على ماتقدم فلا يكون مشويا بالتناقض. ولا يغير من ذلك أن المطعون ضده طلب طرد الطاعن إذ أن الإخلاء والطرد لفظان بمعنى واحد يفيدان بأر الفاعن لم يعدله إلحق في المبقاء بعين النزاع ، و يكون الحكم قد فعمل في مصير هذا العقد وأوضح أنه غير قائم غيرة.

1521

بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه أسيد الستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية -

وحيث إن الوقام حر هل ما يبين من الحكم المطاور فيه وسائر الأوراق تحصل في أن المطعون خده أقام الدعوى رقم ٣٢٩٥ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى السكندرية يطلب هلود الطاعن من عين النزاع التي كان يشاركه الانتفاع بها ككتب للحلماء بموجب العقد المؤرخ ١٩٣٠ وإنهاء مدته ، حكت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون خده هذا الحكم يالاستاناف رقم ١٩٧٤/١٢/١٠ سنة ٣٠ ق اسكندرية وفي ١٩٧٧/١٢/١٠ عطمن حكت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف و بإخلاء الطاعن من عين الذاع ، طمن القاعن في هذا الحكم بعلويق الدقيق وقدمت النيابة مذكرة ألمت فيها الرأى برفص الطمن و إذ عرض على الدابة وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينمى الطاءن بالسبيب الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدة يعمل عضوا بالإدارة القانونية لإحدى شركات القطاع العام و عظر عليه القانون رقم ٤٧ شنة ١٩٧٣ ، ١٥ رسة مهنة المحاماة لغير صالح الشركة إلتي يعمل بها وراذ وقع المطعون ضده على صحيفة افتتاح المنحوى وهي غير خاصة بعمل الشركة فإنها تكون باطلة عملا بأحكام القانون رقم ١٩ لمسنة ١٩ ١٩ الخاس بالمحاماة و يتعلق هذا البطلان بالنظام العام و يجوز له التمسك بهذا السبب القانون عبده أن المحاون فيه المقانون فيد المحدون المحدون المحدون فيد المحدون ال

وحيث إن النهي في شقه الأول مردود بأن الص في المسادة ٥٥ من قانون الحاماه رقم 71 لسنة ١٩٦٨ علم أنه " لا يجوز الحامين العاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهما وشركات القطاع العام مزاولة أي عمل من أعمال المحاماه المنصوص عليها في هذا القانون لغير الجهات التي يعملون بما " يدل هلي أن الشارع لم يضع شرطا من شروط حجة العمل الذي يقوم به المحامي الذي يعمل بالحَهَاتُ الواردة بالنص بل أصدر إليه أمرا لاتعدو غالفته أن تكون مهنية تنم " تت طائلة الحزاء الإدارة ولاتستتبع تجريد العمل الذي قام به المحامي من آثاره القانونية ولا تنال من صحته متى تم وفقا للأوضاع التي تطلبها القانون سواء مارسه الحامي لنفسه أم لحساب غيره وكل ما يترتب على هذا الحظر ـ وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة ـ هو توقيع العقو بات: التأديبية التي نص عليها القانون ، لما كان ذلك قلا يترتب على توقيم المطعون ضده. هلي صيغة افتتاح اندعوى أي بطلان لكونه عاميا بالإدارة القانونية لإحدى شركات الفطاع العام ، والنم في شقه الثاني غير صيح إذ جاء بمدونات الحكم المطعون نيه أن مخالفة فأثون الإدلوات الهانونية عالها المحاسبة الزدارية إن وجِدت أما عند الاتفاق ريمند الإيجار فليما إيمتر إجوبها روقوتهما واثارهما. ولا يؤثر فيهاكون المستأنف لدحق الأشغال بالمحاماء الحريةأبو أنه خالف القاصفة في دلك . . . والبين من هذه الأسباب أن الجكم المطعون فيه لمجز الطعون ضده ممارسة مهنة المحاماه ولم يستند في فضّاء لصور فوتوغرافية جحدها الطاعن و إنما قسرر أن ممارسة المطمون ضده لمهنة المحاماء على خلاف الحظر الرارد في العانون مجالها المحاسبة الإدارية ومن ثم فلا قصور .

وحيث إن الطاعن سمى على الحكم المطعون فيه بالأسباب الثالث والخامس والسادس الحطا في تطبيق القانون وبخالفة النابت بالأوراق وفي سان ذلك ي^حوله أن الحكم أخطأ في تكييف العقد المؤرخ ٣٠٠/١/٣٠ بروله أنه عقد شركة لاستغلال مكتب الحاماء مخالفا بذلك الممنى الظاهر لنصوص العقد التى تغييد استعجاره لحزم من مكان خال من الباطن محتفظ كل طرفه منهما بعائد جهده وغير صحيح ما قرره الحكم لتبرير قضائه بأن المطعون ضده لم يحقق المزايا المرجوة من التأجير من الباطن إذ الثابت من العقد أنه يحتفظ لنفسه محجرة المرجوة من التأجير من الباطن إذ الثابت من العقد أنه يحتفظ لنفسه محجرة

بعين النزاع ويساه معه فى أعباء الأجرة والمصروفات كما خالف الحكم الثابت بهايصالات سداده الأجرة للجهة المسالكة بصفته شريكا فى الإيجار ^بما يفيد إجازتها للتأجير من الباطن إلا أن الحكم اعتبره نائبا عن المطعون ضده فى السداد وأغفل ما جاء بالايصالات مخصوص المشاركة فى الإيجار وفسد أوقعته بعذ، الأخطاء فى خطأ آخر عندما قضى بإخلائه من عين النزاع لانتهاء مدة العقد حالة أنه يستأجرها من الباطن فيستفيد من الامتداد الفانوني للعقد ولا يجوز إخلاؤه لغير الأسباب الواردة على سبيل الحصر بقانون إيجار الأماكن وليس من بنها انتهاء مدة العقد .

وحيث إن النمي في غير محله ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع السلطة المطلقمة في تفسير العةود والمشارطات وسائر المحررات واستغلاص ما يرى أنه الواقع الصخيح في المعوى ولا رقابة لمحكة النقص عليه في ذلك ما دام لم يخرج في تفسير العقود عما تحتمله عباراتها أو يجاوز المعنى الظاهر لها لما كان ذلك وُكان الحكم المطعون فيه قد استفاهر أن طوني العقد المكورخ - ١٩٦٤/١٩١ قصدا تكوين شركة لاستغلاله مكتب المخاماه استناذا إلى ما جاء ببنود العقد من اشتراكهما مناصفة في مصروفات نأثيث وتشغيل المكتب ومدخله ومصاريف الصيانة والأجرة وثمن استهلاك الكهرباء والمياه وأجرة البواب والفراش وأتعاب القضايا نتي يوكلان فيها معا وأد المطتور ضده لَمْ محقق من ذلك حرية التأجير من الباطن ولا يغير من ذلك استقلال كل منهما بقضاياه الخاصة فايس تمة ما يمنع الشركاء من تنظيم توزيع عائد النشاط على الوجه اللدى برونه كفيلا بحنفيق مسلحتهم وهي أسانيد سائنة تنفق مغ المغي الظاهر كَمْبَارَاتَ العَقَدُ وَوْدَى إلى صحة ما استخلصُه الحكم المطعودُ فيهُ فَي تَكَيِّنُفُ مُعْدُلُمُ ومن ثم فَإِن النهي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة المنقض و إذ النهى الحكم المطعون فيه إلى أن العقد المؤرخ . ١٩٩٣/٩/٣ هو عالم شركة وليس عقد إيجار من الباطن ومن ثم فإن هذا أمقد هو الذي يحدد ملاقة بين طرفيه ولا يغير من دلك ما أثبته الجهة المسالكة بتاهر إيصالات سداد الأجرة بأن الطاعن شريك الطعون صده في الأجارة إذ لا حجية لما أنَّ قبل لملطعون ضده فضلاعق صدور هذه الايصالات باسم هذا الأخبر وإد اتتهى

الجلم إلى أن سداد الأجرة بمعرنة الهاعن لا يعنى أكثر من أنها دفعت منه ثياية بين المطعون ضده ولا تجعله شريكا في الإيجار فإن يكون قد الترم بنطاق العلاقة الفاشئة عن العقد المؤرخ ١٩٦٣/٩/٠ ولا يعيبه أي قصور ٤ ولما كان عتد الشركة موضوع الدعوى لا يحضم لأحكام فانون ايجار الأماكن وانما يحكم النانون المدنى ونتجى الشركة بانهاء مدتها الواردة في العتد عملا بالمحادث وانما يمكن من الفانون المدنى وإذ انهى الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعن منءن التنزاع تأسيسا على انتهاء عقد الشركة فإن يكون قد أعمل صحيح حكم القانون ويكون الدي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتمى على الحكم المطمود فيه بالسبين الثانى والسابع الخطأة تطبيق القانون والقصور في التسبيب والتناقض وفي بيان ذلك يتول أرب المطعون ضدء طلب الحكم بطرده من عين النزاع الاتهاء العقد المؤرث ١٩٦٣/٩٠١ وإذ تضى الحكم بالإخلاء فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه المحصوم وتناقض مع أسبابه إذ أن الإخلاء لا يكون إلا بصدد صلاقة إبجار ية ولأحد الأسباب الواردة على سبيل الحصر في قانون إبجار الأماكن وليس من بينها أقماء من المنها المحدد كا مقاده المقد بما مقاده أن المعتد ما مقاده أن المعتد ما ورا من من قضائه بالإخلاء المحدد الله المحدد كا مقاده المحدد الماكن وليس من بينها المحدد ا

وحيث إن الذي مردود بأن التناقض أذى يفسد الاحكام هو وعلى جوى به قضاء هذه المحكة ما تتمارض فيه الأسباب وتهاتر فتهاى ويستط بعضها بعضها بعضها تعضاء هذه المحكة ما تتمارض فيه الأسباب وتهاتر فتهاى ويستط بعضها بعضها قد انهي المحتد المحتد المقد المؤرخ - ١/٩٣٥م أنه أنه عد شركه وكان من المزور في المحاد المدين أن الشركة تنهى بانقضاء الميماد المدين فحا وقد انهضت مدة هذا العقد وبيق الطاعن بعين النزاع دون رضاء المطعون ضده ومن تم فإنه يعد مفتصبا إذ لم يعد له سند في المتماء مها و إذ قضى الحكم المطعون ضده في بالإحلاء تأسيسا على ما نقدم فلا يكون مشو با بالتناق من ولا يغير من ذلك أن المطعون ضده طد العاعن لم يعد له الحق في البقاء بعن النزاع ويكون الحكم قد فسل في من المناق بالمعاون المحكم قد فسل في من هذا العقد وأوضى أنه عن واحد في من المناع ويكون المحكم قد فسل ولما تقدم يتدين ونص الطعن .

جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٨٢

برقاما الديد المستشار / هم عا سنجرقائد وترس الأكنة ودمويه انسادة المنشار يرة ه هم الموسى فتح الله ، عبد المنعم أحمد بركه ء مرزوق مسكرى عبائلة ويهرجس اسحق عبسه السيد ...

(117)

الطعن رقم ٢٤٣٣ لسنة ٨٤ قضائية :

وكالة ^{دو} الوكالة المستترة : آثار الوكالة ^{،،} . مقد . شهر عقارى . سيع . الوكالة المسترّة ، قد فها - تسجيل فيهم الحادر الركن المسخر . أثره · فقلّ الملسكيّة من الذيرانوكل المسترّمباهرة فى الدلانة بن الركيل راماوكل ·

لمسكانت العلاقة بين الوكيل المسخر والموكل سنظمها عقد الوكالة الذي أ يرماه فياترم الوكيل المسخر بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة ، مما مؤداه أن تسجيلي البرع الصادر للوكيل المسخر ينقل الملكية مباشرة من الغير إلى الموكل المسترر في العلاقة بن الوكيل والموكل .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد الستشار المانور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحسكم المالمون فيسه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة الأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٩٧ سنة ١٩٧٧ حدنى كلى دمنهور ضد المطعون عليها بطلب تثبيت ملكيتها للائرض الزراعيــة لمليينة بالصحيفة على سند من القول أنها تضع اليد عليها وضع يد هادئ ظاهر مُستمو بنية الملك منذ مسدة تزيد على عشرين عاما ومن ثم مُفترض لها كسب ماحكيتها بالنقادم الطويل المكسب وإذ نازعتها المطعون عليما فى ذلك فقد لِحَات إلى الدعوى فلحكم لها به لمياتها . دنعت الطعود عليها الدَّعوى تتلكها لعين النزاع من مصاحة الأملاك بمقتضى عقد السيم المسجل رقم ١١٠٩ في ١١٥٤/١٩٦٤ ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، و بعد أنَّ قدم تقريره وتدخل الطاعن الثانى خصا منه ما للعامنة الأولى في طاباتها ، قضت المحكمة بقبول هسسذا التدخل وبرفض الدءوى استأنف الطامنان هذا الحبكم بالاستثناف رقم ١٦٤ سنة ٣١ ق الاسكندريه (مأمورية دمنهور) على أسباب من بينها أئ المطعون عليها قد أَقْرَتَ كَتَابَةً أَثْرًا مُورَّدُ المَّ مُستَّعًا. في العند المسجل برقم ١١٠٩ سالف الذكر الشايقها المتدخل الذي اكت. ب الملكية بموجبه ثم نقلها إلى الطاعنة الأولى بموجب أحكام توفيق أوضاع ملكية الأسرة طبقا للقانون ٍ • ٥ سنة ١٩٦٩ ، وفي ١٩٧٧/٢/١٩ قضت محكمة استثناف الاسكندرية بإطالة الدووي إلى التحقيق اليثوت الهاعنان أن العقد السجل الصادر للعامون عاميها من مصاحة الأملاك هو عَى حَقَيْقَتُهُ بِيغُ لَصَالَحُ الْعَادِينَ الثَانِي وَأَنْ الْمُطْعِونُ مُعْلِمًا لَمْ تَكُنَّ إِلَا اسْمَا مستمارا فيه ، و إذ لم ينفذ حكم التحقيق بعَد أنْ دَلْغِتْ المطعونُ عَلَيهَا بِعَسْدُم جِوَازْ الاثياري إلا بالكتابة عادت المحكة وحكمت في ١٩٧٧/١١/١٩ بتابيد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذ الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبنت فيها الرأى برفض الطعن ، و إذ عرض الطعن علىهذه المحكة في غرفةمشورة حددت جلسه لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيت إن ثما ينعاه اله اعنان على الحمكم المعاهون فيه مخالفته للقانون والقصوو فى التسبيب والقساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان أن القرينة القضائية أمر يستنبطه القاضى من أمور أحرى ثابته لديه وأن هذا الاستخلاص يجب أن يكون سائفا وأن تكون الوقائع المستنبط منها كابتة بشكل قاطع حتى يمكون الاستنباط الذى بنى طيها سليا ، وإذ تمسك الطاعنان فى مذكرتهما المقسدمة لمحكة الاستنباف بجلسة با ١٩٧٧/٢١ أنهما يستندان فى ملكيتهما فضلا ص

وضع اليد المدة الطويلة إلى انصراف العقد المسجل الذي ركنت إليه المطعون طلهاً في إثبات نقل ملكيتها إليهما لأنها لم تكن إلا اسما مستعارا لالحاعن الثاني في النبراء وأنه قد نقل الحق إلى الطاعنة الأولى عملا بالعانين . و سنة ١٩٩٩ ودللا على ذلك بالإقرار المؤرخ ١٩٧٣/١٥ الذي أقرت فيه المُطَّعَرِن عليها ۖ بأنها لم تدفع تمنا لهذه الأطيان وأنها من حق الطاعن الناني ، وقد أقرت بصدور هذا الإقرار منها و إن كانت قد دفعته بأنه كان من بين مسائل أخرى تضمنه عقسد صلح عدل عنه وهو حجة عليها وإن عدل عنالصلح وقد تأيد هذا الإقرار بماقدهاه من إيصالات سداد الثمن إلى مصلحة الأملاك منذ سنة ١٩٥١ وأُقُرِتُ الْمُطعونُ علمًا في محاضر أعمال الحبر مذلك وهو ما يمكن اعتباره على أقل التقديرات حبداً ثيوت بالكتابة وعلى استعداد لتكلته بالبينه فضلا عن أن صلة الإخوة بن الْمُطَّمِّونَ عليهَا وْالطَّاصْ الثانى تعتــــر مَا نَعَا أَدْسِا يبيح لَهُ إثبات تُسخِّره لاسمَهَا مكافة طرق الإثبات ، و إذ كان الطَّاعن الثاني لم يقل إنه استهدف من تسخير اسم اخته في الشراء الهروك من قوانين الاصلاح الزراعي (و إلا كان دفاعه موضومًا بمخالفة قواعدًا للنظام العام) ولكنه قرر صراحة أنه أشترىالصفقة باسم اخته المغمون عابها حتى لايصالمه بتعليات مصلحة الأملاك التى كانت تحرم على كَبَار الملاك الشراء منها في ذلك الوقَّتِ ، إلا أن الحكم الم بعرَن فيه قد نفي أ استخدام الناعن الثاني لاسم اخته في الشراء لنفسه علىالقولُ بأن قانون الاصلاح الزراعي لم يكن قد صدر سنة ١٩٥١ ومن ثم فلم يكن هناك مايدعو الطاعن الناني إلى استخدام اسم اخته في الشراء ، وكانت الواقعة التي استنتج مرًا الحكم هذه العرينة واقعة غيرُ ثابتــة ، دون أن يرد على دفاعهما وأ دليل عيه مكتفيأً بالغول بأن إقرار العاصنة الاولى بالملكية للطاحن الثأنى يتعارضهم تماكمها ذات الأطيان بالنقادم ، في حين أن الدصسوى قائمًا على أن العاهد ۖ الأولى تستعد ماكيتها من العامل التاتي بعسد أن خلفته إعمالا لتوفيق الأوضاع الذي ورد به القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ ـــ الحاص بالاصلاح الزراعي ٤ مما يعيب هذا الحسكم بالقصور والفساد في الاستدلال ترتب عايه الخطأ في تطبيق الفانون .

وحيث إ. هــــــذا الذي في ممله ، ذلك أنه لمــا كانت الدلاة بن الوكيل المسخر والمركل ينظمها عقد الوكلة الذي أبرماه فيلترم اوكيل المسخر بتنفيذ

الوكاة في حدودها المرسومة ، مما مؤداه أن تسجيل البيع الصادر للوكيل المسخر ينقل ألملكية مباشرة من الغير إلى الموكل المستتر في العلاقة بين الوكيل والموكل ، وكان الاستناد إلى وضع اليد المدة العاويلة المكسبة لللمكية لايمنع من الاستناد إلى سبب آخر لاكتسامًا ، لما كان ذلك وكان يجوز في الاستثناف مع بقساء موضوع العالب الأصلي على حاله تغيير سبيهوالإضافه إليه وفنا لحكم المادة ٢٣٥ من قانور المرافعات ، وكان أثابت من صيفة الاستثناف المدمة صـــورتها الرشمية من الطاعنين ومن الضورة الرشمية لمذكرة العامنين المادمة لجلسة ١٩٧٧/٢/١ وأن "طاعنين أسسا طلب الحدكم بتثبيت ملكية العاعنة الأولى لأظيان التداعى على تمذكها إيادا بالترادم المكسب وبموجب العاند المسجل الصادر للعامون عليها من مصاحة الاملاك لانصراف أثره إلى الطاعن الثانى كشتر وأن المط ورعام مد خرة عنه فيه عنم انتقالها فيه إلى الطامنة الأولى بموجب إقرار ته بر أوه اع ما يحية الأسرة وفقة لنص الحادة الرابعة من الفانون رقم ٥٠ سنة ٢٩ م، وأن العاص النائي لحا إلى التشراء يعاويق القبيجور يفاديا لتعالمات المصامة البائعة بعدم البيع لكبار الملاك خار وكما الله إلبات ذالك إلى الا قسسراو المله وب إلى المعامون علم المُؤوِّخ ه/ ١٩٧١ أو إلى منذأه الأقداط تمن الصففة " دون المعامون مليها إلى أُصاحهِ البائعيـــة ، وعَالما إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة التماقد الصادر للعاهور مليها باعتبار الدلالتين سالفتي البيان مبدأ شبوت بالكتابة بجوز تكملته بالبينه ، إضافه إلى وجود مانع أدى بين الطاعن والمطعون عليها بجيز اللجوء للبينة في إثبات ماكان بجب إثباته بالكتابة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اجترأ فىالردتعلى هذا الدناع وطلب إثبات عقد الوكالة المستتر بالقول بعدم توفر موجب الإحالة إلى التحقيق لأن الطاعن النائي لمبهد معررا للتيخفي وراء اسم المطمون علم ا في الشمراء لأنه في ذلك التاريخ لم يكن قد صدر قانون الاصلاح الزراعي وكان بإمكائه الشراء باسمه أو في القليل باسم زوجته وأنه لاتوجد فى أوِراقى الدعوى ما يعززها وأن مايثيره الطاعنان منأن المطعون عليها قد أقربت صرأحه بملكية الطاعن الثائى للاطيان فإنه مع افتراض صحة ذلك فإن فيسمه

ما يتعارض مع ادعاء الطاعنة الأولى تملكها بالتقادم ، على الرغم من أن الطاعن التانى لم يدع اللجوء إلى عقد التسخر للإفلات من قانون الاصلاح الزراعى و ببرر اللجوء إلى مقد التسخر للإفلات من قانون الاصلاح الزراعى و ببر الحجوء إلى بتعليات مصاحة الأملاك الذاك ، وقدم من الأداة والقرائن عليه ماقد يتغير بتحققه وجه الرأى في الدعوى ولا يوجد ثمة تعارض بين ادعاء الطاعنة الأولى اكتساب الملكية بالتقادم و بين اكتسابا لها تشجة لتغير أوضاع ماكمية الأسرة بينها و بين الطاعن الشائى وفقا للقانون بعد أن اكتسب هو الملكية بموجب عقسد البيع المسجل الذي سخرت فيه المطعون عليها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجه لمحيث بلق أسياب الطعن .

جلسة به من بوئية سنة ١٩٨٢ 🗀

برقامة السيد المستشار / محمود هنمان درويش نائب رئرس المحكة ، وعصوبة الاسادة. المستشاوين ؛ أحسد صبرى أصد ، عد إبراهيم خليسل ، هيسد المنصف . في ، و وقد هيد الحيد صند ،

(182)

العلمن رقم ٣٣٤ لسنة ٤٤ القضائية :

(۲،۱) إرتفاق. ملكية .

ا حق الارتفاق - ماهيته إنتقاص من تظاق ملسكية العقار الخادم .

(٢) حقوق الاوتفاق - خضوء الدفراء: المتروة في سند إشائها - إنه . حق الاوتفاق.
 بالمقادم , الحوازة أماس تتقادم مى لئى تحدد هداه .

١ - حق الارتفاق طبقا لنص الحادة ١٠١٥ من القانون المدنر - وعلى ما حرى به قضاء هذه اللحكة - هو طبح ما حرى به قضاء هذه اللحكة - هو خدمة يؤديها العقار المرتفق به للعقار لمرتفق فيحد من منفعة الأول ويجعله مثقلا شكليف لفائدة الثانى وهو وإن لم يحوم مالك العقار الخادم من ملكيته إلا أنه ينقص مز نطاقها ويوجب عيه الا يمس.
ف استمائه لحقوق ملكيته محق الارتفاق .

 ٢ - حتوق الارتقاق وفقا الحادة ١٠١٩ من الفاون المدنى تخضع الفواعد المفررة فى سند إنشائها . و إذ كان سبب إنشاء الارتفاق بالتقادم فان الحيازة.
 التى كات أساسا للتقادم هى التي تحدد مدى الارتفاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر .والمرافية و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكليهِ .

وحيت إن الوقائع — على ما سين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطفن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٧١ سنة ١٩٧٧ مدى المنازة إن الاعتراق أوراق المنزة إلى المنزلة المطلق المنزلة المطلق المنزلة المنزلة الملك المبين الأوراق وقال بيانا المدعوى أنه يمثلك منزلا ملاصقا لمنزلهما وقد فتما نافذة تطل على منزلة معكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العلل بالزقازيق لبيان ما إذا كان يحكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العلل بالزقازيق لبيان ما إذا كان يحكمت المحكمة بندب مكتب الحكمة بالزغ ومدى أحقيتهما في هذا المطل و وبعد أن المناف المنطق على مناف المناف المنافذة ومدى أحقيتهما في هذا الملل و وبعد أن استأنف المناهون عليهما هذا الملكم لدى محكة استثناف المنسورة بالاستثناف ورقش اللاعوى و بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨ عكمت المحكمة بالفاء الحكم المستأنف ورقش الدعوى و بتاريخ المامورة في هذا الحكم المستأنف ورقش الدعوى ما ألمن في هذا الحكم المستأنف وموص النابة العامة مذكرة أبدت في الرأى بنقض الحكم المعامور فيه ٤ وعرض العامن على هذه الدائرة في عرفة مشورة فرأت أنه جدير النظر وحددت جلسة المظره وفيها الترعت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الداءن على الحكم المعامرن قيده الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إد الحكم ذهب إلى أن من كسب بالتعادم حق ارتفاق بالمعال يستطيع أن يزيد مو سعه المعلل الذي كسبه بالتقادم في حين أن حق الارتفاق إذا كسب بانتقادم فانه يكسب في نطاق الحيازة التي كات إساسا للتقادم ، وهذه الحيازة هي التي تحدد مداه فيكون الحكم المعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ،

وحيث إن هذا النمى في عمله ، ذلك أن حق الارتفاق طبقا لتصالمادة و ١٠١٠ من القانون المدنى ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة حسم هو خدمة يؤديها العقار المدتمق فيحد من منعقة الأول و يجعله مثقلا بتكليف لفائدة الثانى ، وهو و إن لم يحرم مالك العقار الخادم من ماكيته إلا أنه ينتقس من نطاقها ويوجب عليه ألا يمس في استعالم خوق ملكيته بحق الارتفاق وحقوق الارتفاق ووقوق الارتفاق ووقوق الارتفاق القادمة وفقا المحادة المدارة في سند إنشائها ، هي التي تحدد مدى الارتفاق وعلى المالك العقادم فإن الحيازة التي كانت أساسا للتقادم من التي تحدد مدى الارتفاق وعلى طالك العقار المرتفق عملا بتصالمادة ١٠٠٠ من الفاقون المذكور أن يستعمل حتى الارتفاق على الوجه الذي لا ينشأ عنه من التي تعدد مدى الارتفاق على الوجه الذي لا ينشأ عنه أي أقل ضرو ممكن ولا يجوز أن يترتب على ما يجد من صاجات العقار المرتفق أية في إدة في حسبه الارتفاق م لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن من كسب بالتقادم كيفا شاه فان الحكم بالمطل ستطيع إلى بيد من سعة المطل الذي كسبه بالتقادم كيفا شاه فان الحكم المطسون فيه يكون قد أخطا في تطبيق الفاؤيون بما يستوجب نقضه لهذا السهب دون حابية إلى أسياب الطعن ،

جلسة q من يونيو سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار / عدكال حباس نائب رئيس المحكة وعضوية السادة المستشارين ع عمد إبراميم الدسوق ، فهمي عوض مسعد ؛ جهدان حسين عبدالله ومحمود شوش أجمد .

(140)

الطعن رقم ٧٥ اسنة ٤٩ القضائية :

(١ – ٤) إيجار . " إيجار الأماكن" – " تحديد الأجرة" – " أجرة القيادق" .

الإسلاحات والتحسينات الجديدة الى يدخلها فاثر من فالمرز المؤجرة ، جوارة تقويمها.
 و إضافة مقابل الإنتفاع بها إلى أبرة الأساس ، وجوب إعمال اتفاق الطرفين مالم يقبعه مضم.
 التحايل على القافرة .

(۲) الترخيص المناجر بالتاجر من الراطن مفروشا ، ميزة جديدة ، چواز اتفو يمها و إضافها
 إلى الأجرة ، م ۲۸ ق ۲۵ اسمة ۱۹۲۹ و م ۵۶ قد ۹۶ اسمة ۱۹۷۷ .

(٣) الأبرة الحددة رفقا قاناؤن ٢ ه لسنة ٩ ٩ ٩ ١ الذمة فثم الانطاح العافمية بالنيخ المؤلفية العافمية النافع المؤلفية المؤلفية من المؤلفية من المؤلفية منابرة على المؤلفية منابرة عنائلة على المؤلفية ا

(٤) الترخيص المتأجر با انتمال المكان المؤجر نسدة إيناوى على التصريح في بالتأجير بالقرش . حق المؤجر في افتضاء زيادة الأجرة . الأجرة ، الإضافية تستحق في كل محجد التأجير بالمروقة ما لمسادة ان ٨٨ ق ٢ ه أسمة ٩ ٩ ٩ ١ و ٥ ق ت ٩٤ لسفة ١٩٧٧ .

١ - جرى قضاء محكة النقض على أن الإصلاحات والتحسينات الحديدة التي يكون المؤجر قد أدخلها في العين المؤجرة تقوم ويضاف مقابل انتفاع المستاجر بها إلى الأجرة التي تحسد على الأسس التي قررتها تلك القوانين فإذا اتفى الفرقان على ذلك وجب إعمال اتفاقهما مالم يثبت أن القصد منسه هو التعايل على أحكام القانون . فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقرير .

 ٧ - يعتبر ف حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في الدين المؤجرة كل ميزة.
 جديمة يوليها المستأخر كما لو كان محروما من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك فإن هذه المبرة تقوم وتزاد على الأجرة القانوئية .

٣— إذا كانت المادة (١٠) من الفانون ٥٧ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على تحديد أجرة الأماكن الحاضمة لأحكامه بنسب معينة من قيمة الأرض والمبانى وذلك في حالة الانتفاع العادى بحيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة على هذا الانتفاع ميزة إضافية بأن رخص له فى تأجير الممكان من الباطن مقروشا فإن هذه المنتقرة متبر فحكم التحسينات فيجوز الأوجر أن يتقاضى مقابلا عنها وهو مانصت عليه المادة ٨٦ من القانون ٥٢ السنة ١٩٦٩ من أنه : ٥٠ في جميع الأحوار التي يجوز فيها المنتقرة عامد المادة ١٩٨٨ من أنه تا ٥٠ في حميع الأحوار التي يجوز فيها المنادة القانون ٥٢ من المنادة عادل ٥٠ / وفقا للنسب المعينة التي حددتها المادة ١٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يعدو أن يكون وسيلة لتحديد المجرة عادلة في خالة الا تنفاع العادى وأن ليس ثمنع من زيادتها في مقابل تأجير المكان من الباطن مقروشا .

3 — إذ كان الترخيص الستاس استهال المكان المؤسر فيدقاً ينظوي بهلى التصريح له بالتأجير بالفرش الذي يحق مصه المؤسر ويادة الأجرة بنسبة ١٠٠٠/ من الأجرة القانونية فإن هذه الزيادة تسرى على واقعة الدعوى حتى ١٩٧/٩٠ من الأجرة العانون حتى ١٩٧/٩٠ الذي وفع هذه الزيادة إلى نسب حددها في المسادة ٤٥ بأن نص على أنه "في جميع الأحوال التي يجوز فيها الستاج تأجير المحال أوجره من المكان المؤجر مقووها يستعتى المالك أجرة أصافية عن مدة التأجير مقووها بواقع نسبة من الأجرة القانونيسة تحتسب على الموجه الآتى : "دأ" ب ، ... ج" مائه وخمسون في المسائة (١٥٠/١) من الإعمار المناة منذه توفير سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا العانون " وذلك استضعابا لما أوردته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من أن الأحكام التضميما قوانين الإيجارات تأخذ في حسبانها الإخمام وما يتعلق الأخراض الأخماح وما المعلق تقديد الاخراص وبالذات في الأخراض الإحمام وما الذات في الأخراض الإحماء على الأخراض وبالذات في الأخراض الإحماء على الذات في الأخراض المنافرة على الذاته في الأخراض المنافرة على الذاته المنافرة على المنافرة على الذاته في الأخراض المنافرة على المنافرة على المنافرة على الذات في الأخراض المنافرة على المنافرة على المنافرة على الذات في الأخراض المنافرة على الذاته المنافرة على الذاته المنافرة على الأخراض و الذات في الأخراض المنافرة على الذاته المنافرة على الأخراض المنافرة على الأخراض المنافرة على الأماكن الى تنشعل في غير هسدنا الغرض و بالذات في الأخراض المنافرة على الأماكن الى تستصدة المنافرة على الأماكن الى تستصدة المنون على المنافرة على الأماكن الى تستصدة على المنافرة على الأماكن الى تستصدة على المنافرة على ا

التجارية والمهنية التي تدو عائدا بجزيا فيصبح من العدالة زيادة هسله الاجرة تمويضا لالاك عما يحيط بالاستعال لفير السكنى من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المينى. وقد قطع تقرير لحنا الإسكان مجاس الشعب في الإقصاح عن نطاق تطبيق الحادة 20 من الغانون 23 لسنة ١٩٧٧ فاكد أن "و الأجرة والإضافيسة قيمة تستحق في كل صور المفروش ومنها اللهادق واللوكاندات والشقق المفروشة وضر ذلك من صور التاجيد المفروش " فكشف بذلك عن غرض الشارع من أن الأجرة الإضافيسة تستحق في كل صور التاجيد المفروش المفارع من أن الأجرة الإضافيسة تستحق في كل صور التاجيد المفروش عن مدة التاجيد مقروشا . كما كان فلك وكانت عين للنزاع تبي أجرها الطاعنان العامون ضدهما مقروشا . كما كان فلك وكانت عين للنزاع تبي أجرها الطاعنان العامون ضدهما حكم المادين مقروشا والمناون ٢٠ لسنة ١٩٩٧ عام المادين المحكم المادين المحكم المادين عليه المحكم المادين عن طفاف العانون و المناون و المناون

الحكمة

سد الاطلاع على الأوراق وسماع التقر ير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إنَّ الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائم ـ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تحصيل في أن الطاعنين أقاما الدعوى وقيد ، 33 لسنة ١٩٧٨ الاسكندرية الاستدائية ضد المطعون ضدهما وطلبا الحكم بالزاعهما بدفع مبلغ ١٩٣٥، ١٩٣٥ عمولة أنه بمقتضى للائمة عقود إيجار مؤرخة ا/١٩٧٦ استام المطعون ضدهما الطاعنين ثلاثة شقق بالمقار المبين بصحيفة الدعوى بقصد استمالها ملحقا لفندق صان جيوفافي باجرة شهرية قدرها ، ، ، ، ٢٠٠٥ لكل شقة يضاف إليها الضربية المقارية واقع ١٧٠ عالما للقانوني وقم ٥٧ لسنة ٦٩ مقابل التاجير مفروشا فيكون الاجرة الشهرية يواقع ٢٠٠ ع و ٢١٦ م إذ صدر القانون

وقم ﴾ يألسنة ١٩٧٧ وغمل به اعتبارا من ٩/٩/٧١/ ونصت المسادة ٤٥ منه عِلَىٰ احتسابِ الزيادة القانونية بواقع ١٥ ٪ بالنسبة للائماكن المنشأة اعتبارا من م١/١١/٥ حتى تاريخ العمل به وكان العقار الذي به وحدات النزاع قدأنشي بعد ُهذا التَّاريخ فتكون الزيادة القانونية الواجب أداؤها بواقع ٢٣ ج و٨٤٥ م لكل وحدة بحيث تصبح الأجرة الشهرية الشاملة لكل منها بوقع ٥١ جو٠٥٠م. والمبلغ المطالب به هو عن شهری دیسمبر سنه ۱۹۷۷ و بنایر سنة ۱۹۷۸ فضلا عن الفروق المستحقة من ٩/٩/٧ حتى مه/١١/٧١ ولقد أقام الطعون صدهما: المدعوى رقم ٩٣٩ لسنة ٧٨ الأسكندرية الاستدائية ضد الطاعنين وطلبا الحكم يتحديد القيمة الإيجارية لخلشقة من شقق النزاع بمبلغ٢٤٦ جنبها سنويا وإلزام. الطاعنين برد مبلغ ٧٥١ ج و ٥٦٥ م قيمة ماتم تحصيله من أجرة زائدة عن الأجرة القانونية . قررت المحكة ضم الدعوبين و بتأريخ ١٨/٥/١٨ حَكَمت في الدعوى وقم ٤٤٠ لسنــة ١٩٧٨ بالزام المطعون ضدهما بدفع المبلغ المطالب به وقدره ۴.۳ ج وه ۳۹ م وفي الدعوى رقم ۹۳۹ لسنة ۷٪ برفضها استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالاستثناف رقم ٧٧٥ لسنة ٣٤ ق الأسكندرية . و بتاريخ ٧٩/١/١٧ حكت المحكمة بالقاء الحكم المستأنف و برفض دعوى الطاعنين رقم ٤٤٠ لسنة ٧٨ وفي الدعوى رقم ٣٩ إلى السنة ٧٨ بتجديد أجرة كل شقة بواقع مُبلغ ٢٣ ج و١٧٤ م و بالزام الطاعنينُ بأنْ يؤديًا المطعُّونُ مُسَّدهما ميلغ ٨٤٨ ج و٩٩٧ م . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم وعرض الطمن على هذه المحكة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأيها

وحيث إن ثما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه غالفة الفانون ويقولان .
في بيان ذلك أن الحكم فضى بعدم أحقية الطاعنين للزيادة الفانونية بواقع ٧٠/ المنقدرة بالمادة ٢٨ من الفانون٥٧ لسنة ٩٩ ثم ١٥٠/ للزيادة المفررة بمقتضى المسادة ٥٩ من الفانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ استنادا إلى أن اتفاق المتعاقدين حلى وجه الانتفاع بالعين المؤجرة في غرض معين كلحق الفندق ليس من قبيل المهزة الإضافية التي يستحق المؤجر مقابلا عنها زيادة على الأجرة العانونية ف حين أرالقواعد المغررة لتحديد الأجرة الإضافية إنما استهدفت أر القواعد المغررة لتحديد الأجرة بمقتضى النشريعات الاستثنائية إنما استهدفت

تحديد الأجرة بالنسبة إلى الانتفاع العادى أما إذا كان المستأجر قد خول مرة إضافية بأن رخص له فى التاجير مفروشا سواء أكما ، للاتفان على ذلك ملحوظا وقت التعاقد أم لاحقا له فإن هذه الميزة تعتبر فى حكم التحسينات ويحق الؤجر أن يتساضى عنها الزيادة المقررة قانونا بمقتضى هاتين المسادتين لعموم النص و إطلاقه وكانت عقود الإيجار قد خولت المستأجر ، استمال العين المزجرة فنافا فإن المستأجر مفروشا وإذ خالف الحكم الملعون فيه هذا النظر فرنه يكون قد أخطا فى تطبق الدانون .

وحيث 1) هذا النمي في محله ذلك أنقضاء النقض قدجري على أن الإصلاحات والتحسينات الحدرة التي يكون المؤجر قدأدخلها في العن المرجرة تنومو يضاف مقابل انتفاع المستُجر بها إلى الأجرة التي تحسدد على الأسس التي قررتها تلك الفوانين وإذا اتفق الطرفان على ذلك وجب إممال اتفاقها ما لم يثبت أن الفصد منه هو التحايل عن أحكام القانون فيكون للقاضي عندند سلطةالتفدير و يعتبر في تحكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة كل منزة جددة يولها المُستَأَجِّزُتُهُما لُوَكَانَ محروماً من حق التأجير من الباطن مفروشا فرخص له المؤجر بذلك فإن هذه الميزة تمنوم وتزاد على الأجرة القانونية • ولما كانت المادة ١٠ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على تحديد أجرة الأماكن الخاضعه لأحكامه بنسب معينة من قيمة الأرض والمبانى وذلك في حالة الانتفاع العادي محيث إذا خول المؤجر المستأجر علاوة عن هذا الانتفاع مزة إضافية مَّانَّ رخمي له في تأجير المكان من الباطن مفروشا فإن هذه المنزة تعتبر في حكم التحسّينات فيجوز للؤجر أن يتناضى متابلا عنها وهو ما نصت ميه المسادة ٧٨ مَنَ القَانُونَ ؟ ه لسنة ٦٩ من أنه ورفى جميع الاحوال التي يجوز فيها الستأجر تُلَّاجِير مسكَّنَه مَفَرُوشًا يُستحق المساك أجرة إضافية تعادل ٧٠ ٪ من الأجرة الفانونية عن مدة التأجر مفروشا فدلت بذلك على أن تحديد الأجرة وفراً للنسب المعينة الى حدثتها الماءة ١٠ من القانون وقم ٥٧ لسنة ٢٩ لايعدو أن يكون وسيلة لتحديد أجرة عادلة في حالة الانتفاع العادى وأن ليس ثمة ما يمنع من زيادتها في مقابل تاجير المكان من الباطن مفروشاً ولماكان الترخيص الستأجر باستعال المكان المؤجر فندتما ينطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش الذي يحق معه

تَطُوُّجِرُ وْ يَادَةُ الأَجْرَةُ بِنْسَبَّةً ٧٠ / مَنَ الأَجْرَةُ الْعَانُونِيَّةً ۚ فَإِنْ هَذُهُ الزيادة تسرى على واقعة الدعوي حتى ٩/٩/٧/٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٧٧ ١ الذي رفع هذه الزيادة إلى نسب حددها في المساءة وع بأن نص على أنه في "حميم الأحوال التي مجوز فيها الستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشا يستحق المسالك أجرة إذ افية عن مدة التأجير مفروشا بواقع نسبة من الأحرة القانونية تحتسب على الوجه الآتي أ . . ب . . ج مائة وخمسون في المسائة ١٥٠/٠ عن الأماكن المنشأة منذ ٥ نوفير سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا القانون " وَذَلُكُ استصحابًا لمَـا أُورِدتُهُ الْمُذَكَّرَةُ الْإيضَاحِيةُ لَهُذَا الْقَانُونُ مِنْ أَنَ الْأَحْكَام التي تتضمنها قوانن الايجارات تأخذ في حسبانها الاستعال الأغلب الأعر الأماكن ولايستساغ أنتسرى هذه الأحكام ومايتعلق تحديد الأجرةعلى الأماكن التي تستعمل في غير هـ ذا الغرض و بالذات في الأغراض التجارية والمهنية التي تدر عائدا بجُزَيا فيصبح من العدالة زيادة هذه الأجرة تعويضاً الدك عماعيط بالاستفال لغىرالسكن من اعتبارات وظروف تعجل باستهلاك المبثى وقد قطع تقرر لحنة الاسكان بجلس الشُّعبُ في الإنصاح عن نطاق تطبيق المسادة ه ع عن القانون وع كسنة ٢٩٧٧ فا كداو أن الأجرة الإضافية تستحق في كل صور المتقروش ومنها الفناءق واللوكانذات والبنشيوتات والمشقق ألمقرونه وعبر ذلك حن صور التأجير المقروش " فَكَشْفُ كُلْكُ عَنْ عَرَضٌ الشَّارِعُ مَن أَنْ ٱلأَجْرَة الإضافية تستحق في كل صور التأجير المفروش وسواء انفق عليه ألى ثدء التعاقد أو لاحقاله وذلك عن مدة التأجر مفروشا لمــا كانَّ ذلك وكانت عين النزاع التي أجرها الطاهنان الطمون ضدهما قدأبرت الاستعالم المحقا افندق سانجيو فاتى فإنه بسرى علما حكم المادتين ٧٨ من القانون ٧٥ لسنة ١٠١٩ من القانون ٩ ع السنة ١٩٧٧ و إذ جرى الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون ما نستوجب نقضه .

جلسة ١٩٨٠ من يُؤثيو سنة ١٩٨٢

برقامة السيد المستشار حافظ واتى ناته رئيس الحكمة وهموية المسكداوين عاصم المراغى ج. يوسف ابرؤيد 6 مصطفى صائح ملي 6 دوريش عبد الهبد .

(177)

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة • ٤ الفضائية :

(١) مسئولية الامساولية تقصيرية » .

. هلاة النهمة - وجوب أن يكرن النهوع ملعا: فعاية — طالت ملتها أو فصرت — في اصفهر. الأوام لنا بع باها. هميل معين لحساب المنهوع .

· (٢) عمل . عقد العمل ٢٠ . مقاولة . عقد .

حَدُدُ الْعَمَلِ ، تُعَيِّزُهُ فَنْ غَقْدُ المُعَاوِلَةَ وَفَرَهُ مِنَ الْمُقُودُ بِتَرَافِرُ عَنْصِر عُنِيمِة

۱ - حلاقة التبعية لاتقوم وفقا لحكم المادة ١٧٤ من الفانون المدنى - وملى ماجرى به قضاء هذه المحكة - الا بتوافر الولاية فى الرقابة والترجيه بأن يحكن المتبوع سلطة فعانية سه طالت مدتها أق قصرت - فى إصدار الاوامر الحالت التسابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذه عذه الأوامرو عاسبته فى الخوج عليها .

٣ - تكيف عند العمل وتميزه عن عقد الداولة أو غيره من الداود هو پتوافر عند التبعية التي تشغل في خضوع العامل الإشراف رب العمل ورقابته وهو مانصت عليه المادة ١٣٤ من التقنين المدنى بانولما أن « عتد العمل هو الذي ستعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت إدارته. أو إشرافه عنابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » ، ومانصت عليه كذلك المادة به من قانون العمل وقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه « العقد الذي سيتعهد بمنتضاء عامل. أن يشتفل عت إدارة صاحب عمل و إشرافه مقابل أحر » .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوخ اعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — هل مايين من الحسكم المعاهون فيه وسائر الأوراق — تخصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسوا وبصفتها وصبة دلى أبنائها النصر أقامت الدعوى رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب الهاهرة على الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما النانى والنالث طالبة الحكم بالزامهم متضامنين أن يؤدوا لهما مبلغ خمسة آلاف جنيسه ، وقالت بيانا لدعواها أنه في يوم ١٩٦٧/٧/٨ كان المعامون خده الثالث باشر أعمال طلاء واجهة أحد المبانى وأثناء ما كان يقف بأعل البناء سقطت منه قطعة مر الحشب أحدثت بمورثها المرحسوم اصابات أودت محياته وأجرى عن الحادث تحقيق في القضية رقم ٢٧٨ه لسنة ١٩٦٨ جنح الأز بكية التي صدر فيهما حسكم جنائى بات قضى يادانته ، وأنه إذ كان حرتكب الحاجيب الهاء العامون ضده الشانى والشركة الطاهنة ووقع آلهادث مبه أنناء تأديته عمله فإنهما يكونان مسئوان معه بالتضامن طبقاً لنص الما الا الله عن ربعو يض ماحاق بها و بابنائها القصر المشمولين بوصايتها من أضرار مادية وأدبية بسبب موت مورثهم ولذا فقد أقامث الدعوى ليحكم لها بما طلبت و بناريخ ١٥ من مايو سنة ٣. ١٩ حكت محكمة أول درجة بالزام الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الثاني والنااث متضامنين أن يؤدوا للطعون ضدها الأولى عن نفسها -و بصفتها مبلغ ألفين من الجنيمات . استأنفت الشركة العاصنة هذا الحكم لدى محكمة -استثناف القاهرة وقيد الاست'ناف برقم ٤٤٧٦ لسنة . ٩ القضائية ، و بتاديخ ٣٠ من أبريل سنه ١٩٧٥ قضت الحكمة بتأييد الحسكم المستأنف ، طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحسكم بطريق النقضوقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأى برفض الطعن ، و إذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت النظوم جلسة التزمت فيها النيابة رأيها . وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحدكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والحاطأ في تطبيق الفانون ، وفي سان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها أمام محكة الموضوع بدرجتها إنها قد أسبنت للى المقاول المطعون ضده الثاني عملية طلاء المبنى بمقتضى عقد المقاولة المقدم منها لتلك المحكمة ، ولم يرد بهذا العقد ثمث ما يشير إلى حقها في التداخل في أعماله بل تضمن نصوصا نفيد استقلال المقاول في أداء عمله ومسئوليته عنه المستم عالمه وما يصبب الفير من إضرار مما ينفي قبام علاقه النبعية وإذكان المحمد الماهمون فيه قضى على خلاف ذلك وقصرت أسبا به عن سان مدى توافر علاقة النبعية التي تقوم على الولاية في الزقابة والترجيه واكتفى في التدليل على أن الماهمون ضده الثاني عامل تاج علما وليس مقاولا من مجرد ماورد بالمفد من إشبات أنها قدمت إليه أخشا باليستخدمها في المصل مع أن ذلك لا يفيد تحقق عنصر التعبية ومن ثم يكون معيها بالفسد في المستدلال والقصور مما أدى به إلى الحمل في تعاميق القانون .

وحيث إن هذا النعى سدند ذلك بأن علاقة النبعية لا تقوم و أنا لحكم المادة الولاية في القانون المدنى — وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة — إلا بتوافر الولاية في الرقابه والتوصية بأن يكون للتروع سلالة فعليسة — طالت مدتها أو قصرت في إصدار الآرام إلى النارع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في النفاية عليه عده الأوالمن و محلته الورج عليها > وإذ كانت الشركة أقااعنة قد محسكت في دفاعها أما أم حكمة الموضوع با نتماء علاقة النبعية بينها و بين أى من المعاموز ضده من المعاموز ضده المائل علمة النافي والثالث على سند من أنها أرمت مع المعامون ضده الثالى عقد مقاولة المقيام بالمحملة طرح المنهوس المحلمة على المنافق على المنافق على المنافق المحملة المنافق المنافق على المنافق على المنافق على المنافق على منافق المنافق على منافق عنائلة المنافق على المحملة الناب المحملة على المحملة على المحملة الناب المحملة على المحملة الناب المحملة على المح

الحسكم عن ماهيـــة الأوراق التي استقى منها أن المطعون ضده الثاني يعمل لدى الشركة الداعنة ، وكان الحكم الاستثنافي المطعون فيه قد أورد بأسبامه مانصه « وحيث إن المحكمة ترى أن حكم محكة أول درجة في عله للأسباب التي في علمها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتتخذها أسبابا لها وتضيف إلىها أن المقاول من الباطن التابع له العــــامل انتسبب في الحادث في "وقت نفسه تابعا للشركة المستأنفة فيمآ يتوم لحسابها ببعص أعمال لأن لها عليه سلطه الوقامة والتوجيه فهي مسئولة عن وعما بسبب وهو وعماله من اضرار للغير ولاعسمرة لما تنعيه الشركة ااستأنفة من أنها اشترطت عليه أن يكون مساولا عما نسبيه عماله من اضرار للغير لأن هذا الشرط لايتعدى أثره غير عاقديه لأنه نخسول للشركة انستأنه الرجوع على المهاول من الباطن ولكنَّ لايحولُ دون مسئوليتها والتزامها قبل الغير وذلك كله فضلا عن أن هذا العقد الذي قدمته متضمنا أن الأخشاب وفيها العرق الذي وقع وكان سبب الحادث كان مملوكا للشركة مما يقطع أن القاول من الباطن لم يكن أكثر من عامل تابع للشركة باتفاق مقطوعية ولو أعطى لعملية آتية تسمنيته « ولمساكان لمحكة النقض أن "راقب محكمة الموضوع في تكييف العقد اعتباراً بأن انزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابتها وكان تكييف عقد العمل وتمييرُه عن القاولة أو فدره من العقود وهـ و بتوافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لاشراف رب العمَّل ورقابته وهو ما نصت عليه المسادة ٦٧٤ من التقدين الدبي بقولها أن « عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخروتحت إدارته أو اشرافه مقابل أحر يتعهد مه المتعاقد الآخر « وما نصبت عليه كذلك المسادة ٤٢ من قانون العمل رقم ٩١ أسنة ١٩٥٩ بأنه العقد الذي يتعهد بمفتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل واشرافه مقابل أجر» ، وكان الذي يبين من مدونات الحسكم الطعون فيه إن قوله بأن الشركة الطاعنة ساطة الرقامة والتوجيه على عمل المطعون ضده الثاني جاء مرسلا مجهلا في بيان المصدر الذي استمد منه دليل قيام هذه السلطة ، وهو إذاردف جدئذ قوله بأن المطعون ضده الثانى عامل تابع للشركة الطاعنة وليس مفاولا وفقاً للوصف الوارد بالعقد لم يستظهر قيام علاقة العمل الذَّى يلزم لثبوتها بيان مدى خضوع المطمون ضده الثانى فى تنفيذ عمسله لاشراف الشركة الطاعنة ورقايتها بل أرج تحقق هذه العلاقة على ما تضمنه العقد من اثبات أن الشركة المطاعنة قدمت له أخشابا لاستخدامها فى الهمل مع أن هذا الأمر بمجرده لا ينقى عن العقد أنه مقاولة إذ من الحائز فى عقد المقاولة أن يقدم رب العمل المقاول أدوات لاستخدامها فى عمله بل وله أن ية حدم المائة ذاتها التى يستخدمها فى الهمل محل المقاولة تطبيقا لذي المائة ه عهم من القانون المدنى ، لماكان ذلك فإن المسكم المطمون فيه يكون مشو با بالقصور فى الفساد فى الاستدلال عما أدى به إلى الحطا فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أساب العامن .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٢

برئاماً السيد المستشار عجدى الحول قائب رئيس الهكمة وعشوية السادة المستشارين : هزت حدورة ، وعلى السعاني ، وجد مختار منصور ، ومحمود بديل للبناوي .

(1 TY) -

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٨٤ الفضائية :

تزوير. إثبات. حكم.

إبراد ترائن بمناكرة شواهد النزو ير الإثبائه • فير مانع من إضافة فرائن أخرى • رفضير يحث حاده القرائن بالحديدة - خطارةصور .

لما كان الطاعن قد ركن في إثبات ادعائه بالتزوير إلى قرائن أوردها يمذَّكرة شواهد التزوير بما لايمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها وكان الطاعن قد تمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التي كان قد أوردها بمذكرة شواهد الزوير فإن الحكم المطعون فيسه إذ رفض بحث هسذه القرائن الجديدة استنادا إلى عدم ورودها بمذكرة شواهد التزوير فإنه يكون معيب بالحطآ في تطبيق القانون .

122/24

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافمة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطمن تتحصل في أن أقام الدعوى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى

صوهاج ضد ابنه .. طالبا الحكم برد و بطلان عقدالبيع الابتدائي المنسوب صدوره منه لا دعى عليه عن بيع ثلاثة أفدنة شائعة في مساحة قدرها يوف و ١٤ ط و ١٢ س مبينة الحدود بصحيفة الدعوى وقال بيانا لها أنه علك هذه المساحة وعلم أن ابنه المدعى عليه زور عليه عقد بيع عن مساحة ثلاثة أفدنه منها . ولمــا كانْ هذا العقد لم يصدر منه ولا يعرف شيئا من بياناته فقد أقام دعواه للحكم لد مِعَالِبَاتُهُ أَقَامُ المُدعَى عايه الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٩٥ مدنى كلى سوهاج صْمَد والده طالباً الحكم بصمة التعاقد عن عُمَد البيع الابته دائى المزرخ ١٩٥٤/٨/١٦ والمتضمن بيعه له فدا نين نظير ثمن مقبوض قدره ٨٥٠ج ، وبتاريخ ٨/٦/٦٨ قررت المحجَّة ضم الدعوى الأولى إلى الثانية ليفصل فيهما بحكم واحد . ولما توفى يه يه أدعى الطاعنان بتزوير العقد المذكور وطابًا رفض الدعوى . و بتاريخ ٢٠/١/٢٦ [أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق . و بعد أن سمعت شهود الطرقتين قضت بتاريخ ٢٩/٦/٢٩ . فعرالادعاء بالتروير . إستأنف الطاعنان هــــــذا الحفكم للدى عُكمة استاناف أسيوط طالبين الغاءه والحكم برد و بطلان عقدالبيم ورفض دعوى المطمون ضده الأول وقيد الاستثناف برقم ٢١ م أسنة ٤٢ ق ، وبتاريخ ،٩٦٧/١١/٣٠ _ حكمت المحكمة الابتدائية بوقف الدعوى حتى يفصل في هذا الاستثناف دفع المطعون صده الأول بعدم جواز الاستاناف و بتاريخ ١٩٩٨/٢/٧ حكمت المحكمة يرفض الدفع و بعبول الاستانات شكلا ثم قضت في ٥/٥/٨٩ في موضوع الزو ير بإلغاء الحكم المستأنف ورد و بطلان هند البيع المؤرخ ١٩٥٤/٨/١٦ . طان المعامون ضده الأول بطريق التقص فيهذين آلحكمين بآاطمن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٨ ق و بعد أن نقضت المحكمة الحكمين المطمون فيهما وقضت بتأريخ ١٩٧٣/٦/٢٨ بعدم جواز الاستثناف . هجل المصعون ضده الأول دعواه أمام المحكمة الابتدائية طالبا الحكم له بطاباته فيها تمسك الطاعنانُ بأن عدد المعمون ضده الأول مزور وأنهما الحتريا القدر عل النزاع بعقد مسجل في ١٩٢٥/٧/٢ برقم ٤٦٤ . ويتاريخ ١٩٧٥/٤/١٤ حكمت الحكمة بصحة ونفاذ العقد الابتدائي المؤرخ ٢. ١٨/٤٥٠ إستأنف العاعنان هذا الحكم والحكم السابق صدوره بتاريخ ٢٩/٣/١٩٩٧ لدى محكمة استثناف أسيوط بالاستلناف رقم ١٤٣ لسنة ٥٠ ق مأمورية سوداج ‹ طالبن إلغاءهما والحكم برد و بطلان عقــٰد البيع ورفض دعوى المطعون ضده الأول .

و بناريخ ١٩٧٨/١/١٨ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنان في هذا الحسكم يطريق الطمن بالنقض ا ما ثل وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبسول الطمن بالنسبة الطعون ضدهما الثانية والثالثة أبدت الرأى فى موضوعه منقض الحكم المطعون فيه • عرض الطمن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن المطعون ضدهما الثانية والثالثة لم تكونا خصمين ق الاستثناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذاك أنه لما كان من القرر في قضاء هسده المحكمة أن الخصوم في العلمي بالمنتص لا تكون إلا بين من كانوا طرفا في النزاع الدين فصل فيه الحكم المطعون فيه وكان الط صنان وحدهما هما اللذان استانفا المختلج الصادر من محكمة أول درجة لصالح المطمون ضده الأولى فإن المحصومة في الاستثناف تكون قاصرة على هؤلاه المحصوم وحدهم دون المظمون ضدهما النابة ويتمين لذلك الحسكم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاء الشكلية بالنسبة للطعون صده الأول

وحيث إن ثما ينعاه الطاعنان في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القناور ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بصحيفة استثنالهما بالأدلة والفوانين التي سافنها محكة الاستهناف بحكها المنتوض والقاضي برد و بطلان عقد المطعون ضده الأول المؤرخ ١٩٥٤/٨/١٦ أن الحكم المطعون فيسه أعرض من بحثها على سند من أنها تعتبر وفاعاجديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة الاستثناف غنالها بذلك نص المحكمة الاستثناف غنالها بذلك نص المحكمة الاستثناف

وحيث إن هذا النمى فى محله ، ذاك أ مداكان الطاهن قد ركن فى إثبات ادمائه بالتروير بما لا يمنعه من إضافة قرائن أشرى غيرها ولكن الطاعن قد تمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التي كان قد أوردها بمذكره شواهد النزوير ، دان الحكم المطمون فيه ، إذ رفض يحت هذه الفرائن الجديدة استنادا إلى عدم ورودها بمذكرة شواهد التروير عنائه يكون معيب بالخطأ فى تطبيق الفانون والقصور بما يوجب نقضه دون حاجة ليحث باقى سبى الطعن .

وحيث إن هذا الطعن للوة التانية .

جلسة . ١ من يونيه سنة ١٩٨٢

رِ نامة السند المسئشار/ عدى النولى قاليب وتوس الحكة ، وهضرية فسادة ! سئشار بن . هوت حنوره ، على السمائ ، عمد مختار مصور وعمرة ابيل البناوى .

(IYA)

الطعن رقم ٢٢٢٥ أسنة • ٥ القضائية :

(١) دعوى " الصفة في الدسوى " .

تمثيل الهافظ: أو رئيس الوحدة الهايسة لفروع الوزارات في الحافظات م ٧٧ ق ٣٤ لمنة ٩٧٩ : تصرر علىما تقل اعتصاصه الوحدات الهابية دون ما تعلق بسامة الإهراف دون التهمية . الهافظ لا يمثل وصدات وزارة الهاشاية بجافظته • علة ذلك .

(٢) تمو يض * عناصر الشرو * . مسئواية .

الدو يوش علىالدور المسادى الذي لحق المضرور كأيجة وقاة هجوس آخر ثبوت أن المتوفى كاربول المضرور فعلا وات وفائد طل تحو مستمر و إن فرصة الاحتراد محقة؛ احتمال وقوع الضرو « لايكنى تحسكم بالدور يش .

١ - مفاد المسادة ٢٧ من الفانون ٣٤ لسنة ٧٩ بشأن الحكم المحلى أن المشرع بعد أن استبعد الهيئات الفضائية والجلهات المعاونة لها من نطاق نظام الحكم الحلى ، قسم نوح الوزاوات في المحافظات إلى قسمين قسم نقل اختصاصاته إلى الوحدات المحنية فالحقه بها وصاو من توابعها و بالنالى يمثله قانونا المحافظ أو رئيس الوحدات المحنية حسب الأحوال ، وقدم أبين اختصاصاته الموزاوات النابع لهذا أصلا ولم يعهد إلى المحافظ سوى مجرد الاشراف عليه دون تبعيته له و بالتالى فلا يمثله قانونا ، لما كان ذلك . وكانت الفقوة النائية من المسادة ٢٣ من ذلك مدير الامن في إطار السياسة إلى يضمها وزير من العامة بالمحافظة يساونه في ذلك مدير الامن في إطار السياسة إلى يضمها وزير العامة بالمحافظة يساونه في ذلك مدير الامن في إطار السياسة إلى يضمها وزير

الداخلية وعلى مدير الأمن أن سبحث مع المحافظ المعاط الحاصة بالحفاظ على أمن المحافظة لاعبادها ويلزم مدير الأمن باخطاره فورا عن الحوادث ذات الأهمية الحاصة على أذ يتم إصداد التدابير اللازمة في هذا الشأن بالإنفاق بينهما عميم مؤداه أن المشرح لم تعقل اختصاصات الأمن وزارة الداخلية إلى الوحدات المحلية إذ لم يجعل أجهزة الأمن بالمحافظ، تابعة تبعية مطلقة المحافظ وإنما جمل مستولية هذا الأخير منها مجود مستولية إشراف في إطار من التعاون بينه و بين مدير الأمن ، ومرز تم تظل هذه الأجهزة خاصه اوزارة الداخلية وموظفوها تابعن أوزير الداخلية .

٧ — المقرر في قضاء هذه المحكدة (١) أن العبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذي يدعيه تنبجة رفاة آخر هي شبوت أن المتوفى كان يعوله فعالا وقت وفائه حلى نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفتند حائله و يقفى له بالتعويض على هذا الأساحي ٤ أما مجرد احمال وقوع الضرر في اللسنقيل فلا يكفي للمكم بالتعويض.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرابعة و بعد المداولة .

حينت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع _ على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن _ تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٣٣٦٦ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى الاسكندرية على وزير الداخلية ومدير إدارة اله فأعالمدنى والحريق بالأسكندرية

⁽٩٠) غَلَش ٢٠/٢/٢٧ س ٣٠ ح أ ص ٩٤١ * ١

(الطاعنين) وتابعهما طالبين الحكم بإلزامهم متضامنين بأداء مبلغ أربعين ألف جنيه تعويضا لهم عما لحق بهم من اضرار مادية وأدبية ننيجة وفاة زوج واند القصر المشمولين بوصايتها وأبن المطعون ضده الثاني بسبب خطأ تابع الطاعنين المقضى بإدانته نهائيا عن هذا الحادث في القضية رقم ٢٩٥٩ سنة ١٠٧٧ جنح محرم بك يتاريخ ١٠٧٠/١٢/١٦ قضت المحكمة بإزام المدعى عليهم (الطاعنين وتابعهما) متضاَّمَين بأن يدفعوا الطعون صدها الأولى عن نفسها ألف جنيه ولها و بصفتها وصية ثلاثة آلاف حنيه بالتساوى والطعون ضده الثاني ألف جنيه . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استثناف الأسكندرية بالاستثناف رقم ٣٥ سنة ٣٧ ق طالبين إلغاءه والقضاء أصليا بعدم قبول ادعوى لرفعها على غير فىصفة واحتياطيا برفض الدعوى كم استأنفه المطعون ضدهما بالاستثناف رقمه سنة ٣٧ ق طالبين تعديل الحكم المستأنف إلى الحكم لهما بكل طلباتهما . وبعداًن ضمت الحكمة الاستثناف الأخير إلى الأول،قضت بتاريخ ١٩٨١/٦/١٧ برفض الاستئناف الأول وفي الثانى بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعس وتابعهما متصامتين بأن يَؤدوا إلى المطعون ضـــدها الأولى عن نفسها حبلغ ألفين جنيه ، و بصفتها وصية مبلغ ستة آلافسجينيه بالتساوي وللطعون'ضده النائي ألف جنيه . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحبحم المطعون فيه عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وَفَيْهَا التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبيس ، ينهى الطاعنان أولهما على الحكم المطعون فيه الحطا في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أنهما دفعا بعدم قبول الدعوى لوفعها على غير ذى صفة لان وزير الداخلية لا يمثل إدارة ا، فاع المدنى والحريق بمحافظة الأسكندرية مبوعة السائق الذى ارتكب الحادث و إنما يمثلها محافظ الأسكندرية عملا بالمادتين ع ، ٧٧ من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧٩ في شأن نظام الحكم الحلى ، وإذ أقام حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه برفصر هذا الدفع عن سند من أن اعتبار المحافظ الرئيس المحل لحميم وحدات الوزارات مجفافته و إسناد الاشراف له عامها لا يمنع من مخاصمة الاصول في هذا الشأفي وهو وزير الداخلية بصفته الذى لا شك أن إدارة الدفاع

المدنى والحريق وموظفيها تابعن له أساسا قبل محافظ الاسكندرية ، يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٧٧ من الهانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بشأن نشام الحكم المحلى على أن " يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلم وفغا لهذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المغررة للوزراء بمقنضى القوانين واللوائع ويكون المحافظ فى دائرة اختصاصه رئيسا لجميع الأجهزة والمرافق المحلية كما يرأس جميع العاملين فى نطاق المحافظة و ممارس المحافظ حميم اختصاصات الوزير بالنسبة لكافة العاملين بدائرة المحافظة في الجهات التي آلت آختصاصاتها إلى وحدات الحكم المحلي بمنتضى هذا الفانوز (٢). . (٧) ويتولى المحافظ الاشراف على حميع فروع الوزارات التي لم تنتقل اختصاصاتها إلى الوحداتُ فياً عدا الهيئات الفضائية والجهات المعاونة لها مفاده أذالمشرع بعِد أن استبعد الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها من نطاق نظام الحكم المحلى ، قسم فروع الوزارات في الحافظات إلى قسمين قسم نقل اختصاصاته إلى الوحدات المحلية فألحقه بها وصار من توابعها و بالتالي يمثله قانونا المحافظ أورئيس الوحدة الحلية حسب الأحوال وقسم أبتى اختصاصاته للوزارات أثنام لها أصلا ولم يعهد إلى المحافظ سوى مجرد الإشراف عايه دون ترميته له و بَالْتَالَى فَارَّ مُثْلُهُ قَانُونَا لما كَانْ ذَلْكُ وَكَانْتُ الْقَفْرَةِ النَّانِيةِ مِنْ المَادة ٢٦ من ذائثُ القانونُ تنص على أن " الحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقم إمامة بالمحافظة يعاونه في ذلك مدر الامن في إطار السياسة الى يضمها وزُير الداءًاية وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالحفاظ علىَّا مَنْ المحافظة لاعباًدها و يلزم مدىرالأمن بأخطاره قورًا عن الحوادث ذات الأهمية الخاصة على أن يتم إعداد التَّدامِر اللازمة في هــذا الشَّانِ . ﴿ بَالْآتُمَّانُ بِينُهِما ٣٠ يمامؤداه أن المشرع لمينقل اختصاصات الأمن من وزارة الداخلية إلىالوحدات المحلية إذ لم يجعل أجهزة الأمن بالحافظة تابعة تبعية مطلقة للحافظ وإنما جعل مسئولية هذا الأخير عنها مجرد مسئولية إشراف في إطار من التعاون بينه و س مدىر الامن ومن ثم تظل هذه الأجهزة خاضعة لوزارة الداخلية وموظفوها تا يعين

لموزير الناخلية . لمساكان ذلك ، فإن الحكم المطفون فيه إذ رفض الثافع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة تأسيسا على أن إشراف المحافظ على إدارة الدفاع المدى والحريق لا يغسير من تبعيتها وموظفيها لوزير الداخلية ، يكون قد أصاب صحيح القانون و يكون الذى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعتين يتعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون والقصوو في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا في صحيفة الاستانان بخطأ حكم محكمة أول درجة بقضائه بتعويض عن ضرو مادى اللطعون ضده الثانى دون أن يثبت أن أبنه المحنى عليه كان يعوله فعلا قبل وفاته وإذ أيد الحكم المطعون فيه ذلك القضاء ملتفتا عن هذا الدفاع يكون معيبا بالقصور والحطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي في محله ذلك أنه لماكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبره في تحقق الهنم و المسادي للشخص الذي مدعيه نتيجة وفاة آخرهي موت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقتُ وَفاته على بجو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئًا يقدر القاضيُّ ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عَالَمُهُ وَيَقَضَّى لهُ يِالتَّعَوْدِضَ عَلَى هَذَا الْأَسَاسُ أَمَّا عَجُرَدُ احْبَالُ وَقُوعَ الضرو في المستقبل فلا يكفي للحكم بَالْتِويض ، وكَانَ حُكمَ عَكُمَةُ أُولَ دُرجَةَ المؤيد في هذا الحصوص بالحكم المطمون فيه – قد أقام قضاءه بالتعويض عن الضّرو المسادى والأدبى للطعون ضدّه الثاني على ما أورده بمدوناته من أن "الحثى عليه يَمَانُعُ مَنْ الْعَمَرُ خَمْسَيْنِ عَامًا وَيَعْتَبُرُ أَنْ وَاللَّهُ فَيْ سَنِ الشَّيْخُوخَةُ وَتَجب نفقته عَلَّى نَجَلُهُ الْحَنِي عَلَيه " دُونَ أَنْ يَتَّحَقَّقُ مَمَا إِذَا تُكَانَ عَنْصُرُ الصَّرُو المسادي متوافرا أو غير متوافر باستظهار ما إذا كان المتوفى يعول والده فعلا على وجه دائم مستمر أم لا حتى تعتبر وفاته إخلالا بمصلحة مالية مشروعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خاص إلى استحقاق المطعون ضده الثاني للتعويض عن الضرر المادي وكان المبلغ المُقضى به له شاملا التعويض عن الضررين المبادى والأدبي مغا دون تخصيص يكون معينا بالقصور مما يوجب نقضه نقضًا جزُّيًّا بالنسبة لما قضي به لصَّالح المطعون ضده الثاني .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

برّامة السهد السنشار / سلم هبدا قد رَم ثالب دارس الهسكة ومضوبة الساقة المستدارين: وابع الماني جمة > هبد المتم وشدى > مصلفي زمزوع والحسين للسكناني .

(rrt)

العلمن رقم ١٨٢٦ لسنة ٩٤ القضائية :

(١) استئناف و نطاق الامتئنان " .

قبول الاستفناف : شكلا . مؤداه ، وجوب النم ض يلوضو الاستفناف مهته وبكل ما اشتل هايه من أوجه دفاع التراما بالأتر قدامل الاستفداف ، ادراض المدكم الماءون فيه عن معاقمة موضوع التراح بمقولة أن الحدكم المستأن انتهائى لصدوره فى ظلى القانون ١٢١ أسنة ١٩٤٧ عنظاً وقصور .

(٢) إيجار . " القواهدالعامة في الإيجار " • إثبات " طرق الإثبات ". حكم « عيوب التدليل " .

الأدانة التي تعد مقدما اللائبات خضوعها للقانون السارى وقت إعدادها أر ألذى كان ينيني فه اعدادها م به مدنى نشوه العلاقة الايجارية في ظلى القانون المدنى الماشى ، اثباتها لا يكجرني ولا بالسكتانية أو بهالاقرار أو بالامتناع من النبين ، م ٣٦٣ مدنى قدم ، ثبات هذه الدلاقة عادية حسر دم إلا تتراض على ذلك حسر وإقامة الحكم قضاء، على ما اعتضامه من الوالذاك بوهة خطأ ، حارة دك .

(٣) عُمَّة المرضوع . ﴿ مسائل الإثبات ، ﴿ البينة ، ﴿

تخلف أنكشم من الهضور بدير مانو أرامتناه من الإنباية تنفيذًا خكم الانتبعواب وأثره. جَيُّوَاز نبُولُ الاثبات بالبينة والهرائن فى الأحوال التي ما كان يجوز فها ذلك * م ١٩١٠ من قانون الاثبات •

(٤) نقض و اسلطة عكة النقض " .

انتشار الأهن بالنقش في المرة الأولى على شمكل الاهتشاف ، ووره الطعن في المرة الثانية على ما تشى يد في الموضوع • أثره • السكة هند النقض الاحالة دون انتمدى الوضوع • جهلة ذلك • ١ - إذ كانت محكة الاحالة - التزاما بالحكم الناقض - قضت بقبول الاستئناف شكلا ، قائما تمكون قد استنفذت ولايتها في هذه المسألة بحيث يمتنع عليها معاودة النظر فها ، و يتعين دليها الزاما بالأثر الناقل للاستئناف أن تعرض لموضوع الاستئناف برمته و بكل ما اشتمل عليه من أوجه دفاع لتقول كلمتها فيه نقضاء سبم يواجه عناصر الذاع الواقعية والهانونيه ، وإذ خالف الحمم المطعون فيه هذا النظر وأحوض من مناقشة سبي الاخلاء يحبه انتهائية الحكم المطعون فيه هذا النظر وأحوض من مناقشة سبي الاخلاء بحبه انتهائية الحكم للمطعون فيه هذا النظر وأحوض من مناقشة سبي الاخلاء بمنه يتعمومها لصدوره في ظل القانون ١٢٠ لسنة ١٩٤٧ بأنه يكون قد خالف القانون وشايه قصور ،

٧٠ ٣ - من الحرر واعمالا المسادة التاصة من الفانون المدنى مايبين الأدلة التي تعد مقدما لا تبات النظريات القانونية ، فيضع في إثباتها المفانور السارى وقت إعداد الاليا أو في الوقت المذي كان بنبغي فيه إعداد ، ولهما كان المعافة الإيجارية المدعى بها قد نشأت في سنة ه١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أي في ظل الفانون المدنى الملني فانها تخضع في إشابها المحم المادة ٣٣٣ منه التي تنص من أن عقد الايجار الحاصل بغير الكتابة لا يجوز إثباته إلا باقرار المدعى مليه أرامتناه عن اليمينة أو القرائن ، وكانت هكة الاستثناف قد أجازت وهم المخارطة المادة ١٩٤٥ المعامون فيه على ما استخاصه من أقول الشهود ومن القرائن ، فإن الحكم المعامون فيه على ما استخاصه من أو خطأ في تطبيقه ، ولا يصمح هذا الحطأ استناد الحكم إلى قد خالف الفاتون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يصمح هذا الحطأ استناد الحكم إلى قد خالف الفاتون وأخطأ في تطبيقه ، ولا يصمح هذا الحطأ استناد الحكم إلى في الاحوال التي ما كان بجوز فيها ذلك متى تخلف المحمون عن حضور جلسة في الاحوال التي ما كان بجوز فيها ذلك متى تخلف المحمون عن حضور جلسة الاحوال التي ما كان بجوز فيها ذلك متى تخلف المحمون عن حضور جلسة بالاحوال التي ما كان بحوز فيها ذلك متى تخلف المحمون دون العالمة إلى التحقيق جادت سابقة على حكم الاستجواب الموجه العامون ضده الأول دون الطاعن .

 غ - إذ كانت المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكة النقض عن نقض الحكم المطعوز فيه - وكان الطعن الرة الثانية - أن تحكم في الموضوع إلا أن التصدى لموضوع الدءوى - وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة -يقتصر على ما إذا كان الطمن في المرة الثانية ينصب على ما طعن عليه في المرة الأولى ، وكان الطعن الأول قد اقتصر على النعى علىشكل الاستثناف وانصب فى هذا الطعن على ماقضى به فى الموضوع وهوما لم يكن معروضا أصلا فى الطعن الأول فائه يتمين أن يكون مم النقض الإحالة .

المحكمة

جد الاطلاع على الاوراق وسماع التقوير الدى تلاه السيد المستشار المقرو ﴾ والمرافعة وجد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاءه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــعلى مايين من الحكم المعلمون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل فيأن المطعون صده أقام الدعوى رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٩ كاي المنيا بطلب الحكم باخلاء الطاعلُ من المنزل المؤجر له من قبل الملاك السابقين ـ باقي المطمون ضدهم حــ وذك لتا خره في دفع الأجرة واقيام حالة ضرورة بالمطعون ضده الأول تاجُّته إلى السكني في ملكه بنفسه بعد أن عقد خطبته ، بيمًا حجد الطاعن تنك الملاقة مرعيا تملكه المنزل بالتفادم . يتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢ قضت المحكمه بالاخلاء لثبوت العاقة الايجارية ولتوافر حالة الضرورة الملجئة ." استأنف الطاعر بالاستثناف ١٧٣ لسنة ٧٧ ق العاهرة ، وفي ١٩٥٩/٣/٥ حكت المحكمة مدم جواز الاستثناف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النمض يالطمن ١٨٥ لسنه ٣٠ ق ، وفي ١٩٦٥/١/١٨ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضين إنى محكمة استداف بني سويف التي نضت في - ١٩٦٨/٥/١ بقبول الاستشاف شكلا ، وأحالت الدعوى إلى التحفيق ــرغم اعتراض الطاعن ـِــ لاتبات ونفي قيام العلامة الايجارية وشروط التمافد، ثم حكمت باستجواب المطعون ضده الأول، ويعد سماع بينة هذا الآخر، قضت في ١/٣/٣١٤ رفض الاستشاف دون أن تعرض لسبي الاخرء . مُلمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبلت فها الرأى بنقض الحركم ، وإذ عرض عن المحكمة فى غرفة مشووة حددت جلسة لنظرَه ، وفيها الَّذِمتُ النيابة رأبها ۗ - وحيث إن حاصل النهي بالسرب الأول أن الحسكم المطعون فيسه قد حجب نفسه من التصدى لموضوع النزاع ، إذ لم يعرض لمناقشه سببي الاخلاء مهدرا مذلك الأثر الناقل للاستثناف ، فجاء على خلاف ما تقضى به المسادة ٢٣٧ من قانون المرافعات ، هذا إلى أنه اتهى إلى تأييد الحسكم الابتدائى دون تسهيب أو إحالة فجاء مشو با بالقصور .

وحيث إن هذا النبي في عله ، ذلك أنه لماكات محكة النقش في الطعن السابق قد نقضت الحسكم بعدم جوار الاستثناف على ما ارتآه من أن الحسكم الابتدائي الصادر بالاخلاء إذ فصل في مسآلة أوليسة تنحرج من نطاق تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإنه يخضع من حيث جواز الطعن فيه بالاستناف للقواهد العامة ، وكانت همكة الاحالة سالتراما بالحسكم الناقض سقضت بقبول عليها ، معاوده النظر فيها ، ويتمين عابها التراما بالأثر الناقل الاستثناف أن تعرض لموضوع الاستئناف برمته و بكل ما اشترا عليه من أوجه دفاع لتقول كلمتها فيه به يقضاء مسبب يواجه مناصر التراع الواقعية والقانونية ، و إذ خالف كمتها فيه يقضاء مسبب يواجه مناصر التراع الواقعية والقانونية ، و إذ خالف الحكمة في في منافقة بهيمي الاعلاء بحجة انهائية الحكمة في في طبي القانون وغاية قضور أنه يكون قد خالف القانون وغيا هم المحدوره في ظبي القانون وغياء قانه يكون قد خالف القانون وغياء قضور أنه المحدودة في ظبي القانون وغياء قانه يكون قد خالف القانون وغياء قانون وغياء قانون وغياء قضور أنه المحدودة في ظبي القانون وغياء قضور أنه المحدودة في ظبي القانون وغياء قطبي القانون وغياء قضور أنه المحدودة في ظبي القانون وغياء قد النظر وأخياء والمحدودة في طبي المحدودة في طبي المحدودة في المحدودة في طبية النظر وأخياء والمحدودة في طبية المحدودة في طبية المحدودة في طبية المحدودة في طبية النظر والمحدودة في طبية المحدودة في طبية النظر والمحدودة في المحدودة في المحدودة

وحيث إن خاصل النعى السوب الثالث ، إنه لمساكات العسلاقة الايجارية المدعاء قد تشآت في ظل القانون المدفى المنبى ، فإما تخضيع لحسكم المسادة ٣٩٣ منه التي تقصر الاثبات حالة تخلف السكتابه على الاقرار أو اليمين وإذ لحات يحكمة الاستثناف في إثبات تلك العلاقة إلى البينة رغم اعتماض الطاعن واستندت في حكما إلى أقوال الشهود ، فإن حكمها المطعود فيه يمكون مشو با يمخالفة القانون والحلطا في تطبيقه ، ولايسوغ تبريرا لذلك الاعتصام بحسكم المحادة ١١٣ من تانون الاثبات التي تجسير الاثبات بالبينة في الأحوال التي ماكان يجوز فيها ذلك حالة تخلف الحصم عن الحضور للاستجواب بغير عدن مقبول أو امتنع من اللاجابة ، طالما أن الاحالة إلى التيحقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب .

وحيث إن هذا النعي سدد ، ذلك أنه من المقر، و اعمال الماءة التاسعة من القانون المدى ، أن الأدلة التي تعد مقدمًا لاثبات التصرفات القانونية تخضع في إثباتها للقانون السارى وقت اعداد الدليل أو في الوقت الذي كا . يلبغي فيه إعداده ، ولما كان العلاقة الايجارية المدعى بها قسد نشأت في سنة ه ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ - أى في ظل القانون المدنى الملنى - فإنها تخضع في اثباتها لحمكم المادة ٣٦٣ منه التي تنص على أن عقد الابجار الحاصل بغ الـكتابة لا بجوز إثباته إلا باقرار المدعى عليه أو استاعه عن الدن ، فلابجوز الاعرد في إثباته " على البينة أو القرائن ، وكانت محكمة الاستثناف قد أجازت ــ رغم اعتراض الطاعن _ إثبات العلاقة الامجارية بكافة الطرق عما فها ابينة ، وأقامت قضاءها المطعون فيه على مااستخلصته من أقوال الشهود ومن القرائن فإن الحسكم المطمون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ولايصحم هذا الخطأ استناد الحسكم إلى المسادة ١١٣ من قانون الإنبات التي تُعِــز للحكمة أن تقبل الاثبيات بالبينة والقرابين في الأحسوال الني ما كان بجوز فها ذلك من تخف الخصير عن حضور جاسة الاستجواب بغر عذر مقبول أو امتنع عن الاجابة 6 ذلك أن الاحالة إلى التحقيق جاءت سابقة على حكم الاستجواب الموجه المطعون فده الأول دون الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم فإنه يتمين نة نن الحكم دون حاجة لبحث باني أسباب. الطعن .

وحيث إنه وإن كانت المبادة ٢٦٩٩ع من قانون المرافعات توجب على محكمة النقص عند نقض الحبكم المطعون فيه — وكان الطعن المرة الثانية — أن تحكم في الموضوع. الإ أن التصدى لموضوع الدعوى — وهل ما جرى به قضاء هـ ف المحكمة — يقتصر على ما إذا كان الطعن في المرة الثانية بنصب على ماطعن عليه في المرة الأولى قد اقتصر على النعى على شكل الاستثناف وانصب في هذا الطعن على ماقضى به في المرضوع وهو مالم يسكن معروضاً أصلا في الطعن الاولى ، فإله يتمين أن يكون مع النقض الاوالة .

جلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٨٢

رئامة الديدالمد تشار | سلم عبد الله سلم قائب رئابس المحكمة > وعضوية السادة المستشاوين؟ وابع الغلى جمة " > عبد المنم وشفى حبد الحيد > مصلى زعزوع رحسن على حسين .

(14.)

الطمن رقم ٨٥٥٨ لسنة ١٥ قضائية إ:

١ - حكم د إصدار الحكم " .

شم طعن فی قوار بشنة تحدید الإیجارات إلی دعوی بنائب الإعلام ایسدر نمها حکم واحد . ورود اسم المهندس فی دیباجة اشکر صمی تشکیل میئة المحکمة الاینمائرة عملا پزس الحسادة ۱۵،۵۵ سنة ۱۹۷۷ وانسية العلمان فی قرار اتجهة - عدم کشایته فی ذاته دلیلا علی إشرائك المهندس فی المادادة فی دعوی الإحلام بر

٢ - دعوى الا تقادر قيمة الدعوى " . الخطفنا من الاختصاص القيمى".

المتراع حول عابية الملاقة الإيجارية رما إذا كانت هر مين خالية أم مفروغة أثره . اهتهار الدعوى المتنقة بهذا النزاع فمر تقدرة النيسة فيتمدد الاعتصاص بنظرما للمكمة الابتدائية ، ويجوز الطمن بالاستثناف في الحسكم الصادر فيها .

٣ – محكمة الموضوع (* تقديرالدليل " . نقض (* السبب غيرالمنتج " .

تحصيل فهم الواقع فى الدموى وتقسدر الأدلة المتدمة فيا من حائلة قاض، الموضوع مَّى كان استخلاصه ساتفا وكاميا لحل التابيعة النّ إنتهى إليها - النّي عنى الحمَّم فيا استطره إليه فريدًا تهريرا القضائة فيرمناج - مثال بشأن تأمير مفروش

إيجار "إيجار الاماكن " " محديد الأجرة " . حكم " سبيب الحكم" ما لا يعد قصورا " .

إهادة النظر فى تقدير أجرة بالى وحدات الأماكن الازجرة رابر لم لنكن محلا العامن من لهوى. المشأن - مناطه - ان يحكم فى موضوع العلمين بالفهول - م ٢/١٩ ق ٩ ٤ لسمة ١٩٧٧ حكم عد إغفال الفصل في بعص الطلبات " ..

إغذال الحدكم الفصل صراحة أو ضنا في أحد الدليات - "بداوكه بالرجوع إلى الحكمة التي أصدرته وايس با الطمن حايد - م ٣٠ ١٢ مرافعات - النص فى منطوق الحكم ⁹² وروفت ما عدا ذلك من الطلبات ⁶² لا يعد قضاءا فيها أفغات المحكمة الفصل فيه م إنسرانه شعب إلى ما كان محلا البحث من الطابات -

١ – إذ كان الثابت أن يحكة أول درجة قد ضمت دعرى الطاعن بطاب تعديل قوار لجنة تحديد الإنجارات إلى دعوى المطاءون ضده الأول بطاب الإخلاء لميصدر فيها حكم واحد ، ولما كانت المسادر فيها حكم واحد ، ولما كانت المسادر أنها المناب ١٩٤٨ من القانون وفي لسنه ١٩٧٧ قد نصت على أن يلحق بتشكيل المحكة الابتدائية التي تنظر الطمون على قرارات لجان تحديد الأجرة مهندس معارى أو مدنى ، فإن ورود اسم هذا المهندس في دياجة الحكم الابتدائي ضن تشكيل هيئة المحكة لابعدو أن يكون إلاناما بنص المسادة الشار إليها ولايدل في حدد ذاته على أنه قد اشترك في المداولة السابقة عن تقدير الأجرة في دعوى الطاعن ، بهل أن الثابت في صدر مدونات الحكم الابتدائي أن الداولة تمت وفنا للقانون ، هذا إلى الأصل في الإجراءات إنها روعيت ، وليس في الأوراق ما يدل على خلاف ذلك .

٢ - إذ كان جوهر النواع دائرا حول طبيعة العلاقة الإيجارية بين الطرفين وما إذ كانت عن عين مفروشة فلا يمتد الحارفين المائد ، ولما كانت المادة ١٩٧٧ من قانون المرافعات تقض بأنه إذا كانت المدى متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل النقدى للمدة التى قام المتراء على امتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشار إليها في الدعوى المطروحة فين حدودة فإن هذه الدعوى تكون فيرقابله لتقدير قيمتها فينعقد الاختصاص منظرها للحكة الابتدائية وبجرز الطعن في الحكم الصادر فيها بالاستثناف .

٣ - إذ كان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد . بالحكم المطعوزنيه أنه أقام قضاءه باعتبار شقه النزاع مؤجرة مقروشة على قوله " ... أ ٨ يبين من مطالمة قائمة المنقولات المرفقة بعقد الإيجاز والموقع عليها من المستأجر

بالاستلام ومن أقوال شاهدى المعامون ضده الأول التي تطمئن إليها المحكة أن المتعامل اليها المحكة المتاع تصوى منقولات ومفروشات وأدوات ترى المحكة أنها كافية ومفيده في الانتفاع بها وأن منفتها تغلب على منفعة المكان خاليا ... مما تنتفي معه شبهة التحايل على القانون ... > لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكة الموضوع سلطة تندير جدية الفرش أو صووتيه في ضوء ظروف الدعوى وملائساتها > فإن ما استخلصته المحكة في هذا الشأن وفي حدود سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل هو استخلاص سائغ يمكفي لحمل قضائها ويؤدى إلى النتيجة وتقاسب الحكم ما استطود إليه تزيدا من أن قيمة المقولات تتناسب مع الفرق بين الأجرة القانونية العين خالية و بين الأجرة المتفق عليها في المقد .

غ - النص في الفقرة التائية من المادة 19 من القانون 18 السنة 194٧ على أنه و يترتب على قبول العلمن إعادة النظر في تقدير أجرة باقي الوحدات التي شهاة قرار بلنة تحديد الأجرة ويُغيّر الحجم الصادر في العامن مازما لكل من المسألك والمستاجرين ويدل على أن مناط إعادة التعار في تقدير أجرة باقيالوحدات ولو لم تكن محلاة العلمي من ذوى الشان الن محلم العلمون بالقبول ٤ أما وقد انتهى الحكم المطون فيه إلى رفض دعوى الطاعن فلا محل المتعدى بالنص سالف البيان معقبا ومن المقرر أنه إذا النفت الحكم عن الرد على دفاع غير مؤثر في النقيجة التي انتهى إليها فإنه لا يكون معيبا بالقصور ولا الإخلال عن الدفاع عن الدف

٥ — من المقرر أن الطعن لا يقبسل إلا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمنا ، فلا بجوز الطعن في الحكم نسبب إغفاله الفصل في أحدالها لبات ، وإنما يتعين وفقا لنص المادة ١٩٣٣ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لتستدرك ما فاتها الفصل فيه وكما كان الثابت أن شحكة أول درجة لم تتعوض للفصل في طلب المطعون ضدة الأول تسليمه المنقولات وكانت عبارة دو وفضت ما عدا ذلك من الطلبات . الواردة عنظوق حكها لا تنعرف إلا إلى الطلبات التي كانت على مجمها ولا تمتد إلى ما لم تتعوض للفصل فيه .» لما كان ذلك وكان المطمون ضده الأول قد أقام استنافه للحكم له في طلب اسليمه المنقولات الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه فإله كان يتمين الحمم بعدم قبول هذا الاستثناف ، وإذ قضى الحكم المطمون فيسه بقيوله و باجابة المطمون ضدة إلى طلبه فإنه يكون قد خالف القانون .

高着

حيث إنْ الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تُتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٩٢٩ سنة ١٩٧٨. مدى كلى المنيا طالبا الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والمؤجرة الطامن مفروشه وتسليمها مع المنقولات والأثاثات الموصحة بالكشف الملحق بعقسد الإيار المؤرخ ٢٨/ - ١/٩٧٥١ تأسيسا على انتهاء مدة العقد ، أبدى الطاعن ياعتبار الشقة خاليا كما أقام الدعوى ١٧٧٢ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى المنيا بطلب الحكم بتعديل قرار لحنة تحسديد الإيجارات عن شقسة الزّاع استنادا إلى أنه يَسْتُناشِرَهَا خَالِية وليستُ مَفْرُوشة ، دفع المطعون ضده الأولُ هَذْه الدموى بعدمُ هَبُوْلُمَانَا لاَنْتَقَاءُ مُصَلَحَة الطاءن في رفعها لأنْ العين مؤجرة مقروشة قُلا تخضع لمقواعد تحديدالأجرة ، ضمت المحكمة المعويين للارتباط وإعالتهما إلى التحقيق و بعد أجرائه حكمت متماريخ ٤٠/٦/٠٨ في الدعوى الأولى برفض الطلب العارض و بإخلاء الطاءن من شقة النزاع وتسليمها ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، وفي النَّموي الثانية برفض الدَّم بعدم قبولها وفي الموضوع برفضها -إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف ٢٩٧ سَنَة ١٩ ق مأمورية المنيا بطلب يطلانه وُاختياطيا بإلغائه و برفض دعوى المطنون صده الأول ، والقصاء له

بطلباته في الطلب العارض وقى دوواه ، كما استأنف المطمون ضده الأول بالاستثناف ع ٢٠٠ سنة ١٩ ق مأمورية المنيا ابتفاء الحكم في طلب تسايمه المنقولات الذي أغفل الحكم المستأنف القصل فيه ، ضمت المحكة الاستثنافين وقضت في ١٩٨١/٤/١٨ برفض الاستئناف الأولى ، وفي الثاني بتعديل الحكم المستأنف إلى إخلاء الطاعن من العين المؤجرة و بتسايمها مع المنقولات المعلمون ضده الأولى ، طعن الطاعن في هذا الحكم يطريق النفض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة عددت جلية لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها ،

وحيث إن الطعن أقم على خمسة أساب ، يسمى الفاعن بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان والحفا في تطبيق القانو وغ لفة الشابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكة الاستنذف بأن الحكم المستأنف على ما سبن من مدوناته — صدر من هيئة يضم تسكيلها مهندسا مما يدل على اشتراك هذا المهندس في المداولة في الحكم المعادر في دعوى الإخلاء ، وفي المسائل الأتولية السابقة على تقدير الأخرة في دعوى الطعن على قرار لحة تحديد الإيجازات أو في الفليل أنه بعض المباولة عم أن جقوره يجب أن يكون قاصرا مقط على عث مدى سلامة قواراللهنة اليمادر يقديد الأحرة ، الأمر الذي يبطل الحكم ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه فإنه يكون بدوره باطلا .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه وقد ضمت محكة أول درجة دعوى الطاع بطلب تعديل قرار لجمة تحسديد الإيجارات إلى دعوى الطعون ضده الأول بطلب الإخلاء ليصدر فيما - هم واحد ، والحاكات الحادة ١٨ من القانون ٤٩ سنة ٩٧٧ أنه نصت على أن يلحق بأشكيل المحكمة الابتدائية التي تنظر الطعون على قرارات لجان تحسديد الأجرة مهندس معارى أو مدتى ، أن ورود اسم هذا المهدس في دساجة الحكم الابتدائي شمن تشكيل هيئة المحكمة لايعدو أن يكون التراما بنص المادة المشار إليها ولا يدل ذلك في حد ذاته عبر أنه قد اشترك في المداولة أو أنه حضرها في دعوى الإخلاء أو في المسائل الأولية السابقة على تقدير الأجرة في دعوى الطاعن ، بل إن الثابت في صدر

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني و بالوجه الثـاني من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ سام محكمة أول درجة فيها انتبت إلىـــه من أنها مختصة قيميا منظر دموى الطعون ضده الأول بطنب الإخلاء تأسيسا عا, أن الطلب العارض المبدى من الطاعن في هدنه الدعوى غير مقدر القيمة فينعقد الاختصاص ينظر الطابين معا الحكة الالتدائية طيقا لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات ، في حن أن هذه المادة تخص الحكة الحزيبة فها لومرض عليها طلب أصلى تختص به قيميا ثم يطرح عايها طلب عارض يخرج عن اختصامها القيمي إذ بجب علما إحالة الطلبين إلى الحكمة الانتدائية من رأت أن الحكم في الطلب الأصلي وحده يرتب ضررا بسير العدالة ، ولا يجوز التحدي بأحكام المسادة المذكورة في حالة ما إذا رفع الطلب الأصلي إلى المحكمة الابتدائية هذا إلى أن الحكم الابتدائي قد أخطأ كذلك إذ ذهب إلى أن الطب العارض المبدى في دعوى الإخلاء بصورية عقد الإيجار هو طالب غير مقسمه و القيمة محتص الحكمة الابتدائية بنظره حاء أنه طب منديج في الطلب الاصل فنقدر قيمة و بقيمة هذا العلب عملا منص المادة ٢٨ من قانون المرافعات ، ولم-اكانت قيمة كل من هذن الطنبين تدخل في النصاب الإنتبائي لمحكمة أول درجة ال الاحتثناف المرفوء من المقعون صده الاول يكون غير جائز .

وحيث إن هذا النحى في غير محله ، ذلك أنه أيا كان وجه الرأى فيا اسندت السسه محكمة أول دوجة تبريرا لاختصاصها منظر دعوى الإخلاء المقامة من المطعون صده الأولى ، وأيا كان وجه الرأى فيا أثاره الطاعن في هذا الخصوص غإن الواقع في هذه الدعوى الم أقيمت مطلب الحكم بإخلاء الطاعن من شقسه الزاع تأسيسا على أنها مؤجرة مفروشة فلا تخضع للامتسسه اد الفانونى ، فدنع العام الدعوى — في صورة طلب عارض — بأن ما أثبت في المقسسد من أن الشقة مفروشة صورى وأنه إستاحها خالية فتخضع للامتداد الفانونى ، إذ كان الشقة مفروشة صورى وأنه إستاحها خالية فتخضع للامتداد الفانونى ، إذ كان لان جوهر النزاع على هذا النحو يكون في حقيقا الواقع دائرا حول طبيعة المعلقة الإيجارية بين الطرفين وما إذا كانت عن عين خالية فيمتد عقد إيجارها

أم عن سمين مفروشة فلا يمتسند العقد ، ولمساكانت المسادة ١/٣ من قانون امر انعات تقضى بأنه إذاكانت الدعوى متعلقة بامتسسداد العقد كال التقدير باعتبار المقابل انتقدى لادة التي قام النزاع على امتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشاد إليها في الدعوى المطروحة غير محدودة ، فإن هسند الدعوى تكويز غير قابلة لتقدير قيمة افينعقد الاختصاص بنظرها لاحكمة الاستدائية و شور العلمي في الحكم الصادر فيها بالاستثناف ، و إذ انتهى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المادون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد انفي مع صحيح القانون .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ فىالقانون. وشايه القصور والنساد في الاستدلال ، وفي بيان دلك يقوا. الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه فصلا عن صورية كشف المنقولات الملحق بعقده الإيمار فإن قيمة هماده المنقولات تافهة ويدخل أغلمها في تهيئة المكان المؤجر للانتفاء به خاليا بمما لايمتكن معه تغليب منفعتها على منفعة العين المؤجرة وبمما يكشف عنأن ما ورد بالعقد لم يتنصد بدسوى التحايل علىقانون إيجار الأماكن للتخلص من الأحكام الآمرة المتعلقة تتحديد الأجرة الغانونية والامتداد القانوني ولكن الحكم المطمون فيه التفت من هذ الدماع مع أنه جوهرى وتبني أسهاب الحكم الابتدائي لذي استخلص من أقوال شاهدى المطعون ضده الأول ومن واقع الكشف الملحق بالعقد أن هـذا الكشف جدى تتناسب قيمة المنةولات المبيَّنة به مع الفوو بين الأجرة القانونية اشفة النراع خالية وبين الأجرة المتفق عليها ، فِحاء الحكم مخطئا في هذا المعيار إذ لا يصح الاعتداد به في معرض عدم تمتع الاجارة بالامتداد الفانوني ، هذا إلى خطئه في تطبيق هـــــذا المعيار على الأدوات التي تدخل في إما اد المكن للاستعال خاليا عُكما أنه في تاريخ عرير يكون الكشف بمــا ورد به مرّ منقولات جديا و إبمـا يتعين لكى لاتتمتع الاجارة بالاستداد الدانوني أن تكون المنقولات التي زودت بها المين المؤجرة لها قيمة ذَاتُيْهُ ثَبِرِ تَعَايِبِ مَنْفُعَتُهَا مِنْ مَنْفَعَةَ الْمَكَانُ ٱلْمُؤْجِرِ .

وحیث إن هذا النبی مردود ، ذلك بأن البن من مدونات الحكم الابتدائ. المؤید بالحكم المطعون فیه أنه أقام قضاءه باعتبار شقة النزاع مؤجرة مفروشة على قوله و أنه يدين من مطالعة قائمة المنقولات المرفقة بعقد الإيجار والمموقع طيبا من المستأجر بالاستلام ومن أقوال شاهدى المعامون ضده الأولى التي تضمن إليها المحكمة أن شقة الزاع تحوى منقولات ومفروشات وأدوات ترى المحكمة أنها كافية ومفيدة في الانتقاع بها وأن منفقها تعلب على منفعة المكان خاليا ... مما تتنبى معه شبهة التعابل على القانون ... " ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء طرف الدعوى وملابساتها ، فإن ما استخلصته المحكمة في هذا الشان وفي مدود مسلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل هو استخلاص سائغ يكفي لحمل مسلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل هو استخلاص سائغ يكفي لحمل مناشاتها ويؤدى إلى المتعابد إليه تزيدا من أن قيمة المنقولات تناسب مع أفرق بين الأجرة القانونية المين خالية وبين الأجرة المتفق عليها في العقد .

وحيث إن خاصل ما يتماه الطاعت بالسبب الخامس أن الحكم المطمون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أبد الحكم الا تبدأى فيا قضى به من وفض دعو إلى القانون وأخطأ في تطبيقه إذ أبد الحكم الا تبدأ قفى برفض الدفع بعده قبولها تأسيسا على قبام صفته ومصاحته في رفعها ما كان يتمين معه على المحكة أن تميد النظر في تقلير أجرة جميع وحداث العقار عملا بنص النقرة النائيسة من المسادة 14 من القانون 24 سنة ١٩٧٧ وهو نص يتماقى بالنظام العام على وبالرغم من مسكم بذلك أمام محكة الاستثناف غان الحكم المطعون فيه لم يعن بالرغة عاصر التسبيب محلا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النهى غير صحيح ، ذاك أن الحكم الابتدائى أغام مخماعة رفض الدفع بعدم قبيل دعوى الطاعن على قوله ¹² أنا هذه الدعوى يقصد بها الاحتياط الدفع ضرر سوف يلحقه حبا فها لو قضى في الزاع باعتبار الشقة خالية يتمثل في نوات ميعاد الطفن في قوار تقدير الأجوة فتكون له مصاحة في رفعها ... "ك وهذا الذى قضى به الحكم لا يحول دون القضاء في مؤضّوع الدعوى برفعها متى ثبت للحكمة أن الشقة مؤجرة مفروشة ، ولما كان النص في الفقرة الثانية من المحادة 19 من القانون 24 شنة ١٩٧٧ على ألمة فع يرتب على قبول الطمن إعادة النظر في تقدير أجرة إفي الوحدات الى شملها قرار لجنة تحديد الا بوق

ويعتير الحكم الصادر في الطعن منزما لكل من المسائك والستأجرين " يدل على أن مناظ إعادة النظر في تقدير أجرة بافي الوحدات ولو لم تكن محلا للطعن من ذوى الشأن أن يحكم في موضوع الطعن بالقبول ، أما وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى وفعى دعوى الطاعن فلا محل للتحدى بالنص سالف البيان ، هذا ومن المقرو أنه إذا النفت الحكم عن الرد على دفاع غير مؤثر في النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يكون معيبا بالقصور ولا الإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الغاعن بنعى بالوجه الأول من السبب النالث على الحكم المطعون قيه غالفة القانود إذ قضى في الاستثناف المرقوع من المطعون ضده الأول بقبوله و بتعديل الحكم المسترنف بإصافة تسليم المنقولات المبينة بالكشف المسلحق بعقد الإيجار المطعون ضده المذكور تأسيسا على أن محكة أول درجة أغقلت الفصل في هذا الطلب في حين أن تدارك ذلك يكون بالرجوع إلى الحمة ذاتها عملا من قانون المرافعات وليس بالطعن في الحكم الاستثناف عالم تن معه القضاء بعدم قبوله .

وحيت إن هذا النعى في عله ، فلك أنه من المقرر أد الطعن لا يقبل إلا من الطلبات التي قصل فيها الحكم صراحة أو ضمنا ، فلا يجوز العامن في الحكم مراحة أو ضمنا ، فلا يجوز العامن في الحكم من قانون المرافعات الرجوع إلى الحكمة التي أصه وته لتستدوك مافاتها فمصل فيه من قانون المرافعات الرجوع إلى الحكمة التي أصه وته لتستدوك مافاتها فمصل فيه الأول تسايمه المذاولات ، وكانت عهارة «ورفضت ماحدا ذلك من الطلبات» . الأول تسايمه المذاولات ، وكانت عبارة «ورفضت ماحدا ذلك من الطلبات» . الواردة ممنظوق حكمها لا تتصرف إلا إلى الطابات التي كانت على محمها ولا تتمرف إلا إلى الطابات التي كانت على محمها ولا تتمرف الإلى الطابات التي كانت على محمها ولا تتمرف المنافقات التي كانت على محمها ولا تتمرف فيه فإلى مالم تتعرض للفصل فيه علم المنافولات الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه فإلى كان يتعين الحكم بعدم قبول هذا الاستثناف ، وإذ قضي الحكم المطعون فيه بفوله و باجابة المطعون ضده إلى طلبه فإنه يكون قد خالف القانون علم بوص ، فقضه جرئيا في هذا المحصوص ،

وحيث إن الاستثناف ٣٠٤ سنة ١٦ قضائية مأمورية المنيا المقام من المطءون هـٰـده الأول صالح للفصل فيه .

جلسة ١٩٨٢ من يونيه سنة ١٩٨٢

برثامة السيد المشتار / هـ البندارى الدثرى قائب رئاس الحكة ، وعصوية العاقة المشتاوين : دكتور سعيد عبد الماجد ، ابراهم فراج ، وايم بدو، وزكى العمرى .

(171)

الطعن رقم ٢٩١ اسنة ١٥ القضائية :

عمل . بدلات " بدل طبيعة عمل " .

استحقاق العامل بالنطاخ الصام بدل طبيعة الدمل . . هرطه ، اعتباد الرزير المختص القوائم التر يحددها مجلس إدارة الرحدة الانتصادية بناء هل قرار مجلس الرؤيراء ، وإفراو وزير الخزالة خذه القوائم ، الفضاء بأحقية العابل الهممل بجسرد اعتباد الوزير المختص القوائم هون النظر إلى إلى موافقة وثير الخزائة ، خطأ في تطبيق الغائرة ،

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصحادر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٧١/١٢/٢١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٧١/١٢/٢١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٧١/١٢/٢١ وقرار مجلس الوزراء في المادين المقاملين بالقطاع العام أن قرار مجلس الوزراء عندها النوائم التي يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية - إقرار وزير الخزائة لمسفه القوائم التي تقرير البدل واعاد القوائم ومن ثم فإن موافقة وزير الخزائة تعتبر إجراء جوهريا لا يمكن بدونه أن يكون لمن تقرو لهم البدل الحق في تقاضيه أو صرفه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خاله هذا النظر وحجب نفسه معه عن عث دفاع الطاحنة الجوهري القائم على أن موافقة وزير الخسرانة على الصرف لم تم وأقام قضاءه باحقية المطمون ضدهم في بدل طبيعة العمل على ما قوره من أن المؤسسة المعامة للفقي المان قرائم المعامة للفقيات المابي لركاب الأقالم التي تبعها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم المامة للفقيات المرابي الإقالم التي تبعها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم المامة للفقيات المواقعة قد أعدت قوائم

يالوظائف التي ستحق بدل طبيعة عمل ومنها وظائف المطعون ضده واعتمدها وزير النقل الذي تتبعه المؤسسة وأمر بإخطار وزارة الخزانة بقرار اعاده الاحتجاج بعدم وأنه قد ثبت المصحد القانوني للحق المطالب به فلا ينال منه الاحتجاج بعدم موافقة وزير الخزانة على صرف هذا السدل لأن مناط استحقاقه هو قرار وزير المنتان الموظائف التي أحدتها المؤسسة العصامة لمختصة وهو السبب المنشىء للحق في البسل والأثر الفانوني لقرار مجلس الإدارة ولا يجوز لوزير الخزانة الاعتراض والقول بغير فلك يعنى ليس نسلط وزير على وزير آخز فسب المختلفة التي متعلم سلطة أعلى من مجلس الوزراء الذي هو المصدر الفانوني للحق في البسدل عضو مجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البدل بإخطار وزير الخزانة لذراره عضو مجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البدل بإخطار وزير الخزانة لذراره جوه نظام إقرار منح بدل طبيعة العمل كما أنه ليس شرطا لنشوئة . ما كان عجوه نظام إقرار منح بدل طبيعة العمل كما أنه ليس شرطا لنشوئة . ما كان المركة الحاصة عرب عند دفاع الشركة الحاصة عن عن عن عن البدل وسين لذلك نقضه .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائم - على ما بدين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراقه العامن وقى حدود مايتطلبه الفصل فيه - تتحصل فى أن المطعون ضه هم أقاميل الدعوى وقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى كفر الثبيخ على الشركة الطاعنة بطلب المحقيمة عمل و إنزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى لكل ممهم الفرق المستحمة وهي - ١٤٥ جلكل بالفسية لفريق مثيم ٤ - ١٤٥ جلكل بالفسية

لفريق آخر ١٢٠٠ ج لكل بالنسبة لفريق ثالث ، وقالوا يساء لذلك أن المؤسسة المصرية العام لنقل لزكاب ولاقالم أصدرت قراره الننظيمي رقم ٢ لسنة ٩٧٧ ومتضمنا منح بدل طبيعة عمل لشَّاغلي الوظ ثف الواردة به ومُّها وظائمف مقاجئ ومفتش آلتي يشغنونها وذلك اعتبارا من أول منامر بسة ٩٩٧٢ بوافع ١٠١/ من بداية ربط الفئه الوظيفة ، إلا أن أشركة الطيف الممتنعت عن صرف هذا البدلو لذا فقدأفاموا المعوى استنادا إلى قرار المؤسسة والقرارات الجهورية أرقام ١١١ 6 ٧١٦ نسنة ١٩٧١ وقرار عجلس وزراء الصادر بجلسة ١٩٧١/١٢/٢١ ، قضت محكة أول درجة سَــاريخ ١٩٧٧/١٢٥ برفنر الدفع بعدم اختصاصها قيميا سظر ادعوى وندبت خبرا لأداء المهمة الموشحة يمنطوق حكمتها ، و بعد أن قدم الخبير تقر ريةضت بجاسة ٣١/٣١/ ١٩٨٠ بأحقية المطعون ضدِهم في بدل طبيعة عمل بواقع ١٠٠/ من أول مربوط الفئة المالية التي يشغلها كلُّ منهم و سقوط حقهم في الفروق المسالية عن المسدة السابقة على ٢٤/٣/٣/٢ بالتنادم الحمس ، و إزام الشركة بأن تؤدى لكل منهم المبلغ الذي حدَّده الحكم . إستانفت الشركة الطاعنة هــذا الحكم أمام عكمة استثنافُ طنطا (مأمورية كفر الشيخ) برقم ١١ لسنة ١٣ ق و بــــاريخ ١٩٨٠/١٢/٩ قضت المحكمة برفض الاستنتاف وتأييدا لحكم المستأنف . طعنت الشركه الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت للنيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم . وإذ عرض الطمن على المحكة في غرفة مشورة حددت جلسية لنظره وفيها الترمت النباية برأيها .

وحيث إن المعلمون ضده النانى توفى قبل إعلائه بعد يتيفة اللهامن ، وَلَمْ تَقْمِ الشَّرِكَةُ الطاعنة بإملان ورثته ، وإذ قور الحاضر عنها بجلسة ١٩٨٢/٥/١ بناء على تعليل بعلس الإدارة المبلغة إليه بالكتاب المؤرخ ١٩٨٢/٥/٦ — بالتنازل من محاصة الورثة وترك الحصومة بالنسبة لهم ، وكان التوكيل الصادر له يسمح بذلك فإنه يتعرن إثيات ترك الحصومة بالنسبة لورثة المعامون ضده الشائى .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لبـاق المطعون ضدهم .

وحيث إن ممنا تتماه الذهركة الطاعنة على الحكم المطعون فيسه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه وتقول في سيسان ذلك أن المسادة ٢٠ فقرة أولى من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ تجيز لمحبلس الوزراء أن يقرر منح الماملين بدلات خاصة تقتضها طبيعة العمل بحد أقصى ٣٠/ حن.بدأية ربط أهناة "وظيفية وقد صدر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٢/١ (١٩٧١/١٢/٢ قرار ينص الى أن بحدد مجلس الإدارة المختص بكل وحدة اقتصادية قوائم الوظائف التي تنطبق عليها القواعد المعتمدة من مجلس الوزراء على أن تشمل هذه القوام على مسميات الوظائف التمي ينقرر منحها بدل طبيعة العمل وفقا لجداول التقييم المعتمدة الوحدة على أن تعتمد همذه القوائم من الوزير المختص لكفالة التنسيق على ديستوي القطاع الواحد ، وتوافى وزارة الخزاية في موعد أقصاه ، ١٩٧٢/١/١ يقوائم الوظا نف وُنسب البدل المفروة لها وجملة الأهباء التي تترتب على إقوار البدلات بما يسمح بمواجهتها وإقرارها تمهيدا لصرف البسدلات مع مرتب سار سمة ١٩٧٧ و إن رتبط الزحدل بأعمال الوظيفية التي يتقرر من أجلها و يعمر ف لشاغايما بصفه أصاية أو منتلب لخما ومؤدى ذلك أن قرار مجلس إدارة الشركة هو الذي ينشيُّ للماءل الحق في بدل طبيعة العمل بعد اعتماده من وزير النقل والتصديق عليه من وز برالحزانة وبذلك فإن الحكم المطعون عليه إذ ذهب إلى أن مجلس الوزراء له صلاحية تةر بر البه فال دان إقرار وزير الحزالة للقوائم ليس ضررا للشوء الحق في البدل يَكُون قد خالف القا ون وأخطأ في تطبيقه إذ أن إقرار وزير الخزانة هو إجراء جوهري وليس مجرد إحاطة لأن البدل يجب أنه يصدر في حدود لامتهادات المالية المقررة و إلا تعذر تنفيذه .

وحيث إن هذا النحى في محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المسادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون وقم ٢١ لسه ١٩٧١ على أنه يجوز نحاس الوزراء أن يقرر منع العاماي الحاضمين لاحكام هذا النظام بدلات خاصمة تقتضيها طبيعة العمل وذلك محد أقصى قدره ٢٠٠٠/ من بداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العسامل وصدور قرار مجاس الوزراء في ١٩٧١/١٢/١٢ بالموافقة على منسح دل طبيعة عمل للعاملين بالقطاع العام ، ومحديده المبادئ والقواعد الذي تحكم منح البدلات والعاصر التي تحدد على أسامها "سب البدل»

والمعامر والضوابط الموضوعية لكل مثها وذلك على النحو الموضم بالماحق المرافق على أن بتولى كل قطاع إعداد ادراسات التفصيلية اللازمة لنطبيق القواعد السالفة على وظائف القطاع باعتبارها الأساس لتقرير بدلات طبيعة العمل ، وإذ نص قرار مجلس الوزراء المشار إليه على أن يحدث مجلس الإدارة المتمر بكل وحدة اقتصادية قوائم بالوظائف التي تنطبق عايها القواعد المعتمدة من مجلس الوزراء على أن تشمل هذه الفوائم على مسميات الوظائف شي يتقرر منحها يدل طبيعة عمل وفقا لجداول انتقيم المعتمدة للوحدة على أن تعمد هذه العوائم من الوزير المحتص لكفالة الننسيق على مستوى الفطاع الواحد وتوافى وزارة الحزاية في موعد أقصاه ١٩٨٢/٢/١٠ يقوائم الوظائف ونُسب البدل المقررة لهـما وجملة الأصاء التي تترتب على إقرار البدلات بمسا يسمح عراجعتها وإقرارها تمهيسدا الصرف البدلات مع ص تب يناير سنة ١٩٧٦ . قان مؤدى ذلك أن قرار بجلس الوزراء قد اشرط لاستحاق البدل الذي تغور فصلا عن اعتمار الوزير المتص للقوائم إقرار وزير الخزانة لهذه القوائم تحديدا للتكلفة ولتدبير الصرف المسالى كإحراء مكل لموافقة الوز برالمختص على تذرير البدل وادياد أذواتم ، ومن ثم فإن موافقة وزير الخزائة تعتير إجراء جوهر يالايمكن يدوته أن يكون لمن تفرر لهم البدل الحقّ في تفاضيه أو صرفه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وحجب نفسه عن محث دفاع الطاعنة الحوهرى القائم على أن موافقة وزير الخزانة على الصرف لم تم وأقام قضاء. يأحقية المطمون صَدهم في بدل طبيعة العمل على ما قرره من أن الؤسسة العامة للنقل الري لركاب الأقالم التي تنبعها الشركة الطاعنة قد أعدت قوائم بالوظائف التي تستحق بدل طبيعة عمسل ومثها وظائف المطعون ضدهم واعتمدها وزبر النقل الذى تتبعه المزيسسة وأمر بإخطار وزارة الخزانة بقرار اعتماده للاحاطة وأنه وقد تثبت المصدر القانوني للحق المطالب به فلا ينــان منـــه الاحتجاج بعدم موافقة وزير الخزانة على صرف هذا البدل لأن مناط استحقاقه هو قرآر وزير النقل باعتمأد قوائم الوظائف التي أعدتها المؤسسة العسامة المختصة وهو السبب المنشئ للنق ق البدل والأثر القانوني لقرار مجلس الوزراء ، ولا يجوز لوز بر الخزاية الاهراص والقول بغیر ذائ یمنی لیس تسلط وز بر علی وزیر آخر فحسب ، بل بجعله سلطة أهلي من مجلس الوزراء الذي هو المصدر الما نوتي الهن في البدل وصاحب الحقير

فى توجيه وتقدير دور وزير الخزانة بعسد تأشيرة وزير النقل وهو حضو تجلس الوزراء الذي وضع شروط منح البدل و بإخطار وزير الخزانة بذلك للاحاطة ورعب الحدامة على قرار الخزانة بذلك للاحاطة نظام إقرار منح بدل طبيعة "معلى أنها ليس شرطا لنشوئه ملسا كان ذلك ، غزان الحريم المطعود فيسعه يكون قد خالف الفانون بما حجبه عن يحث دقاع للشركة الطاعنة الحوهري بعدم صدور موافقة وزير الحزانة على قرار منح البدلي عربين لذلك تقضه مع الإجالة دون حاجه لبحث باني أوجه الطعن .

جلسة ۱۲ من يونيه سنة ۱۹۸۲

برئاسة المسيد المستشاء / دكتور صعيد هيد المساجد نائب وثوس المحكمة ، وحضوية المساهة المستشارين : درايم بدوى ، ذكن المعرى ، فد لطن السيد وعلى عهد الفتاح خليل .

(144)

الطعن رقم ١٨٥٩ أسنة ١٥ القضائية :

(١) عمل ود علاقة عمل : الما الون بالقطاع المام " .

المماملون بالقطاع العام - هلازي چالشركات التي بإمعارن جا هلانة تماندية وابيست شخيصية . القمرارات التي تفروها اللك الشركات لبوست من قبين الفراوات الإدارية ، إختصاص اغضاء المادي ينظر المفاوصات المتعلقة بها • صدور قراد نفل العامل أو تديد من الوزير المختص لا يؤثر في تلك المعلمة للنماذية •

(٢) عمل " العاملون بالقطاع : نقل وندب العامل " .

نفل قاما لم يا لقطاع العام أو بُديه من وحدة المتصادية إلى أشرى ، جواؤه في تفعى المستومى الموظين - شرطه - مصلحة العمل والمشاد انتصاف

(٣) عمل . ندب العامل . ممويض .

تدب العامل بقرار داسي، من جانب الشركة • ثبرت النمو بيش العامل. هما أصابه من أشرار تقيجة ذاك القرار • أثره وجوب القصاء بالتمو يشق • إنجائز لمكل ضرو متصل الديب بأصله المضار • اشتماله على ما فوته العمل الضار أو لمعرف الإدارى الخاطيء من كسب العامل • القضاء بتمو يش إجمالي يشمل على عناصر لا تدخل في الشير الماضي بالنمو يشن عنه • أثرة •

١ -- من المقرر -- وعلى ما جى به قضاء هذه المحكة -- أن حلاقة العاملين بشركات القطاع العام هى علاقة تعاقدية وأيست علاقة تنظيمية وأنها بذلك خضع لأحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ومن بينها النظام الصادر بالقانون رقم ٢٦ السنة ١٩٧١ والذى يحكم واقعة

هذه الدعوى باعتباره جزءا متمما لعقد العمل ، ومقتضى ذلك أن القرارات الى تصدرها هــذه الشركات في شأن العاملين بها لا تعتبر من قبل القرارات الإدارية ، ومن ثم فإن جهة القضاء العادى هي التي تُختص بنظر المنازعات المتعلقة بها . ولا يغير من ذلك أن المادتين ٢٦ و٢٧ من نظام العامان والقطاح العام الصَّادر بالقانون ٦٦ أسنة ٧١ المشار إليه تجيزان نقل العامل إلى وظيفة من ذَات مستوى وظيفته أو ثديه للقيام مؤقتا بعمل وظيفة في نفس مستوى وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أوإلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة أوجهة حكومية مركزية أو علية . وتشترطان أن يتم النقل أو الندب في بعض الحالات يقرار من الوزير الختص لان ذلك لا يعدو في حقيقته أن يكون تنظيما للعلاقة التماقدية القائمة بين العامل والشركة لا يغير من طبيعة هذه العلاقة فضلا عن أن أداة النقل أو الندب لا تسبخ على العامل صفة الموظف العام ما دامت عناصرها غير متوافرة . لمــ كان ذلكوكانت دعوى المطعون ضده الأول تقوم على المنارعة فى قرار وزير الاسكان رقم ٤٩٧ لسنة ٧٧ بنديه إلى شركة أخرى إد كان هذا الندب قد صدر في نطاق الملاقة التعاقدية القائمة بينه و بين الشركة الطاعنة ، ولا يضر من طبيعة هذه العلاقة أن أداة الندب كانت قرارًا من الوزير المحتص، فإن المنازعة المتعلقة بهذا القرار تظل بمناى عن اختصاص القضاء الإداري . ويختص بنظرها القضاء العادى . وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظو الصحيح في القانون فإن النبي ميه مخالفة القانون بالحطأ في تطبيقه وتاويله يكون على غير أساس

٢ – و إن كان نظام العاماين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٧ المنطبق على واقع الله العرب العامل من وحده اقتصادية إلى أخرى في نفس مستوى وظيفته الأولى ذلك مشروط بأن يتم الندب طبقا للإجراءات التي نص عليها القانون ، وأن يكون لمصلحة العمل بريئا من التمسف وسوء القصد ، وإلا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر يسيه . ولو كان هذا الضرر أدبيا .

٣ - لما كانت المادة .١٧ من القانون المدنى تنص على أنه وريقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحــــــق المضرور طبقـــا لأحكام المادتين ٢٢١ و٢٢٢ مراعيا في ذلك الظروف المسلاسة ، وكان النص في المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب بدل على أن النانون يوجب التعويض الحابر لكل ضرر متصل السهب يأصله الضار ولا مانع في القانون من أن يُعسب في عناصر التعويض ما كان يطالبه من رجمان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إدارى خاطىء وضار كذلك وإذ كان البين من مدوناتُ الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى بطلان قرار الندب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ما تقضى به المسادة ٢٧ من نظام العاءلين بالقطاع العام الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطَّعون ضده الأول من رئيس عجلس إدارة الشركة بعد عرض الآمر على لحنة شئون العاملين بها أو أن ذلك يعد خطأ ــــ من جائب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني نسبب الطعون ضده الأول ضررا ماديا تمثل في حرمائه من المزايا المائية التي فوتها عليه قسرار الندب وهي الحوافز والمكافأت التي فصلها تقرير الخبير المقسدم في الدعوي فضلا عن الأضرار الأدبية التي أصابته ... وخلصت المحكمة من ذلك إلى أنها ترى حراهاة لما لظروف الدعوى وملابساتها أن ميلغ ألف جنيه كاف لحر كافة الأضرار . ومفهوم ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى الطعون ضدُّهُ الأول بتعويض إحمالي دون أن يحدد مقدار التعويض عن الضرر الأدبي ولامقدار التعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى وهي على ما أثبته خبير الدعوى في تقر بره حوافز الالتاج ومكافأت مجلس الإدارة والمنطقة . والْمَزَانِية وشئون العاملين وهذه المزايا المسالية وعلى ما يبين من تقرير الخبير إذا كان فوات الحصول على بعضها يعتر عنصرا من عناصر التعويض المادي فإن مدم حصول الطامن على بعضها الآخر لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر. التعويض المحكوم به ... مم لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضي ستعويض إحمالي للطعون ضده الاول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المادى ما فوته عليه قرار الندب من فرصة الحصول على حوافز الإنتاج وعلى مكافأة شئون العاماين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت لم يكن مرتبطا قرار الندب ولا يثوافر في شامه صناصر المسئولية التي توجب الحكم بالندو يص ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أدخلها شمن عناصر الفعرر الذي يتمن النمو يض صنه يكوز قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . وإذ كان لا يكن تحديد ماخص هذه العناصرالمنصرفة من التعويض المؤجمالي المفضى به فإنه تتمين نقض الحكم نقضا حرثيا في خصوص معدلات التعويض المحكوم به مع الإحالة .

المحكمة

يعد الاطلاع مل الاوراق وسماع النقر ير الذى تلاه السيد المستشار المقرر & والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطمن - تحصل في أن المطمون ضده أقام للتموى رقم ١٣٤٧ سنة ١٩٧٧ عماله كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني بصفته طالباالحكم ببطلان القرار الوزارى رقم ١٤٤٧ السنه ١٩٧٧ الصادر من الأخير بنديه إلى شركة القنال العامة فه اولات و إلغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية ، و إلغاء القرارات أرقم ٢٧ - ٨ - ٨ - ٩ ه لسنة ٧٧ الصادرة من الشركة الطاعنة سنقله من وظيفته الأصلية إلى وظائف أخرى بذات الشركة مع ما يترتب على ذلك من آثار فانونية ، و والزامهما متضامين بأن بدفعا له تعويضا قدره أنفى جينية ، وقال بيانا لذلك أنه كان شفل بالشركة الطاعنة وظيفة رئيس قدم أفراد جان الشركة المخذب المستوى الأول وانتخب عضوا مجلس الادارة عن العالى وأن الشركة المخذب ضده حده داه الاجراءات التحسقيه على أثر اشتراكه مع زبيل وأن الشركة المخذب طده حداه الإجراءات التحسقية ما كان يحصل عليه من المؤولين بالشركة و إذ فوتت حده دا الاجراءات التحسقية ما كان يحصل عليه من المؤولين بالشركة أفام دعدواه عليه هذه الاجراءات التحسقية ما كان يحصل عليه من المؤولية أول درجة برفض عالطالمات السالفة . وبتاريخ ١٩٧٨/١٩/١ قضت محكة أول درجة برفض

الدفع مدم اختصاصها ولائيا سفلر الدعوى واحتصاصها ، ودبت خبرا لأداء المهمد المدينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخير تقرره قصت بتاريخ المهمد المدينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخير تقرره قصت بتاريخ الهداء برفض الدء بي استأنف الطاعن هذا الحكم أماء محكمة استئناف اللهائة في بتحسديل الحمل السنة ٩٨ ق وبتاريخ ٤ / ه / ١٩٨١ قضت محكمة الاستئنف في يفلان الرار الوزاري رقم ٩٩ للسنة به السنة به المنطور بندب المعلمين ضده الأول للممل شركة الفناليالهامه اللهدولات يصفته بأن يؤديا للطعور ضده الثاني يصفته بأن يؤديا للطعور ضده الثاني يصفته بأن يؤديا للطعور ضده الأولى المغ الف جنيه وتأسد الحكم السنانف في عدا ذلك و طفت الشركة لطعنه في هذا الحكم بطويق الديس وقدمت الميابة المده مذكرة أيدت فها الرأى بنقض الحدكم به ويق الديس الطهن ولي المحكم، في غرفة مشورة وأت أنه جدر بالنظر وحددت باسه لنعاره وفها الترمت الميابة رأيا ،

وحيث إن الطان يقوم على الانة أسباب شمى الطاعة بالسبين الأولى والمائي منها على لحسكم المعامون فيه شالفة الدانون والحطأ في عابينه وتاويله ، وفي يهب فذلك تقول إن دعوى المطعون ضده الأول انجهت صراح إلى محاصمة قرار وزير الاسكان رقم 1877 عنديه إلى شركة القال الداء المقاولات ولحل كان هسنة القرار قد صدر عن وزير الاسكار بوصفه عضوا في السلطة المتنفيذية وقصد به أحداث مركز قانوبي معين فإنه يكور قرارا إداريا نهائيسا تتوافرت له أركاد الفرار الادرى ومقوماته ومن ثم سنعقد الاستصاص بطلب التعويض عنه محاكم مجلس الدولة دور غيرها حملا بنصر المسادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم 24 لسنة 1977 والدائل وقعت الشركة الطاعنة بعسدم المختفون مائيسا للدولة رقم 24 لسنة بالادم وأعملي لنفسه ولاية تحلوها وقضى ببعالان اقترار الادارى الصادر هذا الدوم وأعملي لنفسه ولاية يكوما وقضى ببعالان اقترار الادارى الصادر من وزير الإسكان وبتعويض المطعور ضده الأول بمبلغ الف حنيه عن الاضرار هذا الفرار فإنه يسكون قد خالف الفانون وأخطا في تطبيقه من ويبر الإسكان وبتعويض المطعور ضده الأول بمبلغ الف حنيه عن الاضرار

وحيت إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه من المقرر ـــ وعلى ماجري به قمّاء وليست علاقة تنظيمية وأنها بذلك تخضغ لأحكام قوانن العمل كانخضع لأحكام نظم العامان بالقطاع العام المتعاقبة ومن بينها النظام ألصادر بالقانون وقم ٣١ لسنة ١٩٧١ والذي يحكم واقمة هذه الدعوى باعتباره حزا متمما لعقد العمل ، ومقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه الشركات في شأن العاملين مها لاتنتير من قبيل القرارات الإدارية ومن ثم فإن جهة القضاء العادى هي الي تختص بنظر المنازعات المدَّملة: بها ، ولا يغير من ذلك أن المــادتين ٢٦ ، ٢٧ من نظام الماماين بالقطاع العام الصادر بالفانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المشار إليه تجيزان نقل العامل إلى وظيفة من ذات ومستوى وظيفته أو "ديه النيام مؤقت يعمل وظيفة في نفس وظيفته أو في وظيفة تعلوها مباشرة سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو الوحدة الاقنصادية أو إلى مؤسسة أو وحدة اقتصادية أخرى أوهيئة عامة أو جهة حكومية مركزية أو محلية ، وتشترطان أن يتم النقل أو الندب في بعض الحالات من الوزير المختص لأن ذلك لايعدو في حنيْقته أن يكون تنظيما للملاقة التماقدية المقائمة بين العامل والشركة لايغير من طبيعة هذه العلاقة ، فضلا عن أن أداه النقل أو الندب لا تسبغ على العامل صفة الموظف العام مادامت صاصرها غير متوافرة . لما كان ذلك وكانت دعوى المعامون ضده الأول تفوم على المنازعة في قرار وزير الاسكان رقم ٤٩٢ لسنة ٧٧ بنديه إلى شركه أخرى · وكان حسدًا الندب قد صدر في زطاق العلاقة التعاقدية القائمة بينه و بين الشركة الطاعنة ، ولايغير من طبيع هذه العلاقة أن أداة الندب كانت قرارا من الوزير المختص ، فإن المنازءة المتعلقة بهذا القرار تظل بمناى من اختصاص الفضاء الادارى ، وتختص بنظرها القضاء العادى . و إذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح في الغانون فإن الذي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقة وتأويله يكون على فير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنهى بالسهب النالث على الحكم المطعون فيسه خالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، من وجهين ، وتقول في بيان الوجه الأول أن الحكم المطمون فيه قضى المطعون ضده الأول بتعويض عن الضرو

الأدبي تأسيساعلى أندبه إلى شركة أخرى قد سبب له ضررا أدبيا ، فيحين أن الفرر الأدبي لا يتحقق إلا حيث يتم النقل إلى وظيفة أقل من وظيفته المدين عامها الدامل، والتاست أنه نقل لوظيفة نما ثلة أوظيفته في إحدى وحدات القطاع العام وهو أمر يجيزه القانون وإذ كان لا يحق له التمسك بالعمل في وحده معينة فإن الضرر الأدبي يكون منتفيا ويكون التعويض عنه منطويا على تخالفة القانون ومن شأنه أن يردي إلى إثراء المطعون ضده الاول على حساب الطاعنة يفيرسبب.

وحيث إن هذا النمي غير سديد ذلك أنه و إن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة هذه الدعوى ، بجنزندب العامل من وحده افتصادية إلى أخرى في نفس مستوى وظيفته إلا أن ذلك مشروط بأن يتم الندب طبقا للاجراءات التي نص عليها القانون ، وأن يكون لمضلحة العمل مريئا من التعسف وسوء القصد ، و إلا شكل خطأ يوجب تعويض العامل عما يصيبه من ضرر بسببه ، ولو كان هذا الضرر أدبيا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن قرار ندب المطعون ضده الأول كان يتعين صدوره من رئيس مجلس إداوة الشركة الطاعنة بعد عرض الامر على لحنة شئوزالعاماين ، و إن إغفال عرضه علمها ، وصدور قرار من وزير الإسكان بهذا الندب ، أهدر حق المعمون ضده الاول ف مراقبه تلك الجنة لأمر الندب ومعرفة أسباب ومدى مشروعية الغاية التي هدف إليها وإبداء افتراحاتها بشأنه تعلبيقا لمانصت عليه المسادتان ١٧٤١١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١٠ وهو حطأ من جانب الشركة ووزير الإسكان سهب للطعون ضُده الأول ضرراً أدبيا تمثل فالآلام النفسية التيأصابته، وهو عضو منتخب بجلس إدا, ةالشركة الطاعنة ، تتيجة إبعاده بطريمه مخالفة للقانون عن ممارسة عمله وسط زملائه من أختاروه لتمثيلهم بجلس إدارة الشركة ، وكان هذا الذي انتهني إليه الحسكم المطمور فيه سديدا في القانون لان الندب الذي يتم على خلاف القواعد المقررة في القانون و يؤدي إلى حرمان المطعون ضده - وهو عضو منتخب بجلس إدارة الشركة الطاعبة مزمماوسة عمله وسط زملائه الذين أختاروه لتميلهم بمجلس الإدارة . يسوغ ما أنتهى إليه الحكم من أنه قد سبب الطعون ضده الاول الاما نفسيه وصفها بأنها أضرارا أدبيه يتعين تعويضه عنهاطبقا للقانون، ومن ثم فإن ماتنعام

الطامنة من انتفاء الضرر الأدبي الذي قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض صنه يكون على غرر أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تقول في بيان الوجه الثاني من السيب الثالب الطعين أن الحكم المطمور فيه إذ قض الطعون ضده الأول سعويض إحمالي عن الضرو الأدى ، وعن الضرر المادي الذي تتمثل في المزايا التي فوتها عيه قرار الندب والتي قصلها تقرير الخير يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله نظرا لتخلف الشروط التي أوجب القانون توافرها في الضرر المسادي طيقا السادة ١٩٣ من القانرن المدنى إذ الثابت أن الحكم المطعون فيه اعتمد في تقدس النمرو المادي الذي شمله النعويض المقض به على المزايا التي كان محصل علمها المطعون صده الأول وفوتها عليه قوار الندب وهي كما جاءت في تقر بر الخبير حوافز الانتاج ، ومكانأت مجلس الإدارة ، والمنطقة ، والمنزائية ، وشنون العاماين على التوالى في حين أن المطعون ضــــده الأول لم يكن له حق فيها ذلك أنمناط استحقاق حوافز الانتاج هوالعمل الفعلي ويمعدل يزيدعن المعدلات القياسية ، والمطعون ضده لم يكن يعمل لدى الشركة الطاعنة ، وكان مكمنه الحصول على همذه الحوافز من الشركة المتندب إلها إذا كان اساجه نزمد عن المعدلات الفياسية . أما مكافأة مجلس الإدارة فهي مقابل نفقات فعلية يتكبدها العضو فيحق له استردادها والمطعون ضده الأول لم يثكبد نفقات محق له استردادها ، ومكافأة المنطقة فمناط استحقاقها هو الاقامة في المنطقة أتى تقررت لها هذه المكافأة ، وهي لا تخول للعامل حقا في العمل منطقة معينة لا أن من حق رب العمل نقل العاملين من مكان لآخر فضلا عن أن هذه المكافأة ليست قاصره على الشركة الطامنة وإنما يمتد نطاقها إلى كافة شركات الفطاع العام . أما بالنسبة لمكافأة المزائية ومكافأة شئون العاملين فالثابت أن المطعون صده الأول لم يكن عند صدور قرار نديه الذي ألغاه الحكم المطعون فيه يعمل بإدارة شنون العاملن التي تستحق فيها هادين المكافأتين و إنماكان قد صدر قرار بنقله إلى وظيفة أخصائي مشتريات وقد رفض الحكم المطعورفيه إلغا هذاالقرار مقرا بصحته وترتيبا على ما تقدم فإن مقدار التعويض المحكوم يه لا يكون له أساس من القانون و يؤدي إلى إثراء المطعون ضده الأول بلا سهب .

وحيث إن هذا الدمى في محله ذلك أنه لما كانت المادة .١٧ من الفانون المدنى تنص على أنه ـ "و يقدر الناضي مدى التعويض عن الضرو الذي لحق المضرور طبقا لأحكام المــا تين ٢٣٢٠٢٢١ مراعيا فيذلك الظروف الملابسة." وكانَّ النَّصُ في المـادَّة ٢٢١ عَلَى أَنْ يَشْمَلُ النَّهُو يَصُ مَا لَحْقِ الدَّائِنُ مِنْ خَسَارَة وما فاته من كسب يدل على أن القانون يوجب التعويض الحاءر لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار . ولا مانع في القانوب من أن يحسب فى عناصر التمويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف إدارى خاطىء وماركذلك ، وإذكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انهى إلى بطلان قرار الندب اصدوره من ااوز ير المختص على خلاف ما تقضى به المادة ٢٧ من نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالفانون رقم ١٧ استة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطمون ضده الأول من رئيس عباس إدارة الشركة بعد إهرض الأمر على لحنة شئون العاملين بها ، وأن ذلك يعتبر خدًا من جاتب المُركة الطاهنة والمعامون صده الثاني سبب للطمون ضده الأول ضررا ماديا تمثل ف حرمائه من المزايا المالية الى فوتهاهليه قرار الندب وحي الحوافز والمكادآت الئي فصابها تقرير الحبير المقدم في الدعوى فضلا عن الاضرار الأدبيــــــــــ التي أصابته على نحو ما سبق به القول في الوجه الأول من النمي ، و الصت المحكمة •ن ذلك إلى أنها ترى مراعاة منه لظروف الدعوى وملابساتها أن مبنغ ألف جايه كاف لحبر كافة الاضرار . ومفهرم ذلك أن الحكم المطمون فيه قضي للعمون ضده الأول بتعويض جمالي دون أن يحدد عقدار التعويض عن الضرر الأدبى ، ولا مقدار التعريض النسبة اكل منصر من هناصر الضرر المُسَادى وهي .على ما أثبته خبير الدعوى في الدرير. حوافز الانتاج ومكافات مجلس الادارة ، والمنطقة ، والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المسالية _ على ما يبين من تقرير الخبير _ إذا كار فوات الحصول على بعضها يعتبر عنصرا من عناصر التعويض المادى ، فان عدم حصول الطاعن على بعضها الآخر لابجوز أن يدخل ضمن عناصر التمويض المحكوم به فمكافأت عجاس الادارة تعتبر عنصرا من عناصر النعويض المسادى لأن مدة الندب بعد أن ذادت عن سنة بموجبالقرار اللاحقرقم ٦٤٧ أسنه ٧٧ – على تحوما جاء يتقرير لثلبير عول دون بمساوسة المطنون ضده الأولعمله كعضو

بجلس الإدارة و نالتالي من الحصول على المكافأة المقررة لعضوية مجلس الادارة، وكذلك الأمر بالنسة لمكاناة المزانية ، ذلك أد زم النركة العاعنة بأنها قاصرة عن العاملين بقسم شئون الىاملىن غير منبول لأنه دفاع جدمد لم بنبت إبداؤه أمام عكمة الموضوع وإذ البن من تقر ر الخبر أن ممثل الشركة الطاعنة قرر بأن هذه المكاذأة تصرف لجميع العاملين بها في حدود مرتب شهر لكل عامل ولا تحجب إز عن الحاصلين عنى تفرير ضميف ، وإذ لم تقـم الطاعنة ما يفيد حصول المطعون ضده الأول على تفرير ضعيف فقمد وأى الحكم المطعون فيه صائبا استنادا إلى تقرير الخبير استحقاقه لهــده المكافأة ، ومن ثم يكون قرار الندب قد فوت عليه فرصة الحصول عليها بما يعتبر عنصرا من عناصر التحويص المـادى ، أما مكافأة شئون العاملين ، فح يجوق أَنْ تَدخل ضمن عناصر التمويض المحكوم به ، لأن استحقاقها قاصر على العاماين بفسم شئون الماملين ، ولم يكن المطعون ضده الاول من بينهم وقت صدوو قرار الندب لذي قدى الحكم المطمون فيه سطلانه ، إذ أنه كان قبل صدور قرار الندب قد نقل من هذا الفسم إلى وظيفة أخصائي مشتريات بموجب القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ الصادرُ من رئيس مجلس إدارة الشركة الذي رفض الحكم المطعون فيه طلب إلغائه ونفي عنه التسف وسوء القصد فظل قائمًا وصحيحا مرتبا لآثاره ، ومن ثم يكون الضرر للناشيء من حرمان المطاون ضده الأول من مكافأة شئون العاملين غير مرتبط بالخطأ المنسوب صدوره من الشركة الطاءنة والمطمون ضده الثاني . وكذلك الأمربالنسبة لحوافل الإنتاج فلا يجوز أن تدخل ضمن عناصر النمو يض المحكوم به ما فات المطمون ضده الأول من فرصة الحصول على ما قاءت الشركة الطاعنة بصرفه منها خلال قرة نديه لأنها طبقا للسادة ٢٧ من قانون نظام العالمين بالقطاع العام الصادر بالفانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ــ و لذى محكم واقعه هده الدعوى ــ تعتبر نظاما قانونياً مقررا لكافة العاملين بشركات القطاع العام بشروط محمدة ، وليست ميزة خاصة ينفرد بم الماملون بالشركة الطاعنة ، فاذا كان المطعون ضده الأول لم يحصل على حوافز الانتاج من الشركة الطاعنة خلال فترة ندبه لأنه لم يعمل بها فعلا فقد كان من حقه الحصول علما من الشركة التي ندب للعمل

مها إذا توافرت في حقه شروط استحقاقها التي نص عايما القانون . وبذلك لا تكون قد فاتت عليه فرصة الحصول على هذه الحوافز ، كما لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به ما فات المعامون ضده الأول من الحصول على مكافاة المنافة ذلك أنه حمل ما جاء ستورير الحبير - لم يحصل على مكافأة منطقة أثناء عمله بالشركة الطاعنة إلا لمدة شهر واحد بعد إلحاقه بإلعمل بمنطقة كفر الشيخ بمقتضي قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ الذي كان يطالب في هذه الدعوى بالغائه واعتباره كأن لم يكن ، و إذا كان الخبير قد انتهى إلى أن المعامون ضده الأول كان يعمل بالنواحي الاشرافية على عمليات الشركة المنتلب لها بانشاص وأنه لو زاول هذا العمل وفي تلك الظروف بالشركة الطامنة لحصـــل على عشرين جنبها شهويا كمكافأة منطقة خلال الفترة من ١/ - ١/٧٧/١ حتى ٥/٩/٨/٨ فهو قول لا يسوغ الاعتداد به في مجال تقدير التعويض؛ لأنه لا يمثل ضروا متصل السوب أصلَّه الضار . أَمَا كَانْ ذَلْكَ، وكان الحكم المطعون نيه قد قهني بتعويض إجمالي لاطعونضده الأول وأدخل فيه ضمن عناصر الضرر المسادى ما نوته عليه قرار الندب من نرصه الحصول على حوافز الانتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافاة المنطقة رغم أن عدم حصوله على هذه الحوافز وتاك المكافات لم يكن مرتبطا - على ما سبق القول -يقرار الندب ولا تتوافر في شأنه عناصر المسئولية التي توجب الحكم بالنقص ومن ثم فان الحكم الماهون فيه إذ أدخلها ضمن مناصر الضرر الذي سمين التعويض عنه يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه ، وإذكان لا يمكن تحديد ما خص هذه العناصر الثلاثة من التعويض الاحمالي المقضى به فإنه يتعين تغض الحكم نقضا حرَّايا في خصوص مقدار التعويص الحكوم به مع الاحالة -

جلسة ١٩٨٤ من يونيه سنة ١٩٨٢

مِثَامِسَةً قَسَيْدَ الْمُسَادَارِ / الدَّكَتُورَ مَصَلِقَى كَرَةَ ثَانَبِ وَثِسَ الْمُكَمَّا ، وَمَضَوِ لَدُ السَّاهَةُ المُمَثَّمَانِي : صَـَـَلَاحِ اللَّذِينَ هَامِنَدُ الْمُقَلِمِ ، اللَّذِكَةُورُ أَحَــَـَدُ حَسَّى ، وعجد طموم وعد هيد المُنتم حافظ ،

(177)

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٤ القضائية :

(١) إعلان " بطلان الإعلان " . نقض .

تقديم المطمرن صده مذكرة بدائمه في الوحاد المقانوني • أمسكه بيطلان إعلام دون بيمان مصلحته في ذلك أثره عدم قبول الدفع •

(٢) تأمينات مينية ° رهن ، . وكالة . بنوك ° عقد فتح اعتماد ، .

الهائن المرجن ومن حيالة إعباره ركبلا من المدين الراهن ، مؤداء ، أن عليه بهذا الوصف عب اثبات مادفعه إلى الفير عن موكله ومرافاة موكله يكافة المعلومات الضرووية هما وصل ألهه من تفياد الوكلة وأن يقدم حسايا مفصلا عها م ه · ٧ مش ، (مثال لمقد فتح اعتباد بحساميه جارى مضمون برهن اليضائح) ·

(٣) نقض " سبب الطعن . عرف " العرف التجارى " .

تمسك الطاعن بدة عه أسام محكمة الاستشاف بأن حقود النسليف يتموريد الأقطان يحكمها العرف للنجاري • هذم تقدم الدلوز على قوام هذا العرف التجارى • في هار عن العابل •

 ٧ - الاصل هو براة الدمة وانشغالها عارض ويقع عبه الإثبات على عاتى من يدعى مايخالف النابت أصلا مدعيا كان أو مدعى عليه . وكان النابت من عند فتح الاعتماد المؤرخ . . . بين البنك الطاعن ومورث المطمون ضدهم أنه حساب جار مضمون الوقاء بتأمين بضائع يودعها طرف البنك الطاعن يعتبر وكيلا عن مورث المطعون ضدهم في بيسع تلك البضائع المرتهنة بالكيفية التي يواها عقمة لمصلحة طرف المقد وأن عليه بهذا الوصف عبه إثبات مادفعه إلى الغيم عن موكله إعمالا بنص المادة ٥٠٥ من التعيين المدنى التي توجب على الوكيل أر يوافى موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم المحادا عنها ه

٣ _ إذكان البنك الطاعن قد تحسك بدفاعه أمام محكة الاستاناف أن عقود التسليف إيضان توريد الأقطان هي عقود من نوع خاص بحكها العرف التجاري دون أن يقدم الدليل على قيام هذا العرف التجاري الذي يحكم تلك العقود ومدى تأثيره في الفصل في النزاع فإن النمي يكون عاريا عن الدليل .

الحكة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذى تلاه أأسيد المستشاو المقوو ﴾ والمرافعة وبعد المداولة - «

حيث إن الوقائم – مل ما سين من الحكم المطعون فيه وسائر أوداق الطمن – تتحصل في أن المطمون ضدهم أقاءوا الدعوى رقم ١٨٦٧ لسنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية بطلب إلزام البنك الطاعن بأن يدفع لهم مبلغ ١٨٥٨ ج و ٥٠٠٠ قيمة وصيد مورثهم امائن لديه كما أقام الأخير دعوى فرعيسة جللب إلزام المطعون ضدهم متضامتين بأن يدفعوا من تركم مورثهم مبلغ ٢١٣١ ج و ١٣١ م حي مام ١٩٥٢/١ والفوائد بواقع ٧٠/ سنويا يضاف إلى الأصل شهريا من تازيخ الاستحقاق حتى السداد الدى يمشسل رصيدا مدينا لمورثهم لديه ٤ و ساريخ ١٩٥٧/١/٣ ثدبت المحكمة خبيرا لأداء المأمورية المبينة بمنطوقه وبعــد أن قدم الحبير تقريره طلب المطعون ضدهم إلزام البنك الطاءن بأن يدفع لهم مبلغ ٢٠٦٦ج و ٩٦٣ م والفوائد وان يدفع لهم مبلغ ألغى جنيه كتمويض عماسيبه البنك الطاعن من أضرار بمصالحهم و بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٦ حكمت المحكمة في الدموى الأصلية بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع للطعون ضدهم مياخ . - ١٥ سج وفى الدعوى الفرعية بإلزام المطمون ضدهم متضامنين بأن يدفعوا للبنك الطاعن من تركة مورثهم مبلغ ٣٠٠٢ج و ١٠٩م والفوائد حتي تمام السداد . إستأنف المطمون ضدهم هـ أ.ا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٢ اسنة ٨٥ ق القاهرة كما استأنفه البنك الطاعن هالاستثناف رقم ٨٠٤ أ لسنة ٨٧ق الناهرة و بهـــدهم الاستثنافين حكمت المحكمة بتـاريخ ٢١/٥/٣/٥ في الاستنناف الأول بإلغاء الحكم المستًا نف وفي الدعوى الأصلية بالزام البنك الطاعن بأن يؤدى إلى المعامون ضدهم مبلغ ١٨٥٨ج و ٧ م والفوائد القانونيــة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات وفي دعوى البنك الطاعن الفرعية برفضها وفي الاستنتاف الثاني برفضه ، طعن البنك الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض دفع المطعون ضده الأول ببعالان الطعن لبطلان إعلان صحيفته وقدمت النيابة مذكرة برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، عرض العامن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فرأته جديرًا بالنظر ، وبالحلسة المحددة إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع غير سديد ، ذلك بأنه لما كان الثابت أن المطعون ضده الأول قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد الفانوني ولم بيين وجه مصابحته في التمسك بالبولان الذي يدعيه فإنه ـ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكة ـ تكون الغاية من الإعلان قد تحققت وتتنفي هذه المصلحة في الدفع بالبطلان .

حيث إن الطعن إسنوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن البنك الطاعن ينمى بالسبب الاول والشق الثانى من الوجه الثانى للسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مسخه وقائع الدعوى ومخالفة قواعد الإشبات وفى بيـان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدعوى الفوعية للبنك الطاعن على أساس عجز الأخير من إثبـات مديوثية ،ورث المطحون ضدهم للبنك الطاءن ق البلغ الطائب به في حين أن مورث المطعون صدهم قد أقر كتابيا في ١٩٤٠م و ٩٤٠م وطيانا في مبلغ ٧٦٦٧ج و ٩٤٠م وطيانا لقواء الإثبات فإلى عن المطعون صدهم إثبات تخالص مورثهم من الدين بإثبات مابيع لصالحه من أقطان وما تم توريده من قيمتها لحسابه سدادا لدينه إذ أن مورث المطعون ضدهم هو الذي قام بتسليم الاقطان إلى شركة حلاجي الأقطان و باعها بنفسه وقد أغفل الحكم ما أثبته خبير الدعوى من أن مشترى بلفت و حاجج و ٢٤٤م .

وحيث إن هذا النمي غير سديد ، ذلك أن الأصل هو براءة الذمة وانشغالها عارض ويقع عب، الإنبات على عانق من يدعى ما نخالف النابت أصلا مدعيا كان أو مدعى مايه . وكان الثابت من عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٥٠/١١/١٨ بين البنك الطاعن ومؤرث المعامون ضدهم أنه حساب جار مضمون الوفاء بتأمين بضائم يودعها طرف البنك الطاعن رهنا وتأمينا للوفاء برصيد هذا الحساب وقد ورد فيــــه أن البنك الطاعن يعتبر وكيلا عن مورث المطعون ضه هم في بيع تلك البضائع المرتهنة بالكيفية التي يراها محققة اصلحة طرفي العقد وأذ عليسم بهذا الوصف عب، إثبات مادنعه إلى الغير عن موكله إعمالًا لنص المادة ٧٠٥ من النقنين المدنى التي توجب على الوكيل أن يوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يندم له حسابا عنما و إذكان ادعاء البنك الطاعن في الدعوى الفرعية المقامة منه ضد المطعون ضدهم مشغولية ذمة مورثهم بالمباغ المطالب به أساسه قيامه بسداد هذا المبلغ إلى المُشترين لأقطانه بامتباره فروقاً ناتجة من أنحفاض رتبة الأقطان عن رتبت في الفرز الابتدائي . وكان الحكم المامون فيه قد قضى برفض الدعوىالفرعية للبنك الطاعن إذ لم يقدم المستندات الدالة على مديونية مورث المطعون ضدهم له في هــذا المبلم الذي يدعيه ، و إذ التزم الحكم هذا النظر وجعل عبء الإثبات على عا ق البنك الطاعن فإنه يكون صحيحا و يكون النمي مهذ السبب على غير أساس .

وحيث إن البنك الطاعن ينعى بالوجه الأول من السهب الثانى هل الحكم المطعون فيمه مخالفة القانون ، وفي بهمان ذلك يقول إنه "بسك في دفاعه أمام محكة الاستثناف بأن مقود النسايف بضمان توريد الأنطاذ هي مقود من توغ خاص يحكما العرف التجارى إلا أن محكة الاستثناف قد أخطأت في القانون إذ أقامت قضاءها على غير القواعد التي استقرطهما هذا العرف .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن البنك "طاعن تمسك بدفاعه أمام عكمة الاستثناف بأن عقود التسليف بضان توريد الأقطان هى عقود من نوع خاص يحكمها العرف التجارى دون أن يقدم للدليل على قيام هـذا المسرف التجارى الذى يحكم تلك المقود ومدى تأثيره فى الفصل فى النزاع ومن ثم يكون النعى عاريا من الدليل .

وحيث إن البنك الطاهن ينعى بالشق اتمانى من الوجه الثانى للسبب الثانى من سهى النحى على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون ، وفي سبان ذلك ية ول إنه بمسك أمام محكمة الاستثناف بأن الفيود التي يجريها البنك ملى حساب مورث المطعون ضدهم تعتبر معتمدة و فير متنازع فيها بمضى حمسة عشر يوما ملى إرسالها إلى العميل دود التراض الاخير عام اوذلك عملا بالبند الثالث من عقد فتسع الاعباد المبرم بينهما وقد تم إخطار المعاموز ضدهم بالفروق المديدة على حساب مورثهم دون اعتراضهم عليها .

وحيث إن هذا النحى غير مقبول ، ذلك أن البنك العاعن لم يقدم الدليل على عسكه أمام محكة الاستثناف بحجية الإخطار الذى يرسله إلى عملة إعمالا للبنك الثالث من العقد المبرم معده ومن ثم يكون نعيه عاريا من الدليل ولا يجوز له المتسك بتلك الحجية لأول مرة أمام هذه المحكة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ يونيه سة ١٩٨٢

برقامه الدوسة المستشار مجد عاه سنجر تأثير وثرس الحكمة وهمويه السادة المماشار بج به عهد المرس فتح الله 6 عبد دالمنهم أحمد بركه 6 صرورق فسكرى عبدالله ويبرج من المحارّد عبسه نسيد .

(148)

الطعران رقمًا ٨٩٥ ، ٣٧٢ استة . ٤ قضائية :

(۱ - ۲) بيع "الزامات المشترى " . الترام " تنفيسل الالترام .
 «حتى الحيس " .

(٢) الايداع المبرى" اللمة ، شرطه -

(٣) عقد للا فسخ العقد ٣.

ثيرت الفسخ في العقود الملزنة لجائبين ينص القائرن ١٥٧٣ مثن • هدم جواز الحرمان أو الد من تطافه إلا بالتفاق سريمح -

(٤) مقد " نسخ العقد" . بيع " ثمار البيع" .

القضاء أنسنغ عقد البيم - أثّره - اتحادل المند باثر وجعى صدّ مثونه ، الآيام المشترى بعد فسنغ لبيم برد تمان المبيم -

(ه) التزام ً * أوصاف الانتزام * . تضامن . تعويض • مسئولية إ * المسئولية التنصيرية * •

التضامن لا يقترض . • وجوب رده: إلى نعر قانونى أر اتفاق صريح أو ضَى • تضامين المسئولين عن الفعل الضار لى فتراميم بالتنويض م ١٩٩ مش • هرطه • ۱ - و إن كان بحق المشترى حدم النمن إذا وقع تعرض له بالفعل أو إذا تشين وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن ذلك مشروط للا يكون المشترى قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من استماله .

 بتمين لاعتبار الإيداع مرئا للذمة آلا يكون الدمرف معلقا على شمرط لا يحق الودع فرضه لتزوله عن حقه فيه بعد ثبوته له أوكان فى المقد شمرط يمنعه من استعاله .

٣ — ان ما تنص عليه المادة ١٥٧ من التقنين المدنى من تخويل كل من المتعاقدين في العقد إذا لم يوف المتعاقدين في العقد إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالترامه هو من النصوص المحكلة الارادة المتعاقدين ولهذا فان هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص الفائرن و يعتبر العقد متضمنا له وأو خلا عن اشتراطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صور يم يحظر فيه طلب النسخ.

ع. التمار تثبت لمالك الشيء اعمالا للمادة ١٠٠٩ من التقنين المدنى ٤
 وإذ يترتب على فسخ العقد انحلاله بأثر رجي منذ نشوئه ويعتبر كأن لم يكن
 ويعاد كل شيء إلى ما كان عليه ، ن قبل فان ثمار المبيع حا إذا ما قضى بفسخ عند البيع حاكون من حق البائع اعتبارا من تاريخ البيع ولاحق الشترى فيها .

التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن واكن ينبني أن يرد إلى نصى في الدازن أو إلى اتفاق صر يح أو ضمني وإذا كانت المسادة ١٩٦١ •ن التاذين المدنى تقضى بتضاءن المسئولين عن العمل الضاو في التزاءيم بتعويض الضر إلا أن ذلك مثم وط بأن يكون الضم و المطلوب التعويض عنه هو ذات الفرو المنائدي أسهم خعاً السئولين في احدائه دون أن يكون في الوسع تعيين من أحدث المضرو حقيقة من بينهم أو تحديد تسبة مساهمة كل منهم في إحدائه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى ثلاه السيد المستشار المفرو & والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيــه وسائر أوراق الطعن ـــ تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدُّموي ٦٤٣ سنة ١٩٦٦ مدني الزفازيق الابتدائية ضد الطامنين بعالب الحكم بفسخ مقد البيع المؤرخ ٦/١١/ ١٩٦٥ الصادر منها البهما وإزامهما بتسليم الأطيان المبيعة وأداء تعويض قدره ثلاثة ألاف جنيه مع الريع حتى أتسليم وفَّالت بيانا لطاباتها أنها باعت لها أطيانا زراعية مساحتها خمسون فدانا بثن قُدره خمسة عشر أنف جنيه سدد منه المشترون مبلغ خمسة آلاف جنبه وقت العقد وانفق على سداد البساقي خلال شهرين وإذ تخلَّفا عن السداد ووضما اليــــدعلى الأرضُ بالمخالفة للمقد و بعاريق النش فقد أفامت دءراها 🗕 بتاريخ ٨/٢/١٩٩٧ حكمت المحكة بفسخ عقد البيع والزام الطاهذين بتسليم الأطيان للمأمون عليها وينسسدب خبير لمعاينة الاطيارَ ، وبيان تاريخ وضعُ اليد وصائى الربيع . استأنف اطاءن الاولهمذا الح.كم بالاستثناف وقم ١١٣٣ سنة ١٥ استثناف المنصورة وممامورية الزقازيق فه واستأنفه التانى بالاستثناف رقم ١٢٨ صنه ١٠ ق استثناف المنصورة مأمورية الزقازيق وبمد أن قدم الخبيراة ربره لحكة أول درجة حكت في ١٩٧٨/٥/٢٧ بالزام الطامنين متضامتين بأن يؤديا لآط-ون عليها مبلغ - ١٨٠١ج قيمة الريع الطاءن الأول هذا الحمكم بالاستثناف رقم ١٢٩ سنه ١١ ق استثناف المنصورة وه مأمورية الزقازيق " وتدخل الطاعن الشماني منضها الا ول في طلباته ، يتاريخ ٢٧/٤/٢٧ حكمت المحكمة في الاستثناف ١١٣ سنة ١٥ق بعدم جوازه بالنسبة لما قضت به محكة أول درجة بندب الحبير وفي الاستئنافات الثلاثة يقبرلها شكلا ويندب مكتب الجبراء لتصفية الحساب بين الطرفين وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢١/١/١٩٧٠ بتأييد الحسكم المستأنف . طعن المحكوم

هليمها في هذا الحسكم بطريق للقض الأول بالطعن وقم ٩٨٥ سنة - عق والثاني بالطنن وقم ٢٧٢ سنة - ع ق وقدمت النيابة مذكرة في كل أبدت فيها الرأى يرفضه و إذ عرض الطعنان على الحكة في غرفة مشووة حددت جلسة لنظرهما وفيها تقرر ضم الطعن الناني للاول والتزمت النيابة رأيها .

وحيث ن حاصل الذي السبين الناى والماشر من الطمن الأول والسبين الأول والتنافى من الطمن الآول أنه رتب على الأطيان المبيع حق امتياز ضسمه المحلم، في من تمن بيعها لحسا وأن البنك المعان علها لمسالم المائمة الأصلية نظير الباق من تمن بيعها لحسا وأن البنك العالمة وي اعتمال المبيعة ضمن أطيان أخرى المقادى على الأطيان المبيعة ضمن أطيان أخرى المتن المن المحاسكة السامة وقد تمسك المعانان محقهما في محسس باق المتناز المائمة المائمة من أن حق الأنبياز لم يحدد وأنه صدر حكم بإيقاف إحراءات التنفيذ العماري مؤقتا على الأطيان في حين أن عدم تجديد حق الامتياز لا يدفط حق المباثمة الاصلية في التنفيذ وإنها على الأطيان المبيعة خاصة وأن عقد البيع لم يسجل بعد وأن الحكم بإيماف إراءات التنفيذ مؤقتا على الأطيان المبيعة لإيحوال دون المضي في التنفيذ علما إذا الم يف تمن بيم الأطيان تطبيق القانون إدامه من بيم الخطافي تطبيق القانون والتمدور وي التسبيب والفساد في الاحتدلال والقدمور وي التسبيب والفساد في الاحتدلال والتمدور وي التسبيب والفساد في الاحتدلال والتمدور وي التسبيب والفساد في الاحتدلال والتعديد والتعديد

وحيث إن هذا الذي مردود ذك إنه وإركان يحق للشرى حبس النمن إذا وقع تدرض له بالفعل أو إذا تبن وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده إلا أن ذلك مشروط بالا يكون المشترء قد نزل من هذا الحق به سله شود له أو كا في الدائد شرط بمنعه من استعاله ، لم كان ذلك وكان مقل المبيع موضوع المدوى قد نص في البنك الخامس منه على أن الأوض المبيعة مشقله بهدن لبنسك الاراضي المند مع في البنك العارى المعرى الذي كان بداين البائمة الأصيه وتحملته البائمة "المطمون عالمي بالمناهمة شرائهاوهو و في الزمت المبائمة المناصمة عنه المتحدد وتعق الطرفان على حصم ما يضح للبنك من البنك بحسابه حتى تاريخ التصديق و المقي الطرفان على حصم ما يضح للبنك من القائمة والمائمة الاصيفة أنم المتاريسجله في المتعرف ولم تجدد حتى تاريخ المقد والذا جدد سجيل تلك القائمة قبل تسجيل المقد

كان من حق المشترين سداد دين البائعة الاصلية من باقي الثمن المستحق و إلا كانا ملزمين بدقع ما يكون مستحقا بعد دين البنك بالكامل "كانص العقد على التزام المشترين بسداد باقى الثمن في مدة لا تج وز النهوين من تاريخ نحرير العند ونص بالبند السابع على الترام البائمة سَقدح المستندات والتوقيع على العقد النهائي عند طلب المشترين خلال الشهرين سالفي الذكر ـــ لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه براض الدفع بالحبس على سنه مما تضمنه العقد من أنه ليس المشترين خصم قيمة دين البَّائعة الأصلية إلا إذًا جددتهذه الأخيرة قائمة الامتياز المسجلة في ١٩٥٥/٤/ وهي لمتجدد حيّى وقت حلول الأجل المحدد لاستحقاق الثن والتصديق علىعقد البيع المهائى ومزأزدين البنك العقارى يقل من قيمة الثمن الأسامي بالنسبة لباق العدارات المتخدشائها إجراءات نزع الملكين وأنه لهذا قضى بوقف إجراءات التنفيذ مؤقتا باللسية للاطيار المبيعة كما عرض الحكم المعمون فيسه لما أثاره دفاع العاص شأن جواز استمرار البنك المدّاري في التنقيد على الاطيان المبيعة إذا لم يكفر نمن باقي إلاَّ طيان الوفاء بدين البنك يقوله " إن من المتفق عليه في البند الحامس من عقد أن يقوم المستأنفا. بخصم ما يكون مستحقا للبنك من بأقي الثمن ثم دفع اليآتي بعد ذلك للبائعة ومفاد ذلك أنه ليس للستأنفين الحق في حبس الثمن لقآم ماللبنك من دين قبل المستأنف صدها بل لها الحق قي تطهير العين من هذا الدن يخصمه من باني الثمن على أن يقوما بالوفاء بما يتبقى بعد ذلك من بان الثمَّن إلى البائمة دون الحق في حبسه هذا بالاصافة إلى أن دين البنك الذي يبلغ ٤٤٨٤ ج و ٧١ م على ما هو ثابت من تنهيه نزع الملكية يمل مكثيرًا عن؛ قى الثمن الذي يزيد عن سبعة آلاف جنيه مع خصم قيمة العجز فىالأطيان ... ٣ و إذ كانت هذه الأسباب سائغة ولها أصلها الثابت من عقد البيع وتؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بهمس بأتى الثمن فإل النعى يكون ع_ه. غير أساس

وحيث إن حاصل الذي بالديب السابع من الطمن الأول أن الحكم اعتبر أن ايداع باقى الثن غد مبرىء للذما على سند من أن صرف المبلغ لمودع مشروط عالمصل فى الاستثناف لصالح المودع فى حين أن الفصل فى اله عوى يمتضى حمّا التعرض لمستمسك به من وجود عجز في المبيع ووجوب سداد ماعل الاطيان من ديون وأن اشتراط الفصل في الاستئناف الصالحه لا يتعاوى على تعسف أو عنافقة للقانون هذا إلى أن الحكم لم يعرض الإقرار الصادر من الصراف والمتضمن سداده ميلغ من قيمة الأموال الأميرية المستحقة على الطعون هليما ورفض توجيه المين الحاسمة بشأنه بما يتعاوى على مخالفة للقانون و إخلال محق الدفاع .

وحيت إن هذا النعي مردود ذلك أنه يتعين لاعتبار الابداع مبرئا للذمة ألا يكون الصرف معلقا على شرط لا يحق للودع فرضه لنزوله من حقه فيسه يعد ثبوته له أو كان في العقد شرط يمنعه من استعماله ، لما كان ذلك وكان الثابتُ أُونِ العااعن الأول أودع بتاريخ ١٩٦٩/١/٦ بخزينة المحكة مباغ٧٠٨٧ج و٧٠٧م يصرف الطعون عليها بعد قيامها نسداد دين بنك الأواضي الصادر للبائعة الأصلية وخصم قيمة العجزنى الأطيار التي إختص بها والحمكم لصالحه في الاستثنافين المقامين منه وكان النزام المشترين بسداد باتى الثمن ليس معلقاً على قيام البائعة بسداد كامل دين البنك العقاري أو تطهير الأطيان المبيعة من حق الامتياز العادر البائمة الأصلية على نحوما سلف بيانه في الرد على السببين الثاءن والعاشر من هذا الطمن فإن ما اشترطه الطامن الصرف المبلغ المودع للمطعون عليها لا يتفق مع ما النزم به فى عقد البيع و بالتالى لا يحق للطاهن فرض هذه الشهروط على البائمة ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظو إذ أطرح الايداع الحاصل من الطامن لما أورده في مدوناته من أن صرف المباغ مقيد بالشرطين آسالفين فهو بالنالي غير مبرى، للذمة و إذ كانت هذه الأسباب سائفة وتكفى وحدها لإقامة ما انتهى إليه الحبكم في هذا الخصوص دون حاجة لأى أساس آخر فإن تعييبه فيما استطارد إليه من أن الايداع كان مشروطا كذلك بالفصل في الاستئنافين لصالحه يكون - أيا كان وجه الرأى فيه نعيا غير منتج ــــ لمـــا كـان ذلك وكـان يشترط الهبول توجيه اليمين الحاسمه أن تكون الواقعة محل ايمين مما يتوقف على ثبوتها أو نفيها حسمالنزاع فىالدءوى وإذرفض الحكم المطعون فيه توجيه اليمين اكونها غير منتجة في النزاع ــ نظرا لأن ذمة

الطاعن تبق منشفلة بباقى الثمن وقدره ٦٧٢٣ ج و٢٠٧٧ م بعد استبعاد المبلغ الذى تضمنه هذا الإفرار فإن النعمى برمته يكور على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسهب التاسم من الطعن الأول والسبب السادس من الطمن الآخر أن عقد البيع لم يتضن ما يشير إلى إمكان فسخه و إنما نص في منده النامن ولى أنه إذا أخل أحد العارفين بالتزامه يكون مازما بدفع تعويض مع نفاذ المقد وقد تمسك الطاعنان مهذا الدفاع أمام محكمة الاستثناف إلاأن الحكم يعرض له أو يناقشه بما يعيبه تخالفة القانون والإخلال محق الدفاع .

وحيث إن هذا النهى فى غير محله ذلك أن ما تنص عليه المادة ١٥٧ من التقين المدنى من تخويل كل من المتعاقدين فى العقود المازمة للجانبين الحق فى المطالبة بمستغ العقد إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه هو من النصوص الممكلة لارادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكو منهما بنص الهانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان أحد المتعاقدين من هذا الحق أوالحد منه إلا باتفاق صريح يحظر فيه طلب الفسخ وإذ لم يتضمن عدد البيع مثل هذا الشرط فإن دفاع الطاعنين المشار إليه بسبب النعى يكون مرسلا وعلى غير أساس ولا يصح النعى على محكة الموضوع إغفا لما الدعايه .

وحيث إن حاصل الذي بالسبب الثالث من الطان الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسهيب وفي سان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى بإنزامه والطاعن الثانى بالتمويض على سند من أنهما وضما اليد على الأطيان بطريق الفصب في حين أن المطون عليها صرحت له بالعرف على الأطيان تحت إشراف آخر وفقا لمقد الاتفاق المؤرخ -١٩٦٥/١١/١ بما ينطوى على النصر يح له يوضع اليد على ما يخصه من الأطيان المبيعة ورغم أنه قد أثار هذا الدفاع أمام المحكمة إلا أن الحكم التفت عنه ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النمى مردود ذاك أن لمحكة الموضوع السلطة المطانةفي تفسير للمستندات وصيغ الدقود بما تراه أوفى بمقصود العاقدين وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لحكمة النقض عليها متى كانت عبارة المقد تحمل المعنى الذي حصلته عكمة الموضوع وكان الحيكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام فضاءه على سند من أو عقد البيع المؤرخ ١٩٦٥/١١/٦ تضمن النائقاق على أن يكون تسليم الأطيان للشترين بعد المتصديق على مقد البيه النهائى وسداد بأنى النمن في الأجل المتفق عليه وأنه ونقا للعند المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١ تمالاتفاق بين الهرون على أن يتولى شخص آخر مباشرة زواحة الاطيان والاشراف عايها للعند على الأعيان والاشراف عايها لليد على الأعيان عن غير طريق المدهية واستخلص من ذلك أن الهاعين وضعا اليد على الأطيان المبيعة قبل الأجل المحادث دودون موافقة المعمون عليها وعلى خلاف ما تضمنه عقد الاتفاق وهو استخلاص مائته لا خروج فيه على الدلالة الظاهرة لميارات المقدن ولما أقرا به بالجلسة ويتعوى على رفض دفاهه المشار إليه لعبارات المقدن ولما أقرا به بالجلسة ويتعوى على رفض دفاهه المشار إليه بسبب النمى فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السادس من الطمن الأول والسبب الحامس من الطمن الأول والسبب الحامس من العامن الثائي أن الحكم قضى بالزام العامين بأداء الربع للطون عليها في حين أن من حق المشترين اقتضاء ثمن البيع وثمائة من وقت تمام البيع وقد تمسكا بهذا الدفاع أمام الحكمة إلا أثما لم تماقنه أو تردعايه نما يعيب الحكم مخالفة الثانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا الذي في ضر ممله ذلك أن منكية النمار تثبت لمالك الشيء. إعمالا للمددة ؟ ٨ مر التقنين المدنى و إذ يترتب هو فسخ العهد إنحلاله بأثر رجعي منذ نشوئه و يعتبركان لم يكن و يعاد كل شيء إلى ماكان عليه من قبل فإن نماو المبيع — إذا ما قضى بفسخ عقد البيع — تكون من حقى البائع اعتبارا من تاريخ البيع ولا حق لاشترى فيها — و إذ كان ذلك فإن دفاع العاعنين في هذا الحصوص يكون على غير أساس من الفانون ومن ثم لا يكون الحكم قد شابه قصور في التسبيب إذا لم يرد على ما تمسك به الطاعنان في هذا الصدد .

وحيت إن حاصل النمى بالسبب الخامس من الطعن الاول والسبب الثالث من الطمن التالى القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول اطماعنان أن الحكم لم يرد على ماورد بصحيفة الاستثناف وما ضملته المذكرات من أوجه دفاع جوهرية لم تكر تحت بصر محكة أول درجة كما أنه ثبت من وقائمالنزاع وجود عجز بالأطيان المبيمة وأن البائمة لم تسلم بعض المنازل المحقة بالأطيان غير أن الحكم لم يشر لذلك بحسا يستوجب تقصه ه

وحيث إن هذا النعى فير مقبول ذلك أن القانون أوجب بيهان سهب الطعن بالنقض في صيفته عمريفا به وتحديدا له لإمكان التعرف على المقصود منسه وإدراك العيب الذى شاب الحكم وكان الطاعنان لم يكشفا بعد حمقة الطعن عن وجوه الدفاع الجديدة التى أيرت بصحيفة الاستناف والمذكرات وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها ولم يبيا دلالة المجز المدسى به وأثر ما يلسبانه للحكم من التصور في قضائه فإن النعى بهذين السبين يكون غير مقبول لورود. مجهلا .

وحيث إنه ثما ينعاء الطاعنان بباقى أسباب الطعنين على الحكم المطعون فيه الحلماً في تطبيق الغانون والتناقض وقالا بيانا لذات أنه لم يقع منهما خصب مشترك للاطيان على انتداع بل استقل كل في وضع يده على ما اشتراء منها كما أن الحكم أورد بمدوناته أن كل منهما قد شترى قدرا مستقلا عن الآخر إلا أنه قضى رغم ذلك بالزامهما بأداء الربع والتمويض متضامتين دون سند من العقد أو القانون عما يعيه بالخطأ في تطبيقه القانون والتنافض.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن ولكن ينبنى أن يرد إلى نص في الفانون أو إلى انقاق صريح أو ضمى وإذا كات المسادة ١٢٩ من النمو المسادق تقضى يتضامن المسئولين عن العمل الضار في النمامهم بتمويض الضرر إلا أن ذلك مشروط بأن يسكون الضرر المطلوب التعويض عنه هو ذات الضرر الذي أسهم خطا المسئولين في أحداثه دون أن يكون في أوسع تعين من أحدث الضرر حقيقه من ينهم أو تحديد سبة مساهمة كل منهم في أحداثه سلك كان ذلك وكان البن مما أورده الحكم المطعون فيه أن البيع ينطوى على مقدن أولهما يتضمن شراء الطاعن الأول ١٨٧ فدان و تانيهما يتضمن شراء الطاعن الأول ١٨٧ فدان و تانيهما يتضمن شراء الطاعن الأول ١٨٧ فدان و تانيهما يتضمن شراء الطاعن الأول ١٨٧ فدان و تانيهما

وغير مندمجة في الاخرى وأن المقد خلا من نص على النضامن بين المشترين وأن كلا الطاعيين قد وضع اليد على ما اشتراه مستقلا عن الآخر ومن تم فإن كل منهما لا يسأل إلا عما نشأ عن فعسله هو وذلك برد ماحصله هو من ثمار وتعويض ماسببه للطعون عليها من ضرر مستقل من الضرد الذي سببه لحا الآخر و إذ خالف الحسكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتضامن الطاه بين في أداء الربع والتعويض على سنح من المادة ١٦٩ من التقنين المدنى فإنه يسكون معيبا بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لهحث بأنى أسباب الطعن .

جلسة ١٩٨٥ من يونية سنة ١٩٨٢

برثامة السيد المستشار عد طه صنجر نئائب وثيس المحكمة وعضوية السادة المستشاويع ، عد المرم الله ؟ فبذأ هد بركه ، مرزوق فكرى عبد الله وعد عبد المنحم بناير .

(140)

الطعن رقم ١٥٣٧ اسنة ٤٨ القضائية :

· إنبات ^{در} طرق الإثبات : الإقوار ^س . ملكي^{ة در} إثبات الملكية ^س . الاوار الملنكية "ماهيه " .

الإقرار الملكية هو ثول من المقر عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات مايدعيه من ملكية واخيار منه بملكية سابقة القر له وحجة على المقردون حاجة إلى سجيل طالما صدر منه عن إرادة حرة ويضحى دليلا المقوله فى إثباته الملكية قبل المقو بما يجزله طلب الحكم بصحته وثفاذه .

المحكمة

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع -- على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوواق -- تتحصل فى أرب مورث المطعمون خسسهم أقام الدووى رقم ٢٠٣٧ السنة ١٩٧٠ مدنى كلى قنا ضد الطاعن بطلب الحكم بصحة ونقاذ الإقرار المؤرخ٢٠/ ١٩٧٥/١ والتسليم. وقال بيانا لدعواه أن الطاعن قد أقر له بموجب

ذلك الإقرار الرق علكيته لمساحة قدرها ١٩س وه ١طو٧ف و ذ نازعه الطاعن فيذلك فقد أقام دعواه ، حكت المحكة للدعى به لباته استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستناف رقم ١٤ لسنة ٥٣ ق أحيوط «مأمورية قنا» و بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣٠ حكت عكمة الاستئناف يتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة أمامة مذكرة أبدت فيها الرأى برقص طعن . وحرس طعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جسة أنظره وفيها المزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب سعى الطاعن بالسبين الأول سوالنالى على الحكم المطعون فيه الحلق لم تطبيق القانون والقصور في المحيلة وفي بيان ذلك يقول أنه دفع الدموى بأن الإقرار موضوع الدموى لم يكن باتا بل علق أمر نقاذه على تسوية الخلافات القائمة بين أطرافه وقد سلم لأمين ربيًا تم تلك النسوية وتحرير عقد صلح نهاى بشهما إلاأن هذا الأمين ان الامانة وسم الإقرار لمورث المطعود ضدهم ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق على أنه لا يجوز إثبات العالم تأسيسا معلى أنه لا يجوز إثبات ما يخالف الثابت بالكتابة في حين أن ما طلب إثباته يتعلق بوقام مادية عن أمر غير مشروع مما يجوز إثباتها بكافة طرق الانبات ، على وأنه تدم صور مستحقيقات الشكرى وقم عما يجوز إثباتها بحافة طرق الانبات ، كاوانه قدم صور مستحقيقات الشكرى وقم المحلالة بدائم المطعون فيه فهم خطأ كا الخالف على مدعاه ، إلاأن الحكم الاستدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فهم خطأ أن الخالف عداد الديل وتحيصه رغم ماله من أثر في تغيير وجه الرأد فيها مما يعربه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحرث إن هذا النبي مردود عا هو مقرو في فضاء هذه المحكة من أن نحكة الموصوع حق تحصيل وفهم أواقع في المعوى وفي تفسير الإقرارات وسائر المحررات بما تراه أو في بمقصود عاقديها أو أصحاب الشأن فيم دون رقابة لحكة المنقض عليها مادامت لم تخرج في تفسيرها عن لمني الذي تختمله عبارات المحرو وهي ليست مازمة بإجابة طلب الحصر إحالة الدعوى إلى التحقيق متي وجدت

في أوراقها ما يكفي لتكوين عقيدتها والما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه " بأن الإقرار سند الدعوى لم يتضمن ما يغيد تعليق نفاذ. على انتهاء تسوية ستتم بين الطرفين – ومن ثم يكون طلب الإحالة إلى التحقيق على غير أساس و تتعين الانتفات عنه "كما جاء بأسباب حكم أول درجة التي أحال إليها الحكم المطُّمُون فيه في هذا الحصوص بأنه لم شبت لديها من الأوراق أن أقو ل المدى من " مورث المطمول علمهم " قد سمعت يتحقيقات لشكوى الإدارية المذكورة كما لم شبت قيام نيابة قانونية أو تفاقية الدعو عن المدعى الذي كَانَ مُجْرِدُ أُمِّينِ لحفظُ الأوراق وَالنَّابِتُ مِنْ أَقُوالُهُ تَلْكُ أَوْ النَّزَاعِ بِينَ الطرقينَ قد انتهى وعليه أقد قام بتسايم كل من العارفين في حضور العارف الآخر أوراق. ومن ينها الإقرار موضوع التداعي الذي تسلمه المدعى الأمر الذي يتنافي معرفاع المدعى عليه "الطاعن" بأر الرقوار كان مبدئيا وغير نهائي وهذا الذي استخلصه الحكم سأثن وله أصل في الأوراق وايس فيسمه شروج عن عبارات الإقرار ومداوها الظاهر ويكفى لإقامة ما انتهى إليه من قصاء ولا على محكة الموضوع إن هي النفتت عن طلب إحالة الدعوى إلى التعقبق لما كان ذلك وكان اليس من مذَّكِة الطاعن المقدمة لحكمة أول درجة بجلسة ١٩٧٧/٥/٢ أنه تمسك يما ورز بمحضر الشكوى رقم ٢٩٨ أسنة ١٩٧٧ إداري أبو طشت باعتباره مبدأ تُبوتُ بَالْكُتَابَةِ . فإن النمي على الحكم المطهون فيه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن سعى بالسبين الثالث والرابع على الحكم المعامون فيسه الحلما في تطبيق الفانون والفصور في التسبيب حسوفي بيان ذلك يقول إن مفاد طلب الحكم بصحة ونفاذ الإقرار ساف الذكر هو الحصول على حكم يقوم تسجيله منام الإقرار في إثبات مذكية مورث المه مون ضيم للاطور المبلكية مما يقتضى عدم إجابة هدا الطلب إلا إذا كان المقر يلك الإقرار الملكية فإن الحبر الطاءون فيه قد أمام قضاءه على اقراض أن الإقرار هو مهب كسب مكية مورث المعمون عيم رغم أنه بعليمته كاشف لهذه الملكية وليس ماشنا لها دور أن سين السبب الذي اكسب مورث المطون عليم بموجيه ماكية الاطيان موضوع الإقرار ، وقفى بالتسليم مورث المطون عليم بموجيه ماكية الاطيان موضوع الإقرار ، وقفى بالتسليم طبقا لحص المحادة علم من القانون المدنى بوصفه أثرا من آثار حق الماكية في تطبيق القانون المقصور في القسيب .

وحيث إن هذا النعى صردو دوعلى ما جوى به قضاء هذه المحكة بأن الإقرار بالملكية هو نزول من المار عنحة فى مطالبة خصمه بإنبات ما يدعيه من ملكية وإخبار منه بملكية هسابقة القر له وحجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل طالما صدر منه عن إرادة حرة ويضحى دليلا المقرله فى إثباته اللكية قبل المقريا يما يجيز له طلب الكم يصبحته ونفاذه على اكان ذلك وكان التسليم أثر من آثار الملكية فإن الحكم المطمون فيه إذ أزم الطامن بتسليم المطمون عليهم الأطيان التم أقد بملكيتهم لها عافرته لا يكون قد خالف القانون و يكون النمى عليه بهذين السبين على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١ من يونية **سنة ١٩**٨٢

رِئاسة السيد المستشار عهد طه سنجر نائب رئيس أله كمة ، وعضوية الساءة استشاري » بهد أمارس فتم الله ، عبد المنم أحد بركم ، ومرازوق فسكرى عبدالله ، وهد عبدالمنعم جابر ح

(117)

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ القضائية :

إنبات " إزام الخصم مقديم مستند" .

الجزاءات فئى تملك المحكة ترنيمها علىاناهم المنخاف من ايداع المستندات المكلف يتقدّمها « ماهيماً ، اعتبار العاننه فير موجود ، شرطه »

مفاد المادة ٩ ومن قانون المرافعات والمسواد ١٤ ، ٥ ، ١ و من قانون الاثبات بدل عن أن المشرع قد نظم الحزاءات التي تملك المحكة توقيعها على الخصم المتخلف من ايداع المستندات التي تملكه المحكة بتقديمها ف خلال الأجل الذي حددته وهي الفسرامة والوقف واعبار الدعوى كان لم تدكن مالم يضاو خصمه من الجزائين الأخيرين ولا تملك المحكة في هذه الحالة اعتبار المستند غير موجود إلا بعد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٥ من قانون الاثبات، لما كان ذلك وكان الين من المكم الابتدائي أن الطاعن قدم عقد البيع موضوع النداعي لحكة أول درجة التي اطلعت عليه وأثبت بياناته الاستانافية بالقول بأن المقد مزور عليها وأنها ستتخذ اجراءات الادءاء بترويره دون أن تخذ هذه الاجراءات بالقمل و في تتبع المحكة الإجراءات اللي نظمها المحدد وفي أن تخذ هذه الاجراءات بالقمل و في تتبع المحكة الإجراءات التي نظمها فيه إذ قعني بوفض دعوى الطاعن على أساس من اعتبار المقد غير موجود ودون. في يطبيق القانون والقصور في التسبيب في تطبيق القانون والقصور في التسبيب و

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وحماع التقر تير الذى تلاه السيد المستشار المقرو رالمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يرين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تخصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٧٦ مدى كلى الاسكندرية ضد المطعود عليها يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرف فضا ممدة للبناء والمبينة بصحيفة الدوى لقاء ثمن قدره (١٩٧٠ ٣٠٠٣ ع) فضا ممدة للبناء والمبينة بصحيفة الدوى لقاء ثمن قدره (١٩٣٠ ع) استانف و وبتاريخ ٢٩٦٧ م حكمت الحكة باجابة الطاعن إلى طلباته استانف المطعون دايها عذا الحكم بالاستناف رقم ٥٠٥ سنه ٣٣ ق الاسكندرية المستأنف ورفض الدعوى . طمن الطاعن في هذا الحمكم بطريق النقض ٤ المستأنف ورفض الدعوى . طمن الطاعن في هذا الحمكم بطريق النقض ٤ وقدمت النيابة مد كرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن و إذ عرض الطمن على هذه الحكمة في ضرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن سمى على الحسم المطعون فيسه غالفة القانون والقصور بنى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن قوامد قانونى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن قوامد قانونى ماهو منسوب إليه من خط أو إمضاء ، ولا يجوز اعتبار الحرر فير موجود إلاياتياع الاجرا أت المنصوص عاما فى «لما الشأن ، وإذ لم تنكر المطعون عليها صدور المقد واكتفت بمجرد قول باحتفاظها بالحق فى الطعن عليه بالتزوير دون أن تتخصد اجرا الت الادعاء به ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الفاع على سند من امتناعه عن رد مقد البيع العرفى الذي يستند إليه فى دعواه بعد سحبه لإجراء شهره تنفيذا للحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المعجل يكون قد مناف الفائون وشابه القصور وافساد فى الاستدلال ،

المرافعات على أنه وتخدكم الحكمة على من يتخلف من .. الخصوم عن ايداع المُستندات ... في الميعاد الذي حددة له المحكمة بفرامة لاتقل من جنية ولاَنجاوز مشرة جنيهات ... ويجوز الحكة بدلا من الحكم على المدعي بالفرامة أَنْ نَحَكُمْ بُوقَفُ الْدَعْوَى لَمَدَةً لاتَجَاوَزَ سَتَةَ أَشَهْرَ وَذَلْكَ بِمِدَ سَمَاعَ أَقُوالُ المَدَع عليه ، و إذا مضت مدة الوقف ولم ينفذ المدعى ما أصرت به الحكة جاز الحكم يأهتبار ٱلدُّعوى كَانَ لم تكنُّ " وَفَيَّ المَـادَة عَ إَ مِن قَانُونُ الاَّبَاتُ عَلَى أَنْهُ يعتبر الحور العرق صادرا ممن وقعه مالم شكر صراسة ماهو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو بصمة " وفي المادة . و من ذات القانوذ على أنه " على مدعى ثارُومِ أَنْ يَسَمُ قَلَمُ الكتابِ المحررِ المُعْمُونَ فِيهِ إِنْ كَانْ تَحْتَ يَدُهُ ﴾ أو صورتُه المعلَّنة إليه ، فإن كان المحرو محدَّد الحكم أوَّ الكاتب وجب إيَّداعه قلم الكتابُّ وفي المسادة ٥١ منه على أنه صرادًا كان المحرر تحت يد الخصم جاز لرئيس الجلسة بعد اطلامه على التقوير أن يكلف فورا أحد الحضرين بتسلم ذلك الحـــور أو يضبطه وإيدامة قلم الكتاب ، فإذا آمت الخصم عن تسايم المحرو وتعذر ضبطة اعتبر غر موجود ولاتمنع هذا من ضبطة فيا بعد إن أمكن " بدل على أن المشرخ قد نظم الحــــزاءات الَّى تملك المحكمة توقيمها على الحصم المتخلف عن ايداع المستندات الى تكلفه الحكة بتقديمها في خلال الأجل الذي حدثه وهي الغرامة وَالوقف واعتبار الدعوى كَانُ لم تَكُنُّ مَالم يضار خَضْمَه مَنَ الْجَزَّائِينُ ٱلْاخَيْرِنُ ولاتماك المحكمة في هذه الحالة اعتبار المستند غير موجود إلابعد اتحاذ الاحرامات المنصوص علمها في المسادتين ٥٥،٥٠ من قانون الأثبات ، لمساكان ذلك وكان البن من الحمكم الابتدائي أن الطاعن قدم مقد البيع موضوع النداعي لحكمة أول درُجّة الّني اطلعت عليه وأثبتت بياناته وكأت المعلمون طيهاً لم تشكر صراحة توقيمها عليه واكتفت في دواعها أمام الحكة الاستثنافية بالقول بأن العقد مزور بالفعل ، ولم تنبع المحكة الاحراءات التي نظمتها المسادة ٥١ من قانون الانبات لاعتبار المحور غر موجود ، فإن الحسكم المطمون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن على أساس من امتيار العقد غير موجود ودون أن يعرض لدلالة ما أثبت بالحسكم المستأنف عن مضمونه يكون معيبا بالحطأ في المبيق القانون والقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

جلسه ١٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئامة الديد المستفاد ، بهد طه سنجر نائمب رئيس المحكة ، وعضو به السادة المستفارين. هد المرس فتح الله ، حبد المندم أحمد برقة ، حرزوق فيكرى عبد الله وحوجس اسمق عبد السيد .

(144)

الطعن رقم ١٥٨١ أسنة ٤٨ ق :

(١)) (٧) مسئولية ^{دو} المسئولية العقدية ⁴² . تعويض^{ور} الشرط الجزائي ⁴⁴ . إثبات ^{در} عبء الإثبات ⁴² .

(٢) الشرط الجزائ عن التأخير لى تنفيذ الانترام اعتشاء من شراعه التدفيذ العبنى الانترام .
 اهتماقه شي تأخر نادين في تنفيذ التزاعه لا يليز لاعماله طاعب التنفيذ الديني ابتداء .

(٧) الشرط ابدؤائى • تحقيقه عجمل الضرو وإنما في تقدير المتدندين - صب. إثبيات عصم.
 وقومه طرعاتين المدين -

١ - إن كان الأصل هو تنفيد الالترام 'نفيذا عينيا فلا يصار إلى هوضه متى كان ممكنا إلا أن هذه الفاءة لا تسمرى على الشرط الجزائى عن التأخير في تنفيذ الاللترام لأن النمويص بمقتضى هذا الشرط يستحق إذا تأخر المدين في تنفيذ الترامه رجوز أن يجتمع معه التافيذ الهيئى ، ومن ثم فلا تطلب لاعمال هذا الشرط أن يكون الدائن قد طلب إبتداء التنفيذ الهيني للالترام الأصلى .

٧ -- مؤدى حكم الماءة ٢٧٤ من القانون المدنى - وعلى ما جوى به قضاء هذه المحكة - أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد ، فان تحقق مثل هذا الشرط يحمل الضرر واتما فى تقدير المتعاقدي فلا يكلف الدائن باثباته ، و إنما يقع على المدن عجم إثبات أن الضرو لم يقع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق و"مماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاء؛ الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يمين من الحكم المطعون قيه وسائر الأوراق - نتصل في أن المطعون عليه تقدم بطلب إلى السيد رئيس محكة الوقازيق الابتدائية طالبا صدور الأصر بالزام الطاعن باداء مبلغ ٥٠٠ جنيه ، وقال في يانه الله بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٧٦/١٢/١٨ الرّم الطاعن بأن سلممنقولات هجرة النوم المبينة به والرّم بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه في حالة نقص أو تغيير هذه المنقولات أو تأخره في تسليمها ، وبتاريخ ١٩٧٧/٢ أنذره بتسليم منقولات المجرة أو دفع تمنها فلم يستجب . وفض السيد رئيس المحكة إصدار الآمر وحدد حكمت المحكة إلزام الطاعن بأن يسلم المطمون عليه منقولات حجرة النوم الموضحة بمتد الاتفاق المؤوخ ٢٨ ١٩٧٦/١٢ عينا أو يرفع تمنها البائغ قدره ٥٠٠ جنيه متمورية الزقاريق الطاعن بأن يلم المحكمون عليه مبلغ ٥٠٠ بعنيه المستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف وقع ١١١ لسنة ٢١ في مدني المنصورة ممامورية الزقاريق الطاعن بأن يؤدى إلى المطمون عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه وطعن الطاعن في هذا الحكم بطويق النقض ، وقدمت النياية مذكرة أبدت فها الرأي الطاعن ورفه النابكة في غرفة مشورة فحددت بطسة لنظره ، وفيها النزمت النياية رأيها ،

وحيث إن الطمن أقم على سهيرين ينعى الطامن بأولها على الحكم فيه الحلماً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك ، يقول ان الأصل هو تنفيذ الالتزام ميتا ولا يجوز اللجوء إلى التعويض النقدى إلا إذا كان في التنفيذ العيني إرهاق الدين بشرط أن يكون الدائن طلب بداءة التنفيذ العيني، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالتعويض النقدى دون أن يثبت أن في هذا التنفيذ إرهاق الدين الطاعن ، فإن الحكم يكون قد أخطاً في تطبيق الفانون وتاويله .

وحيث إن هدا النمي غير سديد، ذلك انه وان كان الاصل هو تنفيذ الااترام تنفيذا عيليا فلا يصار إلى عوصه من كان ممكنا، إلا أن هده القاعدة لا أسرى على الشرط الجزائي عن التأخر في تنفيذ الاالترام لان التعويص بمقتضى هذا الشرط يستعتى إذا تأخر المدين في تنفيذ الزامه و يجوز أن يجتمع معه الننفيذ العيني، و من ثم فلا يتطلب لاعمال هذا الشرط أن يكون الدائن قد طلب ابتداه التنفيذ العيني للااترام الأصلى . لمساكان ذلك ، وكان الحمم المطعون فيه إقام قضاءه على أن الترام في الاتفاق المؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٨ بتسليم المطمون عليه منقولات غرفة اليوم المبينة فيه و بدفع مهاغ ٥٠٠ جنه إذا تأخر في تنفيذ الترامه وأن الطاعن ترامى في تنفيذ هذا الالتزام رغم اعذاره فلا على المطمون عليه وأن الطاعن ترامى في تنفيذ هذا الالتزام رغم اعذاره فلا على المطمون عليه ان هو طلب اعمال هذا الشرط ، ويكون النمي جذا السهب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطمون فيه يخالفة القانون. وفي بيان ذلك يقول ان الحكم أقام قضاءه على سند من أن المبلغ المقضى به يعتبر ته ويضا اتفاقيا يتمين القصاء به طالمها لم يقم دلال على نور لحوق ضرو. بالمطعون عليه ، في حين أنه يتمين للقضاء بالتمويض نبوت ضرو لحق بالدائن، وملى الاخير وليس المدين عب، إساته ممها يميب الحكم يخالفة القانون .

وحيث إن هذا التمى مردود ، ذلك أن مؤدى حكم المساتدة ٢٧٤ من الفانون.
المدنى - وعل ما جرى به قضاء هذه المحكة - انه متى وجد شرط جزائه.
في العقد ، فان محقق مثل هذا الشرط بجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين.
فلا يكلف الدائن باشباته ، و إنما يقع على المدن صب أشبات أن الضرر لم يقع .
لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزاء العاص بالمبلخ.
المقض به استنادا إلى أنه يمثل التعويض المتقى عليه عند الاخلال بالااترام ،
وأن الأوراق قد خلت من دليل على عدم لحوق ضرر بالمطعون عليه. فإنه لا يكون .
قد خالف القانون ،

ولمسا تقدم يتمين رفض الطمن .

جلسة ١٥ من يونيو هنة ١٩٨٢

برنامة السبد الستشار عد محمود الباجورى نائب وتومن الحسكة وحضر الدادة. المستشار ن عد بالال الدين واقع ، محمود حسن ومضان ، جلال الدين أأمن وواصل. علاء الدين .

(171)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١ ه القضائية :

(١)أحوال شخصية ^{دو} التطليق للضرر " ه

التعلقيق المشرد لا يُشتطاع منه دوام الشرة بن الروجين - ٦٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ -همرف . ثيوت الفشرر وعجز الفاض عن الاصلاح بين الروجين -

(٢) دعوى (د نظر الدعوى): وقما بدور بالجلسة ،، (* محضر الجلسة ،، .

استجاج المصوم أو محاجتهم بما اتخذ فرالدعوى وزاجوا التالالبات وما أدلوا به أو وكلاتهم من إفرادات أو أبذوه من دفوع ودفاع شعامة بإخلسة . شرطه . أن تسكود والودة فى محالهم إلحلسة ومدورة بواحلة الكاتب . مثال ه

١ — النص في المسادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ مل أنه دام الدرة الدعت الزوجة إضرار الزوج بها عما لا يستطاع معه دوام الدسرة بين أمثالما يجوز لها ان تطلب من القاض التفريق وحينتذ يطلمها القاض طلقة بائنة إذا ثبت الصرروعجز عما الاصلاح بينهما "بدل سومل ما يرى به قضاء هذه الحكة سأن المشرع اشترط للحكم بالتطابي في هذه الحالة سأن شهت إضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما

٢ ـــ انص فى المسادة ٢٥ من قانون للرافعات على أنه و يجب أن يحضر
 مع الفاضى فى الجلسات وفى جميع إجراءات الاثبات كاتب يحرر المحضر ويوقعه

من القاض و إلا كان العمل باطلا " . وفي المسادة ١٥٩٩ من قانون السلطة المنشائية وقم ٣٤ اسنة ١٩٩٧ على أنه على كتاب المحاكم والنيابات الذن يحضرون الجلسات أن محرروا محاضر بكل ما يدور فيها وأن يوقعوها " . يدّل على أنه يتمين لاحتجاج الخصوم أو محاجتهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للاثبات وما أداء ابه أو وكلائهم من إفرارات أو أبدوه من دفوع وأوجه دفاع شفاها بالجلسات أن تكون واردة في شاضم مدونة بواسطة الكاب قلا مجوز الاحراءات وتلك التقريرات ، وكان النابت من عاضر جاسات محكى أول الاحراءات وتلك التقريرات ، وكان النابت من عاضر جاسات محكى أول وأنهم دالي وتلائهما المصرح لهم بالصلح لم متحبورا لحذه المحاولات بحسان تحقى وألهما أو وكلائهما المصرح لهم الاصلاح بين الزوجين قد بذلت وأنهما أو وكلائهما المصرح لهم بالصلح لم متحبورا لحذه المحاولات بحسانت تحقق به شرط عجز القاض من هذا الاصلاح اللازم للحكم بالتصابي للضرره فان ما تضمنه الحكم المطعون فيه من أن صلحا قد عرض على طرق النزاع وأن المطعون عابها وفضته لا يكون له سند من الآوراق و يكون قضاؤه بالتطابيق رغم تخلف هذا الاسرط قد جاء خالفا للقانون (٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن المطعوب عليها أقامت الدعوى وقم ٨٢ لسسسة ١٩٧٩ أحوال شخصية نفس أمام محكمة قنا الكاية بطاب الحكم بتطليقها على الطاعن طلقة باثنة ، وقالت شرحا لها أنه تزوجها ودخل ها وعاشرها معاشرة الازواج

⁽١و٢) ذات المبادى. فيالطمن رقم ٣ ه استة ١ ه ق (أحوال شخصية) جلسة ٢٩/٦/٦٢

وأنها لا زائت على عصمته وفي طاعته ، وإذ هجرها وتعدى عليها بالفرب وأذ هـ المعل والهول بما لا يستطاع معه دوام الدشرة بين أشاءا ، فقد أقامته الدور ، و يتاريخ ٢/ ١٩٨٨ حكمت لمحكمة يتطليقها على الطاهر طلقه بالثنة ، استانف الطاهر دا الحكم ؛ لاستاف وقم ع ٥٥ ق أسيوط مأمر به فتا طالبا إلهاء ، و بند سماع شهود الطرفين لتثبت لم هون عليها وقائم الاضار التي تدعيها ، و بند سماع شهود الطرفين حكمت في ١٩٨٨/ ١٩٨٨ متكمة المستاف . طعن الطاعن في هذا الحمكم يعطريق القض ، وقدت اليابه مذكرة أبدت فيها الرأى يرفص العلم ، وهم العلم ، وأيها .

وحث إن تما بنماه الطان على الحكم المطمون مه غالة القانون به وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى التطبق للضور دور أن تعرض المحكمة الصلح على الزوجين المتخاصين ، في حين أنه يشترط للتطاق في هذه الحالة أن يعجز القاضى عن الإصلاح بيها وقد خالت محاضر الجلسات في مرحلتي التقاض، مر أية إشارة إلى أن صلح قد عرض على الزوجين ، ومن ثم فإن ما جاء بالحكم المطمون فيه من عض الصح على المطمون عبها لا يكون له سند من الأوراو ، ومو ما يع به تخالفة العارن .

وحيث إن هذا النمى في على ذلك أن النص في المسادة سادسة من القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٧٩ على نه ألم الدوجة ضرار الزوج ، بسا لا يستطاع معه دوام العشرة بن أمثا لهما بحور لها أل تطاب عن القاض المتعربيق وحينتك وطائلة ها القاض طقة اثنة إدا ببت الغير وعجز عرب لإصلاح بن ما ... يدل بدوعام جرى به ق اء هذه المحكمة بدأن المشرع اشترط لخسكم يلك بدوام المنافق هذه الحالة أن بنبت إضا الزوج تزوجته بما لا ستطاع عه دوام العشرة وأن معجز الدافي عن لا - لاح بنهما . لما كان ذ ، كركان النص في المسات ، وفي حميع إجراء ت الاثبات كات يحرر اللحضر ويوقعه من في المحسات ، وفي حميع إجراء ت الاثبات كات يحرد اللحضر ويوقعه من

الفاضى، و إلا كان العمل باطلا . " وق المسادة ١٥٩ من قانون السلطة الفضائية رفم ٤٩ لسنة ١٩٩٧ على أنه " على كتاب المحاكم والنيابات الذين يحضرون المسلسات أن يحرروا محاضر بكل عا يدور فيها وأن يوقعوها " ، يدل على أنه يتمين لاحتجاج الخصوم أو محاجتم بما أغف قى الدعوى من إجراهات للأجات وما أدلوا به أو وكلائهم من إفراوات أو أبدوه من دفوع وأوجه دفاع شفاها بالحلسات أن تكون واردة فى محاضر مدونة بواسطة الكاتب ولا يجوز طده الاجراهات وتاك التقريرات ، وكان النابت من محاضر جلسات عكمتى مذه الإجراهات وتاك التقريرات ، وكان النابت من محاضر جلسات عكمتى أول والماق درجة أنها خلت من أبهات أن محاولات الاصلاح بين الزوجين قد بدلت وأنهما أو وكلائهما المصرح لها بالصلح لم يستجيبوا لهذه المحاولات عما يتحقق به شرط هجز الفاضى عن هذا الاصلاح اللازم للحكم بالتطليق المضرو فيه من أن صاحا قده عرض على طرق النزاع وأن المطمون على الرق النزاع وأن المطمون على الرق النزاع وأن المحاورة و يكون قضاؤه بالتطليق وأن المطمون على الموق النزاع وأنه المدارة المدرط قد باه غلقا المقانون عما ويوبين قضه لهذا السهب وأن المحاورة و يكون قضاؤه بالتطليق دن حاد عاد الدوب عالم النقض الإحالة ،

جلسة ١٩٨٢ من يونية صنة ١٩٨٢

برگامة السية المستشار مجد محمود البايديرى ناشيه رئيس الحكة ، ومدوية العادة المشادين ه يجد ببلال الدين وانع ، محمود حصو ومضان 6 جلال الدين أنسى راصل عائد الدين .

(144)

الطعن رقم ه ١ اسنة ١ ٥ القضائية :

(٢) أحوال شخصية ‹‹ وقف النققة صند الامتناع من الطاعة ›› • تطليق .

وقف نفلة الورجة فى حالة إمتناعها دون حق من طامة تروجها ٥ م ٣ مكرد ثمانها . من الفنانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . مثل الحكمة إثخاذ إجراءات التصكيم المنصوص عليها فى المواد من ٧ -- ١٩من ذات القانون فى حالة استمكام. الملاف بن الزوجرن وطاب الورجه التطليق .

(٢) أحوال شخصية . إثبات " البينة " .

شروط عَمَة أداء للشهادة فى الفقه الحنتنى - وجوب أن يكون اشاهد عالماً بالمديوه به وطوفى المصورة -

١ - مؤدى نص المادة ٣ مكرا ثانيا من الفانون رقر ٢٥ لسنة ١٩٧٩ بل على أنه بشرط لتطبيق الأحكام المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بيل على أنه بشرط لتطبيق الأحكام المواردة في هذا النص أن تكون الزوجة قد إمتنمت من طاعة زوجها ٤ ودعاها للمودة لمنزل الزوجية هلى هذه الدعوة ٤ فإذا إستوفى الاعتراض شكله القانونى وجب على المحكمة عندنظر موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحا بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طاب أحدهما ٤ فإذا إنضح لما أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجه التطليق إتخذت المحكمة إسراعات التحكيم الموضحة في المواد ٧ - ١١ من ذات الفانون و وهذه الصورة التي يقتصر الأمر فيها على مجرد ثبوت إستحكام الخلاف بين الزوجين.

دون محر اسببه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه تختلف عن تلك الواردة بنص المسادة السادسة مرذات القانون والتي يشترط لتحققها شبوت محد الزوج إيذاء زوجته بالقول أو الفعل على نحو لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها .

٧ -- من المقرر -- في قضاء هذه المحكة (١) -- أن من شروط صحة أداه الشهادة في المذهب الحنفي أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به ٤ وذاكرا له وقت الأداء فلو نسى المشهود به لم يجز أن يشهد ، وأن يكون المشهود به معلوما حتى يتيسر الفضاء به ٤ ولا يكون كذلك إلا إذا وضح الشاهد للقاضى صاحب علمي ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة و يعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المعامون فيه وسائر أوراق العامن حقص وحيث إن الطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٧٨ أمام محكة المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطامن للحكم بتعليقها عليه طلقة بائنة، وفالت شرحا لدعواها أنه تزوجها بصحيح العقد الشرهي ف١٩٧٥/٥٢٥ ولكنه لم يعد لها مسكنا للدخول فيه ٤ وأخذ يلاحقها بالسب والإهائة وامتنع عن الانفاق عليها ٤ وإذ أضر ذلك بها ضررا بالنا فقسد أقامت الدعوى وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ٤ و بعد سماع الشهود قضت بالتطليق استأنف الطاعن هذا الحديم بالاستناق رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ أحوال شخصية نفصرا متصورة ٤ و بتاريخ ١٩٢٠/١٩٨٠ قضت المحكمة بنايد الحكم المستأنف طعن العامن على هذه المحكمة فعض العامن على هذه الحكمة فعن العامن على هذه الحكمة في غرفة مشورة صددت جلسة لنظره ٤ وفيها فوضت النياية الرأى للعكمة في غرفة مشورة صددت جلسة لنظره ٤ وفيها فوضت النياية الرأى للعكمة في غرفة مشورة صددت جلسة لنظره ٤ وفيها فوضت النياية الرأى للعكمة في غرفة مشورة صددت جلسة لنظره ٤ وفيها فوضت النياية الرأى للعكمة في عرفة مشورة صددت جلسة لنظره ٤ وفيها فوضت النياية الرأى للعكمة في غرفة مشورة صددت جلسة لنظره ٤ وفيها فوضت النياية الرأى للعكمة .

وحيث إن الطعن أقم على سبيين، ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه خالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه دعى المطعون عليها للدخول في طاعته ولكنها اعترضت على ذلك أمام ذات الحكة التى كانت تنظر دهوى التطليق المقامة منها ، فطلب نظر الدعويين معا ، وهو ما كان يستوجب اتخاذ أجماءات التحكيم قبل القصل في طلب التطليق وفقا لنص المادة ٣ مكورا ثانيا من الفانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وإذ قضى الحكم بالتطليق دون اتخاذ هذه الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣ مكررا ثانيا من القانون وقم ٢٥ لسنة ٢٩٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أله و إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع. وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة على يد محضر وعليه أن يبين في هذا الاعلان المسكن، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الاستدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الاعلان ، وهليها أن تبين في صحيفة الامتراض الأوجه الشرعية اتى تستند إليها في امتناعها هن طاعته و إلا حكم بعدم قبول اعراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ النهاء ميماد الاعتراض إذا لم تتقدم في الميماد . وعلى المحقة عند نظر الاعتراض أو يناه على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحا باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة فإذا بان لها أن الحلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق أتخذت المحكمة إجراءات التحكم الموضحة في المواد من ٧إلى ١١ من.هذا القانون" بدل على أنه يشترط لنطبيق الأحكام الواردة في هذا النص أن تكون الزوجة قد امتنمت عن طاهة زوجها ، ودعاها للعودة لمنزل الزوجية على يدمحضر ، ثم اعترضت الزوجة على هذه الدعوة فإذا استوفى الاعتراض شكله القانوني وجب على الحكمة عند نظر موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحا بين الطرفين من المقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما ، فإذا إتضح لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجة النطابق اتخذت الحكمة إجراءات التحكم الموضحة في المواد من ٧ — ١١ من ذات القانون . و إذ كانت هذه الصورة التي يقتصر الاسم فيها على مجرد "بوت استحكام الخلاف بن الزوجين دون تحر لسهيه. أو محدد أى من الزوجين سأل هنه نمتنف هن تلك الواردة بنصال ادة السادسة من ذات القانون والتي يشترط لتحققها شبوت تعمد الزوج إبذاه زوجته بالقول أو الفعل هلى نمو لا يستطاع معسه دوام العشرة بين أمنالها > وكان الثابت أن المطعون هليه قضاءه يإجابة طلبها وقدمت البينة على مدعاها > وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه يإجابة طلبها على ما تحقق للمحكمة من شبوت إضرار زوجها الطاعن بها على نمو يوجب إصال تص المادة السادسة سائفة الإشارة > وكان هذا النص لم ستازم انحاذ إجواءات أالتحكيم إلا إذا رفض طلب الزوجة ثم تكررت الشكوى منها وأخفقت في إثبات أوجه الإضرار التي تدعيا > فإن النبي على الحكم مجالفة الفانون لعدم اتباع هذه الإجراءات يكون على غرأساس ه

وحيت إن الطاعن ينمى بالسهب النانى على الحكم المطمون فيه غانفة الغانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن شهادة شاهدى المطمون طبيها أمام عكمة أول درجة جاعت في عبارة عامة وخير محددة الوقائع في الزمان والمكان أوهى بذلك شهادة قاصرة في نظر الشريعة الأسلامية لا تكفي للحكم في الدحوى أبطلبات المطمون عليها ، كالم يبين كل من الشاهدين ما إذا كانت معلوماته اسماعية أو عن مشاهدة شخصية ، في حين أن الشهادة في دعاوى التطليق لا يد أن تكون عن مشاهدة ولا تصبح بالدباع ، مما يعيب الحكم بخالفة القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا الذي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه الحكمة أن من شروط صحة أداء الشهادة في المذهب الحنفي أن يكون الشاهد حالما المشهود به ، وذا كرا له وقت الأداء فلو نسى المشهود به لم يجزأن يشهد ، أوأن يكون المشهوديه معلوما حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضح المشهودية معلوما حتى ومن عايسه ألحق ونفس المش المشهودية ، محمد المنافي ومن عايسه ألحق ونفس المش المشهودية ، محمد المنافية المنافية

وكان الدين مما أورده الحكم المطعون فيه والحكم الإبتدائي المؤيد به أنه أقام قضاءه في خصوص ثبوت مضارة الطاعن لزوجته المطعون هايها على ما أجمت طبه كلمة شامديها من أن الطاعن أهرض عن زوجته المطعون عايها ولم يدخل بها رفع انقضاء أربع سنوات على عقد الزواج وامتنع عن إعداد المفروشات اللازمة لمسكن الزوجية مما أدى إلى حدوث شقاق ينهما وأن العشرة بينهما بات مستحيلة ، وهي أقوال تكشف عن علمهما بالمشهود به وتتوافر فيها شروط حجة الذهادة فإن اللعى على الحكم المطعون فيه في خصوص اعتداده بشهادتهما يكون على غراساس ،

جلسة ١٩٨٥ من يونيه سنة ١٩٨٢

مِرَّامة السيدالما تشارا محمد همود الباجورى نائم. وتيس الحكة > وهنو ية السادا المستمار ين s مجمد جلال الدين واذم > محمود حسن ومضان > جلال الدين أضى وأمل علاء الدين -

(12.)

الظعن رقم ٥٤ اسنة ١٥ القضائية :

(۲ ، ۲) استثناف * الطلب الجديد ، دوى در الطابات المتامية، . تتفيـذ .

(١) طلب التنفيذ العبنى والتنفرذ بعار بن لابدو بش ، تسياد بندان نفرذ الاراما الدين . بحوال المسلم المس

(٢) طلب العادمة الزام المحادر عليه بتمويضها من ضياع استحقاقها فى أعيان الوائف طبقاً لأحكام الممثولية التحصيرية رئيس تخبلة يعاريق التيمويش لا انزام فى جانيم استحاله تنخبرة مينا ، متايرته تجاماً طلبها الحمكم باستحقاقها وجورتها حصة فى أحيان الوقف على أصاص متافرة المطمون عليهم فى ملسكوتها ، فضاه الحمكم العادون فيه بدام توبل الاسائدف بهالنسبة لطلب الاعتجمائي على ساد من أنهما طايان جديدان لا يجوز قبير لهما م ٣٣٥ سرافعات. صحيح .

(٣) دعوى ^{دو} تكييف الدهوى " .

محكمة الوضوع غير مقيدة في تسكييف الدعوى برصد الخصوم لها . الترامها بالتسكييف. الفانوني الصحيح .

١ -- طلب التنفيذ العينى والتنفيذ بطريق التهويض قسيان يتفاسمان تنفيذ الرّام المدن ويتكافآن قدرا بحيث يجـــوز الجع بينهما ولايمنع إقامة الدعوى يأحدهما أمام محكة أول درجة من إبداء الآخر أمام محكة الاستثناف ولا يعمد في هذه الحالة طلبا جديدا ١٤ لا يجوز قبوله طبقا لنص المــادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

٧ — لم اكان الدين من الأوراق أن الطلبات الختامية للطاعنة أمام محكة أول درجة والتي تحدد بها نطاق الحصومة من حيث موضوعها هي طلب الزام المعمود عليم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أحيان الوقف طبقا لأحكام المستولية المقصرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام في جانبهم استعال سنفيذه عينا وهسو ماينا برتماما في موضوعه طلب الطاعنة الحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أحيان الوقف على أساس من منازعة المعلمون عليم في ملكيها فإن الحكم المطعون عليم في ملكيها على سند من أنهما طلبان جديدان لايجوز قبولهما طبقا لنص المادة ٣٣٥ من عاسد من أنهما طلبان جديدان لايجوز قبولهما طبقا لنص المادة ٣٣٥ من عارن المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

ســـ المقرر في قضاء هذه المحكة أن العبرة في تكييف الدعوى ليس بما يصفه
 بها الخصوم و إنما بما تتبينه الحكة من وقائمها في ضوء أحكام القانون دون تقيد
 منها بتكييف الحصوم لها

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرو والمرافية و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحسكم المطعون فيسمه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧١ لسنة ١٩٧٢ كلى أحوال شخصية القاهرة ضد المطعون عليهم عدا الاخير للحسكم باستحقاق مورثها المرحوم حصة على الشيوع فى أعيان وقف المرحومين ولدى المبينة بكتابى إنسائه الصادرين فى غرة شوال سنة ١١٤٥ هو وغرة ذى الحجة سنة ١١٥٧ هو استحقاقها حزما من هذه الحصة بطريق المراث عن والدها المذكور و بالزام المدعى عليهم بأسليمها هذا النصيب > وإذ ندب خير لبيان تسلسل الاستحقاق فى الوقف وتحديد نصيب الطاعنة فيه تقدم بتقديره

متضمنا تعذر إتمام المـأمورية لخلو الأوراق من إملامات الوفاة والوراثة التي يمكن التعرف منها على تسلسل طبقات المستحقين في الوقف ولزوال معالم بعض الأعيان الموقوفة على الطبيعة وعدم كفاية البيانات الخاصة بالبعض الآخر وخلو السجلات الرسمية من إيراد مسطح البعض الثالث في تكايف الواقفين ، وبتاریخ ۸/٥/١٩٧٧ حکت الحکمة بعدم اختصاصما عایا بنظر الدعوی وإحالتها إلى عكمة الاسكندوية الابتدائية الخنصة وأمامها قيدت الدعوى يرقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية الأسكندرية وحددت الطاعنة طِلْبَاتِهَا يَاخَكُمُ أَصَالِنا بِالزَامُ المَطْعُونَ عَلَيْهِمُ عَدَا الْأَخْيَرُ بَالْتِ يَدْفُعُوا لَمَا ميهم ٢٥٧٨١٩ ج و٢٢ م بصفة تعويض عما لحق بها من ضرر تتيجة لضياع مقدار استحقاقها فى الأعيان الموقوفة شاملا الريع المستحقىعنه واحتياطيا بإلزام المطعون عليهم الأول ومن الرابع إلى السادسة بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٧٢٨ ج قيمة مقدار استحقاقها شاملا الربع المستحق عنه في العين الثالثة (الحنينة). الموقوفة والمبينة بحجة إلحاق الوقف الصادرة في غرة ذي الحجة سنة ١١٥٧ هـ . وقالت سانا لذلك أنه تبين من تقارير الخبرة المقدمة في الدعوى أن معالم بعض. أعيان الوقف ضاعت يسبب سوء تصرف وزارة الأوقاف والنظار السابقين من مورثي المعامون عليهم من الرابع إلى السادسة ومنها ما تركوه نهبا للغير دور أن ينازعوه فيحيازته إلى أن إكتسب ملكيته بوضع اليدالمة الطويلة وهو ماترتب هُلِيه ضياع استحقاقها في هذه الأميان وريمها ثم أتستحق تعويضا عنه . دفع المطعون عليهم الأربعة الاول بسقوط الدءرى بالتفادم وأنضمت إليهم المطعون عليها السادسة . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٩ حكت المحكة بمقتضى هذا الدقع . استأنفت الطامنة هذا الحكم بالاستثناف رقم (لسنة ١٩٧٩ بمعرفات الاسكندرية طالبة إلغاء والحكم لها بالتعريض وباستحقاق مورثها المرحوم حصة قدرها ٢ ط و١٢ س شيوما في أعيان الوقف موضوع الدعوى و باستحقاقها ميراثا عنه خمسة أسهم من هذا القدر . وفي ١٩٨١/٥١ حكمت محكمة الاستثناف بعدم قبول لاستثناف بالنسبة لطلبي الاستحقاق ــــ ويتأبيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن . ومُوضِ الطمن ملي هذه المحكة في غرفة مشورة فمُددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها . وحيث إن الطمن أقيم على صبين تنمى الطاعنة بأولما على الحكم المعامون فيه الخطأ في تطبيق الفانون وتقول في بيان ذلك أن الحكم أقام قضاءة بعدم قبوله الاستاناف بالنسبة لعلمى الاستحقاق على صند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز إبداؤهما في الاستلناف لأول مرة طبقا لنصر المسادة و٢٣٥ من قانون المرائمات عوهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن تعسديل طلباتها إلى الرام المطمون عليهم بتعويضها عما ضاع من استحقاقها في الوقف ميرانا عن والدها لا يتضمن التنازل عن طلب لا يتضمن التنازل عن طلب المستحقاقها ومورثها فيه ولان الفصل في طلب التعويض يترتب على الفصل في لاستحقاق ذاته باعتبار أن التنفيذ العبي الالترام وقي التعويض يكون مع طلب الاستحقاق ظابا واحدا لا مقارة بإنهما .

وسيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وائن كان طلب التنفيذ العبنى والتنفيذ بطريق النمويض قسبان يتفلسان تنفيذ النزام المدن و يتكافئان قدراً هيئ بجوز الجم وشهما ولا يمنم أقامة الا عوى بأحدهما أمام محكة أول درجة من إبداء الآخر أمام محكة الاستثناف ولا يمد في هذه الحالة طلبا جديدا هما لا يجوز قبوله طبقا انص المحادة د ٢٣ من قانون المرافعات ، إلا أنه لمم كان البين من الاوراق أن العالمات الختامية للطاعنة أمام محكة أول درجة والتي تحدد بها نعوان الحدورة من حيث موسوعها هي طلب إلزام المعامون المبم يتعويفها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لاحكام المسئولية النقصيرية وليس شفيذا بعلويق التمويض لالتزام في جانبم استحال تنفيذه عينا وهو ما يفاير تماما في موضوعه طلب الطاعنة المحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أعيان الوقف في أساس من منازعة المطمون طيم في ملكيتها ، فإن الحكم المطعون فيه في أساس من منازعة المطعون طيم في ملكيتها ، فإن الحكم المطعون فيه في أساس من منازعة المطعون طيم في ملكيتها ، فإن الحكم المطعون فيه يقد طبق الغانون المرائعات يكون هدين النب على غير أساس من غانون المرائعات يكون هذه طبق الغانون المرائعات يكون الذي عابه بهذا السبب على غير أساس من غير أساس ما غير غير أساس ما غير أساس ما غير أساس ما كير أساس ما غير أساس ما كير أساس ما كير

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه يسقوط الاعوى بالتقادم على أساس أن المطلوب المطلوب فيها تعويض من عمل غير مشروع في حين أنها أقيمت يطلب إلزام المعاهون عليهم بأداء ثمن حصة الطاعنة في اله قف بعد إذ تملكها الغبر بوصع اليد المسدة العاويلة وترتب على هذا التكيف الخاطىء تطبيق أحكام النقادم المنصوص علما في الحادي، هذا إلى أنه وعلى فرض سحة هذا التكييف فإن مدة النقادم اللطويلة لم تك قد انقصت بعد عند وفع الدعوى لوقوع الفعل غير المشروع في ١٤٦١/١٠ مبلغة اللثابت بتقرير الحبير المفدم إلى لحنة القسمة ولان الطاعنة لم تعلم بالضرو والشخص المسئول عنه إلا ينطبق في هائم كالم بخالفة القانون علم العطفا في فهم الواقع هاللا ينطبق في هم الواقع هاللا في هم الواقع ها المسئول على المعتمد المسئول المناونة على العطفا في فهم الواقع ها

وحيث إن هذا النبي مردود ، ذلك أن المقرر في نضاء هذه المحكمة أن العبرة في تكيف إدهوى ليس بما يصفه بها الخصوم و إنما بما يدينه المحكة من وقائمها في ضَـُــوء أحكام اللهُ نَوْنُ دُونِ تَقَيْرُ مِنْهَا بِتَكَيِيفُ الْحَصُومِ لَمَا ، وَإِذْ كَانْتُ الطلبات الختامية في الدعوى هي إلزام المطعون عليهم بتعويض الطاعنة عنضياع استحقاقها في أعيان الوقف بتملك الفسير لها تثيُّجة خطأ بعضهم ومورثي البعض الأخر بما يتمتى مسم تكييف المحكمة لها بأنها دعوى تعويض عن ضرر مِرْتِب على عمل غرمشروع وكادا لحكم الابتدائي لمؤيد لأسبابه بالحكم المعامون فيه أقام قضاً. و بسقوط الدعوى بالتقادم على أَـــوله و وكانت المدعمة تطالب بالتعويض من جراء خطأ تدعيه أدى إلى منك الغر لنصيبها في الوقف بالتفادم المكسب ومفهوم طنبها على هذا النحو سليم منها بأن الفعل غبر المشروع الذى كان نتيجته تملكُ الفرْ لحصَّتها في الوقف قُدْ مضيَّ عليه أَكْثُرُ من خَمَسَةُ عشر عاما من قبل ابدائها اطلب التمويض مما يجمل دعواها طبقا للطلبات التي استقرت الذَّى أو ده الحسكم له أصله الثابت في الاوراقُ ويتفقُّ مع ما أثرته تقوير الخبير المنتدب من لجنة القسمة الرَّرخ ١٩٦١/٤/٢٨ من أن الغير وضع اليدعل الأعيان موضوع الدعوى بلية التملك أكثر من محسين عاما وما سلمت به الطاعنة من اكثر من خمسين عاما وما سلمت به الطاعنة من اكتساب الغير لللكية وهـــو ما اتخذتُهُ أَساسًا ﴿عواها ﴾ وإن الحــــكمُّ لا يكونُ قـــدُ خالفُ القانونُ أوا خلا في فهم الواقع ويكون النعي عليه في هذا الحصوص على غير أساس . ولمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من يونية صنة ١٩٨٢

رئامة السهد المستشار / محمود هنمان دوريش نائب رئس الحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد صبرى أمد، ، عمد إبراهيم عليسل ، حبد المنصف دافم ، وأحمد فالمي

(111)

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٩٤ القضائية :

(۲ ، ۱) تنظيم . نزع الملكية النفعة العامة . تعويض . دعوى .

 ٩ حس صدر رقوار الحافظ باحتياد شعار لح التنظيم م ١٧ ق م ٤ لمنة ٩٣ ٠ أمّ ٠ مشم إجراء أعمال البناء أو النعاية في الأجراء البارزة عن خط الفنظيم ٠ لأولى للشأل الحق في المصويض.
 إذا تحقق موجه ٠

٢ - الفصو بض من تزع الملكية الناءة العامة - عدم جواز الالنجاء مباشرة إلى الحكة الهلية و حراز الالنجاء مباشرة الله المسلكية الدائية الإحرادات التي أوجب النائران المباهرة المباكية الدائية الإحرادات التي أوجب النائران عليها إثباء إلى النحر بالنائران المباهرة النحر بهض اللهائم المباهرة المباهرة النحر بهض المباهرة ال

١ - مفاد المادة ١٢ من قانون تنظيم المبانى السابق رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ أنه إذا صدر قرار من المحافظ باعتهاد خطوط التنظيم فإنه صطرعلى أصحاب الشائه من وقت صدور هذا القرار إحراء أحمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة عن خط التنظيم ، غير أنه حماية لحقوق الأفراد ، حسبا ورد بالمذكرة الإيضاحية لحذا القانون . فقد نص المشرع على إزام الإدارة بتمويض أولى الشان تعويضا عادلا إذا تحقق موجه .

٧ - أوجبت المادين الخاصة والسادسة من الفانون ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤ على الجمهة القائمة بإحراءات المحددة بها والتي تقدير كشوف تتضمن بيان العقاد المطلوب نزع ملكيته واسم مالكه وأصحاب الحق فيه وعمل أقامهم والتعويض المقدر لهذا العقار وعرض ما للمدر لهذا العقار وعرض من المدر المدر

هذه الكشون مع الحرائط في الأماك المحدد، والنشر هنها ، وإخطار أصحاب الحقوق الشأن بها ، كما خوات المحادة السابقة لذوى الشأن منالملاك وأصحاب الحقوق ولاعتراض على هذه البيانات بماني ذلك تقدير التمويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنتهاء مدة عرض الكشرف سالفة الذكر . و بيلت المحادة الثالثة مشر تشكيل المجنة المختمة بالفصل في المعارضات الحاصة بالتعويضات وأجازت المحادة الرابعة عشر الطعن في قرارات هذه المجنة أمام المحكمة الابتدائية ، وين من هذه المحتمة بالشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة بطاب النمويص المستحق من نزع الملكمة ، إلا أن هذا الحظر صوملي ما جرى به قنماء هده المحكمة حد مشروط بأن تكون الجمهة تازمة الملكمة فحد اتبعت من جانبها الإجراءات التي أوجب طبها القانون اتباءها لتقدير قشد وين ، فإن لم تلازم هذه الإجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان لعما حب الحق أن يلجأ إلى المحكمة المختصة الطالبة بالتعويض المستحق .

المحكمة

يعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استونى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقاما الدعوى رقم - ٢٩٧٩ سنة ١٩٧٣ مسدنى جنوب القاهرة الابتدائية شد المطعون عليهما بطلب الحكم بإلغاء قوار تغدير ثمن الجزء النمائع للننظم بالعقار المبين بالأوراق وتعدر الثمن المناسب له وقالا بها المعموى أر محافظة الداهرة قامت بنزع ملكية ٧٧ مترا مربعا من المقاو المذكور ٤ وقدرت ثمن المربع على محد جنهات، وأخطر بتاريخ ١٩٧٣/٦/٣٦ للاستلام التعريض على هسدا الاساس ٤ ول كان ثمن المربقد وقت ترتع الملكية بما لايقل هن محسون جنها فقد أقاما الدعوى بطلها بهما سالفة الهيان ٤

و بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧ و حكت المحكة بعدم قبول الدعوى . استأنف الطاعنان هذا الحسم الدى مستحدة و قد مدنى هذا الحسم الدى عكمة استثناف الفاهرة بالاستشاف رقم ١٩٤٧ سنة ٩٩ قى مدنى طالبين الفاءه وتقدير ثمن المتر بمبلغ خمسين جنبها و بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ وحكمت المحكمة بتأميد الحسكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحسكم المعامون فيسمه عودمت النيابة العامة مذكرة أبحت فيها الرأى بنقض الحسكم المعامون فيسمه عورض الطعن على هذه الدائرة في غرفه مشورة فرأت أنه جدير بالنظرة وحدهت جلسة لنظره وفيها الترعت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقرلان، أنهما تمسكا أمام محكة الموضوع بأن التزاع المطاروح إنما هو مطالبة بتعويض عن مساحة بارزة عن خط التنظيم، وهو ما تحضم لا حكام القانون رقم و به لسنة ١٩٦٧ فضلا عن أن الجمهة المنوط بها نزع الملكية لم تتخذ الاجراءات المنصوصر عليها في القانون رقم ١٩٧٧ السنة ١٩٥٤ غير أن الحمم المطون فيه أطرح هذا الدفاع وأيد حكم محكة أول درجة بعلم عبول الندموى على سند من الدول بأن أحكام العانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٤ تمنع طبول الندموى على سند من الدول بأن أحكام العانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٥٤ تمنع شايه الحاطأ في تطبيق القانود والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المحادة ١٢ من قانوني نقطيم المبانى السابق رقم ه به لسنة ١٩٦٢ المنطق على واقعة الدعوى قسد حرى نصما بأن يصدر باعتماد خطوط شغليم الشوارع قرار من المحافظ بعد موافقة المحلس المحتص ، ومع عدم الاخلال بأحكام قانون ثرع الملكية بحظر من وقحت صدور هذا الغرار إحراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة من خطوط التنظيم ، ويعوضر أصحاب الشأن تعويضا عادلا "مما مقاده أنه إذا صدور هذا القرار إحراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة من خطأ وقت صدور هذا القرار إحراء أعمال البناء أو التعلية فى الأجزاء البارزة من خطأ التنظيم غير أنه حماية لحقوق الأفراد — حسيا ورد بالمذكرة الإيضاحية لحلما القانون رقم ٧٧ه لسنة ١٩٥٤ قد عادلا إذا تحقق موجبه ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٧٧ه لسنة ١٩٥٤ قد

أوجب في المسادتين الخامسة والسادسة على الحهة القائمة بإجراءات نزع الملكية النفعة العامة - أن تتخذ الإحراءات المحددة بهما والتي تنتهي بتحرير كشوف تتضمن بيان العقار المطلوب نزع ماكيته واسم مالكه وأصحاب الحق فيه ومحل إقامتهم والتعويض المقدر لهذا العقار ، وعرض هذه الكشوف مع الخرائظ في الأماكن المحددة والنشر عنها ، وإخطار أصحاب الشأن بها ، كاخولت المادة السابقة لذوى الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق الاعتراض على همنه البيانات بما في ذلك تقدير التعويض وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إنتماء مدة عرض الكشوف سالفه الذكر ، وبينت المادة الثالثة عشر تشكيل المجنة المختصة بالفصل في المعارضات الخاصة بالتعويض ، وأجازت المادة الرابعة النصوص أنه وإن كان لابجوز لصاحب الشأن الالتجاء مباشرة إلى الحكة بطاب التعويض المستحق من نزع الملكية ، إلا أن هذا الحظر ــــ وهلي ماحرى به قضاء هذه الحكة _ مشروط بأن تكون الحهة نازعة الملكية قد اتبعت من جانبها الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لنقدير التعويض ، فأن لم تاتزم هذه الاجراءات في المواعيد التي حددها القانون كان الصاحب الحق أن بلجأ إلى المحكمة المحتصبه للطالبة بالتعويض المستحق ، لماكان ماتقدم وإذ لم يلتزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن بحث دفاع الطاعنين الجوهري سالف البيان، فإن الحسكم يكون قد أخطأ في تعابيق القانون وهاره النصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى محت واقي أسياب الطعن .

جلسة ۲۱ من بوبيه سنة ۱۹۸۲

برئامسة السهد المشتدار تم الدكتوز مسطقى تبرة نائب وثوس الحكما ، وحضر به الساهة المستشارير ، صلاح الدين عبد الطلع ، الدكتور أحمد حسنى ، والدكتور مل عبدالفقاح وعجد طموم ،

(127)

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤١ القضائية :

- (١) نقض (سبب الطعن . محالفة الثابت بالأوراق " .
 - غَالَفَ الثابِ بِالأورانِ التي تبطن الحبكم ، ماهوتها ،
 - (٢) إنبات " الإقرار القضائي " .
 - الإنرار القضائي . م ٢٠٣ ،ن قانون الإثبات . مأهيته .
 - (٣) عقد و تفسير العقد " . محكمة الموضوع " .

الفسر الدائر و إستقبار نية طرمها . - من هلطة محكة الموضوع متى تام قضاؤها على أصباعه حائمة وطالمنا لم تخرج عن الهمى الظاهر لديارتها .

١ حالفة الثابت فى الأوراق التى تبطل الحكم هى تحريف محكة الموضوع
 الدابت ماديا ببعض المستندات ، أو إبتناء الحكم على فهم حصلته المحكة غالفا
 لما هو ثابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل مناضلة من الخصوم

٢ -- الإقرار العضائي وفغا لنص المادة ١٠٥٧ من قانون الإشبات هو إدراف الخص أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليسه أشناء سرر الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، بما يبنى عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك للمواقعة .

ستفسير العقود و إستفلهار ثيهة طرقها أصر نستقل به عكمة الموضوع
 سادام قضاؤها في ذلك ية وم على أسباب سائنة وطالمها أنها لم تجرج في تفسيرها
 العقد و إستغلهار ثية المتعافدين عن المعنى الظاهر لعباراته

الحكة

بعد الاطلاع ملى الأوواق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقور ك والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــ على مايبين من الحكم المطمون فيــــه وصائر أوراق. العامن - تخصل في أن البنك المطمون ضده الأول استصدر من يحكمة القاهرة. الابتدائية بتاريخ ٢٠/٢/٢٠ أمر حجز تحفظي ما المدين لدى الفير ضد الطاعن وفاء لميلغ ٣٣٧٥ ج و ٥٥٤م والفرائد بواتع ،٥٦٦٪ صويا اعتبارا من ١/٦٥/٧/١ وذلك تُمنت يد المعامون ضدهم الآخرين و بعد توقيع المجز و إبلاغه تقدم البنك المطعون ضده الأول إلى محكمة القادرة الابتدائية باستصدار أمر أداء بالدين ضد الطاعن وشركة الإسكندرية المامة للقاولات على وجه التضامن مع صحة أجراءات الحجوز الموقعة وجملها تنفيذية فامتنع السيد رئيس المحكمة عن إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع وقال البنك المطمون ضده الاول. بيــانا اطلبــه أنه يداين الطاءن برصيد مدين قدره ٣٣٧٥ج و ٤٥٧م حق ٣٠/٦/٥٠ خلافا للفوائد بواقع ٥ر٦ ٪ سنويا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ وأن هذا الدين نشأ عن عقد فتح أعباد جارى مدين فتحه البدك العربي المحدود في ١٩٦٠/٢/٩ والذي الديج بعد ذلك في سِنك مصر ، وأن الدين تأكد بمقتضى إقرار وقعه الطاعن في ١٩٦٣/٧/ يتضمن مديونيشـه في ٤٤٨٠ج و ٦٩٢ م حنى ١٩٦٣/٤/٣٠ بخلاف مانستجد من فوائد وعمولات ومصروفات مصرفيسية أبتداء من ١٥/١٥/١٩ وتعهد العااعن أن يسدد قيمة الرصيد على أقساط إلا. أن الطامن سدد القسط الأول وقدره ١٥٠٠ج ولم يقم بمداد قيمة الأقساط

الاخرى وملحقاتها وأصبح رصيد حسابه مدينا في مبلغ ٢٣٢٥ج و ٤٥٧م حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ يخلاف الفوائد بواقع ورد / عضاف إلى الأصل شهريا امتبارا من ١٩٦٣/٧/١ وتى تمام السداد وأن الاعتباد سالف الذكركان مفتوحا بنرض مناولة أعمال المقاولات الخاصة بمنشأة الطاعن التي كانت بامم منشأة مقاولات عمومية وهي منشأة فردية أبمت ثم أدمجت بقرار وزير الإسكان رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٦٤ في شركة الإسكندرية العامة الفاولات الأمر الذي تعدر معهُ الشركة الأخرة خلفا له ومن ثم تكون ملزمة مع الطامن على وجه التضامن فها ييهما يسداد مطلو باله تقيدت دهوى برقم ٢٤٩ لسنة ١٩٩٦ تجاري القاهرة الابتدائية وبتاريخ ٣٠ /١٩٦٧ حكمت الحكمة بعدم قبول الدعوى باللسية لشركة الإسكندرية العامة القاولات و بإلزام الطامن بأن يدفع للبنك المطمون ضده الأول مبلغ ٢٢٧٥ج و ٤٥٧م والفوائد القانونية وصحة الحجز التحفظي الموقع تحت يد المطعون ضدهما لثانية والنالثة وآخرين وجعله نافذا استأنف الطاعن هــذا الحكم بالاستثناف رقم ٣٠٧ لسنة ٨٤٪ . تجارى وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستثناف بالنسبة لشركة الاسكندرية المامة الفاولات لانهائية الحكم المستأنف بالنسبة لها وتأبيد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النفض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برقض النامن ، عرض الهامن على هذه الحكمة في غرفه مشورة ، فوأته جديرا بالنظر، وبالحلسة المحددة الترمت النيابة وأبها .

وحيث إن الطاعن سمى بالسبب الاولى على الحكم المطمون فيه عالفة الثابت اللاوراق . وفي سيان ذاك يقول إن الاصادكان مقتوحا بقرض مزاولة إعمال المقاولات الحاصة بمنشأة فردية وقد ألمات أخاصة بمنشأة فردية وقد أعمت ثم أدمجت في شركه اسكندرية العامة المقاولات ، الأمن الذي تعتبر معه الشركة الاخرة خلفا له ومن ثم تسكون ملزمة معالطاعن فيها بينهما بسداد مطلوب البدي وقد أفقل الحكم هذا المني .

وحيث إن هذا الذي غير صديد ، ذلك أن غالفة النابت في الاوراق التي "مطل الحكم هي تحريف محكة الموضوع النابت ماديا سعمن المستندات ، أو ابتناه الحكم هل فهم حسلته المحكة غالفا لمنا هو ثابت بأوراق الدعوى من

وقائع لم تكن محل مناحلة بين الخصوم . لمساكان ذلك ، وكان ماقال ، البنك المطَّعُونَ ضده الأول في طلب أمر لجز وأمر الأداء وفم ن أن دين بنك مصر الذي فتح من أجله الاعتماد إنما سعلق منشأة التي أثمت وأدمجت في شركة الإ-كمندرية العامة القاولات " لم يكن أمر ثابت بالأوراق المقدمة في الدموي سواء كان ذلك في مة ــ د فتح الاعتباد المؤرخ ٢/٩/ ١٩٦٠ أو بالا تفاق المؤرخ ٧/٣ ١٩٦٣ أو بغير ذلك من مستندات ا. هوى إنمــا هو لايعدو مجرد ادعاء من البنك المطعون ضده الأول تبرير طلباته الموجهة منسه إلى شركة الاسكندرية العامه القاولات واتى أدمجت فيها تلك المنشأة بعد تأميمها rأسيسا على أن الشركة تعستير بذلك خلفا للصاعن وتمكون من ثم ملزمة معه على وجه التضامن فيها بينهما تسداد لدين . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد أطرح هذا الادعاء بأدلة سائنسة وكافية رذ قرر " أن عقد فتم الاعتماد المؤرخ ٢/٩ -١٩٦٠ وعقــد الاتفاق النابت التاريخ ف ١٩٦٣/٧/٨ قد وقعا من الطاعن بصفته الشخصية ولم يرد بهما ذكر للشركة أو المنشرة الأص الذى يدل على أن العلاقة لم تنشأ بين البنك واستشأة وإثمــا "شأت بينـــه و بين العامن * • • • فإن النعي على الحكم بخالفـــة الثابت في الأوراق يكون على هرأساس .

وحيث إن الطاهن ينهى بالسبب الثانى على الحكم الطمور فيه الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أهدر دلالة وحجية إفرار البنك المقمون ضده الأول في الدعوى بأن عقد فتح الاعهاد الذى المتبع الدين المطالب به كار شعلق بمزاور "عمال المقاولات الخاصة بمشأة ... موره إقرار قصاف يعتبر حجة قاطعة على المقر و ستوجب التراهه به وعدم عروجه عليه وإذ انهى الحكم المطعود فيه إلى إهدار همذا الإقرار واعتر دين البنك دينا عر الطعن شحصيا وايس دينا على منشأة فإنه يكون قد أخطأ في الفانون وقد حجبه هذه الحط على شركة الإسكندرية العامة المقاولات مما يعيبه البك عليه قبل الرجوع أولا على شركة الإسكندرية العامة المقاولات مما يعيبه كذاك بالاخلال محق الدفاع .

وحيث إن همذا الذي غير سديد ، ذلك أن الإقرار القضائي وفقا لنص المسادة س. ١ من قانون الإثبات هو اعتراف الخيم أمام القضاء بواقعة قانوئية مدى بها عليه أثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، بما ينبي عليسه إقالة خصمه من إقامة الدليل على الملك الوانعة . لما كان ذلك ، وكان ماقرره البنك المطعون ضده الأولى من " أن عقد فتح الاعتباد الذي أشتج الدين المطالب به كان مفتوحا بغرض مناولة أعمال المقاولات الحاصة بالطاعن والتي أثمت فيا بعد وأدبجت في شركة الإسكندرية العامة "قاولات ومن ثم تدكون الشركة مسئولة بالتضامن مع الطاعن في سداد الدين المطالب به " إنما هو في حقيقة الأمر ادعاء بواقعة يستند إليها في تهرير طلب إلزام شركة الاسكندرية العامة للقاولات بالدين بالتضامن مع الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح همذا الادماء للأسياب السائنة التي أوردها — على النحو السالف بيائه عند الرد على الدياء للأول من أسباب الطعن ، فإذ النبي عليه بالخطأ في القانون والإخلال الدفاء يمكون على هير أساس ،

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المعامون فيسه القصور في التسهيب والقساد في الاستدلال والحطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي سبان ذلك يقول أن "ممنشأة فردية عملوكة له وليس لها كيان قانوني أو شخصية اعتبارية فإذا ما أبرم مقسد قرض مع البنك تقويل أعمال المقاولات التي تقوم بها هسد المنشأة فإن اسمه هو الذي يظهر في عقد فتح الاعتاد و يكون من القصور في التسييب والفساد في الاستدلال أن يعتبر الحكم المطعون فيه مثل هسدًا القرض منبت الصلة بتلك المنشأة لهجرد ورود اسمه سأى الم الطاعن ب عبدا عكم يكون الحكم قد أخطأ في القانون المحتم الداختيارية العناون قد المنشأة فحردة ،

وحيث إن هذا النمى غير سديد ، ذلك أن تفسيرالعقود واستظهار نية طرفيها أمر نستقل به محكة الموضوع مادام قضاؤها فى ذلك يقوم هلى أسباب سائفة وطالما أنها لم تخرج فى تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن الممنى الظاهر لعباراته ، لمك كان ذلك وكان لحكة الموضوع أن تفصر عقد فتح الاعباد كغيره من المعاود . وكان الحكم المطعون فيسه قد الترم في تفسيره لعقد فتح الاعباد موضوع الدعوى وعقدالانفاق الثابت في ١٩٦/٧/٨ و عباراته الواضمة واستخلص لأسباب سائفة لها أصلها الثابت في الأوراق حان عقد فتح الاعباد قد أبرم لعمال المطاعن تخصية عن الدين النامج من هذا العقسد ولا علاقة لمنشأة الطاعن بهذا الدين ومن ثم فإن النبي ملي الحكم بالقصور في التسبيب والقساد في الاستدلال والخطأ في القانون والإخلال محتى الدفاع يكون على غير أساس ه

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

حلسة ۲۱ من يوسيه سنة ۱۹۸۲

برقامة السهد (المشائد / د. عبد الرحو عباد نااب وابس الحدكمة ، وده. به العاهة المشاوين » حبد الحرف التالم ، ، ، ، » ودارز عبد الحيد ، ، ، متصور يبه وهمك واقت مقابى -

(127)

الطُّعن رقم ٤٤٤ أسنة ١ ٥ ألقضائية :

(١) نقض ٠ " أثر النقض " ٠

نقض الحسكم المتأمون فيه والاسالة ، أثره . تحصوم ابداء أرجا دفاع ودفوخ جديدة أمام عكمة الإحالة .

(٢) عكة الموضوع . * ساعاتها في تفدير الدايل * . حكم . * سبب، -الحكم * .

همكة الموضوح مساشرا في المهم أاتوالم المشهرد م لها ألا اتأنت بياهز البراقم هوهي المهمجي الآسر وبإقوال راسه أو أكثر دون هيره معه الزادوا بيبالا مهم أرتبيجها المياهة على أخرى .

، حكم . " أسايب الحكم " . " إنبان " و استثناف .

عدر فوق فشهود. قم كمة الاستدف الرئح عد ب شكة أول دوية ، عدم تروم بيائها : أصاب ذلك

(٤) نافس . "أثر تنفس الحكم".

 ١ -- من المقرر أنه يترتب على نقض الحكم زواله وسقوط ما أقربه أو ما قرره أو رتبه من حقوق بين طرفيه ، وأن للخصوم إبداء ما يعن لهم من دفوع وأوجه هذاع جدبدة أمام محكمة الاحالة .

٢ — تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكة الموضوع فلها أن تأخذ يمض أفوالهم دون البعض الآخر و بأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبا يطمئن إليه وجدانها من غير أن تكون مازمة ببيان سبب ترجيحها لما أخذت به و إطراحها لذره دون معتب طبا فى ذلك .

٣ لحكة الاستنافأن تحالف محكة أول درجة فها استخاصته من أقوال
 الشهود دون ازوم لبيان أسباب ذلك ما دام استخلاصها سائفا

ع -- من المادر في قضاء هذه المحكة أنه يترتب على نقض الحسكم المطعون فيه وإحالة القضية أن تسترد المحكة الحال إليها حريتها في تحصيل فهم الوافع في الدعوى ولوكان ذلك من غير الطويق التي كانت قد حصاته فيها من قبل مل أن نحالف رأيها الأول فيا تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيدها في ذك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانوئية التي فصل فيها .

الحكة

نعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشاو المقرو ــ زالمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

حيث إن الوقائم – على ما يبين من الحكم المطعوز فيه وسائر أوراق العلمن – تخصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٧٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى السكندريه على المطعون ضدهما طالب الحمكم باخلائهما من الدين المؤجرة وتسليمها إليه خالية مما يشغلها ، وقال بياتا لها أنه بموجب عقسد

مؤرخ ١/١٠/١٧١١ يستأجر منه المطمون ضده الثاني العين المذكورة . إلا أنه قام بتَأْجِيرِهَا إِ إِلَى الْمُطْعُونُ خَدْهُ الأُولُ مِن ناطَّةُ دُونُ عَلَيْهُ وَ يُعْرَ إِذَنَ كُتَابِي منه مخالف بذلك حكم الفقرة ب من المـ دة الثانيه من القانون ١٢١ سن ١٩٤٧ وبجلسة ، ٧/١ و٧/١ قضت الحكمة باحانة الدعوى إلى التحقيق الينبت "طاعن أنَّ الماعمون ضدء الثاني قد أجر عين النزاع من باطنه إلى المطمون ضده الآول مع التصريح لهما بنفي ذلك . و بعد "نفيذ هذا الحكم بسماع أقوال شهود الطرفين قضت الحكمه بجلسة ١٩٧٦/٢/١٨ باخلاء المطعون ضدهما من البن الموضفة يصحيفة افتتاح الدعوى وتسليمها -الية إلى الطاعن . اسنانف المطعون ضده الأول هذا الحَكم بالاستثناف -٢٧ اسنة ٢٣ ق اسكندرية بغية إلفائه ورفض دعوى العاعن ، و مجلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٨ قضت الحكمة ياحا. الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف د المطعون ضده الاول " أن زوجته وأولاده بقيمون بعين الزاع منذ تاريخ عقد الإبجار وأن المستأنف عليه الثاني ود المطعون صده الثاني "حرر العقد بمرض إسكان شفيقة زوجة المستأنف. ولعدم تنفيذ هذا الحكم ، إذ لم يحصر المطمون ضمسده الاول شهوده قضت ا كمة عِلْسَة ٢/٢٦ · ٢٠ تَأْسِدُ الحَكُمُ المُستَأْنَف. طمن المُطمونُ ضده الأول في هذا الحكم بطريق النفض بالطنن ١٠٥٦ لسنة ٤١ قضائية قضت الهسكمة بتاريخ ٢/١/١٩٨١ بنقص الحمكم وأحالت الضية إلى محكة استناف أسكندرية فقام الطاعن يتعجيل نظرها أمام المك الحكمه وبجاسة ٢١٩٦/ ١٩٨٠ قضت الكمة بعدم قبول طلب للستأنف و المطمون ضده الأول " و إلزام المستأنف صده لاول " الطاعن بتحرير مقد إنجار وقبر الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف أنه كاريف وعاثلته مع المستأنف ضده ثالى و المطمون ضده التالى " بعين التراع إقامة مستقرة استمرت لمدة صنة سابهة على ترك المذ كور لها وتاريح ذلك َّ الرك وأن يهم، الامر البقي ، وبعد سماع شبوي الطرفين قضت المحكم مجاسة ١١/٤/ ١٩٨ وفي موضوح الاستثناف بالغاء الحكم المستأنف ورفص دعوى المستأنف ضدهالا ولرااساعن طعن الاخر في هدا الحكم بطويق النقض وق مت النباية العامة مذكره أيمت فيها الرأى برفض الطمن ، وإذ عرض الطعن على هد. الحدكمة في غرفة مشووة حددث جلسة لنظر. وفيها الزمت النيابة رأمها

وحيث إن الطعن أفيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بها على الحسكم المطعون فية القصور في التُّسبيب ، والفساد في الاستدلال ويقرل في بيان ذلك أَنْهُ كَانَ شَمِنَ عَلَى الْحَكَمَةُ الْاسْتُنَافَيْهُ إَلَا تَتَحَاوِزُ حَدُودُ الْمُسَالَةِ الَّي نقضُ الحكم السابق نسبها إلى النظر في الأدلة وأوجه الدفاع والطلبات الحديدة ، ومن ثمُّ فان بحثُها لذذَّع المطمون ضده والذي قرر فيه أنه كان يساكن المُستَأْجِر الأصلُّ تنكوز فيه تمدّ بحثت وقائع جاردة خلافا لحكم القانون كما أن مذهبا في ذلك سناة من الاقرارات الفضآئية الصادرة من المطمون ضده الأول والتي يذكر فيها لَّاشتراكَ المالمعون ضاء النائي ف المسكن بعين الزَّاع ، وقد تُكرُو ۚ إَفْرَارُهُ بِذَلَّكُ في صحيفة استثنافه ومذكرة دفاعه المقدمة بجلسة ٧٧ / ١١ / ١٩٧٧ والتحقيق ق الشكوى رقم ٩٩٣ هنة ١٩١٧ إ.ارى اللبان ولو نظرت محسكة الاستشاف إلى هذه الاقرارات لما اعتدت بدفاعه القائم هلي ما يخالفها ، وقيام المحكمة يا مالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة إقامة المطعون صده الاول مدة صنة صابقة من حتمره المطمون ضده التاني " المستاح الأصلي " واستنادها في قضائها إلى بُوتِها تكون معه قد ناقضت تلك الافرارات القضائية كم تكون قد عرات على أفوال شاه .ى المطعون صنم الأول أمامها والى جاء بها أن المذكور كان يتم مع المطمون ضده الثاني بدي النواع وغم أن أحد هذين الشاهدين قدد ذكر بِمَا تُتَحِيِّينَ فِي الشَّكْرِي آفَةَ الذُّكُو أَنَّ المُلْعَونُ صَدِهِ الْأُولِ هُو َّ الذي استقل وحده بالاقامة دون المطعون ضدُّه الثاني بالسَّكن محل النزاع كما لم بلق الحكم أهتبارا لاقوال شهود المطعون مسده الاول أمام محكمة أول درجة التي حاصت إلى ذبك أوضا ممما يخالف أفوال شاهديه أمام عكمة الاستثناف ، كَ أَنْ الحَكُم المُطعونُ فيه لم يِّناول المستنات المُّدَّمة من الطاعن أو المطمون صَده الأول نُفسه رغم أنها ذَات تأثير في الدَّعرى بأن غفل من ديَّال المستند المقدم من الأخر فيلُ إصدار الحكمُ التحقيق ، إذ تضمن أفرار شر يكذبي غى العقار وأحد المفيمين يه أن المطعون ضده الاول هو الذي يسكن شقة التراع دون المطعون صَده الثاني آلذي لم يكن مقيما فيه أبدا ، كما لم يعرض لصحيفتي الحالة" الحنائية وشهادة وفاة نجل المطمون ضده الأول وهي المستندات التي نقض بسهما المُمكمُ الاستثناف السابق، وبالتالى فإن الحكم المطمون فيه إذ لم عص ملك المستندات يكون قد وقع في تفس خطأ الحكم السابق.مع ذلك فإن هذَّه المستندات لاقيمة لحانى التدليل عل إقامة المطعون ضده الأول بعين النزاع خاصة وأن التابت باقشهادة

الصادرة من مكتب السجل المدنى المقدمة من الطاعن أن الذكور عنوانا آخر قبل استخراج بطانة سخصية بدل فافد .

وحيث إن هذا النمي في غير محله ، ذلك أن من المفرر أنه يترتب على نقض الحكم زواله وسقوط ما أس يه أو ما قرره أو رتبه من حقوق بين طونيه ، وأن للحصوم إيداء ما يعن لهم من دفوع وأوجهدفاع جديدة أمام محكمة الإحالة ، ومن ثم فلا تُثريب على محكمة الاستثناف المحال إليها الدموى بعد نقض الحكم إن هي استمت إلى الدفاع الجديد الطعون ضده الأول الفائم على مساكنته الستأجر الأصلي وحقه في الإقامة بالسكن بعد تركه إياه وأخذت به بعد أن حققته ، ولا يقرح في ذلك النفات الحكم المطعون نيه كما يقرر الطاعن **ع**ن الإقرارات الصادرة من المطعون ضده الأول والمدعى نخالفة الحسكم المذكور لها ، ذلك أنه لم يسبق له التمسك جلما الدفاع أمام محكمة الاستثناف بما يكون معه نعيه في هذا الخصوص ذر مقبول . ولما كان تقدير أقوال الشهود ، هو مما تستقل به محكمة الموضوع فنها أن تأخذ ببعض أقوالم هون البعض الآخر وبأقوال واحه أو أكثر من النهود دون غيرهم حسماً يطمئن إليه وجداتها من غير أن تكون ملزمة ببيار سبب ترجيحها لمسأ اخذت يه و إطراحها لذره دين معتب عليها في ذك ، ولحكمة الاستثناف أن تخالف عُجَمَة أول درجة فيما استخلصته من أقوال الشهيرد دون لزوم ابياء أسباب ذلك ما دام استملاصها سائفا ، لما كان ذلك . وكان البين من مدرنات الحكم المعامون فيه أنه قــــدحصل من أقوال شاهدى المطمون ضده الاول التي اطمأت إليها الحكة في التحقيق الذي باشرته من المستنبات المقسدمة في الدعوى أن المطعون ضوء الأول كان يقيم مع المطعون ضواه الشأبي المستأجر الأصلى " في الشقة عيل الزاع مدة سنة سابقة على تزك هذا الأخرِ لها إلى مسكن آخر ، وإذ كان هذَّا الاستخلاص سائفًا وله أصله الثابت في الأوراق فإن ما يثيره الطاعن بصدد قيام المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق واستنادها إلى أقوال شاهدى المطمون ضده الأول في التحقيق الذي أجرته أمامها دون التفات لأقوالهم أمام أول درجة أو بالشكوى ٩٣٥ صنة١٩٧٧ إداري اللبان إنما يمثل جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي أخذت به

الحكمة الاستثنافية بغة الوصول إلى نتيجة أخرى غرال انتهى إلها قضاؤها عا لا مجوز معه إثارته أمام هذه المحكمة ، وما يقرره الطاعر بعد ذلك شأن التفات الحكم المطعون فيه عن المستند المندم منه وهو الشهادة الصادرة من مكتب السجل المدنى والثابت منها أن الطعون ضده عنوا: آخر فإنه مردود يأن الحكم قد عرض لهذا المستند منوها إلى أن ما ثبت به لا يغر عقيدة المحكمة نشأر إقامةً المطعون ضده الأول وزوجته بعن التزاع لمدة سنة سابقة عاترك المطعون ضده الناني لتلك العين والتي تحققت المحكمة من شبوتها من أقوال الشهود الذين سمعتهم أمامها ، أما استناد الطاعن في نعيه إلى عدم تحيص الحكم المطعون فيه الستندات المقدمة من المطعون ضده الأول والمشار إلها في وجه النبي فهو غير مقبول ذلك أن المقرر في قصاء هذه الحكم أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية أن تسترد المحكمة المحالة إليها حريتها في تحصيــل فهم الواقع في الدعوى وأو كان ذلك من غير الطرق التي كانت قد حصلته عنها من قبل مِل لَمَا أَنْ نَحَالُف رأيها الأول فيا تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيدها. فذلك إلا أن تتبع حَكم النقض في المسألة القانونية الي فصل فيها ، لما كانذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استدل سائفا من أقوال شاهدي المطعون صده الأول في التحقيق الذي أحرته محكمة الاستثناف أمامها هلي إقامة المذكور يشقة النزاع لمدة سنة سابقة على ترك المعمون صده الثاني لها، وكان تقدير الأدلة هو مما تسقل به عكمة الموضوع دون معتب هابها في ذلك متى كانت مستمدة من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التي أنهت إليها ، فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن تلك المستندات ، بعد أن ثبت للحكمة فيما حصلته من أفوال شهود المطعون ضده الأول سلامة دفاعه ، و يكون هذا النعي أيضا جدلا موضوعيا في تفدير الدليل الذي أخذت به محكم: الموضوع مما لا مجوز معه إثارته أمام هذه المحكمة .

ولم تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۲ يونيه سنة ۱۹۸۲

رِثَامَةَ السهسة المستشار عهد لله صنجر ثائب رئيس الهُكَةُ وهذوية السادة المستشاريني ع تهد الموسى فتح الله ع مرزوق فكرى عبد الله 4 چوچس اصحة عبد السهد وعد عبد المنعم جاير ه

(121)

الطعنان رقما ٤ ه ٠٠ ، ٢٠٧٦ لسنة • و القضائية :

(١) إختصاص . حراسة ° حراسة إدارية ٬٬ نقض الطعن بالنقض٬٬ . عكمة الق_م .

اختصاص محكمة القم ينظر المنازهات المتدلة بالمراسات التي فرضت قبل الدمل بالقانون ع ٣ لسنة ١٩٧٦ ما يكور د من دلمه المنازهات معاووسا هل الداكم يجديع درجائها وجوب إصالته إلى محكمة الله عالم يكور قد نقل ماب المرافعة قبها م ٣ في ١٤١ لسنة ١٩١٩ ه الطعن بالفشي في حكم تبائل صادر قبل العمل بالفانون الماكرو اعتصاص محكمة التفض ينظره ٥ عنه ذلك ،

(٢) دەوى " انعقاد الحصومة " إعلان بطلان . استانناف .

الدهاد الخصورة , شرطة . إعلان المدعى عليه صحيقة الدعوى ، الخصوبة لا تحقد إلا بين ; أطراف أحياء والاكات معفومة لاترتب أثراً .

(w) حكم " الطمن في الحكم وقف ميعاد الطعن » .

جهل الخصم بوفاة خصمه يمد هذرا يترتب طبيه وقف سريان الميماد عدم توجيه الاستثناف إلى وزند الخصم جملة في الهماد . أثره . مقوط الحق في الاستثناف .

(۱) إن كات المادة السادسة من القانون ١٤١ صنة ١٩٨١ شأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعات محكة الديم مختصة دون غرها فظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التمويضات والمنازعات الأعرى المتعلقة بالحواسات الى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وأوجيت إحالة جميم المنازعات

المطروحة على المحاكم الأشرى إليها مالم يكن قد قفل فيها إب المرافعه ودرن أن سنص صراحة على استثناء الطُّمُونَ المُدروضِية على محكمة المنفض من ذلك إلا أذ البن من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصد المشرع إحالها إلى عكمة القم هي تلك المناز ال الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أونفيه، والطعن النقض طريق طعن غبرعادى لا يؤدى إلى طرح فس الخصرمة التي كانت مردد. بين الطرفين أمام محكه الاستثناف و إنما إلى طرح خصومة أُخْرَى هي البحث حول صحة تطبيق الفانون على الوقائع الى أكدها الحكم المطمون فيه وفى أحوال مبينة بيان حصر ، فخصومة الطَّمَن بالنقص لها ذاتيةً خاصة غتلفة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع إذهبي لاتهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حتى أو نفيه أو إلى إحلال حكم جديد محل الحكم المعلمون فيه ل يرتمس الأسر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون وممالحة ما يكون قد شابه من عيوب فانوئية . هذا إلى أنه وقد استثنى المشرع في المادة السادسة من القانون من الإحالة إلى محكمة القبر الدماوي التي قَفَل فيها بأب المرافعة قبل أعمل به فإن هذا الا تثناء بجب أنَّ ينسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم القصل فيها بحكم بهائي نافذ و إن طعن فيه بطريق النقض إذ أيس من شأن هذا الطُّعن أن يمس بقوة هذا الحكم أو بوقف تنفيذه ولا يصح الفول بأر المشرع وقد ناط محكة القبم أنفه ل فى كافه المنازعات المتعلقة بالحراسة بنصد تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد أسقاط ما سبق صدوره من أحكام ولو كات نهائية بمآنجول تلك المحكمة نظر ا'وم وع منجديد إذا أحيل إليها الطعن محالته من محكمة النقص ذلك أن الزاع الموضوعي ـــ وهلي ما سلف بيا يه _ يخرج عن نطاق الطمن بالنقض فضلا من أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على أسقاط هذه الأحكام فإ", ا لا "سقط بطويق الاستنتاج لما يترتب على أمناطها من المساس بالحذوق المكتسبة للخصوم وأن مجود الطعن بالنقض في هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يترتب عليه إمادة عرض اأزاع على محكمة النقض وإنما نظل هذه الأحكام محتفظة بحجيتها التي تملو على اعتبارات النظام العام وهي حجية لا سقط إلا بنقص الحكم إذ فهده الحالة فقط تسقط عن الحكم النهائي -صاته ـــ لما "كان ما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادره في منازمات متعلقة

بالحراسات يظل منعقدا لحكمة النقض وحدها ويكون الدفع بالاحالة على غير أساس متعين وفضه .

(٧) يازم لرفع الاستلناف وفقا السادة ٢٣٠ من قانون المرافعات أن تودع صحيفته فلم كتاب المحكة الموفوع إليها وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى يتمين أيضا إعلانالصحيفة إلى المستانف ضده ذأن هدا الإجراء الأحير لازم لان قاد المحصومة بين طرفيها و يترتب على عدم محققه بطلانها — لممما كان ذلك وكات المحمد ومه لا تقوم إلا بين الاحياء ولا تتعقد أصلا إلا بين أشخاص وجودين على قيد الحياة و إلا كانت معدومة ولا ترتب أثرا ولا يصححها إجراء لاحتى وعلى من ريد عقد خصومه أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاه أو تغير في الدنمة قبل اختصامهم قانونا .

(٣) جيمل الحصم بوفاة خصمه يعد سه وعلى ما جرى به قضا. هذه المحمد حذوا يترتب عليه وقف سريان الميماد فى الفترة التى تبدأ من وقت توجيه الإحراء فى مواجهة المتوفى وتشهى فى وقت العلم بهذه الوفاه إلا أنه كال يتمين على رافع اللعامن أن يعيد توجيه طعنه إلى الورثة جملة فى الموعد الفانونى الذى إنفتح من رقت علمهم بالوفاة وفقا الددة ٢١٧ من قانون المرافعات وإذ لم يقم المطهون عليهم الثلاثة الأول سه المستأنفون فى كلا الاستثنافين بالنباع هذا الذى يقرضه الفانون فاود استثنافهم يكون باحلا ولا يصححه حضور الطاعنات (ورثة المستأنفون فى باحلا ولا يصححه حضور الطاعنات (ورثة المستأنف وبه المستأنف و ورثة المستأنف وبه المستأنف و ورثة المستأنف

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريراله ى تلاه السيد المستشار المقرر » والمرافعة و بعد المداولة .

١٩٧٧ مدنى جنوب القاهرة الانتدائية ضد السيد رئيس عاس إدارة شركة الشرق للتأمين والسيد وزير المالية بصفته المشرف الى جهاز تصفية الحراسات والسيد رئيس جهاز تصفيه الحراسات والسبدوزير ألعدل بصفته المشرف على مصلحه الشهر العقارى والسيد رئيس مصلحة الشهو العذارى بطلب الحكم باعتبار عقدى البيع المؤرخين ١٩٦٣/٤/١٠ المتضمنين بيم العقارين الموضحين بالصحيفة ملغيان والتأشعر بذلك لدى مصلحا الشهر العقارى وإلزام المدعى عليه الأول بتسليم العقارين إلَّه في مواجها باقى المدعى عليهم وقال بيانًا الدهواء أن الحراسة فوضَّت على أمواله وممتلكاته ومنها العقارين عمل التداعي بأس رئيس . الجمهورية رقم ١٤٠ سنة ١٩٦١ وقد تصرف الحارس العام في هذين المقارين بألبيع إلى شركة الشرق للتأمين بموجب عقدى بيع مؤرخين ١٠ / ٤ / ١٩٦٣ تم سجيلها يثمن يقدر بمائة ومشرن مثلاللضريبة الأصلية المفروضه ملها تمصدر القانون ٩٦ سنة ١٩٧٤ الذي نص على زيادة الثن إلى مائة وستين مثلا للضريبة و إذ لم تسدد ألشركة ألمشتريه الثمن والزيادة والقوائد قبل نها ية المهلة المنصوص عليها في الفانون فقد أقام الذموي للحكم بالطابات السائفة، بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ حَكَت الحَكَمَ باجابة المدعى اطلباته أ- استأنفت شركة الشرق للتأمن هـنا الحكم بالاحتثناف رقم ١٠٩ سنة ٩٦ ق القاهرة – كما استأنفه السبد وزير الماليه والسبد رئيس جهاز تصفيه الحراسات بالاستثناف رقم ٢٠٩ سلة ٩٦ ق القاهرة ـــ وقد وجه المستأنفين الاستثنافين للحكوم له فمثـــٰل ورثته بالجلسه ودفعوا بدةوط الحق في الاستثنافين وببطلانهما واعتبار كل مثهما كآن لم يكن ــ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٩ حكمت محكمة الاستثناف بقبول الاستثنافين شكلا و برفض الدفوع المبداة من ورثة و بتحديد جلسة لنظر الموضوع ــ وبتاريخ ١٩٨٠/١٩٨٠ حكمت بتأبير الحكم المستأنف فيا قضي به من إلفًا. عقدى آلبيع و بتعديله فيا قضي به من تسليم العقارين للخاشع إلى تسايم ورثتـــه حصة عبنية شائعة فيهمّا نوازي ثراني النُّ جنيه ، طمن السيد رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين في هذا الحركم بطريق النق في وقيد طعته برقم ٢٠٥٤ سنة ٥٠ ق – كما طمن ورثه المرحوم في الحبكمين بنفس الطويق وفياد طعنهن برقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق ، وقدمت النياية مذكرة في الطمن الأول أبدت فيها الرأى 'برفضه ومذكرة في الطمن الناني أبدت فيها الرأى ينقض المكس

المطمون فيهما وإذ عرض الطعنان على هسده المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت المحكمة ضم الطعن النانى للأول والتزمت النياية وأيها . ودفع الحاضر عن شركة الشرق لتأمين بإحالة العمدين إلى محكمة القبر وطلبت الطاعنات بالعامن رقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ قر والنيابة رفض الدفع .

وحيث إن ميني الدفع بالاحالة أن القانون ١٤١ سنة ١٨٨٠ نص في مادته السادسة على أن تختص محكمة القبم المنصوص مليها بالقانون ٥٥ سنة ١٩٨٠ دون قريما بنظر المنازمات المتعلنة تجديد الأموال وقيمة النعويضات وكذا المنازهات الأخرى المتعلقة بالحراسات وأوجب على المحاكم يجيع درجاتها إحالة هذه القضايا إلى محكمة اللم وأن نص هذه المحادة قد ورد بصبغه عامة ومعلقة عيث يشد ل جميع المنازعات بما في ذلك الطمون المعروضة على محكمة المنقض .

وحيث إن هــذا الدفع غير سديد ذلك أنه و إن كانت المــادة السادسة من الغانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرص الحراسة قدجملت محكمه القبرمختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة النعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقه بالحراسات التي فرضت قبســل العمل بالفانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم نوض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المرتبة عايها وأوجبت إ-الة _ جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى إليها مالم يكن قد قفل فيها باب المرآفعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعون المروضة على عكمة النقض من ذلك إلا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي قصدالمشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي قاك المنازعات الموضوعية للت تدور حول تقرير الحق أو ثفيه والطمن بالنمص طريق طعن غير عادى لايؤدى إلى طرح نفس الخصومة الى كانت مرددة بين الطرفين أمام عكمة الاستثناف وإنمسًا إلىط ح خصومة أخرى هي أبحث حول صحة تطبيق القانون على الوقائم التي أكدها الحكم المطمور فيه وفي أحو ل مبينة سيان حصر فخصومة العلمان باللقض لها ذاتية خاصة مختلفة عن الحصومات التي تنظرها عكمة الموضوع إذ مي لاتهدف كقاعدة عامة إلى تقرير حق أو تفيه أو إلى إحلال حكم جديد على الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأسر فيها على بحث توافق

هذا الحكم مع النطبيق الصحيح للقانون ومعالحة مايكون قد شابه من عيوب قانونيذ . هُذَا إلى أنه وقد امتنى المنهرع في المادة السادسة من القانون من الاحالة إلى محكمة القبم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فان هذا الاستنفاء بجب أن ينسحب ومن باب أولى إلى الدعاوى التي تم الفصل فيها محكم نهائي نافذ وإن طعن فيه بطريق النقض إذ ليمر من شأن هذا الطعن أن يمس بقوة هذا الحمكم أو بوقف تتفيذه ولا يصح الغول بأن المشرع وقد ناط محكة الة الفصل في كافة المذرعات المتعافة بالحواسه بقصد بتصفية الأوضاع الناشئة عنها ـــ قُمــــد إمقاط ما سبق صدوره من أحكام واوكات نهائية بما يخول الله المحكمة نظر الموضوع من جديد إذا أحيل إليها الطعن بحالته من عُكَة النقض ذلك أن النزاع الموضوعي – وعلى ماسلف بيانه – يخرج عن تطاق الطعن بالنقض - فضلا عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على اسقاط هذه الأحكام فإنها لانسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على إسقاطها الأحكام لاينال من قوتها ولا يترتب عليه إعادة عرض النزاع على محكمة النقض وإنما نظل هذه الأحكام محتفظة محجيتها التي تعلو على اعتبارات النظام العــام وهي حجية لاسقط إلا بتقض الحنكم إذ في هذه الحالة فقط يسقط عن الحسكم النهابي حصانته ـ لما كان ماتقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن أحكام صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعة المحكمة النقض وحا ها و يكون الدفع بالاحالة على غير أساس متعين رفضه .

وحيث إن الطعنين استوفيا أرضاعهما الشكلية .

ص الطمن رقم ٢٠٧٦ سنة ٥٠ ق

وحبث إنه مما تنماه الطاعنات بهذا الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقة وقان بيانا لذلك أمن تمسكن أمام محكة الاستناف بياطلان الاستثنافينالمه المعرف على المستثنافينالمه المعرف المحكمة الإستدائي من المطعون على أن المطعون ضدهم البخلافة فيهما واعتباوكل منهما كأن لم يكن وأسسن دفعهن على أن المطعون ضدهم البخلافة وعم الارتهن المرحوم سد مد وتم إعلاقه وغم الملاحو عديد وتم إعلاقه وغم

وفاته فى تاريخ سابق على تقديم صحيفتى الا تشنافين فلا تكون الحصومة قد انعقدت فى طلبهما ما مجملها حدى لأثر ، وكان يتمين على المستأنفين توجيه الاستثناف إلى الورثة ، إلا أنهم لم يقرموا اتباع ،ا فرضه القانون فيكون حقيم فى لاستثناف قد سقط بموات ميعاده ، وإذ قضى الحكم برفض الدفع فانه يكون حميها بالحطأ فى تعليق القانون .

وحيث إن هذا النعى ســـديد، ذتك أنه يلزم لرفع الاستناف وفقــا للسادة ٢٣٠ من فا ون الموافعات أن تودع صحيفته فلم كتاب المحكمة الموفوع إليها وفقا للا وضاع المقررة لرفع الدعوى ويتدبن أيضا إعلان الصحيفة إلى المستأنف ضده ، إذ أن هذا الأجراء الأخير لازم لانمفاد الحصرمة بين طرفيها ويترتب على عدم تحققه به لانها . الما كأن ذلك ، وكانت الحصومة لا قوم إلا بن الأحياء ولا تذقد أصلا إلا بين أشحاص موحودين على قيد الحية و إلاً كانت معدومة ولا ترتب أثرا ولا يصححها إحراء لاحق وعلى من يريد حقد خصومه أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصامهم قانونا . وكان الين من الحكم المطعون فيه أن صحيفتي الاسة: نافين قدمتا لقلم كتاب المحكمة في ١٩٧٩/١/٢ واختصم في كايه. ا مورث الطاعنات الذي كان قد توف ف ١٧ / ١٠ / ١٩٧٨ فان الخمَّ ومة في الاستثنافين لا تكون قد أنه قدت بن طرفها ولا يترتب على تنديم صحيفتي الاستثنافين أى أئر 🕳 ولا يغير من ذلك أن يكون المط ون عليهم (المستأنفيز) قد جولوا رفاة الحكوم له قبل رفع الاستثنافين وأتهم لم يعلموا مذاك إلا عند إعادة إعلانه بالاستثناف رقم ١٠٩ سنة ٩٦ ق في ٧/٧/١٩٧٩ وحضور الطاعنات بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ ذَلَكَ أَنَّهُ وَ إِنْ كَانَ جَهُلُ الْحَصَّمَ بُوفَاةً خَصْمَهُ يَعْدُ ﴿ مِنْ مَا جُرِّي بَقْضَاءُ هذه المحكمة – عذرا يترتب عايه وقف سريان الميعاد في الفترة الى تبدأ من وقت توجيه الاجراء في مواجهة المتوفى وتنتهى في وقت العلم بهذه الوفاة . إلا أنه كان يتعين على رافع الطعن أن يعيدتوجيَّه طعنه إلى الورْبَة جملة في الموعد المَانُونَى الذي انتضح من وقت علمهم بالوفاة وفقًا لله ٢١٧ من قانون المرافعات. وإذ لم يقم المطعون عايهم الثلابة الأول – المستأنفون في كلا الاستثنافين باتباع هذا الذي يفرضه ألقانون ، فان استشافهم يكون باطلا ،

ولا يصححه حضور الطاعنات (ورثة المستأف عليه); إذ لا أثر لذلك في عقد الخصومة بينهن وبين المستأنفين ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقض برفض الدفع المبدى من الطاعنات وبقبول الاستثنافين شمكلا والفصل في موضوعها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يشمين نقضه درن حاجة لمبحث با في أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كانت الممادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على هذه المحكمة – إذا ما نقضت الحركم المطعون فيه – أن تحكم في الموضوع إذا كان صالحا للفصل فيه ، ولما تقدم يتمين الحكم بيطلان الاستثنافين .

عن الطعن رقم ١٠٥٤ سنة ٥٠ ق

حيث أنه أما كائهذا الطعن مقاما من المطعون عليه الأول في الطعن السابق عن ذات الحكم المطعون فيه ، وكان هذا الحكم قد نقض ببطلان الاستثناف المقام من الطاعن بما يرتب عليه صيورة الحكم المسألف نهائيا في حقه ، ومن ثم فان طعنه يصبح ولا عمل له ذون حاجة لبحث أسبابه .

چلسة ۲۲ من يونية سنة ۲<u>۸</u>۲

مِرَّامَة للسهد المستشار عمد طه منجر نائب رئيس الحكمة ، ودضو به الدادة المستشار بي ع هد المرمى فتح اقد ، عبد المنصر أ حمد يركه ؟ مرثروق فكرى هبدائة وجرجس أسعق هبدالديد -

(120)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ القضائية :

إيجار ^{وو}ايجار الأماكن". ° إثراء بلاسبب ^{سو}دفع غيرالمستحق". نظام عام . بعالمان . تقادم .

ه مومى تحقيض أجرة الأماكن الشامة للشريبات الاستثنائية اختلافها عن دعوى استرداه ما دفع زائدًا عن الأجرة الهانونية عن سرت الاندال بالنظام الدام والزرل عن هذا الحق بأثره ، شذرع الحق فيها لذراعة العامة لدفع فير المستحق وسما قراعة للتقافع - ١٨٧ مش ء

(١) الدعوى بعالم تخفيض أجرة الأماكن الحاضمة التشريعات الاستثنائية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة حسم بناها بطلان الانفاق على أجرة تزيد عن الحد الأقصى المةرر قانونا فتنصل بالنظام الدام ولا يعد سكوت المستأجر عنها ثرولا عن الحق المطالب به لا صراحة ولا ضمنا وهي بهذه المثابة تختلف عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة الفانونية التي تنصب على مظالمة المستأجر يحق مالى يتمثل فى فروق الاجرة التي دفعها زيادة عن الحد الأفصى عن هذا الحق سلما يتأخل فلك وكان يتمين زد أى مبلغ يزيد عن الحد الاقصى عن هذا الحق سلما كان ذلك وكان يتمين زد أى مبلغ يزيد عن الحد الاقصى للا مجرة طبقا للقواعد العامة فى دفع غر المستحق سما مقتضاه أن الحق فى الاسترداد يسقط بالتقادم بانقضاء أقصر الأجان بمنى كالاث سنوات تسرى من الوم الذى يه لم فيه المستأجر محقه فى الاسترداد أو فى جمع الأحوال بانقضاء من الوم الذى يه لم فيه المستأجر محقه فى الاسترداد أو فى جمع الأحوال بانقضاء عس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقا المسدد أو فى جمع الأحوال بانقضاء عس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقا المسدد أو فى جمع الأحوال بانقضاء

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وصماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع حسى ما يسين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطمن - تخصل في أن المطعون ضده الاول أقام الدعوى ١٨٤٥ سنة ١٩٩٩ مدل الفاهره الابتدائية بطب الحكم بالزام الطاعن والمطون عايم مر الثانى الاشخره متضاءين بأن بدة والدميخ م ١٩٦٤ متايع من مورث المطمون عايم من اثنائى للاشخرة الحلات المبينة بما بأجرة قضى بختي عمل المحلمون عايم من اثنائى للاشخرة الحلات المبينة بما بأجرة قضى بختي عمل المحلم الصادر قوق لاحرة حتى ١٩٩١ منة ١٩٦٤ مدلى القاهرة الابتدائية وإذ لم يستوف قرق لأجرة حتى ١/٥/٢٩ وقسيد فوضت الحواسة هل المؤجر وحائنته وآت أواله للدوا بموجب الغانون من من سنة ١٩٩٤ فقيد أقام دهراء واستانف الطاءن على المالية الحكم المستانف تقاييد الحكم المستأنف والماليات الطاعن في هذا الحكم بطويق الدقيق وقدمت النياة مذكرة أبدت فيها طمن الطاعن في هذا الحكم بطويق الدقيق وقدمت النياة مذكرة أبدت فيها الرأى ينغض الحكم المستأنف مل هذه المحكمة في فوقة مشورة حددت جلمة المؤون المناء فيها النياة وأبها والمارة المناء المنا

وحيث إنه ثما سنعاه الطاعن على الحبكم المعاهور فيه مخالفة القانون والخطأ في تعابيقة وفي سيان ذلك يقول أنه دفع بسقوط الحق في المعالمية بالتقادم الا أن الحكم لمطعور فيه قضى برفض هذ الدفع على سند من أن سبب الدموى المواحل على أحرة تزيد عن الحد المقرر قانونا مما لا يسقط بالتقادم في حين أن التحيف الصعوبيح للدعوى هو استرداد ما دفع بغير حتى قتسرء عليها أحكام التقادم ومن ثم يسقط الحق في المطالبة بالفروق المستحقة حتى ١٩/١/١٥ المحكم عنى تعلى عشرة سنة من تاريخ السداد كما يسقط الحق في استرداد الفروق عن الدرة النالية لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إقامة دعوى التحفيض وقم ٢٩٨١ سنة ٢٠٨١ كالي القاهرة .

وحيث إن هذا النمى في محله ذلك أن الدموى بطلب تخفيض أحرة الأماكن الخاضمة للنشر يعات الاستثنافية – وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة – ميناها بطلان الاتفاق على أحرة نزيد عن الحد الأقصى المقرر قانونا فنتصل بالنظام العام ولا يعد سكوت المستأخر عنها نزولا عن الحق المطالب له لاصراحة ولا ضنا وهي بهذه المثابة تختلف عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الاجرة القانونية التي تنصب على مطالبه المستأخر هـ ق مالى تثنل في فروق الأجرة التي دفعها زيادة عن الحد الأقصى للاُحرَّ القانولية فلا تتعلق النظام العام وتسقط بكل عمل يستخلص منه : ولا عن هذا الحق – لما كا ذلك وكان يتعين ردأى مبلغ يزيد عر الحد الأقصى للا جرة طبقا للتواعد السامة في دفع غرالمستحق - مما منتفاه أن الحق في الاسترداد يسقط بالنقادم بانقضاء أقصر الأجلين بمضى ثلاث سنوات تسرى من اليوم الدى يعلم فيه المستأجر بحقه في الاسترداد و مبع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من وقت دفع الأجرة وفقاً للسادة ١٨٧ مَن القانون المدنى و إذ كان يجوز رفع الدعوى بطاب استرداد ما دفع زائدًا عن الأجرة القانونية مستقلة مبتدأه أو مندمجه في دعوى تخفيض الأَجِرة إذْ أَنْ أَفَامَتُهَا ايست معلقة على صدور حكم نَهائى تَحديد الأَجرة . **لمَا** كان ذلك وكان الحبكم المطاءون فيه قد قضى برفض الدفع سقوط الحق في المطالبة على أن من حتى المستأجر استرداد ما دفعه بالزيادة مهما طالت المدة وأن التقادم المنصوص طيـــه بالما ة ١٧٢ من التقنين المدنى لا بسرى إلا من تاريخ إنقضاء جريمة المؤجر الناشة: عن تقاضيه أجرة تزيد عن انقرر و بثبوت علم المستأخر بحقه في الاسترداد بحصوله على حكم بنحديد الأجرة -فإنه يكون معيبا بخالفة القانون والخطأ ف اطبيقه مما يسترجب نقضه لهذا السبي دون حاجة لبحث باني أسباب الطمن

وحيث إنه وإن كان يتمين بعد نقض الحكم إحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المعامون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم وذلك وفقا للفقرة النائية من المسادة ٢٩٩٧ من قانون المرافعات إلا أنه لمساكات المدعوى من المنازعات المتملقة بالحراسات اختصت محكمة القيم وحدها بظرها عطبيقا للمادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٩١ فإنه يتمين إحالة الفضية البها.

جلسة ۲۶ من يونية سنة ۱۹۸۲

برئامة السيد المستشاد عمدى الخولى قائب رئيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين ؛ هوت حدورة ، عني المحدن ، عمد مختار متعمور ومجمود نبين البناري .

(127)

الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ١٥ الفضائية :

مسئولية « مسئولية تقصيرية » .

وكن الحديثة فى المسئولة التقديرية · مناط تحققه · كو افر الديب المديم الفدال دون السبي. الهارض واو الآرن به — مثال الديب عارض ·

ركن السببية في المسئولية التقصيرية لا يقوم إلا على السبب المنتج الفعال. المحدث للضرر دون السبب العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته إحداث مثل هذا الضرر مهماكان قد أسهم مصادفة في إحداثه بأن كان مقرنا بالسبب المنتج الفعال في وفاة أبن المطمون ضدهما المنتج الفعال في وفاة أبن المطمون ضدهما هو إشعاله النار في نفسه عمدا أما إهمال تابعي الطاعن في حراسته فلم يكن سوى سببا عارضا ليس من شأنه بطبيعته إحداث هذا الفعرر ومن ثم لا يتوافر به ركن المسئولية موضوع دعوى المطعون ضدهما ولا يعتبر أساسا لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ـ على ما يبين من الحـكم المطعون فيه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رأتم ١٠٩٦ سنة ١٩٧٨ مدني كلي كفر الشيخ على الطاعن بصفته وو وزير الدفاع تناطالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لحما مبلغ ثلاثين ألف جنيه تعويضا لهما عن الأضرار الناشة: عن وفاة ابنهما يسهب خطأ تأبعيه وقالا بيانا للدعوى أن ابنهما كان جنديا متطوعا بالحبش و إذا أتهم في سرقة وأودع سجن الوحدة أهمل حارسه في ملاحظته فتمكن من الانتحار باشعال أنار ٥. نفسه ، وقدرا النعويض بالمبلغ المطلوب . متاريخ ٣٧/٢/ ١٩٨٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضدهما ألغي جنيه. استأنف الطاعن هذا الحسكم لدى محكة استثناف طنطا مأمورية كفر الشيخ بالاستثناف ١٦٧ سنة ١٣ ق طالبا إلغاءه والحكم أصابيا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ــواحتياطيا بعدم جواز نظرها أو برفضها . كما استأنفه المطعون ضدها بالاستئناف ١٧٠ سينة ١٣ ق طالبين تعديل الحسكم الاستانافين إلى أولهما قضت بتاريخ. ١٩٨١/٣/١ -- بتعديل الحسكم المستأنف إلى إنزام الطاعن بأن يدفع للطعون خدهما خمسة آلاف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق ألنقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت الرأي بنقض الحسكم . عرض الطعن على المحكة في غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفها التزمت النيالة رأما .

وحيث إن تما ينعاه الطاعن بالوجه الثانى من سبب الطعن على الحم المطعون فيه الخطآ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن مانسب إلى تابعيه من إهمال فى الحراسة لم يكن هو السبب فى وفاة ابن المطعون ضدهما وإنما تشأت الوفاه عن خطئه الشخصى بإشعاله النار عمدا فى نهسه وبذلك تحاف وكن المحلاقة السبية مناط قيام المسئولية فى حقى تابعى الطاعن التي تقوم عليها مسئولية الطاعن التي تقوم عليها مسئولية المطاعن التي تقوم عليها مسئولية فى تطبيق القانون بم يستوجب نقضه فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى المسئولية فى المسئولية فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى المسئولية فى المسئولية فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى المسئولية فى المسئولية فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى المسئولية فى المسئولية فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى المسئولية فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى المسئولية فى المسئولية فى المسئولية فى المسئولية فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه فى المسئولية فى تصفيه فى المسئولية ف

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لمـــاكان ركن السببية فى المستولية التقصيرية لايقوم إلا على السهب الفعال المنتج المحــــدث للضرر دون السهب

الغارض الذئ ليس من شأنه بطبيعته أحداث مثل هذا الضرر مهماكان قد أسهم مصادفة فى أحداثه بأن كان مقترنا بالسرب المنتج . وكان مناط تقيد القاضى المدنى بحجية الحسكم الجنائي دو أن يكون درا الحسكم قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المسكون للاماس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية حتى لايتاح للحكمة المدنيه إعادة يحث هذا الأساس المشترك بما قد يسفر عن محالفتها لم أستقر بالحسكم الحنائي . لماكان ذلك ، وكان السهب المنتج الفعال فروفاة ان المطون ضدهما هو إشعاله النار في نفسه عمدا أما إهمال تابعي الطاعن في حراسته فلم يكن سوى سببا عارضا ايس من شأنه بطبيعته أحداث هذا ألضرو ومن ثم لايتوافر به ركن المسئولية موضوع دعوى المطعون ضدهما ولايمتبر أساماً لها ، ولمساكان هذا الاهمال هو موخوع الجنحة العسكرية رقم ١٩٢ سسسنة ١٩٧٨ - ومانية عليا (فايد " التي قضى فيها بإدانة تابسي الطاعن ، فإن حكم الإدانة هذا لا يكون قد فصل في أي أساس مشترك مع لددوى المدنية و بالتالى لاتنفيد به المحكمة المدنية في هذا الخصوص . وإذ أفام - كم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطمون فيه قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على سند من قوله إن الحكم الحنائي المذكور " فد حاز قوة الأمر المقضى أمام هذه الحكمة من توافر أركان المستولية قبل الحندين المذكورين من خطَّهمَا انتمثل في إهمالهما أخطأ في تطبيق الفانون بايرجب نقضسه دون حاجه إلى بحث باقيم سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولماتقه م يتمين الحكم في موة وع الاستثنافين بالغاء الحكم الممتأنف ورفض دعوى المطعون ضدهما

جلسة ۲۶ من يونيه سنة ۱۹۸۲

برثامة المديد المداهار / 4ع ترا الحرق قائب رابس المكمة ؛ رمه و ية العادة العامة الدين ع هزت حدودة ؛ هل السعةن ؛ محمله غالو منصور ومحمرد الداوي

(111)

المُ عن رقم ١٤١٣ لسة ٨٤ القضائية :

تزوير . ود مسائل عامة " .

تنفير الحقيقة التردي إلى العابر الهور متهاره - ما يته. الافقال الذي ايس هن شأته تحالفة مضمون الهور أرصحه أو قرته الذائرانية في الصورة الما فوذة سه لا يسة تز وبرا - (مثل) •

تغيير الحقيقة الذي يؤدى إلى اعتبار الحرر مزورا هو ما يتغير به مضمون هذا المحرر بحيث مخالف حقيقة المعنى الذي قصد إثباته به . ومن ثم إذا كان إغفال إدراج بعض العبارات في الصورة المأخوذة عن أصل المحرر لا يترتب ثمة مخالفه للمضمون الذي أثبته (محاب الشأن في ، ذا الأصل أو المساس بحيجيته أو مدى قوته القانونيه ، فان هذا الاغفال لا يعد من قبيل اتزوير .

الحكة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقوم والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الوقائع ـ على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراؤ الطعن - تقمصل في أرا الطعون ضدهما الأولين أقاما الدموي وقم ٢٠٠ اسنة ١٩٧٤مدني المطارين طالبين الحكم في مواجهة المطعون ضده اثالث. بدو بطلان أهورة الرسمية الحطية من العقد المسجل برقم ٥٠٥ سنة ١٥٩١ التي قدمها الطاعنون في الدعوى رقم ٤٧٩ سنة ١٩٩٠ التي قدمها الطاعنون في الدعوى أن ترويرا سنة ١٩٧٠ مست السورة باسقاط بعض العبارات الواردة بأصل العقد . أحيات الدعوى إلى محكة الإسكندرية الإستدائية وتبيدت أمامها برقم ٩٠٩ سنة ١٩٧٥ وبعد أن ندب الحكمة أحد أعضائها الذي انتقل إلى مكتب الشهر العقاري والماتورية واطلع على أصل الحرر المطعون على صورته بالتروير ، قفت بناريخ ١٩٧٦/٥/١٠ العطمون ضدها الأولين بطلباتهما . استأنف طلعامنون هذا الحكم لدى محكة استثناف الاحكمندرية بالاستثناف وقم ١٩٥٣ فلطامنون هذا الحكم بطريق الذيف و وقدمت النيابة المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق الذيف و وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطن بالنسبة المطمون ضده الثالث مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطن بالنسبة المطمون ضده الثالث لمذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطن بالنسبة المطمون ضده الثالث لمذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطن بالنسبة المطمون ضده الثالث لمنظر، وفيها الرمت النيابة رأمها .

وحيث إن المطنون ضده الثالث بصفته ^{دو}وزير العدل" لم يختضم فى الدعوى أصلا إلا للحكم فى مواجهته ولم توجه إليه أو منه ثمة طلبات نيها ولم يحكم له أو عايه بشء فى الحكم المطمون نيه ، فن ثم لا يعتبر خمها حقيقيا للطاعدين و بالتالى يكون الطعن بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباق الطعون ضدهم قد استوفي أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون في السبين الأول والثانى من أسباب الطعن هلى الحكم المعامون فيه للقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أن حكم محكمة أول درجة أقام قضاءه برد و بطلان الصورة الرسمية محل النزاع على مجرد خلوها من هبارة وردت بأصل العقد هي "وللمقارات أعلاه حقوق او خاق على شريطي الارض الآتي بيانها بعد ولاتدخلان في التعامل الحالي وقد تمسكوا في صحيفة الاستثناف بأن سقوط هذه العبارة لا يؤدي إلى اعتبار الصورة من ووقد لانه لم ثنة فريه الحقيقة حبث تمكر ذكها في أكثر من موضع بالعقد .

إذ ورد مضمونها فى صدر العقد ، ثم وردت تفصيلا فى البند الأول منه وقد تطابقت معه الصورة المطعون عليها ممساكان يوجب وفض الدعوى . وإذ أيد الحسكم المطعون فيه الحسكم المستأنف درن أن يواجه هذا الدفاح فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسهيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه الـا كان تغير الحقيقة الذي يؤدي إلى اعتبار المحرو مزبرا هو ما يتغيريه مضمون هذا المحرو بحيث مخالف حقيقة الممنى الذي قصد إثباته به ، ومن ثم إذا كان إغفال إدراج بعض الساات فى الصورة المأخوذة عن أصل المحرر لا يرتب ثمة مخالفة للضَّمون الذي أثبته أصحاب الشأن في هذا الأصل أو المساس بحجيته أو مدى قوته القانونية ، فان هذا الاغفال لا يعد من قبيل التروس أما كان ذلك ، وكان العاهنون قد تمسكوا في صحيفة الاستئناف أن سقوط سطر من أسطر أصل الحرر في الصورة الرسمية المطمون عليها لم يتغير به الحقيقة لتكرار وروده في أكثر.من موضع بالأصل والصورة معا في صدر العقد وفي البند الأول منه . وكان هذا الدفاع جوهر يا لأنه لو ضح لتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فان الحكم الطنون فيه · إذ لم يعن بمراجهة هذا الدفاع وأقام قضاءه بتأبيد الحسكم المسنانف على القرل بأنه الأوضح للحكمة من مطالعة محضر انتقال محكمة أول درجة لمكتب توثيق الإسكندرية .. أن بعض البيانات الواردة -في الأصل أسقطت من الصورة المطابون عليها والتي وصفت بأنها صورة طبق الأصل المحرر ، فن ثم يكون الحكم الممتأنف قد أصاب الحقيقة ، ، إذ قض برد و بطلان الصورة الخطية . المطعونُ عليها . فإنه يكون قد شار، القصور في التدبيب ، عما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بان أسباب الطان .

جاسة غ۲ من يونيه سنة ۱۹۸۲

رِيرُهُ الله المستشار / هدى العمل قائب رئيس الهكة وعضوية السادة المستشار بي ع حوّت حنوره ، على السعت ، هد همنار منصور وعمرد تبيل البيتوي .

(1.8 A)

الطعن رقم ٤ ٥ ٩ لسنة ٨٤ القضائية :

· حكم " نسبيب الحكم " و القصور في النسبيب " .

وجوب اشتال الحكم بذائة عل جيع أحبابه • الإحالة إلى أسباب حكم أخر • شرطها •

الأصل فى الحكم أن يكون مستوفيا لذاته جميع أسبابه ولا يصح أن يحيل في أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قد سبق صدوره بن نفس الحسوم ومودعا ملف الدعوى وأصح من ضمن مستنداتها عنصرا من عناصر الإثبات فها يتناضل الخصوم فى دلالته ، ولا يقر من ذلك أن يكون الحكمة فى ذات اليوم فى دعوى مقامة بن الخصوم أنفسهم ما لم تكن الحكمة فد شمت هذه الدعوى له لدعوى مقامة بن الحصوم أنفسهم ما لم تكن الحكمة قد شمت هذه الدعوى الصادر فها الحكم المطمون فيه ليتناضل الحصوم قهما معا

1521

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقوق والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق

الطمن تتحصل فى أن الطاعن بصفته مصفيا لتركبي المتوفيين ... و .. مد أقام على المطعون ضدهم انتماس إعادة النظر رقم ٣٠٣٧ سنة ٩١ ق أمام محكة استثناف الفاهرة فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٤/١ فى الاستثناف رقم ٢٧٧ منذ ٧٨ ق فيها تضمنه من قضاء ضد السيده / ، وأسس الانتماس على اسباب من بينها أن المذكورة لم تمثل فى الاستثناف الصادر فيه الحكم الملتمس فيه ، بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ قضت الحكة بعدم جواز قبول الانتماس طن الطاعن فى هذا الحكم بطريق انتقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنغض الحكم ، عرض الطهن على الحكم، فى غرفه مشورة فعددت جلسة لمنظره وفها التزمت النيا قرأبها .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعن فى السبب النانى من أسباب الطمن على الحمّم المط ون فيه القصور فى المسبب ، وفى بيان ذلك يقول أن هذا الحمّم قد أقام قضاءه بعدم جواز نظر الانتاس على أن السيده / قد مثلت فى الاستثناف تمثيبة صحيحا دون أن يورد لذلك أسبابا اكتفاء منه بالاحالة إلى أسباب حمّم تمثية صحيحا دون أن يورد لذلك أسبابا اكتفاء منه بالاحالة إلى أسباب حمّم تحرصدر بذات الجاسة فى دعوى أخرى لم تكن مضمومة إلى ملف الانتاس الذى صدر فيه الحمّم المعامون فيه مما يهيب هذا الحمّم بالقصور فى التسبب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هسدا النمى في محله ، ذلك أنه لما كان الأصل في الحكم أن يكون مستوفيا بداته جميع أسبابه ولا يصبح أن يحيل إلى أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قدسبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعرى وأصبح من ضمن مستنداتها عنصرا من عناصر الاثبات غيها يتناضل الخصوم في دلائته ، ولا يفير من ذلك أن يكون الحكم المحال أسبابه قد صدر من ذات المحكمة في ذات اليوم في دعوى مقامه بين الخصوم أنفسهم ما لم تكن الحكة قد ضمت هذه الدعوى إلى الدعوى الصادر فيها الحكم

المطمون فيه ليتناصل الخصوم فيهما معا . وكان الحكم المطعون فيه قد أورد. بمدوناته قوله " من حيث إنه عن السبين الأول والسادس من أسباب الالتماس ومبناهما عدم تمثيل السيدة / تمثيلا صحيحا في الخصومة أمام محكمة الاستثناف فقد انتهى القضاء في الاستثنافي رقم ١٤٠ سنة ٩٣ ق الحجوز الهكم مع هذا الانتماس أنها مثلت تمثيلا صحيحا ومن ثم ينهار هذان السبهان " ٤ فإن الحكم المطعون فيه يكون مهيا بالعصور في التسبيب ١٤ يوجب نقضه. ع ون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطهن ..

جلسة ۲۶ من يونيه سنة ۱۹۸۲

برئامة السيد المستشار / حافظ وفقى نائب وئيس الهكمة ، وعضوية السماد؛ المستشارين ؛ عامم المراغى ، يوسف أبو زيد ، مصافى صالح صليم ، ودوريش عبد المحيد .

(129)

الطعن رقم ٢ ١٣٩ أسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض " معيفة الطمن " . بطلان . موطن .

وجوب اشتمال ضميفة الطمن على بيهان موطن الخصم • م ٢٥٣ مرافعات • الفرض منسمة تحقق النابة من الأجراء - لايظلان • م ٢٠ مرافعات - شأل •

(٢) من إعلان ، ندس ، يطلان ،

يعالان إعلان الرفيسة في الشامة ، عدم جواز التعدى به لأول مرة أمام محكمة الدفش . ها" ذك :

(٣) شفعة ، بيع .

الدفوج . وجوب مباشرته إجراءات دمواه قبل مشترى العقار هون اعتداد بالبيع الصاهر منسه الآخر طالما كان البيع في تمار بيغ تمال للدجيل إعلان الرفية في الشفعة . م ١٤٧ ما في .

١ – إذ نصب المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت إعلام ذوى الشأن به حتى يتسى إعلانه بالأوراق المتملقة بسير الطعن فإذا ماتحققت حلم الفاية التى تغياها المشرع من الإجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقا لنص المادة ٢٠ من فانون المرافعات ، لما كان ذلك ، وكان النابت من صحيفة الطعن أنه قد ورد بها بيان موطن المطعون ضدها الأولى مثبتا رقم المنزل الذي تقم به والحي ودائرة قمم الشرطة الدكائن بهما دون إثبات إمم الشارع فتقدم محلى الطاعنين إلى غلم كتاب المحكمة بطلب تضون ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم غلم كتاب المحكمة بطلب تضون ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم غلم كتاب المحكمة بطلب تضون ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم على المناسبة المحكمة بطلب تضون ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم من بيان هذا الموطن قم المناسبة المحكمة بطلب تضون ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط منهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط منهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضون ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضونه ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضونه ماسقط سهوا إثباته من بيان هذا الموطن قم المحكمة بطلب تضونه المحكمة بطلب المحكمة المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة المحكمة بطلب المحكمة المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب المحكمة بطلب

إعلانها به وأودعت مذكرتها فى الميعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن فإن فى ذلك ما يحقق الغاية التى يشدها "قانون ويكون الدفع ببطلان الطعن على غير اساس .

 ٢ - بطلان إجراءات الإعلان لاتتصل بالنظام العام الا يجوز للطاعنين التحدى ببطلان إعلان الرغبة في الشفعة لأول مرة أمام محكمة النقض

٣ - الحرق المسادة ٩٣٨ من القانون المدنى على أنه "إذا اشترى الشخص عينا "بحوز اشفعة فيها ثم باعها قبل أن تعلن أية رغية في الشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقا الحسادة ٩٤٧ فلا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى اللتانى وبالشروط التي اشترى بها " ، والنص في المسادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه "لايسرى في حق شفيع أى رهن رسمى أو أى حق اختصاص أخذ ضد المشترى ولا أى بيع صدر من المشترى ولا أى حق عينى رتبه أو ترتب ضده إذا كان قد تم بعد التاريخ الذى تجل فيه إعلان الرغبة في الشفعة " ، مفادهما أنه إذا مارس الشفيع حقّه في الأخذ بالشفعة فإنما يتخذ إجراءات دعواه قبل مشترى العقار ودون إعتداد بالبيع الذى صدر من هذا المشترى متى ثبت أن البيع.
قد تم في تاريخ تال لتسجيل إعلان الرغبة في الشفعة .

المحكمة

بعد الافلاع على الأورق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر كه والمرافعة و بعد لمداولة .

حيث إن الوقائع حـ على ماييين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق حـ تتحصل فى أن المطعون ضدها لأولى أقامت الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن الأولى و باقى المظعون ضدهم طالبة الحكم بأحقيثها فى أخذ العقار حـ المدين بالصحيفة حـ بالشفعة والمبيع من المطعون ضدهم السبعة الأخرين إلى الطاعن مع تسليمه لها مقابل ما أودعته خزانة المحكمة

من ثمن ، وقالت بيانا لدعواها أنها تمثلك حصة مقدارها ه ط و ٣ س مشاعا في العقار آنف الذكر بينما يمتنك المطعون ضدهم من الثاني إلى الآخير باق العقار ونمي إلى علمها أنهم باعوا ما يما كونه إلى الطاعن لقاء ثمن مقداره ١٢٨٧ ج ، و . ٢٥٠ م فامدت رُفيتها في آخـــــذ الحصة المبيعة بالشفعة باعتبارها شريكة في الملكية الشَّائمة للعقار وأعانت هذه الرغبة إلى البائمين والمشرَّى في ٢٤ و٢٦ من شاير سنة ١٩٧٦ فأعرضوا عن الاستجابة لرغبتها الأمر الذي حدا بها لإقامة دعواً ها بعد إبداعها ما يعادل ثمن العقار المبيع خزانة المحكمة . و بتاريخ ٢٠ من أ بريل صنة ١٩٧٧ حكمت الحكمة للطعون ضدها الأولى بطلباتها . آستأنف الطاعن الأول هذا الحكم لدى محكمه استثناف القاهرة بالاستثناف الذى قيد برقم ٢٩٢٢ لسنة ع.٩ أقضائياً طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وأثَّناء نظر الاستثناف طلبت الطاعنة الثانية قبول تدخلها خصما منضها إلى الطعن الأول في طنباته ، وبتاريخ ٢٢ من ما يو سنة ١٩٧٨ قضت المحكم. بقبول تدخلالطاعنة الثانية ويرفض الاستثناف وتأييد الحكم المستأنف. طمن الطاعنان في هسذا الحكم بطريق النقض ، وداءت المطمون ضدها الآولى ببطلان المعلن ، وقدمتُ النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برف ض هذا الدفع ورفض الطمن موضوعا وإذ عرض الطعن على المحكم. في غرف المشورة حددت جاسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطمون ضده الأولى أن صحيفة الطمن لم يرد بها بيان صحيح عنموط با وفقا لما ترجبه المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات إذ جاءت ففلا من ذكر الشارع الذي يقع به المنزل الذي تقيم فيه مما يؤدى إلى يطلان الطمن 6 وأما التصحيح الذي أحراه الطاعنان في سريل إعلانها لتدارك النقص في بيان موطنها نقد جاء تاليا لا نقضاء مبعاد الطمن فلا يترتب عليه زوال هذا البطلان .

وحيث إن هذا الدفع مردورد بأن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تشتمل صحيفة الطمن على بيان موطن الخصم فقد استهدفت اعلام ذوى الشأن به حتى يتسنى اعلانه بالأوراق المتعلقة بسير الطمن فإذا ما تحققت هسذه المغاية التى تغياها المامرع من الاجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقا لنص المحادم، من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت من صحيفة الطعن أنه قد ورد. بها بأن موطن المطعون صدها الأولى مثبتا رقم المتزل الذى تقيم به والحي ودائرة. قسم الشرطة الكائن بهما دون إثبات ام الشارع فتقدم محامى العاعين إلى قلم كتاب الحكمة بطلب تضمن ما سقط سهوا اثباته من بيان هدذا الموطن فتم اعلانها به وأودعت مذكرتها في الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن فإن ذلك ما يحقق الغاية التي يتشدها القانون و يسكون الدفع بيطلان الطمن على . فيرأساس .

وحيث إن "طعن استوفى أوضاعه الشكلية".

وحيث إن العامن أقيم على ثلاثة أسباب ، يدى الحامنان بالسبب الأول منها على الحسكم المطعون فيه خالفة القانون والخطأ في تابيقه من وجهين ، وفي بيان اللوجه الأول يتول الحامات أن اعلان الرغبه في الشفع الذي عول عايه الحكم المطعون فيه قد وقع باطلا إذ تم تسليم صورة الاعلان لحجة الادارة دون أن يعقبه إرسال كتاب مسجل إلى المعان إليه متضمنا أن الصورة سلمت لحهة الاداره مليقا لنص المحدة 11 من قانون المرافعات مماكن متعينا على الحسكم المطعون فيه وقد ثبت هذا البطلان أن لا يتخذ من ذلك الإعلان سندا لقمائه كوراصل الوجه الناني أن الدعوى رفعت بطلب اشقعه في البيع الحاصل بالمقد المسجل بتاريخ كالممارية على الشعرف آثارها إليه ، وإذ اعتد الحسم المطمون فيه بنك الرفيه بالذبيه الحذا البيع التالي لاعلانها يدكون مخطئا في تعايق في بنك الرفيه بالذبيه الحذاء البيع التالي لاعلانها يدكون مخطئا في تعايق القانون .

وحيث إن هذا النحى غير مقبول ذلك أن بطلان إجراءات الإعلان لاتتصل بالنظام الدمام فلا يجوز للطاعنين للتمدى ببطلان الرغبة في الشقعه لأول مرة أمام محكه النقض ، كذلك فإن ما يشره العااعدان من القول بأن هذا الإعلان لاتمتد آثاره إلى البيع المحرر عنه العقد المسجل بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧ يعد سببا جديدا يقوم على واقع لم يسبق طرحه على عكمه الموضوع فلا يجوز إبداؤه لأول مرة. أمام محكه النقض . وحيث إن الطاعدين ينعيان بالسبب الثانى على الحسكم المطمون فيه الخطأ في عطيبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن اختصام المشترى الثانى في دعوى الشفعه من الاجراءات الأساسية التي يترتب على افقالها عدم قبول الدعوى بغض النظر عن مدى صحة أو صورية عقد هذا المشترى ، وإذكان قد ثبت بالأوراق أن العامن الأول باع المقار المشفوع فيه إلى الطاعنه الثانية وأشهر هذا البيع في ١٩ / ٩ / ١٩٧٦ أى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة فقد تمسك للطاعنان لدى صحة الاستئناف بعدم قبول دعوى الشفعة المدم اختصام الطاعنة النائية في إجراءاتها ، وإذ كان الحسكم المطاون فيه قد أطرح هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في المادة ٩٣٨ من الفانون المدنى هل أنه : ود إذا أشترى الشخص عينا تجوز الشفعة فيها ثم باعها قبل أن أن تعان أية رغبة في الشفعة أو قبل أن يتم "سجيل هذه الرغبه طبقا السادة ٩٤٢ فلا بجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى الثاني و بالشروط التي اشترى جا ٤٠٠ والنص في المسادة ٩٤٧ من هذا القانون على أنه * لايسرى في حق الشفيع أي وهن رسمي أو أي حق اختصاصأخذ ضد المشترى ولا أي بيعصدر من السَّتري ولاأى حق عيني رتبه أو ترتب ضده إذا كان قد تم بعد التاريخ الذي سجل قيه إعلان الرغبه في الشفعة " مفادهما إنه إذا مارس الشفيع حقه في الأخذ بالشفعه فإنما تخذ إحراءات دمواه قبل مشترى المقار ودون اعتداد بالبيع الذي صدر من هذا المشترى متى ثبت أن البيع قد تم فى تاريخ تال لتسجيل إعلان الرغبه فى الشفعة ، وإذ كان النابت من مدو أت الحسكم المطعون فيه أن إعلان الرغبه الثانيه المشهر في ١٩ من سبتمبر سنه ١٩٧٦ فان البيع الصادر إليها لايسرى في حق يمكون قسد وانق صحيح القانون ويسكون أأنمى عليه بهذا السهب على هر أساس .

وحيث أن الطاعنين يشيان بالسبب النالث على الحكم المطمون فيه القصور والفساد في الاستدلال من وجوه أربعة ، وفي بيان الوجه الأول يهولان أنهما تمسكا في دفاعهما أمام محكة الاستلناف بأن الهيع الصادر من أو فهما إلى نانيهما قد انعقد قبل اشهاره بالعقد العرق المؤرخ ه/١٩٧٥/١ و إنه يقبني الاعتداد بهذا الناريخ اللنيسيق إعلان الرغية في الشقعة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعول عليه اسنادا إلى صوريته التي استمدها من عجرد قيام علاقة الزوجية بين الطرفين مع أن هذا العلاقة في حد ذاتها لا تكشف عن "صورية تما يديب الملكم بالفساد في لاستدلال فضلا عن العصور في القسبيب .

وحيث إن هذا النمي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أدلة" الصورية مما تستفل به محكة الموضوع لتملقه بفهم الواقع في الدعوى ، وكان الين من مدونات الجلم المطعون فيه أن المطعون صدها الأولى طعنت. بالصورية مل ألتاريخ المعطى لعقد البيع العرقي الصادر من الطاعن الأول. إلى الطاعنة الثانية وَقَضَّى الحُكُم فَيُ أُسِيابِهِ بهذه الصورية التي ،ستمد تبوتها من قرائن متعددة أياتها في قوله ﴿ أَوْلا ۚ : أَنَّ الْخَصِيمَةُ الدُّلَّةُ هِي زُوجِ المُستَأْنَفِ. وقد ماست برغبة المستألف عليها الأولى في أخذ البقار موضوع الدعوى بالشفعة منذ إنذارها الستأنف برغيتها إذ خاطب المعفر الذي بأشر إعلان الرغبة المستأنف فرشخص زوجته التي رفضت احتلام الإنذار ولوكان عالمها قد انعقد قبل إنذار الرغبة بالشفعة وتسجيله لبادر المستأنف أو الحصيمة الثالثة :لى نذار طالبة الشفمة بحصول هــذا البيع ولأبدى الممتأنف بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة ولتدخلت المشترية الثانية في الخمسومة أمام محكمة أول درجة . النيا : ومما يؤكد أن ءند مشترى الخصيمة النالثة تال لتاريخ تسجيل الرغبة في الشفعة أن جميع الإجراءات التي انخذت بخصوص البيع العدادر من المستأنف إلى زوجته الخديمة الثالثة قد تمث في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل الإنذار بالشفعه وبعد أن سارت الدعوى أمام محكم أول درجة شوطا بميدا إذ بالم تم تسجيل علان الرغبة بالشفعة ف ١٩٧٦/٢/٢١ فإن الحصيمة الثالثه قامت بشهر حقد شرائها في ١٩٧٦/٩/١٩ ولم تخطر المستانف عليها الأولى بشرائها العفار إلا في ١٩٧٦/٩/٢٨ ... أي بعد حوالى سبعة أشهر من إقامة الدعوى بالشقعة

كما أن المستأنف لم يبد هذا الدناع الا في صحيفة الاستاناف " ، وإذ كانت هذه الغرائل ألى ساقها الحكم المطعور فيه سائغه واستنبطها ،اله أصل فالأوراق وتكنى لحمل قضائه فإن النهى بهذا الوجه يكون جدلا موضوايا فها تستقل بتقديره محكة المرضوع تتمسر عنه رقابة محكة المقض .

وحيث إن حاصل الوجهين الثانى والناك أد الحكم المطمون فيه لم يرد على دفاع الطاعنين الذى أثاره بشأن بعلان الحكم الابتدائى لابتناء الحصوما فيه على اعدنات اصطنعت بطريق النش والتعايل ، كما لم يحص دفاعهما بأن المطمون ضدها الأولى سارمت الله عن الأولى في شراء حصتها التي تملكها بالمقار موضوع التداعى بما ينطوى على نوول من حتها في الشنعه الأمر الذى يعيب الحكم المطمون فيه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غر مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدما الدليل لذى يقيد تمدكها أمام محكمه الهوضوع بذلك الدفاع ، ومن ثم يكون نعيها في هذا الصدد حاريا من الدليل .

وحيث إلى حاصل الوجه الرابع أن الحكم المدءون نيه شابه الله ور إذ لم يرد على دفاعهما الذي تمسكا فيه بأن ماكيا المطمون ضدها الأولى للمقار الشفوع به غير ثابته وأنها لم نشهر حق الإرث الذي تنخذه سبيا للكيه

وحيث إن هذا النحى فى غير محله ذلك أن الثابت من مدومات الحكم الابتدائى الغذ الحسم لمطمون أيه أسبابه أسبابا له أن المطمون ضدها الأولى قدمت سندا لملكمة با للعقال المشقوع به عقد سع و إقرار ملكيه و إشهار أرث مسجل برقم ٢٦٦٢ لما من 1 طعمرا تا عن أنها تملك ١٨٥ من 1 طعمرا تا عن أبها هنه مع ميا تا عن والدتها و ٢٠٠ علم مشترى من أخواتها وجملة ذلك ٢ من ٣ ط

وعقد بهم آخر مسجل برقم ۲۷۵۷ القليوبية في ۱۹٤۱/۱۶۳ يفيد شراها ق ذات العقار حصدقدرها ۲ط، وخاص الحكم إلى ثبوت ملكية المطاون ضدها الأولى من هذين المستندين ، ومن ثم يكون ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعوز فيه من بيان لملكية المطعون ضدها الأولى وسهها يحل الرد الضمم في على ما أناره الطاعنان من جدل حول مدى ثبوت هذه الملكيه و يكون النمي جهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطون .

جنسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٨٢

برقاسة الديدالمستشار / سايم عبد الله سايم نائب وابس الحكمة ، ومفرية الدادةالمستشارين ﴾ عبد المنصر وشدى عبد الحميد ، مصافى زمزوع ، حسين على حسين والحسين إبراهيم السكتا ، د

(10.)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١٥ القضائية :

(1) استثناف ق الاستثناف الأصلى " قرفع الاستثناف " .

الاستثناف الأصل ، ماهيته ، الاستداف الذي يقيمه أمد المحكوم عليم ، وجوب إقامته يصميفة ، م ٢٣ ، ٣٠ مرانسات ، إقامت بملكرة ، أثره ، عام تبول الطمن , علم ذلك .

ر — ائن كان البين من الأوراق أن الاستاناف المرفوع من الطاعنة ممذكرة أثناء نظر استئناف المطمون ضده الأخير لا يعدو في حقيقته أن يكون استئنافا أصليا وليس استئنافا مقابلا — على ما ذهب إليه الحكم المطمون فيه خطا — باعتبار أن الطاعنة والمطمون ضده الأخير محكوم عليهما في الحكم المستأنف فلا يعتبر استئناف أحدهما دفاعا في استئنافي الآخر أو ردا عليه سوعتباف أسبابا مستقلة نعيا على الحكم المستأنف تتختلف عن تلك تي أوردها المطمون ضده بصحيفة استئنافه — وإذ أقيم هذا الاستئناف مذكره وليس بصحيفة بالمخالفة لمنص المادتين ٢٣٠ م من قانون المرافعات مماكان يتمين معسه على محكم الاستئناف أن تقضى سوجراءات تقاضى من النظام العام — بعسدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي وسمه القانون

122

مد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة وبعد المداولة -

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع– على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائرالأوراق – تتحصل فى أن المطمون ضدهم الأولين -- ورثة المؤجر - أقاموا الدعوى ٨٩٣٤ سنة ٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة على الطاعنة والمطعون ضده الأخير بطلب الحكم باخلامهما من الشقة المبيد: بالصحيفة تأسيسا على أن هذا الأخرر استأجرها بعقـ لد مؤرخ ١٩٥٨/٦/١ – لاستعالها سكنا خاصا له ولكنه تنازل عن الإيجار للطاعنة بدُونَ إِذْنُ كَانَى مُحَالفًا بِذَلك شرط الحظر الوارد بالعقد وبتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١ حَكَتْ الْحَكَةُ بَاخْلاء الطاعنة والمطعون ضـــده الأخير من العين المؤجرة وتسليمها الطعون ضدهم ورثة المؤجر. استأنف المطعون ضده الأخير – المستأجر الأصلى – هذا الحكم بالاستثناف ٣١٩٥ سنة ٩٦ ق القاهرة، وأثناء حجز الدعوى للحكم وخلال الأجل المصرح فيه بتقديم مذكرات تقدمت الطاعنة بمذكرة تضمنت استئنافها الحكم وقيدهذا الاستثناف برقم ٧٣٠٧ سن ٧٧ ق القاهرة – وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ حكمت المحكمة أولا : – ف الاستناف الأصلي بسقوط الحق فيه لرفعه بعـــد الميعاد . ثانيا : ـــ في الاسة ناف المقابل (المرفوع من الطاعنة) بعسدم قبوله لعدم اختصام أحد ورثة المؤجر المحكموم لهم – طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطويق النقض وقلمت النيا يَ مَذَكُرُهُ أَبِدَتَ فَيَهَا الرَّاى بِنقَصَ الحَكِمِ ، وإذْ عُرْضَ الطَّمَنَ عَلَى الحَكَمَة في غرف مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التّرمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطعن أفيم على ثلاثة أسباب حاصل الذي بالأول والنائي منها أن الله حكم المطمون فيه اخطأ في القانون إذ أقام فضاءه بعسدم قبول الاستثناف المقابل على أن أحد المحكوم لهم لم مجتمع حابة أن المذكرة التي رفع بها الاستناف المقابل تضمنت أيهماء جميع المحكوم لهم ، كما أثهم منلوا بوكيل عنهم بالجلسات فضلا عن أنه كان يتعسين على المحكمة أن تأمر بادخال من لم يختصم منهم "

وحيث إن هذا النمي غير منتج ذلك أنه وائن آخفا الحكم الماهون فيه إذ الخمي بعدم قبول استئناف الطاعنة لعدم اختصام أحد المحكوم لمم حالة اختصام الطاعنة لم جميعا ، وائن كان البحين من الأوراق أن الاستئناف المرفوع من الطاعنة بمذكرة أثناء نظر استئناف المطعون ضده الأخير لا يعدو في حقيقته أن يكون استئنافا أصليا وليس استئنافا مقابلا حالي ما ذهب إليه الحكم في الحكم المستأنف فلا يعتبر استئناف أحدهما دفاعا في استئناف الآخر وردا في الحكم المستأنف فلا يعتبر استئناف أحدهما دفاعا في استئناف الآخر وردا عليه حو باعتبار أن الهاعنة قد ضنت استئنافها أسبابا مستقلة نعيا على الحكم المستأنف بمذكرة وليس بصحيفة بالمخالفة لنص المذكرين ٢٣٥ ٢٣٠ ٢٣٠ من قانون المرافعات مما كان يتعين معه على محكة الاستئناف أن تقضى حواجهامات "تقاضى من النظام "هام — بعدم قبوله لرفعه بغيرالية وي الذي رسمه من قضاء بعدم آقبول لدم اختصام أحد الحكم وعليم يتساوى مع هذه من قضاء بعدم آقبول لدم اختصام أحد الحكم عليهم يتساوى مع هذه النتيجة قان النهي لا يحق للطاعنة سوى مصاحة نظرية بحتة ه

وحيث إن "هاعنة "خيى بالسهب الثالث على الحكم المطمون فيه الإخلال على الحكم المطمون فيه الإخلال على الدفاع وفي بيان ذلك تق. ول أنها تقدمت بمذكرة أمام المحكمة الاستثنافية تمضمنت أوجه دفاعها إلا أن الحكم المطمون فيه أغفسل الإشارة إلى هذه المذكرة مما يعتبر إخلالا بمقها في الدفاع .

وحيث أن هذا آنمي غير مقيدول ذلك أن الفاعنة لم تبين في صحيفة الطمن أوجه الدفاع التي تنمى على الحكم المطمون فيه إغفال الإشارة أو الرد عليها .

ولما تقدم بتعين رفض الطمن • •

جلسة ۲۷ من يونيه سنة ۱۹۸۲

برئامة الديد المستشار كر حدن السنباطي نائب رئيس الحسكة 6 وده وية السادة المستشارين a أحمد شياء ديد الرازق > سعه حدين يدر 6 عبد سديد ديد القادر 6 وطل همية الفتاح طايل .

(101)

الطعن رقم ٧٣١ اسنة ٤٩ النضائية :

إثبات والأطرق الإثبات " . صورية . وصية .

طَعَنَى أَحَدُ إِنْسَالُهُمْ فَي عَلَمُهِ البِيعِ المُسكِتِيمِ بِلَهِ مِنْ وَمِيَّةً • طَانَ بِالصورِيَّةِ اللَّمَايَةِ • هذه بُولُو إِنَّامُهُ إِلَّا يُعَلِّمُونِهِ * وَاللَّهُ اللَّهِ المُسَالِقِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال

- مقاد نص المساقد بالمراق النافرة المدنى - أن لدائى المتعافدين والحلف المجاهدين المتعافدين والحلف المجاهد السورى كا أن لهم أن بمسكوا بالمقد المستر و يثبوا بحيث العارق صورية المقد الله أخر بهم كا أن بمسكوا بالمقد المستر و يثبوا بحيث العالمة ما اشتل عايم العقد المكتوب الا بالكتابة حولما - كان الطمن على عقد البيع أنه يستر وصية هو طعن بالصورية المسبورية المسبورية المسبورية مكتوبا فإنه لا يجوز لأى من عاقديه أن يثبت هدفه الصورية المساقة على حالة الورث الذي من عاقديه أن يثبت هدفه الصورية لما بالكتابة وذلك عملا بنص المادة ١٦/١ من قانون لاثبات ، ولا يصبح لما بالكتابة وذلك عملا بنص المادة ١٦/١ من قانون لاثبات ، ولا يصبح يمنى وصية بجيع العارق كا يجوز له الاستفادة من الدرت المفدية المقد بانه يفنى وصية بجيع العارق كا يجوز له الاستفادة من الدرت المفدية العالمة والمسافة لا يستمد حقه في العلمن في هذه الحالة من الدرث و إنها من القانون مياشرة على أساس أن التصرف قسد صدو إضرارا بحقه في الارث فيكون بحايلا على الفاتون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيدالمستشار المقرر ، والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع ـ على ما يبين عن الحكم المعلمون فيه وسائر أوراق الطمن ـ تحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدهوى ٢٠٠٧ منة ١٩٧٥ مدر كان سوهاج على الطاعن طالبه الحكم ببطلان عقد البيع المسجل في ١٩٧٧/٤/٢٧ برقم ١٩٥٧ شهر عدّاری الاقصر واعتباره کان لم یکن . رفالت بیاناً لدهواها آنها بموجب العقد سالف البيان أوصت لابنها الطامن بالأطيان الزراءية الواردة به وقد أفرفت هذا التصرف في صورة بيع بعد أن حرر لحا إفرارا النزم فيهُ بالوفاء بجمهم احتياجاتها كما أنها لم تتخلُّ عن حبازة تلك الأطيان أو الانتفاء بها وقد أخلُّ الطاعن بالتزامانه ، ومن ثم يحق لها الرجوع قى وصيتها ، و بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣ قضت المحكة بندب خبير لبيان واضع البد على أطيان النزاع والمنتفع بها و بعد أن قدم الحبير القريره و بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٨ قضت ببطلان هقر الببع آنف الذكر واعتباره كان لم يكن ، استانف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٥ سنة ٩٣ ق سوماج ٥ ويتاريخ ٩٧٩/٢/٧ قفدت المحكة بتأييد الحُكمَ المُستَأنف . طعن الطَّاعن في هــذا الحُكمَ بطريق النة س ودفعت المطعون ضدها سبطلان صحيفة الطعن وقدمت النيابذ العامة مذكرة أبدت فيها الرأى يرقش هَــَـذا الدفع ، وفي الموضوع بنقض الحكم . وعرض الطمن على هَـَدُهُ الْحَسَكَةُ فَي غَرِفَةً مشورة فحديث جاسةً. لنظره ، وفيها النَّزمت النيارة رأجا .

وحيث إن ميني الدفع الميدى من المطمون ضدها هو أن ما أثبته الحضر من أن بداية انتقاله لمحل إقامتها لاعلانها بصحيفة العلمن كان فى الساعة النانية مساما يتنافى مع ما أثبته من أن هذا الانتقال كان فى الساعة الواحدة مساما كما أنه قيام باعلانها مخاطبة مع شيتع البلد لفيا بنا وغلق مسكنها دون أن يذكر أنه لم مجد من يتسلم الاعلان يما ية هنها ه وحيث إن هذا المفع غير مقبول ، ذلك أنه لما كات الفقرة الثانية من الممادة ، ٢ من فانون الموافعات تنص على أنه قد لا يحكم بالبطلان وغم النص عليه إذا ثبت تحقق الفاية من الإجراء ، وكان الثابت أن المطعون ضدها الأولى علمت بالطعن وأودعت مذكرة في اليعاد الفانوئي بالرد على أحيابه فإن الفاية التي تغياها المشرع من الاعلان تكون قد تحققت و يكون هذا الدفع على غرأساس .

وَحَيِثُ إِنْ الطُّعنِ اسْتُوفِي أُوضًاهُۥ الشُّكُلية .

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه غالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار أن النصرف الحاصل من المطعون ضدها للطاعن بالعقد موضوع الدعوى يتطوى في حقيقته عن وصية لوارث مضافة إلى ما بعد الموت وأجاز لها إثبات صوريته المسهية بكافة طرق الانبات بحرف للمحرب بن أس المادة ١٧٥ مدى واعتبر العقد الظهر لا وجود له في حين له لا يفيه من المنافق إلا الوارث بالنسبة للتصرف الصاهر من مورية لوارث آخر بر أبها البلاقة بين المتصرف والمتصرف المتصرف المتصرف المتصرف المتابة فيحكها الفقد المكتوب ولا يجوث إثبات صوريته بهنهما إلا بالكتابة الأمر الذي تمدك به الطاعن أمام عكمة الموضوع .

وحيث إن هذا النمى فى علمه ، ذلك أنه لما كانت المدادة ٢٤٤ / ١ من القانون المدفى تنص على أنه " إذا أبرم عقد صورى فلدائى المتعاقدين والخلف الخاص من كانوا حسى النية أن يتسكوا بالعقد المستد و يثبتوا مجميع الوسائل صورية المقد الدائى المتعاقدين وللخلف الخاص من كانوا حسى النية أن يتمسكوا بالمقد الهورى كما أن لحم أن يتمسكوا بالمقد من كانوا حسى النية أن يتمسكوا بالمقد المدنز و يثبتوا مجميع العلم في مورية العقد الذي أضر مهم أما المتعاقدين فلا يجوز المحملة المعاريق التسترى ومنى على متد البيع أنه يستر وصية هو طمن الصورية النسبية بطريق التسترى ومنى على العقد المخابة وذلك عملا بنص المحادة 1/11

من قانون الإثبات ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له إُنبات طعنه على العقد بأنه يخني وصية بجبع الطرق كما يجوز له الاستفادة من القرينة المقررة لصالحه بالمسادة "٩١٧ من القانون المدنى عند توافر شروطها ذلك أن الوارث لا يستمد حقه في الطمن في هذه الحالة من المورث و إنميا من الفانون مباشرة على أساس أن الثمرف قد صدر إضرارا عقه في الإرث فيكون تحايلا على القانون. ولما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطمون فيه أن عقد البيم الذي ركن إليه الطاعن في إثبات دفاعه هو مقد مكتوب ذكر فيه صبب الالزَّام . إذ أثبت به أن المطمون ضدها قبضت كل الثمن ، وكان الطاَّمَن قد تُمسُّك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات الصورية اليُّ تدعيها المطمون ضدها إلا بالكتابة، وكان الحُكم المعامون فيه والحكم الاشدائي المؤيد به - رقم عدم المديم المطعون ضدها دليلا كتابيا على الصورية ، قد أستدل علما بما بأن من تقر ر الخير أمام عكة أول درجة من أن المطعون ضدها احتفظت بحيازة الأرض محل المقد المطمون طيه وتقوم بتأجيرها للنبر وتنتفع بها دون أجل محدد وأتماح بذلك للطعون ضدها الاستفادة من القرشة الفانونية المقررة لصالح الوارث بالمسادة ٩١٧ من القانون المدنى باعتبار أن عقد البيع الصادر منها يستر وصية فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه درن حاجة ليحث باق أسياب الطور م

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئاسة المديد المستشار / بهد محمود الباجورى نائب رئيس الحكمة ، وهضوية السادة المستشارين : [بهد جلال الدين والم ، محمود حسن ومضان ، جلال الدين أنس وواصل علاء الدين :

(101)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٥ القضائية "أحوال شخصية " :

(١) أحوال شخصية "الطعن بالنقض". نقض " إجراءات الطعن " .

إبراءات قلطمن بالنقض في مسائل الأحوال الشخسية ، حضوصها لحدكم المبادئين ، ٨٨٠ مرافعات تديم ٢٥٥ من قانون المراقعات إلحال الممائة بالفافور ، ٢١٨ أسنة ، ١٩٨٠ م عدم الزام قطاعن إيداع مؤرة وصمية متم الحسكم المطمون فيه ،

(٢٥٣) أحوال شنصية . إستناف "ميماد الاستناف" . معارضة «ميماد المعارضة " . حكم " العلمن في الحكم " .

(٣) ميماد للطون بالممارخة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخيلة . بدائم من تاريخ إدارت الحمارة عليه بالسورة التشايلية .

ميماً. العادن بالاستثناف في الحمكم الصادر في المعارضة · احتسابه من تاريخ صفور الممكم المستأنف أو من تاريخ إعلام به ·

(٣) تشاه الحكم يقبول الاستثناف شكلا ٤ لا يتعاوى على تشاه ضمنى بصحة إعلان
 المطمون هايها بما لحمكم الدياب، عدم تعارض ذلك مع قضاء الحمكم للطمون فيه يطلان الاعلان .

١ -- من المقرر فاقضاء هذه المحكة أنالم كدة ٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ والتي كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية خاضمة كحكم المساعين ١٩٧٤ ٥ ٨٨٨ من قانون المرافعات اللقديم وقد أفهيت بقانون السلطة النضائية الحالى وقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ فإن هذه الإجراءات تخضع اعتبارا من تاريخ العمل به خيكم المساحة ١٩٨٨ صائعة الإشارة اليها

والتي أبقي عايما الفانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحافى والمحادة ٢٥٥ منه والتي حات عمل المسادة ٢٣٦ من قانون المرافعات القديم ، ولحما كانت الحادة ٢٥٥ المشار اليها بعد تعديلها بالفانون ٢١٨ لسنة ، ١٩٥ لاتازم الطاعن بإيداع صورة رسميسة من الحمكم المطمون فيسه ، فإن الدفع ببطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هسذه الصورة رغم التقرير به في تاريخ لاحق للعمل بهذا الفانون يكون على غير أساس ،

٧ - إنه وإن كان ميعاد الطمن بالمعارضة فى الأحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية بدأ وفقا لنصرالما قروم من لاتحة ترتيب الها كالدرعية من الريخ إهلان الحكوم عليه بالصورة التنفيذية من الحكم الفيابي المعارض فيه يلا أن ميعاد الطمن بالاستئناف فى الحكم العبادو فى المعارضة لا يرتبط بهسفا الإعلان و إنما يحتسب من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ الحلاه به ه أ

 س قضاء الحكم بقبول الاستثناف شكاد لاينطوى على قضاء ضمى بصمة إحلان المطهون عليها بالحكم النياب و بالتالى لايتعارض مع ماقض به الحكم المطعون فيه من بطلان هذا الإحلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائم حـ على ما يبين من أوراق الطمن حـ تخصل في أن الطاعن أقام الدموى رقم ١٥٦ السنة ٧٥ أحوال شخصية أمام محكمة الزقازيق الابتدائية ضد المطمون عليها بغيسة الحكم بتطليقها عليسه للهجر . وبتاريخ ٥/١/٧١ حكت المحكمة غيابيا بالتطليق ثم قضت في المارضة المرفومة عنسه بعدم قبولها لوفعها بعد الميعاد إستانةت المطمون عليها هسذا الحكم بالاستلناف وقم ع السنة ٢٢ ق المنصورة عمامورية الزقازيق تت وبتـاريخ ١٩٧١/١٢٢

حكت المحكة بقبول الاستناف شكلا ثم قضت مجلسة ه ١٩٨٠/١١/١ بإمالة الدموي إلى التحقيق لتثبت المعامون عليها حد مادفعت به الدعوى من أنها لا القم بالمدوان الذي وجهت إليه إحلانات الدعوى وأنها لا تمت بصلة قربي أو بمها هرة على "سلم تلك الإملانات و به حد سماع شهود الطرفين عادت وحكمت بتارخ و المراز و بوطلان إملانات صحيفة الدعوى وحكم التحقيق والحكم المنيا و بهالان الحكم الا بتدائي المسادو والدعوى و على الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض ٤ دفعت المطعون عليها بعد لم قبول الطعن للتوقيع على تقريره من عام لم يصدر له توكيل من الطاعن . قدمت النياية الدامة مذكرة دفعت فيها ببطلان المطمن المدم إيداع صورة وسمية من الحكم المطعون فيه ٤ و إذ موض الطعن على مقدر المائية وأيها الترمت النياية رأيها.

وحيث إنه من الدقم إلمبدى من النيابة ببطلان الطمن فهو غير صديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه الحكة أن المسادة ٣ من قانون السلطة الفضائية وتم سجالسة ١٩٥٥ والتي كان من شأنها بقاء إجواءات العامن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضمة لحكم المسادة بي ١٩٧٨ من قانون المرافعات القديم وقد ألفيت بقانون السلطة الفضائية الحالي وتم ٢٣ اسنة ١٩٧٨ من المافقة الإشارة والتي أبني مليها القانون وقم ١٣ اسنة ١٩٦٨ بإجدار قانون المرافعات الحالي والمسادة ١٩٥٥ منسه والتي حالت على المسادة ١٩٧٤ من قانون المرافعات القديم ولما كان ذلك وكانت المسادة ١٩٥٥ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ١٩٧٨ ولما تنا منه المعادن فيت المسادة ١٩٨٠ لا تمان العامن لعدم قيامه بإيداع عدد العمورة وشمية من الحكم المطعون فيت الزائدة بعالان العامن لعدم قيامه بإيداع عدد العمورة وثم التقريز به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من المطهون عليها بعدم قبول الطعن للتقرير به من عام لم يصدر له توكيل من الطاعن .. فهو غير صديد ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه الحكمة أنه لا يشترط فيمن يقرو بالطعن بالنقض إلا أن يكون عاميا مقبولا أمام يحكمة النقض وموكلا عن الطاعن يستوى في ذلك أن يكون التوكيل صادرا من الطاعن مياشرة أو من وكيله المصرح له بتوكيل الخير في التقرير

بالطمن بالنقض وكان الثابت أن توكيلا قد صدر إلى المحامى المرقد على تقرير الطمن من الاستاذ المحامى الموكل عن الطاعن بتوكيل مصرح له فيه توكيل الغير فى الطعن بالنقض فى الحكم المطمون فيه فإن الدفع بعدم قبول الطعن للتقرير به من محام غير موكل من الطاهن مباشرة يكون على غير أساس .

وحيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية ..

وحيث إن الطعن بن على سيين ينهى الطاعن بالسبب الأول منهما في الحكمة المطعون فيه التناقض والحلطا في عطييق الفانون ، وفرسان ذلك يقول أن المحكمة قضت بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٢ بقبول الاستثناف شكلا وقبل الفصل في الموصوع بإعادة الاستثناف للرافعة لتقديم الصورة التنفيذية الممانه من الحكم الغيابي وذلك تحقيقا لما دفعت به المستأنفة (المطعون علما) من بطلان إعلانها بها ، في حين أن التعرف على تاريخ هذا الإعلان لازم لتحديد عده سريان مواهيد من قبل تعديد تاريخ إعلان المطعون عليها بالحكم النيابي قد جاء قاصر البيان من قبل تحديد تاريخ إعلان المطعون عليها بالحكم النيابي قد جاء قاصر البيان غطا في تطبيق القانون قضلا عن اطوائه على قضاء قطعي ضمى بصحة الإعلان عطا في تطبيق القانون قضلا عن اطاوائه على قضاء قطعي ضمى بصحة الإعلان وبطلان المطعون فيه من رد و بطلان وقاقة إعلان المطعون عليها بالحكم المفاون فيه من رد و بطلان

وحيث إن هذا النبي غير سديد ذلك أنه و إن كان ميعاد الطمن بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بيدا وفقا لنص الماد ٢٩٣٠ من لائعة المحاكم الشرعية من ناريخ إصلان الحكوم عليه بالصورة التنفيذية من الحكم الفيابي المعارض فيه إلا أن ميعاد الطمن بالاستناف في الحكم الصادر في المعارضة لا يرتبط جذا الإعلان و إنما يحتسب من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به ، ومن ثم فإون قضاء الحكم الصادر في المعاون عليه المحادث من يصحة إعلان المعاون طبعا بالحكم الفيابي و بالتالي لا يتعاوض مع ما قضى بصحة إعلان المعلمون فيه من بطلان هذا الاعلان ، و إذ كان الناب أن المعاون عليها أقامت استنافها عن الحكم الصادر في المعارضة خلال الميعاد المحدد ة نوتة أقامت استنافها عن الحكم الصادر في المعارضة خلال الميعاد المحدد ة نوتة

فمان النمى على الحكم المطعون فيه بالتناقض والخطأ فى تطبيق الفانون يكوث على غرأساس .

وحبت إن الطاعن سنم بالسوب الثانى على الحكم المطعون فيسه الفساد في الاستدلال وفي بيال ذلك يقول أن المطعون عليها وقد ادعت بتزوير ووقة إدلائها بالحكم النيائي وكافة الإملانات الأخرى بمقولة أن من تسلم هذه الإعلانات لا يساكنها ولا يقيم معها مماكان من مقتضاه وقسد أحرت الحكمة بتحقيق هذا الادعاء أن تكلفها بإثبات أن الخاطب معا في هذه الإعلانات لا ساكنها ولا يقيم معها ولكن الحكمة خالفت قواعد الاثبات وكلفت المطور عليها بإثبات أنها لا تقيم مع الخاطب ولا ساكنه وهو ما يعيب الحكم نسوء الفهم في تحصيل الواقع فضلا من الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النبى مردود ذلك أن تكليف المطمون هابرا بإثبات أتها لا تقيم ولا نما يأثبات أتها لا تقيم ولا نما كن المخاطب معه في أوراق الاعلان المدى بعالانها يؤدى في نتبجته إلى مارمت إليه الحكمة من امالتها الدعوى هو التحقيق طالما أزالهدف هو إنبات أن الخاطب معه والمهابي إليها لا يقيهان جها بالحل الذي تم فيه الإعلان وهو ما شهد به شهود المعامون عليها ومن شم يكون اليمي بهذا السوب في غرعمله وحيث إنه لما تقدم بتمن رفض الطمن .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

برئامة السهد المستشار / محدى النولى فائب رئيس الهسكة ، ومطوية العاهة المستشارين ، مزت حدورة ، على السعدتى ، محمد غناو مددور رمحره ايدل لمبناوى .

(104)

الطُّعن رقم ٧ ١١٠ لسنة ١ ﴿ الْقَضَائِيةُ :

سجيل ه طبيمة نظام التسجيل » . مساولية » المساولية التقصيرية عد شهو عقارى . ملكية .

اللسجيل نظام شخص يجرى وققا اللاسماء لا يحسب الدقارات — لا يصحح المتره الباطلة . أو يكمل الدقره الناقصة ، و تهام مصلحة الشهر الدقارى يحث أصل المسكية أو الحق العبني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن رالأوراق المؤيدة لها ، إسواء الشهر بعد التحقيق. من صحة مدّه البياقات ، لا مسئولية ،

(١) المقرو في قضاء هذه المحكة أن التسجيل طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤ صنة ٢٤٦ بقنظيم الشهر المقاري هو نظام شمدي يجرى وفقا الاسماء لابحسب المعقارات وليست له حجية كاملة في ذاته فهو لايصحح المةود الباطلة أو يكل المعقود الناقصة بل تم إجراءاته سناء على طلب أصحاب الشان أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التي أوجبت الماية ٢٧٠ن هذا القانون اشتمال طلبات اشهو طلمها ومنها البيانات المتملفة بأصل لحق الملكية أو الحق الهيني عسل التصرف المعيني الميني عامل التعرف المعيني الميني عرص عامل التعرف المعيني الميني وطريق انتقال الملكية أو الحق الهيني مدود هسدة البيانات والأورق المؤيدة لها فلا مستولية طعها بإن هي اعتمدت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر الحور استنادا البها ولو لم اعتمدت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر الحور استنادا البها ولو لم يترتب على هذا انسجيل انتقال الحق إلى طلب الشهر لديب في سند الملكية

أو لكون المتصرف غير مالك للحق المتصرف فيه طالمًا أن الأوراق.والمستندات فالمدمة لاتفيء من العيب المــانع من انتقال الحق .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافية و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحسكم المطعون فيسمه وسائر أوراق الطُّمَن تخصل في أنَّ المطمونُ ضَدَّهُ لأول أقام الدعوى ٣٨٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القامرة على الطاعن (وزير المدل بصقته الرئيس الأهلي الصلحة الشهر المقارى / و باقى الطعون ضدهم وآخرين طالبا الحسكم بالزامهم متضامتين إِنْ يَدْفُوا لَهُ مَاغَ ثَلَاثَةَ آلَاقَتَ جَنِيهِ ﴾ وقال بيانا للدعوى أنه بموجب مقدستهر برقم ١٠٤٠٣ في ١٠١٠/٣٥ / أَنُّهُ وَ أَشُّهُوا مَقَارَى ٱلْقَاهُوةِ اشْتَرَى مَنْ الولى الطبيعي على باقى المطعون ضدهم يصفته قوامة الأرض المبينة بصحيفة افتتاح لدعوى لقاء ثمن مقداره تسمائه لمجنيه و إذ نازعه أخرون في ملكيته لهذه الأرض على سند من عدم ملكية من باعها له ، فقد أقام عليهم الدعوى ١٧٣٨ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى الفاهوة طالبا موت الكيته لها فقضى فيها بالرفض تأسيسا على أن البائع له لم يتملكها رغم تسجبل عقد شرائه لأنه تلقاها أحملا من فير مالك وبذلك تـكون مصلحة الشهر المقارى قسد أخلت بالتزامها ببحث سند ملسكية البائع الأول فتحصل المشترى منه على عقسه مسجل اعتمد عليه المطعوب ضسده الأول في الشراء منه بدوره مما ألحق به الضرو المطلوب التمويض عنه . ثديت المحكة خبيرًا في الدَّوى و بدل أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ بالزام المطمون ضدهم مدا الأول منهم بأن يدفعوا له في حدود ما آل إليهم من تركة مورثهم مع الطامن والتضام فيأ بينهم مراغ أنف وحممائة جنيه . استأنف الطامن هذا الحـكم لدى محكة استثناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٠٤ سنة ه٩ ق طالبـــا الغاؤه والحسكم برفض الدعوى . بتاريخ ١٩١١ / ١٩٢١ قضيت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحسكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحسكم . موض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فعددت جلسة لنظرة وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامن أقم على سبب واحد ينهى به العامن على الحسم المطعون فيه الحفا في تطبيق القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول أن نظام الشهر العقارى طبقا القانون وقم ١٤٤٤ سنة ١٩٤٦ نظام شخصى يجرى بحسب أسماء المساكين لا يحسب العقارات وتتم اجراءاته بناء على طالب ذوى الشان وفقا المساحة الشهر المقارى لا سال عن حجية الحروات التي تشهر وفقا لاحكامه ، مصاحة الشهر العقارى لا سأل عن حجية الحروات التي تشهر وفقا لاحكامه ، ولذ خالف الحسم المعامن فيه هذا النظر وأقام قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على أن الشهر العقارى أخطأ في بحساص الملكية وتساسلها للوصول بالتعويض على أن الشهر العقارى أخطأ في بحساص الملكية وتساسلها للوصول إحراءات الذهر العقارى التي تحت صحيحة طبقا للقانون وطبقا للبيانات المقدر اسقان يدكون استحقاق المبيع واتحصور إحراءا إلى المقارى المقارى التي تحت صحيحة طبقا للقانون وطبقا للبيانات المقدر اسقال المثان يدكون معيمة طبقا للقانيق الفانون والمقصور عا يستوجب نقضه .

وحيت إن هذا النمى في عله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكة أوب انسجيل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٩ بتنظيم الشهر العقاري هو نظام شخصي يجرى وفقا للاسماء لايحسب المقارات وليست له حجية كاملة في ذاته فهو لا يصحح الدقود الباطلة أو يكل العقود الناقصة بل تم إجراءاته بناء على طلب أصحاب الشان أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التملقة بأصل حق الملكية أو الحق العيني على النصرف واسم المسلك البيانات المتملقة بأصل حق الملكية أو الحق العيني على النصرف واسم المسلك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتفال الملكية أو الحق العيني إليسه ، ومتى قامت مصلحة الشهر المقاري ببعث أصل الملكية أو الحق العيني في مدود هذه البيانات والاوراق المؤدة لها ع قلا مسؤولية طيما بأن هي اعتمدت هذه البيانات والك الأورق وقامت بشهر المحور استنادا إليها ولو لم يترتب على هذا البيانات والك الأورق وقامت بشهر المحور استنادا إليها ولو لم يترتب على هذا البيانات والك الأورق وقامت بشهر المحور استنادا إليها ولو لم يترتب على هذا

التسجيل انتقال الحق إلى طلب الشهر اميب في سند الملكية أو لكون المتصرف فير مالك للحق المتصرف فيه طلف أن الأوراق والمستندات المقدمة لاتنيء عن الهيب المانع من انتقال الحق و وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم بحكمة أول درجة محيلا إلى أسبابه وكان هذا الحكم قد أقام قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على مجرد القول بأن تابعيه " إذ قاموا باتمام شهر عقد البيع المعادر من لله من المقادرة ق.١٠/١٠/٥٥ من ... المقادرة ق.١٠/١٠/٥٥ ويالتالى شهر المقد الصادر من الأخر الأدى يرقم ١٠٠٥ الفاهرة ق.١٠/١١/٥٥ من وجوب الناكد من بوت ملكية البائم قبل شهر الحرر بما يتواقر معه وكن الحلقا " دون بيان ما إذا كون ذلك ناشفا من تقصير في استيفاء ما أوجيته المادة ٢٢ من الفانون المذكر ورن بيان ما إذا حمن أوراق وبيانات أو في مجمل أو الهاكات تنبيء عن عدم ملكية البائم من أوراق وبيانات أو في مجمل المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق الحلون الذي أدى بالمنافق بالمنافق المسبوب مما يوجبه نقضه .

جلسة ٣٠ من يونيه سنة ١٩٨٢

رثامة السيد المستشار/ بدى المول نائب رئيس الحكة ، ه وهذرية السادة المستشارين ؛ هزت حدرة ، ه على السمان ، محمد مختار منصور ومجمرد نبيل المهنارى .

(011)

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٨ القضائية :

مسئولية ^{ور}مسئولية تقصيرية "مسئولية الشخص الإعتباري" .

الشخس الاعتبارى . مسارايته هن الأنظاء الى يرتسكما تناوه بسيم ما يؤدره لحسابه من أهمال , عدم مستوايته هن أخطائم ال بخصة ه

إن كاذ القاض الموضوع الساطة المطلقة فيا يستخلصه من الوقائم المطووحة عليه > إلا أنه وعلى ماجرى و قضاء هذه المحكة - يجب عليه أن يبين العناصر الواقعية التى استخصر منها النتيجة التى انتهى إليها > و إذ كان الشخص الاعتبارى سال عن الاخطاء التى يرتكها ممثلوه سبب مايؤدونه لحسابه من أعمال ؟ ولا سأل عن أخطائهم الشخصية > وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن هذا الذى وقع من محافظ القاهرة السابى ، ممثل خطأ شخصيا استنادا إلى مجرد صدور الأمر به منه شخصيا > دون بسان ما إما كان في ذاك يباشر شاطا لحساب المعدى أم لحساب نفسه > فإنه يكون قاصر البيان .

الحكة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ــ علىمايبين منالحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ــ تحصــل في أن العااعن أقام الدعوى رقم ٣٤٧ أسنة ١٩٧٧ مدني كلي جنوب القاهرة ملى المطعون ضدهم طالبا الحكم ببطلان تنازله عن عقد استشجاره للجراج المبين بصحيفة الدعوى و بطلان عقد الإيجار الصادر الطعون ضده الثاثي عن ذات الدين وتمكينه منها ، أو القضاء إله يتعويض مقدار. وقال. بيانا لها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦١/١/١ كان يستأجر من المطمون ضده الأول جراجا استفله في تحميسل وتجريح سيارات الأجرة للا قالم إلى أن أصدر عافظ القاهرة قرارا رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ شأن إنشاء تشغيل مرقف السيارات بشارع أحمسه حلى ، وبتاريخ ٧٧/٣/٢٧ ، أمر المحافظ بإغلاق الجراج ثم استدعاه وأكرهه على التنازل عن الإيجار وأمر المطعون ضده الأول لل مالك الجراج " بتأجيره للعلمون ضده الثاني ه مدير أمن القاهرة بصفته " وإذكان هذا التنازل باطلا الإكراه الواقع طيه فقد أقام دمواه للحكم له بطنباته ، تاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩ حكت الحكة برقض الدجوي ، إستانف الطاعن هذا الحكم لدى محكة استشاف القاهرة بالاستاناف رقم ٤٤٢٢ سنة م ٩ ق طالبا إلفاءه والفضاء له يطلباته ، بشاريخ ٢٠/١٢/٢٠ أقضت الحكمة بتأبيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هدادا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم ، عرض الطعن على المحكة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعز على الحكم المطعون فيه فى سببي الطعن القصور فى التسهيب ، وفى سيان ذلك يقول إنه احتبر أن مانسب لمحافظ الفاهرة من غلق الجراج و اكراهه على التسازل عن الإيجار خطا شحصيا لاتسال عنسسه محافظة القاهرة دون أن يورد سببا لذلك نما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النمى في محله ، ذلك أنه و إن كان لقاضي الموضوع السلطة المطلقة فيا يستخلعه من الوقائع المطروحة عليه ، إلا أنه وهلي ما جرى به قضاء هذه المحكة حـ يجب عليه أن يبين العناصر الواقعية التي استخاص منها النتيجة التي انتهى إليها ، و إذ كان الشخص الاعتبارى سأل عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه بسهب ما يؤدونه لحسابه من أعمال ، ولا يسأل عن أخطائهم الشخصية ، وكان الحكم المطمون فيه قد اعتبرأن هذا الذي وقع من محافظ الفاهرة السابق ، يمثل خطأ شخصيا استنادا إلى بجرد صدور الأمر به مند شحيصا ، دون بيان ما إذا كان ف ذلك يباشر نشاطا لحساب المعتدى أم لحساب نفسه ، فإنه يكون قاصر البيان مما يوجب نفضه .

جلسة ٣٠ من يونيه صنة ١٩٨٢

وثمامه لسيد السلشاد/ عدى الخول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشاوين ، هوت حنورة ، على المددل ، عد خمار متصور وعمرد نبيل الميتاوى .

(100)

الطمن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ القضائية : •

(۱) بطلان . دموی . نیابة هامة .

البطلان الدافى، من هدم الحيار النوانة الدامة بالدعاءى : إشاصة ايالتمسر نسبى ، عدم جواقى النحدى به لأرل مرة إمام محكة المقيش ،

(٢) الترام طالوفاء بالالترام" . وكالة . قضالة .

براءة دُمَة المدين بالنواد الدائن الوفاء الذي تم الدير ، أثره · اعتباد الله ِ وكيلا بعد أن كان فضول! .

۱ -- البطلان المترتب على عدم إخمار النياية العامة بالدهرى وفقا السادة ۸۸ من قانون المرافعات -- هو بطلان نسي عن قانون المرافعات -- هو بطلان نسي لا يجوز النميك به إلامن صاحب المصلح فيه ، ولا يجوز النمدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ – المفرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – آنه إذ كان الوقاء لغير الدائن أر نائبه تبرأ ذمه المدين إذا أقر الدائن هذا الوقاء ويكون من أثر هذا الوقاء – على ماتنص به الماءة ٣٣٣م، من القانون المدلى "ومذ كرته التفسيرية أن يُنقلب – الغير وكيلا يعد أن كان فضوليا .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو ته والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على مايين من الحكم المطعون فيسمه وسائر أوراق الطمن - تخصل في أن المطمون ضده الاول - عزنفسه و بصفته وايا طبيعيا على ولديه و ... نـ. و باقى المطعون ضدهم عدا الخامس منهم أعاموا الدموى رقم ١٩٧٥/٣٠٧٧ مدنى كلى الاسكندوية على الطاعن بنفسه و بصفته وليا طبيعيا على ولده – والمطعون ضده الخامس طالبين الحكم بصعة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٥/٥/٣ والمتضمن بيع الطاعن بصفته لهم (الثلث) شيوما في أرض و بناء العقار المبين بصحيفة الدعوى و وإخلام الشَّقَة التي شَّغَلُهَا الطامن في العقار المذكور و يتسليمها والحصة المباعة لهم ، وقالوا بياناً للدموى أنه بموجب مقد سع مؤرخ ٣/٥/٥/١ باع لهم الطأعن يصفته حصة قدرها (النلث) شائمة في المهار والمبينة بصحيفة الدمري نظير تمن قدره . . ٢٦٠ج دفعوا منه عند التماقد مبلغ . . . هج وتههدوا بسداد باقى التن **عند التوقيم على العقد النهائي وتعهد الطامن إخلاء الشقة التي يشغلها في العقار** المبيع وتسليمها إليهم في ميعاد غايته ١٩٧٥/١١/١ والما تخاف عن تذبيم المستندات اللازمة أشهر عقد البهع وتصرف أزوجة بالبيع في 1⁄4 اط من الفدو المبيع أقاءوا الدەوى تلحكم لهم بطلبانهم ، بنار يخ ٢٠٠/٦/٢٠ قضت الحكة بعدم قبول الدورى ، استأنف المطعون ضدهم الأربعة الأول الحسكم لدى محكمة استلماف الاحكمندرية بالاستاناف رقم ٥٠٦ سنة ٣٢ ق طالبن إلفاءه والحكم لهم بطلباتهم، بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف و بصحة ولفاذ عقد البيع التَّوْرِخ ٣/٧/٥٧٥ ـــ و بإخلاء الثقة المبينة بع حيفة الدعوى ويتسليمها والقدر المبيّع الطعون ضدهم الأربعة لأول ، فطعن الطاعن ﴿ في هذا الحكم بطريق النقض ، رقد.ت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض.

الطدن ، مرض العامن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة النظره وفيها فائترمت النيابة رأيها .

وحيت إن العامن عن على ثلاثة أحباب ، ينعى العاعن بالديب الأولى منها هما الحمون ضدهم الأولى منها على الحمد المعدون في البطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن المطمون ضدهم الأولى بصفته والتائمة والرابعة لم يكونوا خصوما في الدعوى أمام محكة أول درجة كما لم يحاصم هو أمامها بصفته وايا طبيعيا على ولده ، والا أن الحكم المعامون فيه قبده الصفة ومن المعامون ضدهم النال المستشاف المرفوع عليه مهذه الصفة ومن المعامون ضدهم وجود قصر فيها تما يتيب الحاسم المطعون فيه بالبطلان .

وحيث أن هذا النبي حـ في شقه الأول غير صحيح ، إذ الثابت من مدونات الحدَمُ الابتدائي أن الطامن اختصم في الدعوى أمام محكمة أول درجه عن نفسه و بعافته وليا طبيعيا على ولده القاصر ... ، وأن المطعون ضدهم الأول بصفته والثالثة والرابعة كانوا خصوما للطامن بصفته أمام تلك الحكمة وفي الشقي الثاني غير • قبول ذلك أنَّ البعالان المترتب على مدم إخطار النيابة العامة ولدعوى وفقاً للسادة ٨١ من قانون الرافعات ــ وعلى ما جرى به قضاً. هذه المحكة ـــ هو بطلان نسى لا يجوز التسك به إلا من صاحب المصلحة فيه ، ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام عكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الطاعن بصفته وليا طبيعًا على ولده القاصر .. لم يتسك أمام عكة الاستشاف بعدم إخطار النيابة العامة بالدءوى ، فلا يجوز له التمسك جطلان الحكم المطعون فيه استنادا إلى ذلك أمام محكة النقض ، و يكون النمي بهذا السهب في جملته على غير أماس. وحيث إن العالمن ينمى بالسهب الثانى على المبكم المعامون فيه غالقة الثابت الأوراق والخطأ فتحصيل وفهم الواقع فالدموى والفساد فيالاستدلال وفي بيان ذلك يةول أن النابت من عقد البيع أن البيع صدر من الأستاذ الحامى – المطعوز ضده الخامس – بصفته وكيلا منه بصفته الشخصية ولم يذكر أنه يمثله بصفته وايا طبيعها على ولد ... ممامة تضاه أن البيع قد أنصب على حصته وحده درن حصة الفاصر وقدرها 1⁄4 اط إلا أن الحكم المطعون فيه أورد بمدوناته أن البيع صدر منه وشمل الحقين معا مما يعبيه بمخالفة الثابت بالأوراق والحطأ في تحصيل الواقع في الدعوى والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النمى مردود ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه حسما أورده بمدو الله من قوله ° وحيث إنه لمما كانت الحصة المبيعة مملوكة للستأنف عايه الأول عن نفسه و بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر "الطاءن " وكان التوكيل الصادر باليم للأستاذ ألحامي -المطمون ضده - الخامس - قد صدّر من المستأنف عليه الأول عن انسه وبصفته المدكورة – لمسكان مذا فإن البيع الذي صدر للستأنفين والمطعون صَدهم الأربة الأول" عن تلك الحصة يكون قد صدر من المستأنف عليه الأول عن نفسه و بصفته وايا ولا يقدح في ذلك أن الاستاذ ــ ــ الحامي لم يفصح في المقد الذي أبرمه بصفته موكَّله على ابنه القاصر لأن ظروف التعاقد تؤكُّد أن نلك الصفة كانت ملحوظة بين المتعاقدين إذ أنها ثابته من مند الوكالة ومن عقد البيع سند ملكية البائع يدم ذلك أن المستأنف عليه الأول قد قرو يتحقيق الشكوى الإدارية رقم ١٩٧٧/٣٥٠ محرم بك أنه أقر بصحة المقسمة الذي قد تم يمونة الاستاذ وأنه يعرض فقط على الثمن ، مما مفاده أنه لا يُعترض على موضوع العقد الذي يتناول الثلاثة قراريط . . . م وكان لفاض الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى طالما كان له سندم ولا خروج فيه على آثابت بالأوراق . وكان الحكم المعامون فيه قد استخلص أن البيع صدر من الأستاذ المحامى الثابته وكالته عن الطاعن بصفته ، وهو أستخلاص سائنم له سنده ولا يخالف النابت بالأوراق ، و إذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن البيع صدر من الطاعن ، إنما كان في عمل سانه لدفاع المطمون ضدهم فإن النعي له بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم الطمون فيه خالفة النابت بالأورق والحطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بعدم قبول الدعوى لأن الوفاء بمقدم النمن تم لغير ذى صفة إلا أن الحكم المطمون فيسه ذهب إلى أن الأستاذ بصفته وكيلا عنه تصرف في النمن بعد أن قبضه بأنسلمه لزوجة واشتهيقه ، وهذا الذى ذهب إليه الحكم بخالف تشابت بالأوواق لأنه لم بثبت من عقد البيع أن الوكيل قد تسلم قدم النمن ولم يقرر الوكيل ذلك عند استجوابه أمام محكة أول درجة و إذ رتب الحكم المطمون فيه عل ذلك قضاءه برفض الدفع يكون عميها أيضا بالحطا في تطبيق القانون ... وحيث إن هـ ذا النبي غير منتج ، ذلك أنه من المقرر و وعلى ما جرى به قضاء هذه الهكة - أنه إذا كان الوعاء لغير الدائن أو نائبه تبرآ ذمة المدين إذا أقر الدائن هذا الوفاء ، ويكون من أثر هـ ذا الوفاء - على ما تنص به المادة ٣٣٣ من الفانون المدين ومذكرته التفسيرية أن ينقلب الغير وكيلا بعد أن كان فضوايا . ولما كان الحسكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على أن دو واقعة إرام المقد تمت في مجلس واحد ضم المشترين ووكيل اليائمة وشقيقته وروجته ولماكان وكيل البائمة هو وحده صاحب الصفة في التماقد وفي قيض النبي فإن المائمة والوجة لمعجل النبي وليازة عماحب الصفة في التماقد وتم عوافقة والوجة لمعجل النبي وليازة عماحب المعتقدة المنتزين لمعجل النبي وليازة معاحب المعتقدة المنتزين المعتبان إن وكيل الدائن قد أقر هذا الوفاء الماصل لزوج المعامن وشقية به مقدم المنتزية وعلى المنتزية وعلى المنتزية وعدا المنازية وعلى الدائن قد أقر هذا الوفاء وإذ كانت هذه وشدة به وعلى الدعامة الأشرى التي أوردها المسكم من صفة الوفاء مجلم النبي واليه المسكم من صفة الوفاء مجلم المعن وأيا كان وجه الرامي منه ، يكون غير منتهج ويسكون النبي على الدعامة الأشرى التي أوردها المسكم علجاء سهب الطعن وأيا كان وجه الرامي منه ، يكون غير منتهج ويسكون النبي على الدعامة الأشرى التي أوردها النبي على الدعامة الأسمى عليه السهب عار فر أساس ، و

جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢

برئامة الدور المستشار / مبد للعز يزعبه العاطى إسماعيل ثالب وتهس الحكة وصفوية الساهة المستشارين "يحيى العمورى نائب وتهس الحكة عد الموسى فتح الله ، أعمد شوا. عبد الرازق ، وسعد بدو . ه

(107)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) محاماه . نقض « إيداع الأوراق » . وكالة .

 ١- حدم تقديم الحامى التوكيل السادر من بعض الطاه من إلى وكواجم الدى وكان في العلمن يها المقض حتى تمام المرافعة ، أثره ٥ هدم قبر لى الطعن با النسبة لحم .

(٢-٢) تجزئة . حكم ¹⁰ الطعن في الحكم ²⁰ نقض .

۲ --- الحكم انسادر في موضوع فرر قابل الجزئة ، قيام الحكرم عاجاً بالطمن عام بطمن و أحد رفع صميحاً من يسفهم و باطلا من الآس بن لا أثر له على شكل الطمن المرفوع صحيحاً من الأولين الاحرين النحفل متضمين إلى الأولين في طلبائهم ، قدوهم عن ذلك ، وجوب اختصامهم في المطمن عائد فلك ،

٣- الغاباق أحكام المادة ٢١٨ من قابرن المراقمات على كانة طرق العامن . الاعتثناء مارور بشأنه نص خاص صريان حكم الفقرة القابرد هما على العلمن بها المعنية المدد المحكوم عليه مدر العاملة المدد المحكوم عليه مدر المحكوم هم .

إذا الخاص اعتصام بعض المنكوم لم فى الحميم المامون فيه والسادد فى موضوع المامون في المنطقة المامون الأمراض على قائد شروط البيع ليطلان الإجرامات) أثره • وجوب الأمر بالمتصاميم فى الطمن •

 ١ ســ نما كانت الحادة ٢٥٥ من ة نون المرافعات قد أوجبت ملى الطاعن بالنقض أن يودع سند وكاله المحامى المركل فى العامن ، وكان الثابت أن المحامى فالذى رفع الطمن من الطاعنين قد أردع صند تقديم صحيفة الطمن توكيلا صادرا إليه من الطامن الثالث عن نفسه و بصفته وكيلا من الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة إلا أنه لم يودع ـــ أو يقسدم للحكة لدى نظر الطمن وتداوله بالجلسات ــ التوكيل المذكر للتحقق من صفة الطاعن الثالث فيه ولبيان ما إذا كان هذا التوكيل يجز له توكيل مجام للطمن بالنقض ، كما كان ذلك فإن الطمن ــ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ــ يضحى ـــ بالنسبة للطاعنات. الرابعة والسادسة والسابعة حدة عرب متبول لرفعه من غر ذى صفة .

٧ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تنص. في الشق الأول منها على أنه و إذا كان الحكم صادرا في موضوع هير قابل للتجزئة ... جاز لمن فوت ميماد الطعن من المحكوم هليم أو قبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الطمن المرفوع في الميماد من أحد زملائه منضما إليسه في طلبائه فإن لم يُعمل أمهت المحكمة الطاعن باختصاما في الطعن " وكان مؤدى ما تقدم قيام ذلك الحكى للحكوث عليه حتى لوكان قد سبق له أن رفع طعنا قضى بمطلانة أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم يطعن واحد رفع صحيحا من يعضهم في بآخلا من الآخرين فإذذلك لا يؤثر في شكل الطمن المرفوع صحيحا من الأولين على أن يكون لأولئك - الذن قضى بعدم قول الطمن المرفوع صحيحا من الأولين على أن يكون لأولئك - الذن قضى بعدم قول الطمن بالمنسبة لحم - أن شدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم فإن قعدوا عن ذلك وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصامهم فيه - وذلك تمكن تغليما من المناطل لمصحححة لا تسايط الباطل على الصحيح فيبطله - فإذا المحمد عن الباطل لمصححة لا تسايط الباطل على الصحيح فيبطله - فإذا المحمد من الباطل لمصححة لا تسايط الباطل على الصحيح فيبطله - فإذا المحمد عن الباطل لمصححة لا تسايط الباطل على الصحيح فيبطله - فإذا قبوله .

٣ - لما كات المادة ١٨ من قانون المرافعات قد وردت ضمن الأحكام العامة في الطعن المنصوص عليها بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طوق الطعن في الأحكام ، وكان الأصل هو انطباقى تلك الأحكام المامة على كافاطرة الطعن في الأحكام قد ورد يشأنه نصرة اصرمفار.

عما مؤداه انطباق حمم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات على الطمن بطويق النقض وذلك بالنسبة الشق الأول منها ـ سالف الذكر ـ فقط الذي يواجم حالة تمدد المحكوم طيهم ، دون شقها الآخر المتعلق بحالة تمدد المحكوم طيهم إذ وود بشقا القاض حكم مغاير هو ؟ انصت طيه المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات على وجوب اشتمال صحيفة الطمن على أسماء حميم الحصوم الواجب اختصامهم ؟ المفاده ـ وعلى ماجرى به قضاء هـنه المحكمة ـ أنه إذا أففل الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحسكم المطمون غير والصادر في موضوع غير قابل المتجزئة كان طعنه باطسلا ومن ثم غير ما معسد مقيدول ه

إلى المسادر في موضوع والمه المعامون فيه أنه صادر في موضوع قوامه الاعتراض على قائمة شروط البيع ووقفه تأسيسا على بطلان إجراءات الننفيذ للا وجه الواودة بته ربر الاعتراض المرفوع من الحائزين للمقار على قائمة شروط البيع ، والذين يعقبون بهذه المنابة طوفا واحد في تلك الحضومة والتي لا يحتمل الفحل فيها إلا حلا واحدا بعينه مما لازمه أن يكون الحكم الصادو فيها واحدا بالنسبة في ومن ثم يكون الموضوع فير قابل للتجزية، ولما كات المحكمة فد خلصت مما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنين عن الحمكم المطعون فيه غير مقبول بالفسية للطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة وصحيحا بالفسية للباقين وهو ما انتهت فيه إلى عدم قبول الطعن بالفسية لهن فإنه بكون من المنفين إذاه وهو ما انتهت فيه إلى عدم قبول الطعن بالفسية لهن فإنه بكون من المنفين إذاه خلك الحامد، في الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقريرالذي تلاه السيد المستشار المفرو والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائع—على حايبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق – تتمصل في أن بنك الاراض المطعون ضده الأول انخذا إحراءات زع المسكية ضد مدينة عن العقارات الموضحة بقائمة مشروط البيع وتنبيه نزع الملكية المسجل وذلك بالدعونى رقم ٥٨ لسنة ٣٣ بيع كلى المنصورة بتاويخ ١٩٦٨ / ١ / ١٩٦٤ اعترض العناعنوزعل الفائمة بالدعوى رقم ٤٤ لسنة ٤٤ بيوع كلى المنصورة قضت عكمة الدرجة الأولى برفض الاعتراض ، استا ف العاصون الحدكم بالاستثناف رقم ١٩٧١/١٢ وألم المستة ١٤٥ المنصورة. ندبت المحكمة خييرا ثم قضت في ١٩٧٧/١٢ يتأييد الحمكم المستأ ف — طمن الطاعنون في هذا الحسكم يطويق النقض وقدمت النبابة الدامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطمن من الطاعنات لوابعنة والسادسة والسابعة لرفضه من غير ذى صفة لعدم تقديم سند الوكالة الصادر عنهن الطاعن الناك و يقوله شكلا من باق الطاعنين نظر الطمن أمام المحكمة في غرفة بمشورة فيعددت بأسنة لنظره وفيها الترمت النباية رأيها .

وحيث إنه لما كانت المسادة قدم الهن قانون المرافعات قسد أوجيت على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الموكل في العلمن ، وكان النابت أن الحامى الذي رفع العلمن عن العاعين قد أودع عند تقديم محيفة الطعن توكيلا صادرا إليه من العاعن الثالث عن نفسه و بصفته وكيلا من العامات الزابعة والسادسة والسابعة إلا أنه لم يودع – أو يقدم للمحكة لدى نظر الطمن وداوله بإلحاسات – التوكل المذكور المتحقق من صفة الطاعن النالث فيه ولبيت ن ما إذا كان هذا التوكيل مجرز له توكيل محام الطمن بالنقص ، لما كان ذلك ما إذا كان هذا التوكيل مجرز له توكيل محام الطمن بالنقص ، لما كان ذلك الرابعة والسادسة والسابعة غير مقبول لرفسه من غير ذي صفة ، إلا أنه لما كان المقترة الناية من المسادسة والسابعة غير مقبول لرفسه من غير ذي صفة ، إلا أنه لما كان أن الفترة النابية من المسادسة والسابعة غير مقبول لرفسه من غير ذي صفة ، إلا أنه لما كان أن الفترة النابية من المسادمة والسابعة غير مقبول لرفسه من غير ذي صفة ، إلا أنه لما كان وت المدون في المناء نظر العامن من المحكوم عليهم أو عبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر العامن من المحكوم عليهم أو عبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر العامن من المحكوم عليهم أو عبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر العامن عبد العلون في له يقمل أمرت

المحكة الطاعن باختصامه في العلمن " . وكان مؤدى ما تقدم قيام ذلك الحق للحكوم عليه حتى لو كان قد سبق له أن رفع طعنا قضى ببطلانه أو بعدم قبوله مما مفاده أنه إذا كان المحكوم عليهم قد طعنوا في الحكم بطعن واحد رفع صحيحاً من بعضهم و بأطلا من الآخرين فإن ذلك لايؤثر في شكل الطمن المرفوع صحيحا من الأواين على أن يكون لأولئك ــ الذين قضى بعدم قبول الطمن بالنسبة لهم ــ أن يتدخلوا فيه منضمين إلى زملائهم في طلباتهم فإن قعدرًا عن ذلك وجب على المحكمة أن تامر الطامن باختصامهم فيه ـ وذلك تغليها من المشرع لموجبات صحة الطمن واكتبالها على أسباب بطلانها وقصورها ، باعتبار أن الغاية من الإجراءات هي وضعها في خدمة الحق وذلك بتمكين الصحيح من الباطل ليصححه لا تسليط الباطل على الصحيح ليبطله ــ فإذا ما تم اختصام باق المحكوم طهم استقام شكل الطعن و اكتمات له موجبات قبوله . لما كان ذلك وكأت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات قدوردت ضمن الأحكام العامة في العلمن المنصوص عام ا بالفصل الأول من الباب الثاني عشر الذي أورد فيه القانون المذكور طرق الطعن في الأحكام ، وكان الأصل هو انطباق تلك الأحكام العامة على كافة طرق الطمن إلا ما يكون قد ورد بشأنه نص خاص مغاير مما مؤدا. انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات على الطمن بطريق النقض وذلك بالنسبة الشتى الأول منها ـ سالف الذكر ـ فقط الذي يواجه حالة عمدد المحكوم عليهم ، دون شقها الآخر المتعلق بحالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشانها في الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مَعَارِ هُو مَمَا نَصَتَ عَايَمَ ` المــادة ٣٥٣ من قانون المرافعات على وجوب اشتمال صحيمة الطمن على أسماء حميع الحصوم الواجب اختصامهم مما مفاده ـــ وملى ما حرى به قضاء هذه الحكمة - أنه إذا أغفل الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والعمادر في موضوع غيرقابل للتجزئة كان طعنه باطلا ومن ثم غير مقبول . لما كان ما تقدم وكأن الين من مدونات الحركم المطمون فيه أنه صادر في موضوع

قوامه الأغراض على قائمة شروط البيع ووقفه تأسيسا على بطلان إجراءات التنفيذ للأوجه الواردة بتقرير الاعتراض المرفوع من الحائزين للمقار على قائمة شروط البيح ، والذين يعتبرون جذه المنابة طرفا واحدا في تلك الحصومة والتي لايحتمل الفصل فيها إلا حلا واحدا بعينه مما لازمه أن يكون الحكم الصادر فيها واحدا بالنسبة لمم ومن ثم يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ولما كانت المحكمة قد خاصت مما سلف إلى أن الطعن المقام من الطاعنين عن الحكم المطعون فيه غير مقبول بالنسبة للطاعنات الرابعة والسابعة وحصيحا بالنسبة للباقين وهو ما يقتضى بالتالى إعادة الطعن إلى المرافعة إذاء ذلك اختصامهن في الطعن وهو ما يقتضى بالتالى إعادة الطعن إلى المرافعة كيرة من المتعين المؤمنة والسابعة منه — كاخراة واجب قبل الفصل في الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراة واجب قبل الفصل في الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراة واجب قبل الفصل في الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراة واجب قبل الفصل في الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراة واجب قبل الفصل في الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراة واجب قبل الفصل في الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراة واجب قبل الفصل في الطاعنات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراء واجب قبل الفصل في الطاعات الرابعة والسادسة والسابعة منه — كاخراء واجب قبل الفصل في الطاعات الرابعة والمعادية والمهادية والمهادية

وحيث إن الطمن بالنسبة لبأتي الطاهدين قد استوق أوضاعه الشكلية .

جلسة ٣١ من أكتوبرسنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشاء / بحسسه البنداري العشري ناتب وئيس المحكة ، وعضوية السيادة المستشارين ، ابراهيم فراج ، وعبد العزيز فودة ، ومحمد لطني السيد ، ومحمد لبيب المنضري .

(10Y)

الطعن رقم ٣٤٣ أسنة ٩٤ القضائية :

(١) عقد د أثر العقد ، عقد يع .

مدّد البيخ التم الى درن الدلد الإبتدائ هر قراون المتدافدين . شهطه • أن يكثرن مسدّا المدته صميحا رعالها من الطامن (مثال لذبوت صورية التمن في الدلد البائث) .

(٢ ـــ ؛) محكمة الموضوع ¹² سلطاتها في فهم الواقع واستخلاص القرائن وتقدير الدليل " . خرية . حكم ^{22 س}مديب الحكم " .

(ع) فحكة الموضوع فهم الواقع واستخلاص القرائق بفير مدنى م هكة النقش , قرطه ه
 إلى يكون استخلاصها سائفا وله سنده من الأوراق .

 (٣) نحكة الموضوح من أحاف الدعور إلى التحقوق أن تعتمد في استجاد، الحقولة على أكد قريمة تطرح طبها

 (ع) تحكية الموضوع أن تأخذ يتقربر النمير ... ي. على أسبابه عدم الزامها بالرد استقلالاً على الملمين الموج، إليه »

١ ــ لئن كان من المفرر في قضاء هذه المحكة أن حقد البيع النهائي ... دون العقد الابتدائي ... هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هـــذا العقد صحيحا وخاليــة من المطاعن .

⁽ ٧ و ٣) المقرر أنه لامعقب من النقض على محكة الموضوع في فهمها للوافع وفي استخلاصها للقرائن متى كما : استخلاصها لمسا استخلصت سائفة

وقمبولا وله سنسمه من الأوراق وأنه منى قروت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أر نفيها كان لها أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على قرينة تطرح طيها .

 إن محكمة الموضوع من رأت فى حدود سلطتها التقديرية الاخذ بتقرير المنظمير لانتناعها بصحة أسبابه فإنها لاتكون بعد ذلك ملزمة بالرد استقلالا حلى
 على ما يوجهه إلخصوم من طعون إلى ذلك التقرير

الحكة

يمد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة م

حيث إن الطعن استولى الوختاعة الشككاية .

وحيث إن الوقائع – على ماسين من الجنيم المطعور فيه وسائر أوراق قلطمن – تفصل في أن الطاعتين أقامتا الدعوى رقم ٢٩٧٣ سنة ١٩٧٥ مدى كاى جنوب القاهرة على المعلمون ضدهما يطلب الحميم بالزامهما متضامنين أن يؤديا لها مبلغ ٢٦١٤ ج و ١٩٥٧م منسه مبلغ ٢٦١٤ ج و ١٩٥٩ م قرق الثمن مؤدخ في ١٩٢١/١٤ ومشهر في ١٩٢٤/١٩١٩ اشترى والدهما ووالدتهما قطعة مؤدخ في المهم المعلم والما ١٩٦٤ م على أن يكون المعامنين حتى مؤرخ في الديهما حق الانتفاع ، و ساريخ ١٩٦٤/١١/١٩ باع والدهما بصفته مؤلف المهم الأرض المشار إليها المعلمون ضدهما بموجب عقد سع أشهر في ١١/١٨/١١ لقاء ثمن قدره ٢٠١٨ ج و ١٩٠٣ م ، ولما كان هسذا المبيع في طوى على عن يزيد على خمس انثن ولمها الحق في تكملة الثين إلى أدبعة أشماس من المثل فقد أقامتا هذه المحوى بطنياتهما السائفة البيان ، ويتاريخ ١/٥/٢٠ من المثل فقد أقامتا هذه المحوى بطنياتهما السائفة البيان ، ويتاريخ ١/٥/٢٠ ومتاريخ ١/٥/٢٠ م استفناف اتماه رة بالاستفناف رقم ٢٤٨٦ سنة ٩٣ ق و ونجلسة ٢٩٧/٢/١٧ فضيت المحكمة بإلفاء الحكم المسنأ فف وقبل النصل في الموضوع بسدب خبير لاداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الحبير تقريره حكت يتاريخ ١٥/٧/٢/١٠ بإحالة الدعوى إلى النحقيق لإثبات ونفي ماتدون بمنطوق الحكم ، وبعد تنفيذه قضت في ١٠/١٠/١٧ بتأبيسه الحكم المستأنف مطمئت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النبابة المامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على الحكة في فرفة ،شورة ، وتحدد لنظره أخرا جلسة ١٩٠٥/١٩/٩ وفيها النزمت النبابة رأبها ،

وحيث إن الطعن أقم على ستة أسباب تنمى الطاعنتان بالوجهين الأول والثاني من السهب الأول وبالأسباب الرابع والخامس والسادس على الحكم المطعون فيسمه الحطأ في تطبيق القانون والحطأ في نهم الواقع ومخالفة الثابت ق الأوراق، وفي بيان ذلك تقولان أنهما أسستا دفاعهما على أن عقد البيسم النهائي ، دون العقد الابتدائي _ وهو مايتمين الاعتداد به وأنه لايجوز إثبات عَكُس مَاجَاء قيه إلا بالكنتابة وطبرًا للفانون فإن من يدعى صوريته عليه عهده إثبات ذلك ، ولكن محكمة الاستثناف لم تعتد بالعقد النهائي ونهدت خطأ مع إقصاح الطاعنتين عن السبب في رفع مقدار انتُن في المقد الابتدائي أنهما تدفعان يصوريته وأن العقد النهائي ورقة ضد له ومبدأ ثبوت بالكتابة يجز إثبات حكس ماجاء فيه بغير الكتابة ثم أحالت الدهوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنتان صورية اليمن الذي جاء نميــه وأن الثمن الحقبق هو ماجاء في العقد النهائي فقلبت بذلك صيره الإثبات وجعلتِه على العاهنتين ثم أنتهت إلى ناييد الحكم المستانف فيها قضي به من رفض الدعوى نأسيسا على أن العاعنتين قد أخفة تا في إثبات صُّورية الثمن الوارد بالعقد الابتدائي وأن الثمن الوارد به حقيق والثمن الوارد في المقـــد النهائي صوري و بذلك تكون قد استبعدت المفــد المهائي وخائفت الثابت فيه وقضت بصوريته بفير دليل ممسا يجعل الحكم المطعون فيسمه مشوبة يالخطأ فى تعاييق القانون وفى فهم الواقع ونخانفة الثابت فى الأوراق ويتعرير . 4,225

المحكمة أن عقد البيع النهائي ـ دون العقد الابتدائي ـ هو الذي "ستقر مه العلاقة المقد صحيحا وخالياً من المطامن ، ولما كان المطعون ضدهما قد طعنا على عقد البيع الهائي بصورية الثمن المنصوص عليه فيه وقدما عقد البيع الابتدائي الصادر من الطاعنة بن للتــــدليل على ذلك فاعتبرته محكمة الاستثناف في حكمها الصادو في ١٩٧٨/٣/١٥ دليلاكتابيا وورقة ضد تنفي ماجاء في العقد النهائي وكان قول العاصنتين أمام الحبير طبقا الما أقرتا به فى تقريز الطمن من أن السهب فى وقع مقدار النَّمْن في الدقد الابتدائي واجع إلى أنه أحد لتقديمه للجنة الإنجارات يقصد عُمْسِينِ أَجِرَة وَحَدَّاتِ الْمُبْنِي يَسُوعُ عَقَلًا وَمُنْطَقًا مَافَهُمَتُهُ مُحَكَّةَ الْاسْتُثَنَافِي مِن أَنْ الطَّامَنَةِ نَ تَدْفَعَانَ بِصَاوِرِيَّتِهِ وَقَدْ قَدْمَنَا الْمُقَدُّ النَّهَائَى للتَّدَّالِ عَلَى ذَلِكَ فَاعْتِبُونَّهُ المحكمة دليلاكتابيا ورقة ضد تنفي ماجاء فيـــه ثم أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثوت كل من طُرفي الدعوي مدِّعا إستجلاء القيقة في مقدار الثمن الذي لم يعسد أمامها دليل كتاب كامل يكفّى لتنكُّون عقيدتها في شأنه واست عت إلى أفوال شاهد الطاعنين فلم تطمئن لهما وماقت القرّال التي استخاصتها استخلاصا سائفا من أوراق الدموى بلا مطمن إليها في ذلك واستنكث إليها في تكوين عقيدتها بأن عقد البيم الابتدائي عقد جدى وأن الثمن الوارد نيسة هو الثمن ألوارد نيسه هو الثَّن الذي اتفق عليمه المتماقة ال أما الثَّن الوارد في العقد النَّهائي فهو تمن حمورى ، ومؤدى ذلك أن الثمن الوارد في عقد البيع الابتدائي هو ذات الثمن المنتفق عليه بن المتعاقدين في العةبد النهائي وهو الذي استقرت وليه العلاقة بينهما ولا يقدح في ذلك أن يكونا قد اشتراء نثمن صوري آخر ذكراه في عقــــد البيـــع النهائي وثبتت صوريته ، ذلك أن ثبوت الصورية يبطل الظاهر وينهض به المستور صحيحًا ، ومن ثم فلا فرق بين العقدين الابتدائي والنهائي في الثمن الحقيق المنفق عليه بين أطرفين والذي اعتد به الحكم المطعون فيسه ويكون الحكم على خلاف ماتدعيه الطاعنتان ـ. قد اعتد بالعدد النهائي طبقا لحقيقته التي ثبتت اللحكمة بعد ثبوت صورية ماجاء فيه من ثمن وثبوت أن الثمن الحقيقي هو ماجاء ف العقد الابتدائي إذ العبرة قانو نا هي بالحة ينة الواقعية التي تثبت الحكمة بطرق

الإثبيات المقبولة قانرنا لابميا يدعيه الخصوم على خلاف الحقينة ولو تضملته ورقة مكتوبة . والحاكان من المقرر أنه لامعقب من النقض على محكمة الموضوع في فهـ بها للواقع وفي استحلاصها للقرائن متى كان استخلاصها الـــا استخلصت سائنا ومقبولاً وله سنده من الأوراق وأنه متى قررت المحكمة إحالة الدموى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كا. لها أن تستمد في ا تجلاء الحقيقة على أية قرينة تطوح عليها ، وكان مؤدى فهم محكمة الاستانافالواقع على هذا المحو الصحيح أن الطُّ عندُن قد دفعتا بصورية العقد الابتدائي فيكون تحيلهما صيء إئبات العدورية الني تدعيانها صحيحا في القانون وإذكان المطنون ضدهما قد دفعا بصور له العند النهائي طبقا لما تقدم وكات الحكمة في حكها الصادر بجلسة ٥ / ٩٧٨/٣/١ أهدرت الدليل الكتابي الذي قدمه كل طرف للتدليل على صحة دفعه بالدليلالكتابي المقدم من لآخر ، ومفاد دلك أن الدوي في خصوص الثمن الحقيق المتفق عليه في العقد الذي يتناضلان حول أصبحت خلوا من أي دليل كتابي في شأنه ومن ثم فلم يعسد أمامها حائل قانوني يمه بها وهي في مريل استجلاء الحقيقة أن تحيل الدعوى إلى التحفيق ليثبت كل طرف مدهاه في شأنه ولينفيه الآخر وقد تنفذ حكم التحفيق والتفتت المحكمة من أقوال شاهد الطانهن بمنا لها من سلطة مطلقة في تقسد ير الأدلة وساقت القرائن التي استخصتها من الأوراق استخلاصا سائنا ومقبولا من أنها ناقشت ولدالطاعنتين ووليهما الطبيعي في شان توقيعه على العند الابتدائي وعلى إيصال استلامه هو وزوجته مبلغ . ، ٢٦٠ج وهو مانساوي ضعف الثن الوارد في العقد النهائي تقريبا – فقال إنه لم يخضَرُ للاستجواب وأنه لايعلم شيئا من هذا الموضوع وامتنع عن الإجابة عما إذا كان التوقيع !ثنايت على مقد البيع الانتدائي وعلى الايصال هو توقيعه ، ومن أنه ليس يعقل أن يدفع المشترى الثَّن إلى البائع أمام مأمورية الشهر العقارى للتوقيع على العقد النهائي وأنه لم يجر العرف بأن يدفع كامل الثمن عند البوقيم على المقد الهائي أي بعد أنحاذ الإجراءات اللازمة التوقيع عليه 6 ومن مج وع ذلك غر صورى وأن الثمن الوارد به هو الثمن الذي آتفق عليــــه المتعاقد ن أما الثمن الوارد بالعقد النهائي فهو تمن صورى - ولما كانت هذه الفوائن كافية لممل قضائها - وكان ماتقدم - فإن الحسكم المطعرة نميه يكون قد فهم الواقع فه المحيد الوجاء قضاؤه موافقا الصحيح المانون ومجمولا على قرائن مستخلصة من الأوراق استخلاصا سائفا وكافية لمحسله ويكون النصي عليه بالحفا في تطبيق القائون والحملة في فهم الواقع ومخلفة الثابت في الأوراق على غير أساس ومتعينا رفضه ه

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالوجه النالث من السبب الأول وبالسبب الثالث بطلان الحكم المطمون فيسه لوروده على غير محل وتتناقض في الأمياب وفي النالث الحكم المحادث بيله ١٩٧٧/١/١٣ فض بإلغاء الحكم المستأنف وبا تالى فإن الحكمة تكون قد استفادت ولا يها ولا يسوخ كما بعد ذلك مقد عادت الحكمة وقالت في اسباب حكما اللاغير العماده في المهام المراد المحكمة وقالت المراد في ١٩٧٨/١/١ أن الاستأناف قد أقم على الماس متعينا وفقعه وتالياسة الحكم المستأف ، ومن ثم ذن الحكم المعدود فيه باطلا لوروده عمل فريعل والتناقيض في الأسباب .

وحيث إن هسفا النهى غير سديد فلك إن الهين من الحكم الصادر بجاسة من أمراك المعادر بجاسة من أمراك أو وده من أمراك أو فضاء في المنطوق بإلغاء الحكم المستأنف مرتبط بما أورده من أمراك في هذا الخصوص من أن العقد سند الطامنتين في دعواهما بتكلة التمن ودرء الغين الذي قض الحكم المستأنف في أسبابه بيد لا به اعتباره وصية مسترة في عقد الديم وصية مسترة في كان ذلك ، فإن الغاء الحكم المستأنف في منفوق الحكم المسادن في منووة الحكم المسادن في منووة الحكم المسادن في منووة الحكم المسادن بيكون قد انصب على القضاء بيطلان العقد دون القضاء في موه وع الدتوى يكون قد انصب على القضاء بيا أنه من المقرر برفة با والذي طل إقياحتى تأيد بالحكم الأخير المعادون فيه ، كما أنه من المقرر أن التناقض الذي يتمال الحكم هو تساقص في الأسباب الذي تما عن يه فلا سبق في حقيقة مناقض بين منطوق الحكين وأن تردد هدف المناقق في لأسباب في مقيقة مناقض بين منطوق الحكين وأن تردد هدف المناقق في لأسباب

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسهب الناني على الحكم المطمون فيه القصور في التسهب والاخلال محق الدفاع وفي بيار ذلك تقولان أن الحكم لم يرد على وفاعهما فإن العقد النهائي ـ دون الابتدائي ـ هو الذي يحدد العلاقة بين الطرق من أن الحبر قد استبعد مستند اتهما الدالة على الوناع من الأرض هما قدره الحبر .

وحيث إن هذا النمى مرديد في وجهه الأول بما سبق أن تناوله الرد على الوجهين الأول والثانى من السبب الأول من أن مائيت للحكة باسبيم صحيح هو أن النمن الحقيق المنفق هايه بين المتعافدين في العقدين واحد لم يتغير ع كما أنه مردود في وجه هـ الثانى بأ عكه الموضوح متى وأت في حدود سلطتها التناسرية الأخذ يتقرير الحير لافتناعها بصحة أسبا به فؤنها لاتكون بعد ذلك ملزمة بالرد استقلالا على ما يوجهه الحصوم من طون إلى ذلك التنوير ومتى كان ذلك فإن النعى على الحكم العمون فيسه بالقصور والاخلال محق الدفاع يكون على غير أساس ه

وحيث إنه لما تقدم يتدن رفخر الطعن .

جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨٢

وقاصلة السيد المستقار / الدكتور مصطفى كرة نائب وثيمن المحكة ، وعضورية الصادة المستشارين ؛ مميد عبد المساجد ، صلاح الدين عبد العظيم ، نائبا رئيس المحكة ، الدكتور. أحد حشى .

(101)

الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ١٤ القضائية :

ضرَائِب "ضر يبأة تركات" دفع غير المستحق" .

طلب الوارث المترداد ماه نده من ضربه التركات استندا إلى هدم استحقاق مد امخالفراك له -الالتجاه إلى القضاء خياشرة سرودري مرتب موضئ الزواع على بلدة العامن سد بهية استداد ما دفع يق وجه م طعيح .. علة ذلك .

لما كان المطعون ضدهن قد أسس دهو أهن على أن ألفوق في تقدير قيمة العفار المخلف عن المورث نتيجة إعمال القانون وقم ٣٧ لسنة ٢٩٩١ ومقداره ٩٧٣ جنيها لا تنديج في أصول التركة ولا تحضع لضريبة النزكات أو رسم الأيلوله ومن حقهن اسرداد المبالغ التي سددتها الصلحة الضراب لأنها غير مستحقه لها قانونا ، ولما كانت الدعوى على هذه الصورة هي دعوى رد مادفع يشروجه حق ولا تدبير اعراضا على تقديرات المصلحة العناصر الزكة نحيث تفضع لحميم المسادة به باليكون العطون ضدهن أن يرفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لان الفيريبة حدوما ما جرى به قضاء هذه المحكة ١٠١ ـ لاترنكن في أسامها على با عقدى بن مصلحه التقرائب التي تفرضها وايس في هذه القوان ولا في القانون والحل القانون والحل في المحدود القوانين التي تفرضها وايس في هذه القوانين ولا في القانون والحدود والحدود والحدود والمحدود والحدود والحدود

 ⁽١) نقض جاسة ١٩٧٤/٦/٩٩ - لمعن رقم ٧٥ لسنة ٨٩ ق - مجموعة ١١.٨٤ب الفئي.
 صنة ٢٥ ص ١٠٨٧ .

المام ما بحول دون تدارك الحطأ الذي يقع فيها الماممول أن يسترد ما دفعة بغير حق وللصلحة أن تطالب يما هو يستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بال تفادم . لما كانذلك وكان الحكم المطون فيه قد انتزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف الهانون .

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعة الشكلية .

وجيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن – تتحصل في أن المطمون ضدهن أقمن الدعوي رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٩٧ ضرائب كلى شمال القاهرة ضد الطاعنة بطلب الحكم بتطيبق أحكام القانون وقمر٣٧ سنة ١٩٦٦ ولي عقار المرضح بصحفة الدعوى والذي آن إاجن بالميراث وخُصَم فرق التقدير وقدره .٩٢٣ جنيها من مناصر التركة وقان ساما لذلك أن مررثهن توفى في ١٩٦٦/٤/١ و-لف حصة شائعة في عقار قدرت قيمتها هلي أساس الضريبة العقاربة التي كانت سارية في تا ينج وفاة اأورث ثم صدر القانون رَقْم ٧٧ سنة ١٩٦٦ بناريخ ١٩٦٦/٨/١٥ ﴿ وَقَضَى مُنْفَيضُ القيمة الإنجارية الواردة بدفائر الحصر بنسبة ٢٠ / احدَّ ارا من أول شار صنة ١٩٦٦ وذلك بالنسبة للعقارات الني خفضت قيمتها الإيجارية طبقا للغانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وتزنيبا على ذلك يحق لهن خصم فرق أتقدر من عناصر الركة ، وبتاريخ ٢٦ ٣ ٢٩٧٨ قضت محكمة شمال العاهرة الابتدائية بتطبيق أحكام القانونُّ رقم ٣٧ سنة ١٩٦٦ على العقارِ محل الدعوى الذي آل إلى المطعون ضدهن بالميراث عن مورثهم وخصم فرق التقدير من عناصر التركه – استأنفت الطاعنــة هذا ألحكم بالاستثناف رقم ٣٣٧ ســة هـ ٩ ق الفاهرة و بنار يخ ١٩٧٩/٣/١٩ قضت محكمة استثناف القاهرة بتأبيد الحكم المستأنف – طمئت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضر الطمن وعرض الطمن على هذه المحكة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لمظره وفيها النزمت النيابة رأيها

وحيث إن العمن أقيم على سبب واحد تنهى به العاعنة على الحكم المطمون فيه الحلطا في تطبيق القانون ونحالفة النابت بالأوراق و بيانا لذلك تقول أن الحكم بعن فضاءه بتأييد الحكم المستأنف فيا قضى به من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى على أن الدعوى وفقا لطلبات المطعون ضدهن هى استرداد ما دفع درن وجه حق ورتب على ذلك ولاية الحكمة الابتدائية بنظرها ابتداء ، في حين أن الدعوى – وفقا لطلبات المطمرن عليهن والوقائع المطووحة – تقرم على الطعن في تقدر عناصر الركه وهو ما يوجب عرض النزاع على لجنة الطعن درن الجموء مباشرة إلى الحكمة .

وحيث إن هذا الذي مردود ذلك إنه لما كان المطعون ضدهن قد أسس دعواهن على أن الفرق في تقدير قيمة العقار الخلف عن المورث اليجة أعمال التانون وتم ٢٧ سنة ١٩٦٦ ومقداره ٩٢٣٠ جنيها لا يندرج في أصول التركة ولا يخضع لضريبة الركات أو رسم الإيلولة ومن حقهن استرداد المبالغ الى سدتها لمصلحة الضرائب لا نها غير مستحقة لها قانونا ولما كانت الدعوى على تقديرات المصلحة لعناصر التركة محيث تخضع لحكم المادة ٣٧ من القانون على تقديرات المصلحة لعناصر التركة محيث تخضع لحكم المادة ٣٧ من القانون وتم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ من ليكوث للمادود ضدهن أن يرفعها إلى القضاء مباشرة ذلك لار الضريبة و وعلى ما جرى به قفاء هذه المحكمة سد لاترتكن في أساسها ذلك لار الضريبة سومي ما جرى به قفاء هذه المحكمة سد لاترتكن في أساسها على باط عقدى وير مصلحة الفرائب والحول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها ولا بن في هذه القرانين ولا في القاون العام ما يحول دون تدارك الحطاالذي يقع ولي بن في هذه القرانين ولا في القاون العام ما يحول دون تدارك الحطاالذي يقع زيادة على ما دفع ما م يكن هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف الفانون مما يتمن عد رفصر الطعن ه

جلسة ٤ مڻ نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السهد المستشار / غدى الخول نائب رئيس المكنة وهضوية السادة المتشاريع . هوت جاروه 6 مل السدائل 6 عهد مختار مصور ومحمره نبيل ايتارى ه

(101)

العُمن رقم ٢٣٨٢ لسنة ١٥ القضائية :

بيع . ملكية . شيوع .

يهم نشريك المدتماع لمزد من المقار شدهم 6 أيس للمدّى طالبه تاييت لمسكيه لحال المبيع قبل لميراه القسمة مردترعه في تصليب للمركم له دانو كان عنه مسجلا . م ٢٦٨٦ سانُ .

النص فى الفقرة النائية من المسادة ٨٢١ من المانون المدفى على أن " إذا كان التصرف خصيا على جزء مفرز من المد الشااع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف استقل حق المبصرف إليه من وقت النصرف إلى الجزء الذى آل إلى المبصرف بطريق القسمة " يدل على أن بهم الشريك المشتاع لجؤد مفرز من العقاد الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء لا يجز المشترى طلب تنهيت المكتبة لما اشتراه مفرزا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب "بائم له واو : ن عقده مسجلا ،

الحكة

بعد الاصلاع علىالأور ق وسماع التقرير لذى تلاه "سيد المستشار المقرر » والمرافعة و بعد لمداولة ،

حيث إن الطعن السوق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحبكم المطعوذ فيه وسائر أرراق الطعن – تَ صَلَ فَ أَن المُطعُونَ صَدَّهُمَا أَقَامَا الدَّعْوِي رَقْمَ عِنْ اسْنَةَ ١٩٧٦ مدنى كلى الحزة على الطاعن طالبين الحيكم ينتبت ماكيتهما لفطعة أرض فضاء مساحتها ٣٠ ط موضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسايمها لهما ومتع تعرض الطاعن لهما فيها • وقالا شرحاً لدعراهما أنهما بملكان هذه الارض. ويضمان اليد عايها . بموجب عقد بينع مشهر في ١٦/٢/٤٢ يرتم ٢٤٥٤ شهر عقارى الحزة . وأذ قام العان – بنصمها مدعيا المكيته لحسا فقد أفاما الدموي للحكم لهما بطلبانهما - ندبت الحكمة خبيرا في الدعوى و بعد أن أودع الحبير تمريره قبنت بتاريخ ٢٩٠٣/٣/٢٨ برقضها . اسنأ تف المطمرن ضدهما هذا الحسكم لدى محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٢٠٩٧ استة ٩٦ ق طاامِن إلغامه والنظماء لهما بطابلتهما ، ندبت الدكمة خبيرا "خر في الدهري ، وبعد أن قدم تمريزه خكمت بتاريخ ١٩٨١/١١/٢١ بالغاء الحكم المستأنف ويتنهيت ملكية المطمون ضدهما الارتض عالى النزاع وتسليمها لهما ومنع معرض -الطاعن لهما فيها ، طعن التَطَاهِين في عبدًا الحَبَمَ بِطرِق الناهر ، وقديت لملداية مذكرة أبدت فيها لرأى يختض الحكم المجامون فيه ، عرض الطمن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ، وفيها انتزمت النيابة رأيها .

وحبت إن مما يتماه الطاعن بالدبب الرابع على الحكم المطعرن فيه عالفة الفارن ، وفي بيان ذلك يقول ان الثابت بعقد البيع صند المطمون فيه أن محله جزء مفوز في أرض شائمة ، وإذ لم يكن محق للبائع لهما أن يختص بهذا الجزء قبل حد ول القسمة إلا برضاء باقي الشركاء، قال الحكم المطعرن فيه إذ قضى بتثبيت ملكية المطمون ضدهما له قبل حد ول الله حمة يكون قد خالف القانون .

وحيث أن هذا النبي في عمد ذلك أن النبي في الفقرة الثانية من المسافة ٢٦٩ من الغانون المدنى على أن ^{دو} إذا كان التصرف منصيا على جزء مفرزا من المسال الشائع ولم ايقع همذا الحزء عند القسمة في نصيب المتصرف اشقل حق المتصرف إليه من وقت النصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف يطريق القسمة وديدل على أن بيع الشريك المشتاع باذه مفوز من الدفار الشائم قبل إجراء القسمة بن الشركاء لا يجيز المشرى طلب يتبيت ملكيته لما اشتراه مفروا قبل إجراء القسمة ووقوع المبيع في نصيب البائم له واو كان عقد مصبلا للم كان ذاك ، وكان الثابت مما حصله الحركم المطمون فيه أن المطمون ضدهما اشتريا المساحة على الذع مفرزة في أرض محلوكة على الشيوع البائمين لهما والطاءن وأنه لم يثبت حصول قسمة ببن الشركاء المشناعن ، فان الحركم المطمون فيه ، إذ قضى بتبيت ملكية المطمون ضدهما لهساحة بكون المطمون فيه ، إذ قضى بتبيت ملكية المطمون ضدهما لهسفة المساحة بكون

قد خالف القانون ، مما يوجب نقضه درن حاجة لبحث باني أسباب

الطعن

جاسة و من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

برائات المديد المستشار / عبد الدزيز هبد العاطى ناتب رايس الحكة، ومضوية السادة : المستشاوين ، يحي العمورى نائب رئيس العكمة ، أحمد ضياء عبد الرازق ، عمد يشو وجرجس أسحق »

(+11)

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) تركة " تصفية التركة " ، " المنازعة في الحرد "

المنازعة فى صمة الجرد . وجوب وضهايهر يهضة تفدم للمكة من كل ذى همان فروداد ثلاث . يعوما من تماريخ إخطار المنارع بإبداع النائمة . «هم الإخطار - أثره - الحق فى وقع المنازعة إلىما قبل تمام اللعصفية . م . 4 // مدتى .

(٢) نقض " الأسواب الجديدة " .

الدلع بطلان الذراد صند الدين لسدوه بعد وفاة المدين • هلاع المانون يخالمنه واقع . هدم جواز إناركه لأول مرة أمام همكة الرنس •

(٣) تركة " المنازمة في الحرد " . أمر على هريضة . إختصاص .

ا غارهة فى صمة الجرد ، ما تمجر بة الهكمة فى شأن در ينشها هـر أمر ولائى من اعتصاص قـ شى الأمور الوقنية · جوار النظام مت طبقاً لأحكام أموا د من ١٩٤ ــــ ١٩٩ مرافعات .

١ حماد نص الفقرة الأولى من المسادة ١٨٠٠ مدئى أن كل منارعة فى صحة الجدد ترفع بعريفية الشكائين يوما الجدد ترفع بعريفية الشكائين يوما المائية المراجعة على طاب كل ذى شأن خلال الثلاثين يوما الثانية المراجعة المشارع جمل انفتاح هذا المياء وهنا يقيام المصفى باخطار المنازع بايداع القائمة ، أما ذوو الشأن الذين لم يقطروا بايداع الفائمة فلا يتقيدون بهذا الميماد لتوقف الانتزام به على حصول

الاحكام بايداع القائمة ومن ثم فإن أؤلاء أن يرفعوا بنازهتهم في صحة الحرد إلى المحكة في أي وقت إلى ماقبل تمام التصفية .

إذا الداء الداء الداء على سبق قيام الطاعن إبداء الداء سبه الان القرار سند الدين بمقول صدوره بعد وفاة المدين أو انتسك به أمام محكة المدورة عاد وفاة المدين أو انتسك به أمام محكة المدورة عادوني يخالطه واقع بما لا يجوق إبداؤه لأول مرة.
 أمام محكة النقض .

٣ - مقاد نص المادة ١٨٠ من القانون المدنى أن المنازعة في صحة الحدد وما تجرية الحكة إبتداه في شان عريضتها - هو أمر ولائى على عريضة بما أناطه القانون بقاضى الأمور الوقتية عملا بالماددة ١٩٨ مرافعات ومن ثم فإن المقصود بلفظ «الحكمة » الوادد بالمادة ١٨٠ مدنى سالف الذكر هو قاضى الامور الوقتية بالحكمة المسلمة بكامل هيئتها ويكون له أن يجرى في العريضة أمره بالقبول أو الوفض ، وهو ما يحوز التظلم منا طبقا لأحكام الواد من ١٩٥٤ مرافعات .

الحكة

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر » والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاءا الشكاية .

وحيث إن الوقائم — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — شحصل فى ان المطعود ضده بصفته قد تقدم فى ١٩٧٠/٢/١٠ إلى السيد قاضى الأمر والوة بية كمكمة قنا الابتدائية بطاب إصدار الأمر باضافة مبلغ ١٩٥٠ و ٨٧١١ج والفوائد إلى إلى قائمة حرد تركة المقيدة رقم ١ لسنة ١٩٥٤ وذلك قيمة لدين المستحق على المورث والمقضى به من الجملة العايما للاموال المصادرة معالفوائد ، إلا أن المصرفي لتركة المورث لم يدرج هسذا الدين ضن

ديون التركة المذكورة ولم يخطر الوزارة بايداع القائمة ، وإذ رفض هذا الطلب فقد نظم منه المطمون ضده المام محكمة قا الابتدائية بصحيفة قيدت بقلم كتاب في ١٩٧٠/٢/١٩ بالتظلم المقيد رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٧٠كلى قنا قضت محكمة قنا الابتدائية بقيل التظلم شكلا وفي الموضوع بالفاء الأمر المنظلم من واعتباره كان لم يكن وأمرت باضافة مبلغ ١٩٧١ جو ٩٣٠ مليم والفوائد واقع ٧/١ من حملة الدين وقدره ١٨٠١ جو ١٩١٥ مليم اعتبارا من ١/١٠/٧ حتى السد د دينا التظلم الى ديون التركة ، استانف "طاعن هذا الحسكم بالاستثناف وقم ١٢٧ تطعن التظلم الى ديون التركة ، استانف "طعان المحكمة بتأليد الحسكم المستأنف، تطعن الطائم في هذا الحسكم المستأنف، تطعن التألي بد مرض الطمن عرض الطعن على المحكمة في غزة المشورة فعددت جلسة تخطرة وقيم التركيف المترافع المحكمة المرافع المترافع المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحددة بملسة المحكم المرافع المحكمة المحكمة المحكمة المحكمة المحتبات المحكمة المحافرة المحددة بملسة المحكمة المحكمة المحددة المحكمة المحكمة المحددة المحددة المحددة المحددة المحافرة المحددة المحدددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحدددة المحددة المحدددة المحدددة المحدددة المحددة المحدد المحدد المحدددة المحدد المحدد المحدد المحدددة المحددددة المحدددة المحدددة المحدددة المحدددة ال

وحيث إن الطاءَن ينعي على إلحاكم المطعون نيسمه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وذلك من تلاثة وجَره ، قال في بيان أولها أنه دفع أمام محكة الاستثناف يسقوط حق الطمون ضده في المنازه! في قائمة الحرد وطلب إضافة لدين إلى الفائمة ، لتقديمها بعد الاندار الموجه إليه من الطاعن بصفته في //٢٢١١ بعدة سنوات نما يستط حقه في تلك المنازمة عملا بالسادة ٨٩٠ مدنى ، إلا أن الحكم ا'طعون في التفت عن هذا الدفع بمقوله أن العبرة في ذلك هي محصول الاخطار بالأنداع نخطاب موصى عليه عملا بالمادة ١٨٨٧ مدني ودرن أن يغني هنه أي اجراء آحر في حين أنه يجرز لصاحب الشأن اتخاذ إيراء أقوى من الحطاب كالانذار . وفي بيــ ن الوجه الثاني قال الصاءن أن القرار الصادر من لحنة الاموال الصادرة في ١٠/٥ ١٥٥، وانثريد بقرار اللجنة العليما الصادر في ١٥/١/٥٥ قد صدر يُعد وفاة ١ أورث في ١٠ /٥/١٥٥ ومن هم فإله يكون باطلا و إذا اعتد به الحكم المطعون فيه رنم ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون – واستطرد أطاعن في بيان الوجه الثالث قا لا أنه دفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاص قاضي الأمور الوفتيــــة ينظر المازية كني . محجة الحرد إذ كان يتمين على وزارة الخزانة أن ترفعها إلى الحكمة بكامل هيئتها على محق ها تفصح عده المسارة ٨٩٠ مدني ، ولوكان المشرع يقصد رفع همدَّهُ المنازعة إلى قاضى الأخور الوقتية لنص على ذلك صراحة ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر .

وحيث إن هذا النمي مردود في وجهه الأول بما هو مترر بنص المـــادة . ١/٨٩ مدنى من أن كل منازعة في صحة الحرد ترفع بعريضة اللحكة بنساء على طاب كل ذى شأن خلال الثلاثين يوما التالية بالاخطار بايداع المائمة مما مؤداه أن الشرع جعل انقتاح هذا اليعاد هنا بقيام الصفى باخطار المنازع بايداع القائمة ، أماذوو الشأن الذين لم يخطروا بإيداع القائمة فلا يتقيدون مُمَّذَا الميماد لتوقف الالزام به على حصول الاخطار بايداع القائمة ، ومن ثم فإن لمؤلاء أن يرفعوا منازعتهم في صحة الحرد إلى المحكمة في أي وقت إلى ماقبل تمام تصفية لمساكان ذلك وكان الانذار الموجه من "طاعن إلى المطعون مده في ١/١٧ ١/١٩٦ لايتضمن مايفيد ايداع قائمة الجرد ، وكانت الأوراق قدخلت من الاخصار الذي اشترطه القانون في هذا الصدد ، وكانت وزارة الحزانة قد أقامت منازعتها في قائمة الحرد قبل تمام التصفير فان لدفع المبدى من الطاعن يسقوط حق الحزالة في رفع هذه المنازعة يكون في غير محله ، وإذ الترم الحسكم المطعون فيه هذا النظر ألم يكون قد صادف صحيح القانون . والنمي في وجه، الثاني غير مقبول إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق قيام الطاعن بإبدائه الدفع ببطلان القرار صند الدين يقولا صدوره بعد وفاة المدين أو التمسك به أ ام محكمة الموضوع ، وهو دناع قانونر نخالط، واقم مما لابجوز ابداؤه لاول مره أمام محكمه النفض. والنعي في وجهه الثالث مردود بأن النبي ف المساءة ١٩٠ مدنى على أن "كل منازعة فى صحه الجرد ... ترنع بعريضه بناء على طلب كل ذى شأن .. وتجرى الحكمة تحقيقاه اذارأت أرالشكوى جدة أصدرت أسرابقبو لهاو يصح النظلمين هذا الأمر وَقَنَا لأحكام قانون المرافعات ، ومقاده أن المنازعة في صحة الحرد -وبخاصة ماكان متعلقا باغفال أعيان أو حانوق الركة أوعليها أو باثباتها ومانج مه المحكمة ابتداء في شأن عريضتها هو أمر ولائي على عريضة فما أناطه القانون لقاضي الامور الوقتية عملا بالمسادة ١٩٤ مرافعات ومن ثم كان المنصود بلفظ ﴿ الْحَمَّةِ ﴾ الوارد بالمسادة . ٨٩ مدنى سالف الذكر هو قاضي الأمور

الوتتية بالمحكمة وليس المحكمة بكامل هيئها ويكون له أن يجرى في المريضة أمره بالقبول أو الرفض 6 وهو ما يجوز النظم منه طبقا لأحكام المواد من 14 الما 194 مرافعات ، لما كان ذلك وكاني الثابت أن المنازعة المراوعة من المطعون ضده موضوع الطمن المائل قد الترم في رفعها ونظرها والفصل فيها هذا السبيل القانوني الصحيح مما يضحى معه لدفع المبدى من الطاعن على خلاف ذلك بعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بنظر النازعة مسوقا على أساس ويكون الذي على الحكم المطعرن فيه مهذا الوجه غير صحيح .

والما تمدم يتمين رفض الطمن .

جلسة ۹ من نوفر صنة ۱۹۸۲

برئاسةالسيد المستثنار هيدالمزيز هيدالداطئ قائب رئيس الحكة ، وهذو بة السادة المتشارين ؛ يحيي للمدوري دُنّب وئيس الحكمة بهد المومي فتح الله ، صفة بدر ؛ وجرحس أسحق .

(171)

الطمن رقم ١٦٩٩ لسنة ٨٤ القضائية :

(۲ 6 ۱) بيع " البيع المزاد العلى " . عقد

 اليح على على المدارمة أر المزايدة . تمامه وفقا الدراعد والإجراءات والشراط المبيئة بما الاتحة الدنيلية المنافون ١٩٦٥/٠٠ .

الأحكام التي انتظمها اللائد الذكورة بثأن فروط البح - طبيعها - جوانز نخ لف الشروط ا وضرعية منها - عامة ذلك .

٣ — المتزايدون • توقيمهم على تائم، فروط اليم بالمؤاد قبل الدعول فيه • م ٣٣٥ من المثارة وقبوطم الدعمل فيه • م ٣٣٥ من المدتمة المنفرة المدتمون المنفرة المنف

⁽١) إذكان المشرع قد نصر في الفانون - المسنة ٩٣٤ على أن يكون البيغ يطريق الهارسة أو المنزاد العالى وفقا للقواهد والإجراءات والشروط التي محددها اللائحة الدنيذية فقد أقصح في المذكرة الإيضاحية على أن الممدف من هذه الإحالة عربرك ما يتطلبه تفصيل الاحكام وما يتملق بالاحتمالات التي تحكشف عنها تطبيقه لتمالجها اللائحة حتى يتيمر تعديلها كلما اقتضى ذلك ظروف الحال ما كماكان ذلك وكان المستفاد من الأحكام التي انتظامتها اللائحة بشأن شروط البيع ومنها شروط صداد الثن حائها تقرم هلى أساس جوهرى هو أن يتم البيع يطريق المحارسة أو ازاد العالى و بواسطة لحان خاصة ضمانا لسلامة الإجراءات وكفالة لحقوة ذوى الشأن و في عدا ذلك فإن تلك التصوص لا تعدو أن تكون

تعيانا للقواعد والإجراءات التي ترخص للجهة الإدارية للهائمة على البيع مراعاتها مما يسدغ معه النول أنها وضعت قبودا على حق الدوله فى وضع شروط أكثر ملاء ألا لانتضاء حقها في هذه البوع وفى إلحاد المالم أصلا من أن عقد البيع من المقود الوضائية التي تتم وفقا للشروط التي ترتضيها طرفاه . وإذ كان ذلك وكان المشرع لم ترتب البطلان جزاء مخالفة على الشروط الموضوعية ولم يحظر الاتفاق على شروط منازه ومن ثم فإنها لا تكون متعلقة بالنظام عمام وبالتالى بحوز الإنفاق على شالفتها .

(٧) لما كات الممادة ٣٥٠ من اللائحة التنفيذية المقصى بأنه بجسب على المتزاد قبل دخو لهم فيه وكان على المتقاد بالمطاء ليس بلا إيجابا من صاحب هذا السطاء وقتي شروط المزاد الذي قبل دخول على أساسها ، وكان الحكم المطمون فيه قد انتهى في حدود سلطته التقديرية و بأسباب سائفة من شائها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها إلى أن الطاعن تقدم بعطائه في المزاد وجوعالم وموافق على شروطه دون اعراض منه عليها وأنه لا يتبل منه بعد ذلك المقول بأنفقاد العقد وني شروط أخرى .

الحكاة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم — على ما يبين من الحكم المطمون فيسه وسائر أوراق الطمن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ١٩٥٥ سنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحبكم بتسليمه قطعة الارض المبينة بالصحيفة وقال بيانا لدعواه أن الهيئة المطعون ضدها أعانت عن سع القطعة المذكورة – يظريق المناد وقال لأحكام العانون ١٠٠ سنة ٩٦٤ . وكان أن رسى متمادها على الطاعن بثمن قدره ١٧٠٠ جنيه دفع منه مقدما من / على أن يقوم — طبقا لأحكام

اللائحة النفيذية للقانون السالف سكنة مقدم النمن بعد رسو المزاد ليصبح ٢٠ / وأن يقسط الباق على عشرين سنة - بلا أن الحيثا ذهيت - على خلاف ذلك - إلى اشتراط كلة مقدم النمن إلى ٢٠ / وتفسيط الباق على ثلاث سنوات فقط وهو ما ركنت إليه في الاستناع عن تسليمه القطعة المبيعة فأقام دعواه - قضت محكة الذوجة الأولى برفض الدعوى - استأنف العامن هذا الحكم بالاستاذ في مقرم ١٣٧٥ سنة ٩٥ القامرة و بجلسة ١٩٧٥/١٠ ٩ حكت عكة الاستاناف بنابيد الحكم المستأنف العامن عنم المحتمة على المستأنف الماعن غيرة مدارق المحتمة على المحكة الماعن غيرة مشورة حددت جاسة المؤلى برفض الطعن - وإذ عرض العلمن على المحكة في غرفة مشورة حددت جاسة انظرة وفها النزمت الهيابة رأبها .

وحيث إن أسباب الطمن تجمل فيا ينعاه الطاعن ملى الحكم الطمون فيه عالفة القانون والخلق في تطبيقه وفي سان ذلك يقول أن النص في القاون وقم ١٠٠٠ سنة ١٩٦٤ على أن يكون البيع وفقا للقواعد والإجراءات والشروط التي تحددها المجتمعة المجتمعة

وحيث إنهذا النمى سردود ذلك أنه إذاكان المشرعة نص في الفانود. و لسنة ١٩٦٤ على أن يكون البيع بطريق المارسة أو المزاد العلني ونقا للقواعد والإجراءات والشروط التي تحددها اللائمة التنفيذية فقد أفصح في المذكرة الإيضاحية على أن الهدف من هذه الإحالة هو ترك ما يتطلبه تفصيل الأحكام وما يتعلق بالاحمالات التي يكشف عنها تطبيقه لتعالجها اللائمة حتى يتيسر تعدياها كلما اقتضى ذلك ظروف الحال . لما كان ذلك وكان المستفاد من الأحكام التي انتظمتها اللائمة بشأن شروط البيع سد ومنها شروط سداد الثن حاثها تقوم على أساس جوهرى هو أن يتم البيع بطريق المارسة أو الزاد

اللهاج وبواسطة لهان خاصة ضمانا لسلامة الإحراءات وكماله فحفوق ذوى الشأن وفيها مدا ذلك فإن تاك النصوص لا تعدر أن تكون تبيانا للنواءد والإعرامات الله وخس الجهة الإدارية القائمة على البيع مراماتها عما لا يسوغ معه القول أنها وضعت قيودًا على حق الدولة في وضع شروط أكثر ملاءمة لاقتضاء حقها في هذه البيوع وفي إطار المسلم أصلا من أنَّ عقد البير من العفود الرَّمَائية لتي ترُّم وفقا للنهروطُ الي يرتضيها طُوفاه ــ وإذ كان ذَلك وكان المنهرع لم يرّبُ البطلان مزا. مخالفة ؛ كالشروط المرضوعية والمحظر الاتفاق على شروط مغايره ومن ثم فإنها لانكون متعلقة بالمظام العام ـ و بالاالى بحوز الاتفاق على مالفتها ـ لما كان ما تزدم وكات المنارة ٢٥٠ من اللائحة التنفيذية تقض بأنه بجب على المرّادن أن يوقموا على قائمة الشروط البيع بالمزاد قبل دخولهم فيه وكان التقدم بالمطاء ليس إلا إمجابا من صاحب هذا المطاء وفق شروط المزاد الذَّمَ قبل دخوله هل أسامها حـ وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في حدود معاطيه التندرية و بأسياب ساعة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عالها إلى أن الطامن تقدم بعطائه في المزاد وهو عالم وموافق على شروطه ودون امتراض منه عليها وأنه لا يقبل منه بعد ذك القول بالمقاد العقد وفق شروط أحرير فإن الذمي يكون على قاير أساس مما يثني معه رافض الطمن .

جلسة ١٠ من اوفمز هنة ١٩٨٢

رئاسة الديد المدلمة أو معرد مثال دورش نائب رئيس الحكمة ، وعشرية الساهة المستعارية ، أعمد صبرى أحمد ، قد ليراهيم طليسلى ، حيد النصف عالم ، وأحد فلمي

(171)

الطعن رقم ٢٢٠ إسنة ٤٤ القضائية :

بيره ، يطلان ، "سجىل . نظام دام , إيجار ، ²² إيجار الأماكن ، بهم الممالك البتى أو بعز منه لمشتر ثان بدقه لاحق ، ولوكن ، جلا ... بعد سبق بمعه لمشتر آخر ، يا طل بغلا المشقا ، ملة ذلك ،

المـ أدة الأولى من الأص المسكرى رقم ع اسنة ١٩ ١٩ قد جرى عما بأن يداقب بالمقوبة المتروة في المدادة ٣٣ من دانون الدة وات كل من أجر مكانا البينا أو جزءا الله لا كثر من مستاجر عن قص المدة ، وكذلك كل من باع مناهذا لمكان لا كثر من شخصر واحد، مما معاده أل بع لمائل المكان لا كثر من شخصر واحد، مما معاده أل بع لمائل المكن المبين أو جزء منه له شر اذا يقد المحالة العالم ، ذ أن المتضى تجريم بهم المكان المبين بالمعاد الأمن العسكرى رقم ع لمسنة ١٩٧٧ من صدو و القانون رقم ٤٩ أن صدر الأمن العسكرى رقم ٤٤ السنة ١٩٧٧ من صدو القانون رقم ٢٩ منه المائل المبين عقوبة جريمة النصب المنصوص دليها في قانون العقوبات على أن يدع بديم وحدة من المبين لغير من تدقد معه على شرائها وأن يبطل كل تصرف يالهيم لاحق لهذا الناريخ رلو كان مسجلا ، لما كان ذلك ، كل تصرف يالهيم لاحق لهذا المعارن فيه أن الطاع بن باعوا الشقة على الراح كل الطاع بن باعوا الشقة على الراح كان الثابت من مدرنات المكر المعارن فيه أن الطاع بن باعوا الشقة على الراح كان الثابت من مدرنات المكرة المعارن فيه أن الطاع بن باعوا الشقة على الراح كان الثابت من مدرنات المكرة على المعارن فيه أن الطاع بن باعوا الشقة على الراح كان الثابت من مدرنات المكرة على المناه على المناه على المناه المناه المناه على المناه الشقة على المناه كل المناه الشقة على المناه كل المناه المناه المناه الشقة على المناه كل المناه كل المناه الشقة على المناه كل ال

كالى المطعون ولميم أشار يخ ٩ / ٣ / ١٩ / ٩ م قاموا ببيعها إلى غيرها صرة أخرى في تاريخ لاحق بعقد مسجل بتاريخ ١٩٧٥/١٩/٣ فيكون هذا البيح اللاحق باطلا بطلاا مطلة لمخالفته للمظام العام ٤ لا يقور ن ذلك نقدهم طلب شهره بتاريخ ٢ / ١٩٧٤ و لا يحول تسجيلا دون الحكم الطعون عليها بصورة عقدها ونفاذه لأنافذ حجيل لا يصحح عقدها باطلا .

1521

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطَّعَنُّ قد استوقُّ أوضاعه الشَّكلية .

وحيث إن الوق له ما بين من الحكم المطعون فيه وماثر الأوراق سه تحصل في أن المعامون عليها أقامت الدهوي رقم ١٩٩١ أسنة د١٩٩١ والمني جنرب القاهرة الإيدائية صسد الطاهنين بظلب الحكم يصحة ونقاذ عقد بيع مؤرخ ، وقالت بيانا للدعرى أن الطاهنين بظلب الحكم يصحة ونقاذ عقد البقد الشقة المبينة بالأورق لقاء ثمن مقداده و مع المحادها المبينة بالأورق لقاء ثمن مقداده و مع المحادها المبينة بالأورق لقاء ثمن مقداده و مع المحادها المحت على أن تسلمها بعد قيامهم بإعدادها للسكن عمل عنر أبهم تراخوا في تنقيد الزاجهم فأقامت الدعرى بطلباتها سألفتة البيان ، و بتاريخ ١٩٧١/١١/١٥٥ حكت الحكم المحمد و راد المقدد المدكن والروا عدم المناف وطابت على المناف وطابت المعلمون عليها و الناشيرات والتسجيلات التي تولدت عن هذا الدقد المسجل و بتاريخ ١٩٧٥/١٨ المحمد الحديد لأول مراد في الاستناف والمدم قبل المهاب الأخير المعامون عليها و بناييد الحديم مرة في الاستناف والمدم قبل المهاب الأخير المعامون عليها و بناييد الحديم معرة في الاستناف والمدم قبل المهاب الأخير المعامون عليها و بناييد الحديم المستأنف بطون في هذا الحدم المعامن على هذه المائرة المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحدم المعامن على هذه المائرة المستأنف و مدن الطاعنون في هذا الحدم المعامن على هذه المائرة المستأنف و مدن الطاعنون في هذا الحدم المستأنف و مدن الطاعنون في هذا الحري وض الطعن على هذه المائرة المستأنف و مدن الطعن على هذه المائرة المدائرة المائرة المائرة المدن قبها المرائد المناؤ المناؤ المائرة الم

فى غرفة .شورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها الزمت النياية العامة رأيها .

وحيث إن "طمن أقم على أربعة أسباب ينهى الطاعنون الأسباب الثلائية الأولى منها على الحكم المدامون فيه الحطأ في تطبيق القانون وغالفة الثابث بالأوراق والاخلال مجتهم في لدفاع ، وفي بيار ذلك يقولون إن الحكم اعتبر بقد سبع الشقة موضوع النراع إلى العرباطلا لأنه أشهر بتاريخ ١٩٧٥/١٢,٢٧ عقب إرام البيع للطعون عليها وصدور الحكم الابتدائي بتاريخ ٥ /١٩٧٥/١٢ غالف نصا جنائيا ورد الأمر العسكرى رقم ٤ السنة ١٩٧٧ رقام على ساب غالف للنظام العام والنفت الحكم هما عسكوا به من أن عقد البيع المذكور قدم طلب شهره بتاريخ ٢ /١٩٧٤ قبل صدور حكم محكة أول درجة كا أنه لا يتضمن انقاقا على غائفة نص جنائي ، هذا إلى أن محكة الموضوع كما أنه المسكرى آنف الذكر بشأن عقد البيع المذكور المنافق عنائية المنافق عالمية في تعابيق الذكر بشأن عقد البيع المنافق عنائية المنافق تعابيق القانون ٤ وغالفة المنابق الإمراق والاخلال عن الدفاع :

وحيث إن هذا السه برمة صدوده ذلك أن المسادة الأولى من الأمرال سكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ قد جرى نصها بأن يعاقب بالمقوبة المقررة في المسادة ١٩٧٩ من قامون المقوبة المقررة في المسادة من قامون المعقوبات كل من أجر مكانا مبنيا أو جزءا منه لا كثر من هنصواحد، عمن نفس المدة، وكذلك كل من باع مثل هذا المكال لا كثر من شخصواحد، في استراق من يعمد مبنق بيعه المسالك المكان المبنى أو جزء منه الشتر ثان بقد لا حق يعد سبق بيمه المشتر آثو يكون باطلا بطلانا معامقا له الفة ذلك المظام الهمام، وهو ما اتجه اليه الشرع منذ أن صدر الأمر السكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ حتى صاور قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ منه على أن يعاقب بعقوبة جريمة النصب المنصوص حتى صاور العقوبات المسادة ١٩٧٩ منه على أن يعاقب بعقوبة جريمة النصب المنصوص عليها في قانون العقوبات المسالك الذي يبسع وحدة من المبنى لفير من تداقد عمه على شرائها وأن يبطل كل تصرف بالبيع لاحق ذا التاريخ ولو كان مدجلا على شرائها وأن يبطل كل تصرف بالبيع لاحق ذا التاريخ ولو كان مدجلا

لمساكان اذك أ، وكان الناب من مدونات الحكم الطمون ليه أن الطاعدين يأموا الشقة عمل النزع إلى المطمون عايها بتاريخ ٢/٩/١٩٧٦ ثم قاموا بيمها إلى غيرها مرة أثرى في تاريخ لاحق مقدمسهل بتاريخ ٢/١٧/١٥ فيكون هذا البيع اللاحق باطلا بطلانا مطقا نحافته للنظام الدام لا يغير من ذلك تقديم طلب شهره بتاريخ ١٩/١٤/١ ولا يحول تسجيله دون الحكم المطمون عايها بعدما مقدها ونفذه لأن القسجيل لا يصحح عقدا باطلا ، وإذ أنتزم الحكم المطمون فيه هذا النظو فا ه يكون قد التزم صحيح الهانون ، لمما كان ما تقدم ، في لد، وي وحسها أن تقم قضاءهما وفقا المستندات و لأدلة المطروسا عليها بما يكفى لحمله ، ومن ثم فان هذا الذمي يكون على غير أساس .

وحيث أن خاصل النمى بالسبب الرابع أن الحكم المطمون فيه شابد القصور في التسبيب الرابع أن الحكم المطمون فيه شابد القصور في التسبيب ع ذلك أن الحلوث عليها مقاعت عن استلام الشقة على النزاع في الوعدالحدد في المقدالم برم بهما و بينهم ، عما حدا بهم إلى فسخ المقد والتصرف في الشقة بيعها للفير ، غير أن الحكم المطمون فيه لم ينتفت إلى هذا الدفاع الحوهرى فيكون الحكم مشوبا بالقصور في التسايب ،

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أن الطهن رنع تتاريخ ١٩٧١/١ قبل صدور أتمانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٠ الذي أوجب على فلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ماف الفضهة مجميع مفرداتها ، ولم يتدم الطاعنون رفق طعم مع عقد البيع موضوع أنزاع ، ومن ثم فإن تسميم في هذا الحصوص يكون مجردة عن الدليل .

وحيث الله لمسا تقدم يتمين رفض للعامن .

جلمة ١١ من نوفرز منة ١٩٨٢

يرثامة للسيد المستشار/ عامم المراثم ثاقب رئيس الحكة ، وهضوية اسادة المستشارين ؛ يوصف أبو زيد ، ومدقائل صالح ملم ، وابراهم زفو ، وها هيد انزم جابر ،

(174)

الناعن رقم ٥١٧ اسنة ٩٤ القضائية:

(١) إختصاص و إختصاص ولأى ، إستبلاء .

قرارات بلمان تقدير أثمسكل وتعويضات مايستولى هايه نضاة تحرين البيلاة بالمواداتويؤتم. الجياس عليها "أمام المضاكم الايترائية المتتملة استثناء لايجوز النوسع قيه " ق ٥ ٩ نسنة ٥ ٤ ق. أثر ذلك ، عدم المستماس تملك الحماكم ينظر الدماوى الى ترفع إليها بطلب تمقدم النمويش المتداء ،

(٢) تدويض " الخطأ المرجب للتمويض " .

تأس تشكول خان تندير أثمان وتعريضات ما يستر لرعابه لغذاز "تمرين البلاد با اواد الترقية. أثره - جوالم النجأ. فوي الشأن إلى الحاكم يطب تعويضهم هما يصيبهم من شور أليجة هذا المناخر - ه

١ سَ مفاد نصوص المواد ١ ع ع ع ٢ ه ع م ١ من المرسوم بقا ون رقم ٩٥ السنة ٥٩ و١ الخاص بشنون التموين المحسداة بقرار رئيس الجمهودية بالقانون وقم ٣٨٧ اسنة ١٩٥٦ أن المشرع وأى لاعتبارات تتعلق بالعمالح العام أن يبح في ظروف استشنائية معينة الاستيلاء على أية مصلحة عامة أو خاصة أو معينع أو عمل صناعا أو مقار أو منقول . . . و اشترط لذلك أن يموض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء ٤ وحدد الطريقة الله يتم بها تقدير التهويض والجهة الى تتدلى هذا النقدير فحص بها المجال اللى يعدد بها وزير التموين قرار بإنشائها على تنول هذا التقدير وفقا للاسمس الى ينها هذا المرسوم بقانون ثم وسم الطريق على الطريق المرسوم بقانون ثم وسم الطريق المرسوم بقانون ثم وسم الطريق المحريق المرسوم المسلم المرسوم بقانون ثم وسم الطريق المرسوم بقانون ثم وسم الطريق المسلم المسلم المرسوم بقانون ثم وسم الطريق المسلم المرسوم بقانون ثم وسم الطريق المسلم ا

محصل هذا الطعن بطريقة المعاومة في قرآر لحنة 'يتمدر أمام الحكمة الابتدائية الهنتصة وأوجب اتبساع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحدكم الذي يصدر فهما يكون التهائيا وغير قابل للطعن بأي طرية، من طرق الطعن العادية أو غير البادية . ولما كات القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بفانون رقم 10 لسنة 1980 قواعد آمرة والاختصاص الوارد فيها متعلقة بالنظام العام ولا يجوز غالفته وكل تخويل الاحتصاص للحاكم بنظر الطعون في القرارات السادرة من لحان التقدير ــ وهي قرارات إدارية ــ يهتبر استناء من الأصل الذي يقضي باختصاص مجلس الدولة ينظر الطمون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنه وص علمها في المرسوم بثما نون رقم هـ٩ اسنة هـ ١٩٤٥ وجعل ولايا المحكمة الابتدائية في هـــذا الحصوص مقصورة على النظر فيا يرفع إلها من طعون في القرارات التي تصدرها لحان التقدير المبينة في المسادة بدع من خلك المرسوم بقانون الا تختص بنظر الدعاوى الى ترفع إليها بطلب تتعايز السنظا التعويض ابتداء وقبل أن عصدو الجمنة المختصة قرارها فيه ، والنول بغير ذلك يترنب عليه تفويت النرض الذي أبتغاه المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح لباب تقدير التمويض بغير الطريق والقواعد الى رسمها كرسوم إقانون رقم هه لسنة ه١٩٤٥ ممسا يؤدى إلى إهدار . 40/501

٢ — أن تخويل الجان المنصوص عاجما في الموسوم يقانون وقم ه السنة ١٩٤٥ الخاص بشئون النمو ن دون غيرها سلطة تقدير التحويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم من الضرو النافي عن تأخر تشكيلها أو تأخرها في إصدار قراراتها وذك على أساس المسئولية التقصيرية إذ توافرت الشروط اللازمة التحقق هـ نده المسئولية إذ يعتبر هذا التأخر بغير مسوخ شرع تفتضه ظروف الأحوال خطأ يستوج بعد هسئولية فاعله عن الضرر المنسيب عنه .

الحركمة

بعد لاطلاع على الأوراق وسماع ^{اليمت}ر بر الذي تلاه السيد المستشار المقر**و** والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم – على البين من الحكم المطمون فيسمه وسائر أوراق الطمن ــ تفصل في أن الطمور ضده الأول أمام الدعوى وقم ٨٩٤ اسنة ٧٤ مدنى كلى الحيزة ضد الشركه الطاعنة وباق المطعون ضدهم بطلب ندب خبير لة فر رماً سنح له نسهب استيلاء المطعون ضده الرابع بصفته على مطحنه وانتفاع الشركه الطاعنة به خلال الفترة من ١٩٦٧/١٧ إلى ١٩٦٩/٨/١٣ وإلزام الشركة الطاعنا وبانى المطعون ضدهم منضامتين بأن يدفعوا له المانع لذى يسفر عنه تقر رالخبر استنادا إلى أنْ السيد وزير التموين - الطَّمُون صَّهُ الرَّابع وصفته ــــ أصدر القرار رقم ١١٩ اسنة ١٩٦٧ ولاسترلاء على مطحته لصافح الشركة الطاعنة وذلك إبان سريان عقد إنجار المطحن العادر منه إلى المطمونّ ضدهما الثانى والثالث وأن قرار الاستيلاء تتنذ بتسار يخ ١٩٦٧/٦/٧ ثم بتاريخ ١٩٦٩ ٨/١٣ تسلم المطبحن بنساء على قرار وزير التموين رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٩ بإلغاء الاستهلاء و بتــاريخ ١٣/٤/١١٪ ندبت الحكمة خبيراً في الدعوى و بعد أن ة م تقريره قضت إتاريخ ٢٠١٥/٥/٣٠ يرفض الدعوى بالنسبة للطموق ضدهما الثاني والنالث وبعام قبولها بالذبية للطعون ضده لرابع وبعدم قبولها رقمها بغير الطريق القنوني بالدبة للثمركه الطاعنة . إستأنف لمطعون ضده الأول هذا الحكم له ي محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف رقم ٤٧٤٥ س ٩٥ طالبا إلغاءه و إلزام الشركه الطاعنا و باقى المطدون ضدهم منضاً منين بأن يدفعوا له مبلغ ۲۹۲۲ج و ۲۰۳۶م ، و بتساريخ ۲/۱/۹۱ و تضتُ الحكمة بإنفاء الحكم المسأنف بالنسبة للشركه الصامنة وآزامها بأن ندفع للطعون ضده الأول المبلغ آنف الذكر . طعنت هذه الشركه في هذا الحكم بطريق النقض ، وة متّ النيارة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن وإذ مرض العامن على هذه الدائرة في فرفة مشورة حددت جاسة النظره ، وفها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاء الشركة الطاعنة على الحكم الطعرن نيه نخالفة القانون والحطأ في تطبينه وتفسيره وفي ميان ذلك تةول إن ْقرار الرستيلاء قد صار استنادا إلى نص المسادة الأولى فقرة خصة من المرسسوم برانون وقر ٥٥ لدنة ٤٥ الذي نصت لمــادة ٤٧ ندله على أن تخص بتقرير التعويض عن لاستيلاء لجنة يصدر بتشكيلها وتحامد اختصاصها قرار من وزير النموين و صت المسادة ، ع منه على أ- قية ذرى الشأن في الطعن على قرارات اللُّكَ اللَّذِيةِ أَمَامَ لِحُكُمَةً لَا يَتِمْ شَيَّةً الْحَتْصَةُ خَلَالَ أَسْبُوعٌ ۚ نَ الرَّبِخُ إِخَهُ الرَّهِمِ بالقرار بخداب مسجل بعلم الوصول و يكون الحكم في الاعتراض غير قابلاللعامن فيه إي طريق من طرق الطمن وإن وزارة البُّوين قد شكات لجنة التقدير التعويض المستحق للطعون ضده الأول وأنه رغم علمه بقرار البهنة وإخطاره في حيمه لم يتخذ إجراءات "لط-ن عليه وفقا لنص المسادة ن ٤٨٠٤٧ من الموسوم يفانون السألف الإشارة إليه وماك طريق الإدعاء إبتداءا امام الحكمة الابتدائية بعد سبع سنوات. من تفيد ير المجنة المختصة التدويض المستحق ل فنكون دعواه غير مة بوله ، و إذ خالف ألحكم إلمعامون فيه هذا النا و وتضي بإرام اشركه الطاعنة بأن تدفع للط ون ضاه الأول ميلغ ١٩٢٢ج ون ٢٥ فإله ير ون قدخانف الفانون وأحطأ في تطبية، وتفسيره بما يستوجب نقضه ..

وحيث أن هسندا أنهى سدند ذلك أن اسادة الأولى من الرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ٤٠ لخاص بشفون التموين معلة بقرار وئيس الحهورية بالقانون رقم ٣٨٣ لسنة ٢٥ قد نصب على أنه تعجوز أوزير التموين لضان تموين البلاد ونتحق قى العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموفقة لحفا التموين العايا كل التدابير الآتيسة أو بعضها أ (٥) الاستراده ملى أية صاحة مامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو ممل صناعة أو عفار أو منقرل أو أى مادة أو أسلمة ٥ ونصت لمادة على من المرسوم بقانون آنف لذكر على أن قد سنفذ الاستيلاء المنصوص عليه فى لمادة الاولى بند (٥) بالاتماق الودى فإرب تعدر الاتفاق طلب أداؤه يطريق لخير وأن وقع عليهم طلب الأداء جهزا الحق فى موبض أو جزاء بحد على الوجه الآتى ... "ونصت المارة لايممنع على المنادة على معلد المنادة على المنادة على المنادة على المنادة على السطة التحدد الاتمان والتمويضات والجزاء تعالم المنادة على الم

لحان تة ير يصدر بتشكيلها وتحدد اختصاصها قرار من وزير النمون . كما نصت المادة ٤٨ ملي أنه ود تقدم المعارضة في قرارات لحان التقدير إلى انحكة الاستدائية الختصة بناء علم طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ اخطارهم مخطاب مسجل بنتك الفرارات ، وبجب على قلم كتاب تلك المحكمة أن يقدم ألعريضة في خلال ٢٤ سامة من استلامها إلى رئيس الدائرة المحتصة ومحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكنة ب الخصوم بالموهد بخطاب م مجل بعلم الوصول برسله قبل مرعد الحاسة نخمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة على وجه الاستمجال ولا يجوز الطمن في حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو في الدادية و ومفاد هذه النصوص أن المشرع رأى لاعتبارات تتملق بِالصَّالَحُ العَّامُ أَنْ يَبِيحٍ فَي ظُرُوفَ اسْتَثَنَّائِيةً هَمِينَا الاستَبْلَاءِ عَلَى أَيَّةً مصلحاً خاصة أو مصنع أو محل صناعة أو عدر أو منتول واشترط لذلك أرب يموض صاحب الشأن من هذا الاستبلاء ، وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التمويض والحماء التي نتولى هذا التقدير فخص بها البازالي يصدر وزير التموين قرارا باشائها على أن يحصل التقدير وفقا للامس التي بيثها هذا المرسوم بة ون . ثم رسم الطرية الذي بثبع للطعن في هذا التقدير إذا لم يرتضيه صاحب الشان فنص على أن يحصل هذا الطمن بداريق المعارضًا في قرار لجنه التقدير أمام الحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع إحراءات خاصة للفصل في هذه المارضة كما نص على أن الحسكم الذي يصد أو فيها يكون انتهائيا وغير قابل للُطِّعن بأى طريق من طرق الطُّ ف لمعادية أو غر العادية ﴿ وَلَمَّا كَانْتُ الْقُواعِدُ المتقدمة الذكر ألتي رسمها المرسوم بذانون رقم م، له لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والاختصاص الوارد نبها متعلق بالمظام للعالم ولابجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للحاكم بنظر الظمون في الفرارات المادرة من لِحان التقدير ــــ وهي قرارات إدارية – يعتبر استثناء من الأصل الذي يقضي باختصاص مِحِاسَ الدولة ينظر الطعون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستشاء فى الحدود المنصوص هليها فى المرسوم بقانون وقم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ وجار ولاية المحكة الايند ئية في هذا الحصوص متصورة على النظر فيما يرفع إبها من طعون في القرارات الى تصدرها لح ز التقدير المبنية في المادة ٧٥ من ذلك المرسوم

بقانون فلاتختص بنظر الدهاوى التي ترفغ إلها بطلب تتدير هذا التعويض إشداءا وقبل أن تصدر اللجنة أنختصة قرآرها فيه والقول بديرذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذي ابتثاء المشرعُ من وضم تاك الأحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطربق والفواه آتى رسمها أنارسوم بفاتون رقم ٥٥ لسنا ١٠٤٥ مما يؤدى إلى إه او أحكامه . وغن من البان أن تخويل تلك الجان دون غيرها سلطة تندير التعويض المستحق عن الاستبلاء اشداءا لا عول دون التجاء ذوى الشأن إلى الهاكم بطلب تدويضهم عن الضرو الناشئ عن تأخر تشكيلها أو تأخيرها في إصدار قرارتها وذلك على أساس المسئولية التقصيرية إذا ترافرت ألشِمروطُ اللازما لتحقق هذه المسئولية إذ يعتبر هذا التأخين بغير مسوغ شرعى تة تضيه ظر في الأحوال خطأ يستوجب وساو لية فاعلة عن الفرر الماتساب عنه . لما كان فرَّلك ، فإن الحكم المعامون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بالنسبة لْلَشْرِكَةُ الطَّامِنَةُ بِقَيُولَ الدِّعْزِي ٱلْمِبْدَأَ، الَّتِي رَامِهَا المطمون ضده الأول أمام المحكمة الابتدائية بطاب لدب خبير لتهذير ما يستحقه من تعويض استيلاءالمطعون ضده الراع بصفته على معاجنه وامتناع الشركيمُ الصاحنة خلال الفترة من / ١٧/٦ الى ١٩٦١/٨/٢ مع الحكم له بما تسفر هذه تقرير الحبير - وألزم الشركة الطاهنة بأن مدفع إلية المعاءون ضاء الأول مباغ ٢٩٢٢ ج و ٢٥٤ م وذلك استنادا على ما قاله من أحقية المطعون ضده الأول في الالتجاء مياشرة إلى القضاء بدعوى مبتدأة ما دام لم يثبت أن لحنة قدد شكات لنقدىر التعويض المستحق له وأنها أصدرت قراراً في هذا ألشأن . فإن هذا الحكم يكون فد خالف النانون واخطأ ف تطبيقه ونفسيره بما يوجب نقضه دون حاجة أبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه لمسا تقدم . يتعن تأبيد الحسكم المستأنف في خصوص قضامه في الدهوى وقم ١٩٤ ستة ١٤ مدنى كلى الحيزة. يعدم قيولها لرفعها بغير العاريق القانوني بالبسبة للشركة الطامنه .

جلمة ١١ من نوفمبرسنة ١٩٨٢

برقامة السهد المستشار/ عامم المراش نائب وابع الهكمة، ومضوية السادة المستشارين ؛ مصطفى مالخ صام ، هونويش عبد الجيد ، إبراهيم زغو و غد هيد انتم جابر .

(171)

الطعن رقم ٧٨ ١٤ لسنة ٨٤ القضائية :

(٣ ، ٢ ، ١) الشفعة . ^{وه} النزول عن الحق فى الأخذ بالشفعة " . دموى . ^{وو} ترك الحصومة فى الدموى " . محكمة الموضوع . ^{وو} مسائل الواقع " .

 (١) أالزراء من الحني في الأطد بالشفعة م جواؤه قبل الرم أو يعاه توحيق مطابع الحسكم نبها أن الشراط أن يكون الزول أشاه الر الدعرى مسبوقا بالمداه أرك الخصوم م خطأ م علة ذلك .

(٣) الزول عن المفنى فى الأغذ بالشاءة ، جو ز أن يكون سر ما أو شمناو ، "منخلاصو
 الزول السمى من سلط محكمة الرضوح متى كان سائنا مستمدا مما أه أم له بالأور ق .

(٣) الأورل الضدقي : ماهيته . مصارمة الشقيح الشترى . يبدع الدنار له أو متماهمة فيه أو إشراكه في جزء شنه . مفاده . وضائه بالشترى ماليكا و إستاط حنة في اعده الشقمة .

 إنص في الحادة ١٤٨ من القانون المدنى بأن " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في ألا حوال إلا تية ٠ :

(۱) إذا نزل الشفع من حتم في الأخذ بالشفعة واو قبل البيع الذي هو سبب الشفعة قد يكون تأليا له سواء أكان هذا النزول قبل رفع الدمومي المشقعة أو من بعد رفعها وحتى صدور الحكم منها ، ولا يشترط في النزول لذي يحون مسبوقا بابداء لمن يكون مسبوقا بابداء ترك الخصومة وفقا الطريق الذي رسمه قانون المراضات ، ذلك أنه متى كان

النص على النزول ورد عاما مطل ا فلا على انتمييد، يشكل معين أناء سرر الدءوى وفي القول يتطاب هذا الشرط استحداث لحكم مناير لم يأت به النصو تخصيص لممومه بدر غصص م هذا إلى أ حرك الحصومة يقتصر التنازل فيد عن إحراء الخصومة درد أن يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائمًا في حين أن النزول من الحق المتداعي بشأنه يؤدي إلى زوال ذات الحق و إسقاطه ، ومن ثم قلا حاجة لاشراط ملوك طريق ترك الخصومة عند التحقيق من النزول عن الحق .

٧ — انزول عن الحق و الأخذ بالشفعا قد يصدو صر شا. فإنه قد يكون خمنيا بإتيان الشفيع بعد الهيع عمار أو اتخاذ. موقفا يكشف بوضرح في دلالته عن هذا النزول ، واستخلاص ذلك من مسائل الواقع التي بستقل بها قاضي .لموضوع من كان استخلاصه سائفا مستمدا له أصل ثابت بأورافي الدموى .

٣ - النزول الضمى عن الحق فى الاخذ بالشقمة ، ذلك هو كل ما يدار على رضا الشفيع بالبيع وحكمه الشترى وهو ثيرت الملا له و شاء أو يفيد النزول عن الحقى فى الاخذ بالشقعة ، فاذا صاوم الشفيم المشترى على العقار المشفوع قيه بأن طلب بيعه له ثبن شرائه أو بما يزيد هنه ، فان ذلك يعنى طلب بمايك بعقد جديد من هذا المشترى ، وفى ذلك دلاله الرضا به مالكا يمقتضى البيع الحسار والبه ، كذلك فان طلب الشقيع من المشترى مقاصمته العقار المشقوع فيه أو إشراك فى جزء منه يفصح فى د ثته عن الاعراض عن استمال الحقى فى الآخذ بالشقعة ورضائه بالمشترى مالكا ، وهذه أمور اعتبرت لهذا السبب من مسقطات الشفعة فى فقه الذهر يعه الاسلامية التى هى مصدر نظام الشفعة فى فقه الذهر يعه الاسلامية التى هى مصدر نظام الشفعة فى المائين .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار-المقرو والمرافعة رسد المداولة .

حيث إن الطنن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائم ــ على مايين من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق ـــ تحصل في أن الطاعتين أقاما الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الحيزة ﴿ لِي المَطُّمُونَ صَدْهُمَا طَالِّينَ الحُمْمُ بِأَحْقِيتُهِمَا فِي الْأَخَذُ بِالشَّفَعَةُ الْأَرْضُ الزراعية ١١. ينا بالصحيفة وا! يُعة من لمطمون ضد. الثاني إلى الطعون ضده الأول بصفته وايـا طبيعبا الى أبنائه القصر بالمقد المؤوخ ٢٤ /٦ إ ٩٩٧٤ والسجل بتازيخ ١١ / ١١ / ١٩٧٤ لقاء الثمن الحقيق وملحقاته و قدار ذلك ميلغ ٧٠،٦٧ ج و ٥ ٧ م مع تسلم الأرض إليهما ، وقالا بيانا لد واهما أنهما يمتلكان أرضا زرافية مناصفة بنهما بمدضى عقد له بيع سجل بِتَارِيخُ ٢١/هـ/١٩٧٣ و إذ كات أرضهما أنه اوز الأرضُ الشفوع فيها ملاصقة من جهة ن شمالا وغربا كما أن الأرضهما عليها حق أراً ق بلوء والمرور فإنه يحتى لهما أخذها بالشفعة ، وقد أتحذ إجراءات طلبها بابدء الربهة في الإنذار المعان إلى المطعول ضدهما في ١٩٧٥/١/١٥ والذي أطفيه إبداع الثمن ولمحقاله خزانة الجكمة ق ٢٩/٥/٥ م ، ثم أقاما دعواهما للحكم با طبات آ لهة البيانِ. ودنع المطعون ضده الأول بصفنه بعدم جواز الاخذ إلى تعة على صند من أن المقار قد بيم لعدة أشخ صمشاه ا بينهم الا تجوز اشفها أيه إلا تمامه وإذ اقتصر طلب لطاعنين على الحصة الشائعة المبيعة لا وحده فلا تكون الشفمة جائزة لمما في ذلك من تجزأة الصدة ، ودفع أيضا بسةوطحق "طاعنين في الأخذ بالشفمة للزولها الضمني عن هذا الحق المستفاد, من مساوتها شراء العالو المشفوع فيه منه بما يدل على رضائهما البيع وملكيت المبيع ، ويتاريخ الإمن فرايرسنة ١٩٧٦ فضت شكة أول :رجة بناب خبير وبمد أن قدَّم الْحَدِير تقريره حكمت بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١١٧٦ برفض الدعوى تأسيسًا ملى أن طلب الشفعة يتضمن تجزئة للصفقة المبيمة . اسمًا ف العامنان ملَّذا الحكم لدى محكمة استثناف القاهرة وقيد الاستئناف يرقم ٣٤٩٩ لسنة ٩٢ "قضائية ، ويَّـارَ يَخ ٢٤ من مايوسنة ١٩٧٧ قضت الحُكمة أباءالة الدعوى إلى أتبحا ق ليثيت المطعون ضده الأول أن "علما بن ساوماه في شراء العقار لمذه وع فيه عا يقيد نزولهما عن الحق في الشفعة ولينفي العاعنان ذلك، وبعد سماءها شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١١ من يوثيه سنة ١١٧٨ بتعديل الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاعنين في الأخذ بأشفعة 🗕 طعن أطاعان في هذا الحسكم

بعاو بق المقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها لمرأى ينقض الحسكم المطعون فيه ، و ذه موض السامن على المحكم، في غوفه الشورة حدمت جاسة لنظوم وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعنان بالسهبين الأول والرابع ملى الحسكم المطعود فيه مخالفة الثابت بالأوراق والانحراف من مدلول أفوال الشهود والخطأ في فهمها والقسور في التسبيب من وجوه ثلاثة حاصلها (أولا) أن الحسكم حين استمرض في أسيابه أقوال شهود الإنبات أوردها فَى عباراًت عجلة أسقط منها ألفاظا هامة وحاسمة دون بيان سهب ذلك وأوجق أقرال شاهد النفي مالا يظهر حقيقة ما أدل به من شهادة . ﴿ ثَانِيا } إن الحمكم إذ استخلص من أقول الشهود أن الطاعدن قد حرضا على الطعون ضدة ألأول شراة الأرض المشقوع فيها قسند خالف ما أجمع عليه الشهود إثبانا ونفياً إذَّ لم يُردُّ على لسال أسدهم هذه الرائمة بل قرروا أن العرض جاء إنا من المعامرُون صَلَّةُ الأول أو من وسطائه أو من رجال الأمن وخالف الحكم أيضا أثابت بأقوال الشهود في متوضع آخر حين استظهر منها أنَّ الطُّ مَنن عرضًا على المطعون ضده الأولُّ أَلَّ يَاخَذًا منه فدانين من الارض المشفوع فيها مقابل إنهاء خصَوَمُة فعوى الشَّقعة نمسَخُ أَنْ أَحَدا من شهود الطرفين لم يشهد بذلك . (ثالثا) أن مفهوم الشهادة التي أدلى بها الشهود تسكَشُفُ أَنْ المساومة والمفاوضات التي دارت بين طرفي الخصومة ما كان متصودا منها رغبة الطاءبن شراء الأرض المشةوع فبها مزالمطعون ضدهالاول لي كان مستهدفا منها إنهاء الزام على قيـــام حق أرتفاق الري والرور المقرن لارضهما على الارض المشفوع فيها وهو النزاع الذي احتدم وهدد امن المنطقة واستدعى تدخل رجال الامن ، و بالرخم من أن الطاعنين قد تمسكا في دفاعهما ً عِذُهِ الحَمَّةُ أَمَامُ مُحَكَّمُ لَا سَلَمَانِي إِلَّا أَنْ الحَسَمُ المَطْمُونُ فَيِهُ أَغْفُلُ مُواجِهَةً هذا الدفاء .

وحيث إن النمى بالوجا الاول مردود بأن محكة الموضوع ليست مازية أبي تعرضوا بأحباب حكمها نصا كاملا الشهادة التي أهل بها كل شاهدين التبحقيق

الذي أجرته وحسب الحسكم أنب يشير إلى مضمون ماورد بأقوال الشهور ما ينيء عن مراجعتها ، و إذ كان تقدير الشهادة واستخلاص ألواقع منها ثما يستقل به فاضي الموضوع فإنه لايكون ملزما بتصديق الشاهد في كل توله بل له أن يطرح منه مالا يطمئن إليه وأن يأخذ بأقوال واحد أو أكثر من انشهود دون الآخرين من غير أن يكون مازما بنيان أصباب ترجيحه لمـــاأخذ به وإطراحه لفيره لأن هـ ذا ثما تتناوله سلطته في تقدير الأدلة . والنعي بالوجه الثاني غير محيح ذلك أن الثابت من التحديق الذي أجرته محكمة الاستثناف أن شاهد الاثبات الأول أفصح في شهاته أنه كان وسيطا لإنهاء الخلاف بنطرفي التداعي الأول بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه للفدان فاتصل به ونقل إليه هذا العرض قطاس بريادة الثمن إلى ثلاثة آلاف وخميهائة جنيه نلم يصادف طلبه قبولا لدى الطاعنة الثانية ، وأبان شاهد الإثبات الثاني اعلامه بهٰذه الواقعة من الطاعنة الثانية التي كلفته يدوره بالاتصال بالمطمونضة والأول وتجديد عرض آخر عليهبأن بتنازل بالطاعتين لمناقشة هذا المرض وبعد الاقاء ألذى لم يحضره أخبره المعامون ضده الأول أن الطاهنين إنما يعيان تنازله عن فدانين مقام عليهما مرافق الرى بالارش المشفوع فيها ورفضا ثزوله عن فدانين آخرين منها بموقع آخر وشهد شاهد الاثبات الثالث بحضوره الاجنماع الذى التقى فيه الزوجان الطاعنان بالمطمون ضده الأول وأن الطاءن الاول تحدث من العرض الذي كان سيها في الاجنهاع وهو التنازل له ولزوجته عن قدانين من الأرض المشفوع فيها حلند موقعهما مقابل إنهاء النزاع في قفية الشفعة فرفض المطمون ضده الأول المرض لأهمية ، وقع القدانين ، وصرح الشاهدان الرابع والحاس بأسما حضرا اجتماعا بمقر انشرطة دار النقاش قيه بين وسطاء الطرفين حول وغبسة الطاحنين شراء الأرض المشفوع فيها من المطعون ضده الأول ، بلغ الائة آلاف جنيسه و"وقف النقاش لخلاف حول تحديد الثمن ، إذ كان ذلك هو الثابت منالتحقيق وكان الحسكم المطمون فيه قد أورد بأسبابه مؤدى شهادة هؤلاء الشهود بم لا يناقض آو يخالف الثابت بأقوالهم ثم استخلص منها أن الطاعدين ساوما المطمون ضده الأول على شراء الأرض المشفوع فيها بشمن يزيد على الثمن الذي اشترى به

وهرضا طيه أيضا أخذ قدان من هذه الارض مقابل إنهاء النزاع في دعرى الشقعة فإنميكون قد استفاهر إمرا صحيحا ثابتا بأقوالم ولم يخرج بشهاداتهم إلى مالايؤدى إليه مدلولها . والنعى بالرجه النالث مردود بأن تقدير اقوال الشهود منوط بحكة الموضوع ولاساعان طيما في تكوين عقيدتها بما يدلى به الشهود أمامها ، ولما أن تأخذ بمني للشهادة تحتمله عبارتها دون معني آخر واو كان محتملا ، وحسيها أن تبين هذه الحقيقة الى اقتنمت بها دون أن تكرن مئزمة بنتها الحصر رالرد استقلالا على مايئيرة خلاقا لها ، وإذ كان ما أورده الحمكم مدلول هذة الشهادة وما تعنيه أقوالهم وفي بيان الحكمة لحذه الحقيقة التي اطمان مدلول هذة الشهادة وما تعنيه أقوالهم وفي بيان الحكمة لحذه الحقيقة التي اطمان الميا يتماني على الخسكم المطاون فيه الميا الموجه ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تنحسر عنه رقابة عكمة المقس على الخسكم عنه رقابة

وحيث إن الطاعدي يتميان بالسهين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تعليق الفانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيسان ذلك يقولان أن وهي بالتساف المفاوصة والمساومة التي تحدث عنها الحكم إنها تعتبر من قبيسل التمهيد للصلح وهي بالتسانى طالحالم يتم الصابع لاتكشف عن النز ول النهائي عن الحق في الأخذ بالشفعة إذ من بعد ونم الدعوى بعللب الشفعة تقوم الحصومة بوجه وسمي تجمل صركز الشفيع في مواجهة المشترى مركز الخصم في منازه على ملكية غير مستقرة وفر نهائية فلا رؤثر فيه دخوله في مساومات ومقاوضات مع خصمه وحتى يصح وفير نهائية فلا رؤثر فيه دخوله في مساومات ومقاوضات مع خصمه وحتى يصح وسقطا لحقى في الأخذ بالشفعة ينبغي أن يقور الشفيع بداءة تركه لدعوى وبجب أن يتم الرك وفقا للطرق التي أوردتها المسادة (١٤ من قانون المرافعات على سهيل الحصر ، و إذ كان الطاعنان لم يسلكا سهيل نرك المصومة على النحو على سهيل الحصر ، و إذ كان الطاعنان لم يسلكا سهيل نرك المصومة على النحو المناومة ونفاوضات الصلح بأنها تنطوى على نزول شمني عن الحق في الأخذ

بالشفمة بالرغم من أنها لاتفيد عزونا هن استمال هذا الحقى أو اعترافا بالمشترى مالكا فإنه يكوذ معيبا بالخطأ في تعابرق القانون مشو با بالفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعي غير صديد ذلك أن النص في المادة ١٤٨ من الفانون للدنى بأن " يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية : (١) إذا تَوْلُ الشَّفَامِ مِنْ حَقًّا فِي الأَخَذُ بِالشَّفَعَةُ وَاوْ قَبِدُ لِي البِّيمِ * 6 مَفَادٍ. أَنْ النَّزُول عن الحق في الأخذ بالشفعة كما قد يكون قبل البيع الذي هُو مهب الشفعة قد يكون عاليا له صواء أكان هذا الزول قبل وفع الدهوي بالشفعة أو من مسلد وفعها وحتى صدور الحكم فيها ، ولا يشترط في النزول الذي يعدر أثبًا. ســــر الدهوى - على مايختج به الطاعنان - أن يكون مسبوقا وإبداء ترك الخصومة وفقا الطريق الذي وسمه قانون المرافعات. ذلك أنه مني كان النص على النزول ورد ماما مطاقا قلا محل لتقييده بشكل مدين أثناء سير الدءوي ، وفي القول يقطاب هذا الشرط امتحداث لحكم مغاير لم يأت به أأنص وتخصيص العدومة بغير تحصص ، هذا إلى أن ترك الحصومة يفتصر التنازل فيه عن إحراء الحصومة دُونَ أُنِ يؤثر في الحق ذاته الذي يظل قائمًا في حين أن الزول عن الحق المتداعي نشأنه يؤدى إلى زوال ذات الحق و إسقاطه ، ومن ثم فلا حاجة لإشتراط سلوك طريق ترك الخصومة مند التحقق من أنتزول عن الحق ، ولما كان أنتزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قديصدر صريحا ، فإنه قديكون ضمنيا بآسانااشفيع بعد أبيع عملا أو اتخاذه وقفا يكشف بوضوح فردلالته عزهذا النزول ، واستخلاص ذلك من •سائل الواقع التي بستقل بها قاض الموضوع متى كان استخلاصه سانغا مستمدا مما له أصل ثابث بأوراق الدعوى ، وإذكان الحكم المعامون فيه قد استخاص نزول الطاعنين عن حقهما في الأخذ بالشفعة عا أورده في مدوناه من قول بأن "حاصل مَّا تعامُّن إليه هذه المحكة من أقوال الشمود أن المستأنفين ("طاعنين) قد عرضا على المستأنف عليهالاول (الطعون ضده الأول) شراء الأرض الشَّفوع فيها يثن بزيد على التمن المشتراه به وُهو مَا يَهُ دَ مُسَاوِمَةً أَوْ عَرَضًا للشراء فِيهُ نَسْلَيمٍ بَلْكَيْتُهُ للأَوْضُ المُشْفُوعِ فيها كما أنهما عرضاعليه أخذ فدانين منالأرض المشفوع فيها لإنهاء النزاع وموآيضا يمداءترافا بملكيته للائرض المشفوع فيها يسقط حقهما فى الأخذ بالشفعة

ولا ينال من ذلك القول منهما بأن ذلك كان مفاوضة في صلح إذ أنهما ماداما قد مرضا أو قبلا شراء الارض بثمن يزيد عن ثمن شراء المستأنف عليه الأول فإن في ذلك نساير مهما بملكيته للأرض الشفوع فيها يسقط الحق في الاخذ بالشفعة كما أن طلبهما قطعة من الارض المشفوع فيها لإنهاء الزاع لا يعد هو الاخر مفارضة في صلح و إنما تسليم بالملكية يسقط هو الآخر الحق في الأخذ بالشفعة ... " لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم ل مأخذه الصحيح من واقع ما ثبت من شهادة الشهود ، و يعد استدلالا سائفًا على الزول الضميُّ من الحقى في الأخذُ بالشفعة ، ذلك بأن كل ما يدل على رضا الشفيع بالبيع وحَكُمُهُ للشَّرَى وهو شُهوت الملك له من شأنُهُ أن يَفيدُ النزول عن الحق في الأخَّذُ بالشفعة فإذا ساوم الشفيع المشترى على العقار المشفوع فيه بأن طلب بيعه له تثن شرائه أو بما نزيد عنه فإن ذلك يعني طاب تمايك بمقد جديد من هذا المشترى وفي ذلك دَلالةُ الرضا به ،الكا بمقتضى البيع الصادر إليه ، كذلك فإن طلب الشفيع من المشترى مَفَاحَمَته المقار المشفوع فيه أو إشراكه في جزء منه يقصم في دلاَلته من الاعراض من استمال الحقّ في الأخذ بالشفعة ورضائه بالمشترى مالكا ، وهذه أمور احتبرت لهذا السهب من مسقطات الشفعة في فقه الشريعة الأسلامية التي هي مصدر نظام الشفعة في القانون المدنى ومن ثم يكون الحسكم المطمون فيه قد أنزل القانون منزل الصحيح على واقع الدموى ، ويكون النمي عليه في هذا المدرد على غرر أساس

وحيث إنه ك تقدم يتعين رفض الطمن .

جلسة ١٤ من نوفمتر صنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار جد البندارى العثرى ثائب رئيس الحكمة 5 وعضو «* السادة المستشاوين و عبد الدز يَر توية 6 ولم وزق يثوى 6 وخد الحانى الديد 6 و جد ليوب الفشرى .

(170)

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ القضائية :

(۱) دعوی . " المسائل التي تعرّض صير الخصومة " . " رُك الحمومة والتنازل عنها " .

الداؤل عن المفصورة أو تركما . شرطه . ألا يكرن مقروقًا يشرط يقيد التسك بالخصصومة أي بالرمن آثارها . شال لداؤل مشروط .

(۲) دعوى " الطابات في الدعوى " . " طلب التأجيـــل " . عكة الموضوع . " إمراءات نظر الدعوى " .

همدم الزّام الهُدُمَة بالاستجابة إلى طلب التأجيسل من تبيين لها أن الدهوى ممتولاً أثره ; وقض طب النّاجيل لايمة إبداء لمرأى مسيقاً في الدهوى .

(٣) إثبات " إجراءات الإثبات " . " الإحالة إلى التحقيق " . عكة الموضوع . " مسائل الإثبات " .

إبراء النحقين ايس حقا للنصوم المحكة أن ترقش إجابتسه متى وجدت فى أوراق الدهوى ومستنداتها حابكفى لنسكوين هةيدتها فها ه

۱ — التنازل من الحمومة أو تركها لايجوز أن يكون مقرونا بأى شرط أو تحفظ من شأنه بمسك التارك العصومة أو المتنازل عنها جها أو بأى أثر من آثارها كان تنازل الطاعن عن السير في الخصومة معلقا على شرط أنه في حالة التازل من طلب الرد يعنى من العرامة وكان تحقق هــذا الشرط تأبام

أحكام القانون ذلك أن ترك الحسومة في الاستثناف يترتب عليه إلغاه إجراءات الخصومة بمسا في ذلك صحيفة الاستثناف ولكن لايمس الحكم المستأنف الذي يحمل تقضى على الطاعن بالفرامة وطلب الطاعن في الاستئناف إالهاءها الأسم الذي يحمل إهفاءه منها تمسكا منه بالخصومة في الإستثناف ، وإذ انتهى الحكم المطمون فيه إلى رفض طلب الدناؤل عن طلب الردنائة يكون قد انتهى إلى تقيمة صحيحة في المقانون .

۲ — الحكة غبر ماره أو تجيب طلب التأجيل متى تبهن لها أن الدموى مستوفاه وأن الناجيل ليس حقا للنصم يتمين على الحكمة إجابته وأنمسا يرجع الأمر نيه إلى عض تقديرها واستمال المحكة حقها رفض طلب الناجيل الاجتبر إبداء للرأى مسبقا في موضوع الدموى .

 س المقرر في قضاء هذه الحكة أن طلب إجراء التحقيق ليس حقا للتصوم وأثما للحكة عدم الاستعبابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستندا بها ما يكفى لشكوين عقيدًا فها .

الحكة

بعد الاطلاع مل الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافسة و بعد المدارات

حيث إن الطمن استوفى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حمل ما بين من الحكم المعلمون فيه وصائر أوراق الطعن ح تفصل فى أن الطاعن وهو المستشكل فى الاشكال رقم ١٧٤٤ سنة ١٩٧٠مد م تنفيذ عادين قرر بتاريخ ١٩/١/ ١٩٧ بقلم كتاب محكة استثناف الفاهرة برد السيد القاضى المطعون ضده الأول من نظر ذلك الاشكال على أساس أنه كون رأيا مسبقا فيه بدليل مصادرته للدقاع بعدم أجانته طلب التأجيل انتقدم المستندات رغم موافقة الحصم المستشكل ضده على ذلك الإسر الذي يجعله غير

صالح للفصل فيه طبقا لنص المادة ١٤٦ مرافعات وقدم مذكرة بهذا الطلب و اتهي فيها إلى طلب الحكم أصايا بزدالسيد القاض المطعون ضده الأول هن نظر الاشكال واحتياطيا الإحالة إلى التحقيق لاثبات ما دار بالحلسة نشأن ما دى من السيد الفاضي واعتبره هو منه إبداء لرأيه والحكم في الاشكال ومن قبيل الاحتياط الصدطاب النزول بالفرامة إلى الحد الآدني وقد أجاب السيدالفاض المطلوب رده كتابه على طلب الرد مقررا أن سبب الرد لايندوج ضمن الأسباب المبيئة بالمبادة ١٤٦ صرافعات على مبيل الحصر وقيد الطلب رقم ١٩٠١ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة و بجلسة ١٩٧١/٤/٢٥ قضت محكمة أول درجة يرفض طلب الرد وألزمت الطاعن بالمصروفات مع تغريمه خمسين جنها -طُمن الطاعن على هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٤٣ سنة ٨٨ق ألفاءوة و بتقرير. مؤرخ ٤ / ٩٧٧/٥/١ وطعن الطاعن بالنزوير على محضر الحلسة المؤرخ ١٩٧/٥/١ ١٩٧ في قضية اذشكال وقم ١٧٤٤ سنة ١٩٧٠ مدنى تنفيذ عابدن ثم قسدم مذكرة بدفاعة ائيت فيها أنه يتنازل عن الطعن بالمستزويز ويتناول عن طلب الرد مع اعفائه من الغوامة وانتهى في ختام مذكرته إلى طلب الحسكم أولا : ياثبات التنازل عن الطمن بالتزوير في شضر جلسة ٢١/٠١/٠١٥ دون غوامة ثانيا : أصليا برد السيد الدَّض عن نظر الأشكال واحتياطيا بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما دار بحضر الحلسة رعلى أن "سيد الة'ضي كون رأيه مقدما ثالثا : وفي حالة قبول التنازل عن طلب الرد مع الإعفاء من الغرامة إثبات الننازل عن الطاب وابعا : وعلى أي الأحوال رمن قبيل الاحتياط البعيد فإن الطاعن يلتمس النزول بالغرامة إلى الحد الأدر بالجلسة ١٩٧٣/١/٣٠ قضت محكمة استثناني الفاهرة بإثبات "نازل المستألف من الادماء بالتزوير وتأبيد الحبكم المديَّانف _ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النفض وقدمت النيابة مذكرة. آيدت فيها الرأى رفض الطمن و إذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة. فرأت أنه جديرًا بالنظر حددت جلسة 'نظره وفيها الزمت النهابة رأيها .

وحيث إن الطمن أقم على سهب وأحد من أربعا أرجه ينمى "طاعن على لحكم المطمون فيه بالرجه الأول غالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه عندما قور يتناؤله عن طاب الرد رد الحكم المطعون فيه عليه يأن ذلك كان محله تبي أن يبدعه السيد القاضى طلباته فى طلب الرد وقبل أن تفصل محكة أول درجة فيه وهذا القول لا صند له فى القانون ذلك أن الطاعن لا يتصل بالدعوى إلا يعد أن يقدم القاضى رده إذ أنه عقب ذلك تحدد الجلسة كما أن الاستثناف يهيد الدعوى إلى حالتها الآولى .

وينمى الطاعن بالوجهين الثانى والثالث على الحكم المطمون فيه القصور في السبيب وفي بيان ذلك يقول أنه قدم طلبا التأجيل للاطلاع على شهادة الله المسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه قدم طلبا التأجيل للاطلاع على شهادة الله عملية والرد عليا ولا يحدى في الرد على ذلك قول الامركان يقتضى الاتعمال بالهتصين في ايطاليا ولا يجدى في الرد على ذلك قول الحكم المطمون فيه أن يصرح له بالاطلاع وتقديم ما يخالف المستندات المقدمة من الحصم كما أن الحكم المطمون فيه قرر بأنه من غير المقول أن تقضى المحكمة في الاشكال بغير أوواف التنفيذ مع أن الواقع كان عدم وجود الحكم المطلوب تنفيذه بملف الدعوى حتى الحكم فيها مما كان يتمين معه على المحكمة تأجيل الدعوى وينمى الطاعن بالوجه الرابع على الحكمة المطمون فيه الإخلال على الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة أد وفقت الإحالة إلى التحقيق عن المطمون فيه المناعن عن المعامن بالنزال الطاعن عن المعلم المطاعن عن المعلم المطون فيه .

وحيث إن النبي مردود في وجهه الأول ذلك أن التنازل عن الخصومة أو تركها لا يجوز أن يكون مقرونا بأي شرط أو تحفظ من شأنه تمسك التارك همسومة أو المتنازل حثها بها أو بأي أثر من آثارها ولما كان تنازل الطاعن من السبر في الخصومة معلقا على شرط أنه في حالة التنازل عن طلب الرديع في من الغرامة وكان تحقق هذا الشرط تأبه أحكام الها ون ذلك محيفة الاستئناف في الاستئناف يترتب عليه إنفاء إجراءات الخصومة بما في ذلك محيفة الاستئناف ولكن لا يمس الحكم المستأنف الذي قضى على الطاعن بالخرامة وطلب الطاعن في الاستئناف إلغامه الأمر الذي يجعل إعفاءه منها تمسكا منسه بالخصومة في الاستئناف ، وإذ انتهى الحكم المعلون فيه إلى وقض طلب التنازل عن طلب في الارتباف عد واذ انتهى الحكم المعلون فيه إلى وقض طلب التنازل عن طلب الروائد عن الدون قد انتهى إلى تيجة سحيحة في الغائون و بحسيد ذلك فلا يجدى الروائد يكون قد انتهى إلى تيجة سحيحة في الغائون و بحسيد ذلك فلا يجدى

الطامن تعيبه له بما أخطأ به في تقريراته القانونية إذ لمحكة النقض تصحيح ها وقع فيه الحكم من تقريرات قانرنية خاطئة ومن ثم فإن النمى بهذا الوجه هر منتج والنعي مردود في الوجهين الثاني والثاآث ذلك إنه من المقرر في قضاء هذه المحكة أن المحكمة غير عازمة بأن تجبب طاب التأجيل متى تمبن لها أنالدعوى هستوفاه وأن النأجيل ليس حنما للخصم يتعين علىالمحكمة إجابته وإنما يرجع الأسر فيه إلى محض تقدرها واستمال المحكة حقها برفض طلب التأجيل لا يعتبر إيداء للرأى مسبقاً في موضوع الدموى لما كان ذلك فإن رد الحسكم على دفاع الطاءن بأن رفض محكمة الاشكال تأجيــــــل الدعوى والتصريح للطأعن يتقديم مستندات رمذكرات للرد على الشهادة المفدمة من الفنصلية الإيطالية وأوجه الدفاع الاخرى يتبن منه أن القاضي لم يظهر رأيه مسبقا في الدعوى رد صحيح وكان لحمل قضائه ومسقط خمنا لحجج الطاعن فلا يسكون الحسكم بعد ذلك علزما ستعقب الطاعن في أوجه دفاعه وحجمه خاصة وأن الحسكم المطعون فيه حرض ضمن ماهرض له إلى ماذ كره الطاعن من أنه لا يقبل أن تقضى المحكمة في الاشكال إذا تبين لهــا مدم وجود الحكم المستشكل فيه أو إذا تبين لها عدم وجود توكيل للحامي الحاضر عن الورثة وخلص منه إلى تنيجة سائغة ومقبولة هي أنه يبين أن السيد الفاضي المطلوب رده لم يظهر وأيا مسقا في الدعوىومن. ثُم فإن النمي بوجهيه يضحي على غير أساس .

والذي بالوجه الرابع مردود ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكة أن طلب إمراء التحقيق ليس حقا للقصوم وإنما الحكة عدم الاستجابة إليه من وجدت في أوراق الدعرى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها وإذ كان الحسكم المطمون فيه قد رفض طلب الإحالة إلى التحقيق لأنه أصبح في غر محله بعد أن تنازل الطاعن عن الادعاء بالزوير وكان ذلك صحيحا قانونا إذ لاسبيل إلى أثبات عكس الثابت بمحضر الحاسة لأنه حجة بما دون فيه مالم يتبين تزويره فإن ما انتهت إليسه الحكمة من وفض طلب الإحالة إلى التحقيق يكون مجمولا على ما يسكن لحمله ولا اخلال فيه محق الطاعن في الدفاع و يضمحي الذمي مهذا الوجه في فر عله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جاسة ١٩٨٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

بريامة السيد المستشار عد البندارى العشرى تائب رابرس الاكمة ٥ وعضر ية السادة المستشارين ع إبراهم فراج ٥ عبد العزيز فوده ٤ عد الطنى السيد وعد أبيب الخضرى ٥

(177)

الطمن رقم ١١٦٩ اسنة ٨٤ القضائية :

(١) وقف . " أوقف عل غير الخيرات " . حراسة . "حراسة قانونية "

حل الأوقاف على فير الخبرات ق - ١٨ لمنة ٢ ه ١٥ ، أثره . إنقضاء الرئف رصيرورة أحواله ملكا الواقف أو المستعقين - علطة الناظر كذارس تنافرني حتى تعليم الأموال بالهم غلاقها . وفائد ، أثره - مودة للصقة في التقاشي الواقف أو المستحقين .

(٢) حكر .

حتر الحكر . ماهيته .

١ - مؤدى نصوص المرسوم بفانوز رقم ١٨٠ لسنة ١٩: ١٩ محل الأوقاف على فر الحرات أن الأوقاف الأهلية إعترت جميها منقضية وأصبحت أموالها هلكا حرا الوانف أو المستجمعة على النصو المدين سبك النصوص وإلى أن يتم نسليم هذه الاموال إليم فإنها تكون بحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون تخلفا المائل في هذه القانونية بعليمتها المناظر في هذه القانون صفة الحارس حفظ المسال ويعطيه القانون سلطة إدارة المستل الموضوع تحت حاسته وتدكون إد صفة الديابة الفانونية من صاحبة الحقى في المائل الموضوع تحت حاسته وتدكون إد صفة الديابة الفانونية من صاحبة الحقى في المائل الموضوع تحت الحواسة وأصحاب الحتى في حالة الوقف المنتهى هم الوانف أو المستحقون على النحو المدين في نصوص القانون ، فإذا مانوفى الوانف أو الامدين صادرة المواقعة من أوانها والإمارة الأصلاء .

 حق الحكر يمسد حقا هينيا يرّب العماحية على أرض الغير و براد به الإنتفاع بالأرض مدة طويلة هي مسفة الحكر أيكور المعتكر الاستقرار والبقاء فيها .

1221

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاء أسيد المستشار المقرر 4 والمراقعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ــ على ما يبين من الحكم المعادون فيه وسائر أوراق العامل ــ تقصل فرأن المرحومة بير بير بعمقتها ناظرة على رنف بير بير أقاءت الدهوى وقيم ٣١٩٨ أسنة ١٩٦٠ مدنى كابي القادرة على المطاءون ضده الاول بطلب الحكم باستبقاء المبن الذي أقامه المطموز ضده الأول على أرض الواف لقاء ميلغ . . وم قيمة المن مستحق الإزالة و الرامه أن يقدم كذ ف حساب هما حصله وما أهمل في تحصيله من أجرة ومقابل انتفاعه بجزء منسه المذاقامة البناء حتى رقم ال عوى وما يستجد مع استنز ل قيمة البناء مستحق الإزالة من الثمار التي يسقر عنها الحساب ، وقاأت بيانا لها أن المذكور اغتصب أرض الوقف المشار إليها وأقام عليها مهان فأنذرته بإزالتها يعسد أن قض تهائيا في الدعوى وقم ٤٨١٣ إسنة م ١٩٥ كاني القاهرة ببطة ن عقصد البيم الصادر له منها و برفض دمواء الفرهية بطالب تهويضه من المبدأتي التي أنا يماً ٤ ودفع المطمون ضده الأول بعدم قبول الدءوي لرفعها من غير ذي صفة . و بتأريخ ١٩٩٣/١ //٢٦ قضت الحكمة برفض الدنع و شدب خبير في الدوي و بعد أن قدم الخبر تقويره عدلت واقعا الدعوى طلباتها إلى طلب الحكم باستبقاء المبنى مقابل دفع قبمته مستحق الإزالة و إلزام المطعون ضدهالأول بتسليمه يايها ويأن يدفع لها مبلغ ٣٢٣٠ج و ٧٩٥م عم إحراء المقاصة بين مالها وما طها.

حكت الحكة في ١٩٧١/١/ ١٩٩٨ بالزام المطاءون ضده الأول بقسليم المبائي و بدنع مبلغ ٢٩٢٧ ج و ١٩٦٥ م استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام بحكه استثناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٨ سنة ٨٦ ق . و بجاسة ١٩٥/ ١٩٧٠ فضت المحكمة بانقطاع سير الحصومة أو قاة المرحومة (المستأنف المباف فقام المطاءون ضده بتعجلها في واجهة المطعون ضده الثاني بصفته ظافا لهل وتدخل بعض الطامنين بجاسة ١٩٧٢/١/١٤ ووفعوا بسقوط المحصومة كما طلبت المعلون ضدها بجاسة ١٩٧٢/١/١/١٧ ووفعوا بسقوط المحصومة كما طلبت المتدخلين و براغر الدفع المبدى من المستأنف ملبه المتدخلين و براغر الدفع المبدى من المستأنف ملبه المتحدد و برفض الدفع المبدى من المستأنف ملبه الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت الطاعون في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بوض الطمن ، وحرض الطمن على الحكمة في خرفة مشورة فددت لنيابة وايها .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسهب انتاني من أسباب الطعن على الحكم المطمون فيه مخالفة الفانون والحطا في تطبيقه وفي سان ذلك يقولون أن الثابت أن الونف اله تبكر الذي كانت تمثله مورتهم باعتبارها باظرة عليه ووفعت الدعوى باسمه وحيم لها ابتدائيا على المطعون ضده لأول الذي استا محه الحكم قبلها هو وقف أهل ابتهائي بصدوو المرسوم بقانون وقم ١٨٠ سنة ٢٥٩ فإذا ماتوفيت الحارسة عليه خدت الصفة في تمثله المستحقين ومن بينهم الطاعنون باعتبارهم ورثة للحارسة التي كانت في نفس الوقت من ضمن المستحقين وقد اعترف لحل وقلم الحكم المطعون فيه بذلك وقبل تدخلهم على هذا الأساس ، ومن ثم كان من ولم الحكم المطعون فيه بذلك وقبل تدخلهم على هذا الأساس ، ومن ثم كان من فيه بتعجيله قبل المطعون ضده الثاني بصفته (وزير الأوقاف) بناء على أن في تعبر ناظرة على كل وقف شاهر من النظارة وأن المراسة لانورت فيه بتعبلها صد ورثة المارسة ورتب طرفاك رفض الدفع بسقوط الحصومة لعدم تعجيلها صد ورثة المارسة المستحقين في حين أن وزارة الأوقاف الاصفة لها قانونا في عشل الاوقاف المستحقين في عيل الاوقاف على بانتهاء الحراسة تكور الصفة لمم إصالة ، قانه يكون قد خانف الفانون وأخطا في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في عبسله ذلك لأن ،ؤدى نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٠ السنة ١٩٥٧ بحل الأواف على غير الخيرات أن الأوقاف الأهليسة إمترت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ماسكا حرا للواقف أو المستحقن على النحو المبين بنلك النه وص وإلى أن يتم نسام هسلم الأموال إليهم فإنها تكون عت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون أأناظر في هذه انترة صفة الحارس محكم القانون ، والحراسة القانونية بعابيمتها إجراء تحفظي يقتضي من الحارس حفظ المدال ويمطيه القانون ساطة إدارة المال الموضوع تحت حراسته وتكون له صفة النياية الفانونية ، من صاحب الحق في المسال الموضوع تحت الحراسة وأصحاب الحَق في حالة الوقف المنتهى هم الواقف أو المستحقون على النحو المبين في نصوص الفانون ، فاذا ماتوق الحارس أو الأمين صاوت الصَّفســة الوآتف أو المستحقين باعتبـ ارهم الأملاء – لمــا كان ذلك – وكان حق الحكر حقا عَيْدِينا ، يرتبُ الصاحب، ملى أرض النساير ويراد به الانتفاع بالأرض مسدة طويلة هي مسمة الحسكر ، فيسكون المحتكر الإستقرار والبغاء فيها ، فإنه بانتهاء الوقف الأهلي الحتكر يلتقل هذا الحسق إلى الواقف أو المستحقين و إلى أن يتم تسليمه إليهم فإنه يكون تحت يد الناظو بصقته مارسا ، ولما كان الثابت من مدونات الحسكم المطعون فيه أن رافعة ألد وى أقامتها بصَّفتها ناظرة على وقف المنحل والمحتكر لقطعة الارض التابمة لوقف تايل الخيرى فهى بهذه العبفة تعتبر حارسة على حق الحسكر وقد اهترف الحديم الابتدائى لها بهأه الصفة كما أقيم الاستنتاف هليها في حياتها بهذه الصفة أيضا و بعد وفائها عجل الاستئناف قبل وزارة الأوقاف ياعتبارها خلفا لهــا فى النظارة ء على الوقف الذى اعتبره الحبتم المطمون فية قائما وشاغرا ف حين تدخل الطامنون في لاستثناف وأمرت الحكمة الدخال بعضهم وقبلت المحكمة التدخل والادخال على أساس أن الطاهنين ورثة الحارسة ومستحقوق عنها في الوزن باعتبارها مستحقة أصلا فيه رقد دنموا بسقوط الحصومة ف الاستثناف على أساس أن المستأنف المطمون ضده الأول لم يعجل|الاستنناف فبلهم في الميماد وإذ قض الحكم المعون فيه براض الدفع يسقوط الحصوما على سند من ألقول بأنه علم كان المستأنف (المطعون ضده الأول) قد عجل دعواه مختصها وزبر الأوقاف باعتباره الناظرعلي كل وقف لاناظرله وكانت الخصومة

تدور أصلا بن المتوفاه باعتبارها حارسة على الوقف ولم يعن هليه حارس آ عو جدها فإن في اختصام وزارة الأوأن ما يكفى لاستثناف الاستثناف سيره إذ أن الحراسة لا تورث و إنما تنتضى بوفاة الحارس ومن ثم فإن الدقع بسقوط الحصومة يكون على غير أساس ويتمين لذلك ونضه " وكان المدحيم في القانون أن الوقف قد انتهي وأن حراسة الناظرة عليه قد !نتهت أيضا بوقاتها وأنها كانت بصفتها حارسة علىحق الحكر الذي انحل عنه الوقف تمثل المستحقين فيه ومنهم الظامدون بلا خلاف على ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق الغانون بما يتمين معه نقضه دون حاجة لبحث باق أسباب الطمن م ولما كان الاستثناف صاَّحًا للفصل فيه و إذ يبين مزمدونات الحكم المطعون فيه أز الحكمة قضت في ٩/٥/٥١٠ بانقطاع سير الحصومة في الاستثناف لوفاة المستأنف عليها ولم يعجل الاستلناف قبل الطامنين وهم الخصوم الحقيةبيون قيه ولاامتبار لتعجيله قبل وزارة الأوقاف، وقد حضر الطاءنون بجلسة ١٩٧٢/٣/٢ طالبين التدخل في الامتلناف ودافعين يستوط الخصومة لمدم إعلانهم بالتعجيل في الميماد كما أدخل المطمون ضده الآول الطامنتين الثانية والثائنة في ألا، تثناف بصحيفة أعلنت إليهما في ١٩٧٩/١٢/٧ بناء على طلب المحكمة رقد قبلت المحكمة تدخل الطاء:ين بانية ذاك في أسباب الحكم المطعون فيه على أنهم مستحدّون في الوقف و بذلك يكون حضور الطاهنين في الاستثناف لأول مرة في ١/٣/١/١ م يعد انقضاءًاكثر من سنة على انقطاع سير الخصومة في ١٩٧٠/٥/١ وهو آثو لمجراء صحيح من إجراءات النقاضي ويتمين قبول الانم والحكم يسقرط الحصومة قى الاستثناب

جلسة ١٤ من نوفمبر هنة ١٩٨٢

رثامة السيد المستشار / عد البنداري العذري المائي وتيمي الهسكة ، ومشوية الساط الممتشارين: ابراهيم قراج ، نائب وتيس الحكمة ، هيد العزيز فود، ، وليم وزق ، وي وجد الهني السيد .

(177)

الطَّمَن رقم ٤ . ٥ نُستة ٣ ٤ القضائية :

ه العبورية ، "إنبات العبورية ، "إنبات العبورية ، "إنبات العبورية " • ه ما مناب العبورية " • ه مناب العبو

إثبات و و حبء الاثبات " .

(١) مدم \$ كر صب الانزام في الدقد ، التراض أن المقد عبرا ، شهروها الدين البات عكم ذكل ، صبح المشارة الدين البات الحاليق ، إنباث المدين مو يتا الدين المدين مو يتا المدين مو يتا الدين المدين مو يتا الدين المدين ما مرحمته إلى الدائن م ١١٥٧من .

(۲) محكمة الموضوع • « مسائل الواقع » •

(٢) فحكة الموضوع المساء المؤامة في تهم الرائع في الدموى واستخلاص ما الملمئن إليه قيه
 مث كان استخلامها صائداً من أصل ثانت في الأوراق -

١ — النص في القاترة الاوق من المادة ١٣٧ من الفاتون المدنى على أن كل النزام لم يذكر له صبب في العقد يفترض أن له سدا مشروما ما لم يقم الدليل على غر ذلك وفي الفاترة "ه نية على أن يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيق حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك > فاذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن اللالنزام سببا الحر مشروها أن يثبت ما يدهي ، وقداء أن ثما فرضين ؛ الأول أن يكون السبب غر مذكور في العقد ، وقد دلما القرض وضع المشرع قرينة قاتونية يفرض بمقتضاها أن للعقد سبا المرم وها

وأو لم يذكر هذا السبب ، على أن القرينة قابلة لاثبات العكس ، فإذا ادعى المدين أن الممقد سببا غير مشروع يقع على عاتقه عب واثبات ذلك ، فان أثبت فلك فعايه أيضا أن يقبت على المائن جذا السبب . والفرض الثانى أن يذكر السبب في العائد ، وفي هذا الفرض أيضا ثمة قرينة قانونية على أن السبب المملكون في المائد مو السبب الحقيق ، وهذه القرينه أيضا قابلة لائبات المكس ، ويكون على المدين إما أن يقتصر على إثبات الصورية ، وفي هذه الحالة ينتقل عب أثبات السبب الحقيق ومشروعيته إلى الدائن ، وإما أن يثبت وأسا أن السبب الحقيق لعقد غير مشروع عنه إلى الدائن ، وإما أن يثبت وأسا أن السبب الحقيق للعقد غير مشروع عنه المقارقا بين الفوضين المذكورين ،

٧ - لحمكة الموضوع السلطة التاءة في فهم الواقع في الدورى واستخلاص ماتطمئن إليه متى كان استخلاصها النقاء من أصل ثابت في الأوراق ولها السلطة في القدير أقوال الشهود وكل دليل يعلوح أمامها ، وهي ليست مازمة بتتبع مناحى دفاع الحصوم لأن في الحقيقة التي استخلصه وأوردت دليلها الردالضمة على كل حجة نخالفة .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشاز المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاهه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراقى الطمن – تخصل فى أنه بتاريخ ١٩٥٤/١٥٥٥ استصدرت المرحومة مورثة المطمون هليها الأولى والنمائية أمر أداء بالزام الطاعنين من ترك مورثتهم المرحومة مباخ ١٩٥٧ ج بناء على سند مصدق على التوقيع فيه بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٦ التزمت فيه المورثة المذكورة بأن تدفع لـ مبالم الممانون من هذا الأمر بالدعوى رفم ١٩٥٨ سنة ١٩٥٥ سنة ١٩٥٥ القامرة كلى القاهرة على الفاهرة كلى القاهرة على الفاهرة المدنى كلى القاهرة المدنى كلى القاهرة المدنى كلى القاهرة المدنى المدنى كلى القاهرة المدنى المدنى كلى القاهرة المدنى المدنى المدنى كلى القاهرة المدنى المدنى المدنى المدنى المدنى المدنى المدنى كلى القاهرة المدنى كلى المدنى المدنى كلى المدنى المدنى كلى المدنى المدنى كلى ال

هلى المرحومة بعطلب الحكم ببطلان الدين الصادر به الأمر لصدوره في مرض الموت وصوريته لانعدام سببه ... و بتاريخ ١٩٧١/٢/١٨ قضت يحكمة أول دوجة في الدهويين برفضهما وتأييد أمر الأداء المعارض فيه استانف الطاعنون الحكم أمام محكة استثناف القاهرة بالاستناف رقم ٢٠٣٧ سنة ٨٨ ق، وبتاريخ ٨٨/٢/٢ اقضت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف ... طهن الطاعنون على هذا الحكم بعاريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض العامن، ومرض الطمن على الحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظاره 6 وفيها النزمت النباية رأيها .

وحيث إن الطمن بني طيسوين ينعى الطاعنون في أولهما وإرالحكم الماورة فيه هالفة الفانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكمة أقامت قضاءها بعدم قبول الطهن بالتزوير ملى أساس أن منافشة موضوع صند الدين يعد تسليا منهم بصحته في حين أن مناقشة موضوع المحرو وإن كات تسقط حق الحمم في إنكار الخط أو الإيمضاء طبقا لنص المسادة ١٤ من قانون الاثبات ، إلا أنها لا تسقط الحق في الطمن على المحرو بريكون خالفا للقانون ممسا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أن المفرر وفقا لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قبل ممديلها بالفانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ والمنطبقة على هذا الطمن حـ أن يناط بالحصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمكون به من أوجه الطمن في المواهيدالتي حددها الفانون ، وإذ لم يقدم الطاعنون رفق طمنهم صورة رسمية من الحكم الذي قضى بعدم قبول الادعاء بالتروير حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة الذي عليه بما سلف ومن ثم يضحى النمى بغير دليل ويتمين عدم قبوله .

وحيث إن الطاهدين يتمون بالسبب الثانى على الحسكم المطعون فيه المطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب ، ويقراون بيانا لذلك أنهم دفعوا ببطلان سند الدين الصادر بمقتضاه أس الادعاء لانعدام السبب اعمالا لنص المسادة ١٣٣٨ من القانون المدنى ، فقد تحرر السند المذكور -- بتاريخ ٢/١٦/١

موتموفيت المدينة فيه بتاريخ ٧/٧/٥٥٥؛ ولم تسكن هذه الاخبرة في حاجة إلى اللاقتراض كما أن الدائنة لم يكن لديها ماء رضه فسهيه التحايل على قواعد الإرث المتعلقة النظاء العام و يكون السبب المستتر غير مشروع مما يبطل الالتزام ، وأضافوا أنهم ساقوا قرائن على صورية السهب هي إقرآر الدائنة في إعراءات طلب توقيع ألحجر على المدينة بأن الأخيرة لم تتصرف لها بالبيع أو الهبة في شيء من أطيانها ، وفي تاريخ صدور سند الدين محرر سندين آخرين فها بينهما بيبع سيَّارة وما كينة حرث وقبض البائمة للثمن في حين كان المتمين خُمَّم هذا الثمن حن قيمة ما الشريد من دين ف ذمة البائعة ممايدل على عاولة السيدة ... معتجر بد جَ الدُّمَا مِن مَعْظِمُ أَمُوالَهَا ، وَكَانَ رِدِ الْحَـكُمُ الْمُطْعُونَ. فيه على ذلك بأن ثمة فارقا جِن حَكُمْ كُلُّ مِنْ أَقَرَّى المُـادة ١٣٧ مِن الْقَانُونَ المَدْنِي فَهَا سَمَاقَ بِالأثباتُ وأَنْهُ عُيْسِ الطَّامِينِ أَن يُركنُوا إلى حَكُمُ الفقرة الثانية في إقامة الدَّليل على الصورية لأن حكم هذَّهَ الفقرة قاصر على حالة ما إذا 'ذكر للااتزام سبب في العقد ، في حين أن حكم الففرةين واحد بالنسبة للاثبات ، كما قال الحكم المطمون فيه بأن الطاهدين لم يتمسكوا بعدم مشروعية السبب حال تمسكها بذلك أمام محكمة كاول درجة عالما بذلك الشابت في الأوراق وخاصوا إلى أن الحكم المطمون لم يناقش القرائن العددة على الصورية وجَاءت أَسْبَا بِهُ عَامِصَةً مَهِمَةً ۖ وَفَ هَذَا قصور في الله بيب وخطأ في تطبيق القانون يوجب نقضه .

و -يث إن هـذا النمى مردود فى شقة الأول ، ذلك أن النص فى العقرة الاولى من الحادة ١٣٧ : من القانوز المدنى على أن كل التزام لم يذكر له سهب قى العقرة قل العقد المنافذ المنافذ المنافذ التزام لم يذكر له سهب القانية على أز يعتبر السبب المذكور فى العقد هر السبب الحقى حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك فإذا أقام الدليل على صورية السبب قعلى من يدعى أن المحاتزام صربا آخر مشروعا أن يجهت ما يدعيه ، مؤداة أن ثمة فرضين ، الأول أن يكون المسابب غير مذكور فى العقد ، وفى هذا الفرض وضع المشرع قريئة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سهبا مشروط واو لم يذكر حذا السبب ، حلى أن يفترض بمقتضاها أن العقد سهبا مشروع والم يذكر خذا المقد سببا غير مشروع على الدين أن المقد سببا غير مشروع على الدين على المنافذ على الدائن المقد سببا غير مشروع المدن أن المقد سببا غير مشروع المدائن المبيد أيضا أن يتهت على الدائن

بهذا المديب . والفرض الثاني أن يذكر السهب في العقد ، وفي هذا الفرض أَيضًا ثمة قريتا قانونية على أن السهب المذكور في العفد هو السهب الحقيق ، وهذ. القرينة أيضا قابلة لاثبات العكس ، ويكوز ملى المدين إما أن يقتصر هلي إثبات الصررية وفي هــــذه الحالة يلتنهل عبء إثبات السبب الحقيقي و شروعينه إلى الدائن وإما أن يثبت رأسا أن السهب الحقيقي للعقد غير مشروع . نشمة فارقا يبين الفرضين المذكورين ، لمـاكان ذاك وكان الحُكَّم المطمون نيه بمــا أحال عليه من أسباب الحكم المستأنف أقام قضاءه على أنَّه صند الدين موضوع الدموى لم يذكر فيه سببه رفسر ذلك بأنه الباعث على الاقتراض ورتب على ذلك أن صره إنبات عدم مشروعية الديب يقم على عاتق الطاعنين ، ولايجوز لهم إثبات صورية السهب الذي لم يذكر توصلًا إلى قال حب. إثبات مشروعية السبب إلى عائق المطمون عليهم فإنه يكون قسد التزم صحيح القانون بالنسبة للباعث مل القرض من جانب مورثه الطاعنين ، أما القرض نفسه باستياره سهبا للديونيا فإن الحديم المطاءون فيه قبل من الطاعنين دفعهم بصوريته وأحال الدمرى إلى التحقيق لإثبات همذه الصورية و إثبات أن التصرف صدر في مرض الموت ؛ انتهى إلى مدم اطمئنان المكمة إلى أقوال "جود الطامنين و إلى اعتبارها دليلا على الصورية أو صدور "تصرف في مرض الموت و إلك لم يسكن الحسكم بحاجة إلى تكليف المعا ول ضدهم إثبان سهب مشروع للدير لان العرض تبرن أنه حقيق بفشل الطاعنين إثبات صوريته وأنه مشروع على قرينة أن "باعث عليه لم يذكر في العقد – والنعي في شقه الثاني مردود ، إذ من المقرر – على ما يرى به قضاء هذه الحكة – أن لحكمة الموضوع السلطة التاما في فهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما نظم تن اليسمه متى كان أستخلاصها سائغا من أصلُ ثابت في الاوراقي ولها السلطة فى تقـــدير أقوال الشهود وكل دايــــل يطرح أمامها ، وهي ليست ملزمة يتتبع مناحى دفاع الخصوم لان في الحقيقة الىاستخلصتها وأوردت دايلها الرد الضمي على كل حجة نخالها _ لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن قد قام على أن الاقرار سند الدعوى قد حرر في مرض الموت اضرارا ورأة المدينة.

مما يجمايهم من "فير فى نظر القانون ويبيح لحم أن يتبتوا اسدام سبب الدين وصوريته بكانة طرق الاثبات ثم طمنوا بالنزوير على السند المذكور ودفعوا بعد ذلك بعته وغلة المدينة فى السند وقت تحريره ، وكان الحكم المطعون فيه قسد استخلص سائمنا أن المرحومة هندما صدر هنها سند الدين على ابنتها كانت تتمتع بالأهلية الكاملة التصرف ولم يكن بها أى عتة أو فغلة ، وكان الحسكم المستأنف الذى أحال عليه الحسكم المعلمون فيه فى شأن باقى المطاعن الموجهة إلى سند الدين قد خلص باسباب مائفة إلى أن الطاعنين قد حجزوا عن إقامة الدليل على عدم توافر سهب مشروع للقرض كما لم يقدموا دايلا يشبت عن إقامة الدليل على عدم توافر سهب مشروع للقرض كما لم يقدموا دايلا يشبت صورية الفرض أو صدور التصرف فى مرض موت المتصرفة ، وكان ذلك عن الحكين فى حدود السلطة التقديمة لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها من المنقض غان مناحى النمى فى هذا الحصوص تضحى من قبيل الحدل الموضوعى غير الحائز أمام عكمة الدنش .

وحيث إنه لما تقدم يتعين راض الطمن .

جلسة ١٥ من نوفمرسنة ١٩٨٢

برئامة المديد المستشاد / الدكتير صعيد عبد المساجد نائب رئيس المحكة رئيسا ، وعضوية المسادة الممتشاريني : صلاح مبدالمظلم فائت وثرس الهكمة ، الدكتيرو أحمد حشى ، بحد طموم لوكن المعرى .

(177)

الطعن رقم ۲۱۷۲ لسنة ۵ ه ق (تجاری):

(٢ ٠ ١) إفلاس . * إشهار إفلاس " . محكمة الموضوع .

(۱) الهبار الافلاس ، براه يتنصر تونيم، دل النجار الذين يتونفون من سداد هيموم.
 احرّاف الأعمال النجارية لا يقرّض ، رنوح عهم إثباته على من يدعيه ، على محكمة الموضوع
 قبل المسكم بالهبار الاللاس ، المنحقق من توافر سقة النار في حق المدين ،

(۲) اكتفاء المسكم المطمرن فيه فى تهبرت استراف للطاعتين للتجارة على ما جاء من قولم حميصل بصحيفة افتتاح لدموى دوية تحقيق ذلك • عنظا رقصور •

١ – ان النص في المادة ١٩٥٥ والمادة نالاولى والثانية من قانون التجارة يدل على أن اشهار الافلاس في التشريع المصرى هو يزاء يقتصر اوقيعه على التجار المدين يتوقفون من سداد ديونهم التجارية "أيجة اضطراب مركزهم الممالى وان وصف التاجر لا يصدق إلا على كل من يزاول التجارة على سبيل الاحتراف واحتراف الأعمال التجارية لا يقترض فيقع على من يدعيه عب إثباته. ومن تم يتعين على محكة الموضوع قبل الحكم بإشهار الافلاس التحقق عن قبام صفة الناجر في حق المدين الذي توفيف عن دفع ديونه التجارية وأن تبين في حكما الأسباب التي استندت إليها في اعباره تاجوا.

٢ - إذا كتنى الحكم المعلمون فيه بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ٤
 وكان البين من مدونات الحكم الإخير أنه استند في ثبوت إحتراف الطاهدي

للتجارة وقيام شركة عضامن تجارية بإنهما إلى ما جاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى من أنهما تاجرن و يُستغلان بالتنجارة ويكونان شركة تمضامن مجارية فيا بإنهما ، لمما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور في التدبيب نضلا عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

الحكة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقرير الذى لاه السيد المستشار المقرر م والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع شد على ما يمين من الحكم المطون فيه وسام أور في الملمن تحصل في أن الشركة المطمون صدّها الأولى أفامت الدعوى رقم مهم السنة ١٩٧٩ امام محكة طفط التجارية الابتد ثمية حطلبت فيها الحكم بإشهار الماعين وتحديد يوم ١٩٧٩ اتاويخا مؤقط التوقفهما من الدفع على سند من الفول بأنهما من النجار و يكونان شركة تضامن فيها بينهما وأنها تدايهما في منه المنا المنا عشر ألف جنيه بموجب سندين إذهين قيمة كل منهما سنة الاف جيه يدتحق أولهما في ١٠ ما يو سنة ١٩٧٩ وحروعته احتجاج عدم دفع في ١١٠٩/٥١٠ و مرعنه احتجاج عدم دفع في ١١٠٩/٥١٠ و مرعنه احتجاج عدم دفع في ١١٠٩/٥١٠ و وبتاريخ ١١/٩/١٢١ حكت المحكة باشهار الطانين وحددت يوم ١٢/٥/٥١٩ تاريخا مؤقنا التوقف من الدفع استان الطاعنان في هذا الحكم بالاستثناف وقم به لسنة ٣٠ قي طنطا وبتاريخ ١١/٢/١٨ حكت محكة الاستثناف بتأييد الحكم المستأنف مطن الطاعنان في هذا الحكم بالاستثناف بتأييد الحكم المستأنف مطن الطاعنان في هذا الحكم بالريق الفقض رقدمت النيابة مذكرة ابدت فيها المؤلى منقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في فرقة مشووة م فددت بطسة لنظره وفيها الزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه بالسوين الاول والنابي مُخانفة القانون والحطا في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وفي سيان ذلك يقولان أنْ الحُكِمُ الْمُعُمُونُ فِيهِ أَنْدُ الحُكُمُ الْإِسْدَائِي ﴿ الَّذِي قَضَى إِلْمُهَا ۚ إِفْلَامُهُمَا أخذا أسبا به رغم أن دفاعهما أمام محكة الاستثناف كان يقوم أساسا على أنهما لا يحترنان النجارة ، وايست بينهما شركة تضامن تجارية وأن السندن الأذنين محل الزاع غير موقع عليهما من الطاعنة الثانية ولم يكن تحر مرها مترتبا على معاملات تجارية . ورغم أن هذا لدفاع الجوهري كان مطروحاً على محكمة الاستثناف وتحت بصرها إلاأنها أعرضت عنه ولم تحصه واكتفت بتأييد الحكم لابتدائي لأسبابه رخم أنه أستند في قضائه إن ما جاء بصحيفة افتناح الدعري من قول مرسل بأن ألما عنن يحترفان النجارة وتقرم بينهما شركة تضامن تجارية في حين أن احتراف المدن التجارة شرط أساسي للحكم بإشهار إفلاسه وهو لا يفترض ويقع عب إثباته على الدائن الذي بطب إشهار إفلامه ويجب على الحكمة أَنْ تَتَبُّتُ مِن قَيَامُ عِناصِرِهِ قَبِلَ الحِكْمُ بِإِشْهَارِ الْإِفْلَاسِ لأَنْ أَحْكَامُ الْإِفْلَاسِ إنما تتماق بالنطام العام و إذ أعرض الحكم الطعون فيه من هذا الدفاع الحوهري دون أن نثبت لديه احترافهما للتجارة فإنه يكون ندخالف وأخطآ في تطبيقه وشابه قصور في التسبيب .

وحبث إن هذا "نمى سديد، ذلك أن النص فى المادة ه ١٩٠ من قانون النجارة على أن "كل تاجر وقف عن ديونه ، يعتبر فى حالة الإنلاس ويازم إشهار إلخلامه بحكم يصدر بذلك " والنص فى المادة الاولى من ذات القانون على أن كل من اشتفل بالمعاملات التجاوية واتخذها حرفة معتاده له فهو تاجر "كل من اشتفل بالمعاملات التجاوية واتخذها حرفة معتاده له فهو تاجر عملا والنص فى المحادة الثانية من ذات الغانون عمل أن " يعتبر بحسب العانون عملا تجاويا ... وجميع السندات التي تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عايها عاجرا أو فيرتاجر إنما يشترط فى الحالة الاخبية أن يكون تحريرها مترتبا على مناملات تجاوية هلى التجار المدين شرقفون عن سداد ديونهم التجارية تاجه المتحريه المتجارية تاجه المصرى هو جزاء المطراب حركوهم المتجارية ناجة المصلواب حركوهم المسائى وأن وصف التاجر لا يصدق إلا على كل من يزاول المتجارية لا يقترض فيقم التجارية لا يقترض فيقم التجارية لا يقترض فيقم

هل من يدعيه صبه إثباته ومن ثم يتمين على محكة الموضوع قبل الحكم بإنهاد الإفلاس التحقق من قيام صفة الناجر في حق المدين الذي ترقف عن دفع ديويه التجارية وأن تبين في حكها الأسباب التي استندت إليها في اعتباره تاجوا على كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطامون فيه وأوراق الطعن أن دفاع الطاعنين يقوم أساسا على أنهما أيسا تاجرين ولا تقوم بينهما شرك تضامن تجارية وأن العاامنة الثانية لم توقع على صندى المديوئية ، وأن التوقيع المنسوب إلى الاول منهما حزور عليه فقد كان يتمين على محكمة الاستثناف أن تتحقق من قيام صفة التاجر في حقهما وأنهما شريكان في شركة تضامن بجارية وإذا كنفي الحكم المطمون فيه بتأييد الحكم الإبتدائي لاسيابه ، كبارية وإذا كنفي الحكم المراخر أنه استند في شبوت احتراف الطاعدي التجارة وقيام شركة تضامن تجارية بينهما إلى ما جاء من قول مرسل بصحيفة التجارة وقيام شركة تضامن تجارية بينهما إلى ما جاء من قول مرسل بصحيفة تجارية فيها بينهما م لماكان ذلك فإن الحكم المطمون فيه يكون مشو با بالقصور في التسبيب فضلا من خالفة القانون والحطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى عث بالى أوجه الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمر سنة ١٩٨٢

برقامة السيدالمستشار / اندكترو صعيد عبدالماجد قائمية رئيس المحكمة وعضوية المسافة المستشادين : صحيحا الدن عبدالعلم فائب رئيس الحكمة ، اندكترو أحسد حدى ، همد عمد طموم و ثركم المصرى .

(471)

الطعن رقم ٩٨ ١٥ لسنة ٤٨ ق " ضرائب "

(١) ضرائب . دفاتر انمول . تفتيش .

هفا كرالمبوله ، حتى مرطنى مصلحة الفرائب ومندويها في الاطلاع هايها ، مناطه ، المسلسوله ١ ١٩٣٨ من الفاقين وقر ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، مخيش مسكن المسول ومركو نشاك ، خضوعه بمقراحه الفاسة به المراودة في قانون الإسوامات الجنائية بالعنباره باجراء من إسرامات البعدين ، حدم إنزام المسلمة بهذه الفراحة ، أثوه ، يظلان الفنتيش وبطلان المستمد عا أسفر عنه ،

(٢) ضرائب ، ربط الضريبة ، مشروعية الدليل ،

و يط الضرية ، وإثرام معاهة لفرائه في مبيله بشروعية الدلوســـلى ، قواتين الغموائي لا تعدّم ان حلما الادترام ، القرل يمر ذلك تخالف الدخور ،

(٣) نقض و لا سيب الطمن " .

دقاع جديد يخالطه والم ، عدم جواز إنارته لأول موة أمام مح كمة الدَّفس ،

(١) أن الفانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمأن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنتفراة وعن الأرباح لنجارية والصناعية قد نظم فيالمسادي ١٩٧٨ منه حنى الإطلاع عن دفار الموابئ الذي تازيهم القوانين بإمساكها وكذلك غرها من الحورات والدفار والوثائق الملحقة وأوراق الإيرادات والمصروفات ، وأعطى هذا المتي لمرظفى مصلح الغرائب ومندوبيها وفرض في المسادة ١٣ممنه عقو يتجائية على الامتناع عن تقديم هذه المناورا في فضلا عن التهديدات

الحالية التي قررها لإلزام الحواين بتقديمها ، ولكنسه لم يتعرض النفتيش. ومن ثم يتمين الرجوع بشأته إن "قواعد الحاصة به والتي وردت في قانون الإجراءات الحنائية باعتباره عملا من اعمال التحقيق لا يجوز الالتجاء إليه لا يمقنض أمن من السلطة المختصة وحيث تتوافر لدلائل الكافية على وقوع جريمة من جرائم التهوب "ضربي ، وإذكان الثابت بالاوراق أن تقتيش مسكن المطعون ضده ومكتبه للمعاماه ... الذي أسفر عن ضبط أوراق ومقتدات اعتباد المصاحة الطاعة في الربط الإضافي عن السنوات .. والربط الأصل عن سنتي ... قد تم يدون إذن من السلطة المختصة وعلى خلاف الفانون عائمة من الحلا ويبطل بالتالي كل ما استمد منه وما ترتب عليه ما المرت من آثار .

(٣) ما ذهبت إليه الصلحة الطاعنة من أن قوانين الضرائب لا تقيدها في سهبل ربط الفتر سبة والحصول على حقوق الحزانة العاملة بمشروعية الدليل فهو قول لا سند له من الفانون و تعاوض مع نصوص الدستوو إذ لا يتصور أن يستباح حريات الأفراد في سبيل الحصول على موارد للدولة من الفرائب بينا كفل الدستور هذه الحريات عند امتمال الدولة لحقها في العقاب فلم يطلق يدها في المساس بحريات الأفراد و إنما وضع من الفيرد والإحرابات ما يكفل صيانها والدول بقير ذلك يجمل الفانون الفعر بين في منزلة أعل من الدستور ود أحر هر مقبول و

(٣) لما كار دفاع الطاعنة بأن هناك أدلة أخرى صحيحة اعتمد دايرا الربط غلاف التمتيش الباطل لم يعوض لها الحمج المعامون فيدهو دفاع بخالطه واقع ونخالف ما جاه بمدونات الحمج نفلا عن صحيفة استئذاف المصلحة الطاعنة من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط الأوراق والمستندات والملفات التي استقت منها المناومات التي كانت أساس تقدير الضريبة ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يثيث أنها تمسكت بهذا الدفاع لدى محكة الموضوع وليس في الحكم المطاورة يه ما يفيد دلك ، فإن ما تثره الطاعنة في وجه النمي يعتبر سهيا جديدا الا يجوز التحدى بدلاول مرة أمام محكة النقض .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع _ على ما يهين من الحكم المطمون وسائرأوراق الطمن ـــ تخصيل في أن مأمور ية ضرائب الموسكي كانت قد ربطت الضربية على المطعون ضده عن نشاط. في مهنه الحاماة عن السنوات ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤ ربطا جزافيا وبتاريخ ٢٨/٢/٢٨ قامت شرطة الضرائب بتفتيش مسكنه ومكتبه للحاماه وضيطت ما لديه من أوراق وقضايا ومستندات وأوراق خاصة نقلت لفحصها دون حِرْد . ثم قامت المأمورية بإجراء ربط إضافي عن ذات السنوات وأخطرته هِ فَى ١/١ / ١٩٦٧/ على النموذج رقم ٣٠ ضرائب فطمن فيه أما بهلمة الطعن ودفع ببطلائه وببطلان التفتيش وعدم جواز إءادة التقدير ويسقوط حق مصلحة الضرائب المدعى به حتى نهاية سنة ١٩٦١ . ويتاريخ ٢٠/٥/٢٠ قررت لمنة الطمن رفض الدفع وإعادت تقدير صافي أرباحه عن السنوات ١٩٥٤ حي على نحو ما جاء بقرارها وكانت المسامور بة قد قامت بتقدير صافي أرباحه من سنتي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ وربطت فليه الغريبة ربطا أصلياً وأخطرته بالتقدير والربط على الهاذج الفانونية فاعترض عايها وأحيل الحلاف إلى لحنة الطعن فأصدرت قرارها في ذات التاريخ بتخفيض تقدير المأمورية على النحو الوارد بقرارها . طعن المعامون ضده هلى قرار اللجنة الاول أمام محكمة القاهرة الابتدائية رقم ٢٢٤٢ لسنة ١٩٣٩ ضرائب كلي الفاهرة ، كما طعن على الفراو الثاني برقم ٧٢٤٣ لسنة ٩٦٩ : ضرائب كلى القاهرة . و بعد أن ضمت محكمة أول.درجة الطمن الثاني للا ول قيد برقم ٨٥٩٣ لسنة ١٩٧١ ضرائب كلي شال القاهره و بتاريخ ٤ ://٩٧٨/ قضتُ بالغاه القرارين المطمون فيهما استنادا إلى بطلان نفتيش مسكن ومكتب المعلمون ضده.استُا نفت الطاعنة هذا الحكم الاسثناف رقم ١٩٠ لسنة ٩٥ ق . وبتار يخ ١٩٧٨/٦/١٩ قضت محكمة استثناف القاهرة بتأیید الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيابة -ذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النياية رأيها .

وحيث إن التامن بنى على صهين تنبى الطاعنة بنانيهما على الحكم المطمون فيه خالفة الفانون والحطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن قانون الضرائب فا فاتيته الخاصة ويستقل بأحكامه ومادئه ، فإذا كان المشوع الضويي لا يسى بمشروعية النشاط الخاضع الضريبة فإنه — من باب أولى سد لا يمتد بمشروعية الدليل على قيام هذا النشاط عند ربط العبر ببة هليه ولما كان قسد ترتب على تغتيش منزل ومكتوب المطعون ضده أن تجمعت لدى مصلحة الضرائب يمض عناصر الإنبات التي استنادت إليها في وبط الضريبة عليه فإن الحكم المانون فيه إذ قضى ببطلان الربط استنادا إلى علان النفتيش يكون قدخالف العانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وسيت إن هذا الدى مردود ، ذاك أن القانون وقرع 4 أسبة 1974 بشأن الفرية من المسلم المنسبة والصناعية العربة على إرادات رؤو سالأموال المنفولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية قد نظم في المادين (١٩٥٥ ١٨ منه حتى الاطلاع على دفاتر المواين الى تلزمهم القوانين بامساكها وكذلك فيرها من الحررات والدفاتر والوثائي المادية وأوراق الارادات والمصروفات، وأعطى هذا الحق لموظفى مصلحة الضرائب ومندو بيما ورض في المادة ٩٣ منه عقوية جنائية على الامتناع عن تقديم هذه الدفائر والأوراق فضلا عن التهديدات المالية التي قورها الإلزام المولين بتقديمها ، والمن وردت في قانون الإجراءات الحنائية باعتراه عملا من أعمال التحقيق لا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من السلطة المنتصة وحيث تتوافر لدلائل الكافية على وقوع حريمة من جرائم التهرب الضريي ، و وذكان الثابت بالأوراق أن التكنيش مسكن المطمون ضده و مكتبه للماماه الذي أسفر عن ضبط أوراق. ومستندات اعتمدت علها المصلحة الطاعنة في الربط الإضافي من السنوات

من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤ والربط الاصلى عن سنى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ فدتم بدون إذن من السلطة المختصة وعلى خلاف القانون فإنه يكون قد وتع باطلا و ببطل بالتنانى كل ما استمد منه وماترتب عليه مباشرة من آثار . أما ماذميت إليه المصلحة الطاعة من أن قوانين الضرائب لا انتياسده في سايل ربط الضريبة والحصول على حقوق الخزانة العامة بمشروعية الدليل فهو قول لا سند له من الفانون و يتعارض مع نصوص الدستور إذ لا يتصور أن تستباح حريات الأفراد في سبيل الحصول على مواود الدولة من الضرائب بنيا كفل الدستوو عمريات الأفراد و إنما وضع من القيود والإجراءات ما يكفل صيامها والفول بغير هذا يجمل القانون الضربي في منزلة أهل من الدستور فهو أمر غير مقبولي وإذ النزم الحكم المعمون فيه هذا الذار وقضى بإلغاء الربط المستمدمن الأوراق وإنسانة ات التي أسفو عنها النفتيش الباطل فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الذي عليه مهذا السبب على غير أساس .

وحيت إن الطاعنة تنعى هلى الحكم المطعون فيه بالسبب الأول خالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب وغالفة الثابت في الأوراق أن الريط قد استند إلى طائفتين من الأدلة الأولى سابقة ولم انتفتيش وهى التحريات والمناقشات والنائية هي التي أسفر عنها النفتيش وإذا تنهى الحكم المطعون فيه إلى بطلان الربط استنادا إلى بطلان النفتيش دون أن يمبر بن الأدلة الصحيحة والأدلة الباطلة فإله يكون قد خالف الثابت بالأوراق وخالف الفانون كما شايه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، لما هو مقور بقضاء هذه المحكة من أنه مى كان وجه النمى قد تضمن دفاعا جديدا يخالطه واقع لم يثبت إبداؤ، أمام عكة الموضوع فإنه لا تجوز إثارته لأول صرة أمام محكة النقض ، ولمساكان هناع الطاعنة بأن هناك أدلة أخرى صحيحة اعتمد عليها الربط بخلاف التفتيش الهاطل لم يسرض لها الحكم المطمون فيه هو دفاع مخالطه واقع و يخالف ما جاء عدونات الحكم تقلا عن صحيفة استثناف المصلحة الطاعنة من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط الأوراق والمستندات والملفات التي استقت منها المعلومات التي كانت أصاص تقدير الضريبة ، وكانت الطاعنة لم تقدم ما يشهت أنها تمسكت بهذا الدفاع لدى حكمة الموضوع وليس في الحكم المطمون فيه ما يفيد ذلك ، فإن ما نثيره الطاعنة في وجه النمي يعتبر صبيا جديدا لا يجوز التحاى ولأولم من قالم عكمة النقض و بندن عدم قبوله .

ولما أقدم يتعن رفض الطمن .

جِلْسَةَ ١٩٨٧ مَنْ نُوفَجِرَ سَنَةَ ١٩٨٢

مِرثامه السهد السئشاد / مجموى عنان دوريش نائب وئيس الهسكة وثيسا ، وهندية الساء. المستشاوين ، أحمد صيرى أحمد ، محمد ابراهيم غايل ، عبد المنصف هاشم ، وأحمد شابي .

(171)

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٧ القضائية :

حيازة . 🍳 دھوى منع للتعرض " .

دعوى منع انبعرض ، تجافئ أحامها بمجرد تمكير الحيازة والمذنوبا أنها . لا يُشَرَّط في المعرض. يلماني ضرو بالحائر -

دعرى منع النموض ترمى إلى حماية الحيازة ، والنموض الذى يصلح أساسة لرفها يتماتى تجرد تمكير الحيازة والمنازعة فيها،ولا يشترط فى النموض أن يكوث قد ألحق ضعروا بالحائز .

الحكمة

جد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد الستشار المنهو والمراقعة و بعد المداوله .

حيث إن الطمن امتوفي أرضاً له الشكلية .

وحيث إن "وقائع – على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر الأور ق --تقصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٧٣ مدى شال القامرة الابتدائية ضـــد المطعود طهما يطلب الحكم بمنع تعرضهما له فى المراسم

التي تتوسط الباني المبينة بالأوراق و إزالة ماقام به المطمون عليه الأول لتوسعة الكشك المؤجر لدوالموضح بصحيفة الدموى وإعادته إلى نفس حالته ومساحته التي كان ملها ، وقال بيانا للدوى أن وزارة الأوقاف أنشأت ثلاث عمارات تفعيل بينها ممرات مشتركة ، وقد استأجر إحدى هذه العهارات منذ سنة ١٩٤١ الاستغلاله اكفناق ، بنها استأجرت المحلات التي مثنها المطعون عليه الأول مساحة عسدة بأحد المرات آنفة الذكر أقيم عليها كذك زجامي ، وبناريخ ١٩٧٣/١/٢٥ قام المطعون عليسه الأول بتوسعه الكشك المذكور على مساَّ. له من أرض المو استأجرها من المطمون عليه الثاني ، مما يعتبر تعرضا للطاءن في استمال جزء من المر محمص لانتفاعه فأقام الدعوى يطلبانه سالفة البيان، وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٦ حكت الحكة بمنع تا-رض المطاون طمهما للطاعن في المرات مالفة الذكر و إزالة التوسعة الى قام بها الطعون عليه الأول ف الكشك آنف لذكر . استأنف المعمون عليهما هذا الحكم لدى محكة استلناف القاهرة أولم بالاستاناف رقم ه٧٥٥ سنة ٥٠ وثانيهما بالاستلناف رقم ٧٩٨٥ سنة ٥٠ ق مدنى طالبين إلغاءه، وبتاريخ ٣/١/٧/ ١٩ وحكت الحكمة بالانتقال لماينة الممرات والكشك موضوع النزاع، و بعد إجراء المعاينة حكمت المحكمة بتاريخ ٢٣/٥/٢٣ إلناء الحكم المديَّا نف و بعدم قبول لدهوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطموز فيه ، ومرض الطمن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جديرًا بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفها النزمت النياية رأيها .

وحبث إن نما ينعاه الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق الفانون، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم تضى بعدم قبول الدءوى تأسيسا على إن إقامة المطعرن عليه الأول ماحقا للكشك موضوع النزاع بتوسعة طرئه لا تعتبر تعرضا ليازة الطاعن لأنها لم تؤثر على سعا العرائما به الكشك والمؤدى إلى مدخل فندق الطاعن ، وإذ كانت دعوى منع التعرض ترمى إلى حماية الحيازة ، فإن مجود تحقق التعرض فيها يكفى لقبول هذه لدعوى ، فيرأن الحكم فإن مجود تحقق التعرض فيها يكفى لقبول هذه لدعوى ، فيرأن الحكم المطعون فيه خالف ذلك فيكون قد أخطأ في تطبيق الهانون .

وحيث إن هذا النبي مصيح ، ذلك أن دعوى منع التعرض إنما "يم إلى حماية الحيازة والتعرض الذي يصلح أساسا لرفعها يتحقق بجود تمكيرا لميازة والمنازعة فيها ، ولا يشترط في التمرض أن يكون قد الحق ضروا با عائزة علما كان ذلك ، وكان الحمام المعامون فيه قدخالف هذا النظر وفضي بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن ما قام به المطموط عليه الأول من زيادة طول الكشك على النزاع وتوسعته لم يؤثر على سعة المرود آنف الذكر أو يعوق استمال الطاعن له رفم ما في ذلك من منازعة في حيازة الطاعن ، فإن الحكم يكون قد اخطأ في تطبيق المانون عما يشوجب نقضه لهذا السهب دون عاجة المي بحث باقي أدباب الطمن ،

جلسة ١٨ من نوفمبرسنة ١٩٨٢

برثامة للسود المستشار/ هامم المرافئ نائب وثوس الحكمة، ومضوية للسادة المستشارين : يرسف أبر زيد نائب رئيس الحكمة ، درويش مبد المهيد، كابراهيم زفر و عد عبد المندم جاير «

(179)

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٨٤ القضائية :

 (١) استثناف . إعلان الاستثناف . فد احتبار الاستثناف كأن لم يكن "

اهتبار الاستداف كرأن لم يكن لمدم إملان المستأنف هايه خلال ثلاث أشهر من تلويخ تقريم الصحيفة إلى قلم السكتاب يسبب برجسم إلى المستأنف جوالزى السكلة م ٧٠ مراضات مدافة بالمفارن ٧٠ لسنة ١٩٧٩ .

(٢) قانون . و سريان القانون من حيث الزمان " .

مريان أسكام القابون الحديد . نطاقه - هام جوائر انسحاب الفانون الحديد على ما يكوري السقد قبل الصدلي به مين تصرعات أو تحقق من أوضاع .

(٣) النزام . قد حق الحبس ٣. بيع . محكمة الموضوع .

حق المشترى فى حيسر الىن ، متاطه ، ويدود سبب چدى بخش منه نزع ابييع بن تحت. يد، ولو لم يكر قد عم يد فيه ، تقدير جاية هذا السبب ، استفادل قاضى الموضوع به متى ألمام قمامه على أصراب سائنة .

(٤) يبح • قداوفاء بالثمن" • عقد • قد فسيخ العقد " • قالشرط الفاسخ". الترام • قد حق الحدس " •

الشرط الفاسخ الصريح ينزاء هدم الوفاء بالثن فى الميماد المتنق هايم - هذم تحقة يالا إذا كان الشخاف من الوفاء يغير ستى . قيام حتى المشترى فى حبس الشى - لا محل لإ امال الشرط الفاسخ ولوكان سريعا . (ه) التزام . " انقضاء الالترام " " الوفاء " " الموض والإيداع " . محكة الوضوع .

الشرط الذي يجمل المرض و لايساع ف_{ير} مرائن الذمة هو الشرط التمسن**ي ، نمك الوضوع** المدلما: في تنفير سلامة هذا شرط ،

۱ - مقاد نصى المادة ۷۰ من قانون المرافعات بعد التعديل الذي استحدثه المشرع بالقانون رقم ۷۷ لسنة ۱۹۷۱ و بالمنطبق على واقعه الدوى حال المشرع اشترط لتوتيع الجزاء القرو بهذا النص حو الذي سرى على الاستشاف طبقا لحكم لمادة ۲۶ من قانون المرافعات ، ألا يتم إعلان المدعى عليه يصحيفة الدوى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ قديم الصحيفة قلم كتاب المحكة بسبب رجع إلى قعل لمدعى وألا يوقع الجزاء إلا بناء عني طلب المدعى عليه مع جعل أمر توقيعه رغم توافر هذين الشرطين جوازيا للحكة لتكون لها مكتبة التمدير فوازنه بين مصاحة طوق التداعى ق هذا الشان وتقدر أجما أولى بالواية من الآخر .

٢ - من المبادى، الدستورية القررة أن أحكام القوانين لا سرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف إثارها على ما وقع قبلها ما لم يتصالفاتون على خلاف ذلك ، مما مؤداه عدم جواز السحاب تاجيق القانون الجديد على ما يكون قسد انعقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع ، إذ يحكم هذه وتلك الفانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها اعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين .

٣ - أجاز المشرع المشترى في المسادة / ٤٥ من الفانون المدنى الحق في حيس الثمن إذا تمين و و و د سهب جدى يخشى معه نزع المبيح من يذه ٤ ومفاد هذا النص أن مجرد قيام هذا السبب، و او لم يكن للبائم يد قيه يخول المشترى الحق في أن يحيس ما لم يكن قد أداه من الثمن ٤ ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الحطو الذي يولد الحشيم من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه في نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

ق نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المبيع من نزع المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هدي المبيع من تحت يده - وعلى ما جرى به قضاء هدي المبيع من تحت بده - وعلى ما جرى به قضاء هدي المبيع من تحت المبيع من المبيع من تحت المبيع من تحت المبيع من تحت المبيع من تحت المبيع ال

المحكة – من الأمورالي يستمل بها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك من محكه الذنف م" أقام قضاءه على أرباب سائنة .

٤ - لا يحول دون استبهال المشترى لحنى حيس الثمن تضمين العقد الشرط الفاسخ جزاء م م وفا. المشترى بالثمن فى الميعاد المتفقى هايه ، ذلك أن هذا التشرط لا يتعقق إلا إذا كال التخاف عن الوفاء بغير حق ، فان كان من حق المشترى قا ونا أذ يجبس الثمن عن البائع فلا حمل تشرط الفاسخ ولو كان صريحًا .

 -ه - الشرط الذي يجمل العرض والإيداع غير مرئين للذه: هو الشرط التعسقي الذي يكون للدين حتى في فرضه ، وقمكم الموضوع السلطة في تقدير مدى سلامة الثمرط الذي بسرغ قيد المرض والايداع به · ، وإذ كان الحكم المطمون فيه قد أثبت بمدَّونا في أن حق الطمون ضدها في حبس باق الثمن ظل قائمًا طوال فترة سرياق أحكام الأمن العسكرى رقم ع اسنة ٩٧٦ إلى أن ألغي بالقانون رقم 24 لسنة ١٩٧٧ المعمول به في ٨ من سيتمبرسنة ١٩٧٧ وأن الطامن إدر برفع دعواه بطلب الحكم بانفساخ عقد البيع أثناء قيام حق الحبس ثم أصر في دفا له أمام غركم الاستثناف على حصول الانفساخ وأبدى إعراضًا عن تنهيذ الترامه بنقل الملكية أو المعاونة في إعمام-إحراءات التسجيل ورفض قبول عرض باقى الثمن الذي تم بالحاسة طليقا من ثمة قهود ، واستخاص الحكم من مسلك الطاعن على هذا النحر ما يجز الطعون ضدها به: رأض الدرض تعليق صرف باقى الثمن المودع خزالة المحكمة على تحدُّ ور الحكم النهائي في دعوى صمدة ونفاذ البيع الي آفامتها . لمــاكان ذاك ، وكان التعابل الذى ساقه الحكم المطمون فيه لسلامة الشمرط الذى قيدبه إيداح باقى الثمن ساننا مستمدا بما ل أصل بالأوراق ، فإن النمى الذي يدية الهااعن لمحل الى جدل موضوعي في مسأن صردها سلطة محكم الموضوع التقديرية مما تنحسر هنه رقا به محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التمتر بر الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيـــه وسائر الأوراق ــ تتحصل في أن الطاص أقام الدعوى رقم ١٤١٦ لسنة ١٩٧٧ مد ْ ي كلي شمال القاهرة على الطعون ضمدها طالبًا الحكم باعتبار فقد البيع المؤرخ ٨/٨/٩٧٦, مفسوخًا ، وقال بيانًا لدعواه أنه ياع بمرجب هذًّا العقد إني المطمون إضاها أرض فضاء معدة للبناء - مبينة بالصحيفة -للداء ثمن مقداره عه أ أنف ج و ٣٣٠م دف ت بنه أثناء التماة نمياغ ٢٠ ألف ج و اتفقى بالعِنْد على التزام البائع بشهو سند ملكيَّه للعالم البيرم وتسايمه المشترية التي تلتزم إداء باتي الثن خلال شهر من "سلمها هذا السند و إلا اعتبرالعالم مقسوخًا من المناء نفسه دون حاجة إلى النبيه أو حكم قضائى ، واله إذ كان قد ملم المطعون ضدها في ١٢/١٠/١٧ سند ماكيته مـجلا ، و الرفم من ذاك لم تموف باقى الثمن إبان الأجل المحدد ممى يتحقق منه الشرط الفاسخ الصريم الواود بالعتد . لذا فقد أقام دعواه ليحكم بمطلبه منها -وبتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة للطاعن بطُّاباته • استأنفت الطمرن ضدها هذا الحكم أمام محكمة استثناف القاهرة وقيد الاستثناف برقم ٢٩٠٨ لسنة عه الفضأئية ودنع الطاعن باعتبار الاستثناف كأن لمميكن لمُعدَم إولانه بالصبحيقة خلال اللائة أشهر من الريخ القديمها قسلم كتاب المحكمة . وبتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٨ نضَّت المحكمة برنض هـــــــــا الدفع و بالذاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى – طمن الطاعن في هذا الحكم بطراق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى إبرفض الطمن م و إذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت لنظره جاحة التزمت فيها. النياة رأمًا •

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب ، يتمى الطامن بأولها على الحسكم المطعون فيه غالفة الفانون والحطا في تطبيقه فيا فضى به من رفض الدفع باعتباد الاستثناف كأن لم يكن ، إذ بن قضاءه على أن التأخير في إعام الإعلان - لال ميماد الأشهر الخلاقة المقرو بالمسادة و بن قانون المرافعات لم يكن مرجعه إلى فعل المطمون ضدها وحدها بل كان سببه أيضا البيان الخاطىء الذي عليه المحضر عند الانتقال الأولى إلى موطن الطاعن من إثبات هذه الاستدلال عليه في هذا الوطن بالرغم من أنه قد أعلن به بعد ذلك ، وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه غلق للقانون ، ذلك أن المسئولية في مباشرة الاعلان من متابعة اجراءاته حتى إعامه إلى تقصير من المعامون ضدها ويستسم من متابعة المراءاته حتى إعامه إلى تقصير من المعامون ضدها ويستسم بالتالى المهنول الذاء في الاعلان مرده إلى تقصير من المعامون ضدها ويستسم بالتالى المهنول المدى عسك به .

وحيث إن هذا الثمي مردود ، ذلك بأن المسادة مر من فانون المرافعات يعد التعديل الذي امتحدثه المشرَّج بالقانون وتم ٥٧ اسنة ١٩٧٦ ـــوالمطبق على واقعة الدعوى ـــ "ننص على أنَّه على إنه على طاب الدعى عابيه لمصبار الدَّمرى ٪ أنْ لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكنتاب ، وكان ذلك راجعا إلى فعل المدعى " . ، , مقاد ذلك أن المشرع اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذا النص - والذي يسرى على الاستثناف طبقا لحكم السَّادة ٢٤٠ من قانون المر فعات ــ الا يتم إملان الدعى عليه بصحيفة الدموى خلال الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ تقديم الصحيفة قلم كتاب الحكمة بسبب يرجع لى فعل الدعى وألا يوقع آلجزاء إلا بناء على طلب المدعى اليه مع جمل أمر توقيما رغم توافر هذين الشرطين جوازيا الحكمة ليكون لها مكنة التقدير فتوازن بين مع لمحة طرق التداعى في هســذا انشأن ونقدر أيهما أولى بالرعاية من الآخر ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أبان بدوناته أن الحكمة لم تو توقيع الحزاء المقرر بالمساده ٧٠ من قانون اارافدات اعتبارا بأن توقيعه جوازى وليس وجوبيا ، ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع إن لم تش**أ** تطبيق حزاء أخضمه القانون لطلق تفديرها ويكونالدمي على الحكم ألمط-ون فيه فيما استطرد إليه من إيراد تقريرات أخرى نتمه ل بمدى توافر أحد شرطى تطبيق الجزاء — أيا كان وجه الرأى فيه – فير منتج -

وحيث إن الطاهر بنعى باسبب النائى على الحسكم المطمون فيه غالفة المقانون ، وفي بيان ذاك يقول أنه صدر الأمر المسكرى وقم ع لسنة ١٩٧٦ الذي عمل به اعتدارا من ١٩٧٩ / ٢٠٧١ وجاء هذا الآمر يحظر في مادته الناسمة على أعضاء الحميات التماونية لبناء المساكل التصرف في الأواضى والوحدات المخصمة لحم بهذه الصفة إلى غير أعضاء هذه الجميات وإلا كان التصرف باطلا ، وهذا الحزاء يتعلق بالنظام العام ولا الأثر القورى في التطبيق ، هما كان متمينا على الحمم المحمون فيه تطبيقه على مقدالهي مالذي أصبح محكوما بذلك الحظر ولوكا قد أرم قبل العمل بالأمم العسكرى ، وليس من شأن إناء هذا الأمر بعد ذلك بالكانون وقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن بعمث العقد الباطل إلى الرجود ، وإذكان الحكم المطاون قيه قد اعتبر العقد صحيحا ولم يوقع جزاء البطلان فيزه يكون قد خانف الهانون .

وحيث ان هذا التمي غير صدد ، ذلك بأنه من المبادى الدستورية المفررة. أن أحكام الهوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعلف آثارها على ما وقع غيايا ما لم ينص القانون هلى خلاف ذلك ، عما وداه عدم حواز انسحاب تطبيق القانون الجديد على ما يكون قد انقد قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من اوضاع ، إذ يحج هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقومها اعمالا لمبدأ عدم رجعيا القوانين ، وإذ كان مقد البيع على التداعى قد انمقد في ١٩٧٦/٩/ أي قبل سريان أحكام الأمر المسكرى رقم ي تطبيقه يأثر رجمي فإن الحظر وجزاء البطلان المقروين ينص المادة الناسعة من هذا الأمر لا ينسحبان على هذا العقد في خصوص ملامة انمقاده وصحة متعمل الثابت به ، وإذ كان الحم المطعون فيه اعتبر البهم قد وقع صحيحا التعمر للا تدرى على المسكرى لا تسرى على المنبع كله البيع لانمناده قبل العمل بها ، فإنه يكون قد وافق صحيح الفانون و يكون هذا البيع بذا السهب على غير أساس.

وحيث إن الطاهن يتمى بالسبب النائث مل الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق الفائون من وجهين ، (في بيان الوجه الأول يقول إن الحكم قد عول على الدفع الذي أحدته المطعون ضدها من الحق في حبس باقي النمن طوال فترة العمل يأحكام الأمر العسكرى رقم في السنة ١٩٧٦ باعتياره سببا يخش معه تعذر تسجيل البيم وانتفال ملكية المقار المبيع ع أن المقد قد تضمن شرطا صحيحا فاسخا إذا لم أسدد المطعون ضدها باقي النمن خلال شهر من تاريخ سلمها سند ملكية البائع وقد تحقق هذا الشمل ، وايس من شأن العمل باحكام الأمر العسكرى أن يعتبر سببا مبروا لحبس باقي النمن حقي واو تعذر إنام الله جيل إذ لا يد للطاعن المائحي هذا السبب ولم يكن متوقعا من جانبه ، قضلا عن أن سريان الأمر العسكرى ما كان يعول إحراءات التسجيل بدلالة أنه قد تأثمر من مكتب الشمو المقارى على عقد البيم على يفيد صلاحيته للشهو في تاريخ تال للمعل بهذا الشمو المقاني هل عقد المحمل بهذا الأمر المقان في تطريق الفانون .

وحيث إن هذا النمى فى غير عمله ، ذلك بأن المنعرع أجاز الشترى في المسادة ٢٥٥ من الحانون المدنى الحق فى حيس الثمن إذا النمن وجود سيب جدى بخشى معه نزع المبيع من يده ، ولما كان مفاد هذا النمى أن مجرد قيام هذا السبب ولو لم يكن البائم يد فيه يخول المشترى الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من النمن ولو كان مستحق الآداء حتى يزول الحلو الذى بهده ، وكان تقدير جدية السبب الذى يولد الحشية فى نفس المشترى من نزع المبيع من تحت يده ، وعل ما حرى به قضاء هذه الحكمة حمد من الامور التي يستقل من تحت يده ، وعلى ما حرى به قضاء هذه الحكمة حمد من الامور التي يستقل على أسباب سائفة ، وكان لا يحول دون استمال هذا الحق تضمين العائم المشترى بالفر فى المبعاد المثير على ، ذلك أن هذا الشرط لا يتحقق إلا إذا كان التخاف من الوفاء بشير حتى ، فان كان من حتى المشترى لا يتحقق إلا إذا كان التخاف من الوفاء بشير حتى ، فان كان من حتى المشترى وإذ كان المحم المشترى من الحق فى حيس الثمن من البائم ، فلا عمل الشرط الفاسخ ولو كان صريحا ، من الحق فى حيس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطامن لالترامه بقل من الحق فى حيس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطامن لالترامه بقل من الحق فى حيس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطامن لالترامه بقل من الحق فى حيس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطامن لالترامه بقل من الحق فى حيس باقى الثمن بسبب خشيتها تعذر تنفيذ الطامن لالترامه بقل

ملكية العقار المبيع إذاء صدور الارتم العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ فاورد عدوات قبل حدوث الواقعة الله العسكرى الذي سرى العمل به بعد العقد ولكن قبل شهره وقبل حدوث الواقعة الله انفق في الهند الحامس من العقد على أن يعد أمنها مرءاد الوفاء بباقي النمن من شأنه أن يعد سوا جديا بروخشية المستأنفة تعدر قيام المستأنف على تتغذ النزامه العقدي بنقل ملكية العقر المبيع إليها محما بحوز لها ما تمسكت به من حتى في حبس باقي النمن ولا يقدح في ذلك عمرها في مناسر وع العقد النهائي حضوها في ١٩٧٦/١٠/١٥ من جهة الشهر العقاري على مشر وع العقد النهائي قبلك الأمن العسكري درن إتمام المختصين لا جراءات شهر العقد ... " من قبل قضاء في تيام السبب الجدي الذي يجوز المطمون فيه يعد سائفا وكافيا بالمقارية في المام المتمال حتى حبس باق النمن فان من شان قيام هذا الذي يجوز المطمون في معيما قضاء الحكم المطمون فيه المقام المحموم على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان الرجه الثانى أنه تمسك في دفاعه أمام محكة الاستغناف بأن الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالمقد قدد حدد مهلة ثم بر للوفاء يباقى الثمن من تاريخ تسلم المشترية لسند ملكية البائع فلو صح اعتبار الأمرالمسكرى صبيا يجدز استمال حتى الحبس طوال صريائه فانه وقد ألفي هذا الأمر يصبح متبينا احتساب الشهو المحدد للوفاء بهاتى الثمن من تاريخ تفائه وهو يوم ١٩٧٧/١/١ ويكرن الشرط الفاصح قد تحقق بعرض المطمون ضدها باقى الثمن في ١٩٧٧/١/١ أي بعد فوات الذهب و و إذكان الحكم المطمون فيه لم يعتد بهذا الأجل ولم بعمل أي بعد فوات الذهب و إذكان الحكم المطمون فيه لم يعتد بهذا الأجل ولم بعمل بنا للشرط الفاسخ استنادا إلى الفول بأن رفع البائم دعوى الفسخ يعتبر تعرضا من جابه ما بقيت الدعوى قائمة و صحى للفسرى الفانون .

وحيث إن هذا النمى فر صحيح ، ذلك أن الثابت من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه لم يعتبر رفع دعوى الفسخ تعرضا من جانب البائع يخول.

المسترى حق حبس باقى النمن إنما أورد بأسبابه الله بعد إلفاء الأمر الهسترى وقم ٤ لسنة ١٩٧٦ نشأ موقف جديد . إذ كان قد صدر الحمكم الاخداقي باعتبار عقد البيع نمسوخا التحتى الشرط الصريح و بالرغم من خطأه الما الحكم لنبوت قيامحق الحبس المعلمون ضدها بان ميريان أحكام الأسم العسكرى عن اعتبار عقد البيع مفسوخا واتضع من الاعراض عن تنفيذ الترامه منقل ملكية العقار المبيع أو معاونة المطعون ضدها في التوقيع على العقد النهائي بعد حصوفها علما ينيد صلاحيته للنه بو بل وكشف بجلاء ووضوح عن إصرار على الامتناع عن تنفيذ الترامه عند رقضه قبول باقى النمن المعروض عليه بجلسة ٢ من نواجر عن الغازين ما يمسكت به المطمون ضدها عقب إلغاء الأمن العسكرى وقبل موض بنقل المتناع على عدم تنفيذ الترامه على المتناع باقا الله من نواجر على المسكت به المطمون ضدها عقب إلغاء الأمن العسكرى وقبل موض بنقل المنتاع على عدم تنفيذ الترامه بنقل المنكز العامن بهذا الوجه من نهى على ذلك الملكم؟

وحيث إن حاصل السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق الفانون، إذ قد اتفق في العقد على التزام المشترية بسداد باقى الثمن خلال شهو من تسلمها سند ملكية البائع ولم يعلق الناقدان وفاء الثمن على إتمام تسجيل هقد البيع ، ومن ثم فإن ايداع المطعون ضدها لباقى الثمن خزانه المحكمة بعد وفض العرض مقرفه للماعن إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى صحة وتعاذ عقد البيع التي أقامها يكون إيداعا غير مرى والمذمة وهو ما تمسك به أمام محكة الاستثناف. ، وإذ قضى الحكم بصمحة العرض والابداع يكون معينا بالخطأ في تطبيق الفانون .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك بأن الشرط الذي يجعل أهمرض والايداع غيز مبرئين للذمة هو الشرط انتمسفى الذى لا يكون للدين حتى ف.فرضه ، ولا كمة الموضوع السلطة فى تقدير مدى سلالة الشرط الذى يسوغ قيسسد الموض والايداع به ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمدوناته أن حتى المطعون ضدها فى حبس باقى الثمن ظل قائما طوال فترة سريان أحكام الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ إلى أن ألنى بالفاءون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ المعمول به فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ وأن الطاعن بادر برفع دعواه بطلب الحكم بانفساخ حقد البيع أثناء قيام حتى الحبس ثم أصر فى دعاعه أمام محكة الاستلناف على حصول الانصاخ وأبدى إعراضا هر تنفيذ التزامه بنقل الملكة أو المعاونة فى إنمام إجراءات التسجيل و فض قبول عرض باتى الثن الذي تم بالجلسة طليقا هن ثم تحوود ٤ واستخاص الحركم من مسلك الطاعن على هذا النحو ما بحيز للطمون ضدها بعد وفض العرض تعليق صوف باتى اثنى المودع خزائة المحكمة هلى صدور الحكم النهائى فى دعوى صحة و نفاذ عقد البيع الى أق مها ٤ كان ذك وكان التعليل الذي ساقه الحكم المعلمون فيه لسلامة الشعرط الذي قيد به المداع باق الثم سائما مستمدا نما له أصل بالأوواق فإن النبى الذي يشيره الطاعن ينفل المى بعدل موضوعي في مسأية مرحوا سلطة بحكة الموضوع التقدرية نما تحسر عن غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطمن .

جلسة ١٨ من نوفمبز سنة ١٩٨٢

برئاما السيد المستشار بمدى المعرلى نائب رئيس الهكمة وعشوية السادة المستشاوين ع حوت حنورة ، على السعدتي ، بهد مختار منصور ومحمود ايبيل البناوى .

$(1 \vee \cdot)$

الطعن رتم ٤ ٥ ه استة ٢ ٤ النضائية :

(1) بيع ^{وو} شمان الاستحقاق " . ملكية .

تصرف البَّائع في المنقرل المدينَ بالذات لمشتر ثان م تصرف من هو ما لك . هسلة قال . تعرض المشترى الأول لذاني ه حتى الأخو في الرجوع على البائع يضان الاستحداق .

(٢) سيع ٥٠ شمان الاستحقاق ٣٣ .

خفان الاستحقاق ، شرِّه ، لا يُشرِّط لنهامه صدور حكم قضائًى يترَّع ، السكمة المبهسم من المنشَّى ،

١ – ملكية المنقول "غال – فيا بين المتعاقدين وبالنسبة للغير – مجرد المتعاقد إذا كان على الالتزام شيئا معينا بالذات ، عما مفاده أن تصرف البامح في الشئ المشتر ثان يكون صادرا من غير المك لأن ملكيته قد انتقات منه إلى المشترى الأول - إذا تعرض الاخير المشترى الثانى مدعيا ملكية المبيع وانتزعه منه ، حتى المشترى الثائى الرجوع على بائمه بضمان الاستحقاق .

 ٧ - يكنى للرجوع بغيمان لاستحقاق أن يحرم المشترى فعلا من المبيع لاى حهب سابق على البيع لم يكن له يدفيه ، أوليس فى مقدوره دنعــه ولا يتوقف
 وجوده على صدور حكم قضائى بنزع ملكية المبيع من المشترى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

الطمن – تتحصل في أن المطمون صده الأول أقام الدعوى رقم - ٢٥ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى لإسكندرية على الطاعنة طالبا الحكم الزامها بأن تدفع له مباغ.٠٠٠٠ج وقال في سِـانها أنه عوجب مقد منايضة وُرخ ٦ /١٩٧٣/٣ تبادل مها عن سبارته سيارتها وقم التي قدرت قيمتها في الفه يمبلغ - ١٨٠ج ، و يتأريخ ٤ /١٩٧٣ وقعت حجزا تحفظيا على السيارة الأخيرة ، فأضطر السلتيمها للحارس الذي عين من قبلها ، كما نقلت ترخيص علك السيارة لإسميها استنادا الى حكم صدر لحسا ضد المسالك الأصلى بصحة ونفاذ سِمه السيارة لها ؛ ولما كان قد أخطر الطاعنة مما نقدم ، واستحقت السيارة للغير فتحتق موجب الرجوع بالضاز فقد أقام دعواه . قامت الطاعنة يإدخال المطمون ضده الثاني ــ البائم لها ــ في الدعري طالبة الحكم عليه مما عسى أن يحكم به عليها للطمون ضده الأول ، بتاريخ ١٩١٥/٥ قضت الحكمة بإزام "طاعنة بأن تدفع الطعون ضده الأول مبلغ - ١٨٥ج والفوائد بواقع ٤٠/٠ بالنسبة لميلغ ٨٠٠ ج إعتبارا من ١٣/٨/٤ وف دمرى الغمان بالزام المطوق ضده "ثاني بأن يدفع الطاعنة ماحكم به عليها في الدوي الأصلية . إستا ف المطمون ضده التاني هذا الحكم لدى محكة استثناف الإسكندرية بالاستلناف رقم مه ع سنة , ٣ ق واستأنفته الطاعنة بالاستأناف رقم ٣٠ ٤ سنة ، ٣ ق ، بتاريخ ٢٧/٣/٢٧ قضت الحكمة في الاستثنافين برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هــذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطمن ، عرض الطمن على الحكمة في غرفة مشورة فددت جاسة لنظره ، وفيها النرمت النياية رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ، تنعى الطاعنة بالأولى منهما على الحكم المطعون فيه الحط أن تطبيق الفائون ، وفي بيان ذلك تقول إنه يشترط الدجوع عليها بضان الاستحقاق أن يكون المتحرض قد استند في ادعائه إلى سهب فانوني يحتج به على المشترى وأن يرقى على الأخير دعوى استنادا إلى هـذا السبب ، ولى كان المطعون ضده الأول لايحاج بعقد شمراه السيارة أو بالحكم الصادر لها بصحة البيع ، وكانت الأخيرة لم ترفع عليه دعوى باستحقاق السيارة التي ساديا له المجود عليها بفيان الاستحقاق السيارة الرجوع عليها بفيان الاستحقاق ، وإذ خالف الحكم المعامون فيه هذا النظر. المناون ميها بالحطأ في تطبيق الفانون .

وحيث إن النبي مهذا السبب غر سديد ، ذلك أن ملكية المنقول تنتقل _ شيئًا معينًا بالذات ، مما مفاد. أن تصرف البائع في الشي منشر ثان يكون صادرًا من غير مالك لأن ملكيته قد انتفلت منسه إلى المشترى الاول . فاذا تعرض الأخر المشترى الثاني مذعيا «لكية المهيم وانتزعه منه ٤ حق المشترى الثاني الرجوع على بائمه بضمان الاستحقاق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطمون فيه أن إيثاءت السيارة من مألكها الأصلي بمرجب هقد مؤرخ ف ١٩٢٩/١١/١٠ قضى بصحة وتفاذه بالحسكم رقم ١٩٧١/٥٢٠ مدنى كلى شمال القاهرة وأن هــــذا ألبال قد باع السيارة مرة ثانية لآخر بموجب مقسد مؤرخ في ١٩٧٠/٦/٨ وتوالت البيوع إلى أن اشترت الطامنة تلك السيارة من المطعون ضدهالثاني بالعقدالمؤرخ ٢/٩ / ١٩٧١ فبادات بها المطعون ضه ه الأول بموجب عقد مقايضة مؤوخ ٢٩/٣/٣/٢٩ ممامة ده أن ملكية السيارة انتقلت لـ قبل البيع العادر لسلف الطاعنة ، وإذ تمكنت المذكورة استنادا إلى مقدها الذي قفي بصحته ونفاذه ، من الحجز على السيارة وانتزامها من بدالمطمون ضده الأول ، ومن نقل قيمه تنك السيارة بسجلات المرور لإسمها ، وكان انتقال الملكية على ماسلف حجه على الطاعنة فانه يحق الطعون ضده الأول الرجوع دايها بالعنمان لاستحقاق السيارة للدر ، ذلك أنه يكفى للرجرع بضمان استحقاق أن يحرم المشترى فعلا من بيع لأى صهب سابق على البيع لم يكن له يد فيسه ، أوليس في مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائ بنزع ماكية

المبيع من المشترى . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم لمطعون فيه قلد النزم هـذا النظر إذ انهمى إلى تحقق موجب الرجوع على الطاعنة يضان الاستحقاق فان المنعى عليه بالحطا فى تطبيق الفانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالديب الثانى على الحكم المطمون فيه بحالفة الفانون وق بيسان ذلك تقول إن الحكم المطمون فيه أخطأ فى تقدير التحويض إذ قار قيمة السيارة وقت الاستحقى بها قدرت به وقت التعاقد قولا منه بأن قيمتها لم تفل فيما بعد عن هذا المبلغ ، والرمها بمصار ف دموى استحقى لم رفع على المطمون ضده الأول ، وقضى عليها با فوائد من تاريخ المجز وهي لا ستحق الا من تاريخ الاستحقاق للديارة مما يعيب الحرم المطون فيه بمخالفة الفاون .

وحيث إن النمى بهذا السبب غيرمقبول ؛ ذلك أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم المستأنف لأسباء في خصوص تقديره للنمويض المحكوم به : ولمساكات الطاعنة لم تعرض على محكة الاستاناف ماتنيره بهذا السبب ، فرن النمى به يكون صبها جديدا لا مجوز انتحدى به لأول مرة أمام محكة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩٨٢ من نوفرز سنة ١٩٨٢

رثامة السهسد المستشاد / هام المرافئ ناكب دئيس الهكمة ، وصفوية السسافة المستشادين ، يوصف أبو زيد نائب دئيس الهكمة ، ودوريش هبه الحيد ، و إيراهيم زفر ، وجد عبد النهم جاير .

$(1 \vee 1)$

الطعن رقم ٧٠٧ اسنة ٩٤ القضائية :

. (١) إستثناف ه إعلان الاستثناف ، واعتبار الاستثناف كأن لم يكن . دفوع . نظام عام .

الدُّم باعتهاو الاستنتاف كان لم يكل لعدم إدادن صوفته في المداد الدانوني دقع شكلي فرر متعلق بالاظام العام م م م مرافعات قبل تعديلها بالقانون دالا نسنة ١٩٧٦ أثر ذلك م وجوب إدائه قبل التنكلم في الموضوع ، يقاء هذا الدفع قائمًا مالم يزل عنه المنسك به صراحة أو ضما

(٢) الدفوع " الدفوع الشكلية " . محكمة الموضوع .

إمتغلاص الذول الغدى عن الدنوع الشكاية من إطلاقات محكة الموضوع - طلب تأجيسل. الهحرى لنقديم مستندات - لايعد تزولا عن الهام الشكلي ، عدم وجوب إيداء التسك بالهقم. يكل جاءة طالما أيدى صحيحا -

۱ -- الدفع بعدم إعلان صحيفة الدحوى فى الميماد وفقا للمادة ٧٠ مرافعات. قبل تعديلها بالفانون ٧٥ لسنة ١٩٧٧ من الدفوع الشكلية قبر المتعلقة بالنظام. العام ٤٠ ويتمين على المتحسك به إبدائه قبل التبكلم فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه ويظل هذا الدفع قائما إذا أبدى صحيحا عالم يزل عنه المتمسك به صراحة. أوضمنا .

٧ - إستخلاص النرول الضمنى عن الدفوع الشكلية من إطلاقات محكة الموضوع مادام هذا الاستخلاص قد بنى على أسباب سائفة ، ولا يعتبر نزولا ضمنيا عن الدفع الشكلى بعد إبدائه صحيحا طلب تأجيل الدفوى لتقديم مستندات كالا يلزم أن يثبت من له حق فى الدفع به فى كل جاسة كاليدة تمسكه به مادام قد أبدى صحيحا .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاء الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على مايين من الحكم المطمون فيه وسائر اوراق العامن - تحصل في أن الطاعن أقام الدموى وقم مهم لسنة ٩٧٩ مدني كلي الحيزة ضد المعمون ضده عن نفسه وبصفته وصيا على أخوته الفصر بطب الحكم بصحة ونفاذ هدّد البيع العرفي المؤرخ ٢١/١٠/٢١ الصادرله من المرحومة لووثة الطرفين بيع حصة قدوها ١٩٢ ما يعشر قيراط في كامل أرض وبناء المنزل المبين بالعقد وصحيفة الدعوى ثمن قــــدره . . ع ج . وبتار يخ٦٦ إه ١٩١٦ اصدرت محكة أول درجة حكمها الطاعن طلباته إستأنف المُعْمُونُ صَدَّهُ هَذَا الحُكُمُ وقيدُ اسْتُنَافُهُ بِرَقَمُ ٣٣٨٧ لَسْنَةً ٩٣ تَى الفاهرة ، و مجلسة ٤١٠/١ م ١ دفع الطاعن أمام الحكمة الاستنافية وقبل الدكام ف الوضوع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن الهدم إعلانه بالصحية؛ في الميماء الفانوني . وبتاريخ ٢٠ /٧٨/٣ قضت عجمة الاستثناف بسقرط حق الطا بن (المستأنف عايه) في التمسكُ بَهَذَا الدفع وإمالة الدعوى إلى التحقيق ثم أصدرت حكماً في ١٩٧٩/٢ في موضوع الاستئناف بالغاءالحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن (المستأنف أيه) • طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النفض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى سنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عوض الطمن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جُلسة لنظره وفيها التزمت النيالة رأيها .

وحيث إن ثما ينعاء الطاعن على الحكم المطمون فيه مخالفة الغانون والخطأ في تطبيقه والقصور في بيان ذلك يقول في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الاستذلال وفي بيان ذلك يقول أنه دفع أمام محكمة الاستثناف وقبل التبكلم في الموضوع باعتبار الاستثنافي كان لم يكن لإعلانه بالصحيفة بعد المياد القانوني إذ أن الاستثناف قيد تاريخ ١٩٧٧/١/١ ولم تعلن صحيفة الاستاناف إليه إلا في ١٩٧٧/١/١ لله العرب الا أن يحكه الاستثناف أصدرت حكها بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢ سقوط حقه في التسك بهذا الدفع تأسيسا على تنازله ضمنا هنه بطلبه تأجيل الدعوى لتقديم عقد البيع موخوع الزاع وعدم إصراره على الدنع في الحلسات التالية وقد شاب هذا الحكم الحطأ في اتقانون والفساد في الاستدلال والقصوو في التسبيب إذ له لم يتنازل عن دعه صراحة أو ضمنا وأنه لم يطمن على استقلال في الحكم الاستثناف الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠ إلا يصدور الحكم الهائي المنهى الخصومة في ١٩٧٨/٢/٢

وحيث إن النمى فى ممله ذلك أنه لما كان الدفع بعدم إعلان صحيفة الدعوى في الميماد وفقا الحسادة ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ اسنة ١٩٧٦ مِن الدَّفُوعِ الشَّكَايَةِ فِي المُتَمَاقَةَ بِالنظامِ العام ﴾ ويتمين على المتدسك به إبدأته قبل التكلم في موضوع للاعوى و إلا سقط الحق فيــه و يظل هذا الدفع قائمًا زذا أبدى صحيحًا ما لم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمنا ، وكان استخلاص الزول الضمني من لدنوع اشكلية من إطلاقات عكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص قد بني ملي أحباب سائفة ، ولا يعتر نزولا ضمنيا من الدفع الشكلي بعد إدائه صحيحا طلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات . كما لا يازم أن يثبت من له حق في الدفع به في كل جاسة تائية تمسكه به مادام قد أبدى مُحْمِعاً مُ و إذ كان التاب من مدونات الحكم الصادر من محكة الاستئناف بجلســـة ١٩٧٦/٨/١٢ أن صحيفة الاستلناف قدرت لقلم الكتاب في ١٩٧٦/٨/١٢ ولم تعلن للستأنف عايسه (الطامن) إلا في ١٩/٧/١/ وقد تمسك الطاعن مجلسة ٤/١٠/١٩٧١ وقبل التكلم في الموضوع باعتبار الاستثناف كان لم يكن لعدم إللانه بالصحيفة في ظرف ألبلائة الشهور . و إذ أسس هذا الحكم قضاءه بسقوط حق الطاعن في التمسك بهذا الدفع على تتازله الضمني عن إبدائه بطلب تأجيل الد وى لتقديم عقد البيع وعدم إصراره علىدفعه بالحلسات التالية وكات هاتمان الدهامتان المؤسس عليهما هذا الحكم لا تؤديان إلى اعتبار الطاءن متنازلا حمنيا من دفعه الذي أبدى صحيحا و يكون بالنالي الحكم المطعون فيه الصادوع بجاسة . ٧٧/٣/٢ قد شابه الفساد في الاستدلال في استخلاص نزول الطاءن ضمنا عن دفعه الامر الذي حجبه عن إبداء كامته في هذا الدفع مما يسيه بالقصور في النسبيب و يكون متمن نقضه له فم في السبون دون حاجة لبحث الثالث .

وحيث إنه لما كان يرتب على تقض هدا الحكم الصادر في الاستلناف وقم ٣٨٧٧ أسسنة ٣٠ ق بتاريخ ٣٠/٩٧٨ تقض الحكم المهي الاصومة الصادر في ٥/٣/٩ [مرافعات إذ أن الحكم الاول كان أساسا له على أن يكون مع النقض الإسالة .

جلسة ١٨ من نوفر صنة ١٩٨٢

رئامة السهد المستشار نائب رئيس الحكة عاصم المراغى وعشوية السانة المستشاوع ، يوسف أبو زيد نائب رئيس الحكة وحميائي صالح سام ، إبراهيم ؤغو وفد عبد المنح جايز ،

(144)

الطعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ١٥ القضائية :

دعوى الصفة في الدعوى · • •

مرفق الإسكان بالمتافظات ، اعتباره من وحدات الحبكم المحلى ، عدم تمثيل وزير الإسكان والمرافق له أمام التضاء - مله ذاك .

مفاد المواد ع ١/ ، ٢ و من القانون ١٤ لسنة ١٩٧١ ، والمو ١٩٧٦ عن القانون ١٩٧١ والفائون ٢٥ لسنة ١٩٧٩ ع لسنة ١٩٧٩ والفائون ٢٥ لسنة ١٩٧٥ ع لسنة ١٩٧٩ في من أن وزير الإسكان والمرافق لا يمثل صرفي الإسكان بالحافظات حوهي من مد وحدات الحكم الحكم وحدات الحكم الحكم المائون المحدوية قد أقيمتا بتار يخم ١٩٧٢/ ١٩٧٠ ٢٠٢٥ ٥ ١٩٧١ في شأن الحكم التجالف الحلى حوالت من خل الوزير الاسكان باعتباره المسئول عن هرفق الاسكان الحكم المحافظة الاسكان لا يمثل مرفق الاسكان الحافظات على المائت الإشارة وفقا المقانون ٧٥ لسنة ١٩٧١ كم يعلى وزير الإسكان المحدد ١٩٧٠ كم الم يعلى وزير الإسكان المحدد ١٩٧٠ كم المحدد وزير الإسكان المحدد ١٩٧٠ كم الم يعلى وزير الإسكان المحدد ١٩٧٠ كم الم يعلى وزير الإسكان عدد العبفة وفقا المقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٥ كم الم يعلى المسئة ١٩٧٩ كم المدد المحدد العبفة وفقا المقانون إلى المدالم المحدد العبدة ١٩٧٠ كم المحدد المعدد المحدد المعدد المحدد المعدد المحدد المحدد المحدد المعدد المحدد المحدد

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إذالوقائه _ على ما يبين من الحكم الطعوز فيه ومائرأوراق الطمن _ تتحصل في أن الطُّ ون ضدهم الأربعية الأول أقا وا الدعوى رقم ١٥٩ صنة ١٩٧٤ مدنى كلى الإسكندر ية ملى الطامن به فته و باقى المطمون ضدهم قالوا شرحا لهما أن دور ثيهم المرحومان .. ، ... قشلا في حادث تهدم العارة وأم ٧١ شارع محرم بك بمدينة الإسكندرية التي انهارت مبانيها على ساكنها وضَّبط في شأن هذا الحادث الجنعة رقم ٤٦٥٣ سنة ١٩٧١ عرم بك والتي قضي فيها نهائيا بإدالة المطعون ضدهما السادس والسابع عن تهمه القتل الحطأ ومن ثم فأنهم سـ أمح المعاهون ضه هم الأربة الأول يطابون الحمكم بالزام الطاعن بصفته و باقى المطعون ضدهم بدفع أمو يض مقداره ٢٥ أنف جنيه والفوائد بالتضامن غما بيرُهم ، على سند من مسولية حارس الأشياء بالنسبة الطون ضدهما الثاني وأأنالت والمسئواية التقصيرية باللسبة للطاعن بصفته الذى أصار ترخيص تعلية البناء الاى انهار على ساكنيه ، كما أدّام المطهون ضه ه الخامس عن نفسه و به غنه وليسا شرحيا على أولاده القصر الدَّموي رقم ١٨٧٤ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى الإسكنة رية على ذات الخصوم في الدموي رقم ٩٥٥ سنة ١٩٧٤ مدني كلي الإسكندرية كمشار إليها آنفا وعلى سندها القانولى بطاب الحكم بتحويض مقداره ٢٥ ألف جنيه والفوائد بالتضامن نتيجة فقدؤوجته التي نتات في حادث انهيار العمارة المذكورة . ودفع الطاعن بصفته بعدم قبول الدعو بين لرفعهما على غير ذى صفة استنادا إلى أن وزير الإمكان والمرافق لايشــل مرفق الإسكان مجانفاة الاسك. درية طيقا للفانون رقم ١٢٤ «منة ١٩٦١ وأن الذي يمثل هــذا المرفق هو محافظ الا-كمندرية الذي يتمين اختصامه في الاعوبين – ومحكمة الا كندرية الابتدائية بمدأن أمرت بغم الدمويين مالغ الذكر ليصدو فيهما حكم واحد - قضت بجلسة ٢٧/٣/٣/٢ برفض الدفع انبدى من الطاعن بصفته بعدم قبول الدعرى وقبوط الم و بإلزام الطاعن بصفته و باقي المطاون ضدهم هذا الخمسة الأول عبالغ التعويض الحكوم بها بالتصاءن فيها بيئهم . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستثناف وقم ٢٩٧٧ سنة ٣٩ ف ، وأبدى من بن أسباب استثناف محمك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على فر ذى صفة وعكمة استثناف الإسكندوية بعد أن ضمت إلى هدذا الاستثناف امتشافي التحريم من ذات الحكم المستأنف . طمن الطاعن بصفته في هذا بحاسة بطريقي النقض ، وقد من النابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه و إذ مرض العامن على الحكمة في هذا المحكم المستأنف . طمن الطاعن بصفته في هذا المحكم المستأنف أدورة مددت جاسة انظره وفيا الزمت النيابة وأجا الربعة النظرة وأجا الزمت النيابة وأجا الربعة النظرة وقبا الزمت النيابة وأجا الربعة النظرة وأبيا .

وحيث إن مما سماه العاامن بعيفته على الحكم المطمون فيه شاأمة القانون والحلما في تطبيقه ، وفي سيان ذلك يقول إن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الده و يين ١٩٧٩ سنة ١٩٧٤ ١٩٧٤ مستة ١٩٧٥ مدنى كلى الاسكندرية لونههما على فيرسمة تعول سند من أن الطاهن من نفسه سلم بارس المسمولية هي عساولية توزارة الإسكان التي يمثلها وان الحافظ ليس إلا ممثله لأن المؤدى واحد، وما ذهب إليه الحكم المطمون فيه خالف القانون لأن مافظة الإسكندرية لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية خالف القانون لأن عافظة الإسكان يمثل الدولة بالنسوة لشنون وزارته ، فان الحافظ هو الذي يمثل أخافظ مو الذي يمثل أخافظ هو الذي يمثل أحماط القوانين عهم سنة ١٩٧٥ و إذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر واعتبر وزير الإسكان ممثلة مهم أن الذي يمثل مع فظ المنظم والموان والمستور وزير الإسكان عملا المنافر واعتبر وزير الإسكان ممثلة هو منظم المنافر واعتبر وزير الإسكان عملة هو عنظ الاسكندرية ، فانه يكون قد خالف الفانون وأحطأ في تطبيقه بملة هنو يستوجب تفضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن القانون / هاسنة ١٩٧١ في شأن الحكم الحلى – والذي عمل به اعتبارا من ٣٠/٩/٣٠ ؎ نص في مادته الرابعة على أن " تنشأ بكل محفظة مجلسان يسمر أولهما المحلس الشعبي ويسمى الثاني المحاس التفيذي " كما نص في المسادة ٢١ منه على أن يكون المحافظ رئيسا للجاس التنفيذي ، وقضت المسادة ٣٣/٤ منسه على أن يختص المجاس التنفيذي بالخماذ لإجراءات النفيذية التي تكفل نحةيق الخطط والبرامج الخاصة يبرنامج العمل الوطني في نط و المحاظا ومن بإنها إدارة المرانق و لمشرومات حكائمت المسادة 1 ه من القانرن المذكور على أن تانح من نصوص آنمانون رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ بأصدار قانوز نظام الإدارة الحلية مايتمارض مع أحكام الهانون ٥٧ سنة ١٩٧١ المشار إليه . و إذ كانت المــادةان ٣٤ ، ٣٥ من الفانون رتم ١٢٤ سنة ١٩١٠ لانترارض أحكامهما مع أحكام القانون رقم / ٥ سنة ١٩٧١ فنصت السادة ١/٣٤ منه على أن و تباشر بج لس المان بوجه عام في دائرتها الشئون الاقتصادية والاجمامية والتليميه والنقافية والصحيه ومرفق لتنظيم واليك والإنارة والمجارى والانشاء والتممير . . . " و نصت المسادة ٣ ه على أن " يقوم وئيس المحبلس بتمثيله أمام الهاكم وغيرها من الهيئات وفي صلانه مع الغير" 🗕 ثم صار الفانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٥ ياه ١٠ر فانون نظام لحكم الحلى ـ وعمل به من ٤٣/٧/٥/ ٩/ وقد أنفي القانونين ٤٣٤ سنة ١٩٣٠ ، / a سنه ١٩٧١ ، ونص في مادنه الرابة على أن قع يمثل الدانظة محانظها كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الأحرى وثيمها وذلك أمام اناضاء وفي مواجهة الغير ثم صدر القانون رقم ٤٣ منة ١٩٧١ بأصدار قانون الحكم الحلي 🗕 وعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/٦/٢١ ــ الذي أنني القرنون ، ٥ سنة ١٩٧٥ ونص في المارة الرابعة منه على أن يمثل المحافظة محافظها كما يمثلكل وحدة من وحدات الحكم المحلى الأخرى رئيسها رذلك أمام النضاء وفيءواجهة الغيرفقه دائدهذه النصوص عيماً على أن وزير الاسكان والمرافق لايمثل مرفق الاسكان الحافظات – وهي من وحدات الحكم المحلى ـــ أمام أقضاء . لما كن ذلك ، وكات لدعويان ٩٥٩ منة ١٤ ١٩ مدنى كلي الاسكندرية ، ١٨٢٤ سنة ١٩٧٥ مدني كلى الاسكنندرية قد أقيمتا بتاريخ ٢٨/٤/٢١ ، ٢٦/٥/٥/١٩ علىالتوالى – أى في ظل مريان أحكام الفانون وقم ٧٥ سنة ١٩٧١ في شأن الحكم المحلم المحلف واختصم فيهما وزير الاسكان باعتباره المدعمول عن مرفق الاسكان باعتباره المدعمول عن مرفق الاسكان بالمحافظات الاسكندرية ، في حين أن وزير الاسكان لا يمثل مرفق الاسكان بالمحافظات على ماسلف الاشارة وفقا المقانونين وقي ٥٧ سنة ١٩٧٥ ، ٢٤ من إ٩٧٥ اللذي صدوا بعد ذلك في شأن نظام الحكم المحل ، ومن ثم اكون الدعويان قد أقيمتا على فير في صفة ، ويكون الدفويين المفاعن بصفته بعدم قبول الدعويين ارف هما على فير دى صفة صحيح في القانون ، وإذ لم يلتزم الحكم المحلم في الفانون ، وإذ لم يلتزم الحكم المعامون فيه هذا السلميم على فير ذع سعة صحيح في القانون ، وإذ لم يلتزم الحكم المعامون فيه هذا السلميم وذن حابة لميحث يا في أوجه الدي .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيسه ـــ ولما تقدم شعين إلغاء الحكم المستأنف فيا قضى به بالغسبة الطاهن بصفته فى الدعويين ١٩٧٤ م ١٩٧٤ ع ١٨٢٤ سنة ١٧٥، مدنى كلى الاسكندرية والحكم بعدم قبول الدعويين باللسهة للطاهن بصفته لرقههما على غر ذى صفة -

جلسة ١٨ من ^{نوف}بز سنة ١٩٨٢

راتامة المديد المستشار / محمود جدو ربضان انائب رايس الهائمة ، وحضوية الساهة . المستشارين ، أحدكال عالم ، عد رأات شفاجى ، محمد صديد هيد القادر وماهر اللاد.

(144)

الطعن رقم ٢٦ ه اسنة ٨٤ القضائية :

- (١ ، ٣) إستاناف قد الأثر الناقل". إيجار قد إيجار الأماكن " . الإخلاء لمدم الوقاء بالأجرة " . قد التأجير من الباطن " .
- () أثر الاستداف . إنتذ ل الزاع إلى محكة الهرجة الثانية يما -وق أن أيداه المستأنف حايه من دفوع وأرجه دفاع أمام محكة أول درجة ما لم يتنازل عنها صراحاً أو ضمناً .
- (۲) طام الثربر إعلاد المستاير الدم الرفاء بالأبرة المستحقة راتبا برين الباطن. القضاء بالإخلاد السيب "نان ، قضاء المكنة الاست الهة بالإخلاد المسدم الموفاء بالأبرة بعد أن تحققت من هدم تخل الزبر عن هذا الطلب ، لا خطأ ، هه" ذلك .
 - (٣) حكم و نسبيب الحكم » . نقض السبب غير المنتج » .
- (٣ ، إنمامة الحسكم مل هدامات متمادة ، كفاية إ-هاها لحل قذائه و النمي هايه في ياق الدهامات الانحوى أيا كالر وبه الرأى فيه . هير منتج ،
- (٤ ٧) حكم در تسبيب الحكم » . محكة الموضوع « تفدير الادلة » . نقض « أسباب الطمن » . إيجار « إيجار الأماكن » . « الإخلاء المدم الوفاء بالأبرة » .
- () خفاه الحديم هل ماله أمل ثابت في الأمراق ، تشمته الردالضيني المدقع الماقه الطاهتان من أدريه دفاع - المدارمة في ذلك ، جدل في تقدير الهكما الدهة ، مدم جواز إثارته أمام محكمة المنقش .
- () حدم تقديم الحاجئان مايدل مل تمسكيهما أمام محكة الموضوع بأداه الأبرة الإضافية قطمون ضده ، إفتاد النبي إلى الدليل .

(۲) مخلف المستأمِن هن الوفا، يأى ة ر من الأبوة المستعقة ، كاف اطب إخسادتُه من
 العرب المؤجرة ،

(٧) ورود النبي على الحمكم الابتدائل درن الحمكم الاستثنافي المعامرة فيه • غير مقبرل ◄

١ - المقرر في قضاء هذه الحكمة أن الاستشاف وفقا لحرالمادين ٢٢٧٧ و المواجه من قانون المراقمات ينقل الدعوى إلى محكمة الاستثناف محاتها التي كانت عام قبل صدور الحكم المستأنف عاد وبما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفوع وأوجه دفاع عوسد مده والمك معاروحة أمام محكمة الاستشاف للفصل بها تجسره دفع الاستشاف سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت محكمة الدرجة الأولى الفصل فها أو التي قسات فيها للا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك نشيء مها صراحة أو ضمنا ه

. ﴿ _ إذ استند المطمون ضده أمام محكة الدوجة الاولى في دعـ واه بإخلاء الدن المؤجرة للطاعن الأول على مُنبِين هتى مسدم الوفاء بالأجرة المستحقة على العين المؤجرة ، وتأجيرها من الباطن . فقضت المحكبة لمصاحا الطعود ضده بالإخلاء على سند من السهب الثاني ، وأفع حَنْتُ أَنَّهَا لَم تُر مسوعًا للتعرض للسبب الآخ بعد أن أحبب المعامون فده إلى طلبه ، وإذ استا ف الطاهنان هذا الحدة نقسد النفلت الدعوى إلى محكما الاستنتاف ما سبق أن أنداه المطورن ضده أمام محكة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ، وتعتبر مطروحة أرام ً محكما الاستئناف للفصل فيها ، وكان الثانت مما حصله الحكم المطعون فيه -مماله أصله الثات بالأوراق – أن المطعون ضده لم يتحل عن طلب الإخلاء المؤسس على مدم الوفاء بالأحرة المستحقة هلى العن المؤحرة ، وأنه تمسك صراحة ِ في مذكرته الماءمة لحلسة . ١٩٧٦/٣/٢ أمام محكة الدرجة الأولى بمســـد حجــزَّـــ الدعوى للحكم بطلباته المبانة بصحيةة دعواه، ومن بيَّمًا طلب الإخلاء أ.دم الوفاء أ بالأحرة المستحقة على العين المؤخرة، فهو لم يتنازل عن هذا الطلب - كما يدعى الطاهنان – وكان على محكمة الاستثناف أن تعرض له لتقول كاسمًا نيه ، وهوير. إذ فملت فإن النمي على حكمها تخالفة العانون والقضاء بما لم يطلبه الحصوم بكونه هارغ أساس . ب المفرر في تضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا أقم على دهامات متعددة
 مؤكات إحدى هذه الدهامات كانيــة لحمل الحكم فإن تعييبه في باقى الدعامات
 الأحرى ب بفرض صحته بكون غير منتج .

9 — إذ أقام الحكم المعلمون نيسه قضاءه على ما استخاصه بالاسباب الموضوصية التي أوردها من ثبوت واقعسة الناجر مفروشا في مدد مختلفة عورب على ذلك بازام الطاعنين بالأجرة الإضافية المستحقة وفقا للحادة ٢٨ من القانون به السنة ١٦٩٩ من القانون به للسنة ١٦٩٩ مسائة البيان مقابل هذا التأجر ، وإذ كان مااستخاصه الحكم له أصله النابث في الأوراق وسائفا وكانيا الود على ما يشدره الطاعنان في هذا النان في الذي عليه بما جاء بهذين الوجهين بكون جدلا موضوعيا لا نقبل إلارته أهام محكمة النقض .

 إذ لم يقدم الطاعنان ما دل على تسكه ما أمام محكه الموضوع بأداء الأحرة الإضافية للطمون ضده فيكون نديهما في هذا الحسوس عار من الدليل،
 و بالتالي غير مقبول ،

٩ ــ ١٨ كان المشرع قد رّب خص الحادة ١/٢٣ من المناون رقم ٩٥ لسنة ١/٢٩ من المغاون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٩ المؤرد عن أداء الأبرة المستجة: ، فإذ التأخير في سداد الابرة الإضافية ذات الآثار المرتبة على التأخير في أداء الأجرة الإصلية إذ الجزاء يرّب على التخلف عن الوفاء بأى قسدر من لأجرة المستحة لم قافوةا .

 إذ قضى الحكم المطمون فيه بتأبيد الحكم الابتدائى بناء على أسهاب خاصة به دون أن مجبل عليه في أسها به ، ولما كان الدي بهذا السهب منصرفا إلى الحكم الابتدائى فإله – أيا كان وجه الرأى فيه – يكون غير مقبول .

الحكة

بعد الاطلاع علىالاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر 6 والمرافعة و بعد المداولة ،

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع حلى ما يبسين من الحكم الطعون فيه وسارً أوراق، الطعن ستخصل في أن الطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٠ مدني. كلى جنوب القاهرة ضد الطاعني بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة إلى أولهما بالمقا المؤرخ ١٩٧٥/١/١٥ التأخره في سداد الأجرة منذ شهر أبريل سنة ١٩٧٤ والقيام، بتأجر العسين من الباطن للطاعن الشائي دون إذن كتابي صريح منه ويتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٠ قضت محكة أول درجة بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها خالية للطمون ضده ٤٠ أسيسا على تأجرها من الباطن بفرير إذن كتابي صريح من الماك، استرقف الطاعنان هدا الحكم بالاستناف وقم ٩٣ ق القاهرة و يتريخ و ١٩٧٨/٢/١ قضت محكم الاستئادة ويتريخ و ١٩٧٨/٢/١ قضت محكم الاستئادة إلى عدم الوزاء والمقاددة الحكم بطريق النقنرة وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطمن عروض الطمن على هذه المحكة النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطمن عروض الطمن على هذه المحكة في غرفة مشورة فحددت جلسة لذطره وفيها الترمت النيابة وأبها و

وحيث إ، الطمن أنم على خمسة أسباب ينمى الطاعنسان بالسبب الأولى منها على الحكم المطمون فيه مخالفته القانون والفضاء بما لم يطلب الجمدوم ، وفي سان فلك بالولان أن المطمون ضده أقام طلب الإخلاء على سببين الأول التأخير في سادد لأحرة والتالى الناجير من الباطن ، وأقامت محكم أول درجة قضاءها بهاضات عسب انتزاع على السبب الثالى وصاده ، إلا أن المطمون ضده عاد إلى مناقشة السبب الأول أمام محكمة الاستثناف وغم تنازله الصريح عنه ، إذ أقام الحكم المعلمون فيه فضاءه بالإخلاء على هذا السبب نقط، والذي لم يكل مطروحا أهامها من جاسا المطعون ضد،) قد يكون قد خالف المانون فضلا عن قضائه المعلمون من جاسا المطعون ضد،) قد يكون قد خالف المانون فضلا عن قضائه المالموم ه

وحيث إن هـ ا النهى غيرسديد، إذ ا قور في قضاء مذه المحكة أن الاستثناف و وقاً لنص المادتين ۲۳۲ ، ۳۲۳ م قانون المرافعات سقل الدعوى إلى محكة الاستثناف بحالها التي كمات عليها قبل صدور الحكم المستأنف با نسبة لما رفع عنه الاستثناف ، و بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكة الدرجة الأولى من دفوع وأوجه دفاع ، وترتسبر هذه وتراك مطروحة أمام محكة الاستثناف للفصل فها مجرد رفع الاستثناف سواء في ذلك الأومه التي أغفات محكة الدرجة

الأولى الفصل فيها أو التي نصات فيها لغير مصلحته ، وهل الحكم: أن تفصل قيم إلا إذا تنازل المستألف دايا هن النَّسك بشيء منها صراحة أوضمنا . كما كما إذ ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعور فيه أر ا طعون ضده استند أمام محكمة الدرجة الأولى في دعواه باخلاء العمين المؤحر، للطامن الاول إلى سيدين هما عدم الوفاء بالأجرة المستحدَّة على العسين المؤجرة ، وتأجيرها من الساطن ، فقضت الحكمة اصلحا المطمون ضده بالإخلاء هل سند مز السهب الثاني ، وأمصحت عن أنها لم تر مسوغا للتمرض للسهب لآخر بعد أز أجيب النطعون ضده إلى طلبه، و إذ استأنف الطاعنان هذا الحكم فقد انتفات الدعري إلى عكمة الاستاناف بما سيق أز أبداه المطعوز ضده أمام عكمة اندرجة الأملى من أوجه دناع ، وتعتسير مطروحًا أمام محكمة الاستثناف للفصل فها ، وكان الثابث مما حصله الحكم المعلمون فيه - عما له أصل النات بالأوراق - ان المطمون ضده لم يخدلي من طاب الإخلاء المؤسس على عدم الواء بالابعرة المستحمّا على العين المؤخرة ، وأنه عمل صراحة في مذكرته المقدم لحلسة • ٢ /٣/٢ / أما ، محكمة الدرجة الأولى بعد له حجز الدعوى لاكو بطراته المبينة يصحيفة دعواه ، ومن بينها طلب الإحلاء لعمسدم الوفاء بالأحرُ المستحدّة على العسب المؤررة ، قهو لم متنازل من هذا الطلب ساكيا مدعى العاء: ن ، وكان هلى عُمَّةُ الاسائناف أن تعرض له انقول كانتها فيه ، وهي اذ فعت وإن النمي هلى حكمها بمخالفا القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصوم يكون على غير أساس م

وحيث إن حاصل الديبين الثانى والنالث من أسهاب العامن النع على المسكم المطعون فيه تخالفة القانون والنماد في الاستدلال ، وفي ساحت ذلك يقول الطعون فيه وأد يدع الأمرة عزية المدكمة المرضوع بأد يدع الأمرة عزية المدكمة لم يكن مرده إلى امتناع المطعون ضده هن استلامها وإساكان بسبب توقيع حجز ما للدين لدى الذي وتحسكهما بأنهما بمتنعى المذارات عرض قاما بعرض الأمرة مقدما على المعادون ضده الدى تسلمها دون اعتراض فلا يستحق عنها فواعد تأخير ، إلا أن الحكم المطعون فيه النفت من هذ الدفاع ، وأقام قاماء من أد الإيدع غير مبرى، للذمة إذ لم يعقبه إخصار الأجر طبة المدادة

﴾ ٣/١ -ن القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٩ ، فضه لا عن عدم تضمن الأجرة المعروضة قوائد "تأخير فيكون الحكم فضلا من نخالنه قد شايه فساد في الاستدلال •

وحیت ان دنما النمی صردود بماهو مقرر فیقضاه دنده لمحکة من أن الحکم ـ
إذا أقم على دعامات متعدة وكانت إحدى هذه لدعامات كافية وحدما لحمل
الحکم فإن تعبيه فی باقی الد امات الاخرى ـ بفرض صحتـــه ـ يكوف
غر منتج ه

وسى كان النابت الذالم الطمون فيه قد خلص بأسباب سائفة إلى أل ذمة الطاهنين ازالت اشقولة بجزء من الأجرة ، هى الأجرة الإنترقية المستحقة عن التأجير مفروشا رفقا المساحدة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ ل من ١٩٦٩ ، وكان هذا كافيا لحل قفداء الحكم بالإخلاء فإن النمى عليه فى يافى الدهامات من أن إيداع المبالغ غير مبرى م لذمة ذلم يعقبه إخهار المؤجر طبقا المسادة ١٩٦٩ س القانون وقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ س وقائد الناخير ، قالم كان الرأى فيه يكون غير منتج ،

وحيث إن الطائنين يتميان بالسبب الرابع من أسباب الطمن على الحكم المطمون نيه النساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقرلان أن الحكم خلص إلى وي بيان ذلك يقرلان أن الحكم خلص إلى وعضر انشكرى رقم ١٩/٥ لمنا المعادن الشعر مفروشا لم تكن محل منافشة بين طرق الحصومة كما لم يؤسس عليها المطعون شده دعواه ، والنالى: أن المختر منافقة الأجرة عن مدة التأجير مفروشا دون تحفظ، والثالث: أن الحكم الماهمون فيه لم سين مدة التأجير مفروشا لتحديد الأجرة المستحقة ، وارابع : أن الحكم الماهمون فيه لم سين مدة التأجير مفروشا لا يقم عليها دليل و يجحدها الطاعنان ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالإخلاء على عدم عرض الطاعنين الأجرة الإضافية المستحقة المستحقة عن التأجير مفروشا على الطعون ضده فإنه يكون معيباً المقساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول والرابع بأن البين من مدونات المحكم المعلمون فيه وسائر أوراق الطعن أن المحلمون ضده قد أقام دعواه بطلب الإخلاء على سدين التآخر فى سداد الرحم والناجير من الباطن ، وقضت محكمة أول درجة بالإخلاء على أساس السبب النانى وهو واقعة الناجير من الباطن عامؤداه أن هذه الواقعة المسبب النانى وهو واقعة الناجير من الباطن ، وإذ اقام المحكم المعلمون فيه قضاء على ما استخلصه بالأسباب الوقوعي، التي أوردها من شبوت واقعت التاجير مفروشا فى مدد نختلة ، ورتب على ذلك إلزام الطاحنين بالأجرة الإضافة المستحقة وفقا للسادة ١٨ من القانون ٥ اسمنة ١٩٠٩ سالفة البيان مقابل هذا التأجير ، وإذ كار ما استخلصه الحكر أن أصسله النابت فى المؤوراق وسانها وكافيا للرد على ما شيره العاصدين في هذا الله أو فإن النعى عليه علم جاء بهذين الوجهين يكون جلا موضوعيا لا تقبل إذرته أمام هذه المحكة .

والنعى مردود فى وجهه الثانى بأن مد تدات العاامين القدمة إلى محكة الموضوع شعلقة بعرض الاجرة الاصابية من المطعون ضده دون الأجرة الإضافية كو إذ نم يقدم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكة الوضوع أداء الأجرة الإضافية للوضافية للمطعون ضده فيحون تعييمه في هذا الخصوص عار من الدليل كو بالتالى غير مقبول و بالنعى مردود فى وجهه الغالمة بأنه سلماكا المذمرع قد رتب شص المدة ١٢٦ امن اقدائون رقم عن المدة ١٩٦١ الأفر الحق فى طلب إخلاء المستأجر لذكوله عن أداء الأجرة المدة الامراقية والمن للتأخير في سداد الاجرة الإضافية ذات الآثار المترتبة على التأخير في أداء الاجرة الأصابية إذ الحزام يترتب على التخلف عن الوفاه بأى قدر من الأجرة المستحقة قونونا ، إذ كان ذاك وكان الحكم المعلمون فيه قد أقام قضاءه دلى ما ثبت له صحيحا من عدم أداء أى قدر من الأجرة الموصافية فلا عايا إن هو لم يعين مقدار تلك لا برة، ويكون قائدي ما هذا الموجه غر منتج .

وحيث إن العاعدين يتعيــان بالسبب الخامس من أسباب العامن عز الحكر المطمون فيه الحطأ في الإسناد ، وفر بيان ذلك يقولان أن الحكم الابتدائ أفام قضاءه بالإخلاء على ثبوت التأجير من الباطن يعسد انهاء الإعارة وانتهاء المسدة المنصوص عليها فى المسادة ٢٦ من القانون ٥٢ اسنة ١٩١٩ فى حين أن إعارة الطاعن الأول للخارج لم تنته

وحيث ان هذا النمى غير سديد ذلك أن الحكم المطهون فيه قض بتأبيسه الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، ولما كان الله على إبدا السبب منصرفا إلى الحكم الابتدائى فإنه — أيا كان وجه الرأى فيه — يكون غير مقبول .

وحيث إلى لما تقدم يتمين رفض الطعن برمته .

جلسة ١٩٨٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

يرامسة السيد المستشار / محمره حسن زمضان ثائب وايس الحكمة ، وهضوية السادة المستشارين ، د أحدكال سالم ، محمد وأفت غضاجي ، محمد سيد عبد المفادر وماهر الاده ،

(171)

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٥ القضائية :

(١٠) دعوى (د الصفة في الدعوى) ، نقض (د شروط قبول الطمن) .
 الصفة محكم (د الطمن في الحبكم) . (د الخصوم في الطمن) .

إغتيمام إليهة الإدارية المقائم" مل هبمور التنظيم فر شأن المنشآت الآياة الدقوط والترميم واقصياتة . مناطه .م ٩ ه في ٩ ٤ المستنة ٧٩ ٩ ، ﴿ إختمامها في العلمز بالتقش الدفاع عن القرارات الصادرة المسلمة العامة ، صحيح في القافون . م ٥ ٥ ٧ ه في ٩٤ لسنة ١٩٧٧

(٧) حكم " الطمن في الحكم" . " الأحكام الحائز الطمن فيها " . إيجار .
 " إيجار الأماكن " . " المنشآت الآيلة للسقوط " .

الأحكام الساهرة من الهكمة الابتدائيسة يتتكيلها طبقا لسادة ٨٠ ق ٤٩ لسة ١٩٧٧ في الملمن على فرادات لجان المنشآت الآيان "السفوط والرميم والسمالة • الطبق هايما بطويتن الإستثناف غضومه لقرامد المامة • فصر تغاق م ٢ ق ٤٩ لسة ١٩٧٧ هل الأحكام السماهرة في الهمون على قرارات لجان تحديد الأجرة •

١ — الذس في المسادة ٩٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الإماكن وتنظم الملاقة بين المؤجر والمستأجر — والوارد في الفصل الثاني من الباب الثاني من الفانون في شأن المنشآت الآيلة المسقوط والترمي والصيانة على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالمساحة قرار لجنة إصدار القرارات في شأن المذشآت الآيلة المسقوط والترمي والصيانة وعلى قلم الكتاب إعلان الجهة الإدارية الغائمة على شئون التنظيم وذوى الشأن

من ملاك العقارات وأصحاب الحقوق بالطمن فى قرار اللجنة و بالجلسة المحددة لنظر هذا الطعن " . يدل على أن الجهة الادارية القائمة على شعون التنظيم التي يمثلها المطعون ضده الرابع تعتبر خصا حقيقيا فى الطعن ، يؤيد هذا النظر أن المشرع ناط بهذه الجهة — فى المسادة ٥٦ من القانون سالف الذكر صعابة و فحص المبانى والملشآت وتقوير مايلزم أمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الدكلى أو الجزئى أو التدعيم أو الترميم أو السيامة لتأمين سلامتها أو لفخاط عليها فى حالة جيدة لجعلها صالحة للغرض الذى أنشات من ألجله ، كما أمر فى المسادة به من القانون بتشكيل لجانفنية تتولى دراسة الذاوير طمن فوو الشأن فى هذه القرارات طبقا للسادة به صالفه الذكر ، نان اختصام طمن فوو الشأن فى هذه القرارات الصادرة بلصاحة العامة .

٧ - النص في المادة ١/١٨ من الفانون ٤٩ لسنة ٧٧ الذي يحكم واقصة الدعوى على أن يكون الطمن على قرارات لجان تحديد الأحرة ، أمام المحكة الابتدائية السكائن في دائرتها المكان المؤجر ، ويايعتى بتشكيلها مهندس معارى أو مدنى " والنص في المادة ٢/١ من قات القانون على أنه "لا يجوز الطمن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٩ إلا لخطا في تطبيق القانون " والنص في المادة ١٥ الوارد في الفصل الشامن في شأن المنشآت الآيلة السقوط والترم والصيانة بالطريق المدار القرارات في شأن المنشآت الآيلة السقوط والترم والصيانة بالطريق الإدارى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق " . . . المشار إليه في المادة ١٩ منه على أن "لكل من ذوى الشأن أن يطمن في القرار المشار إليه في المادة السابقة أمام الحكمة المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا المشار إليه في المادة السابقة أمام الحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا المادة من عن المادة المادة السقوط والترميم والعيانة أسا يشمل الله عن في الأحكمة المختصة بنظر الله عن في الأحكمة مرانب في ٤ الماشة على الأله المنتقل تلك المكة من حانب في ٤ المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة المادة من هذا القانون في الأحكام ، وإذ نظمت ووهو أمر منه العملة بالقواعد الخاصة بطريق الطعن في الأحكام ، وإذ نظمت وهو أمر منه العملة بالقواعد الخاصة بطريق الطعن في الأحكام ، وإذ نظمت

المادة ٢٠ من الفسانون المشار إليه طريقا خاصا للطعن في الأحكام الصادرة من الكالحكمة ، وقيدت حقاستثنافها وقصرته على حالة الخطأف تطبيق القانون استثناء من مبسدأ التقاضي على درجتين ، وهو من المبادئ الأساسية ف النظام القضائي ، مما لا يجوز معه التوسم في تفسير هذا النص أو الفياس عليه وك كأنت علة هذا الاستثناء ــ وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية ــ هي الاكتفاء فما يتعلق بتحديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئي مع الترخيص والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ماقد يصدر من الحكمة الختصة بالطعن في حالة التقلم إليها ، وكانت تلك العـــــلة تناقض طبيعة المنازعات الناشئة عن قرارات الهدم والترميموالصيانة التي تنسم بجانب كبير من الخطورة والأهمية ، فإن إغفال المشرع في المادة ٥٥ الإحالة إلى المادة ٧٠ مؤداه أنه قد عمد إلى قصر نطاق المادة الأخيرة على الأحكام الصادرة في الطعون على قرارات لحان تحديد الأجرة دون تلك ألتى تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فتخضع للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات منحيث جواز االمعن جواز الاستناف تأسيساً على أن الحكم الصادر في الطعن على قوار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والترمم والصيانة يخضُع للحظر من الطعن المنصوص عليسمه في المادة . ٢ قاله يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

الحكة

بعد الاطلاع هل الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة ...[

وحيت إن الوقائع - على ما يهن من الحكم المعمونة، وسائرأوراق الطعن - تخصل في أن المطعون ضدهم السلانة (الأول) أقاموا الدعوى رقم ١٤١٨ استة ١٩٨٠ مدتى كلى الحيزة ضد الطاعنين والمطمون ضده الرابع بطلب الحكم بالغاء القوار رقم ٣٧٥ سنة ١٩٨٠ الصادر في ١٩٨٠/٨/٢٩ يترمم المبنى المماوك لحم والحكم بهدمه هدما كليا حتى سطح الأرض ، على سند من أن حالة المبنى

موضوع الفرار المتضى الحدم الكلى ، و بعد أن ندبت محكمة أول درجة خبراً وقدم أقريره حكمت بساريخ ٢٩/١/٥/١٩ بقبول الطمن شكلا وفي الموضوع بسعديل الفوار المطعون فيسه و بإزالة العقار جميعا وجميع أسواره المشتركة مع الحميان حتى سطح الأرض ، و بازام المطعون ضدهم عدا الرام المصاريف ، إمنا في الطاعنور هـــذا الحكم بالاستئذ في رقم ٢٩٣٣ س ١٧، ق في سويف مأمورية الفيوم ، و بساريخ ه/ ١٩٨٩/١ تضت كلمة لاستئناف بعدم جواز الاستئذ في . طمن العام ون في هذا الحكم بطريق النقض ، دفع لمطعون ضده الرام بعدم قبول العلم باللسبة له ، وقدمت النيابة مذكرة تمسكت فيها بذات الدفع ، وأبدت الرأى في الموضوع بنقض الحكم المطمون فيسمه ، عرض الطمن المدفع ، وأبها التزمت النيابة بأيها .

وحبث إن مهنى الدفع بعسدم قبول العامن بالله بة العلمون خده الراج أنه ليس خصا سقيقيا ، إذ لم يوجه إرسه الطاعدرن ثمة طلبات ، كما لم ينازعهم طلباتهم فلا مصلحا لهم في اختصامه

وحيث إن الدفع في غير محلًا ، قلك أن النصر في المسادة ، من العانون رقم ، إلى المستق المسادة ، من العانون وقم ، إلى السنة ١٩٧٧ في شأن والجمع المستاح – والوارد في أغصل النائي ن اليسب النائي من القانون في شأن المشتاح لا يلة السقوط والترم والصيانة على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطن في النوار المشار إليه بالسادة الدابعة قرار بانة إصدار الزرات في شأن المنشآت لآيلة السقوط والترم والصيانة – وعلى الم الكناب إلى الما المهسة المحددة المار من ملاك العقارات وأصحاب المؤود بالمعامن في قرار الجنا و بالجلسة المحددة المار من ملاك العقارات وأصحاب الجنمة الإدارية القائمة على شنون النظم – التي يمثلها المعمون ضده الرابع تمتير خصا حقيقيا في العدن ، يؤيد هسدا النظر أن المشرع ماط بهذه المعهة سرخصا حقيقيا في العدن ، يؤيد هسدا النظر أن المشرع ماط بهذه المعهة سرخصا حقيقيا في العدن ، يؤيد هسدا النظر أن المشرع ماط بهذه المعهة سرخصا حقيقيا في العدن ، يؤيد هسدا النظر أن المشرع ماط بهذه المعهة سرخصا حقيقيا في العدن الفاون سرف الذكر – معاينة وقص المهاني والمنتآت في المدادة ، من القاون سرف الفراد والأموال سواء بالهام الكاني والمغزئ وتقدر برمايازم الخاذة المدافقة على الأرواح والأموال سواء بالهام الكاني والمؤرث

أو الندع أو الزمم أو الصيانة لتأمن سلامتها أو الخفاظ علمها في حالة جيدة لحدثها أو الخفاظ علمها في حالة جيدة لحدثها صالحة المدرس الذي أنشكت من أجله ، كما أمر في المحادة ٧٥ من القانون في تشرك دواسة القاور المقدمة من ذلك الجهة ، وإصدار قوارات في شأنها على وجه السرعة ، فاذا طعن ذوو الشأن في هدف القرارات طبقا الحديد المنافع المنافعة المدرة به الفائمة على شنون النظيم بشغل في الطمن ، يكون إعمالا لصحيح القانون حتى تدافع من هدف الدورات العدادرة المصاحة العامة . لما كن ذلك ، يكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطمن أتم على سهب واحديثهى به الطاعنون على الحكم الطعون في الحما في الحكم الطعون في الحما في الحما في الحما في الحما المن المستفاد من تصرص المواد ١٩ من ١٥١٥ من المستفاد من تصرص المواد ١٩٥١ من ١٥١٥ من الفكة المشاو الفاون وع سنة ١٩٧٧ أنه لا يجوز الطعن في الحمد الممادر من الحكة المشاو في المسادة ٩، إلا للحطا في تطبق قادن ، في حين أن المشرع لم يحسل في المسادة عن الوادة في الفصل الحاص بالمنشآت لآيلة السقوط والترمم في الطعن على المادو من الحكم الصادر في الطعن على الحادة على المادو المنافق المنافقة المنافق المن

وحيث إن هذا النمي صحيح ، ذلك أن العرف المسادة ١/،٨ من الغانون رتم هع لسنة ١/،٨ من الغانون رتم هع لسنة ١/،٨ الذي يحكم وقعه الدوى ﴿ أَنْ يَكُونَ الطّعَنَ مَلَ قُراراتُ لِمَنْ تَعْدَيْدُ الأَجْرَةِ الْمُكَنِّنُ فَى دَائْرَتُهَا المُكَنَّ الْمُؤْمِّرُ وَلِمْتُكِيا المُحَدِّقَةُ الْمُكَنِّنُ فَى دَائْرَتُهَا المُكَنَّ الْمُؤْمِّرُ وَلِمُحْتَى الْمُكَانِّ المُحَدِّقِ المُحَدِّدِةِ الْمُحَدِّدِةِ المُحَدِّدِةِ المُحَدِّدِةِ الْمُحَدِّدِةُ المُحَدِّدِةُ المُحَدِّدُ المُحْدِدُ المُحَدِّدُ المُحْدِدُ المُحَدِّدُ المُحَدِّدُ المُحْدِدُ المُحَدِّدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ المُحْدِدُ المُحْدِدُ المُحْدِدُ المُحْدِدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ المُحْدُدُ المُحْدِدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ المُحْدُدُ المُحْدُدُ المُحْدُدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ المُحْدِدُ المُحْدُدُ الْمُعْدُولُ المُعْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُدُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُعْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُحْدُولُ المُ

في الفصل الثامن في شأن المنشآت الآيلة السفوط والترميم والصيالة على أنه " يعان قرار الجنة - لحنة إصدار القرارات في شأن المنشآت الآيلة السقوط والترميم والصيانة بالطريق الإداري إلى ذوى أأشأن من الملاك وشاغلي العقار ــ وأصمأب الحقوق ... " والنص في المادة ١٥/٩ منه على أن " لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه في المسادة السابقة أمام الحكمة المنصوص عايها في المسادة ١٨ من هـــذا القانون ... " ، يدل على أن المسادة الأخيرة قد اقتصرت على الإحالة إلى المادة ١٨ في سيان الحكمة الختصة بنظر الطعون هلى قرارات لحان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والعميانة لما يُسمله تشكيل الله الحكمة من جانب فني ، وهو أمر منهت الصلة بالقواهد الخاصة بطريق الطعن في الأحكام ، و إذ نظمت الممادة ٢٠ من الفانون المشار إليســـــــــ طريقا ﴿ خَاصًا للطَّمَنَ فِي الأحكام الصادرة من تلك المحكمة ، وقيدت حتى استثنافها وقصرته على حالة الحطأ فعطبيق القانون استثناء من مبدأ التقاضي على درجتن وهو من المبادئ الأساسية في النظام النضائي ، ثمسا لا يجوز معه التوسع في تفسير هذا النص أوالقياس عليه ، ولما كانت على هذا الاستثناء - وعلى مآ أفصحت منه المذكرة الإيضاحية _ هي الاكتفاء فيها يتعلق بقسديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئي مع الترخيص والتحديد بمعوفة الجمنة ثم ماقد يصدر من المحكمة الختصة بالطعن في حالة التقدم إليها ، وكانت علك العلة تناقص طبيعة المنازعات الناشة: من قرارات الهدم والترميم والصيانة التي تتمم مجانب كبير من الخطورة والأهمية يه فإن إغفال المشرع في السادة ٥٥ الإحالة إلى المسادة ٢٠ مؤداه أنه قد عمد إلى قصر نطاق المآدة الأخيرة على الأحكام الصادرة في الطمون **على قرارات لحالب تحديد الأجرة دون تلك التي تصلمو في الطعون** على قرارات لحان المنشآت الآياة للسقوط والترمم والصيائة فتخضع للقواهد العامة المفروة في قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيها ، وإذ ذهب الحكم المطمون فيه على خلاف هــــذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستثناف تأسيسًا على أن الحكم العمادر في الطعن على قرار لحنة المذشآت الآيلة للسقوط والرمم والصيانة يخضع للحظر من الطعن المنصوص عليه في المسادة ٢٠ فإله يكون ود أخطأ في تطبيق الفا ون ، عما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة .

جاسة ١٩٨٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاحة السيد المستشار / عمود حدن ودشان تائي رايس الحكمة > ومصوية السادة. المنشاوين : أحمد كالدمالم > فهدرافت خناس ، فد سمية مبد لقنادة وماهر الاده .

(140)

الطعن رقم . ٤ م لسنة ٨٤ القضائية :

(١) إيجار . " إيجار الأماكن " . " حتى المستأجر في الناجر " . " الإيجار من الباطن " . "

حق المدئاب المدى الملقي في تأجير المسكان التوجن له طالبا أو مفروشا ، م ٢٦ / ٢ قد ٢٩/٣٦ - تطاقه ، النمي على مداية الفلد طاونين الدوب الماديين في مسرماطة المسرين في هان الشرطف ، م م و في ٦٦ لعملة ١٩٦٣ ، « لا يمند نطقه إلى الحق المفرر السرون في علما الشان م ٢٦ ق ١٩/٣ م ١٩ م علة ذلك ،

(٢) إيجار . " إيجار الأماكن " . " العلاقة الإيجارية " .

(۲) رب الأمرة ١١- تأيير السكن إعتباره دون أفراد أسرة الطرف الأعول في هذه الايجار ؤرجته وأدلاهم ووالديم المقدوق همه ايه وا مسئاير بن أصابين لا محمل لأعمال أحكام النباية الفديمة أن أو لاعتراط لمعامد دهير م ٢٠ ق ٣٥ لسمة ١٩٩٩ .

١ — المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى الفقرة الثانية من المسادة ٢٦ من الفانون وقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم الملاقة بين المؤجرين والمستأجرين هلى أن "و وللستأجر من مواطنى جمهورية مصر العربية فى حالة قامته بالحارج بصفة مؤقنة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش" بدل على أن المشرع خول المستأجر المصرى المفيم بالحارج بصفة مؤقنة مون الأجنبي استثناء للضرورة أن يؤجر المكان المؤجر له من الباطن مغروشا أو غير مفروش علما كار ذلك ، وكان النص فى المدادة الأولى من الفائون.

وقم ٦٦ لسنة ١٩٩٢ في شأن تعيين العاسطينيين العرب في وظائف الدولة وأ.ؤسسات العامة على أنه * استثناء من حكم البنا. (١) من المـــاد السادسة من العانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظُّم موظَّفي الدولة • يجوز تعيين الفَلسطية إن العُرب في وظائف الدُّولة والمُرْسُسات العامة ويعاملُون في شأن النوظف معاملة وعايا الجمهورية العربية المتحدة " . يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع نص في المسادة 7 مز القانون وقر ٢٧ لمسنة ١٥٥، في شأن نظام موظفي الدّرلة بما يسمح بتربينهم في وظائف الدولة والمؤسسات • وعلى أن يعاملوا في شأل التوظف معاملة رعايا جمهورية مصر العربية وذلك إيمانا من جمهورية مصر أعربية بتقديم كل عون الفلم طيدين العرب الذين سلبت قوى البغي والاستعار وطنهم العربي حتى يتمكنوا من الحياة في ميشة كريمة ، وكان النص سالم الذكر نصا أستثنائيا من القواعد العامة التي محكم نظام موغلفي الدولة والمؤسسات العامة ويلزم اعمال نطاقه في حدود الهدف الذي ابتفاه الم مرع من وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين في شئون النوظف فقط ، ومن ثم فلا يقاس عليه ولا "تمند حقرق القاسطينين العرب إلى حقوق المصرين الأخرى التي لا تشملها النصوص في صراحة ، وكان قانون إيجار الأماكن من الغوانين الاستثنائية المؤقنة التي وردت على خلاف الأحكام العامة المقورة في عقد الإيجار مما يتمين معه عدم النوسع ف تفريرها شأنها في ذلك شأن كل تشريع استشائى ، فإن الفلسطيلين العرب الذن يستأخر. ن مساكن في مصر لا يستفيدون من حكم المدادة ٢/ ٢٧ من الفانونُ رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيمار الأما كي وتنظم العلاقة بين المؤجر بن والمستأجر أن أيا كانت الحقوق الى منحتها لهم قوآنين أخرى أجازت لهم حق تملك المقارات في مصر إذ أن هذا النصر قاصر على المصريين فقط دون سواهم، لما كان ذلك . وكان الحكم الطمون فيه قد انهى إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإن النمي عليه بالخطأ في تطبيق الفانون يكون على غر أساس م

٢ - المقرو في قضاء هــــده الحـــــــة أنه وائن كان لعقد إيجار المسكن طابع
 هائل يتعاقد فيه رب الأسرة ليرتم به مع باتى أفراد أسرته، إلا أن ذلك لا ينفى
 نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الإشخاص فلا يلتزم به غير حاقديه الأصلين

الذين يأتمرون بقانون العقد ، وعلى ذلك فإن وب الاسرة المتعاقد في حدرن الخراد أسرته المقيمين معه حسد هو العارف الأصيل والوحيد في العقد رؤيد هذا النظر أن النص في المسادة ٢١ من القانون وتم ٥٧ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه " .. لاياتهى عقد ايجاو المسكن بوناة المستاج أو تركه الدين إذا بني فيها ذوجه وأولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الرك . و ياتزم المؤجر تتحوير عقد إيجار لمن لحم الحق في الاستمراو في شفل الدين و ودم الن على أن المشرع لم يعتبر المساجر تائبا عن الأشخاص في شفل الدين أوردهم النص في استمبار الدين ، ولذك نص على استمرار عقد الايجاو لم لمصلحة من يكون منها أخم وأن المستأجر عند تعاقد من نفسه وسابة من أفراد في حاجة لإياد هذا الحكم أو أن المستأجر غد تعاقد من نفسه وسابة من أفراد أمرية ، ومن ثم فإنه لا يسوغ الفول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مساجرين أحلين أخذا بأحكام النيابة الضم شية سواء كانت إذا متهم في بايه الايجاو أو بعده .

高人山

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حد على ما سين من الحكم المطهون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون ضده الأول أنام لدوى رقم ١٩٧٤ منة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعن والمطهون ضدما النانية بطلب الحسكم بإخلام شقة أأثرا وتسليمها تأسيسا على تأسيرها من الباطن خلافا للحظ الوارد فى المقد والقانون • و بتاريخ ٢٥ / ١/ ١٩٧٧ أسالت لحكم الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود حكت فى ٣٠ إ ١٩٧٧ إ بالاخلاء والنسليم . اسنافد الطاعن هذا الحكم بالاستكناف رقم ٥٤٥ سنة ٢٤ فى القاهرة ، و بتاريخ ١٩٧٠/١٠ ١

لخضت المحكمة بتأييد الحكم المستألف ، طمن للطاعن في هذا الحكم بطريق اللقض ، وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، وإذ عرض العلمن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة انظره وفيها التزمت النياية رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على سهبين ، يشمى الطاعن بأولهما على الحكم المطمون فيه الحلما في تطبيق القانون ، وفي سان ذلك يقول أن الحكم لم يطبق اليه نمس المسادة ٢/٢٦ من أتما ون وقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ الذي خول المستأجر المصمى الذي يقيم خارج الجمهورية بصفة مؤقته أن يؤجر المكان المؤجر له مقروشا أو غير مقروش ملى سند من أن النص قاصر على المصم يين وأنه أردني حالمت في من الفانون وقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ على أما المقولة ين معاملة المرب القاسطانيين معاملة رعايا المجمورية العربية المتمدة على أن المقولة ين من حفور كان له ما المصريين من حقوق ، وإذ خالف الحكم المعامون فيه هذا النظر قائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النمى فرسديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكة أن النس في الفقوة النائية من المسادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم الهلاقة بين المؤجرين والمستأجرين هل أن " والستأجر من واطنى حهورية مصر العربية في حالة إق منه بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المستأجر المصرى المقيم بالخارج بصفة مؤقتة حدون الأجنبي حساستناه المستأجر المصرى المقيم بالخارج بصفة مؤقتة حدون الأجنبي حساستناه المساجر المحتورة أن يؤجر الممكان المؤجر له من الباطن مفروشا أو غير مفروش ، المستناء لماكان ذلك ، وكان النص في المسادة الاولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ في شأن تعين الفلسطيدين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة على أنه شأن نظام موظفي الدولة ، مجوز تعين الفلسطيدين العرب في وظائف الدولة . شأن نظام موظفي الدولة ، مجوز تعين الفلسطيدين العرب في وظائف الدولة ، والمؤسسات العامة ويعاملون في شأن النوطف معاملة رمايا الجمهورية العربية والمؤسسات العامة ويعاملون في شأن النوطف معاملة رمايا الجمهورية العربية المتحدة حديدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع المتحدة حديدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع المتحدة حديدل ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية على أن المشرع

نص في المسادة ٦ من ألفانون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ في شان نظام موظفيالدولة يما يسمح بتعيينهم في وظائف الدولة والمؤسسات وعلى أن يعاملوا في شأن التوظف معاملةر هايا جمهورية مصر العربية ، وذلك إيما ا من جمهورية مصر العربية بنقديم كل عون الفلسطينين العرب الذين سابت قوى البغي والاستمار وطنهم أأمر في حتى يتمكنوا من الحياة في ميشة كربة ، وكان انص سالمالذكر نصا استئنائيا من القواهد العامة التي يحكم نظام ، وظفر الدرلة والؤسسات العا.ة ويلزم إعمال نطاقه في حدود الحدف الذي ابتغاء المثمرع من وضعه ودو معاءلة الفلسطينين المرب معاملة المصرين في شئون التوظف فقط ، ومن ثم قلا يقاس هليه ولا تمتد حقوق الفلسطينين المرب إلى حقوق المصر بين الأخرى أأتى لم تشملها النصوص صراحة ، وكان قانون إيجار الأماكن من القواين الاستُثنائية المؤقنة التي وردت على خلاف الأحكام "هامة القررة في عقد الايجار ممسأ يتمين معه عدم التوسع في تفسيرها شأثها في ذلك شأن كل تشريع استثنائي فإن القلسطينين "مرب الذين إساح ، لا اساكن في مم لا يستفيدون من حكم المـادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين أيا كانت الحةوق التي منحتهــا لهم قوآنین آخری أجازت لمم حق تملك المقارات فی مصر ، إذ أن هذا النص قاصر على الصريين فقط دون سواهم ، لمما كان ذلك . وكان الحبكم المطعون فيه قد أنتهى إلى هذه الاتيجة، فانْ النهي عليه بالخطأ في تطبيقالقانون. يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى القعوو فى التسبيب ، وفى ساف ذلك يقول الطامن ان المستاجر عند تحريره مقد الايجار يتعاقد عن نفسه وعن أفواد أسرته بوصفهم مستاجر بناصليين مثله وأن زوجته المطمون ضدها الذنية مصرية الحنسية فيكون لحا الحقى فى تأجير شقة النزاع مفروشة عملا بأحكام المحادث من الفانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٦٩ وانه تمسك جسدنا الدفاع الحومرى وقدم حقد زواجه من المطلوز ضدها النائية للمكه ، إلا أن الحكم لم يتناول هذا الدفاع ، وأغفل الرد عليه مما يعيبه بالقصور فى التسبيب م

وحيث إن النعي فن سديد ، ذلك أن المقرو في قضاء هذ، الحسكمة أنه وائن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقم به مع باق أفراد أسرته ، إلا أن ذلك لا ينفى نسبية أثر مقد الانجار من حيث الأشخاص ، فلا ياتزم به ضير هاقد، الأصابين اللذين يأ بمران بقاً ون العقد ، وعلى ذلك فإن رب الأسرة المتعاقد يبق - دون أفراد أسرته المقيمين معه -هو الطرف الأصيل والوحيد في العقد يؤلد هذا النظر ان النص في السادة ٢٦ من القانون وقر ٢٥ اسنة ١٩٦٩ المنطبق هل واقعة الدعوى على أنه فد ... لا ينتهي هُنَدُ إنجارالمسكِّن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بني فيها زوجه وأرلاده أو أى من والديم الذين كانوا يقهمون معاحتي الوفاة أو الترك ... وينتزم المؤجو قِر يَرُ عَقَدَ إِنِّهِ إِلَّهُ مِنْ لَهُمُ الْحَقِّ فِي الْاسْتَرَارُ فَي شَعْلُ الْعَينِ *. يَدُلُ عَلَمُ أَنْ المُشْرِعَ لَم يُعْتِرِ المُستَاجِرِ نَا ثُبًا عَنِ الانتِحَاصِ الذينَ أوردهم النص في استثبار العين ، ولذلك نص على استمرار مقد الايجار لمسلحة من يكون مقيما شهم مع المستأجر عند وفاته أو ثركه ألعين ، و.ا كان في حاجة لايراد هذا الحكم ، لو أن المُستَّجِرُ قد تعاقد عن نفسه و نيابة عن أفراد أسرته ، ومن ثم فاله لا يسوغ القول بأن المنهمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذا بأحكام النيابة الضمنية سواء كانت إة متهم في بداية الايجار أو بعد ... وترتيبا على ذلك غَانَ وَجُودٌ زُوْمِةُ ٱلطَاهَنَ مُمْهُ بَالْدَيْنِ الْمُؤْجِرَةُ مَنذُ بِدُهِ الْإَيْجَارِ لَا يَجْعَلُ مُهُما مستأجرة لها ، لما كان ذلك ، فانه لا يكون للطاعزأن يتمـك باستفادة زوجته ألط ون ضدها الثانية بأحكام المسادة ٢٦ من القانون رقم ٢٥ لسنه ١٩٦٩ الحاص بايجار الأماكن إذ لا يستفيد منها سوى المستأجر الأصلي ويكون دفاع الطاعن الراود بسبب النمي دفاعا ذير جوهري لا يعيب الحكم اغال الرد طلية و يكون النمي عايه بالفصور في التسبيب على غر أساس .

ولمسأ نقدم بتعين وفض الطعن •

جلسة ۲۱ من نوفرز سنة ۱۹۸۲

پرثامة قلسود المستشار عه البنداری الدئمری قائب رئیس انحکمة کارهفوریة السادة المستشاویی، ابراهیم فراج نائب وئیس انحکمة ، مبدالعز بر نوده ، ولیر رؤة، یدوی ، و مه لیهب المفخری .

(171)

الألمعن رقبر ٢ . ٤ ، لسنة ٨ ٤ القضائية :

(١) نقض "إيداع صند الوكا"". "عاماه". وكا" "أوكا"
 في الحصومة ".

صدور التركيل إلى المحامى المقرر بالعامن بالناهس من وكرلي بسش الطاعين . هدم تقديم محكون الآحرين . أثر . هدم قرول فلممن بالنسية لهم .

(٢) حكم "حجية الحكم". قوة الأصر المغضى .

المنع من إهاءة النظر فى المسألة المفخى فيها . قبرتك • العشاء الآبائى . اكتسابه ترة الأسم المقضى . أثره • ما لم تنظر فيه المحكمة بالعمل لا يمكن أن يكرن موضوعا خمكم بيموز توق الأمر المقضى .

(٣) تقادم "تقادم مسقط" نقض "بيان الأسياب" " السهب الجديد " .

المائع من المطالبة بالحل كديب لوقف النقادم • عدم جواز إثارته لأول مرة أمام هكة النقض ه

(٤) محكما الموضوع * ندب الخبراء * خبرة .

طاب ندب محبير فى الدموى ليس حقا النصوم ، له كمة الموشوع وفش إبنابته من وجدت فى أوراق الد وى ما يكنو لتكرين هةيدتها فيها .

(ه) إيجار " انتهاء الإجارة " " انقاص الأجرة " .

الهلاك المؤرق الدين المرجود لا يُرتب دايه بدائه اشها العلاقة الإعجار ية - السناج أن يعالميه أشتاص الأجرة يقدرها فقص من الانتفاع أو قسخ الإيجار ذرق إخلال بحقه في القيام بالأرميات فالمشرورية السيانة الدين المؤجرة ، م م م م م م م م م الم (٦) نقض " بيان الاسباب " " السهب الجديد " .

دفاع چفید لم پسپق هرمه علی محکمة المرضوع ، عدم جواز إثارته لأول حمرة أمام محکمة الايشي ،

۱ — لما كان المحامى الذى قسور بالعلمق بالنقض قدم توكيلا صادرا من من الطاعن الأول عن نفسه و بصفته وكيلا عن بالقاعنين بالتوكيان رقمى / توثيق الاسكندرية ، توثيق عرم بك دون أن ية ممهما في جلسة الموافعة ولايفنى عن تقديمهما عبود ذكر رقميهما في التوكيل الصادر من الطاعن الأول للحامى فإن الطعن باللسية للطاعنين عدا الأول يكون غير مقبول .

٧ - من المقرر أن المنع من إمادة النظر فى المسألة المقضى فيها يشترط له أن تكون المسألة واحدة فى الدمويين ولانتواقر حذه الوحدة .لا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية لا تنفسير وأن يكون الطرقان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأولى استقراراجامها ما نما وأن القضاء النهائى لا قوة له إلا فيا يكون قد نصد لى فيه بين الخصر وم يصفه ضمر محة أو بصفة صمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق مدوشها . وما لم تنظر فيه الحكمة بالقصل لا يمكن أن يكون موضوها لحكم يحوز قوة الامر المقضى .

٣ - تقدر قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبره بها لونف التقادم
 عملا بنص المادة ٣٨٧ من المقاون المدنى يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها
 أمام محكة الموضوع ولا يجوز موضها لأول مرة امام محكة النقض

مفاد نص الحادة ٢٥ ١٥ من الفانون المحدث أن العلاقة الإيجارية
 لا تنتمى لحبرد هلاك العين المؤجرة ملاكا جزئيا و إنما يكون للستأجرأن يطلب

إنقاص الأجرة بقدر ما تقص من الانتقاع أو فسخ الإعجار ذاته دون إخلال بما له من حمق فى أن يقوم بنفسه بتنايذ النزام المؤجر بأن يتمهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت جا وأن يقوم فى أثناء الإجارة بجميع النرمات الضرورية .

٣ - لما كان ما أثاره الطاعن فى شأن طلب ندب خبرلبيان ما إذا كات آلات ومبانى المعاحن قد هلكت وتقادمت مما يؤدى إلى زوال حالة الاندماج فى الشركة هو دفاع جديد لم يسهق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة الذفض .

الحكمة

بعد الاطلاع مل الأوراق وسماع التقرير الذي الاه السيد المستشار المقرر \$ عرالرافمة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر أوواق الطعن - تتحصل في أوت الطاء بن أقاموا الدعوى رقم ٢٩٧٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى المسكندوية على الشهركة المطعون ضدها بطلب الحكم أولا : بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع لهم ميلغ ١٩٣٥ م والقوائد الفانونية من بدء المطالبة بالسداد ثانيا : بإنزامها بتسليم الحصص العقارية الموضحة بالصحيفة وقالوا شرحا لذلك عليه م يمتلكون عن مورثهم حصصا طقارية وإن المطعور ضده بصفته وضم اليد وقم ١٩٧٦ سنة ١٩٠٥ مدنى كلى الأسكندوية بطلب قابل الانتفاع عن تاك الحصص فقضى له بذلك إبتداء من وقت الانتفاع في أكتر بر سنة ١٩٩٥ وتأبيد هذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٨٢ سنة ١٩٣ ق الاسكندوية فأقاموا وعواهم المسائلة يطلب مقابل الانتفاع عن تاك وعواهم المسائلة يطلب مقابل الانتفاع عن الميانى المستولى عليا في المسدد حواهم المسائلة يطلب مقابل الانتفاع عن الميانى المستولى عليا في المسدد عمالول نوفم سنة ١٩٧٦ وجملة ذلك ١٩٦٠ حوالم عن الميانى الدهم بمقوط حق المدعى عندا لدى

(الطامدين) في المطالبة بمقابل الانتفاع فيها زاد من خمس سنوات ثانيا : بإلزام المدعى عليها (المطمون ضدها) بأن تؤدى الدمين (الطاعنين) مبلغ ١٠٠٤ ج والفوائد القانونية بواقع ٤ / سنويا من الريخ صيرورة الحكم نهائياً وحتى تمام السداد - استأنف ألطامنون هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢٩٢ منة ٣٣ ق مدنى الأسكندوية كما استأغنه الشركة المطمون ضدها بالاستثناف رقم ١٩٤٥ ق الاسكندرية وبعد أني أمرت الحكمة يغم الاستثنافين قضت في ١٩٧/٥/٠ أولا: بتأييد الحكم المستأف في فضائه براض طلب تسليم الحص المقارية النيا: بالقاء الحكم المستألف بالمسية للطالبة بما قبل الحس سنوات السابقة على رفع الدعوى و يسقوط الحق في لك المعالية بالنقادم ثالثًا : بالنسية للنمس صنوات السابقة على رفع الدعوى بتديل الحكم المستألف إلى إلزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفّع إلى الطاعنين مينغ ١٣٨١ج والفوائد القانونية لهذا المبلغ بوائع ٤ / سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد _ طعن الطَّاعدُونُ فَي هذا الحكم بطويق النَّقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن باللسية لحميم الطاعنين عدا الأول لرفعه من غير ذي صفة وفي الموضوع برفضه و إذ عرض الطمن على الحكمة في غرفة مشررة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النياية رأيهًا. .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن فإن لحماى الذى قرو بالطن بالنقض قدم توكيلا عن باق الطاعنين قدم توكيلا عن باق الطاعنين بالتوكيلا عاداً من باق الطاعنين بالتوكيان رقمى ٩٧٩ سنة ١٩٧٥ سنة ١٩٧١ وثر قم عمرم بك دور أن يقدمهما حتى جلسة المرافعة ولا يشى عن تقد يمهما مجرد ذكر وقيهما في التوكيل الصادر من الطاعن الأول للمامى فإن الطعن بالمسبة المطاعنين حدا الأول يكون غير مقبول أما بالنسبة المطاعن الأول فإن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ه

وحيت إن الطن بنى على أربعه أسباب ينحى الطاعن بالسبدي الأول والثانى على الحكم المطمون فيه الخطأ فى تطبيق الفانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان دلك يقول أن الحكم المطمون فيه كيف الملاقة الفانوئية بن مورث الطاعنين وهو من بعده و بين الشركة المطمون ضدها على أنها علاقة إيجارية رغم أن الحكم رقم ٣١٩ سنة و٢٩ مدنى الأسكندوية واستثنافه رقم ١٩٤٧ سنة ٢٦ ق قد حدم هذا النزاع وقضى لمورثه بالريع لانتفاء المدكة الإيجارية بينه و بين النشركة المطاون ضدها و إذ خالف الحكم المعلمون فيه هذا القضاء النهائي الحائز لقوة الأمر المقضى فإنه يكون قد خالف النابت بالأوراق مما أدى به إلى غرافة القانون > كما أن الحكم المعلمون فيه إذ رتب على أن العلامة بين الطاعن والشركة المعلمون ضدها هي علاقة إنجارية طبق على المبالغ المطالب بها قواعد النقادم الحسى الخاصة بالحقوق الدورية المتجددة وهم أن الملك البالغ هي و بع ينطبق عليه حكم الحددة (٢٧٧ من القانون الدني فلا تتقادم إلا بالقصاء خمس عشرة عاما فإنه يكون شو إ بالقصور فالنسبيب فلا تتقاده إلا بالقصاء خمس عشرة عاما فإنه يكون شو إ بالقصور فالنسبيب

وحيث إن النمي بهذين السبين مردود قاك أنه لما كان لمقرر أن المنسم من إعادة النظر في المسألة المفضى فيها يشترط له أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ولا تتوفر هذه الوحدة إلا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسيه لا تشروان يكون العارفان قد تنافشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا جامعاً مانعا ــــ وأن القضاء النهائي لا قوة له إلا فها يكون قدفصل فيه بين الحه وم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية سواء في المنطوق أوفي الأسباب التي لا يقوم النطوق بدونها وكان النابت من الحكم رقم ٣١٩٧ صنة ١٩٩٥ مدنى كلى الأسكندرية وا ؤيد استثنافيا بالحكم رقم ٧٤/ سنة ٧٧ ق والمودعة صورتهما ملف الطمن أن مووث الطاعن أقام الدعوى سالفة الذكر الطالبة عقابل الانتفاع عن الحصص العقارية محل النتراع والتي لم يشملها قرار التأمم عن المدة من أول ما يو سنة ١٩٦٣ حتى آهم أكتوبر سنة ١٩٦٥ وأن الحصور لم يتناقشوا في أماس المطالبة بالمبلغ هل هو أجرة سببها وجود ملاقة إيجار ية أم دو ريع سببه شفل حصص الزاع بدون سند وهي مسألة لم يعرض لحا الحبكم الصادر في الدهوى سائقة الذكر ولم سف صراحة قيام علاقة إنجارية بن العاعن والشركة المطاون ضدها ومن ثم لا يحوث قوة الشيء للقض به بالدُّمة لطبيعا العلاقة القانونية ن الطرفين و بالنالي لا يكون هناك مانم من نظرها والفصل فيها ف النراع المماثل ذلك إذ ما لم تنظر فيه

الحكة بالغمل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى و إذ الترم الحكم المطمون فيه هذا النظر وعرض لمسألة العلاقة القانونية من ، ورث الطاعن والشركة لمطمون ضدها وانهمى إلى قيام العلاقة الإيجارية بينهما وأعمل قواهد المقادم الخمسى الخاص بالحقوق الدورية المتجددة طبقا لنص المادة ٢٣٥٥ من الفازن المدنى فإنه لا يكون قد خالب القانون أو أخطا في تطبيفه أو شابه القصور في النسبيب والدساد في الاستدلال ويضمعى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن يتى بالسبب النالث على الحكم المطنون فيه الخطأ في تطبيق العانون وفي بيان ذك يقول أن المادة ٣٨٧ من الفانون المدني تنص على أنه لا يسرى الفانون المدني تنص على أنه لا يسرى الفادم كلما وجد مانع بتعذر معه على الدائن أن يطالب محقه وكانت منازعة الشركة المطنون ضدها في المكية والتي لا يمكن الحكم بالريع إلا بعد التنبيت منها فهي توجب وقف المطالبة بالريع لم يفصل فيها نهائيا إلا في شهر أبريل سنة ١٩٧٤م أى قبل الفقاء الخلس سنوات المسقطة للحق قان الحكم المطنون فيه وقد قبل الدفع بالنفادم الخلس يكون قسد أخطأ في تطبيق القانون ومن ناحية أحرى ما كان الحكم المطنون فيه أن يقبل الدفع بالنفادم الخمي من الشركة المطمون ضدها نتيجة طلل خافته لنفعها و بعطها إذ نازعت في الملكمية دون وجه حتى ولا يجوز للنصم أن يتخذ لدفسه دليلا من قعله يحاج به القبر .

وحيث إن هـــذا النبي فير مقبول ذلك أن تقدير قيام اا ــانع من المطالعة بالحق والذي يعتبر سببا لرقف التقادم حملا بنص المــادة ٣٨٧ من الما نون الملدني يقوم على عناصر واقميــة بجب طرحها أمام محكة الموضوع ولا بجوز حرضها لأول سرة أمام محكة النقض ، ولمــا كان الثابت من الحكم المطمون فيه والحكم الابتدائي أن الطاعن لم يسبق له أن تمسك بأي سهب من آسياب وقف التقادم أو اققطامه ولم يقدم من جانبه ما يثهت أنه أثار هذا الدنم أمام حكة الموضوع فإن هذا الدنم أمام

 افتتاح الدعوى ثدب خبير لتقدير الربع ومعاينة آلات المطحن ومباينة لهلاكها للحكم بنسليمها ولم تستجب المحكة إلى هذا ألهلب ثم طلب بصحيفة الاستشاف الحكم احتياطيا بندب خبر لتقدير مقابل الانتفاع وتحقيق ما إذا كانت آلات المطحن أند هلكت وتوافمت عن العمل حتى يحكم بتسليمها ولم يشر الحكم المطمون فيه إلى هذا الطلب ولا محل الفول بأن هذا الطاب غير منتج لتكيبف الحكم للعلاقة بأنها علاق إنجارية عددة القيمة لأن هذا القول لاستساغ بالنسية لهلاك آلات المطحن وتهدم المهانى الذى يترتب عليـــه زوال حالة الاندماج فالشركة لعدما منفلاله كطحن ولأزالارض النضاء لاينطبق علماقوانين الإبجار وحيث إن النعى مردود ذلك أنه من المغرر في قضاء هـــذه الحكمة أن ندب خبير في الدعوى ليس حقا للنصوم في كل حال و إنميا هو أمر جوازي للحكمة مرُّوك لمطلق تقسد يرها فلها رفض ما يطلبه الحصوم في شأنه إذا ماوجدت فى أوراق الدموى ما يكفى لتـكوين ءةيدتها فيها ممساً يغنى عن ندب الحبير . ولمسا كان الثابت من الحسكم المعمون فيسمه أنَّ الحكمة رأت في نطاق سلطتها التقديرية كفاية أوراق الدءوى لتكوين عقيدتها شان رفض طلب الطامن الأصل بتساير الحصص العقارية عمل الزاع لأنه في غير محله مادامت تلك الملاقة الإيجارية شأنها لازالت قائمة فإنها تكون قدرفضت ضمنا ماتضمنه صحيقة الاستشاف خاصا بالطلب الاحتياطي ينلب خيراسان مدى علاك الحصيص ذقك أن العلاقة الايجارية لانتهى لمحرد هلاك المين الأوجرة ملاكا جزئيا وإنمايكون السناجر أن يطلب انقاص الأجرة بقدر ما ننص من الانتفاع أو فسخ الإبجار ذاته دون إخلال بما له من حق ف أن يقوم بنفسه بتنفيذ آنتزام المؤجر بتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي ساست عليها ، وأن يقوم في أثناء الآجارة بجميع الترسمات الضرورية ، وذلك طبقا لمـاً تاضي به الفقرة (٢) من المسادة ٢٠٥ من القانون المدنى ، لمما كان ذلك . قان النبي على الحكم فى هذا الخصوص يكون ملى غير أصاس ، وأما ، ا أثاره الطاعن فى شأن طاب ثدب خبير لبيان ما إذا كات آلات ومبائى المطحن قدهاكت وتهدمت منه بمــا يؤدى إلى زوال حالة الاندماج في الشركة فهو دفاعجة يد لم يسبق أرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة أنقض .

وا_ا تقدم شعن رفض الطعن .

جلسة ۲۱ من نرفمبرسنة ۱۹۸۲

بريامة السيد المستشار عبد البنداوى الدشرى زكب رئيس الحكمة ، وحضر ية السادة المستشارين و أبراه برة اج نائب رئيس المحكمة ، عبد الرزيز فوده ، يجد الطنىالسيد ، وعدليهب الحضرى .

$(1 \vee \vee)$

الطمن رقم ٢٢٣٣ لسنة ١ ٥ القضائية :

- (1) حكم . فق هجية الحكم الحنائي ". قوة الأمر المفضى .
 حكمة الحكم للمأدر في الدمون المنافية أمام الحكم المديد . شوطه .
- (۲ ، ۲) محكمة الموضوع ، ^{در} تقديرالدليل » . حكم . «هيوب التدليل». ^{در} ما لا يعد قصورا » و نقض . ^{در} العبدب المرضوعي» .
- (٢ ° ٢) محكمه المرضوع صافئها في قهم ما يمتويه المدتمنة وعملدير ما يصلح همته فلاحتدلال به النوال ، لا معتب علها في ذلك من محكه الفقض شي كال استمتلام با سالدا .
- (٤) حتى . ود إساءة اهتمال الحق؟ ، ملكية ، مسئولية ، ^{ود} مسئولية تقصيرية » .

امتمال حق المنسكم ، وحوب أن يكره ف حدوه النوائين والرائع ، الإخلال بذلك • الحمال عنو سب المدتولو النفصر يد ، شال لاستمال طاعي، لحق ارتذاق .

(٥) حكم ٥ " تسايب الحدكم » .

الغامة الحدكم قداءه هل ما يكنى لحلة قيه الود الغدنى المدقيط لما أاتاره الطامن مع وفاع رحجج .

 ١ - من المقرر أن الحمكم الجنائى تكون له حجبته فى الدموى المدنية أمام اللحكة المدنية كلما كان قصله لازما فى وقوع الفعل المكون الاساس المشترك بين الدمو بن الجنائية والمدنية . لا سفهم ما يحتو به المستند من اطلاقات محكة أأوضوع متى كان استخلاصها سائنا وتقدير ذك مما يصلح للاستدلان به قا ونا من سلطتها المطافة بلا معقب هايها من النة ض .

٣ حدث عن المسادة ٩٠٨ من الذانون المدنى أن حق المسكية ليس حقا مطلقا وأن الحسائك في استعاله أياء يجب أن يعمل في حدود القوانين واللوائح فإذا أخل إلى الزمام فوضة. عليه هذه القوانين واللوائح خطأ يستوجب المسئولية التتصيرية ومن ثم فإن الحار الذريخ الف القرود القانونية يم يم كب خطأ ، المذا ترب على خطاء هذا ضرر المجار فإنه يازم بمويض الحار عن هذا الضرو مهما ضئولي ويستوى في ذلك أن يكون العمر ما: يا أصاب الحار في مصلحة عايسة أو أدبيا أصاب الحار في معنوياته ومنها شعوره بالاعتداء على حق له ...

 إذ كان الحكم حمل قضاءه على ما يكنى لحمله فلا هليه إذا لم يكن قدرد صراحة على دفاع الطاعن الأنه بما أورده من أسباب يكون قدرد على دفاهه وأسقط حجية ضمنا

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاهه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حـ على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر أوراقى الطمن تتحصل في أن الما عمر ضده أقام الدعوى رقم 800 سنة ١٩٧٩ مدى مركز الحيزه على الطاعن بطلب الحمكم بإزالة الدكان الذي قام الطاعن بنائه على الماحة المغرر تركها فضاء بن عال المساحة المغرر تركها فضاء بن عال بهما و حكة مركز الحيزة المؤرثية أحالت الدعوى إلى عكمة الحيزة الإيتدائية

حيث قيلت مجدولها برقم ۱۱۷ سنة ۱۹۷۹ مدنى كلى الجزة . و ۱۹۸۵/۱/۱۹۸ قضت المحكة بندب خير في الدەوى لأداء المسامورية المبينة بمناوق الحكم و بعد أن قدم : لخبر تقريره قضت في ۱۹۸۰/۱۲/۱۸ بإزالة البناء ، استأنف الماعات هذا الحديم أمام عكمة استه أبي الفاحرة بالاستثناف وتم ۱۹۸۲/۱۸/۱۷ حكمت المحكة بتأیيد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريقي النقض ، وقدمت البيابة المامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، ومرض العامن على الحكمة في غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة بنقض الحكم، ومرض العامن على الحكمة في غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة بنقض الحكم، ومرض العامن على الحكمة في غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة

وحيث إن الطاهن يتمى في الشق الاول — السيب الأول — من أصباب الطعن على الحكم المطعون فيه الحلما في تعابيق الفانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الصادر في الحتجة رقم ٥٩٤٤ سنة ١٩٧٨ بولاق الدكوو يتغريم الطاعن لإقامته بناء بدون ترخيص له ججيته أمام القضاء المدنى في أن الطاعن أمام البناء دون غالفة لأى تعرط من الشروط القانونية للبناء وهذه الجمية لم يعملها الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النمي مردرد ذلك أنه من المةرر أن الحكم الحنائي تكون للشجية فالدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كا كان فعمله لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الحنائية والمدنية ، ولما كانت أحقية العامن في أقامة البناء على المساحة النضاء المتروكة قانونا بين عقاره وعقار المعامون ضده ومدى حق الأخير في طلب إزالتها غير ضرورية ولا لازما للنصل في شهمة البناء بدون ترخيص التي كنت عملا لتلك الحنحة فإن الحكم الجنائد للايحوز حجية فيها أمام المحكمة المدنية ، وإذ كان ذلك فإن المعى جذا المشقى يكون على غير أساس ،

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيسمه الحطا فتعابيق الفانون وفي سان ذلك يقول إن المطعون ضده أشار في دفاء إلى ان حق الارتفاق يستند إلى حكم المسادة ١٠١٨ من القانون المدنى في حي أن الحالة للمعووضة خاصة بقيد قانونى وقد جاءت الشهادة الإدارية المقدم من المطعون ضده خالية من بيان القانون الذي يستند إليه فضلا من اصطدامها بالحكم الجنائي الصادر في الجنحة السالفة البيان .

وحبث إن هذا النمى قررسديد في شقه الأول ذلك أن العبرة هي بما يستخلصه الحكم من واقع الدموى و بما يستخلصه الحكم بما أشار في الدموى و بما يستخلصه الحكم بما أشار إليه الطاعن في نعيه فإن هذا الذمى لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه ع كما أن النمى في شقه التانى مردود ذلك أن فهم ما يحتويه المستند المستدلال به قانونا من سلطنها المطاقة بلا معقب هليها من النقض والعبرة هي بأن يكون ما استخلصه الحكم من المستند واعتمد عليه في قضائه موافقا للفا ون ولا يعبب المستند إغانه لا يرام أقانون ووصفه حد لما كان الناف ولا يعبب المستند إغانه لإشارة إلى رقم أقانون ووصفه حد لما كان من عجلس المدينة في التحقيق من شرط من الشروط القانونية المبانى وهي جهة من عبس المدينة في التحقيق من شرط من الشروط القانونية المبانى وهي جهة استخلاصا سائنا وحكم على مقتضاه ولا مخالفة فيه للقانون على ما سائي في الرد استخلاصا سائنا وحكم على مقتضاه ولا مخالفة فيه للقانون على ما سائي في الرد استخلاصا الطعن الأحرى ومن ثم فإن النمي غير منتج و يتعين عدم قبوله .

وحيث إن الطامن يتمى بالشق التانى من الديب الأول و بالسهبن النالث والزيع على الحكم الطمون فيه الخطأ فى تطبيق الفانون والفصور فى النسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أن المطمون ضده لا حق له في طلب إذالة البيناء لأن مقده لا يحوله حق ارتفاق على الأرض التي أقيم عليها البيناء ممنع من ذلك فالقرار الوزارى وقم ٩٣ منة ١٩٥٤ الصادر تنقيذا للقانون وقم ٣٥٦ سنة ١٩٥٤ ألنى مع الفانون من المانون وقم ١٩٥٣ النتي ألنى الفانون وقم ١٩٥٣ سنة ١٩٩٤ المنتي الني الفانون وقم ١٩٥٣ سنة ١٩٩٤ المنتي المنازي وقم ١٩٥٣ سنة ١٩٩٤ بالتناثون وقم ١٩٥٣ سنة ١٩٩٧ وألنى الفانون وقم ١٩٥٣ سنة ١٩٩٧ بالفانون وقم ١٩٥٠ المنتي المحاني والمقاهى والمحالي والمقاهى والمحالية والمنازي والمحالية والمقاهى والمحالية المحاني والمقاهى والمحالية المحاني والمحالية في والمحالية المحالية المحا

قول الحكم المطعون فيه هيارة عامة أن مجرد إقامة البناء على وجه نخا الما القانون والشكل وحده ضررا أو أن في ذلك مساسا بالناحية الصحية والجمالية لا ثه قول مرسل ، كما أن مسئولية الحار عن العلو في استمال حقوقه تقتضى تحديد نوع الغلو وتحديد الضر والناشىء عند وأن يكون هذا الضر غير مألوف ، رقد خلا الحكم المطمون فيه من بيان ذلك كما لم يبين الأساس القانوني الذي استند إليه وقد أبدى الطاعن دفاعه أمام محكة الاستثماف على النحو المتقدم البيان قلم يرد عليه الحكم المطمون فيه فيكون قد طبق القانون تطبيقا غير صحيح وشابه قصمو في المستبيب و إخلال مجتى الدفاع يقتضى نقضه ،

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المسادة ٦ من القانون المدني منص على أن ^و عِلى المسالك أن يراعى في استمال حقه ما تقض به القوانين والمراسيم واللوائم المتعلقة بالمصلمة العامة أو بالمصاحة الخاصة " و ؤدى ذلك أن حتى الملكمة أيس حقا مطلقا وأن المسألك في استعماله أياه بجب أن يعمل في حدود القوائين واللوائح ، فإذا أخل بأى التزام فرضته عليه هذه القوانين واللوائح كان الإحلال بهذا الالتزام خطأ يستوجب المسئولية التقصيرية ومن ثم اإن الحال الذي يُخالف الدِّيود القانونية يرتكب خطَّا فَإِذَا تُرْتِب عَلَّى خَطَّنَه هذا ضرر للجار فإنه يَلْزُم بِتَعُو يُضُ الْحَارُ عَنْ هَذَا الدَّمْرُ مَهُمَّا طُءُولُ ويُسْتُويُ فَي ذَلْكُ أَنْ يكون الضرو اديا أصاب الحار في مصلحة مالية أو أدبيا أصاب الحار في بهنو ياله ومنها شهوره بالاعتداء على حتى له ـــ الى كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن متزل الطاعن أقيم في سنة . ٣ في ظل سريان الفاثون رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٤ بتنظم المبانى ولائحته التنفيذية الصادرة بالعرار الوزارى رقم ١٦٣٥ سنة هـ ١٩ وترك الطامق عند إنشائه المسافة الغانونية ثلاثة أمتار أرضًا فضاء بين أرضًا وأرض جاره المطعون ضده الذي ترك بدوره مسافة مما ثلة من أرضه وكان القانوز رقم ه ٤ سنة ١٩٦٢ بتنظم المبانى الذى أنني القانون رقم ٧٥٠٠ سنة £190 وحل محله قد نصر في المسادة 11 منه على أنه عدلا يجوز إقامة بناء. إلاإداكان مطابقا للاصول"فنية والمواصفات العامة ومقتضيات الامن والغواعد الصحية التي تبين بترار من وزير الإسكان والمرانق * ، وقد صدر تنفيذا له قوار وزير الإسكانوالمرافق رقم٦٩٩سنة ١٩٦٢الأىخوات المبادة ٢٦ منه مجلس. المحافظه المختص في شوارع أو مناءلق يحددها وبقرارات تصدر منه تحديد مسافات 7 لك بين البناء و مدود الأرض بالفدر الذي براء وكذلك الشان بالتسية للمَانُونَ رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٦ يما نص هايه في مادته الرابعة وقد أفادت إدارة التنظيم بحي غرب النابع لمجلس مدينة الجيزه أن من شروط المياني ترك ثلاثة أمتار مزحق المدكية للجار ، وقد امتدل الحكم المالعون فيه من ذلك على استمرار الفيد الذَّى كَانَ منصوصًا عليه في القرار الوزارى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٥٥ ومن ثم فإن الطامن لايستنميد من إلغاء الفرار المذكو. بالقانون اللاحق إذ يبتي ذلك القرار ساريا مل الوقائم التي نشأت في ظله وهي بقاء منزل الطامن على حاله وقت إنشائه في سنة ٩٠٠ م طالم أن الموانين اللاحقة لم تغير من الاحكام الى كان منصوصاً عليها فيه بما يطلق يد الطامن في مخالفتها ، وأنما أقر ما مذاتها فلا تزال صارية ويتعين تطيبة ها - و إذ كان ذلك - وكان الحكم المطمون فيه قدرد على دفاع الطاعن بما أحال عليه من أسراب الحكم المستاف التي تضمنت أنَّ الطأُّ مِنْ أَقَامَ الدَّكَانِ مُوضَوعَ النَّرَاعَ فَلَ الْمُسَافَةُ الذُّنُوثُمِ: المُفْرُوضَ تَركها فضاء و بما جاء فئاسبابه من أن مجرد البناء على وج: غا نف الفانون يشكل وحده ضروا إلا أن فيمه مساسا بالناحية الصحية والجمالية التي من أجالها أصلا شرع ترك المسافات بين العقارات المختلفة وكأت الفرود القانونية التي ترجب ترك مسامة ثلاثة أمار بن البناء وحدود الأرض الى أفيم هايا من شأنها أن تممل المساحة المروكه ارتة قا إداريا بعدم البناء طها ينميد منسه الحار نورا وهواء ومنظرا عَمِيلًا ﴾ وَلا شَكَ فَي أَنْ إِشْغَالُ هَذَ الْفَضَّاءَ بَيْنَاءِ هَلَى خُلَافٌ الْقَرْدَ الْقَانُونَى مِمْ الجار من كل ذلك ويقلل من قيمة عقاره المجاور ومن قيمة الانتفاع بد فيضر عصله و مالية له نضلا من أن حرماله من هذه المزايا يؤذي شعوره ، ولا يقدح فَى ذَلَكَ إِنَّامَةُ مَصَانِعُ وَمَقَاهَى وَعَمَلَاتُ أَنْوَى فَلَى خُلَافَ الْفَاوَقُ إِذْ يُحْسِبُ الحكم أن بيين الحقيقة الى انتنع بها ويستخاعر منها هناصر المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سيبيه بيتهما ثميقضي للضرور بالتعويض الذي برايمناسيا فيكون قــــــــــ طبق القانون عطبيقا صحيحا وحمل قضاءه على ما يكبني لحمله ولاعليه إذا لم يكن قد رد صراحة على دفاع الطاعن لأمه بما أورده من أسباب تكفي لحمل قضائه يكون قدرد على دفاع الطآعن وأسنط حجج ضمنا ويكون النعي طيه رمته على فرر أساس متدن الرفض .

وحيث إنه لما تدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برثامة السيه المسائف الم مجه البيندارى المدرى نائب دائه اله لله كه و هدورة الساهة: المعتشارين : ابراهم فراج نا"ب رئيس الهكمة ، هيه العزيز أودة ، وليم رزق بدرى > وجه لبيب المنضرى -

(144)

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ١٥ القضائية :

(١) نقض و الله المعموم في الطعن، •

ألاختمام في الطمن بالمقض ، شرطه ،

(۲) إصلاح زراعي . شروع .

ورثة المنفع بأرض الاملاع الزواعى . يقائمم متقمين بأنصبتهم فى الأوض ولى الدبيرع حتى يتم أبواتها إلى المستحق منهم اتفرقا أو قضاء - الحسادتين ٢٢ ٥ ٧٤ ق ١٨٧ صدة ١٩٥٢ .

(٣) شيوغ ، ريم ،

الشريك على الشهوع حتى المطالبة بربع حصته من الشركاء الأخرية الذين يضعون البد علم. ما يزيد من حصيم ، كل تدر تصيبه في هذه از ياهه .

(٤) دعوى ، الا وقف الدعوى " ·

رفف الدعرى طبقا السادة ١٣١١ مرانعات. جوازى للحكة حسبها تدترينه ميم جدية المهاؤه... في المسألة الأرفية الخارجة عن الخصاصها .

(o) تقادم . « التقادم المكسب » . ملكية .

هدم جواؤ تملك الأموالي الحاصة المملوكة للمولة أو كسب حق هيني طبيها بالنقادم •

(٦) محكمة الموضوع ، واقع ، قلدير الدليل ، ،

القاش الوضوع الساملة النامة فى بحث المستندات المقدمة له واستخلاص ما يراء متفقا مع للوانه ش كان امتخلاصه صامجنا ولد مناد. . ١ — المقرر فى قضاء هذه المحكة أنه لا يكفى قيمن يختصم فى الطمن أن يكون طرفا فى الدوى التى صدر فيها الحكم المطمون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة فى التمسك بذلك الحكم وأن تكون بينه و بين الطامن منازعة بشأنه تهر اختصامه وإلا كان الطمن الموجه إليه غير مقبول .

٧ - نص المادتين ٢٣ ، ١٤ من المرسوم بقانون وقم ١٩٨٨ صنة ١٩٨٨ يشان الاصلاح الزراعي قدد هاليج مسألة تفتيت ملكية الأرض الزراعية بأن يتفق ذوي الشأن على من تؤول إليه ملكية الارض منهم ، فإذا تعذر الاتفاق ولم الأس إلى الحكمة المختصة سواء منهم أو من النيابة العاملة لتفصل فيمن تؤول إليه الآرض فإذا لم يوجد من يستطيع الوقاء ساق الانصبة قررت الحكمة بيح الارض من فإن المذابلة للتجزية أن الارض من طراق الحلية التجزية أن يحرف الزواعة من ذوي الشأن فإن بساووا في هذه الصفة اقترع بنهم فإذا على تساووا في هذه الصفة قدم الزوج فالله فاذا تعدد الله ولاد المرع بينهم ويبين من ذلك أنه لا تعارض بن حكم المسادين سافتي الذكر وانتظال ملكية وبين من الزراعية المراش الزراعية المامة لطرق كدب الملكية ومن بؤنها المراث عما مقاده أنه حتى يتم اتفاقا أو قضاء أيلولة الأرض الزراعية إلى المستحق خانهم حيما يظارن منفعين بأنصوتهم في الأرض على الشيوع .

س الثمار التي تنتج من المسال الشائع أثناء قيام الشهوع في حق الشركاء
 حيما ينسبة حممة كل منهم وللشريك على الشيوع أن يرجم بربع حصته على
 الثمركاء الذين يضعون اليد عل ما يزيد عن حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه
 الزيادة •

وقف الدعوى طبقا السادة ٢٦٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى المسكة حسيما تستبيئة من جدية الممازء فى المسألة الاولية الخارج من اختصاصها.

من المقرر قانونا عملا بالمسادة ٩٧٠ من القانون المدنى أن الارض
 المملوكة للدولة ملكية خاصة لابجوز عمكها أوكسب حق مين عليها بالنقادم

ب الماض الوضوع الملطة السامة في محث المستندات المقدمة له
 وفي استخلاص ما يرام متفقا ع الواقع مني كاني استخلاصه سائما وله سنده م

三人

معد الاطلاع على الأوراق وسماع التغرير الذى تلاه السيد المستشار المغرو والمراقعة و بعد المداوله .

وحيث إن أوقائم ـ حسما يبين من الحكم الطمون فيه وسائر اور ق الطعن. تخصل فأن المطمول ضدهم الأربعة لأول أقاموا الدووي رقم يريسنا ١٩٧٨ مدنى كلى طنطا على الطامن من أيمسه و بعاغته والمطمون ضده أله امس بطلب الحكم أولاً : - يَفْرَضُ الحَرَاسَةِ القَضَائيَةِ عَلَى لأَطْيَانُ الزَّرَاهِيَّةِ الْمُتَنَازَعِ هَا يُهِكُ النيا: - ولزام الطاعن بصفتيه أن بدَّفع لمم خمسهائة جنيه مقابل لربع المستحق لم - وقالوا في بيانها أن الموحوم تسلم في سنة ١٩٥٤ من الإصلاح اليرعى باعتباره متفعا يقوانيته إطيان يزراهية مساجبها ع فدان وبا قراط و١٩ سهم ثم أوفى في ١٩/١٪ ١٩٥ عن زوجته وشقيقه مورثهم ووضعت الزوجة يدها على لأطيان ثم نزوجت من"طاهن سنة ٩٦١, ورزقت مه بابنه انشه ول بولاينا وتوفيت بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ فوضع الطامن بده على الأطيان واستأثر بالريم دون مورثهم وهم من بعده ومن ثم قد أناموا الدعرى وقضت الحكة برفض طلب الحراسة وندبت خبرا في الدعوى و بعد أز قدم عام ره عدل المطعون صدمم لأربعة الأول طلب الريع إلى المبلغ الذي أظهره النقوير وبجلسة ١١١/٠/١١/٠ قضت عجمة أول درجة بالواج المطون صده الحاس بصفه من الدموى وبإلزام الطاعن بأز يؤدى الطمون ضدهم الأربسة الأول ميلغ ٩٦٦ ج و١٨٠ م ٤ طسن الطاعن على هذا الحبكم بالاستأناف رقم ٣١٣ سة ٣٠ق، بجلسة ٢٥/٥/١٥ قضت لمحكمة برفض الاستلقاف وبناً يدالحكم المستأنف طن العاعن على هذا المكم بالنقض - وقدم الطعون ضيده الحامس بصفته مدكرة رفع فيها بمدم قبول الطعن بالنسبة له ، وقدمت النيابة المامة. مذكرة أبدت فيها الرأى يقيول الدفع ورفض الطمن وعرض الطون على ها هاالمحكمة فى فرفة مشورة فحددت جاسه المنظره رفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إله لما كان من المفرو في اغداء داء المحكة أنه لا يكفى فيمن يختصم في الطمن أن يكون طرفا في الدعوى التي هدر فيها الحمكم المطلعون نيه بل بجب أرتكون له مصاحه في التمسك دلك الحكم وأن تكون بينة و بن الفاءن منازعة بشأنه ترو اختصامه و إلا كان الطمن الوبية إليا غير مقبول الماكن ذلك وكان التابت من الأوراق أن المطاوو ضدهم لأربعة الأول اختصدوا المطمون ضده الأخبر ليصدر الحكم في مواجهته وتخت الحكمة الابتدائية الراجه منازها للطامن بحلا مصاريف فاختصامه الطاعن في الاستئناف لا أنه لم تبد منه منازها للطامن ولم يحكم له أوعليه بشيء رمن مم فلا يمترخصا حقيقيا له يجوز اختصامه في الطمن المدين المدينة له .

وحيث إن الطُّن بالسبة للعاموز ضدهم الأربعة قد ا- ترقى أرضاعه الشكلية .

وحيث إن الطامن يشمى على الحسكم المطعون قيه بثلاثة أسباب حاصل الوجهين الأول والتاتى من السهب الأول والدبب الناش أن الحسكم اخطا في تطبيق الفانون وتأويله وغميره ، وفي بيان دلك ، يتول ان الحسكم قضى المطعون ضدهم بالربع في الوقت المدى كان يتمين عابه أن يتمنى ، وقف لدعوى حتى يقضى من المحكة فيه من تؤول إليه أرض النزاع من بين ورثة المنتفع إعر لا الرسوم بقانون رقم ١٧٠ سنة ١٩٥٧ المذاص بالاصلاح ، الزراعى لان زوجة هذا المنتفع ومورثة الطاعن هما أنى كان يستحقى أرض النزاع وأن عسك سذا الدفاع أمام الحكة الاستثنائية و ملا حكمها المطعون عليه من الرد مليه وهو د اع جرهوى قد يتغير الراى قى الدعوى .

وحیث إن هذا النعی ذیر سدید ، ذلك أن نص المسادتین ۲۳ و ۲۶ من الرسرم بقا ون رقم ۱۲۸ سنة ۱۹۵۲ بشأن الاصلاح الزرامی قد عالج مــالة

ثفتيت ملكية الأرض الزراعية بأن يتفق ذوى الشأن على أن تؤول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا تعذر الانفاق رفع الأصر إلى المحكة المختصة سواء منهم أو من النياية العامة انفصل فيمن تؤول إليه الأرض، فأذا لم يوجد من يستطيع الوفاء ساتى الانصبه قررت الحكة سم الأوض دن طويق المزاد - كما تفصل المحكمة في أيلولة الأرض ضير القابلة للتجزئة لن يحترف الزرامة من ذويٌّ الشأن ، فان تساووا في هذه الصفة اقترع بينهم فاذا كان سهب كسب الملكية بالمراث نضل من يُشتغل بالزراعة من الورثة ، قان أساووا في هذه الصفة قدم الزوج فالولد ، فأذا تعدد الأولاد اقترع بينهم — ويبين من ذلك أنه لَّا تمارض بين حكم المـ ادتين صافقي الدكر وانتقال ملكبا الارض الزرا**عية** طيقا للقواعد العامة العارق كسب الماكية ومن يؤنما الميراث مما مفاده أنه حتى يتم اتقاقا أو قضاء أبلولة الأرض الزرامية إلى المستحق فإنهم جميعا عِظْلُونَ مُنتَقَمِينَ بَأَ تَصَائِمُم فَى الأَرْضُ عَلَى الشَّبُوعُ ، وَلَمَّا كَانْتَ الثَّمَارِ الَّتِي تَلتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع بن حتى الشركاء حميما بنسبة حصة كل منهم واشريك على أشيوع أن يرجسم بريع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد من جمتهم كل بقدر نصيبها في هذه الزيادة . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى بمطالباً المعامون ضــــدهم بمصتهم في الربع باعتبارهم شركاً. في أرض النزاع ، ضد ألطاهن بصفته الذي يضم يده على ما يزيد من حصته ، فا ذا دنهت مَن الأخير بأن أبلولَ أرض النزاع لأ-لد الووثة طبقا للسادتين المشار إليها آنفا تعتبر مسأله أوابة يجب الفصل فيها قبل الحكم بالريع فاند عابقًا للسادة ١٢٩ من ة نون الوافعات فإن وقف الدهوى هو أمر جوازي للحكمة حديما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأواية الحارجة عن [اختصاصها ، لما كان ذلك . فان دمم استجابة عكمة الاستثناف لعالب الطاعن . كان لمُما يِنه الحَمْ الطُّونُ فَهِ ضَمَنيا من مدم جدية المنازعة في نطاق سلطة الحكمة التقديرية بلا تعقيب علمها من النقض ، ومن ثم فان النعي عليه بالإخلال محق الدفاع أو القصور المبطل يكون على فدر سند متعين الرفض . وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه النالث من السبب الأول على الحسكم المطمون فيه الحطاق في المسكم المطمون فيه الحطاق في المسكم المطمون فيه الحداث المطويلة المكسبة الملكية هو وزوجته المرحومة من قبله وهو سبب فائم بذاته من أسباب كسب الملكية ورغم ذلك قضى الحكم المطمون فيه باستحقاق المطمون ضدهم الربع دون تحقيق دفاعه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذاك أنه من المارو قانونا عملا بالمسادة ٩٠٠ من القانون المدنى أن الأرض المملوكة ملكية خاصة للدولة لا يجوز تملكهة أوكسب حق مينى عليها بالنقادم ، متى كان ذاك ، وكان النابت من الأوراق أن أرض النزاع تدخل ضمن الأراض المستولى عليها بمقتضى قانون الإصلاح الرواعى ، ومن ثم تعتبر مملوك للدولة من تاريخ إصدار قوار الاستباد النهائي طها وتوزيمها على المنتفع المرحوم إسس والتوقيع على المقد الدور بينه وبين هيئة الاصلاح الزواعى لا ينقل ملكيتها إليه ، إذ أن المول عليه قانونا الانتقال الملكية إليه ، وتسجيل البيه طبقا لفانون الامهر المقارى ، والما كات أوراق المدوى خلوا من أى دابل على ذاك ، قان المدكية نظل للدولة ولا يجوز للطامن عليكها بالتقادم ، ويضحى النهى بهذا السبب على ضر سند من القانون غلوق بالرفض ،

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المعادون قيه الخطة في الاستاد والنساد ق الاستدلال . وفي بيان ذلك يقول أن استمارة البحث وفم ١٩٥٥ الخاصة بأرض النزاع قسد شملت اسمى المنتفع الأصل وزوجته مورثة الطاعن ممساكان يتمين معه اعتبار الأرض منامقة بينهما كنفمين ورغم ذلك أسندها الحكم المعامون فيه جميهما للمنتفع الأصلى دون الزوجة وبذلك فقد خالف الذات في الأوراق .

وحيث إن هذا التمي غير مقبول ، إذ أنه عما لا تجوز المحادلة به أمام هذه المحكمة ، ذلك أنه من المغرو أن لقاض الموضوع السلطه النامة في بحث المستندات المعدد له وفي استخلاص ما يراه متفقا مع الواقع ، بي كان استخلاص المائلة في المنافذة ، ولما ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المتفع الأصلى لارض النزاع هو المرحوم دون زوجته وأورد في هذا الخموص المستندات التي تنظوى هلها الدموى والتي تؤيد صحة استفلامه سواء منها المقدية من الطاعن أو من المطعون ضدهم وتقر يو الحير المنتدب وعاضر أعماله ، ومن ثم قان مجادلة الطاعن في خلص إليه الحكم غير متهوله ويضحى أعماله ، ومن ثم قان مجادلة الطاعن في خلص إليه الحكم غير متهوله ويضحى المنافئ هي أخلص إليه الحكم غير متهوله ويضحى المنافئ هي المنافئة المنافئة

وحرث أنه لمسا تذدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ۲۱ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

رثامه الميد المتشاد/ محمد عبد الرحيم حسب الله تائب رئيس الهسكمة رئيسا ، وعضوية الممادة المستشادين : عبد الرشيء قوفل ، حميد صقر ، عبد المنتم بركه وعل عبد الفتاح خليل.

$(1 \vee 1)$

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٥ القضائية :

(١) عمل " تصحيح أوضاع العاملين " مدة الخدمة السابقة .

ِ مَدَّدُ الْمُمَالِيَّةُ مَ ١٧ × ١٨ × ١٩ مَن ١١ صَنَّةُ ١٩٧٥ ويجوبِ هُرِضَهَا عَلَى لِمُغَةً عُشُونَ الدَّامَانِيُّ لامُرَّدُهُمَا وَإِصْدَاوَ قِرَارَ بَاصَاقَتُهَا ۞

. (۲.).حکم " تسييب " ما يعد قصورا ، عمل .

التمسك باعتصاص خنسسة شئون العاماين دون مدير الممتع ياعتهاد مدة غيرة العامل - ١٩٧ه/١٥ - دفاع جوهرى إنفال الردعلية - تصرر -

مؤدى حكم المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاماين
 المدنيين بالدولة والقطاع الصام الصادر بالثانون رقم ١٩٧٥/١١ أن مدة الحليمة
 السابقة المطالب بحسابها تعرض على لحنة شئون العاملين بالحهسة للتابع لما العامل
 لاتهادها و إصدار قرآر بإضافتها وذلك بطلب ياتزم سقديمه إليها في المعاد المحد
 بالمادة ١٩ منه ٠

٧ - ١٠ كان الحكم المطمون فيه قد أسس قضاء بعم مدة الخمسدة موفقة على المسادة ١١ من القانون ١١ موفقة حالة المنادة ١٧ من القانون ١١ منة ١٤٥ المشار إليه وتسوية حالة المفامون ضده طبقا لأحكامه على أن شهادة المرت بهذه المدة مشمدة من مديرهام الشركة بتكفر الزيات وذلك بغير الرد على دقاع الطاعنة الذي تمسكت بد في مذكرتها المقسدمة لحكة الاستثناف بتاريخ

١٩٨١/٤/٤ من أن المختص باعتاد مدة الخبرة هو لجنة شئون العاملين وليس مدير. عام المصنع حالة أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون. قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

﴿ وَحَيْثُ }إِنْ الوقائع - حلى ما يبين من الحكم المعامون فيه وصائر الأوراق -تَفْعَمُ لَلَ فَى أَنْ الْمُطَّانُونَ صَمَّده أَقَامَ الدَّوي وقم ١٩٨٨ سنة ١٩٧٦ عمال كلى الاسكندرية على الطاعنة - شركة اسكندرية للزيوت والصابون - طالبا الحكم بأحقيته للفئة التاسعة اعتبارا من ٩٦٠/١٠/٣١. والبنامنة من ١٩٧٦/١٧/٣١ وما يترتب على ذك من آثار مع إلوام الشعركة الطاعنة. أن منفع له فروقا قـــدرها ٣٠٠ جنيه مع ما يستجد . وقال بيانا الدعواء أنه يعمل بهسماء الشركة منذ ٦/١٠/١٠/١ وأنها في تظبيقها للقانون ١١ لسنة ١٧٥، قررت له الفئة التاسبة اعتبارا من ١ (١٩٨/١٩) والثامنة من ١ /١١/١٩/١ بأ عرشهري قدر. ٥ (سَجَلُهُ ا اعتبارا من ١٩٧٥/١١١ ولم تحسب له الشركة مدة خبرة من يت برسنة ١٩٥٠ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ ولذلك أقام الدهوى بطلباته سالفه البيــان فندبت المحكمة خبرًا . و بعد أن أودع تقـــر يره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستثناف رفم ٧٢، سنة ٣٠ في أمام محكة استلناف الاسكندرية التي قضت بناريخ ١٩٧٩/٦/٧٧ بإعادة المأمورية للخبرلنحقيق طلبات الطعون ضده تأسيسا على ضم مدة الخبرة المتنازع طيها . و بعد أن دم الحبير تقر بره قضت بناريخ ١٩٨١/٤/٢٨ بالفء الجبكمي المستأنف و بأحقية المطمون ضده في الفئة السابعة اعتبارا من ١/ /٧٠٠ و إلزام الشركة الطاعنة أن تؤدى له ميلغ ١٤١ جنيها . طعنت الشركة الطاع، في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . وعرض العامن على هذه الحكة فى غرفة مشورة فحسددت جلسة ١٩٨٢/١٠/٣١ المنظره وفيها النزمت النيابة رأمها .

وحيث أن مما تناه الثمر كه الفاعنة بالسيس النانى والثاث من أسباب الطمن على الحكم المطاون فيه الخطأ في تطبيق الفانون والقصور في السيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أسس تضاءه باعتباو مدة الخيرة من ١٩٠٨/٩ ١٩٥ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٠ كماة خدمة سابقة الطعون ضده واحتسبها عند تسوية حالته بالتعابيق لاحكام الفانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ ضن المدد الكلية له على أن شهادة الخيرة بهذه المسدة من مدير المصاغ أو المروع أو الوحدات الإنتاجيه ساعة اهباد شمادات لم يخول مديرى المصاغ أو المروع أو الوحدات الإنتاجيه ساعة اهباد شمادات المختبة أو فع ذلك مما وتحتساص المنتفية أو فع ذلك كله من اختصاص المنتف المعامل دون غيرها وقد تمدكت الطاعة بهسدا الدناع أمام عكمة المستثناف غير أن الحكم المطور في التسبيب .

وحيث أن هذا النبي في عسله ذلك أنه الما كانت المسادر بالقانون وقر ١١ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن "درق اعتبارا من الذين الدولة والقطاع العام العدادر بالقانون وقر ١١ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن "درق اعتبارا من الذين تتوافر قييم الشروط الآتية: أولا - انقضاء المدة الذالية على العادل في الحدمة عسوبة طبقا للقواعد المنتسب المدد الكلية المنصوص عليها في المسادة السابقة أو في الجداول المرافقة المدد التي يسبق حسابها من المدد الآتية: ... إ ... "وحددت الحادة ١٩ منه شروط احتساب المدد السابقة التي تدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المناسبة المدد الكلية المنصوص عليها في المناسبة التي يقدمه المناسبة قول من النه المناسبة التي يقدمه المن أنه العاملين بالجهة التي يتهمها العامل بنساء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه المجنة شاون خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشو هذا القانون، " وهو مامؤداه أن مدة الحدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشو هذا القانون، " وهو مامؤداه أن مدة الحدمة السابقة المطالب يحسابها وفقا لأحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ من ذلك القانون

يمب أن تعرض على لمنة شئون العالمين بالجهة التابع لها العامل لا تهادها و إصدار قرار بإضافتها وذلك بطلب يانزم بتقديمه إليها في الميماد المحدد بالمادة 19 منه لما كان ذلك وكان الحكم الطعوس فيه قد أسس قضاءه بشم مدة المحدمة موضوع الزاع إلى المدد الكلية المنصوص عليها في المادة 19 من القانون 11 لسنة 1940 المشار إليه وتسوية حالة المعلمون ضده طبقا لأحكامه على أن شهادة الحبرة بهذه المدة معتمدة من مدير عام الشركة بكفر الزيات وذلك بفسير الرد على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لحكمة الاستئناف بتاريخ على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لحكمة الاستئناف بتاريخ على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لحكمة الاستئناف بتاريخ على دفاع الطاعنة الذي تمسكت به في مذكرتها المقدمة لحكمة الاستئناف بتاريخ على دفاع الطاعن وليس ماية أنه دفاع جوهري قد يتعسير به وجه الرأى في الدعوى ؟ فائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه دون منا منافعة أينحث بأني أسباب الطعن .

جلسة ۲۱ من نوفمبرسنة ۱۹۸۲

برئامة الذيد المستشار عد عبد الرحيم حسب الله نائب رئيس الحكمة وهذرية السادة المستشارين عبد الرشيد توفق ، صيد صقر ، عبد المنح بركة وعل عبد الفتاع طايل .

(14.)

الطعن رقم ٢٠٠٧ استة ١٠ القضائية :

(١) همل . تصمحيح أوضاع العاماين له الصبية ومساعدى الصناع " .

أحكام الذنونين ٧٧ لسنة ١٩٧٩ و ٢٥ لسنة ١٩٧٩ بشأل تعديل قانون تصميح أوضاع للماملين بالمولة والبطاع عمام ، قصر سرياتها حلى المدينين بوطائف المعييسة والاضرافات ومساحدى المهمناع وقبط المصوص عليهم فى العقرة (ج) من المسادة (٢١) من الحافز رقم وفي

(٢) عمل . تعلمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

تعليات الجهاز الركر. للنظيم والإداوة - قرارات تنظيميسة فيرطرة وليست لهـا صفة فمشربع ه

1 — نظرا لما أوجده المفانون رقم 11 لسنة ١٩٧٥ من تفرقة بين هؤلاه العاملين (العميدية والإشراقات ومساهدى العمناع) بالرقم من أنهم حميعا يقومون بنفس العمل ، وأدوا بتجاح اعتمان مسابقة عند دخولهم الحدمة لأول مرة واجتازوا الامتحان الفنى اللازم للترقيسة إلى دوجة العمانم الدقيق دون تفرقة عند العدالة بين أفراد هذه الطائمة الواحدة ، واستقرارا لأوضاعهم الوظيفية فقد أصدر المشرع القانون وقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الأولى على أن عنى تعليق لحدول المثالث المنحق بقانون تصحيح أوضاع العابلين المدتمين بالدولة والقطاع العام العسادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعتر العبيسة والإشراقات ومساء العسادر بالقانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعتر العبيسة ما طاحان على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شاطين للفنة تباسعة (٢٠ / ١٩٧٠) إعتبارا من تاريخ التعين في تلك الوظائف

أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع مايترتب على ذلك من آثار وبشرط أَلَّا تَقُلُ السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ؛ أما غير الحاصلين منهم على وأهلات دراسية فيعتبرون شاغاين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التسالي لمض سفتين من تاريخ التعين في إحدى تلك الوظائف مع مايترتب على ذلك من أِثَارَ ، وَإِشْرِطُ أَلَا تَقُلُ السِّن عند شغل هذه الْقَنَّةُ عِنْ ٱلثَّانِيةِ عِشرة " ثم صدق بعد ذلك القانون رقم ٥١ السنة ١٩٧٩ وجاءت الفقرة الأولى من ماديَّه الأولى مطابقة أيماما لنص المسادة الأولى من القانون وقم ٧٧ أسنة ١٩٧٦ ومن يعده القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ ومفاد ما تقدم في مجموعه ، أن أحكام القانون وقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن يعسده الفانون رقم ٥٥ اسنة ١٩٧٩ لا سرى إلا على الممينين بوظائف الصيية والإشراقات ومساعدي الصناع فقط المتصوص عليهم فَى الْفَلْرُوْ (ج) من الحادة ٢١ من القاون رقم ١١ أسنة ١٩٧٥ دون غيرهم ﴿ إِذْ كَانَ الوَاقِمِ فَي الدَّعَوى إِنْ المُطِعُونَ صَدَّهُ • ن الْعَامَلِينِ البَّدُو بِينَ لدى الطاعنة غِم الممانِ وَتدرّج في الثرقية حتى حصل ملي أغثة السادسة تطبيقا للقانون رقم ١ ١ السنة و١٩٧٥ ، عما مؤداه أنه ليس من الصهية أوالإشر اقات أومساعدى المناع الذين خصهم الشارع دون سواهم بالتعديل الذي تم بالقانونين رقى ٧٧ لسنة ١٩٧٦ و ٥١ لسينة ١٩٧٩ أيتنجبير احكامهما عنه يه

٧ - ماورد بالكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الجهاز المركن النظيم والإدارة من امتسداد أحكام القانون رقم ٧٧ لسسنة ١٩٧٦ إلى الماملين من فيرالصيبة والإشرافات ومساهدى الصناع يخانف أحكام القانون لما هو مقرر في قضاء محكة النقض - من أن تعليات الجهاز المركزى التنظم والإدارة قرارات تنظيمية غير مازمة وليست لها صفة انتشريع م لمهاكان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هـ في النظر وطبق في شأن المطمون ضده التعديل الوارد بالقانونين رقمي ٧٧ لسنة ١٩٧٩ و ٥٥ لسنة ١٩٧٩ وتضى له بالفروق المسائية على هـ في الأساس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب قضه درن ماحاجة ليحث باقى أسباب الطعن من قاطبيقه بما يستوجب قضه درن ماحاجة ليحث باقى أسباب الطعن من قاطبيقه بما يستوجب قضه درن ماحاجة ليحث باقى أسباب الطعن من المناس فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في المباب الطعن من المناس فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في المباب الطعن من المناس فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في المباب الطعن من المباب المباب الطعن من المباب ال

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكاية .

الطمن تحصل في أن المعلمون ضده أقام الدعوى رقم ٢٧٦ سنة ١٩٧٨ همال كلى طنطا على الطاعنـــة ــ شركة طنطاً للزيوت والصَّابون ــ طالبا الحبكم متطبيق أحكام الفانون رقم ٧٧ سنة ١٩٧٦ عليه وتسوية حالته وتدرج فتتــــه ألوظيفية على أصاسه ومساواته بزملائه وإلزام الطاعنة بصرف مايستحق له من فروق مالية من تأريخ النمين حتى الحكم ، وقال بيانا لدعواه ، إنه بساريم ١ ١/٨/١٥ إلتحق بالعمل لدى الطاهنة في حمل فني ، وأنه وفقا للقانون رقم ٧٧ السنة ١٩٧٦ يعتبر شاغلا للدوجة التاسمة من تاريخ التعيين ، كما يستحق الدرجة الخامسة ٧٨٠/٤٢٠ ج ف ١٩٧٤/٨/١١ ، و إذ قامت الطامنة بترقيسة زملاء ل. وأبت عليه حقه في الترقية ، فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . ويتاريخ ١٩٧٩/١/١٥ حكت المحكة بندب خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحيكم و بعد أن قدم الخير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١ بأحقية المطعون ضدهً للترقية للفئة ألخامسة اعتبارا من ١٤/٥/٤/١ وبالزام الطامنة أن تؤدى له مبلغ وقيد استثنافها برقم ٦ صنة ٣٠ ق . وبتاريخ ١٩٨٠/٦/١ حكت المحكة بإطادة المأمورية إلى الخبير لفحص اعتراضات الطاهنة ، و بعد أن أودع الخبير تقريزه قضت في ٢٦/٥/٢٦ بتأييد الحكم المستأنف و طعنت الطاعنة في هذا الحكم يطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقش الحكمُ وعرض الطعن على هذه الحكمة في فرقة عشورة عفددت انظره جاسة ١١/٧ ١/٧ وفيها التزمت النياية وأبها . وحيث إن الطمن أقم مل ثلاثة أسباب ، تنمى الطاهنة بالسنبين الأول والثانى منها على الحكم المطمون فيه ، مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول ، إن المطمون ضده من العاماين البدوية الديها بقسم المصاب ، ممن طبقت على حالاتهم المحاول الثالث المادين بالدولة والنطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ اسنة ١٩٧٥ و إذ طبق الحكم في شأنه أحكام القانون وقم ١٥ العند ١٩٧٩ المدل بالقانون رقم ١٥ السنة ١٩٧٩ والذي يقتصر نطاق تطبيقه على حالات الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع فحسبه وأسسة ما ما ارتآه الجهاز المركزي للنظم والإدارة بكتابه رقم ١٧ أسنة ١٩٧٧ من أير الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع فحسبه والإشراقات ومساعدى الصناع فحسبه والإشراقات ومساعدى الصناع فحسبه المنات المادين من خير الصبية والإشراقات ومساعدى العباناء بم عالية المانون على العاملين من خير الصبية والإشراقات ومساعدى العباناء ، بما يتعارض وصور يح نصوصه ، قاله يكون على المالية القانون .

رُ وَحَبِثُ إِنْ هَذَا النَّبِي شَهِيدًا ﴾ ذلك لأنه لما كان قانون تصحيح أوضاع العاماين المدنيين بالدولة والقطاع العام أنصادر به الفاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ قد نص في المسادة ٢١ منه على كيفية حساب المستدو النكلية. المتعلقة بالعاملين المسين في الوظائف المهنية أو الفتية أو الكَّكَتَّابِيَّة عَبِرُ الخَاصَلِينِ عَلَى مؤهلات دراهية والمحددة بالحدوثين الثالث وأناماً من المرافقين للقانون أناذ كوو ، وامير في الفقرة (ج) منها العديية والإشراقات ومساهدي الصناع الذين اجتازوا الامتحان الفنى بنجاح شاغلين للفئة (٣٦٠/١٦٣) او ماينادلها اعتدارا من اليوم التالى لا نفضاء سيع سنوات من تاريخ دخولهم الحدمة مالم يكونوا قد شغلوا هذه الفئة أو مايعادلها في تاريخ سابق وكان قد تبين عند تعابيق هـــذا القانون على العاملين المعينين بوظائف صبية وإشراقات ومساهدى صناع بي على ما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٧ أسنة ١٩٧٦ ـ أنّ منهم من هو حاصل على الشهادة الابتدائية القديمة أو الإعدادية واعتبروا في الفئة التأسعة من بدء التعيين ومنهم من هو غير حاصل على أية مؤهلات وهؤلاء اعتبروك في الفئة التاسعة إصبارا من اليوم التالى لا المضاء صبع سنوات من تاريخ وحولهم الخدمة مالم يكونوا قد شغلوا هـ لمه الفئة أو مايعادلها في تاريخ سابق ، وتظرُّا ـ لمـ ا أوجده القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من تفرقة بين هؤلاء الغاملين بالرغم:

من أنهم جميعا يقومون يتفس العمل وأدوا بنجاح امتحان مسابقه عند دخولهم الخدمه لأول مرة واجتازوا الانتحان الفثى الكزم للترقيسه إلى درجة الصاغ الدقبق دون تفرقة ، وتوخيا للعدالة بين أمراد هذه الطائفة الواحدة واستغراراً لِأُوضَاعِهِمُ الْوَظْيَةِيهُ ، فقد أصدر المُشرع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونص فى مادته الأولى على أن ^{عد} فى تطبيق الحدول الثالث ألمانحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المديرين بالذولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر آلصيية والاشراقات ومساعدو الصناع الحاصلين على مؤهلات دراسية أقل من المتوسط شافلين للفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من: ويخ التعبين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ٤ وَبِشرِط ألا تقل السنوند شغل هذه الفئة من السادسة عشرة عاما أماغير الحاصاين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاخلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليومالتالي لمصى سنتين من تاريخ التعيين في إحدى الله الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥٦ لسنه ٩٧٩ وساءت الفقرة الأولى من مادته الأولى مطايقة لنص المــادة الأولى من القانون وقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ونصت الفقرة الثانية على أن تحتسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ النعيين أو بلوغه من الثالثة عشر أيهما أقوب . ولما كان مقاد ما تقدم في مجموعه أن أحكام الفانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ ومن بعده القانون رقم ٥١ لسنة ٩٧٦ لا تسرى إلا حلىالممينين بوظ ثف الصبية والاشراة ات ومساعدي الصناع فقط المنصوص. عليهم في القلوة (ج)من المُــادة ٢١ من الفا وثارقم ١١ لسنة ١٩٧٥ دون غيرهم. و إذ كان الواقع في الدمري أن المطعرن صدم من العاملين اليدويين لدى الطاعنة بفسم المصابين وتدرج فه الترقية حتى حسل على الفئة السادسة تطبيقا للقانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تمسا مؤداه أنه ليس منالصيية أو الاشراقات أو مساهدي الصَّناع الذين خصهم الشارع دون سراهم بالتعديل الذي تم بالقانواين رقمي ٧٧ السمنة ١٩٧٦ و ٥١ لسمنة ١٩٧٩ ، فتنحسر أحكامهما عنه ، ولا يفيد منها ، ولا يغرِ من ذلك ما أورده الكتاب الدورى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر من الحهاز المركزى للننظيم والإدارة من امتداد أحكام القانون رقم ٧٧ أسنه ١٩٧٦ إلى العاملين من فيرالصبية والاشراقات ومساءني الصناع 6.

لحاً ينطوى عليه هذا النظر من غالقة للقانون ، فضلا عمل هو مقرر في فساه هذه المحكة من أن تعليات الحجاز المركزى للننظيم والادارة لا تعدو أن تكون قرارات تنظيمية غير ملزمة ، وأيست لها صفه التشريع . ما كان ذلك ، وكان الحكم المعلمون فيه قد خالف هذا النظر وطبق في شأن المعلمون ضده التمديل الحواود بالقانو فين رقمي ٧٧ لسنه ١٩٧٦ و ٥١ لسنة ١٩٧٩ وقضى له بالفروق المالية على هذا الأساس فانه يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون ما حاجه لبحث باقى أسباب العلمن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل أيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوح المستنباف وقم و سنه ٣٠ ق طنعا بالغاء الحكم المستأنف ووقف دعوى الملكمون فيوه

جلسة ۲۱ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

برئامة السيد المتشار / عد عبد الرعم حسب الله المات رئيس المحكة رئيسا وعضوية فلماها المستشار بن ، عبد الرشيد نوال ، صيد صفر ، عبد المندم بركة وعد الزاد يدر ،

(1)

الطعن رقم ٧٩٧ لسنة ٧٥ القضائية :

(1) دعوى . الدفع بعدم قبول الدعوى " تأمينات اجتماعية "

الحالم بعدم قرل المحدوق المؤسس عل سمخ المساعة (۱۹۵) من قى رقم ۲۹ منة ۹۹۵ إ بإصدار 5 تون النامن الاجتماعي دفع ندكن موجه لإجماءات الخصوءة حدم اعتباؤه دفعا بعدم الغيرل محا نعبت عليه المساءة ** ۱۹۵۰ شمن قانون المرافعات م

(٢) حكم " الحكم يعدم قبول الدعوى " ولاية المحكة ، تأمينات اجتماعية الحسمة و المحكة ، تأمينات اجتماعية الحسمة بعدم الحسمة بعدم قبول الحسمة ١٩٧٥ " من قولم ١٩٧٥ الحسمة ١٩٧٥ " لا تستنفذ به الحكة ولايها في تغر موضوع الدوي . النشاء امتثنافها بالغار دارا الحريم . وبعوب إمادة الدعري إلى محكة أول درجة لنظر موضوعها .

١ - فص المادة ١٥٩ من هذا القانون نظم إجراءات معينة في شأن رفع المعاوى الخاصة بالمنازهات الناشقة عن تطبيق أحكامه ، فيتمين مراهاتها إهمالا للأثر الفورى المجاشر القانون ، لماكان ذلك ، وكان النابت أن المطمون صده أقما الدموى بناريخ ١٩٧٧/٧/٦ يقد نشر الفرار العمادر بتشكيل اللجمان المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طلب المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لوفعها قبل تقديم طلب إلى الميئة المختصة لدوض المنازعة على المك اللجمان ، هو في حقيقته دفع بطلان الإجماعات ، فإن هذا الدفع يكون موجها إلى إبراءات الحصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، ويضمحى بهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم وكيفية توجيهها ، ويضمحى بهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم الغدور عاد نصت عليه المادة ١٤٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع

جدم الذي يرمى إلى الطعن بعده المدادة هو حكم صرحت به الذكرة النفسيرية والدفع الذي يرمى إلى الطعن بعده عوافر الشموط اللازمة لمماع الدموى وهي الدي يرمى إلى الطعن بعده عوافر الشموط اللازمة لمماع الدموى وهي الدي الدي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كانعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق السبق العاملة فيها وأحمو ذلك عما لا يختاط بالدفع المتعلق بشكل الإحراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل المحتى المنتازع عليه من جهة أحرى فالمفصود إذن هو صدم الهبول الموضوعي ، فلا تعارى المنافرة الدارة في المنافرة الدارة في المنافرة المنافرة على الانبع الشكلي الذي يخذ المرموع، ، لاذ العبرة بحقيقة الدفع وحرماه ، وليس بالتسمية الى تطانى عليه .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى الاه السيد المستشاو المقرز والمرافعة ربعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحدكم المطدون فمية. وصائر أورواقي الطمن - تحصل في أن المطمون ضده أفام الدعوى رقم ٢٩٨ مسلة ١٩٧٧ عمال

كلى جنوب القاهرة على الطاهنة ــ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والجمعية النعاونية للبترول ــ طالبا الحكم بتسوية المعاش المستحتى له على أساس المرتب الفعل عن السنتين الأخيرتين قبل إحالته إلى المعاش في ١٩٧٦/٨/١ متضمنا مكافأة الإنتاج والحوافز مع ما يترتب ملي ذلك قانونا من آثار و إلزام الطاهنة بالفوائد الغانونية بوافع ١ ﴿ من تاريخ الحكم في الدموى لحن إجراء النسوية المستحقة وقال ميانا لها ، أنه كان يعمل سائقا بالجمية التعاونية للبترول وانتهت خدمته في ١٩٧٦/٨/١ لبلوغه السن الفانونية ، وإذ أنكرت عليه الطاءنة حقه فىضم متوسط مكافأة الإنتاج والحوافز إلى أجره وتسوية معاشه هليهذا الأساس، فقد أقام الدحوى بطلباته السالفة البيان ، دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، و بتاريخ ٢٩/٠/٢/٠ حكت المحكمة يعدم قبول الدعوى قرفعها قبل الأوان عملا بالمادة ١٥٧ من الفانون رقم ٧٩ أسنة ١٩٧٥ · أستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكة استنناف ألفاهرة وقيد استثنافه يرقم ٢٥٨ سنة ٧٧ ق . وبتاريخ ٢٧/١١/١٧٠ حكت الحكة بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ويتدب خبير لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحبكم ، وبعد أنْ قدم الحبير تقريره قضت المحكمة في ١٩٨٧/١/١٣٥ بأحقية المطعون ضده طرف الطامنة صأف ماش قدوه ۱۲۱ج و۱۶۶ع م من الفترة من ۱۹۷٦/۸/۱ حتى ۱۹۸۱/۹/۳۰ و بأحقيته فی معاش قدوہ ۹۱ ج و۷۷۶ م اعتبارا من شہر اکتو پر سنة ۱۹۸۱ ٪ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدث فيها الرأى ينقض الحكم ، وموض الطمن على هذه الحكة في خرفة مشورة ، لحدث لنظرَه جلسة ١٩٨٢/١١/٧ وفيها النزمت النيابة وأيها .

وحيث إن الطاعنة تشى سبب طعام على الحكم المطاون فيه ، شالمة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي سائدنك تقول ، أن دفعها بعدم قبول دعوى المطعون ضده المؤسس على حكم المسادة ١٩٧٥ من الفانون وقم ٧٩ استة ١٩٧٥ ، هو في حقيقته دفع شكلي ببطلان الإحراءات موجه إلى شكل الحصومة لعدم مراهاته الإحراءات المنصوص عليها في هذه المسادة والتي ستوجب قبل الجويد المناهاء الإحراءات المنصوص عليها في هذه المسادة والتي ستوجب قبل الجويد المناهاء المناهاء المناهاء العرض الذاع لنسويته بالطوق

آلودية على لحان فحص المنازمات الناشئة من تطبيق أحكام هذا القانوب والتي صدر بتشكيلها قوار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ سنة ١٩٧٦ ونشر بالوقائع المصرية في ١٩٧٦ ووشر ما أم المستفذ المحكة الاستدائية بقبو لها هذا الدفع ولايتها في نظر المرضوع ، مما كان يتمين ممه على محكة الاستداف وقد ألفت الحكم الابتدائي ، أن تعييسد الدعوى إلى محكة الدرجة الأولى الفصل في موضوعها ، لأن هذه المحكة لم تقل كانتها فيه ، و إذ تصدت محكة الدرجة النائية لدنظر الموضوع وقصلت فيه ، عا ترتب عايه تمفويت إحدى درجات التفاض ، فإن حكها المطون فيه يكون مهيا مخالة القانون والحطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النمي سديد ، ذلك لأنه لمما كات الممادة ١٥٧ من قانون التأمن الاجتماعي العبادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به اعتبارا من ١٩٧٥/١ قبر نصب على أن مج تنشأ والحيئة الختصة لحان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بصدر بتشكيلها و إحراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير الفتص وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن طلهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستغيدين قبل المجوع إلى القضاء تقديم طلب الى الهيئة الختصة لعرض الزاع على الحان المشأن الها لتسويته بالطرق الودية ... ولا يُحوزُ رفع الدهوي قبلَ معنى ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه . " وقد صدر بنشكيل هذه اللجان قرار ونزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ ويُشر بالوقائع المصرية في ٩/١٩٧٧) ، ومن ثم فإنه منذ تاريخ نشر هذا القرار ، لايجوز لأصاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة الختصة العرض منازعتهم على تلك اللجان ذلك لأن نص المـــادة ١٥٧ من هذا القانون نظم إحراءات معينة في شان رفع الدهاوي الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه ، فيتعين مراعاتها إعمالا للا الفوري المباشر القانون . لماكان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون ضده أقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧،٢٥ بعد شر القرار الصادر بتشكيل انجان المشار إليها ، وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم ظلميًّ إلى الهيئة المختصة لعرض المنازعة على تلك اللجان ، هو في حقيقته دفع سطلان الإجراءات ، فإن هذا الدفع يكون موجها إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ويضحى بهذه المثابة من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، إذ أن المقصود بالدُفع بعدم القبول الذي تمنيه هذه المادة هو 🗕 كما صرحت به المذكرة التفسيرية 🗻 الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لساع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى ، باعتباره حقا مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره 6 كانعدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فها َّ ، أو لا نقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك ثما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة و١١ مرافعات على الدفع الشكلي الذي يتخذ إسم عدم القبول كما هو الحال فىالدفع المطروح ، لأن العبرة بحقيقة الدفع وسرماه، وأيس بالتسمية التي تطلق عليه ، ومتى تقرر أن هذا الدنم من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول عما وود ذكره في المسادة ١١٥ سالفة الذكر ، فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشكلي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك ، لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر موضوع الدوى ، فإذا استؤنف حكمها وقضت محكة الاستثناف بإلغاء هذا الحكم ويرفض الدفع ، فإنه كان يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكة أول درجة لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكة لم تقل كاسمًا فيه ، ولا تملك محكمة الاستثناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاض على الخصوم . و إذ خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وتصـــدت لموضوع الدموى وفصات فيه ، فإن الحكم المطمون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما نقض الحكم في خصوصه صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بإحالة القضية إلى محكة جنوب القادرة الابتدائية لنظر الموضوع .

جلسة ٢١ من نوفمبرَ سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المشاد / عد البندارى الشرى نائب رئيس الحكة ، ومضوية السادة المشادين : ابراهم قواج تائب رئيس المحكة ، عبد الدريز قوده ، عبد نطق السيد وجد ايوب الخضرى -

·(1 A Y)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٧٤ القضائية :

﴿ إِنَّ اللَّهُ لَلُوضُوعِ "مسائِل الواقع " .

لحكمة الوَمْنوع مَلظَةً فَهِمْ الْزُلَامَ إِنَّ الْمُعَاذِي مِنْ كَانْ امْمَمُلاصِها عَالَمًا •

(۲) دعوی ^{دو} دعوی منع التعرض ^{یم دو} میعاد رقع الدموی ^{یم} ه

. معياد السنة أخدة لوقع دعري متبالتموض خ و و في يبيّن مُهيئة يُستوطِح أثمه ، وقع الدعري خلالة إنّام بحكة غير خيصة بجير في تجالى تشيرة اللهي يتوكف هايه تبيرانا ، حلة ذلك .

(٣) اختصاص . دعوى و تقار الدعوى " .

قَرَّامَ الْحَكَمَةُ الْحَالُ [ابها الدوى مِظْرِها , أَرْه ، ما تَم صحيحًا مَنْ إسراءات قبل الإم لَهُ يَرْقَ صحيحًا * على الحُكَمَةُ الْحَالُ إليها الدوى منا بدأ لإيراءات من حيث اثبّت *

(٣) نقض ^{رو} سلطة محكمة النقض »

إنهاء الحسكم فى قضائه إلى للنتيجة الصعيمة قانونا - اشتمال أصبابه على أخطاء قانوئية لمحكمة للنقض "مسهمها هوي أن مقضه .

(٤) محكمة الموضوع "تقدير الادلة" " تقدير أقوال الشهود " قد واقع "، ه إثبات البينة". فض " السهب الموضوعي " .

قاضى الوشوع • معلنه فى عن الدلائل[والمستندات المقدة والموازة بهنها والأخذ بأقوال هماهد دون بيان أصاب ذلك مادام لم يخرج بنك الأقواله إلى ما يؤدى إليه مدارلها .. (ه) ملكية ، تسجيل . بيع " إلتزامات البائع " " نقل الملكية " « دغوى صحة التعاقد " .

الماكمة فى العقار - لا تنشل إلا باللدجيل - الحسكم العاهر بصحة وتفاذ عقد البيع لا يرشهم. يذاته افسال الملكمة - تراغيها إلى ما بعد حصول الندجيل -

 ۱ -- العبرة في فهم الواقع هو بما تستخلصه المحكة من أوراق الدعوى استخلاصها مائفا .

٧ — النص في المسادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى منع التعرض في خلال السنة التالية من وقوع التعرض و إلا كانت غير مقبوله . فإنه و إن كان هذا الميماد ميعة د سقوط الايسرى عليه تقادم أوا نقطاع إلاأن رفح المدعوى في خلاله أمام عمكة غير مختصة بجز في تحقق الشرط الذي يتوقف عليه قبول المدعوى إذ أن الشرع في المسادة ، ١١ من قانون المرافعات بهزم المحكة غير المختصة مؤديا بداته إلى نظرها وكانه إجواء من إجواءات وفعها أمامها المحكة غير المختصة مؤديا بذاته إلى نظرها وكانه إجواء من إجواءات وفعها أمامها وتكون العبرة في تاريخ ونعها تعتبر الدعوى وكأنها قد رفعت منذ البداية أمامها وتكون العبرة في تاريخ ونعها أن على المحكة غير المختصة . ومن المقرر في قاد يخ ونعها أن على المحكة الحال الها الدعوى أن على المحكة الحراءات قبل الإحالة بيق صحيحا من إجراءات قبل الإحالة بيق صحيحا من إجراءات قبل الإحالة بيق صحيحا عما في ذلك إجراءات وفع ألم الدعوى وتتابع الدعوى "سرها أمام الحال إليها الدعوى من حيث الاتها التي أحيات إحراءات أمام الحكة التي أحالها .

أو ح. ذكان الحكم المطعون فيه برفضه الدخر بعدم قبول دعوى منع التعرض.
 لوفعها بعد مضى عام قد انتهى إلى تلبجة صحيحة في القانون و سحسبه ذاك فلا مؤدى.
 إلى نقض ما ورد في أسابه من تقر برات قانونية خاطئة ، ذأن لحكمة النقض.
 مصحيح ما وقع من أخطاء .

ع - نقاض الموضوع بحث ما يقدم له من دلائل ومستندات وموازئة بعضها بالبعض الأخر وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر وليس بلازم أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها .

ه -- إذ كان قانون الشهر العقارى قدأ وجب لنقل ملكية العقار بالبيع حصول الشهر طبقا للقانون وكان حكم صحة التعاقد الذي يتمسك به الطاعنة لا يفيد انتقال الملكية إليها يجود القضاء بصحة عقد البيع ونفاذه بل يبقى انتقال المملكية متراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل طبقا للقانون .

الحكمة

بعد ُ الاطلاعُ عَلَىٰ الأوراق وعماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة ويُقلأ المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقام - حسبا سبن من المنتم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون شكه أفام المتنتقق وقر ١٩٠٧ سنة ١٩٦٧ زاتي المختربة على العاملية على المنتقف المنتقب من آخر بعقد أنه يمتلك مقار الذاع وأن الطاعنة تعرضت له فيه بزم أنها اشترته من آخر بعقد العنار بمنتقب عضر تسليم رسمي بتاريخ ١٩٠٧/١٢٥٠ م حكت محكة زقتي المنار بمنتقب بعدم اختصاصها بمنظر الدوى و بإحالتها إلى محكة العاهرة الابتدائية معدم اختصاصها قيميا بنظر الدوى و بإحالتها إلى محكة العاهرة الابتدائية وقيدت بجدو لها برقم ١٩٠٥ المدن كلى القاهرة و بتاريخ ١٩٠١/١١/١٠ ١٩٠٧ الناع م حكت المحكة أولا به عنه تعرض الطاعنة المطمون ضيده في عقار النزاع م المنت المحكة أولا به يعتم المنتقب المناز معامر التسليم و بتاريخ ١٩٧١/١/١٠ حكت بعدم اختصاصها بنظر مذا الطلب و بإحالته إلى فقض النفيذ بمحكة شبرا . وقيدت الدعوى برقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧١ المنات المنتفذ بمحكة شبرا . وقيدت الدعوى برقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧١ المنات المنتفذ بمحكة شبرا . وقيدت الدعوى برقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧١ المنات المنتفذ بمحكة شبرا . وقيدت الدعوى برقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧١ المنتقبة المنتقبة

شبرا ، وفيها أضاف المطمون ضده طلبا جديدا هو طرد الطاعنة من العقار . وبتاريخ ١١,٣٠|١٩٧٢ قضت محكة شبراً بددم الاعتداء بمحضر التسليم ا المؤرخ ١٩٦٦/١٢/٢٥ و بعدم اختصاصها ينظر طلب الطرد و باحالته إلى محكمة شمال الفاهرة . و بتار يخ ١٩٧٤/١/٢٨ قضت المحكة بطرد الطاعنة من الشقة المبينة بالصحيقة المعلنة لهــــاً برــاريخ ١٩٧٢/٦/٢٨ استأنفت الطاعدة حكم منع التعرض رقم ه ٤٨ سنة ١٩٣٩ مدنى كاى القاهرة ، وحسكم الطرد رقم ١٧٣٨ سنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا بالاستثناف رقم ٤٧٠٧ أسنه ٨٩ ق القاهرة ، وكانت الطاعنة قد أقامت الدعوى رقم ٩٦٤٣ سُنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة علىالمطعون ضده بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها العقار موضوع النزاع وكف منازعته وتعرضه لها فيه ٤ كما أقامت الدعوى رقم ٧٥٧ مدنى كلي القاهرة على المطعون ضده بطلب الحكم بإخلائه من العين الموضحة بالصحيفة. وقالت بيانا للدعويين أنها اشترت العقار موضوع النزاع بعقد عرقي مؤرخ ٢/٢/٢٧ من آخر ، ووضعت يدها هليه من تاريخ الشراء وتملكته بمضى المدة المكسبة لللكية ، وقد نازعها المطعون صْده فى الملكية واغتصب العقار ووضع البدعليه ، وقد قروت المحكة ضم الدعوى النائية للدعوى الأولى وقيدت الدعوى بعد ذلك برقم ٣٤٥٨ لسنة ١٩٧١، مدنى كلى جنوبالقاهرة. و بتار يخ١٩٧٧١/٢٥١ قضت المحكمة برفضالدعوين. استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢١٥٠ لسنة ٩٠ القاهرة وقررت المحكمة ضم هذا الاستثناف للأستثناف رقم ٤٧٠٧ لسنة ٨٩ق القاهرة . وَسَاوِرِجُ ٨/١ //١٩١٧ قضت أولا ` ـ ق الْاسْئنناف رقم ٧٠٧٤ سنة ٩٠٠ قَنْ القاهرة (أ) بَعدم جواز الاستثناف عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٣٨ صنة ١٩٧١ تنفيذ شبرا لسابقة الفصل فيه في الاستثناف رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ مستأنف تنفيذ مستعجل شمال القاهرة (ب) بتأبيد الحكم المستأنف رقم ٨٤٥ صنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة ثانيا — في الاستثناف رقم ١٥٥٠ لسنة ٩٠ ق القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطويق النقضُ . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . و أذ عرض الطعن علىالمحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها . وحيث إن الطعن أقيم على سببن تنعى الظاعنة بالوجه الأول منالسببالأول على الحكم المطمون فيه ألخطأ في تطبيق القانون. وفي بيان ذلك تقول أن الحكم

قضى بعدم جواز استثناف الحكم الصادر فى الدموى دقم ١٩٣٨ سنة ١٩٧٦ مستأنف تنفيذ شيرا لسابقة الفصل فيه فى الاستثناف رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ مستأنف مستعجل تنفيذ شيال القاهرة، في حين أن الاستثناف سالف البيان صادر في مادة مستعجلة وأن أحكام القضاء المستعجل لا حجيسه لها أمام قاضى الموضوع إذ لا تحسم الزاع ولا تكتسب قوة الأمر المقضى فيه . ولما كان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف ، قائه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ه

وحيث إن هذا الدى غير سديد ذلك أن النابت في مدونات الحكم المامون فيه أن المحكم وقر ١٩٧٨ لسنة ١٩٧١ تشفيد شيرا أنه في المنازعة الوقتية وهو فهم صحيح استقته من كون الحكم المستأنف حكما في منازعه وقتية ولا يقبل من الطاعنة المجادلة في ذلك أمام النقض لما هو مقرر من أن العرق في فهم الواقع هو بما تستخلصه المحكة من أوراق الدوى استخلصه المحكة من أوراق الدوى استخلصه المحكة من أوراق الدوى استخلصه المحكة من أوراق المحامون فيه أيضا أن الطاعنة هي التي رفعت الاستناف وقر ١٩٧٣/٢٧ مستحجل الوقتية في في المستخبل المحكم وقر ١٩٧٣/٢٧ مستحجل الوقتية في في المستخبل المحكم وقر ١٩٧٣/٢٧ وقد تصد في الاستثناف المرقوع المستخبل المحكم وقر ١٩٠٨ وقد تصد حكمة شال الهاهرة في في الاستثناف المرقوع المحكم المعمون فيه في انتهى اليه قد أصاب مصبح المادة نظره . ويكون الحكم المعمون فيه في انتهى اليه قد أصاب مصبح المادن و والنبي عليه قد أصاب مصبح المادن و والنبي عليه قد أصاب مصبح المادن علا منه فهو غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنبي بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطهون
غيد الخطأ في تطبيق الفانون وتفسيره . وفي بيان ذلك تقول أن الحسكم أقام
قضاءه برفض الدفع بعدم قبول دعوى متع التعرض لرفعها بعد مضي سنة على أساس
أن المطمون صده رفع الدعوى إلى محكمة زفتي قبل مضى سنة من تاريخ التعرض
وأن ذلك من شأنه أن يقطع مدة التقادم بالرغم أن الحكة المذكورة بنير مختصة
وأن ذلك من شأنه أن يقطع مدة التقادم بالرغم أن الحكة المذكورة بنير مختصة
المنافقة التراع ، في حين أن الفانون اشترط أن ترفع دعوى الحيازة أمام الوقف

أو الانقطاع بسهب وفعها أمام محكة غير مختصة . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون وتفسيره •

وحيث إن هذا النمي غير صديد ، ذلك أنه و إن كان النص في المـــادة ٩٦١ من القانون المدنى على جواز رفع دعوى منع التعرض في خلال السنة التالية عن وقوع النعرض و إلا كانت غير مقبولة ﴿ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ هَذَا الْمُعَادُ مِعَادُ صنوط لا يسرى هليه وقف أو انقطاع ، إلا أن ونع الدءوى في خلاله أمام عكمة غير مختصه مجز في تحةق الشرط الذي يتوقف عايه فبوق الدعوى ، إذ أن المشرع في المسادة . ٢١ من قانون الرافعات يلزم المحكمة غير المختصة ولو كان حدم الاختصاص متعلقا بالولاية بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة الهُـتصة كما يلزم المحكمة الحال إليها الدەوى سنظرها ممسا مجمل وفع الدەوى أمام الهــكة غير المتصة مؤديا بذاته إلى نفارها وكأنه إجراء من إجراءات رفعها أمامها فتعتبر الدموى وكأنها قد رفيت منذ البداية أمامها وتكون المبرة في تاريخ رفعهـــــ هو برفع الدهوي أمام المحسكة غير المختصة ، ومن المقور في قضاء هذه المحسكة أن مل الحكة الحال إليها الدوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة بيق صحيحا بمــا فلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدموى سيرها أمام المحكمة المحال إليها الدموى من حيث انَّهُتَ إِجِرَاءَاتُهَا أَمَامُ الْحُكَمَةُ الَّتِي أَحَالَتُهَا ﴿ لَمَا كَانَ ذَلْكَ ﴿ وَكَانَ الثَّاتِ في مدونات الحكم المطعون فيه أن التعرض بالنسبة الطعون عسيده بدأ من تاريخ محضر التسليم في ١٩٦٦/١٢/٢٥ وأن الدوي رفعت أمام محكة زنتي غير المنتصة في ١٩٦٧/١/١٧ وأن عكمة زنتي قضت بعدم اختصاصها بنظر الدووى وإحالتها إلى عبكة شرا بوأن هذه الحكة قضت بعدم اختصاصها ينظر الدءوى وإحالتها إلى محكمة القاهرة التي نظرتها وقضيت بالحكم المستأنف المؤيد بقضاء الحكم المعامون فيه ، فإن الدعوى تكون فد رفعت في خلال السنة التالية لبدء التعرض و يكون الحسكم المطعون فيه يرفضه للدنع قد أنهى إلى تتيجة صحيحة في القانون و محسبه ذلك فلا ،ؤدي إلى نقضه ما ورد في أسبابه مِن تقر يرات قانونيه خاطئة إذا أن يُحبِكه النقِص تصحيح ما وقع فيه منأخطاء و يكون النعي غير مقبول. •.

وحيث إن الطاهنة تنبى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع . وفي بيان ذلك تفوله إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى تثبيت ملكيتها لمقار النزاع على أساس ما استخلصه من أقوال الشهود من أن الطاهنة لم يكن لها حيازة للمقار المدة الطويلة المكسبة للكية وأن مستنداتها غير كافية لاثبات ملكيتها ، في سير أن أقوال شاهدى المطعون ضده جامت متناقصة مما يسقط الدليل المستمد مثها وأن مستندات الطاهنة وهي عقد البيع الابتدائي والحكم الصادر بصحته ونقاذه وعضر النسام والتي أطرحها الحكمة قد تقات ملكية العقار إليها ه

وحيث إن هذا النحى غير صديد، ذلك أن البين من مطالعة الحكم االطعون فيه إنه استعرض «ستندات الدعوى وأقوال الشهود وأورى بمدوناته أن أقوال شاهدى الطاعنةلا تتكفئ لاقناع المحكمة بصحة ادعائها وأضاف أاد لا يديرمن حدًا النظر ما قدمته من مستندات فقد تكافل الحكم المستأنف بالرد على هذه المستندات عا يدحض دلالتها في إثبات الدموى ، كما أورد الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطمون فيه ياهيابه أن مقد البيع العرق لا ينقل ملكية التقار المبيع ، إذ أن الملكم لا تأتل إلا بالتسابيل ، كما أن الحكم بمسعة التماقدُ لَا يَنْقُلَى مَلَكًا إِلَا تَلْسُجِيلَ آلَحُكُم ... وَلا خلاف عَلَانٌ آلَمُدَمِيةُ (الطاعنة) لم سجل الحكم الصادر بصمة تماقدهما ... وأن ما تقول به المدعية (الطاعنة) من أنها تملكت عقار النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة الملكية هو قول مثها غير صحيح لعدم اكتمال المدة القانونية لوضعاليد وهي حمسة عشهر سنة حتى تاريخ رفع الدعوى . وقد استخلصت المحكمة من المستندات المقدمة في الدعوى استغلاصا سائغا إن بده وضع يد المدعية على عقار النزاع قسد حصل فى ١٩٦٦/١٢/٢٠ تاريخ استلامها للمقار بمحضر النسليم المؤرخ بذات التاريخ وانه من ثم لم يمض على وضع يدها حتى تاريخ رفع الدَّعوى في ١٩٧٠/١٢/١٠ هذة حمس عشرة سنة . أن أركان ذلك ، وكان لقاضي الموضوع السلطة الناءة في تحصيل فهم الواقع في الدَّقُوى من الأوَرَاق وله بحث ما يقدم له مَن ذَلاكُلُ ومنتندات وموازنة يعضها بالبعض الآخر وترجيح شهادة شاهد ملى شهادة أَخْرُ وَلَيْسَ بِلازِمُ أَنْ يُبِينِ أَسِهابِ هَذَا الترجيعِ مَا دَامَ لِمُ يَخْرِجِ بِأَقُوال الشاهد

عما يؤدى إليه مدلولها ، وله استخلاص ما يراه متفقا من واقع الدهوى ولا وقابة له كما لمانقض عليه في ذلك عنى كاناستخلاصه سليامستمدا من الأوواق، لما كان ما تقدم ، وكان قانون الشهر المقارى قد أوجب لنقل ملكية المقار بالبيح أن يتم حصول الشهر طبقا القانون ، وكان حكم صحة التماندالذي تتمسك به الطاعنة لا يفيد انتقال الملكية إليها يجود القضاء بصحة مقد البيم ونفاذه بل يبق إنتقال الملكية متراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل طبقا للفانون في تفد المناد في قضائه الماضاعنة بأنها سجات الحكم الصادر لها بصحة ونفاذ عقد البيم من آخر ، لما كان ما حصله بأسباب سائفة من أقوال شاهدى المطمون فيه قسد استند في تفسيف بل ما حصله بأسباب سائفة من أقوال شاهدى المطمون فيه قسد استند في تفسيف بلكية المستندات والتي من شانها أن تؤدى إلى انتيجة التي انتهى إليها من عدم تحصك المطاعنة لملكيتها لمين التراع حواء بوضع المسدد المدة الطويلة المكتبة الملكية الماضة لم بالشاء وهي نتيجة تنفى وصحيح القانون، فإن النصي يكون على فيرأساس ،

وَحَيْثُ إِنَّهُ لَمَّا تَقَدُّم يَتَّمَينَ رَفْضَ الطَّعَنَّ .

جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

برئامة الديد المستشار / أحسسه شوق الملجن نائب رئيس الحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمرد صدق شايل ، ومحمرد مدان صالم ، وصلاح عد أحمد ، ومحمد محمد يحيى ،

$(1 \lambda T)$

الطعن رقم ٧ ١ ٠ ١ لسنة ٧٤ القضائية :

(١ – ٢) عمل " أجر " • تجنيد "الإستدعاء من الاحتياط" .

(ع). الأس . الأصل فيسد 1 أنه لقسه للمعل - الإستثناء - حالات عودة هل صيفل الحبيس. الموضّ يُشّبًا تجهيم للمامل : من الحسكم الوارد بالمسادة ٤٥ ق ٥٠٥ لسنة ٥٥ ٩ تاصر عملي جالة. الاستهاد من الاسكياط - عنه فلك .

(٣) أعينية المعامل و أحمله من يعد النهوت مدم لها قده طبيا و إعتباره مجمدا في الفحرة التي قضاحة
 ها لذوات المساحة و الفضاه له بأحمره من تلك الفحرة بعقولة أنه كان تحت بصرف سلمات النجنيد و
 علاماً في القانون و

والمسابق الأصل في استعقاق الأحر طبقاً لنص ألمادة الثالثة من المادة الثالثة من المادة الثالثة من المادن العباور بالقانون () لسنة ١٩٥٩ - الذي يمكم واقعة الدموى أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل > ولم يستن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر وثم هذم أداء العمل . وليس من بنها حالة استدهاء العامل لآداء الحدمة العسكرية الإلزامية > وكان النص في المادة ١٥ من القانون رقم ه ، ٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحدمة العسكرية والوطنية على أن (أولا) تحسب مدة استدهاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة السادة الحالة المائن بالجهات المنصوص عليها بالققراين (ثانيا > عالم مدة الالاتبان بالمحات المنصوص عليها بالققراين (ثانيا > على مدة الاستدهاء من العاملة المسكرية الإلزامية المنصور عليها في المحادة الثالثة على مدة المستدهاء من الاحتياط المسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المحادة الثالثة وما بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه و وما بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه و وما بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه حورا بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه حدمة والمسكرية الإنون لاختلاف كل من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه حدمة والمسلمة في المستدها على من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه حدمة والمسلمة في المستدها على من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه حدمة والمسلمة في المستدها على من نوعي الحدمة في أحكامه ومبناه حدمة والمسلمة في المستدها على من نوعي المستده في أحكامه ومبناه حدمة والمسلمة في المستده المستده في أحداد المستده ال

٧ — لما كان التابت في الدعوى أن المطمون ضده استدعى للحدة العسكرية الإلزامية ، وكان صدور قرار من المجلس الطي العسكرى لا يخلع عنه صفة المجند عن الفترة ألى المحرور في المحرور في المحرور في المحرور في المحرور في المحرور في المحاور و المحرور المحدور و المحدور و المحدور و المحدور المحدور

154

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما سين من الحكم المطمون فيه وسائرأوواق الطمن حستهميل في أن المطمون ضده أقام على الطاعنة حسالسركة مسلم من المحروق مرقم ١٩٣٩ في المسلمة ١٩٧٩ عمل المحال كلى الحيزة طاليا الحكم بإنزامها بأن تدفع له مبلغ عاج و معام و وقال بيسانا لها أنه يعمل لدى الطاعنة بأجر شهرى قدوه و معارفة في مدة صلتين وأربعة أشهر وحشرة أيام تم تسريحه لعدم الليافة الطبية نعاد إلى عمله وطالب الطاعنة أن تبصرف في أجوه عن المدة المذكورة غير أنها أنكرت عليه عنه الحق قام العموى بطلية أساف البيانة وستاريخ ١٩٧٣/٤/١ عنه المعمد المهمدة المهينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم المهينة المهينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم المهينة المهينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم المهينة المهينة المعامون ضده في بعض النقاط المهينة المهينة المعمون الحكمة بالزام الطاعنة المعامدة المهينة المعمون الحكمة بالزام الطاعنة الحكمة بالزام الطاعنة المهينة المعمون الحكمة بالزام الطاعنة المعمون الحكمة بالزام الطاعنة المعمون المعمون المعمون الحكمة بالزام الطاعنة المعمون الحكمة بالزام الطاعنة المعمون المعم

بَانْ تَوْدَى الطَّمُونُ صَدَّهِ مَبِلَغَ ٢٩٥ جَ و ٢٠٠ م . استَأَنْفُت الطَّاعَنَةُ هَذَا الحُمْمَ أمام يحكمة استئناف القاهرة بالاستثناف رقم ه ١٤٥ لسنة ٩٩ق و بتاريخ ٢٨/٤/٢٨ حكت الحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده ميلغ ١٧٩ ج و ١٠٠٠م . طمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت للنياية العامة مذكرة أيدت إفها الرأى سقض الحكم وعرض العامن على المحكة في غرفه مشورة وتحدُّدت لنظره جلسة ١٩/٠١/١٠ وفيها الترَّمت النياية رأيها. وحيث إن مما تنعاه الطاعنة سببي الطمن على الحكم المطمون فيه مخالفة القانون والحطأ في تطبيقه ، وفي بيأن ذلك تقول أن الأحرهو مقابل العمل ولم يرد بالقانون رقم • • ه لسنة ١٩٦٥ في شأن الحدمة العسكرية والوطنية وقوانين العمل نص يأزم صاحب العمل بأداء أحرالعامل في خلال مدة التجنيد وإذ حال استدعاء المطعون ضده لتأدية الخدمة المسكرية الإلزامية بينه و بن أداء العمل بالشركة الطاعنة فإنها لاناتزم بأجره عن مدة تجنيده ، ولما كان الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيسه قد أنتهى إلى إنزام الطاعنة بأداء أجر المطعون ضده عن مدة تجنيده على سند من القول بأنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد في المدة التي انقطع فيها عن العمل ، فإنه يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه

وحيّ أن هذا النبي سديد ، قال لأنه ألما كان الأصل في استعقاق الأجر طبق لتس المادة الثالثة من قانون الممل العماد بالقانون قرم ١٩ لسنة ١٩٥٩ — الذي يحتم واقعة الدموى — أنه لقاء العمل الذي يقرم به العامل 6 ولم يستن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحمر يستن المشرع من هذا الأصر رضم عدم أداء العمل وليس من ينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإارامية، وكان النص في المادة وق من الفائون وقم هن هندا المعامل أو المنطق عن المادة العامل المنادة السابقة على أن الخدمة العسكرية والوطنية على أن المادة السابقة على أن العاملية المنادة السابقة السابقة السابقة المنادة المن

لاختلاف كل من نوسى الخدمة السكرية في أحكامه ومبناه، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المطمون ضده استدعى للخدمة الإلزاءية وكان صدور قواو من الحبلس الطبي العسكرى بعدم لياقته بعد "بوت لياقته الطبية لا يخلع عنه صفة المجند من الحبلس الطبي الخدم فيها في السلك العسكرى طبقا لل داين ١٩٦٧ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون وقم ١٩٦٧ سنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الدرطة والمساعدي وضباط الصف والجمنود بالقوات المسلمة، ومن ثم لا يستحق أجرا خلان قرة تجنيده ، فإن الحكم المطمون فيه إذ خالف هذا النظر وانتهى إلى تأبيد الحكم الابتدائي في قضائه بالزام الطاعنة بأجر المطمون ضده من أفرة التي تغيب فيها من العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية بالمعون ضده من أفرة التي تغيب فيها من العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية بمقولة أنه كان تحت تصرف صلطات التجنيد ، يكون قد خالف الفانون وأخطأ في تطبيقه نما يوجب نقضه لهذا السهب بغير حاجة ابعث باقي أوجه الطمن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكمايه ، ولمسائقدم فإند يتمين القضاء فيموضوع الاستثناف وقم ه به السنة ٩٣ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المعلمون ضده .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برثامة السيد المستشار / عهد مخرد الباجورى فائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة المستشاوين : جلال الدين ائس ، عائم قراعه ، صرفرق فكرى ، وراصل علاء الدين .

(111)

الطعن رقم ٢٥ لسنة ١٥ القضائية :

(١) أحوال شخصية و إجراءات الطعن بالنقض » .

كيراءأت الخدي بالنقش في مسائل الأحراق الشخصية ، عضرهها الـادتين (، ٤ ٪ ممانسات. قديم ٥ ، ٥ ° من قانون المرافعات الحال ، حدم للزام الخاهن بايداع صورة رسمية من الحسكم: فلطسون قيه ، م ه ه ٢ ° مرافعات الحداث بالفائون ٨ (٢ ٪ لبية ٤ ^ ٨ و ١ د

(٧) أحوال تخصية "ملاق" إله بار الطلاق عرف توثيق الطلاق " .

أيتفاق أنفها، الشربية الإسلامية على ضدم إسائزاًم توثيق الطسسلاق عند وترحد أو لإثيائه . يُعَقِّلُونُهم فَى أَشَرَاطُ الاَشْهَادِ عَلَى الطلاق . وجبوب إشهار الطلاق لهى الموثق المشمس م ه مكور ق ٢٩/٧ مدمان بالفائون ٤٤/٩٧ م. هدفه ، حدم سريان آثاو الطلاق يا لنسهة المؤوجة إلا من تاريخ عليها يه .

رس المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة النائة من قانون الماطة الفضائية وقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ والى كان من شأم بقاء إجراءات الطمن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاصمة لحكم المسادين ٤٣٧ ع ١٩٨٨ إن قانون المرافعات الفديم وقد ألغيت بقانون السلطة الفضائية الحسائى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ ع فإن هذه الإجراءات تحضع إمتبارا من تاريخ الممسل به لحسم المسادة ١٩٧٨ سائفة الإشارة والتي أبق طيها الفانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون المرافعات المسادة ٢٥٥ منه والتي حلت محل المسادة ٢٤٣ من قانون المرافعات القديم . لما كان ذلك وكانت المسادة ١٩٥٠ المشار إليها بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ السنة ١٩٨٠ الانازم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه

ومن الحكم الابتدائى الذى أحالى إليه فى أسبايه ، فإن الدفع سطلان الطمن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رفم التقرير به فى تاريخ لاحق للعمل بهــــذا القانون يكون على غير أساس .

٧ — إنه و إن اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في استراط الإشهاد على الطلاق — فينيا أوجيه اليعض ذهبت الغالبية إلى أنه أيس شرط لوقوعه لأن الأمر به في قوله تعمدالى * فإذا بلغن أجلهن فامسكرهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوى هدل منكم ** . • و للندب لا للوجوب ، غير أن أحدا منهم لم يستام أوقوع الطلاق أو بروته أن يكون موثقا . لما كان ذلك ، وكان ما نصت عليه الممادة الخاصة مكرها من الحرسوم بقانون وفره ٢ لسنة ١٩٧٩ من وجوب مبادرة المطاق إلى توثيق إشهار طلاقه لدى الموثق المجتمع لم يهدف — وعلى ما أنصحت عنه المذكرة الإيضاحية على وضع قيد على حق الطلاق الذي أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز إثباته قضاء بكانة الطوق و إنما هدف إلى عبد عدم معريان "ناره بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمها به ، فإنه لا على محكة الموضوع إذا استمت إثباتا للطلاق المذع به إلى غير الشهود الموقعين على الوثيقة المعروة هنه ه

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى نلاه السيد المستشار المقرو » والمرافعة و بعدالمداولة •

حيث أن الوقائع - على ما يدين من الحكم المطمود فيه وسائر أوراق الطان - تتمصل في أن المطعون هاجا أقامت الدوي رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية "تفسى" أمام محكمة الوقاز بق الابتدائية ضد الطامن طالبة الحكم باثبات طلاقه لها على الإبراء وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد وإذ دب الحلاف يؤيما وأبى أن يد المها تجها من يطاقها على الإبراء فطلقها على أن يطاقها على الإبراء فطلقها على فلك بتا وغ ١٩٧٩/٧/٤ على يد المأذون الشرعي وعضور شهود الا أنه لم

يوقيع على وثبيقة الطلاق ومن ثم نقــ لـ أقامت الدهوى . ويتاريخ ١٩٨٠/١/٣٦ أحالت الحكمة الدعوى إلىالتحقيق لتثبت المطعون عليها أن زوجها الطاعن طلقها على الإبراء ثم امتنع من التوقيع هلى وثيقة الطـــــلاق ، و بعــ د أن سمعت شهو د الطرفين حكت في ١/١٥/ ١/١٨٠ باثبات طلاق الطاعن للطعون عليهـ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٥٥ طلقة بائنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق أحوال شعمية ه نفس " المنصورة ، وفي ١٩٨١/٢/١٥ حكت عُكَةَ الاستثناف بتأسيد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بعاريق النقض، وقدمت النياية مذكرة دامت فيها ببطلان العامن تأسيسا على أن الطاعن لم يودع هند التقريريه صورة رسمية من الحكم المعاهون فيه ومن الحكم الاشدائي الذي أحال إليه في أسبابه طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المراامات القديم اللَّيْ تَعْمَكُمْ إِبْرادَاتَ الطون بالنقض ومسائل الاحوال الشخصية. ورض الطمن على الحكة في تَرْفَهُ مُنْدُورَةٌ فَخَدْدَتُ جُلسة لنظره وفيها الترَّدت النيانة وأيها وَأَنَّهُ وحيث أن الدقع المبدى مَنَّ النَّيَامِةُ في غير محله، ذلك أنه لما كان من المقرور في فضاء هذه المحكمة أنَّ المـــَّادةَ الثالثَة من قانون السِّلطة القضائية وقم ٤٣ لسنة ﴿ إِلَّهِ كَانَ مَنْ شَائْهِا بِقَاءَ إِبْرَاءَايْتِ ٱلطَّاءَ ۖ بِالْقِلْضَ ۚ فَي مَمَاءُلُ الأحوالُ الشَّخْصِيةُ خَاصِمَةَ لَحَكُمُ الْمُسَادُمُونَ ٢٩٦٤ مُ لَا لَكُمْ مِنْ قَانُونَ الرَّاءَاتُ القدم وقد النيتُ بِقَاتُونَ السِلِطَة الدَّصَائية التَّالَى وَقَرَة في السَّنَة ١٩٧٧ ، فإن هذه الإحراءات تخضع اعتبارا من تاريخ العمل به لحكم المسادة ٨٨١ سالفة الإشارة والتي أمق عابها آلقانون وقريم السنة ١٩٦٨ باصدارقانون المرافعات الحالى والمسادة ee منة والتي حلت لمحل المسادة ٧٤٧ من قانون الموافعات القديم . لما كان ذلك وكانت المسادة ووم المشار إليها بعسد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لستة ١٩٨٠ لا تلزم الطامن بايداع صووة رسمية من الحكم المطمون فيه ومن الحكم الاُستدائي؟ الذي أسال إليه في اسبايه ، قان الدفع ببطلان العامن لعسدم قيامه بأيداع منه الصورة رغم النقر بربه في تاريخ لاحق العمل بهذا القانون يكون على فيراساس م . وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان العان أقم على ثلاثة أسباب ينهن بها الطامن على الحنكم المحلقة في المسادد في الحلاقة في المسادد بنا ا

شاهداها وأطرح دلالة ما قدمه من بينة على هذم وقوع الطلاق فى حن أن الإشهاد لا يتضدن سوى المعاوضة من جانب الزوجة مقابل حصولها على الطلاق بقير قبول منه لهذا العوض فلم يتم الطلاق لعدم مصادقة الإيجاب من جانبها قبولا من جائبه واتبها ومدت إدخال شهود الواقعة خصوما فى الدعوى توصلا لدماح شاهديها اللذي أدليا بأقوال تؤدى إلى نتيجة غيرسائفة كما أنها اختافت مع والدما بشأن تحديداليوم الذى وقع فيه الطلاق المدعى به ولم يجب على إنذار الطاعة بما يفيد الفضاء الزوجية وقد توقع حزاه على المأذور الذى حرر وشيقة الطلاق وهو ما سنعى وقوع عذا العلاق وهو ما سنعى وقوع عذا العلاق ويعيب الحكم المعاون قاء بالفساد فى الاستدلال .

وحيث أن هذا النعر مردود، ذاك أنه وإن اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية فى اشتراط الإشهاد؛ على الطلاق - فبينياً أوجبه البهض ذهبت الدلبية إلى أنَّه ليس شرط اوقوعة لأن الأمر به فى قول تعالى ^{مع} فإذا بانمن أجابهن فأمسكوهن بمعروف أو قارةرهن بمعروف وأشهــــدوا ذوى عدل منكم " . هو للندب لا الوجوَّب ، غير أن أحدا منهم لم يستلزم لوقوع العاـ لاق أو ثبوته أن يكون موثقاً . لمما كان ذلك، وكان ما نصت عليه الممادة للماسة مكررا من المرسوم يَمَانُونَ رقم هَ ٣ لسنة ١٩٢٩ المَصَافَة بِالفَانُونَ رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من وجوب حيادرة المطلق إلى توثيق إشهار طلاقه لدى الموثق المحتص لم مدنى ـــ وعلى ما أفصحت منه المذكرة الإيضاحية ــ إلى وضع قبسد على حق اطلاق الذي أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز إثباته فضاء بكافة الطـرق و إنما هذف إلى مجرد عدم سريا لا آثاره بالاسهة الزوجة إلا من الريخ علمها يه ، فإنه لامل محكة الموضوع إذا استمنت إثباتا للعسسالة المدعى به إلى غير الشهود الموقس مل الوثيقة الحررة عنه . لمـا كان ما تةسمه م ، وكان للقاضي سـ وهل ما جرى به قضاء هذه الحكة - السلطة النامة في الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها والأخذ بما يطمئن إليه منهآ و إطراح ماهداه،؛ وَالَـا كَانَ الحَـكم المطمون قيه إذ اعتد بما شهديه شاهدا المطعون مابيا من أنزوجها الطامن طانمها على الإبراء وأطرح ما شاقه العامن من بيشة للنفي ورتب على ذلك فضاءه باثبات هَذَا الطَّلَاقَ ، فإن ما ينماه الطاعن عليه في هذا الخصوص لا يعسدو أن يكون حِدلًا موضوعِيا في تقدير الدليل مما لا تقيل إذارته أمام محكمة النقض ، و يكون ألنعي على غرآساس .

جأسة ٢٣ من نوفمر سنة ١٩٨٢

برقاء" للميد المستشار نا^ق وتوس الحكة هيد العزيز عبد العاطى إعراض وعضورية السادة الممتشادين ۽ يحمي العمورى تائب وتوس الحكة وعمد المومى فتسح الله ، وأحسد ضهماء عبسه الموارق ، وجرجس إسحق .

(-140)

الطعن رتم ٢٣٣ السنة ٤٨ القضائية :

﴿ ﴿ ﴾ الله تنفيذ اله تنفيذ عقارى " . تجزئة .

الزاع جول حمة أو كالأن حكم مونى المزاه وإجراءات التنفية فير قابل العجزية .

· * 5411= 25 (Y)

حجية الحكم ، مناطها .

﴿ ٣ ﴾ إرف . دموى قد الحصوم في الدَّقوي ٣٠ .

المتمال الرادف عملًا عن بالى الرزاة - عرفه أ

(٤) قانون " مريان أحكام القانون " . "نفيذ " تنفيذ عقارى " .

خصوع إسراءات التنفيذ هل الدقاء لأحكام القاقرن المقديم عنى كان قد صدر أيها حكم برضو المتراد لن ظه المساهلين ١/١ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٦٦٨

الله مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقض وحدة الحصوم والسب والموضوع .

س المقرر أن الفاعدة الشرعية التي تقفى بأن الوارث ينتصب خصيا من
باتى الورثة تكون صحيحة لو أن الوارث كان قد خاصم أخاهم طاليا الحكم
الثركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل
ماطها .

خ - أن الفقرة الأولى من ألمادة الأولى من قانون المرافعات وقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المعمول به احتبارا من ١٩٦٨/١١/١٠ تنص على أنه تعتمرى قرانين الموافعات على مالم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو مالم يكن قد تم من الاحراءات قبدل المديخ العمل بها " . كا تنص الممادة الشائلة من قانون إصداره على أنه " إحراءات التنفيذ على العقار يستمو المدير فيها طبقا الاحكام القانون القديم من كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد في ظله " . ومؤدى هذين النصين أن الخانون المديد جعل الملكم برسو المزاد في ظله " . ومؤدى هذين الموسين أن الخانون المديد جعل الملكم برسو المزاد في المراءات التنفيذ المديد عمد تعلق معريان كل من القانونين على إحراءات التنفيذ ألى بدأت قبل نفاذ القانون المديد بحيث إحراءات التنفيذ ألى من القانون على إحراءات التنفيذ ألى من القانون على احراءات التنفيذ ألى من القانون على المراءات المديد في المراءات المديد في المديد فإن المددة ١٤ عنه على المراءات المديد في المديد فإن المددة ١٤ عنه على عليها و المديد فإن المددة ١٤ عنه هي التي مرى عليها و المديد فإن المددة ١٤ عنه عنه هي التي مرى عليها و المديد فإن المددة ١٤ عنه هي التي مرى عليها و المديد فإن المددة ١٤ عنه هي التي مرى عليها و المديد فإن المددة ١٤ عنه عنه هي التي مرى عليها و المديد فإن المدادة ١٤ عنه عنه هي التي مرى عليها و المديد فإن المدادة ١٤ عنه عليها و المديد في عليها و المديد في عليها و المدينة عليها و المديد في المديد في عليها و المديد في المديد في عليها و ال

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه أأسيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائم ... على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطمن ... تتحصل في أن المطعون ضدهم عدا الأخبرة أقاموا الدعويين رقى ٣١٤ ، ٣١٤ سنة ٢٥ مدنى مصر القديمة على الطاعنة والمطعون ضدها

الأخيرة بطلب بطلان الحسكم وقم ٣٧٨ سنة ٧٤ تنفيذ بيوح مصر انقديمة وقالوا بيانا لذلك أن الشركة المطعون ضدها الاخرة اتخذت إجراءات نزع ملكية العقار رقم ٣ شارع محموداً عمد بمنيل الروضة ضد وورثة المرحوم وقاءا المِلغ ٩١٦ ه ج و ١٤٠ م والمساريف وذلك بالدعوى رقم ٣٧٨ لسنة ٧٤ التي قضي فيها إلا يح ١٩٧٨/٩/٨ إيقاع البيع على الطاعنة لقاء تُمن قدره ممسانية آلاف جنيه ، و إذَّ استأنف المدينونَّ هـ..آذا الحبكم بالاستثناف رقم ٢٦٨٤ صنة ٢٧ القاهرة ففد قضى بعسدم جواز الاستثناف بالنسية للستأنفين النلائة (الاول والسادس والعساشر والحادية عشرة) باعتبسارهم ليسوا أطوافة في الإجراءات سو برفضه موضوعا بالنسبة الباقين، ولمما كانوا سأى المدهون -فرمديتين للشركة متخذة إجراءات التنفيذ ، ونظرا ابطلان عقد لرهر الذي تم الشفنيذ بمقتضاه وإزاء صدور الحكم بإيقاع البيع مشو با بالغشر فنسد أقاموا دَعْوَالْمُرْ ﴿ مَشْمَتُ عَجُمُهُ ۗ ٱلدَّرْجَةِ الأولَى الدَّعْوِينِ ثُمَّ قضت فيهما جطلال الحسكم فى الدعوَىٰ وَأَلَمُ ۗ ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهُ أَنَّ ﴾ مَدنَّىٰ مصر القسسة يمة واعتباره كان لم يكن . أ إستأنفت الطامنة هستة الملكم بالاستثناف رقم ٢٢٩ سنة ه ٩ ق كما استأنفته الشركة المطعون ضدها الأخرة بالاستثناف رقم ٨٦٣ سنة ٩٥ ق ، وبعـــد أن ضمت عكمة استثناف القاهرة الاستثنافين فضنت فيهما بجاسة ١٩٧٨/٦/٢٥ لتأميد الحبكم المستأنف ، طمنت الطَّاعِيَّة في هذا الحبُّكم يطويق النقض وقدمت النيآية مذكرة أبدت فهما الرأى برفض الطفن ، و إذ مرض العمن على هذه المحكة. في غرفة مشورة حددت جلسة لنطره ، وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن العامر أقم هل أربعة أسباب شمى الطاعنة بالسهب الأول منها على الحسم المطون فيه تخالفته القانون ، وفي بيسان ذلك تقول إن الثابت من الاروراف أن إحراءات نزع المذكمة تمت صحيحة بالنسيه إلى المرحومة بير بير اللي تمثلك نصف العقار المنزوعة ملكيته ، وأن منازعها حول بطلان الإجواءات المتعلقة بحصها في العقار قد قضى بهائيا بوسخها بحكم حاز قوة الأس المقضى التي تعلو على احتيارات النظام العام ومن مؤدى ذلك أنه بفرض التسلم الحدثى بالتي تعلى التا التنقيذ بالمسبه المعدفى منا الرحوم بد بيد بين الأخر سد الرحوم بد بيد النا للطلان بجب أن يقتصر على حصة هذا المورث دون حصة بد بيد سد المنا

التي لا يجوز لورثها التسك حمة أحرى بهذا البطلان ، ولا يغير من ذك الفول بأن حكم إيناع البيع لا يقبل التجزئة لأن الدين محسسل إحراءات التنفيذ قابلة للتجزئة بطبياتها ، وإذ نضى الحكم ببطلان حكم إيقاع البيع بالمسبة لحصة فإنه يكون قد خالف النانون .

وحيث إن هذا الذي غير سديد ذلك أنه لمها كان من المقرر سوم، ما مهرى المزاد مقده المحكة سأن النزاع حوا محد و يطلان حكم مرسى المزاد أو إجراءات التنفيذ مم الايقبل التجزئة وأن الأمر به الاعتدل إلا حلا واحدا أو إجراءات التنفيذ مم الايقبل التجزئة وأن الأمر به المدين يستنبم بطلانه بالدسية للباقين و لما كان ذلك ، وكان من المقرر أيضاً أن ماط حجيسة الاحكاء التي حازت قوة الأمر المقضى وحدة الحصوم والدوس والموسوء مه وكان النات المن عنى به سدم جواز الاحكاء التي حازت قوة الأمر المقضى وحدة الحصوم والدوس به سدم جواز الممتناف المرفوع من بعض المطمون صدم عن حد إيقاع البيع باعتبار أنهم لم يكونوا أطرافا في إجراءاته و بالتبالى فإنهم يعتبرون من الفير بالدية فذا المحكم ويكون من حقهم النمك ببطلائه بطوري الدعوى الأصليسة دون ان يكون لفضائه حجية قبلهم ، وإذ النزم الحكم المطمون فيه هسما المنظر وقضى يكون لفضائه حجية قبلهم ، وإذ النزم الحكم المطمون فيه هسما المنظر وقضى على أساسه بطلان حكم إيقاع البيع باللسبة للمقار حميمه فإنه يكون النص عليه محا ورد في هذا السبد على غير أساس .

 وحيث إن مبنى أأسبب الثالث من أسياب العامن هو الخطأ في تعابيق تمانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحسم المطعون فيسه إذ طبق أحكام قانون المرافعات المحدد على تقدير الثمن الأساخي العقار وأبوجه أن يكون تقديره بمائة ومانية مماثة بحكم المادين ٣٧ ء ١٩٤ من قانون المرافعات الخديم الذي اتحذت قانون المرافعات الخديم الذي اتحذت إبراءات نزع الملكية في ظله يكون قد أخطأ في تعابيق القانون .

وحبث إد هذا النمى في غير محله ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات رقم ١٣ سنة ٦٨ المعمول به عتبارا من ١٩٦٨/١١، تنص على أنه تعتسرى فوانين المرافعات على مالم يكن قد فعدل نيسه من الدعاوى أو مالم يكن قد تم من الإجراءات قبل تاريخ الدمل بها "كما تنص المادة الثالثة من قانون إ- داره على أنه " إجراءات التنفيذ على الدقار يستدر السير فيها طبقا لأحكام الفانون القديم من كان قد صدر فيها حكم برسو المزاد في ظلم" ومؤدى هذن النصين أن القانون الجديد جمل الحكم برسو الزاد طبقا المادة ١٦٨ من قانون المدامة على المديد جمل الحكم برسو الزاد طبقا المدادة ١٦٨ من الناون القديم فيصلا يحدد نطاق سريان كل من القانونين على إجراءات التنفيذ التى بدأت قبيل نفاذ القانون الجديد بحيث يسعى عليها هسذا القانون

ما لم يكن قد صدر فيها حكم برسو المزاد قبل تاريخ العمل به ، لمسا ذان ذلك ، وكان أثنا بت أن قائمة شروط البيع قد أودءت فى ١٩٦٩/١/٣٥ فى ظل قانون المرافعات الجديد فان المسادة ٤١٤ منسسه هى التى اسرى عليها وهو ما النزم به الحسكم المطاون قيه ومن ثم يكون النمى فى فير محله .

وحيث إن حاسل النمى بالسهب الرابع غالفة الثابت بالاوراق والفساد قى الاستدلال ذلك أن حكم عكمة أول درجة القيد بالحكم المعامون فيه ذهب إلى أن عقد الرهن النفذ به لايمترسندا تنفيذيا الأنه يضمن دينا احتاليا في محقى الوجود ولاممن المقداو وايس حال الأداء في حين أن النابت من المستندات المقدمة من الشركه المعامون ضدها الاخرة أنها تتضمن إفرارا من المرحومة ... يتصفية الحساب بينها وبين الشركه ومديونها لها مينه مهدم و ٢٤٨٥

وحيث إن هذا النمى قير مقبول ذلك أنه لما كان يجب على العامن أن يقدم المستندات الدالة على طعنه و إلا كان طعه غر مقبول لانفاره إلى الدليل ، وكانت الطاعنة لم تقدم ذلك الإفرار المنضمن الحساب بين المرحومة وبين الشركة المرتبنة فان طعنها على الحسم المطعون فيسه بهذا السبب بكون غرمقبول .

وحيث إنه لمسا تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسه ۲۳ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

السهد الدرائيار عد عمود الباجوري اللهد ورمن الدسكة ، وعشوره العالمة الدرائية والمراقة بعد إلال الدين المعادية العالمة المراقة ال

(111)

الطعن رقم ٥٠ اسنة ١٥ القضائية "أحوال شنصية ":

م و مع أحوال شعمية ود إجراءات الطمن بالنقض ".

إسراءات العامل بالنقطى في ممائل الأحوال الشخصية . حدّ وهبا الساءت ٨٨١ تا نوت المرافعات القدم > ه ه ٧ من تانون المرافعات الحالى ، عدم الاترام الغامين بإيداع صورة وسمية من الحسكم المطمون فيه مع التقرير بالطمن ، م ٢٠٥ صرافعات الممدلة بالفائرن ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .

٧ - إثرات "الذعادة" . النسبة ،

الشهادة في إصطلاح الفقهاء هي إهبار صادق في مجلس الحديم بلفظ الشهادة لإنبات حتى مل الغير ، شرت النسب عند الإنسكار ، شرطه

٣ . - إثبات تقالفرائن" .

دَهَوَائَنَ إِنْ صَاحَتَ لَإِنْهَاتَ الحَمَلُ مَ لَا تَقْرَمَ بِهَا الحَجَّةُ الشَّرَهِيَّةُ عَلَى الولادةِ، ويتوب توافر المِيقةُ الشَّرِهُ؛ علمها •

١ — الحادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ الن كان من شأنها بقاء إحراءات الطمن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحمكم الحادثين ٢٣٤ ٥ ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٣ لسنة ٢٧٧ ا فإن هذه الإحراءات تخضع اعتبارا من تاريخ العمل به لحمكم المحادة ١٨٨٠ من الرغة الإشارة والتي أبق حليما القانون رقم ١٢ لسنة ٢٧٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى والمسدة ٢٥٥ منه ٢٥٥ منه

التى حات محل المسادة ٣٣٧ من فانون الموافعات القديم ، لمما كان ذلك وكات المسادة ٢٥٥ المسادة ٢٥٥ المسادة ٢٥٥ المسادة ٢٥٥ المسادة ٢٥٥ المسادة من الحكم المطعون فيه فإن الدفع ببطلال الطعن العدم فيامه بإيداع عده الصورة رخم النصر يح به في تاريخ لاحق للممل بهذا الفانون ، يكون على غير اساس .

٧ -- ال كانت الشهادة في إصطلاح الفقهاء هي اخيار صادق في بجلس الحمد بافقط الشهادة لإثبات حق ملى القريفيج فيض الاخبار كاذب والاخبار المصادق في قبر مجلس الحمد عوليات مقور في تفي الحقيقة أنه إذ أدعت الزرجة المحادة وأنكر الزوج حدوثها أو حصل خوف بعهما على تعبين لولد عد اتفاقهما على نفس الولادة فإله يكبهي في الإثبات شهادة إمرأة مسلمه عدل وذلك لأن أصل الولادة وتعبين المولود من الأمور التي لا يطلع عليها إلا السماء عادة فتكفى في إشابها نصاب الشهادة الكالمة لأدى ذلك فيها شهادتهن وحدهن إذ لو اشعرط في إشابها نصاب الشهادة الكالمة لأدى ذلك من طلاق رجعي بأش فلا شهت النسب عند الامام أي حنيفة إلا نشه دة وجبين من طلاق رجعي بأش فلا شهت النسب عند الامام أي حنيفة إلا نشه دة وجبين عدان أو رجل وامرأتين عدل تبعا لانقضاء الفرش بانقضاء العدة فوجيت المجلد الحلامة وذلك ما لم يقر الزوج بالحل أو كان الحل ظاهرا فإن النسب يبعادة إلى تعبين الولد وهو يثبت بشهادة يشتبت قبل الولادة بالفراش وتقوم الحاجة إلى تعبين الولد وهو يثبت بشهادة في كلي حال وهو الرأى المفتى في المذهب دفعا للحرج الناشيء عن اشتراط في كلي حال وهو الرأى المفتى في المذهب دفعا للحرج الناشيء عن اشتراط الشهادة الكاملة .

س - الحمكم المطعون فيه عول في قضائه بنبوت نسب الصغيرة إلى الطاهن وهم إنكار ولادتها على ما تضمنه تقوير الطبيب المتندب من أن المطعون عليها ليست حقيا وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة المسحية في تقويره من أن المذكررة كانت حاملا وظلت تزدد على الوحدة المسلاح حتى تاويخ الوضع وما جاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تأبيدا لما تضمنه تقوير طبيب الوحدة العسجية ٤ وهي مجرد قرائن

إن صلحت لإثبات حل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم به الحجـــة الشرعية على ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه إذ اكتفى بهذه الفرائن لإثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تنوافر علبها البينة الشرعية يكون قد أخطأ في عطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى ثلاه السبد المستشاو المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

منحيث إن الوقائع - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق العلمن ــ تصمل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ كلي دسوق قبل المطعون عامها طالبا الحكم ينفي نسب البلت عن " إليه وقال شهرحا للدعوى أنه تزوج المطعون هايها ودخل بها غير أنها لم تنجب منسه وبعرضها على الأطباء الأخصائيين أجمعوا على أنها عقيم لا تلد فطلقها في ١٩٧٧/٨/١٤ بعدأن سلمها كافة حقوقها ومنها نفقة عدتها ولكذنها بعد ذلك أقامت ضده دموى عطاليه فيها بنفقتها عمدات طلباتها في الك الدموى إلى طلب الحم بنفقة لبات أسمتها ﴿ مِنْ ﴿ وَاحْمَةُ إِنْجَامِهَا مِنْهُ بِتَارِيخِ ٤ / ١٩٧٨ وقديت شهادة بميلادها فأقام الدعرى إنكارا لنسبتها إليه. وبتآريخ ٢٥/٢/ ١٩٨٠ ندبتالمحكمة الطبيب اشرعى لنوقيع الكشف الطبي على المطمون مليها لبيان ما إذا كانت عُنَّمَا أم هي ممن تلدن وفي الحالة الاخرة لبيان ما إذا كان قد سبق لها الولادة في آاريخ يتفق و يوم ٤/١/٩٧٨، . و بعد أن قدم الطبيب المنتدب تقر مره حكمت المحكمة في تاريخ ١٩٨٠/١١/٢٣ برقض الدهوى . استأنف الطاعن هــذا الحكم بالاستثناف رقم ٧ لسنة ١٢ أحوال شخصية و نفس " طنطاً ('بأمورية كفرالشيخ) وبتاريخ ١٩٨١/٦١٨ حكمت الحكمة بتابيد الحسكم المستأنف . طمن الطَّاءن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها يبطلان الطمن ، عرض الطعن في غرفة مشورة وحددت جاسة لنظره وفيها التزمت النيابذ رأمها . وحيث إن مهى الدفع ببطلان الطعن المبدى من النياية أن الطاعن لم يقدم صورة وسمية طبق الأصل من الحكم المطعون فيه وكذا الحكم الابتدائى صد التقرير بالطعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكة أن المساحة التالثة من فانون الساطة القضائية رقم ع السنة ١٥ الى كان من شانها يقاء إحراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحسكم المساحة المحادثين ٩٤٣ من قانون المرافعات القدم وقد الغيت بقانون الساطة القضائية الحالى رقم ٤٩ لسنة ٩٧٧ فإن هذه الإحراءات تخضع اعتبارا من عاريخ العمل به لحكم الحادة ٨٨١ سائفة الإشارة والتي أبق عليها الفانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ من قانون المرافعات الحالى والمساحة ٥٥ منه الى حلت عمل المسادة و٢٥٠ منه الى حلت عمل المسادة و٢٥٠ منه الى حلت عمل المسادة و٢٠٠ من قانون المرافعات القدم ٤ لما كان ذلك وكات المسادة و٥٥٠ المسادة و٥٠٠ لا تازم الطاعن بإبداع صورة المساد المحكم المعلون قيه وإن الدفع ببطلان الطعن لعدم فيامه بإبداع هذه ورقم النصريخ به في تاريخ الاحتى العمل بهذا القانون سيكون على أساس و

وحيثإن الطمن قد استوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث إن نما ينعام الطاعن على الحبكم المطعون فيه الحلطا في تطييق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحبكم المطعون فيسه الذي أيد الحبكم المستأنف عول في بيان ذلك يقول أن الحبكم المطعون عليها أمام بحكة الدرجة الأولى العمادرة من طبيب الوحدة العمدية . الى تفيد أن المطعون عليها كات حاملا وتحت مياشرة الوحدة الصحية في الذرة من أول أغسطس سنة ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨ إلى المحروب الإقرار العمادر من عمدة وشيخ الفرية والحرف على ١٩٧٨ إلى المشادر من عمدة وشيخ الفرية المؤوخ ١٩٧٨ إلى ١٩٧٨ إلى المسادر عن عمدة وشيخ الفرية وهذا خطأ من الحبكر في فهم عنى الشهادة التي يعبر عنها " بالبينة الشرعية " وهذا خطأ من الحبكر في فهم عنى الشهادة التي يعبر عنها " بالبينة الشرعية " وهذا خطأ من الحبكر في فهم عنى الشهادة التي يعبر عنها " بالبينة الشرعية " وهذا خطأ من الحبكر في فهم عنى الشهادة التي يعبر عنها " بالبينة الشرعية " و

وحيث إن هذا النبى في عمله ذلك أنه لما كات الشهادة في إصطّلاح الفقهاء هي اخبار صادق في مجلس الحكم بافظ الشهارة لإثبات حق على الغير فخوج

يذلك الاخبار الكاذب والاخبار الصادق في غير مجاس الحبكم وكان المقرر في ننى ألحقيقة أنه إذا ادعت الزوجة الولادة وأنكر الزوج حدوثها أوحصل خلاف بينهما على تعين الولد بعد اتفاقهما على نفس أولادة فإنه يكفي في الإثبات شهادة إمرأة مسلمة عمل وذلك لأن أصل الولادة وتعبين الولود من الأمور التي لا يطلع عليها إلا اللساء عادة فتكنفي فيها شهادتتهن وحدها إذ او اشترط في إثباتها نصاب الشهادة الكاملة لأدى ذلك إلى الحرب وهو مرفوع شرمًا ، أما إذا ثان هذا النزاع بينالزوج ومعتدته من طلاق رجعي بائن فلا يتبت النسب عند الامام أبى حنيفة إلا نشهادة رجاين عداين أو رجل وامرأتين عدل تبعا لانقضاه الفراش بانقضاء العدة فوحبت الججة الكاملة وذلك ما لم يقر الزوج بالحمل رأو كان الجمل ظاهرا فإن النسب يثبت قبل الولادة بالفراش وتقوم الحاجة إلى تميين الولد وهو يثبت نشهادة القابلة وحدها وأما الصاحبان فلم يشترطا سوى شهادة إمرأة واحدة مدل في كل حال وهو الرأى المفتى في المذهب دنما للمرج الناشي، من اشتراط الشهادة الكاملة . لما كان ذلك وكان البن من مدونات الحكم المطعوزفيه أنه عول فىقضائه يثبوت نسب الصغيرة إلى الطّاعن رخم إنكار ولادتها على ما تضمنه تقرير الطبيب المنتلب من أن المطمون طيها ليستُ عقما وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من أنّ المذكورة كانت حاملا وظلت تتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وماجاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تأبيدا كمماً تضمنه تقرير طبيب الوحدة الصحير كرهي مجرد قرائن إن صلحت لإثبات حل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم بها الحجة الشرعية دلى ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطمون فيه إذ ا كَتْفَى بَهِذْهُ الْقَرَائِنُ لِإِنْبَاتِ الولادةِ المُتَنَازَعِ فَيَهَا دُونَ أَنْ تَتُوافَى طيها البينة الشرعيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطمن ، ولا ينال من ذلك ما استطرد إليه الحكم من أن الطاعن إذ لم يبادر إلى إنكار نسب الصغيرة فور علمه بولادتها فإنه لا يقبل منمه الانكار اللاحق ذلك أنه يشترط لتوافر القربنة المستفادة من تراشى الزوج في هــذا الإنكار على ثبوت النسب أن تكون الزوجية فائمة وهو ما يخالف واقم الحال في الدعوى .

جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار عمود عنهان درويش نائب رئيس الهكمة وعضوية السادة المستشارين.» أحمد سرين أحدد 6 وعد إبراهم خليل 6 أحمد شابي وعد عبد الحميد سند ·

(IAV)

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) شفعة و علم الشفيع بالهيع ،

علم الشقيع بالمبوم لا يعتبر ثانتا إلا من تماريخ الإنذار الرسمى المذى يوجهه إليه الباهم · أن المشترى • لا يتزام على الشقيح ،إء ن وهنته إلا يعد فلك الإبذار

(٣) شفعة " النزول الضمني عن الشفعة " .

أأزول الشيمي من ألحق في طلب اشفد . شرطه .

١ - جى نص الحادة . ٩٥ • ن القانون المدنى بأنه على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعمل رغبته فيها إلى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الذي يوجهه إليه البائع أو المشترى و إلا سقط حقة ، هما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - أن المشرع أواد أن يقضى على كافة ضروب المنازمات التى كانت تنور في شأن علم الشفيع بالبيع وأن علمه بالبيع لا يعتبر ثابتا إلا من تاريخ الإنذار الرسمى الذي يوجهه إليمه البائع أو المشترى ، ولا يسرى ميماد الخمر - مقدر بوما الذي يسقط حق الشفيع إذ المرار من الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من البائع أو المشترى .

 الذول الضمن عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة يستلزم و وعلى ما حرى به قضاء هذه الحكة – صدور عمل أو تصرف من الشفيع بفيد حتما رفيته فى عدم استمال ذلك الحق واعتبار المشترى ما لكا نها قيا للبيع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسأئر الأوراق ـــ تَقْعَمِلُ فَيْ أَنْ الطَّامَنُ أَقَامُ الدَّمَوى رَمِّ ٧٦٣ سنة ١٩٧٧ مدْنَى قَنَا الابتِدَائيَّة ضد المطمون عليهم بطلب الحكم بأحقيته في أخذ الأرض الزواهية المبينة بالأوراق بالشفمة وقال ميانا للدموى أن المطمون عليهما الثالث والرابع ياعا تَلك الأرضُ للطمون عليهما الأواين بموجب عقد مؤرخ ٢/٢/٠١٨ قضى بصحته ونفاذه في الدموي رقم ١٢١٥ سنة ١٩٧٠ مدنى قَنا الاستدائية ، و إذ توافرت له شروط أخذهذه الأرض بالشفعة فقد أعلن وغبته فيذلك إلى المطعون عليهم الأربعة الأول ، غير أن الأولين منهم قررا بأنهما باعا ذات الأرض إلى المطمون عليه الخامس وبقد مؤرخ ١٩٧١/١/٦ دفع المطعون عليهما الأولى والثانى بسقوط حق الطاءن في أخَّلُ الأرضُ المذَّكُرُوةُ بالشَّفعة . ويتاريخ •١٩٧٨/٢/٧ حكمت الحكمة بإثبات تنازل الطامن من الأخذ بالشقعة . استأنف الطاءن هذا الحكم لدى محكمة استثناف أسبوط (مأمورية فنا) بالاستثناف رقم ١١٦ سنة ٩٥ ق مدنى . و شار ١٩٧٩/١/٢٧ حكت المحكة بثأييد الحكم المسنَّانف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطمور فيه ، ومرض الطمن على هذه الدائرة فيغرفة مشورة فرأت أندجدير بالنظر وحددتجلسة لنظوه وفيها التزمت النياية رأيها .

وحيث إن مما سماه الطامن هلى الحكم المطمون فيه الحطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم احتبر أنه تنازل ضمنيا عن طاب الشفعة لاختصامه للحكم فيمواجهته في دعوى صحة النماقد رقم ١٣١٥ سنة ١٩٧٠ مدنى قنا الابتدائية للحى رفعت من المطمون عليهما الاول والنائي ضدالمطمون عليهما الثالث والرابع،

ولترقيمه حجز ما الدن لدى الغير على ما في ذمة المشترين الأواين من باقي الثن وفاء لدين له على البائدين لهما ومكوته منذ ذلك الحين عن طلب الشفعة ، فيحين أن الشَّفيم يعتبر عالمًا ببيع العقار لمشقرع فيه إلا بالإنذار الرسمي المرسل اليه من البائم أو المشيري عصول البيع ، ولا يعتبر متنازلًا من حقه في الشفعة إلا إذا صدر منه ما يفيد أنه اعتبر المشترى مالكا نهائيا للبيع ، وهو ما لم يصدر من الطاهن، ومن ثم فإن الحكم المطمون فيه يكون قد أخطأ في طبيق الفانون. وحيث زن هذا الذي في عله ، ذَنَكَ أَنْ المَـادة وَ إِهِ مِن القَانُونَ الْمُنْيُ قد حرى نصها بأند على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رفيته فيها إلى كل من اليائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من ناريخ الإنذار الرسمى الذى يوجههإليه البائع أو المشترى و إلا سقط حنه ، ثما مفاده 🕳 وعلى ما جرى به قضاء هــــذه المحكة ــــ أن المشرع أراد أن يقضى على كافة ضروب المنازءات الى كانت تثور فى شان علم الشَّفيع بالبيع و إن دلمه بالبيع لا يُعتبر ثابًا إلا من الريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائم أو المشترى ، ولا بسرى ميعاه الخمسة عشر يوما الذي يسقط حق الشفيع إذًا لم يعلن رفيته في الأخذ بالشفعة قبل انفضائد إلا من تاريخ هذا الإنذار ، ولا إلزام ملى الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من البائع أو المشترى ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطمين فيه فد خلص إلى نزول الطاعن ضمتها عن حمَّه في طلب الأخذ بالشفوة من مجرد اختصامه في دعوى صحة النمافد آنفة الذكر لبصدر الحكم فيها في مراجهته، وتوفيمه حجز ما لادين لدى الفرتحت يد المطنون عليهما الأولين على ما في ذرتهما من باقي الثين وفاء لدين له في ذمة المطمون عليهما النااث والرابع وسكوته فترة حَيَّ أُمان رغبته في الأخذ بالشفعة ، وكان النزول الضمئي عن آلحق في طالب الأخذ بالشفوة ليمتلزم ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صدور عمل أو تصرف من الشفيع يفيد حمًّا رغبته في عدم استمال ذلك الحق وامتبار المشنرى مالكا نهائيا للبيع ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتذ بعلم الشفيع بالبيع بغر الوسيلة التي حددها المشرع ورتب علىذلك نزوله ضمنيا عن حقه في طلب الأخذ بالشفعة ، فإن الحكم بكون قد أخطأ في طبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ليحث واقي احراب الطون ٠

جِلسة ٢٥ من نوفرز سنة ٨٢ × i

برئاسة السهسد المستشاد | هامم المواشمى فائب رئيس المحكة ، وعشوية السسافة المستشاوري : يومق أبو ؤيد نائب رئيس المحكة ، معطني صالح سلم ، ودوريش عبد الحميد، وقد عبد المتم جابر

$(\wedge \wedge \wedge)$

الطعن رقم ٩ أسنة ٩٤ القضائية :

(۲ ۶ ۲) وقف . نیابهٔ عامهٔ . دموی .

۱ سد منازعات الأخوال الشخصية الماهقة باسل لوقف أو إنشائه أو توافر أو كانه أو همض المستمن نبه أو تفسير شروطه ار الرلاية عليه نما كانت تمتحن به الحماكم الشرعية ، وجوب تدخل النهاية الماءة فيها و لو و دعوى مدنية أثرت فيها إحدى هذه المسائل.

٧ — طلب الحسكم يسحة وتفاذ هذه بم الهابة أرض كانت المشكمة فيها قبالدين هن طريق الاستحداث في وقت أهل يوجد فيه تسهيد خيرات و حدم إنسال هذا النزاع بأصل الوقف أو إنشائه أو فحص المستحق فيه أو تفسير هبروطه و أثر فحاك و عدم وينبوب تدخل النيابة للمامة في هذا الززاع و

٣ — خرة . محكمة الموضوع قد سلطتها في تقدير عمل الخهير "

المرير الملبير من عناصر الإثبات الى تخضع لتقدير قانم الموضوح هون معقب •

عكم ود تسبيب الحكم » ، محكة الموضوع . نقض .

إقامة الحسكم قضاءه على أصباب صائفة ولها أصفها الثنابت فى الأوراق وتكنى لحمله المشائرعة فى ذلك • مجادلة الهما تستقل عمكة الموضوع بتقديره وتخسر هنه رقابة محكة النقض .

 ١ -- مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف ... وعلى ما جى يد قضاء هذه المحكمة ... أنه كاما كان الزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه التى لا يتحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تتحتص مه الحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للحاكم المدنية عملا بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ٥٥١ الصادر بإلفاء المحاكم الشرعية ، فإن تدخل المبيابة أهامة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع و الاكان الحكم الصادر باطلا يستوى فى ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو أن تدكمون رفعت ياعتبارها دهرى مدنية وأثبرت فيها مسائل متعلقة بالوقف .

٧ — اذ كان الدين من الواقع في الدهوى أن المطمون ضده الأول أقام دعواه هل المطمون ضدها الثانية والثالثة طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الهيع المحرق الصادر إليه منهما ببيعهما مساحة من الأرض آلت الملكية فها المبائدين عن طويق الاستحقاق في وقف أهلي يوجد فيه نصبب الحيرات . وإذ كان المناح في هذا النحو لا يتصل بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تضير شروطه وقان تدخل النياية العامة في هذا النزاع لا يكون وإجها عند نظره.

 ٣ ــ من المقرو فى قضاء هذه المحكمة أن تقر ير الحبير هو من هناصر الإشبات فى الدهوى التي تحضع لتقدير قاضى المرضوع دون معقب

إذ كان ما أورده الحكم المطمون فيه سائه اوله أصله النامت في الأوراق
 ويكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه فإن الحجادات في ذلك لا تعدو أن تكون عبادات في الله علمة النقض

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة •

حيت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية •

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطعن – تخصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٩٣٨ سنة ١٩٧٧

مدنى كلى طنعاا علىالطاعن بصفته والمطدون ضدها النائية والنالثة فال شرحالها أنه بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٦١/٣/٢٤ اشترى من المطعون ضدهما الثائية والثالثة قطعة أرض فضآء مساحتها ١٨٠ م ا ظهر من كشف تحديد المساحة أنها ١٤٢٫٧ م موضحا الحدود والمعالم بالعقد رصحيفة الدءوى يثمن مقداره ٧٠٠ج و ٣٥٠ م ٤ وأنتهى إلى طلب الحكم بصحة وتفاذ العقد المذكور في مواجهة العامن بصفته ناظرا لأن العقار المبيع آل إلى البائعبر له يعاريق الاستحقاق في وقف . طلب الطاعن بصفته وقف الدعوى لان الأرض المبيعة يدخل فيها حصة وقف خيرات لم يتم فرز الك الحصة بعد ـــ ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بجلسة ١٩٦٧/١١/٨ برقف السير في الدعوى لحين صدور قراو من لحنة القسمة يفرز نصيب الحيرات في الوقف، استأنف المطعون صده الأول هِذَا الْحَكُمُ بِالاسْتُنَافِ رَقْمَ ٤٧٦ صَنَّةً ١٧ قَ ٤ وَحُكَةً اسْتَانَافِ طَنْطَا قَضْتُ مجلسة ٢٨/٢٨/١٢/ ﴿ إِلَمَاءَ الحَمْمُ الصَّادِرُ بُوقَفُ الدَّوْمُ وَبَاعَادَتُهَا إِلَى مُحَمَّةً أول درجة الفصّل في موضوعها ﴿ وَ بِعِدْ أَنْ حَدَدُ المَطَّعُونَ صَدَّمُ الأولَ السَّرِّرُ فى الدموى ندبت الحكمة خبيرا قدم تقريره وقضت محكمة طنعاً الابتدائية مجلسة ١٨/١٢/١٨ ، بصخة ونفاذ عقد البيم المؤرخ ١٩٦١/٢/٢٤ . استأنف الطاعن بصفته هذا الحبكم بالاستئناف رقم ٥٧ سنة ٢٨ ق ، ومحكمة استئناف طنعا قضت بجلسة ١٩٧٨/١١/٤ بتأييد الحكم المستأنف. طمن الطاعن بصفته بالنقض في الحكين الصادرين من محكة استثناف طنطا في الاستثنافين رقمي ٢٧٦ سنة ١٧ ق ٥ ٧٥ سنة ٢٨ ق وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وإذ عرض العامن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأما .

وحيث إن العامن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينهى الطاعن بصفة الأول منها على الحكم المطمون فيه على الحكم المطمون فيه على الحكم المطمون فيه قد صدر في مسألة متعلقة بأصل الوقف دون أن تتدخل النيابة العامه أمام محكة الموضوع إذ أنه من المقرر قانونا والحرى عايه قضاء التفض أنه يجبأن تتدخل النيابة العامة فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف و إلاكان الحكم باطلا حوال كل الخلاف قد الرأدام محكما الموضوع حول خرية الوقف

وما إذا كان الوقف في قطمة الارض محل النزاع هو وقف خرى أو وقف أهلى رصد هلى مور"ة الباءمين (المطمون ضدهما الثانية والثالثة) ومن ثم ققد ثارت مسالنان هما من أخص مسالنالوقف هل هو خيرى أو أهلى واستحقاق المستحق فيه ومقدار ذلك الاستحقاق وهي من المسائل المتعلقة بأصل الوقف بما يضحى معه وجوب تدخل المنابة العامة المى المحكة ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون باطلا عا مستوجب نقضه »

وحيث إن هذا النبي غير سديد ، ذلك أن مفاد نص الحادة الأولى من القانون رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال أشخصية والوقف _ ' وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة _ أنه كاما كان الزاع متملقا باصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركاله الى لا تنحقق إلا بها شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه نما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للحاكم المدنية عملا بالقانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء الهاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكدن وجبا ءند نظر هذا الزاع وإلاكان الحكم الصادر باطلا يستوى في ذلك أن تكون الدوى أصلا من دعاوى الوقف أو أنَّ تكون رفضت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فها مسألة متعلقة بالوقف لما كان ذلك وكان البين من الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول أقام دمواه على المطمون ضدهما التانية والثالثة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد ألبيع العرفى الصادر إليه منهما بييمهما مساحة من الارض ألت الملكمة فيها للباءمين من طريق الاستحقاق في وقف أهلي يوجد فيه نصيب لخيرات ، وإذكاناالنزاع على هذا النحو لا يتصل بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحتى فيه أو تفيير شروطه ، فإن تدخل النيابة العامة في هذا النزاع لا يكون وأجب عند نظره -وإذ النزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد النزم صحيح الفانون ك و يكون النمي عليه بهذا السبب لا أساس له .

وحيث إن الطامن بصفته ينعى بالـهب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على عدم وجود حصة وقف خيرى فى الأرض موضوع النزاع مشايعا فى ذلك الخدير الذى ندب فى الدعوى بما أورده فى تقريره من أن حصة الخيرات شرطت فى الوقف الخاص بالأطبان دون العقارات . وإذ كان الثابت من حجة الوقف المقدمة لحكة الموضوع ان الوقف لم يجعل نصيب الخيرات قاصرا على الأطيان والمقارت وجاء شرط الإنشاء موضحا أوجه الصرف الخيرى في عموم ربع الوقف من أطيان وعقارات ولم يقصرها على الأطيان وحدها ومن ثم يكون الحكم المطامون فيه قد خالف أثنابت فى الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحميت إز هذا النبي مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الحبير هرمن عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لنقدير قاضي الوضوع دون معقب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون قد أقام قضاءه بصحة ونفاذ مقد بيع الأرض موضوع "نزاع على ما خلص له من تقرير الحيس في الدمري بقوله ... وكان تنمر بر الحبير الآخير الذي حمل على أسباب سائدة وأسانيد سديدة وأبحاث سايمة تؤدى إلى النتيجة ال انتهى إليها ومؤداها أن القدر موضوع النداعي مملوك للدعي عليهما الأولى والثاثية (المطعون ضدهما التانير والثالثة) آلبائمين للدعى (المطعون ضده الأول) وأنهما كانتا تضعان اليد عليه ثم باعتاه إلى المطعون ضه و الأول الذِّي وضع اليد يدوره عليه بإقامة مبان عليه وأُحِيرِهُ للفيرِ ﴾ كما أنَّمِي ذلك التقرير إلى أنَّه لا توجد حصه للوقف تدخل فالأرض موضوع الدءري إذ النابت من الجمج التي اطلع عليها الخبير أن حصة الخيرات فالوقف بالأطيان الزراعية أىأن الخيرات ليست لها حصة بالعقارات ومنها الأرض المبيعة ، وضوع المداعي وهي أرض فضاء (مباني) و يؤ كد صدق هذا الذي أنَّهِي إليه الحبير ماهو ثابت من الصورة الرسمية منقرار لِحنة القسمة السادر في ١٩٦٣/١/١ المقدمة من المطمون ضده الأولى أمام محكمة أول درجة يتضمن أن اللجنة قصرت بحثها على الأعيان الخاصة بوقف العقار بأن الخيرات إنما شرطت في الوقف الحاص بالأطران الزراءية – وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيــه ساننا وله أصله التابت فى الأوراق ويكمنى لحمل قضاء الحكم المطمون فيه فإن المجادلة فىذلك لانعدو أن تكون مجادلة فهاتستقل محكمة الموضوع يتقديره وتنحمر عنه رقابة محكمة النقض ، و يكون النمي على الحكم المعامون فميَّه بخالة النابت في الأوراق لا أماس له. . وحيث إن الطاهن بصفته ينمى بالسهب الثالث هلى الحكم المطعون فيه الله صور في النسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن محكمة الموضوع أفاحت حكمها على دعامة ظاهرت بها قضاءها إذا عتبرت أن المالك على الشيوع بملك بيم أصببه مفرزا دون أن يتوقف ذلك فحل فرز أصيب الشريك على أن يكون البيع معلما على تقيمة القسمة ، وقد اكتفت المحكمة بتلك لتقريرات العامة دون أن تواجه دناع الطاع وتبحث مدى خرية الوقف في أرض الزاع، ومن ثم يكون الحكم المعدون فيه قاصر النسبيب بما يستوجب فقضه .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذاك أن النابت وعلى ما ملف الرد على السهب النانى من أسياب النمى ، أن الحكم المطعون فيه انتهى صحيحا فى حاود ساعلة الموضوعية – استخلاصا من الأداة المقدمة فى الدعوى – أن قوامة الأرض موضوع النزاع لا يدخل فيا حصة وقف خيرات وهو ما يكنى لحمل الحكم ومواجهة دفاع الطاعن في هذا الحصوص و يكون النمى على الحكم المطعون فيه بالقصوو في التسبيب والإخلال بحق الدفاع لا أسامى له .

ولمنا تذدم يتدين رفض الطمن .

جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشار له محرده سن رمضان تأثب رئوس المحكة ، وهضوية السادة المستشارين ع \$ حد كال سالم ، عد رأات خاباجي ؛ عد سمود عبد القادر وماهر قلادة .

(111)

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٨٤ القضائية :

(١) نقض « الخصوم فى العلمن » .

﴿ الاختصام في إليامن بالنقش ﴿ شرطه ﴿

(٣ : ٣) إنجار « القراهد العامة في الإيجار » « ضمان المؤجر » ، محكمة الموضوع « مسأل الواقع » .

 ٢ -- شمان المؤير المتأمر في تمرضه الشخصي ، شرطه ، لا محل التحدي في عصوصه بالمادين ٤ ٤ - ٨ مدنى . هله ذاك .

٣ -- إستظهار عطا المؤبر الذي ترتب عاره نقص إنتفاع المستأبر بالدين المؤبرة ، من مطلعة عكمة الموضوع مادام إستخلاصها حائدا ، حتال بشأن إنامة المؤبر علا بالمعر الذي به محلات علما أبدر إن .

 ١ لا يكنى لقبول الطمن أن يكون المطمون ضده طرةا في الحصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المعامون فيه ٤ بل يجب أيضا أن يكون قمم نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو .

٧ -- النص في المسادة ٧١ه من القانون المدنى يدل على أن المؤجر يضمن المستأجر تمرضه الشخصى في الانتفاع بالهين المؤجرة ، سواء كأن هذا التعرض هاديا أو مبدأ على سهب قانونى ، فلا يجوز المؤجرة أن يحدث بالهين المؤجرة أو ملحقاتها أى تغيير يخل بانتفاع المستأجر بها .

٣ سيشرط في تموض المؤجو – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة – أن يكون غير مستند إلى حق له ، وكان استظهار هذا الحملة الذي يترتب عليه نقص انتفاع المستلجو بالهن المؤجرة هو تقدير موضوعي ستقل به محكمة للوضوع عادام استخلاصها سائفا ، وكان الحكم المطعون فيه قسد خلص إلى وجود نقص في انتفاع المطعون ضدهم بالمحلات المؤجرة بمقدار ٣٠ / استنادا لتقرير الخبير وجاه في أسبا به أن المسر الذي كانت تعلل عليه محلات الستأجرين قد ضاق من فاحية هرضه ونقص الانتفاع به بمندار ٣٠ / بسبب أن الماوة لن يجدوا فراغا كافيا لمشاهدة معروضات المستأجرين وأن " الفترينة " المفامة تؤثر على نشاطهم التجارى وافتهى الحكم إلى أن تعوض المؤجر عدر مشروع ، فيكون قد استظهر خطأ المؤجر عدد تعوضه في الانتفاع إلى غير حق له – فيكون قد استخلاص سائفرله ما يسائده من الأوراق .

المحكمة

به الاطلاع على الأوراق – وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو – والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائم حل ما سبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق حستصل في أن المطعون ضده الثلاثة الاول أقاموا الدعوي رقم ٢٩٦٦ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة ضد بأق المطمون ضدهم بطلب الحكم بانقاص أجرة المحلات المبينة بصحيفة الدعوى والتي يستاجرونها من مورث المدعى عليهم الحساب نقص الانتفاع بما يوازى الثلثين ٤ تفجحة قيام المؤجر بانشاء على تجارى في المعر الذي تفتح عليه علائهم و وباريخ ١٩٧١/٥٠٠ ندبت المحكة خيرا في الدعوى و بعد أن قدم تقريره تدخل الطاعن منضا للدعى عليهم الشرائه العقلو و بعد أن قدم تقريره تدخل الطاعن منضا للدعى عليهم الشرائه العقلو و باحالة المأمورية لمحكت خيراء وزارة العدل ٤ و بعد أن قدم تقريره ٤ قضت بتاريخ ٧١/٧/٧١٧ بؤض الدعوى م النلائة الاولى مباريخ ٧١/٧/٧١٧ بأنس الدعوى م النلائة الاولى عليه النلائة الاولى عليه المرابخ ١٩٧٨/٢/١٧ و يناريخ ٩/٩/٧/٧١٧ بالاستثناف رقم ١٤٣٥ الناء المعامون ضدهم النلائة الاولى

قضت محكة الاستثناف بالغاء الحكم المستأفف وبانقاص الأجوة الشهوية لهلات النزاع بمقدار ٣٠ / اعتبارا من ١٩٦٧/١٠/١٠ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها يعدم قبول الطعن بالمنسبة المطعون ضدهم من الرابعة حتى الاخيرة ، وأبدت الرأى في مرضوع الطعن برفضه . وإذ عرض الطعن حلى المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة انظره ، وفها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع الميدى من النياية بعدم قبول الطمن أن المطمون ضدهم هن الرابعة حتى الأخرة ايسوا خصوما للطادن ، إذ لم يوجه لهم طلبات ، ولم ينازعوه طلباته ، فلا يجوز اختصامهم في الطعن .

وحيث إن الدفع في محلى ، ذلك أنه لما كان القرر في قضاء هذه المحكة أنه لا يكفى لقبول الطعن أن يكون الطعون ضده طواا في الخصومة أمام الحكة التي أصدرت الحكم المطمون فيه ، بل هجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طاباته هو ، وكان البين من مدونات الحكم أن المطاعن لم يوجه أية طلبات المطمون ضدهم سالقي الذكر ، ولم ينازعوه أمام محكة الموضوع في طلباته ، فانه لا يكون للطامن مصلحة في اختصامهم ، ويكون الطعن بالنسبة الميم فير مقبول ،

وحيث إن الطمن بالنسبة لباتى المطعون ضدهم استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقم على سببين ، ينعى الطاعن بهما على الحمكم المطعون فيه الحطا في تطبيق القانون والقصور في التسهيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحمكم أخطأ عندما ذهب إلى وجود نقص في انتفاع المطمون ضدهم بالمحلات المؤجرة استنادا لحمكم المحادة ٢٩٥ من القانون المدفى بمقولة أنه تعرض لهم في الانتفاع عندما أقام محلا في الممر المملوك له ، والذي تقتح عليه هذه المحلات في حين أند لم يؤثر في نشاطهم، فلم يحجب (الفتر سنات) الخاصة بهم ولم يمنع مرود الأفراد بالمر ، وأن ذلك يعد من قبيل الاستفلال المشروع لللكمة ، إذ أن القانون لا يمتم المساخلال من استغلال عدم الحدث في صبب استغلاله لا يمتم المساخلال عدم المساخلال عدم المساخلال عدم المساخلال عدم المساخلاله عدم المساخلال عدم المساخلاله المناور ، فلا مسئولية عليه حتى في صبب استغلاله المناورة على المساخلاله عدم المساخلاله المتعلق المساخلاله المناورة على المساخلاله المناورة على المساخلاله المناورة على المساخلاله المناولة على المساخل المناطقة المساخلاله المناورة على المساخلاله المناورة على المساخل المناطقة المناطقة المناطقة المساخل المناطقة ال

لمساكمه ضروا للفير حملا بأحكام المسادتين ٤ ٥ ٢٠٨ من القانون المدنى 6 وأنه وغم نمسكة جهذا الدقاع الحوهرى الذي بنفير به وجه الرأى في الدعوى، فار الحسكم لم يقم سجت مشروعية الاستفلال، مقروا عدم انطباق المسادة ٥٠٨ سالفة الذكر، عمل يصيبه أيضا بالقصور في النسبيب ، هذا إلى أن الحكم أخطأ في تفسير البند ٧٠ من عفد الإيجاز ، يمقولة أنه يمنع المؤجر من استخلال الممر في حين أنه يحظر عليه فاعط الحكم أخطأ الحكم حندما اعتبر الممر غصصا لمنفعة العه د لمؤسرة بفرسند من الأوراق ودون أن يتمسك بلك الحصوم محسا يصيبه كذلك بالقصور في التسهيب ،

وحيث إن النمي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٧١ من القانون المدني على أنه « على المؤجر أن يمتنع من كل ما من شأنه أن يحول دور انتفاع المستأجر بالمين المؤجرة، يدل من أن أنؤجر يضمن استأجر تعرضه الشخصى في الانتفاع بالمين الؤجرة ، سواء كان هذا التمرض ماديا أو مبنيا على سهب قانوني ، فلا يجوز للؤجر أن يحدث بالعين المؤجرة أو ملحقاتها أى تغيير يخل بالثفاع المستأجو بها ، لمسا كان ذلك. وكان يشترط في تعرض الأخير ـــ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـــ أن يكون غير مستند إلى حق له ، وكان استظهار هذا الخطأ الذي يترتب الميه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة هو نقدير موضوعى تستقل به محكمة الموضوع : مأ دام استخلاصهاً سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه يمقدار ٣٠ / استنادا لتقرير الخبير وجاء في أسبابه « إن الممر الذي كانت تطل عليه محلات المستأجرين قسد ضاق من ناحية مرضه ونقص الانتفاع به بمقدار ٣٠ ٪ يسبب أن المسارة ان مجدوا فراغا كانيا لمشاهدة معروضات المستأجرين وأن « الفترينة » المفامه تؤثر على نشاطهم النجارى ... وانهى الحكم إلى أن تمرض المؤجر غير مشروع ، فيكون قد استفهرخطا المؤجر هند تورضه في الانتفاع إلى غير حتى له في استخلاص سائغ له ما يسائده من الاوراق 6 ويكون قد أعمل صحبح حكم القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه لا محــل للتعدى بحكم المادة ٨٠٢ من القانون المدنى ال تنص على أن لمالك الذيء وحده في حدُود ألقانون حتى استهاله واستغلاله والتصرف فيه ، والسادة ؛ من القانون المد" التي تنص على أن من استعمل حقه استمالا مشروعا لا يكون مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، إذ أن استغلال الطاعن للمر المملوك له انطوى على بنشأ عن ذلك من ضرر ، إذ أن استغلال الطاعن للمر المملوك له المطوى على تعرف المنادة ، ٧ من القانون المدنى ، وإذ أأثر الحكم المعلمون فيه هذا النظر ، كانه لا يكون قد أغفل دفاع الطاعن المؤسس على المسادة ٥ م ٨ ما لفة الذكر ولا يشو به أى قصور . وأل كان البين من الحكم المطمون فيه أنه أقام ،ضاءه با فقاص أجرة المحلون فيه أنه أقام ،ضاءه با فقاص أجرة المحلون ضدهم في الانفاع ؛ لأعيان المؤجرة . وأن حقد الابحار بمنح المؤجرة من استمال الممر ، وأن حمد المحرف وكانت دمامته الأولى دعامة صحيحة على ما نقدم وتكفى وحدها لحل فضائه ، وكانت دمامته الأولى دعامة صحيحة على ما نقدم وتكفى وحدها لحل فضائه ، على التالى غير مقبول ، وبالتالى غير مقبول ،

ولما تقدم يتدين رفض الطمن .

جاسة ۲۸ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

برئامة السه الممتشار بجد البندارى الدشرى تا لب رئيس الحكمة كاروضوية السافة المستشاريج. ابراهم قراج نائب رئيس الحكمة ، مهد العزيز فوفة ، ولم يروق بعوى و يجد لبيب الخضرى .

(14.)

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) قانون . " سريانه من حيث الزمان " .

الفافور رتم - 9 اسنة ۹۷۰ و بشأن التقاحد والتأمين والمعاشات المتوات المسلحة - صريحاته حل سالات الفقد أو الرفاة أو 21ستة ياه أثناء العمليات الحويمية اعتبارا من ٣ أكشو بر ٩٩٧٣ و ٢٠١ من الفاقون المذكور .

- (۲ ٪ ۲) [ختصاص در إختصاص ولائي " تمويض ، دهوي .
- (٧) إختصاص الحاً كم ذات الولاية الدامة يتالو دموى المطالبية بمكافأة استشهاد الجندى
 أثناء الصليات الحريبة ٥ ها ذاك به
- (٣) الإجراءات التي نصت علها المادة ٨٢ من الذاتون ٩٠ سنة ١٩٧٥ لإليات مهيم
 وفاة الحندى لا يمنع من اختصاص الهاكم العادية ينظر دعوى المطالبة بمكافأة الاصلاباه م
 خمة ملك .
- () محكة الموضوع عد تقادير الإداة نقض ه السهب الموضوعي ...
 الناش الموضوع السلطة النامة في تقدير ما يقدم له عن الأدلة . عدم خدومه في ذاله لوقائية
 عكمة النفض شي كان استخلاصه سأثنا ...

إن كان القانون رقم . و اسنة ه١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة على الناع إلا أنه نص في المادة ١٢١ منه على أن تعاد تسوية حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة التي حداث اعتبارا من ٦ أكنو بر صنة ١٩٧٣ فيا يتعلق بالمعاش والتامن ومكافأة الاستشهاد .

٢ - لما كات نصوص القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ فد خلت من أى نص يتعلق باختصاص جهة قضائية أشرى بالحمد فى دعوى المطالبة بمكافر استشهاد الجندى وكات المطالب بهذه المكافأة وهى مبلغ مالى محدد لاتعتبر منازهة إدارية مختص بها مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للمحاكم ذات الولاية العامة .

٣ - إذ كان إثبات سبب وفاة الجندى مما يتطلب إجراءات خاصة نصر عليها في انسادة ٨٨ من القانون رقم ، ٩ صنة ١٩٧٥ فإن الحماكم ،ازمة يتطلب قوانين الدولة على الواقع في القضايا التي تختص بنظوها ولها في سبيل ذلك مراقبة الملسوم في إثبات الواقعة و إثبات التخاص منها طبقا لما تقضى به القرانين في هددا المصدد ولا يعوق اختصام با ينظر الدعرى أن يكون إثبات حالة ما يتوقف فايه الحركم فيها مرحونا بإجراءات قانونية معينة سواء كائت هذه الإعراءات قانونية معينة سواء كائت هذه عليمية الم الم تخصيد فذلك كله خاضع لتقديرها ولما تكون به حقيدتها في الدعوى خلياتها القانون .-

ع -- من المقرر أن لقاض المرضوع السلط، النامة في تقدر مايقدم إليسه في الدموى ن أدله لا بحضم فيها لرقابة محكة المقرس إلا أن ذلك مشروطا بأن يكون استخلاصه لمسا استخلص سائفا وله دليل من الاوراق ...

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تخصل - حسبا بين من الحكم المطمون فيمه وسائر أوراق الطعن - في أن المطمون ضدهما أقاما الدءوى رقم ٢٠٣٨ لسنة ١٩٧٧ مدى كلي المنيا على الطاعن بصفته بطلب الحكم بالزامه بأن يؤدى لهما مبلغ عشرة الاف جنبه - والمصاريف والاتماب والنفاذ - وقالا في شرحها أن ابتهما

... إستدعى لأداء الخدمة المسكرية العسكرية في ١٩٧١/١/٣٠ وظل مجندا إلى أن تون في ه/ ١٠/١-١٩ ولمــ ا كان هذا الإن يعمل ميكانيكيا وهو في ريعان شبابه و يعولهما فإن وفاله ألحقت بهما ضررا داديا وأدبيا كبيرا ممسا حدا بهما لإقامة الدهوى - و بالساة ١٩٧٨/٢/٩ قضت نحكه أول درجة باستجواب المطعون ضدها في أسس الدري وسنب ألوفاة وما إذا كانا قد صرفا تعويضا وتوعه ربقداره يقرر المطعون ضدء أله وله يجلسة ٢٩ ٣/٩٧٨. أن أبحله توفي أثناء الد زات المسكرية وأنه يستند في المب النمويض إلى اله انون رقم . ٩ اسنة ١٩٧٥ وأن ما سهق صرف له هو مهانغ هاي ج السار و را الجنازة - وأنع ٢٥ ج و ٧٣٢م منحة العيور ، و بجنسة ٢٠ /١/ ٨٠ / قضت عكمة أول درجة بإلزام المدعى عليه يدقة بأن يؤدي السَّمون ضَّا هما مبلغ مائني جنيه والمصاريف. ، ولم يه س للغاعن بصفته هسذا الفضاء قطمن عليه بالاستثناف رقم بربر اسنا يهرق أمام عكم استثناف بي سويف مأمورية المنيا ، ويُناسه ١٩٧٨/١٢/٩ قضت المحكمة الاستثنائية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف الأول بصفته (الطاعن) بأنْ يؤيدي للطعون ضدها مائتي جنيه والمصاريف والانعاب ، طمن الطامن في هذا الحكم عقويق النقض بالطعن الحائل ، وقدمت النباية العامة مذكرة إبدت فها الرأى ينقض الحكم رعوض الطعن على العكة عرقة متورة فحدث جاسة لنظره ، وفيها ألزت النيابة بوأجا .

وحيث إن الطعن قد أقيم على صبير ينمى الطاعن بالسبب الثانى هل الحم المطعون فيه غالفة القانون والخطأ في تطبيقه من وجهين يقول في الوجه الأولى أن الحمكم المطعون فيه قد ربض الدفعين بعدم الاختصاص الولائي و بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطويق القانوني استنادا إلى أن نجل المطعون ضدها قد توفى في ١٠/٥/٤/٩ في جهة الفناة وتنظيق على حالته أحكام الفانون وقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ عمل المتاويق هد المطعون ضدها مكافاة استشهاد عنه ونات الحمكم أن القانون الواجب التعاويق هو القانون وقم ٩٠ السنة ١٩٧٤ الذي عصلت الواقعة في ضلح وقالوجه الذي يتعوله الطاعن أن الحاكم العادية غير غنصة بنظر هداد الدعوي عملا بالمحادر المحادة ٢٩٣ من الخادم المقانون وقم ١٩٧٠ عرض الأمر على المجتمعة المقانون وقم ١٩٧٠ على المجتمعة المقانون وقم ١٩٧٠ على المحادة ١٩٣ من المحادر المحادم المحادر المحادم المحادر المحادم المحادر المحادم المحادر المحادم المحادر المحادم المحادم المحادم المحادر المحادم المحدد المحادم المحدد المحدد

اتصدر قرارها بعد فحص تقرير الح اس الطبى العسكرى والاطلاع على التحقيق تحديد ما إذا كان الجندى قد قال بسهب العدليات العسكرية من هدمه و بالتالى قان قرار هذه اللجنة يعتبر من القرارات الإدارية و يكون الطعر عليه أمام جهة القضاء الإدارى .

وحيث إن النبي مردود في وجهه الأول ذلك أنه و إن كار الفانون رقم . به لسنة ١٩٧٥ قد صدر بعد حصول الوفاة محلالنزاع إلا أنه نص في المبادة ١٢١ منه على أن "تماد تسوية حالات الاستشهاد أو الفقد أو الوقاة ... الى حدثت اعتبارا من ٦ أكتو برسنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالمعاش والتأمن الإضافي ومكادأة الاستشهاد؟ .. لما كان ذلك وكأنت دعوى الطعون ضدهما طبقا للتمديل الأخير بطلب مكافأة استشهاد عن وأاة حصات بعد ٦ أكتو بر سنة ١٩٧٣ فَإِنَّ الْقَانُونَ ، ٩ سَنَّة ١٩٧٥ يِنْطِيقِ عليها بما نص عليه صراحة فيه والنعي مردود ق وجهه الثانى بأن الفانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ المشار إليه قد نص في المسادة الثانية من مواد إصداره على أنْ تحل أحكامه عمل القانون رقم ١٦٦ صنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعو يضات للقوات لمساحةومنهم فإند أيا كان الرأى فيا نص عليه القانون ١١٦ صنة ١٩٩٣ في هان اختصاص الجنة المشار إليها فيه وحمية قراراتها فإن القانون وقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ ينطبق بأثره الفورى على ما لم يكن قد قصل فيه من الدعاوى ومَّا لم يكن قد تم من الإجراءات قبل الدمل به ولمساكانت نصوصه قد خلت من أينص سملق أختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم فى دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهي ميلغ مالى محدد بالقانون لا تعتبر منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للماكم ذات الولاية العامه ، ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات سبب وفاة الحندي مما يتطلب إجراءات خاصة نص طيها في المادة ٨٣ من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٧٥، إذ أن المحاكم ملزمة يتطبيق قوازن الدولة على ألواقع في الفضايا التي تختص ينظرها ولها في سبيل ذُلُّكُ مُرَاقِبَةُ الْحُصُومُ فِي إِنَّبَاتِ الْوَاقَعَةُ وَ إِنَّبَاتِ التَّخَلَصُ مَنَّهَا طَبْقًا لَمَا تَقْضَى لِهُ القوانين في هذا الصدد ولا يعوق اختصاصها سنظر الدعوى أن يكون إثبات حالة ثما يتوقف عليه الحكم فيها مرهونا بإحراءات قانونية معينة سواء كانت هذه الإجراءات قد انحذت أم لم تتخذ نذاك كله خاضع لتقديرها ونما تنكون به عنيدتها في الدعوى طبقا للغانون - لما كان ذلك - فإن النمى برمته يكون على غير أساس •

وحيث إذمري نمى الطاعن بصفته بالسبب الأول والوجه النالت من السبب والمناق على الحملم المطمون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة قواعد الاتبات وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطمون فيه أقام قضاءه على مستندين إلما شهادة قائد الوحدة التي كان يعمل بها أبن المطمون ضدهما بالحيش الناني الميداني وشهادة وقائد بمنطقة كريت بجبة الفناه في حين أن هذين المستندين لا يمكن أن يستخلص منهما ما أنهى اليه الحمم المطمون فيه أن وقاة بجاهما سببا الاستشباد إذ يمكن أن تكون الوفاة طبيعية أو تقيعة حادث لا دخل للاعمال المحربية فيسه أو تقيعة خطأ المعندين نفسه عالجاً أنه طبقاً للقواعد الهامة في الانبات فإنه يقع على عانق المحلم المطمون ضدهما إثبات مناصر دعواهما ووقع عدم إياتها من جانهما فقد قضى الحكم المطمون فيه يطاراتهما كما بن على ما وود عضر استجواب المطمون ضده الأول الذي قرر فيه أن ابنه قد اشتهد دون أن يقدم دليلا على ذلك مما يعد عالمة للقا ون إذ أن أقوال المعمور والفساد دليلا على عاردو والفساد دليلا على عاردو والفساد وليلا على عاردو والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا الذي في عمله ذلك أنه والن كان من المقرر أن للماضى الموضوع السلطة التامة في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من أدلة لا يخضع فيا لرقاية عجمة النقض إلا أن ذلك مشروطا بأن يكون استخلاصه لما استخلص سائفا وله دليل من الأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ماثبت للحكمة منشهادة قائد وحدة الجندي مورث المطعون فيدهما أن الحندي المذكور كان ضي قوة الوحدة التي تخدم في الخطوط الأمامية لجبهة القنال ضمن قوات أفواد الحيش الثالث الميداني وشهادة وفاته التي حدثت بمنطقة كبريت وخلص من ذلك أن الحندي قد استشهد أتناء العمليات العمكرية وقضى المطعون ضدهما بمكافأة الاستشهاد على هذا الاسس حالة أن الشهادة

الأولى لم تتضمن أن الوفاة حصات في أتناء السمايات الحربية ، كما لم تنضمن بيانا بالمظروف التي أحاطت بالإصابة أو بالوفاة طبقاً لما تقضى به المادة ٢٨ من الفائروف التي أحاطت بالإصابة أو بالوفاة طبقاً لما تقضى به المادة ٢٨ من الفائرة تعتبر المتشادا أم غير ذاك وكانت الوفاق تعتبر المنظمون فيه استخلاص النتجه التي الآوراق خلوا مما بدل على ذاك مما لا سوغ للمتم تعظمة كبريت بجهة الفناه حد ليست بسبب العمليات العسكرية بأن تكون طبيعيه أو تنجب حادث لاحادة الدبالهما أت العسكرية أو بسبب خطأ المجني عايم نفصه و بالتالي لا تمد استه بادا ولم يقدم المطمون ضرها دايلا آخر يفيد ذاك نفسه و بالتالي الحكم المطمون فيه في هذا انشأن إلى الحكم المستأنف من أن الأخير خاراً من دليل حمل الفائون على واقعه الدعوى وطبقه تماييقا سليما دقد جن ذلك المحتاراً من دليل على أن الوفاة تنبيعة العمليات العسكرية و إنما استند في ذلك على عبود إقرار المطمون ضده الأول محمير الاستجواب ومن ثم يكون المحميم معه نقضه ه

جاسة ۲۸ من نوفمبر سنة ۱۹۸۲

بريامة السبد المستشار بمد المبتغارى بمبتدى فاقب را مع الحكماً ، وحضو به المستشارين ، الإاهم قراج : شهر راتيس المحكمة ، حبد الوزيز اوده ، «أيم رزق بدوى وجد أبيب المفترى »

1191)

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٧٤ الفضائية :

(۲۰۱۱ ، ۳۰ ، ۲) دعوی «قبول الدعوی» حیازة «دعوی منع انعرض ». محکمة الموضوع « تقدیر الواقم » .

() وهوى بنع الذهرض و وجور و وقدها خلال سنة مزالدهرض م ٩٦٥ مدنى - تخلف داك المحكمة من المفاه أمن المضي بدم تبويا -

 (٣) التحرض الذي يوع قبائر المقاور أم دعوى دع التمرش • ماهيته . لا رجه لإشراط ضرورة إلحاق ضرر بالمدحى • كفاية عله بالتحرض سواء كان ظاهرا أو عفها لا-تساب بلتاية ميداد اللسنة •

(٣) استخلاص والممة الهمرض فى وضع اليد رعلم المدعى بها • من ملطة قاضى المرضوع · على كان إستخلاصه صائفه وله سناء من الأوراق ·

 (3) تنايع أعمال المنصوص الصادرة من شخص واحد • أرّه ، احتماب رساه الدنة من تاريخ العمل الأول الذي ينيء برضوح عن وقوع اعتداء مل الحيازة -

• - تقادم « التقادم المسقط » دفوغ « الدفع بالنقادم » •

ُ (٥) الهائم بإنيمناهم أر انقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتماشة بمرشوع الدعوى أثره م وجوب الشمك به

السادة ١٩٦١ من الفانون المدنى تنص ملى أن « من حاز عقاراً واستمر حائزًا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض في حيازته له أن يرخ خلال السنة التالية دعوى منع هذا التعرض » . ووؤدى ذلك أن دعوى منع التعرض يجب

أن ترفع خلال سنة من وقت وقوع التعرض و إلا كانت غير مقبولة ومن ثم فإن (لهككة مازمة بالتحقق من أو فر هذا الشرط الذي يتوقف هليه قبول الدعوى فإذا لم يثبت لديها أن الدعوى رفت خلال السنة التاليسة لوقوع التعرض تمين عليها أن تقضى بعدم قبولها دون طلب أو دفع «نالخصوم بذاك و إذ إلتزم الما الحكم المطعون فيه ذاك وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مغى أكثر من سنة من وقوع التعرض فإنه قد أصاب محميح القانون .

٧ -- التعرض الذي يديح لحائر المقار حيازة قانونية رفع دهوى منع التعرض وهو كل محل مادى أو كل تصرف قانوني يتضمن بطريق مباشر أو بعلويق فيد مياشر إدعاء يتمارض مع حق واضع البد فيكفى أن يعارض المدعى هابه حتى المدعى في الحيازة ليكون هناك تعرض واقع من المدعى عليه فلا يشترط أن يكون التعرض قد ألحق ضرر بالمدعى أو أن يكون ظاهرا أو حصل طنا و إنما يكفى أن يعلم به المدعى حتى يبدأ مهماد السنة التي يجوز له رفع الدعوى خلالما .

 م ــ إن استخلاص واقعة التعرض في وضع اليسد على البنحو السابق وهم
 المدعى بها هو من المسائل الموضوعية المتروكة انتقدير قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائفا وله سنده من الأوراق .

إذا تتابعت أعمال التمرض وترابطت وكانت صادرة من شخص واحد هانما تنشىء حالة اعتداء مستمرة بهدا معها احتساب مدة السنة من تاريخ وقوع أول عمل في هذه الاعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمن اعتداء ملى الحيازة .

م من المقرر أن الدفع بالتقادم أو انقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتعلقة عوضوع الدعوى > والتابت من مدونات الحكم المطمون فيه ودفاع الطاهيين أمام محكمة الاستثناف أنهم لم يتمكوا بهذا الدفع أو الدفاع ولم يقدموا الدليل على تسكهم به أمام محكمة الموضوع أو الدليل على انتاريخ الذي حصل فيه ذلك التسك على فرض حصوله بما يعتبر النمي به سبيا جديدا يخالطه واقع الا يجوز فاتحدى به الأول مرة أمام محكمة الشقض .

المحكمة

يعد الأخلاع هل الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المفاولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع ـ على ما يبين من الحكم المعلمون فيه وما ثر أوراق الطعن ... تحصل في أن الطاَّحذين أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى الزقازيق على المطعون ضدهما بطلب الحكم بمنع تمرضهما لهم في حيازة ع ف وعط و١٠١٠ س الموضحة الحدود والمعالم بالصحيفة وقالوا شرحا لذلك أنهم يضعون اليدملي الأرض وصما ظاهرا هادئا مستموا بنية التملك من شهر يناير سنة ١٩٧٢ حتى الآن استرارا لوضع اليد سلفهم الذي بدأت حيازته من سنة١٩٥٧ حيازة مستمرة على الأرض وقد تعوض لهم المطمون ضدهما في حيازة الأرض بأن اواطأ ابياً على تحوير مقد بيم وسمى مشهو يرقم ١٩٧٤ سنة ١٩٧٧ بمقتضاه · باعت المطعون ضدها الأولى إلى المطعون ضدها الثانية مساحة عف و y مل و مس شيوما في رف و ١٩ ط وهس، ولما كان هذا العقد بشمل الأوض التي يضعون اليد طيها فقد نص في البند الخامس منه على الرّام البائمة يتسليم المشترية الأرض المبيعة خلال أسيوع وإلا قامت المشترية يتنفيذ المقد واستلام الأرض المبيعة بالطويق الحبرى وأستنادا لذلك فقد أقاموا دءواهم بطلباتهم السابقة ــ قضت محكمة أول درجة في ١٩٧٤/١١/٢٨ بندب خبير أبيان واضع اليدعلي الارض محل النزاع ومدته وسهيه و يعد أزقدم الحبير تقريره قضت المحكمة في.٣٠ /٩٧٦ يمنع تمرض الطمون ضدهما للطاعدين في الأطيان المبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدَّوي _ استأ نفت المطوق ضدها الأولى هذا الحكم بالاستثناف وقر ١ ٤ السنة 14 ق المنصورة مأمورية الزقازيق ، قضت المحكمة في ١٩٧٧/٤/١ بإلغاء الحكم المستأنف و بعدم قبول دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحبكم بطريق النقص ونديت النياية مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطعن و إذ عوض الطمن على الحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيها الزمت النياية وأيها .

وحيث إن الطمن أقم على ثلاثة أمياب ينعى الطامنون بالسدب الأول على الحالم المن وفي بيان ذلك يقولون أن الحمم المطعون فيه قضى ن تنقاء نفسه بعدم قبول الدهوى لرفعها بعد مضى أكثر من سنة من حصور التعرض بغير طلب أو دفع من المطعون صدهما رخم أن هذا الشرط لا يتعلق بالنظام العام فلا يحق للمحكة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المسادة ٩٦١ من القانون المدنى تنص على أن همن حاز عقدا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع لد تعرض و حيازته له أن يرفع خلال السدة التالية دعوى منع هذا التعرض مح ومؤدى ذلك أن دعوى منع المنعرض بحب أن ترفع خلال سنة من وقت وقوع النعرض و إلا كانت غرم مبولة ومز ثم مإن المحكة ملزمة بالتحقق من توافر هذا الشرط لذى يتوقف طيه قبول الدعوى وفعت خلال السنة النالية لموقوع التعرض تعين طبها أن تقضى سدم قبولها دون طلب أو دفع من المحموم لمؤلك عاد الترم الحكم المطمون فيه ذلك وقضى بعدم قبول الدموى رفعها بمدمضى مناه من منه من وقوع التعرض فإنه قد أصاب صحيح الفانون والنهى عليه يكون على فررأساس و

وحيث إن الط عن ينمون بالسهين الثانى والرابع على الحكم المطهون فيه الخطأ في تعابيق الفانون والفساد في الاستدلال وهمالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يعولون أنه لمساكان التعرض لا يبدأ إلا حينها يظهر المتعرضين عن يتعارض مع من الحائز في حيازته وكار الغااعنون لم. فعوا الإشكال رقم به ته سنة ١٩٧٧ درب جم إلا دفاعا عن المكبة والدى طلبوا فيه بوقف سميذ مقد المبيع الشهر وقد ١٩٧٤ منة ١٩٧٧ على أساس سنازعهم و المدكية ولم يعتروا أن هذا أهتمد تعرسا لهم في حيازتهم لعدم شحوله بالصيفة التنفيدية في يعتركل منها من عدائلة وكان قد وقع تعرض جديد بعد وفع ط عند للاشكال رقم ٥٩ منه تعرضا قد تما تعدد تبديد عدد وفع ط عند للاشكال رقم ٥٩ منه عملات على وضع الصيفة التنفيذية عليه ثم قامت الاطنكار رقم ٢٩ منة ١٩٧٣ حديث بحم والذي قض قبه لعما لحماء ثوقف تنفيذا لحكم المصادر لصالح الطاعنية ديرب بحم والذي قف منه للعمالح الوقف تنفيذا لحكم المصادر لصالح الطاعنية

وإن هذا الاشكال يعتبر تعرضا جديدا ومستقل عن محوير عقد البيع فى ذاته ولم تمض هنيه سنة قبل رفع الطاهنين لدعوى منع النعرض وإذ اعتد الحكم المطعون فيه أن غبرد بحوير عقد البيع يعتبر تعرضا الطاعنين بجوي من تاريخه ميعاد السنة وقع ب مدم تبول دعوى بنع العرض دون اعتباد الاشكال رقم ٢٣٦ سنة ١٩٧٣ درب أن تعوضا حديدا بمستقلاعن تحوير عقد البيع فى ذاته والذى المغضر عليه سنة ألى رفع الطاعن دعن منع التروض فإنه يكون قد الحظائل وشائل التروض فإنه يكون قد الحظائل وشائل التروض فإنه يكون قد الحظائل وشائل الناس فى الزورى من المناوري والمتداري وشائل الناس فى الزورى ما

وحمث إن هذا النعي مرد. د دلك أن النعوض الذي يبيح الجاءُ الاناو حيازة تما ثوثية ونم دمين منه النعوض هو كل عمل ماديه أو كل ته م قانوني متصدل بطراح مراشر أ**و بعاريق غ**ير مباشر اداء م يتعارض من مراجع البوم فَيَكُهُمَى أَنْ يِعَارِضَ المَدعَى عَلِيهِ حَقِّ المَدعَى ثَرَّ النَّبَارْيَّةَ أَنَّ وَنَا مَنَاكُمْ آدِ مَسَ وَأَقْم من المدنى عليه الله يشرط أن يكون الدوض عند أحلق ضرو بالمدي أن أربَّكُ فَ ظاهرا أوحصل علنا ، وإنما يكرتى أز يعلم به المدهى حتى بيدأ ميدد السنة التي يجوز لا رفي لذ موي خلافها كما وأن سُمَلاص واثملة التعرض في وضم اليد على المحود البق والم الشائر، بهذه رامن لمسابل المرشوع بما الركا المقامير قاض المرضوع مني كان استخلاصه سائفا وله مدنده من الاوراد وأنه إلما نتا بعت أعمال التبرض وترابطت وكانت صادرة من شخص واحد الزنها المشيء حالة امة، اه مست، رة بيداً معها أحساب مدة أسنة من تاويخ وقوع أول عمل من هذه الاعمال يظهر منه بوضوح أنه يتضمر اعتداء على الحيازة ، مِدْمَاكَانْ، الهين مو مدونات الحسكم المطعون فيه استخلاصه من أوراق الدعور استخلاصا سائنا أنه ف د صدوت من المقمون شدهما أعمال تمرض لحيازة الطاءين ترابطت وتنابعت وأن التمرض قد حصل للعاءتين في تاريخ سابق على تاريخ تقسديمهم صحيفة الاشكال وقم ٥٥٥ سنة ٩٧٩١ درب نجم قلم كتاب المسكمة فى ٢٥ ١٩٧٢ والمرفوع منهم بطلب وقف تنفيذ عقد البيم المشهر رتم ٢٧٤ ع سنة ١٩٧٢ الذي أما إلى علمهم أن المطعون ضدها الثانية باعت بمقتضاه إلى المطمون ضدها الأولى أرضا عمر مملوكة لها و إنما مملوكة لمم بما مفاده أن التموض للطاعنين في حيازتهم لهذه الأرض حصل لهم بمقتض هذا العقد السابق

فى تذريحه على تاديخ تقديم صحيفة الاشكل سائف الذكر وأن علهم بهذا الدرض قد أصبيح عقفا فى هذا التاريخ واله وان كانت واقعاله قد تعاقبت بعد ذك فان النبرة با تاريخ الذى بدأ منه و يتاريخ علم الطاعنين به وأنهم لم يرف وا الدعوى الحالية بتقديم صحيفتها إلى قلم الكتاب فى ١٤٠٤/٤/١٤ إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ حصول التعرض وعلمهم به عومن ثم فإن الحكم المعلمون فيه يكون قد التزم صحيح الفانون وألم قضاءه على أسباب سائمة وكافيه لحل قسائه والنبى عليه فى هذا الحصوص فى غراعله .

وحبت بن الطاهنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيده المطأق العلمين قانون وفي بيان ذلك يقولون إد مدة السنة الى يتمين إقامه دهوى هنع التعرض خلالها هى مدة تقادم تسرى عليها قواهدالا نقطاع وآنهم قد تمسكوا بوضع بدهم وملكيتهم الأرض عوضوع النزاع بالنقادم المكسب في الإشكال رقم ٣٠ يعينة ١٩٧٧ درب بجم المرفوع من المطمون ضدها والذي أهانت صيفته لحم بتريغ ١٩٧٧/٧/١ وكات صحيفة دهوى منم التعرض قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧٤/٤ وأنه ينقطم التقادم المساطهم وتدير الدعوى قد أقيمت في الما يعلن وزق قد أخطا في تعليق وزق قد أخطا في تعليق وزق قد أخطا في تعليق والمناون .

وحيث إن هسداً النمى فير مقبول ذلك أنه من المقرر أن الدفع بالتقادم أو انقده و التابت مر مدونات أو انقده و التابت مر مدونات الحديم للطمون فيه ودفاع الطاهنين أمام محكم الاستثناف أتهم لم يتسكوا سالما الدفاع ولم يقدموا الدلل على تسكوه به أمام محكمه الموضوع أو الدليل على انتاريخ الذي حصل فيه ذلك التمسك على مرض حدول بما يعتبر النمى يه سبا - سائيخالطه واقع لا مجوز التحدى به لاول صرة أمام محكمه الدفض و يكون النمي به مور مقبول ه

وحيث إله لما تقدم يتعين رفض أنطعن

جنسة ٢٨ من نوفمبر سنة ٢٨ م.

برتامة قسيد المسلماء / مجد المينداري العام، تأثيد وتبعي الديمة ، وحمر، السلمة المستشارين ابراهم قراح تأثب رئيس الحكمة ، هيد العزج قومة ، وليم ورق بشرى وجد لعاقى الديد

(194)

العِلمِن رمرٍ ٤ ٧٥ لسنة ٧ ۾ القضائية :

(٢ 6 ١) مسئولية المسئولية المصبرية ٢٠ م تمويض .

 (١) حلالة النيمة وجوب أن يكون النيوع صغاه فعليسة ٤ طالت مدتها أو قصرت في إصابر الأيوامر النام بأهاه عن معرن خساب المنبوع .

 (٢) تحديد المتدوع . اهمرة فيه يوقت وقوع المطأ من للتابع . لايفير في ذلك خضوع للتابع فرقاية وتوجيه بتبوع أخو ميل أو بعد ذلك .

- (٣) حكم ه ميوب الندليل» . ^{بد} مايند قصورا » .
 - إظفال المبكم الزد عل دفاع جوهوي ، قصور (ماثله) .
 - (٤) مسئولية ^α مسئوليه تقصيرية ^α عمل .

وابنة الممنل عدم كما يتم إيدام النهام علاقة اليهمية العزرة لدوافر هموط المسئولية التقصيرية. علة ذلك - إنتقال سيطة الرداية على العامل إلى المستمر أو الحسائجو - أ" ه •

١ -- مؤدى ص الحادة ١٧٤ من الفانون المدنى أن علافة التبعية تقوم على على الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون المتبوع سلطة فسلية -- طالت مدتها أو فصرت -- في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمل مدن يقوم به التابع لحساب المتبوع وفي الرقابة عليه في تنفذ هذه الاوامر وعاسبته على الحروج عليها حيى ولولم يكن المتبوع حمل في لختيار التابع .

البرة في تعديد المتبوع المسئول من خطأ التابع بوقت نشوء الحقى في التعريف مده وقت وتربع الحفظ الذي ترتب عليسه الضرر الموجب لهذا الدي ترتب عليسه الضرو الموجب لهذا التعديف لا يغير من ذلك مقضوع هذا التابع لرقاية وتوجيه متموع آخر قيسل أو بعد مذا تارة بده

٣ - لذ كان الناس في تربقان الجناية ان الحادث وقع الناء قيام المطعوف ضده الثال إنصل لحسب الحجود الحرى وفي منطقة العدل الحديمة الذلك وفي صريان حد الإجاز المرم بين الداعة والقدات المساحد تما يشير إلى مسهة داع المطاعنة حول عده ثيام عداقة الداعية وإله المطعون ضده الدي وقت الحدث لو يحتقه المحكمة من الذائق مسئوليه الطاعنة عنه كتروعة إلى فيوت عدم توافر علاقة الديمية فنذفي الذائل مسئوليه الطاعنة عنه كتروعة للمير وجوزام في الدوع وون م قهو دفاع جرهيم . و اذا مسكت الحاكمة عن ذلك ولم تردع على دفاع الطاعنة من مستندات على هذا الحصوص عن ذلك ولم تردع على دفاع الطاعة وما قدمة المعموم في التسدير. بما إستوام بها القصور في التسدير. بما إستوام بها

ع - واطه العمل إلا أنها مجموعا لاتكفى لإنبات علاة النبية الملازمة لتواقع العمل على العامل إلا أنها مجموعا لاتكفى لإنبات علاة النبية الملازمة لتواقع شد على السنولية القصيرة > ذلك لانه لا يكفى لتواقر النبية الموجبة السنولية الراس هذا ما المن المراس المناس المناسب هذا من المناسب على المناسبة في المناسبة في المناسبة في المناسبة في المناسبة على المناسبة في العالم المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة في المناسبة في المناسبة في المناسبة المناسبة في العالم المناسبة المناسبة في المناسبة والمناسبة في المناسبة والمناسبة والم

الحكة

بعد الاطلاع هلى الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السبد المستشار المقور ، والمرافعة وبعد المداولة

وحيث إن الطعن استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع _ على ما يهين من الحكم المطمو زفيه وسائر أوراق الطعن-تحصل في أن المطعون ضدها الاولى ــ وعن نصها وبصفتها ادمت مدنياً في الحتاية وقم ١٣٤ صنة ١٩٧١ القنطرة غرب على المعمود ضده الثاني -المتهم فيها - عبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا عما لق بهم من أصرار عن موت مورثهم : وعكمة جنايات الإسماعيلية إذ قضت ممانبسسة المعمون ضده الثاني وبإحاله الدءري المدنية إلى المحكمة المدنيسة الخنصة واصلت الدموي سرها برقم ٨٤ سنة ١٩٧٧ مدنى كلي الإسماعيلية حيث أدخات المطمور ضدها الأولى الشركة الطامنة كمستواة عن أعمال تابعها طالبه إلزامها بالتصامن مع المطعون صده الثاني بالتعويض المطلوب ، كما قامت اشركة الطاعنة بإدخال المطمون ضدها الثالثة ــ الهيئة العامةللتامينات الإجتماعية ـــ صامـة لهافىالدەوى و بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦ قضت المحكمة بإلزام الشمركة الطاصة والمطمور صده الثانى بأنَّ يزفعا للطعون ضدها الأولى مبلغ ٥٠٠٠ ج و يرفص دعوى الصهان الفرعية . إستأنفت الطاعنة هسذا الحكم بالاستلناف رقم ١١٢ سـ: ٣ و الإسماميلية ، وبجلسة ١٩٨٢/١/٥ قضت المحكمة ببطلان الحبكم المسترنف وبإلزام الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثائى بأن يدفعا متضامنين الطعون مدها الأولى مبلغ ٠٠٠٧ج و يرفص دعوى العمان الفرعية . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقص ، وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنفض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفها النزمت النيابة ·. ايان

وحيث إن الشركة الطامنة تنعي بالسببالأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه غالفة القاءون والحطأ في تطبيقه والقصور في السبيب ، وفي بهان ذلك تقول إن قوام مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه أن تكون للمتبوع على التابع ساعة ارقابة والتوحيه وأن يقع العمل غير المشروع من الأخير أشاء تأديته لعمله لحساب المتبوع و بسببه ، وإذ كان الناب من محققات الحناية رقم ١٣٤ سنة ١٩٧١ الفنطرة غرب (٢٩ سنة ١٩٧١ ج الإسماعية) والحكم الصادر فيها أن تعدى المعامون ضده الأولى والذي أفضى إلى موته وقع في منعلقة همل خاصة بالقوات المسلمة وأثناء قيامه حكتابع للقوات المسلمة بالعقد المؤرخ ، ١٩٧١ المعامل بالسيارة المؤجرة من الطاهنة للقوات المسلمة بالعقد المؤرخ ، ١٩٧١ الإمال والمتضمنة شروطه تلك النبعية معه علاقة التبعية بين المعامون ضده الثاني والماعنة أثناء ارتبكابه حادث الاعتداء معه علاقة التبعية بين المعامون ضده اللاعارة أمام محكة الاستثناف ، وقدمت إليا مقسد الإيجار وقرارات الشكايف فإن الحكم المعلمون فيه إذ قضى بالزامها بالتعويض كسئولة من التابع بمكن فضلاح عن غالفة القانون والحفا في تعابيقه قد شابه كسمولة من التابع بمكن فضلاح عن غالفة القانون والحفا في تعابيقه قد شابه المصور في التسبيب بعدم الرد على دفاعها ذاك الجوهوى الذي من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرائ في الدعوى م

وحيث إن هذا الذي سد داك لان المسادة عهده من الفانون المدنى إذ تنص على أنه " يكون المنبوع مسئولا عن الفسرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع مى كان واقعا منه في حال تادية وظيفته أوبسهبها ، وتقوم رابطة النبعية ولولم يكن النبوع عرا في اختيار تابعه من كانت له عليه سلطة في رقابته وفي توجيه " فإن مؤدى ذك أن علاقة النبعية تقوم على توافر الولاية في الرقاية والتوجيه بأن يكون لا يتبوع ماماة فعلية قسطة المتومدت من في الرقابة عليه في تنفيذ في طريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع وفي الرقابة عليه في تنفيذ في فراريقة أداء عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع وفي الرقابة عليه في تنفيذ التابع ع والعرق في تحديد المتبوع عليها حتى ولو لم يكن المتبوع عرا في اختيار التابع ع والعرق في تحديد المتبوع المسئول عن خطأ التابع بوقت نشوء الحق في التمويض وهو وقت وقوع الحلظا الذي ترتب عليه الضرر الموجب لهذا النعويض ولا يغير من ذلك خضوع هذا اللماج لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبسل التعويض ولا يغير من ذلك خضوع هذا اللماج لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبسل أو بعد هذا الوقت ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد بمسكت أو بعد هذا الوقت ، وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة قد بمسكت

بمذكرتيها المفدمتين لجلستي ١٤/٠١/١٠/ و ١٩١٥/١٠/٠٨ بانتفاء علاقة تبعية المعلمون ضده الثاني لهـ بالمني المقصود في المـادة ١٧٤ من القانون المدنى أثناء ارتكابه حادث الضرب الذى أودى مجياة مورث المطمون ضدها الاولى في ١٩٧١/٧/١ واستنسدت في ذلك إلى تحقيقات الحناية ٣٤؛ سنة ١٩٧١ القنطرة غرب والحدكم الصادر فيها وما فدمسه من مستندات عبارة عن عقدى استثجار النوات المسلحة منها لسيارات مؤرخين ١٩٧١/٣/٣٠ و ١٩٧١/٧/١ وأوامر التكليف للعاماين على تلك السيارات ومنهم المطعون ضده الثاني للعمل بالهجود الحربي في عمليات نقل أتربة ورمال في منطقة الفناة ، وتصمنت بنود عَقَدى الإيجار (البند السابع) تعهد الطرف الأول - القوات المسلحة -باستصدار قرار التكليف الازم للسائقين والعاملين التابعين للطرف الثانى ـــ الشركة الطاعنه ــ الذين يعملون بده العملية وأن ياتزم جميع السائفين والموظفين يا"باع تعليمات الضبط والربط الدكرى الصادر لهم من مذنوبي الطرف الاول وكذلك تعلّمات النشغ لروالتوجيه وخطوط السير و حميم النعليمات (الهند الثامن) وكان الثات من تحقيمات الحنائية أن الحادث وقع أثناء قيام المعمون ضده الثانى بالممل لحماب الحهود اخربي وفرمنعقه العمل المخصصة لذلك وفسريان عقد الإيجار المرم مين العاءنة والعوات المسلحة ثما يشير إلى جدية دفاع الطاعنة حول عدم قيام ملاقة التبعية بينها والطعون ضده الثانى وقت الحادث الذى لوبحثته الحكمة على ضوء المستندات القدمة من الطاعنة وحفقته وانتهت فيه إلى ثبويت هدء توافر دلاقة التبعية فتنتفي بالنالي مسئولية الطاعنة كثبوعه لنغار وجه رأيها فى الدعوى ومن ثم فهو دفاع جوهرى و إذ أمسكت المحكمة هزذاك ولم ترد على دفاع الطاعنة وما قدمته من مستندات فيهذا الخصوص مكتفية بمنا أوردته من أنه لما كان مرةكب الحطأ المسهب للضرر هو أحد عمالها والتابعين لهما وأن فعله المكون للخطأ قد وقع مدًا على الحبي عليه مورث المستأنف عابها الأولى بسهب العملومن ثم تصبح مسئولة عن معل تابعها وهي أسباب لاندل علىجدية معثها لغوام علاقه التبعية بما يحقق مسئوليه الشركة الطاعنة عن فعل المطعون ضده الثانى بعمله غير المشروع ولا نمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق الغانون خاصة وأن رابطة العمل وإن كان لازمها الرقابة والتوجيه والإشراف من صاحب العمل على العامل إلا أنها بمجردها لاتكفى لإنبات علاقة التبعيد

اللازمة أدرافو شروط المستمرية التقصيرية — ذلك لاند لايكفى لتوافر التبعية الموجبة السؤولية أن يكون هناك مطلق وقابة أو توجيه فقد تنقل سلطة الرقابة والتوجية العملية المعمل والتوجية العملية المعمل حالى شعص آخر غير صاحب العمل كالمستمر أوالمستأخر إذا كانت الإعارة أوالإجارة يستفاد منها أنه فرفترة الإعارة أوالإجارة يستفاد منها أنه فرفترة الإعارة الابرارة يستقل المستعبر أو المستأجر بالرقابة على العامل وتوجيهه في العمل الذي يقوم به العامل لحساب المستعبر أو المستأجر خاصة لالحساب صاحب العمل الدي أجر أو أعاد شخرج العامل محقتفي الإعارة أو الاجارة عن نطاق ساطته المعملية في الرقابة عليه و خوجه في في "حمل التضاو بذاته المستول عنه و ان يقى فذات الوقت عاملان المقاد الموقت العمل العامل للديه وله معالق التوجيه له في مطلق في ذات الوقت عامل العمل لذيه لافي العمل العامل في ذات الموقت العمل ال

جند ۲۹ من توفير سنة ۱۹۸۱

. 1974 كان 1995 كان 1995 كان أحد مع شوق الليزين قائس برقيس 1974 م. . حكم 19 الساهة الشيئة التي الحج معمد في شاير عالم عمد حيل سالم عاصلاح جد أحد موجود بعد سي

(. 1)

الطعن رقم ٣٠١ السنة ٤٤ القضالية:

عمل . شركا : القطاع العام . هولة .

حق هجلس دارة همركه الفظاح العاجمتين تحقيد تسب الدسولة او تدنياها . هم طه أن يتم في إطار نشام هام السمولة بصرى هلي - فة الدسايين ديرن "عبرز مستهدما تطوير إله تتاج وتخيفه ما

النص في المسادة ٢٩ من قرار البين الحمودية وقر ١٩٣٩ لسنة ١٩٩٦ إصدار نظام العامان بالقطاع العام ، بدل على أن فيلس إدارة شركة القطاع العام الحق في تحديد نسب العمواة أو تعدياتها طالمها أن ذلك يستها ف علم ير الاتتاج وتفيته بشرط أن يتم ذلك في إطار نظام عام للعمول يسمى على كافة العاملان دون تميز ،

- 45 dl

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع انتقوير الذى تلاه العبيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة".

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ـــ على ما يين عن الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطين ــ تحصل في أن المعاهون ضده أقام على الطاعنة ـــ الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات ـــ الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٤ عمال كلى الزقازيق طاابا الحسكم بالزامها بأن تدفع مباخ ٣ د٥٠ ج و ٩٥١ م . وقال بيانا لهما اله التحق بالعمل لدى شركه التعبئة ألمصرية – أبوت – في وظيفة رئيس فرع الزفازيق ، رتب ثابت وعمولة . وظل محصل على هسذه الدمولة بعد أن أثمت الشركة وأدَّبُت في شَركةُ القاهرة أتعبثة الزجاجات التي نقل فرع المياه الغازية بها إلى الشركة الطامنة ، وإذ ألغت الطامنه نسب المدولة الى كان سِتَقَاضَاهَا وقضَى بأحقيته لها وامننعت من أدائبًا في الفسترة من ١٩٦٩/٧/١ إلى ١٩٧٢/١٢،٣١ كما إقتطعت جزءا من أجره ، فقسد أقام الدموى بطلبه آنف البيان . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٨ حكمت الحكمة بندب مكتب الخماء لاداء الهمة المبينة بمنطوق الحكم. و بعد أن قدم الخمير تقويره حكت في ١٩٧٧/١٧/٧ يالزام العلامنة بأن تدفع للطدون صده مبلغ ٣٥٥٣ ج و ٦٥١ م ، استأنفت الطامنة هذا الحكم لدى محكمه استثناف المنصورة « مأمورية الزازيق » وقيد الاستثناف برقم ٦٥ لسنة ٣٠ ق . و بثاريخ ٢/٩ ٩٧٧، حكمت الحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذ الحكم بطريق النقض ، وقلمت النبابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض العامل. ومرض الطعن على الحسكة في غرقة مشورة . فحمددت جاسة لنظره ، وفيهما التزمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أفي على ثلاثة أسباب . تنمى الطاعنة بالسبب الأولى منها على الحكم المطعون فيه الحفظاً فى تطبيق القانون . وفى بيان دلك تقول إنه لما كان الحكم المطعون فيه قسد قضى باحقية المامور صده للسبة السمول التي كان يتفاصاها لدى عمله بشركة التديمة المصرية سأبوت سعل أساس أن النزاع بن الطرفين قد انحسم بالحكم فى الاستثناف رقم ٧ لسنة ١٠ قى المنصورة « مأمورية الزقازيق » باحقية المطعون ضده لهذه اللسبة من مدة أحرى فإن جمية الأمر المقضى لهذا الحكم تحول دون معاودة النزاع من جديد أسبه العمولة فى المدة عمل التداعى ، فى حين أن العمولة تعتبر من المحقات الاجر غير الدائنة والحم المطعون ضده يها عن مدة سابقة طبقا للنسب التي وضعتها شركه التعينة المصرية سابوت سابقة طبقا للنسب التي

قى دەوى المطالبة بهما عن مدة لاحنة طبقا للنظام الذى وضعته الطاعنة لاختلاف الموضوع فى الدعويين • فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبقى القانون .

وحيث أنه وأيا كان وجه الرأى في النعى > فإنه لما كان الحكم رقم ٧ لسنة ٦٠ في المتصورة «مأ دورية الزة زيق » قد قض بالحكم محادر في الطعن وقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ في بتاريخ ٢٣ / ١٩٨١ وزالت بذلك كافة الآثار المترب حليه فان التحدى مجمجيته في النزاع المائل يكون على غير أساس .

وحيت إن الطاعنة تدى بالسهب النائى على الحكم المطمون أيه نحاله القانون وفي بين ذلك تاءل انه لما كانت المسادة ٢٩ من القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن نظام العاملين القطاع العام تخول علمس إدارة الشركة الحلى في أن يضم ابتداء نظاما للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالدولة ، ومن ثم كون له الحقى في تعذيل هذا النظام ، فإن الحكم المطمون فيه ، إذ حرى في قضائه على عدم أحقية الطاعنة في تعديل نسب العمولة الى كان يتقاضاها المطمون ضده لدى شركه النعبئة المعربية ساوي ساوي ساوي لهذا العامل في الأحر بقير موافقة العامل في الأحر بقير موافقة العامل في كان هد حالف القانون .

وحيث إن هذا النمى صديد . ذلك انه لما كان النص في المادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٩٦١ بإصدار نظام العامان بالنطاع العام المعمد بالقرار الجمهوري رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩٦١ الذي يحكمواقعة الدوى حمل أن (يسم مجلس الإدارة نظاما الحو فزيما محقق حسن استخدامها على أس المعدلات القياسية العادلة للانتاج ومستوى الأداء ... وبجوز لحبلس الإدارة وضع نظام للمحل القطعة أو الانتاج أو بالممولة بحيث تضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموحة من العامان و لأجرالمقابل لحماد حساب الزيادة والنقص في هذا الآجر عند زيادة الانتاج أو نقصه عن الممدلات المقررة كما يتضمن النظام كيفية حساب الأجر عند القيام بالإجازات الممدلات المقررة كما يتضمن النظام كيفية حساب الأجر عند القيام بالإجازات على المعالات أو النقل إلى وظيفة لا نعمل بنظام الأجر بالانتاج ...) يدل على

أن لحاس إدارة شركة القطاع العام الحق في محديد نسب المعولة أو تعديلها طالما إن داك بسته. في عطور بر الانتاج وتهبنا و بشرط أن يم دلك في إطار تغيلها عام الله بسته. في عطور بر الانتاج وتهبنا و بشرط أن يم دلك في إطار المخالف عام الله بدار الدين الله بدار الله بدار الله بدار الله بدار الله بدارة المعرفة عن المعرفة على المعرفة المعرفة المعرفة المعرفة عن المعرفة عن المعرفة على المعرفة المعرفة المعرفة المعرفة المعرفة المعرفة عن المعرفة على المعرفة ال

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولمسا تقدم، ولأن الثابت في الدموى أن المطمون صده لا يستحق أيه فروق في المدولة طبقا لنظام العمولة الذي وضعته الشركة الطاعنة ، فأنه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف وقم ٦٥ لد ت ٧٠ ق المنصورة « مأمورية الزقازيقي » بإلغاء الحكم الستأنف ومرفض الدعوى .

حلسة ٢٩ من توفسير سنة ٢٩ ١

وناصمة السهد المستشار ثم أحد شوق الماجين الأنهم وتوس الحكم ... با العادة أنستان . . محود مداخي سالم 6 صلاح محد أحد 6 محمد محمد مجمد يحي وأحمد طاوق المابايل .

11983

اللطعين وقم ٨ * ١ استة ٧ ؛ قضائية :

(٢٠١) عمل ودعمل إضافي " ، أجر .

(١) اشتقال العامل وقدا إضافيا في أيام العمل المستاد . استحداد أبرا رضاعة أبرا رضاعة الموابواؤي أحود الذي كان يستدنه هو الفترة الإضافية مضافا إليه ٢٥ % هن ساعات العمل النهارية و٥٠ . ﴿ هن ساعات الدن الملينة قد ١ ك لستة ٩٥ .

(٣) ألممل عن يزم لراحة الأسهومية - اعتبار ناعاته يجهدا ساعات على ضائوة الله وه. فسئة 40 م عاد قائل -

(٣) عل " أيام الراحة الأسبوعية ، عمل إضاف " ، أجر ،

افتنال الدامل في أيام الراحة الأسبوعية -- مداوعة الأس -- يستمدانه أجرابوم المقالاً مضانا إليه أجرا بوازى أجرحاعات العمر الإضافية محدويا على أحاس قسمه أجر البوم المعتاه على ماعت الدول المعناد. مضروبا في ساعات العمل الإضافية وأجرا إضافيا معاملاً هو • • . / من أجر صاعات العمل الإضافية إن كان العمل تهارا و • • ؛ . / إن كان العمل أيلا • في ٩ ٩ . لسنة به و ٩ و

1 سـ مفاد نصوص الواد من ٥٨ إلى ٦٣ والمواد ١١٤ و ١٠٩ و ١٠٩٠ من قانون العمل الصادر بالفانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ـ الذي يحكم و أقد الدوى ـ المالمرع نظم ساعات وأيام العمل والراحة الأسبوعية وحدد أو العالم عن عمله فترات إضافيسسة في الأيام المعتاده وفي يوم الراحة بأحكام مفارم المحكام

أجازات العامل وأجو من حمله في الأحياد و بما لاسبيل للفياس أو الخلط بينهما ووضع حدا أقصى لمساهات العمل اليومية والاسيوعية ومنح العامل واحة أسيومية لا تمتل عن أربع وعشرين ساعة متوالية وأجاز لصاحب العمل عدم التقيد بهذه الأحكام في أحوال معينة أوردها على سبيل الحمر يكون له فيها أن يكاف العامل بالعمل ساهات إضافية عما لا مجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا أو بالعمل في يوم الراحة الأسيوعية وإعتبر اشتغال العامل في غير ساعات وأيام العمل التي أنومه القانون جا عملا إضافيا م

 ٧ - آذا وقع العمل في يوم الراحه الأسهوهية كانت ساهات العمل في هذا اليوم جميمها ساعات عمل إصابية على اعتبار أن العامل لا يلتزم أصلا بالعمل فيه.

م حــ لمــاكان المشرع قد حدد العامل في مقابل تشغيله وقتا إضافيا في أيام الممل المتناده وفي يوم الرَّاحة أحرا خاصًا نما نص عايه في المسادة ٢١ من قانون المجل المشار إليه من أن العامل استحق إذا عمل وقتا إضافيا في أيام العمل المعتادة في الحالات المفرر، قانونا أحراليوم المعتاد وأجرا عن ساءات العمل الإضافية يوازى أجرمثلها محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد وأجرا عن صلعات العدل الإضافية يوازي أحر مثانها عسو با على أساس قسمة أحر اليوم الممتاد على ساهات العمل المقروة مضروبا في ساعات العمل الإضافية وأحرأ إضافيا نسبة وم / من احر ساءات العدل الإضافية إذا كان العمل نهارا و.ه / من أجر ساعات البمل الإضافية إذا كان العمل ليلا فإذا وقع العمل في يوم الراحة الأسبومية المدنوع الأجر حسب الأجر الإضافي مضاعفًا وهذه المضاعفة أنما تردعلي نسية الإضافة الواردة بنص المادة سالف الذكر فيستحق العامل إذا كلف بالحمل في يوم الراح الأسبومية ــ مدفوع الأحر ــ زيادة على أجره اليومي ألمناد أحرا عن ساهات العمل التي تشتغلها في هذا اليوم بوازي أجر مثلها محسويا على أساس قسمه أحر اليوم المعتاد على ساءات العمل المفررة مضروبا في ساءات العمل التي بشتغلها العامل في يوم الراحة وأجرا إضافيا مضاعفا هو . ه / من أحرساءات العمل إذا كان العمل نهارا و ١٠٠ / " من أحرسامات العمل إذا كان العمل ليلا .

الحكة

بعد الاطلاع مل الأوواق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن احتوق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم ـ على ما يبين من السرار المطنون فيه وسائر أوراق الطعن ـ تتحصل في أن الطاعنة - النقالة الدامة لعمال الصدامات النذائية - تفديت لمكتب علاقات عمل شرق الإمكندرية بطلب إلزام المطنون ضدها _ الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات - بصرف الأجر الإضاف لجميع العاملين يواقع ١٥٠ / من الأجر الاصل عن العمل في يوم الراح؟ الاسبوعية نهاراً و بواقع ٢٠٠ ٪ من الأجر الأصلى عن العمل في هذا اليوم لبلا علاوة على أ و اليوم ذاته، وقالت بيانا لذكأن الشركه تقوم بصرف أجربوم واحد من كابر إصافى علاوة على أحر اليوم ذاته مقابل الممل في يوم الراحة الأخبوعية على خلاب مَّا تَقْضَى بِهِ الْمُسَادَة ١٩١ مَن قَانُونَ الْعَمَلِ رَقَمِ ﴿ لِهِ السَّالَّةِ ١٩٥٩ مَنَ اسْتَحَمَّانَ العامل أجرا إضافيا عن العمل فارة إضافية في أيام العمل المعادة يوازى أجره الأصلي مضافاً إليه هـ / معلى الأقل عن ساءات العمل الهارية و ٥٠ / على الأقر عن احات العمل الليلية فإذ وقع العمل في يوم الراحة الأسروءية المدنوع الأجر حسب الأجر الإضافي ف هذه الحالة مضاعة أي بواقع ١٥٠/ من ساعات العمَل نهارا و ٢٠٠٠ عن ساءات العمل ليلا . وذا لم يَفكن مكتب العمل من نسوية النزاع أحاله إلى لحنة التونيق الى أحالته بدورها إلى هبئة التحكم عجكة استثناف الاسكندوية وقيد بجداولها برقمء لسنة ١٩٧٩ تحكيم الاسكندرية وبتاريخ ١٧ مايو سنة٧٧ قضت هيئه النحكيم برفض الطلب. طعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النياية المأمة مذكرة أبدت قيها الرأى ينقض القوار وعرض الطعن على الحكمة في غرفة مشورة فحدت جاسة لنظره وفها الترمت النيابة رأيها

وحيث إن الطاعنة تنعى إسباب الطمن على القرار المطعون فيـــه الخطأ فى تعاييق الفانون وتقول بيانا لذلك أنالقرار المطمون فيه ذهب فى تفسير الفقرة _. الناسة من المسادة ، ١٧ من قانون العمل الصادر بالفانون و فر ٩١ لسنة ١٩٥٩ إلى أن ما ر إذا أشتمل في يوم الراحة الأسبوعية المقور له بنصر المسادة ١١٩ من عذا الذار والمافوع الأجر استحق دلاوة على أجره اليومي أج يوم آخر كاجر ، من في قياماً على أيام الاجارة الرسمية التي يُستغلها العامل وأن ما ورد في أخرة الأولى من هذه الحددة بشأن إضافة ٥٠ / عن ساحات العمل النهاري وره / عن احات أحمل الليل مقصور على الأجر الإضاف معابر ساحات العمل التي يُستغلها أحامل ويادة عن ساحات العمل التي يُستغلها أحامل ويادة عن ساحات العمل من فا ون العمل المدل المدل اليومية التي نصت عامها لمسادة ١٢٤ من فا ون العمل المدل أمامل أصلا سد من قانون المدل أصلا سد المدل أو إضافية بستغل فيه العامل أصلا سد من من ساحات العمل الليز و ذ فضي القرال المداس و ما حال المدل الليز و ذ فضي القرال المداس و ما حال المداس و الماد المداس و المداس المداس المداس و المداس المداس و المداس و المداس المداس و المداس المداس و المداس المداس و المداس المداس المداس و المداس المداس المداس و المداس المداس و المداس المداس المداس و المداس المداس و المداس المداس المداس المداس المداس و المداس المد

وسيت إن هذا النعي سديد ذلك أن المتثمر ع في قانون العدل الصادر بالقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٥٩ حسلة ١٩٥٩ الأجر الذي يستحق له صنة العالم المراد من ١٩٥٩ الأحر الذي يستحق له صنة العلم إلى المراد المراد و المرادة ١٩٤٩ الأجر الذي يستحق له صنة من الفصل الناق من هذا الباب على أنه لا يجوز تشفيل العامل شغيلا بعليا أكثر من ثمان ساعات في الموم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأسبوع من وفي المادة ١٩٥٩ من ثمان ساعات في الموم الواحد أو ٤٨ ساعة في الأحواد التي لاسموى في المحدود التي لاسموى أو يع ودشر بن ساعة متوالية) وفي المددة ١٢٠ من الفصل ذاته على أنه و يجوز في الاحواد الآليام العمل والمراحة في الاحواد المالم والمراحة في الاحواد الأمام العمل والمراحة في الموادة في الموادة في الأمام العمل والمراحة الأسبوعية وحدد أجر العامل عن عمله قدات إضافية في الأيام المعداد والمراحة الأطاحة باحكام مقارة الأساع وأبام المعداد وفي يوم المالم مقارة لأحكام أجازات العامل وأجره عن عمله في الأعياد

ويما لاسبيل للقياس أو الخلط بينهما ووضع حدا أقمعي لساعات العمل الومية والاسبودي ومتح العاسل واحد أسبوعية لا تقل من أريز وعشر ن صاعة متوالية وأجاز أصاحب الدمل عدم التقيد جذه الاحكاء في أحوالي معينة أوردها على بل بلحصر إكون له فيا أن يكاب العامل بالعمل سعات إضافية عالده وو الحدالاقسى الفررة تونا أو إلعمل فايرم اراح الاسيوعية واعار اشغال اللهامل في غير سامات وأيام العمل الل أرَّعه النائون ب عملا إضافيا ومن ثم إذا وقع العمل في يوم أو لحد الأسبوعية كانت سامات الدول في هذا اليوم جميعها ساعات عمل إضافية على أعتبار أن العامل لا يازم أصلا بالعمل فه م لح ما كان ذلك وكان المشرع قد حدد الدامل في مقابل نشغيله وقتا إضائيا في أيام العمل. المنتادة وفي يوم نزا مة أجرا خاصا بما نس عله في الماسة ٢٦ من قاونه العمل المشار البه من أنه وعب على صاحب أسمل المصح العامل في الحالات المذكورة في المماد: السابقه أحرا إضافيا يوازي أجره الذي كان يستحقه عي الفارة الإضافية مضافا إليه هم ١/ من الأقل عرساءات النمل النمارية و ٥٠ / على الأقل • ساعات العمل الليلية فإذا وقم العمل في وم ارا ما وكان الناط يتغاض أجرا في أيام راحته حسب الاحر الإضافي في هذه الحالة منه عنما عم ومؤدى ذاك أن النامل يستحق إذا عمل وقنا إضافيا في أيام أحمل المدادة في الحالات المقروة قانونا أحراليوم المعتاد وأجرا هرساعات العمل الإضافية يوازى أحرمتها محسربا على أساس قسم أحر اليوم المعتاد على ساعات العمل المقر، ة مضروبا في ساءات الممل الإضافي وأجرا إضاميا بنسبة ٢٥ / من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل أبارا و. ه / من أحرساءات العمل الإضافية إذا كان العمل ألبلافإذا وقعر العدل فيوم الراحة الأسبوعية المدنوع الأجر حسب الأجر الإضاف مضاعفا وعده المضاعة، إنما ترد على نسبة الإغناف الوادة ينص الما يؤ ما ايرة الذكر فيستحق العامل إذا كلف بالعمل في يوم الراحه الاسبوء." - مدفوع الاجر ـ زيادة على أجره اليومي المعاد أجرا من ساءت أممل ألى يُستغلها

فى هذا اليوم يو زى أجر مثلها عسويا مل أساس قسمة أجر اليوم المعتاد مل ساعات العمل المقررة مضرو با في ساعات العمل التي يشتغلها العامل فى يوم الراحة وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠/٠ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ثهارا ٤ و ٢٠٠/٠ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل ليد لا ٤ لما كان ما تقدم وكان القرار المعلمون فيسه قد خالف هدذا النظر وجرى في قضائه على أن أجر اليوم المعاد هو الذي يضاعف في مقابل اشتغال العامل في يوم الراحة قياسا على مضاعف أجر العامل في يوم الراحة قياسا على مضاعفة أجر العامل إذا ما عمل في أيام الأجازات لرسمية فإنه يكون قد خالف القائد وأخطأ في تطبيقه عا يوجب نقضه .

سِلسه ۲۹ من نوفمبرسنة ۱۹۸۲

برئاسة السبب المنشاو / أحمد شرق المايجي كائب وئيس الهنكة ، وصعوبة الساهة المستشاورز صمرد صدق خبول ، محمود مصطفى سالم ، صلاح عبد أحمد مارق البابل ،

(190)

الطعن رقم ٨٣ ه لسنة ٤٨ القضائية :

(١) عمل و مقد العمل البحرى ، . تقادم . إثبات . و يمين ، .

المنازهات مناشته من هقه المدل النجرى . خضومها لتقام الحول المقرر باسده ۲۷۱ يحرى توجهه اليمين إلى من احتج به ما أثره - وجوب الفصل فى الدهوى وفقا لمسا يسفر همه توجهه اليمين درن اعمال حكم التقادم .

(Y) إثبات . يمين . الشعفص المعنوى . حكم عد ما يعد قصورا " .

انجین المقررةبالمدة ۲۷۳ بحری. چواز توجیهها إلى محل الشخص الممنوئل حدد نهایمه. القضاء سمتم النقادم فی دصوی المطالبة پایس بمقوله عدم جوائر تحلیف وائرس هجلس إدارة العرقة . محطأ وقدور

 ٧ - اليمين المنه وص عليها في المساده ٧٧٧ برى توجه في الأصل إلى الخصم الله في دور المعلى المسادة والإلهات إلى أنه إذا ذن هذا الحصر الانصاء منويا فيس هناك مه دور المعلى المسادة والإلهات المسادة وقص به عدد الحسل المسادة وقص به عدد الحري المسادة المسادة المسادة وقص به عدد المسادة المسا

المحادة

ُ يَعَدُ الْاطْلاَعَ مَلَى الْآوراقُ وَشَمَاعَ الْتَقَرَّىرَ ٱلَّذِي ثَلَاهُ السَّيَدُ المُستشارِ المَّقَرُو والمُرافِعَا وَبِعَدُ الْمُدَاوِيَةُ مَ

حير بدين لاطحاج استبرق أرخامه الشكلية م

المحاسب إن الرقائج حسل ما سين من الحدث المطاون أنه و التأوراق العامون أنه و التأوراق العامون أنه ها الماسر في أن الطان أقاع على الشركة المطاون أنه ها الموروق و الله عنه و الله مدا أنه وماتئ جنه وما ومن يتجد له قبلها ، وقال بيانا ساأن يعمل بالشركة المعمون ضدها في وظيفة ريان لفاء أجر ثابت متمانا إليه حصته من حصيلة يتاج السيد تمثل أسهة ، / توزع عني طاقر السفية بحسب وطائفتهم محسوبة على أساس المتمن القبل الدى تبيع به السركة يتناجها من الأسماك يواقع سعر الطن الواحد ١١٠٠ وأن المطعون ضدها صرفت اليه عمولته تلك عسوبة بواقع سعر الطن ٥٠ ح

قى بعص الرحلات و بواقع ٨٩ ج و ٥٠ م م فى اليمض الآخر مما أدى إلى عفيض أحوه كما أدى إلى تعفيض أحم أنها خفضت النسبة التى توزع على الطاقم عن ١٠ ٪ من الإنتاج إلى ٥٠ فضلا هر احتجازها لمبلغ سنة جنبيات من ممن معن من بالإنتاج إلى ٥٠ فضلا هر احتجازها لمبلغ سنة جنبيات من ممن عبي كل طن بإدعاء أنه تغطية لمصاريف إدارية وأن ماحرم منه من أحر تنبيعة لما تعدم في المددم في المدوى بطلباته السائفة البيان، و بتاريخ ١٩٧١/١١/٧ و بعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٧١/١٢/٣ برفض الدعوى استانف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف رقم ٩٣ لسنة ٣٣ قى الاسكندرية و بتاريخ ١٩١٨ (١٩٧٨ حدد الحكمة بتأييد مدكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ٤ وعرض الطعن على الخكم في غرقة مدكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ٤ وعرض الطعن على الخكم في غرقة مصرورة فيدد الحكم في عرقة المددت بطسة لنظره وقيها الزمت النيان وأراء ٥

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسهب الثالث منها على الحدكم المطعون فيه الحله على تطبيق القا ون ، وفي بيان ذات يفول أنه استخدم الحق المخول له بمقتضى المسادة ٢٧٧ من قانون أنجارة البحرى وطلب تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها ، وإذ وقعت محكة الاستناف توجيه اليمن استنادا إلى أن ئيس مجلس الادارة بعد نائبا من الشركة فلا يجوز تعليفه وقعت بتأبيد الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدعوى اسقوطها بالتقادم الحولى المتصوص عليه في المسادة ٢٧١ من الفانون المشار إليه فإن الحميم لم يس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها دخل في نطاق المسائل والتصرفات المقاونية التي تصدر من الشخص الاعتبارى الذي يمثله ولأن المشرع باجازته في المادة ٢٧١ من القانون المذكور للدائر طلب تعليف المدن بحون قد وضع في المادة ٢٧٧ من القانون المذكور للدائر طلب تعليف المدن بحون قد وضع قيدا على وعمل حذ التقادم المنصوص عليه في المادة ٢٧٧ من ذات الفانون .

وحيث إن هذا النمى في محله > ذلك أن التقادم الحول المدس عليه في المادة ٧٧١ من قانون التجارة البحرى و إن كان قد شرع لحماية الماذل لبحرى

من المطالبات الناشئة من عقد العمل البحرى خشية ضياع معالم الإثبات ، فإن النص في المـــادة ٢٧٧ من هذا القانون على أنه تقومع مقوط الحق في الدعاوي المذكورة عضى المواميد المبينة في المواد الأربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تحليف من احتج به . " يدل على أنه إذا طلب الدائن تحليف المدس الذي يحتج عليه والتقادم على أنه قدأوفي بالتزاماته قبله تحول عمل القاضي من إقرار الأثر المنرّب على سقوط الدموى بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر منه توجيه الهمين من حلف أو نكول بحيت يترتب على نتيجته الفصل في الدعوى ، وكانت هذه الَّمِين توجه في الأصل إلى الخصم الآخر الذي له حق المطالبة بالاثبات إلا أنه إذا كان هذا الخصر شخصا معنويا فليس هناك ما يمنع من توجيهها إلى ممثله القانوني فيجدود نيأيته عنه . لما كان ذلك وكان الحُمَّم المطعون فيه قد خالف هَذًا النظرُ وقضي بتأميد الحكم الابتدائي الذي انتبي إلى رفض الدموي إعمالا للأشر المثرَّب على سقوط الدموي بالتقاءم بعد أن رفض طلب تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون صُدَها عَلى أن الشركة قد أوفت الطاهن مبلغ ٢٨٢ج و\$ ٣١ م الذي أظهره الحبير في تقريره مقولة أن اليمين التي طلب الطاءن توجيهها إليه غير جائزة لورودها على عمل لم يعسدر منه شخصياً مع أن أداء النهركة لأجور عمالها هو مما أنسع إدر ثيامة و أيس عباس الإدارة عنها ع وتعجب بذلك عن توجيه اليمين إليه والفصل فَالدِموى بناء على ما يسقر عنه توجيه اليمين فإنه يكون فضلا ن خطئه في تطبيق القانون قد شايه القصور بما يوجب نقضه دون ما حاجة لمحث ماتي أسياب الطعني .

جلسة ٢٩ من نوفمبرسنة ١٩٨٢

برثامة السهد المستشار لم أحمد شوق اللبجى نائب رئيس الهكمة ، و وحشوية الساهة المشتادين ؛ محمود مصنفى سالم ، صلاح مجد أحمد ، عمد يمي وأحمد طارق الهابل .

(197)

اللطعن رقم ٤٠٣٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) عمل " الشركات التابعة المؤسسات العامة " . جزاءات •

المنزادات التأديمية الماملين بالشركات التابعة الرصمات العامة • خضوعها العالمين ١٩٠٩ السنة ١٩٩٩ • لا محل لانطباق المبادة - ٦ من الفراو الحموري ٣٣٠٩ لسة ١٩٩٣ م. عنة ذلك •

(Y) عمل " بزاءات العاماين بشركات القطاع العام ". اختصاص ،

التلمون في : الموادات التأديمية قاملين بالنطاع العام . اعتصاص الحساكم للعادية بها يعتى ه/- ١/ ١/ ١/ ١٩ تاريخ العدل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الدعاوى لأن "رقع بعد ذلك . الحتصاص عما كم عجلس الدولة بها دون فريعا - علة ذلك -

المطلون ضده طبقا الحادة . و من منا الأوراق قد أوقعه الطاعن على المطلون ضده طبقا الحادة . و من نظام العالمين بالقطاع العام الصادر بقرار ويس الحمووية رقم و ٣٠٠٠ لسنة ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٧ وكائت الحكمة العالميا قسد قضبت في الدهوى رقم ع السنة ١ ق عالميا (دستورية) بتريخ ١٩٧٧/٧/٧ بعدم دستورية هذه المحادة لانها عدلت اختصاص جهات بالقضاء بقرار جمهورى وهو ما لا يجوز إجراؤه إلا يقانون . ولازم ذلك أنه لا محل تنظيقها على الحزاء الذي وقع على المطعون ضده و يكون هذا الحزاء عاضما للقانون ١٩٧٨ لسنة ١٥ في شأن سريان أحكام النيابة الإدارية والمحات والهيئات العامة والشركات والجميات والهيئات العامة والشركات والجميات والهيئات

الخاصة لذى كان ساريا قبل العمسل بقرار رئيس الجمهورية وقم ٣٣٠٩ لسنة ٢٦ المشار إيه وكان مفاد المسادة الثامنة هشرة اواودة في الهاب الثالب. من الفانون وقر ٧ السنة ٨٥ وإمادة ننظيم النيامةالإدارية والمحاكمات التأديبة الذي أحالت إليها المسادة الثالث من الفانون ١٩ لسنة ١٥ آفف الهيان أد الشارع أعطى الحاكم الناديبية سلطه توقيع بعض الجزاءات دون أن يسيغ عر هذه المحاكم اختصاص آخر وذلك لل جاب سلط صاحب المال في لمنشآت المشار اليها في توقيع الجزاءات المقرره قانونا على موظفي

ع ـ الاختصاص بنظر المطعون في الجزاءات يشقد للحاكم العادية ذات أولاية البامه . إلا أنه بصدور فانون مجلس الدولة ,قم ٤٧ أسنة ٧٢ والنص بن البنيه الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص عاكم مجلس الدوله دون غيرها بالفصل في أنظمون في الحزاءات أدوامه عني العاملين بالقطاع السم في الحدود المقررة فأنونا والنص في أسدة الحامسة عشرة منه هلي احتماص المحاكم التأديبية وهي أحد فروع مجلس الدولة بنظر الدعلوي التأديبية ن الخالفات المالية والإدارية التي تقع من الدامان بالمؤسسات الْعَالَةُ وَمَا يَنْهُ مِنْ وَحَدَاتُ وَعَلَى اخْتِصَاصِهَا وَظُرِ الْطَعُونَ الْمُنْصَوْضَ عَلَيْهَا في البندالة لت عشر من المادة العاشرة المشاو إليه تكون ولاية المحكمة التأديم غد تناولت بجاب المدعوى مناديبية استدأة العمون في الجزاءات التأدير أَ سَوْ عَدَ عَلَى مُؤَلَّاءِ العَامَلُونَ فَي الحَدِيدِ الْمُقْرِرَةُ طَائِمًا القَاءُ وَ ﴿ وَمِ وَا لسة ﴿ ﴿ لَفُ الذَّكُرُ وَدَلَكَ أَعْتِبَارًا مَنَ تَارِيخُ الْعَمَلُ ﴿ لَقَرَ رَا لَعَ نَوْدَ ﴿ فَمَ كُو لسنة بر بر نامجاس الدوله في ٥٠٠٠/٧٧ ع لما كان ذلك ، وكانه القواعد المعدل من حساص أسرى على الدعاوي التي ترفع في ظلها على ما تقص به المادة الأون من قانون المرافعات ، كان الطعن في الجزاء الدي أوقع. طاء على المطعرن عدم قد وفي ٧٤/٤٠٧ في ظل العمل بقانون مجلس لد لدانشار إليه فإن المحاكم التأريب بالمحاس تمكون هي المختصة بنظره.

1541

بعد الاطلاع على الاوراق و"مماع التقرير الذي نلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافد و بعد لمداواة .

حيث إن ألطعن استوفى أوضاعه الشاكلية .

وحرث إلى الوقائي .. عني مايين من الله كران فيه وسائر أوراق العامن-تخصيل في أن المعام، و صدر قارش الد من سينك عضر - الدعوى وقر ١٤٤ لسنة ١٩٧٤ مدر كلي قنا يطلب الحكم بالذاء القرار الصادر من الطاعق في السعايل رقم ٢٩٣٠ أسنة ١٩٧٠ مجازاته بخصم ما يما زيم أحر ندير - رقال بِيهَا مَا لَمَا إِنْ الدَّاهِنِ وَقِعَ هَامِهِ جِزَّاءِ يُخْجِمُ هَا بِهِ أَزِّى أَجِرِ ثَابِرِ "قِيا" أوتكابه الْهُالْفَاتِ عَلَى الْيُحِمِّيقِ وَقَمْ ﴿ وَاللَّهِ السَّمَا ﴿ ١٩٠٧ - وَإِنَّا قَالُمُ مِنْ هَذَا الْبِلْوَاء وريَّسَ أَطَّاهِنْ تَظْلُمُهُ قَمْدُ أَمَّامُ الدَّوْيِ يَقْلَيْهُ أَ نَفُ الْبِيانُ ﴾ دفع الطاعن يعدم اختساس المحكمة ولا ثيا بنظر الدعوى . وفي ١٩٧٤/٣/٧٨ حكمت المحكمة برفض اللفع - ثم حندت بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٧١ بندر منسب الحيراء لأدار المهمة المبينة بمطوق الحكم . ويعه أن فدم الحبير نقويره حكمت في ١٩/٧/٣/١٩ بالغاء القوار الصادر يخصم واتب شهر من المتأسون ف المده في النحقيق الادارى وقر ٢٩٠ اسنة ١٩٧٠ (... ..) ، استانف أماأمن هذا الحكم لدى محكة استبناب أسيوط. وقيد الاستنناف برقم ٧٧ لسنة ٥٥٣ ، و شار يخ ٢٣/٦/٧٧ حَمَّتَ الْحَكَمُهُ بِنَايِهِدُ الْحَجَمُ الْمُستَأْمَفُ ﴿ وَ هُمِنَ الطَّامِنُ فِي مَذَا الْحَكَمُ بطويق أننفص ، وهدمت النباية ألعامة مذكره أبدت فيها الرَّف بنقض الحَكُم ، وعرص ألطمن على أفَنكة في غرفة مشورة فحدمت جلسة النظره وقيها ألنزمت

. وحيث إن العلمن أقم على سهيين ينمى الطاهن بالمسهب الأول مهما ها الحكم المعموق فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفيهان ذلك يقول الطاعن انه لم اكان موضوع الدموى هوطلب إلغاء الفراوالتاهيي الصادرمن الطاهن تجازاة المطمون ضده يخصر ما يوازى أجر شهر. وكانت عما تم مجلس الدولة هي المختصة ينظر هذه الدموى طيقا فددين العاشرة والخامسة عشرة من قانونت مجلس لدونة ، قم ٧٧ لسنه ٧٧ . قان الحبكم المطمون فيه إذ ساير الحبكم الابتدائ فيها انتهى إليه من وفصر الدفع بعدم اختصاص المحكة ولائميا بنظر الدعوى على سند من القول بضرورة توحيدجهات قضاء وأن المحاكم العادية هي صاحبة الاختصاص العام يكون فد أخطأ في تطبيق القانون .

وحث إن هذا النعي سديد . فلك أنه لمما كان الجزاء ـــ وعلى ما يبين من الأورق - قد أوقعه الطاعن على المطعون ضد طبقا السادة - من نظام العاملين ؛ لقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنا ١٩٦٣ المعدل القرار ٨٠٧ اسنة ١٩٩٧ وكاتت المحكمة العليا قدد قضت في الدعوى رقم ع لسنة ١ ق عليا (دستوريه) بتاريخ ٣/٧١/٧٧ بمدم دستورية هذه المُنادة لأنها هدات اختصاص جهات القضّاء بقرار جمهورى ومو مالا يجوز إحراؤه إلا بِغَانُونْ . وَلازم ذلك أنه لا عمل لتطبيقها على الحزاء الذي وقع على المُطَعُونَ صَدِهُ وَ يَكُونُ هَذَا الْحَزَاءَ خَاصَعًا لَلْقَانُونُ رَقَّمَ ﴾ . لسنة ١٩٥٩ في شأن صريار أحكام النيابة الإدارية والمحاكيات التأديبية على وظفى الوسسات والهيئات. للعامة واشركات والجميات والهيئات الخاصة الذي كان ساريا قبل العمل بقرار وليس ألجهووية رقم ٣٣٠٩ لسهة ١٩٣٦ المشار إليه . وكان مفاد المَـادة الدُّمنَهُ عَشَرَة الواودة في الياب الثالث منالقانون رقمُ ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والها كات التأديبية التي أحالت لها المسادة الثالثة من القانونُ رَقِم ١٩ لسنه ١٩٥٩ آنف البيانُ أن الشارع أعطى لله اكم التأديبية ماطة توقيع بعض الحزاءات دون أن يسبغ على هذه آلحاكم اختصاصا آخر وذلك إلى جانب سلطة صاحب العمل في المتشآت المشار إليها في توقيع الحزاءات المقررة قانونا على موظفي هذه المنشآت ، وأن الاختصاص بنهر الطعون في هذه الجزاءات يتعقد للحاكم العادية ذات الولاية العامة - إلا أنه جمدور قانون مجاس الدولة رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٢ والنصّ في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دور غيرها بالعصل فى ألطمون فى الحزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقروة قانونا والنص في المسادة الحامسة عشرة منه على آختصاص المحاكم التأديبية

وهي أحد فروع عبلس الدولة بنظر الدهاوي الذاديهية من المخالفات المسالية والإدارية التي عنم من الداين بالمؤسسات العامه وما يتبعها من وحدات ي وهل اختصاصها بنظر الطعون المنصرص هايها في الهند الثاثب عشر من المسادة العاشرة المشار إليه تمكون ولاية المحسكة التأديبية قد تناولت بجانب الدموى التأديبية المبتدأة الطعوب في الحذود التقررة طبقا للانانون رقم 1 لسنة 100 سالف الذكر وذلك اعتبارات تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم 2 لسنة 100 بسالف الذكر وذلك اعتبارات تاريخ العمل المعالى المنان ذلك وكانت القواعد المعالى للاختصاص تسرى على الدعاوي التي ترفع في طلها على ما تقضي به المسادة الأولى من قانون المرفعات وكان العامن الحزاء الذي أوقعه الطاعن على المطمون ضده قد رفع في 2 1921 و فالل العمل بهانون عجاس الدولة المشار إليه فإن المحاكم انتاد ببية بالمبلس تكون هي المختصة من رفص الدفع بعدم اختصاص المحكة ولائياً بنظر الدعوى قد خالف الفاتون عن رفص الدفع بعدم اختصاص المحكة ولائياً بنظر الدعوى قد خالف الفاتون عما يوجب نفضه دون حاجة لبحث باق أسباب الطعن .

وحبث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتدين الحكم في موضوع الاستثناف. قرم ٢٧ لسنة ٢٥ ق أسبوط بإلغاء الحكم انستأنف و بعدم اختصاس جهة الفضاء المعادى بنظر الدعوى .

سِلْمَهُ ٢٩ مِنْ تُوفَيْزِ سَنَّةً ١٩٨٢

برنامة الديدا استداله كذيرو مدالومه مياه نامه وايس الحكمة، ومقوية السادة السيشاورن قهمي دوض مصله 6 الدينالوك 1 دالجيد 6 د. الصور ويريه وفيمي المهاط .

(14V)

المحتررتم ٢٦٢ أسنة ٨٤ القضائية

(١ - تفن و المه وم في العامن . دوري المصوم في الدعوي ، .

اختمام أحمد الطاهرة عليهم أدام محكمة الاعتدافير ليصدر: فيها في بواج نه مر رقوقه من الانه مومة موقفا دوبيا, عام المذكريطية فجزء ما يرقابة اللامن على أساب لا تندلق إم مائزهم. هم قبول اغتصام في للدمن النقض .

٢ - استثناف " اعتبار الاستثناف كان لم يكن ". دفوع . نظام عام .
 عَوْمُهُ م قَطْفِي .

اعتبار الاستثاف كان لمريكن امدم رعلانه خلال الهماد الله توقى سد غير شائل بالنقام م. سن حراج عمل أه تأسله به و كان المرضوع غير قا لي التجزئة ما تهيه على الحكم المطمون فيه عدر حراس حدر شهرال علم ذلك ح

٣ سـ توة الأمن القائلي . حكم " هوية المائم" .

الماج من إعادة دارًا في المسالة المعنى فيها ، شرعه « وحدة المدألة في الهابو بين . ﴿

ي -- أما بلاء . إيجار الأماكن عود تعدد المستأجرين على حيازة.
 إخاراته العرار العامو الاستيلاء على على على عم ٧ ق ١٩٤١ أسنا ١٩٤٧ . أثره ١ اعتباره كأن لم يكن ولوال كان الآناد المذرّبة عليه وشما الله تن الإيجارية . أحقية من صبق روضع يده عليه احترار حوار ته م ١٩٤٧ مدتى على ذلك .

١ - . يَحْ هِ وَهِ نَ تُحْ يَعِهِ فَى أَهُ مِنَ الْ يَحُولُ ضَرَقًا فَى الْخَصُومَة اللَّي صَدَّمَ اللَّهِ عَلَى الْحَكَمَ انظمَ مِن الحَكِمَ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّ

٧ -- الدة ، منار الاستشاف كأن لم يكن لعد إعلان أحد المستأنف عليهم في الميد دفع في بعلق با ينظام اهام ، فلا مجوز المعر من تأثير إعلامه النسك به ولوكان الموصوء غير قابل للتجزئة ، أو كان حداد فائدة تعود على هذا خر من إجابة لدف ، كما كان ذلك وكان الواقع أن المط ون ضده الخمس دفع باعتبار الاستشاف خلال لميعاد بالاستشاف خلال لميعاد العام في كان لم يكن لعدم إعلائه بصحيف الاستشاف خلال لميعاد المقانوني فإ لا يقر ن هاعنة انهى على الحكم المعدون في لعسلم جبته إلى دفع لا عضل أصلا في إلمائه لأن من لا مجوز له إلداء دفع متعلق بغيره لا يجوز له الداء دفع متعلق بغيره لا يجوز له التائم الطمن على الحكم الذي يقضى برفع هذا الدفع .

٣ - المغروفي قصاء هذه المحكة - أن ججر الاسر المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه مرسطا بالمطوق إرساطا وثيقا ولارما للنتيجة التي انتهى إليها - وكا. من شروط الاخذ بقر مه قوة الأمر المعضى وقفاً المسادة ١٠٥١ وحدة الموضوع بن الدعوى المسادة ١٠٥١ وحدة الموضوع بن الدعوى التي سبحق القدل وجا والدعوى المطروحة شيئت تكور المسأله المقسى فها أساسية لمشغير وأد يكون اطرفان قد شاقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقها بانهما بالحكم أول استقرارا جمعا منعا وتكون هي بذاتها الأساس حقيقها بانهما بالحكم أول استقرارا جمعا منعا وتكون هي بذاتها الأساس فها يدعو متفره عا. .

غ - النص في المسادة السابعة من الفانون ,قم ١٢١ لسنة ١٤٧ لى أن الأماكن العمدد, في شائها قرارات استيلاء تعتبر فيا يتعلق بتطبيق أحكام هدا القانون مؤخرة لمد إلحهانت التي تم الاستيلاء لصالحها". وكان شابت من فرار

رقم . ٩ اسنة ١٩٩٧ المحادر روز بر التوين بالاستبده ها الحل المذكور فسالح العاصة عن الراحة عن المعادن عنده الحاصة عن الراحة عن المعادن عنده الحاصة عن الراحة عن الراحة الإجارية بين العاصة والمعادون ضده الحامس هي الراحة الزيار الاستبلاء عباره من النه يكن وزواله وكافة الآنارالفانونية المترتبة عليه ومنها العلاقة الإجارية التي قامت بين الطاعنة والمعادون ضدهما الأول والثاني والمد تأجرين إلى ما كانت عليه قبل صدوره فيعود المعادون ضدهما الأول والثاني والمد تأجرين إلى مركزهما المانوني السابق على صدور القرار وتعتبر العلاقة الإجارية التي قامت بين المعلمون ضده الحامس والعاصنة كان لم يكن عرف المعادن من المعلمون ضده الحامس والعاصنة كان لم يكن هذه الحيازة المحتلفة عنهما قانونا وإن حال بين مباشرتها الدياري وبدلك يكون لهما الأفضائية المستبلاء الذي زال بصدور حكم القضاء الإداري وبدلك يكون لهما الأفضائية المستبلاء الذي زال بصدور حكم القضاء الإداري وبدلك يكون لهما الأفضائية المستبلاء الذي زال بصدور حكم القضاء الإداري وبدلك يكون لهما الأخرى الطاعنة عملا بحكم المستبلاء من حدن نيسة المستاجرة الأخرى العامة عملا بحكم المسابع من النافن المدنى .

الحكة

بعد الاطلاع على الأهواق وسجانح النقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمر نعة وبعد المدولة .

حيث إن الوقائع - الى السين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن - تتحصل في أن المطمون ضدهما الأول والثاني أقاما الدوى وقم ٢٨٢٨ لد سنة ١٩٧٥ - دني جنوب الفاهرة الابتدائية بطلب الحكم على الطاعنة في واجهة باقى المطمون ضدهم بعدم الاضداد بعقد الإيجار لمؤوخ ١٩٣٢/١/١ في واجهة باقى المطمون ضده الخالس إلى الطامنة من الحل الكائر شيال مدخل المقار وقم ٢٨ شارع الخليفة السامون مصر الجديدة وتمكيمها من امتلامه وقالا بانا لها أنه بقضى عقد قرح ١١/١٤ ١٩٣٤ استاجرا هذا الحلمان المطمون ضده الثالث القرار وقم ١٠ ضده الثالث القرار وقم ١٠ لهذا المعامون ضده الثالث القرار وقم ١٠ لهذا المعامة المستيلاء على الحل وتسليمه للطاعنة - الجمعية التعاونية لصناعة المستوادة المحارة المستوادة المحارة المستوادة المحارة المحا

الأحذية - وقام المطمون ضده الخامس بتحرير هقد إيجار إلى الطاهنة . وقد طَّننا في قرار الاستيلاء وصدر الحكم رقم ٩٣٧ استة ٢٥ ق في ١٩٧٥/٣١م قضاء إداري بإلغاء هذا القرار وما ترتب عليه من آثار ، و إذ كان عقد الإيجار الصادر للطاعنة ليس إلاأثرا من آثار قرار الاستيلاء الذي قضي بإلغائه فقد أقاما الدعوى ، ثم عدل المدعيان (المطعون ضدهما الأول والثاني) طلباتهما إلى الحكم بعدم الاعتداد بعقدي الإمجار الصادرين من المطعون ضده الخامس إلى الطاعنة عن ألحاين الكائنين بالعقار أحدهما المشار إليه آتفا على شهال مدخل العقار وثانيهما على يمينه وتسليمهما لها ، وقالا بأنهما كانا قد استأجرا هذن الهام من المطعون ضده الخامس ، وأنقرار الاستيلاء انصب على الحل الأول غيرأن الطاعنة استولت على المحلين . وبنار يخ١٩٧٦/١٢/٢٧ حكمت المحكة بعدم جواز نظر الدموى اسابقة الفصل فيها في الدموى رقم ٧٨٣٤ اسنة ١٩٧١ مدني جنوب القاهرة الانتدائية. استأنف المطعون ضدهما الأول والثاني الحكم بالاستلتاف رقم ٢٧١ اسْنَة ١٤ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٩/٣/٣/ حكت المحكة بإلغاء الحكم المستأنف وتمكين المطمون ضدهمآ الأول والثانى من المحلين الموضحين بالصحيفة وتسليمهما لحا وعدم الاعتداد بعقد الإيجار المؤرخ ٢/١ ١٩٦٧ الميرم بين الطاهنة والمطمون ضده الحامس . طعنت الطاعنة في هذا الحبكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلا باللسبة الطعون ضدهما الثالث والرابع وأبدت الرأى في موضوع الطعن برفضه، ومرض العُمن على الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وقبها الرّمت النيابة رأبها.

وحيث إن ميتى دفع النياية عدم قبول الطمن بالنسبة الاطعون ضدهما الثالث والرابع -- وزير البتوين ومحافظ الفاهرة -- أن المطعون ضدهما الأول والثانى رافعي الدعوى لم يوجها اليهما إلا طلب الحكم في مواجهتهما ولم يقض عليهما بشيء وبالتانى فإنهما ليسا من الخصوم الحقيقين في الدعوى .

وحيث إن الدفع صحيح ، ذلك أنه لا يكفى فيسَّ يختص في الطعن أن يكون له طرفا في الحصومة الى صدر فيها الحمكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع من الحمكم حيَّن صسدوره ولما كان النابت من الأوراق أن المطعون ضدهما الأول والتاني اختصا المطعون ضدهما النالث والرابع ليصدر

الجنكم في مواجهتهما وأثهما وقفا من الخصومة موقفا سلبيا ولم يحكم عليهما يشيء ما ، وكانت الطاعنة قد أسست طعنها على أسياب لا تعلق لها إلا يباق المطمون ضدهم ، فإنه لا يقبل اختصامهما في الطعن ، ويتعين لذلك قبول الدفع بعدم قبول الطعن بالنسية لها .

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسهب الأول من أسباب العلمن على الحكم المطمون فيه غالفة الغانون وفي بيان ذلك تقول أن المطمون ضده الحاس دفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلائه بصحيفة الاستثناف خلال ثلاثة أشهر من كاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ، و إذ كانت الدموى لا تستقيم إلا باختصام المطمون ضده الحامس المؤجر ومن ثم قامت لها مصامة في الدفع ولذلك انضمت إليه في دفعه إلا أن الحكم رفض هذا الدفع قولا بأن الناخر في إعلان المطمون ضده الحامس بصحيفة الاستئناف لا يرجع إلى فعل المطمون ضدها الأول والثاني بل إلى حدوث تتعالى في ذكر رقم الدفاو على إقام المجاون ضدها المواد في حين أن نصن المسادة والمستمن قانون المؤالفة المواد أن نصن المسادة والمستمن قانون المؤالفة المنافرة في حين أن نصن المسادة الحكم المطمون فيه هذا النظرة فإنه يكون قد خالف المانون .

وحيث إن النبى مردود، ذلك أن الدفع إمتبار الاستثناف كان لم يكن لهدم إملان أحد المستأنف عليهم في الميعاد، دفع غير متعلق بالنظام العام ، فلا يجوز لفر من تأخر إعلانه النسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، أو كانت هناك فائده تعود على هسدا الغر من إجابة الدفع . لما كان ذلك وكان الواقع أن المطمون ضده الخامس دفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بصحيفة الاستثناف خلال الميعاد القانوني ، فإنه لا يقبل من الطاعنة النبي على الحكم المطمون فيه لعدم إجازته إلى دفع لا صفة لها أصلا في إبدائه لأن من لا يجوز له إلدائه لأن من لا يجوز له إلدائه لأن من لا يجوز له إلدائه المنع متعلق بغيره لا يجوز له بالتالى العلمين على الحبكم المفرق .

وحيث إن الطاء ته تمنى بالسبب الناي على الحكم المامون فيه الخطأ في تطبيق للمابق المقان و في بيان ذاك تقول أنه قضى برفض الدفع بعدم جواز نظرالدهوى لسابقة الاعصل قبيا في الدعوى رقم ٢٨٣٤ لسنة ١٩٧١ سدنى جنوب الفياهم الإسلامية الاعصل قبيا في الدعوى المحدود المسابقة الاعصل المستقدة على الدعوى المحدود المسابقة الأساسة في الذناع بالدعوى المحددة هو صدور حكم الفضاء الإدارى والماء قرار الاستيلاء وقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ وهو ما لم يكن معلووها في الدعوى السابقية وأن وزارة الحوين المتعدمة في الدعوى السابقية في الدعوى المحددة بعيفة أعسلية ونا اختصمت في الدعوى المحددة بعيفة أعسلية ونا اختصمت القضاء الإرارى و إن لم يصرح فالدعوى السابقة الأنه لم يكن قدصدر بعد الا أن الدوى الناق في مكتنة الطون ضده الاور والناني أن مبديا ذلك في الدعوى السابقة ع كا أن وزرة أو ين المحلل ضده المحاس المتوجه المها طون الدعوى السابقة ع كا أن وزرة أو ين المناسل عرائيا المابيات في الدعوى المحددة متحدين موضوعا وخصوعا وحدوما النائي تكون الدعوى السابقة والدعوى المحددة متحدين موضوعا وخصوعا و

وحيث إن النبى صدود ، ذلك أنه لما كان المقرو في قفاء هذه المحكة أن حجية الآص المقضى ترد على منطوق الحكم وعلى ما يكون من أسبابه سرتبطا بالمنطوق از تباطا وشيقا والازما للندجة التى انتهى إليها ، وكان سنشروط الأخذ بقر سنسة قدة الأسم المقضى وقفا السادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ٢٩٨، وحدة الموضوع بين الدعوى الى سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة، عشت عكون المسئلة المقضى فيها مسالة أساسية لم تنذير ، وأن يكون الطرفان أما مناه والتقرق حقيقها ينبهما بالحكم الاولى واستقران جا مناه دا ثعا وتكون هي ذاتها الاساهر فيها يدعه بالدعوى من النائبة أى من طرفين قبل الإخر من حقوق متفره عنها ، لمناكن فللت وكان بسين من الاوراق أن الدعوى رقم ١٩٧٤ اسنة الماسية الماسية الماسية الماسية الماسية الماسية الماسية المناهدين ضده الحاس بطلب الحكم فسليمهما الدي السنة والداري وقد المؤون شدة الماسية المساد المناوي المناوي المناوي والتالى ضد المطمون ضده الحاس بطلب الحكم فسليمهما الدي السنة والداري وقد المؤون الإحداث المحكمة برفض الدعوى المؤجو والسفر الى الماوي ولما عادا وجداه مشغولا بآخرين عن طريق المؤجوسة عمل يعتبر تصوضا هنه ، يتاريخ ٢٤ علم ١٩٧٤ وحكت المحكمة برفض الدعوى تؤسسة عمل يعتبر تصوضا هنه ، يتاريخ ٢٤ عمل ١٩٧٢ وحكت المحكمة برفض الدعوى تؤسسة عمل يعتبر تصوضا هنه ، يتاريخ ٢٤ ع ١٩٧٤ وحكت المحكمة برفض الدعوى تؤسسة

قضاءها على أن التعرض صدو من جهة حكومية بصدور قرار وزارة التمرين وتسليمها المجمعية التعاوثية لصناعة الإحديث (الطاعنة) و بذلك يكون هذا التعرض قد صدر من غير المؤجر أوتا بعه و بالتالى يخرج عن نطاق الضان وأن ذلك لا يمنع من الرجوع على جهة الحكومة بإلناء قرار الاستيلاء إذا كان غالما المقانون ، لما كان ذلك وكان التزاع الذي نار بين المطمون ضده الحامس بالدهوى الما ثار بين المطمون ضدهما الأول والنائى والمطمون ضده الحامس بالدهوى الما ثار يور حول حقهما في المودة إلى العين بعد صدور حكم القضاء الإدارى بإلغاء قرار الاستيلاء وهي مسألة لم تكن حطروحه على المحكة في الدعوى السابقة ولم يعرض لها الحكم إذ قضى برفض الدنع قد التزم صحيح القان موضوعا وسيبا ويكون الحكم إذ قضى برفض الدنع قد التزم صحيح القانون ،

وخَيِسَ أَنَّ العاامنة شَمَى بالوجه الأول والنائى والنالث من الديب النالث و بالسهب الرائع مل ألحكم المطبعون فيه الخطائى تطبيق الفانون وفي بيان ذلك عقول أن آخكم أقام قضاء مل أن عقد الإيجار الصادر الطمون ضدهما الأول والنائى مازال قائما في حين أنه إنسخ بالقوق الفاهرم بصدور وزارة الترين رقم ١٠ لسنة ١٣٥١ – بالاستبلاء على المين وأن صدير حيثم المضاء الإدارى المناف قرار الابستبلاء الدين وجوده القانوني صده الخامس على أن الحكم اعتبر المصادر للطامنة من هذه الذي قصدته الحادر للطامنة من هذه الذي من المسادر المستبلاء عبول الدي قصدته الحادة ١٩٧٥ من القانون من حسن النية و يرق إلى مرتبة النش الذي قصدته الحادة ١٩٧٥ من القانون في حقها أنها كانت وراء صدور هذا القرار ١٤ كم أنها حررت مقد إيجارين الدين في حقها أنها كانت وراء صدور هذا القرار ١٤ كم أنها حررت مقد إيجارين الدين من مالكها المطمون ضده الخامس عما يدتى عنها شوء النيه والنش ، هذا إلى أن من مالكها المطمون ضده الخامس عما يدتى عنها شوء النيه والنش ، هذا إلى أن الحكم فضى في منعاوقه بعدم الاعتداد بالمقد وإن كان يعرف عدم المعادة إذ كان عقدا غيره أفضل .

وحيث إن النمى مردود قيما يتعلق بالمحل الكائن على يساز مدخل العقار ، ذلك لان النص في الحسادة السابعة من القانون وقم ١٧٦ لسنة ١٩٤٧ على أن

الاماكن المبادر في شأنها فرارات استيلاء تعتبر فيا يتعلق بتطبيق أحكام هـذا الفانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاسنيلاء الصالحها ، وكان الثابت من القرار رقم . ٦ لسنة ١٩٩٦ الصادر من وزير التموين بالاستيلاء على المحل المذكور لصالخالطاعنة فإن العلاقة الإيجارية بين العااعنة والمطعون ضده الخامس هيأثر قانوني لقرار الاستيلاء ، ولما كان يترتب على صدور حكم القضاء الإداري بإلغاء قرارالاستبلاء اعتباره كأن لميكن وزواله وكافة الآثار القانونية المترتبةعليه ومنها العلاقة الايجارية التي قامت بين الطاعنة والمطعون ضده الخامس و إهادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره فيعود المطعون ضدهما الاول والثاني المستأجرين إلى مركزهما القانوني السابق علىصدور القرار وتعتبرالعلاقه الايجارية التي قامت بن المطعون ضده الخامس والطاعنة كأن لمتكن ، و إذ كان المطمون صْدهما الأول والثاني قد سبقا في وضع يدهما على الدين وأن هذه الحيازه لم ترتفع عنهما قانونا وإن حال بين مباشرتها ماديا مانع عارض من الغش هو قرار الاستيلاء الذي زال بصدور حكم القضاء الإداري وبذلك يكون لها الأفضاية لسيقهما في حيازة العين بصرف النظر عن حسن ثية المستأجرة الأخرى الطاعنة. هملا مِمْمُ المَادة ١/٥٧٣ من القانون المدنى ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لا تنازع في أن قوار الاستيلاء وقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ وحكم القضاء الإداري أيضا على المواقع على سار مدخل العقار رقم ٢٩ شارع الحليفة المامون بمصر الجديدة المؤجر للطعون ضدهما الأول والثانى وأنه أحد المحلين موضوع الدعوم والذي أجره لها المطعون ضده الخامس بمقتضى مقد الايجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ ك وإذاتهي الحكم المطعون فية ضمن منظرقه بتمكين المظعون ضدهما الأول والثاني من هذا الحلُّ وعدم الاعتداد بعقد الايجار المؤرخ ١٩٦٧/٢/١ ماترما هذا النظر فإنه يكون قد الترم صحيح القانون ولا يعيبه ما تزيد فيه من سوء ثية الطاعنة ، إذ لهكة النقض أن تقيم الحكم على ما صح من أسبابه وتطوح ماعداها .

وخيت إن الطاعنة شمن بالوجه الرابع من السبب النائث على الحكم المطعون فيه العصور فى البسبيب وفى سان ذلك تفول أنها تمسكت فى دفاعها أن قرار الاستيلاء وقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ الضادر من وفرير التوين قاصر على المحل الواقع على بسار مدخل العقار رقم ٣٩ شارىج الخليقة المسامون محصر الجديدة والذى قام المطمون ضده الخامس بتأجيره لها بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦٧/٢١ ، أما العلى الآخر الواقع على يمين مدخل ذات العقار فل يشمله قرار الاستيلاء وأنها استأجرته يمقتضى عقد آخر مؤرخ ١٩٦٧/٩/١ من المطعون ضده الخامس وقدمت المستندات الدفاة على ذاك إلا أن الحكم انتهى في قضائه إلى تمكين المطعون ضدهما من الدنين معا استنادا إلى قرار الاستيلاء وصدور حكم القضاء الإدارى بإلغائه دون أن يلتفت إلى دفاعها وهو ما يعيبه بالقصور و

وحست أن النعي سديد ، ذلك أن الثابت من المستندات المودمة ملفالطعن أن الطاءنة قدمت مذكرة إلى عجكة الاستاناف تمسكت فها بأن قرار الاستيلاء اقتصر على ممل واحد هو الواقع على يسا مدخل العقار أما الدل الآخر الواقع على مين مناسل دات العقار فلم شعله قرار الاستيلاء وقدمت صورة وسمية مَنَّ ٱلشَّرَانِ وَلِي مَ ١/٩٧/١ و الصادر من وزير النَّوين في ١٩٦٧/١/١٠ و بألاستيلاءً" على عَمَلَ المُطَنَّرُكُ حَنَّهُ الأَوْلُ سِ وَالْبَكَائَنَ بِالعَمَارِ رَقْمَ ٢٩ شَارَحَ مُطْلِيفَةُ المأمرِق قَدْم مصر الحديدة - الصالح الجعيلة الثُّعاونية الصناعة الأحدية (الطاعنة) وخطابا مؤرِّمًا ١٤/ ، ٩٧٥ . صادرًا من مديرية التموين إلى الجمعية الطاعة بأن المحل الذي تم الاستيلاء غليه مِنَّاه على قرَّارُ أَلَّاسُتِيكُوهُ رُقُّهُ ١٩٩٧/٢٠ عو عمل المطمون صَّدهُ الأُولُ وَيَقَمُ فِي الْعَمَازِ وَقَمْ ﴾ أَلَمُ شَارَعَ الطَّيْقَةَ ٱلْمُسْامِونُ وَهُو الحل الوحيد الملاصى لمدخل المَعْارُ مُناتشرة وليس على أَعْرَ تَابَع الجنعية بنقس العقار، المنا كان الدن من مدونات الحكم المطنون فيه أنه أقام قصاءه على أن المطنون صدها الزول والثاني كانا يضعان اليد على الحلين موضوع الدعوى استنادا إلى عندن لا جار الصادر ين من المعلمون ضده الخامس إلى أن أنترعت منهما الحيارة قسرا وجيرا بصدور قرار وزارة التمون بالاستيلاء طهما وسليمهما إلى الخفية الطاعنة الي وضعت اليدعليهما نفاذا لذلك الغرار دون أن يعني ببحث فغاعز الطامنة والستندين اللذين فدمتهما تدليلا على دفاعها بأن قوار الاستيلاء صدوّ عن محل واحد فقط هو الواقع على يسار مدخل العقار دون الحل الآخر الواقع على يمنه وهو دفاع جوهرى لو عنى الحكم بيحشه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيها بالنصور بما يستوجب نفضه برّبيا فى خصوص مَا تَضْمُنهُ مَنظُوقَهُ بِالنَّسِيهِ لَمَذَا أَلِمُلَ الآخرِ .

جلسة ٣٠ من توفيرهنة ١٩٨٢

برقاءة العبد المستشار هيد الدور عبد الدماطي زمماهيل نائب رئوس الهكمة. وعشوية السادة المستشار بين لا يحجي العموري قائب رئوس الهكمة برعمد المرس فتسمح الله ، وأحداد ضياء هيسته الرازق ، ويعرب عن يمحق ،

(14)

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٩٤ القضائية :

(١) دعوى ^{در} تمكييف الدهوى " . عمكة الموضوع ^{در} تمكيف الدهوى " . لهكة الموضوع ان تعطى الهموى وصفها الحق رأن تسبغ عليا النكيف الفانوني الصحيح .

 (٢) مقد ¹² فسخ العقد " ، بيع ¹² مقابل الانتفاع " ، الدعوى " الطلبات في الدعوى " .

طلب مقابل الانتقاع من الدين المبيمة ، امتقاله من طاب قسخ المدد . عدم العلازم بينهما .

(٣) إستثناف (العلبات في الاستثنان " .

حدم يحواز إبداء للطليات الجديدة أمام عكمة الاستثناف م ٢٣٥ مرافعات . مِشَالُ .

(٤) مقد '' فسخ المقد '' : '' الشرط الصريح الناسخ '' . محكمة الموضوع ** تفسير العقود '' .

مِلْبُ القَاشَىٰ كُلِّ سَاعَلَة تَقْدِرِ يَةَ مَنْدُ الْاَنْفَاقَ عَلَّى الشَّرِطُ النَّاسَخُ الْصَرِيخِ · مناطه ·

١ - لحكة الموضوع أن تعطى الدوى وصفها الحق وأن "سبع عليها تكيفها المقانوني الصحيح بما لها من سلطة في فهم الواض في الدوى إلا أنها مقيدة في ذلك بالوقائع والطلبات المقلوصة عليها فلا تملك التغيير في مضمون همذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة في يطوحها عليها الخصوم .

٧ -- طلب مقابل الانتفاع يصد طلبا قائمها بذاته ومستقلا من باق الآثاو الانتماء ومن باق الآثاو الانتماء ومنها فسنخ العقد أو اعتباره مفسوخا فهو فير مرتبط به ولا يترتب هايه ولا يعد بالتالى أثرا من آثاره ومن ثم فلا يسوغ القولى بأن طلب أحدهما يتعلوى بالضر ورة على طلب الآخر كما يتفى التلازم بينهما فلا يعتبر قيام أولما متضمنا حميا قيام الثانى بل يكون للبائع أن يطلب مقابل الانتفاع مع استموار سريان المعقد ونفاذه ...

٧ - أن المطعون صده إذ ذهب في حريضة استثنافه إلى تعسديل طلبائه السائقة في الدعوى الابتدائي الحبائة السائقة في الدعوى الابتدائية بإضافة طلب الحمج بقسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٧/ ١٩٧٧ إلى طلب إلزام المطعون ضده بمقابل الانتفاع فإن طلب المشيخ يوسد طلبا جديدا يبدى لأول مرة أمام محكة الاستثناف بما كان يستوجب منها أن تقضي ومن تلقاء نفسها بعدم قبوله إعمالا لنص المادة و٣٧ من قانون المراقعات من المدائلة المسلمة المسلمة

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع النقرير الذي تلاه السيد المستشار المغرز ، والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ماسين من الحسم المطعون فيسه وسائر أوواقي الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٥٩ع صنة ٧٧ هدر جنوب القاهرة الابتدائية بطاب إنزام الطاعن بأن يؤدى له مبلغ ٥٠٩ ج وقال يسانا لدعواه أنه بموجب عقد يم مؤوخ ١٩٧٧/٧/٢٤ إشترى منه الطاعن الشقة المبينة بالصحيفة لقاء تمن قدره سنة آلاف و جميائة جنيه دفع منهاميلغ ٥٠٠٠ مقدما واتفق على سداد الباقى في ميماد غايته ٣٥٠٠ /١٩٧٣ عيث إذا تأخر عن ذلك التزم بدفع ميلغ مائة جنيه شهريا مقابل انتفاعه بالشقة اصبارا من تاريخ المتأخر و إذ لم يقم بالسداد في الموعد المحدد فقد حتى إلزامه بمقابل الانتفاع من مدا الناخير ، حكمت محكمة الدرجة الأولى برقض الدعوى – إستانف المطمون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٧٩ سنة ٩٦ قالقاهرة بطلب إلغاء الحكم المنتفاف وفسيخ مقد البيسع مع الزام الطاعن بأداء مبلغ ٢٣٠٠ بح قيمة مقابل المنتفاع عن المدة من ١٩٧٩/١ حكمت المنتفاع عن المدة من ١٩٧٩/١ حكمت طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها المؤلى برفض العلمن حواله المناف على المفحكة في غرفة مشورة حددت عبطسة لذفاره ٤ وفيها النزمت النياق وأبها .

وحيث إنه بمما ينعاه العادن على الحكم المعامون فيه الحماً في تعابيق القانون وقي بهان ذلك يقول إنه لمساكان المعامون ضده قدابدى أما محكة الاستئناف و وفي بهان طلبا بفسيخ عقد البيسع فقد دفع بعدم قبوله باعتباره طلبا جديدا غير أن الحكم المعامون فيه التفت من هدذا الدفع وقضى ضحى أسيابه بفسيخ العقد محقولة أن طلب الفسخ في حين أنه يمتبر كذلك - فضلا في أنه لامجوز العحكة أوس تقضى بالفسخ من تلقاء نقمها .

وحيث إن هذا الدى في عمله ذلك أ وائ كان لحكة الموضوع أن تعطى المدموى وصفتها الحق وأن تسبغ مايها تكييفها القانوني الصحيح بمسالها من سلطة في فهم الواقع في الدعوى إلا أنها مقيدة في ذلك بالوفائع والطابات المعاروحة عليا فلا تعالى التغيير في مضمون هسذه الطلبات أو استحداث طابات جديدة لم يعلن حجاجها الحصوم حول كان التابت من الحكم المطمون فيه و بالأوراق أن المطمون ضده أقام دعواه حبد وقص طلب الأمر بالأداء حبطلبات الزام العامن بأن يؤدى إليسه مقابل انتفاعه بالشقة المبيعة اعتبارا من تاريخ التاخير في صداد باقى النين وذلك نفاذا للبند الرابع من عقد اللبيع عن وكان هسذا

البند من العقد قد نص في الفقرة الثانية منه على أنه عم إتفق الطرفان على أنه إذا تأخر الطرف الثاني المشترى من صداد باق الثمن في ميعاده يترتب الآتي (أ) ... (ب) يعتبر هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى آنخاذ أي أجراء نَضَأَتُى وَدُونَ حَاجَة إلى الحصول على حكم قضائي لهذا الفسخ . . . (ج) يصبح من حق العارف الأول (البائع) استلام الشقمة فورا . . . (د) يصبح من حق الطوف الاول مطالبة الناني المشترى بمقابل انتفاعه بالشقة من تاريخ التأخير فالسداد . . . " ممــامغاد: أن إلزام المشترى بدفع مقابل|لانتفاع هو أحد الآثاو التي رتبها المتعاقدان ملى التاخير في سداد باقي الثمن وهو في واقعه حسما أورده المُطَّعُونَ صَدَّهُ في عريضة استثنافه اتفاق يقوم على أساس عام جواز استغلال المشترى للعين مع تأخره في صداد باتى الثمن ومؤدى ذلك أن طلب مقابل الانتفاع يمند بهذه المثاية طلبا قائمًا بذاته ومستقلا عن باق الآثار الأعرى ومنها فسخ المقدأو اعتباره مفسوخا ــ فهو فمرز مرتبط به ولا يترتب عليه ولا يمد بالتالي أثرا من آ أاره - ومن ثم فلا يسوع القول بأن طلب أحدهما ينطوى بالضرورة على طلب الآثر كما ينتفي وجه النسلازم بيئهما قلا يعتبر قيام أولها متضمتا حَمَّا قِيامِ الثَّانَى بل يكون البائع أن يطلب مقابل الانتفاع مع استمرار سريان العقد وتفاذه على نحو ما أفصح مدسسة المطعون صده في دمواه الابتدائية والتي لم يبدنيها أو يتمسك حد لافي الإنذار الموجه عنسه ولا في حريضة طلب الأس ولا ف صحيفة دمواه وطلباته الابتدائية أو مذكرة دفاعه فيها بإعمال مزاء الفسخ أو باعتبار العقد مفسوخا بل اقتصر دون ذلك على طلب مقابل الانتفاع وسلم ممنا يحمل مني تمسكه بقيام العقد لابفسخه ــ لمناكان ماتفدم وكان الثابت مع هذا أن المعادون ضده إذ ذهب في عريضة استثنافه إلى تعديل مااياته السايقة في الدموى الابتدائية بإضافا طاب الحكم بفسخ مقسمه البيع الابتدائي المؤرخ في ١٩٧٣/٢/٢٤ إلى طلب إلزام المطعور صده بمقابل الانتفاع فإن طلب الفسخ يعسمه طلبا جديدا يبدى لأول مرة أمام عكمة الاستثناف بما كان يستوجب مُهَا أَنْ اتَّفَضَى ومِن تلقاء نقسها بعدم قبوله إعمالًا لنص المــادة ٢٣٥ من قانون المرافعات . ولا يسال من ذلك أن يكون الحكم قداً فقل الفصل في هذا الطلب بقضاء صريح وبنى قضاءه بمقابل الانتفاع على سند من إحتبار العقد مفسوخامن المقد و وون حاجة إلى أى إحراء أو حكم قضائي إعمالا المشرط اأوارد بالمقد و ذلك أوضوح خطئه سواء فيا ذهب إليه في هذا المصدد باعتبار طلب مقابل الانتفاع متضمنا حمّا طلب الفسخ ومنطو يا عايه أو فيا التهى إليه من اعتبار المقد مفسوط من الحاء نقسه إذ من القرر أن الشرط القاسخ الصريح و إذ كان دسلب المقاضي كل ساطة تقدر بة في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط يتحقق الحكة من توافر ذلك الشرط بعد أو، بعاالب به الدائن و يتحسك بإعماله باعتبار أن الفسخ قد شعر ع في هذه الحالة لمصاحته وحده فلا تفضي به المحكة من عتبار أن الفسخ قد شعر بأداء مقابل باعتبار المقد مفسوط فانه يكون قد أخطأ في تحييف الدعوى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكة وأخطأ قد تحييف الدعوى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكة وأخطأ في تحييف الدعوى وخرج بها عن نظافها المطروح امام المحكة وأخطأ في تحييف الدعوى وخرج بها عن قواهد المرافعات توجب على تطبيق الفانون إذ خالف قاعدة أصلية من قواهد المرافعات توجب على القاض على استحقاق المطعون ضده المابل الانتفاع في حالة عدم فسخ المقد بم

جلسة ۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

برئاء السيد السنشلز/ مامم المرافئ نائب رئيس المحسكة ، وعضوية السادة المستشارين ؛ يوحف أبر زيد ؛ مصانى صالح مل_م ، إبراهيم زفو و عمد عبد المنم جابر .

(199)

الطعن رقم • ٩٨٠ لسنة ٨٤ القضائية :

١ - امتلناف " أثر الاستلناف " .

* الاَصَغَيَاكُ يَقَلَ اللهوى إلى محكة الهرجة الثانية بحالها اللَّى كانت عليها قبل صدور الحسكم المُستَانَفُ رَبِّ اللسبة تمثَّةً رفع منه الاستثناف فقط .

٧ - بيع 🌣 دوري تحقة التعاقد 🕶 .

دموى صمه النماقة. القصود بياء إستحالة تنفيذ اليائم قال ملكية العقار بسيب أيعتبي وأثره لا

٣ - النزام " انفضاء الالتزام : استحالة التنفيذ " .

استُمالة التنفيذ التي يتفشى بها الااتزام ماهيمًا ، القرار الساهر بالمدول هن هذه البياه الدَاءً على الأرض المبيمة لا يمد من تبيل الاصفحالة المطلقة ، حلة ذلك ،

الطمن بالاستثناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستثنافية وفقا لمساينص
 عليه المسادة ٢٣٣ مرافعات في حدود ما أقم حنه الاستثناف فقط من الخصوم.

٧ -- المقصود يدعوى صحة وتفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائم بنقل ملكية العقار المبيع إلى المشترى والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية . والبائم لايعفى من هذا الالتزام إلاإذا أصبح تنفيذه مستحيلا، فإذا كانت الاستحالة ترجع إلى سبب أجني لايد للبائع فيه فإن الالتزام بنقل الممكية ينقضى طبقا الحادة ٣٧٧ من القانون المدنى و ينفسخ مقد البيع بسبب ذلك إعمالا لحكم المحادة ١٥٥٩ من هذا القانون .

س من المقرر في قضاء هذه المحكة أن المقصود بالاستمائة التي ينقضي بها الالتزام هو الاستعالة المطلقة لطروء قوة قاهرة أو حادث جبرى طارى لا قبل للملتزم بدفعه أو توقعه ى وإذ كان الحكم المطمون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى الطاهنين على أن قرار بلغة مراجعة المبانى بحافظة بور سعيد الذي صدو بالعدول عن قرار هدم البناء القائم على الارض المبيعة من شأنه أن يجمل الوفاء بالتزام المطمون ضده بنقل ملكة المبيع مستحيلا استعالة مرجمها إلى سبب تنفيذ النزام البائم الواود بالعقد بإزالة المبانى القائمة على الأرض المبيعة وتسليمها تنفيذ الدالم البائم المادا المنفق عليه إلا أنه لا يعتبر مانعا من قبيل الاستعالة خالية التي تبعل الالتزام بنقل الملكية ذاته مستحيلا إذ ليس في القانون ما يحول دون أن ينقل البائم ملكية الأرض المبيعة إلى مشتريها دون المبانى المقامة عليها دون أبائي المقامة عليها دون أبائي المقامة عليها وون "سليمها"

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقويرالذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقمة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على مايين من الحكم المعاور فيه وماثر أوواق الطمن – تخصل في أن الطاعدي أقاما على المطوور ضده الدعوى رقم ١٩٤٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٤ والتسليم و إزالة ماعليها من مبان وقالا بيانا لها. أنه بموجب المجتب سالف الذكر باع لهما المطعوري ضده كامل قطمة الأرض مساحتها به١٩٧٥ وهم مترا مربعا المبينة الحسدود بصحيفة الدعوى لقاء مساحتها به١٩٧٥ ومنها وأنه لما كانت المبانى المقامة على تلك الأرض آياة فقد صدر بإؤالتها الرخصة رقم ٢٥١ سنة ٢٥ مسنة ٢٥ منة ١٩٦٥ إلا أن

المطهون ضده قام بالإدلاء بيانات غير صحيحة إلى لحنة التعويضات ببور سعيد وأخفى ترخيص الإزالة الحاص بتلك الميا فاصدوت الجينة قوارها يترصيها وقد أنذرهما المطعون ضده بفسخ الدقد الأمر الذى حدا بهما إلى إقامة دعواهما بطلباتهما سالفة الذكر ٤ وأحيات الدعوى باتفاق العارفين نحكة بور سعيد الابتدائية وقيدت برقم ١٩٧٩ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى بور سعيد ٤ دفع الطاعنان عكمة أول درجة برفض الدعوى . إستانف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ١٩٧١ سنة ١٧ صبور سعيد وطابا الحكم أصليا بإحالة الدعوى نحكة القاهرة الابتدائية واحتياطيا بصحة وتفاة مقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٤/١٠ ٤ كمن الما المنفرة الابتدائية واحتياطيا بصحة وتفاة مقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٤/١٠ كالما المنفرة المنف

وحيث إنه مما ينداه العادان على الحكم المطمون فيه خالفة الفانون والحطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أن عقد البيع موضوع النزاع قد تضمن بيع تطلعة أرض لها دون ما عليها من مبان والتي النزم المطمون ضده بإزالتها وتسليم الارض المبيمة خالية لمها من جميع الانقاض وأن نصوص العقد قاطعة بأن ثبية طمامون ضده قد اقتصر على الأنقاض عند إزالتها في ظرف سنة فإذا كان قد استحال إزالة علك المبانى فلا يترتب على ذلك استحالة تنفيذ النزام المطمون ضده منا الانتزام مازال ممكنا تنفيذه وإذ قضى الحمح المطمون فيه برفض دهوى الطاعنين تأسيسا على أن استحالة تنفيذه وإذ قضى الحمح المطمون فيه برفض دهوى الطاعنين تأسيسا على أن استحالة تنفيذه ويقد مائد هذا الارض المبيعة من شأنه الذيامه بإزالة المبانى المقامة على الارض المبيعة من شأنه وأخيا في تطبيقه من شأنه وأخها في تطبيقه ه

وحيث إن هذا النمى فى عله ذلك أن الطمن بالاحتفاف بنقل الدعوى إلى المحكة الاستنافية وفقا لمما تنصر عليه الممادة ٣٣٣ مرافعات في حدود

ما أقيم عنه الاستثناف فقط من الخصوم و إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنين ة د قصر ا استثنافهما على طلب الحكم لما بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع التراع دون طلب النسايم و إزالة ما على الأرض من مبانى ، وكان للقصود بدموى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام اليائع بنقل ماكية امقار المبيع إلى المشترى والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل المقد في نفل الملكية وكان البائغ لا يعنى من هذا الالتزام إلا إذا أصبح تنفيذه مستحيلا ، فإذا ماكانت الاستحالة ترجع إلى مهب أجنى لامد للبائع فبه فإن الالنزام ينقل اللكية ينقضى طبقا الحادة ٣٧٣ من القانون المدنى وينفسخ عند البيع بسوب ذلك إعمالا لحكم ا المسادة ١٩٩٩ من هذا القانون ، وكان من المقرر في قضاء هذه الحكة أن المندود بالاستحالة التي ينقضي بها الالتزام «والاستحالة المطلقة لتأروء قدة قاهرة أو حادث جبرى طارئ لا قبل للمازم بدفعه أو توقعه ، و إذ كان الحكم اسلمون غيه قد أسس قضاءه برؤش دوري الطاعنين على أن قرار لحنه مراجعة المياي عجافظة بور صعيد الذي صدر بالعدول عن قرار هدم البناء القائم على الأرض ألمبيمه منشأنه أن يجعل الوفاء بالتزام المطعون ضده بنقل ملكية المبيع مستحيلا استمالة مرجمها إلى سبب أجنى لا يدله فيه ، لما كان ذلك وكان صدور مثل هذا القرار وإن أدى إلى عرقله تنفيذ التزام البائع الوارد بالعقد بإزالة المبانى القائمة على الأرض المبيمة وتسليمها خالية إلى المشترى في اليعاد المتفق عليه للا أنه لا يعتبر مانعا من قبيل الاستحالة المطلقة التي تجعل الالنزام ينقل الملكية دْاتْهُ مستحيلًا إذْ لِسِ فِي القانونِ ما يحول دون أنْ يَنْقِل البائع ملكية الأرض المبيعة إلى مشتربها دون المياني المقامة عليها ودون تسليمها ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تعابيق القانون مما يوجب نقضة : هون حاجة ليحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النفض الإحالة .

جلسة ۲ من د شمېز سنة ۱۹۸۲

رِكَامَةُ الدِيدُ المُستَشَارُ / خَامَمُ المُواقَى ثَاقِبِ وَلَيْسَ الْحَكَةُ وَصَدْوِيَةَ السَّادَةُ المُمتَشَارِينَ ﴿ وَ يُومَنَ أَبُو زَيْدُ تَأْسُدِرُسِ الْحَكَةُ عَمْسَاقَ صَالَحُ مَامِ ﴾ درو يش عبد الحبيد ﴾ إبراهيم وقور

$(r \cdot \cdot)$

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٩ القضائية :

حيازة " دموى الحيازة " .

. أحقهم جوال الجم بين دموى الحيازة ودموى أصل الحق . شالفة ذلك . أثره . ستوط الادماه بالحارك تجردونج دعوى الجسق ونو أهنبه ثرك المصودة فيها . الاحتناد ، وتوح الاعتداء على الحيالية بعد والح دجوى أجل الجق .

من المدور وفقا الصريح الفقرة الأولى من المبادة يميع من قانون الاثبات أنه لا يجوز أن يجم المدهى في دهوى إلحيازة بينها و بين المطالبة بالحق و الاسقط أيد الايجوز أن يجم المدهى في دهوى إلحيازة بينها و بين المطالبة بالحق وأسل الحق حين يقع اعتداء على حيازته يعد تسلما ضمنيا مجيازة خصمه وتنازلا عن الحماية التي قروها الفانون لها بما يستبع أن يكون هذا السقوط مترتباً على مجرد وقع الدهوى بأصل الحق ولو أعقبه ترك الحصومة فيها ، مالم يكن العدوان على الحيازة قد وقع من بعد وفع دعوى الحيازة على الدهوى بأصل الحق .

三人山

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفي أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوفائم ــ على مايين من الحكم المطمون فيـــه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ٧٩٥٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة على المطمون ضدهم قال شرحا لها أنَّه عناريخ و ١٩٧٢/٧ اشرت المرحومة ... يه الشقة المينة بصحيقة الدعوى من المطعون ضده الخامس بصفته ، ثم قامت بتأجيرها إلى الطاعن على أن يقوم بسداد أقساط عن شرائها خمها من الأجرة المستحقة عليه ، وفي شهر فبرايرسنة ١٩٧٤ تزوج السيدة المذكورة بعقد عرق وانفقا على أن نظل الشقة سألفة البيان على وضعها لسابق الاتفاق عليه ، ويتاريخ ١٩٧٤/٣/٠٤ محرر عقد نشاركة بينه و بين زوجته آ نفة الذكر تنازلت له بمقتضاه من ملكية الى الله الشقة اللير مداده أباق المنها إلى الشركة البائمة . ويضيف الطامن أنه أثناء سفر. إلى حملًا خارج الجمهورية دخل المعامون ضدهم الأر بعة الأول الشفة المذكورة منوة واسترلوا على ما بها من أثاث رغم وضع لده عليها كرمةً جرثم مالكا بدر ذلك ، وخلص في صحيفة أفتتاح دمواه إلى طاب الحكم بصفة مستعجلة برد حيازته لشقسة النماع وقَ الْمُوضُوعِ بِنشِيتَ ملكيته لثاني الشنة الله كورة، و بجُلسة ٩٧٨/٣/٧ تقررالطاعن أنه يقصر طَّلباته على طلب ود حيازته لشقة النزاع باعتباره طلبًا موضوعيا، دفع المطعون ضفمه الرابع بعدم قبول الدموى اسقوط آلحق فى الادعاء بالحيازة عملاً بالمسادة ٤٤ من قانون المرافعات ، ومحكة شمال القاهرة الابتدائية قضت بجلسة ١٩٧٨/٣/٢٨ يعدم قبول الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستثناف وتم ۲۲۲۷ سنة ه في ومحكمة استثناف الفاهرة قضت بجلسة ١١٧٨/١١/٣٠ بتأليد الحكم المستأنف . طُعن الطامن في هذا الحكم بطويق النقض وقدمت النيَّابة مذكرة أبدت فيها الرأى رفض الطِّين ، وإذ عرض الطَّين على الحكمة في فرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها

وحيث إن الطعن أقم على سبب واحد ، يسمى الطاعن به على الحكم المطعون فيه الخطأ قى تطبيق الفانون ، و ق بيانه يقول أنه و إن كانت المسادة 1/2 من قانون المرافعات تنصى على أنه لا يجوز أن يجع المدعى في دعوى الحيازة بينها و ين المطالبة بالحق و إلاسقط إدعاؤه بالحيازة ، إلا أزهذا النصر مقيد بما ورد في المسادة بين الحق به كمي يسقط في المسادة بين عدل أنه يجب لكم يسقط في المسادة بين الكر يسقط

حق المدعى في الادعاء بالحيازة أن يستمو على المطالبة بأصل الحق ، أما إذا استممل المدعى الحق الحقول له في ترك الخصومة وفقا الحادة ١٤٣ مرافعات ، أو ترك إجراء أو ورنة من أوراق المرافعات طبقا للحادة ١٤٤ مرافعات ، فإنه يترتب على ذلك أما إلفاء صحيفة دعوى المطالبة بالحقى أو اعتباو الإجراء كان لم يكن على ما تقضى به المحادتان ١٤٤ ، الطاعق الخرى ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعمل الأثر المترتب على ترك الطاعق الحميم المسبقة باللسبة الحكم المحدودي الحيازة المرفوعة منه مع دعوى أصل الحق ، فإنه يكون قد أخطأ في تعليبتي القانون بما يستوجب فقضه .

وحيث إن هذا النمى غير سديد ذلك بأن من المقرر وفقا لصريح الفقرة الأولى من المبادة على من ظانون المرافعات على أنه لا يجوز أن يجم المدعى في دعوى الحيازة بيتما و بين المطالبة بالحقى و إلا سقط إدهاؤه بالحيازة ، وهذا السقوط مرده أن التجاه المدعى في أنه الدءوى بأصل الحقى حين يقع اعتداء على حيازته يمد نسليا يحيازة خصمه وتنازلا عن الجماية التي قروها القانون لها عا يستنبع أن يكون هذا السقوط مترتبا على يجرد رقم الدعوى بأجل أقى واو أعقبه ترك مخصومة فيئاذ يجوز للحائز أن يرفع دعوى أصل الحيازة قد وقع من بعد رفع دعوى أصل الحق و يناذذ يجوز للحائز أن يرفع دعوى الحيازة مع قيام الدعوى بأصل الحق و كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد الزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق محبح القانون ، و يكون السي عابه بالحيا في تعليق القانون لا أساس له و

ولمسا تقدم بندن رفض الطعن .

جلسة ۲ من ديشمبر سنة ۱۹۸۲

برئاسة السيد المستشار / بيمدى الدول ناتب وايس الهكة وعضوية السادة المستشاوري ه عزت حاوره > مل السمائ ، عد غفتار منصور ومحمود نبيل البيتاري .

 $(r \cdot 1)$

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٩٤ القضائية :

(١) شفعة " إجراءات الشفعة" ..

مهماد انخمسة مشر يوما للسقط لحق الشفيح في إعلان رضيه في الشفعة - جده شرعانه من تادر يخ إندازه رسموا من المباشح أنو المشترى يوقوع الهيم - فله بذلك بأى طويق آخرلا يفنى من الاندار. المسادما هـ 9 ، 9 ، 9 ، 9 مدتى -

(٢) حكم الا يمد قصرورا " .

إخلال الحمكم الره على ألدناح الذي لا يدانه إلى أساس تانوني صيح • لا تممور •

(٣) ارث ، شهر عقاری .

ا ثنتال الحقوق العنارة من المورث إلى الورثة . تمامه يجرد الوفاة . مدم ثهر حق ألارث . جزائره . منغ فهر بصرف الوارث في حق من هذه الحقوق . م ١٣ ق ١٤ لما لمستة ١٩٤٦ ه

و سماد نص المسادتين ٤٥٠ و ١٩٤١ من الفانون المدنى حدول ما أقصمت عنه الأعمال التحضيرية لهذا الفانون سرأن الإجراء الوحيد الذي ينفتح به ميعاد الخمسة عشر يوما المسقط لحق الشفيع إذا لم يعان خلاله رغبته في الأخذ بالشفعة هو إنذاره رسميا من البائم أو المشترى بوقوع البيع و بالبيانات المشار إليها و بيان المقار والنمن ٤٠٠ ولا يشى هنه ثبوت هم الشفيع بذلك بأى طريق آخره

 ٢ - من كان دفاع الطاءن الوارد بسبب المعى لا يستند إلى أساس قائرنى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيــه الرد هليه لا يعد قصورا فيطلا له . ٣ - نص الحادة ١٣ من الفانون وقم ١١٤ لسنة ٤٦ بتنظيم الشهرالمقارى ٥ مفاده أن المفروث إلى الورثة على مفاده أن المشرع لم يعاق انتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة على اشهار حق الإرش كما هو الحال بالنسبة تتسجيل النصرفات المقارية فظل انتقال حقوق المورث إلى الورثة بجرد الوفاة طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية وأنحصر جزاء عدم شهر حق الارث مل من شهر أى تصرف يصدر من الوارث في حق من هذه الحقوق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو
 والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع عن ما سين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن حسمت تقصل في أن المطموق ضده الأول أقام الدعوى وقم ٢٩٩٧ سنة ١٩٧٧ مان كلى جنوب القاحرة من ألقاع والمطعون ضدهما الثانية والنائم طالباً الحكم باحقيته في أخذ المقار المين بصحيفة الدعوى بالشفعة مقال ما أوده خرانة الحكمة من ثمن ومصروقات وقال بيئا المدعوى إن الطاعن اشرى الارض البيئة بالصحيفة من المطعون ضدها الثانية والثالث بالعقد المسجل وقره ٢٥٠ سنة ١٩٧٧ القاهرة ، وأنه لمساكان مالكا لعقار ملاصق الحسفة الأرض فقد أعلنهم يوغبته في الشفعة بتاريخ ١٩٧٧ مأودع التووالصار في أمام موالك في المبائد ، بتاريخ ١٩٧٧ منافرة الحكم له بطلبانه ، بتاريخ ١٩٧٧ منافرة الحكم له بطلبانه ، فاستأه العامن هذا الحكم له ي عكمة سمند في القاهرة الامتثنافي وقم ٢٠٧٤ منافرة بالمعامن هذا الحكم له ي عكمة سمند في الأخذ بالشفعة ، ومن باسه صنة ٩٥ ق مانيا إلغاء والحكم أصليا بعدم أبول الدعوى لرفعها من غر ذى صفة الاحتياطيا بسقوط حق المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن باسه واحتياطيا بسقوط حق المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن باسه الإحتياطيا بسقوط عق المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن باسه المحتواطيا بسقوط عق المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن باسه المحتواطيا بسقوط عق المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن باسه المحتواطيا بسقوط عق المعامون ضده الأول في الأخذ بالشفعة ، ومن باسه المحتواطيا بسقوط عق المعامون عداد ي الإحتياطة الكلى برفض الدعوى ، تأويخ ١٩٧٤ قضت المحكة بتأبيد

الحدكم المستأنف . طمن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية مذكرة رأت فيها رفض الطمن ، وهرض الطمن على المحسكة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها الترمت النياية رأيها .

وحيث إن الطمن أقرعل ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعود فيه الحطأ في تطبيق الفارن ، وفي بيان ذلك يقول إنه بتاويخ ١٩٧١/٢/٩٧ أطن المطعود ضده الأول بانذار أخبره فيه بالبيع و برقم عقد شرائه المسجل مما ينيح له الهم بكافة بيانات هذا البيع ، وإذ قام على أثر ذلك بتقديم طلب الشفعة فإنه يكوين بناد العيقة على طلب الشفعة فإنه يكوين من هذا التاريخ قد ثبت ملمه اليهيثي بهذه العيققة على طلب الشفعة فإنه يكوين في الأخذ بالشفعة الذي اكتمل بانقضاء يوم ١٧ / ١٩٧٧ م ميعاد صدوط حقه إلى الطاعن الحاصل في ١٩ / ١٩٧٧ م وإذ رفض الحكم المعامرن فيه الدفع بسقوط حق المعامون ضده الأول تأسيسا على بعلان الانذار المعنى اليه من المعامون ضده الأول تأسيسا على بعلان الانذار المعنى المه من العاطن خلوم من بيان الثمن وانه لا يعتد بعلم الشفيع علما يقيليا بذلك يكون المغطة في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الدى فير سديد ، ذلك أنه لما كان التص في المادة ، ٢٩ من القانون المدنى على أنه تعمل من يريد الأخذ بالشفعة أن يعان وهبته فيها إلى كل من البائم والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريج الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائم أو المشترى و الاسقط حقه ... "و في المادة ١٩٤٩ منه على أن " يشتمل الإنذار الرسمى المنصوص عليه في المادة السابقة على البيانات والآئية و إلا كان باطلا : (أ) بيان العقار ... (ب) بيان التن ... " مفاده وملى ما أقصمت عنه الأعمال التحقيرية لهذا القانون ... أن الإجواء الوحيد الذى ينقتح به حيماد الخمسة عشر يوما المسقط لحق الشغيع إذا لم يعان خلاله رفيته في الأخذ بالشفعة ، هو إنذاره رسميا من البائم أو المشترى بوقوع البيع وبالبيانات المشار إليها ، ولايشى عنه تبوت علم الشفيع بذلك بأي طريق آحر. مناكان ذلك وكان الحملك المعلمون فيه قد انتهى إلى بعالان الإندار الوجه من وبالبيانات إلى المطون شده الاول خلاوه من بيان الثمن وإنه لذلك لا منفيع العامن إلى المطون شده الاول خلاوه من بيان الثمن وإنه لذلك لا منفيع العامن الى المصوص لعام الشفيع ميعاد صقوط الحق في طلب الشفعة ، وأنه لا اثر في هذا الخصوص لعام الشفيع ميعاد صقوط الحق في طلب الشفعة ، وأنه لا اثر في هذا الخصوص لعام الشفيع

اليقيثي بذلك البيان من طريق اطلاعه على هقد البيع ، ورسّب على ذلك ونض الدفع بالسقوط ، فإنه بكون قد انزم صحيح القدون و بكون النمى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن بنمى بالسبب الثاني على الحكم المناءون فيسه الله ور فى التسبيب وفى بيان ذلك يتول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم المكية المطعون ضده الأول للعقار المشفوع به لأن كونه أحد ورثة زوجته المساكمة أصلا لهذا العقار لا يجعله مالكا فيه طالما لم يشهر حتى الإرث و بالتمالى لا يكون هذا العقار صندا له في طلب الأخذ بالشفم عن و إذ لم يعوض الحكم المطعون تبه لهذا الدفاع يكون وديبا با تصور مما يستوجب نقضه .

وجيث إن هذا اللهي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه الحكمة أنه متى كان دفاع العاامن الوارد بسرب النعي لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فإن إفقال الحكم المطاون فيه الردعايه لا يمه تصورا مبطلاله . وكان النص في المسادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهو المقارعه من أنه " يجب شهر على الإرث يتمجيلُ شهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها و السندات المانية لما ق الإرث مع الوائم جُرْد النَّركة إذا المتمات على حقوق فينيَّة مَقَارية وآلك بدون رمم و إلى أن يتم هذا انسجيل لا يجوز شهر أي تهم في يصدر من الوارث في حلى من هذه الحقوق " مفاده أن الشرع لم يعلق انتفال الحقوق المقارية من المورث إلى أورثة على إشمار - ق الإرث كما هو الحال بالنسبة لتمجيل العمرفات العفارية لغل النقال حقوق المورث إلى الورثة بجود الوااه طبقا تقواعد الثمريمة الإه لامية وانحصر زاء عدم شهو حق الإرث على منع شهر أي تصرف يصدر من الوارث في حقمن هذه الحة وق. لماكان ذلك وكان الحكم المطاءون فيه تدائثهي إلى أن العقار المشقوع به كان مُلُونًا لمورنة المطمون ضده الأول الذي أصبح مالكا لحصة شائعة فيه بوفاة هذه المورثة من قبل حصول البيع المشفوع قيه ، قرن انهى عليه بالقصور أمدم تعرضه لدفاع الطاعن الرُّه من على مدم إشهار المطعون ضده حتى إرثه ، يكونُ · على غير أساس . وحيث إن الطاعن ينمى بالسهب النالث على الحكم المطمون فيه خالفةالنابت في الأوراق ، وفي بيان فلك يقول أن الحكم المذكور استند في قيام النلاصي بن المقار المشفوع به والعقار المشفوع فيه إلى القول بأن ذلك ثابت من البيانات المساحبة الصادرة من مكتب الشهر المقارى عن العقار المشفوع فيه ومن الخويطة المساحبة ، وهو احتخلاص فير صحيح إذ ليس في بيانات الشهر المقارى ولا في الخريطة المساحبة ، ايفيد ذلك ، ومن ثم يكون قد خالف المثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذمى غير متبول ذاك أنه لما كان من اندر في قضاء هذه المحكمة هدم غيول الذمى المقتقر إلى الدليل ، وكان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من ورقة البانات المساحية الصادرة من الذهر المقارى عن المقار المشفوع فيه ، ولا الخريطة المساحية ، وهما سنده في الادعاء بأن الحكم المطمون في قدخالف الوارد جما ، فإن الذمى بهذا السهب يكون عاريا عن المالي ومن تم في مقبول.

ولماً تقدم يتدين رفض الطعن .

جلسة ، من ديشمبر سنة ١٩٨٢

برگامة السيد المستشار / عجد البنداری المشری نائمیه رئیس الحکمة رئیسا و مضویة الساهة المستشادین : ایراهیم فراج تا^{نت} رئیس الحکمة ، و رهید المبزیز فوده ، وجد **نطنی ال**سید .» وعمد ایهی*ب الحضری -*

$(r \cdot r)$

الطعن رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٥ القضائية :

(١) نقض الخمصوم في الطمن " .

اختَصَام بعض المطبوق طهم أمام محكة الاحانة اف دون توجيه طايات إليه _ وقوقهم من أتخصومة موقفا ملَّها وعلم الجمكم لم أو طهم بشئ أثَّره _ هذه قبول الطهن بالندية لهم _

- (۲ ، ۲ ، ۶) قرار إدارى . إختصاص الا إختصاص ولائى » . دهوى . تمويض ، قانون ، ملكية أدمية "تعنم تداول المطيوعات » .
- (۲) الفرار الإدارى . ماهيته الإيسراء الذي لايشتله فيه مصدره إلى تاثون أر ترار إداري.
 چونه سلطة الذيام به هو حميساني مادى ، إعتصاص الفضاء العادى يتفار دعوى منسع التصرش.
 والنمو يعنى على أساسه .
- (٣) يجمع اليصوت الإصلامية . واجبياته . متابعة ما يشتر هن الإصلام والزات الإسلامي من يحوث وهراسات . سبيله إلى «اك . إصدار الترصيات إلى العاملين في الميثات العسامة والخاصة والخراه العاملين في جبل المثقافة الإسلاميسسة . م ١٧ من اللاتحة التنفيذية الفائرين ٣٠٣ لمسة . م ١٧ من اللاتحة التنفيذية الفائرين ٣٠٣ لمسة . م ١٧ من اللاتحة التنفيذية الفائرين ٣٠٨ لمسة .
- (٤) مجلس الوذراء إعتصاصه باصدار قرارات متسدع تداول المطهوعات الى كتدوض.
 اللاُندان تعرضا من شأله تمكير السار الدام ٣ ق ٧ نسنة ١٩٣٦ و
 - (۲ ، ۵) محكمة الوضوع . حكم " تسهيمه " .
- ه محكمه الموضوع . عدم الترابها بالرد على دناع غير جوهرى لايندير به وجه الرأى
 ق الدعوى .
- (١ حام الآزا محكمة الموضوع بتديم «ياحى دفاع الحسوم إذ فى الحقيقة التي اصتخاستية مأودهت دليلها الرد الكان السقط لكل جنة شمائدة ...

- (A 4 V) دنوع " الدفع بمدم الغبول " · دعوى " العبقة " .
- (٧) الهضع بسندم تبول الدهوى اراسها على غير ذى صفة ، جواز إبدائه في أية حالة كائت عليما الدهوى ، م ه ١١٥ مرافعات
- (٨) مجسم اليحرث الإسلامية . شيخ الأزهر هو صاحب السنة في تمثيله في التفاشي
 م هـ ١٩٦٥ اسنة ١٩٦٦ ٠

و ل كا كان المطمون ضده من الثانى الأخير اختصموا في الاستئناف المرفوع من الطاهنين دون أن توجه لمم طلبات والزموا من الحصومة موقفا سلبيا فلم تصدر عنهم منازهة أو يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو طلبهم بشي ومن ثم فإن اختصامهم في الطعن يكون فيرمقبول .

۲ — القرار الإدارى الذى لاتختص جهسة الفضاء المادى بإلغائه او تأو يله أو تعديله أو النبويين من الإضرار المترتبة طيه — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة — هو ذلك القرار الذى تفصح به الادارة من إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتفى القوانين بقصد إحداث مركر قانونى معين متى كان ممكنا وجائزا قانون وكان الياهث عليه مصلحة عامة .

٣ — إذ كان الثابت من استقراء نصوص قانون الأزهر وقرم ١٠٠ لسنة ٢٩ أنها قد خلت بمما يخول التحفظ على مثل الكتاب موضوع التزاع و إتما فقط جاء في نص المحادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للفانون المذكور الصادرة بقرار وثيس الجمورية وقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٧ في ان واجبات بجمع البحوث الاسلامية ما نصب عليه الفقرة السابعة في المحدة سافه الذكر من تتهم ما يشعر من يحوث ودواسات في الداخل و الخارج الانتفاع جا بمسافيها من رأى صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد، ونص في عجز هذه المحادة على أن للجمع في سبيل تحقيق الهداف وفي حدود اختصاصه أن يصدر توصيات إلى المامان في عجال المنامان والخواد .

 أجاز قانون المطبوعات رقم - لا لسنة ١٩٣٩ لحباس الوزواء أن يمنع من التداول في مصر المطبوعات التي نتعرض الاديان تعرضا من شانه تكدير السلم العام ونعمت المسادة ٣٠ من ذات الفانون على ضبط المطبوعات فى حالة مخالفة ماسلف .

ه - من اذهر أن الحكمة فير ملزمة بالرد على دفاع غير جوهرى لا يتغير به
 وجه الرأى في الدعوى

ب من المدرر أن المحكمة ليست مازمة بتنهم مناحى دفاع المصوم إذفى الحقيقة أقى استطعانها وأوردت داياها الرد الكانى المسقط لكل حجة مخالفة .

لدفع بعدم القبول لانتفاء الصفة يجوز إبداؤه في أية حالة تمكون عليها
 ملا بنص المادة ١١٥ من قانون المرافعات .

٨ حد نصت المسادة السادسة من القانون رقم ٣- ١ لسنة ١٩٩٩ على أن
ككون للازور شعصية عنوية عنرية الجنس ويكون له الاهلية الكاملة المقاضاه
وتصت النقرة الثانية من هذه المسادة على أن شيخ الازهر هو الذي يمثل الازهر
كما نصت المسادة الثامنة منه على أن الازهر يشمل هيئة بجمع البحوث الإسلامية
ومؤدى ذلك أن شيخ الازهر هو صاحب العبقة في بمثيل جمع البحوث الاسلامية
في النقاض وأن وزير الاوقاف الطاهن الثاني إيسنت له هذه العبقة .

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة .

 أمرت بعدم بيم الكتاب المذكور بناه على خطاب من ادارة البعوث الإسلامية وأن المطعون ضدهما التأس والنالث امتنما عن تشر ما طلبه متهما في خصوص هاوقع و بتاريخ ١٩٨٠/١/٥٨ قضت عكة أول درجة يمنع بموض الطاعين له في نشر كتاب و تظرات في الدين " وذلك في مواجهة المطعون ضدها الرابع والخامس و الزامهما بأن يؤديا له مبلغ ٢٥١ج - إستانف المطعون ضده الأولى الحام كا استأنف الطاعون ضده الأولى المنتانف الطاعون ضده الأولى المنتانف الطاعون ضده الأولى المنتانف و تأبيد الحكم المنتانف و تأبيد الحكم المنتانف و تأبيد الحكم المنتان على هذا الحكم بطريق النقض كه وقدمت النياية المامة مذكرة أبدت فيا الرابع المعدد قبل الطعون ضده الأولى وفي الوضوع خاص المنافية المطعون فيه وعرض المامن على المنتان في عرفة مشورة ورت أوضوع خاص المنافل وقبوله شكلا طلمين على المنتان في غرفة مشورة ورت أوضوع خاص النافل وحدت جاسة لنظره كه وفيها المؤمت النياية وأبيا و

وحيث إلد عن اندفع بعسدام قبولى الطمن طالمسبة للطمون ضدهم من الثانى للا تحرّف للطمون ضدهم من الثانى للا تحرّف فهو سديد ذلك أنهم اختصموا فى الاستثناف المرفوع من الطاعين هون أن توجه لم طلبا في وترموا من الحصرمة مرقة! سلبيا فلم تعمده عنهم منازعة أو يثبت دفاع ولم يحمّم لهم أو عليهم بشيء ومن ثم فإن المختصامهم فى الطمن يكون غير مقبول .

وحيث إن العامن فيها عدا ما سان قد استوف أرضاهه الشكلية .

وحيث إن الطمن بن على ثلاثة أصباب ، سنى الطاعن الأولى بالسهب الاول هذا الحديد المسلم ا

وحيث إن هذا النمي في ضرعله ، ذلك أن القرار الاداري الذي لاتَجْتَص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تمسديله أو التعويض عن الأضرار المترتبة عليه ــ و مل ماحري به قضاء هذه الحكة ــ هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة من إرادتها الملزمة بمسالما من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين منى كان ممكنا وجائزا قانونا وكان الباحث طيسه مصلحة عامة - لحا كان ذلك - وكان الثابت من استقراء نصوص قانون الأزهر وقر ١٠٣ السنة ١٩٦١ أنها قد خلت مما بخول التحفظ مل مثل الكتاب موضوع الزَّاع و إنمـا فقط جاء في نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٧٠سنة ١٩٧٥ في بيان واجبات يجم البحوث الاسلامية مانعمت عليه الفقرة السابعة من الحــادة سالفه الذكر من تلبع ماينشر من الإعلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل وألخارج الأنتفاع بها بما فيها مِن رأى صحيح أو مر اجهنها بالتصحيح والرد ، وقد نعر في عجز هسده المادة على أن النجمع في سيل عقبق أهدافه وفي حدود اختصاصه أن يصدر توصيات إلى المامان وجال الثقافة الإصلامة مزالميئات العامة والخاصة والأفراد ــ كذلك فإن قانون المطبوعات وقر ٣٠ لسنة ٩٣٦ و قد أجاز لحياس الوزواء أن يمنع من التداول في معتر المطبوعات المدرة للشهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض الا ديان تعرضا من شائد تكدير السلم المام ، ونصت المسادة .٣٠ من ذات القانون على ضبط المطبوعات في حالة مخالفة عاسلف ، و إذ خات الأوراق ثما يدل على صدور قرار من مجاس الوزراء بمنم الكتاب عل انزاع من التداول ، وكان الطاعن الأول قد قام ضبط الكتأب المذكور بناء على خطاب مجمّع البحوث الإسلامية الذي لا يملك قانونا أكثر من التوصية المشار إليها آنفا ولا يوجد في قانون المصبوعات ما محول الطامن الأول ` سلطه التحفظ على الكتاب خاصة وأنه لم يصدر قرار من عجلس الوزواء بمنعه من التداول فإن الإجراء الذي اتخذه الطاعن الأول بالتحفظ على الكتاب موضوع . النزاع لم يكن مستندا فيه إلى قانون أو قرار إدارى بالمعنى السابق تحديده يخوله صلطة القيام به ومن ثم لا يعدو هذا الإجراء أن يكون عملا ماديا والدعوى بمنع التعرض وبالتعويض على أساسه تكون من اختصاص القضاء العــادي كم و إذ اتهمى الحكم المعامون فيه إلى هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون والدي ملي ما المامون فيه المانون والحطأ فى تعبيقه لا يقوم على أساس سليم .

وحيث إن الطاعن الأولى ينعى بالسبب الثالث على الحكم المعامون فيه القصور في القصور في دفاعه أن التسبيب وغمائفة القانون ، و بيانا لذلك يقول أنه أوسح في دفاعه أن الكتاب احتوى على مايسىء إلى الاصلام والتشكيك في المبادئ التي يقوم عليها يحما يتوافر معه المبرر للتحفظ الذي ليس فيه مساس بحربة الرأى ، وهذه الحرية ليست مطلقة بل يتمين أن يكون في حدود القانون ، ومع ذلك قضى المحكم المعامون فيه بعدم مشروعية التحفظ على الكتاب موضوع النزاع دور ما ردمنه على وفاقه سالف البيان مما يجعل الحكم مشويا بالقصور في التسبيب مخالفا المتاريب القضه .

وسعيث إن هذا النمى غير ، قبول ، إذ أن الحكم الطمون فيه بعد أن جود الإجراء المنبي أتخذه الطاعن الأول بالتحفظ على الكتاب من أية صفة إدارية باستخدص واقعى سائغ وله سنده في الأوراق وتكييف فانوني لا اقم صحيح منتها إلى أنه همل مادى لا يستند إلى قانون فإنه لا يكون مازه بجث ما أثاره الطاعن في فيه لا نه على فرض صحنه لا يخول الطاءن بجده سله، أ أذ هذ الإجراء في نعيه لا نه حلى ورض قد صدر من مجلس الوزراء الهنتس قواد بمنع الكتاب عن النداول و إذ خلا دفاع الطاعن من التحدي يعدور مثل هذ القرار فإنه يكون غير منتج في المدعوى ، والحكه غير الزمة بالرد عايه لما هو مماره من المحكة غير مازمة بالرد على دفاع الحصوم إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دلياجا ملزمة بناره على المسقط لكل حجة غالفة ، ودن ثم فإن ما يثيره الطاعن في سيسه الرد أن يكون جدلا وضوعيا غير جائز أمام عكم النقص .

وحيث إن الطاعن النائى ينمى بالسهب الثانى على الحكم المطمون فيه غالقة القانون ، ويقول بيانا لذلك أن الحاضر عنه دفع فى المذكرة المقدم منه بعدم قبول الدهرى لرفعها على فير ذى صفة بالنسبه له لانه لا بمثل الازهر أو مجم البحوث الإسلامية ومع ذلك رفض الحكم هذ الدفع بقدله أنجدلا حول الصفة ثم يثر أمام محكمة أول درجا أو بالجاسة أمام محكة ثانى درجة مما يعتبر تنازلا من الدنم المذكور وهذا من الحكم مخالفة الصحيح القانون مما يسترجب نقضه

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لا تتفاء الصفة يجوز إبداؤه فيأيه حالة تكوز عايها عملا ينص المادة و ١١٥ من قانون المرافعات، لمُ كَانَ ذَلِكَ وَكُانَ الثالِثَ مِدُونَاتِ الحُكُمُ المُعْمُونَ فِيهِ أَنْ الحَاضِرِ مِن الطَّامِن الناني دفع بعدم قبول الدعوى لرفها ملي غير ذي صفة بالنسبة لدلأن شيخ الازهر هو صاحب الصفة في تمثيل مجم البحوث الاسلامية وانتهى الحكم إلى آن إدارة قغمايا الحكومة تمثل وزارة الأوقاف وشيخ الأزهر وقد حضر ممثلها طوال نظر الدفرى أمام محكة أول درجة وأن عدم إثارة الدف أمامه، أوفى سحيفة الاستثناف أو بالحاسة أمام محكمة ثائى درجة مفاده الرول الضمني عن التمسك بالدفع وهذا « ن الحكم رد غير صيح في القانوز لايؤدى إلى النبيعة التي انتهى إليها ، ذلك أن المسادة السادسة من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نصب عززأن يكون ثلا زهر شخه يةممدوية عربية الجاس ويكون لدالاهاية العكاملة المقاضاه، ونصت الفقرة الثانية من المسادة السادسة من القانون المذكور على أن شيخ الإزهر هو الذي يمثل ٱلأَرْهُو عَكِما يَصَامَتُ السَّادِةِ الثَّامِ لَهُ منه عَلَى أَنْ الأَرْهُو بَشَمَّ لَ هِيئَةٌ مُجْمَر البحوث الأَسْلَامِيةُ ﴾ ووؤدى ذلك أن شيخ الازهر دو صاحب الصفة في تُمثيل مجمع البعوث الاسلامية في التقاضي وأنَّ وزير الأوقاف الطاعن التاني ليست له هذَّه الصفة ويكون الدفع البدى على أساس مليم من القانون ويتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب

*ج*لسة ۲ من دي*سَمبرَ سنة* ۱۹۸۲

زِئامة للسيد المستشار / أحد شمية الحد نائب رئيس الهكمة، ومضوية السادة المستشاوين : محبود مصافى سالم ، صلاح محمد أحمد ، محمد يموري وأحد ماارق البابل .

$(\tau \cdot \tau)$

الطعن رقم م ١ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض . شياية . إدارة نضايا الحكومة . هيئة التأمينات الاجباءية . الطمن بالنقض . شياية . والدجباءية ورف الطمن بالنقض . وفعه من إدارة تفايا الحكومة ثماية عن هيئة النامينات الاجباءية درفي تضويض حاس صميح ، عامة ذلك . م ٦ ق ٥ ٧ لمنة ٦٩٦٣ . اعتصاص الادارة الذائرتية بما شرة الدامورة الذائرة .

(Y) تأسينات اجتماعية . عمل " ملاقة عمل " . حكم جنائي .

القضاء براءة ذمة صاحب الممل من اشتراكات دينة النامية" عن نترة سابقة على مقد الفركة الهريم بينه وبينية العمال المستعقة ضهم المك الاشتراكات استندا المرحكي بما أن قدم براسته جهورتهمة عدم الباسين على هؤلاء العال في تاريخ لاستن امقد الشركة مصا أن الفاترن ، منة ذلك ،

٣) عمل ¹⁶ علاقة عمل : أبع * شركات .

" الشريك المتضامق علاقيه بالشركة " أيدت ملائة عمل ، ما يأخذمشا بل عَمد حصة أمن الربح واليمت أجوا " ح

١ حسمة الا نصوص الحادثين ١ و م من قانون الإدارات القانون ١٧ لسنة ٩٧ والحادة السادسة من القانون ٩٧ السنة ٩٧ والحادة السادسة القانون ٩٧ السنة ٩٣ في القانون ٩٧ السنة ٩٣ في المناز القانونية المنازعات العامة والميقات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والموسات العامة والميقات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعال الحكومة أن تنوب والمهات في الرفعة عنها أما المحاكم المعانية عنها أما المحاكم المعانية عنها عن قضايا لدى الحاكم ولم اختلاف أنواعها عن المحاكم ولم اختلاف أنواعها المحاكم ولم اختلاف أنواعها المحاكم ولم اختلاف الواعها المحاكم ولم اختلاف المواعها المحاكم ولم اختلاف المحاكم المحاكم ولم اختلاف المحاكم ولم اختلاف المحاكم المحاكم ولمحاكم المحاكم المحاكم

ودرجاتها ولدى الجهات الآخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا ،
لما كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكوم، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة
غنصه بحر المحادة السادسه المشاو إليها أد تنوب هزالهيئات العام التى تباشر
مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشحه ية معنوية معتبره في القانون العام ، عان
هذه الإدارة تكون مختصه بأذ تنوب عن الهيئه السعه للتأمينات الاجتماعية
فها برفع منها أو عليها من تضايا لدى الهاتم على اختلاف أنواعها دون حاجة
نشويس خاص في كل قضية .

٧ - لما كانالناب من الأوراق أن مورث المطمون ضدهم قدم إلى الطاعنة إستارات مرقعا علما منه بطلب الاشتراك لديها عن المطمون ضدهم الثاني والثالث والرابع يصفتهم عما لديه إعتبارا من ١/٠/١/١٠ بالنسبة الطعون صده الثاني واعتبارا من الا ١٩٦٤. باللسبة المعدون ضدهما الثالث والرابع ، وأنه فيه/ه/١٩٦٧ أخطر الطاعنة بانتهاء خدمتهم لديه بعدأن أصبحوا شركاءهمه يَمْتَضَى مَقَدُ الشَّرَكَةُ المَرِّمِ فَي ١٩٦٧/٥/١٤ وَالنَّابِّ النَّارِيْخِ فَي ٢٥/١٦/١٥٠ وُ مروجهم بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعيّة رقم ٦٣ لسنة ع٠ وكانِ الحكم الصادر في الجنعة رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٠ قِنا قدقضي بيراءة مورث المُفَامُونُ فِي اللَّهِ مِن تَهِمَةُ عَدْمُ التَّأْمِينُ مِن صِالَّةً إستنادًا إلى قيام عِقد الشركة في فالإله المرابع وكانت الواقعة عل الحاكمة في ١٩٧/١/١١ و ما لا نتادي معه الاحتجاج به في النزاع حول علاقة العمل التي نشأت بين المطمون صدهم الثاني والنالث والراج و بين المورث قبل هذا الناريخ كما هو مفرر بنص آلم، ذ ٢٠٠٠ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦ من أنَّ القاضي المدنى لا يرتبط بالحكمَّ الِحْمَائَى إلا في الوقائع أنتي فصل فيها وكان فصله ضروريا . لمساكان ذلك فإنُّ ﴿ الحَمْمُ الابتدائي المُؤَيِدُ بالحَمْمُ المُعْمُونُ فِيهُ ۚ إِذْ قَضَى بِبِرَاءَةُ ذُمَّةً مُورِثُ المطعوق خُدُهم من اشترا كات التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع في الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيسا على أتهم كانوآ شركاء لاورث ولم يكونوا عمالا لديه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .'

٢ - لماكانت علاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التصامن وفي شركة التوصية ليست و وعلى ما استةر عليه قضاء هذه المحكة - بعلاقه حمل و إنمة

علاقة شركة وأن ما يحصل عليه من الشوكة مقابل إدارته هو في حقيقته حصه من الربح وليس أجرا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي كلاه السيد المستشار المقور والمراهه وبعد المداوة .

حيث إن الوقائع-حل ما يبين من الحكم المطمون فيه وسائر أورأق الطعن-تتحصل في أن مورث المطمون صدهم - سي أقام على الطاعنة -الهيئة العام للتأمينات الاجتماعية مد وأحرالدعوى وقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلي قنة بطلب الحبكم ببراءة ذمته من ميلغ ٣٧٦ ج و ١٩٧٠ . وقال بيانا لهـــا إن الطاحنةطالبتة باشتر كات تأمين وفوائد وغراً أن ناخير قيمتما ٢٧٦ج و ٧٨٠م وإلىا كانت ذمته بريئة من هذا المبلغ لعدم إستخدامه عمالاولأن المطعوز ضدهم الثانى والثالث والرابع كانوا شركاءمعه ولم يكونوا عمالا لديه فقدأفام الدهوئ يِعَلَيْهِ آ نَفُ اليِّيانِ . و بَنَارِ يَخُ ١٩٧٤/٣/١٩ حَكَمَتَ الْحَكَمَةُ بِرَفْضَ الدَّفْعُ بِمَدْم قبول الدموى و بقبولها و مندب مكتب الخبراء لأداءالمهمة المبيئة بمنطوق الحكم و بعد أن تقدم الخبير تقريره قضت في ١٨ / ٣ / ١٩٧٥ بيراءة دُمَّة هِوَرَيْقُ المطمون ضدّهم فيا زاد عل مبلغ ٧ ج و ١٢٩ م ، استأنفت الطامنة خذا الحكم لدى عكمة استثناف أسيوط . وقيد الاستشاف برقم ١١١ أسنة ٥٠ ق. وجنوبخ ١٥/١١/٣٠، وحكت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وبراءة ذمة مورث المُطَعَّرُنُ شِيدهم فيما زاد على ميلغ ٢٠ ج و ٢٩٦٦م ٢ طعنت الطاعنة و المامة مذكرة والمنتفض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دامت فيها بعدم عَيُولُ الْنَافِقِ لَرَاتُهِ ۚ يَضْعَنُّونَ مُوقِعَ عَلِيهِمْ مِنْ مُثِلُ إِدَارَةٌ قَضَاياً الحَكَومة دون أن يكون لدلة تفويض مَن الطاعِلَة برامه . وأبدت رأيها في موضوع الطمن بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على الحكة في غرفة مشورة فحددت لنظره جِلْسَةُ ١ /١١/١٨ وفيها أَأَرْمَتُ النَّيَابَةُ وَأَنَّهَا .

وحيت إن مبنى الدفع من النيابة العامة بعدم قبول الطعن أن إدارة قضاياً الحكوم، أقامت الطعن هن الهيئة الطاعنة في حين أن الإدارة الغانونية للهيئة هي المختصه بمباشرة الدعاوى والمثنزهات أمام الحا كم محملا بنص الحددة الاولى من الغانود رفر 27 لسنة 378. الخاص بالإدارات القانونية وما لم تقدم إدارة قضا الحكومة تمويضاً من الحينة يحوفها التقوير بهذا الطعن عمسلا بنص الحددة الثالثة من هذا الفانون ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير شعد لن

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن النص في المــادة الأولى من قانون. الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والحيئات العامة والوحدات التابعة لهسا الصادر بالقانون رفر: ٤٧ أسنة ١٩٧٢ على أن قد ... تتونى الإدارة القانونية في الحية البشأة فيها بمرسة الاختصاصات النالية (أولاً) المرافعة ومباشرة الدهاوي وكمنازمات أمام المحاكم وهيئات التعكم وإبدى الجهات الإداريا ذات الاختساس القصائي ومتابعة تنفيذ الأحكام " والنبس في المسادة الثالثة من ذأت الفاءون يربي أن " لرئيس جاس إدارة الحيثة العامة أو المؤسد العمامة تمكليم إرار با الفانونية بأي عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات للتأيمة لها بسمب أهميته وظروفه ، كما يجوز لرئيس مجلس إدرة اميئة أهامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية إحال سم الدعاوي والمنازعات التي تكون المؤسسة او الهيئة أبو إحدى الوسدات الاقتصادية التابعة لها طرفا فها إلى إدارة فضايا الحكومة لمباشه تبها أو التعاقد . ١٠٠٠ المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوي والمنازعات يسهب أهميتها الله في المادة الثانية من مواد إصدر هسدا القاون على أنه ٣ لا يرّ - من تطبيق أحكام القانون المرافق الاخلال باحتصاصت الهيئات التقابية الغرران قوانيتها ولا بأحكام قانون لمحاماة " والنص في السادة السادسة من القاد ذر . ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شاد تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن منه الإدارة من الحكومة والمصالح عامة والحالس المحلية فها فع منها أورعابها مِن فسايا لدى الحاكم على اختلاف أنواعها ودرمانها ولدى الجهات الأحرى الى خولما القانون اختصاصا قضائيا " يدل على أن اختصاص الإدارات المناوئية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعارى والمنازهات عنها أمام المحاكم لا محل باختصاص إدارة قضايا المحكومة بأن تنوب من الحهات المنصوص عليها في المسادة السادسة من قانومها في المحكومة بأن تنوب من هذه الحهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الحهات الأخرى التي خولها الفانون اختصاصا قضائيا علما كان ذلك ، وكانت إدارة تضايا الحكومة وعلى ما جرى به قضاه هذه المحكمة غنصة بنص الحادة السادسة المشار إليها بأن تنوب عن الحيئات العامة المحالم ، فان هذه الإدارة تكون عنصة بأن تنوب عن الحيئات العامة المام ، فان هذه الإدارة تكون عنصة بأن تنوب عن الحيئة العامة التأمينات العامة الله منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها الا منها منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها هون حاجة النفويض خاص في كل قضية ، ومن ثم يكون الطعن المسائل هون عمل أخير أساس ،

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنماه الطاعنة بالوجه الأول من سبب الطمن على الحكم المطمون فيه الجهلا في تطبيق القانون. وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطمون فيه قد أسمى قضاه مبراءة ذمة مووث المطمون ضدهم من اشتراكات التأخير ومن قوائد الناخير المستحقة هن المطمون ضدهم الطاقى بوالنالث والرابع على أنهم كانوا شركاء الورث وليسوا عمالا للديه والمتدل على المات بعقد الشركة المبرم بين الطوفين في الموجود والنابت التاريخ في المهرم المات وبالحكم المهرب المهرب المهرب المهرب المهرب المهرب المهرب المهرب المهرب على المهرب على المهرب على المهرب على المهرب على المهرب على المهرب المهرب على المهرب المهرب

سالف الذكر فى نفى علاقة العمل بين الطرفين لأن الواقعة التى فصل فيها لاحقة على تاريخ أبرام عقد الشركة . وقد تممكت الطاعنة أمام محكمة الاستاغاف بحقها في اقتضاء اشتركات التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطمون ضدهم النائى والثالث والرابع خلال الفترة من ١٩٦٤/٤/١ حتى تاريخ قيسام الشركة في ما ١٩٦٢/٣/١ إلا أن الحكم المطموز فيه النفت من هذا الدفاع بما يعيبه بالحطة في تطبيق الذائون .

وحيث إن هذا النمي سديد . ذلك أنه لما كان المشرع قد أصدر الفانون. وَقِيرِ السِمَةِ ١٩٦٤ وَمُعَامُونُ التَّأْمِينَاتُ الاجْمَاعِيةِ المُعمولِيهِ اعتبارامن ١٩٤/٤/١ مِمَ وَالدِّي عَدُّمُ وَإِقْعَةُ الدَّمُونِ ﴾ ونص في مادته الثانية على أن (تسرى أحكام هذا القانون على حميم العاملين وكذا أأتدرجين منهم فها عدا الفئات الآتيسة : (١) العاملين في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحاية المنتفعين إحكام قوانين التأمين والمعاشات. (٢) العاملين فيالزراعة إلا فيما يرديه كَشَخْاصَ .. (٣) خدم المنازل . ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل و بعسمه موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قرارا بسريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها و سين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذهالفئات: (١) (٢) (٣) ذوى المهن الحرة والمشتغلون لحسامهم وأصحاب الحرف (٤) أصحاب الأعمال أنفسهم) بما مفاده سريان أسكام هذا القانون عَلَى بِمِيعِ العاملينِ عَذَا مِن نُوهِت عَبْهِم تَلِكُ المُسَادَةُ وَمِنْ يُونِهُمُ أَصَحَابِ الأَعْمَالِ الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لميضدو في شأن سريان أحكامه بِالنِّسِيةِ لَمْمُ أَسُوارَ بِذَلِكُ مِنْ رَئِيسَ الْجُمُهُورَ لَهُ ﴾ وكان الثابت من الأوراق. أن فورث المطعون ضدهم قدم إلى الطاعنة استمارات موقعا طبها منه بطلب الانتراك أبيها عن المطعون صدم الناني والنالث والرائع يصفتهم عمالا لديه

اعتبارا من ١/١٠/٥٥ يالنسبة للطمون صده النائي واعتبارا من ١٩٦٤/٤/١ بالنسبة للطعون ضدهما الثالث والرابع ، وأنه في ١٩٦٧/٥/١٨ أخطر الطاهنة بانتهاء خدمتهم لديه بعدأن أصبحوآ شركاه معه بمقتضى مقد الشركة المبرم في ١٩٦٦/٥/١ والتَّابِت التاريخ في ٢٥/٥/١٩٦٦ وخووجهم بذلك من نطاقه تطبيق قانون النامينات الاجتمامية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الحمكم الصادو في الجنحة رقم ١٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ قنا قد قضى بيراءة مورث المعامون ضدهم من تهمة عدم التأمين عن عماله استنادا إلى قيام عقد الشركة في ١٩٦٦/٦/٢٥ وكانت الواقعة عمل المحاكة في ١٩٦٦/٦/٧٨ بما لا يتأدى معه الاحتجاج به في الزاع حول علاقة العمل التي نشأت بين المطعود ضدهم الناني والنالث والرابع و بن آلمورث قبل هذا التاويخ لمــا هو مقرو بنص المــادة ١٠٣ من قانون الإثبات وقم ٢٥ اسنة ٩٦٦ من أن القاضي المدنى لا يرتبط بالحكم المنائي إلا في الوقائمُ التي فصل فيها وكان فصله فيها ضروريا – لمما كان دلك فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة ذمة مورث المطعون ضدهم من اشتراكات التأمين وفوائد التأخير المستحقة من المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع في الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيسا على أنهم كانوا. شركاء للووث ولم يكونوا عمالا لديه يكون قد أخطأ ف مطبيق القانون مأيوجب تقضه لمذا السبب ه

وحيث إن الطاعنة تندى بالوجه التانى من صبب الطعن طالحه المعلمون فيه الحلالة المعلمون فيه الحلالة القانون والقصور في السبيب. وفي بهان ذلك تقول أنمك كان الثابت بعقد الشركة أنها شركة توصية بسيطة وأن مورث المعلمون ضدهم المدير المسئول عنها فحمع بن صقة الشريك في نشوكة وصفة العامل به و بتعين التالى إخضاحه لقانون التأمينات الاجتماعية. وإذ إنتهى المكم الابتدائى لمؤيد بالحكم المنطقون فيه إلى استبعاده من نطاق تطبيق هذا القانون من تاريخ شوء مقد الشركة يكون قد أخطأ في تطبيق التانون م

وجيث إن هذا النعى في فير مخله بذلك أنه لما كانت علاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن وفي شركة التوصية ليست – وعلى م استقر عليه قضاء هذه المحكة حملاقة عمل و إما ملاقة شركة . و إن ما يحصل طيه من الشركة مقابل إدارته هو في حقيته حصة من الربح وليس أجراً . وكان واقع الدعوى أن مقد الشركة النابت التاريخ في ١٩٦٥ تضمن الاتفاق بين مورث المطعون ضدهم و بين المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع على إنشاء شركة توصية بسيطة يكون المورث مديرها و يتخذ إسمه عنوافا لها بما مفاده أن المورث كان مديرا الشركة وشريكا متضامنا فيها ولم يكن هاملا لديها ومن ثم لا يكون خاصا لتانون التأمينات الاجتماعية وقر ١٩٣٣ لسنة ١٩٩٤ . فإن النعي مهذا الموجه يكون على غير أساس ه

وحيث إنه لما تقدُّم يتمين نقض الحكم المطمون فيه في خصوص ما ورد عَالَمُ عَلَيْهِ لِلْأَوْلُ مَنْ سهب الطَّمَنِ .

علسة ٨ من ديسمير سنة ١٩٨٢

برقاسة السيد المستشار محمود عثمان درويش نائب رئيس المسمكة ، ومصوية للسادة المستشار مد صرى اصد ك عد ايراهيم طايل 6 عيد الحصف هدشم واحمد شاي .

(4-2)

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٦ قضائية :

حجز . ﴿ حجز ما المدين لدى الغير ﴾ .

حجز ما لا بن تدى المفرر - إثراء الهجوز قديه بالميلغ الهجوژ در أجله في سالة القريره فمير الحقيقة . م ۳ 2 سرافعات - شرطه ه

يُمْرَطُ لترقيع الجزاء المقرر في الحددة ٣٤٣ من قانون المرافعات والرام الهجوز لديه بالميلغ المحجوز من أجله في حالة تقريره غير الحقيقة ، أن تكون مديونيته للحجوز عليه ثابتة وقت التقرير ، وأن يكون المجوز لديه على علم بثيرتها و بمقدارها وأنه تعمد بجانبة ملحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذي يعلم بأن ذمته مشغوله به أو أقر بأنه غير مدين أصلا .

الحكة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي ثلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث أن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حد هلى ما يبين من الحسكم المطعون فيه وسائر الاوراق – تخصيسل مى ان المطعون عليهم الاو بعة الاول أقاموا الدعوى رقم ٢٨٦٤ سنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعنين والمطعرن عليه الخامس ، وطلب الحكم بالزامهم متضامتين إن يدفعوا لحم دباغ ٥٠٠٠ ج وقالوا شرحا للدعوى أنه قضى لصالحهم في الدعوى رقم ١٩٥ سنة ١٩٧٣ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بقسخ عقد البيع المؤوخ ١٥٠ /١٩٧١ العدادر لحم من المطعون عليه الخامس والزامه بأن يدفع لهم مباغ ١٥٠٠ ج و بصحه إحراءات حجز ما المدين للدي الفير الموقع منهم تحت يد الطاعنين بتاريخ ١٩٧٧/١٧ على ما المعلمون عليه الخامس في ذمتهم ، و إذ قرو العااعنون خلافا الله يقيله وبراءة ذمتهم قبل المعامون عليه الخامس ، وقد أقام المعامون عليم الأو بعة الأول هده الدعوى عليام الأربعة الأول هذه الدعوى طلبام مسالمة البيان و بتاريخ ١٩٧١/١٧٥٧ حكمت المحكة برفض الدعه عليان المعامون عليم الأربعة الأول هذا الحكم لدى يحكة استثناف طنطا المعام الأربعة الأول هذا الحكم لدى يحكة استثناف طنطا المعام الأربعة الأول هذا الحكم المحدون عليم الأربعة الأول مبلغ ١٩٠١/١٩١٠ حكمت المحكة الأول مبلغ ١٩٠١ مدى والماعنين في هذا الحكم بطويق النقض عوقدمت الأول مبلغ ١٩٠١ مدكرة أيدت فيها المرأى ينقض الحكم بطويق النقض وقدمت المحكم المعام الأربعة المعام الأربعة المحرف عليم الأول مبلغ المعام الأربعة المعام الأول مبلغ ١٩٠٤ مدكرة أيدت فيها المرأى ينقض الحكم بطويق النقار وحددت الحكمة المعام المدكرة أيدت فيها المرأى ينقض الحكم بطويق النقار وحددت المحكم المعام المدكرة أيدت فيها المرأى ينقض الحكم بطويق النقار وحددت الحكم المعام الأول مبلغ المعام الأولة المعام الأولة المعام المدكرة المدت في المعام المدكرة المعام المحام المعام المعام المعام المعام المعام المعام المعام المدكرة المعام المعام

وحيث إن مما يتماء الطاعنون على الحسم المطمون قيسه و اقصور في النساب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم مسكوا أمام محكة الموجوع بانهم أقاموا الدعوى وقم ١٠٤٨ سنة ١٠٧٩ مدنى شمال القاهرة الابتدائية صد المطمون عليه الحامس بعالمه الحكم بصحة وتفاد عقد البيم الصادر منه إليهم وأوفوه كامل اثن و بحاسة ١٩٧١ / ١٩٧٣ سلم بعاباتهم ، كما قسس علم الموتون و بحاسة ١٩٧٧ / ١٩١ سلم بعاباتهم ، كما قسس على دين له عند توقيم الجز تحت يدهم بتاريخ ١٩٧٧/١١ وهو ما قرنوا به في دين له عند توقيم الجز تحت يدهم بتاريخ ١٩٧٧/١١ وهو ما قرنوا به في المحاسف على ١٩٧٨ واستندوا في تقريمهم إلى إقرار المطمون عليه الخامس في الحاسف المدين الماس وحيد الرامهم بالمبلغ انقض به كالمحاسف ومو قال المناسف وهو المناسف وعليه المحاسف عليه المحاسف وعليه المحاسف والمحسود عليه المحاسف ومو قال المحسود عليه المحاسف ومو قال المحسود عليه المحاسف ومو قال المحسود عليه المحس

وحيث إن هذا النمي في محله ، ذلك أنه يشترط لتوقيع الحزاء المفرو في السادة ٣٤٣ من قافرن المرافعات و إلزام المحجور لديه بالمبلغ المحجوز من أَجِلُهُ فِي حَالَةً تَقُرُ رِهِ غَرِ الْحَقِيقَةُ ﴾ أن تكون مديونيته للحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأدً. يكون المحجوز لديه على علم شبوتها و بمقدارها وأنه تعمد عِمانِية الحقيقة بأن أقر بأقل من الدينالذي يعلم بأن دْمته مشغولة به أو أقر بأنه غير مدين أحاد ، لمما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطَّاء: ين قررو1 يتاريخ ١٩٧٣/٣/١٨ بقلم كناب المحكمة براءة ذمتهم من باق الثمن المستحق الطعون عليه الحامس لوقائهم به طبقا لاقراره في محضر جاسة ٢٤ /٧ / ١٩٧٣ في الدهوى رقم ٨٤٠١ سنة ١٩٧٧ مدني شمال القاهرة الابتدائية قبل إعلانهم يَّاصُ الحِجْزُ آنْف الذكر ، وقد تمسكوا بذلك و بدفاعهم سالف البيــانُ أمام محكمة الموضوع ، غير أن الحكم المطمون فيه أطرح هذا الدفاع الجوهرى عِبْرُتُا بِالقول بَانَ الطاهنين لم يفصحوا عن كيفية إنقضاء علاقة الديونية التي كانت تربطهم بالمطمون عايه الحامس ، ورتب الحمكم على ذلك إيَّماع الجزاء المنصوص عليه في المسادة ٣٤٣ من قانون المرافعات ، وحجب الحكم يفسيم من تحقيق دفاع الطاعنين الذي من شأنه لو صح أن يتغير به وجهالرأى في الدعوى 4 ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السيب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ۹ من ديسمبرسنة ۱۹۸۲

برئامة السيد المستشار / عمودحسن رمضان نائب رئيس الحكمة ، ومضو بة الساد: المستشادين « أحمد كيال صالم ؛ عبد رأفت خفايس ؛ عبد صيد عبد الفادر مرساهر قلادة

(Y-0)

إلطعنان رقما ه ٠ ه و ٤ ع ه اسنة ٨ ع القضائية :

(١) تزوير "الادماء بالتزوير" .

اللاهام الماؤور، ويتوب التتريزية في تزلسكتاب ، م 20 إثبات ، هام الحالة المساولة علماً المساولة علماً المساولة المراولة المراولة

(٢) إعلان " أوراق العضرين " . بطلان

الله الله المواقع المنظمة المعارد لبيام كانه الله الله عالم والله على مقول السامة من قبرع له . الهمن الهرد الاساك به . .

(٣) محكة الموضوع « مسائل الوافع » . حكم « تسهيب الحكم » .

شكمة الوضوع سطة تمحسيل فهم الواقع فى الدعوى ، كشابة إقامة تضاءها على أ**صابت** سائفة وها أسابها التابت فى الأرواق ، المنازعة فى ذلك مبدل فى ندر الهكمة للاُعلة . **صدم** سِوائر إقارته أمام محكة النقض .

١ — أثن كان من المقرر وفقا لضريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لا يجوز للحكة أن تفضى بصحة المحرر أو رده أو يسقوط الحق في إثبات حميته وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون قضاؤها يذلك سابقاً على المحكمة في موضوع الدموى احتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات لاالثلاث استهداف لل يحرم المفهم الذي تمسك بالمحرر المقضى بترويره أو يسقوط الحقى في إثبات على المحرد المقضى بترويره أو يسقوط الحقى في إثبات المحدد المحدد

صحته أو الحمم المحكوم بصحة الورقة قِبله ... من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة فأنرثية أخرى ، أو يسوق دفاعا جديدا ، أخذا بأن الادعاء يانترو يركان مقبولا ومنتجا في النزاع ، إلا أنه لا تجال لاعمال هذه القاهدة إذا كانت المحكمة لم ترفيها ساقه الطاعن من قرائن على مجرد ادعائه بتزو يرالسند دون سلوك طريق الادعاء بالزوير ـــ ممــا يقنعها بامتعال الرخصة المحولة لها في المادة ٥٨ من ذات الفائرن في القضاء برده وبطلانه 6 لما كان ذلك 6 وكان المشرع قد نظم في المواد من وع إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الادعاء بالتُزوير ، وأوجب في للــادة ٤٩ منه أن يكونَ ذلك الادماء يتقرير في فلم الكَّناب، وكان المقرر أنه يجب على مدعى النزوير أن يسلك في الادعاء به الأوضاع المنصوص طبها في تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات لكي يلتج الآدماء أثره الغانوني ، وكان الثابت أن الطاعن – وإن أثار أمام هكمة الموضوع أن التوقيع المنسوب إليه على التدزل عن الإيجار المسطر بالمقد مزوو هليه ، إلا أنه لم يسلك السبيل الذي وسمه القانون ، فائه يكون من حتى تلك الحكمة أن تعتبر العقد صحيحا ، ما دانت لم تر همي من ظروف الدعوى وفقا الحادة ٥٨ صالفة البيان أنه مزور ... فلا على الحكمة إذ هي أغضت بصحه ذلك التنازل ، وفي الموضوع محكم واحد .

٢ — إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها اشخص المراه إعلانه أو في موطنه ، وإن كان لا يصح الجوء إليه قبل قيام الممان بالتحريات الكافية المان إليه ، إلا أن بطلان الاعلان العدة كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يحسك به إلا من شرع هذا البطلان المصاحته، قال أن بطلان الحصومة لعدم إعلان أحد المنصوم إعلان الحصومة لعدم إعلان أحد المنصوم إعلان الحصومة هذه المحكة — بطلان نسبي مقرو المسلمة من شرع لحمايته ما جرى به قضاء هذه المحكة — بطلان نسبي مقرو المسلمة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العمام ، فلا يجوز اغير الحصم الذي بطل إعلانه الدفع به ، ولو كان له مصلمة في ذلك أو كان موضوع الدهوى غير قابل المتجزئة .

الله المعلم المعلم المسلمة المسلمة المسلمة المرضوع السلطة السامة في محمد المعلمان المسلمة الم

حَمْهَا، واستمغلاص ماترى أنه واقع الدموى، وتقديرها للأدلة وكفايتها فى الإقناع حن شأنها وحدها ، حتى كان هذا التقدير سائفا ولا خروج فيه على ما هو ثابت بأوراق لدموى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشاو المقوو والمرافعة و بعد المداولة .

هَيِنِهِ إِنْ الطُّمَانِينَ احْتُونِيا أُوضَاهُهُمَا الشَّكَايَةُ *

وحيت إن الوقائم - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوداق الطعن - تخصل في أن الشركة المطعون ضدها أقامت الدعوى وقم ١٧٩٣ سينة ١٩٧٣ مدني كلي شمال الفاهرة ينهيه الطاجيون بعافب الحكم باخلاء عين النزاع وتعليمها ، وقالت شرحاليه واحداله عَفْتُ عَلَيْهِ إِجاد مؤرخ ١٩٦٤/٩/١ اصَّاجِ مَنْهَا لَلْهَاعِنِ فِي الطَّمَقِ الأولِ الشَّقَةِ مُوضُّوعِ النَّذَاعِي ، إلا أنه تمثل عن حمارتها للطاعن في الطُّعَنَّ الثاني ﴿ سُواهُ بِنَاجِيرِهَا لَهُ مَنِ البَّاطَانِ أَوْ تَنَازُلُهُ عن الايجار ، فيحق ذا طاب إخلائها طيفا للسادة ٢٣/ب من القانون وقم ٢٥ سـنة ١٩٦٩ . وبشـاريح ١٩٧٥ / ١٩٧٥ قضت محسكمة الدرجة الأولى بالاخلاء والتسليم . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستثناقين رقمى ٧٧٣ س ٩٢ ق ، ٢٥٧١ س ٩٤ ق الناهرة ، و بعد ضم الاستثنافين قصتُ محكمة الاستثناف بتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٧٨ ستابيد الحمكم الستانف . طون الطامنان في هذا الحكم بطريق الناص بالعامنين وقمي ٥٠٥ ، ١٩٥٥ س ٨٤ ق ، وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيه الرأى يرفضه وصوعاً . و إذَ عَرْضُ الطعنان مل هذه المحكمة في غوفه مشورة حددت جاسة لنظرهما ، قزوت قَيَّماً الجُكِنَا فَيْمَ الطمن الثاني إلى الطمن الأول الإرتباط وليصل فيهمأ حكم وأحد ه والمنزت البياية وإيها ..

أولا : عن الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٨ ق

وحيث إن الطمن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون غيه شالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول ان الحكم قضى بصحة التنازل عن عقد الإيجار المنسوب صدوره منه إلى المطمون ضده الثانى ، في حين أنه قور بتزوير توقيمه على هذا التنازل ، وإذ قضت المحكمة فى ادعائه بالترو ر وفى الموضوع يحكم واحد فإنها تكون قد خالفت حكم المادة ع ع من قانون الاثبات ، و يكون حكما قد خالف القانون ،

وحيث إن هذا النحي مردود ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر وققا لصر يح عُص المَــادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للحكمة أن تفضى بِصحة المحرر أو رده أو يستوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم لذى تمسك بالمحود المقضى بنزويره أو بسقوط الحق في إنبات سحت. أو الحُصم المحكوم بصحة الورقة قبله ــــ هن أن يقدم ما عمى أن يكون لديه من أدلة أنانونية أخرى ، أو يسوق دفاها جِديدًا ، أخذًا بأنَّ الادماء بالنَّرُو بِركَانَ مَقْبُولًا ومُنتَجًّا فِي النَّرَاحِ ، إلا أنَّهُ لا مجال لإعمال هذه القاهدة إذا كانت الهكمة لم ترفيها ساقه الطامن من قرائن. على عرد إدمائه تزوير السند ب دون ساوله طريق الإدماء بالتروين عنه ما يقنعها باستمال الرخصة المخولة لها في المسادة هم من ذات القانون في القضائد برده و بطلائه ، ولمساكان ذلك وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٨٠ مَن قَانُونَ الاثبات طريق الاهعاء بالتزويُّر ، وأوجب في المسادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الادعاء بتدرير في قلم الكتاب ، وكان المقرر أنه يجب على مدعى النَّرُونِرُ أَنْ يَسَلَكُ فَى الْادَعَاءَ بِهِ الْأُوضَاعِ المنصوصَ جَلَيْهَا ﴿ فَيَ ثَلْكُ الْمُسَادَةُ وما بعدها من قانون الإثبات لكي ينتج الادعاء أثره القانوني ، وكان الثابت أن الطُّ مَن هَ وَإِن أَ الرَّامَامِ عَكِمَة المُوضُّومِ أَنْ التَّوقِيمِ المُلسوبِ إليه على التنازل من الإنجار المسطر بالمقد خرور عليه ، إلا أنه لم يسك السبيل الذي وسمه القائمين ، الزير يكون من جي تلك الحكمة أن تعتبر المقد صحيحا ، مادامت لم تر ، هى من ظروف الدعوى وفقا للمادة هم سالفة البيان أنه مزور ، ذلك أن مؤدى. هذه المادة التي جاءت خاليه من أى قيد أو شرط - وغل ما برى به قضاء هذه المحكة ال وقعة الموضوع وهي تقضى برد و بطلان الورقة تطبيقاً لهما الما تستممل حقا خوله له القانون ، فهى ليست مازمة بثنيته الحصوم إلىذلك، و بالنال فإن محكة الموضوع إذ خلصت في الحركم المعلمون فيه في حدود سلطتها الموضوعية في تفدير الدليل و بأسباب سائفة تكفى لحمل ما انتهت إليه من صحة الموضوعية في تفدير الدليل و بأسباب سائفة تكفى لحمل ما انتهت إليه من صحة وسمه القانون، وقضت تبعا لذلك تأسيد حكم الإخلاء للتنازل ، فإنه لامل الحكة وهي قضت بصحة ذلك التنازل وفي الموضوع محكم واحد ، و يكون النعى المحكة المنها النهب على غير أساس .

وحيث أنه لمباً تقدم يتهين رقض الطمن .

نائيا : عن الطمن وقع وعد مناز ١٨ ق

وحيث إن هذا النحى مردود بأن إعلان الاوراق القضائية في النيابة بدلا من أعلامها الشخص المراد إعلام أو في موطنه وإن كان لايصح الجموه إليه قبل قيام بالمعلن بالتحويات الكافية الدقيقة عن عمل إقامة المران إليهه ، إلا أن بطلان الإعلان لمدم كفاية هـــذه التحويات لايجوز أن يتسك به إلا من شرع هـــذا البطلان لمصاحته ، ذلك أن بطلان الخصورة لعدم إعلان أحد الخصوم إعلان المعلم هو ـــ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكة ــ بطلان أحد الخصوم الملان شرع خايته وليس متعلما بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الحصم الذي بطل إعلانه شمرع لحايته وليس متعلما بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الحصم الذي بطل إعلانه المنا به وكان البطلان الذي يتمسك به العامن إيما يدعى حصوله في إعلان المعامر ن ضده "على العدم حصوله في إعلان المعامر ن ضده "عال بعلى حصوله في إعلان المعامر ن ضده "عالى بصحيقة فتتاح الدعوى ، وكان هذا الاخر حفيله وها الطاعن في العمن الأول حقد حصر أسباب طمنه في صدر واحد ، لم ينع خيه على الحكم المعامن أنه المعلى الاتفاء صفته فيه .

وسيت إن الطاهن ضمى بالسبب الثانى على الحكم المطهون فيسه الخطأ منه تعابيق القانين وعالمة الثابت بالأوراق ، وفي بان ذلك يقول إنه لماكان مبقاد المسادة ١٩٦٦ من القانون وقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ أنه بجوز للسناج في حالة إلحامته في الخارج بصقة مؤقد أن يؤجر الدين مقروشة أو فر مفروشة ، وكان إلحامن قد أقر بالمحضر الإدارى المشار إليه في السهب الأول أن إقامته بالدين كانت بمنامنية سفو المستاجر الأصلى للخارج ، فإن هيذا الثنازل الايتعدّة كوله يمنازلا مؤقتا الانهائيا ، بما لا يضوح من جال تطبيق المسادة ١٢٣ بس من ذات على هذا السيب فإنه يكون مشويا بالفطان في تعليق القانون وغالمة الثابت عالم هذا السيب فإنه يكون مشويا بالفطان في تعليق القانون وغالمة الثابت

ا وجهند إن هذا النبي مزهود ، ذلك أن المقرد ف قضاء هذه المحكة أن لمحكة الحكة الرئيسة والمحكة أن لمحكة المارضين المارضوع السلطة التنامة في ضيف الدلائل والمستندات المقدمة إليها وترجيح المتعانية المنظمة المنازع المتعانية المتعانية وتقديرها المتعانية وكان هذا التقدير ساتفا ، في كان هذا التقدير ساتفا ،

ولا خروج فيه على ماهو ثابت بأوراق الدعوى . كما كان ذلك ، وكان "ثابت من مدونات الحمكم المعامون فيه أنه أقام قضاءه اثبوت تنسازل المعمول ضده الثاني عن عقـــد الإيجار للطاعن على قوله . . ورغم أن المستأجر ــ المطعون ضده الثاني سـ إدعى في صحيفة استثنافه وقم ٢٥٧١ ص ٩٤ ق أنه لم يتدول عن بالتزوير على هــذا التنازل المنسوب إليه ، ثم ودد الحاضر منه الادعاء به : فى محضر الحلسة مقررا بأنه سينخذ طويق الطعن بالتروير ، غير أنه لم يفعل ، وغران الادعاء بالتزويرله طريق محدد رسمه الشارع في المسادة وع وما بعدها من ُقانون الإثبات . ومتى كان ذلك فإن المحرر العرفي يعتبر صادرا بن الموقع خَلْمِهِ مِنْ مُن المطعون ضده الثاني - وحجة عليه من حيث محته وصحة البيانات الله رَجِهُ فِيسَانِهِ حَمَلًا مُعَجِيهِ الأوراق العرفيــة المقررة في المــادة ١٤ من قانون الإنبات . م يَكُ كَان الله الله وكان التنازل من مقدالإنجار قد أدرج في ذاك المُستند في عبارة صريحة وألفاظ ظاهرة لاليس فيها ولا غموض ، ودلالته على هذا التازل الصريح الذي أقر به وأيده المستأنف .. يه بالطاعن فالطلب الذي قدمه إلى الشركة المؤسرة - المطعوف صدي الأولى - يتاريخ ٧٧/٤،٢٦ الله عَبْلِ العِينَ المؤرِّدَ فِوضِينَ الفَاتِعِ بعد أنْ تَنازَلُ عَمَا مستأجِرِها الأصلي ... المعامون ضده التأنى ــ بمناسبة مفرم إلى اللمارج بضفة مؤلته ، والنفت الحكمة أيضا إلى ادعاء المستأجر الأصلى بأنه لم يتنازل ، و إنما أناب . . . سالطاعن ـ لإدارة الشقة ، لأن كل هــــذا لايستقم وصراحة التنزل ودلالته . . . فإذا كان - الطاعن – قد تسلم من المستأجر الأصل – المعامون ضده الثاني – النسخة الثانية من هقد الإيجار ، وهذه المسخة تتضمن التنازل فن عقد الإيجار ، ثم شغل الشقة بالهمية وأقر يشغلها وبالنمازل له عنها ، "قَانَ كُلُّ ادهاه يناقض هذا التنازل سواء منه أو من المستأجر الأصلي ، يكون النُّصيد منه التحايل على هذا تتنازل وإهد ر آثاره القانونية ؟ . وكانت هذه التقويرات موضوعيه وسائنة ولهما أصالها النابت في الأوراق وتكفى لحل الضيارية أفحكم أَوْلُ النِّي عَلَيْهِ بِهِذَا السِّبْبِ لا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ جِدِلًا فِي تَقْسَدُيرِ عَكُمُ ٱلدُوضُوعَ الأُولة اليَّ المُتنعَبّ بها مما لايه بل إثارته أَمَامٌ عِكم الطيس مَ

وحيث إن حاصل النبي بالسبب الثالث الخطائة في تطبيق الفاتون إذ أن الطاعن سدد أجرة شقة الزاع بالمحضر المؤرخ ١٩٧٧/٣/٢١ يساء على محضر المجز التحفظي رقم ٣٩٤ سنة ١٩٧٧ في حضور وكيسل الشركة المؤجرة ، وتم إيقاف التنفيذ للساد ، مما يتضمن موافقة الشركة على التنازل عن الإيجاو ، وهو ما يقوم مقام الإذن الكتابي من المالك ، ويحول دون الحم با لاخلاء ، وإذ خالف الحمل المعاون فيه هسدا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون .

وحيث إن هذا النبي غير مقبول ¢ ذلك أن أوراق الدعوى قد خات نما يفيد أن الطاهن صبق أن تمسك أمام محكة الموضوع بأن سداد الأجرة يفيد موافقة الشركة انؤجرة ضمنا على الننازل عن الايجار وإن كان قد قدم محضر إيقاف. التنفيذ للسد د دون أن يتسك بدلالته وإذ كان هذا الدفاع يقوم على واقع لم يسبق التمسك بدأمام محكة الموضوع ، فإن النبي في هذا الخصوص يكوني صها جديدا لايجوز التحدي به لأول مرة أمام محكة النقض .

وحيث إله لما تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من ديسمبر **سنة ١٩٨**٢

رِنَّامَةُ للسيد المستشار هيدُ الحيد المتفرط في التسريق الحكمة ، وهنو ية المساهة المستشاوينية ع فهجي هرض مسمد ، هد زهارل هيد الحيد ، متصدر رجوه وقهجي الخياط ،

$(r \cdot 7)$

الطُّمن رقم ٣٥٣ أسنة ٢٤ القضائية :

() كيار فع إنجار الأماكن على التأجير من الياطن على التنازل عن الإيجار على الباطن على التنازل عن الإيجار على ا الله من الله ين المباطن وتقلى المنع من الناز و و م ١٠٥٤ مدتى لا تحول هون ظهوو المباطنة العمر على أحداما ومن الأسمى المنتدل محكة الموضوع باستداد مها متى أقامت الأسادة على أنهاب صائفة و

(٢) نقض ع أسياب العلمن ع م السهب الحديد ع

ورود الذي على أسهاب الحديد الإجدال وأستنات المتالي المتالي على الإستناف ع المتهاد سها بعديد الإجوز الإلوة أمام جمك النفس -

عدم الحص في مناوق الحسكم على ما أثاره الطاعق من مدم قبول الدعوى • ونض هذا الدفع في الأعهاب يصونة مسرسة • لا هيب ،

١ -- النص في المسادة عهد من الفانون المدنى على أن صميم المستاجر من أن يؤجر من باطنه يقتضى منعه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس تلا يمنع -- وعلى ما أنصحت عنه المدكرة الإيضاحية الشروع التمهيدى المقانون المدنى -- من ظهور ثيه صريحة في المنع من أحد السبين دون الآخر ، وكان من المنور أن نسر الاتفاقات والحررات لنعرف حقيقة القصد منها أمر تستقل من المعكنة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائفة ولا سلمان لمحكة المقض عليها من كانت عهارات الانفاق محتمل المثنى الذي حصلته .

٣ - لما كان سهب النمى واردا على قضاه محكة الدرجة الأولى ، وكان البن من الحمكم المطمون فيه أنه جاء خاليا من هذا الدفاع ، وهو داع مخالطه وأقع لما يستازم من مقارنة ما تناوله قضاء محكة الدرجة الأولى بطلبات المدعى المنامية أمامها لبيان ما يذها من اطابق و إختلاف ، ولم يقدم الطاءى إلى هذم المحكة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكة الدرجة المثانية ، قاله يكون صبدا جدد الا يجوز إثارته أمام محكة القض .

س - البين من مدونات الحكم المطمون نيه أنه قد حرض في أسبابه للدفع المبدى من الطاهن بعدم قبول الده، ى لرنمها من غير ذى كامل صنة وفصل فيه فصلا قاطما برفضه ولا يعيبه عدم نصة في منطوقه على رفض هذا الدفع مادام قد نص عليه في أسبابه بصيفة صريحة .

الحكمة

يعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار الملاولة والمرافعة و بعد المداولة .

يحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعة الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما بين من الحكم المطمون فيه وشائر أورائق العلمن حسد تخصص في أن المطمون ضده الأول أقام الدموى وقم ١٤٩٤ لسنة ١٩٧٤ مدى كلى شمال القاهرة علب الحكم على المطمون ضده من النائي الرابعة إخلائهم من المنان الرحيم الوحيم منه الشقة المبينة بالمبحيفة العلمان تأسيسا على أن الورث المذكور استاح منه الشقة المبينة بالمبحيفة عوجب مقد ووزي الموثن المرحيمة المحلمون ضدهم من النائي إلى الرابعة عن الإيجار عوب المنافق على المنافق المامن من النائي إلى الرابعة العلمان ينه من النائي إلى الرابعة العلمان فقته عالمة عن المحلمة بإغلام من النائي المامن من النائي على الرابعة ويتأليب المحلمة بإغلام من النائي المامن علمهم ويتأليب المحلمة بإغلام عالم المنافقة ويتأليب المحلمة المنافقة عن المنافقة ويتأليب المنافقة المنافق

رقم ١٧٤٥ أسنة ٩٣ ق طالبا إلغاء والحكم بعدم قبول الدعوى لرقعها من فرر فين المدعوى لرقعها من فرر فين كامل صفة واحتياطيا برفضها ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠ حكت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقس وقدمت النيابة المحامة مذكرة أبدت فيها الرأى برقض الطمن ، و إذ هوض الطمن على المحكمة في ظرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أفي على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحدم الملمون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن عقد إبجار عن المنطمون فيه الحوز ١٩٧٢/٣/١٧ ، نص في بنده السادس المعلموع على حظر التأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار ثم أضاف إليه الطرفان بتاريخ ، ١٩٧٢/٣/١٧ يندا بيضمن النصريح الستاجر بالتأجير من الباطن عا يدل على أبجاه فيتهما إلى المدول عن المحظر الواود في البند السادس من العقد ويعتبر — طبقا الحدة عام ١٩٥٤ من الفانون المدلى — تصريحا المستاجر بالتنازل عن الإيجار ، على الدول كانت نية الطرفين قد اتجهت إلى حظر التنازل لنسا على ذلك صراحة ، والمنافق في المنافق عبل أنه أذا صرح المؤجر بالتنازل بوالتاجر من العقد عنها أو استأجر بالناجر أن البند السادس من العقد ينص على أنه أذا صرح المؤجر بالتنازل من بأطنه شخامتين في دفع الايجار وتنفيذ شروط العقد ع إلا أن حكم محكة أول درجة قد خالف هذا النظر واعتبر أن التصريح الستأجر بالتأجر من الهاطن الواحد المنطور بالبند السادس وإذ أيده المحكم المطعون فيه فيكون قد أخطا في تطبيق القانون .

وحيث إن هسداً النمى مردود ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١٥٩٤ من الفانون المدنى على أن مع منع المستأجر من أن يؤجر من باطنه يقتضى منعه من التنازل من الإيجار وكذلك العكس " ، لا يمنع سد وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية الشروع التهيدى للقانون المدنى سد من ظهور ثبة صريحة فى المهير أن تقسير الاتفاقات من المهير أن تقسير الاتفاقات والمجرف حقيقة القصد منها أمر تستقل به عكمة الموسوع مادام منها أمر تستقل به عكمة الموسوع مادام منها أمر تستقل به عكمة الموسوع مادام منها عن المناون على المناو

حبارات الاتفاق تحتمل المعنى الذي حصلته ، لما كان ذلك وكان الدين من الحكم الابتدائ الذي إيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قد استدل على قيام الشرط النمانم من التنازل من الإيجار من النصر الصريح عليه ي البند السنا بر الأصلى على البند الإضاف على التأجير من الباطن فقط ، وهذا الذي استند إليه الحكم ينفق مع عبارة المقد الواضحة ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه ، ومن ثم فإن الدى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تفسير المقد مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لحكمة النقض عليه فيه .

وحيث إن حاصل النمى بالسهب الثانى أن المطمون ضده الأول أقام الدموى جلاب الحاب المناسب الثانى إلى الرابعة من الأراع وذلك في مواجهة الطامن في الا أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المعامون فيه حكم بإخلاء الدين المؤجرة من المدعى عليهم جميعا ، وفي ذلك قضاء بما لم يطالبه طالحصوم يبحال الحكم .

وحمث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لما كان هذا السبب واردا الى خضاء محكة المدرجة الأولى ، وكان الدين من الحكم المطمون فبه أنه جاء خاليا من احذا الدفاع، وهو دفاع يخالطه واقع لما يستازم من مقارنة ما تناوله قضاء محكة الدرجة الأولى بطابات المدعى الحتامية أمامها لبيان مابينها من تظابق واختلاف ولم يقدم الطاءن إلى هذه المحكة ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكة المدرجة الثائمة ، غائم يكون سهيا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكه النقض .

وحيث إن حاصل النبي بالسبب التالث أن الحكم المطعون فيه قــد شا يه البطلان وفي بيان قلك يقول الطاعن أنه وفع في صميقة الاستثناف بعدم قبول الدموم لرفعها من غير ذى كامل صفة ومع فلك فقد تجاهل الحمكم المطمون فيه هذا الدفع ولم ينص في منطوقه على رفضه أو قبوله .

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رياصة الديد المستشار أحد شوق المايجين بائب رئيس الهُ كَمَّة ٥ ومضو ية الدادة الممتشاريني ٥ شحوه صدق خليل 6 ومحمود مصافي سالم 6 وصلاح فهد أحد وعد فهد يحيي .

$(Y \cdot Y)$

الطمن رقم ١٥ لسنة ٤٥ القضائية :

(٢-١) عمل (دنصحيح أوضاع العاءلين بالقطاع العام، ودمدة خدمة،،

(١) مده الخدمة الممتونة لاترقية - ماهبتها . وجوب الاعتداد بده الخيرة الفعلية لأن قضاها فلمامل في ممل يكسبه خيرة في وظيفته الحالية المسادئ في ١٨ ، ١٩ ق ١١ لسنة ٩٧٥ ؛

۲۱) الما الل الحاصل على مؤها, حالها أنشاء خدمته ومين فى وظورة دقروة لحلة المؤهلات أأدليا تهل . و ۱۹۷ و ۱۹۷ تار نخ نشر القائمون ۱۹ استة ۹۷۵ وجوعب أحتساب عدد عفوات خاسته فلكاية عند الترقية طبقا الفائمون ۱۹ استة ۲۷۵ المشار إلية

١ سـ مفاد نصوص المواد ١٥ و ١٥ من القانون ١١ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع اعتد فالترقية بمدد الحدمة الفعلية التي قضاها العامل في الجهات المنصوص هلها في المسادة ١٥ والشروط الوادة بها و بالمسادة ١٩ ومن هذه الشروطه أن تكون مدة الحدمة العملية السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل بما يكسب العامل خرة في وظيفته الحالية ٥

٧ ب. مفاد المسادة ٧٠ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، أن العامل الذي حصل على مؤهل حال وهو في الحدمة ونفات فتسه أو أحيد تعبينه بالثنات الوظيفية طفري - خلة المؤهد المؤهدة المؤهدة

المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العسالى ثم اعتبارا من هذا التاريخ تطبيق الحدول المتعلق بحمسله المؤهلات العليا بمراعاة الشئة والأقدمية المحسوبة له وفقا للجدول الثانى .

1521

بعدالاطلاع على الأوراق – وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقوو –. والمرافعة و بعد المداولة م

الطَّمَن - يَشَصَّل فَي أَن المطَّمرن صده أقام على الطاعن - ينك التنمية الزراعية يُحَافَظُهُ الْبِحَرَة ـــ الدَّوى وقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى دمنهور طالبا الحكم يِّنسو ية وضَّعه الوظيفي و المازام الطامن بأن يصرف له ما يترتب على هذه النسو ية" من فروق البة ؛ وقال بيانا لهـا أنه يعمل لدى البـك الطامن وينطبق عليه مَّا نُونَ تصحيح أوضاع أماملين المدنين والدولة والقطاع العام وقم ١١ لسنة ٧٥ و إذ طلب ون الطاعن تصحيح وضمة الوظيفي ونقا لأحكام هذا القانون وأنكر عَلِيهُ الطَّاحِرَ هُذَا الحَقِ قَقَدَ أَقَامُ الدَّورَى بِعَلَيْهِ السَّالْفَ البيان . وبتاريخ ٢٩/٤/٢٩ قضت الخَكَمَةُ بَدْب حَبْير لأداه المهمة المبيئة بمنطوق الحكم ، و بعد أن قدم الحبير تقريره حكمت في ١٩٧٧/١٢/٢٤ بأحقية المطمون ضده للفئة المالية. الخامسة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٢٩ و إلزام الطاعن بازيدفع له مبلغ ١٦٠ ج الحَمَّمُ أَمَّامُ مُحَكَّةُ اسْتَلَنَافَ الإسكندرية (مأمورية دمُهُور) وقبد الاستثناف يرقم ٢٥ لسنة ٣٤ ق 6 وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ قضت المحكمة بتعديل الحبكم المستأنف إلى احقية المطهون ضده للفئة السالية الخامسة اعتبارا من ١١٧٠/١/١ و بتأييده نيم عدا ذلك . طمن الطاعن في هذا الحكم بعاريق الناض ، وقدم. المطعين ضده مذكرة دفع فيها بسقوط الحق فىالطعن لرفعه بمدالميعاد ، وقدميت أَلِيمَا الْمَامِةُ مَذَكُرَةُ أَبِلَتَ فِيهَا أَلَأَى بِرَفْضَ الدَفْعِ وبِرَفْضَ الطَّمَنَ ، وعرض الطّمزر على الحكيد في غرفة بمشورة فحدوث جاسة لنظره وفيها (صرت النباية على وأبها ي

وحيث إن مبتى الدفع المبدى من المطون ضده أن الحكم المطعون فيه صدر جاريخ ١٩٧٨/١/٥ و إذ أودعت صحيفة الطعن يوم ١٩٧٩/١/٦ فإن الطعن يكون قدرفع بعد الميماد .

وحيث إن هذا الدنع غيرصحيح ، ذلك لأنه لمساكان مركز إدارة البنك الطامن يقم بمدينة دمنه ور وطمن بطريق النقض فى الحكم بصحيفة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة ، وكان النابت من دليسل الهيئة العامة للسكك الحديدية أن المسافة بن مديني دمنهور والقاهرة هي ١٤ كيومترا ، فإنه يتمين طبقا لنص المادة ١٦ من قانون المرافحات أن يضاف إلى ميعاد الطمن ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام وإذ صدر الحكم المطمون فيه بتاريخ ١٩٧٨/١٨ وأودعت صحيفة الطمن يوم حتمينا رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطمن أفيم على سبين سعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المشقون فيه الحطاق تعليبيق الهانون ، وفي سيان ذاك يقول إنه يشترط وقفا المحدد 19 من قانون تصحيح أوضاع العامين المدتين بالدولة والقطاع العام العمادر بالقانون وقر 11 السنة ١٩٥٥ الحساب مدد الحدمة السابقة المينية بالمادة ١٨ من الفانون ذاته أن تكون قد فغديت في وظيفة أوحمل ممها كالمنتب العامل خرة في وظيفته الحالية و إذ كان الثابت أن مدة الحلمة المسابقة المعامون ضده قضيت في تدريس الحواد الزواهية بوزارة التربية والتعلم ولا تتحسبه خرة في همله الحلى بخسابات الحمرات التعاونية الزواهية الذي التحق به في ١٤/٥/٧٤ في حمله الحلى مقامل بكالوريوس معهد القطن فإن الحكم المعامون فيه وقد احتاد بمدة في وظيفة الحالية بكورة في ثرقية المعلمون ضبعة قولا بأن عمله السابق يكسبه خرة في وظيفته الحالية بكون قد أعطا في تعليق القانون .

وحيث إن همسدًا البني في عسله ، ذلك لأنه لما كات المسادة ١٥ من قالون تفسيخ أرضاع العالمان المدنين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون وقر (المستدر المدنين على العام يعتبر من أمضي أو يمضي من العامان

الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكاية المحددة بالحداول المونقة مرق في نفس مجموعته أوظيفية ، وذلك اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . . . ٣ وتنص المادة ١٨ نه على أن ه بدخل في حساب المدد الكلية المنصوص علمها في المادة السابقة وفي الحداول الرفقة الدد التي لم يسبق حسابها في الاقدميسة من المدد الآسة : (أ) مدة الحدمة التي قضاها العامل في (ب) مدة خدمة العامل "فمني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح (ج) مدد التعلوع والمجنيد والتكليف " وتنص المَــادة ١٩ من العالون ذاته ملى أنه : وفرنشترط لحساب المدد المبينة في السادة السابقة ما يأتي : (أ) ... (ب) أن تكون قد قضيت في وظيفه أو عمل مما يكسب الما لرخرة في وظيفته إنظالية و (جُ) مد مد " بما مفاده أن الشرع احتد في الترقية بمسدد الخدمة الفعلية التي قضاها الفامل في الجهات المتصوص عليها في المسادة ١٨ و بالشروط الوارد: بالمادة ١٩ ومن عمدة الشروط أن تكون مدة الخدمة الفداية السابقة قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خيرة في وظيفته الحالية . لمسا كان ذلك ، وكان النابت في الدهوى ــ على ماسجله الحكم الطعون فيه في مدونا م أن المطمون ضده كان قبل التحاقه بالعمل لدى الزمك القباءن يعسل بوزارة العربية وَٱلْتُعَامِ فَي وَظَيِفَةَ مَدُوسَ تُربِيةَ زِرَاهِيَّةً وَأَنْ وَظَيِفَتِهُ بَأَابِنَكَ ٱلطَّامِنِ هَي " وبيس حسابات حمية ممناز " ومؤدى ذلك اختلاف طبعة العمان ، فإن الحكم المطمون فيه إذ أعتد في ترقيته للطعون ضده بمدة خدمته السابقة بوزارة الترسية والتعليم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن تما يتماه الطاعن بالسبب الثانى الطعن على الحكم المعلمون قيسه الحلطاً في تطبيق القانون وتفسيره ، وبيانا لذلك يقول إن الحكم دوله أيضا في قضائه برقية المطمون ضده على اعتباره بعد إدخال مدة الحدمة التي قضاها في وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعام في حساب المدد الدكلية منقولا بفئته إلى مجروعة الوظائف العالمية من تاويخ سعموله على المؤمل العالمي و تب على ذلك يجلوبي المقارة (د) من المدادة ٢٠ من قانون الصحيح أوضاع العالمين المدنيين بالمانيين المعارض ضدة لم ياتحق بالعالمين المدنيين بالمانيين العالمين المدنيين بالمانيين العالمين المدنيين بالمانيين العالمين المدنيين بالعالمين العالمين المدنيين بالمانيين العالمين المدنيين بالمدنيين العالمين المدنيين بالمدنيين العالمين المدنيان العالمين العالمين العالمين العالمين العالمين العالمين العالمين العالمين المدنيات العالمين العالمين

للسابقة التي قضيت في وظيفة مدرس بوزارة التربية والتعليم في حساب المدد الكلية لانها لانكسبه خرة في وظيفته الحالية لحسابات بما يجمل الحكم المطمون فيه معيها بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٠ من قانوم تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقمهم لسنة ١٩٧٥ س. بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ الذي نشر بالحريدة الرسمية في ١ ١٩٧٨/١١/١ والعمل به اعتبارًا من تاريخ العمل بالقانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن : ﴿ تُحَسَّبِ المدد الكلَّيةَ المحدد بالحداول المرفقة الخاصة بِملة المؤهلات الدراسية ٥٠٠ إفتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أسما أفرب . وتحسب المدد الكاية المتعلقة محملة المؤهلات العليا والمحددة في الحدول المرفق مع صراعاة القواعد الآنية : ﴿ أَ ﴾ (ب) (ج) (c) إحتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل المالى لمن نقلت فئنه أوأعيد تعبينه مجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس عطبيق الجدول الثاني المراق على حالنه حي تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أصاس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأولى المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والاقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني ومفاد ذلك أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فنته أوأعيد تبينه بالفئات الوظيفية المقروة لحلة المؤهلات العليا التي تبدأ من الفئة ذات الربط المالي (١٩٧٤ – ١٩٣٦ ج) قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رتم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة للكلية المحسوبة في أقدميته التي يعتدبها في الترقية طبقاً للقانون وقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس تطبيق الجدول النانى الخاص مجملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ المتعلق بحلة الؤهسلات العليا بمراعاة الفئة والأقدميسة الحسوبة له وفقا للجدول الثاني ، لما كان ذلك ، وكان الثابث في الدعوى أن المطعون ضده لم يكن يعمل لدى البنك الطاعن وقت حصوله على مؤهل بكالور يوس معهد الفطن في شهر يونيو سنة ١٩٦٦ و إنما من لأول مرة به في ١٤/٥/١٤ ٤ وكانت مدة خدمته السابقة بوزارة التربية والتعلم لاندخل في حداب المدالكلية على النحو السالف بيانه في الرد على السبب الأول للطمن ، ومن ثم لا يصدق على حالته وصف نقل الذنة أو إمادة التعيين تجموعة الوظائف العالمية و ينحصر عنه حكم النفوة (د) من المادة . ٢ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام آنف الذكر . لما كان ماتمقدم فان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطمون فيه .

وحيث إن الوضوع صالح للفصل فيه ولها َسلف بيانه فإنه يتعين الحكم فى موضوع الاستثناف وقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق الاسكندرية (مأمورية دمثهور) الجانج الحبتم المستأنف وبرفض الدهوى .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رِقَاءَ عَسِمِهِ المُسْتَقَادُ إِ هِمِهُ الفَرْزِهِ العَالَمِي إِسَاعِيلُ نَائِهِ وَلِيسَ أَشَكَمَ ﴾ وهشو يكر الساهة المُستَثَمَ ﴾ يجي الممروى فائب وليس المُكَمَة ﴾ فه الرسي نتج الله ﴾ أحمد خيام عهد الراؤق وجرجس اسمى .

(Y + A) ·

الطعن , قير ٢٠٧١ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) دعوى « إغفال الفصل في الطلبات » .

إضال المسكة الفصل في بعض الطالبات - ملاج ذلك الرجوع الى ذات المسكة التستيرك مافاتها - م ١٩٣٣ صرافعات - هرطه م أن يكرن العالمي الذي أخفات المصل ايه يدخل في خفروفي اختصاصها - با الوجية الاعتصاصها بالطالبات الأشرى التي فصلت قبها

(۲) قضاء مستعجل ، تزویر .

القشأة المستنبط عدم اعتصامه بالفسل في دموى الزوج الفرعية أو الأملية
 مئة ذاك »

(٣) حكم على بيانات الحكم " عد سيب الحكم " .

الأوراق المدح، في و يعا ، عدم اعتبار ضميا والافلاع عليها من يلجهات الجنأسة الذي يلوم إثباته في هضرها أو في مفوقات الحسكم -

(٤) عَكَمَةُ المُوضُوعِ ^{(د}ُ سَلِطَتُهَا فَى تَقَدَيْرِ الدَّلِيلِ ⁽⁴⁾ . إثبات .

ككة ادوضوع الاخذ يتقرر الخديرش أقتعت يصرف أصابه - هذم الزانها بالو استلالا . على ما وجه ينهه من طمون أو بأصابة طلب الإصالة إلى التحقيق متى رأت فيه ما يكتم ... فلنكوينغ منقبة لم ** 1 — لمن أغفات المحكمة الحكم في بعض طلباته أن ياجأ لعلاج هذا الإغفال عالرجوع إلى نفس المحكمة التستدرك ما فاتها الفصل فيه هملا بنص المحكمة التستدرك ما فاتها الفصل فيه هملا بنص المحكمة التستدرك هذا الطلب على استقلال لا يدخل في احتصاصها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الطلب الذي أغفلت الفصل فيه يدخل في صدود اختصاصها بالتبعية لا ختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها ، آما إذا كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها المصل في موضوعه ابتداه — سواء بالتبعية أو على استقلال — قان المجوء إلى ذات المحكمة المفصل فيه بعدم الاختصاص والإحالة الهو لا مبرر في القانون له و يكون له أن يرفع دعواه به طيتداء أمام المحكمة المختصة بنظره ه

٣ كم الفضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دورى النزوير الفرهية
 أو الأصلية لان الفصل فيها يقتضى الحكم بعجة السند أو يرده وبطلانه
 وهو قضاء في أصل الحق غرج عن ولاية القضاء المستعجل .

٣ - من الدور أن الأوراق المدهى يتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأص يضمها والاطلاع طائبًا أسراء من إجراءات الحلسة التي يطارم إنساته في عضرها وجالاً حرى في مدونات سحكها ، ونشأ كان الحلح المطمون في قد أورد في أسيامه أن الحتم الوارد في السند مسويا إلى المطمؤن ضده قد اصطنع في تاريخ لاحق الناريخ المعلى للسند مما يفيد اطلاع ضده قد اصطنع في تاريخ لاحق الناريخ المعلى للسند مما يفيد اطلاع الحكمة عليه و فحصه ، وكان هذا الإجراء مما لا يازم إثباته تحضر الحلسة أو يكون هذا الإجراءات أنها ووعيت إرعلى من يدعى خلاف ذلك أن يثبته ، وكان الطماع لم يقدم الدليل على أن الحكمة لم تطلع على السند المدعى يتزويره فإن نعيه بذلك يكون على خراساس .

 أسبابه وأنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهت اليه أو بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى وأت فيه ما يكفى لتكوين عقيد"ما ، كما أنها غير ملزمه بتعقب حجيج الخصوم أو ما ساءه من فرائن والرد استقلالا على منها ، ما دام حكمها قد فام على أسباب كأنيه لحمله وتنصمين الرد المسقط لما يخالفها ،

الحكة

يعد الاطلاع على الاوراق و^سماع التقرير الذى تلاه الدينه المستشار المقر<u>ؤ</u> والمراقعة وبعد المداوله

حيت إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم حالم ما بين من الحكم المعامون فيه وسائر أوراق به المعامون فيه وسائر أوراق به المعامون حدما أقامت الدعوى رقم ١٩٧٠ منة ١٩٧٧ منة على الزقاز يق مل العامون بطلب الحكم برد و بطلار الإقراز المؤرخ ١/٥/٢١ منت مستعجل المنسوب إليها والمردع ملف الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٠٠ منت مستعجل الزقاز يقى ، وقالت بيانا لدعواها أنها تمثلك مساحة به ف و ١٨ طو ١٥ من شاهمة في مساحة به مواد على الراحة في مساحة به مواد المنافق عقارات أثمرى ويضع الطاعن بده طبها جميعا ، ثم عن الطاعن حارسا عبها بالحكم المتأثر ويضع الطاعن بده طبها جميعا ، ثم عن الطاعن حارسا عبها بالحكم المتأثرة وحدم "وفاء لما بالربع نفاذا لذلك الموقازيق إلا أنه استمول المعارف وقم ١١٠ منة ١٩٧٠ مستعجل المراجع نفاذا لذلك المحكم فاقامت عليه الدعوى رقم ١١٠ المؤلورات المدينة عليه بالتروير ، إلا أن الفضاء المستعجل لم يقصل في مذا العدن خيايا في الدعوى وجد أن قدم تقويره قضت للعامون ضدها يطلبانه .

سأمورية الزقازيق التي قضت في ١٩٧٩/٣/ بتأييد الحكم المستأنف . طمن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية مذكرة أبدت فيها المرأى يرفض الطمن، و إذ عرض الطمن على هذه المحكمة في فرفة مشورة حددت سياسة لنظره وفيها النزفت النيابة رأيها .

وحيث إن العلمن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحبكم المامون فيه الخطأ في تعابيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي سان طَلَكَ يَقُولُ أَنْهُ دَفِعُ بِعَدْمُ قَبُولُ ٱلدُّمُوئُى عَلَى أَسَاسُ أَنْ السَّنْدُ المَدَّى بَرُو رَهُ عَدمه الطاءن في الدءوى المستعجلة وأن المطعون ضدها انخذت إحراءات الادماء تنزويره فرعيا وطلبت أمام القضاء المستعجل الحكم برده وبطلانه ومن ثم كان يتمين على الله الحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره وبإجالته إلى عكمة الموضوع المختصة ينظره عملا بالمسادة ١١٠ من قانون المرافعات ، ... و إذ لم تفعل المحكمة المنتمجلةُ ذلك وأغفات الفصل فيه ، فإن الإدهاء فرميا يَظُلُ قَائَمًا ثَمَا لَا يَجُوزُ مِعَهُ الْجُوءُ إِلَى دَمُوى النَّزُوْ يَرِ ٱلأَصَالِيةُ الْمُسَائِلَةُ لِشَكْمٍ بِرَدْهُ و بطلائه ، إلا: أن الحكم المطمون فيه رفض هذا الدفع بمقولة أن الفصل في الادِجاء بالتزوير غرج عن تعالق اختصاض القضاء المستعجل و بالتسالى سَمُؤَانَ المُستند يَعَالَ تَعَتَ السيطرَة القانونية للطاءن عمل يجرُ له الاحتجاجِ به قبلها في أيَّى وقت وهو ما بجيرٌ لها الالتجاء إلى دفوى مبتدأة بطلب وده و بطلابه حالة أن النابت أن المستند المدعى بتزويره ظل مودها خرينة المخكمة إلى أن يقضي في موضوع الإدعاء بالتزوير وهو ما يعيب الحكم المطعون نيه بالخطأ عليق الفانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النمى سردود ، ذلك أنه ولأن كان لمن أغفلت المحكة الحكم في بعض طلبانه أن يامباً لهلاج هذا الاغقال بالرجوع إلى نفس المحكة القستدرك ما فاتها الفصل منه عملا بنص المسادة ١٩٣ من قانون المرافعات ولي استقلال لا يدخل في اختصاصها ، إلا أن ذلك المشكور المان يكون الطلب الذي أغفلت الفصل فيسه يدخل في حدود المساب المتها بالعالمات الاحرى القصل فيسه يدخل في حدود المساب بالعالمات الاحرى القصل فيسه يدخل في حدود العالم المناسبة بالمناسبة بها ، أما إذا

كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها الفصل في موضوعه ابتداء — سواء بالتهمية أو على استقلال — فإن اللجوء إلى ذات الحكة للمصل فيه بعدم الاختصاص والإحالة لهر لغو لا مهر في القانون له و يكون له أن يرفع دعواه به ابتداء أمام الحكة المختصة بنظره علما كان ذلك ، وكان الفصل فيها لا يختصر بالفصل في دعوى التروير الفرعية أو الأصلية ، لأن الفصل فيها يقتض الحكم بصحة السند أو برده وبطلانه وهو قضاء في أصل الحق يخرج من ولاية الفضاء المستمبل ، وكان الحكم المطعون نيه قد التزم هذا النظر في الرد على الدفع المثار من الغامن بعدم قبول الدعوى ، وكان ما استطرد إليه تزيدا من أن السند لا يزال تحت سبطوة الطامن لا يؤثر في الدعامة الاسامية التي أقام عام أفضاء هما يجمل النمي عليه بخالفة الثابت بالأوراق غير منتج ، فإن هذا السهب يضمعي بشقيه في غير عاله .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثانى على الحكم المطمون فيه بالبطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة قفست برد و بطلان السند المدعى بترويره دون أن تعلم عليه إذ خات محاضر الجلسات ومدونات الحكم وأسبابه من أية إشارة تفيد ذلك ، وكان كل ما اطلمت عليه هو الصورة الشمسية للسند الماخوذة بمعرفة الخبر المنتدب في حين أنه كان يتمين على المحكمة أن تحضر الحرز وتفضه وتطلع بنقسها على السند ، وإذ لم تفعل قان حكمها يكون هشو يا بالبطلان .

وحيث إن النمى بهذا السهب مردود ، ذلك أن من المقرر أن الأوراق المدى بنزو برها لا تعدو أن تكون من أوواق القضية فلا يعتبر الامر بقسهها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة الذى يازم إثباته في عضرها و بالأحرى في مدونات حكها ، ولما كان الحمم المعامون فيه قد أورد في أسيابه أن الحمم الوارد في السند ممسويا إلى المطمون ضدها قد اصطنع في أويخ لاحق الداريخ المعلى المسند ممسايقيد اطلاع المحكة عليه وفحصه ، وكان هذا الإجراء مما لا يازم إثباته يحضر الجلسة أو أى محضر آخر أو مدونات الحكم ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت وعلى من

يدعى خلاف ذاك أن يثبته ، وكان الطاعن لم يقدم الدلبل على أن الحكمة لم تطلع مل العند المدعى بتزويره فإن نعيه بذاك يكون على غير أساس .

وحيث إذ حاصل النعي بالسببين الثالث والرابع القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه استند في طلب رقض الدووي إلى أن المطنون ضدها تتلاعب بالأختام وتستعمل أكثر من ختم لها مدللا على ذلك بيعض النقود المنسوية إليها وأنه من المستحيل لمن يصطنع ختمآ أن يخطىء في كنابة تاريخه وفي اسم صاحبه كما هو حاصل في شـــأن الخرَّر الموتم يه على الإقرار المدعى بتزويره وهو ما يقطع بأن المطمون ضمدها هي ألتي عمدت إلى اصطناع هذا الختم متضمنا تاريخا لاحقا لتاريخ تحرير الإقرار للايقاع به وآيته في ذلك أن المطعون ضدها نفذت مضمونه بعد تحريره ، ومن ثم فإنه يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة `` تحرير السند والتوقيم عليه ، إلا أنَّ الحسكَ المعادون فيه رفض طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق تأسيساً على اطبرتنبانُ المحكمة إلى ما جاء يتارير الخبير عُى أَنِ الْحَمِّ الْمُوقِعِ بِهِ أَصْطَنَعِ فَ الرُّخِ لَاحَقَ لِنَارِ يَخُ السَّمَادِ فَ حَيْنَ أَن ثبوت اصطناع الختر أو إمطائه تاريخا لاحقا لتاريخ عرير السند لا ينتفي ممه أن تكون المطعون ضفعا هي التي اصطنعته ودون أن يرد علي ما ساقه من قرائن ممسأ يعيب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النمى فى غير عمله ، ذلك أنه الحاكان من المقور سـ
وملى ما جرى به قضاء هذه المحكة سـ أن لحكة الموضوع السلطة النامة فى الأخذ
بتقرير الخبير المبين فى الدموى لاقتناعها بصحة أسيابه وأنها لا تكون ملزمة
بعد ذلك بالرد استقلالا ملى الطعون التى وجهت إليه أو بإجابة طلب الإحالة
لملى التحقيق متى رأت فيه ما يكافى اتكوين عقيدتها ، كما أنها غير ملزمة
يتعقب حجج الخصوم أو ماساقوه من قوائن والرد استغلالا على كل منها مادام

حكها قد قام على أسباب كافية لحله وتتضمن الرد المسقط لمسا نخالفها ، ولم كان الثابت من مدونات الحكم المطمون فيه أنه استند في قضائه إلى المسئلة إلى تقوير قدم أبحاث التربيف والتروير من أن السند مزوو لأن بصمة الحتم الملشوبة إلى المطمون ضدها تحمل تاديخا الاحقا لتاريخ تحوير هذا السند وهو ما يكفى صائفا للقضاء برده وبطلائه قلا عليه بعد ذلك إن هو التفت عن إجابة الطاعن إلى طلب إحالة المدعوى إلى التحقيق أو الرد على ما ساقه من قرائن تخالفه ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بما ورد بهذبن السبين على غير أساس .

ولما اندم يتدين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

وثامة السبد المستشار هد إراهيم الدسوق نائب رتابض الحسكة ، ومضرية اساوة الستشار بن عبد المدم رشدى ، سعانى روزوع ، حسين على حسين والحسين الكمنان .

$(r \cdot 1)$

الطعن رقم ٨ . ٣ لسنة ٨٤ القضائية :

(١ – ٢) إيجار . " الأرض الفضاء " . عقد . قانون .

 ١ -- إيجار الأرض الفضاء - عدم خضوعه القرائين بجار الأماكن - طبيعة الأرض المؤجوة - العبرة قبيا بما ورد بالمقد من كان مطابقا الفقيقة والإرادة المتعاقدين .

٢ - تأجر حديدة بها أشجار مثرة لاصتمالها فنا. نهرسة مجاورة بعاد مدخل م اليس من
هائه أن يؤثر على «بهتها أو يلحقها بالمهن ادارجوة كدرسة ، مهة فلك .

و ٧ ما كانت قوانين إيجاو الأهاكن قد امتلنت صراحة من نطاق المبيقة الأرض الفضاء " وكان المناط في تحديد طبيعة المبين الوجرة هو بما أثبت في العقد بشرط أن يكون ذلك مطابقا للحقيقة ولإرادة المتعاقدين وكان النابت في عقد الإنجار موضوع التداعي أن المبين الأجرة وصفت بأنها "حديقة بها بعض الاشجار المشعرة " فإنها بهذا الوصف لا تعد في مفهوم عوانين الإنجار مكانا يخضع لأحكامها ، وإنما تعتبر أرض فضاء تخرج حن نطاق تعليق هذه القوانين وتحكمها القواهد العامة في القانون المدنى ، ولا يغير من ذلك العين أبعرت لاستمالها فناء المدرسة مجاورة ، وحرة من ذات العامي اذات المطون ضدها بمقد سابق سد على تأجر المدرسة حراية أن المين أستماده الما التي أجرت بها ، المقد صابح عده وحدة واحدة ، وإنما نظل محالها التي أجرت بها ، الساق مجيد عقد تأجيرها حد القواعد العامة فتحده داله وفقا

للشروط التى اتفق طيها فيه ، و إذا انفضت مدة هذا التعاقد ورغب الطاءن ـــ المؤجر ـــ عن تجديده وقام النزاما ـــ منه بشروط التعاقد بإلذار المطعون ضدهـاًــ المستأجرون ـــ بذلك ـــ فإنه كان يتمين القضاء بإنهاء العقد ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الحكة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة وبعد المداولة .

حيت إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائم الدعوى حمل ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوداق - تتحمل في أدب الطامن أقام الدعوى 103 سسنة ١٩٧٥ مدنى بندر سوهاج حل المطعون ضده البعنة الماابا الحكم يفسخ عقد الإيجاو المؤرخ ١٩٧٨ وتسايمه العن ، وضوع التماقد ، تأسيسا على أنه بموجب المقد المذكر و ستأجر المطمون ضده الناني مشاهرة تصديقة بها بعض الاشبار وكان قير راقب في تجديده ، فقد أنذره في ١٩٧١/١٩/١٧ يفسخ النعاقد وتسليم وكان قير راقب في تجديده ، فقد أنذره في ١٩٧١/١٩/١٧ يفسخ النعاقد وتسليم المشائية وقيدت بجداولها وقر ١٩٧٦ المحكمة الدعوى الم محكة سوهاج الإنبادائية وقيدت بحداولها وقر ١٩٧٦ المحكمة المعامون ضدهما عدا الحكم بالاستاناف ٢٦ سنة ٢٥ و ترافض الدعوى الم طمن الطامون ضدهما عدا الحكم بالاستاناف ٢٦ سنة ٢٥ و ترافض الدعوى و ستاريخ ١٩٧٧/١٢/١٨ حكم بالاستاناف ٢٦ سنة ٢٥ و ترافض الدعوى طمن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النباية مذكرة أحمد أبيا المؤلى سنقض الحكم ، وأد عرض الطون على المحكمة في غرفة مشورة حددت جاسة لنظره وفيما الذرت النباية رابها «

وحيث إن مما ينجاه الطاعن بأسباب الطمن على الحكم المطمون فيه نخالنة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي سيان ذلك يدول أن النابث من عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٥/ ١٩٧٥ موضوع الدموى أنه عقد مستقل بأجرة مستقلة ومحاد أوض حديقة باعتبارها وحدة إبجارية مستقلة عن مبنى مدرسة البلينا الجديدة المشتركة المؤرخ منه لذات المطمون هابيما بعقد سابق ، وبالتالى لا يخضع لفوانين إبجار الاماكن رائما محكمه القواء العامة من القانون المدنى ، وإذ خالف الحكم هذا النظر وخاص إلى أن العين المؤجرة إذ استؤجرت يفرض استمهافا حديقة المدرسة فإمها ءمد مكانا عامقا بمبناها وسزما لا يتجزأ منها ، وأخضمها بالتالى لحكم الانتداد الفانونى ، لحكم الانتداد الفانونى ، والخارة وأخلاق والحيقة ،

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت قوانين إيجار الأماكن قد امتثنت صراحة من نطاق نطبيقها هالارض الفضاء" وكان المناط فأتحديد طيعة الدن المؤجرة هو مما أنبت بالمقد بشرط أن يكون ذلك مظابقا المقيقة ولإرادة المنهاقدين ، وكان الثابت في عقد الابجار موضوع التداعي أن المين المؤجرة وصفت بأنها العمدينة ما يعن الانجار المثمرة ت فإنها بهذا الوصف لا تعد في مفهوم قرازين إنجار الأماكن مكانا يخضع لاحكامها و إنما تعتبر أرض فضاء تخرج من نطاق تطبيق هذا القوانين وتحكمها القواهد العامة في القـــانون المدنى . ولا يتمير من ذاك أن العين أجرت لاستمالما فناء لمدرسة مجاورة مؤجرة من ذات الطاعن الدات المأمون ضدهما المعقد سابق ، إذ ليس ذلك إلا تحددًا للغرض من استئجارها لا تأثيرًا، على طبيع تها ولا يترتب عليه إلحاقها بالعقد السابق بحيث تضحى معسم وحدة واحدة ، وإنما تظل محالتها التي أجرت بها ، مما لازمه أن يخضم عدد تأجيرها المؤرخ ١٩/٩،٩٧٩ والمقواعد العامة فتنحدد مدته وفدًا للشروط التي انفق عليها فيه . وإذ إنقضت مدة هذا النعاقد ، ورغب الطاعن عن تجديده وقام ـــ التزاما منه بشروط التعاقد ـــ بإنذار المطمرن ضدهما بذلك في ١٩٧٥/٩/١٦ ، فإنه كان يتعين القضاء بإنهاء العقد ، و إذ خالف الحكم المطعون هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القاءون وأخطأ في الهبيقه بما يوجب نقضه

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم من أحباب .

جلسة ١٦ من ديشمېر سنة ١٩٨٢

برئاء قالسید المستشار محمود جدیر رمضان نائب رئیس انحکمة وهشو یة السادة المستشار بن ه أحمد كال سالم 6 عدر آفت خفاجی 6 عد صدید عبد اتمادر رماهو قلادة واصف م

(11)

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٨٤ القضائية:

(١) نقض • ﴿ الخصوم في العلمن ﴾ .

الاعتصام في الطعن بالنقش - شرطه -

(٢) تزوير . حكم . ته إصدار الحكم ** . استثناف .

هدم جواز الحدكم بسمة المحرو — أيا كان ترع، — وفي الموضوع مدا • م ع بم بالمائت حجيز الطاهن من إثبات تروير رهادن الحدكم الذي ببدأ مه ميعاد الطمن لا يحول دون تمسكم بهطانه • الحدكم في الادعا. بالتروير رف شكل الامتشاف — المبنى عليه مما — عطأ •

السلما كان شرط قبول الحصومة أمام القضاء قيام تزاع بين أطرافها على الحق موضوع التداعى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى عليه للحكم له بطلباته عمل وصفته المسادة النالثة من قانون المرافعات بأنه المصامة الفائمة التى يقرها الفانون ، وكان العلمون بالنقض لا يخرج من هذا الاصل فلا يحتى القبوله بجرد أن يكون المطمون ضده طربا في الحصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطمون فيه بل يجب أيضا أن يكول قسد نازع خصمه أمامها في طلباته هو ، ولما كان ألمين من أمامها في طلباته المطمون فيه أن المطمون ضدها الأولى اختصمت المطمون مندهما المثاني والنالث ليصدر الحسكم في مواجهتهما ، وأن الأخيرين وقفا من الحصومة موقفا سلبيا ، فإنه لا تكون الطاعن مصاحة في اختصامهما أمام عن الحصومة موقفا سلبيا ، فإنه لا تكون الطاعن مصاحة في اختصامهما أمام عنكة المقض .

٧ - مفاد نص المسادة ع ع من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحسكم بهسمة المحرر - أيا كان نومه و في موضوع الدعوى مما ، بل يجب أن يكون القضاء بسجته سابقا على الحسكم في الموضوع ، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي به وذاك حتى الا يحرر الحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون الديم من أوجه دفاع أحرى كان يرى في الادعاء بالتروير ما عسى أن يكون الديم من أوجه دفاع أحرى كان يرى في الادعاء بالتروير الهذي ما يني عنها ، كما كان ذلك ، وكان عجز الطاعن عن إساب تزوير إهلان الحكم المستأنف والذي من تاريخ حصوله يهدا سريان ميعاد الطعن بالاصتفناف المسبة له ، ويستنبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط فيه ، إذ ايس في القانون ما يحول دون تمسك ببعثلان ذلك إعلان بعد الحريم برفض الإدعاء بالتزوير المبات ذلك البطلان أو نفيه - لما كان ذلك - وكان الحكم المعادون فيه الدوير معا فإنه يكون فحد خالف القانون بما يوجب نقضه فيا قضى به الدوير معا فإنه يكون فحد خالف القانون بما يوجب نقضه فيا قضى به شكل الاستثناف .

المحكمة

بعد الاطلاع ملى الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائم – هلى ما بين من الحكم المطعون فيسه وسائر أوراق الطمن – تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى وقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدى كان المنصورة ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلاء المحل المؤرد به بقد الإيجارالمؤرخ ١٩٦٥/١/٥٥ على سند من أنه لم يقم بالوفاء بالأجرة من ١/ ١٩٦٨/١/٥٠ حتى آشر ديسمرسنة ١٩٦٩ ورتم تكليقه بالوفاء ١٩٧/٤/٥ قضت محمكة أول درجة بإخلاء العين المبينة يعالما لإيجار وصيفة الدعوى وتسليمها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستنناف وقم ٢٢ ص ٢٣ ق المنصورة ، وبتاريخ ٩ م ١٩٧/ قضت محمكة الاستاناف

(أولا) بقبول إدخال المطمون ضدهما الناني والنالث . (ثانيا) برفض الدفع بعدم جواز الاستشاف لفلة النصاب . (ثالثا) بقبول الطمن بالزوير ومذكرة شواهد التروير شكلا وقبل الفصل في .وضوعه وفي ادفع بسقوط الحقى في الاستشاف لرفعه بعد البواد سندب مصابعة الطب الشرعي للاطلاع على أوراق الدهوي والم ورة التتهيذية للحكالا بدائي وقم ١٩٧٠ سنة ١٩٧٠ مدى كلى المنصورة وعضر إعلانه المؤوخ ١٩٧٠/٦/١٩ والإخسار سحيحة . كلى المنصورة وعضر إعلانه المؤوخ ١٩٧٠/٦/١٩ والإخسار سحيحة . وشاريح ١٩٧٧/٦/١٩ قضت تلك المحكمة قبل الفصل في الدخع المقال محيحة . في الاستشاف إرحالة الدموي إلى التحقيق و سارخ ٧/٣/١٧ قضت في الاستشاف إرحالة الدموي إلى التحقيق و سارخ ٧/٣/١٧ قضت في الاستشاف بإحالة المفتون عليه . و هذا المحكم بطريق النقص ، وقدمت الذياية مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة المطمون ضدهما الثاني والثالث وأبدت الرأي في موضوع بيله المنطون منقض الحدم في المدت المائي في موضوع المعن سقض الحدم وفيها الترمت الذيابة رأيها ،

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المعامون ضدهما النانى والثالث ليسا خصمين للطاهن ، إذ لم يوجه لهما ثمة طلبات ، كما لم ينازمانه طلباته . فلا مصاحة له في اختصامهما .

وحيث إن هذا الدفع سديد ... ذلك أنه لما كان شرط البول الجمومة أمام الفضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع النداعي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى عليه للحكم له بطاباته مما وصفته المادة الثائمة التي يقرها الداؤون ، وكان الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها الداؤون ، وكان المطعون ضده طرفا في الحصومة امام الحسكة التي أصدوت الحسكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طاباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من مدونات الحسكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الناني المسلمون ضدها الناني المسلمون ضدها الناني المعاون فيه أن المطعون ضدها الناني المسلمون فيه أن المطعون ضدها الناني المسلمون فيه أن المطعون فيه أن المطعون ضدها الناني المسلمون فيه أن المطعون فيه أن المطعون فيه أن المطعون فيه أن المسلمون في المسلمون المسلمون

والثالث ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وأن الأخيرين وقفا من الحصومة حوقفا سلببا ، فإنه لا تكون للطامن مصلحة في اختصامهما أمام محكمة النقض، مما يتمين معه الحكم بعدم فيول الطعن بالنسبة اليهما .

وحيث إن الطمن بالنسبة النطمون ضدها الأولى ا-توقى أوضاعه الشكلية .
وحيث إنه مما بنعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه تخالفة القانون ،
إذ قضى فى الادعاء بالتروير ، وفي موضوع الدعوى يحكم واحد ، على
خلاف ما تفضى به المادة ع ع من قانون الإثبات ، فحرمه من استكال
دفاعه في الدفع بسقوط الحتى في الاستثناف قائه يكون قد خالف الفننون .

وحيث إنَّ هذا النمي في محله ، ذلك أن المسادة ع، من قانون الاثبات تنص على أنه عنه إذا قضت الحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في أثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لذلك أقرب جاسة ". ومفاد ذلك أنه لا مجوز الحسكم بصحة المحرر أيا كان نوعه ــــ وفي هوضوع الدعوى معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقا على الحكم في آارضوع ، ولو كان قد سبق إبداه دفاع موضوعي ، وذلك حبَّى لا يحوم الحصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرو من أن يقدم ما حدى أنّ يكرن لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الادعاء بالنزو يرما يغني عنها ــــ لمما كان ذلك - وكان عجز الطاءن من إثبات تزوير إعلان الحكم المستانف -واللي من تاريخ حصوله بهذأ سريان ميعاد الطمن بالاستثناف بالنسبة له ـــ لا يستتهم بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه فيه ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان ــ بعد الحكم برفض الادعاء بالتوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ قد تتعدد الأطلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه . لمــا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيه قد قضى في الادءاء بالتزوير وفي شكل الاستشاف ـــ وهو ذاته المبي على الادعاء بالنزوير – معافاته يكون قد خالف القانون بما يوجب نفضه فيا قضى به في شكل الاستثناف دون حاجة إلى بحث باقى الوجه العامن

وحيث إن الموضوع غير صالح للفعدل فيه . فيتمين أن يكون مع المنقض الإحالة .

جلسة ١٩٨٢ من ديسمبر صنة ١٩٨٢

برقامة السيد المستثمار / محمود حدن رمضان ثائب وتيمين الحسكة ، وبضوغ نسادة المستشارين ، أحمد كال مالم ، وجد رأنت خفاجى ، وعمد مهد عبدالغادر ، يرماهر قلادة وإصف ،

(111)

الطعن رقم ٣٦٨ السنة ٤٩ القضائية :

(١) نقض " أثره نقص الحكم " . " ساعلة محكة النقض " . إستثناف . " نطاق الاستثناف : النقض والإحالة " .

أقش الحسم المعامرة تمه والإسالة ، هؤداه . وجوب للنزام محكة الاستنداف في قضائها بالمسألة القانوئية التي نصل فيها حتم النقش ، شمائعة ذلك ، أثره ، بمعدى محكة النقش الفصل. في الموضوع منذ نقش الحسم الرة القانية. ، م ٢٢٦٩ مراضات ، عله ذلك ،

۲ - ۳) د إيجار الاماكن " . قانون .

(٢) تأجير المستأجر الدين المؤجرة مفرطة في ظل الفاتون ١٩٤٧/١٢١ . مؤهاه حالت مؤهاه من المناه مؤهاه من المناه المناه المناه ١٩٤٨ . أثره ١ أتحسار الامتداد الذائوليم الفاجر منه ١٩٣٧ . أثره ١ أتحسار الامتداد الذائوليم

(٣) حق الحسائك فى تأجير وحداث المدنى ماورشا ٥ م ١٣ ق ١٩٨١/١٢٦ . المصو
 مل المبانى الن بيداً فى إنشائها فى ١٩/٢ ١٩٨٠ . -- تاويخ العمل بها الهانون ٥

بـ الدص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات يدل مـ وعلى ما حرى يه قضاه هـ أنه الحكم الماهون على انه ولئن كان اقض الحكم الماهون فيه نقضا كليا ، و إعادة الفضية إلى الحكمة التي اصدرته يقتضي زواله وغو حجيته و به تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، يحيث يكون لحم أن يسلكوا أمام هذه الحكمة من مسالك الطلب

والدفع والدفاع ما كان لهم في ذلك قبل إصداره و يكون لحكة الإحالة أن تقيم حكها على فهم جديد اواقع الدعوى الذي تحصله ما قدم لها من دناع وعلى أسس و ترية أخرى غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجب نقضه ، إلا أن ذلك مشروط بألا تمالفت كمة الإحالة قاعدة في تها محكة النقض ف حكها الناقض ف لم كان ذلك وكان الثابت من حكم محكة النقض الصادر في ... فالعلمن وقم ... أنها نقضت الحكم الاستثناف الأول الصادر في ... الذي قضى بعدم جواث الاستثناف الهائية المحكم المستثناف وإجازته ، فإنه كان تقتم على محكة الاستثناف وإجازته ، فإنه كان تقتم على محكة الاستثناف التي أحيلت إليها القضية أن تبعه في هذه المسالة الفانونية التي فصلت فيها المحكة عملا بالفقرة الثانية من الماحة وجه الاستثناف المحادن فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف الم المعادن فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستثناف المائية وعلى نفس الأساس الأول فإنه يكون فد خالف الفانون عمل هذا الفانون فد خالف الفانون .

(٧) أن كان حقد إيجار عين النزاع مفروشة قد أبرم في ... في ظل القانون رقم ١٧١ أسفة ١٩٤٧ بشار إيجار الأماكن الذي كانت أحكامه تسمى على الأماكن المؤجرة مفروشة ، ومنها إهداد حقود إيجارها امتدادا قانونيا ، إلا أن هذا الامتداد وقد انحسر عها بصدور القانون رقم ٥٧ لسفة ١٩٦٩ والذي استثناها من حكم المادد ٣٧ مه ، ذلك أن المقصود من هذا الاستثناء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة هو إخراجها من حكم الامتداد القانوني لعقود المجار الأماكن لمد كان ذلك وكان القانون وقم ٥٧ أسفة ١٩٦٩ سالف الذكر يسمى على المنازعات المعاروحة التي لم يفصل فيها ولو كانت ناشئة عن عقود أبرت قبل صدوره المعلقه بالنظام العام ، فإذ هذا القانون يمرى على النزاع المطروح ، عملا بنص المدرة ٩٧ منه .

(٣) إن النصت عليه المسادة ١٣ من الغانون وقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ف شأن بعض الأحكام الحاصة بتأجير و بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمعمول به من ١٩٨١/٧/٣ من اعطاء المسالك الحق في تأجير ثلث وحدات الملمني مفروشا إذاكان مكونا من أكثر من وحدة ، هذا الحق فاصر على المياني

التي يرخص في إقامتها أر بيداً في إنشائها من تاريخ العمل بالفانون سالف الذكر في ١٩٨١/٧/٣١ حسب صريح نص الك المهادة •

الحكة

بعد الاطلاع مني الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة .

حبث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -تخصصل في أن المطَّمُون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٨٣١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة ضد الطاءنة والمطعون ضده الثان بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ٧/-١٩٥٧/١ ، وإخلاء الشفة الؤجرة مفروشة المبينة بصحيفة الدعري وتسليمها مع النقولات ، تأسيسا على أن المطعون ضده الثانى استاجرها مفروشة بموجب العقد سالف الذكر ، ثم تركها للطاعة – بعد أن طلقها ـــ بغير وجه حق ، و إذ كان القانون وقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ يحفار هلي الملاك تأجير أكثر من شقة مفروشة ، وكانت المطعون ضدها الأولى – الممالكة – تؤجر شقة أخرى مفروشة ينفس العقار الذي تملكه ، فقد أقامت الدموي لتصحيح وضعها طبقا للقانون. أجابت العاصة بأن مين النزاع أجرت خالية وأقامت بها مع زوجها المطمون ضده الثانى منذ بدء الايجار وتركها لما بعد طلاقها منه . بتاريخ ١٩٧١/٥/١٠ حكمت المحكمة بالاخلاء والقسلم . استأنفت الطاحنة هذا الحسكم بالاستثناف وقم ٢٦٣٧ صنة ٨٨ ق الفاهوة ، وبتازيخ ١٩٧٣/٣/١١ قضتُ الحسكمة بعدم جواز الاستثنافي . طعنت الطاعنة في هـــــذا الحسكم بطريق النقض بالطعن وقم وهم عنة ٣٤ ق و بتاريخ ١٦ /١٩٧٧ ، قضت المحكمة بنقض الحكم المطعرن فيسه والإحالة . وبعسد تعجيل الاستثناف قضت المحسكمة يتاريخ ٢٣ ١٩٧٨/١٢ بمدم جوار الاستثناف للرة الثانية . طعنت الطاعنة

فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية أيضا ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض العامن ، وإذ عرض الطمن على هذه المحكمة فى خوفة مشورة ، حددت جاسة لنظاره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما تنماه الطاعنة على الحكم الطمون فيه نخالفة الفانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الفقرة الثانية من المادة ١٦٩ من قانون المرافعات تم على الحكة التي أحيات إليها النضية بعد الناض أن تابع حكم محكة النقض في المسألة الفانونية التي فعملت فيها الحكمة ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ، وتضى بعدم جواز احتثناف حكم محكة الدرجة الأولى الفاضى بالإخلاء ، في حن أن محكة النقض سبق أن قصلت في هذه المسألة الفانونية في حكمها الصادر في العامن وفي ١٥٨ سنة ٣٤ ق فإن الحكم يكون قد خالف الفانون .

وحيث إن هذا النبي صحيح ، ذلك أن النص في الفقوة الثانية من المحادة ٢٩٩ من قانون المرافعات على أن قع فإذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب نحيل الفضية إلى المحكة التي أصدرت الحكم الطعوز فيه لنحج فيها ، و جديد بناء على طلب الخصوم وفي هذه الحالة يتمتم على الحكمة التي أحيات إليها القضية أن تابع حكم محكة النقض في المسألة القانونية التي فعملت فيها المحكمة ، يدل — وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه ولئن كان يقتضى زواله وعو حجيته فتعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عايه قبل إصدار الحكم المنقوض ، بحيث يكون لم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة قبل إصدار الحكم المنقوض ، محيث يكون لم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة الإحالة أن تقيم حكما على فهم جديد أواقع الدعوى الذي تحصله مما تقدم له الإسلام والدنية والدفاع ما كان من ذلك قبل إصداره ، و يكون لحكمة الإحالة أن تقيم حكما على فهم جديد أواقع الدعوى الذي تحصله مما تقدم لها مؤدناع وعلى أسس قانونية أخرى غير التي جاءت بالحكم المعمون فيه واستوجبت يقضمه ، إلا أن ذلك مشروط بالا تخالف عكمة الإحالة قاعدة فانونية قررتها لتقض في حكما الناقض . ما كان وكان النابت من حكم محكة المنقض أصدو في المعروف العامون على المنابع والمنابع والمنابع والمنابع من المحم عكمة المنقض الصادر في ١٩٧٠/١٧ و قالعامن وقيم هية الإمالة تاعدة فانونية قررتها النقض في حكما الناقض . ما كان وكان النابت من حكم محكة المنقض الصادر في ١٩٧/١٧ و قالعامن وقيم هي وكان النابت من حكم عكمة النقض الصادر في ١٩٧/١٧ و وكان النابت من حكم عكمة النقض المحمود في المحمود في المحمود المحمود المحكم النقض المحمود وعلى النابع المحمود المحكمة المحمود والمحمود المحكم المحكم المحكم المحكمة المحمود والمحمود والمحمود المحكم المحكمة المحكم

انهائية الحكم المستأنف وجاء في أسيابها والما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطمون هليها الأولى أقامتها بعدصدور القانون رقم؟ ه لسنة ١٩٦٩ استنادا إلى أن مين النزاع مؤجرة مفروشة ، وأن المسادة ٢٣ من ذلك القانون أخرجت الأماكن المؤجرة مفروشة من حكم الإمنداد الفانونى خلافا لمساكانت تقضى به المسادة الأولى من القانون رقم ١٣١ أسنة ١٩٤٧ الذي أبرم عقد الايجار موضوع النزاع في ظله ، وأن المسادة ٢٠٣ منه أباحت للالك أن يؤخِر شقة وأحدةمفروشة الأحكام ، وكانت الطاعنة قــــد أجابث على الدموى بأن مما أثبت بالعقد من أن الشَّمَّة مفروشة صورى ، وأنها أحرت خالية ، وكان مفاد ذلك النول أن مقد الإيجار محل النزاع يسرى مليه الامتداد القانوني ، فإن مثار النزاع في الدعوى يكون في حقيقة الوافع دائرا حول ما إذا كان العقد محندا امتداداً قانونيا تبعا لتأجير العين خاليه طَبقا لتصوير الطاعنة ، أو أن هذا الامتداد قد انحسر عنه بعدًّ إذْ أُدرَكه الفائون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ يا مظر لـُاجير العين مقروشة أخذا بِقُولُ المطعون عليها الأولى ، ١ كان نما تندم ، وكانت المادة ٨/٢٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدوي متعلقة باستداد المقد ، فإن التقدير باحتبار المقابل الذندى السيدة الى قام الزاع على احتداد المقد إليها ، وكانت المسيدة المشار إليها في الدموى المطروحة ذير تحدودة، فإن قيمة الدموى تعد عندئذ زائدة عن ماشين وخمسين جنبها طبقا السادة ٤٦ من قانون المرافعات ، و يجوز الطعن بطريق الاستثناف في الأحكام الصادرة فيها . وإذلم يساير الحكم المطعوز فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستثناف فإله يكون قدخالف الفانون بممايستوجب نقضه وكانت محكمة النقض قد فصلت في هذا الحكم في شكل الاستثناف فأجازته ، فإنه كان يتحم على عكمة التي فصلت فيها المحكمة عملا بالعقرة الثانية من المادة ٢٦٩ سالله الذكر وإذخالف الحكيم المطعوز فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستثماف للمرة الثانية وملى نفس الأساس الاول ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب قفضه ، والحكم بغيول الاستثناف شكلا .

وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان الطعن للرة الثانية ، فإنه يتمين الحكم في الموضوع عملا بالمسادة ٢٩٢٩ع مرافعات .

وحيث إنه لمساكانت المراكر القانونية للخصوم لم تستقر بعد ، فإنه يتمن على هذه المحكة حتى تفصل في الدموى أن تبحث مدى تطبيق النصوص المتعلقة بالنظام العام في قوانين إيجارات الأماكن المتعاقبة .

وحيث إن النابت من الاوواق ، ومن عقد الإيجار الؤرخ ١٩٥٧/١٠٠٧ أن المطعون ضده اللأولى ، أن المطعون ضده اللأولى ، أن المطعون ضده اللأولى ، وأن الحلاف حول هذا الوصف قسد حسم بحكم محكة النقض الصادو بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٦ في العامن رقم ١٩٥٩ سنة ٣٤ ق ، والذي انتهى إلى أن من النازع أجرت مقروشة ، لما كان ذلك ، وكانت المسألة الأساسية التي فصل فيها أهذا الحكم بقضاء بات هي ذات المسألة المثارة في النزاع المطاروح ، فإن هذا القضاء يحوز قوة الأسر المنضى ، ومن تم فإن دفاع الطاعنة القائم على أن الإيجار المصب على عين غير مفروشة يكون على غير أساس .

وحيت إله واثن كان عقد إبجار عين النزاع مفروشة قد أبرم في ١/٠ ١٩٥٧ في ظل القانون وقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٤٧ شأن ابجار الأماكن الذي كانت أحكامه شمري على الأماكن المؤجرة مفروشة ، ومثها امتداد عنود إمجارها المتداد المقانونيا المؤورة القانوني المقانونيا المؤورة القانوني المقدود من هذا الاستناء والذي استثناه المنحمة المحكمة سهو إخراجها من حكم الامتداد الفانوني لعقود وعلى ماجري به قضاه هذه المحكمة سهو إخراجها من حكم الامتداد الفانوني لعقود المؤركة في ملك كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٩ سالف الذكر يسرى على المنازعات المطروحة التي لم يفصل فيها واو كانت تاشئة عن عقود أبرمت قبل صدوره اتعاقه بالنظام العام ، فإن هذا القانون بسرى على الزاع المطروح . وغير سميح ما ذكرته الطاعنة في سحية المامن من أن الحمكم الصادر من عكمة النقض في الطمن رقم ١٥٨ سسنة ٣٤ ع قد اخضم مقد المحاد عن الزاع الامتداد القانوني ، ذلك أن الدين من مدوناته سالفة الذكر ، إلى تعرض لمسالة حواز الاستثناف ، ولم يفصل في مسألة امتداد المقد ،

كما أنه لا محل لتمسك الطامنة بحكم المسادة ٤٩ من الفانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الحاص بتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والت يجرى نصمًا على أنه " يحق الستأجر الذي يسكن في عين استاجرها مفروشة من مالكها لمسدة حمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق طها ، وذلك بالشروط المنصوص عليها في العقد ، ولا يجوز للؤجر طلب إخلاله ... ، ذلك أن المناط في تطبيق هذا النص أن يكون عقد إيجار المكان مغروشا مازال قائما ، والثابت أن المطمون ضدها الاولى استندت في طلب فسنخ مقسد إنجار عين النزاع المؤسرة مفروشة لاحكام المسادة ٢٩ من القانون رقم ٢٠ السنة ١٩٦٩ بشأن إنجار الأماكن التي حفارت على الملاك تأجير أكثر منْ شقة مفروشة وأنها ترغب في تعديل وضعها تطبيقا لأحكام المسادة ٢٩ من هذا القانون ، لأنها تؤخر شقة أخرى مفروشة في ذات أأمقار الذي تملكه ، وقدمت تأبيدا لدعواها شهادة وسميسة من مأمورية توثيق مصر الحديدة تفيد تأجيرها شقة فروشة بعقار النزاع بعقد كان يسرى في ١٩٦٤/١٠/٤ ولم تنازمها الطاعنة فيذلك ، ومن ثم فإن عند آيجار مين النزاع مفروشة موضوع الدعوى ــــ وهو إيجار ثان مفروش من مالكة الدين ـــــ ينقضي حمّا و بقوة القانون في ١٩٧٠/٨/١٨ ، أي بعد مضي سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧ ه لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر ، عملا بالمادة ٢٩ منه . ولا يغير من هذا النظر أيضا ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم ألملاقة بن المؤجر والمستأجر — والمعمول به من ١٩٨١/٧/٣١ - من إعطاء المسالك الحق في تأجير ثاث وحدات المبنى مفروشا إذا كان مكونا من أكثر من وحدة ، ذلك أن هذا الحق قاصر على المبانى التي يرخص في إقامتها أو يبدأ في إنشائها من تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر في ١٩٨١،٧/٢١ حسب صريح نص، الك المادة، ومن ثم فلا ينطبق على عقار النزاع . لمما كان ذلك فإنه يتعين فسخ مقد إبجار عين النزاع الصادر المطعون ضده ألثاني ، واخلائها من الطاعنة التي شغائها على غير صند من آلقا نون ؛ ومنثم يكون الحكم المستأنف الذى قضى بالإخلاء والتساير ف محله ويتدين تأييده م

جلسة ١٦ من ديشمېر سنة ١٩٨٢

رِثَامَة السه المعتشار / عدى الحول تأب رايس المسكة ، ومضوية السامة المعتشارين : هرت حررة 6 على السعاني 6جد تحتار مصور وعجرد بهل البتاري :

(YIY)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٧٥ القضائية :

(١) طكية وأسباب كسب الملكية »: « الالتصاق » .

حسن النوة في معنى المسادة ٨ ٩ ٢ معنى ، المعبرة فيه بوقت البناء ولو زال بعد ذلك .

(٢) حكم « تسبيب الحكم » « ما يعد فسادا » .

امتدلال الحسكم على مو. المدية من قرائر مدينة ضن قرائر السي . • عدم يهاته اثركل واحدة من داد القرائر فى تسكوين عميدته • اعتباره مشو با بالفساد فى الاستدلال • مثال يشأن يناه على أرهر اللغير .

و - النص قى المادة ٩٢٨ من القانون المدنى ملى أن « إذا كان مالك الارض ، وهو يقيم طلبا بناء ، قد جار بحسن نية على بزء من الأرض الملاصقة ، جاز لاحكة - إذا رأت علا لذلك - أن تجر صاحب هذه الارض على أن ينزل جاره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء وذلك في نظر عمر يض عادل » يدل على أن المعرة في حسن النية هو بوقت البناء ولو زال يحد ذلك .

٧ — إذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكة أن الحكم إذا صاق قرائن معيبة شمن قرائن أخرى استدل بها على سوه النية ، وكان لا يبين من الحكم أثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة الحبكة فائه يكون مشوباً فانساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق

للتدليل على سوء فية الطاعنين قرائن منها أن المطمون ضدهم أنذروا الطاعني قور بنائهم على جزء من أرضهم ، وكان الناب بهذا الإنذار أنه أهلن الطاعني بعدان اكتمات إقامة الدور الاول من البناء وشرعوا في إقامة الدور الااتى بهدان الكيكن أن يدل على سوء تيتهم وقت البناء ، فإن الحكم وقد ساق هذه المقريبة المميية ضمن قرائن أحرى تسائدة استدل بها مجتمعة على سوء ثبية الطاعنين بما لا بين منه اثركل واحدة منها في الكوين عقيدة المحكة يكون مشو بالمقساد في الاستدال .

المحكمة

بعد الاطلاع علىالاوراق وسماع التقوير الذى نلاه السيد المستشاو المقرر & والمرافعة و بعدالمداولة ه

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاع - على ما يبن من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن - تتحصل في أن المطمون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥٧٧ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى أسيوط على الطاعتين طالبين الحكم بالزامهم بإزالة المبائى المقامة على أرضهم مبيئة الحدود والأطوال بصحيفة الدعوى و إلا يصرح لحم بإزالتها على نفقة المطاعنين ، وقااوا بيانا لها أنهم - يحوجب حكم القسمة العمادر في الدعوى وقم ١٤٥٥ اسنة ١٩٥١ مدنى جزئى منفلوط - اقتسموا مع مورث الطاعتين أرضا علمكونها جميعا واختصوا بقطعة منها مساحتها ٣٧ و ٤٢٦ م ٢ إلا أن الطاعتين - عندما أقاموا على نعيبهم - جازوا على جزء من أرضهم يطول الحد القبلي منها و بعرض ٢٥ سم من الناحية الشرقية و ٥٠ مم من المناحية القريبة و إذ اعتموا عن إزالة المبائى الى أقامرها على الجزء الذي جاروا عليه فقد أقاموا الدعوى للسكم بطلباتهم . بدبت المحكة خبيرا في الدعوى . قدم المعين ضدهم المحين المعاون ضدهم المحين المحاون ضدهم المحين المحاون ضدهم المحين المحاون ضدهم المحين المحاون ضدهم المحين المحين المحاون ضدهم المحين المحين

والبالغ مساحها ٧ و ٣٥ م ٢ س بطول الحدد القبل لحصهم في المقاو على الزاع في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نهائية الحكم و إلا جاز المطمون ضده رزائها بمصاريف برجمون بها على الطان الأولى . استأنف الطاعنون هذا الحدم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف وقم ١٥٨ اسنة ٤٩ قى طالمين إلقاءه ورفضر الدموى ، أهادت المحكمة المامورية إلى الحير فقدم تقريرا تحكيلها وطلب الطامنون إلزام المعلمون ضدهم النول عن ملكية الحزيمة الحاملة على مقابل تمويض أودعوه خزينة المحكمة ساريخ ١٩٨١ / ١٩٨١ ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨١ / ١٩٨١ ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨١ / ١٩٨١ ، قضت المحكمة بتاريخ المربق هذا الحدكم بطريق اللغض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى برفض العلمن ، عوض الطامن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جا. ة ، وفها الزمت النيابة رأيها .

وحيث إن تمــا يتعاد الطاهنون على الحبكم المطعون قيه بالسوبين الأول والثانى الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يةولون إن الحسكم رفض تمايكهم ماجاروا ديه من أرض المطعون ضدهم طبقا للسادة ٩٢٨ من القانون المدنى لانتفاء حسن أيتهم مستدلا في ذلك على أنهم كانوا يعلمون حدود أرض المطعون ضــ آهم إذْ كانوا ممثلين في دعوى القسمة ، وأنهم لم يستجيبوا لإنذار المطعون ضدهم بايقاف البناء عند بدئه . وأنهم ظلوا ينكرونُ ولى المطعون ضدهم حقهم حتى صرحاة متقدمة من الحصومة أمام محكمة أول درجة . ولما كانَّ هذا جميعه لا يؤدى إلى ثبوت سوء ثبتهم لأن المفاولين هم الذين يةومون بتنفيذ عممال البناء والجزء المجار عليه يسير إذ بلغ ١٥ مم من الناحية الشرقية و ٤٠ مم من الناحية الغربية للمد القبلي لأرض المطمون ضدهم وأن المبرة في الإنذار الكاشف من سوء النية أن يكون قبل البناء لا بعدُ بناء الأسَّاسِ والدوزينِ الأول والثاني حسيها جاء بالإنذار قاته ، وأن إنكارهم حتى المطمون صده أمام محكمة أول درجة لا يدل على انتفاء حسن نتيهم هند بدء البناء بمد ما رجح الخبير الحكومي أن يكون العجز ق أرضهم مرجمه خطا في قياس الحدين الشرؤ والغربي في مشروع القسمة فإن الحكم المطمون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال مما يستوجب فقضه

وحيث إن هذا النمي في عله ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٨٨ من القانون المدنى على أن " إذا كان مالك الأرض ، وهو يقم عليها يناء قسد جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة جاز للحكة سـ إذا رأت محلا لذلك - أن تجر صاحب هذه الأرض على أن ينزل لحاره عن ملكية الحزء المشغول بالبناء ، وذلك في نظير تمويض عادل " مدل حلى أن العبرة في حسن النية هو بوقت البناء ولو زال بعد ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا ساق قرائن معيبة ضمن قرائن خرى استدل بها على سوء النية ، وكان لا سبن من الحكم أثركل واحدة من هــذه القرائن في تكوين مقيدة المحسكة قانه يكون مشوبا بالفسياد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق للندايل هلى سوء نية الطاعتين قرائق منها أن المطعون ضدهم أنذروا الطاعتين فور بنائهم حلى جزء من أرضهم ، وكان الثات بهذا الإنذارُ أنه أعلن للطاءنين بعد أنّ ا كتملت إقامة الدور الأول من البناء وشر دوا في إقامة الدور الثاني ما لا يمكن أن يدل على سوء نيتهم وقت البناء ، فإن الحبكم وقد ساق هذه الفرينة المعيبة ضمن قرائن أخرى متساندة استدل بها مجتمعة على سوء نية الطاعنين بما لا بيهي هنه أثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحسكة يكون مشوبا بالنساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجاً لبحث باتي أسباب الطمن .

جلسة ٢٠ من ديشمبر هنة ١٩٨٢

برتاسة السيد المستشاد ال الدكتور هيد الرحن عباد تائب رئيس الحكمة ، وهدو يد الساه، المستشارين ، فهمى عوض مسعد ، عهد زهارل هيد الحميد ، الدكتور متصور وجيه وامهى الخياط ،

(414)

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ١ ٥ القضائية :

- (١) حكم «ججية الحكم» ، قوة الأمر المقضى .
- أصباب الحمكم المرتبطة بالمنطوق اكتسابها بدجية الذي، المسكوم فيه
 - (٢) نقض «أسياب الطعن » « السهب الجديد » •

دناع لم يسبق التمك به أدام عكمة المرضوع ، عدم جواؤه أمام محكمة التلطي الأول مرة ،

(٣) إيجار «انتهاء العقد» « تجديد العقد» .

انفضاء علمد الإمجار همر الناسع الدوائين الاستدائية بالنهاء مدتم. . وجوب امراهاة النبيه بالاخلاد إذا اتاق النساندان على ذلك - يتاه المستأجر بالهين بعد انتهاء مدة الدند برضاء المؤجره تحجد ضحى الدند ولوس امتدارا له ، وجوب مراماة مواهيد النبيه الاخلاء في هذه الحالة ، م ١٢ ه مدتى .

١ - المادر أن ١ كتساب الفضاء السابق فى مسألة أساسية لفوة الاصر المقضى مانع للخصوم من الدودة للننازع فيها فى أى دعوى تالية ، ولا يمنع من ذلك أن يكرن الفصل فيها قد جاء بأسباب ١ لحكم السابق إذا ارتبطت الاسهاب بالمنطوق ارتباطا وثميقا لا يقوم المنطوق بدوتها .

۲ — النمى غير مقبول لأنه دفاع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع،
 و بذلك يكون سهيا جديدا لا تجوز إثارته لأول سرة أمام محكمة النقض

٣ — لما كانت قراعد الفانون المدنى هى الى تنظم كيفية انتهاء الإيجار بانهاء مدنه باللسية لمدود إيجار الأماكن المفروشة الى لا تحضم لفراعد الامتداد القانونى ، ولما كان مفاد نص المادتين ١٩٣٠، ٩٩٥ من الغانون المدنى أن المتعادين إذا المفاء على تحديد مدة المقد يتهى بانقضائها الإيجار ، فإهما يريدان بذلك أن المقد بنهى يجرد انقضاء المدة دون أى إجراء آخر ، فلا حاجة هندئد لانتليه بالإخلاء ما دام التليه ليس مشترطا في المفد ، اما إذا المحددة الإيجار دون اتفاق على مدة أو حقد لمدة فير ممينة أو تعذر إثبات المشقال المدعة ، فإذا امتبرت مشقالهما الإيجار مى المدف المجددة لدفع الإيجار مى المدف المجددة الدفع الأجرة في الإيجار مى المدف المجددة المنا الأيجار مى المدف المناجرة بلا بلا يتهى بحرد انتهاء الملاقدة المدة المددة المنا المنافذين على الآخر بالإخلاء في المراحد الى التهى المراحد المنافذين على الآخر بالإخلاء في المراحد الى المدن أن يلبه أحد المنافذين على الآخر بالإخلاء في المراحد الى التهي في الآخر بالإخلاء في المراحد الى التهي المدن الى المدن الله المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المادة عهده من الفانون المدنى .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع النقوير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمراقعة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبن من الحكم المطون فيه وسائر أوراقي الطمن – تقييل في أن المطمون ضده أقام الدعوى رقم ٥٧٢٨ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى الزقازيق على الطاعن بطلب الحكم بنسخ مقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٧ وتسليمه الشقة المبينه بالمسحيقة والمؤجرة مفروشسة على أساس تأحوه في شداد الاجرة والضرائب المستحقة عن الدين اعمالا للشرط الفاسخ العمر مج بعد أن أنذره بالسداد > وأثناء نظر الدعرى أضاف المطمون ضده أساسا جديدا بالاخلاء وهو انتهاء الإيجار بانقضاء مدنه ، و ستاريخ ٢٩/٢/١٨ وحمد المبياء المبدئ بعمورية المقد صورية سبية لناجر الدي حكت الحدادة وليست مفروشة وقسخ المعتد والتسليم - استأنف الطاعن هذا الحكم خالية وليست مفروشة وقسخ المعتد والتسليم - استأنف الطاعن هذا الحكم

أمام محكة استنفاف المنصورة و مأمووية الزقازيق " بالاستنفاف .٠٠ لسنة ٢٤ ق ، و يتاريح ١٩٨١/١١/١٢ حكت المحكة بمدم قبول ادعاء الطاعن بتزوير عقد الإيجار وبتأييد الحكم المستأنف ، طمن الطاعن في هذا المحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة المامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض المحكم ، وإذ مرض العامن على الحكة في فرفة مشورة حددت جاسة انظره وفيها التزمت النيابة وأيها ،

وحيث إن الطمن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاهن بالأول والرابع منها على الحكم المطهون فيه الخطأ في تطهيق القانون والإخلال بحق الدقاع ، وفي بيان فلك يقول ادعائه بتزو بو عقد ايجار المين موضوع الزاع والزم في قضائه بأن الدين مؤجرة مفروشة على أساس أن هذه المسألة فصل نيها الحكم الصادر في الدعوى ١٤ لع لسنة ٧٧ معنى بن و الزافل ق الذي تم يستأ ف وحاز قوة الأس المقضى في حين أن هذا الحكم قضى بالزام الطاعن بأداء بعض انتاخر من أجرة الدين الى الملطون ضده و بصحا المجارة على ورد فيه بخصوص هذه و بصحا المجارة كان بجرة ترجيح لأنه صرعيه مروروا عارا ولم يكن هو مقطع المتزاع في الدوى .

وحيت إن هذا النبي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن اكتساب الفضاء السابق في مسألة أساسية لقوة الأمر القضى مانع للخصوم من الدودة للتنازع فيها في أية دعوى تالية ولا يمنع من ذلك أن يكون الفصل فيها للتنازع فيها في أية دعوى تالية ولا يمنع من ذلك أن يكون الفصل فيها قد جاء بأسياب الحكم السابق الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الملمون فيه وأحال على أسيابه قد أورد في مدوناته قوله حو إذ قدم الملمون فيه وأحال على أسيابه قد أورد في مدوناته قوله حو إذ قدم الملكم لا الحكم الأفاريق كسند الملكم في الملكم الملكم النا الملكمة الإنجارية عن شقة النزاع بينه و إس المدمى عليه الملكمة الماركة المحار مفروش وأصبح ذلك الحكم أنه وقد الومت على الملكمة المؤثية المحكم أنه وقد الومت على الملكمة المؤثية المحكمة المدى عليه الملكمة المؤثية الملكمة المدى عليه الملكمة المدونية المدى عليه الملكمة المؤثية المدى عليه الملكمة المدونية المدى عليه الملكمة المدونية المدى الملككة المؤثية المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه الملككة المدونية المدى عليه الملكة المدونية المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه الملككة المدونية المدى عليه المدى عليه الملككة المدونية المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه الملككة المؤثية المدى عليه المدى عليه الملككة المؤثية المؤثية المدى عليه الملكة المؤثية المؤثية المؤثية المؤثية المؤثية المؤتية المؤثية المؤثية

للدمى ذات المدعى عايمه في هذه الدعوى مبلغ ١٩٨٩ و ١٩٨٥ و بعمعة المجز التحقيقى الموقع ضد المدعى عايمه في ١٩٨١/ ١٩٨٩ والمصروفات و ٢٠٠ ق مقابل أتماب المحاماة ونبين أن ذلك المنطوق مرتبط بأسبابه التي جاءت تردد اطمئنان الحكمة إلى أن المقد سند الدعوى وهو حقد إيجار مفروش حيث قد ذكر به ذلك ولم يعامن عيم من المدعى أو على يأبار مفروش حيث قد ذكر به ذلك ولم يعامن عيم من المدعى أو على المبت به ... ويبين من ذلك أن الحكم السابق الصاور في الدعوى ١٩٧٤ لمسنة ١٩٧٧ مدى بتدر الزقازيقى قد قطع في أسبابه المرتبطة بالمنطوق بأن المعنى موضوع النزاع مؤجرة مفروشه ، وإذ التزم الحكم المطمون فيه بحجية المنت بداء المنطقة بالتزوير عدا الفضاء في هذه المسألة الأساسية وقضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير كدليل ينقضها فاله لا يكون قسد أخطأ في تطبيقي القدون أو أخل عبق الدفاء م

وحيث إن حاصل النمى بالسبب الثانى أن الحكم المطمون فيه قد خالف الفانون لأنه لم يعمل حكم المادة ٤٩ من الفانون و٤ لسنة ١٩٠٧ التى عبمل من حق المديناج الين مفروشة من مالكها لمدة خمس سنوات متصلة وسابقة على تاريخ العمل بالفانون اليقاء بها واو انتهت المدة المنصوص طبها بالمقد بالشروط الواردة به ولا يجوز للؤجر طلب إخلائه إلا في الحالات المبينة بها .

وحميث إن الطاعن خمى بالسهب النالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق الغانون، وقى بيان ذلك يقول اند دفع يوـــــدم قبول الدموى تأسيسا على انتهاء مدة الإيجار المسدم سبقها بالتنبيسه بالإخلاء على الوجه المبين بالمادة ٢٠٠ من الفانون المدنى لأن عقد إيجار عين النزاع غير محدد المدن ويسه على أن الفترة المعينة لدنع الأجرة هي شهره و إلا أن الحبكم المعامون فيه قضى برفض هذا الدفع وقعب إلى أن هذا الإيجار ينتهى بانتهاء المدة المحددة لدفع الأجرة دون حاجة إلى ننبه إعمالا أنص المسادة ٩٥ من الفانون المدنى في حين أن هذه المادة وودت بشأن عاود الإيجار محددة المدة .

وحيث إن هذا النبي في محله ، ذلك أنه لما كانت قواهد القانون المدنى هي التي تنظم كيفية انتهاء الإيجار بانتهاء مدنه بالتـبة المقود إيجار الأماكن المغروشة التي لا تحضم لقواعد الامتداد الفانوني ، ولما كان مقاد نص المسادتين ١٦٥ ، ٩٨٥ من القانون المدنى أن المتماقدين إذا انفقا على تحديد هدة في العقد ينتهي بانفضائها الايجار ، فإنهما يريدان يذاك بأن العقد منتهي: بمجرد انقضاء المدة دون أى إجراء آخر فلا حاجة عندئذ للتلبيه بالإخلام عا دام التنبيه أيس مشترطا في العند ، أما إذا عقد الإيجار دون اتفاق. على مدة أو عقسد المة غير معينة أو تعذَّر إثبات المدة المدماة اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة الدفع الأجرة ، فاذا احتبرت مدة الإيجار هي المدق. المحددة لدنع الأجرة اإن الايجار لا ينتهى بجرد انتهاء المسدة الهددة الدفع الأجرة ، بل لا يد من أن ينبه أحد المتعافدين على الآخر بالاخلاء في المواهيد. التي ذكرتها المادة ١٦٥ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطاون ضده قد أقام الدهوى ابتداء بطلب فسخ عقد إيجار مين الزاع على أساس عدم وفاء الطاعن سِمض الاجرة وماءعقانها المستحقة وأنه سيقها يتنهيه بالفسخ قائم على هذا الأساس وحده ، إلا أنَّه أَضَاف أثبًا، نظر الفعوى سندا حديدا لطاب إخلاء عين الزاع هو تقرير الفسخ الاتفاق لانتهاء مدة الايجار ففضي الحكم المعامون فيه بالاخلاء على الأساس الثاني وحده. مقررا أن الأجرة مشاهرة قيكون العقد عدد المدة وهي مدة دنع الأجرة ، وأنه من ثم ينتهي بالتهاء هذه المدة دون حاجة إلى تنبيه بالاخلاء إعمالاللهادة ٩٩٨ من الفائون المدنى ، في حين أن الاتفاق على مدة معينة لدفع الاجرة لا يعني الاتفاق على مدة للمقد حتى يعتبر منتهيا با تنهائها دون حاجة إلى تنبيه ، وإنحا يعنى إذا خلت نصوص المقد من أى اتفاق بشأن المدة أن المتعاقدين لم يتفقا على تعديد مدة معينة تمايتمين معها عمال ما نصبت عليه المادة ١٢٣ و من القانون المدنى من اعتبار الايجار منعقدا الفترة المهينة لدفع الأجرة وعدم انتهائه مجرد انقضاء هذه المدنى من يتمين لذلك أن ينبه أحد المتعاقدين على الآخر بالاخلاء في المواهيد المبينة بهذه المسادة ، وإذ خالف الحكم المعاون فيه هسدًا النظر فانه يكون قد خالف الفانون عا يوجب نقضه ،

جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

رئامسةالسيد المستشار / ألد كثور عهد لرحن هناه نائب رئيس الحكمة ، , ممر به المحافظة . المستشارين ، فهجي عوض مسمد ، ومجد وغلول هيد الحميد ، والدكتور منصور وجيسه » . وفهجي المهاط .

(4 1 2)

العلمين رقم ٤٤٥ لسنة ٨٤ الفضائية :

- (٢ 6 ١) حكم «"سبيوب الحكم » . إثبات . خبرة . محكمة الموضوع . .
- (١) حق الهكمة في الاستمانة بخبير ، عدم التزام الخبير بنيان مصاو ماائمي إليه من نشائج تمستند إلى ضرته العلمية والعملية .
- (٢) تبنى الحسكم لتقرير الحبير ، أثره ، إمتهاره جزءا مكملا الأسبابه دون ماحاجة لتدميمه
 بأساس خاصة .
 - (٢ ، ٤) إيجار " إيجار الأماكن " : " تقدير الأجرة " .
- (٣) شغل البناء فحزه من الأرض أثره إحتساب المساحة المبنى عليها نملا مالم يكن القدور
 اله تصمى لمنضمة البناء محمدد بفراصل ثابتة م ١٩/٥٣ ٣٠٥٩٥٣ عربه البناء
- (٤) تقدير أجرة المبنى . عناصره . إحتساب كل تيمة الأوض على الأدوار المقامة فعلا
 المسموح بها وغير المسموح بها . وتوز يعها وقيمة المبانى على وحدات المبنى .

المحكة أن تستمين بخبير فى فوع من فروع المعرفة لايتسع للقاضى
 الإلمام به . وليس لزاما على الخبير أن يقصح عن مصدر استخلاصه لما يرتثبه
 من نتائج تستند إلى خيرته العالمية و"معلية .

ب .ذاهتمد الحكم المطهون فيه تقرير الحبير الاطمئنائه إليسه فإن الميجة تقرير الخبير وأسيابه تعتبر جزءا مكملا الأسباب الحمكم ، ولا موجب على المحكة أن ندعمه بأسباب خاصة .

٣ - مؤدى ما نصبت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١١ من الفانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٩ الذى يحكم واقعة الدعوى - أنه إذا كان البناء الانشقل غير بزء من الأرض المسدوح بالباء عليها فلا يحتسب في تقدير الإيجار من قيمة الارضي إلا الفدر المخصص لمنامة البناء فقط بشمرط تحديد هذا الفدر إداصل ثابتة .

ع - عملا بالفانون رقم ، و اسنة ١٩٦٩ ولا شخه انتفرنية تقدر أجرة المؤير على أشاس قيمة الأوض والمبانى . و إذا كان البناء ندار نفع إلى المدوح به قانونا أو إلى أكثر من المسدوح به . فإن بنبز حاساب كل قيمة الأرض على الأدوار المقامة فعلا، و يتكون من مجوع عنه مى قيمة الأرض والمبانى الفيمة الإيجارية الدكلية للمبنى بالنسب التي نص عليها أغاون . ثم توزع حدة الفيمة على وحدات المبنى على أساس نسية مساحة كل وحدة الساحة للمكليسة المهنى وظروفها وصفعها والفرض من استهافا .

1521

سِد الاطلاع على الاوراق ً وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن اصتوفى اوضاده الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على عاسين من الحملم المعادورنيه وسائر أوراق الطعن - تخصل في أن الطاعنة أقامت الطعن وقر ١٩٩٦ اسنة ٩٧٣ مدنى كلى دمياط ضد المطعوق عليهم - بطلب تعديل قرار لجنسة تحديد الأحرة الذي فدر أجرة وحالت ميناها المدين بالصحيفة ، ودلك و يادتها في الحد المناسب ، كما أقام المعامون عليهم الأول والنسائ والرابع "المعنار حون" الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٩٩٧٣ مدنى كلى تعمياط طعنا على ذات القوار - بطاب تحفيض الأجرة التي قدرتها المجنة - قروت الحكمة ضم العامن ليصدر فهما حكم واحد سوف في المعامن ليصدر فهما حكم واحد سوف في المعامن ليصدر فهما حكم واحد سوف في المعامن ليصدر الأجرة القانونية لوحدات

فلمنى . و بعد أن قدم تقريره حكت فى ١٩٧٤/١١/١٣ بتعديل قرار الجنة فلما المرادنية ، وتعديد الأجرة الشهرية لوحدات النزاع وفقا لبيانها بمنطوق الحمر عاسانة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة وتحديد المراضات العاصنة وتحديد الأجرة الفاتونية الوحدات المبنى ، و بعسد أن قدم الحمير تقريره حكت في ١٩٧٨/٣/٩ بتعديل الحكم المستأنف وتحديد الأجرة الشهرية لوحدات هقار النزاع طبقا المنافقة المنافقة المنافقة في هدا الحكم بطريق المنافقة في هدا الحكم بطريق المنافقة في هدا الحكم بطريق النافة مدكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وحوض الطمن على هدا الحكمة في خرفة مشورة فحددت جاسة لنظره ، وفيها النزمت النيابة رأيها .

وِجِيتُ إِنِّ الطَعَنِّ أَقْيَمَ هَلَ ثَلَاثَةً أُصِيابَ تَنْمَى الطَّاحَةَ بَأُولِهَا عَلَى الحُمْكُم المُطعون عَيهُ الخَطَأُ فَ تَطْبِيقَ ٱلقَانُونَ لأَنِّ الْحَهِيرِ الذِّي اعتمدُ الحُكمُ تَنْرِيرِهُ لَمْ يَبِينَ مُصدَن عَمْدير السعر المثل كثمن للأرض . وسعر السوق بالنسبة للباني وطرح مستندات الطاعنة بمقولة أنها صورية . وإذ قرر الحكم المطمون فيه أن تقرير آلحبير يتفقى مع الواقع وتاريخ إنشاء المبنى والأسعار السائدة فإنه لم يبن ماهية هذا الواقع . وجيت إن هذا النمي مردود . ذلك أن للحكة أن تستمين بخبير في فرع من فروع المعرفة لا يتسع للقاضي الإلمام يد . وليس لزاءا على الخبير أن يفصم من مصدر استخلاصه لمسا يرتايه من نتائج نستند إلى خبرته العامية والعماية . لمما كان ذلك ، وكان الخبير الذي انتدبته محكمة الاستثناف . قد قدر قيمة الأرض بواقع أحد عشر جنيها لاثر الواحد وقت البناء ولم تأخذ بالعقود الني قدمها ألحصوم للاسترشاد بها للاعتبارات السائنسة التي أوردها ثم قدر عكلفة الميانى بسعر السوق وقت ألبناء ، فلا إلزام عليــه أن يبين مصدر تقديره إذ المفهوم أن ذاك جاء استنادا إلى خبرته ، وإذ اعتمد الحكم المطمون فيســــــ تقرير الحبير لاطمئناله إليه فإن تنيجا تقرير الحبير وأسبابه تعتبر جزءا مكلا لأسباب الحكم. ولا ،وجب على المحكمة أن تدعمه إسباب خاصة و يكون النعي على غير أساس • وحيث إن الطاعنة ٢٠مى بالسهب الثائي على الحمكم المطمون فيسمه الخطأ فى تطبيق الفانون لعدم احتسايه ثمن الأرض المخصصة لمنفعة المبن والمتداخلة فى الشوارع المحيطة . وحيث إن هذا النمى مردود بما نصت عليه الفقرة الرابعة من المسادة ٩١ من القانون رقم ٥٢ أنه إذا كان البناء من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى من أنه إذا كان البناء لايشغل غير جزء من الأرض المدموح بالبناء عليها - فلا يحتسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض إلا القسدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هسله العقار بفواصل ثابتة و إلا فلا تحسب سوى المساحة الحتى عليها بالفعل ، و إذ كان هذا الشرط مفتقرا في الارض التي تقول الطاعنة أنها تداخلت في الشوارع الحيطة ، فإن النعى يكون على غير أساس ه

وحيث إن الطاعنة تنمى بالسبب أننالث على الحكم المطمون فيسه مخالفة القانون. وفي بيان ذلك تقول إن الحبير الذي اعتسد والحكم تقويره خالف ضوابط توزيع ثمن الأرض على عدد الادوار إذ خفض نسبة ماخص الدور السنة السادس إلى ١٠٠/ بدلا من السدس واحتسب ثمن الأرض على الأدوار السنة في حين أن أقصى ارتفاع مسدوح به قانونا للائة أدوار لقط ، ويقتصر توزيع عائد استبار المباني على باقي الأدوار .

وحيث إن هذا النمى مردود . ذلك أنه محملا بالقانون رقم ٧ مسنة ١٩٩٩ ولا تحمته التنفيذية تقدر أجرة المبنى على أساس قيمة الأرض والبسانى و إذ كان البناء قدار تفسيح إلى المسموح به قانونا أو إلى أكثر من المسموح به قانونا أو إلى أكثر من المسموح به و فانه يتين احتساب كل قيمة الأرض على الأدواو المقامة فسلا ويتكون من مجوع عليها القانون ثم توزع هسنده القيمة على وحدات المكلية للبنى بالنسب التي نص على الفانون ثم توزع هسنده القيمة على وحدات المبنى و على أساس نسبة مساحة كل وحدة المساحة الكلية للبنى وظروفها وصقعها والغرض من استمالها و إذ كان النابت من تقرير الحبير الذي اعتمده الحتم المعاون فيه أنه مند توزيعها عنى المبنى المدود المدود

فى النمسك يسهب النمى الذى ينصب نقط على توزيع القيمة الإيجارية الكلية للبنى على وحداته وهى القيمة التي اشتمات على كامل قيمة الأوض . إذ لم تبين الطاعنة وجه الضرر الذى أصابها من همذا التوزيع ويكون النمى على غير أساس .

ولما تقدم يتمين رفض الطعن -

جلسة ٢٠ من ديتنمېرسنة ١٩٨٢

ر ثامة السيد المستشار : أنه كتور عبد الرحن عباد تائب رئيس اله. 3 موهو ية السادة المستشارين : فهمى عوض سعد ، محمد زغاول عبد الحميد ، اله كتور منصور وجيه وفهمى الحياط .

(110)

الطعن رقم ٢ ه.ه. لسنة ٢ ه القضائية :

حكم " الطمن في الحكم " . إيجار " إيجار الاماكن " " الماشآت الآيلة للسقوط " •

الطمن على قراوات لجسان المنشكة الآيلة السفوط والترميم والسهانة ، م ٥٩ ق و وه ليسنة ١٩٧٧ ، ضصوعها للقواعد العامة في فانون المرافعات بشأن طرق الطمن في الأحكام ، حلة ذلك ،

النص في المواد ١٨ ، ٢٠ ه ه من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ يدل و ولى ما جرى يد قضاء هذه المحكة حمل أن المشرع عمد بالإحالة الواردة بنص المحادة ٥ و ألى بجرد تحديد المحكة المنتهة بنظر العادون ول تراوات لجان المنشآت الآيلة المسقوط والترمم والعيانة ، ورأى أن تكون هي نفس المحكة الابتدائية المنتصة بنظر العادون على قراوات لجان تحديد الأجرة بنشكيلها المنصوص عليه في المحادة ١٨ وذلك لما يتمهد موضوع المنشأت الآيلة المسقوط والزمم والعيانة من جواب فنية شوائر في تلك المحكة بنشكيلها المتميز ، أما ما خص به الملمون على قراوات لجان تحديد الاجرة من قيسد على الحتى في استثناقها بقصره على حالة الحلط في تطبيق القانون حوذلك لحكة تغياها موس وعلى ما قصحت عنه المذكرة الإبضاحية المقانون وذلك لحكة تغياها من يتحديد الإجرة من والتحديد بمونة وهي سعدي والتحديد بمونة فيا يتعلق تحديد الأجرة بمراحل التقدير المبدئي تحديد الارخيص والنحديد بمونة

اللجنة ثم ما قسد يصدر من المحكة المختصة بالطمن في حالة التقدم إليها ، فهو إستثناء من مبدأ التقاضى على درجتين ورد بشأنه نص خاص ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، فلا عمل لسريانه على الطمون على قواوت المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيائه والهدم ، التي تظل خاضمة للقواعد العامة في قانون المرافعات المقررة بشأن طوق الطهن في الاحكام .

1221

بعد الاطلاع على الأوراق و^صاع التقوير الذى تلاه السريد الستشار القرو والمرافعة وبعد المدولة .

وحيث أن الطعن احتوفي أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطمن تقصل في أن الطاعن أقام الدّوى رقم ١٩٨٢ سنة ١٩٧٧ كلى شمال الفاهرة طالبا الحكم بقبول تظامه شكلا وفي الوضوع بإلغاء القوار رقم ٤٢ الصادر من حي شمال القاهرة بدم الشقة المبينة بالصحيفة واتى يقيم بها الطاءن الاسباب التي شرحها في صحيفة تظلمه ٤ و بجلسة ١٩٨٧/١٨ وحكت الحكمة بندب خير لما شرة المسامورية التي كافه بها ذلك الحكم و إذ ياشر الخير المسأورية وأودع تقريره عنها .. حكت المحكة بجلسة ١٩٨١/١٨ قدوضوع الطعن بتأبيد القرار المطمون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٩٤٨ في القاهرة بغية إلغائه والفضاء له يطلبانه ، و بجلسة ١٩٨١/١٨ حكت الحكمة يعدم جواز الاستئناف . طمن الطاعن في هذا الحكم بعاريق القض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى سنقض الحكم ، و إذ هوض الطمن على الحكمة في غوفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الزمت النيابة رابها .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيسه بالسهب الثنائى الحطأ في تطبيق الفانون ونى بيان ذلك يقول أن الحكم أسسرقضاءه استنادا لمادة ٢٠ من الفانون وع سنة ١٩٧٧ وعلى الفوض الحدلى بانطباق هذا الفانون

قان المسادة ٥ منه هى الواجبة التطبيق، ٤ وهى تحيل إلى المسادة ١٨ من ذات القانون فيا يتعلق بتحديد المحكمة المختصة التي يطعن أمامها في قرار المدم، والتفسير المسجيح لنص المسادة ٢٠ من الفانون ٤٩ اسدة ١٩٧٧ هو أن ما تقصده من نهائية الحميم الصادر من المحكمة المنصوص عليها في المسادر عن المحكمة المنصوص عليها في المسادر عن المحكمة المناسبة عند المسادر عن المحكمة المنسبة المناسبة عند المسادرة عن

وحیث اِن هذا النمي صدید ذلك أنه ـــ وعلى ماجري به قضاء هذه انحكة ــ فإن القانون ٤٩ صنة ١٩٧٧ عندما تكام في الفصل الثاني من الباب الأول عن تقدير وتحديد الأجرة نص في المادة ١/١٨ منه على أن تع يكون العلمن في قرارات لهان تحديد الأجرة ... أمام الحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر و يلحق بتشكيلها مهندس معارى أو مدنى ... " ونص في المادة ١/٢٠ منه على أنه ﴿ لا يجوز الطمن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المسادة ١٨ إلا لحطأ في تطبيق الفانون ، وصندما تكلم في الفصل الثاني من الياب الثاني في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والنرميم أوألصيانة نص في المسادة ١/٥٩ منه على أنه * لكل من ذوى الشأن أن يطمن في القرار المشار إليه في المسادة السابقة (قرار لحان المنشآت الآيلة السقوط والترميم والصيانة) أمام المحكمة المنصوص عليها في المسادة ١٨ من هذا الفانون ، و إذ قصر النص الاحالة على المسادة ١٨ وحدها دون المسادة - 1 فإن هذا يدل على أن المشرع حمد بهذه الإحالة إلىجرْد تحديد المحكمة المختصة بنظر الطمون على قرارات لحان المنشآت الآيلة السةوط والترميم والصيانة ووأى أنتكون هىنفس الحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرأرات لحان تحديد الأجرة بتشكيلها المنصوص عليه في المادة ١٨ وذلك لمُ يَدُّم به موضوع المُلشَّآت الآيلة السقوط والزميم والصيالة من جوانب فنية تتوافَّر في تلك المحكَّمة بتشكيلها المتمز ، أما ما خصُّ به الطعون على قراوات لحان تحديد الأجرة من قيد على آلحق في استلنافها بقصره على حالة الخطأ فْ تطبيق الذانون — وذاك لحكة نفياها — وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ٩ عسنة ١٩٧٧ ـ الاكتفاء فيا يتعلق تتحديد الأجرة عراحل التقدير المبدئي مع الترخيص والتحديد بمعرة الجنة ثم ما قديصدر من الحكة الهنتصة بالطعن في حالة النقدم إليها ، فهو استثناء من مبدأ النقاضي هلدرجنين ورد بشأنه نص خاص ، والاستثناء لا يقاس هليه ولا يتوسع في تفسيره فلا محل لسريانه على الطمون هلى قرارات الملشآت الآيلة السقوط والرّبيم والصيانة والحدم ، التي تنظل خاضمة القواحد العامة في قانون المرافعات المغررة بشأن طرق العلمن في الأحكام و إذ خالف الحكم المعلمون فيه هذا النظر فإنه يكون قسد أخظا في تطبيق الغانون وتأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لمحت باقي أسباب العلمن .

چلسة ۲۰ من ديسمبرسنة ۱۹۸۲

برقاسة السبسة المستشار / أحمد شرق المايسين نائب رئيس الحكمة ، وعضرية السادة المستشادين : محمود مصطفى سالم ، صلاح عد أحمد ، بهد يجد يحي وأحمد طارق البابلي .

(117)

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٨٤ القضائية :

تأمينات اجتماعية " مواهيد الافتراض".

طلب هرض المنازعة في الحساب هل بلدنة فحص المنازهات ، وجو به خلال ثلاثين يرما من ود الهيئة على اعتراض صاحب السل بالرفض ، المادتين ١٢٨ و ٥٥ / ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ود الهيئة يتحديد موصد النساقشة وتجديد المطالبة بحساب آخر صدم اعتباره قرارا بارفض ، الفضاء بعدم قبول دموى المنازعة في الحساب المقامة في ١٩٧٦/٩٢/١ بيسل نفاذ الفراو. وقم ٣٣٠ لسنة ١٩٧٦ بيشكيل لجان لحص المنازعات ، خطأ في القانون ،

مؤدى نص الحادة ١٩٧٨ من قانون النامين الاجتماعي الصادر بالقانون ١٩٧٩ لمسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٧٧ المدول يد من ١١/٥٥١ المدول يد من ١١/٥٥١ المدول يد من ١١/٥٥١ المدول المدول المدال المدال على المدول عليه والذي ينفتح به لصاحب العمل ميماد آخر مدتد الااين يوما يكون له خلاله أن يطلب عرض النزاع على لحنة فحص المنازمات المشاو إليها في المدول من هذا القانون ، لما كان ذلك ، وكانت النابت في الدولي أن الحيئة المطمون ضعما أخطرت الطاعن في ١٩٧٦/١/١٠ بحساب اشتراكات التأمين المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/١/١٩ ومقدارها ١٠٦٦ و ١٩٧٠ م فاعرض على هذه المطالمة في ١٩٧٦/١/١٩٠ المناقشة وطالبته في هسدا الناريخ بسداد اشتراكات بتحديد يوم ١٩٧٦/١٠/١٩ المناقشة وطالبته في هسدا الناريخ بسداد اشتراكات

التأمين المستحقة عليه عن المعة من أبريل ١٩٥١ إلى ١٩٧٤/١/٣١ و وقد ارها وقد المناقشة و ٢١٨ م و وكان رد الهيئة على اعتراض الطامن تتحدد موحد المناقشة أو مطالبتها المستجدة بحساب آخر لا يعسد جلم المنابة وفضا الاحتراض فاند لا تثريب على الطاعن إن أقام دعواه بالمنازعة في الحساب بتاريخ ١٩٧/١٢/٠٠ وقبل نفاذ قرار وزير التأمينات رقم ٢٠٠٠ لسنة ٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص عليها في المسادة ١٥١ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه سواة انتهى الحملان فيه على خلاف هذا النظر إلى عدم قبول العدوى استنادا إلى أن الطاعن أقامها بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٢٨ من همذا الغانون فإنه يكرن قد أخطا في تطبيق الهانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقاعم - عل مايين من الحمج المطمون فيه وصائر أوراق العلن - نخصل في أن الطاعن أقام على المطمون ضدها - الهيئة العامة للناميذات الاجتماعية - الدعوى وقم ٢٠٠٧ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحبير بإشات عدم مديونيته لها وقال بيانا لذلك أن الهيئة طالبته في ١٩٧٦/٩/٠ مدند مبلغ ١٠٠٦ و و ٩٧٠ مقيمة اشتراكات التأمين عن العامان لديد فاعترض على هذه المطالبة في ١٩٧٦/١٠/١ وردت عليه المطمون ضدها بتحسديد يوم الدي المطالب يد بالتقادم الحمي فقد أقام الدعوى يطلبه السائف البيان ٤ الدي المطالب يد بالتقادم الحمي فقد أقام الدعوى يطلبه السائف البيان ٤ وبساريخ ١٩٧٤/١٠ حكت الحكة يعدم قبول الدعوى - إستأنف الطاعن هذا الحميم لدي عليه ووب لسنة ١٩٣٤ هذا الحميم المعان الطاعن هذا الحميم المعن الطاعن هذا الحميم المعن الطاعن هذا الحميم المعن الطاعن طعن الطاعن

فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النياية العامة مذكرة أبدت فيما الرأى برفض الطمن وعرض الطمن على الحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة النظره وفيما الترمت النياية رأيها

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالدبين الأول والثالث للطهن على الحكم المطعون فيه الحطا في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أسس. قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من الفول أنه لم يلتزم الواحيد لد المنصوص عليها في المسادة ١٩٧٨ من قانون التأمين الاجتهاعي رقم ٧٩ اسنة ١٩٧٥ في حين. أنه كان قد اعرض في الميماد على مطالبته باشترا كات التأمين ثم ودت الهيئة على اعتراضه بتحديد يوم ١٩٧٩/١١/١٩ للذا فشة وقامت بتعديل مستحقاتها لديه إلى معانم معانم معانم ما عاماده أنها لم ترفض اعتراضه وطالما أن الهيئة لم ترفض اعتراضه وطالما أن الهيئة لم ترفض اعتراضه فإن دعراه بالنازمة في الحساب تكون قد وقعت في الميعاد .

وحيث إن هذا النمى سديد ذلك أن المادة ١٧٨ من قانون التأبن الاجتاعي الصادر بالقانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٧٥ بالمحمول به من ١٩/٥ /١٩٨٥ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٧٠ عبد أن بينت في فقرائها الثلاث الأول كيفية حداب الاشتراكات نصت في فقوائها الثالية على أنه تعديد المؤينة المختصة إخطار صاحب العدل بقيمة الاشتراكات نصت للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ويجوز لمعاحب العمل الاعتراض على المناه المؤينة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الإخطار وعلى الحيثة المختصة أن ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الإخطار وعلى الحياه المحاحب العمل الاعتراض على المباب والمباب القرار وتكون المستحقات واجب المباب والمباب المباب ا

قيامه بعالب مرض الزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ امتلامه الإخطار بالرفض ولكل من الهيئة المحتصة وصاحب العمل الطمن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال النلاثين يوما ألنالية لصدوره و إلا صار الحساب نهائيسا ته ومؤدى ذلك أنه إذا اعترض صاحب العمل في الميعاد على الحساب الذي أخطرته به الهيئة فإن إخطاره يرفض الهيئة لاعتراضه يصبح هو الإجراءُ المعول عليه والذي ينقتح به لصاحب العمل ميماد آخر مدته ثلاثون يومًا يَكُونَ له خلاله أن يطلب وَرَضَ الزَّاعِ عَلَى لِحَنَّا فَصَ المنازِءَاتِ المشاو إلها في المسادة ١٥٧ من هــذا "قانون ، لمساكان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنَّ الهيئة المطعون ضدها أخطوت الطاعن في ١٩٧٦/٦/٣٠ بحساب اشتراكات التأمن المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ ومقدارها ٢٠١٦ج و ١٧٠م فاعترض على هذبه المطالبة في ١/٠١/١٩٧٩ مم ردت الميئة على اعتراضه في ١٠/٠ ١١٧٩ ، تحديد يوم ٢/١٩ ٢/١٩ للمناقشة وطالبته في هذا التاريخ بسداد اشتراكات التأمن المستحقة عليسمه من المدة من أريل سنة ١٩٥٩ إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومقدارها عِه عِج و ٢١٨ م وكان رد الهيئة على اعتراض الطاعن بتحديد موعد للنافشة أو مطاآيمًا المستجدة بحساب آخر لايعد بهذه المثابة رفضا للاعتراض فإنه لاتر يب على الطاعن أن أقام دعواه بالمعازعة في الحساب بناريخ • ٧٦/١٢/٢ قبل نفاذ فوار وزير التامينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بنشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص عليها في المسادّة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه – وإذ انتهى الحكم المطمون فيه على خلاف هــذا النظر إلى عدم قبول الدووي استنادا إلى أن الطاعن أفامها بعد ألمواعيد المنصوص طلما في المسادة ١٢٨ من هذا القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لمحث باقى أسماب الطعين .

جلسة . ۲ من دانتمبر سنة ۱۹۸۲

برئاسة السيد المستشار / الدكترو سية عيد المساجد نائب وثيس المحكة وعضوية السادة المستشارين: نائب وثيس المحكمة صلاح عبد العظيم > الدكترو أحمد حدى ، محمد طدر رزكي المصرى •

(YYY)

الطعن رقم ٢٦ ٣ لسنة ٨٤ القضائية :

(١) نقض ﴿ الْمُصَـومُ فِي الطُّعنُ ﴾

الاختصام في الطعن بالنقض • شرطه •

(۲) نظام مام .

النص التشر بهى المنضمن لقراعه منظمة لوضع بدائه على نحو محدد لا مجوز الحروج دليسه إلتراما بمقضيات الصالح العام وترجيحا لها على مصالح الأفراد ، احتباوها متعلقة بالنظام العام.

(٣) استيراد . نظام عام .

(ع) استيراد * تراخيص الاستيراد * . هند * محل العقد * . بطلان .

تعازل المؤسسة المطمون ضدها عن تراخيص الاستيراد الشخصية المخمسة لها إلى الطاعن. الذي ليس له حق الاستيراد أصلا - اتفاق ياطل - هلة ذلك - مخالفته لقواعد أطليم الاستيراد. المتعلقة بالنظام العام -

(ه)حكم " تسميب الحبكم " . نقض " نبي فير منتج" .

إقامة الحسكم قضاء، على دعامة كافية لحمــــله . تعييبه في دعامة أخرى يتحوم دايها . فعي قرر منتج .

(۱) لا يكدنى النهول القلمن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة — الديكون المطمونضده طرفا فى الحصومة أما المحكمة الثى أصدرت الحكم المطمور فيه

يل يجب أن يكون قد نازع خصمه أماءها في طلبانه أو نازعه خصمه في طلبانه هو سو قدا كان البين من وقائع الدعوى أن المعامون ضدها الثانية المختصمت لأول مرة أمام محكمة الاستثناف لتقدم ما لديها من مستندات ولم توجه إليها أية طلبات ولم تعد من جانبها طلبات ووقفت من الخصومة موقفا سلبيا ولم يقض لها أو علها بشيء فإنها لا تعتبر خصها حقيقيا في الدهوى سو يكون المتصامها في هذا الطعن غير مقبول .

(٧) من المقرر أنه إذا دلت حيارة النص النشريمي أو إشارته ملي اتجاه قصد المشرع من تقرير الفاحدة الفانونية الواردة به إلى خطيم وضع بدائه على نحو عمده لا يجوز الخروج عليه إلازاء! بمقتضيات الصالح العام وترجيعاً لها على ماقد يكون لمحض الأفراد من مصالح خاصة مفايرة فإن هذه القاعدة تحتير من القواعد الآخرة المنطقة بالمنظام العام ه

(٣) لما كانت المادة الأولى من الفانون وقم ٥٥ أسنة ١٩٦٧ – في شأن تَنظيم الاستيراد والذي تم الانفاق في ظله ـ تنص على أن يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الاتجار أو النصنيع مقصورا على شركات وهيئات القطاع العام أو الك الى يساهم فيها القطاع العام - وكانت المادة الثانية من ذَاتَ الفانون تَنصَ على ان تَكُونُ تراخيصُ الاستيرَادُ شخصية ولا يجوزُ التنازِلُ عنها بأى وجه من الأوجه أو بيعها كما لا يجوز تركيل الغير في استعالم ا ثم جاءت المادة النالثة ورتبت جزاء جنائيا على مخالفة حكم هانين المادتين ــ وكان الغرض من وضعهما - حسما أفسيحت عنه الذكرة الإيضاحيةللقانون، هو إحكام الرقاية على عمليات الاستعراد بقولها نظرا لما لشفون الاستعراد من تأثير عميق في انتصاديات البلاد ورفية في إرساء أسسه و تنظيمه على قواعد سليمة وحمامة للتجارة من الدخلاء المتلامبين فقد رؤى إحكاما للرقابة على همليات الاستيراد قمر الاشتقال بها على شركات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها فضلا عما في ذلك من تحقيق للسياسة الاسترادية ألحديدة المنبئةة من الانجاهات الاشتراكيـة الهـادنة إلى تيسير إنزال الساحـــة إلى السوق وتوصيلها إلى المستهلك بأقل تكاليف ... لما كان ذلك وكانت مبارات المادنين بما اشمات عليه من ألفاظ التقييد والنهى كل ذلك يدل على أن المشمرع قصد حن وضعهما تنظيم الاستيراد على نحو يحتق مصلحة اقتصادية عامة تتعاق بنظام المجتمع وتعلق ملك على المتياد المتياد المتياد المتياد المتعاد المقواد المقواد المقواد المتعاد المتعاد على المتعاد المتعاد على المتعاد المتعاد على المت

(٤) لما كان الطاعن - وهو ليس له حق الاستراد أصلا - قد اتفق مع المؤسسة المطعون ضدها الاولى بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ على أن يقوم باستمال حقها في استراد مستلزمات إنتاج الكتاب من دول الانفاقيات في الحسدود التي قررتها وزارة الاقتصاد وهلى أرب تيمه ما يزيد من اجتها بالسعر المنفق عليه بينهما - قسد حددت احتياجاتها من السلم المستوردة بميانغ ٩٠ ألف جنيه استرايني وفوضت الطاعن في استخدام باقي المبلغ الممرح به العقد على هذا النحو والمظروف التي أساطت به ٤ وإن تضمن في ظاهره الانفاق على شراء الطاعن الساع التي تستوردها المؤسسة المطمون ضدها الأولى إلاانه على شراء الطاعن الساع التي تستوردها المؤسسة المطمون ضدها الأولى الاانه عن من تراخيص الاستراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن بقصد التفاب على ما نم فا نوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه التراخيص فإن على ما نم فا نوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه التراخيص فإن على ما نم فا نوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه التراخيص فإن القانون رقم ه له اسدة ١٩٩٣ في شان تنظم الاستراد وهو ما يترتب عليسه بظلان العقد .

(٥) من المقور – فى قضاء هذه المحكة – أنه متى أقام الحمكم قضاءه على دهامتين مسنقاتين وكانت إحداهما تكفى وحدها لحمل قضائه – فإن تعييبه فى الدهامة الأ'وى – أيا كان وجه الرأى فيه – يكون غير متج .

المحكمة

یهد الاطلاع علی الاوراق وسماع النقر پر الذی تلاه السید المستشار المقرو ، والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الوقائم - على ماسين من الحم المطعون فيه وسار أوراق الطمن ــ تخصل فى أن العاءن أقام الدءوى رقم ١٥٦٤ منة ١٩٧٥دنى كلى جنوب القاهرة على المؤسسة المطمون ضدها الاولى بطلب الحكم الزامها بأن تدنعرله عبلغ ١٥٠ ألف جنيه على سبيل التعويض — وقال بيانا لذلك أنه بموجب مقد مؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ اتفى معالمؤسسة المذكورة على أن تقوم باستيراد مستلزمات انتاج الكتاب في حدود نصف فيعة واصدرته من الكتب إلى السودان فَى ۚ ٱلْمَاتِرَةُ مِن سَنَةَ ١٩٦٩ إلى سَنَةَ ١٩٧١ - وهي النسية التي سمحت وزارة الاقتصاد باستخدامها في هذا الفرض سد وقد تعهد بتمويل هذه العماية على أن تبيعه المؤسسة ما يزيد من حاجتها من البضائم المستوردة طبقا اسعرها بالفواتير الأصلية مضافا باليهاكافة المصروفات ونسبة الربح . ع ر رقمت فها بعد إلى . ه ر ا و إذ باغت-حديلة أشعدر في تلك الفترة. . ٦٣٨٤ جنيها استراياباوحددت المؤسسة بكتابها المؤرخ ١٩٧٣/٢/١ احتياجاتها من السلع المستوردة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه استرايش فيكون الباقي وقدره ٢٥٩٧٠٠ جتبها استرابليا من حتى الطاعن ، وإذ لم تنفذ المؤسسة المطمونضدها الأولى ما الترمت به رغم إنذارها فقد أقام دعوام بالعالبات السابقة - وبناريخ ١٩٧٥/١/٥٧ قضت المحكة بالزام المؤسسة المعمون ضدها الأولى بأن تدفع الطاءن مباغ عشرة آلاف جزيه ـ استأنفت المؤسسة هذا الحكم أمام محكمة استثناف القاهرة بالاستثناف وفم ٣٠٣٧ اسنة ٩٣ ق 🕳 كما استأنفه العامن بالاستثناف وقم ٣٠٧٧ لسنة ٩٢ ق . نو بعد أن أدخات الموسسة الشركة المطمون ضدها أانانية خصا في الدوي لتقدم ما لديها من مستندات ـــ أمرت الحكمة بضم الاستثنافين . و بتاريخ ١٩٧٧،١٢/٢٨ قضت في الاستنتاف رقم ٢٠٢٧ أسنة ٩٢ ق بالغاه الحكم الستانف و برفض الدعوى وفي الاستثناف وأم ٢٠٧٧ لسنة ٢٢ ق برفضه . طن الطاعن في هذا الحسكم ببطريق النقضـــ وقدمت النيابة العامة، ذكرة وأت فيها عدم قبول العامن بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية و برفضه بالنسبة للؤسسة المطمر وضدها الأولى – و إذ مرض الطمن على الحكمة فى فرفة مشورة حددت جاسة لنظره وأيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبدى من النياية بعسدم القبول صدر ، ذلك أله لا يكفى لفبول الطعن وعلى ما جوى به فضاه هذه المحكة أن يكون المطعون ضده طرفا في المصومة أمام المحكة التي أصدرت الحكم المعاهون فيه ، بل يجب أن يكون قد تازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من وقائم الدهوى أن المعلمون ضده التائية اختصمت لأول حرة أمام عكمة الاستلفافي لتقدم ما لديها من «ستندات ولم توجه إليها أية طلبات ولم تبد من جانها. طلبات ووقفت من الخصومة موقفا سابيا ولم يقض لها أو طلبا يشيء فإنها لا تعتبر خصها حقيقيا في الدعوى ، و يكون اختصامها في هذا الطعن غير مقبول .

وحيث إن العامن – بالنسبة للؤسسة المعامون ضدها الارلى – استوق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطمن أنم على سهب واحد ... ينمى به الطاعن على الحسكم المطمون نيه ... غالفة الفانون والحملاً فى تطبيقه وغالفة الناب فى الأوراق وفى بيان ذلك يقول ... إن الحكم بنى قضاءه برفض دعوى المسئولية المقدية تأسيسا على عدم مشروعية على العقد المؤرخ ١٩٧٧/٢٧١٩ ، مقولة أنه تضمن اتمافا مسبقاً على استيراد خامات والدة عن حاجة المؤسسة المطمون ضدها الأولى وقصر بيمها على الطاعن وهو عمل مخالف الموانين النقد والاستيراد وتعايات وزارة الاقتصاد والاتحاد الاشتراك ... فضلاً عن أن عدم تنفيذ ذلك المقد لا يرجع إلى المؤسسة المعلون ضده الأولى و إنما يرجع إلى اعتراض المهدنية التي فتحها الطاعن لدى البنك الأهل المصرى ، في دين أن محل المقد المذكور غير غالف المقادن على المقادن المدكور غير غالف المقانون وقم ه السنة ١٩٣٣ في شأن تنظم الاستياد ، لأن المحظور بمقتض هذا القانون هو التنازل من تراخيص الاستياد

أو بعمها - وهو ما لم يتضمنه الانفاق ولم يمنع القانون استبراد خامات زائدة من حاجة الشركات المستوردة وليس فيه ما يقصر الاستبراد على الاستمال الماص أما استناد الحكم الديخالفة المقد لة المات الاتحاد الاشتراك ومكاتبات واراة الاقتصاد فهو فضلا من غالفته للنابت بالأوراق ينطوى على مخالفة القانون والخلطا في تطبيقه ، ذلك أن كتاب المستشار القانون للاتحادالاشتراك المؤرخ ١٩٧٢/٦/١٢ وكتاب وكيل وزارة الاقتصاد المؤرخ ١١/٣/١١ وكتاب وكيل وزارة الاقتصاد المؤرخ ١١/١/١٥ عموصه حكم أنه المؤسسة المصرية الماءة للتجارة ووزارة الاقتصاد قد وافقتا على العدد على النواع - بدليل إصدارهما تراخيص الاستبراد والتي على أسامها فتح العامن الاقتحادات المستدية لدى البنوك ، هذا علاوة على أنه لا محل الخديث عن تعايات المستعدد المؤسسة الصحفية من أى جهة بشأن عقد أرمنه وأصبحت في ظل القانون وقم ١٥١ اسنة يميد المنابق المؤسسة المستفية - تتمتم بشخصية اعتبارية عملها مسئولة من تصرفانها وتنفيذ الزامانها ،

وحيث إن هذا النبي مردود — ذلك أنه من المقرو أنه إذا دلت مبارة النس التشريعي أو إشارته على أيجاه قصد المشرع من تقرير القاعدة القانونية الواودة به إلى تنظيم وضع بذاته على غيو محدد لا يجوز الحروج عليه التزاما بمقتضيات العمالح العام وترجيحاً لها على ما قد يكون ليعض الأفواد من مصالح خاصة مغايرة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المنطقة بالنظام العام — خاصة مغايرة فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المنطقة بالنظام العام بنان تنظيم الاستراد والذي تم الاتفاق في ظله — تنص على أن يكون استيراد وهيئات الفطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام — وكانت المسادة وهيئات الفطاع العام أو تلك التي يساهم فيها القطاع العام — وكانت المسادة النانية — من ذات الفانون — تنص على أن تكون تراخيص الاستيراد شخصية ولا يجوز التنازل عنها باي وجه من الأوجه أو بيمها كما لا يجوز توكيل الفيري استهالها — ثم جاءت المسادة الثالثة ورتبت جزاء جائبا على مخالفة حكم هاتين المسادين ، وكان الغرض من وضههما — حسبا أفصحت عنه المذكرة عاتب المادين ، وكان الغرض من وضههما — حسبا أفصحت عنه المذكرة عاتب المدادين ، وكان الغرض من وضههما — حسبا أفصحت عنه المذكرة عاتب المسادين ، وكان الغرض من وضههما — حسبا أفصحت عنه المذكرة علم التي المسادين ، وكان الغرض من وضههما — حسبا أفسحت عنه المذكرة علي المسادي المنادين ، وكان الغرض من وضههما — حسبا أفسحت عنه المذكرة عليه المنادي المسادي المسادي المنادي المسادي و التنازل عنها المدترة والمراد المنادية و النائبة و المسادية المدكرة المنادي المسادية المدترة و المنادي المسادية المدترة و المادي من وضهما سد حسبا أفسحت عنه المذكرة و المنادي المسادية المنادي و المنادية و المنادية و المادي و المنادية و و المنادية و ا

الإيضاحيــة للقانون هو احكام الربابة «لي عمايــات الاستيراد بقولها : نظرا لما لشتون الاستيراد من تأثير عميق في اقتصاديات البلاد ورفية في إرساء أسسه وتنظيمه على قواعد سليمة وحمألة للنجارة من الدخلاء المتلاعبين فقد رأى احكاما للرقاية على عمليات الاستيراد قصر الاشتغال بها على شركات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها نضلا عما في ذلك من تحقيق للسياسة الاستيرادية الجديدة المنهشة من الانجاهات الاشراكية الهادفة إلى تيسير إنزال السلمال السوق توصيلها إلى المستهلك بأفل تكاليف الماكان ذلك وكانت عبارات المادتين بما اشتملت عليه من ألفاظ التقبيد واللمي كل ذلك يدل على أن الشرع قصد من وضعهما تنظيم الاستراد على نحو محقق مصلحة اقتصادية عامة تتملق بنظام المجتمع وتعلو على مصلحا الافراد . ومن ثم فان القواعد المقررة بهما تدخل في دائرة الظام العام ـــ ممــا لا يجوز للا ُفرادُ الاتفاق على مخالفتها أو التحايل عليها باتفافات تناهض ما تضمنتاه من تنظيم. لمساكان ذلك ، وكان الطاءن _ وهو ليس له حق الاستيراد أصلا _ قد أتفق مع المؤسسة المطمون ضدها الأولى بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٩ على أن يقوم باستمال حقها في استبراد مستلزمات إنتاج الكتاب من دول الاتفاقيات في الحدود التي قررتها وزارة الاقتصاد وعلى أن تبيعه ما يزيد عن حاجتها بالسعر المنفق عليه بإنهما - وكانت المؤمسة المطعون ضدها الأولى - على ما هو ثابت بالأوراق - قــدحددت احتياجاتها من السلع المستوردة بمبلغ ٦٠ ألف جنيــه استرليثي وفوضت الطاءن في استخــدام باقى المبلغ المصرح به وقدره ٢٥١٢٠٠ جنيها استرليابيا وفي القيسام بإجراءات الاستيراد ، وكان العقد — من هــــذا النحو — والظروف التي أحاطت به وإن تضمن في ظاهره الاتفاق على شراء العاهن السلع التي ستستوردها المؤسسة المعمون ضدها الأولى إلا أنه ــ فىحقيقته ــ قد تضمن الاتفاق على تنازل المؤمسة المطعون ضدها الأولى عن تراخيص الاستيراد الشخصية الخصصة لها إلى الطاعن بقصد النغاب على مانع قانوني يحول دون الطاعن والحصول مباشرة على هذه الراخيص فإن محســل ذَّلَكُ العقد يكون غير مشروع لمخالفته للفراءد المتعافة بالنظام العام التي تضمنها الفانون رقم هه لسنة ١٩٦٣ – في شأن تنطيم الاستيراد ــ وهو مَا يترتب عليه بطلان العقد ، وإذ كان الحكم المطعون فيه

قد أقام قضاء أساسا على أن العقد حسل النزاع حسينطوى على عمل غير مشروع وهو الاتفاق مسبقا على أن توبع المؤسسة المطعون ضدها الأولى الطاعن ما يزيد عن حاجتها من مستزمات إنتاج الكتب الى ستستوودها من دول الاتفاقيات وذلك في حدود نصف الذرمة المنقدية لحصيلة تصديرها الكتب إلى السودان بالخالفة لأحكام القانون رقمه السنة ١٩٦٣ ورتب على ذلك رفض الدعوى ، فإن الحميم يكون قد النزم صحيح الفانون ، ولا يصبه ما استطود إليه تزيدا من أن المقسد تم أيضا بالمخالفة للتعليات الصادرة من الاتحاد الاشتراكي من أن المقسد تم أيضا بالمخالفة للتعليات الصادرة من الاتحاد الاشتراكي المطمون فيه ، فإن النبي عليه فيها أضافه تأسيسا افضائه من نفي المسئولية المقدية المطمون فيه ، فإن النبي عليه فيا أضافه تأسيسا افضائه من نفي المسئولية المقدية المؤسسة المطمون ضدها الأولى عن تنفيذ المقد حساستذادا إلى أن عدم التنفيذ الارجع إليها بل إلى اعتراض الجهات المختصة و إلى عدم قبول الموردي في الخارج الارجع إليها بل إلى اعتراض الجهات المختصة و إلى عدم قبول الموردي في الخارج في فيهاء مذه المحكمة حسانة من في المعامة الأخرى حقضاء هذه المحكمة حسانة على دعامتين مستقاتين وكات إحداهما تكفي وحدها لحسل قضائه فإن تعييده في الدعامة الأخرى حوات إدان فيه الرأى فيه حريرة غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض العامن .

چاسة ۲۰ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

(xix)

الطعن رقر ٣٨٧ لسنة ٩٤ القضائية :

(۱) تقل ⁹⁰ نقل جوی . إتفاقيا فارسوفيا ، مسئولية ، قانون . أحكم توزيع المسئولية بن الناقل الجوى والشخص المضرور ، خضوعها لغانون القاضور ما ۲۲ إتفاقية فارسوفيا ، إنطباق حكم المبادة ۲۱۱ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم مقد النقل الجوى .

(٢) أفال 20 نقل جوى ٢٠. هـ هـ أي له ، فقض 25 جدل موضوع ٢٠٠ هـ التراك الحرار الطرد موضوع ٢٠٠ هـ إقامة الحرك الطرد موضوع التراك الله الموسول ساوما وأن عدم استلامه يرجع إلى خطأ الطاعنـ أن الله تفاعست عن الاستلام صحيح . النحى على الحرار المسلام الطرد فلم تجده . جدله موضوع لم يتم المدلول عليه ، فير متمول .

المنطقة بالنقل المحوى الدولى الموقعة في المنافية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المنطقة بالنقل المحوى الدولى الموقعة في الراء / ١٩ ٢٩/١٠ والتي انضمت معمر إليها با قانون وقم ٩٥٥ أسنة ١٩٥٥ تنص على أنه في إحداثه ، فالمحكمة طبقا الشخص المضرور قد تسبب عنه الضرو أو أسهم في إحداثه ، فالمحكمة طبقا لنصوص قانونها ، أن تستبعد مسئولية الناقل أو عفف منها مح فإنها تكون قد أست بقاعدة إسناد تحيل إلى قانون القاضى فيا يتعلق باحكام توفيع المسئولية بين الناقل الجوى والشخص المضرور - وكات المادة ٢١٣ من التقذين المناقل الجوى على المدور - وكات المادة ٢١٣ من التقذين المذنى هى المنطبقة - لعدم وجود تشريع خاص ينظم عقد النقل الجوى ...

(٣) لما كان الحرم المطعون فيه بعد أن أورد القاعدة القانونية الصحيحة من أن عقد النقل يلزم النافل بنغل البضاعة سليمة إلى جهة الوصول ، قد أقام قضاءه با تنفاء مسئولية المطون ضدها الأولى (الناقلة) على ما استفاء واطمأن الميه من تقرير ضبة المعاون وف عدود سلطة الحكة التقديرية حد من أن الطرد موضوع الزاع قد وصل سلها إلى جهة الوصول وأودع نخازن المطمون ضدها الناية (شركة مصر للطيران) في ١٩٧٥/١/١ وقسلمت الطاعنة إذني التسليم في ١٩٧٥/١/١ الا أنه لم يقم دليل على أنها توجهت لاستلام الطرد بموجب الإذن المشار إليه وكان تتيجة تقاعمها عن الاستلام لمسدة ثلاثة أشهر أن تقل الطرد إلى خزن المهمل ، الأمر الذي استبعاد مسئولية المعاون ضدها الطرد إلى خزن المهمل ، الأمر الذي استبعاد مسئولية المعاون ضدها الأولى و من الما يوجه الى انتيجة الى انتهى البها الحسكم قإن ما تثره الطاعنة في نميها الأن يؤدى إلى المتيجة الى انتهى البها الحسكم قإن ما تثره الطاعنة في نميها من أبها توجهت الى المستودعات فور سملها إذن التسليم ولم تجد الطرد لا يعدو من أبها توجهت الى المستودعات فور سملها إذن التسليم في مقبول .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وصماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافهة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون قيه وسائر أوراقى الطعن — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقاءت الدعوى وقم ٤٩٤ أسنة ١٩٥٥ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة المطمون ضدها الأولى (شركة المحلوط المحدود كلى جنوب القاهرة على الشركة المطمون ضدها الأولى (شركة المحافية المحدود به الباكستانية) بطلب الزامها بأن تدفع لها ميلغ ٧٨٦٨ ماركا ألممانيا وفوائده المقانونية ، وقالت بياما لدعواها أنها استوودت وسالة مستلزمات عابية شحنت في طود واحد على إحدى طائرات المطمون ضدها الأولى بموجب وثيقة الشجن في طود واحد على إحدى طائرات المطمون ضدها الأولى بموجب وثيقة الشجن

وقم ١٩٨٥ على إلا أنها لم تنسلم الرسالة رغم حصولها على إذن تسليم بها تما يهد هلاكا كليا يرتب مسئولية المطعون ضدها الأولى ، قامت هذه الأخيرة ودخل المطعون ضدها الأولى ، قامت هذه الأخيرة ودخل المطعون ضدها التامية (شركة عصر للطيران) في الدعوى الحكم عليهة بندب خبر في الدعوى وبعد أن قسم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧ بيازام المطعون ضدها الأولى إن تدفع المشركة الطاعنة وبلام ١٩٧٧/١٢/١٧ الزكا المانيا الأولى ذات المبلغ و إسانة المعاون ضدها الأولى هدذا الحكم بالامتناف. الأولى ذات المبلغ و إسانة المعالمون ضدها الأولى هدذا الحكم بالامتناف. سنة ه ٥ ق كيا استأنفت المعلمون ضدها الأولى هدذا الحكم بالامتناف. سنة ه ٥ ق و بعد أن ضمت عكمة استناف القاهرة الاستناف الأخر إلى الأولى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى المطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى وفي الطاعن عوض العامن على هدذه الحكمة في فرفة مشورة فحددت جاسة لمنظوء ، وفيها الزرت النباية وأبها .

وحبث إن الطمن بن على سبين تنعى بهما العاعنة على الحكم المطمون فيسه الخطأ في تطبيق الفانون والقصور في النسيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المله ون فيه اعتبر الزام الناقل الزاما بوسيلة ورتب على ذلك أن المعامون ضدها الاولى (الناقلة) قد أوقت بالزامها بتسلم الطرد موضوع الزاع المي مستودمات شركة مصر للطيران (المعامون ضدها النائية) في حين أن الزام الناقل هو الزام المي عامة عالم المنافل أن يخلص من المسئولية في حالة امتماع المرسل إليه عن استلام الأشياء تعين عليه أن ياجاً إلى محكة الواد المؤتية للحصول على إذن بإيدامها أو سيع جزء متهاطيقا لما تقضى مه المادة و و من القانون التجارى كا أنه فير صحيح ما ادعته المعامون ضدها النابية تتحويل العارد الى المهمل لتقاحس الطاعنة عن استلامه خلال المدة المقررة ، إذ أنها لم تناخر في الاستلام والما توجهت الى مستودهات المطمون ضدها النائية فور تسديها إذن النسلم فل تجد الطود مما دفعها إلى إقامة اندهوى ، ومن ثم فإن الحكم المطمون فيسه فل تجد الطود مما دفعها إلى إقامة اندهوى ، ومن ثم فإن الحكم المطمون فيسه

إذ بنى قضاءه انتفاء مسئولية المعادون ضدها الأولى (النائلة) على وقوع خطأ عن الطاعنة إسبب تقصيرها في استلام العارد دون أن يتوخى أسباب ذلك ويبحث مدى مسئولية الشركة المطعون ضدها الأولى (النائلة) عن تنفيذ التزامها ومسئوليتها هزأخطاء المعادون ضدها الثائية باعتباره تابعة لها في تنفيذ حقد الدقل فانه يكون قد أخطا في تعابري الفانون وشابه قصور في التسهيب م

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لمنا كانت المنادة ٢١ من الانفاقية الخاصة بتوحيد مص القواعد التدلقة بالنقل الجوى الدولي الوتمة في قارسوفيا ف ۱۲/۱۰/۱۱ والى انضمت معمر إليها بالقانون رقم ۹۳ مسنة ١٩٥٥ تنص من أنه (إذا أثبت الناقل أن خطأ الشخص المغمر ورقد تسهب عنسمه المضرو أوأسهم في إحداثه الماحكة ، طبقا لنصوص فانونها أن استيملا ه مُولية النافل أو تخفف منها) فإنها تكون قد أنت بقاهدة إسناد تميل إلى قانون القاضي فيما يتملق أحكام توزيع المسئولية بين الناقل الجلوى والشخص المضرور ، واما كانت المادة ٢١٦ من النقدين المدنى المنطبقة ــ المدم وجود تشريم خاص بنظم عقد النال الحوى ب تنص على أنه لا يجوز القاض أن ينقص مقدار أتمويض أو ألا يحكم يتعويض ما إذا كان لدائن يخطئه فداشترك في أحداث الغيرر أو زاد نيه) ، وكان الحبكم المطمون نيه بعد أن أورد الفاحدة القانونية الصحيحة من أن عقد الدقل يلزم الناقل بنقل البضاعة سايمة إلى جهة الوصول ، قد أذم قضاءه بانتفاه مسئولية المطعون صَدَها الأولى (الراقلة) على ما استقاء واطمأن إليه من تقرير خبير الدموي وفي حدود سلطة الحكمة النقديرية من أن العارد موضوع النزاع ألد وصل سابها إلى جهــــة الوصول وأودع غاؤن المعامون ضدها الثانية (شمركة مصر للطيران) في ١٩٧٥/٧/١ وتسلمت الطاهنة غازن النسليم في ١٩٧٥/٧/٥ إلا أنه لم يقم دليل على أنها توجهت لاستلام الطرد يموجب الإذن المشار إليه وكان نتيجة القامسها من الاستلام لمدة الائة أشهو أن ينقل الطرد إلى غزن المهمل ، الأمر الذي استخاص منه الحكم أن عدم الاستلام إنما يرجع إلى خوا المهاعنة ورتب على ذلك استبعاد . سئولية المطعون ضدها الأولى ، ولما كان هذا الاستخلاص سائفا وله أصله النابت بالأوواق ومن شأنه أن يؤدى إلى الـقيعة الى انتهى إليها الحسكم فإن ما نثيره الطاعنة في نعيها من أنها توجهت إلى المستودهات فور تسلمها إذن انتسام ولم تجدا طرد لا يعدو أن يكون جدلا ، وضوعيا لم تقدم الدلول هايه نما يجعله فير ، قبول ، كما أنه لا يعلى للتحدى في هذا الصدد يحكم المادة مناه مفارة خالة الزاع ، لما تتملق بحالة مفارة خالة الزاع ، لما كان ذلك فإن النمى على الحكم المطعون فيه بالحقا في تطبيق الفانون والمصوو على النسيب يكون على هذا السام والمي بالحقا في تطبيق الفانون والمصوو على النسيب يكون على غر أساس نما يتمرن معه رفض الطهن .

چلسة ، ۲ من ديشمېز سنة ۲۸۸۲

رئامة السهد المستشار/ الدكترو سعيد عبد المساجد تأشيد رئيس الحكمة ، وحضوية اللسادة ااستشادين : صلاح عبد العظيم نائب وايس الحكمة ، الهكترو أحمد حسى ، عهد طموم وزكل المصرى .

(Y14)

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ القضائية :

() حكم « سانات الحكم » ، بطلان .

البيانات الراجب تضمينها الحميم • إفغال بان المسادة الصادر فها الحميم ، لا بعلمان م مادة ٧٨ د مرافعات •

تفسير العقود واستظهار ثية طوفها • تستقل به محكة الموضوع ما دام تضائها يقوم على أحماد سائفة .

(٣) إنبات « حجية الأمر المقضى » .

جمية الأم المقض . شرطقيامها . وحدة الموضوع والحصوم والسبب .

(٤) أمر أداء «طلب الأمر» : « التكليف بالوفاء» . نقض

ه أهي فير منتج » ه

عريضة استصدار أمر الأداء ، اعتبارها بديل ورقة التنكايف بالحضور. التكايف بالوفاء. شرط لصدور الأمر - عدم تعلقه بالعريضة ذائها ، قصر النمى على التنكايف بالوفا، دون العريضة . غيز منتج .

(ه) فوائد قانونية . أمر أداء .

الفوائد الغانونية • سريائها من تلويخ المطالبة القضائية بها • م ٣٢٦ مدتى • احتساب. الفوائد من تاريخ التنبية بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء • خطأ •

(٦) فوأند قانونية . أوواق مجارية «شيك» .

الذوائد الفنانونية المستحقة على قيمة الأوراق النيهارية ، سريانها من تاريخ الامتناع من الوفاء ، م ٧ ٨ ، تجارى - تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب ، إعتباره تاريخا لميد. معرفان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك الممتر ورقة تجارية .

(٧) نقض «أسياب الطمن » . .

الخطأ الذي يضر تصحيحه بالطامن لا يصلح سبيا لنقض الحكم .

١ -- أنه وأن كانت المادة ١٧٨ من قانون المراهات قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها ما إذا كان صادرا فى مادة مجارية أو فى مسألة مستمجلة ، إلا أن هذه المادة -- كما يبين من قفرتها الثانثة -- لم ترتب الميطلان إلا ملى القصور فى أسياب الحكم أواقمية والنقص أو الحطأ الحسيم فى أسماء الحصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء المعضاة الذين أصدروا الحمكم > ومؤدى ذلك أن إففال بيان المادة الصادر فيها الحكم لا يترتب عليه الملائد .

٧ — إن تفسير العقود واستظهار ثية طرفيها أمر تستقل به عكمة الموضوح
 حا دام قضاؤها يقوم على أسباب سائفة وطالمها أنها لم تخرج فى تفسيرها للعقد
 واستظهار ثية الطرف عن المدى الخاهر لعباراته .

٣ - يشترط المتمسك بحجية الأمر المقضى - وهل ما جرى به قضاه حدّه المحكة اتحاد المرصوع والحصوم والسبب في الدهوى التي سبق الفصل فها والدموى المطروحة ، و إذ كان العلمان والمطمون ضدها مدهى هليمها أمام لحنة التمصل في المنازمات الزرامية ولم يكن أحدهما خصها للاخر ، فإن شرط اتحاد الخصوم يكون قد تحلف و يكون المحكم المطمون فيه قسد أصاب صحيح الفانون إلا مبدد بحجية قرار اللجنة المشار إليها .

لصدور الامر وكان الطاعن لم يتع بأى حيب على هذه العريضة وانصب نعيه إ على إجراء سابق عليها وهو النكليف بالوفاء ، وكانت محسكة الاستشناف قد قضت فى النزاع المطروح عليها بالزام الطاعن بالدين موضوع طلب أمر الأداء فإنه على فرض صحة ادهاء الشاعن بأنه لم يخطو بالتكايف بالوفاء إخطارا صحيحا وأنه بمسك ببطلان إخطاره فى عمل حمله وأن الامر صدو وفي ذلك وابده الحكم المعادون فيه ، فإن النمى ببطلان إعلان التكايف بالوفاء يكون فير منتج .

• إن كان الأصل طبقا للمادة ٢٧٦ من القانون المدنى هو صريان الفرائد الفانوئية من الويخ المطالبة القضائية بها ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخ المطالبة القضائية بها ما لم يحدد ذلك ، وكان من المغرر أن التنبية بالوفاء السابق على طلب أحر الأداء لا بعد من قبيل المطالبة القضائية ، فإن الحكم المطاون فيه يكون قد خالف الفانون باحتسابه الفوائد من تاويخ ذلك التنبية .

٣ - إذ نصت المسادة ١٨٧ من الفانون التجارى على أن مع فائدة أصل قيمة الكبيالة المعمول عنها بروتسنو عدم الدفع تحسب من يوم "البروتستو" كان حكمها يسمى على الفوائد الفانونية الستحقة على قيمة السند الإذى أو الشبك إذا اعتبر هملا تجاريا ، وإذ لا ياتزم حامل الشيك المعتبر ورفة تجارية بعمل بروتستو لإثبات امتناع المسحوب عليه عن الواء وإنما له ذلك يكافة طرق الاثبات ، وكان من المقرر أن الشيك يعتبر عملا تجاريا إذا كان من وقعه تماجراً أو كان تحريه مترتبا على عمليات "تجارية كالما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد اعتبر الطاعن تاجرا ، فإن مؤدى ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم احتبار جميع الشيكات موضوع النزاع التي تتجبا أورافا تجارية ما دام أنه لم يثبت أنه تصبها لعدل غر تجارى ، و بالثاني سريان الموائدالفانونية بالاسبة لما بواقع ، إن من تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب عاميار والتاريخ الثات الدعناع عن الوفاء .

٧ — إذا كان البين من مدونات الحكم المعامون فيه أن هذا التاريخ الاخير — تاريخ إفادة البينك بالرجوع على الساحب — سابق على تاريخ النبيه بالوفاء الذي اعتدبه الحكم خطأ لمريان الفوائد، وكان تصحيح هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا تنسع له أسباب الطعن ، ومن شأنه أن يؤدى إلى الاساءة إلى المعاعن الذي طعن وحده في الحكم . وكان من القرر أن العاهن إذا لم يستقد من طعنه فلا مجوز أن يضار به ، فإن هذا الخطأ لا يصلح سبها لمنقض الحكم .

الحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة ه

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يهن من الحكم المطمون فيه وسائر أوراقي الطمن تتحصل في أن المطمون ضدها كانت قد استصدوت أمر الأداء وقم به اسنة ١٩٥٥ بجارى كلى شمال الفاه رق بالزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ و ١٩٧٥ بقيدة أو بعة شيكات مسحوية منه أفاد البنك في شأنها بالرجوع ملى الساحب ، تظلم الطاعن من هذا الأص ، ويتاريخ ١٩٧٥/٥/١٣ حكمت عكمة أول درجة بإلغاء أمر الأداء واعتباره كان لم يكن و بطلان الدين الصادريه . إسانفت المطمون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٨ المناف و وتاريخ ١٩٧٨/٣/٢ حكمت عكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف و بالزام بالموريق النقص ، وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطمن ، موض الطمن على هداء الحكم المستأنف و بالجلسة المطمن على هدفه المحكمة في فرفة مشورة فوأنه جديرا بالنظر ، و بالجلسة الطمن على هدفه الميابة رأجها .

وحيث إن الطمن بنى على ثلاثة أسباب حاصل الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه وفى سِيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم رفم فصله فى منازما تجارية إلا أنه قد خلا من بيان نوع المنازعة التى فصل فيها مخالفا بذلك المهادة ٩٧٨ هن قانون المرافعات ممما يشويه بالبطلان .

وحيث إن هذا النمى صردود ذلك أنه وإن كانت المسادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجيت تضمين الحكم بيانات معينة من بنها ما إذا كان صادوا في مادة تجارية أو مسالة مستمجلة ، إلا أن أن هذه المادة ، كا يبين من فترتها الثالثة ، لم ترتب البطلان إلا ملى القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الحلطا الجسيم في أسماه الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيمان أسماء القضاة الذين أصدووا الحكم ، ومؤدى ذلك أن إغفال بيان المادة الصادر فيها الحكم لايترتب عليمه بطلانه ، ومن ثم يكون النمى بهمذا السهب على غير أصاس .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحمّم المطعرن فيه بالسبب النانى المطالة في تطبيق القانون من وجهين حاصل أولها مخالفة الحمّم للعبارات العمريمة للمقدن المؤرخين ١٩٧٧/٧/١٦ إذ أن أولها صريح في قيام شركة بين الطاعن والمطعون ضدها لإدارة واستبار الأطيان المماركة للأخيرة وشقيقها مما مؤداه قيام علاقة إيجارية بين الطرفين تخضع لحمّم المادتين بهم و ٣٦٠ مكرا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٩٧٨ اسنة ١٩٥٢ اللتين تشرطان أن يحرو مقد الإيجار حراراهة أو نقدا حرمن الملاث صور تودع إحداها بالمحمية التماونية الزواعية المختصة ويشر هذا الإيداع شرطا لفيول المنازهات والدعاوي الناشئة من المقد أمام آية جهة إدارية أو تضائية ملاوة على مانص طيه القانون رقم ١٥ لسنة أعمر ١٩٠١ من وجوب إثبات المستندات والشيكات على الموقية الزواعية بعد التعديق على الموقيمات فيها ع ولما كات الشيكات موضوع النزاع قد حروت استنادا إلى الملاقة الإيجارية المشار إليها فإن الدءوي الموفومة المطالبة بقيمتها تكون غير مقهولة وإذ انحرف الحركم المطمون فيه عن العبارات الصريحة الانفاق وأنكر غير مقهولة وإذ انحرف الحركم المطمون فيه عن العبارات الصريحة الانفاق وأنكر على العاقان صفته كستاج الأواض زواعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون . وحاصل الوجه الثال للنمى أن الحكم المعامون فيه أهدر القرار الصادر من لحنة الفصل في المنازعات الزراعية في حدود سلطتها المقروة قانونا ذلك أنه على أثر تحوير المقد المؤرخ /١٩٧٣/٤/ بين العامن والمطمون ضدها والذي ياعته يموجه نصيبها بحق النصف في تمار الحديقة التي اصتاجراها سويا تمقدم الملاك بطاب إلى لحنة الفصل في المنازعات الزراعية بطردهما وصدر قرار اللبنة بالعارد تأسيسا على قيام المعامون ضدها بتأجير نصيبها في الحديقة إلى العامن من بالعارد تأسيسا على قيام المعامون ضدها بتأجير نصيبها في الحديقة الى العامون منه الما المعامون فيه لم يعتد بهذا القرار بما يشو به بالحاط في تطبيق القانون .

وحيثان هذا النعى مردود فروجهةالأول ذاك أن تفسير المقود واستظهاو ثية طرقيها أسر تستقل به محكه الموضوع مادام قضاؤها يقوم على أسباب ساخة وطالما أنها لم تخرج فرتفسيرها للعقد واستظهار شية الطرفين عن المعنى الظاهر العبارته ، لما كن ذلك وكان العقد المؤرخ ١٩٧٣/٧،١٢ - المقدم من الطاعن ضمن أوراق هذا الطعن — قد تضمن أنّ شركة قامت بين الطامن والمطعون ضدها لإدارة واستثمار الأطيان المملوكة الاخيرة وشقيقها وأنالطامن كان يتولى الإدارة 6 وتبين من مراجمة حساب الإيرادات والمصروفات أن هناك خسائر خص الطاعن منها ١٥٠٠ج وأنه اقترض من المطمون ضدها ٢٠٠٠ج وتم الاتفاق على سداد هذه المبالغ بشيكات على النحو الوارد بالعقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من ثبوت العقد على النحو السالف بيانه أن الطاعن لم يكن يستأجر الأطيان من المطعون ضدها و إنما كان يشاركها في استغلالها ويقوم بالإدارة مؤسسا قضاءه على ما أورده في مدوناته بقوله ودوقد أوضحت المستأتفة (المطمون ضدها) عند استجوابها أثها كات تقوم بزراعة هذه الأرض وأن المستأنف ضده (الطاعن) كان يقوم في بعض الأحيان بالانفاق من واله الخاص هل تكاليف الزراعة وكان يقوم ببيع الهجه ولات الى تزرع بين الأشجار وأنه تبين من المحاسية أن في ذمته لها مبلغ - ١٥٠ ج هي المشار إليها بمقد الاتفاق ـــ ورّى المحكمة ان مافررته المستأنفة عند استجوابها هو مايتفق مع عبارات الانفاق الصريحة من أن المستأنف ضده كان يقوم بإدارة الأطيان أأسالف بيانها ، وإذا كات بعض هبارات العقد المذكور تشعر إلى أن المستأنف ضده كان يقوم بإدارة الأطيان السالف سيانها ، وإذا كانت بعض حبارات العقد المذكور تشعر إلى أن المستأنف ضده كان يشارك المستأنفة في استنجار هسدة الاطيان بجوار قيامه بالإدارة فإن المشاركة المنوه ونها لا تضفى عايد صفة المستأجر ، كانت تررع على الذمة هذه العبارة الأخيرة لا تثبت صفة المستأجر على المستأخف ضده (الطامن) بعد أن ثبت من الأوراق أن الأرض المشار إليها بالمقد محلوكة بعضها الشقيق المستأنفة (المطمون ضدها) • • • وهي مساسة حوالي و المستخلاصا سائفة له أصله الشابت في الأوراق و يتفق مع المعنى الظاهر لعبارات الستخلاصا الاتمال إليها بالمحكم المستخلصا المنافز إليه بالمحكم المستخلصا المنافز إليها بالمحكم المنافز المنافز المنافز المنافز المنافز المنافزة و يتفق مع المعنى الظاهر لعبارات المستخلصا الاتمال اليه بالمنافز المنافزة المن

والذي مردود في وجهه الذاني ، ذلك أنه لما كان الثابت من الدقد المؤرخ ١٩٩٢/١ المفدم ضمن مستندات الطاعن في هذا العامن سوملي نحو ما جاء بمدونات الحريم المعلمون فيسه أن العامن والمطمون ضدها استأسرا من آخرين حديقة مساحتها ، وفدانا بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٧/٤/٢٣ لمستنبي في أخر ما يو ١٩٧٥ وأن المطمون ضدها باعتى النصف في أو الحديقة بثمن قدره ، ١٩٧٠ جنها تدفع لها بموجب شيكات من بينها الشيكات موضوع النزاع الحالي ، وكان الحميم المعامون فيه بعدان حصل الوقائع على النحو السالف بيانه أورد في مدونانه (ومن ثم يكون سوب المديونيسة في الدورة السائمة المعامون ضدها) ببيع نصيبا في تماو الحديقة المستأجرة لها ، لما هو مقدر من أنه يجوز أن يكون على الالزام شيئا الحديقة المستأجرة لها ، لما هو مقدر من أنه يجوز أن يكون على الالزام شيئا المستقبلة بثمن يقدر جزافا ولا تنضمن المواقمة بالتالي تأجيرا مر الباطن أو تنازلا من الإنجار) ، وكان هذا الذي أورده ما أنه أو رتبع العملة المنافق مع العبارات الصريحة الماقد بن المنافر أن يكون قد صدر قرار نهائي يكون ط فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي يكون ط فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي يكون ط فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي يكون ط فر أساس ، ولا يفير من هذا النظر أن يكون قد صدر قرار نهائي

من لحنة الفصل في المنازعات الزراعية ضد الطاعن والمطعون ضدها بطردهما من لحديقة التي استأجراها بناء على طلب ملاكها تأسيسا على أن المطاءن ضدها أجرت من الباطن إلى الطاءن الحزء الذي تستأجره إذ أن شل هذا الغرار الإيحوق أية حجية فيا بن الطاعن والمطعون ضدها إذ يشترط الندسك بحجية الأمر المفضى حومل ما جرى به قضاء هذه المحكة حاتماد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطوحة وإذ كان الطاعن والمطعون ضدها مدعى عاجما أمام بلمنة الفصل في المنازعات الزراعية ولم يكن المحدها خصما للا خوفان شرط اتحاد الحصوم يكون قد تخاف و يكون الحمكة المطعون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار اللجنة المشار إليه حالمهمون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار اللجنة المشار إليه حالمهمون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار اللجنة المشار إليه حالمه على المنظمون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار اللجنة المشار إليه حالمه على المنظمون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار اللجنة المشار إليه حالمه على المنظمون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار اللجنة المشار البيانة المشار اليه حالمه على المنظون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار اللجنة المشار اليه حالمه على المنظون فيه قد أصاب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار المجنة المشار اليه حالمه على المنظون فيه قد أساب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار الم يعتد عده المحكون فيه عد أحساب صحيح الفانون إذ لم يعتد يحجية قرار المجنوب المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عدى عام المنافقة المنافقة

وحيث إن الطاهن يتمى على الحكم المطمون فيه بالدبب النائث القصوو في النسبب وتناقض الأسباب وتهازها والخطأ في القانون وذلك من الاثة أوجه حاصل أولها أن الحمكم المعامون فيه رغم إشارته إلى بعض عبارات المقسد المؤرخ ١٩٧٣/٧/١٢ من أن الطاعن كان يشارك المطمون ضدها في احتبار الاطيان بالاضافة إلى قيامه بالإدارة إلا أنه قرر في الوقت ذاته أن هذه الشاركة لا المضفى عليه صفة المستأجر عما يعيبه بتناقض وتهاز أصابه علاوة على أنه لم يرد على دفاع الطاعن بخصوص عدم سماع الدعوى . وحاصل الوجه الثاني أن الطاعن مسك ببطلان إجراءات أمن الاداء لإعلانه بالتنكليف بالوفاء في على عمله عبلات من إلقت والمائية على المائية على المائية القائمة المناقبة وإذ خلا الإنذار الموج، إليه في ١٩٧٥/١٧ من المطالبة بالفوائد فإن الحكم المطمون فيه يكون قد أخطأ في الذاتون باحتسابه من المطالبة بالفوائد فإن الحكم المطمون فيه يكون قد أخطأ في الذاتون باحتسابه الفوائد من تاريخ الإنذار .

وحيث إن النعى مردود فى وجهه الأولى بما سبق بيانه عند الرد على الوجه الأولى من السهب الثانى من أن الحكم المطمون فيه قد انتهى سائغا إلى تكييف. المداورة بين الطرمين بأنها شركة وليست علاقة إيجارية مما يخشم لقانون الإصلاح الزراعي ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على هير أساس و إذ التفت الحمج المطمون فيه عن هذا الدفع ولم ير علا لإعمال أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ المدم شبوت صفة المستأجر للطاعن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون و والنهى هي وجهه الذني فير مقبول ٤ ذلك أن العريضة ألتي تقدم لاستصدار أمر الأداء حي حد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حلى ديلة ورقة التكليف بالحضور وبها تنصل الدعوى بالقضاء و إذ لا يتعلق شرط التكليف بالوفاء بالعريضة و إنما هو شرط لصدور الأمر وكان الطاعن فرس يأى عيب على هذه العريضة وأنصب نهيه على إجراء سابتي عليها وهو التمكيف بالوفاء ٤ وكانت محكمة وانتحاف قر تفضت في النزاع المعاروح عابها بالزام الطاعن بالدين موضوع طاب أمر الاداء ، فإنه تم لك بيعالان إخطاره في على عمله وأن الامر صدر وغم إخطارا صحيحا وأنه تم لك بيعالان إخطاره في على عمله وأن الامر صدر وغم يكون غير متج ه

وحيث إن النمى في وجهه التالث مردود ، ذلك أنه و إن كان الأصل طابقا الله الله النما المناود المدنى هو سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالية الفضائية جا مالم يحدد الانفاقأو الموفى النجارى تاريخ الحر لسريانها أو ينص المفانون على فرذلك ، وكان من المقرر أن التنبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء لا يعد من قبيل المطالبة الفضائية، فإن الحكم المطمون فيه يكون قدخالف المقانون باحتسابه الفوائد من تاريخ ذلك التنبيه ، و إذ نصت المادة ١٨٧ من القانون التجارى على الفوائد المقانونية الكبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البرونستو) فإن حكها يسرى على الفوائد المقانونية المستحقة على قيمة السند الإذني أو الشيك إذا اعتبر حملا تجاريا ، و إذا لا يلتزم حامل الشيك المعترورة تجارية بعمل بروستو لإثبات امتناع المسحوب عليه حن الوفاء وإنما له ذلك بكافة طرق الإثبات ، وكان من المقرر أن الشيك يعتبر عملا أجاريا في عمليات تجارية ،

لحاكان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد امتبر الطاعن تاجرا فإن .ؤد و ذلك حلى خلاف ما ذهب إليه الحكم – اعتبار جميع الشيكات موضوع النزاع التي تعجها أوراقا تجارية مادام أنه لم يثبت أنه سحيها لعمل غير بجاوى ، و بالتالى ، بريان القوائد الفانونية بالمدبة لها بواقع ه / " من تاريخ إفادة البنك بالرجوع على الساحب باعتباره الناريخ التابت للامتناع عن الوفاه ، و إذ كان البن من مدورات الحكم المطون فيه أن هذا التاريخ الأخير ساقى على تاريخ النابية بالوقاء الذي اعتد به الحكم خطا لعمريان الفوائد، و دان تصحيح هذا الحفاة الذي تردي قيمه الحكم لا تتسع له أسهاب الطمن ومن شائه أن يؤدى إلى الاساءة إلى العامن قيمه الحكم كان من المقرر أن العامن إذا لم يستفد من طعن وحده في هذا الحكم ، وكان من المقرر أن العامن إذا لم يستفد من طعنه فلا يجوز أن يضار به فإن هذا الحفاً لا يصاعر سببا لدهض الحكم ، من طعنه فلا يجوز أن يضار به فإن هذا الحفاً لا يصاعر سببا لدهض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتميز رفض الطمن .

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۲۸ و ۱

برناسة السيد المستشاد / محمد محرد البهاجوري نائب وتيس الحكمة وعضوية السادة المستشاو بن : سبملال الدين أنسى 6 هاشم قوامه 6 مرزوق فكرى و راصل ملاء الدين م

$(YY \cdot)$

اللطعن رقم 10 لسنة ٧٥ القضائية :

﴿ ﴿ ﴿ أَجُوالُ شَخْصِيةُ ﴿ أَجَالُبُ ﴾ . دعوى (﴿ إِجَاءَاتُ نَظُرُ الدَّّوْمِي ﴾ .

دمارى الأحوال الشخصية وجوب نفارها مجلسة سرية • انعقاد إحدى الحلسات في ملائرة كلا يخل بميذا السريه طالمًا فم يقرانع فيها الطرفان •

(٢ ، ٣) أحوال شهية و أجانب " . توثري . قوة الأمر المقضى .

(۲) مقد زواج الأجانب • توثیقه لیس شرطا لساع دداری المطالبة یا لحقوق المترتیة
 حیل ابطال اثراج •

 (٣) قوة الذي الاكترم فيه • لا ياحق إلا منطوق الحريج رما ند يكون مرتبطا من الأسياب بهذا المنطرق ارتباطا وثرقا - تعرض الحكمة - تزيدا - إلى مشألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للنصل أيها لا يحوق قرة الأمر المقضى .

١ — المقرر في قضاء هذه الحكة أن الده وي المتعلقة بمسائل الاحول المشخصية يتمين نظرها في غير علائمة و بحفور أحد أهضاء النيابة العامة على أن يصدر الحكم فيها علنا وذلك إعمالا انص المادتين ١٨٥١ ٥ ٨٧٨ من قانون المرافعات السابق الواردتين في الكتاب الرابع منه والذي أقى عليه المقانون دقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى ، وكان المين من الأوراق أن عضر جلسة ١٩٦٨ ١٠ وهي الجلسة الأولى التي نظوت فيها الدءوى أمام عكمة الاستثناف – تضمن ما يفيد مقدها في علائية ولم يثبت فيه حضور أحد أعضاء النبابة العامة ، إلا أنه لما كانت محاضر الجلسات التالية الني أجات عاضر الجلسات التالية الني أجات

الهكة نظر الاستئناف إليها قد خلت من الإشارة إلى انعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها في غرفة المشورة كما تضمنت جميع هذه الهاضر إثبات حضور ممثل النيابة العامة بما يتحقق به حكم القانون، وكانت المرافعة قد دارت في واقع الأمر، بين الطرفين في هذه الجلسات دون الجلسة الأولى المشار إليها التي لم يبد فيها أي من الطرفين طلبات ما وأختنمت بقرار المحكمة بتأجيل المدعوى كطلب الحاضر عن الطاعن لتقديم مذكرة بدفاعه وتسكليف النيابة بإبداء رأيها ، فإن انعقاد جلسة ١٩٠/١١/٣؛ السالفة الذكر في علائية و بغير حضور أحد أعضاء النيابة العامة بفرض حصوله بدفاع يكون قد فوت على الطاعن حقا أو أخل بالدرية الواجب توافرها عند نظر المحوى .

مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذى أبقى عليه القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالى ، والتي تحكم إحراءات دعاوى الأحوال الشخصية للأجاب ، لا تستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج أن يكون العقد موثقا توثيقار سميا .

٣ المقرر في قضاء هذه المحكة أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم وما كان من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وأنه إذ عرضت المحكة حـ تريدا في بعض أسبابها حـ إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح المجاهيا أو لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى فإن ما عرضت له من ذلك لا تكون إله قوة الشيء المحكوم فيه .

الحكة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعدالمدوالة م

وحيث إن الوقائع _ على مايدين من الحكمين المطعون فيهما وسائرالاوراق _ تحصل فى أن المطعون عليها سـ وهمى قبرصية _ أقامت الدعوى رقم ٢٠ م-(١٩)م٠ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية أجانب غير مسلمين أمام محكة الإسكندرية الا : دائية ضد الطاعن الايطالي الحنسية بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لها نفقة شهرية مقدارها ٣٠ جنبها وتعويضا قدره ١٠٨٠ جنبها وهو ما تساوى نفقة ثلاث سنوات تأسيسا على أنه تزوجها في ١٩٧٥/٥/٣١ في كنيسة الروم الارثوزكس بالاسكندرية وفقا للطقوس الدينية لتلكالطائفة ثم تبينت أيدمتزوج بأخرى فاستصدرت ضده حكما نهائيا بإبطال زواجها منه لهذا السبب وإذ تقضي المادة ١٢٩ مكررا من القانون المدنى الإيطالي ــ الواجبالتطبيق ــ بإلزام الزوج المسئول عن بطلان الزواج بتعويض الزوج الآخر حسن النية عالساوى نفقة ثلاث سنوات وبأن يؤدى إليه نفقة شهرية فقدأقامت الدعوى. وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٧ حكمت الحكمة برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم سياع الدعوى وبإحالتها إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أن الطاعن هو المسئول وحده عن بطلان الزواج وأنها كانت حسنة النية وقت انعقاده ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ١٩٨٠/٦/٣٠ برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستثناف وقم ١ للسنة ٣٩ ق 🕳 أحوال شخصية أجانب الاسكندرية وفي ١٩٨١/٢/٨ حُنكت المحكة بإلغاء الحكم المستأنف وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعوون علمها حالة الطاعن العائلية والاجتماعية والمسالية ومقدار ما تحتاجه من نفقة ، و بعد أن سمعت شهود الطرفين قضت في ١٩٨٢/١/٩ بإجابة المطعون علمها إلى طلبها . طعن الطاعن في هذا الحكم ــ وسابقه ــ بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فها الرأى بنقص الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة الترمت فها النيامة رأبها .

وحيث إن الطمن أقبم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الاول منها على الحكين المطعون فيهما بطلانهما وفي بيان ذلك يقول أنهما صدرا بعد أن نظرت الدعوى في ١٩٨٠/١١/ بجلسة علنية ودون حضور أحد أعضاء النيابة العامة وذلك بالمخالفة لحكم المادتين ١٩٧١ مهم من قانون المرافعات وتقضى أولاهما بنظر دعاوى الأحوال الشخصية للاعجانب فى غرفة مشورة وثانيتهما بوجوب تمثيل النيابة العامة في هذه الدعاوى مما يعيب الحكين بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي في غبر ممله ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكة أن الدعاوى المتعلقة عسائل الأحوال الشخصية متعين نظرها في غير علاثية ويحضور أحد أعضاء النياية العامة على أن يصدر الحكم فيها علنا وذلك إعمالا لنص المسادتين ٨٧٨ و ٨٧٨ من قانون المرافعات السابق الواردتين في الكناب الرابع منه والذي أبق عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي، وكان البين من الأوراق أنْ محضر جلسة ١١ ١٨ -٨٠ ـ وهي الجلسة الاولى التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستلناف 🕒 تضمن ما يفيد عفدها فى علانية ولم يثبت فيه حضور أحد أعضاء النيانة العامة ، إلاأنه لما كانت محاضر الحلسات التالية التي أجلت المحكمة نظر الاستأناف إلمها قد خلت من الإشارة إلى انعقادها في علانية مما مفاده أن الدعوى نظرت بها فخرفة المشورة كما تضمنت حميع هذه المحاضر إشبات حضور ممثل النيابة العامة بما يُحقَّق به حكم القانون، وكانت المرافعة قد دارت فيواقع الأمر بينالطرفين في هذه الحلسات دون الحلسة الأولى المشار إليها التي لم ببد فها أي من الطرفين طلبات ما وأختتمت بقرار المحكمة بتأجيل اندعوى كطلب الحاضر عن الطاعن تقديمذكرة بدفاعه وتكليف النيابة بإبداء رأيها ، فإن انعقاد جلسة ٢٩٨٠/١١/ · السالفة الذكر في علانية وبغير حضور أحد أعضاء النيابة العامة ـــ بفرض حصوله – لا يكون قد فوت على الطاعن حقا أو أخل بالسرية الواجب توافرها عند نظر الدعوى ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غيّر أساس .

وحيث إن الطاعن يعمى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الصادر في السبيب ويقول في بهائه أم ١٩٨٢/١/٩ الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ويقول في بهائه أنه تمسك أمام محكة الاستثناف بعدم سماع الدعوى لعدم توثيق عقد الزواج مثار النزاع أو افراغه في الشكل الرسمي طبقا للحادة م من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد أن الحكم المعمون فيه أطرح هذا الدفع على سند من أن توثيق زواج الأجانب ليس شرطا لانعقاده و إنما هو شرط لدماع الدعوى به عند الانكار فلا محل لهذا الدفع مادام الزواج مقرا به ، وذلك على ارغم من أن تخلف الرسمية يترتب عليه اتعدام العقد ، هذا إلى أنه لم يعرض لشروط محمة الزواج في قانون بلدكل

من الزوجين وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبيب ، فضلا عن الحطأ فى تطبيق. القــانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد، ذلك بأنه لما كانت مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذى أبق عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات الحالى، والتى تحكم : جراءات دعاوى الأحو البالشخصية للاعجاب، لاتستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج أن يكون العقد رواج الطاعن بالمطعون عليها ، فقد تقرر بالحكم النهائي الصادر في الدعوبين رقمى ٤ و و بالمطعون عليها ، فقد تقرر بالحكم النهائي الصادرية بما لا مجال معه للتموض لمدى توافر شروط صحة هذا الزواج لما فيه من مساس بحجية ذلك الحكم ، فان الذي عدم سماع الدعوى العدم توليق عقد الزواج وعدم تعرض طمعة الزواج في قانون بلد كل من الزوجين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبين الثانى والثالث على الحكين المطعون فيهما الحلطاً في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي إن ذلك يقول الطاعن أنه طبقاً للسادة ١٣٩ مكر را من القانون المدنى الإيطالى يشترط للحكم عليه بالنفقة والتعويض المطالب بهما ثبوت مسئوليته عن بطلان الزواج وأن تكون الزوجة حسنة النية ، وإذ قضت اعكة المطعون عليها جذب الطلبين دون أن تستظهر حسن نيتها واستندت في إثبات مسئوليته عن بطلان الزواج إلى حجية الحكم السابق صدوره في دعوى الإبطال قولا منها أن هذا الحكم قطع في أنه المتسبب في البطلان وأن قضاءه في هذا الصدد حاز قوة الأمر المقضى ، وذلك على الرغم من أن موضوع الدعوى الهنة يختلف عن موضوع الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم وأن الفصل في طلبإبطال الزواج الذي كان مطروحاً فيها لا يقتضى التعرض لمسئولية أحد الزوجين عن البطلان وأن الحكم لم يعرض لحذا الأمم إلا في مقام بيان من تلزمه مصاريف تلك الدعوى فلا يحوز حجية في الدعوى الزاهنة وهو ما يعيب الحكين المطعون فيهما بالحطأ في تطبيق القانون فيضلا عن القصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي في ممله، ذلك بأنه لمــا كــان المقرر في قضاء هذه الحكمة أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ، وما كان من الأسباب ص تبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وأنه إذا عرضت الهكمة _ تزيدا في بعض أسبابها _ إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بهــا حاجة إلها للفصل في الدعوى ، فان ما عرضت له من ذلك لا تكون له قوة الشيء الحكوم فيه ، وكان موضوع اللحويين رقمي ؛ و ٥ لسنة ١٩٧٨ كلي أحوال سمصية أجانب الاسكندرية السابق إقامتهما من طرفي الطعن منصب على طلب إبطال زواجهما تبما لقيام زوجية سابقة بين الطاعن وأخرى وهو ما ينعارض مع ما تقضى به شريعتهما من حظو تعدد الزوجات. وإذ كان الفصل في هذا الموضوع لا يقتضي البحث في مسئولية أي من الطرفين عن إبطال الزواج لأنه يترتب على مجرد ثبوت قيام الزوجية السابقة، فان ما أورده الحكم الصادر في هاتين الدعويين في معرض تسبيبه إلزام الطاعن بمصروفاتهما من أنه هو المسئول عن إطال الزواج لا ينطوى على فصل في هذه المسألة التي لم تكن مطروحة على الحدَّة ولا يقتضيها الفصل في النزاع المعروض عليها وبالتألى يحق للطرفين التناضل فيها في الدعوى الحالية التي أقامتها المطعون عليها الطالبة يحقوقها القانونية المترّبة على مسئولية الطاعن من إبطال الزواج . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكمين المطعون فيهما أن المحكمة. وإن طبقت حكم المــادة ١٣٩ مكر را من القانون المدنى الايطالي على موضوع الدحوى باعتباره قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج الطاعن ، إلا أنها أغفلت البحث في مدى توافر حسن النية لدى المطعون عليها الاُمر الذي جعله القانون المشار إليه شرطا لاستحقاقها النفقـــة والتعويض المطالب بهما ، وإذ كان ذلك ، فان الحكمين المطعون فيهما يكونان معيين بالحطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب مما يوجب نقضهما على أن تكون. مع النقض الاحالة .

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

برئاسة السبد نستشار / محمد محمود الباجووى نائب ونيس الهسكة ، وعضوية السادة الهستشارين ، محمد جلال الدين وافع وجلال الدين أنسى وهاشم قراعة وواسسال علاء لمين .

$(\tau\tau)$

الطعن رقم ١ ٥ لسنة ١ ٥ق * أحوال مخصيه ":

... () بطلان « بطلان الأحكام » . حكم « بيانات الحكم .

خلو الحدكم ، بيانات حضور الحصوم أو غيابهم ، م ١٧٨ مرافعات معدلة بالقانون ٩٣ لحسنة ٩٩٣٩ ، لا بطلان - علة ذلك -

- (٣ ٢) أحوال شخصية « غير المسلمين » . بطلان الزواج . العنة . محكة الموضوع « سلطة محكمةالموضوع » .
- (ع) الدنة ، ماهيتها انسدام المقدرة الجنسية انسداما كاملا تعتبر مانعا من مواقع انستاد طاوراج ، تحققها - أنه - يطلان الزواج بطلانا مطلقا .
- (٣) تفدير المانع الطبيعي أو العوضى الذي يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية عا تستقل يتقديم محكمة النوضرع ش أقامت فضاءها هلي أساس سائغ .

ر - المَددة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ وإن أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها حضور الخصوم أو غيابهم، إلا أن هذه المُددة - كم بين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن ياترتب عليه بطلانه .

٧ -- مفاد المادتين ٧٧ ، ٤١ من مجوعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية الاثباط الأرثوذكس الصادر في سنة ١٩٣٨ أن العنة وهي انعدام المقدرة الجنسية انعدام كاملا تمتير مانما من موانع انعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليه ومتحققة وقت قيامه سواء كان العجز الجنسي نتيجة عنه عضوية او مرده إلى بواعث نفسية لأن هذا المانع تصل بأسر واقع تعلق بالشخص ومجعله غير صالح للزواج فيكون عقد الزواج باطلا بطلانا مطلقاً .

تقدير المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجى زواله ويحول دون.
 مباشرة العلاقة الزوجية هو – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكة – ممايدخل
 ق سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على
 أسباب سائفة .

الحكة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطمن استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن الوقائع سد على مايين من الحكم المطعون فيسه وسائر أور قى الطعن سد تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم 69 لسنة 1999 أحوال شخصية أمام محكة شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بيطلان عقد زواجها منسمه . وقالت بيانا لها أنهما فيطيان أرثوذ كسيان وتزوجته فى ١٩٧٨/١/١٤ طبقا لشريعهما ورغم احتباسه لها أكثر من ثمانية شهور فقد خللت بكرا لإصابته بعنه قبسل الزواج أعجزته عن القيام بواجباته الزوجية مما حدا بها إلى الأنفصال عنه فى ١٩٧٩/١/١٤ وإذ انعقد زواجهما باطلا فقد أقامت دعواها . حكت المحكة فى ١٩٧٩/١/١٧ بنسمت الطبيب بالشبيب الشبيب المشرعي لتوقيع الكشف الطي على الطاعن لبيان ما إذا كان مصابا بعجز جنس

وتاريخ إصابته ومدى قابليته للبرء منه ، وبعد أن قدم الطبيب تقريره حكمت في ١/٩٥ برفض الدعوى . إستأنفت المطعون عليها هسدا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٨ لسنة ١، ٩ ق القاهرة ، وبساريخ ١٩٨١/٦/٣ حكمت محكة الاستئناف بزعد الحكم المستأنف وبطلان عقد زواجها من الطاعن . طعن الطاعن في عد الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الضن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالوجهين الأولين من السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان . وفي سيان ذلك يقول إن الحكم لم يشتمل على بيان المذكرات المقدمة منه إلى محكمة الموضوع بدرجتيها وما تضمنته من دفاع جوهرى كما أغفــل بيان حضور الخصوم أو غيابهم غالفا بذلك نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك انه لما كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ وإن أوجبت تضمين الحكم بيسانات معينة من بينها حضور الخصوم أو غيابهم ، إلا أن هذه المادة حكم يبين من فقرتها الثانية – لم ترتب البطلان إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الحسم في أسماء الحصوم وصفاتهم وكذا عدم إبيان أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم إبيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم عما مؤداه أن إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يترتب عليه بطلائه . إذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يبين بالوجه الأول ماهية دفاعه الحوهري الذي أغفل الحكم الإشارة إليه وأثر هدفا الإغفال في قضائه عما يكون نعيه في هدف الخصوص مجهلا غير مقبول ، فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينمى بالوجه الثالث من السبب الأول وبباقى أسباب الطمن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه ببطلان عقد الزواج على سند منأن القول قول الزوجة فى أنها لازالت بكرا وأن الطبيب

الاستشارى أثوت أن غشاء بكارتها سلم لايسمح بحدوث اتصال بريلاج كامل وأن استمرار العشرة الزوجية بينهما قرآبة خمسة شهور ممك لم يختلفا فيه يقطع بإصابته بعنة نفسية سابقة على الزواج ، في حين أن الأخذ بقول الزوجة بشأن بقاء بكارتها لاسندله من أحكام الشريعة المسيحية وأنه ماكان ممكن للطبيب الاستشارى دون أن يوقع الكشف عليه وبعد أن أثبت الطبيب الشرعى الذى ندبته محكمة أول درجة سلامته من الإصابة بعنة عضوية أن البمزم بإصابته بعنة نفسية من مجرد الكشف الطبي على الزوجة وتقرير سلامة غشاء بكارتها فضلا عن أن مناط الاستدلان بذلك على إصابته بالعنة النفسية أن يكون قد عجز عن الاتصال بزوجته بعد أن مكنته من نفسها . وإذ نازع في بقاء بكارة الزوجة ، وطلب توقيع الكشف الطبي عليها وإحالة لداعوى إلى التحقيق لإثبات أنهما لم تمكينه من نفسها في ظروف نفسية تيسر الاتصال بها على قصر مدة العشرة إلحوهري وعولت في حكمها على ما أثبتــه التقرير الاستشاري من بقاء بكارة الزوجة رغم استرار معاشرته لها قرابة خمسة شهور بمتمولة أنهما لم يختلفا فيمدة العشرة مع أن هذه الواقعة ليس لها مورد من الأوراق وأطرح الحكم ما لإقامة الزوجة دعوى جِطلان الزواج للإكراه من دلالة على عدم تمكينها لهُمن نفسها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٧ من مجوءة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية الاقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أنه " لا يجوز الزواج أيضا في الأحوال الآتية (أ) إذاكان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعي أو عرضى لا يرجى زواله يمنعه من الاتصال الحاسي كالمنة والخنوثة والخصاء " . . . وفي المادة ٤١ مها على أن قلاكل عقد يقع مخالفا لأحكام المواد . . . ٧ ٢ يعتبر باطلا . . . والزوجين وكل ذي شأن حتى الطعن فيه " . مفاده أن العنة وهي انعدام المقسدرة الجنسية انعداما كاملا تعتبر مانعا من موانع انعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليب ومتحققة كاعدة عليب ومتحققة وقاعدة سواء كان العجز الجنسي نتيجة عنه عضوية أو مرده إلى بواعث

نفسية لأن هــــذا المــانع يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح للزواج فيكون عِقـــد ألزواج باطلا بطلانا مطلقا ، وكان ألبين من الحكم النطعون فيه أنه استدل على أن الطاعن مصاب بعنة نفسية غير قابلة للشفاء ومصاحبة لانعقاد الزواج بما أثبته التقرير الطبي الاستشارى من أن المطعون علمها لازالت بكرا وأن التمزق بغشاء البكارة قديم غر كامل لم يحسدث نتيجة إيلاج ولا يقوم دليــل مادى على مايدعيه الزوج من اتصاله بها بإيلاج كـامل وُحَصُول إجهَاضُ وتداخل جرَّاحَى لإعادة البكارة واستخلصُ مَنْ ذَلَكَ ومن مماشرة الطاعن لزوجته بضعة شهور اله مصاب بعنة نفسية لايرجى شفاؤها صاحبت انعقاد الزواج ورتب على ذلك القضاء ببطلانه ، وكمان تقدير المسامع الطبيعي أو العرضي الذي لايرحي زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجيــة هو _ وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة _ مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها علىأسباب سائغة . لمــاكــان ذلك ، وكان ما أفصح عنه الحكم من أن بقــاء المطعون عليها بكرا رغم دوام العلاقة الزوجية بضعة شهور بدل على إصابة الطاعن بعنــة نفسية ، استُدلالا سائغًا له مورده من الأوراق ويكفي لحمــُــل قضائه ببطلان الزواج ، وكان ما اورده تزيدا من أنه لا خلاف بين الطرفين في أن مدة العشرة الزوجية قرابة خمسة شهور وأن القول في بقاء البكارة قول الزوجة لا أثرله في قضائه طالمًا أن الطاعن أقر أن العشرة استدامت ثلاثة شهور وهي مدة كافية للكشف عن عجزه عن مباشرة زوجته خلالها ، وأن دعامة الحكم في بقاء البكارة ما أثبته التقر والاستشاري في هذا الحصوص، فإن النعى عليه بالحطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس . لماكان ما تقدم وكان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه باشر زوجته بايلاج كامل عدة مرات وحملت منه يتعارض مع ما تمسك به من امتناعها عن تمكنه من نفسها واستدلاله على ذلك بدعوى بطّلان الزواج للاكراه التي أقامتها ضده وما طلبه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة الامتناع هذه ، فإنه لا على محكمة الاستثناف إن هي أطرحت دلالة هذا الدفاع ولم تستجب إلى طلب تحقيقه . و يكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الخمسوص على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۱ من ديسمبر سنة ۲۹۸۲

مِثَاسَة السَّهِ المُستَشَاد / عبد العزيز عبد العاطمي اشماعيل نائب رئيس الحكمة ، رعموية السادة المُستَشَاد بن : يحيي العمودي نائب رئيس المحكة، محمد المرسى فقت الله ، سعد بدر رجوجس أسحق.

(YYY)

الطعن رقم ١٦٦ لسة ٣٤ القضائية :

التزام . خلف

النزام الخلف بحقوق والنزامات السلف . شروطه . م ١٤٦ مدثى .

مؤدى نص الممادة ١٤٦ من القانون المدنى أن من يكتسب بمن يستخلفه حقا عيليا على شيء معين يلتزم بما تعاقد عليه السلف متعلقا بهذا الشيء متى كان هذا التعاقد سابقا على انتقال هذا الحق العيني إليه وكان ما يرسمه العقد السابق من حقوق أو التزامات من مستلزمات الشيء وكان الخلف عالما بها وقت النقال الحق إليه ، ولما كانت الالتزامات تعتبر من مستلزمات الشيء إذا كانت عدد له بأن تفرض عليه قيودا أو تضيق من نطاقه وكان من آثار عقد البيع نقل ملكية المبيع من رقبة ومنفعة إلى المشترى — ما لم ينص العقد على قصرها على أحدهما — بما يكلها وبما يحددها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق من أحدهما — بما يكلها وبما يحددها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق من مستلزمات الشيء الذي انتقل إليه كاثر من آثار عقد البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر هالمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع 🗕 على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ـ شحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ مـدني كلي القاهرة بطلب إلزام المطعون ضدها ابرابعة بتقديم كشوف الحساب الإجمالي بإبرادات سينما كابرو بالاس عن المدة من ١٩٦٤/٨/ وبالزام المطعون ضدهم الثلاثة الأول متضامنين بأن يؤدوا لها نسبـــة ٢ ٪ من الايراد الإحمالي الذي تسفر عنه كشوف الحساب مناصفة بينهما عن المدةمن ١٩٦٤/٨/٢ وحتى ١٩٧٠/٤/٣٧ مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية ، وقالا بيانا لذلك أنه تم الاتفاق بين السيدة . . يم مالكة العقار رقم ٣ شارع الألفي بالقاهرة هيهني شركة فِوكُسن القرَّان المشرين ﴿ المطَّعُونُ صَدُّهُما الرَّابِعَةُ ﴾ على أن تستغل الشركة دار المرض القائمة على العقار من ١/٠٠/١٥٠ حتى ١٩٥٠/١٠٠ مقابل استحقاقها نسبة مئونة من الابراد اليومي تدرجت إلى أن بلغث ١٦ ٪ عن المدة من ٢٨/٤/٥٥٠ حتى نهاية العقد على أن يستحق الطاعنان ٣ ٪ من هذا الايراد اليومي اعتبارا من ١٩/٤/٠٥ ، وأنهما استمرا في قبض مستحقاتهما حتى فرضت الحراسة على المسالكة في ١٨٠/١٨. ٣ ثم قامت الحراسة التي يمثلها المطعون ضده الأول بالوفاء بحصتهما حتى ١٩٦٤/٨/٠ تاريخ تسليم العقمار إلى شركة القاهرة للتأمن الى أدمجت في شركة القاهرة التأمين الأهلية (المطعون ضدها الثانية) بعسد شرائها العقار إلا أن الشركة العامة لدور السينها القائمة على استغلاءًا توقفت عن صرف النسبة المقررة لها. قضت عكة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى بالنسبة المطعون ضده الأول وبرفضها بالنسبة الباقين . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستاناف رقم ١٦٤٤ سنة 🗚 ق وبتاريخ ١٩٧٧/١٣/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة برفضه وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، ثم قدمت مذكرة أخرى أبدت فيها الرأى بنقض الحكم، وإذ عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها الأخير .

وحيث إن ثما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون المدنى وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بتطبيق المادة ١٤٣ من القانون المدنى التي تقضى بانتقال الالتزام إلى لخلف الخلص متى كان هذا الالتزام من مستلزمات الشيء وكان المنطف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه لا أن الإقرار المؤرخ مهره به أنشأ لها حقوقا شخصية تتصل بدار السيما التي انتقلت الى المطعون ضدهما التانية والثالثة وهي من مستلزماتة ويعلم بها المطعون ضدهما مسالفي الذي والإنذار الذي وجهاه إليها في ١١ ، ١٤/٨/٦٤ قبل بيج العقار إليهما باعتبار أن غاية الشيء من مستلزماته إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر عمويه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المسادة ١٤٠٠ من القانون المدنى تذر على أنه إذا أنشأ العقد التزامات وحقوفا شخصيا تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى ملف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء إذا كانت من مستازماته ، وكان الخلف الخلص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه "وكان مؤدى هذا الذي أن من يكتسب من يستخلفه حقا عينيا على شيء معين يلتزم بما تعاقد عليه السلف متعلقا بهذا الشيء متى كان هذا التعاقد سابقا على انتقال هذا الحق العيني إليه وكان ما يرتبه العقد السابق من حقوق أو التزامات من مستازمات الشيء وكان الخلف المشيء وكان الخلف علم الشيء وكان الخلف علم أذا كانت محددة له بأن تفرض عليه قيودا أو تضيق من نطاقه وكان من آثار عقد البيع ملكية المبيع من رقبة ومنفعة إلى المشترى – مالم ينص العقد على قصرها على أحدهما – بما يكلها و بما يحدها، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق على أحدهما – بما يكلها و بما يحدها، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق على أحدهما – بما يكلها و بما يحدها، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق على أحدهما – بما يكلها و بما يحدها، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد النطاق على المناس عليه السلف عدد النطاق عليه السلف عدد النطاق المناس المناس المناس المناس عليه السلف عدد النطاق على المناس عليه السلف عدد النطاق عليه السلف عدد النطاق المناس المناس المنسون المنتقد النطاق المناس المناس

انتفاعه بالشيء يلتزم به الخلف متى كان عالماً به وقت التعاقد باعتبار المنفعة من مستنزمات الشيء الذي انتقل إليه كأثر من آثار عقد البيع . لما كان ذلك وكان الترام مالكة دار السيئما قبل الطاعنين بنسبة معينة من غلة هذه الدار قيدا واردا على منفعتها بها سابقا على انتقال ملكية هذه الدار إلى المشترى فإن هذا الالترام ينتقل إلى هذا الخلف الخاص باعتباره من مستنزمات هذا الشيء يواذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى على سند من أن غلة دارالسينما ليست من مستنزماتها يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باق أوجه الطعن .

جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

(TTT)

الطّعن رقم . ٩ لسنة ٤٨ القضائية :

- (۲ ، ۲) إيجار « إيجـــار الأماكن » . عقد « سريان العقــــد » . خلف . شيوع .
- (١) سريان عقود إيجار الأماكن على الممالك أبالديد . م. ٣ ق ١٩٧٧ .
 شرطه .
- (۲) ثبوت حق إدارة المال الشائع الشركاء عجتمين أو لأظهير م المطلقة دون سواهم .
 المادئان ۹۸۹ هـ ۸۶۸ مدتى مؤداء -

١ - مؤدى نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ أن عقود الإيجارالتي تدرى في مواجهة المالك الجديد ، ولولم يكن لها تاريخ ثابت سابق على انتقال الملكية إليه ، هي تلك القائمة في مواجهة المالك السابق ، وهي لا تمكون كذلك إلا إذا صدرت صحيحة من له حق التاجير طبقا اللقانون .

٧ - لما كانت إدارة المال الشائع طبقا لصريح نص المادتين ١٨٦٥ ٨٢٨ من القانون المدنى لا تمكون إلا للشركاء عيتمعين أو في القليل للا تخليبة المطلقة الشركاء محسوية على أساس الانصباء ، ولا تثنت لسواهم ، فيحق لباتي الشركاء في اعتبار الإيجار الصادر من أحدهم غيرقائم بالنسبة لهم في حصصهم بل وفي حصة الشريك المؤجر ذاته و باعتبار المستأجر متعرضا لهم فها يملكون بل وفي حصة الشريك المؤجر ذاته و باعتبار المستأجر متعرضا لهم فها يملكون

إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين ، فإذا ما انتقلت ملكية الشريك المؤرم إلى بافي الشركاء انتقلت غير محملة بذلك العقد، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك ، وكان النابت بالأوراق أن عقد الإيجار المؤرخ محل الذاع — صادر لصالح المطعون ضده من أحد الورثة لشريك كان يمك نعيف الأنصبة شيوعا في العقار الكائن به شقة النزاع ، فان هذا العقد حتى لو اقترن بموافقة بافي الورثة، لا يكون صادرا من أصحاب أغلبية الأنصباء، ولا يسمرى في حق الطاعن باعتباره مالكا على الشيوع النصف الآخر سواء في حصته أو في حصة شريكه والتي يمك الطاعن في كل ذرة من ذراتها ، وتبكون ملكية حصة الشريك هذه قد انتقلت إلى الطاعن بعد ذاتها المشراء غير محملة بعقد الإيجار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ سابق على الشراء غير محملة بعاد الإيجار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ سابق على الشراء غير محملة أوراق الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، الذي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق و^{سم}اع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق – تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٣٢٣٦ لسنة ١٩٧٥ كلى طنطا ، ذهب فيما إلى أنه وآخر كانا يمتلكن العقار المبين بالصحيفة مناصفة وشيوعا ، وإذ شب خلاف بينهما وتقدرت القسمة فقد ابتاع حصة شريكم ، وبعد أن تسلمها فى ١٩٧٢/٢/ ، ورجه بعقد إيجار مؤرخ ٨ /٩٧٢/٢/ عن شقة بذات العقار صادر لصالح المطعون ضده من أحد ورثة شريكه السابق ، بذات العقار صادر لصالح المطعون ضده من أحد ورثة شريكه السابق ،

وإذكان العقد غير نافذا في حقه لصدوره ممن لا يملك أغلبية الأنصباء في الشيوع ، فقد أقام دعواه بطلب الحكم بطرد المطعون ضده من شقة النزاع والتسليم . بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٣ قضت محكة أول درجة بالطرد والتسليم . استأنف المطعون ضده بالاستئنافي . ٤ اسنة ٢٧ طنطا ، وفي ٤ المهم/١١/ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الرئيس النيابة رأم .

وحيث أن حاصل ما ينعاه الطاعن بسببي الطعن ، أن ما انهى إليه الحكم المطعون فيه من نفاذ عقد الإبجار محل التداعى في حقه ، استنادا إلى أن المؤجر حوهو شريك على الشيوع حس يملك فى كل ذرة من ذرات العقار فيكون له حق التأجير ، وإلى ما تقضى به المادة ٢٣ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٩٩ من نفاذ العقد في حق المائك الجديد ، ولو لم يك تاريح ثابت سابق على نقل الملكية ، ينطوى على خطأ في تطبيق القانون و تأويله ، ذلك لأن إيجار المال الشائع باعتباره من أعمال الادارة معقود الأصحاب أغلبية الانصباء، وهو الأمم المفتقر في المؤجر ، إذ لا يعدو أن يكون أحد الورثة لمالك النصف شيوعا ، فلا يملك إبرامه ولا يكون العقد نافذا في حق بابي الشركاء ، ولا عمل لإعمال المادة صحيحا من علكه ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالفساد في الاستدلال ، إذ افترض علمه بواقعة التأجير ورضائها من تقديم المطعون ضده عقد الايجار في دعوى سخ فيض الأجرة أقامها صد الشريك المؤجر له ، دون أن يختصم فيها و بالتالى لم يعلم بأسر التماقد .

وحيث إن هذا النعى بسببيه سديد ، ذلك أنه ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٩٧ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٩٧ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٩٧ مقد نصت على أنه « استثناء من حكم المادة ٤٠٣ من القانون المدنى ، قد نصت على أنه « الشثال المالك الجديد ، ولو لم يكن لسند الإيجار تمرى عقود الإيجار على ما مؤداه أن عقود الإيجار عارخ ثابت بوجه رسمى سابق على انتقال الملكية » بما مؤداه أن عقود الإيجار

لْمَاتِي تَسْرِي فِي مُواجِهِةَ المَـالك الحديد ، ولو لم يكن لها تاريخ ثابت سابق على أنقال الملكية إليه ، هي تلك القائمة في مواجهة المالك السابق ، وهي لا تكون كذلك إلا إذا صدرت صحيحة من له حق التأجير طبقا للقانون ، وإذ كان الإيجار من أعمال الإدارة ، وكانت إدارة المـال الشائع وطبقًا لصريح نص المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدنى لا تكون إلا للشركاء مجتمعين أو في القليل للاعلبية المطلقة للشركاء محسوبة على أساس الانصباء ، بولا تثبت لسواهم ، فيحق لباقي الشركاء في اعتبار الإبجار الصادر من أحدهم غيرقائم بالنسبة لهم في حصصهم بل وفي حصة الشريك المؤجر ذاته ،و باعتبارُ المُستأخر متمرضًا لهم فيما بملكون إذا كان قد وضع يده بالفعل على العين ، عَإِذَا مَا انتقلت ملكية الشريك المؤجر إلى ياق الشَّركاء المقلت عبر مجملة رَّلَكُ العقد ، إلا إذا ارتضوه صراحة أو ضمنا ، لما كان ذلك ، وكان ألثابت بالاوراق أن عقــ له آلإيجار المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٨ ـ محل النزاع ــ صادرا الصالح المطعون ضده من أحدالورثة لشريك كان يملك نصف الانصبة شيوعًا في العقار الكائن به شقة النزاع ، فان هذا العقد حتى لو اقترن عِوافقة باقى الورثة ، لا يكون صادرًا من أصحاب أغلبية الانصباء ، ولا يسرى في حق الطاعن باعتباره مالكا على الشيوع للنصف الآخر ، سواءً في حصته أو في حصة شريكه والتي يمتلك الطاعن في كل ذرة من فراتها ، وتكون ملكية حصة الشريك هذه قــد انتقلت إلى الطاعن بعد الشراء غير محملة بعقد الامجار المشار إليه حتى ولو كان له تاريخ ثالت سابق على اسقال الملكية، ما لم يكن الطاعن قد ارتضاه صراحة أو ضمنًا، وهو الأمر الذي تحلو منه أوراق الدعوى ، إذ يتعذر أن ينسب لهرضاء ضمني دلالته علمه بالعقد االذيأودع دعوى لم بختصم فيها الطاعن، وإذ خالف الحكم المطعونفيه هذا النظر وذهب إلى أن الايجار الصادر من شريك على الشيوع لا يملكأغلبية الانصباء صحيح نافذ قبل باق الشركاء وفي مواجهة من انتقات إليه الملكية اعمالا للـادة ٢٢ من القانون٢٥ لسنة ١٩٦٩ ، واستدل على علم الطاعن بالعقد من إيداعه دعوى لم يكن خصها فيها ، فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه فسأد في آلاستدلال ، بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم .

جلسة ۲۳ من ديسمبر سنة ۲۹۸۲

برئاسة السيد المستشار / محدى المول نائب وئيس الهكمةرئيسا «وعضوية السادة للستشارين» هزت حدوره ، على السعدتى ، محمد مختار متصور ومحمد لبيب الموصفى .

(4 7 2)

الطعن رقم ٤ ٥٣ لسنة ٩ ٤ القضائية .

- (۲ ، ۲) أعمال تجارية . شركات .
- (1) تَكُويِنَ أَو إِنَّهَا، الشركات من الأعمالالتجاوية بالتَّبِعَيَّةُ لَمْ يَتُواْفُوشُرُوطُهَا بِالنَّسَبَةُ لَهُ ~ هلة ذلك •
- (۲) الشريك الموصى في شركة النوصية . نيس تاجرا . «شتراكه في تكوين الشركة أور
 التضائة نصيبه في أزباحها أو في نائج تصنيتها . عدم إصنباره عملا تجاريها .
- (٣) إثبات و الإثبات في التصرفات التجارية المختلطة » . أعمال تجارية .

(٤) إشبات " الإقوار " . محكة الموضوع " مسائل الإثبات " .

الإتواق قبر الفضائى . لهكمة الموضوع أن تستبره دليلامكتوبا أو مجرد قريئة أولا تستل يع. أصلا دون معقب عليها في ذلك .

- (ه) التزام.
- الالتزام الممالى ماهيته •
- (٦) استئناف . حكم " تسبيب الحكم " .

: إلغاء همكة الاستثناف الحميم المستأنف . عدم التُرَّامها بتفنيد أسباب ما ألفته أوعدلته منه. أو الرد عليها مني أقامت قضاءها على ما يكفي لحله ح

- (٧) حكم " تسبيب الحكم ".
- عدم رد الحكم على دفاع ظاهر البطلان لاميب.
- (A) الترام و انقضاء الالترام . المقاصة .
- . المقامة القانونية ، من شروطها أن يكون الدينان متقابلين .

 إذكات المادة الثانية من القانون التجارى عندما عددت الإعمال التجارية بطبيعتها لم تورد بينهما تكوين أو إنهاء الشركات ، كما لا يوجد نص قانونى خاص بذلك فمن ثم تكون من الأعمسال التجارية بالتبعسية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له .

٢: -. إذكان الشريك الموصى فى شركة التوصية ليس تاجرا ولا شأن له بعملها النجارى ، فإن اشتراكه فى تكوين الشركة واقتضائه نصيبه فى أرباحها أو فى نائج تصفيتها لا يعتبر عملا تجاريا بالنسبة له .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه إذا كان التصرف حاصلا بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا و بالنسبة للاخرتجاريا فإن قواعد الإثبات فالمواد المدنية هى التي تقبح عَلى من كان التصرف مدنيا بالنسبة له ، فلا تجوز محاجة الدائن إلا طبقا لقواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدن تصرفا تجاريا .

الإقرار غير القضائي نخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد تقدير الظروف التي صدر فيها أن تحتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لا تعتب به أدار دون معةب علها .

إذ كان الالتزام المسالى دينا تنشغل به ذمة الملتزم به قبل دائنه ، وكان المحسر رسند الدعوى قد تضمن التزام الطاعنة بأن تؤدى المبلغ المطالب به إلى المامن ضما فإن النمى على الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنة مدينة بهدذا المنز إن المطاعن ضما بكدن على غير أساس .

 ب المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستثناف لبست ملزمة بتفنيد أسباب ما ألغته أو عدلته من الحكم المستأنف أو الرد عليها متى أقام حكمها تقضاءه على أسبايه الخاصة الكافية لحمله .

المقرر في قضاء هـذه المحكمة أنه لا يعبب الحكم المطعون فيه عدم
 وده على دفاع ظاهر البطلان

 من بين شروط تحقق المقاصة القانونية أن يكون الدينان متقابلين أى أن يكون كل من طرفهما دائنا ومدينا للاخر بذات الصفة .

الحكه

بعد الاغلاع على الأوراق وسمساع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة · وبعد المداولة .

حيث أن الطمن استوفي اوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حلى ما يبسين من الحكم المطمون فيه وسائر أوراق الطهن تخصل فيأن المطمون ضدها تقدمت بتاريخ ١٩٠٥/١٠ إلى السيد وئيس محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية طالبة إصدار أمن أداء بالزام الطاعنة بأن تؤدى لها مبلغ سقة آلافي جنيه تآسيسا على أما تداين الطاعنة بهذا المبلغ بموجب إقرار مؤرخ ١٩٠٤/١/١ يستحق الوفاء في ١/١/٥١ ١٩٥ صدر الأمن يتحديد جلسة لنظر الموضوع وقيمت بالدعوى رقم ٢٩١١ سنة ٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وإذ دفعت الطاعنة بعصده وجود سبب لهذا الالاتزام ردت المطمون ضدها بأنه قيمة أرباحها من الشركة التي كانت بينهما فنديت المحكمة ضدها من أرباح قبل الطاعنة عن شركة التوصية التي كانت بينهما ، وبعدا أن ضدها من أرباح قبل الطاعنة عن شركة التوصية التي كانت بينهما ، وبعدا أن ضدها من أرباح قبل الطاعنة عن شركة التوصية التي كانت بينهما ، وبعدا أن عدم الخبير تقصر بره قضت المحكمة بناريخ ١٩٧٨/١/١ بالزام الطاعنة بأن

هذا الحكم لدى محكمة استثنافي القسساهرة بالاستئنافي رقم ١١١١ سنة ٥٥ ق طالبة تمديله إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ستة آلافي جنيه . بساريخ ١٩٧٨/١٢/٢٣ قضت المحكمة للطمون ضدها بطلباتها . طعنت الطاعنة في هذا المحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن . عرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأمها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة اسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطمون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقول أنه كان محددا لنظرالاستئناف جلسة ٩٧٨/١١/٩ التي صادفت عطلة رسميسة فتحدد إداريا لنظره جلسسة ١٩٧٨/١٣/١ ولم تملن الطاعنة بذلك فلم تتمكن من الحضسور أو إبداء دفاعها إلى أن صدر الحكم المطمون فيه ، مما يشوبه بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لماكان من المقسرر فى قضاء هذه المحكمة عدم قبول النمى المفتقر إلى الدليســــل ، وكمانت الطاعنة لم تقدم سندا لما أوردته بهذا السبب فإنه يكون عاريا عن الدليل ومن ثم غير مقبول.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأوجه الثلاثة الأول من السبب الثانى على الحكم المطمون قيه الحقط في تطبيق القانون والتناقض في الاسباب ، وفي بيان ذلك تقول أن الإقسرار الكتابي الصادر منها إلى المطعون ضدها خاص بقصفية شركة تجارية كانت ينهما ومن ثم يكون الالتزام موضوع هذا المحرر تجاريا يجوز إثبات عكسه بكافة طرق الإثبات . وإذ رفض الحكم المطعون فيه الإثبات بغير الكتابة على سند من أن هذا الالتزام ليس تجاريا بالنسبة للطعون ضدها ، بينا يقرر في موضع آخر من أسبابه أن ذلك المحسرر إقرار غير قضائله ولا يعتبر حجة قاطعة وإنما نخضع لتقدير الحكمة ، فإنه يكون معيسا بالحطا في تطبيق القانون وبالتناقض في الأسباب مما يستوجب نقضه ،

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك أنه لما كانت المــادة الثانيــــة من القانون التجارى عندما عددت الاعمال التجارية بطبيعتها لم تورد بينها تكوينه

أو إنهاء الشركات ، كما لا يوجد نص قانوني خاص بذلك ، فمن ثم تكون من الأعمال التجارية بالتبعية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له وكان الشريك الموصى في شركة التوصية ليس تاحرا ولا شأن له بعملها التجاري ، فإن اشتراكه في تكوين الشركة واقتضائه نصيبه فى أرباحها أو فى نامج تصفيتها لا يعتسبر عملا إذكان التصرف حاصلا بن شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا وبالنسبة للاخر تجاريا فإن قواعد الإثبات في المواد المدنيـــة هي التي تنبع على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له ، فلا تجوز محاجة الدائن إلا طبقا لقـواعد الإثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولوكان بالنسبة للدن تصرفا تجاريا . وأن الإقـرار غير القضائي يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد تمقدير الظروف التي صدر فيها أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مجرد قرينة أو لانعتد به أصلا دون معقب عليها . لماكان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الظروف والملابسات التي صدر فيهــا الإقرار الكتابي الصادر من الطاعنة رأى الأخذيه دليك كتابيا كاملا على انشغال ذمة الطاعنة بالمبلغ المطالب به ، وخلص إلى عدم جواز إثبات عكس هذا الدليـــل الكتـّابي بغيّر الكتابة قبل المطمون ضدها لأن الالتزام الوارد به ليس تجاريا بالنسبة لها لليكونها مجرد شريكة موصية وليست تاجرة ولم يكن هذا الااتزام وليد عمليـــة تجارَيةُ بالنَّسيةِ لَمَّا . فإن النَّمي عليه بتلك الاوجُّه يَكُون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفت النابت في الأوراق ، وفي بيان خلك تقول أن الإقسسرار الصادر منها تضمن فقط مجرد التزامها بأن تدفع المبلغ الوارد به إلى المطعون ضدها في تاريخ معسين ومن ثم فهو لا يفيد المديونية ولا يقطع بانشفال الذمة أصلا بالمبلغ ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعنة قد أقرت كتابة بأنها مدينة بالمبلغ المذكور، يكون قد أخطأ في تطبيق المقانون وخالف الثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لماكان الالتزام الممالى دينــا تنشفل يه ذمة الملتزم يه قبل دائنه، وكان المحرر سند الدعوى قد تضمن التزام الطاعنة بأن تؤدى المبلغ المطالب به إلى المطعون ضدها ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنة مدينة بهذا المبلغ إلى المطعون ضدها ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنحى بالوجه الخامس من السبب الشانى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه ان حكم محكمة أول درجة لم يذكر سببا لعدم اعتداده بمقدار الدين الوارد بإقرار الطاعنة سوى أخذه بما انتهى إليه خبير الدعوى في تقريره من أن حصة المطعون ضدها من أرباح الشركة هي مبلغ ٢١٤ جنيه و ٣٤ ملم رغم ما ساقته المطعون ضدها من مآخذ على تقرير الحبير لحا سندها خاصة عن مدى انتظام دفاتر الشركة و لم بين الحبكم المطعون فيه ماهـــة هذه المآخذ مني يعبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكة أن محكة الاستثناف ليست منزمة بتفنيذ أسباب مأالغته أوعدلته من الحسكم المستأنف أو الرد عليها متى أقام حكها قضاءه على أسبابه الخاصة الكافية لحمله فأن النمى عليه بالقصور فيا تطرق إليه من تفنيد لأسباب الحكم المستأنف يكون غير منتج ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على اعتداده بالإقرار الصادر من الطاعنة باعتباره دليلاكتابيا للاسباب السائغة التي أوردها فان النمى عليه بالقصور فيا رد به على أسباب الحكم المستأنف يكون غيرمقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصوو والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في مدّ كرتها المقدمة لحكة أول درجة بأن المطعون ضدها هي المدبنة ها بنصيبها في الديون التي المطاعنة على الشركة طبقا لابين بالبند الاضافي بعقد الشركة المقدم وأنه بفرض النسليم الجسدني بأن الالتزام موضوع الدعوى يقسوم على سبب صحيح لتمن أن تقع مقاصة قانونية بين الدينين ، و إذ أورد الحمكم المطعون فيه هذا الدفاع مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هـذا النهى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحسكم المعلمون فيه مدم رده على دفاع ظاهر البطلان ، وكان من يين شروط تحقق المقاصة القانونية أن يكون الدينان متقابلين أى أن يكون كل من طرفيهما دائنا ومدينا للآخر بذات الصفة ، لما كنان ذلك وكانت الطاعنة قد إستندت في تمسكها بوقوع المقاصة القانونية إلى ما أثبته البند الإضافي من عقدالتخارج المؤرخ ٢/ ١٩٦٠ من استحقاقها للبالغ المبينة به ، وكان البين من الاطلاع على هذا العقد أن تلك المبالغ تمثل دبونا على الشركة لضالح الطاعنة وآخرين ، و إذ كانت للشركة شخصية معنوية مستقلة عن أشعاص الشركاء فيها، وكانت الطاعنة قد التزمت بالدين موضوع الدعوى بصفتها الشخصية ، فإن المقاصة لاتقع بين ماقد يكون لها من ديون على الشركة و بين الشخصية ، من دين المعلمون ضدها لاختلاف شخصية المدين في كل من الديني ومن ثم يكون الدفاع بوقوع المقاصة بين الدينين ظاهر الفساد و يكون النعى على المحدون فيه لعدم رده عليه على غير أساس ، ولما تقدم يتعين على الحديدين على المعادن فيه لعدم رده عليه على غير أساس ، ولما تقدم يتعين

رفض الطعن ...

جلسة ۲۲ من ديسمدر سنة ۱۹۸۲

برياسةالسيد المستشاد / عجد البندارى العشرى نائب رئيسالمحكمة وعضويةالسادة المستشادين: إبراهيم فراج نائب رئيس المحكمة ، عبد العزيز فوده ، وليم رزق بدرى ، محمد لطفى السيد .

(770)

الطعن رقم ٩ . ٧ ؟ اسنة ٨٤ القضائية

تنفيذ و اختصاص قاضي التنفيذ ٤٠ . دعوى و دعوى البيوع ٠٠ .

دعوى البيوع . اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها . سريان قواند قانون المراقعات المتبعة أمام الهكمة الجزئرة فى شأنها م ٢٧٤ مرافعات (مثال فى وقف الهدعوى واعتبارها كان لمرتمكن)

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه في إهمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه "بعالذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنسر المادة مرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أحرب به المحكمة بعد مضى مدة الوقف كم تقضى بذلك الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد المذكورة عليها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٣٣ سنة ١٩٣٧ بيوع كلى سوهاج على مورث المطعون ضدهم بطلب الحكم ينزع ملكية الأطيان الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وقائمة شروط البيع وقال شرحا لدعواه أنه لمديونية مورث المطعونضدهم وآشرين لمديرية حرجاً في مبلع ١٤٨٣ ج٧٩١م عدا ما يستجد من الفوائد والمصاريف فقد أقام الدعوى بطلباته سآلفـــة الذكر ــ ــ ــ وبجلسة ١٩٦٨/٦/٤ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بوقف الإجراءات حتى يقدم الطاعن بصفته شهادة عقارية بالتصرفات المسجلة على العقار موضوع نزع الملكية وبإعلان أحد المطعون ضدهم ، وبجلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ قررت محكمة سوهاج الابتدائية إحالة الدعوى إلى السيد قاضي تنفيذ محكمة أخميم الجزئية للاختصاص وكلفت مباشر الإجراءات بإعلان من لم يعلن وقيدت الأوراق رقم ٤٣٢ سنة ١٩٦٩ بيوع أحميم ، وبجلسة ١٩٦٩/٦/١٤ طلبالطاعن أجلا لإعلان المطعوب ضدهم بصحيفة التعجيل فتأجل نظر الدعوى لِحَلْسَةَ ١٩٠١/١٠/١ ثم تأجلت إداريا لِحَلْسَة ١٩٦٩/١٠/١ وفيها طلب الطاعن التأجيل لإعلان المطعون ضدهم بتعجيل الدعوى فتأجلت الدعوى لحلسة ١٩٧٠/١.٢١ كطلب الطاعن لتقديم الشهادة العقارية وإعلان المطعون ضدهم تم تأجلت لحلسات ۱۹۷۰/۹/۱۹۸ ، ۱۹۷۰/۵ ، ۹۷۰ ، ۱۹۷۰ ، ۱۹۷۰ ، ۱۹۷۰ ، ۱۹۷۰ ١١١،١٨ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٠/١/٢٠ ، ٩٧١/٣/١٧ ، كطلب الطاعن لتنفيد القرار السابق ثم قضت محكة أخميم بجلسمة ١٩٧١/٣/١٨ بوقف الدعوى جزاءا لمدة سنة أشهر وبصحيفة معلنة في ١٩٧١/١٢/٢٧ عجل الطاعن السير فيالدعوى إلحاسة ٩٧٢,١/١٩ وفيها كلفته المحكمة بإعلان ورثة المرحوم ... _ بصحيفة أَ التعجيلِ وتأجلت الدعوى لهذا السبب لجلسات ١٩٧٢/٣/١٥ ، ١٩٧٢/٤/١٥ ١٩٧٢/١٠/٤ ، ١٩٧٢/١٠ . وبجلسة ٧ /٩/١٧/١ قضت محكمة أول درجة باعتبار المعوى كأن لم تكن عملا بنص المادة ٩/٩٩ من قانون المرافعات ، استأنف الطاعن هذا ألحكم بالاستثناف رقم ٢٧٢ س ٤٧ ق سوهاج ، قضت المحكمة في ١٩٧٨/٤/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف – طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النفض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن

وإذ عرض الطعن علىهذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت. جلسة لنظره وفيها الترمث النيابة رأيها

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون و تأويله وفي بيان ذلك يقول أن محمة الموضوع اعتبرت أن ما يباشره قاضى التنفيذ بخضع المضوا بط والإجراءات التنفيذ الموضوعية الخزئية دون أن تتبين كنه التفرقة بين منازعات التنفيذ الموضوعية التي نصت عليها المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات وبين إجراءات التنفيذ التي سيشرها قاضى التنفيذ بوصفه مهيمنا على إجراءات التنفيذ فلا يعرض لخصومة قضائية بالمعنى القانوني ولا تعتبر قراراته في شأنها من قبيل الأحكام التي تحوز قوة الشيء المقضى فيه فلا تسرى على قواعد سقوط الخصومة أو اعتبارها كان لم تكن يكون قدأخطاً في تطبيق القانون و تأويله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات إذ تنص على أنه هم يحرى التنفيذ نحت إشرافى قاضى التنفيذ يندب في مقر كل حكة جزئية من بين قضاءة المحكة الابتدائية ويعاونه في ذلك عدد كاف من المحضرين وتعبع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك معمامفاده وعلى ماجاء بالمذكرة الايضاحية أن مشروع القنان واستحدث نظاما خاصا لقاضى التنفيذ يلائم البيئة المصرية ونظامها الفضائي وبهدف هذا النظام إلى توافر إشراف فعال متواصل المقاضى على المضائي وبهدف هذا النظام إلى توافر إشراف فعال متواصل المقاضى على المحراءات التنفيذ في كل خطوة من خطواته وعلى القائمين به في كل تصرف يشخذ منهم كا يحدف إلى حمد شتات المسائل المتعلقة به في ملف واحد وفي يدقاضى فواحد قريب من محل التنفيذ يسهل على الخصوم الالتجاء إليه ومن أجل ذلك خول المشرع لهذا القاضى اختصاصات وسلطات واسعة في كل ما يتعلق بالتنفيذ والم المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل. في كل المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء في كل المنازعات المتعلمة عندفصله.

فى المنازعات الوقتية وهى المنازعات التى يطلب فيها إجراء وقتيا ونص المشروع على أن تقبع أمام قاضى التنفيذ الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجزئية. لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه فى إعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام الحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه تها لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنص المادة ١٩٥٨ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار المعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت بدالحكمة بعد مضى مدة الوقف كما تقضى بذلك الفقرة الثالثة من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص فى القانون يستنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد المذكورة وكان فاله يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على غر أساس خليقا بالمؤفض .

جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۲

مِرَّامة السيد المستشار / محمدالبنداوى العشرى نائبـورُيس الحكمة وعضوية السادة المستشارين: الميراهيم فراج نائب و'يس المحكمة ، عبد العريز فودة ، وليم رزق بدرى ومحمد لبيب الحضرى .

(177)

الطعن رقم ۲۳۱۰ لسنة ۱۵ القضائية

(١) قانون ^{وو} القانون الواجب التطبيق ⁴⁴ .

إمالة الفنانون إلى بيان محدد في قانون أش - أثره - اعتباره بدرا من القانون الأولى -الإسالة المطلقة - أثرها - وجوب التقيد بما يطرأ دلى القانون الهال إليه في هذه الحالة من تحديل أر تغيير -

(۲) تأمين ^{دم}التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات ⁹⁰. قانون . مسئولية . الثامين على سياولت النقل • سرياله لمصلحة الدير والركاب دون عمالها • م ه ق ۲۲ه قلستة ۱۹۰۵ • لا يغير •ن ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة صالفة الذكر •

(٣) تأمين ^{وو} التأمين عن حوادث السيارات . وه المستفيد من التأمين... حسئولية .

النامين عن المسمولية المدنية ولى سيارة النقل • استفادة الراكيين المسموح بركومهما منسه هون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضانة المحمولة عليها أو منالنائبين عتهم - م ١٩ ق ٤٩٩ حسنة ١٩٥٥ - علة ذلك -

۱ -- المقرر فى قضاء النقض أن القانون حينا يحدد نطاق بعض أحكامه يألإحالة إلى بيان محدد بعينه فى قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا قلميان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحى هذا البيان جزءا منه يسرى بسريانه دون تتوقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلا. أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما سينه أو يقرره فانون آخر ، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمرا محددا فى خصوص ما أحال به وإنما ترك. ذلك للقانون المحال إليه بما فى ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير .

٧ _ تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٥ مشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن قع ياترم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذاوقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٥٥ من القانون. وقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات. المذكورة قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٥٠ من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بصدد تصديد المستفيدين من التأمين. فلا يتأثر بقاء هذا البيان بالغاء قانون المرور المذكور .

٣ - مؤدى نص المادة ١/٩ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ أن التأمين. عن المسئولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما أينها كانوا في داخل السيارة سواء في كابينتها أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائمين عنهم ما دام لفظ ٣ الراكب " قد ورد في النص عاما ولم يقي الدليل على تخصيصه و يتمين حمله على عمومه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبها يبين من الحكم المطعون فيــه وسائر أوراق. الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة على شركة مصر للتأمين الطاعنة والمطعون ضدهما الرابع والخامس بطلب الحكم بإلزام الأخيرين بالتضامن فما منهما وإلزام الشركة الطاعنة بالتضامن معهما بأن يؤدوا لهم مبلغ . . . ١٥٠ ج وقالوا بيانا لها بأن تابع المطعون ضدهما الرابعوالخامس تسبب نخطئه فىموت مورثهم بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٥ وحكم بإدانته بالحكم رقم ٤٠٧٠ سنة ١٩٧٥ جنح قسم الجيزة وقد أضحى هذا الحكم باتا ، وإن السيارة النقل التي نشأ عنها الحادث مؤمن عليها تأمينا إجباريا لدى الشركة الطاعنة وإذ لحقت بهم اضرار من جراء وفاة مورثهم فقد أقاموا الدعوى. وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١٧ قَضت المحكمة بإنزام المطعون ضدهما الرابع والخامس فيما بينهما والشركة الطاعنة بالتضامن بنهما أن يدفعوا المطعون ضدهآ الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ ١٠٠٠ ج تعويضا عن الضرر المادى ، والمطعون ضدهم الثلاثة الأول مبلغ ٥٠٠ج تعويضا عن الضرر الأدبى موزع بالسوية بينهم ، ومبلغ . . هج تعويضا مولم . يوزع عليهم حسب الفريضة الشرعية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٥٣ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون ضدهم الثلاثة الأول بِالْإِسْتَثَنَافِ رَقْمٍ. ٣٠٠ لَسْنَة ٩٧ قِ القاهرة . وبعــد أن ضم الاسْتَثَنَافين قضت إنحكة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الشيركة الطاعنة على هذا الحكم بالنقص. قُذْمَت النَّيَاية مذكرة أبلت فيها ارأي برفض الطِّمن . و.ذ عرض الطَّمن على الحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة عا الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون و تفسيره و تأويله ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أساس أن المسادين الثانية والفقرة (ه) من المسادة ١٩٩ من قمانون المرور رقم ١٤٤٩ من أوادتا أن كل ترخيص باسير سيارة نقمل يتضمن التصريح بوجود راكبين فيها خلاف قائدها وعمالها ، وأن نص الشرط الأول من وشيئة التأمين يلزم المؤمن بنغطية المسئولية عن الوفاة أو أيه إصابة بدئية تابعتى أي ضخص ، وبسرى هذا الالتزام لصالح الركباب من حوادث سيارات النقل في يختص باواكبين المسموح بركوبها ويعتبر الشخص راكبا سواء كان داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . ف حين أنها تمسيكتنا مام محكة الموضوع السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . ف حين أنها تمسيكتنا مام محكة الموضوع

يعدم الترامها بغطية المسئولية عن الحادث الذي أدى إلى الوفاة تأسيسا على أنه طبقا لأحكام فانون التأمين الإجباري رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ الذي يميل بدوره لاحكام فانون المرور رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ الذي وقع الحادث في ظل سريانه لا يغير من التأمين على سيارة النقل إلا الراكبان المسموح بركوبهما قانونا واللذان يشترط فيهما أن يكونا من أصحاب البضاعة أو من النائبين عنهم عالتنفيذية للقانون المذكور الذي يحكم الواقعة أن يتم الحصول على ترخيص من قلم المرور المختص بنقل الاشخاص في سيارة النقل موضحا عددهم ، والمتوفى على ماييين من أقواله وأقوال الشهود بمخضر ضبط الواقعة لم يكن من أصحاب على ماييين من أقواله وأقوال الشهود بمخضر ضبط الواقعة لم يكن من أصحاب المضاعة أو المرافقين لها أو مصرحا له بالركوب فيها إذ خالف " الحكم المطعون فيد هذا النظر وطبق قانون المرور رقم ١٤٩ سنة ١٩٥٥ وأغفل المحل قانون المرور رقم ١٤٩ سنة ١٩٥٥ وأغفل ورتب على ذلك مسئولية الشركة الطاعنة والزامها أداء النمو يض فانه يكون وتفسيره وتأويله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر – في قضاء النقض أن المقانون حسبا يحدد نطاق بعض أحسكامه بالاحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخري، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان بداته ضمن أحسكامه هو فيضحى هذا البيان جزء منه يسرى بسريانه وإن توقف على سريان القانون أفيضحى هذا البيان جزء منه يسرى بسريانه وإن توقف على سريان القانون أو يقرره قانون آخر، فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحمامه أمرا محددا في خصوص ماأحال به و إنماترك ذلك للقانون المحال إليه بما فذلك أمرا محدد في خصوص ماأحال به و إنماترك ذلك للقانون المحال إليه بما فذلك وقم عهده المناقون المحدد على أن التأمين الإجبارى على السيارات تقضى على أن مدنية تلحق أي شخص من حوادث السيارات إذاوقت في مهورية مصر وذلك في الاحوال المنصوص عليها في المحادة ه ومن القانون رقم 123 لسنة ده ". . فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد الحق بحسكم فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد الحق بحسكم فن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارات المذكورة قد الحق بحسكم

المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٦ السنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين ، فلا يتأثر بقاء هذا البيان. والغاء قانون المرور المذكور . أما كان ذلك ــ وكان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية المطابق للنموذج الملحق يقرار وزير المــالية والاقتصاد رقم ١٥٧ لستة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للـــادة الثانية من القانون رقم ٢٥٧ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جاء مطابقا لما نص عليه في قانون التأمين الاجباري بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو ألة أصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن علمها: و بسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أياكان نوعها ولصالح الرُّكَابِ أيضًا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكسين المسموح بركو أبهما طبقا للفقرة (ه) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ ك مَالَمُ يَشْمَلُهَا التَّأْمِينِ المنصوصِ عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩. سنة ١٩٥٠ ، ١٥٧ سنة ١٩٥٠ ولا يغطى التأمين المسئولية المدثية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوجة قائد السيارة أو أبو يه أو أبنائه ــــ و يعتبر الشخص وأكباً سؤاء أكان هاخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ولا يشمل التامن عمال السيارة . فإن مؤدى ذلك أن التامن عن المسئولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (ه) من المسادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانا في داخل السيارة سواء في كابينها أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها ، دون تخصيص بأن يكون من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائبين عنهـــم ولفظ الراكب قد ورد في النص عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه و يتعين عمله على عمومه -- لما كان ماتقدم - وكان الثابت في الأوراق أن مورث المطعون ضممدهم الثلاثة الأولكان راكبا بالسيارة النقل المؤمن عليها لدى الطاعنة وحدثت وفاته بخطأ قائدها تابع المطعون ضدهما ارابع والخامس وكمانت رخصة سيارة النقل تنطوى بمجرد صدورها على السماح بركوب راكبين غير عمالها بها ولم تتخذ الطاعنة بوجود أكثر من رُاكبين بالسيارة متى ارتكبت

الحادث غير عمالها ، فان شركة التأمين الطاعنة تكون ملتزمة قانونا بمقتضى قانونالتأمين الاجبارى وبمقتضى الشرط الوارد فى عقد التأمين بتغطيةالمسئولية المدنية الناشئة عن وفاته ، و يكون الحسكم المطمون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنة بمقدار التمويض المحكوم به بالتضام مع المطمون ضدهما الرابع والحامس قد المتزم صحيح القانون و يكون النمى على غير أساس .

وحيث إله لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۸ من ديسمىز سنة ۲۸،۹۸

مِئَاسة السيد المستشار عبد الدر يرحيد العاطى اسماعيل نا"ب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : يحبي العمووى نائب رئيس المحكمة ، ومحمد المرسى فتسح الله ، و أحمد ضياه عبد الرازق و جرجس اسحق .

(* * *)

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٩ القضائية

وغوى . دفوع " الدفع بعدم القبول " . ملكية . وقف .

دعوى تثبيت ملكية جزء من أهيان الوقف ه عدم جواز رنعها قبل نيام لحسسنة شغورير الأفرقاف بتقدير وفرز حصة الحيرات فيها - علة ذلك - م ٣ ق ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ بتنظير وزارة الأرقاف -

لما كأن القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ ينظيم وزارة الأوقاف ولائمة أسراءً أنها قد قضى في المددة الثالثة منه بأن تختص لجمنة شئون الاوقاف المشكلة وفقا للمادة الثالثة منه بس وحدها بالمسائل التي عددتها ومنها طلبات تقدير وفرز حصة الحديث في المستحقين في الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لحزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة سالفة البيان بتقدير وفرز حصة الحيرات فيما ، إذ أن من شأن إجابتهم إلى طلبهم في هذه الحالة المصادرة على عمل هذه الجسنة وجعله ولا طائل منه ، و إذ كان الثابت من أوراق الدعوى أن الجمنة لم تقم بتقدير وفرز حصة الحيرات فياعيان من شقدير وفرز تحمة الحيرات في عال الناع ، فإن دعوى المطمون ضدهم بطلب حصة الحيرات في عمل هذه الطعنان من أعيان الوقف تكون غير مقبولة لرفعها قبل الأوان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة و بعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على مايبين من الحسكم المطعون فيه وسائر أوراقه الطعن – تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٦٨ مدثى كلى المنصورة على الطاعنين طالبين الحسكم بثبيت ملكيتهم لأرض زراعية مساحتها ٢س و ١ طـ و ٢ف شائعة في مساحة ١٠س و ٢١ط و٢٨ ف. الوقف الصادرة من مورثهم المرحوم في ١٩٠٠/٧/٠٠ قد حددت. نصيب الحرات فيه بقراطين من ٤٢قراطا من مساحة ١٨س و ٧طو٩٩٠ ف وبانتهاء الوقف تسلمت الطاعنة الأولى ومن بعـــدها الطاعنة الثانية مساحة قدرها ۱۰ س و ۱۷ ط و ۲۲ ف وهي تزيد مقسدار ٢س و ١ ط ٢ ف على فصيب الخيرات فى الوقف و إذ كان هذا القدر الزائد ملكا لهم بإعتباره**م** المستحقين في الوقف فقد أقاموا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم له شائعا فمأ تسلمته الطاعنتان من أعيان الوقف . ندبت المحكمة خبيرا و بعد أن قــــدم تقريره دفعت الطاعنتان بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الآوان وقضت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون ضدهم لمساحة ١١ ط و ١ ف أطيانا زراعية شائعة في مساحة ١٠ س و ٢١ ط و ٢٨ ف المبيـــنة الحــدود والمعالم بالصحيفة مع تسليمها لحم أستأنفت الطاعنتان هذا الحسكم بالاستثناف رقم ٣٨٠ لسنة ٣٠ ق المنصورة في ١٩٧٨/١١/٢٩ قضت عكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبعت فيها ارأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة النيابة وأما التزمت النيابة وأما . وحيث إن المناعدة الطاعتان على الحكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق القانون ، وق يها ذلك تقولان أن الحكم قضى برفض الدفح المبدى منهما بعدم قبول الدعوى لزنمها قبل الأوان على سند من القول بأن الدعوى هي دعوى تبيت الملكية دعوى تبيت الملكية في جزء من أعيان الوقف بجب أن يسبقها بالضرورة قيام لحسنة شئون الأوقاف في جزء من أعيان الوقف بجب أن يسبقها بالضرورة قيام لحسنة شئون الأوقاف حصة الخيرات في الوقف كي يخلص ما زاد عنها ملكا لاستحقين فيه و إذ كان حصة الخيرات في الوقف كي يخلص ما زاد عنها ملكا لاستحقين فيه و إذ كان ذلك لم يتم دفان الدعوى تكون غير مقبولة رفعها قبل الأوان ، و يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدفع المبدى منهما حدة خالف القانون .

وحيث إن هسذا النمى في محله ، ذلك إنه لما كان القانون رقم ٢٧٢ من المنادة الثالثة منه و بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها قدوقضى في المسادة الثالثة منه و تحديما المنطقة المنافل التي عديها و ومنها طلبات تقدر وفرز حصة الحيرات ، وكان تكودى ذلك أنه لايقبل من المستحقين في الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تبيت ملكيتهم لحزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة سالفة البيان بتقدير وفرز حصة الحيرات فيها ، إذ أن من شأن إجابتهم إلى طلبهم في هدفه الحالة أوراق الدعوى أن الجمنة لم تجديد وفرز حصة الحيرات في أعيان الوقف أوراق الدعوى أن الجمنة لم تقدير وفرز حصة الحيرات في أعيان الوقف في القدر المفرز الذي تسلمته الطعون ضدهم بطلب تثبيت ملكيتهم لحصة شائمة في القدر المفرز الذي تسلمته الطعون فيده هذا النظر وقضى يرفض قبل الأوان ، وإذ لم يلتزم الحسح المحدون فيده هذا النظر وقضى يرفض قبل الأوان ، وإذ لم يلتزم الحسح المحدوس فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عمل يوجب نقضه دون حاجة لبحث ياق أسباب الطعن .

وحيث إله لمناكان الموضوع صالحا الفصل فيه ، ولما, تقدم ، فإنه يتعين القضاء في موضوع الاستثناف رقم - ٣٨ لسنة ٣٠ ق المنصورة بإلغاء الحمكم المستأنف و بعمدم قبول دعوى المطعون ضدهم لرفعها قبل الأوان .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

مِثَاسَة السينة المستشار عمد أبراهيم أدسوق ثائب رئيس المحسكمة وعضوية السادة المستشاوين : عبد المنتم رشدى ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين والحسين السكناني .

(YYA)

الطعن رقره ٨ ه اسنة ٤٠٩ القضائية :

(١) استثناف . قانون . محكمة الموضوع . قرار إدارى . قد قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط » .

جو از استثناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الحزئية في دعوى مبتداة أو طمن في قرار إحدى المجان الإدارية ذات الاحتصاص القضائي كأسل ، ما دام لم يتبدها أو يتخالفها قس صريح الأحكام الصادر؟ من ادبكة الابتدائية في لحان طعون الترميم والصيانة والهذم . في ع • استة ١٩٤٩ . و قابلتها الاحتشاف ، طة ذلك .

(۲) حكم . ¹² تسييه . خبرة . ¹² الحبير الاستشارى . . عكمة الموضوع . إثبات .

مدالته عددة الموضوع في تقساير الأداة والأخذ برأى الخبير الاستسادي الذي الهمأت إليه دون الحبير المنتدب في الدعوى • متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى خمله •

مبدأ التقاضى على درجتين هو أحد المبادئ الاساسية التى يقوم عليها النظام القضائى، وإذ كانت المحاكم الابتدائية أو المحاكم الجزئية _ كل فى حدود اختصاصها هو أولى الدرجتين فى جهة القضاء العادى ، فان الاحكام الصادرة منها ، سواء فى دعوى مبتدأة أو فى طعن فى قرار إحدى اللجان الإدارية ، ولو كانت ذات اختصاص قضائى تكون قابلة كأصل للطعن فيها بالاستئناف أمام عاكم الدرجة الثانية ، ما لم يأت نص يقيد من هذه القاعدة أو يخالفها ،

ولما كان المشرع في القانون لاه لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى مـ قد ناط في الممادة ٣٩ منه بالحهة الإدارية المحتصة معاينة و فحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتحاذة المحافظة عليها سواء بالهدم الدكل أو الحزئ أو الخرى أو التدعيم او الصيانة لجعلها صالحمة الغرض المحصصة من أجله . وعهد في الممادة ٣٧ منه إلى لمحنة مشكلة خاصا بدراسة هذه التقارير التي متقدمها الحهمة الادارية وإصدار قرار فيها ، وأجاز في الممادة ٣٤ منه لكل من ذوى الشأن الطعن في هذا القرار خلال مدة معينة أمام المحكمة الابتدائية فان الحكمة في مثل هذه الطعون لا يعدو أن يكون حكما ابتدائيا بالدى يصدر من هذه المحكمة في مثل هذه الطعن فيه بالاستثناف و في نطاق ما تنص صريح الها المواددة في قانون المرافعات طالما يخل المائد تغير فابله لتقدير الهيمتها موادل المعان المحكمة الابتدائية، فيكون الحكم المادر فيها المتعانف .

والموازئة بينها وترجيح ما محلمة واليه عنها واستخلاص ماتراه متوافقا مع واقع والموازئة بينها وترجيح ما محلمة واليه عنها واستخلاصها سائما، وكان تقرير الدورى دون وقابة من محكمة النقض متى كانما ستخلاصها سائما، وكان تقرير المهلمون فيه إن احتد بتقرير بن استشاريين وأطوح رأى الخير المنتدب دون أن يتناوله برد مستقل ، إذ لا إلزام على محكمة الموضوع بتتبع كل حجج الخصوم ومناحى دفاعهم وألد على كل منها استقلالا ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاء على ما يكقى لحمله في استغلاص سائم من واقع الملم

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقررُ والمراقّمة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق مستخصل في أن الطاعن أقام الدعوى 1800 لسنة 1979 كلى جنوب القاهرة مطعنا على القرار ٣٧ لسنة ١٩٧٦ الصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط ٤ يهدم المبانى العلوية من عقار النزاع ٤ وذلك بطلب الحكم بتعديله إلى هدم كامل العقار . ندبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره ٤ قضت في ١٩٧٨/٢/٩ بتعديل القرار المطعون فيه إلى هدم كامل العقار . استأنف المطعون ضدهم الوابع والسادس والسابع والحادى عشروالثاني عشر والثالث مشر والسابع عشر بالاستثنافات ١١٤١ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٥ لسنة ٩٠ ق القاهرة ٤ وبعد أن ضمت الحكمة الاستثنافات حكمت لسنة ٩٠ ق القاهرة ، وبعد أن ضمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض في هذا الحكم بطريق النقض ٤ وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطاعن وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن حاصل النمى بالسهب الأول من سهى الطعن ، أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بقبول الاستثناف شكلا ، ذلك أن مقتضى نصوص المواد ٣٧ ، ٣٧ ، ٣٤ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن المشرع قان لأعمال الترمم والصيانة والهدم مهما استثنائيا من حيث تشكيل المجان الادارية وموحد الطعن في قرار اللجنة ووجوب تنفيذ قرارها التائى ، وأنه من شأن تتابع هذه النصوص وتلك الاحراءات على النحو المتقدم أن يكون المشرع قد اعتبر حكم المحكمة الابتدائية مهما لكل خلاف غير قابل للطعن فيه بالاستثنافي ،

وحيث إن هذا النبي غير سديد ، ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي ، وإذ كانت المحاكم الحزئية _ كل في حدود اختصاصها _ هي أولى الدرجتين في جهة القضاء العادي ، فإن الاحكام الصادرة منها ، سواء في دعوى مبتدأة أو في طعن في قرار إحدى الجهان الإدارية ولو كانت ذات اختصاص قضائي ، تكون

قابلة للطعن فيها بالاستثناف أمام محاكم الدرجة الثانية ، ما لم يأت نص صرمح يقيد من هذه القاعدة أو يخالفها ، ولما كان المشرع في القانون ٥٦ . السنة ١٩٦٩ . المنطبق على واقعة الدعوى _ قد ناط في المادة ٣١ منه بالجهة الإدارية المختصة معاينة وفحص المبانى والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذه للمافظة عليها سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التدعم أو الصيانة لحملها صالحة للغرض المخصصة من أجله ، وعهد في الماَّدة ٣٢ منه إلى لجنة مشكلة تشكيلا خاصا بدراسة هـذه التقارير التي تقدمها الجهة الادارية وإصدار قرار فيها ، وأجاز في المادة ٣٤ منه لكل من ذوى الشأن الطعن في هذا القرار خلال مدة معينة أمام المحكمة الابتدائية ، فان الحكم الذي يصدر من هذه المحكمة في مثل هذه الطعون لا يعدو أن يكون حجكا ابتدائيا صادرا من محكمة أول درجة قابلا للطعن فيه بالاستئناف في نطاق مُعَا يَقَضِي بِهِ القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، طالما خلا القانون يمن نص صريم يحول دون ذلك ، ولما كانت الدعوى الراهنة غير قابلة المُعْلَمْ فيمتها رَبالتالى تجاوز النصاب في المحكمة الابتدائية فيكون الحكم الصادر فها جائزا استثنافه ، وإذ النزم الحكم المطعون فيه هــذا النظر فإنه لِلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وَخَدِثُ إِن خَاصَلُ النَّبِي النَّاسِ النَّالِي لَ أَنْ تَقَرِيرِ الْخَدِيرِ أُورِي أَمُورا ووقائع الْحَدِيرَةُ تُسْتَدَّنَى عَدَمُ الْبِناءَ كَاملا ، احتد بها الحكم الابتدائى واتخذها أساساً لمقضائه ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه ، وقد ألغى الحكم الابتدائى أن يتناول هذه الأمور الجوهرية بالرد ، وإذ أغفل ذلك وأقام قضاءه على على أسباب مؤداها أن قرار اللجنة عصن من كل طعن ، فانه يكون مشوياً بالقصور ، هذا إلى أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من استحداث مبان في تاريخ لاحق لصدور قرار الهدم ٣٧ لسنة ١٩٤٨ لا سند له في الأوراق .

وحيث إن هذا النمى في شقه الأول مردود ، ذلك أنه لما كان لهكمة المموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة بينها وترجيع حا تطمئن إليه منها واستخلاص ما تراه متوافقا مع واقع الدعوى دون رقاية من محكمة النقص متى كان استخلاصها سائفا ، وكان تقرير الخير لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر الاثبات في الدعوى ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو اعتد بتقرير بن استشار بين وأطرح رأى الخبير المنتلب دون أن يتناوله بحد مستقل ، إذ لا إلزام على محكمة الموضوع بتتبع كل حجيج الحصوم ومناحى دفاعهم والرد على كل مها استقلالا ، وكان الحكم المطمون فيه قد أقام قضاءه على ما يكفى لحمله في استخلاص سائغ من واقع أدلة مطروحة على المحكمة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة الى انتهى إلها ، والنبى في شقه الثانى عار عن دليله ، إذ لم يقسده الطاعن رفق طعنه قوار الهدم ٣٧ لسنة ١٩٤٨ حتى صدور قوار الهدم على التداعى .

وحيث أله لمسا تقدم يتعين رفض الطعن .

حلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ٢٩٨٢

برياسة السيد المستشار محود حسن ومضان نائب وئيس!عكة ومضوية السادة المستشارين.ع أحمدكال سالم ، محمد رافت خناجي، * محمد صديد عبد النقادر وماهر قلادة واصف .

(7 7 7)

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٨٤ القضائية :

الثَّاجِيرُ مِن السَّاطِن . جواز إثبـاته بكافة طرق الإثبـات . علة ذلك .

َ ﴿ اَلَّهُ ٢ ٣ هُ ٤) حَكُم ^{وو} تسهيبه " . إثبات . محكمة الموضوع . إيجار ود إيجار الأماكن " .

(۲) تقدير أقرال الشهود واستخلاص الراقع والفرائن منها . إستقلال محكمة للموضوع به
 طالماً لم تحريج بها من مدلولها ركان استخلاصها صائفا .

(ألَّ) تُوجَيَعَ عَلِمادَة شاهَد هل آخر من إطلاقات قاشى للوضوع - مالم يخرج بأقوال الشاهد هما يؤدى إليه مدلولها -

- (٤) تقدير قصد الإقامة في الدين المؤجرة من سلطة محكمة الموضوع •
- (٥) إيجار ⁹⁰ إيجار الاماكن . • التأجير المفروش ...

تأجير المستأجر العين المؤجرة له منروشة فى فترة سابقسة على وجوده بالخارج - أثره • فشوه عن المؤجر فى طاب الإخلاء ولو نشأ الستاجر الحق فى تأجير وحدثه فىفترة لاحقة لاعل فلتحدى يحكم المسادة ٢٤٦٩ قى ٥٢ لسنة ١٩٦٩

ُ ﴿ حَالَمَوْرُ فَى قَضَاءَ هَذَهِ الْحَكَمَةُ أَنْ وَاقْعَمَةُ التَّاجِرُ مِنَ البَّاطِنِ وَاقْعَةُ مَادِيةً يجوزُ [ثبـاتها بكافة طرق الإثبـات القانونية بمـا فى ذلك البينة والقرائن . لقاضى الموضوع السلطة الموضوعية فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها مادام لم يخرج عن مضموتها وأن له استخلاص القرائن من أى تحقيق إدارى متى كان استنباطه سائفا .

س المقرر فى قضاء هــذه المحكمة أن ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر
 هى من إطلاقات قاضى الموضوع لاشأن فيه لغير مايطمئن إليه وجدائه ، وليس
 مازما أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد هما يؤدى إليها
 مدلو لها

لقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير قصد الإقامة فى العين المؤجرة
 من سلطة محكمة الموضوع .

• سمى كنان النابت من الاوراق أن مورث المطمون ضدهم قدأقام دعواه بطلب إخلاء مين النزاع في . . . وسبق ذلك تقديمه للشكويين . . . وأن الطلع أعلن بصحيفة افتتاح اللدعوى . . . فإن واقعة التأجير إمن الباطن تكون قد تمت في قرة سابقة على تلك الفترة التي كان الطاءن فيها بالحارج إذ أن حق المؤجر يلشأ بجرد وقوع هذه المخالفة ، ولو تحقق للستأجر الاصلى سف فترة الاحقد سابق في تأجير مسكنه خاليا أو مفروشا ، ومن ثم يكون تمسك الطاعن بإعمال حكم المادة بين المؤجر وبين المستأجرين التي تجيز المستأجر المصرى في حالة إقامته بالخارج وبين المستأجرين التي تجيز المستأجر المصرى في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أوغير أساس .

الحكة

بعد الاطلاع علىالاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقور ، والمرافعة وبعد المداولة ".

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حس على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق حس تقصل في أن مورث المطعون ضدهم الأربعة الاول أقام الدعوى رقم ١٩٣٤ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن والمطعون ضده الأخير بطلب إخلاء العين الموضحة بصحيفة الدعوى مع التسليم ، وقال في شرح دعواه أن العاعن استأجر منه شقة النزاع بموجب عقد ايخار مؤرخ ١٩٦٧/٢٩٢ ، ثم قام بتأجيرها من الباطن المطعون ضده الأخير بغير إذن كتابى منه بالخالفة لأحكام الحفظ الواردة في العقد والقانون وبشاريخ ١٩٧٠/١٥/١٠ حكمت المحكمة بالإخلاء والتسليم . إستأنف الطاعن هدذا الحكم بالاستثناف رقم ١٩٥٥ ضده الأخير خصها منضا المطعون في الاستثناف ، ثم بانقطاع سير الحصومة فيول المطعون ضدهم الأربعة الأولى في ١٩٧٧/٢/١١ ، وفي ١٩٧٨/٤/١٨ للمؤلقة مورث المطعون ضدهم الأربعة الأولى في ١٩٧٧/٢/١١ ، وفي ١٩٧٨/١٨/١٨ بطريق النقض ، وقدمت بشاريخ ١٩٧٨/١٨/١٨ المنابة مذكرة أيدت فيها الرأى برفض الطعن .

وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها المترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقم على حمسة أسباب ، ينغى الطاعن بالأربعسة الاول وبالوجه الأخير من السبب الخامس على الحكم المطعون فيسه الحطأ في تطبيق. المقانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أخطأ إذ اعتبر استضافته المطعون ضده الأخير تأجير من البياطن ، وأغفل الرد على دفاعه في هذا الشأن ، وهو دفاع جوهرى يتغير به وجه الرأى في الدعوى مما يعببه أيضا بالقصور في التسبيب كما شابه الفساد في الاستدلال عندما استدل من المحضر بن رقمى ٢٠٠٧ ، ٣٩٧٧مة من إدارى شبرا وأقوال شاهدى المطهون ضدهم على ثبوت واقعسة التأجير من الباطن في حين أن أحسدهما هو حارس العقار التابع لهم ، ولم يثبت من المحضرين الإدارين وقوال الشهود قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطون ضده الأخير ، كا أطرح وقوال الشهود قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطون ضده الأخير ، كا أطرح وقوال الشهود قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطون ضده الأخير ، كا أطرح

الحكم أقوال شاهديه وهى واضحة الدلالة على نفى واقعة التأجير من الباطن ، ومع ذلك فإنه على فوض ثبوت تلك الواقعة ، فإن الحكم لم يطبق نص المادة ٢/٢٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ التي تجسيز للمستاجر المصرى أشماء إقامته المؤقتة بالحارج أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش ، على سند من القول بأن الشروط التي يتطلبها هذا النعى غير متوافرة ، في حين أنه قدم محكمة الاستثنافي الشهادات الرسمية الدالة على سفره إلى لنسدن ، والسعودية ، مما يعيب الحكم بالحطأ في تطبيق القانون .

واقعــة التأجير من الباطن واقعـــة مادية بجوز إثبــاتها بكافة طرق الإثبــات القانونيــة ، بما في ذلك البينــة والقرائن ، وأن لقاضي الموضوع السلطة الموضوعية في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ، مادام لم يخرج عن مضمونها ، وأن له استخـــلاس القرائن من أى تحقيق إدارى منى كان استتباطه سائغا . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحسكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في ثبوت واقعة التأجير من الباطن على دعامتين ، أولاهما القرينة المستخلصة من التحقيقات الادارية ، والثانية الدليل المستمد من أقول شاهدى المؤجر، فبالنسبة للدعامة الأولى فقد ثبت من حكم من محكمة الدرجة الأولى أن محضرى الشكويين رقمي ٢٠٠٧ ، ٣٩٦٧ سنة هُ١٩٧ إدارى شبرا شهد فهما حارسُ العقارُ بأن المطعون ضده الأخر أدخل منقولاً له عنوه بعن النزاع وأقام فها ، وشهد و المقيان بذات العقار – بأن المطعون صَّدهالأخبر يقيم بعين النزاع ، وقد أبد الحسكم المطعون فيه الحكم الابتدائن وأضاف بأنّ محقَّق الشرطة أثبت في تحضر معايِّنته لعين النزاع أنه وجد المطعون ضده الأخبر بها مرتديا ملابسه المنزلية > فان القرينة المستخلصة من التحقيق الإدارى يكون لها مايساندها من الاوراق ، و يكون استنباطها سائغا ، و بالنسبة للدعامة الثانيــة ، فالثابت من الصورة الرسمية للتحقيق الذي أجريَه محكمة الاستثناف في ١٩٧٧/١٢/١٧ ، أن المطعون ضدهم استشهدوا بحارس العقار ، الذي شهد بأن المطعون ضده الأخير أدخل منقولاته بعين النزاع وأقام فها ، وارادأن يسدد له أحرتها ، وأخبرُه

بأنه استأجرها من الطاعن بمقابل ، وأن الشاهد الثاني قرر بأنه رأى بعض الأشخاص الغرباء يقيمون بعن التداعى ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون فيه لم مخرج عن مضمون الشهادة عندما استخلص منها حصول واقعة التأجير من الباطن . هذا ولا يعيب الحكم أن يعتد بأقوال شاهد يعمل لدى المطعون ضدهم أو أن يطرح أقوال شاهدى الطاعن ، إذ أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترجيح شهادة شاهد على شاهد أخرهي من اطلاقات قاضي الموضوع لاشأن فيه لغير ما يطمئن له وجدانه ، وليس ملزما أن سين أسباب هذا الترجيبج مادام. لم نخر ُّج بأقوال الشاهد عما يؤدى اليه مدلولهـ ، ومن ثم يكون النمي على الحسكم بالفساد في الاستدلال في غرمه . لما كان ما تقدم وكان المقرر سـ فى قضاء هذه المحكمة - أن تقد ر قصدد الإقامة في المن المؤجرة من سلطة بمحكمة الموضوع ، وكنان الحسكم المطعون فيه قد انتهى إلى تبوت واقعة التأخير من المباطن بأسباب سائفة ، كافية لحمسله ، ولهما أصلها الثابت الله وراق، فإنه يكون قد أعمل صحيح حكم القانون، ولا يعيبه بعــــد ذلك إغفاله الرد على دفاع الطاعن القائم على استضافته للمطعون ضـــده الأخبر في عن الموضوع قضاءها على أسِباب تسوغه ، فأنها لاتكون طرمة بأن تورد كل الجميم اللي الله المنظوم ، وتفصيلات دفاعهم ، وترد علما استقلالا، لأنه في قيام ألحقيقة الى اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمى المسقط لكل حجسة تخالفها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الشهادات الصادرة من الهيئة المصرية العامةللطيران أنالطاعن منح أجازة دورية خلال المدة من٩/٠١٩٥١٩ حيى/١١/٢٧ خارج الجمهورية بلندن ، وأنه منه أيضا أجازة خاصة مِدُونَ صرَّبُ للعمل بالمملَّكَةُ العربيةُ السعودية خلال المدَّة من ١٩٧٦/٨/١٠ حتى ٩ / ١٩٧٨ ، وكان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضمدهم قد أقام دعواه بطلب إخلاء عن النزاع في ١٩٧٥/٥/٥١ وسبق ذلك تقديمسه الشكويين ٢٠٠٢ : ٣٩٦٧ سنة ٥٧٥ إداري شبرا ، وإن الطاعن أعلن بصحيفةً افتتاح الدعوى مع شخصه في ١٩٧٥/٦/٣ ، فان واقعــــة التأجير من الباطن تكون قد تمت في فدَّرة سابقة مع تلك الفترة التي كان الطاعن فيها بالجارج

إذ أن حق المؤسر في الاخسلاء ينشأ بجرد وقوع هذه المخالفة ولو تحقق المستأجر الأصلي في فترة لاحقه حالجق في تأجير مسكنه خاليا أو مفروشا ومن ثم يكون تمسك الطاعن بإعمال حكم المساد ٢/٢٦ من القانون وقم ٢٧ السنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بن التي تجيز المستأجر المصرى في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المسكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش حالي غير أساس ، و إذ أخذ الحسكم المؤجر في بهذا النظر فآنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون و يكون النبي برمته غير سديد .

وحيث إن النبى في وجهه الأول غير مقبول ، إذ لم يقدم الطاعن الدليل على تمسكه ببطلان إعلائه بصحيفة افتتاح الدعوى ، فيكون النبى عاريا عن الدليل ، و بالتالى غير مقبول ، فضلا عن أنه غير صحيح ، إذ الثابت مرب الحكم الابتدائي أن الطاعن أعلن مع شخصه بصحيفة افتتاح الدعوى والنبى في وجهه الثاني مردود بما جرى عليه قضاء هذه الحكمة بن بالبلطلان المترب على خالفة إجراءات الاملان بطلان نسبى شرع لمصلحة من وقعت الخالفة في حقه ، وأنه لا يجوز لنبره من الخصوم ، من صح إعلانهم المسك بهذا البطلان ، ولو كان موضوع الدعوى لا يقبل التجزئة ، إذ لا تتكون إفادتهم من هذا البلطلان إلا بعد أن يثبت بالطريق القانوني بأن يتمسك به من شرع لمصلحته البطلان إلا بعد أن يثبت بالطريق القانوني بأن يتمسك به من شرع لمصلحته و محسكم به المحكمة ، والنعى بالوجه الثالث غير مقبول ولا يجوز في الاستئناف

إدخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحسكم المستأنف عملا عالمادة ٣٣٦ من قانون المرافعات ، ولما كان مورث المطعون صسدهم للم يختصم شقيقة الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم تتدخل هي في فالحصومة ، فمن ثم فلا بجوز ادخالها في الاستثناف ، ولا يعيب الحسكم التفاته عن الرد على دفاع الطاعن المنوه عنه في الوجهين الثاني والنائث ، طالما أنه لايستند إلى أساس قانوني سليم .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

چلسة ۳۰ من ديسمار س**نة ۱۹۸**۲

برئاسة السيد المستشاد / محمود حسن رمضان نائب وثيس المحكة وعضوية السادة المستشاوين در. أحمد كال سالم > محمد رأنت خفاجي > محمد سعيد عبد القادر وماهو قلادة وأصف

$(\tau\tau \cdot)$

الطعن رقم ٧ ه ١ ٠ السنة ٧ ٥ القضائية

- (١) نقض " الخصوم في الطعن "
 - الاختصام في الطعن بالنقض شرطه -
- (٢) استثناف " اعتبار الاستثناف كمان لم يكن " . هكمة الموضوع .
 اعتبار الاستثناف كان لم يكن ٥ نبرطه ٥ م ٠ مرانمات مدلة بن ٥٠ لسنة ١٩٧٦ .
 ليكمة الموضوع وغرتوافره مام الحكم به طة ذاك ٥
- (٣) إيجار وقد عقود الإيجار بصفة عامة " إلزام . وقد محل الالزام " عقد م
 دست تعين المكان المؤجر في عقد الإيجار . أثره . بطلانه ، التمك به حن نظرفيه
 درن الآخر .
- (٤) إيجار و إيجار الإماكن "قانون و سريان القانون " . إثبات . إبرام هقد الإيجار في ظاللقانون ١٩٦٩ عضومه في ابناه القواعد الواردة فيه . صدوه. صيحا . أثر . جلان المقود اللاحقة مليه ولو كانت ثابته التاريخ طبقا الماد: ٢٥ قد / ١٩٧٧ ملة ذك .

٩ -- المقرر فيقضاً هذه المحكم أنه لا يكفى لقبول الطعن ان يكون المطعون ضده طرفا في الحصومة أمام المحكمة الى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجسبه أن يكون قد نازع خصمه في طلباله أو نازعه خصمه في طلباله هو كان البين من مدونات الحكم ان الطاعنة لم توجه للطعون ضده التالث

أى طلبات ولم ينازعها الأخير فى طلباتها أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون لحا مصلحة فى اختصامه .

٧ -- مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ شسنة ١٩٧٦ التي يسرى حكمها على الاستثناف إعمالا للمادة ٢٤٠ مرافعات أنالمشرع بعد أناشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم مراعاة المهاد راجعا إلى فعل المدعى وألا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه عجل الأمر في توقيع الجزاء بعد ذلك جوازيا للحكمة ، ومتروكا لمطلق تقديرها فعله بعلم توافر الشرطين عدم الحكم به إذا قدرت أن هناك عذرا المدع فيا فعله أدى إلى عدم احترام المهاد ، فإذا أستعملت المحكمة سلطتها التقديرية ورفضت الدعل عام باكن فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استمال المدخ باكمادة .

" - لأن كان من المقرر قانونا أن المكان المؤجر يجب أن يكون معيناتعيينا كافيا ، وصف في العقد وصفا مانها للجهالة فإذا لم يتعين وقع الايجار باطلا لعدم عديد عمل التزام المؤجر إلا أن الثابت من استجواب الحصوم أمام محكمة المدرجة الأولى إن المطعون ضده الأولى قرر بأن عقد الإيجار ينصب على الشقة المبحرية رقم ... الواقعة على الواجهة وان المطعون ضعته الغائلية وهي المالة لم تنازعه في ذلك ، ومن تم تكون شقة النزاع قد عينت تعيينا كافيا مانها للجهالة ولما المؤجر والمستأجرة المطعون ضده وهي مستأجرة المطعون ضده الإيجار وهما المؤجر والمستأجر فإن منازعة الطاعنة وهي مستأجرة المطعون ضده فلأول تكون غير مقبولة .

٤ - نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار للأماكن وتنظيم العلاقة من المؤجرين والمستأجرين يدل على أن القانون لم يشترط إثبات تاريخها وأن يكون حبنوا الإثبات الدى مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقارى ومن ثم فليس هناك ما يمنع المطعون ضده الاول فى ظل هذا القانون من أثبات تاريخ عقده فى أى مأمورية من هذا المأنون قم من إثبات تاريخ عقده فى أى مأمورية من هذه المأموريات وفقا لا حكام المادة وا من القانون في قم من إثبات الدي المنانون في المامورية من هذه المأموريات وفقا لا حكام المادة وا من القانون في قم من إثبات المنانون في المامورية من هذه المأموريات وفقا لا حكام المادة وا من القانون في قم من إثبات المنانون في المامورية من هذه المأموريات وفقا لا حكام المادة وا من القانون في قم من إثبات المنانون في المنانون المنانون في المنانون المنانون المنانون في المنانون المنانون في المنانون المنان

عمده صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية ، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة ، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة ، ولو كانت ثابتة التاريخ في المأمورية التي تنبعها العين المؤجرة ويكون عقد إيجار الطاعنة الذي حرر في تاريخ لاحق في . . . وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة باطلا الطاعنة الذي حرر في تاريخ لاحق في . . . وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة باطلا المطلقا متعلقا بالنظام العام ولا يحل لإعمال حكم المادة و ١٩٥٩ من القانون من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر. ذلك أن هذا النص لم يعمل به الإاحتيارا من ١٩٧٧ م المومات الدي ومن ثم فإنه وأياكان ويخه الراي في المخاصب به ـ الإينامة وأياكان اليوم التالي في المخاصب به ـ لا ينطبق على عقد اليجار المطمون ضده الأول الذي أثبت تاريخه في ١٩٢٥ م ١٩٣٧ وتسرى طيه أحكام القانون رقم ١٩٣٧ م ١٩٣٧ .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ..

وحيث إن الوقائم حلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق ح تحصل في أن المطمون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٠٣٥ لسنة ١٩٧٨ ملني كلى شمال القاهرة ضد المطعون ضدها التانية للحكم بتمكينه من الشقة الكائنة بالدور التالث على الواجهة بالعارة رقم ٣ شارع النبوى المهندس بالعجوزة ، وقال في شرح دعواه أنه استأجر عين النزاع من زوج المطعون ضدها التانية مالكم العقار عوجب عقد إمجار ثابت التاريخ في ٢٥/١٠١٥ مامورية الشهر المقارى بالسيدة زينب ، ولم تنفذ المطعون ضدها الثانية الذامها بتسلم العين المؤجرة ، والمحدد له شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ فأقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٩/٤/١٩٩٤ حكمت المحكمة باستجواب الحصوم ، أجاب المطعون ضده الأول بأن عقد ضدها الثانية بأنها كانت قد وكلت المرحوم زوجها فى تأجير وحدات العقار المحلوك لها ، وأنه أجر صن النزاع للطعون ضده الثالث ، وبتاريخ ١٩٧٥/٥/١٥ حكمت المحكمة بإدخاله خصا فى الدعوى ، فمثل وقرر بأن زوجته الطاعنة عمامورية الشهر العقارى بالهرم ، ثم مثلت الطاعنة أمام المحكمة ، وطلبت قبول تدخلها فى الدعوى والحكم بمنع تعرض المطعون ضسسده الأول لها فى حيازة تدخلها فى الدعوى والحكم بمنع تعرض المطعون ضده الأول فا فى حيازة المخالفون ضده الأول وعدم الاعتسداد به ، ومنع تعرضه للطاعنة فى عين النزاع ، وبتاريخ ١٩٨٥/٣/١٥ وضعاد به ، ومنع تعرضه للطاعنة فى عين النزاع . استأنف المطعون ضده الأول من شقة النزاع . طمنت الطاعنة فى هذا الحكم المستأنف وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٥ وقضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتاريخ ١٩٨٢/٣/١٥ وقضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتكرين المظعون ضده الأول من شقة النزاع . طمنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النياية مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة بطريق النقض ، وقدمت النياية مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها الترمت على هدنه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها الترمت النياية رأبها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المطعون ضده الثالث ليس خصا للطاعنة ، ولم يوجه أى مهما طلبات إلى الآخر أو نازعه فى طلباته فلا يجوز اختصامه فى الطعن .

وحيث إن الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى لقبول الطهن أن يكون المطعون ضده طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل مجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته ، أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وكان البين من مدونات الحكم أن الطاعنة لم توجه للطعون ضده التالث أى طلبات ، ولم ينازعها الأخير في طلباتها أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يكون لها مصلحة في اختصامه ، ويكون الطعن بالنسبة إليه غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبةً للمطعون ضدهما الأول والثانية استوفى أوضاعه للشكلة . وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، تنمى الطاعنة بالسبب النالث منها على الحكم المطمون فيسه الفساد فى الاستدلال ونخالفة النابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة ، ٧ من قانون المرافعات أجازت للحكمة بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كان لم تمكن إذا لم يتم تمكيفه بالحضور . في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا إلى فعل المدعى، عما يستفاد منه أنه يتمين على المحكمة إذا تمسك المدعى عليه بهذا الدفع – أن تبين في قضائها الأسباب المبررة لقبوله أو رفضه ، ورغم أن النابت من الأوراق عدم إعلان الطاعنة يصحيفة الاستثناف فى المبعاد القانولى، الله أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دفعها بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من القول بأن المحكمة لا ترى إجابتها له ، وهي أسباب غير كافية على سند من القول بأن المحكمة لا ترى إجابتها له ، وهي أسباب غير كافية لتبرر حكمها ، مما يعيبه بخالفة النابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال .

وحيث إن النمي غير سديد ، ذلك أن _ المقرر في قضاء هذه الحكمة _ ان مؤدى نص المـــادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ أسنة ١٩٧٦ – التي يسري حكمها على الاستثناف إعمالا لمادة و٢٠ مرافعات أن المشرع بعد آن اشترط لتوقيع آبازاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم حراماة الميعاد راجعا إلى فعل المدعى ، وألا يوقع هذا الحزاء إلا بناء علىطلب الملدعي عليه ، جمل الامر في توقيع الجزاء بعد ذلكجوازيا للحكمة ، ومتروكا لمطلق تقديرها ، فلها رغم تو افر الشرطين عدم الحكم به ، إذا قدرت أن هناك عدرا للنعى فما فعله أدى إلى عدم احترام الميعاد ، فإذا استعملت احكمة سلطتها التقدّيريّة ورفضت الدفع بأعتبار الاستثناف كأنّ لم يكن ، فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعال الرخصة المخولة لهـــا بتلك المـــادة . لمـــ كــان ذلك وكان النابت من الملف الاستثنافي أن صحيفة الاستثناف 🗕 قدمت لقلم الكتاب في ١٩٨٠/٦/١٢ ، وأن الإعلان بها وجه للطاعنة تمحل إقامتها بالعين المؤجرة بالعارة رقم ٣ شارع النبوي المهندس بالدور الثالث ، وأثبت المحضَّم أنه لم يستدل طيها ، ثم وجه إليها الإعلان عدة مهات فى أماكن اخرى ، ولم يتم الإعلان أيضاً ، حتى تم إعلانها بعين النزاع في ١٩٨١/٣/٢٤ في نفس محل الإقامة الذي تعذر إعلائها فيه قبل ذلك ، وجاء بمدونات الحكم المطعون فيــه : ** أن الهكمة ترى في نطاق السلطة المقررة لها في المــادة ٧٠ مرافعات عدم[جالة

طلب الحكم باعتبار الاستثناف كأن لم يكن " ، وهو ما يدل على أن المحكمة قدرت الظروف التي أدت إلى تأخير الإعلان . لما كان ذلك ، وكان لا محل لله كر المسوخ لرفض الدفع ، مادام الأمر في توقيع الحزاء جوازيا للحكمة ويخضع لمطلق تقديرها ، فإن الحكم لا يكون قدخالف الثابت بالأوراق أوشايه الفساد في الاستدلال ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعي بالسببين الأول والثاثي على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم. قضى تمكين المطعون ضده الأول من عين النزاع ، في حين أنها تمسكت أمام محكمة الدرجة الأولى ببطلان عقد إبجاره لعدم تعيين المكان المؤجر تعبينا كَمَافِيا مَاتُمَا لَجُهَالَة ، إذ ورديه أن الشقة المؤجرة بالدور الثالث على الواجهة ، وقد ثبت من المعاينة في الشكوي ٢٩٩٣ لسنة ١٩٧٨ إداري العجوزة وجود وشقين على الواتجهة ، إحداهما بحرية والثانية قبلية ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه عملا بالأثر الناقل للاستئناف أن يتصدى لهذا الدفاع الجوهري الذي تتغيريه وجه الرأى في الدغوى ولكنته لم يرد طيـــه ، مما يعيبه بالخطأ ف الطبيق القانون فضلا عن القصور فالتسبيب. هذا إلى أن الحكم أعد بعقد - إيمان الطفون خدد الأول ، ف حين أنه على خلاف عقدها - أى الطاعنة -كم يثبت تاريخه بمأمورية الشهر العقارى التي تتبعها العين المؤجرة ، كما تقضي بللك المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ــ التي طبقها على واقعة النزاع ، والتي حسمت مسألة تزاحم المستأجرين ففضلت المستأجر الأسبق في إنبات تاريخ عقد إنجاره بمأمورية الشهر العقاري التي تتبعها العين المؤجرة ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النمى في شقه الأول مردود ، ذلك أنه ولئن كان المقرر قانو نا أن المكان المؤجر يجب أن يكون معينا تميينا كافيا ، فيوصف في العقد وصفا مانعا للجهالة ، فإذا لم يتعين --- وقع الإيجار باطلا لعدم تحديد محل إلترام المؤجر، الأأن الثابت من استجواب الخصوم أمام محكة الدرجة الأولى أن المطعون ضده الأول قرر بأن عقد الإيجار يتصب على الشقة البحرية رقم / ١٠٠ الواقعة على

الواجهة ، وأن المطعون ضدها الثانية – وهي المالكة – لم تنازعه فيذلك ، ومن ثم تكون شقة النزاع قد عينت تعيينا كافيا مانعا للمهالة ، ولما كان النزاع ها, تمين المكان المؤحر لا يكون أصلا إلا بين طرق عقد الإيجار ، وهما المؤجر والمستأجر ، فإن منازعة الطاعنة – وهي مستأجرة كالمطعون ضده الأول مما يفيد تنازلها ضمنا عن دفاعها أمام محكمة الدرجة الأولى المترسس على بطلان عقد المطعون ضده الأول لعدم تعيين الشقة المؤجرة . لما كان ذلك عالى دفاع. الطاعنة الوارد بسبب النعي يكون دفاعا غرجوهري ، لا يعيب الحكم عدم الرد عليه ، ويُكون النعي على غير اساس . والنعي في شقه الثاني غير سديد ، ذلك أنه يبين من عقد إيجار المطعون ضده الأول أنه ثابت التاريخ في ١٩٧٧/١٠ ١٩٧٧/١ بما يتضمن تمريره في ظل القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ ــ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ــ والذي تنص المــادة ١٦ منه على أنهُ : ود اعتبارًا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار كنابة ، ويلزم المؤجر عند تأجير أى مبنى أو وحدة منه أن يثبت في عقدالإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الأحرة الإحمالية المقدرة للميثي والوحدة المؤحرة وفقا للادة السابعة من هذا القانون . وبجوز الستاح عند المخالفة إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات القانونية. ويحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للبني أو الوحدةمنه "، مما يلل على أن ذلك القانون لم يكن يشترط في عقود الإيجار إلا أن تكون مكتوبة ولمنشترط إثبات تاريخها وأن يكون هذا الإثبات لدى مأمورية معينة من مأموريات الشَّهر العقاري ، ومن ثم فليس هناك ما يمنع المطعون ضده الأول ــ في ظل هذا القانون - من إثبات تاريخ عقده في أي مأمورية من هذه المسأموريات وفقاً لأحكام المــادة ١٥ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات ، والتي لم تشترط مأمورية معينة لذلك ، ومن ثم يضحى عقده صحيحا ومنتجا لآثار. القانونية ، وتقع عقود الإيجار التالية له باطلة ، ولو كانت ثابتة التاريخ في المأمورية التي تتبعها العين المؤجرة ، ويكون عقد إيجار الطاعنة الذي حرر ف تاریخ لاحق فی ۲/۲/۲/۷۰ - وعلی ما جری علیه قضاء هذه الحکمة ... باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام، ولا محل لإعمال حكم المــادة ٩٧هـ

من القانون المدنى بإجراء المفاصلة بين العقدين . ولا يغير من هسذا النظر ما نصت عليه المحادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من أنه : "اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقو د الإيجار كتابة ويجب إثبات تاريخها عامورية الشهر العقارى الكائن بدائرتها العين المؤجرة ٤ ذلك أن هذا النص لم يعمل به إلا اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ و اليوم التالى لنشر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ٤ ومن ثم فإنه ح وأياكان وجه الرأى في المخاطب به ح لا ينطبق على عقد ايجاد المطعون ضده الأول الذي أثبت تاريخه في ه٢/ ١٩٧٧/١ وتسرى عليه أحكام بعقد المطعون ضده الأول السابق على عقد الطاعنة فإنه يكون قد أعمل صحيح بعقد المطنون ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبرسنة ١٩٨٢

برئامة السيد المستشاد عامم المرافئ ناتب رئيس الهكة ، وعضوية السادة المستشادين : يوسف أبو زيد نائب وئيس الهسكمة ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد وابراهيم زغو ه

(177)

الطعون أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ لسنة ١٥ القضائية ؟

(۱) قرار إدارى .

القرار الادارى . ماهيته .

(y) اختصاص . الا اختصاص ولائي ، قرار إداري .

اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلبات إنشاء القرار الادارى الثبائي أو التعويض هنه - القضاء العادى سلطة إهطاء الوصف القانوني لهذه القرارات توصلا لتحديد اختصاصه في النزاع -

. " أمر على عريضة . اختصاص . " اختصاص ولائي $^{m{n}}$.

الأرامي على مرائض ه ماهيتها . تغيلها عن طريق جهة الادارة لا يغير من وصفها ولا يُحضَ عن رقراوات إدارية - عدم التنفيذ لا يعدر أن يكون هملا مادياتختص الحاكم المادية بنظر التعريض المترتب عليه ه

(٤) حكم . ه أسباب الحكم » . دمايعد قصورا » .

انتها. الحمكم إلى مسئولية الطاعنين من هدم تبنيذ أمر وقن دون استظهار ما ينيد علمهما يهذا الأمر وما إذا كان يدخل في نطاق عملهما الوظيني من عدمه ، قصور ،

. (ه ، ٧) مسئولية . د مسئولية تقصر بة » .

- (ه) المسالمة عن استعمال حتى التقاضي أو الدفاع في الدعوى · مناطها .
 - (٦) وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه ه خضوعه فرقاية محكمة النقض .
 - (٧) نقض . « أثر نقض الحكم » .

اتها، الحديم إلى ستولية المتبوع من التعويض على أساس ثبوت خطأ أحد تابعيه دوري هيره من سائر التابعين نقض الحكم بشأن مساءلة هذا التابع ، أثره ، نقض الحسكم بالنسية. قديرع ، علة ذلك ،

القرار الادارى على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة هو إفصاح جهة
الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما ما من سلطة بمقتضى
القرأنين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون محكمنا وجائزا ابتغاء
مصلحة عامة .

٧ - خوات المادة العاشرة من فانون علم المعداة رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ عكمة القضاء إلادارى دون سواها الفصل في طلبات إلغاء القرار الادارى النجائي أو التعويض عنه ، إلا أنه لما كان القانون - وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعرف القرارات الادارية ولم يبين الحصائص الى تمزها والتي مهندى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة ها ولحصائها من تعرض السلطة الفضائية العادية فانتمطى القضائية القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بع السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلا إلى تحديد اختصاصها للفصل في المناج المعروض عليها .

س الأوامر على العرائض وعلى ما يبن من نصوص الباب العاشر من المكتاب الأول لقانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائية ، وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى الشأن على العرائض وتصدر في شيبة الحصوم ودون تصيب باجراء وقتي

أو تحفظى فى الحالات التى تقتضى السرعة أو المباغتة ، وهى واجبة النفاذ بقوة الفانون بمجرد صدورها عملا بنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن قيام جهة الادارة بتنفيذ اس صادر على عريضة من قاضى الأمور الموقتية لا ينظر إليه بمحزل عن ذات الأمر، وليس من شأنه أن يغير من وصف هذا الأمر باعتباره صادرا من جهة القضاء ، وقد أوجب القانون تنفيذه ، فلا يتمخض بالتالى هذا التنفيذ عن قرار إدارى يتمتع بالحصانة أمام الحاكم العادية كما أن عدم تنفيذ ذلك الأمر لا يعدو أن يكون عملا ماديا كاشفة وليس منشئا لمركز قانونى ولا يتمخض هو الآخر إلى مرتبة القرار الادارى هم يكون معه نظر التمويض عن الحطأ فى تنفيذ أو عدم تنفيذ أم قاضى الأمور الوقتية الصادر على عريضة منقدا لإختصاص القضاءالمادى .

غ - إذ كان الحكم المطعون فيه وقد انهى في قضائه إلى ثبوت خطأ الطاعتين في عدم تنفيذ الأمر الصادر من قاضى الأمور الوقتية بالسهاح للطعون ضده الأول بالسفر دون أن يستظهر ما يفيد وصول ذلك الأمر إليهما بعد إعلانه لمدير مصلحة الجوازات وثبوت تقاعمهما وإهمالهما في إنحاد الاجواءات تدخل في نطاق العمل الوظيفي المسند إليهما ، كما أنه ساق القول بأن هذن الطاعتين أخلا بواجبات وفطيفتهما بغية مساندة الطاعنة في الطعن رقم ... في الكيد لمطلقها ومنعه من السفر في عبارة مجملة مهمة دون أن يورد الدليل الذي استقى منه قيام التواطؤ ، لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

المساءلة بالتعويض قوامها خطأ المسئول ، و"نص المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدنى على أن من استعمل حقة استعمالا مشروعا لا يكون عسر مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمل الحق لا يكون غير مشروع إلا إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير وهو ما لا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من استعمال آلحق ، كما أن حق التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يليج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه المباحة ولا يسأل من يليج أبواب القضاء تمسكا أو زودا عن حق يدعيه لنفسه

الله إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الإضرار بالخصم .

إذا ـ وصف الافعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة
 محكمة النقض .

٧ - إذ كان النابت من الأوراق أن وزارة الداخلية "الطاعنة "
قد اختصمت من المطعون ضده الأول باعتبارها مسئولة عن أهمال تابعيها
قلطاعنين في الطعنين رقمى مد ، .. وكان الحكم المطعون فيه قد أقام
قضاءه تحقيق مسئوليتهما من التعويض تطبيقا لنص المادة ١٧٤ من القانون
هدارة الداخلية ، ومن ثم فإن الوزارة الطاعنة تعتبر بالنسبة لهما في حكم
ظلكفيل المنتضامن كفالة مصدرها القانون ، وإذ كانت المحكمة قد نقضت
ظلكفيل المنتضامن كفالة مصادلة التابعين المذكورين ، فإن لازم ذلك زوال

المحكمة

. بعد الاطلاع على الأوواق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور حوالمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعون استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبن من الحسكم المطعون فيه وسائر أوواق الطين – تتحصل في أن المطعون ضده الأول في الطعنوبق ميم ١٨٣٤ لسنة ٥١ ق حالطعون المنضمة أقام على الطاعنة في الطعن الأول والطاعنين في الطعنين وقي ١٨٤٩ ١٩٤٩ لسنة ٥١ ق و يستحدو يستحدو المناعدين وقي ٢٩٤٩ سنة ٥٦ لسنة ٥١ جنوب القاهرة انتهى فيها إلى طلب

الحسكم الزامهم بأن يدفعوا له متضامنين تعو يضا مقداره خمسة وخمسون ألف جنيه ، وقالشرحا لها أن الطاعنة في الطعن الأول كانت زوجة لهواستصدرت أحكاما ضسده سفقة وأجر حضانة كا استصدوت ضده الأمر الوقي رقم ٩٩ سنة ١٩٧٥ من قاضي الأمور الوقتية عجمه الحيزة الابتدائية بمنعه من السفو حي تستوفى حقوقها أو يقدم كفيلا عنه فتقدم للقاضي الآمر بكفيل طالبا قبوله والسياح له بالسفر فصدر الأس الوقتي رقم ١٠١ سنة ١٩٧٥ بإجابته إلى طلبه الا أنَّ مطلقته تواطأت مع الطاعنين في الطعنين الثاني والثالث للإضرار به بعرقلة تنفيذ الأمر القاضي بالساح له بالسفر وقو حيٌّ بإنزاله من الطائرة ومنعر من السفر يوم ١٩٧٩/٤/٢٥ فقدر تظلما لمصلحة الحوازات التي وافقت يوم ٢٩٧٦/٤/٢٩ على رفع أسمه من قوائم المنع من السفر وأنه إذ حاق به ضرر مادى وأدبى تتيجةمنعه منالسفر بغيرحق فقد أقامدعواه لبيحكم له بالتعويص جِبرا لهذا ألضرر وتدخلتوزارة الداخليةالطاعنة في الطمنوقم ١٩٩٩لسنة ٥٥١ع في الدعوى طالبه رفضها فاختصمها المطعون ضـــده الأول طالبــا الحـكم بالزامها بالتعويض المطلوب متضامته مع تابعيها و و ... دفعت وزارة الداخلية بعـــدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ٧ ويتاريخ ١٨٧٩/٣/١٨ قضت المحكمة برفض الدفع، استأنف الطاعنار، فع الطعنين ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ سنة ١٥ ق هذا الحسم بالاستثنافين رقمي ٢٤٤٠ سنة ٩٩٠قو ٢٦٤ لسنة ٩٨ق و بتاريخ٢٧/٧/١٩٨٠ حكمت محكة أول درجة برفض الدموى ، استأنف المطمون ضده آلأول هذا الحسكم بالاستثناف رقر ٢٣٨هـ **لسنة ٩٧ ق** القاهرة و يتاريخ ٢٨/٥/٢٨ قضت محكمة الاستثناف أولا بعدم جواز الاستثنافين رقمي ٠٤٤٠ سنة ٩٦ ق ٥ ٢٦٤٥ لسنة ٧٧ ق ــ ثانيا : إ وفي موضوع الاستئناف رقم ٢٣٨ ق بالغاء الحكم المستأنف و بالزام الستأنف عليهم ^{وو} الطّاعنين ³⁰ الطعول الأر بعة متضامنين بأن يؤدوا له مبلغ جَنْبُهَا ، طَعَنَ كُلُّ مِن الطَّاعَنِين في هـــــذا الحُـــكُم بطُّو يَقَ النَّفَضُ وَ بِالْحِلْسَة المحددة لنظر طلب وقف التنقيذ أمرت المحكمة بهنم الطعون الثلاثة الاخبرة للطمن الأول وقدمت النيابة العامة مذكرة فى كل طعن أبدت فيها الرأى بنقض الحمكم في الطعون الثلاثة الأول و برفض الطعن الأخير ، و إذ عرضته إ الطعون على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرها وفيها الترمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطاعنين. في الطعون أرقام ١٨٤٩ ، ١٩٩٩ ، ١٩٩٩ لسنة ١٥ق منعون بالسبب الثالث في الطعن الأول و بالسبب الحامس في الطعن الثاني · بالسبب الأول ف.الطعن الأخير على الحسكم المطعون فيه الحطأ في تطبيق غَلْقَانُونَ وَفَيْ بِيَانَ ذَلِكَ يَقُولَانَ أَنَّ الْحَـكُمُ الْمُطْعُونَ فَيِهِ انْتَهِي فَي قَضَائُهُ إِلَى رفضه الدفع بعدم اختصاص القضاء العادي ولائيًا منظر الدعوي على سند من القول بأن عدم تنفيذ الأمرالوقتي الصادر بالساح للطعون ضده الأول بالسفر تمنفيذا قانونيا برفع اسمه من قوائم المنع من السفر يعتبر من قبيل الأعمال المسادية قالتي تتعلق متنفيذ الأوامر القضائية ولا شأن له بالقراوات الإدارية التي تتوقف حلى إرادة جهة الإدارة ، في حين أن المنع من السفر أو التصريح به لايتم إلا يحوجب قرار إداري بصرف النظر عن آلسبب القانوني المبرر لصدور ذلك القرار وأن دعوى المطعون ضـده الاول بطلب التعويض تتضمن التعرض كالقرار الإداري الصادر بشأن بمنع سفره لخارج وهو أمر يخرج عن ولاية المحاكم المسادية والمتعنى بالفصل فيه القضاء الإداري عملا منص الادتين ١/١٥ ١٧٠ مِي قَانُونِ السَّافِيَّةِ القِمْبَائِيَّةِ وَقُمْ ﴿ ٤ سِنةَ ١٩٧٧ وَالْمَادَةَ • ﴿ مِنْ قَانُونَ مِجْلس المدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٧ وهو مايعيب الحسكم تخالفة القانون ويستوجب حقضه .

وحيث إن ادنما النبى غير سديد ذلك أن القرار الادارى على ما هو مقرر في انضاء دلاه الحكمة دو أفصاح جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لحا من سلطة بمقتضى القوانين واللوائع بقصد أحداث أثر قانوني معين يكون محكنا وجائزا ابتناء مصلحة عامة ، ولئن كان يمتنع على عليا العادية بنص المادة ١٩٨٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٧٧ بأن بمؤول الأمر الادارى أو ترقف تنفيذه وكانت المادة العاشرة من قانون سواها عليس الدوارى دون سواها المفصل في طلوت العادري دون سواها المفصل في طلوت العالم الإداري النهائي أو التعوييض عنه ، إلا أنه لما

كان القانون – وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة – لم يعرف القوارات الادارية ولم يبين الحصائص التي تمــيزها والتي يهتدي بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانها من تعرض السلطة القضائية العادية لها يتعطيل ومقمها القانوني على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحمامة الأفواد وحقوقهم توصلا إلى تحديد اختصاصها للفصل فى النزاع المعروض علها ، كما كان ذلك وكانت الأوامر على العرائض وعلى مايبين من قصوص البَّأْبِ العاشر من الكتاب الأول لقانون المرافعات هي الأوامر التي يصعرها قضاء الأمور الوقتية بما لهم من سلطة ولائية وذلك بناء على الطلبات المقسدمة إليهم من ذوي الشأن على العرا الضورتصدر في غيبة الخصوم ودون تسبيب بإجراء وقتي أو تحفظي في الحالات التي تقتضي السرعة أو المباغتة وهي واجبة النفاذ بقوة القانون تجر د صدورها عملابنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ومن ثم فَإِنْ قَيَامٌ جُهُةَ الادارة بِتنفيذُ أمرٍ صادر على مر يضة من قاضي الأمور الوقتية لاينظر إليه بمعزل عن ذات الأمر وليس من شأنه أن يغير من وصف هذا الأس باعتباره صادرا من جهة القضاء وقد أوجب القانون تنفيذه فلا يتمخَّض بالتالي هــذا التنفيذ عن قرار إداري يتمتع بالحصالة أمام المحاكم العادية كما أن عدم تنفيذ ذلك الأس لايعدو أن يكون عملا ماديا كاشفا وليس منشئًا لمركز قانوني ولا تتمخض هو الآخر إلى مرتبة القرار الاداري مما يكون معه نظر التَّعو يض عن الخطأ في تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر قاضي الأمورالوقتية الصادر على عريضه منعقدا لإختصاص القضاء العادى و إذا التزم الحسكم المُنامون فيه هذا النظر وخلص إلى رفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيًا بنظر الدعوى يكون قد وافق صحيح الفانونو يكونالنعي عليه في هذا الحصوص على غير أساس .

ر طِنَ العَلَمَانِينَ رَقِي ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ م ١ ه ق ؟:

وحيث إنه مما ينصاء الطاعنان في هذين الطعنين على الحسكم المطعون فيه القصور في القصور في القصور في القصور في القصور في القصور في التساد الحطا إليهما على سند من أنهما لم يتخذا إحراءات تنفيذ الأمر رقم ١٠١ سنة ١٠٥، الصادر من قاضى الأمور الوقتية محكمة الحيزة الابتدائية بالساح

للطعون ضده الأول بالسفر بأن لم يبلغ الطاعن الأول هذا الأمر لقسم قوائم المنع من السفر بمصلحة الجوازات لرفع اسم هذا الآخير من هذه القوائم وأن الطاعن الثانى) لم يحرر مذكرة بشأن وجوب تنفيذ هذا الأمر دون أن ستظهر الحكم كيفية إتصال علم الطاعنين بذلك الأمر رغ عدم إعلانهما به كم يبين الدليل الذى كونت منه المحكمة عقيدتها في القول بثبوت تواطؤ الطاعنين مع مطلقة المطعون ضده الأول على الاضرار بمطلقها بمنعه من السفر عما يعيب الحكم المطعون فيه بالقيمور في التسبب و يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النبي غير صحيح ذلك أن البين من مدونات الحسكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين عن عدم تنفيذ الأمر الصادر من قاضهم الأمور الوقتية محكمة الحيزة الابتدائية بالساح للطعون ضده الأول بالسفر عَلَىٰ الفَوْلِ بِإِهمال قسم البحوث الفنية والقانونية الذي يشرف عليه الطاعن الثاني ﴿ فِي آخَنُ رَمْدُ كُرُةُ لِتَنفَيْذُ هِذَا الأَمْرِ عَلَى الوجِهِ الذَى يَتَطلبهِ القَانُونَ وأَن الطاعن اللاَّوْل لَمْ يَبِلغَ قَسِم قُواتُم المنع من السفر بذلك الأمر حتى يوضِع موضع التنفيذ و رفع اسم المطعون ضده الأول من هذه القوائم كما نسب الحسكم المطعون فيه عَلَى الطُّ عِينَ القُولِ بَأَن إخلالهما بواجبات وظيفتهما كان مستهدفا به مساندة مُطَاعَةُ الْمُطُّونُ صُدُّهُ ۚ الْأُولُ فَ الْكَيْدُ بِمُطْلِقُهَا وَالْأَصْرَارِيهِ لمنعه من السفر وَ إِذْ كُنَّانَ الثَّابِثُ مِنْ مُلْفُ مُصَلَّحِهُ الْهَجَرَةِ وَالْحُوازَاتِ وَالْحُنْسِيةِ الْخَاص بالمطعون ضده الأول والمتمدم من وزارة الدخلية أمام محكمة الموضوع ـــ أن الأمر الرقيم ١٠١ سنة ١٩٧٥ الصادر من قاضي الأمور الوقتية بمحكمة الحسيزة الابتدائية فد أعلنه المطمون ضمده الأول إلى مطلقته مــ الط منة في الطعن رقم ١٨٣٤ سنة . ٥ ق - و إلى مدير عام مصلحة الهجرة والحوازات والحنسية ولم يملن لأى من الموظفين الطاعنين في الطعنين وقمي ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ سنة ١٥ القضائية وكان الحسكم المطءون فيه وقد انتهى في قضائه إلى ثبوت خطئهما في عدم تنفيذ ذلك الأمر الوقتي دون أن يستظهر مايفيسم وصول ذلك الأمر إليهما بعد إعلانه لمدير مصلحة الحوازات وثبوت تقاعسهما وإهمالهما في اتخاذ الإحراءات اللازمة لتنفيذه إن كانت هذه الإجراءات تدخل في نطاق العمل الوظيفي المسند الهما ، هذا إلى أن الحسكم المطعور فيه ساق القول بأن هـــذين الطاعنين أخلا بواجبات وظيفتهما بغية مساندة الطاعنة في الطعن رقم ١٨٣٤ سنة وه قضائية في الكيد لمطلقها ومنعه من السفر في عبارة مجملة مبهمة دون أن يورد الدليل الذي استغى منه قيام التواطؤ ، لمــاكان ذلك فإن الحـــكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بمــا يوجب نقضه دون حاجة لمبحث باق أسباب هذن الطعنين .

عن الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥٠ ق :

وحيث إن مماتنعاه الطاعنة على الحسكم المطغون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي سيان ذلك تقول أن الحد كم المطعون فيه أقام قضاءه يمساءلتها عن النهو يص دون أن يورد بأسبابه أفعالا يسوغ وصفها بأنها حظا فإنه يكون معيبا بالحطأ في تطبيق الفانون فضلا عن أنه لم يبين دليل تواطئها مع أي من موظفي مصلحة الحوازات والحنسية على منع المطعون ضده عالاً ولى من السفو مما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمي صحيح ذلك أنه يبين من مدونات الحسم المطمون فيه أقاء أقضاءه بمسئولية الطاعنة بالنمو يض على سند من القول ود لما كان الثابت من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها من الطرفين أن المستأنف عليما الرابعة الطاعنة ساستصدرت لصالحها الأس الوقتي رقم ١٩٧٩ من رئيس محكمة الحيزة الإبتدائية بصفته قاضيا الاسمور الوقتية بمنم المستأنف من رئيس محكمة الحيزة الإبتدائية بصفته قاضيا الاسمان ضايما ماقد يستحق لها من حقوق ولدته أحكام النفقة الصادرة لمصلحها أو حتى يقدم كفيلا عنه من حقوق ولدته الحقوق وكان الثابت أنها اشتبكت مع المستأنف في عدة دهاوى خاصة بالنفقة وإسقاطهافي محاولة اطالة أمد الزاع حتى يظل أمر منعه من السفر مستمرا قاصدة الكيد والاغيرار به دون حتى مشروع "ولما كانت المساءلة بالتعويين قو امه خطأ المسئول ، وكانت المادنان الرابعة والحكمسة من التقدين المدنى قد نصت على أن من استعمل حقد استعالا مشروعا لا يكون مسئولا من ضرر بالغير وهو مالا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من المنقود المتعال الحق وكان عرم مسلوع إلا إذا استمال الحق وكان الباحة ولا يسأل من ضرر بالغير وهو مالا يتحقق إلا بانتفاء كل مصلحة من المقود ولا يسأل عن ولا يسأل من ولا يسأل من المتعال الحق وكان المباحة ولا يسأل من عن التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلح استمال الحق وكان البار عن المناصة من المناس على المبارا عن وكان وكانت المباحة ولا يسأل من عن المقوق المباحة ولا يسأل من عن المتعال الحق وكان حق التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من عن المتعال الحق وكان عن المتقاض والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من عن المحال المتعال الحق وكان المبارك عن المتحال والعنون عن المتحال من عن المتحال والعنون عن المتحال من عن المتحال المتحال المتحال المتحال المتحال عن المتحال من عن المتحال من عن المتحال من عن المتحال عن المتحال من عن المتحال والمتحال المتحال المتحال

أبواب القضاء تمسكا أو ذودا عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحقالمباح إلى اللدد في الحصومة والعنت مع وضوح الحق ابتفاء الاضرار بالحصم وكان وصف الأفعال بأنها خاطئة هو من مسائل القانون التي تخضع لوقامة عكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحمح المطعون فيه وقد اقتصرت أسبابه في بيان الحطأ المسند إلى الطاعنة على مجرد تقويره بأنها استصدرت الأمن الوقتي بمنع المطعون ضده الأول من السفر وأنها التجأت إلى خصومات قضائية خاصة بالنفقة واسقاطها لإطالة أمد النزاع حتى يظل أمر منعه من السفر مستمرا وكان ذلك لايؤدى إلى القول بانحراف الطاعنة من حقها المحقول في التقاضي والدفاع إلى الكيد والمنت واللد في الحصومة فإنه يكون معيبا بالحطأ في تطبيق القانون ، هذا كما أن الحسكم لم يورد بمدوناته دليل تواطؤ الطاعنة من سوظفي مصلحة الحوازات على الكيد الطمون ضده الأول ومنعه من السفر نما يعبه بالقصور في التسبيب أيضا الأمر الذي يوجب نقضه دون حالم المحبه باحث باقي أسباب الطعن .

عن الطُّمَن رقم ٩٩٩ سنة ٥١ قضائية :

وحيث إنه لما كان النابت من الأوراق أن وزارة الداخلية الطاعنة قد المختصمت من المطعون ضده الأول باعتبارها مسئولة من أعمال البعبها الطاعنين وقلي ١٨٤٥ ، ١٩٤٩ لسنة ٥ القضائية، وكان الحمج المطعون فيه قد أقام قضاء بتعقق مسئوليتها من التعويض تطبيقا لنص المبادة ١٧٤ من القانون المدنى على أسابس ثبوت خطأ هذين التابعين دوين غيرهما من سائر مؤلفي وزارة الداخلية ، ومن ثم فإن الوزارة الطاعنة تعتبر باللسبة لهما في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها المقانون ، و إذ كانت المحكمة قد منقضات الحكفيل المتضامن كفالة مصدرها للقانون ، و إذ كانت المحكمة قد منقضات الحكفيل المتضامن عليه بسائن مساءلة التابعين المذكورين فان لازم ذلك منقض الجنائم المطعون فيه بالمنطقة المنابعين المذكورين فان لازم ذلك المنطق المنطقون فيه بالمنطقة المنابعين المذكورين فال لازم ذلك المنطقة المنط

ويشه إله لمن القدم يتمين لقص الحنكم العلمون فيه .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار محمدی الحولی نائب رئیس الحکمة رعضــــــوية السادة المستشارین : هزت حنورة ، وعلی السمه تی ، ومحمد مخمار منصور ، ومجمود نبیل البنماری .

(7 7 7)

الط-ن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٩ القضائية :

شفعة ^{رو} دعوى الشفعة " .

يهع المقار من نفس البائع أكثر من مرة . للشفيع أن يشفع فى أى من هذه البيوع طلك هنهت الملكوة البائع . إنتقاضا إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بتسجيله عقده فيسمل تسجيل إعلان الرقبة اثره ، عدم قبول طلب الشفمة ، علة ذلك ، إدعاء الشفيع صورية ذلك المبقد المسجل ، وجوب اختصام جميع المشترين فيه وإلا كنت دعواه غير مقبولة .

إذا يع المقار من نفس البائم أكثر من مرة كان للشفيع أن يشفع في أى من هذه البيوع طالما كانت ملكية هد ذا المقار مازالت للبائع ، فإذا انتقلت الملكية إلى مشتر آخر غير المشفوع منه بسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغية في الشفعة فإن طلب الشفعة يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وفي هذه الحالة لاتؤدى إلى انتقال الملكية إلى الشفيع ، فإن هو ادعى صورية هذا العقد المسجل لا يلتفت إلى ادعائه ما لم يختصم جميع المشترين فيسه والا يقيت دعواه غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان مفاد دفاع المطعون ضده الأول سالشفيع سأنه يشفع في البيع الصادر من المطمون ضده السائع عن أبى الطاعنين وحدهما ويدفع بصورية البيع المسجل الصادر من نفس البائع عن ذات العقار إلى الطاعنين والمقد المدى ذات العقار إلى الطاعنين و : . . . وكان المطعون ضده الأول لم يسجل إعلان الرغية في الشغمة ولم يختصم في حيواه هذه المشترية مع الطاعنين بالعقد المدعى صورية في الشغية في الشغون شده الأول لم يسجل إعلان الرغية في الشغمة ولم يختصم في حيواه هذه المشترية مع الطاعنين بالعقد المدعى صورية في الشغية في الشعون تحديد مقبولة .

المحكمة

جد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقرئع – على مايبين من الحكم المطعون فيســــــــــ وسائر أوراق الطعن – تتحصيل في آن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقيم ٣٢٩٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى طنطا على الطاعنين والمطعون ضمده الثاني طالبـُ الحكم بأحقيته في أخذ الاطيان اليالغ مساحتها ١٦ س ١٠ ط ، ر في المبينة بصحفة للمعوى بالشفعة والتسلم وقال بيانا لدعواه أنه قد نما إلى علمه أن المطعون ضده الشاني باع هذه الأنطيان إلى الطاعنين لقاء ثمن قدره ٥٠٠ م وإذ كان يحقى له أخذها بالشفعة لأنه جار للاطيان المشفوع فيها من ثلاث جهـــات ويملك أطيانا تقوق فيمتها نُصِفُ ثمن الأطيان المشفوع فيها وأنذر الطاعنين والمطعون صده الشانى يرغبته في الأخذ بالشفعة وأودع النمن خرينسة المحكمة المعرف ليحكم له بطلبات ، دفع العاعدان بعدم قبول الدعوى لعسدم الحصام عن المشترية مهما بعقد تم تسجيله ، طعن المطعون ضده الأول بصورية ُهَذَا العقد ، بــَـاريخ ١٩٧٧/٥/١٥ قضت المحكة بعدم قبول الدعوى . إستأنف المطعون صده الأول هذا الحكم لدى محكمة استثناف طنطا بالاستثناف رقم ٥١ ٤ س ٢٧ ق طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته ، و بتساريخ ٢٠/٣/١٧ قضَّت المحكمة بإلفاء الحكم الستأنف وبأحقية المطعون ضدَّه الأول في أخذ الأطيانالمباعة بالشفعة . طعن الطاعنان فيهذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرضُ الطعن على المحدة فىغرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينماه الطاعنان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيسه غالفة القانون والحطأ في تطبيقه وفي بيسان ذلك يقولان أنه يشترط لقبول دعوى الشفعة أن يختصم فيها جميسح البسائمين والمشترين ولو تمسك الشفيع بصورية عقود بعضهم ، ولماكان المطعون ضده الأول لم يختص فى دعواه المشترية معها بالعقد المدعى صوريته فإن الحكم المطعون فيسه إذ قضى بأحقيته فى الشفغة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النمى في محـــله ، ذلك أنه إذا بيع العقار من نفس البــائع ملكية هذا العقار مازالت للبائع ، فإذا انتقلت الملكية إلى مشتر آخرغير المشفوع منه يتسجيله عقده قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة فإن طلب الشفعة يكون غير مقبول لأن الشفعة سبب لكسب الملكية وهي فهذه الحالة لاتؤدى إلى انتقال الملكية إلى الشفيع، فإن هوادعي صورية هذا العقد المسجل لايلتفت إلى ادعائه مالم يختصم جميع المشترين فيــــ وإلا بقيت دعواه غير مقبولة . ﻠﯩﺎ ﻛﺎﻥ ﺫﻟﻚ ، وكَان مَفاد دفاع المطعون ضده الأول الشفيع – أنه يشفع في البيع الصادر من المطعون صّده الشاني إلى الطاعنين وحدهما ويدفع بصوريّة البيع المسجل الصادر من نفس البائع عن ذات العقار إلى الطاعنين و ـــ ــ ـــ وكآن المطعون ضده الأول لم يسجل إعلانالرغبة في الشفعة ولم يختصم في دعواه. هذه المشترية مع الطاعنين بالعقد المدعى صوريته فإناالدعوى تكون غير مقبولة وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بقبول الدعوى على سنند من أن اختصام هذه ألمشترية غير واجب لصورية عقدها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بافي أسباب الطعن .

وحيث إنالموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم ف.وضوع. الاستثناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

جلمة • ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢

برتامة قلميد المستشاد هامم المرافى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشادين : يوسف أبي زيد قائب رئيس انحكة ، مسطنى صالح سليم ، دوويش عبد المحبيد رايماهيم وهو .

(7 7 7)

الطمن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٩ القضائية :

(٢) اختصاص , اختصاص ولائي " .

رقعيم اعتبيام البحاكم الباينة من النفار في طلبات التمويين مما يصيب المقار المستولى هليه تو تفعيل في تبيته وكذف المتحولات المستولى طلها • ق ١٩٤٨ السنة ١٩٥١ الممثل بالتأثون • المشاه ١٩٤٥ في شأن الدفاع المدتى • ماعدا ذلك من منازعات • اعتصاص مجلس الدفاة بتظرفاً

 ١ – من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتسكون به وإلا أصبح النعى مفتقرا إلى دليله .

٧ - مفاد نص المادة ٧ و ١٦ من الفانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ أن المشرع قد أورد في شأن الدفاع المدنى المعدل بالفانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع قد أورد قاءدة صريحة مؤداها اختصاص القضاء العادى ينظر النزاع في شأن التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته ، وكذلك المنقولات المستولى عليها ، وهذه القاعدة استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص عجلس الدولة بنظر الطمون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا .

الاستثناء في الحدود المنصوص عليها وجعل ولاية المحاكم العادية في هذا الخصوص مقصورة النظر فيها يرفع إليها من طلبات التعويض عما يصبب العقار المستولى عليه من نقص في قيدته وكذلك المنقولات المستولى عليها، ولا مختصر بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاسترنزء طبقا المقانون المشار إليه .

الحكة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وجد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما مين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن من تقصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى برقم ١٩١ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى دمياط على الطاعن بصفته قالوا شرحا لها أنه أصدر قرارا وزاريا بالاستيلاء على الفندق المملوك لحم لاقامة مهجرى منطقة بور سعيد وشغلوا منه عشر حجرات ، ولم يعوض أصحاب الفندق عن حرمانهم من استغلال تلك المجرات، فضلا عن أن المهجوين ألحقوا بالفندق اضرارا تتيجة سوء الاستجال، تعويضا مقداره خمسة آلاف جنيه ذفع الطاعن بصفته بأن بدفع لحم ولائيا بنظر الدعوى – وعكمة دمياط الاستدائية قضت بجلسة ١٩٧٤/١/١٧ وبعد أن يقدم اختصاص المحكة وبعد أن يقدم الحبيد الدعوى – وعكمة دمياط الاستدائية قضت بجلسة ١٩٧٤/١/١٧ وبعد أن يقدم الحبيرا في الدعوى – وسفته بأن بدفع الطاعن بصفته بأن يدفع المعمون ضدهم مبلغ ٢٠٠٠ ٣٣٣ ج . استأنف الطاعن بصفته هذا الحكم بالاستثنافي رقم ٢٦ سنة به ق ، ومحكمة استثنافي المنصورة (مأمورية دمياط) فضت بجلسة ١٩٧٤/١/١٧ ج . استأنف الطاعن بصفته بأن يؤدي إلى المطعون ضدهم مبلغ ٥٠٠ وحكمة استثنافي المنصورة (مأمورية دمياط) فضت بجلسة ١٩٧٤/١/١٧ بتعديل الحكم المستأنف والزام الماعن ضدهم مبلغ ٥٠٠ وحكمة استثنافي المنصورة بالمعرف شده بأن يؤدي إلى المطعون ضدهم مبلغ ٥٠٠ وحكمة استثنافي المنصورة بالمعرف ضدهم مبلغ ٥٠٠ وحكمة استثنافي المنصورة المعرفية دمياط) وضحة بأن يؤدي إلى المطعون ضدهم مبلغ ٥٠٠ وحكمة استثنافي المنصورة بالمعرف ضده مبلغ ٥٠٠ وحكمة استثنافي المنصورة المعرفة دمياط بأن يؤدي إلى المطعون ضدهم مبلغ ٥٠٠ وحكمة استثنافي المنصورة المنافق والزام وحكمة العربة وحدادة المحرفة وحدادة وحدادة المحرفة وحدادة المحرفة وحدادة وحد

عن مقابل الانتفاع بالغرف المستولى عليها وحما لحق بمبنى الفندق من اضرار . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة قمبحت فيها الرأى برفض الطمن ، و إذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقم على سدين ، ينمى الطاعن بصفته بنانيهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيانه يقول أنه لا خلاف أن الذي يمتم المنازع هو قانون الدفاع المدنى رقم 18 اسنة ١٩٥٩ المدل بالقانون رقم 1٠ المنازع هو قانون الدفاع المدنى رقم ١٤٥ سنة ١٩٦٩ مسنة ١٩٦٩ وقد صدر بناء على هذان القراران الوزاريان ١٨٦٩ سنة ١٩٦٩ على تشكيل لحنة لوضع قواعد التعويض لمن يصيبه ضرر نتيجة الاستيلاء على هذه الأماكن ، عاكان لازمه أن يكون تقسدير التعويض على أساس قواعد التعويض بالاستناد إلى قانون الدفاع المدنى ، و إذ أغفل الحكم المطعون فيه حين أشرار بتيجة سوء الاستعمال فإنه يكون قد عاره قصور أدى به إلى مخالفة حين أشرار بتيجة سوء الاستعمال فإنه يكون قد عاره قصور أدى به إلى مخالفة المغانون به إلى مخالفة

وَحَيْثُ إِنَّ هَذَا النَّهِي غَيْرِ مُقْبُولُ ، لالكُ أَنْهُ مِنَ المُقْسِرِ فِي قَضَاءَ هَذَهِ المُحَكَةُ لَم أَن يَناطُ بِالْحُصُومُ أَنْفُمُهُم تَقَدِّمُ الدليسلُ على ما يُسكّون به وإلا أصبح النعى مفتقرا إلى دليله ، وإذكان الثابت أن الطاعن بصفته لن يقسدم صورة رسمية من قواعد التمويض التي وضعها الجان المشكلة بالقرارين الوزاديين رقمي ١٩٦٩ صنة ١٩٩٩ ، ١ ، ١ ، ١ ٥ ١ سنة ١٩٩٩ والذي أورد أن الحكم المطمون فيه لم يعملها هند تقسديره عن الاضرار التي لحقت بالفندق المملوك الطعون ضدهم تتيجة سوء الاستعمال من المهجرين الذين شغلوه ، فإن تعيه بهذا السبب يكون عاريا هن الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن بصفته ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الحطأ فى تطبيق الفانون ، وفى بيانه يقول أن الثابت من أوراق الدعوى أن غرف الفندق المطالب بمقابل انتفاعها قد تم الإستيلاء عليها طبقا لقرارى وزيرالداخلية رقمي ١٨٩ سنة ١٩٦٩ ، ١٩١٩ سنة ١٩٦٩ ومن ثم فإن التمويض عن مقابل الانتفاع بتلك الغرف إنما هو تعويض عن القراوين الإداريين الصادرين بالاستميلاء وينعقد الاختصاص بنظره إلى محكة القضاء الإداري تجلس الدولة وفقا للفقسرة العاشرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٧٤ سنة ١٩٧٧ – غير أن محكة أول درجة قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى إستنادا إلى الفقسرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ١٤٨ سنة ١٩٥٩ بشأن الدفاع المدنى ، مع أن هذا النص يعقد الاختصاص للمحكة العادية في حالتين فقط هما التعويض عن المنقص في عمدة العقار ، والتعويض عن المنقولات المستولى عليها ، ولما كان أحد طلى المفاون ضدهم في النزاع المائل مقابل الإنتفاع عن إشغال بعض حجرات الفندق المستولى عليه الفانون سالف الذكر ولا بحوز الاجتهاد مع صراحة النص . وإذ خالف المفاون فيه هذا النظر وقضى بمقابل الإنتفاع عن الفرف المستولى عليها المفاون فيه هذا النظر وقضى بمقابل الإنتفاع عن الفرف المستولى عليها وغم أنه يحوج عن اختصاصه الولائى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق الفانون بم يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى سديد، ذلك أن النص في المادة ١٩ من القانون ١٤ مسنة ١٩٥٩ على أند للماد المادة ١٩ من القانون رقم ١٥ مسنة ١٩٦٥ على أند لوزير الداخلية في كل إقلم أو من ينديه أن يصلد قرارات بالاستيلاء على على المقارات وسواء كانت مبنية أو غير مبنية وعلى المنقولات اللازمة لإعداد المخابيء المامة و لإيواء المهاجرين واللاجئين وكذلك المستشفيات اللازمة للاسعافي واتموين . ويعوض المالك عما يميب المقار من نقص في قيمته كا يميث المكائن في دائرتها المقار أو المنقولات المستولى عليها ، ويرفع النزاع في شأن هذا التعويض، إلى المحكمة المنكائن في دائرتها المقار أو المنقولات المستولى عليها ، يدل أن المشرع المعويض عايمة وهذا القاعدة استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس المدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء

في الحدود المنصوص عليها ، وجعل ولاية المحاكم الصادية في هذا الخصوص مقصررة على النظر فيما يرفع إليها من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه ، من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها ، ولا يختص بنظر عبرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا للقانون المشار إليه حلاكان ذلك وكان طلب المطمون ضدهم التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه لا ينسدرج تحت حالة التعويض عن نقص على ماسلف بيانه وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ على ماسلف بيانه وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه حرثيا فيا قضى به في هذا الصدد .

المسلمة المسادة ١/٢٩٦ من قانون المرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المسلمة على الفصل المسلمة على الفصل المسلمة الترافعات المسلمة على الفصل المسالة الإختصاص وعند الاقتضاء مين الحكة المختصة التي يجب التداعي إليها بالراعات عبديدة من ولما سلف بترسين إلغاء الحكم المستأنف فيا قضى به من مقابل الانتفاع عن غرف الفسدق المملوك المطمون صدهم المستولى عليها على المسلمة المسلمة المسلمة عليها العادى ولاثيا سنظر هذا الشق من النزاع والمتنفذة عليها والري منظرة و

جلسة ۲۸ من ينايرسنة ۲۸ ۱۹۸

جمَّامة السيد المستشار / سليم عبدالله صليم نائب رئيس المحكة وعضوية السادة المستشارين -وابح لطانى جمعة ، وعبد المنهم رشدى عبد الحميد ، / محمد وألمت خفاجى ومصطمى النصاص عبد الممالين زعزوع .

(1 -)

الطعن رقم • ٤٧ لسنة ٧٤ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن" : " إمتداد العــــلاقة الإيجارية " أحوال فنتصية .

اعتبار الحسكم ذرجة المستأجر مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا إلى أحكام النيابة الفسنية والاشتراط الصلحة الغير ، خطأ ، حلمة ذلك ،

(٢) حكم " تسبب الجكم". نقض "السبب غير المنتج "

تمسكين الزوجة الحاضنة من دين النزاع قبل العمل بالقانون رقم ٤٤ لسسسنة ١٩٧٩ . النمى على الحديم ونفاذ هذا الفانون بالخطأ في تطبيق الفانون . فير منتج ، حلة ذلك .

١ - الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصابية العن الذاع استنادا إلى أحكام الديابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغسير ، خلك أن الروجة لاتعد طوفا في عقد الإنجار الصادر لمصلحة الزوج النزاما باسبية أثره ، وأن حقها في الإقامة مستمد من حقه مقرونا بعلته وهي استمرار العلاقة الزوجية يحيث إذا انقصمت إلى التنات العلمة فلا سبق لها من سبيل على العن (١) .

⁽١) تَقَضُ جُلسة ٤ //١٩٨١ – الطَّين وقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق – لم ينشر .

٧ - لأن كان الحكم المطعون فيسمه قد أخطأ إذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغليبا لحقها كحاضنة على حق الطاعن كمستأجر مع أن قو انين الأحو ال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيمه لايلزم المطلق بالتخلى عن مسكن الزوجية لمطلقته الحاضنة ، إلا أنه لما كان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ يتمديل معن أحكام قو انين الأحو ال الشخصية الذى صدر في تاريج لاحق للحكم المطعون فيه قد نص في المادة الرابعة منه على أن قد المطلقة الحاضنة بعد مسكن الزوجيسة المؤجر مالم يهيء لها المطلق مكنا آخر مناسبا وكان همذا النص - والقاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - متعلقاً بالنظام العام ، فينطبق على واقعم المدعوى بأثر فورى ، لما كان ذلك ، وكان الطاءن لم يتحد بأنه هيا الحاضنة المطعون ضدها مسكنا كان ذلك ، وكان الطاءن لم يتحد بأنه هيا الخاضنة المطعون ضدها مسكنا كان ذلك ، وكان الطاءن لم يتحد بأنه هيا الخاضنة المطعون ضدها مسكنا كان ذلك ، وكان الطاءن لم يتحد بأنه هيا للحاضنة المطعون قد اتفق مع نص المنات المنات

15×31

يعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرّ يرالذي تلاه السيد المستشار المقرو. والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ماسين من الحسكم المطعون فيه وسائر الأوراق ... تخصل في أن المطعون ضحدها أقامت الدعوى . ٣٧ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى بورسعيد على الطاعن وآخر بطلب الحسكم باسليمها الشقة المبينة بالصحيفة ، تأسيسا على أنها كانت زوجة للطاعن مستأجر الله الشقة ، ورزقت منه بثلاثة أولاد ثم طلقها ، و إذكان الطاعن قد أستأجرها بأعتباره نائبا عنهاوعن أولادهة الذين هم في حضائها ، فقد حتى لحارفع هدذه الدعوى . أحالت المحكة . اللدعوى إلى التحقيق ثم قضت في 1 / ١٩٧٧ المطعون ضدها بطلباتها .. المحمون الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ، وسنة ١٨ قضائية الا مماعية عماسة المحاسلة المحاسلة المحاسفة المحاسفة

و بتاريخ ١٩٧٧/٤/٩ حكمت المحكمة بتأييدالحكم المستأنف . طعنالطاعن فيهذا الحسم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مسذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحمل المحلح المطعون فيه . و إذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن حاصل ما ينماه الطاعن بأسباب الطعن الخطا في تطبيق القانون وغالفة الناب في الأوراق والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المنابع ومتأجل ألم يد بالحكم المنابع وستأجل أصليا لشقة النزاع استنادا إلى النيابة الضمنية والاشتراط لمصامة النير ، في حين أن النابت من عقد الابجار أن الطاعن هوالمستأجر لحا ، ولايزال يشغلها ، وقد طلق المطعون ضدها فلم يعد لحما من بعد حق الاقامة فيها ، و يضجى بقاؤها بلا سند ، هذا إلى أنه تمسك في صحيفة الاستثناف بأن أحسكام الشريعة بلاسلامية لم تحتم إقامة المطلقة الحاضنة بمسكن الزوجين وقد قضت لها بأجرة حسكن حضانة ، كا أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن أحسكام مطلقة الشريعة الإسلامية تقضى بحرمة العشرة بينهما ، لا يؤدى إلى إحلال مطلقة الشريعة في عقد الإبجار .

وحيث إنه ولئن كان الحكم المطمون فيه قد أخطأ إذ اعتبر المطعون ضدها مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا إلى أحكام النيابه الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير ، ذلك أن الزوجة لاتمد طرفا فى عقد الايجار الصادر لمصلحة الزوج التزاما بنسبية أثره ، وأن حقها فى الاقامة مستمد من حقه مقرونا بعلته هى استمرار العلاقة الزوجية يحيث إذا انفصمت ، انتفت العلة فلا يبقى لهما من سبيل على العين ، وأن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا إذ مكن الملعون فيه قد أخطأ أيضا إذ مكن الملعون ضدها من شقة النزاع تغليبا لحقها كاضنة على حتى الطاعن كستأجر ، إذ أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه لاائم الما كان الإحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه المقانون في في النائم لما كان المحالية وانين الأحوال الشخصية الدى صدر في تاريخ لاحق اللحكم الملعون فيسه قد نص فى المادة الرابعة منه على

أن و الطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر مالم يهي علما المطلق سكنا آخر مناسبا ، وكان هذا النص – والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للا سرة – متعلقا بالنظام العام ، فينطبق على واقعة الدعوى بأثر فورى ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتحدد أنه هيأ المحاضنة المطعون ضدها مسكنا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم شقة النزاع إليها يكون قد اتفق مع نص المادة المذكورة مما يضمحى معه الطعن غير منتج .

ولما تقـــدم فإنه يتعين رفض الطعن ، وترى المحكمة إلزام المطعون ضدها بمصروفاته .

جلسة ۲۲ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السدالم أنشار /محد مجود الباجوري رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشاوين نواب. وثيس المحكمة : يوسف كال أبو زيد عطا الله ، محمد المرسى فتح الله ، مصطفى كال محمد صالح سايم ، متصور محمود إبراهيم وجيه ، أحمد كال سيد على سالم ، يحيى عبد الطيف. المرفاعى ، محمد محمود رامم ، محمد رأفت حدين خفاجى ، والديدان المستشاران ، مصطفى التحاس عبد الخالق زعزوع و فهمى السيد الخياط .

(r)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ١٥ القضائية (هيئة عامة)

- (۱ ۲) دعوى (الطلبات في الدعوى " سبب الدعوى " . استثناف (اثر الاستثناف " . إيجار " إيجار الأماكن: (أسباب الاخلاء " يـ الأعلى الأحلاء " . و التأجير من الباطن " .
- (٢) سبب الدعوى هو الواقية التي يستمد نها المدمى الحق في الطلب عدم تغيره
 بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانوئية -
- (۳) الاستثناف اثره و نفل الدهوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات الترم فصلت فيا « كمة أول درجة وما أقيمت هايه من أسباب طللها لم يتم التنازل عنها • م ٣٣٣ مرافعات • وجوب ترتيب هذا الأثر • لا يحول دون تصدى محسكمة الاستثناف الاشباب الترم لم تفصل فيها محسكمة أول درية • علة داك •
- (٤) الأسباب التي تجين طلب إخلاء المين المؤجرة بالحادة ١٨ من القانون وقم ٩٣١ السمة ٩٣١ في طلب الاخلاء ٠
- (٥) استناد المؤجر في دعواه بالأخلاء على أكثر من سبب ، الفضاء بالاخلاء على سنه من أحلها دون التعرض الاسباب الأخرى ، استثناف المستأجر للحكم ، أثره قتل المدعوى إلى عسكمة الاستثناف إلى المستقبل المس

(٣) إقامة المؤجرة دهواها بالاخلاه للتأجير من الباطن ولسبين آخرين ، الفضاء بالاخلاء اللبوت السبب الأول دون التعرض للسبين الآخرين ، إلهاء الحدكم من الحسكمة الاستثنافية للائتاء واقمة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقى أسباب الاخلاء وغم عدم التنازل عنها . حطا في الفانون .

 الطلب في الدعوى هو القرار الذي يطلبه المدعى من القاضى حماية هلق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه .

٧ - سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق
 ف الطلب. وهر لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية.

س النص في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات يدل على أن الاستثناف الدعوى إلى محكة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيما حكة أول درجة فيما أو الديمة عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت في وما لم تتمرض له منها وذلك طلما أن مبديها لم يتنازل عن التمسك بها عول دون ترتيب هذا الأثر أن عكمة الاستثناف في هذه الحالة تتصدى على المول دون ترتيب هذا الأثر أن عكمة الاستثناف في هذه الحالة تتصدى المنافعات أن يغيروا سبب الدعوى الحالم محكة الاستثناف وأن يضيفوا إليه أسبابا أخرى لم يسبق طرحها أمام محكة الاستثناف وأن يضيفوا إليه أسبابا أخرى لم يسبق طرحها أمام محكة الاستثناف وأن يضيفوا إليه أسبابا أخرى لم يسبق طرحها تمام محكة الاستثناف وأن يضيفوا اليه أسبابا أخرى لم يسبق طرحها على عكمة الاستثناف بالتصدى للأسباب السابق التمسك بها في الدعوى إذا حا ارتأت إلغاء الحكم المستأنف الذي استجاب إلى الطلب على سند من إحداها حما ارتأت إلغاء الحكم المستأنف الذي استجاب إلى الطلب على سند من إحداها حمر اقتص بالقي الأسباب .

٤ — إن ما أوردته المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٩٨ اللهية ١٩٨١ من بيان للائسباب التي يجوز معها للؤجر المطالبة باخلاء العين المؤجرة هو في حقيقته تحديد للوقائع التي يستمد منها المؤجر حقه في طلب الاخلاء .

و _ إذا استند المترجر أمام محمكة الدرجة الأولى في دعواه باخلاء العيرير المؤجرة إلى سبب أو أكثر من هذه الأسباب _ أسباب الاخلاء _ فقضته المحكمة بالاخلاء على سند من أحدها وأفصحت عن أنها لم تر مسوغا للتعرض لباق الأسباب بعد أن أجيب المؤجر إلى طلبه واستأنف المستأمر هذا الحكم فأن الدعوى تنتقل إلى محكمة الاستثناف بما سبق أن أبداه _ المؤجر _ من أسباب وتعتبر مطروحة أمام المحكمة للفصل فيها عجرد رفع الاستثناف إلا إذلا تنازل عن التمسك بأى منها .

٣ - مقتضى الأثر الناقل الاستثناف أن يعتبر مطروحا على محكة الدرجة الثانية الأسباب التى أقام المستأنف ضده عليها طلباته بالنسبة لما رفع عنه الاستثناف سواء فى ذلك الأسباب التى فصل فيها لغير صالحه أو تلك التي لم تعرض لها محكة أول درجة وأنه على المحكة الاستثنافية أن تعرض لها منازل المستأنف ضده عن التسك بأى يعنها صراحة أو ضنا ، وكانة البين من الأوراق أن الطاعنة (المؤجرة) قد أقامت دعواها بطلب إخلام من باطنه الخطعون ضده الثانى بدون موافقتها وتأشره فى الوفاء بالأجرة وصدور من باطنه الخطعون ضده الثانى بدون موافقتها وتأشره فى الوفاء بالأجرة وصدور حقها فى الطلب من كل هذه الأسباب ، وإذ قضى الحم المستأنف بالإخلاء على سند من شبوت واقعة التأجير من الباطن دون إذن من المالك وأفضح عن عدم جدوى التعرض إذاء ذلك للأسباب الأخرى وألفت محكمة الاستثناف عن عدم جدوى التعرض إذاء ذلك للأسباب الأخرى وألفت محكمة الاستثناف بليق الأسباب الآخرى وألفت محكمة الاستثناف تن عدم جدوى التعرض إذاء ذلك للأسباب الأخرى والفت محكمة الاستثناف تكون قد خالفت القانون .

الحكمة

يعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو ، والمرافعة و بعد المداولة . حيث إن الوقائع ــ على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراقالطعنــ تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٧٩ مدنى دمنهور الابتدائية يطلب الحكم ضدالأولين وفسراجهة الباقين بإخلاء المنزل المملوك لها المبين بالصحيفة وتسليمه إليها ، وقالت شرحا لها أنه بتاريخ -١٩٧٥/٧١٠ غررت لجنة المنشآت الآيلة السفوط عجلس مدينة دمنهور أزالة هذا المنزل حتى سطح الأرض فنبهت على المطعون ضده الأول بصفته مستأجرا أصليا والثانى بصفته مستأحرا منالباطن والإثنين الأخبرين بصفتهما مسئولين عن تنفيذ ذلك القرار – بإخلاء المنزل حتى تمكن من إزالته إلا أنهم لم يحركوا ساكنا ، . وإذ تقاعس المطعون ضده الأول بالإضافة إلى ذلك عن سداد الأحرة من أول وَوَقِيْنِ سَنَّة ١٩٧٦ وقام يتأجر الدين من الباطن إلى المطعون ضده الثاني بغير ﴿ وَتِنْارِيْهِ مِنْ الدَّعُونُ ، وَيَنَارِيخُ ١٩٧٩/٢/١٧ حَكَمْتُ الْحَكَمَةُ وَإِحَالَةً المنطوق وبعد أن سمعت شهود بالمنطوق وبعد أن سمعت شهود الطولين حكت في ١٩٧٩/١٢/ بالإخلاء استنادا إلى ثبوت واقعة التأجير المناطن بغير إذين كتبال صريح من الطاعنة ، استأنف المطعون ضده الثاني الله الماله على الما المالية المالية المالية المالية المالية المالية والمالية والمالية والمالية والمالية والمالية المالية الما والما المستأنف ورفض الدعوى ، مُعْلَمُتُكُ الطَّاعِنَة في هَذَا أَشْكُمْ بَعِطْرِيقِ النَّفِينَ وقدمت النيابة العامة مذكرة . أبدت فيها الرأى بنقص الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على دائرة الإيجارات المختصة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفمها التزمت النيابة رأيها ᢏ

وحيث إن الدائرة المختصة رأت بجلستها المقودة ف ١٩٨٣/٢/١ إحالة الطعن إلى المهرودة في ١٩٨٣/٢/١ إحالة الطعن إلى المهرودة المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشجصية المفصل فيه عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية المصادر بالفانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ وإذ حددت الهيئة جاسة لنظر الطعن عدمت من النيابة العامة مذكرة تكيلية تحسكت فيها بالوأى السابق لهما إبداؤه .

وحيث إنه لما كان الطلب في المدعوى: هو القواز؛ إللهم يطلبه الممايعي من القاضي عماية للحق أو المركز القانوني الذي يبدعهد له مدعول في فكان برهيب الدجويجة

خمو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لايتغير بتغير الأدلة الوافعية أو المجمع القانونية ، وكان النص في المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن " الاستثناف ينقل الدعوى محالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لمسارفع عنه الاستثناف فقط " بدل على أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة النانيـة في حدود الطلبات التي فصات فيها هجكة أول درج ، وما أقيمت عليه تلك الطلبات من أسباب سواء ما تعرضت له ومالم تتعرض له منها وذلك طالم أن مبديها لم متنازل عن التسك بهاءولا يحول دون ترتيب هذا الأثر أن محكمة الاستثناف في هذه الحالة تتصدى لما لم تفصل فيه محكمة أول درجة من الك الأسباب ذلك أن المشرع أجاز للحصوم وفقا لذس الفقرة الثالثة من المــادة ٧٣٥ من قانون المرافعات أن يغــــيزوا سبب الدعوى أمام محكمة الاستثناف وأن يضيفوا إليه أسبابا أخرى لم بنسبق طررحها أمام محكمة ٬ أول درجة مع بقاء الطلب الأصلى على حالدفن باب أولى تلتزم محكمة الاستثناف بالتصدى للاسباب السابق اتمسك ما في الدعوى إذا ما أرتات الغاء الحسكمية المستأنف الذي استجاب إلى الطلب على سند من إحداها مما أقتضي الأكتفاء به دون حاجة للتعرض لباقي الأسباب، لما كان ذلك ،كان ما أوردته المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ من بيان للاسباب التي يجوز معها الرُّ حر المطالبة باخلاء العن المؤخرة هو في حقيقته تحديد للوقائم اليستمد منها المؤ حرحمه في طلب الاخلاء ، ومن ثم فإذا استند المؤجر أمام محكمةالدرجة فمنضت المحكمة بالاخلاء على سند من أحدها وأفصحت عن أنها لم ترمسوغا المتعرض لباقى الأسباب بعد أن أجيب المؤحر إلى طلبه واستأنف المستأجرهذا الحُمْ فإن الدعوى تنتقل إلى محكمة الاستثناف ما سبق أن أبداه المؤجر من أسباب وتعتبر مطروحه أمام المحكمة للفصل فيها بمجرد رفع الاستثناف إلا إذا تَمَا لَ عَنَ الْتَمَسُّكُ بَأَى منها، لما كان ما تقدم ، وكانت الأحكام السابق صدورها

من دائرة المواد المدنيسية والتجارية فى الطعن رقم ٣٦٣ لسنة دع ق ، يجلسة ١٩٧٨/١١/٠٨ والطعن رقم ١٩٧٨ والطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٥٩ يجلسة ١٩٨٣/١١/٠٨ والطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥١ يجلسة ١٩٨٤/١/٢١ متنقة وهذا النظر فلا يكون ثمة بحل للعدول عن المبدأ القانوني الذي قررته .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن ثما تنماه الطاعنة على الحسكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أثما أقامت دعواها أمام محكة أول درجة مستندة إلى ثلاثة أستأم، هي التأجير من الباطن بغير موافقتها والتأخير في سداد الأجرة وصدوو المؤالة عقار التداعي فقضت المحكة بالإخلاء استنادا إلى السبب الأول على المنافضة المطعون ضده الثاني هذا الحسكم فقد قضت المحكة الاستئنافية المائمة المستئنانية وبرفض الدجوى دون أن تنصدى للسبين الآخرين رغم

وحيث إن هـــذا النعى في عله ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكة ــ وعلى ما تقدم بيانه ــ أن مقتضى الأثر الناقل للاستئناف أن يعتبر مطووحا على محكة الدرجة الثانية الأسباب التي أقام المستأنف ضده عليها طلباته بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف سواء في ذلك الأسباب التي فصل فيها لغير صالحه أو تلك التي التي متمرض لها محكة ألاستئنافية أن تعرض لها مالم يتنازل المستأنف ضده عن التمسك بأى منها صراحة أوضمنا ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب إخلاء المطمون ضده الثاني بدون موافقتها وتأخره في الوفاء بالأحرة وصدور قرارى المطمون ضده الثاني بدون موافقتها وتأخره في الوفاء بالأحرة وصدور قرارى المحمدة المختصة بإذالة الدين حتى سطح الأرض ، فتكون قد استخدت حقها فيه

الطلب من كل هذه الأسباب ، و إذ قضى الحكم المستأنف بالإخلاء على سند من ثبوت واقعـــة التأجير من الباطن دون إذن من المالك وأفصح عن عدم جدوى التعرض ازاء ذلك الا سباب الأخرى وألفت محكة الاستئناف هـــــذا الحكم لما ثبت لديها من انتفاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباقى الأسباب التي لم تتنازل عنها الطاعنة بل وتمسكت بها صراحه أمامها فإنها تكون قد خالفت القانون بما يتمين معه نقص الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث بافي أسباب الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائى موضوعي

ثلاً حكام الصادرة قى طلبات رجال الفضاء والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثالثة والثلاثون

من يشاير إلى ديسمبر سنة ١٩٨٢

(۱) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

الصفحة	الفاعدة ا	
		(1)
		إجراءات . إختصاص . إستقالة
		أقدميــة . أهليــة
		إجراءات
		أولاً : الخصومة في الطلب
¥,	۸	 ١ الصفة في الطلب ، وزيرالعدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب المتعلق بالقرار الذي أصدره بقبول الاستقالة توجيه الطلب إلى النائب العام ، غير مقبول . (الطلب رقم ١٣٨٨ لسمنة ٥١ ق د رجال القضماء ، حاسسة ٤/٥/١٩٨٢)
		 ٢ - صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . تمتعه بشخصية إعتبارية . توجيه الطلب بصرف الاعانة الملزم بها الصندوق إلى وزير العدل . غير مقبول .
١٤	٤	(الطلب رقم ۷۷۷ لسنة ۵۱ ق د رجال القضاء » ـ ـ جلسة ۲۲٪ ۱۹۸۲) سند
	,	 راى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكمة النقض , لإيعدمن القرارات الإدارية النهائية التي تخفص محكمة النقض عللب إلغائها أو التعويض منها , اثره .

•		
الدغدة	है अहि <u>विशि</u>	
		عدم جواز المطالبة بالنسائه أو التعويض عنه يلا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى الصادر بناء عليه .
٥	۲	(الطلب رقم ۱۷۱ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٩)
		ثانيا : تقديم الطاب وميعاده .
*^	٨	طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب. وجوب تقــديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الحريدة الرسمية أو إعلايه به أو علمه به علما يقينيا . و العلمة به علما يقينيا . و الطلب وقم ۱۳۸ لســنة ٥١ ق د وجــال القضــاء ،
		إختصاص
		المبارة المجلس الأغل اللهيئات الأشائيسية ودوره في نص المبارة ١٩٧١ من الدستور الصادر في آلاً سيتمبر سنة ١٩٧١ رغم ونصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ استة ١٩٧٧ رغم صدوره في الأصل متجاو زاحدود التفويض النشريعي الهنوح لوئيس الجمهورية بالقاون رقم ١٥ السنة ١٩٥٦ . مؤداه واقرار السلطة التشريعية له وصيرورية قانونا قائما . لا ولاية للماتم برلغائه .
76	3 V.	(الطلبان رقما ۸۰ ، ۸۱ لسنة ٥٠ ق ه رجال القضاء ،
		 رأى المجلس الأعل الهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكة النقض . الإيداء والقرآرات الإدار فالمائية الترارية

-0		إختصاص واستقالة
صفحة	القاعدة	
		تختص محكمة النقض بطلب إلغائها او التعويض عنها . أثره . عـــدم جواز المطالبة بالغائه أو التعويض عنه إلا من خلال مخاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء طليه .
٥	۲	(الطلب رقم ۱۷۱ لسنة ۶۱ ق « رجال القضاء » ــ جلسة ۹/۲/۲/۲)
		استقالة
		 ١ طلب إلغاء قرار قبول استقالة الطالب. وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلائه به أو علمه به علما يقينيا
71	\ \ \	(الطلب رقم ۱۳۸ لسنة ٥١ ق « رجمال القضماء ، ـ جلسة ٤/٥/١٩٨٢)
		 الصفة في الطلب. وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب المتعلق بالقرار الذي أصدره بقبول الاستقالة. توجيه الطلب إلى النائب العام. غير مقبول.
*^	\ \	(الطلب رقم ۱۳۸ لسنة ۵۱ ق « رجال القضاء » . جلسة ٤/٥/٢٩١)
		 ٣ ــ تقدير الإكراه . م ١٣٧ مدنى طلب الغداء قرار قبوله استقالة الطالب استنادا إلى أنها تمت تحت تأثير إكراه . شبوت عدم تو افر الإكراه . مؤداه . وجوب رفض الطلب .
44	N	(الطلب رقم ١٣٨ لسنة ٥١ ق « رجال القفساء » - جلسة ٤/٥/٢٩٨٢)

صفعة	القاعدة	
		إعانة اجماعية
		﴿ رَاجِع خَدْمَاتُ اجْبَاعِيةً ﴾
		أقسدمية
		 خلو قرار تخطى الطالب فى الترقية إلى وظيفة مستشار جما يعيبه أو يبطله . طلبه الاحتفاظ بأقدميته الأصلية لحسين حضوله على تقر يريؤهله لهذه الترقية . لااساس له .
١.	pa	﴿ الطِّلْبِ رَقِم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء ، ــ چلسة ١٩٨٢/٢/٢٢)
, -	•	أُ ﴿ ﴿ النَّسُو يَهُ بِينِ رَجِيلِ القِضاءَ وَبَيْنِ مِنْ يَلِيهِ فِي الْمُقَامِيةِ
	,	ق المرتب و البدلات . ق ، السة ١٩٨١ . شرطها . اتحادهما المجافية أنف الوظيفة . طلب رئيس محكة ود اسمساواته عن يليه المحق طليفة رئيس محكة ود اسمساواته عن يليه
70	٧	﴿ أَلَطُكُ رَقِّمَ ٢٣٤ لَسَنَةَ ٥١ قَ ﴿ رَجِالُ الْقَصْبَاءَ ﴾
		 ٣ - أساس الاختيار لوظيفة رئيس محسكة استثناف . الاقدمية مع الأهاية . لحهة الإدارة تخطى من حل دوره في الترقية إلى من يليه متى قام لديها من الأسباب مايدل على انتقاص عليمية . التخطى للرة الثانية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائم لا يبرر العودة إلى التخطى .
~		﴿ الطَّلْبَانُ رَفَّمَا ٤٧ لَسِنَةُ ٥٠٥ ، ١٣٤ لَسِنَةُ ١٥ڨ ، رجالُ طَلْقَضَاء ، ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٩)
27	- 11	with their man take their (, 1341) [11] []

اصفحة	القاعدة	
		 غ – أقدمية القضاة تحدد بالقرار الجمسورى الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم . تعسديل أقدمية قاضى بناء على طعنه . لانتعداه إلى غيره ممن استقرت أقدميته بعدم الطعن عليها .
21	۱۲	(الطلب رقم ۱۳۸ لسينة ٥٢ ق « رجال القضياء » جلسة ۲۸/۱۲/۲۸)
		أهلية
		 إساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع على الميئات القضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقرير يزمتو البين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة . لا مجالفة للقانون .
4.	. 4	ر الطلب رقم ٢٩٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » جلسة ٢٣/٢/٢/٢٣)
•		 ٢ — أساس الاختيار لوظيفة رئيس محكسة استثناف . الأقدمية مع الأهلية . لجسهة الادارة تخطى من حل دوره فى الترقية إلى من يليه متى قام لديهامن الأسباب مايدل على انتقاص العربة . التخطى للرة الشائية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائع لا يبرر العودة إلى التخطى .
2 1	11	(الطلبان رقما ۷۶ لسنة ٥٠٠ ، ١٣٤ لسنة ٥١٥ « رجال القضاء » ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٩)

تأديب	. <i>X</i>
القاعدة منحة	
	(ご)
	تأديب • تأمينات إجمّاعية . ترقية
	تعويض ، تعيين
	تأديب
	١ - ثبوت أن مانسب للطالب فيه مخالفة لمقتضيات
	. هوظيفته . مؤداه . رفض طلب إلغاء قرار وزير العدل بتوجيه المتلبد إليه .
71	الطلبان وقما ۲٦٨،٢٦٧ لسنة ٥١ ق و رجال القضاء »
	٣ م ثبوت أن الوقائع المسوية للطالب و إن اقتضت المحرفة الطالب و إن اقتضت المحرفة الله المحرفة
4)	بيلسة ١٩٨٢/٤/١٣) النظر فى قوار مجلس الصلاحية وسقله إلى حدود قرار مجلس الصلاحية يسقله إلى جهة أخرى – رغم سبق الفصل فى طلبه – إستنادا ألى صدور قرأر من الجهة التى نقل اليها محوعقوبة اللوم السابق تحقيمها من مجلس التأديب ، عدم جواز نظر الطلب، علمة ذلك . فظام محمد الحزاءات التأديبية المعمول به فى قانون نظام العاملين في الدولة . لا يعرفه قانون السلطة القضائية .
44	﴿ الطلبِ دَمْ ٤٤ لسنة ٥٠ ق ﴿ دِجِـَالُ القَصْبَاءُ ﴾ جِلْسَةَ ٤/٥/٧/١)

inin	(لقاعدة	
		تأمينات اجتماعية
İ		²⁹ راجع معاش ⁶⁶ .
		ترقية
		١ ــ أحقية رجل القضاء في تفاضي محصصات الوظيفة
		الممين فيها أو المرقى إليها . من تاريخ موافقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٥	۲	﴿ الطلب رقم ۱۷۱ لسئة ٤٦ ق و رجال القضاء » ــ جلسة ٢٩/٢/٨٩) ــ حسد حسد حسد سد س
		 ٢ - أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع عجلس الهيئات الذضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصيل على
		تقريرين متواليين بدرجة فوق المتوسط كشرط للترقية إلى.درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة . لانخالفة القانون .
. 1.	٣	(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء ، ــ چلسة ٣٢/٢/٢٨)
		 ٣ - تقدير كفاية الطالب فى تقرير التفتيش بدرجة متوسط قياء، على أسباب مبررة . تخطيه فى الترقية . لا خالفة المقانون .
١.	٣	(الطلب رقم ٢٦٦ لسينة ٥١ ق « رجال القضياء » جلسة ٢٢/٢/٢٩) بس سب
		 خلو قرار تخطى الطالب فالترقية إلى وظيفة مستشار. مما يعيبه أو يبطله , طلبه الاحتماظ بأقدميته الأصلية لحين إحصوله على تقرير يؤهله لهذه الترقية . لا أساس له .
١.	۳	(الطلب رقم ٢٦٦ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء »

		1.
anine.	القاعدة	
		 مـ ثبوت أن الوقائع المنسوبة الطالب وإن اقتضت توجيه التنبيه إليه لاتبرر تخطيه فى الترقية واعتبار قرار التخطى مشوبا بإساءة استعال السلطة .
71	٦	(الطلبان رقما ۲٦٨،٢٦٧ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » – جلسة ١٩٨٤/١٣)
		 ٣ ـــ تخطى نائب رئيس محكة الاستثناف عند الترقيسة إلى درجة رئيس محكة استثناف عدم وجوب إخطاره بالتخطى. علة ذلك .
٤٢	11	ر الطلبان رقما ۷۶ لسنة ٥٠٠ ، ١٣٤ لسنة ٥١٥ « رجال القضاء ، حجلسة ١٩٨٠/١١/١)
٤٢	11	٧ - أساس الاختيار لوظيفة رئيس محكة استئساف . الأقدمية معالأهلية . لجهةالإدارة تحطىمن حل دوره فيالترقية إلى من يليه متى قام لديها من الأسبساب مايدل على انتقاص أهليته . التحطى للرة الثانية . عدم جوازه متى كان مانسب إلى الطالب من الوقائم لا يعرر العودة إلى التخطى . (الطلبان رقما ٤٤ لسنة ٥٠٥ ، ١٣٤ لسنة ٥٠٥ ، وجال القضاء ، حسيسة ١٩٤١/١١/١)
		 ٨ أقدمية القضاه تحدد بالقرار الجمهورى الصادر بتعييمهم أو ترقياتهم . تعديل أقدمية قاضى بناء على طعنه . لاتتعداه إلى غيره ممن استقرت أقدميته بعدم العمن عليها .
٤٧	۱۲	(الطلب رقم ۱۳۸ لسنة ٥ ق د رجمال القضماء ، سـ جلسة ٤/٥/٢/٥)

11	لعواص * تعيين
القاعدة إصفحة	
	تعو يض
	رأى المحلس الأعلى الهيئات القضائية فى تعيين نواب رئيس محكمة النقض . لا يعد من القرارات الإدارية النهائية التي تختص محكمة النقض بعلب الغائها أو التعويض عنها . أثره . عـدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنـه إلا من خلال مخاصة القرار الجمهورى الصادر بنـاء عليه .
٥	: الطلب وقم ۱۷۱ لسئة ٤٦ ق د رجال القضاء ، ــ جلسة ٢٩/٢/٢/٩)
	تعيين
	 ١ حـ تعين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيسابة العامة في إحدى الوظائف القضائية . وجوب ألا يقل من تمه
	عن مرتب من يليه فىالأقدمية . قواعد تطبيق جدولالمرتبات الملحق بقانون السنطة القضائيـــة المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ .
۱ ۳	: الطلب رقم ۱۰ لسنة ٥١ ق « رجال القضاء » ــ جلسة ١٩٨٢/٢/٩) السنة ١٩٨٢/٢/٩
	 ٢ - أحقية رجل القضاء في تقاضى مخصصات الوظيفة المعين فيها أو المرق إليها من تاريخ موافقـــة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .
0 7	: الطلب رقم ۱۷۱ لسنة ۶۱ ق « رجال القفساه » ــ جلسة ۹/۲/۲۸۱)

لمات اجتهاعية	آهيين ۽ خ	1 Y
القاعدة صفحة	تميين مستشارى محكة النقض ، كيفيته . سلطة أعل للهيئات القضائية في الاختيار . مناطبها . عدم	المجلس الا
	أهانة العامة مذكرات مشفوعة ببيان حالة كل مرشح . أنه لم يتجمع لدى المحلس عند نظر الترشيصات العناصر له من المفاضلة بين المرشحين . عدم موافقة المحلس على لمالب رغم ذلك . أثره . إعتبار قرار المجلس والقرار رعلى مقتضاه باطلين .	مؤداه . التي تمكن تعيين الع
۲۰ ۱۰	، رقما ۸۰ ، ۸۱ لسنة ۵۰ ق و رجال القضاء ، ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
	(خ)	
	خدمات اجتماعیة	م دا د د
	سريان أحكام القانون :	_
	إحالةعضو الهيئة القضائية إلى المعاش قبل ١٩٧٥ / ١٩٧٥ المحدد مل بقانون صدوق الخدمات ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المحدد وزارى ١٩٧٠ استحقاقه المحرورة والمحتمدة على الحسدمة حتى المحمدة حتى المحمد المحمدة المحمد المحمدة المحمد	تاريخ الع بالقوار الو الإعاثة الا
1	1	

﴿ الطلب رقم ٢٣٥ لسينة ٥١ ق « رجال القضياء » ___ جلسة ١٩٨٢) ٥١ ١٩٨٢ م

Indo	القاعدة	
		ثانيا :الإعانة الاجتماعية .
		 ا حضدوق الخدمات الأعضاء الهيئات القضائية . تمتمه بشخصية إعتبارية . توجيه الطلب بصرف الإعانة الملزم بها الصندوق إلى وزير العدل . غير مقبول .
1 £	٤	(الطلب رقم ۲۷۷ لسينة ٥١ ق و رجال القضياء ، جلسة ٣٢/٣/٣٢)
		 إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المعاش . استحقاقه الإعانة الاجتماعية مالم يتم به مانع من موانع الاستحقاق . وفاته قبل استثدائه هذه الإعانة . لورشه حق اقتضائها كاملة من الصندوق .
1 &	ź	(الطلب رقم ۲۷۷ لسنة ٥١ ق د رجال القضاء » _ جلسة ۲۷/۳/۲۹۲) الله المساسلة ۲۹۸/۳/۳۸
		(ص)
		صلاحية
		طلب الطالب معاودة ال نظر في قرار مجلس الصلاحية بنقله
		إلى جهة أحرى - رغم سبق الفصل فى طلبه ـــ إستنادا إلى صدور قرار من الحبة التى نقل إليها نجو عقو به اللوم السابق توقيعها من مجلس الناديب . عسدم جواز نظر الطلب . علة
		ذلك , نظام محمر الجزءات التأديبية المعمول به فى قانون نظام العاماين بالدولة . لايعرف قانون السلطة القضائية .
۲۲	٩	(الطلب رقم ٤٤ لسينة ٥٠ ق: و رجال القضاء » جلسة ١٩٨٢/٥/٤) يس سي سي سي سي

inio	القاعدة	
		(ق)
		قرار إدارى
٥		 رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكة النقض . لا يعد من الغرارات الإدارية النهائية التي تختص محكة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . أره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلامن خلال خاصمة القرار الجمهوري الصادر بناء عليه . (الطلب وقم ۱۷۱ لسسنة ٤٦ ق د رجال القضاء ي جلسة ٩٨٥/١/١٩٥٢)
*1		 ۲ - ثبوت أنالوقائع المنسوبة للطالب وإناقتضت توجيه التنبيه إليه لا تمرز تخطيه في التمرقية . للطالب إعتبار قرار التخطى مشوبا بإساءة استعمال السلطة . ۲۲۸،۲۲۷ لسنة ۵۱ و دجال القضاء . جلسة ۱۹۸۲/۶/۱۳)
		 ٣ - طلب إلغاء قسسوار قبول استقالة الطالب. وجوب القسديم خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقينيا . (الطلب رقم ١٣٨٨ لسسنة ٥١ ق « رجال القضاء » - جلسة ٤/٥/٤) بسسسة ١٩٨٢/٥/٤
*/		 الصفة في الطلب، وزير العمل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب المتهلق القرار الذي أصدره بقبول الاستقالة. روجيه الطلب إني النائب العام. غير مقبول . (الطلب رقم ١٣٨٨ لسمنة ٥١ ق د وجمال القضماء يسجلسة ١٩٨٢/٥/٤)
۲.	۸	A server create weeks based exceed based server course

	man and a se se de la company
الدَاعا-ة صفرحة	(4)
	درجة الكفاية ١ - تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة متوسط. قيامه على أسباب مبردة. تخطيه في الترقية. لايخالفة
٧٠ ب	المقانون . (الطلب رقم ٢٦٦ أسسنة ٥١ ق د رجال القفساء ، سـ چلسة ٢٨/٢/٢٨)
	 أساس ترقية الرؤساء بالمحاكم . تقدير الأهلية . وضع علمس الهيئات القضائية قاعدة مقتضاها وجوب الحصول على تقريرين متواليين بدرجة فوق المتوسط كشرط الترقية إلى درجة مستشار . إتباع الوزارة هذه القاعدة . لا مخالفة للقانون .
1. 3"	(الطلب رقم ٦٦٦ لسنة ٥١ ق د رجال القضاء » ــ چلسة ٢٣/٢/٢٨١)
	(م) الحجاس الأعلى للهيئات القضائية ـــ مرتبات معــاشات
	المجلس الأعلى للهيئات القضائية ١ – الجلس الأعلى للهيئات القضائية وروده في نص
	المــادة ١٧٣ من الدستور الصــادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧١ و نصوص قانون السلطة القضــائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ رغم صدوره فى الأصل متجاوزا حدود التفويض التشريعي الهنوح

Lione	القاعدة	
٣٥	١٠	أنبس الحمهورية بالقانون رقم ۱۵ لسنة ۱۹۲۵ . مؤداه . يُورُ السلطة التشريعيات له وسيرونه قانونا قائماً . لاولاية تحاكم بالفائم . (الطلبان رقما ۸۰ ، ۸۰ لسنة ۵۰ ق ، رجال القضاء ، ب جلسة ۲۹/۲/۲۹۱)
	}	
٣٥	,	٧ - تعيين مستشارى عمرة النقض . كيفيته . سلطة المجلس الاعلى للهيئات القضائية في الاختيار . مناطها . عدم إعداد الامانة العامة مذكرات مشفوعة بيسان حالة كلم شي مؤداه . أنه لم يتجمع لدى المجلس عند نظر الترشيحات العناصر التي تمكنه من المفاضلة بن المرشمين . عدم موافقة الحبلس على تعين الطالب رغم ذلك . أثره . إعتبار قرار المجلس والقرار الدى صدر عني مقتضاه باطلين . (الطلبان رقما ٨٠ ، ٨ ، ١٨ لسنة ٥٠ ق « يجال القضاء » جلس على جلسة ١٩٨٧/٦/٢٩)
		٣ - رأى الحباس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب
		ا حسر راى المباس الا على للهيئات الفصائية في تعيين نواب المرادارية النهائيسة الرئيس محكمة النمائيس الا على المرادات الإدارية النهائيسة
		ولاس معهم المعمل والارتفاد من القرارات الإدارية الماليسة [
		أتى تنفتس محكة النقض بطلب الغائبا أو التعويض عنها .
		أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التمويض عنه إلا من
		خارل مخاصمة التموار إلجمهوري الصادر بناء عليه
		(الطلب رقم ۱۷۱ لسينة ٤٦ ق « رجال القضياء »
		جلسة ٩/٢/٢/٩)
4	' l	
		مرتبات
		١ - أحقية رجل القضاء في تقاضى مخصصات الوظيفة

_		
ا دا بدهٔ	القاعدة	
٤	۲	المعين فيها أو المرق إليها ، من تاريخ موافقة المجلس الأعلى النهيئات القضائية . للهيئات القضائية . (الطلب وقم ١٧١ لسينة ٤٦ ق « رجيال القضياء ، _ جلسة ٢٩٨٢/٢/٩)
		 حسمين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية . وجوب ألا يقل مرتبه عن مرتب من يليه في الاقدمية. قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائيسة المضافة بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٧٦ .
۲	١	(الطلب رقم ۱۰ لسنة ۵۱ ق و رجال القضاء ، جلسة ۲/۲/۹۹)
**০	v	 ٣ - التسوية بين رجل القضاء وبين من يليه في الأقدمية في المرتب والبسدلات . ق ١١ السنة ١٩٨١ . شرطها . إنحادهما في نفس الوظيفة . طلب رئيس محكة " ا " . بمساواته بمن يليه في وظيفة رئيس عكة "ب" . غير جائز . علة ذلك . (الطلب وقم ٢٣٤ لسسنة ٥ ق « رجال القضاء ، - جلسة ٣٠/٤/١٨)
		مع ^ا ش
		 إحالة عضو الهيئة القضائية إلى الماش . إستحقاقه للاعانة الإجتماعية مالم يقميه مانع من موانه الاستحقاق . وفاته قبل استئدائه هـذه الإعانة . لورثته حق اقتضائها كاملة من الصندوق . (الطلب وقم ۲۷۷ لسسنة ٥١ ق « رجال القضاء ع ـ
1 🖫	٤	بالله ۲۲/۲/۲۸۲۱) سند سند سند سند سند سند سند

اسفحة	القامدة	
		 إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المماش قبل ٢٥/٦/٢٦ المحدد تاريخ العمل بقانون صندوق الحدمات ٢٩ اسمنة ١٩٧٥ المحدد بالقرآر الوزارى ١٩٣٠ السمنة ١٩٧٩ . مؤداه . عدم استحقاقه الإعانة الاجتاعية . لايغير من ذلك بقاة ه في الحدمة حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ من قانون السلطة القضائية .
١٨	o	(الطلب رقم ٢٣٥ لسينة ٥١ ق « رجال القضاء » ـ جلسة ٢٣/٣/٢٩٨)

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

- 1 - 2	القاعدة	
		(†)
		اثبات . أجانب . أحوال شخصية . إختصاص
		إرث . إستثناف . إعلان . إفلاس . إلتزام
		إلتماس إعادة النظر . أمر على عريضة . أهليسة
		أوراق تجارية . إيجار
		إثبات
		(أولا) عهده الإثبات :
		 ١ التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء أجرة متفق عليها . عبء إثباته . على عاتق المؤجر طالب الإخلاء .
1.1	۲.	(الطمن رقم ۲۱۰۷ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۳)
		 ٢ إلتزام المقاول وحده دون صاحب الهمــل بأداء الاشتراكات عن العال إلى هيئة التامينات الإجهاءية . صهـه أبات أن علاقة صاحب البناء بمن شيده علاقة عمل وليست علاقة مقاولة ، وقوحه على عاتق الهيئة المــامة للتأمينات اللاجتماعية . علة ذلك ، م ١٨ من القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٤ .
₹ ∀ 1.	**	﴿ الطُّعَنْ رَقَّمُ ٢٧٣ لَسَنَةً ٥٥ ق _ جلسةً ٢٥/١/١٩٨٢)

	·	
صفحة	(لقاعدة	
		٣ انضمام دولة أجنهية إلى اتفاقية جماعية معينة . واقعة
		مندية . عدم تقديم الدليل عليها . أثره . لامحل للتمسك بأعمال أحكامها .
Inter-	71	﴿ الطمنان رقما ١٩٥٠ ، ٢١١ لسنة ١٥ق عبلسة ٢٥/٣/٢٨٢١)
		 إ - طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينة بعوض. وجوب إنطواء هذا التصرف على غش - تواطؤ - من المدين . كيفيته . مكمة الموضوع لها إستنتاج وجوده . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك من كان استغلامها سائغا .
٥٠٨	97	« الطمن رقم ۱۱ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/ ۱۹۸۲)
		 الشرط الجزائي عن التأخير في تنفيذ الالتزام استثناء من قواعد التنفيذ العيني للالتزام . استحقاقه متى تأخر المدين ف تنفيذ الترامة . لا يازم لاعماله طلب التنفيذ العيني إبتداء .
٧٧٤	144	£ الطمع رقم ١٩٨٢/ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ١٥٠/٦ /١٩٨٢)
1 //£	140	 ٣ الشرط الجزائي . تحقيقه يجعل الضرر واقعا في تقدير أشعاقدين . المناقدين . صبء إثبات عدم وقوعه على عاتق المدين . الطعن رقيم ١٩٥١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		 ٧ - عدم ذكر سبب الإلترام في العقد . إفتراض أن للعقد سببا هشروعا. للدين إثبات حكس ذلك . سبب الإلترام المذكور في العقد . اعتباره السبب الحقيق . إثبات المدين صوريته . أثره . نقل عبء إثبات مشروعية السبب الحقيق إلى الدائن. م ١٣٧٧ مدنى .
414	177	﴿ الطَّمْنُ وَفِي ٤٠٥ لَسِنَةُ ٤٦ قَ _ جِلسَةُ ١٤/١١/١١) سِسا

عدة صفح	القا
	(ثانيا) إجراءات الإثبات :
	(أ) تطبيقها من حيث الزمان :
	 ا — صدور تشريع لاحق يستحدث حكا جديدا يتعلق بداتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام. سريانه بأثر قورى على المراكز التي لم تستقر نهائيا وقت نفاذه. تعلق التعديل ببعض شروط الفاعدة الآحرة دون مساس بذاتيما — كا لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة بإجراءات التقاضى أو الإثبات لم تكن مطلوية من قبل . عدم سريانه الا من تاريخ ففاذه على الوقائم التي نشات في ظلمه . مادة ۲ مرافعات والمادة ۹ مدنى .
771	(الطمن رقم ۲۲۱۹ لسنة ۵۳ ق ـ د مينة عامة ، ـ - جلسة ۲۸/۵/۲/۲۰)
171	 ٢ - إشتراط الحصول على حكم نهائى لإثبات الاستعال الضيار بسلامة المبنى كسبب اللاخلاء - لا يمس بذائية القاعيدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . ٢ الطعن رقم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق - « هيئة عامة ، - جلسة ٢٩٥٥/٢/٥)
	 ٣ - وسيلة الإثبات القانوئيسة لواقعة الاستعبل الضار بسلامة المبنى أمام محكة الإخلاء . م ١٨ ق ١٩٨١/١٣٦ . وجوب تقديم حكم نهائى بالنسبة الوقائع اللاحقة على صدوره . العلمن وقسم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق - « هيئة عامة » -
779	جلسـة ٢٥/١٩٨٥) الله الله الله الله الله الله الل

صفحة	القاعدة	1
VY)	144	ع - الدُّدارُ التي تعد مقدماً للاُنبات. خيموعها القانون السارى وقت إمدادها أو الذي كان يبغى فيه اعدادها م ه مدنى . نشوء العلاقة الإيجارية في ظل القانون المدنى الملغى ، أنباما لايكون إلا بالكتابة أو بالاقرار أو بالامتناع عن الهين . م ٣٣٣ مدنى قديم . إثبات هذه العلاقة بالبينه رغم الاعتراض على ذلك - و إقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود . خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٦/١٠)
		 ابرامعقد الایجار فی ظل القانون۱۹/۹۲/۰۰ خضی عه
.1441	۲۳.	فى إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره صحيحا . أثره . بطلان العقود اللاحقة عليه ولو كانت ثابته الناريخ طبقا للمادة ٣٤ ق ٩٤/٧٧٤ . علة ذلك . (الطمن رقم ١٩٧٧/ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٧٧/٢٠)
		(ب) الاحالة للتحقيق .
* ^V	٧٠	 أ - حق المستأحر في إثبات واقعة التأخير و جميع شروط العقد بكافة الطرق. شرطه . إلا يكون هناك عقد مكتوب أو أن ينطوى العقد على تحايل على قواعد النظام العام وأن يتمسك المستأجر بذلك صراحة . م ٢/٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، م ٢/٢ ق ٢٩ ق ١٩ لسنة ١٩٧٧ (الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/)
		 ٣ - إجراء التحقيق ليس حقا للهصوم . للحكة أب رفض إجابته من وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها مايكفي لتكوين عقيدتها فيها .
4.0	170	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

		• •
صفحة	قاعدة)
		(ج) الدفع بالجهالة .
۳۸۷	V	 دفع الورثة بجهالة التوقيع المنسوب لمورثهم . وجوب قصر التحقيق على الواقعة المادية المتعلقة محصول التوقيع دون الالنزام في ذائه . م ٢٤ إشبات . النزام المحكمة بالفصل في أمر الدفع قبل نظر الموضوع . م ١١ إشبات . (الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨/٤/٢٩٨٢)
		 الدفع بالجمهالة . تعلقه بالتوقيع الذي يرد على المحرر دون التصرف المثبات يه . مؤدى ذلك .
۳۸۷	٧٠	(الطعن رقم ۱۷۷۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٨/٤/٢٩٨)
		الزام الخصم بتقديم مستند:
		الحزاءات التي تملك المحكمة توقيمها على الخصم المتخلف عن إيداع المستندات المكلف بتقديمها . ماهيتها . اعتبار المستند غير موجود . شرطه .
۷۷۱	127	(الطعن رقم ۱۹۳۱ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٥٠٠/٢/١٩٨٢)
		(د) ندب الحبراء
		 ١ - تمين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع . رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائمًا على على أسباب تبرره .
44.	114	﴿ الطمن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢/٦/٢/١٩٨) ٢ ــ لمحكة الموضوع الأخــــذ بتقرير الخبير متى افعتنت يصحة أسبابه . عدم إلتزامها بالرد استقلالا على ماوجه إليه من

صنفحة	القاعدة	
		طعون أو إجابة حالمب الاحالة إلى انتحقيق متى رأت نيه
		مايكفي لتكو ين عقيدتها .
1101	4.7	(الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١١٢/١٢/١٢٨١)
		٣ ــ سطلة محكمة لموضوع في تقدير الأدلة والأخذ برأى
		الخبير الاسشاري الدي اطمأنت إليه دون الحبير المنتدب في
		الدعوى متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
1701	777	الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٩/٢٢/٢٩)
		(ه) إنتقال المحكمة للمعاينة .
		﴿ – إنتقال المحسكة للعاينة من الرخص المخولة لها .
		لامعقب على سلطمها في ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى
	1	ما يكفى لاقتناعها .
ፕለነ	71	﴿ الطَّمَىٰ رقم ٧٧ لسنة ٤٨ ق - جلسـة ٧/٤/٢٨١)
		(و) ترجمة المستندات .
		تُرحِفُة المستندأت التي أقيم عليها الحكم إلى اللغة العربية . جو از
		أن تكون عرفية . شرطه . عدم منازعة الحص في صحةااترحمة .
410	٥٤	(الطعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٤٨ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٣/٨)
		(ز) إجراءات الإثبات في مواد الأحوال الشيخصية .
	ĺ	١ - الإجراءات الشكلية للا ثبات في مواد الأحو ال الشخصية .
		خضوعها لقانون الإنبات . تخلف الحمم عن إحضار شاهده
		أو تكايفه بالحضور في الحلسة الحمدة وفي الحلسة الأحرى رغم
		الواهد من المحكم . أثره . سقوط حقه في الاستشهاد به . عمله
		إلزامه من المحكمه . أثره . سقوط حقه في الاستشهاد به . عملة ا
		إنزامه من المحكه . أثره . سقوط حقه فى الاستشهاد به . علمة ذلك . م ٧٦ من قيانون الاثبات .
عاد ا	ψ.	الزامه من المحكمه . أثره . سقوط حقه فى الاستشهاد به . عمله ذلك . م ٧٦ من قمانون الاثبات . (الطعن رقم ٥١ لسسنة ٥٠ ق د أحموال شخصسية
*11	٣٨	إنزامه من المحكه . أثره . سقوط حقه فى الاستشهاد به . علمة ذلك . م ٧٦ من قيانون الاثبات .

الصفعة	القاعد
*79	٢ – عتمد زواج الأجانب. توثيقه ليس شرطا لسماع دعاوى
	المطالبة بالحقوق المنرتبة على إبطال الزواج .
477.	(الطعن رقم ۱۵ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۲۱/۲۱/۱۹۸۲)
	(ح) العدول عن إجراءات الإنبات .
	إجراءات الإثبات التي تأمر بها المحكة من تلقاء نفسها جواز المدول عنها دون تسبيب . علة ذلك .
4.1	(الطمن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٢)
	(ثالثا) طرق الإثبات : (أ) مسائل عامة .
	 إسم قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك الخصم بها . مؤداه . إعتباره متنارلا عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون .
872	﴿ الطُّسَ رقم ١١٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٥/٢/٢٨١١) ٢٤
	 تقدير الأدلة في الدعوى . من سلطة محكمة الوضوع. لها أن تأخذ بأسياب حكم قدم إليها ولو لم يعد نهائيا لاقتناعها بصحة النظر الذي ذهب إليه لا باعتبار أن له هجية تلزمها .
711	(الطعن رقم ٥١ لسينة ٥٠ ق « أحيوال شخصية » ــ جلسية ٢٨/١/١٨٢١)
	 ٣ - تقدير الأدلة . من سلطة قاضى الموضوع دون رقابة من محكة النقص متى كانت مستمدة من أوراق الدعوى ومستخصة استخلاصا سائنا .
481	« الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٥٠/٢/٢٨١٠) ٣٤

المفحة	القاعدة	
٣٤٤	474	 ع ترجیح شهادة شاهد علی آخر . من إطلافات قاضی الموضوع . (الطعن رقم ۱۹۱۳ لسنة ۸۶ ق - جلسة ۲۹/۱۹۸۲)
የ ለነ		 ه - تقدير أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر من سلطة قاضى الموضوع
1/11	77	 الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧) ت - تقدير أقوال الشهود والقرائ . ثما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكة النقض . شرطه .
oto	4/	 اللطمن رثم ١٥٣٥ لسسنة ٤٨ ق ـ جلسسة ١٩٨٢/٥/١٩) ١٩٨٢/٥/١٩) ١٤٨٢/٥/١٩)
۸۰۱	1 5 7	فيها محكة أول درجة . عدم لزوم بيانها أصباب ذلك . ﴿ الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ١٥ ق ــ جلسـة ١٩٨٢/٦/٢١)
		 ٨ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها. إستقلال محكمة الموضوع به طالما لم تخرج بها عن مذَّلو لها وكان استخلاصها سائفا
١٢٦٤	779	﴿ الطَّمَن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٣٠/١٢/٣٠)
1471	201	 ٩ - ترجيح شهادة شاهد على آخر من إطلاقات قاضى الموضوع . مالم نخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها . ﴿ الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢١/٣٠/٢١/٣٠)
1116	777	 ١٠ حق الحصم في نفى ما تصرح للحصم الآخر بإثباته بشهادة الشهودم ١٩٠ إثبات . دلالته .
217	• Y£	﴿ الطُّمَّنْ رَقُّمْ ١٣٤٤ لُسَّنَةً ٤٨ قَ لَـ جُلُسَةً ١٩٨٢/٤/)

الصفحة	القاعدة	
		١١ – القضاء بالبراءة تأسيسا على قيام وكالة من المطعون دره الطاعن في إداره أرضه الزراعية . لزوم ذلك للفصل في الدعوى الجنائية . أثره . تقيد المحكة المدنية بهذا الوصف في شأن العلاقة بين الطرفين . مثال .
4.4	٧٣	(الطعن رقم ۲۱ لسمنة ٤٧ ق _ جلسمة ١٩٨٢/٤/١٤)
		۱۳ — إشتراط الحصول على حكم نهائى لإثبات الاستمال النسار بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة سريانه من تاريخ نفاذ القانون ۱۳۹ لسنة ۱۹۸۱ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .
~74	,	(الطمن رقسم ۲۲۱۹ لسنة ۵۳ ق ـ د ميثة عامـة ، _ خلسـة ۲۵/۲/۲۸۸۲) سد سد سد سد سد سد
		 ١٣ - وسيلة الانبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بمادمة المبنى أمام محكمة الاخلاء م ١٨ رقم ٩٨١/١٣١ وجوب تقديم حكم نهائى بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره
771	,	(الطعن رقم ۲۲۱۹ لسنة ۵۳ ق ـ « ميثة عامة ، ـ - جلسة ۲/۹۸۲/۳۰)
		 ع طعن أحد المتعاقدين فى عقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية . طعن بالصورية النسبية . عـدم جواز إثباته إلا بالكتابة .
.አፕጾ	101	(الطعن رقم ۷۳۱ لسسنة ٤٩ ق ـ جلسسة ١٩٨٢/٦/٢٧)
		 ١٥ - تجارية التصرف بالنسبة لأحسد الطرفين ومدنيته بالنسبة للاسمر . وجوب إتباع قواعد الإثباث المدنية على من للمسبة للاسمر .

صفحة	القاعنة	
		كان النصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز محاجة الدائن إلا طبقا لنواعد الاثبات المدنيسة إذا كان التصرف بالنسبه له تصرفا مدنيا ولوكان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا .
1774	775	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/١٢/٢٨)
1778	771	 ١٦ – التأجير من الباطن . جواز إثباته بـــكافة طرق الاثبات . علة ذلك . ﴿ الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٨٤ ق – جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		(ب) الانبات بالبينة : ود البينة الشرعية "
		 الشهادة عند فقها، الحنفية . يشترط فيها أن تكون موافقة للدعوى. عالفة الشهادة للدعوى. مؤداه. عدم قبو لها إلا إذا ونق المدعى بشهما. لا عمل لتوافر هذا الشرط إذا تان تسكيذيب للدعى لشهوده في شيء زائد عن الهدعوى .
۳ 17	٥٧	﴿ العلمن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق و أحبوال شخصية ، جلسة ٣/٧٣/٣/١١)
		 ٢ شروط صحة أداء الشهادة فى الفقه الحنفى . رجوب أن يكون الشاهد عالما بالمشهود به وطرق الخمصومة .
VAY	174	(الطين رقم ١٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		 الشهادة في إصطالح الفقهاء هي إخبار صادق في مجاس الحرم بلفظ الشهادة لإنبات حق على الغمير . ثبوت النسب عند الإنكار . شرطه .
1.70	۱۸۲	﴿ الطَّنْ رَمْ ٥٠ لَسَـنَةُ ٥٨ قَ ﴿ أَحَـوالُ شَخْصَـيَةُ ﴾ ــ چلسـة ٢٣/١١/٣٣ ﴾ السنة

ة صفحة	القاعد	
		(ج) القوائن :
		^{ور} القرائن القانو ميهٔ ^{ور}
		۱ إثبات الدائن اعسار مدينه، القرينة القانونية الواردة بالمادة ٢٣٩ مدنى . مؤداها . محكة الموضوع لها تقدر ما إذا كان تصرف المدين قد سبب اعساره أو زاد فيه . عدم خضوعها فى ذاك لرقابة محكمة النقض ما دام استخلاصها سائفا .
٥٠٨	17	﴿ الطَّعَنُ رَقِمُ ٦١ لَسَنَةً ٤٩ قَ ـ جَلَسَةً ١٣/٥/١٩٨٢)
697	۱ • ۸	 ٢ - نظرية الأوضاع الظاهرة - المقصود بها . لا محل لا عمال الما في غير الحالات الواردة بالقانون . مثال في إيجار . ﴿ الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/٥/٢٧)
		هجية الأمر المقضى . شرط قيامها . وحدة الموضوع والخموم والسبب .
171.	714	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ٦٧٦ لَسَنَةً ١٤ قَ مَ جَلَسَةً ٢٠ / ١٩٨٢)
	i	'' القرآن القضائية '' ;
		 ١ استىباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائفا .
1.1	۲	(الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
124	۲,	﴿ الطُّن رقم ١٩٨٧ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢٠٪١١/١٩٨٢)
		 ٢ – وضع اليد . واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الاثبات . رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة

7. 4	13000	3
47esi	20/3/2	:
145	,,,,,	الفصل فيها . لا ينال من حجية الحكم السابق . جراز الاستناد اليه كقرينة على ثبوت الحق محل النزاع أو نفيه ، (الطعن رقم ٦٧٦ السنة ٤٣ ق – جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		 ٣ - إيراد قوائن بمذكرة شواهد التزوير الإثباته . غير مانع من إضافة قوائن أشرى. رفض بحث هذه القرائن الجديدة. خطأ وقصور .
717	174	(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/٢/٦٨١)
1.70	۱۸۶	 القرائن إن صلحت لإثبات الحمل . لا تقوم بها المجة الشرعية على الولادة . وجوب توافر البينة الشرعية عليما . الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٨ ق د اصوال شخصية بهلسة ٢٣ / ١٩٨٢/ ١٩٨٢)
		. د اليمين
1.4.	140	 اليمين المقررة بالمادة ۲۷۲ يحرى . جواز توجيها إلى ممثل الشخص المعنوى في حدود نيابته . القضاء نحر التقادم في دعوى المطالبة بأحر بمقوله عدم جواز تاليف . ئيس إدارة الشركة . خطأ وقصور . الطعن رقم ۸۵ سنة ۶۸ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۹) المنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى . خضوعها
1.8.	190	للنقادم الحمولي المنارر بالمناده ٢٧٦ يحرى. توجيه اليمين إلى من إحتج به أثره . وجوب الفصل والدعوى وفقا لمنا يسفرعنه توجيه انيمين دون إعمال حكم التقادم . (الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ ق سـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

صفحة	القاعسة	
		(ه) الاقرار:
		١ الاقرار . شرطه . استخلاصه أو نفيه . من سلطة
		محكمة الموضوع .
777	114	(الطعن رقم ۸۸۸ لسنة ۸٪ ق ـ جلســة ٣/٣/٢٨٢)
		٧ — الإقرار بالملكية . ماهيته .
7 77	170	(الطعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٩٨١)
		 ٣ — الإقرار القضائي . م ١٠٣ من قانون الاثبات . ماهيته .
٧٩٥	187	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ٢٨٥ لُسِنَةً ٤١ قَ ـ جلسـةً ٢١/٢/٢٨/١)
		ع ـــ الإقرار غير القضائي . لحكمة الموضوع أن تعتبره
!		دليلا مكتوبًا أو مجرد قرينة أو لا تعتد به أصلا دون معقب علمها في ذلك .
1479	778	(الطمن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٣/٢٢/٢٨١)
		إثراء بلا سبب
		دءوى تخفيض أحرة الأماكن الخاضمة للشروعات الاستشائية اختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية حن حيث الاتصال بالنظام العام والذه ل عن هذا الحد الذه
ł	1	من حبيث الاتصال بالنظام العام والنزول عن هذا الحق بأثره .

عدغجة	äueläli ———	
		خضوع الحق فيه للفواعد العامة لدفع غير المستحق برمنها قد عد
		التفادم . ۱۸۷ مدنی .
۱۱۵	ادغا	﴿ الطَّعَنْ رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٢/٦/٢٨١)
		أجر
		١ — إشتغال العامل وقتا إنهانيا في أيام العمل المعتادة .
		استحقاقه أحرا إضافيا يوازي أحره الذي كان يستحقه عن الفترة
		الاضافية مضافا إليه ٢٥ ٪ عنساعات العمل الزارية و ٥٠٪ عنساعات العمل الليلية ق ٩٠ اسنة ٥٥ .
1.44	146	(الطعن رقم ۱۱۲۸ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩)
		٢ - العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته حميما
		ساءات عمل إضافية . ق ٩١ لسنة ٥٥ . علة ذلك .
1.5	141	(الطمن رقم ۱۱۲۸ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٩/١١/١٩٨٢)
		٣ اشتغال العامل في أيام الراحة الأسبوعية ــ مدفوعة
		الأجر — استحفاة ، أجر اليوم المعتاد مضافا إليه أحرا يه ازي أحر
		ساعات العمل الانتفاقية عسو باعلى أساس قسمة أجر اليوم المعتاد
		على ساعات العمل المعتادة مضروبا في ساعات العمل الإدافية وأحرا إضافيا مضاعفا هو ٥٠/ من أحرساعات الهمل الإر.افية
		ان كان العمل نهارا و ١٠٠٠/ ان كان العمل ليلا . ق ٩١
		. 1909 .
1.1	a 11	(الطعن رقم ۱۱۲۸ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩) ع
)	1

صفحة	القاعمة	أحوال شخصية
	1	
		المسائل الخاصة بالمسلمين : (أولا) الزواج .
		ر الوحم) الرواج و المال عدم تعرض الزوجة لزوجها في أمور
		الزوجية بموجب عند زواج . [ساع نطاقها لبحث ما إذا
		كات عقد النكاح بينهما في زواج سابق قد انحلت عند الزواج الله في كانت قائمة وقت إبرامه وأثر ذلك .
۳-4	۳.	(الطعن رقم ۳۰ لسنة ۵۰ ق د احوال شخصية ، ــ چلسة ۲۷/۱/۲۸)
		 ٧ اعتبار الحمكرزوجة المستأجر مستأجرة أصلية لعين النزاع إستنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير . خطأ . علة ذلك .
777	٤٠	(الطعن رقم ٧٤٠ لســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		 وقف ثفقة الزوجة في حالة إمتناعها دون حق عن طاءة زوجها. م ٣ مكرر ثانيا. من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٩ المنداة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ المنداة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ المنداة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ المناطقة التحاد إجراءات
		التحكيم المنتموص عليها في المواد من ٧—١١ من ذات القانون في حالة استحكام الخلاف بينالزوجين وطلب الزوجة التطليق .
٧٨١	144	(الطعن رقم ۱۰ لسنة ۱۰ ق « أحوال شنخصية » - جلسة ۱۰ (۱۹۸۲)
		زواج الأجانب : ١ عقد زواج الأجانب . توثيقه ليس شرطا لساع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج .
177-	44.	(الطعن رقم ۱۵ لسينة ۵۳ ق و أحوال شيخصية ، ــ جلسـة ۲۱/۲/۲۲)

صفحة	القاعدة	
		(ثانيا) الطلاق : 2 التطليق للضرر "
		رو الحكم بالتطليق طبقا للمادة ٩ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٩ . مناطه . شبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام المشرة وأن يهجز القاضى من الإصلاح بين الزوجين . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق د احوال شخصية ،
411	٣٨	جِلْسَـة ٢٦/١/٢٨١) سا سا سا سا سا
		 ٢ - التطليق للضرر . م ٢ ق ٢٥ لسنة ٢٥ . عرض محكة أول درجة للصلح على الزوجين ورفضه من جانب أحدهما . كفاية ذلك لإثبات عجن الحكة عن الإصلاح بينهما دون حاجة ، لعرض الصلح مرة أخرى أمام محكة الاستثناف .
372	44	(الطعن رقم ٤٧ لسينة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ـــ جلسـة ١٨/٥/١٩٨٢)
ort	44	 التطليق للضرر . وجوب إثباته طبقا لأرجح الأقوال في ملهب أن حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك . القطعن رقم ٧٤ السبئة ٥٠ ق « أحوال شخصية » _ جلسة ٨١/٥/١٩٨٢)
		انتطابق للضرر الذي لايستطاع معهدوام العشرة بين الزوجين . ٣٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٣٩ . شرط. شبوت الضرر وعجزالقاضي عن الاصلاح بين الزوجين . (المطين رقم ٤٣ لسسنة ٥١ ق د أحوال شسخصية ي ـــ
***	177	جلسة ۱۹۸۲/٦/۱۵) الله الله الله الله الله الله الل
		إتفاق فقهاء الشريعة الإسلامية على عدم إستلزام توثيق الصلاق عند وقوعه أو لإثباته . إختلافهم فى إشتراط الإشهار

, ,		
صفحة	القاعدة	
1.41	١٨٤	على الطلاق . وجوب إشهار الطلاق لدى الموثق المختص م مكرر ق ٢٩٧٩/١٥ معدل بالقانون ١٩٧٩/٤٤ . هدفه . عدم سريان آثار الطلاق بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمهابه . (الطعن رقم ٢٥ لسينة ٥١ ق د احوال شخصية ٤ ــ جلسة ٢٩٨/١١/٢٣)
		 دعوى إثبات النسب وصحتها . يكفى لسماعها في المذهب الحننى . وجود عقد زواج إستوفى أركائه وسائر شروط صحته شرعا سواء ونق رسميا أو أثبت بمحور عرفى أوكان أ
	1	غىر مكيتوب ،
717	٥٧	الطعن رقم ٤٤ لسيلة ٥١ ق و أحيوال شخصية ٤ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		 ٧ النسب . ثبوته فى حق الرجل بالفراش وبالبينة و بالاقرار . صدوره بالاقرار مستوفيا شرائطه . أثره . لا يحتمل النفى ولا ينفك بحال سواء آكان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا .
۱۳۵	10	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣١ ق د أحوال شخصية ، ــ جلسنة ١٩٨٢/٥/١٨)
		(رابها) الإعلام الشرعى : حيية الإعلام الشرعى . كيفية دفعها . بحكم يصدر من المحكة المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . م ٣٦١ من الأئمة الشرعية .
۲. ٦	০খ	(الطعن رقم ؛ لسنة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ــ جلسنة ١٩٨٢/٣/١٦) يسد سند سد سد سد سد سد

صفحة	القاعدة	
		(خامماً) الإُثبات في مسائل الأحوال الشخصية .
,		الإحراءات الشكلية للائبات في مواد الأحوال الشخصية .
		خضوعها لفانون الإنبات. تخلف الخصم عن إحضار شاهده
i		أو تكايدً، بالحضور في الجلسة المحددة وفي الجلسة الأخرى رغم
		الوامه من المحكمة . أثره . سقوط حقه في الاستشهاد به . عله ا
		دُلُك . م yy من قانون الإشبات .
		﴿ الطَّعَنَّ رَقَّـم ١٥ لسـنةً ٥٠ ق ﴿ أَحْمُوالُ شَخْصَيَّةً ﴾
411	۲۲۸	باست ۲۲/۱/۲۲۱ سر سر سر ۲۲۸ ا
		^{رو} حجية الإعلام الشرعى "
		حجية الإعلام الشرعي . كيفية دفعها . بحكم يصدرمن المحكمة
		المختصة في دعوى أصلية أو في صورة دفع . م ٣٩١ من اللائمة الشرهية .
		السرسية . (الطعن رقم ٤ لسينة ٥١ ق « أحوال شخصيية » ـــ
٣.4	۵٦	(الفعن (وم ٤ لسينه ٥٠ و « احوال منحصيه »
		وو البياية الشرعية مح
		١ ــ الشهادة عند فقهاء الحنفية . يشترط نبها أن تكون
		موافقة للدعوى . مخالفة الشهادة للدعوى . مؤداها . عدم
		قبوطًا إلا إذا ونق المدعى بينهما . لا محل لتوافر هذا الشرط
		إذا كان تكذيب المدعى الشهوده في شيء زائد عن الدعوى . ﴿
		(الطعن رقم ٤٤ لسينة ٥١ ق و أحيوال شخصيية ع ــ
717	٥٧	جلسـة ١٩٨٢/٣/١٦)
		٧ - شروط صمة أداء الشهارة في الفقه الحنفي . وجوب
		أن يكون اشاهد عالماً بالمشهودية وطرفي الحصومة .
		(الطعن رقم ١٥ لسينة ٥١ ق ء أحوال شيخفنية م يد
٧٨١	174	جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
i	ı	

صفحة	أقاعده	
		م النسب • شبوته فى حق الرجل بالفراش وبالبينة وبالإفرار . صدور الإفرار مستوفيا شرائطه . أثره لا يحتمل النفى ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقا في الواقع أم كادبا . (الطعن رقم ٢٠ لسمنة ٥١ ق
011	9.0	(\\\/\o\/\\\
		 ٤ التطليق الضرر وجوب إثباته طبقا الأرجع الأقوال ف مذهب أبى حنيفة ، رغم أنه منقول من مذهب مالك .
غ۳٤	47	(الطعن دقم ٤٧ السنة ٥١ و أحوال شخصية ، جلسة ١٨/٥/١٨١)
		 احالهنة . اهيتها . انعدام المقدرة الجنسية انعداما كاملا تعتبر مانعا من وانع انعقاد الزواج . تحققها . أثره . بطلان الزواج بطلانا مطلقا .
3 7 7 7	771	(الطعن رقم ۱۱ه لسنة ۱۱ه ق د أحوال شخصية ، _ جلسة ۲۱/۲۱/۱۲۸۱) سع تسو سعد سد سد سد سد
		 تقدير المانع الطبيعي أو العرضي الذي يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . مما تستقل بتقديره عكمة الموضوع متى أقامت فضاءها على أساس سائغ .
1777	771	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ــ چلسة ٢١/٢١/١٩٨٢) بين

إصفحة	I-MLE:	
		دعوى الأحوال الشخصية :
		وقف الدعوى و إعادتها للمرافعة **
44.	০খ	ا حاو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات عما يرجب وقف الاستثناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحدم . أثره (الطعن وقم ٤ لسينة ٥١ ق د أحوال شخصية ٤ ـ جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)
****	07	 إعادة الدعوى الرافعة أو تأجيلها أو وقفها لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في الحسلم المستأنف · من سلطة قاضي الموضوع . العلمن رقم ٤ لسمنة ٥١ ق « أحوال شخصمية » ـ بيلسمة ١٩٨٢/٣/١٦)
		^{در} دعوى التطليق و دورى الطاعة "
٤٣٤	47	اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطليق موضوعا وسهبا . فانشوز لا يعسد مائما من نظر دعوى التطليق . التفات محكة الموضوع عن دلاله حكم الطاعة في دعوى التغليق . لاخطأ . و الطمن رقم ٤٧ لسسنة ٥١ ق ، أحوال شخصسية ٥ جلسمة ٨٠٥)
		دءاوى الأحوال الشخصية وجوب نظرها مجاسة سرية . انعقاد إحدى الحلسات في علائية لاخل بمسدأ السرية طالما لم يرافع فيها الطرفان .
177-	77.	(الطعن رقم ۱۰ لسينة ٥٠ ق « أحوال شيخصية » جلسـة ١٩٨٢/١٣/٢١)

صفحة	القاعدة	
		« الطعن في الحكم »
1		وه النقض عا
		ر ــ إحراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحـــوال
1		الشخصية خضوعها لاادتين ٨٨٢٥٨٨١ من قانون المرافعات
1		القديم وللقواعد العامه المقررة في قانون المرافعات الحالى .
		الأوراق التي يلتزم الطاعن بايداعها مع التقوير بالطعن . م ٢
		مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .
		﴿ الطعن رقم ١٩ لسينة ٥١ ق دأحوال شخصية، جلسة ١٩٨٢/٤/١٣) ويس ويس
٤٠١	۷۲	
		٧ ـــ الطعن بالنقص في مسائل الأحوال الشحصية . رفعه
		بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكة التي أصدرت الحسكم
		المطعون فيه صحيح . متى ثبت ورودها إلى قلم كتاب محكة ا
-		النقض في الميعاد علة ذلك . خَمْق الغاية من الإجراء .
ع٣٤	4 4	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية ، ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)
	, ,	
		 ٣ - الاوراق التي يلتزم الطاعن بابداعهامع التقو ربالنقض
}	1	فى مسائل الأحوال الشخصية . م ۸۸۱ مرافعات قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1	Ì	(الطعن رقم ٤٧ لسينة ٥١ ق و أحوال شخصية ،
	44	جلب ۱۹۸۲/۰/۱۸) سند تسد سند
اغ۳۵.	` '	,
ļ		٤ - إجراءات الطعن . بالنقض في مسائل الأحوال
	Ì	الشخصية . خضه عها لحكم المادتين ١٨٨ مرافعات قديم ،
-		۲۱۵ من قانون المرافعات الحالى الممـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

اصفحة	القاعدة	
73.4	107	لسنة ١٩٨٠ . عدم الترام الطاعن إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . (الطعن رقم ٤٠ لىسىنة ٥١ ق ه أحوال شـخصية ، ـ چلسـنه ١٩٨٢/٦/٢٩)
		 ه إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحسوال الشخصية . خضرونها للمادتين ٨٨١ مرافعات قديم ، ٥٥٥ من قانون المرافعات الحال . عسدم التزام الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه . م ٥٥٥ مرافعات المعدارة بالقانون ٢١٨ لسة ١٩٨٠ .
1.70	١٨٤	ز العلمن رقم ۲۵ لسينة ٥١ ق ـ جلسة ٢٣/١١/٢٣)
1.7	1/17	٣- إجرا. ات البطن بالنقض في مسائل الأحسوال الشخصية. خضوعها للمندين ١٨٨١من تانون المرافعات القايم ، و و و و و المرافعات الحالى . عدم الزام الطاعن بإيدات صورة رسمية من الحسم المحلمون فيسه مه التقرير بالطمن . م و و و م مزافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ . (اللمن رقم ٥٠ لسينة ٨٥ ق د أحوال شخصيية ، سيجلسية ٢١٨٠) سيد
		المارضة والاستثناف السامنة في الأحسكام الصادرة في السادرة في حسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحسكم عليه بالصورة التنفيذية . ميعاد الطمن بالاستثنافي في الحسكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ إعلائه به . احتسابه من تاريخ إعلائه به . و العامن رقم ٤٠ لسسنة ٥١ ق ه احوال شسخصية »
٨٤	7 107	جلسة ۲۹/۲/۲۹) ساست المارة

صفحة	القاعدة	
		 ح قضاء الحسم بقبول الاستثناف شكلا، لا ينطوى على قضاء ضي بصحة إعلان المطعون عليها بالحسم الغيابي . عدم تعارض ذلك مع قضاء الحسم المطعون فيسمه ببطلان الإعلان . (الطعن رقم ٤٠ لسمنة ٥١ ق « أحوال شمخصية »
٨٤٢	107	جلب ۲۹/۲/۲۹۱) جلب ۱۹۸۲
		حبية الحكم
177.	44.	قوة الشيء المحكوم فيسه . لايلحق إلا منطوق الحسكم وما قد يكون مرتبطا من الأسباب بهسذا المنطوق ارتباطا وثيقا . تعرض المحكة – تزيدا – إلى مسألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لايحوز قوة الأمر المقضى . (الطمن رقم ١٥ لسنة ٥٣ ق – جلسة ٢١/٢٢/١/١٨) جلسة ٢٠/٢/١/١٢١)
		مسائل الولاية على المسال : وه الولاية على القاصر ؟
		نيابة الرصى عن القاصر. نيابة قانونية. تجاوز الوصى حدود نيابتـــه . أثره . عدم انصراف أثر التصرف إلى القـاصر .
٥١٧	٩.	(الطمن رقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » ـ جلسة ۱۹۸۲/۰/۱۳)

	m 1 = 1 =	
صفحة	القاعدة	
		وو دعوى الجور »
		 ١ - توقيع الحجر على صاحب المماش - الذى ليس لديه مال سواه - إذا شاب إرادته عارض من عوارض الأهلية شرطه . أن يزيد المماش عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٧٠١٩ مرافعات .
٤٠١	٧٢	(الطعن رقم ۱۹ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » ــ جِلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
		 النيابة العامة هي جهة تاتي التبليغات وتحقيقها ورفع الأمر إلى القاضي في النزاع في مواد الولاية على المال بالنسبة لعديمي الاهلية أو ناقصها . لايشترط توافر المصلحة فيمن ميثالهم بهذه التبليغات . علة ذلك .
٤٠١	٧٢	لا الطعن رقم ۱۹ لسنة ۱۱ ق د أحوال شخصية ، جلسة ۱۹۸۲/٤/۱۳)
		 ٣ - عدم جواز اسناد القوامة إلى من كاني بينه و بين الهجور عليه نزاع قضائى من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر . ١٨١١ تان ٢٧ ، ٢٩ من قانون الولاية على المال ١١٩ لسنة ١٩٥٧ .
1.1	٧٧	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » ــ جلسة ١٩/٤/١٣)
٦٧٠	114	(الطعن رقم ٧١ه لسنة ٤٩ ق « أحوال شخصية ، ــ جلسة ٦/٦/٦٨٢)

صفحة	القاعدة	
		اختصاص
		(أولا) الاختصاص الولائي :
		 رجوب فصل المحكة فى المسألة الأولية اللازمة للحكم فى موضوع الدعوى طالما أنها تدخل فى اختصاصها . لا يغير من ذلك سبق رفع دعوى أخرى بالمسألة الأولية أمام ذات الدائرة أو دائرة أخرى .
٥٨١	1.0	(الطمن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤/٥/٢٨)
		 لا — الترام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . أثره . ما تم صحيحا من إجراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا . على الحسكمة المحال إليها الدعوى متابعة الإجراءات من حيث انتهت .
1.14	۱۸۲	(الطمن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢١/١١/٢١)
		(١) " الحضوع للقضاء الأقليمي " .
		المبعوثون الدبلوماسيون للدول الأجنبية ومهم المستشارين. إعفاؤهم - طبقا للقانون الدولى - من الخضوع للقضاء الأقليمي في المسائل المدنية مطلقا عدا المنازعات المتعلقة بلشاط المبعوث المهنى أو التجارى أو بأمواله العقارية في الدولة المولد إليها . شمول الاعفاء المنازعات المتعلقة بايجارة مساكنهم .
1,1,*	71	(الطعنان رقدا ٢٩٥ ، ٢١١ لسنة ١٥ق جلسة ٢٠/٣/٢٨٥)

منفحة	القاعدة	
		(ب) عشات التحكيم " .
		١ ــ دعوى الضمان الفرعية المقامة بين شركة قطاع عاموهيئة
		عامة . فضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر
		الدعوى . وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم. م ١١٠
		مرافعات ،
5 44	**	(الطعن رقم ٦١٥ لسئة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		٧ ــ دعوىالضان المقامة بينشركة قطاع عام وهيئةعامة.
		اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها . ق ٢٠ لسنة ١٩٧١ .
		وجوب القضاء بإحالتها إلى هيثات التحكيم .
147	77	﴿ الْعَلَمِنْ رَقَّمَ ١٦٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٨١)
		(ج) إختصاص محكمة القيم :
		١ ــ اختصاص محكمة القم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات
1		التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ،
- 1		ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها.
		وجوب إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفلٌ بآب المرافعة
- 1	j	فيها . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ الطمن بالنقض في حكم نهائي
		صَّادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكةالنقض
		بنظره . علة ذلك .
121		(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
	1	(والطعنان رقما ۲۰۷۶ ، ۲۰۷۱ لسنة ٥٠ ق ـ جلسمة
٨٠٧	188	(\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
1	l l	

خثمامن 6 \$

القاعدة صف	
	(د) وداللجان القضائية ».
1 1	 إختصاص الجان القضائية المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ قصره على المنازعات المتعلق بتأجير الأراضي الصحراوية وملكيتها .
197 40	﴿ الطُّعَنْ رَقَّمَ ٢٤٢ لَسَنَةً ٤٣ قَ لَـ جَلَسَةً ٢٦٪ / ١٩٨٢)
	 القانون ١٠٠٠ لسنة ١٩٦٤ بنظيم تأجير العقارات المعلوك للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . إلغاؤه بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن الاراضى الصحراوية . أثره . عود الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بتملك تلك الأراضي للقضاء العادى .
001 1	﴿ الطُّعنْ رقم ٢٦١ لسنة ٤١ ق _ جلسة ٢٠/٥/٢٨٢)
\$ 9 5	 م _ قرارات لجان تقدير أثمان وتعويضات ما يستول عليه لضان تموين البلاد بالمواد التموينية. الطعن عليها أمام المحا الابتدائية المحتصة استثناء لا يجوز التوسع فيه . ق ه لسنة ١٩٤٥ . أثر ذلك . عدم اختصاص تلك المحاكم بنظ الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير التعويض ابتداء.
177 (﴿ الطَّمَنَ رَقَمَ ١٩٨٠ لُسنَةً ٤٩ ق ـ جِلْسَةً ١٩٨٢/١١/١١
ي ا	اختصاص مجلس الدولة : ١ – الطمون في الجزاءات التأديبية للعاماين بالقطاع العام اختصاص المحاكم العادية بها حتى ٥/١٩٧١، تاريخ العما بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٧ . الدعاوى التي ترفع بعد ذلك اختصاص محاكم مجلس الدولة بها دون غيرها . علة ذلك .
	﴿ الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩

صفحة	القاعدة	
1474	۲۳۱	 ٢ - اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل في طلبات إلغاء المرار الادارى النهائي أو التعويض عنه . للفضاء العادى سلطة إعطاء الوصف القانونى لهذه الفرارات تو سلالة مديد اختصاصه في النزاع . (الطعوق ارتمام ١٩٣٤ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥٠ قي - جلسة ١٩٩٩)
1747	***	 ٣ - اختصاص المحاكم العادية بالنظر في طلبات التمويض عما يصبب العقال المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليه الدفاع المدنى. ما عدا ذلك من منازعات. اختصاص عملس الدولة بنظرها . (الطعن رقم ٥٠٥٠ السنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
	ł	إختصاص المحاكم العادية .
		 إ الحظر من نظر دعاوى التمويض الناشئة عن إصارة أو و فاة أحد أفراد القوات المسلحة ١٧٥ قا ١٩ السنة ٢٤. نطأقه . دعاوى التمويض ال ترفع طبقا لأحكام القانون المدنى . عدم سريان هذا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ١٧٧ مدنى .
٦٤٧	112	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢/٦/٢٨٢)
		 ٢ - إختصاص الحاك ذات الولاية العامة بنظر دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى أثناء العمليات الحربية . علة ذلك .
1.00	11.	(النامن رقم ۲۲۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸)

إختصاص

القاعد	
	 ٣ - الاجراءات التي نصت طيها المادة ٨٧ من الفانون ٩٠ سنة ١٩٧٥ لا ثبات سبب وفاة الجندى لا يمنع من اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد . علة ذلك .
14.	(الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸۲)
	پ سالقرار الاداری . ماهیته . الاحراء الذی لا یستند فیه مصدره إلی قانون أو قرار إداری یخوله سلطة القیام به هو همل مادی . إختصاص القضاء العادی بنظر دعوی منع التعرض والتمویض علی أساسه .
7.7	﴿ الطَّعَنْ رقم ٢٠٦٢ لُسنة ١٥ ق ــ جلسة ٥/٢٢/١٢٨)
	(ثانيا) الاختصاص القيمي والنوعي .
	 ۱ - نهائية الأحكام الصادرة من المحاكر الابتدائية فى الدعاوى التى لا تجاوز قيمتها ٢٥٠ ج م ٤٧ مرافعات قبل تعديلها بق ٩١ السنة ١٩٨٠ مناطها . أن يكون مما تختص به تلك المحاكم استثناءا من القواعد العامة فى الاختصاص النوعى أو القيمى .
11	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٨٤ ق ـ جلسة ٢٠/٥/٢٠)
	 الغزاع حول طبيعة العلاقة الإيجارية وما إذا كانت عن حين خالية أم مفروشة . أثره . اعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينعقد الإختصاص بنظرها المحكمة الابتدائية ، ويجوز الطعن بالاستثناف في الحكم الصادر فيها .
۱۳۰	﴿ الطُّعَنِّ رقم ١٥٥٨ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
	44

ةاصفحة	القاعد	
		 ٣ - المنازعة في صحة الحرد . ما مجريه المحكمة في شأن عريضتها هو أمر ولائي من اختصاص قاضي الأمور الوقئية. جواز النظام منسه طبقا لأحكام المواد من ١٩٤ ١٩٩٥ مرافعات .
A YA	۱٦٠	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩)
1771	7 11)	 إلأوامر على عرائض . ماهيتها . تنفيذها عن طريق جهسة الادارة لا يغير من وصفها ولا يتمخض عن قرارات إدارية . عدم التنفيذ لا يعدو أن يكون عملاماديا تختص الحاكم العادية بنظر التعويض المترتب عليه . الطعين أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٥٠ جسسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		إدارة قضايا الحكومة
1144	٨٠١	الطمن بالنقض . رفعه من إدارة قضايا الحكومة نيب بة عن عيشة التأمينات الاجتماعية دون تفويض خاص صحيح ، عسلة ذلك . م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٩٣ . إختصاص الإدارة القانوئية للهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحا كم لا يحول دون ذلك . (الطعن رقم ١٩٨٧ / ١٩٨٨)
		إرتفساق
		 الارتفاق . ماهيته . إنتقاص من ملكية العقار الخادم .
711	178	(الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٩٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٩٨٢)

	Auto I	
ة منحة	القاعد	
		 حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها . إنشاء حق الارتفاق بالتقادم . الحيازة أساس التقادم هي التي تحدد مداه .
711	148	(الطمن رقم ٢٦٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢/٦/٢٨)
		إرث
		 العن الوارث فى تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة إعتباره نائب عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها .
144	40	﴿ الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		٧ - إنتصاب الوارث خصها عن باقى الورثة . شرطه .
7.47	۱۸۵	(الطعن رقم ۱۹۲۳ لسنة ٤٨ ق م جلسة ٢٣/١١/٢٣١)
3111	7-1	 ٣ - إنتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة . تمامه مجرد الوفاة عدم شهر حق الإرث. جزاؤه . منع شهر تصرف الوارث فى حق من هـذه الحقوق . م ١١٣ ق ١١٤ أسنة ١٩٤٣ ر الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٩٠/ ١٩٨٢)
		إستئناف
		(أولا) رفع الاستثناف ؛
		 ١ حاعتبار الاستئناف مرفوعا بجرد تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب . مادة ٣٣ مرافعات . تراخى فيهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
-		

ميفحة	القاعدة!	
		اليوم السالى . لا أثرله . القضاء بسقوط الحق فى الاستثماف لرفعه بعد الميعاد لعدم قيسده فى السجل لا فى اليوم انسالى لانقضاءالمعياد . خطأ .
44.	٦٥	(الطعن رقم ۲۱۱ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
		 انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليسه الصحيفة الدعوى . الخصومة لاتنعقد إلا بين أطراف أحياء وإلاكات معدومة لاترتب أثرا .
		« الطعنسان رقب ۲۰۵۱ ، ۲۰۷۱ لسينة ٥٠ ق ـ جلسة
۸۰۷	122	« \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
		٣ ــ الاستثناف الأصلى . ماهيته ، الاستثناف الذي يقيمه
		أحد الحكوم عليهم . وجوب إقامته بصحيقة . م ٣٣ ، ٢٣٠
		مرافعات ، إقامتـــه بمذكرة ، أثره ، عدم قبول الطعن ،
		علة ذنث ،
۸۳٥	10.	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٢٨١)
		ع ــ ميعاد الطعن بالمارضة في الأحكم الصادرة في مسائل
		الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليمه
		بالصورة التنفيذية مميعاد الطعن بالامتئناف في الحكم الصادر
		في المعارضة ، إحتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف
		أو من تاريخ.إعلانه به •
434	104	﴿ الطُّعَنَ رَقُّمْ ٤٠ لُسَعَةً ٥١ ق ــ جِلْسَـةَ ٢٩/٦/٢٩/١)
Ę	ı	

 ۸ – اعتبار الاستثناف كأن لم يكن . شرطه . م . ٧ مرافعات معدلة . ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . لمحكة الموضوع رغم توافره ، عدم الحكم به . علة ذلك . 			
صليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قام الكتاب بسبب برجع إلى المستأنف - جوازى المحكة . م ٧٠ مرافعات معدلة بالفانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٨ ١٩٩١ ١٩٩١ ٢٠ الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٨ ١٩٩١ ١٩٩١ معيفته في الميعاد القانوني دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام . م٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٧٩ أثر ذلك مالم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمنا . وجوب إبدائه قبل التكلم في الموضوع بقاء هذا الدفع قائما . ١٧١ (الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١١/١١) ١٧١ ١٩٨١ ألميعاد القانوني - غير متعلق بالنظام الصام ، ليس لغير من مرابعا المحلم المطعون فيه في هـ ذا الحصوص - غير مقبول ، علم الحكم المطعون فيه في هـ ذا الحصوص - غير مقبول ، علم ذلك . والطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٤ ق - جلسة ١٩٧١/١١/١١) ١٩٧١ . ٩٠ ق مرافعات معدلة - ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . الحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . الحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . الحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . الحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . الحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ٥٠ لسنة ١٩٧٠ . الحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . الحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة و المحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة ذلك - المحكمة الموضوع رغم المحكمة المحكمة الموضوع رغم المحكمة ال	صفحة	لقاعدة	
 ٣ - الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلان صيفته في الميعاد القانوني دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام . م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أثرفلك وجوب إبدائه قبل التبكلم في الموضوع بقاء هذا الدفع قائما مالم ينزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمنا . ١٧١ (الطعن رقم ٧٠٧ لسنة ٩٤ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٨١) ١٧١ معبار الاستئنافي كأن لم يكن لعدم إعلائه خلال الميعاد القانوني - غير متعلق بالنظام العام ، ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، نبيه على الحكم المطعون فيه في هدذا الخصوص ، غير مقبول ، على الحكم المطعون فيه في هدذا الخصوص ، غير مقبول . ١٩٧ (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٨٤ ق - جلسة ٢٩/١/١١/١) ١٩٧ . ٩٠ إعبار الاستثنافي كأن لم يكن ، شرطه ، م .٧ مرافعات معدلة - ق ٥٥ لسنة ٢٩٧٦ ، لحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ٥٥ لسنة ٢٩٧٦ ، لحكمة الموضوع رغم توافره ، عدم الحكم به ، علة ذلك . 			طبه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب بسبب يرجع إلى المستأنف . جوازى المحكة . م ٧٠ مرافعات
صحیفته فی المیعاد القانونی دفع شکلی غیر متعلق بالنظام العام . م ۷۰ مرافعات قبل تعدیلها بالقانون ۷۰ لسنة ۱۹۷۳ آثرفلك وجوب إبدائه قبل التحكم فی الموضوع بقاء هذا الدفع قائمیا مالم ینزل عنه المتحسك به صراحة أو شمنا . (الطعن رقم ۷۰۷ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۸) المیعاد الفانونی - غیر متعلق بالنظام العمام ، لیس لغیر من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غیر قابل للتجزئة ، نمیه طل الحكم المطعون فیه فی همذا الخصوص ، غیر مقبول ، علمة ذلك . (الطعن رقم ۲۳۲ لسنة ۸۶ ق - جلسة ۲۹/۱۱/۱۱) ۱۹۷ . ۹۰ و مرافعات معدلة - ق ۷۰ لسنة ۲۹۷۹ ، لحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ۷۰ لسنة ۲۹۷۹ ، لحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة - ق ۷۰ لسنة ۲۹۷۹ ، لحكمة الموضوع رغم مرافعات معدله - م المه ذلك .	٩٣٤	174	(الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۸/۱۱/۱۸)
الميماد الفانوني حضر متعلق بالنظام العسام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نبيه على الحكم المطعون فيه في هــــذا الخصوص . غير مقبول . علمة ذلك . (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٩٧/١١/٢٩) ١٩٧ . ٩٠ ٣ مرافعات معدلة . ق ٥٧ لسنة ٢٩٧٦ . لحكمة الموضوع رغم مرافعات معدلة . ق ٥٧ لسنة ٢٩٧٦ . لحكمة الموضوع رغم توافره ، عدم الحكم به . علمة ذلك .	1 £A	171	صحيفته فى الميعاد الفانونى دفع شكلى غير متعلق بالنظام العام . م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالفانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أثرفلك وجوب إبدائه قبل التكلم فى الموضوع بقاء هذا الدفع قائمــا مالم ينزل عنه المتحسك به صراحة أو ضمنا .
 ۸ — إعتبار الاستثناف كأن لم يكن . شرطه . م . ٧ مرافعات معدلة . ق ٥٠ لسنة ١٩٧٦ . لمحكة الموضوع رغم توافره ، عدم الحكم به . علة ذلك . 			الميماد القانونى حـ غير متعلق بالنظام العــام ، ليس لغير من شرع له التمسك يه ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، زميه على الحكم المطعون فيه فى هــــــذا الحصوص ، غير مقبول .
مرافعات معدلة - ق ٥٥ لسنة ١٩٧٦ . لمحكمة الموضوع رغم توافره ، عدم الحكم به . علة ذلك .	3.4.	147	(الطمن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٢٨١)
	1771	Y14-	مرافعات معدلة - ق ٥٥ لسنة ١٩٧٦ . لمحكمة الموضوع رغم

القاعدة	
	(ثانيا) نصاب الاستثناف :
	 إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة الاجتماعية بجعل الدعوى غير مقدرة القيمة أثره ، إعتبارها زائدة عن النصاب الانتهائي المحكمة الابتدائية ، جواز استثناف الحكم الصادر منها .
١٦	(الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ١١/١/١٨٢١)
	٢ - نصاب الاستثناف ، هو ذات قيمة الدعوى أمام عكمة أول درجة وفقا لطلبات المدعى الأخيرة ، المادتان ٢٣٧ ، ٢٧٥ مرافعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا نعليا ، عدم احتساجا عند تقصد بر نصاب الاستئناف شرطه ، رفع الدعوى بطلب واحد وإقرار الخصم بعض المطلوب منه ، تقصد بر قيمتها في الاستئناف بقيمة المطلوب كله .
77	(الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢٦/١/٢٦)
	١ :الثا) جواز الاستثناف :
	انزحكام الحائز استثنافها .
	الأوامر، على عرائض . التظلم منها يكون بالطرق المعتادة لمرفع الدعوى . حكم القاضى الآمر في النظلم . حكم قضائي قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للاً حكام .
١١١	﴿ الطُّمَنُ رَقَّمَ ١٩٨٠ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣٠/٥/٣٠)
	١٦

إستئنان

صفحة	القاعدة	
	1	الأحكام غير الجائز استثنافها .
		 ۱ - نهائية الأحكام الصادرة من الحاكم الابتدائية فى الدعاوى
		التي لاتجاوز قيمتها ٥٠٠ج م ٤٧ مرافعات قبل تعديلها بق ٩١
		لسنة ١٩٨٠ . مناطها . أن يكون مما تختص يه تلك الهاكم
		إستنادا للقواعد العامة في الاختصاص النوعي أو القيمي .
	41	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/٥/٢٠)
		٧ ـــ النزاع حول طبيعة العلاقة الإيجارية وما إذا كانت
		عن عين خاليــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينعقدالاختصاص نظرها المحكة
		الابتدائية ، ويجوز الطعن بالاستثناف في الحكم الصادر فيها .
Atom		(الطمن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
٧٢٦	14.	
		نطاق الاستثناف
		قبول الاستثناف شكلا . مؤداه وجوب التعرض لموضوع
	Ì	الاستثناف . وبكل ما اشتمل عليه من أوجه دفاع إلتزاما بالأثر
		الفاعل للا ستثناف . إعراض الحيكم المطعون فيه عن مناقشة
		موضوع النزاع بمقولة أن الحكم المستأنف انتهائي لصدوره
		في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ خطأ وقصور .
۷۲۱	174	and the first of the second of
47.1	1117	
		٧ ــ طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض .
		قسيمان يتقاسمان تنفيذ إلتزام المدين . جواز الجمع بينهما .
		قسيمان يتقاسمان "نفيذ إلتزام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء
		فسيمان يتقاسمان تنفيذ إلتزام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام محكمة الاستثناف ولا يعتبر طلبا جديدا .
۷۸٦	١٤٠	قسيمان يتقاسمان "نفيذ إلتزام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء

صفحة	القاعدة	
		٣ - طلب الطاعنة إلزام المطعون عليهم بتعويضهاعن ضياع
		استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لأحكام المسئولية التقصيرية
		وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام في جانبهم إستحال
i		تتفيذه عينا . مغايرة تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها
		حصة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم
		في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستثناف ا
		بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان ا
		لا بجوز قبولمام ه٢٣ مرافعات . صحيح .
۷۸۶	١٤٠	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٦/١٥)
		 عدمجواز إبداء الطلبات الجديدة أمام محكة الاستثناف
		م ٢٣٥ مرافعات . مثال .
1.01	148	ر الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣٠/١١/٣٠)
		 م نقض الحكم المطعون فيه والإحالة. مؤداه. وجوب الترام محكمة الاستثناف في قضائها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض. خالفة ذلك. أثره. تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للرة الثانية. م ٢/٢٦٩ مرافعات. علية ذلك.
1177	711	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢١/١٢/١٣)
		 جواز استثناف الأحكام الصادرة من الحاكم الابتدائية أو الجزئية في دعوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل. مادام لم يقيدها أو يخالفها نصر صرفى . الأحكام الصادرة من الحكة الابتدائية في لجان طعون الترميم والصيافة والهدم . ق٥٥ لسنة ١٩٦٩ . قالميتم للستثناف ، علة ذلك .
1701	777	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٩/١٢/٢٩)

-		
مفحة	القاعدة	
		أثر الاستثناف :
		١ ـــ الأثر الناقل للاستثناف . ماهيته :
٥١٧	47	(الطعن رقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)
		٧ - محكمة الاستثناف . لا يطرح عليهــا من الطلبات
		الموضوعية التي فصلت فيها محكمة أول درجة إلا ما رفع عنه
		الاستثناف فقط . م ٢٣٢ مرافعات . تضمن الحكم قضاء
		مختلطا لصالح وضد أحد الحصوم . عدم استثناف الحكمن هذا
		الحصم . مؤداه . صدورته ما قضى به لصالح الحصم الآخر نهائيا . مثال في إيجار .
٨٥	١٨	(الطين رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		٣ – استثناف الحكم المنهى للخصومه . أثره . اعتبار
		الأحكام السابق صدورهاً في القضية مستأنفة . شرط ذلك •
		الأثر الناقل للاستثناف . المادتان ١/٢٢٩ ، ٣٣٢مرافعات .
1.1	۲٠	﴿ الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨٢)
		ع ـــ أثر الاستثناف . إنتقالالنزاع إلى محكمة الدرجةالثانية
		بما سبق أن أبداه المستأنف عليه من دفوع وأوجه دفاع أمام
		محكمة أول درجة ما لم يتنازل عنها صراحة آو ضمنا .
40∨	۱۷۳	(الطمن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة
		المستحقة والتأجير من الباطن • القضاء بالإخلاء للسببالثاني.
		قضاء المحكمة الاستثنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأحرة بعدأن
		تحققت من عدم تخلى المؤجر عن هذا الطلب . لا خطأ . علة دلك -
104	۱۷۳	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨١/١١/١٩٨١)
- 1	1	

مسفحة	القاعدة	
11.5	144	 ٣ الاستثناف ينقل الدعوى إلى محكة الدرجة الثانية عالمها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وبالنسبة أما رفع عنه الاستثناف فقط . (الطمن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
14.1	٣	 ٧ - الاستثناف. أثره نقل اندعوى إلى محكة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكة أول درجة وما أقيمت عليه من أسباب طالماً لم يتم التنازل عنها م ٢٣٧ مرافعات. وجوب ترتيب هذا الأثر. لا يحول دون تصدى محكة الاستثنافي للأسباب للتي لم تفصل فيها محكة أول درجة ملة ذلك . ر الطمن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق و هيئة عامة ، _ جلسة جلسة جلسة ٢٢/٢١ (١٩٨٦)
		 ٨ - استناد المؤجر في دعواه بالإخلاء على أكثر عن سبب. القضاء بالإخلاء على سند من أحدها دون التعرض للأسباب الأخرى . استثناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكة الاستثناف بكافة أسبابها طلك لم يتنازل المؤجر عن التمسك بها . د الطعن وقد ١٨٠٦ نسنة ٥١ ق و هيئة عامة ، سـ جلســـة
37-1	٣	جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢) والما المؤجرة دعواها بالإخلاء للتأجير من الباطن ولسبين آخرين . القضاء بالإخلاء لثبوت السبب الأول دون التعرض للسببين الآخرين ، إلغاء الحكم من المحكمة

ąγ

منفحة	القاعدة	
911.	٣	الاستثنانية لانتفاء واقعة التأجير من الباطن دون أن تعرض لباق أسباب الإخلاء رغم عدم التنازل عنها ، خطأ فىالقانون (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق د هيئة عامة ، ــ جلسـة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		(خاممها) الطلبات في الاستثناف ؛
		طلب الحكم بصحة بيعالمين المؤجرة أمام المحكمة الابتدائية. طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد الامجار الأصلى أمام محكة الاستثناف ، الحكم باعتبارهما طلباً واحدا . لاخطأ . ملة ذلك ،
44A1	٧٢	(الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق ــ جلسـة ١٩٨٢/٣/٣١)
		(سادسا) وقف الاستثناف .
		 الديمة ترتيب الحاكم الشرعية وقانون المرافعات الم جب وقف الاستثناف المرقوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المقسمة من آخر في ذات الحكم . أره .
34.4	20	۲ العلمن رقم ٤ لسئة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ــ بولسمة ٢٠/٣/٣/٨٦) قسة بسد
		 ب إعادة الدعوى للرافعة أو تأجيلها أو وقفها لحين الفصل ف المعارضة المقدمة من آخر في الحسكم المستأنف . من سلطة قاضى المرضوع .
80.4	٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ــ جلسـة ١٦/٣/١٦) دسا سد

-	القاعدة	
		(سابعا) الحـكم ف الاستئناف .
		ر عبد) . حام في وسندا في السباب الحسكم الابتسدائي والإحالة إليها دون إذا فة . لاعيب .
440	٤٢	والإحلة إليه دول إماله . وعيب . ﴿ الطَّمْنُ رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ ق - جلسنة ١١٩٨٢/٢٨ ﴾
		 ٢ تضمين أسباب الاستئنان مالا يخرج في جوهره عما آنان مطروحا على محكمة أول درجة وتضمئت أسبابها . إفرار محكمة الاستئنان هـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
770	٤٢	﴿ الطُّعِنْ رَقَّمَ ١١٥ لَسَنَةُ ٤٣ قَ ـ إِجْلَسِيَّةُ ١٩٨٢/٢/١٩٨١)
۸۰۱		 ٣ - تقدير أقوال الشهود . لمحكة الاستثناف أن تخالف فيها محكة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك . ﴿ الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٢/١/٢١) ٤ - قضاء الحريم بقبول الاستثناف شكلا ، لا يشطوى على قضاء ضمى بصحة إعلان المحامون عليها بالحسيم الغيابي . عدم تعارض ذلك مع قضاء الحسيم المحامون فيه سيطلان الإعلان . ﴿ الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٢١)
٨٤٢		 عدم جواز الحكم بصعة المحور - أيا كان نوعه - رفي الموا و عدم المو
1171	۲۱.	﴿ الطَّعَن رقم ٧٩ لسنة ٤٨ ق _ جلسـة ٢١/١٢/١٨٩١)

		-
locks	Sucla!	
		 ٢ - إلغاء محكمة الاستثناف الحمكم المستأنف . حدم التزامها يتفنيد أسباب ما الغته أو عدلته منه أو الرد طيها متى أقامت قضائها على ما يكفى لحمله .
EALA	377	(العلمن رقم ٢٥٤ لسسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/١٢/٢٨)
		استيراد
		قواعد تنظيم الاستيراد الواردة بالمسادتين الاولى والثانية من الفانون رقم 20 لسنسسة ١٩٦٣ . إعتبارها من النظام العام . الانفاق على مخالفتها أو التحايل عليها • غير جائز . علة ذلك .
\$14V	717	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/٢١/١٩٨١)
		استيلاء
		 الحقول المستولى المستولين المستو
114	177	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١١/١١/١١)
		 ۲ — إلغاء القرار الصادر بالاستيلاء على محل . م ٧ ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . اعتباره كان لم يكن وزوال كافة الآثار المترّبة عليه ومنها العلاقة الإيجارية . أحقيه من سبق ووضع يده عليه في استمرار حيازته م ١/٥٧٣ مدنى . علة ذلك .
4.4.	141	(الطمن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩/١١/١١)
- 1		

أشخاص معنوية	
ية بالمادة ٢٧٣ بحرى . جواز توجيها الى المعنوى في حسدود نيابته . الفضاء بالتقادم في المتولد عدم جواز تعليف رئيس مجلس. خطأ وقصور	هممثل الشخص دعوى المطالب إدارة الشركة
إصلاح زراعى	
ع بأرض الاصــــلاح الزراعى • بقاؤهم منتفعين الأصــــلاح الزراعى • بقاؤهم منتفعين الشيوع حتى يتم أيـــــلولتها إلى ما انفاقا أو قضاء . المــادتين ٢٣ ، ٢٤ ق ١٨٧	بالمبسهم في
١٧٣٧ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١١١/٢١/١٩٨١) ١٧٨٧	﴿ الطعن رقم
أحمال تمجارية	
ريناًو إنهاء الشركات من الأعمال التجارية بالتبعية وطها بالنسبة له . علة ذلك . وطها بالنسبة 41 ق ـ علمة دلك . ٢٢٣٩ / ١٩٨٢) ٢٢٤	لملن تتوانر شه
يك الموصى فى شركة التوصية . ليس تاجرا . تكو ين الشركة أو اقتضائه نصيبه فى أر باحها مفيتها . عدم اعتباره عملا تجار يا .	اشــتراكه فی
٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٣٪ ١٩٨٢) ١٩٨٤	﴿ الطُّعنَ رَقَمُ

صفحة	القاعدة	
1777	445	 ٣ - تجارية التصرف بالنسبة لأحدد الطرفين ومدنيته بالنسبة للاخر و وجوب إتباع قواعد الاثبات المدنية على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له . عدم جواز محاجة الدائن إلا طبقا لقواء له الاثبات المدنية إذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للدين تصرفا تجاريا . (الطعن وقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/٢٢/١٨٢))
		إعلان
		(أولا) بيانات الاعلان .
4 47	٤١	عاضر تنفيذ الأحكام . عدم وجوب إثبيات المحضر فيها البيانات المنصوص عليها في المبادة ۹ مرافعات والخطوات والاجراءات المنصوص عليها في المبادتين ١١،٢٩٠ مرافعات . (الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١١)
		(ثانيا) الاعلان فى مواجهة النيابة .
1	۲۸	 ا حسالاعلان فى النيابة . استثناء . ضرورة أن تسبقه تحريات دقيقة عن محل إقامة المعلن إليه . تقسدير كفاية المعلومات ، خضوعه لتقدير محكة الموضوع . مثال . لطعن وقم ۲۱۷ لسنة ٥١ ق سـ جلسـة ٢٠/١/٢٩١)
		 ٢ - الاعلان في مواجهة النيابة . صحيح في كل حالة تكشف ظروفها عن أنه لم يكن في وسع طالب الاعلان بذل من يد من الجهد في التحري .
1 54	۲۸	﴿ الطَّعَنْ رقم ١٩/٧ لسنة ١٥ ق ـ جلسـة ٢٠١١/ ١٩٨٢)

Imale	القاعدة	
		و إعلان المقيم في الحارج »
		إعلان أوراق المحضرين للشخص الذى له موطن معلوم فى الخارج. قيامه بتسليم الصورة للنيابة. إدلانه بالحسكم الذى ببدأ منه ميعاد الطمن طبقا للمادة ٢١٣ مرافعات. وجوب أن يكون لشخصه أو فى موطنه.
40	11	(الطعن رقم ۹۳۱ لسنة ٤٧ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/١/١٣)
		مسائل متنوعه : انعقاد الخصومة
		انعقاد الحصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . الحصومة لاتنعقــــد إلا بين أطراف أحياء و إلا كانت معدومة لاترتب أثرا .
۸۰۷	١٤٤	(الطعنــان رقبــا ۲۰۷۹ ، ۲۰۷۲ لســنة ۵۰ ق ــ جلسه ۱۹۸۲/۲/۲۲)
		بطلان الاعلان
774	117	 ١ – بطلان أوراق التكليف بالحضور لسبب في الإعلان. أسهى . لصاحب المصلحة وحده التمسك به . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق – جلســة ٣/٣/١٩٨٢)
		 ٢ تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه فى الميعاد القانونى . تمسكه ببطلان إعلائه دون بيان مصلحته فى ذلك . أثره . عدم قبول الدفع .
Vor	144	(الطمن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٤ ق _ جلسية ١٩٨٢/٦/١٤)

77		إعلان - وقلاس
اسلحة	القاعدة	
٨٢٧	169	 س – بطلان إعلان الرغبة فى الشفعة . عدم جواز التحدى به لأول حرة أمام محكة النقض . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) ٤ – بطلان أوراق التكليف بالحضور لعدم كفاية التحريات . نسبي مقرر لمصلحة من شرع له ليس لفديره .
1148	7.0	التمسك به . (الطعنان رقما ٤٩،٥٠٥ لسنة ٤٤قــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)
		إفلاس
		 ا شهار الإفلاس لمحكة الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها متى تو افرت الشروط الموضوعية م لا يغير من ذلك أن يكون الطلب قدقدم من غير ذى صفة أومن ذى صفة ثم تنازل عن طلبه .
781	1 21	﴿ الطُّعَنْ رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		 ٢ - تقـــدير مدى جدية المنازعة فى الدين - فى دعوى الإفلاس - من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على اسباب سائدة .
72	ا ا	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّم ٢٥٩ لَسَنَةً ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٩٨١)
		 ٣ - إشهار الإفلاس . جزاء يقتصر توقيعه على النجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم ، إحتراف الاعمال التجارية لا يقترض . وقوع عبء إثباته على من يدعيه . على محكة الموضوع قبل الحكم بإشهار الإفلاس التحقق من توافر صفة التاحر فى حق المدين .
47	1 17	﴿ الطُّمَنُ وَتُم ٢١٧٢ لَسَنَةُ ٥١ قَ ـ جَلَسَةُ ١٥ / ١٩٨٢) ٧

صفحة	القاعدة	
		 ع - إكتفاء الحكم المطعون فيه ف ثبوت إحتراف الطاعدين التجارة على ماجاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى دون أحقيق ذلك . خطأ وقصور .
471	170	﴿ الطمن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٩٨١)
		التزام
		(أولا) سبب الإلنزام :
		١ — عدم تجزئة الالنزام . جواز تقريره بإرادة المتعاقدين
411	WA	(مثـال فی بیع) . (الطعن رقم ۹۸۸ لسنة ۳۳ ق ــ جلسة ۹۸۸/۱/۲۸)
UIA	, ,	
		 ۲ - حلول الشفيع عمل المشترى فى حقوقه والنزاماته م و و و مدنى . مفاده . تحمل البائع دون المشترى فى مو اجمهـة الشفيع بكافة النزاماته قبله .
٣٠١	00	(الطعن رقم ٢٤ ٥ سنة ٤٨ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٣/١١)
		 ٣ - علاقة البنسك بالمستفيد الذى صدر خطاب ضان الصالحه. منفصلة عن علاقته بالعميل. إلتزام البنك بالوفاء المستفيد. إلتزام أصيل مستقل لابالوكالة عن العميل. قيام البنك بتثبيت اعباد مصرف بين عميله والمستفيد. عدم اعتباره ضاءن أو كفيل لاستقلال الزامه.
710	۷۱	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٨٤ ق _ جلسـة ١٩٨٢/٤/١٢)

		•
صفحة	القاعدة	
		الاشتراط لمصلحة الغير •
		 للشخص التعاقد باسمه على التزامات يُسترطها لمصلحة الغير. م ١٥٤ مدنى والمسترط حق المطالبة بتنفيذ ما اشتراطه لمصلحة المنتفع الاستثناء أن يكون العقد قد نص على أن يكون للمنفه وحده هذا الحق .
٥٠٥	11	(الطعن رقم ۳۸۹ لسنة ۶۹ ق ـ جلســة ٦/٥/١٩٨٢)
		 ٢ - اعتبار الحسكم زوجة المستأجر مستأجرة أصلية لعين النزاع استنادا لأحسكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير. خطأ ، علة ذلك .
444	٤٠	﴿ الطَّعَنُّ رَقِّمِ ٤٠٠ لسَّنَّة ٤٧ ق _ جلسة ٢٨٪ ١٩٨٢)
		در التزامات المستأجر ،،
		 النص في عقد الإيجار على التنفيذ العيني أو التعويض. لا يحول دون حق المؤجر في طلب فسخ العقد والتعويض مي كان له مقتص م ١٩٥٨ مدني إلطعن رقسم ٢٢١٩ لسسنة ٥٣ ق - « هيئسة عامسة » -
774	١	باسة ٢٥/٣/٢٥)
		يحل الالتزام :
		عدم تعيين المسكان المؤجر فى عقد الايجار . أثره . بطلانه . التمسك به حق لطرفيه دون الآخرين .
1771	44.	(الطعن رقم ۱۰۵۷ لسنة ۵۲ ق ـ جلسة ۳۰/۱۲/۱۹۸۲)

مناسة	القاعمة	
		(ثانيا) اوصاف الالتزام .
		ور الشرط والأجل مح
		الشرط والأجل . وصف يلحق الالتزام - الفرق بينهما .
111	٧٥	﴿ الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)
		° الشرط الفاسخ الصريح °°
***	1.1	 الملب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ العقسد إحمالا للشرط الفاسخ الصريح . دفع موضوعى فى الدعوى وليس طلبا عارضا . علة ذلك . (الطمن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣)
		 الاتفاق على الشرط الناصخ الصر يمح فى العقد منسد التأخير فى سداد باقى الثمن . قبول البائع الوفاء المتاخر . أثره . اعتباره سازلا عن إعمال الشرط الفاسح الصريم .
70	11	﴿ الطُّمَن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ ق سـ جلسة ٣/٣/٦٨٢)
		ود التضامن بين الدائنين والمدينين ؟ التضامن بين الدائنين والمدينين . لايفترض . المدينين مصدره الانفاق أو نص الفانون . التزام كل من المدينين المتضامنين بالدين كاملا غير منقسم . للدائن أن يوجه مطالبته بالدين إلى من نختاره منهم على انفراد أو إليهم مجتمعين .
74	10	(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٨)
		 ٢ – استقلال كل من المتضامتين عن الآخر في الحصومة وفي الطمن في الحسكم الصادر فيها ١ الطون بين ١٨٥٥ من ١٨٥ من ١٨٥ من ١٨٥٥ من ١٨٥٥ من ١٨٥ من ١٨٥ من ١٨٥ م
21	24	(الطمن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٦/٤/٢٦)

القاعدة صفحة	
	" راجع أيضا تجزئة "
	 التضامن لايفترض. وجوب رده إلى قص قانونى أو انفاق صر يح أو ضمى. تضامن المسئولين عن الفعل الضار فى التزامهم بالتعويض م ١٦٩ مدنى. شرطه .
10V 148	(الطعنان رقبا ٥٩٨ ، ١٧٢ لسنة ٤٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
	(ثالثا) تنفيذ الالتزام .
	وو وسائل التنفيذ ، و وسائل التنفيذ ،
	دعوى عدم نفاذ التصرف
	 الدعوى البوليصية. ماهيتها. دعوى عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين اضرارا بدائنه ، عدم مساس الحسكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين ، بقاؤه صحيحا وقائما بين طرفيه .
0.7	
	 ٢ طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش تواطؤ - من المدين ، م ١٣٠ مدنى ، إثبات الغش كيفيته ، محكة الموضوع لحا استنتاج وجوده . لارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك من كان استخلاصها سائغا .
17 1.0	(الطعن دقم ٦١ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٨٢)

صفحة	لقاعدة	
-		
		ود الحق في الحبس منه .
		١ – إيجار ملك الغدر. صحيح فيها بين المؤجر والمستاجر فير نافذ في حق المالك الحقيق ، إقامة الغير دعوى بشأن ملكيته للعين المؤجرة . أثره . اعتبار ذلك تعرضا قانونيا للستاجر ببيح له حمل الأجرة تحت يده حتى يدفسع المؤجر التعرض .
۲۸۵	١٠٥	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ١٩٨٧ / ١٩٨٨ ﴾
۲۲۵	1.4	 ۲ - الدفع بعدم التنفيذ ، شرطه . أن يكون الالترام الذى يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء ، ١٩٦٨ مدنى . إ الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣)
		 ٣ حق المشترى في حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى مخشى معه نرع المبيع من يده . سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد شهوته أو بالاتفاق على حدم استماله .
۷۵۷	١٣٤	(الطعنان رقما ٩٩٨ ، ١٩٧٣ لسنة ٤٠ ق ـ جلسة المعنان رقما ٩٨٨ ، ١٩٨٣ لسنة المعنان المعن
		 ع حق المشترى فى حبس الثن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد فيه . تقدير جدية هذا السبب . استقلال قاضى الموضوع به متى أقام قضاءه على أسباب سائفة .
445	174	(الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 الشرط الفاسخ الصريم جزاء عدم الوفاء بالثمن في الميماد المتفق عليه ، عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير

سفحة	القاعدة	
		حق . قيام حق المشترى فى حبس الثمن . لامحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
976	144	(الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		(رابعا) انقضاء الالتزام : •• الوفاء ء٠
		 ١ – الوفاء بالدين ، الأصل فيه أن يكون في محل المدين ، عدم اشتراط الوفاء بتمن المبيع في مواجهة البائع ، تقاعس البائع عن السعى إلى موطن المشترى لاقتضاء النمن ، لايترتب عليه فسيخ العقد بموجب الشرط الاتفاق ،
٠٠ ل	11.	(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣٠/٥/٣٠)
,		 ٢ براءة ذمة المدين باقرار الدائن . الوفاء الذي تم للغير أثره . اعتبار الغير وكيلا بعد أن كان فضو ليا
٨٥٤	100	(الطمن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/٧/٣٠)
		²⁵ إستحالة التنفيذ ° :
41.4		 استحالة التنفيذ التي ينقضي بها الالتزام. ماهيتها . القرار الصادر بالعدول عن هدم البناء القائم على الارض المبيعة لايعد من قبيل الاستحالة المطلقة . طة ذلك . (الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ۸۶ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲)
41.5	133	« القامة » .
		•
3444	776	 ٢ - المقاصة القانونية من شروطها أن يكون الدينان متقابلين ٢ الطمن وقم ٢٥٤ لسمة ٤٩ ق سم جلسة ٢٣/ ٢٢/٢٢)
. 15 5	112	**

اصنبعة	\$4e\5\	
		تجديد الالتزام :
		٣ ــ تجــديد الالترام بتغيير موضوعه م ١/٣٥٢ مدنى .
1		ماهیته ،
744	17.	﴿ الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ٧ /٦/٢٩٨)
		مسائل متنوعة ۾
		٤ – النزام الخلف محقوق والنزامات السلف . شروطه .
		م ۱۶۹ مدنی .
175	77	﴿ الطُّن رقم ١٦٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢١/١٢/١٨١)
		ه - الإلتزام المالي . ماهيته .
177	1 77	﴿ الطُّن رَقِم ١٩٨٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/١٢/١٢)
٠		إلتماس إعادة النظر
		الحكم بشئ لم يطلبه الحصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطمن فيه هو التماس إعادة النظر . الطمن فيه بطريق النقض.
		شراطة ،
14	0 1	ع الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٨١/١/١٨) ع
		أمرآداء
		عريضة استصدار أمر الآداء . إعتبارها بديل ورقة
		تسكليف بالحضور . التمكليف بالوفاء . شرط لصدور الاس عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قصر النعي على التمكليف بالوفاء
		دون العريضة . غير منتج .
17	1. 4	(الطن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٠/١٢/١٩٨)
	ł	1

امرنجة	القامدة	
341.	719	 الفوائد الفانونية . سريانها من تاريخ المطالبة القضائية بها . م ٢٢٦ مدنى . إحتساب الفوائد من تاريخ الننبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . خطأ . العلمن وقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/٢/٢٨)
		أمر على عريضة
		 الأوامر على عرائض . النظلم منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضى الآمر فى النظلم . حكم قضائى قابل للطمن فيه بالطرق المقررة للا حكام .
7115	111	(الطمن رقم ٤٨٠ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣٠/٥/٢٠٠)
۸۷A	١٩.	 ۲ - المنازعة ف صحة الجرد . ماتجريه الحكمة في شأن عريضتها هو أمر ولائي من اختصاص قاضى الأمور الوقتية . جواز النظلم منه طبقا لأحكام المواد من ١٩٤ - ١٩٩٩ مرافعات . (الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٩))
		 إلى الاوامر على عرائض . ماهيتها . تنفيذها عن طريق جهة الإدارة لايفير من وصفها ولا يتمخض عن قراوات إدارية . عدم التنفيذ لايعدو أن يكون عملا ماديا تختص المحاكم العادية بنظر التعويض المترتب عليه .
°: YV 1	441	(الطعون ارقــام ۱۸۳۶ ، ۱۸۶۹ ، ۱۹۶۹ ، ۱۹۹۹ لســنة المحدد

		*1
صفحة	القاعدة	
		أهليـــة
		. لوصاية على القاصر
		 الوصى عن القاصر . ثيبابة قانونية . تجاوز . ثيبابة عادد ثيابته . أثره . عدمانصراف أثر التصرف إلى القاصر .
617	17	﴿ الطبن رقم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٣١٥٠ ١٠ ١٩٨٢)
		عوارض الأهلية
		 دمجواز إسنادالقوامة إلى من كان بينه وبين المحجور حليمه تزاع قضائى من شأنه أن يعرض مصالحه للقطـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤٠١.	74	﴿ الطُّن رقم ١٩ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣/٤/١٨٢)
		 ٢ - توقيع الحجر على صاحب المعاش - الذى ليس لديه مال سواه - إذا شاب إرادته عارض من عوارض الأهلية . شرط، أن يزيد المعاش عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ مرافعات .
٤٠١	۷۲	﴿ الطعن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق د أحوال شخصية ،
		 ٣ تصرف الأب فى عقارات القاصر دون إذن المحكمة . العبرة فى تحديده بقيمة نصيب القاصر فى العقار المبيع .
٦٧٠	118	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمَ ٧٧ه لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٦/٦/٦/١)

-		
ة صفحة	القاعد	
		أوراق تجارية
		(أولا) الشيك :
		 ١ الشيك و الأصل فيه أن يكون مدنيا و إعتباره عملا تجاريا إذا كان الساحب تاجرا أو مترتب على عملية تجارية و
772	٤٢	﴿ الطُّعَنْ رَقِمَ ١٩٨٥ لَسنة ٤٣ ق - جِلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		 الوصف النجارى للشيك تتحدد وقت إنشائه . إعتباره علا تجاريا إذا كان تحريره مترتبا على عمل تجارى أو كان ساحبه
		تاجرا مالم شبت أن صحبه لعمل غير تجارى لاعبرة بصفة المظهر أو بطبيعة العملية التي اقتضت التظهير .
445	٤٢	﴿ الطَّمِنْ رَقِمَ ١٩٨٨ لُسنَةً ٢٤ ق - جلسـة ١٩٨٢ / ١٩٨٢)
		(ثانيا) التقادم الصرف -
		 ١ "جميع العمليات التي تجرى على الشيك التجارى من شمان وتظهير وما ينشأ أو يتفرع عنها من التزامات . خضوعها للتقادم الصرف م ٢٤ تجارى . لاعلاقة لذلك بقاعدة تظهير الورقة من الدفوع فى العلاقة بين المدين والحامل .
377	٤٢	﴿ الطَّمَنْ رَبِّمِ ١٠/ لسنة ٤٣ ق ـ جِلْسَة ١٩٨٢/٢/٢٨١)
		 ٢ — القضاء بسقوط الدين بالتقادم الخمي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة دون توجيه اليمين . لاخطأ
772	٤٢	(الطمن رقم ۱۱۰ لسينة ٤٣ ق ـ جلسة ١٥/٢/٢٨١)
1		

مفحة	القاعدة	
		(ثالثاً) الفوائد :
141.	Y14	الفوائد القانونية المستحقة على قيمسة الأوراق التجارية سريانها من تاريخ الامتناع عن الوفاء • م ١٨٧ مجارى تاريخ إفادة البنك بالوجوع على الساحب إعتباره تاريخا لبدء سريان الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية • (الطعن رقم ١٩٨٦/١٢/٢)
		إمجاد
		القواعد العامة في الايجار . (أولا) إنمقاد عقد الإيجار : * تكييف العقد *
*11	۱۱۲	أَ نَنْهُ الْفَقُودَةُ ٱلْمَهَرِّفَةُ تَشَاقُ اسْتُنْجَارَ كِبَائْنُ شَاطَىءَ المعمورة. عدمُ خضوعها لقانون إيجار الأماكن . علة ذك . (الطمن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق ـــ جلسة ٣١/٥/٣١/)
514	114	 اشتمال الایجار علی صناصر أخرى أكثر أهمیة من المكان چیث یتعذر الفصل بین مقابل ایجار المكان فی حد ذاته و بین مقابل الانتفاع بمزایا تلك العناصر. أثره. عدم خضوع الاجارة لقانون ایجار الاماكن ، (الطعن دقم ۱۹۹۳ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٨٢)
0.11		 العقود المبرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير بشأن استئجار كبائن شاطى المعمورة ليست عقولاً إدارية علة ذلك
417	-414	﴿ الطَّمَنْ رِقْمَ ١٣٩٣ لَسَنَةً ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٥/٢١)

صفحة	القاعدة	
		° إيجار ملك الغير» .
İ		إيجار ملك الغير . صيب فيما بين المؤرر والمستأجر غير نافذ
		فى حتى المساك الحفيق . إقامة الغيردعوى بشأن ملكيته للدين المؤجرة . اثره . اعتبار ذلك تعرضا قانونيا للستأجر ببيح له
		حبس المرحرة حت يده حتى يدفع المؤجر التعرض .
٥٨١	1.0	(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢)
ŀ		(ثانيا) تأجير الممال الشائع :
		١ – إدارة أحد الشركاء المــال الشائح دون اعتراض من
		الباقين . أثره . اعتباره وكيلا عنهم (مثال في إيجار) .
441	4٧	(الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق جلسية ٣١/٣/٣١)
		٧ ــ ثبوت حق إدارة المــال الشائع للشركاء مجتمعين
		أو لا خلبيتهم المصلفة دون سواهم . المسادتان ۸۲٬،،۸۲٬،۵۲۲ مدني. مؤداه .
1700	444	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٢/١٢/١٢)
		(ثالثا) عقد الرُّجار
	•	١ – إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار
		ازُ مَا كَن . طبيعة ا رض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد . منى كان مطابقا للحقيقة ولإرادة المتعاقدين .
117.	4.4	(الطعن رتم ۳۰۸ لسنة ۶۸ ق ــ جلســة ۲۰/۱۲/۱۹۸۱)
		 ٢ - تأجير حديثة بها أشجار مثمرة الاستمالها فعاء لمدرسة مجاورة بمقد مستقل . ليس من شأيد أن يؤثر على طبيعتها أو يلحقها بالدين المؤجرة كمدرسة ، علة ذلك .
117.	4.4	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٥)
,		

مسلمة	القاعدة	
		 ٣ ــ انقضاء عقد الإمجار غير الخاضع للقوانين الاستثنائية بانتهاء مدته . وجوب مراعاة التلبيه بالإخلاء إذا انفق المتعاقدان على ذلك . بقاء المستأجر بالدين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر . تجديد ضمى للعقد وليس امتدادا له . وجوب مراعاة مواعيد التنبيه بالإخلاء في هذه الحالة . م ٣ ٥ م ٢ ٥ مدنى .
1144	414	﴿ الطَّمَّنُ رَقَّمُ ٢٤١٣ لَسَنَةً ٥١ ق _ جِلسَةً ٢٠/٢٢/٢٩٨١)
		 عدم تمين المكان المؤجر فى عقد الإيجار . أثره . بطلانه ، التمسك به حق لطرفيه دون الآخر .
1771	44.	& الملين وقم ١٠٠٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠١٠/١٢/٢٨)
		لاترانيغا) مُلحِمَّاتُ الدين المؤجرة . الله حدود حق المستاحر في استمالها "
77	\0	1 - ملحقات المين المؤجرة حدود حق المستأجر في استعمالها عدم بجاوز الغرض من وجود هذه الملحقات ، (العلمن دقم ۷۲/۱/۲ المستة ۲۶ ق _ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲)
		 ٢ - اعتبار الهر المؤدى إلى الطويق العام من ملحقات الأماكن المؤجرة الواقعة داخل الهر . نطاقه . ما خصص له هذا الهر وهو المرور .
41	1.	(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/١/٤) (خامساً) إقامة المستأجر مبان بالعين المؤجرة .
		 ١ الالتصاق ماهيته ، إقامة مستأجر الأرض الفضاء مبان عليها بتصريح من المؤجر ، أثره ، أكتساب المؤجر ملكية المبائى منذ الإنشاء والالتصاق . الاتفاق على أن المبائى لاتؤول

ة صفحة	aclält.	
-		
		للؤمر إلا عند انتهاء عقد الإيجار لايعدو أن يكون مجرد إرجاء مسلم المبانى .
-097	۱۰۸	و الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٧/٥/٢٧)
۰۹۳	۱۰۸	 مناك مؤجر الأرض الفضاء للبانى التي أقامها المستأجر منذ التصافها بالأرض أثره . ليس للستأجر عليها سوى حق شخصى نحوله الانتفاع بها . قيامه بتأجيرها مع الأرض للغير . تأجير من الباطن ينقضى بانقضاء عقد الإيجار الأصل . (الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ ق حبلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)
		(سادسا) النزاع حول ملكية العين المقرمة: إدعاء شخص إدعاء جديا بأنه المسالك للمين المؤجرة. ماهيته، منازعة في استحقاق المؤجر للأجرة . وجوب تصفيته قبل الفصل في طلب الإخلاء للتأخير في الوفاء بالأجرة ، سبق الحمم المسالح المؤجر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الغير بشأن الملكية .
۱۸۵	1.0	(الطَّمَنْ رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤/ ٥/١٩٨٢)
		(سابعا) اعتبار التأجير عملا تجاريا :
		اعتبار البيع أو التأجير عملا تجاريا . شرطه .
7"11	77	(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٦٨٢/٢/٢٩)
		(ثامنا) نظرية الأوضاع الظاهرة :
		 ١ نظرية الأوضاع الظاهرة . المقصود بها ه لا محل لإعمالها فى غير الحالات الواردة بالقانون . مثال فى إيجار .
		الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسـة ٢٧/٥/٢٧)

ة مفحة	القاعد	 ٢ الو ع الظاهر . قاعدة واجبة الإعمال متى توافرت موجبا إحالما واستوفت شراة له تطبرتها . مؤدى ذاك .
Ì		
		اعتباد النصرف المرم بعد بن بن صاحب الرس المادر والور
		حسن النيا: نادف في مواجهة صاحب الحق من أسهم الم خير
1		بخطئه – سلبا أو إيجابا – في ظهور المتصرف بمطهر
		صاحب الحق .
	- 1	< الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٤ ق « هيئة عامة » جلسية
474	٧	(\1\7\7\/\7
" "	Ï	
		﴿ (تَاسَمًا) نزع ملكية العين المؤجرة :
		« انفساخ عقد الإيجار »
1		نزع ملكية العينالمؤجرة للنفعة العامة ، إعتباره هلاكا كليا .
		أثره ، إنفساخ عقد الإيجار بقوة الغانون .
240	٧٧	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمُ ٢٠٨ لسَّنَّةً ٤٩ ق - جلسةً ٢٢/٤/٢٨١)
		تشريعات إيجار الآماكن :
		﴿ أُولًا ﴾ سريان الفانون من حيث الزمان :
İ		٠ - القانوث ١٣٩ لسنة ١٩٨١ . سريانه بأثر قورى على
		المرا أذ القانو أيه الفائمة التي استمرت حتى تاريخ نفاذه . عدم
		انسبحابه على المراكر الله أشأت وأنهت قبل العمل يه . الوفاء
		بالأجرة بالختم المستعجل الصادر سنة ١٩٧٢ . لا يسرى عليه.
	-	الا يُقوم بها بحالة التكرر في التأخير في الوفاء
Λo	1.6	الملكي فيم وهم السنة ٢٦ ق سرملسة ١٩٨٠/١/١٨٠١)
70	17	1 10 200

صفحة	القاعدة	,
		٧ — صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام. سريانه بأثر فورى على المراكز التي لم تستقر نهائيا وقت نفاذه . تعلق التعديل ببعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيتها . كما لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة بإجراءات التقاضى أو الإثبات لم تمكن مطلوبة من قبل . عدم سريانه الامن تاريخ ففاذه على الوقائع التي نشأت في ظله . مادة ٧ مرافعات والممادة ٩ مدنى .
-444		« الطعن رقسم ۲۲۱۹ لسينة ۵۳ ق ـ « هيئة عامة ، ـ جلسية ۲۸/۵/۲۷۱)
-174		 ٣ إشتراط الحصول على حكم نهائى لاشبات الاستعمال الضاد بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآمرة. سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء دفعت بها الدعوى أولم تدفع قبل صدوره . ﴿ الطعن رقسم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « هيشة عامسة » - طسسة ١٩٨٥ / ١٩٨٥)
		 ع وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكمة الإخلاء . م ١٨ ق ١٩٨١/١٣٦ . وجوب تقسديم حكم نهائى بالنسبة للوقائع اللاحقمة على صدوره
774	١	(الطعن رقسم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ڤ - « هيئة عامة ،

منفحة	القاعدة	
		 ما المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم. خضوعها له في آثارها وانقضائها. القواعد الآمرة في القانون الحديد. وجوب إعمالها بأثر فورى على مالم يكن قد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها.
Yoż	٤٦	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨١)
Yot	٤٦	 ب - خضوع العقد كأصل للقانون الذي أبرم في ظله . الاستثناء - صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متماقة بالنظام المام . وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل يه بأثر فوري . مثال في إيجار . المستود وقت العمل يه بأثر المستقد على المستود المستود المستود يقد المستود المستود المستود المستود . وإلى المستود . عسلة داك . صريان الفرائد على المراحد المستود . عسلة ذلك . صريان حداد المستود المستود . عسلة ذلك . صريان ولو كانت ناشئة قبسله طالما لم تستقر محكم شهائي لتعلقه والنظام الهام .
Yes	27	(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٦٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		 محق المالك فى تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوتة . م ١/٢٩ ق ١٩٧٧/٤٩ حكم مستحدث ، عدم سرياله على وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك .
4 4.	. 71	﴿ الطعنان رقما ٢٥٥ ، ٢١١ لسنة ١٥قسيطسة ٢٥٪ ١٩٨٢/٢

صفحة	القاعدة	
žYŁ		 جواز الطعن فى الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . المادة الأولى من قانون المرافعات الأحكام الصادرة فى الطعون فى قرارات لجان تحديد الأجرة خضوعها من حيث جواز الطعن وفى كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت فى ظله . علة ذلك . شمول المادة ه ٨ ق له السنة ١٩٧٧ الفواعد المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام . (الطعن رقم ٣٣٩ لسينة ٤٨ ق ح جلسة ٢٩٨٧/٤/٧٩)
3.4 41	۲۳۰	ا - إبرام عقدالإبجار في ظل القانون ١٩٦٩/٥٢ خضوعه في إثباته للقواعد الواردة فيه . صدوره صحيحا . أثره . بطلان المقود اللاحقة عليه ولو كانت ثابنة الناريخ طبقا للمادة ٢٥ ق ١٩٧٧/٤٩ . علة ذلك . للطعن رقم ١٩٧٧/٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٣٠)
		(ثانيا) القانون الواجب التطبيق .
*11	114	 ا ساشتمال الإیجار ، علی عناصر أخری أكثر أهمیة من المكان محیث یتمذر الفصل بین مقابل ایجار المكان فرحد ذاته و بین مقابل الانتفاع بمزایا تلك العناصر . أثره . عدم خضوع الإجارة لقانون ایجار الأماكن . (الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۰/۳۱)
		 ٢ العقود المبرمة بشأن استنجار كبائن شاطىء المعمورة. عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن ، علة ذلك .
31/	1177	﴿ الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩/٥/٢١)

3-57		^ 1
ا صفحة	القاعد	
		 العقود المبرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير بشأن استئجار كبائن شاطئ المعمورة ليست عقود إدارية علة ذلك .
711	117	﴿ الطُّعَن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٣١/٥/١٩٨١)
		 ع سريان عقود إيجار الأماكن على المالك الجديد . م ٣ ق ١٤/١٠ ١٩ شرطه .
1700	777	﴿ الطَّمَنْ رَقَم ٩٠ لُسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٢/١٢/٢٢)
***	٧٠	ر بمالتا) رشات العلاقة الايجارية . المستاخرف إثبات واقعة التأجير و جميع شروط المفقة بمكافة الطرقة : شرطه . ألا يكون هناك عقد مكتوب أو أن ينطوى السند على تحايل على قواعد النظام العام وأن يتمسك المستاخر بذلك صراحة . م ١٩٢٤ ق ، ٤ لسنة ١٩٧٧ ، م ٢١/٢ ق ، ٤ لسنة ١٩٧٧) م الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ١٩٩٨
		 ٢ - الفاء القرار الصادر بالاستيلاء على محل . م ٧ق ١٣١ لسنة ١٩٤٧ . أثره . إعتباره كان لم يكن وزوال كافة الآثار المترتبة عليه ومنها العادةة الابجارية . أحقية من سبق ووضع يده عليه فاستمرار حيازته . م ١/٥٧٣ مدنى. علة ذلك .
1.4.	114	﴿ الطَّمَنُ رَقَمُ ٦٦٢ لُسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٩/١١/٢٩)
		 ٣ تقدير قصد الاقامة في الدي الموجرة من سلطة عكة الموضوع .
1716	744	﴿ الطُّمَنُّ رَقَّمَ ٤٠٤ أَلَسْنَةً ٤٨ قَى _ جلسةً ٣٠ /١٢/ ١٩٨٢)

إصفحة	القاعدة	
		(رابعا) تحديد الأجرة .
		 الأرض المسموح بالبناء علمها. المقصود بها مسطح الأرض القائم عليها البناء مضافا إليها مسطح الارتداد الواجب طيقا للقانون • علة ذلك • مثال •
* 12	٨٤	(الطعن رقم 779 لسينة ٤٨ ق ـ جلسة $79/2/19/1$)
		٢ — الأجرة المحددة بعقد الإمجار الصادر من المالك السابق حجة على المالك الحسديد . لايشترط أن يكون للعقد تاريح ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية . اتفاق المالك السابق والمستأجر أشاء الامتداد القانوني لامقد على أجرة تقل عن الاجرة الفانونية أثره الترام المالك الحديد بهذه الاجرة مالم يشهت صورية هذا الانفاق . م ١٢ ق ١٢ السنة ١٩٤٧ ،
:\$ለ£	٨٨	(الطعن رقم ۲۲۱ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٥/٥/١٩٨٢)
		 إلا صلاحات والتحسينات الحديدة التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة ، جواز تقو يمها وإضافة مقابل الم يتفاع بها للحرة الأساس ، وجوب إحمال اتفاق الطرفين مالم يقصد منه التحايل على القانون ،
٧٠١	140	(الطعن رقم ٧٥ه لسنة ٤٩ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٦/٩)
		ع ــ الترخيص للستاجربالتأجيرمن الباطن مفروشا : ميزةجديدة . جواز تقويمها وإضافتها إلى الأجرة . م ٢٨ ق ٥٢ لسنة ١٩٣٩ و م ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
7.1	140	﴿ الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٩/٦/٦٩٩)

مفط	القاعدة	
V-1	140	 ما الأجرة المحددة وفقا للقانون ٧٥ لسنة ١٩٩٩ القصد منها الانتفاع العادى بالعين الموجرة - تخــويل المستأجرحق التأجير من الباطن مفروشا ، ميزة يحق للؤجر تقاضى مقابل عنها . الطمن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسـة ١٩٨٢/٦/٩)
		 ب - الترخيص للمستأس باستعمال المكان المؤجر فندقا منطوى على التصريح له بالتأجير بالفرش . حتى المؤجر في التضاء زيادة الأجرة - الأجرة الإضافية تستحق في كل صور التاجيز المفروشة - المادتان ٢٨ق٢٥ لسنة ١٩٩٧ ر ٥٥ق ٥٤ المسلمة ١٩٧٧
V•1		الطفين وقم ٥٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩) ٧ - إعادة النظر في تقدير أجرة باق وحدات الأماكن المؤجرة ولو لم تكن محلا للطون من ذوى الشأن ، مناطم . أن يحسكم في موضوع الطعن بالقبول ، م ١٩٧٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
V Y'		(الطعن رقم ۱۰۵۸ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱۹۸۲/۳/۱۱) ۸ - شغل البناء لجسره من الأرض ، أثره ، إحتساب المساحة المبنى عليها فعلا مالم يكن القدر المخصص لمنفعة البناء عدد بفواصل ثابتة م ۲/۱۱/ق ۲۹٬۹۳ .
114		 « الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٠) . ٩ تقدير أجرة المبنى . عناصره ، إحتساب كل قيمة الأرض على الأدوار المقامة فعلا المسموح بها وهير المسموح بها ، وتوزيمها وقيمة المبانى على وحدات المبنى .
11/	17 3.	﴿ الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٨٤ ق جلسة ٢٠/١٢/١٢) ٤

A o		المياء
لعف	القاعدة	
* **	٤٠	(خامسا) امتداد العلاقة الايجارية ١ - اعتبار الحسم زوجة المستاجر مستأجرة أصلية العين النزاع استنادا إلى أحكام النيابة الضمنية والاشتراط لمصلحة الغير . خطأ . علة ذلك . لا الطمن وقم ٧٤٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨٢/١/٢٨٢)
£ A£	٨٨	 الأجرة الحسددة بعقد الإيجار الصادر من المالك السابق حجة على المسالك الجديد . لايشترطأن يكون للعقد تاريخ ثابت سابق على التصرف الناقل لللكية . اتفاق المساك السابق والمستأجر أثناه الامتسداد القانوني للمقدعل أجرة نقل عن الاحق القانونية . أثره . التزام الممالك الجديد بهذه الأجرة ملم يتبتصورية هذا لانفاق . م ٣٧ ق ٧٤٥ ، ١٩٦١ ق ٢٤١ ق ١٩٩٨ .
e £o		 ٣ – الدعوى بطلب إنهاء عقد الإيجار باعتبار أن الشاغلة للعين المؤجرة ليست زوجة لمستاجرها الاصلى الذي تركيها . دعوى متيزة عن دعوى الزوجية التي عنها المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . الزوجية التي هي من شرائط امتداد عقد الإيجار عمالا بالمادة ٢٩ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٥ لا يازم لتوافرها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية . (الطعن وقم ١٩٥٥ لسسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٠/١٩)
aţo	11	 ع وف المستأجر أو تركه للمين . لروجه وأولاده الذي كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . البقاء بها . م ٢١ ق ٢٥ لسنة ١٩٦٩ لا يشترط ثبوت الزوجية بوثيقة رسمية . إللمن وقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٠/١٩)

منفحة	القاعدة	
444		 هـ الاستداد القانون لعقود الإمجار ونفاذها في حق خلف المؤجر . شرطه أن يكون العقد قائماً .
'''	111	(الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۳۱/۰/۲۸۱)
4٧	١٧٥	 ٣ رب الأسرة المستأجر للسكن اعتباره دون أفراد أسرته الطرف الأصيل فى عقد الإيجار . زوجته وأولاده ووالديه المقيمون معه ليسوا مستأجرين أصليين . لامحل لإعمال أحكام النيابة الضمنية أو الاشراط لمصاحة الفير . م ٢١ ق ٥٠ السنة ١٩٦٩ ي والطبّن رقم ١٤٠٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		المنهادسان عامل الوحدات السكنية:
		 ٢ أس تبادل الوحدات السكنية بيب ظروف العمل قاصر على مدينى القاهرة والاسكندية . تبادل الوحدات السكنية المملوك للدولة والقطاع العام بموافقتهما بسهب الظروف الصحية والاجتماعية شامل كل مدن الجمهورية . م ٣ قرار وزير الإسكان ٩٧ لسنة ١٩٧٠ .
207	۸۲	(الطعن رقم ۳۷۵ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٨/٤/٢٨)
104		 حقد تبادل الوحدات السكنية عقد رضائى . عدم إفراغه في النموذج الحاص لا بطلان . عدم إعتداد المحكمة بعقد التبادل لعدم إفراغه في النموذج الحاص خطأ . ل الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ ›
207	۸۲	
		(سابعاً) احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد :
		حظر احتجاز الشخص مالكما أو مستأجرا أكثر من مسكن
		دون مقتص في البلد الواحد . خالفة الحفظر . أثره . لكل ذي

صفحة	القاعدة	
		مصلحة حق إعمال الجزاء المدنى بإخلاء المخالف. طاب قصر الجزاء على رفعدعوى بتخيير المخالف فالاحتفاظ بأحدالمساكن. خطأ . علة ذاك .
የ ለነ	714	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/٧)
1		(تاسنا) الاخلاء لعدم الوفاء بالأجرة .
		 ۱ دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . جواز توقى الحكم عليه بالاخلاء بسداده الأجرة والمصاريف والنفقات دون الفوائد . ق ٤٠ لسنة ٧٧٥
Yet	٤٦	﴿ الطُّعنْ رقم ٤٥٤ سَـنَة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		٧ طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة المستحقة والتأجير من الباطن. القضاء بالإخلاء للسبب الثاني. قضاء المحكمة الاستثنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تحققت من عدم تخلى المؤجر عن هذا الطلب. لا خطأ . علمة ذلك .
404	174	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 عدم تقديم الطاعنان ما يدل على تمسكهما أمام محكة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للمطمون ضده . افتقار النمى إلى الدليل .
404	۱۷۳	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		* الإخلاء لعدم سدادالفوائد ع
		عدم جواز الحكم بالاخلاء استنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة، ق 29 لسنة ١٩٧٧ و إعمالٍالأحكامالشريعة
		ى د بره المسارة ، ق 27 مسه ١٩٧٧ و المهالإلا حمام الشريعة

مسلحة	القاعدة	
*01	٤٠	الإسلامية والدستور. علة ذلك . سريان هذا الحكم باثر فورى على المراكز الفانونية وقت نفاذه رلوكات ناشئة قبله طالما لم تستقر محكم نهائى لتعلقه بالنظام العام . (الطعن رقم ٧٥٤ سسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		" الإخلاء المدم سداد المصاريف".
		الحكم بإخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف الرسمية دون سيان جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التي أوفاها . قصور .
Yot	٤٦	المالية دقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		وَ السَّكُوارِ فِي التَّاخِيرِ فِي دفع الأجرة " .
		۱ تكرار المستأجر في الامتناع أو التأخير عن سداد الأجرة ، وجوب إخلائه من المين المؤجرة رغم الوقاء بالأجرة أثناء سير الدعوى ، م ۲۳ من ق ۷ ملسنة ١٩٦٩ ، شرطه . أن يكون الامتناع أو التأخير السابق أقيمت بشأله دعوى موضوعية بالإخلاء ، لا يكفى سبق إقامة دعوى مستعجلة بالطرد .
٨	۱۸	(الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ٦٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		 ٢ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريانه بأثر فورى على المراكز الفانو نية القائمة التي استرت حتى تاريخ نفاذه . عدم انسحاه على المراكز التي نشأت وانتهت قبل العمل به . الوفاء بالأجرة بالحكم المستعجل الصادر سنة ١٩٧٣ . لايسرى عليه . لا يقوم بها حالة التكرار في التأخير في الوفاء .
٨	14	﴿ الطَّعِنْ رَقَّمَ ١٩٨٥ لَسِنَةً ٦٦ قَ مَا جِلْسَةً ١٩٨٢/١/١٣)
	1	1

A 1		إيجساد
مفحة	القاعدة	
		 ٣ - تمكرار التأخير في سداد الأجرة الذي يبرر الإخلاء . جواز أن تكون قد أفيمت عنه دعوى موضوعية أو مستعجلة م ١٨ ق ١٣٢ لسنة ١٩٨١ . (الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
		 ثبوت وفاء المستأحرة بالاجرة بإيداعها خزانة المحكة بعد عرضها قانونا وقبل انعقاد الخصومة في الدعوى المرفوعة. لاتقوم به حالة تكرار التأخير في الوفاء بالإجرة .
٨٥	18	(الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨١)
		(تاسعا) التنازل عن العين والتأجير من الباطن .
-		 التأجير من الباطن . ماهيته . وجوب أن يكون لقاء أجرة متفق عليها . عبء إثباته . على عانق المؤجر طالب الإخلاء .
1.1	۲٠	(الطمن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		 التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن - ماهية كل منهما .
3 2 4	١٨	(الطعن رقم ۳۱۷ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٣٠/١/٢٠)
		 ٣ - سكوت المؤجر مدة طويلة رغم علمه بالتاجير من الباطن ، جواز اعتباره تسازلا من جانبه عن استعمال حقه في طلب الإخلاء ، إنقضاء عقد الإيجار الأصلى ، أثره ، إنقضاء عقد الإيجار من الباطن ولو كان التأجير من الباطن مأذونا به من المؤجر .
۹۹۳	١٠٨	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ١٥ ق ـ جلسـة ٢٧/٥/٢٨٢)

صفحة	القاعدة	
		 ع - طلب المؤجر إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة المستحفة والتأجير من الباطن . القضاء بالإخلاء للسهب الثانى . غضاء المحكة الاستثنافية بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة بعد أن تحققت من عدم تخلى المؤجر عن هدذا الطلب . لاخطأ .
104	۱۷۳	﴿ اِلطُّعَنَ رَقَّمَ ٢٦٥ لُسِنَةً ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 حق المستأجر المصرى المقيم بالخارج في تأجير المسكان المؤجر له خاليا أو مفروشا . م ٢٦ , ٢ ق ٢٥/٦٠ ، نطاقه . النصرين على الفاطة الفلسطينين العرب المقيمين في مصر معاملة المصريين في شأل النوظف . م ١ ق ٣٦ لسنة ١٩٦٧ . لا يمتد نطاقه إلى المحمدين في هـــذا الشأن م ٢٦ ق ٢٥ /١٩٦٩ . حلة ذلك .
441	140	﴿ الطُّمَن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		التنظيم التأجير من الباطن يلتغني الهنع من التنازل . مَمْ يُؤَهِّهُمْ الله الصريحة من المنازل . أَحَدُهُمْ الله العرجة من أحدهما دون الآخرى . اعتقلال محكمة الموضوع باستخلاصها متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .
1121	7.7	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)
		 التأجير من الباءلن . جواز إثباته بكافة طرق الاثبات علة ذلك .
174	779	﴿ اِلطَّمَنَ رَقَمَ ٢٠٤ لُسِنَةً ٤٨ ق مـ جلسة ٣٠ /٢٢/٢٨٢)
d		 ٨ إقامة المؤسرة دعواها بالاخلاء التأجير من الباطن وأسبين أخريز. القضاء بالاخلاء الثيومت السهب الاول دون

41		إيجار
دة إصفحة	القاعد	
	لسببين الآمرين . إلغاء الحسكم من المحكمة الاستثنافية اقمه التأجير من الباطن دون أن تعرض لباق أسباب غم عدم التنازل عنها خطأ في القانون .	لاثتفاء و
34.1	رقم ۱۸۰۱ لسنة ۵۱ و هيئة عامة ، ـ جلسـة ۱۸۰۳) بست سند سند سند سند سند سند سند سند سند سند	(الطعن ۱۲/۲۱/
	عير لمن يزاول مهنة أو حرفة "	^{وو} التأج
	مستأجر المنشأة الطبية . حقه فى التنازل عنها فى أى الطبيب مرخص له بمزاولة المهنة دون موافقة لة ذلك .	قت يشا
741	رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٣/٣١) ٢٧	الطعن و
	الغرف التجارية لا تزاول مهنة أو حرفة . ق ١٨٩ ١٠. تأجيرها جزء منالعين المؤجرة لها لمن يزاول مهنة عدم انطباق المسادة ٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .	سنة ۹۵۲ و حرفة .
7.1	رقم ۳۶۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۲۷/٥/۲۸)	الطعن
	ستخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة لعين المؤجرة تأجيره من الباطن، دون بيان دليل تجاوز تتضافة إلى التأجير من الباطن فساد في الاستدلال.	مهاره با
3.1	قم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ۲۱/۱/۱۳) ۲۰	الطمن و
	ير الموسمي والمؤقت "	^{رو} التأج
	ناجير المستأخر للعين الكائنة بمدينة الاسكندرية فى موسم الصيف فقط وفى ظل القانون ٢٥ الايعد مهردا الاخلاء علة ذلك . اعتباره إستذلالا	ن الباطن

صفحة	القاعدة	
۳٦٥	77	مألوفا طبقا لما استقر عليه العرف . تجاوز التأجير شهور الصيف . اعتباره مسوغا للاخلاء . (الطمن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة١٩٨٢/٣/٣١)
4 70	77	 ٢ إباحة التاجير مفروساخلان انصيف بمدينة الاسكندرية يأكلها . عرف مستقر . قرارى وزير الاسكان رقمي ٢٧٤ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٨٠ . القصد منهما . إضافة مصايف جديدة . ٢ لسنة ٤٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
4 10	ing ing	م ب تأجير المستأجر العين الكائنة بمدينة الاسكندرية المسكندرية من العلمان مفروشة في موسم الصيف . لا خطأ العلمان رقم ٢٦ لسبنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
Mhr.	*1	 ع حق المالك فى تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوته . م ۱/۳۹ ق ۶۹ لسنة ۱۹۷۷ . حكم مستحدث . عدم سريائه حلى وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك . الطمئان رقما ۲۹۵ ، ۲۹۱ لسنة ۱۵ صيلسة ۲۹۵/۳/۲۰)
1177	Y 11	 ٥ حق المسائل في تأجير وحدات المبنى مفروشا م١٣ ق ١٩٨١/١٣٦ . قاصر على المبائى التى يبسدا في إشائها في ١٩٨١ / ١٦٨١ تاريخ العمل بالقانون . الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦)
		 ٦ - تأجير المستأجر للعين المؤجرة مفروشة فى ظل القانون ١٩٤٧/١٢٩ - مؤداه المتداد عقدها قانونا صدور القانون

**		- 14
صفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٦٩. أثره. انحسار الامتداد القانوني للتأجير مفروش.
		۱۳۶۶ ۲۶ و ۱۹ منه « مثال » .
1418	779	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمَ ٤٠٤ لَسَنَةً ٤٨ قَ لَـ جَلَّمَةً ٢٠/٢٢/٣٠)
		٧ - تأجير المستأجر العين المزيرة له مفروشة في فترة
		سابقة على وجوده بالخارج . أثره . نشوء حق المؤجر في طلب
,		الإخلاء ولو نشأ للستأجرالحق ڧتأجير وحدته ڡى فترة لاحقه. لا محل للتحدى بحكم المــادة ٢/٢٦ ق ٥٦ لسنة ١٩٦٩
1445	504	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣٠/٢٢/٣٠)
1112	יוו	
		(عاشرا) إساءة استعال العين والاضرار يسلامة المبنى :
		١ – وجوب ثبوت الاضرار بسلامة المبنى كسهب لإخلاء
		الستأجر م ١٨/٥ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق بالنظام
		العام • سريانها بأنرفورى مباشر على المواكث القانونية التي ا لم تستقر يحكم نهائى .
		﴿ الطُّن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق - « مينة عامة ، -
774	١	جلسة ٢٥/٣/٢٥ سيد سيد سيد سيد سيد
		٣ - إشتراط الحصول على حكم نهائى لإنبات الاستعمال
		الضار بسلامة المبنى كسبب للاخلاء لا عس بذاتية القاعدة
		الا مرة ، سريانه من تاريخ نفاذ القانون ٢٣٠ لسنة ١٨٥ دون
		أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .
		﴿ الطَّمَنُ رَقْسِم ٢٢١٩ لُسِنَةً ٥٥ قَدِيدٍ هِدَا قَدَادٍ قَدِي
771	١	(19/0/7/70
	I	I

القاعد	
	 وسيلة الاثبات القانوثية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكة الاخلاء م ۱۵ ق ۱۳۳ لسنة ۱۹۸۱.
	وجوب تقديم حكم نهائى بالنسبة للوقائم اللاحقة على صدوره
	(الطعن رقسم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق - د هيئية عامية ، _
1	چلســة ۲۰/۳/۲۵)
	 النص في عتد الإمجار على التنفيذ العيثي أو التمويض.
	لا يحول دون حق المؤجر في طلب فسخ العقد والتمويض هي كان له متبض. م ٥٨٠ * مدى
	لإ الطفن رقسم ٢٢١٩ لسينة ٥٣ ق _ و هيشة عامية ع
١	(1940/4/40
	في الملاك ألجزئ للعين المؤجرة لايترنب عليه بذاته انهاء
	العلاقة الاجمارية للسناح أن يطلب انتقاص الأحرة بقدر
	ما نقص من الأمفاع أو فسخ الإيجار دون إخلال محتمه
	ف القيسمام بالترسمات الضرورية لصيانة المين المؤجرة م 4- 2 مدنى .
174	(الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ٢١/١١/١٨)
	٣ – ضمان المثرج المستأجر في تمرينه الشخصي . شرطه .
	لا محل للتحدي في خصوصه بالمادتين ٤ ، ٨٠٧ مرني .
	علة ذلك ،
181	(الطعن رقم ۷۷۸ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٥/١١/١٨)
	٧- إستظهار خطأ المؤجرالذي ترتب عليه نقصر إنتفاع المستأجر
	بالعين المزحرة م من سلط: محكمة الموضوع مادام إستخلاصها
	سائغا مثال بشأن إقامة المؤجر محلا بالممر الذي يه محلات المستأجرين
	﴿ الطمن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - بيلسية ٢٥/١١/١٨٢٠٠
	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\

4.		إيجسار
مفحة	القاعدة	
		العلاقة الإمجارية :
3.60	177	 ١ - إنقضاء الشركة القائمة بين المستأحر وشريكه بالعين المق مرة أثره فقد الشريك سنده في البقاء بالدين . قضاء المحكة بإخلائه لا يتناقض وطلب المستأحر طرده علة ذلك . ١ الطعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٨٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
,		 الأدلة التي تعد مقدما للاشبات - خضوعها للقانون السارى وقت إعدادها أو الذي كان ينبغي فيه إعدادها . م همدني نشوء العلاقه الإنجارية في ظل القانون المدني الملغي - إثباتها لا يحون إلا بالكتابة أو بالافرار أو بالامتناع عن اليمين . م ٣٦٣ مدني قديم . إثبات هذه العرقة بالبينة _ رخم الاعتراض على ذلك _ و إقامة الحكم قضاءه على ما استخلصه من أقوال الشهود ، خطأ - علة ذلك _
۱۲۲	171	﴿ الطُّعنْ رقم ٢٨٢ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٠/٢/٢٨٢)
		 حدوى تحفيض أجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . إختلافها عن دعوى استرداد ما دنع زائدا عن الأجرة القانو نية من حيث الاتصال بالنظام العام والنزول عن هذا الحق . أثره . خضوع الحق فيه للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . م ۱۸۷۷ معنى .
۸١٥	120	﴿ الطَّمَنُ رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٢/٢/٢٩٨١)
		 إلا حسكام العبادرة من المحكة الاستبدائية بتشكيلها طبقا الحادة ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في الطمن على قرارات على المنشأت الآيسلة السقوط والترميم والصيانة . الطمن

صنحة	القاعدة	
B erseyinki		طيها بطريق الاستثناف. خضوعه للقواعد العامة . قصر نطاق المسادة ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على الأحكام الصادرة فىالطمون على قرارات لحسان تحديد الأجرة .
440	١٧٤	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 ه الطعن على قرارات لحان المنشأت الآيلة للسقوط والترسيم والصيانة ، م ٥٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٠٧ - خضوعه للقواعد العامة فى قانون المراة ال بشأن طرق الطمن فى الأحكام ، علة ذلك .
1184	110	﴿ الْمُلْفِنُ رَبِّم ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٨)
		المستدائية أو الحرثية في دوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى الله الدي أو الحرثية في دوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللهان الادارية ذات الاختصاص القضائي كأصل مادام لميقيدها أو يحالفها نص صريح ، الاحكام الصادرة من المحكة الابتدائية في الطعون على قرارات لحان الترميم والصيانة والهدم . قى ٢٠ لسنة ١٩٦٩ ، قالميتها للاستثناف ، علة ذلك .
1101	77^	؟ الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٩/١٢/٢٩٨)
17.1	٣	٧ - الاسباب التي تجمسيز طلب إخلاء العين ا،ؤجرة المادة ١٨٨ من القانون رقم ١٣٦٦ لسنة ١٩٨١ - اعتبارها تحديد اللوقائ التي يستمد منها المؤجر الحق في طلب الاخلاء - (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » ـ جلسك (١٩٨٢/٢٢/٢) السنة ٥٠ هيئة عامة » ـ جلسك ٨ - استناد المؤجرف دعواه بالاخلاء على أكثر من سهب .
	~	القضاء بالاخلاء على سند من أحدها دون التعرض للاسباب

-	1 1 1 1	
ميفحة	اساعدة	
17.1	٣	الاخرى . استثناف المستأجر للحسكم . أمره . نقل الدعوى إلى الحكمة الاستثناف بسكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن التسك بها . (الطعن وقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق د هيئة عامة ، _ جلسسة ٢٧/٢/ ١٩٨٦)
		مسائل متنوعة
		 ١ تسليم العن المؤجرة الستأجر . كيفية تحققه . مجرد الترخيص المستأجر بالانتفاع مع وجود عائق يحول دوله ولو كان راجعا إلى قمل الغير . عدم اعتباره تسليما . التسليم الصحيح.
		ماهيته ،
170	175	(الطعن رقم ٥١ه لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ٣ /١٩٨٢/٦)
		 بيح المسالك المبثى أو جزه منه لمشتر ثان يعقد لاحق . ولوكان مسجلا — بعد سبق بيعه لمشتر آخر ، باطل بطلانا مطلقا .
MAY	177	(الطمن رقم ۲۲۰ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٠/١١/٢٨٢١)
		إيجار الأراضى الزراعية • مسلم المنازعات الزواعية * مسلم الفصل في المنازعات الزواعية *
		القرارات النهائية التي تصدرها لجمان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود إختصاصها لهاحجية أمام المحاكم .
777	117	(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ ق ــ چلسة ٣١/٥/٢٨١)
		صدور قرار من لجنسة الفصل فى المنازعات الزراعية حائرًا لقوة الامر المفضى . أثره . عدم جواز إعادة مناقشة النزاع

المغمة	القاعدة	
777	118	وأسانيده مرة أخرى ولوكان القرار معيباً قوة الاس المقضى تعار على اعتبارات النظام العام . (الطمن رقم ١٩٨٢/٥/٣١)
		(ب) بطلان . بنوك . ببیع
		بطلان
140	1.1	(أولا) بطلان التصرة ت
201		 حقد تبادل الوحدات السكنية عقد رضائى . عدم إفراغه فى النوذج الحاص . لا بطلان . عدم اعتداد المحكمة بعقد التبادل لعدم إفراغه فى النوذج الخاص . خطأ . (الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٨/٤/٢٨) .
		٣ - دعوى تحفيض أحرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية المختلفها عندعوى استرداد مادفع زائدا عن الاحرة القانونية من حيث الانصل بالنظام العام والنزول عن هدا

مغجة	القاعس	
		الحق.أثره . خضوع الحق فيه للقواعد العامة لدنع غيرالمستحق ومنها فوامد النقادم . ١٧٠ مدى .
۸۱٥	160	(الطمن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٢/١/٢٨٢)
		 ع حسيح المساك المبنر او جزء منه لمشتر ثان بعقدلاحق. ولوكان مسجلا حسيد سبق بيعه لمشتر آخر. باطن طلان مطلقا . علة ذلك .
۸۸۷	178	(الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)
		 سازل المؤسسة المطمون ضدها عن تراخيدر الاستيراد الشخصية المخصصة لها إلى الطاعن الذي ايس له حق الاستيراد أصلا. اتفاق باطن. عله ذلك. مخالفته لقواعد تنظيم الاستيراد المتعلقة بالنظام العام.
1117	717	(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق ــ جلســة ٢٠/١٢/٢٠)
		(ثانيا) بطلان الإجراءات :
		 ١ ١٠كية النكوم عليه للعين محل التنفيذ ليس من ثأنها بطه ن إجراءات التنفيذ التي تمت ثماذا لحمج قائم .
771	٤١	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١١)
		 ٢ أوجه البطارن في الاجراءات التي يجوز إبداؤه بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . ماه تها . الادعاء بانتضاء الدين يعد من هذه الأوجه . علة ذلك .
4.51	٦٤	(الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)

4 . 1	L a x . = 11 1	
45540	القامدة	
		 ح خالفة البيانات الواجب ذكرها بقائمة شروط بيسع العقار . أثره . بطلان القائمة . م ٤١٤ ٢ ٤ مرافعات . حدم امتداد ذلك إلى مخالفة قواعد تقدير الثمن الأساسى . حلة ذلك .
271	۲۷	﴿ الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٢/٤/٢٢)
		 ع - بطلان أوراق التكليف بالحضور لميب ف الاعلان. نسبى . لصاحب المصلحة وحده الهسك يه .
444	117	﴿ الطَّمَنْ رَقَّمَ ٨٨٤ أَسْنَةً ٨٤ ق _ جِلْسَـة ٣/٦/٢٨٢)
		و - انعقاد الخصومة . شرطه إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى الخصومة لا تنعقد إلا بن أطراف أحياء وإلا كانت المناومة لا ترب أثرا .
** A	146	
*178	V	 ۲ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعدم كفاية التحريات. نسي مقرر لمصلحة من شرع له . ليس لغيره التمسك به . (الطعنان رقما ٥٠٥،٤٥٥ لسنة ٤٤٥ جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)
1116		(ثالثا) بطلان الأحكام:
		ا - إعفاء حكم المحكين من اتباع إجراءات المرافعات ليس من شأنه عدم اتباع الأحكام الحاصة بالتحكيم الواردة في ذات القانوزومنها وجوب اشتمل الحكم على صورة من وثيقة التحكيم م ٧٠٥مرافعات ، إغفال ذلك ، أثره ، بطلان حكم الحكين ،
٤٧a	٨٦	﴿ الطُّعَنُ رَقَّمَ ٢٣٦ لَمِنَةً ٤٩ قَ سَـ جِلْسَةً ٤/٥/١٩٨٢)
	•	· ·

		<u> </u>
مفحة	القاعدة	
and the second	,	 حـ غموض منطوق الحكم و إبهامه لا يؤدى إلى بطلان الحكم . عدم جواز الطعن فيـــه بالنقض . سبيله الرجوع لذات الحكة لتفسير ما وقع من عموض أو إبهام . م ١٩٢ مرافعات .
\$ 17	۸۹	(الطعن رقم ٩:٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٦/٥/١٩٨٢)
~ {∨€	114	 ٣ - وجوب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم . م ١٧٥ صرافعات . (الطمن رقم ١٨٥٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٦/٦))
		 إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان تسبى . عدم جواز النحدى به ألم فول مرة أ.ام محكمة المنقض .
177	14.	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		 مـ بطلان إعلان الرغبة في الشفعة . عدم جواز التحدى يه لأول مرة أمام محكة النقض . علة ذلك .
VAN	1.84	﴿ الطُّعَنْ رَقِم ١٣٩٢ لَسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٤/٦/٦٨٢١)
		 البطلان الناشيء عن عدم اخبار النيابة العامة بالدعاوى الحاصة بالقصر. نسي . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكة النقض .
300	100	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٣٠ /٢/١٩٨٢)
		 البيانات الواجب تضمينها الحكم . إغفال بيان المادة الصادر فيها الحكم . لا بطلان . مادة ۱۷۸ مرافعات .
171.	714	﴿ الطمن رقم ١٧٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/٢٠

ا صريحة	ما القاعلة
1777	 ٨ خلو الحكم من سانات حضور الخصوم أو غيبهم . ٩ ٨٠١ مراف المعدلة بالفانون ١٢ لسنة ١١٠ ١ . لا الذن. علة ذلك . ٨ الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - حلسة ٢٠/٢٠/١٩٢١)
	(رابعا) بطلان الطعن : وجوب اشتمال صحيفة الطعن على بيان دوطن اناجم .
۸۲۷	م ٢٥٣ مرافعات . الفرض منه . تحقق الفنية من الاجراء
	مِنُوكَ
	خطاب الضمان : خطاب الضمان اعتباره حجة على ه قديه . أثره .
790	﴿ الطَّعَنْ رَقْمُ ١٢٩٣ لَسَنَةً ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/٨) } وه
	ولا أه ومن بالستفيد الآي صابو حال الفران لهما له . مفتطة من المستفيد . مفتطة من المواه المستفيد . أما أبنك الوفاء المستفيد . أما أبنك بالوبات الماليات المعين المستفيد عدم اعتباره ضامن أو كفيل المستفيد عدم اعتباره ضامن أو كفيل الاستقلال لزام .
740	ولا الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١٢ / ٧١
	(راجع أيضا أوراق تمجارية)

		G. ~3.
inio	القاعدة	
		عقد فتح الاعتباد :
		الدائن المرتهن وهن حيازى إعتباره وكيلا عن المدين الراهن. مؤداه . عايه بهسذا الوصف عبء إثبات ما دفعه إلى الغير عن موكله وموافاة موكله بكافة المعلومات الضرورية عما وصل إليه من تنفيذ الوكالة وان يقدم حسابا مفصلا عنها. م ه ٧٠ مدنى . (مثال لعقد فتح اعتماد بحساب جارى مضمون برهن للبضائم).
VOY	144	(الطمن رقم ۱۲۶ لسنة ۶۲ ق ـ جلسـة ۱۹۸۲/٦/۱۶)
- 20		بيـــع أولا : الترامات البائع :
- 1		. 2
3		 حلول الشفيع محل المشترى فى حقوقه والتزاماته. م ٤٥٥ مدنى . مفاده . تحمل البائع دون المشترى فى مواجهة الشفيع بكافة التزاماته قبله .
34 - 1	00	(الطعن رقم ۲۶ه لسنة ۶۸ ق ـ جلسـة ۱۹۸۲/۳/۱۱)
- ,		 للكية فى المواد المغارية لا تنتقل سواء بين التماقدين أو الغير إلا بالتسحيل . دأن البائع للعقار الذي لم يسجل عقده ـ له حق التنفيذ على العقار . عله ذلك . أن ملكيته ما زالت على ذمة البائع .
۰۱۰	1.7	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٢٩)
		 ۳ - ضمان الاستحقاق شرطه . لا بشترط لقیامه صدور حکم قضاتی بنزع ملکیة المبیع من المشتری -
વ દ દ	١٧٠	(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
	,	

اصفعة	القاعدة	
411		 ع - تصرف البائع فى المنقول المعين بالذات لمشتر ثان . تصرف من غير مالك . علمة ذلك . تعوض المشترى الأول الثنانى حق الأخير فى الرجوع على البائع بضمان الاستحقاق . لا الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
711		 الملكية في العقار . لا تنتقل إلا بالتسجيل . الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع لا يرتب بداته انتقال الملكية . أثراخها إلى ما بعد حصول التسجيل .
1-17	١٨٢	ص﴿ اللَّمِينَ رَقَّم ١٧ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢١/١١/٢١)
		وَ فِيْنِيا ، التزامات المشترى :
4 \V	44	أ من فاعدة استحقاق البائه للفوائد القانونية عما لم يدفع المرتفق في سلم المبيع الهشترى وكان قابلا لإنتاج تمرات و ميم المرتفق المنتقب المنتقب المنتقب المنتقب المنتقب المنتقب المنتقب المنتقب ١٩٨٢/٥/١٩٨٢)
401	1/0	 لا أماق على الشرط الفاسخ الصريح فى العقد عند التأخير فى سداد باقى الثين ، قبول البائع للوفاء المتأخير ، أثره ، اعتباره النازلا عن إعمال الشرط الفاسخ الصريح ، « الطعن رقم ٨٦٦ السنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٣)
		 ٣ - حن المشترى فى حبس الثمن . مناطه . وجود سهب حبدى شيءهه نرع البيع من بده. سقوط هذا الحق بالنزول عنه بعد تبوته أو بالانفاق على عدم استعماله . ٤ الايداع المبرئ للذمة . شرطه . ١ الطعنان رقما ٩٩٨ ، ٧٧٢ لسمنة ٤٠٠٠ ق جلسة
Yev	178	

. ي

المفحة	القاعدة	
۷۵۷	174	 إلى الحام المبرى، للذمة , شرطه . الطعنان رقما ۹۸ ، ۱۹۸۳ لسنة ٤٠ق. جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		 الشرط الفاسخالصريح جزاء عدمالوفاء بالثمن فىالميعاد المنفق عليه ، عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير
		حق . قيام حق المشترى في حبس الثمن . لا محل لإعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريح
448	144	(الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸)
		 حقالمشترى فحيس الثمن. مناطه. وجود سيبجدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد فيه . تقد رجدية هذا السبب . إحد الل قاضى الموضوع به منى أقام قضاءه على أسباب سائفة .
178	179	ر الطعن رقم ۷۰۹ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸)
0 7	1.1	ثالثا بطلان عقد البيع « بيع الحقوق المتنازع عليها » بطلان شراء القضاء وأعضاء النياية والمحامين وأعوان الخضاء الحقوق المتنازع فيه حالاته. قصاء محكة الموضوع باعتباره كدلك . خضوعه لوقاية عكة النقض . علة ذلك .
		رابما : صورية عقد البيع : ١ ـــ بيع العقار الصادر من الولى الشرعى إلى أولاده مع تبرعه لهم باثمن . هذا التصرف هبة سافرة وليس بيعا . علة ذلك .
٥١٧	٩٣	(الطعن رقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)
.t(xe) t		

صرة بحد	القاعدة	
٥٢٨	104	 ۲ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . شرطه . أن يكون هذا العقد صحيحا وخاليا من المطاعن (مثال لثبوب صورية النمن في العقد النهائي) . ۲ الطعن رقم ۳۲۳ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۲۹/۱۹۸۲)
		خامساً: فسخ البيع وانفساخه: ١ طلب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ العقد إعمالا للشرط الفاسخ الصريح، دفع موضوعى فى الدعوى وليس طلبا عارضاً، علة ذلك .
۲۲٥	1.4	﴿ الطَّعَنَ رَقِم ١٤٣٢ لُسِنَةً ٤٨ ق _ جلسة ٢٣/٥/٢٨)
YoV	178	 ٧ القضاء بفسخ عقد البيع ، أثره ، انحلال العقد بأثر وجهي منذ تسوئه ، الترام المشترى بعد فسخ البيع برد تمارالبيع. ﴿الْطَعَنَانُ وَتَمَا ١٩٥٨/٢/٢ لَمَنْنَة ٤٠٥ر - بلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		 ٣ - طلب مقابل الانتفاع عن العين المبيعة . إستقلاله عن طلب نسم العقد . عدم التلازم بينهما .
1 - 44	148	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٠٩/١١/٣٠)
:		سادسا : بعص أنواع البيوع : ١ — بيع الأملاك الحاصة للدولة :
		بيع أملاك الحكومة الخاصة بالمزاد . ركن القبول فيسه تصديق وزارة المائية أو المحافظ . القبار الجمهورى ٧٦/٥٤٩ بشأن الترخيص للحافظين في سيع أملاك الدولة الخاصة . رسو المزاد وإيداع مبلغ التأمن مجرد إيجاب من الراسي عليه المزاد .
3"7 •	. 01	(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٣/٣/٣/٢٤)

	4 . 40	
مفحة	القامدة	
		٧ - بيع المال الشائم :
		بيع الشريك حصته في المال الشائع بعد رفع دعوى القسمة
		,
		وقيام المشترى بتسجيل عقد شرائه قبل إنتهاء إجراءات القسة
		أثره عدم اعتبار البائع ممثلا للشترى في دعوى القسمة .
171	7"1	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/١/٢٨٢)
		يم الفياد المرام له العا الماه ا
		٢٠ - بيع الشريك المشتاع لحزء من العقار الشائع . ليس
		فاشترى طلب تثبيت ملكيته لهذأ المبيع قبل إجراء القسمةووقوعه
	1	ف نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلاً م ٢/٨٧٩ مدنى
	1	
٨٧٥	104	(الطعن رقم ۲۳۸۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
	(
		غايرا المالين و
	l	ځ ــ البيع الحبرى ۽
	}	الحُمَمَ بايقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا يتسجيله
	l	
	1	المشترى لحصة أحد الشركاء بعقد سجل قبل سجيل حكم إيقاع
		البيع أو قبل التاريخ الذي يرتد إليه أثر سجيله عدم اختصامه
	1	
	(فاجراءات البيع . أثره . إنتقال الملكية لهذا المشترى ولوكان
,		. متواطئا مع البائع . علة ذلك .
144		(الطنن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢)
117	''	(1)11/0/10
		پ سـ البيع بالمزاد العلى «
	1	١ — البيع بطريق الممارســـــــــــــــــــــــــــــــــــ
	1	
	1	للقواعد والاجاءات والشروط المبينة باللأعسة التنفيذية
		للقا وق ١٩٣٤/١٠٠ .
	}	
	•	

مفعة	القامدة	
		 ١ - الأحكامالق انتظمتها اللائمة المذكورة بشأن شروط البيع. طبيعتها . جو از مخالفة الشروط الموضوعية منها . علة ذلك .
۸۸۳	171	(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٩)
		 لا المتزايدون ، توقيعهم على قائمة شروط البيع بالمزاد قبل الدخول فيه ، م ٢٣٥ من الاتحـــة التنفيذية ق ، ١٠٠ المسنة ١٩٦٤ ، مقاده موافقتهم على شرط المزاد وقبو لهم الدخول فيه على أساسها ، التقدم بالعطاء ، ماهيته ، إيجاب وفق شروط المزاد .
***	171	﴿ الطُّمنُ رَقُّم ١٦٩٩ لُسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٩)
		ه ٍ — بيع السفينة ورهنها :
		(۱) إجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لأحكام القانون البحرى المواد ۱۰ – ۲۹ منه . فقدالسفينةصلاحيتها أو صدورتها حطاما . خضوعها للاجراءات المادية في حجز المنقول و بيعه دون القانون البحرى .
۵۸۵	١٠٦	(الطعن رقم ۲۰۷ لسنة ٤٠ ق _ جلسة ٢٤/٥/٢٤)
		(ب) السفينة - تعريفها ، شرط خضوعها للقانون البحرى ، صلاحيتها لللاحة البحرى ، صلاحيتها لللاحة أو صيرورتها حطاما ، مؤداه ، خروجها عن نطاق القانون البعدى ، الاستثناء ، جواز رهن السفينة تحت الإنشاء ، ق ٥ السنة ١٩٥١ الحاص بحقوق الامتياز والرهون البحرية ،
٥٨٥	1.7	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمُ ٥٧ لَسُنَةً ٤٠ قَ سَجِلْسَةً ٤٢/٥/٢٤)

		<u>C</u> ,
مفحة	القاعدة	
		٣ — بيع المحل التجارى :
		العلامة التجارية . جزء من المحـل التجارى . بيع المحل . الأصل شموله العلامة التجارية مالم يقض الانفاق بغير ذلك . م ٩ ق ٧٥ لسنة ١٩٣٩ .
777	٤٨	(الطمن رقم ۱۷۰۶ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨)
		 ۷ — البيع البحرى « البيع فوب »
		البيع البحري " فوب " F.o. B ماهيته . أثره .
740	٥٤	(الطعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٨)
		۸ دعوى صحة التعاقد :
		دعوى صحة التعاقد ، المقصود بها ، استحالة تنفيذ البائع نقل ملكية العقار بسهب أجنبي ، أثره .
31.8	144	(الطمن رقم ۹۸۰ لسنة ۹۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲)
		سابعا : مسائل متنوعة .
		 ١ حدم تجزئة الالنزام . جواز تقريره بإرادة المتعاقدين (مثال في بيع) .
414	44	(الطعن رقم ۹۸۸ لسنة ۳٦ ق ــ جلسة ۲۸/۱/۲۸۱)
		٧ ـــ اعتبار البيع أو التأجيرعملا تجاريا شرطه .
. 3 3	77	(الطعن رقم ۱۲۹۳ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٨)
		 ٣ — السبب الصحيح المكسب لملكية العقار يحيازته حسن منوات مع حسن النية ، ماهيته ، عدم جواز تمسك المشترين
		سوال مع سعين الهذه ، ماهييه ، سم جوار مست المسري

منعة	القاعاة	
***	117	المتزاحمين _ أحدهم قبل الآخر _ بتملك العقار المبيع بالتقادم الحمى ، طلما كان البائع لهم واحدا . (الطعن دقم 1487/7/17)
,,,		ع ــ الوكالة المستنرة . نطاقها . تسجيل البيع الصادر
494		للوكيل المسخر ، أثره ، نقل الملكية من الغير للوكل المستنر مباشرة فى الملاقة بين الوكيل والموكل ، (الطمن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
***	,,,,	ه ـــ الشفيع . وجوب مباشرته إحراءات دعواه قبــــل
		مشترى العقار دون إعتداد بالبيع الصادر منه لآحر طالما كان البيع فى تاريخ قال التسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة . م ١٤٧ مدنى .
AYV	159	(الطمن رقم ۱۳۹۲ لسنة ٨٤ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٢٩٨١)
		 ٣ - بيع المماك المبنى أو بزء منه لمشهر ثان بعقد آمر ، ولو كان مسجلا - بعد سبق بيعه لمشتر آحر ، باطل بطلان مطلقا ، طة ذلك ،
٨٨١	171	(الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ١١/١١/١١)
		 خول الراهسين الدائن المرتبن عن العقار الموهون . إعتباره بيعا . شرطه .
113	Y	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)
		 ٨ القوانين الحاصة بذلك الأراض الصحراوية تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك .
00	١٠.	(الطعن رقم ۲۱۱ لسنة ٤١ ق سـ جلسة ٢٠/٤/٢٠)

11		
منحة	القامدة	
		(ت)
		تأميم . تأمين . تأمينات إجــتماعية . تأمينات عيديه
		تنجزئة - تحسكم - تركة - تزوير - تسجيل
		تضامن • تعویض • تقادم • تنفید عذاری
		تأميم
		٧ التأميم • ماهيته • أثاره •
411	٤٨	﴿ الطُّمَن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٢/٢/٢٨١)
		 ٢ — الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما أخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا .
		تأميم الشركة . أثره . إغفال الحسكم بحث علاقة الشريك بالشركة بعد الناميم النصفي ومدى أحقيته فى شء من الار باح باعتبارها أجر . قصور .
7"77	٩٨.	(الطمن رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ٥/١٩٨٢/٤)
		نام <i>ن</i>
		(أولا) دعوى المؤنن له قبل المؤنن ؛
		دعوى المؤمن لدقبل المؤمن في التأمين من المسئولية . وقف سريان تقادمها طوال مدة الحاكة الجنائية . عود. سريان المسدة بصدور الحكم الجنائي النهائي أو إنتهاء المحاكة . علمة ذلك .
. ۱۸	41	(الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٨٢)

منعة	القامدة	
		(ثانيـــ) حلول الخلف في استحقاق التأمين :
401	50	حلول الخلف محل سلفة فى عقـــد التأمين على شيء معين بالذات ، مناطه أن تنتقل إليه ملكية ذات الشيءالمؤمن عليه . ﴿ الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/٢/١٧)
101		(ثالثا) التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات
		١ – التأمين من السئولية المسدنية على سيارة النقل .
		استفادة الراكبين المسموح بركو بهما منه دون نخصيص بان
		يِّكُونَا مِن أَسِحَابِ البضاعةُ المحمولةُ عليها أو من النائبين عنهم .
		م ١٦ ق ٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، علة ذلك .
170	. 777	(الطعن رقم ۲۳۱۰ لسنة ٥١ ق ـ جنسة ٢٦/٢١/١٩٨٢)
		 لا التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغـير والركاب دون عمالها . م ه ق ٩٢٥ لسنة ١٩٥٥ لايغير منذلك إلغاء القانون ٩٤٩ سنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المـادة سالفة الذكر .
140	. 444	(الطمن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢٦/١٢/١٢)
		تأمينات اجتماعية
		(أولا) نطاق تطبيق القانون :
		قرارات وزير المسمل ٢٢ لسنة ١٩٧٩ و ٧ لسنة ١٩٧٠
		و ١١٧ لسنة -١٩٧ نشأن حالات الحروج النهائي من نطاق
		تطبيق القانون . ورودها على مهسيل الحصر استنادا إلى

-		26.1
منحة	القامة	
		التقويض الوارد فى القانون • م ٨ ق ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المعلل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ المعلل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٩ المعلل للاشتفال فى التجارة لحساب نفسه لا تعتبر خروجا نهائيا عن نطاق تطبيق قانور التأمينات الاجتماعية .
177	7" 8	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٥/ /١٩٨٢)
		(ثانيا) الالتزام بأداء الاشتراكات :
		 ١ - التزام صاحب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها لهيسئة التأمينات الاجتماعية . م م قرار وزير العمل رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ . إقتصاره على حالة اسناد العمل إلى مقاولين من الباطن .
141	٣٣	(الطَّمَن رقم ٢٧٣ لسنة ٤٥ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)
181	gr.	 إلترام المقاول وحمده دون صاحب العمل بأداء الاشتراكات عن العمال إلى هيئة التأمينات الاجتماعية . عبء إمبات أن علاقة صاحب البناء بمن شيده علاقة عمل وليست علاقة مقاولة . وقوع، على عاتق الهيئة العامة للتأمينات . علمة ذلك . م ١٨ من القانون ٣٣ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)
		 سـ القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشركة المبرم بيسنه و بين العمال المستحقة عنهم تاك الاشتراكات استنادا إلى حسم جنائى قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العمال ف تاريخ لاحق لعقد الشركة . خطأ في القانون علة ذلك .
3177	7.7	﴿ الطُّعَنُ رَقَمُ ٥١ لَسِنَّةً ٨٤ قَ ـ جِلْسَةً ١٩٨٢/١٢/١)

مرفيحة	القامدة	
170	V4.	ثالثا ــ معاش العامل • حق العامة فلتأمينات الاجتماعية حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . مصدره القانون , أثره . أن الهيئة لاتجبر على الوفاء بالترامها المقرر في القانون إلا لمن تسرى عايهم أحكامه . (الطعن دقم ٦٩٨٢/٤/٢٦)
		(رابعا) المنزة الأفضل .
٥٢٦	٩ ٤	حق المؤمن عليه في صرف ازيادة بين أنظمة المماشات أو المكافأة الافضل التي أرسط بها أسحاب الأعمال . حق اشيء عن عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحسولى . م ١٩٩٨ مدنى . الترام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة صاحب العمل بها . خطأ في القانون .
		(خامسا) منازعات التأمينات الاجتماعية .
140	72	ا — المنازعات الناشئة عن تطبيق أحسكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على البحان المنشأة أناع تسمها ونسو يتها بالطرق الودية قبل اللجوء إلى النمضاء م ٧٥١ من القانون المذكور . عدم سريان هذا الحظر على الدعاوى المرفوعة قبل تاريخ الهمل بالقرار العسادر بتشكيل تلك اهان في ١٩٧٧/١/١٨ .
		 ٢ ٩ ١٩ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٦٤ . وجوب إعمال حكها على كل نزاع بين صاحب الممل والهيئة العامة التأمينات

منفحة	القاعدة	
3.4.1	· •	الاجتماعية سواء تعلقت بارقام الحساب أو بأساس الالتزام . عدم اعتراض صاحب العمل أمام الهيئة المذكورة على الساب الذي أخطر به لا يحل بحقه الأصلى في الالتجاء إلى القضاء . شرطه . إلتزام المواعيد المنصوص عليها في المادة آ نفةالذكر . و العلمن رقم ۲۷۳ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)
3V		 الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ باصدار قانون التامين الاجتماعى دفع شكلى موجه لا حراءات الحصومة . عدم اعتباره دفعا بعدم القبول ممانصت عليه المادة ١١٥٥ من قانون الرافعات. (الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥٢ ق ساجلسة ١٩٨٢/١/٢١)
4		ع - الحكم بدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . القضاء استئنافيا بالغاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها . (الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
***		 م طلب عرض المنازعة فى الحساب على لحنة فحص المنازعات . وجوبه خلال ثلاثن يوما من رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل بالرفض . المادتين ١٢٠ و ١٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . رد الهيئة تحديد موعد المناقشة وتجديد المطالبة بحساب آخر . عسدم اعتباره قرارا بالرفض . القضاء بعسدم قبول دعوى المنازعة فى الحساب المقامة فى ٢٠ / ٢١ / ١٩٧٦ قبل نفاذ القرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٧ بنشكيل لحان فحص المنازعات . خطأ فى القانون .
*198	717	(الطعن رقم ۷۷۷ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۰/۱۲/۲۰)

امغمة	القاعدة	
		تأمينات عينية
		الرهن :
Y 0Y	344	الدائن المرتهن رهن حيازةاعتباره وكيلا عن المدين الراهن. حؤداه . أن عليه بهذا الوصف عب إثبات ما دفعه إلى الغير عن موكله وموافاة موكله بكافة المعلومات الضرورية عمل وصل إليه من تنفيذ الوكالة وأن يقدم حسابا مفصلا عليها م ٥٠٥ مدنى . (مثال لعقد فتح اعتماد بحساب جارى مضمون يرهن البضائع) . ﴿ الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)
		أنجزئة
177	Yo	 ا حفين الوارث فى تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة. اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها . الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
•••		 اقامة الطعن من بعض المحكوم عليهم فى موضوع غير فابل التجزئة • وجوب اختصام باقى المحكوم عليهم . تخلف ذلك. أثره . عدم قبول الطعن • م ٢١٨ مرافعات .
4.1	1.9	﴿ الطَّعَنُ رَقَّمُ ٣٤٨ لَسَنَةً ١٥ ق _ جِلْسَةً ٢٧/٥/٢٧)

سفحة	قاعبة	9
		٣ ـــ عدم تجزئة الالتزام. جواز تقريره بارادة المتعاقدين.
		(مثال فی بییم)
417	۳.	﴿ الطَّعَنُ رَقَمَ ٩٨٨ لَسَنَةً ٣٦ قَ _ جِلْسَةً ٩٨١/١/٢٨) إِ
		ع ــ الحـكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام
		المحكوم عايهم بالطعن عليه بطعن وأحد وقع صحيحا من بعضهم
		وباطلاً من الآخرين لا أثر له على شكل الطَّمن المرفوع سميحاً من الأولين . للآخرين التدخل منضمين إلى الأولين في طلباتهم.
		من الا وابن . لا حرين المدحل منصمين إن الأوليل وصبيا عم. وجوب اختصامهم في الطمن .
		علة ذلك .
410	104	(الطعن رقم ۱۲ لسنة ۶۳ ق ـ جلسة ۲۱/ ۱۹۸۲/۱
		ه _ انطباق أحكام المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على
		كافة طرق الطعن . الاستثناء ما ورد نشأنها نص خاص . ا سريان حكم الفقرة الثانيـة منها على الطعن بالنقض بالنسبـة
		لتعدد المحكوم عليهم دون المحكوم لهم -
۸۱٥	107	(الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
		٣ ـــ إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم
		المطعوزفيه والصادر في موضوعفير قابل للتجزئة (الاعتراض
		على قائمة شروط البيع لبطلان الآجراءات) أثره. وجوب الأمر
٨٥٩	١٥٦	باختصامهم فی الطعن . (الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)
	. '	
		 النزاع حول صحة أو بطلان حكم مرسى المزاد و إجراءات التنفيذ ميز قابل للتجزئة .
1 • YA	١٨٥	التنفيد عير قابل تشجرته . (الطعن رقم ١٦٢٣ السنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٣/١١/٢٣)
1		

مشرة	القاعدة	۰
		 ۸ اعتبار الاستثناف كان لم يكن لعدم إعلانه خلال الميماد القانوني غير متعلق بلنظام العام . ليس لغير من شرع له التحسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الحصوص . غير مقبول . طة ذلك .
1.1.	111	﴿ الطَّعَنْ رَقْمَ ١٦٢ لسنة ١٨ ق _ جلسة ٢٩ / ١٩٨٢)
		تحسكيم
		أولاً : قواعد التحكم بصفة عامة .
		 ١ شرط التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤداه . ليس للحكة أن تقضى إعماله من تلقاء نفدما . وجوب التمسك به أمامها . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه لو أثير بعد الكلام في المدوع .
227	٧٠	(الطمن وقم ١٩٨٢ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٦/٤/٢١)
		 حواز الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج . شرطه . دم الحاس بالنصام العام . د الطور من من درد لم .
227	١.	(الطعن رفم ۱۹۸۶ لسنة ۷٪ ق ـ جلسة ۲۸٪/۱۹۸۲)
		٣ الحكم في مشارطة التمكيم . النرامة بكل القواعد المقررة في باب التحكيم من قانون المرافعات . م ٥٠٩ مرافعات . حكم المحكين في إحداره . كفاية وأي الأغلبية وليه . عدم جواز إصداره من هذه الأغلبية في غيبة .

111		
مفحة	القاعدة	
		الأقلية ما لم يأذن لهم أطواف التحكيم أنفسهم. م ٥٠٧ ، ١٣٥ مرافعات . علة ذلك .
7/1	۲٥	(الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٢)
		٤ - إعفاء حكم المحكين من اتباع إجراءات المرافعات ليس من شأنه إعدم اتباع إلاحكام الحاصة بالتحكيم الواردة في ذات القانون . منها وجوب اشتمال الحكم على صورة من وثيقة التحكيم . م ٥٠٠ صرافعات . إغفال ذلك . أثره . بطلان حكم المحكمين .
	٨٦	(الطمن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٤/٥/١٩٨٢ .
		ثاثبًا : التحكيم في منازعات القطاع العام :
		 دعوى الضان الفرعيه المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . قضاء محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولاليا بنظر الدعوى . وجوب الحكم باحالتها إلى هيئات التمكم . ١١٠ مرافعات .
144	77	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		 حوى الضان المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة . اختساس هيئات التحكيم بها دون غيرها ق ٣٠ لسنة ١٩٧١ . وجوب القضاء باحالتها إلى هيئات التحكيم .
144	77	(الطمن رقم ١٦٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		 ٣ — القرار الصادر من هيئة التحكم . جواز الطعن فيه بالنقض من رئيس مجلس إدارة الشركة التابع لها القطاع

	القاعدة	صفحة
المحتكم ضده . علمة ذلك . المواد ٢٨ ، ٣٥ ، ٣٥ ق ٣٠ لسنة ١٩٧١ . لسنة ١٩٧١ . (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)	٤٢	727
تركة		
 اح طمن الوارث في تقدير التركة قبل أيلواتها إلى الورثة اعتباره تائبا عنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها . 		
(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)	۲٥	144
 ب تصفية التركة - الأصل فيها أن تكون بإجراءات فردية . تصفيتها بإجراءات حماعية . أمن استشنائى لا يجوز اللجوء إليه إلا عند الضرورة . علة ذلك . تقدير قيام مدر إخضاع التركة للتصفية الحماعية . من سلطة قاضي الموضوع . م ١٨٧٨مدنى . 		
(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٧/ ١٩٨٢)	۳٥	44.
 ٣ المنازعة في صحة الحرد . وجوب رفعها بعريضة تقدم للحكة من كل ذى شأن في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطار المنازع بإيداع القائمة . عدم الإخطار . أثره . الحق في رف المنازعة إلى ما قبل تمام انتصفية . م . ١/٨٩ مدنى . 		
(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٩/١١/١١٩)	14.	۸۷۸
 ع المنازعة فى صحة الجرد . ما تجريه المحكة فى شأن حريضتها هو أسر ولائى من إختصاص قاضى الأمور الوقتية . جوازالتظلم منه طبقا لأحكام المواد من ١٩٩٩ - ١٩٩٩ مرافعات . 		
(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٩)	۱۳۰	۸۷۸
		- 1

ژو*ي* ۲۲۱

صفعاد	القاعدة	
,		تُرُو يُر (أولا) التزوير في المحرر . °° ماهيته " : تغيير الحقيقة المؤدى إلى اعتبار المحرر مزور . ماهيته .
		الاغفال اندى ليس من شأنه خالفة مضمون المحرر أو صحته أو قويّه القانونية فى الصورة المــأخوذة منه لا يعد تزويرا . (مثال) .
AYL	127	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٤/٢/ ١٩٨٢)
		(ثانيا) الإدعاء بالتزوير ؛
		الإدعاء بالتزوير . وجوب التقرير به فى قلم الكتاب . م 63 إثبات . عدم سلوك هذا السبيل . أثره . لحكة الموضوع الحق فى اعتبار العقب صحيحا مادامت لم تر من ظروف الدعوى أنه مزور. قضاء المحكمة بصحة العقد وفى الموضوع معا . لاخطأ . م 10 إثبات .
3718	7.0	(الطعنان رقما ٥٠٥،٥٠٥ لسنة ٤٥،٥٠ جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)
		(ثالثا) إثبات التزوير : إيراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لإثباته . غيرمانع من إضافة قرائن الحرى . رفض بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور .
111	120	(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/٢/٢٨٢١)

صنعة	القامدة	
		(رابعاً) الحكم في الإنهاء بالتّروير :
		ر - القضاء المستجل . عسدم اختصاصه بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الاصلية . علة ذلك . (الطمن رقم ١٠٢١ لسنة ٢٩ ق ـ جلسة ١٧٨٢/١٢/١)
110"	7 * ^	 ٧ عدم جواز الحكم بصحة المحرر أيا كان نوءه و في الموضوع معا . م ٤٤ إثبات . عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم الذي سدأ منه مبعاد الطمن لا يحول دون تمسكه سبطلاله . الحكم في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الاستثناف
1177	۲۱۰	المبنى عليه معا ـــ خطأ . ﴿ الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/١٢/١ › د ميجيل
		0::,
197	٣٥	ا - المحررات التي ثبت تاريخها ثبو تا رسميا قبل أوليناير سنة ١٩٢٤ والأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ . عدم سريان أحكام قانون الشهر المقارى عليها . م ذه من الفانون المذكور . (الطمن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٩٨٢/١/٢٦) ٧ - المذكرة في المواد العمارية لا تنشل سواء بين المتعافدين أو الغير إلا بالتسجيل . دان البانع للمعار - الذي لم يسجل - له حق التنفيذ على المتار ، حلة ذلك ، ان ملكيته ماز التعليم على شمة البائه .

92 4	w. Inte	
فساليجانه	القاعدة	
		٣ - بيع الشريك حصته فى الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشترى بتسجيل عقد شرائه قبل إنتهاء إجراءات القسمة . أثره . عدم اعتبار البائع ممثلا المشترى فى دعوى
		القسمة .
871	۲۲	(الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٤/١/٢٢)
111	71	 ع - الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنقل به الملكية الا بتسجيله . المشترى لحصة أحدالشركاء بعقد سجل قبل تسجيل حكم ايقاع البيع أو قبر التاريخ الذى يرتد إليه أثر تسجيله . عدم اختصامه فى إجراءات البيع . أثره . إنقال الملكية لهذا المشترى ولو كان متواطئا مع البائع . علة ذلك . (الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)
,		 التسجيل نظام شخصى يجرى وفقا للاسماء لا بمسب العقارات ـ لا يصحح العقود الباطلة أو يكل العقود الناقصة. فيام مصلحة الشهر المقارى بجث أصل الملكية أو الحق العيني بم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إحراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات. لا مسئولية .
AEV	107	(الطعن رقم ۱۱۰۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٣٠/٦/٢٨)
		 بيع المالك المبنى أو جزء منه المشتر ثان بعقد لاحق. ولو كان مسجلا – بعد سبق بعه المشتر آخر. باطل بطلانا مطلقاً. علة ذلك .
۸۸۷	111	﴿ الطَّمَنْ رَقَّمَ ٢٢٠ لُسِنَةً ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)

اصفحة	القاعدة	
1-17	174	 ٧ — الملكية فى العقار لا تنتقل إلا بالتسجيل . الحكم الصادر بصحة وتفاذ عقد البيع لا يرتب بذاته انتقال الملكية . تراخيها إلى ما بعد حصول التسجيل . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		تضامن
١.٧	71	ا سجية الأحكام شروط توافرها. دعوى المصرور على المتبوع والتسابع لإلزامهما بالتضامن بالتعويض . إختسلافها خصوما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بهما المتبوع على التسابع عند وفائه المضرور . الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) على الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) المنافن بين الدائنين والمدينين . لا يفترض . مصدوه الإنماق أو نصر القانون . إلتزام كل من المدينين المتضامنين بالدين كاملا غير منقسم . للدائن أن يوجه مطالبته بالدين إلى من نشتاره منهم على انفراد أو إليهم مجتمعين .
740	٧١	ر الطمن رقم ١٤٨ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١٢)
224	٥٨	 ٣ - إستقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصورة ر في الطعن في الحمكم الصادر فيها ١٠ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ١
Yov	174	 إنشاءن لايفترض . وجوب رده إلى اس قانونى أو اتفاق صريح أو ضمى . تضامن المسئولين عن الفعل الضار ألى التزامهم بالتعويض م ١٩٦ مدنى . شرطه . الطعنان رقعا ٢٩٢/٥٩٨ لسنة ٤٠قــ جلسة ٢٩٨/٦/١٥)

مفحة	القاعدة	
		تعويض
		(أولا) الخطأ الموجب للتعويض :
		 ١ حدوى التعويض . تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة المنقض . إستخلاص الحطأ الموجب السئولية من سلطة محكمة المموضوع . إستخلاص علاقة السببية من مسائل الواقع التى تقدرها متى كان استخلاصها سائفا .
17.	٣٠	﴿ الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢١/١/٢١)
		 ۲ — تأخرتشكيل لحان تقدير أثمان وتعويضات مايستولى عليه لضان تمون البلاد بالمواد التحويلية . أثره . جواز التجاء ذوى الشأن إلى المحاكم بطلب تعويضهم عما يصيبهم من ضرر تميج هذا التأخير .
۸۹۱	177	﴿ الطُّعن رقم ١٥/٧ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
1		(ثانيا) الضرر في التعويض .
V17	١٧٨	 التمويض عن الضرر المادى الذي لحق المضرور تتيجة وفاة شخص آخر . شرطه . شبوت أن المتوفى كان يعول المضرور فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة . إحبال وقوع الضرو . لا يكفى للحكم بالتمويض . (الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠) ٢ - ثدب العامل بقرار خاطئ من جانب الشركة . شبوت التمويض للعامل عما أصابه من أضرار ثيجة ذلك القرار.

صفعة	القاعدة	
		أثره . وجوب القضاء بالتعــويض الحار لكل ضرر متصل السبب بأصله . إشماله على مافوته الفعل الضار أو التصرف الإدارى الخاطئ من كسب للعامل . القضاء بتحويض إحمالي يشتمل على عناصر لاتدخل في الضرر المقضى بالتعويض عنه . أثره .
*VE1		(الطمن رقم ۱۸۵۹ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۸۵۲/٦/۱۲) س ـ الشرط الحزائى عن التأخير فى تنفيذ الالتزام .استشناء من قواعد التنفيذ العينى لالتزام . استحقاقه متى تأخر المدين فى تنفيذ التزاء، الايلزم لإعماله طلب التنفيذ العينى ابتداء . د الطمن رقم ۱۸۵۱ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۲۸۲/۲/۱۸)
٧٧٤	177	 إلشرط الجزائي . تحققه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين . عبء إثبات عدم وقوعه على عاق المدين . المتعاقدين . عبء إثبات عدم وقوعه على عاق المدين . الطعين رقم ۱۹۸۱/ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
417	44	(ثالثا) دعوى التمويض : ا - الحق في طلب التمويض . ثبوته المضرور أو نائبه أو خلفه . عدم أحقية المضرور في طلب الفضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل المصلحة العامة . علمة ذ ت . (الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		 ٢ - رجوع المتبوع على التابع بالتعويض المحكوم به الذى دفعه المضرور , للتابع إنبات اشتراك المتبوع معه فى الخطا , أثر ذلك , تقسيم التعويض بنهما بنسبة اشتراك كل منهما فى الخطأ .
1.4	71	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨٢)

محمو يض

القاعدة	1
	 ٣ - توقيع عقوبة على العامل بسبب نخالفة معينة . لايحول دون طلب صاحب العمل تعويض الضرر الذى أصابه من جرائها بالطرق العادية .
77	(الطعن رقم ٤١) لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٨/٣/٢٨)
	 ع- حجية الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور على المتبوع والتابع لإلزامهما بالتضامن بالتمويض . إختلافها خصوما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفائه المضرور .
71	﴿ الطَّعَنْ رَقَمَ ١٧٨٦ لَسَنَةً ١٤ ق _ جلسةً ١٩٨٢/١/١٨٢)
	 م - رأى الحملس الأعلى للهيئات القضائية فى تميين نواب رئيس محكمة النقض. لا يعد من القرارات الإدارية النمائية التي عنص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . أثره . عدم جواز المطالبة بإلغائه أو التعويض عنه إلا من خلال عناصمة القرار الجمهورى الصادر بناء عليه .
۲	﴿ الطعن رقم ١٧١ لسسنة ٤٦ ق « رجسال القضماء » ــ جلسة ٦/ ١٩٨٢/٢)
118	 التحويض المستحق لأفراد النوات المسلحة عند الوفاة أو العجز بسبب الحدمة . ق ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٤ . لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه في التمويض الكامل الجابر للضرواستنادا إلى المسئولية التقصيرية . عدم جواز الجمع بين التعويضين . (المطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٩٨٢/٦/٢) ٧ - صحدور قرار المحافظ باعتماد خطوط التنظيم . م ١٢ قى ٥٤ لسنة ٢٩ . أثره . منسع إجراء أعمال البناء أو التعلية
	77

ماندة	القاعدة	
		فى الأجزاء البـــارزة عن خط التنظيم . لاولى الشأن الحق فى التعويض إذا تمقق موجبه .
V1)	121	 (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢١/٢/١/١١)
		 ٨ - التمويض عن نرع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الحجمة نازعة الملكية قد اتبعت الإحراءات التي أوجب القانون عليها اتباعها لتقدير التعويض .
741	121	(الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)
		 ٩ إختصاص الحاكم ذات الولاية العامة بنظر دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى أثناء العمليات الحربيـة . علة ذلك .
4.04	14.	(الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۳ ق ـ جلسة ۲۹/۱/۱۹۸۲)
		 ۱۰ – الاجراءات التي نصت عليها المادة ۸۲ من الفانون رقم ۹۰ سنة ۱۹۷۰ لإثبات سبب وفاة الجندى لا يمنسع من اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد. ماة ذلك
4-04	14.	(الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸)
		 ۱۱ - القرار الإدارى . ماهيته . الإجراء الذى لايستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى تمخوله سلطة القيام به هو عمل ادى . اختصاص الفضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه .
1117	7.7	(الطمن وقم ۲۰۲۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

تەرپىش

ا مىفحة	القاعد	
		(رأبعا) تقادم دعوى النعويض :
		الحظر من نظر دعاوى النعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد أفراد القوات المسلحة. م ١١٧ ق١١٦/ لسنة ٢٤. نطاقه. دعاوى النعويض التي ترفع طبقا لأحكام القانون المدنى . عدم سريان هــــذا الحظر عليها . أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنتموص عليه في المــادة ٧٧. مدنى .
127	118	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢/٦/٦٨٢)
		· خامسا) المسئول عن التعويض ؛
		 التضام لايفترض . وجوب رده إلى نص قانونى أو اتناق صريح أو صمى . تضامن المسئولين عن الفعل الضار في الترامهم بالتعويض م ١٩٩٩ مدنى . شرطه .
YoV	174	(الطعنان رقما ٦٧٢،٥٩٨ نسنة ٤٠قـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		 حديد المتبوع ، العبرة فيه بوقت وقوع الحطأ من التابع . لايغير من ذلك خضوع التابع لوقاية وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد ذلك .
1.70	117	(الطعن رقم ۷۶ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸)
		(سادسا) مسائل متنوعة :
		 ا حلاقة التبعية ، وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية طالت مدتها أو قصرت في إصدار الأواص للتابع بأداء عمـــل معين لحساب المتبوع .
- 1		﴿ الطعن رقم ٧٤ه لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جمع البحوث الإسلامية . واجباته . متابعة ماينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات . سبيسله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العامان في الهيئات الصامة والخاصة والا فراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيدية للقانون ٥٠ السنة ١٩٦١
1117	4.4	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٥/١١/٢٨٢)
		- مجلس الوزراء ، إختصاصه بإصدار قرارات منسع المداول المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السنة ١٩٣٩،
1111	7.7	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٥/١٢/٢٩٨١)
		۽ يا تقدادم
		(أولا) التقادم المسقط :
		 ١ - تقادم دعوى التعويض من العمل غير المشروع و سقوط الحق في إيطال العتد لحنسوله اليجة إكره . إختارف كل منهما في قواعده وشروطه
-1, 14 c	۳.	(الطعن رقم ٥١٦ أسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢١/١/٢١)
		٢ الحظر من نظر دعاوى التعويض النائئة عن إصابة أو وفاة أحد أفراد التوات المسلحة. م١١٧ ق٢١٩ السنة ٢٤. نطاقه. دعاوى التعويس التي ترفع طبقا لأحكام القانو والمدنى. عدم سريان هذا الحظر عليها. أثر ذلك . خضوعها للتقادم المنصوص عليه فى المسادة ١٧٧ مدنى .
784	112	(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢/٦/٢٨٢١)

امنتجة	القاعدة	
	-	
		٣ ـــ التقادم المسقط . وجوب التمسك به أمـــام محكمة
		الموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمةالنقض.
		علة ذلك .
777	117	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣/٦/٦٨٢)
		 المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام عكة النقض .
444	۱۷٦	(الطمن رقم ۱٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ــ چلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		 الدفع بالتقادم أو انقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتدانمة بموضوع الدعوى . أثره . وجوب التمسك به .
1.01	141	(الطعن رقم ۱۰۶۸ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨١)
		(ثانيا) التقادم المكسب :
		 السبب الصحيح المكسب لملكية العقار بحيازته خمس سنوات مع حسن النية . ماهيته . عدم جواز تمسك المشترين المتزاحين أحدهم قبل الآخر - بتملك العقار المبيع بالتقادم الخمسى طالما كان البائع لهم واحدا .
777	117	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢/٦/٦/٣)
		 ٢ عدم جواز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب حق عنى عليها بالتقادم .
44.	۱۷۸	﴿ الطَّعَنَّ رقم ١٧٣٧ لُسنة ١٥ ق - جلسة ٢١/١١/٢١)
		(ثالثا) التقادم الحولى :
		 ١ حق المؤمن عليه في صرف الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة الأفضل التي أرتبط بها أصحاب الاعمال . حق
ı		

•		
ة منعة	القاعد	
		ناشىء من عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحولى . م ٦٩٨ مدنى . إلذام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه فى مطالبة صاحب العمل بها . خطأ فى القانون .
170	4 £	(الطمن رقم ۱۹۸۲ لسنة ٢٦ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)
		 لمنازعات الناشئة عن عقد العمل البحرى - خضوعها التقادم الحولى المقرر بالمادة ٧٧١ بحرى . توجيه اليمين إلى من احتج به . أثره . وجوب الفصل فى الدعوى و فقا لما يسفو عنه توجيه اليمين دون إعمال حكم التقادم .
۸-۷۰	140	لا الطفق وقم ۸۳ ه السنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩٨٢) :
		(رابعا) التقادم الصرق :
440	\$ \$	 جميع العمليات التي تجرى على الشيك التجارى من ضان وتظهير وما ينشأ أو يتفرع عنها من التزامات . خضوعها للتقادم الصرف . م ١١٤٤ تجارى . لا علاقة لذلك بقاعدة تطهير الورقة من الدفوع فى العلاقة بين المدين والحامل . العلمن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - بيلسة ١٩٨٢/٢/١٩٥)
		 ٢ - القضاء بسقوط الدين بالتقادم الحمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة دون توجيه اليمين . لا خطأ .
***0	٤٠	﴿ الطُّمن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)

4		
صفحة	القاعدة	
		(خامساً) بلىء سريان التقادم :
		 ١ - تقادم الأقساط الدورية لا يبدأ إلا من تاريخ حلولها . اشتراط حلول جميع الأقساط عند التأخير فى دفع القسط . أثره . عدم تقادم الأقساط الباقية إلا عند حلول مواعيدها . علة ذلك .
₩°£A	78	(الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
		 ٢ - تقادم دعوى المطالبة بأتعاب المحامى . بدؤه من تاريخ انتهاء الوكالة .
\$14	٧٥	﴿ الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)
		(سلدسا) وقف التقادم
		دعوى المؤمن له قبل المؤمن فى التأمين من المسئولية . وقف سريان تقادمها طوال مدة المحاكة الجنائيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1818	44	(الطمن رثم ٩٥٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		(سابعا) مسائل متنوعة :
		دعوى تخفيض أحرة الاماكن الخاضهة للتشريعات الاستثنائية . اختلافها عن دعوى استرداد ما دفع زائدا عن الأجرة القانونية من حيث الاتصال بالنظام العام والنزول عن هذا الحق. أثره . خضوع الحق فيها للقواعد العامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . ١٨٧ مدنى .
2/0	120	(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٢/٦/٢٨٢١)
(

مبغجة	انقاعه	
V	١٤٠	تنظيم التنظيم م ١٧ مصدور قرار المحافظ باعتماد خطوط التنظيم م ١٧ ق م ١٧ ق م ١٤ ق مع السنة ٢٧ ما البناء أو التعلية في الأجزاءالبارزة عن خطالتنظيم لأولىالشان الحق في التمويض فيذا تحقق موجيه . ﴿ الطمن رقم ٢٩٨ / ١٩٨٢)
V 41		 لا التمويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الجهة نازعة الملكية قد المبعث الإ عامات التي أوجب القانون عليها إلتباعها لتقدير التمويض . لا العلمن رقم ٢٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩٨٢/٦/١٦)
		تغيذ
***	٤١	(أولا) مسائل متنوعة : ١ - ملكية المحكوم عليه للعبن محل التنفيذ ليس من شأنها ينطلان إجراءات التنفيذ التي تمت نفاذا لحكم قائم . ١ الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١١) ٢ - محاضر تنفيذ ادرح كام . عدم وجوب إنبات المحضر قيما البيانات المنصرص عليما في المادة ٩ مم المعات والخطرات والاجراءات المنصرص عليما في المادة بي مم المعات .
YYA	٤١	﴿ الطَّمَنُ رَفَّم ٢٨٥ لُسنة ١٨ ق ــ جلسة ٢/١/٢/١١)

صفحة	القاعدة	
		 ٣ - الملكية في الموادالعقارية . لا تانقل سواء بين المتعاقدين أو النعر إلا بالنسجيل . دائن الهائم للعقار . الذي لم يسجل له حق التنفيذ على العقار . علم ذلك . أن ملكيته ما زالت على ذمة البائع .
۵۹۰	۱۰۷	(الطعن رقم ۹۸۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۲/٥/۲۹۸)
		 ع – طلب التنفيذ العينى والتنفيذ طريق التعويض . قسمان يتقاسمان تنفيذ الترام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر امام محكمة الاستثناف ولا يعتبر طلبا جديدا .
₹٨٦	١٤٠	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
гак	, 2.	 طلب الطاعنة إلزام المطمون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لا حكم المسئولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالترام في جانبهم إستحال تنفيذه عينا . مغايرته تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها حصة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطون عليهم في ملكيتها . فضاء الحكم المطعون فيه بعصم قبول الاستشفى بالنسبة لعطلي الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز قبو لهما . م ٢٣٥ مرافعات . صحيح . (الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥١ ق ح جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		(ثانيا) اختصاص قاضي التنفيذ :
		دعوى البيوع. اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها . سريان قواعد قانون المرانعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية في شائها .

صفيدة	القاعدة	
		؛ ۲۷٪ مرافعات (مثال فی وقف الدعوی واعتبارها کان ام ککن) .
1727	440	. الطعن رقم ۱۲۰۹ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/١٢)
		تنفيذ عقارى
		ة أولا) سريان أحكام الفانون :
٣٤١		ا - إجراءات التنفيذ على عقار . القانون الواجب انتطبيق طيعا . م م من مواد إصدار قانون المرافعات . المقصود باجراءات التنفيذ . و طلب البطائن الذي يدفع به أثناء اتفاذ إجراءات التنفيذ الطمن رقم ۸۲۸ ۸۲۸ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣)
141		 الاعتراض على فائمة شروط البيع أو التدخل فيها . رجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات الحالية عليها باثر فورى. ملة ذلك .
۳٤۰	, ,	الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٣٠/٣/٣٠)
		 خضوع إجراءات التمفيذ على العقار لأحكام القانون القديم متى كان قد صدر فيها حكم بوسسوالمزاد في ظله . السادة ١/١ من قانون المرافعات ١٣ لسنة ١٩٦٨ .
1.4	11	، الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٣/١١/٢٣) ه
		ا انیا) فائمة شروط البیع الجبرى :
		- الميماد الهدد الاعتراض على قائمة شروط البيع لا ياتزم به

تنفيذ عقارى

صفحة	القاعدة	
757	4 6	إلا من أخبر بإيداعها . عدم الاخبار . أثره . إعتبار من لم يخبر من الغبر يجوز تدخله صند نظر دعوى الاعتراض . (الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
144	("	
7 £V	م د	 ٢ أوج البطلان في الإجماءات التي يجوز إبداؤها بطريق الدخراس على قائمة شروط البيع ، ماهيماً . الإدعاء بانقضاء اللهان يما من تنذه أ. وجه . علة ذلك . (الطمن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/٣/٣٠)
121		
		۳ - خالفة البيانات الواجم، ذكرها بتائمة شرول بع العنان . الره و بطلان الدائمة . م 14 ع ٢٩ ٤ ١ افعادت . هذا إمتداد ذلك إلى مخالفة قواعد القدير الثمن الناساسي .
271	177	(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٢/٤/١٩٨٢)
		(ثالثا ; مسائل متنوعة ;
		 ١ - الملكية ف المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا التسجيل . دائن البائع للعقار - الذي الميسجل - له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك ، أن ملكيته مازالت على ذمة البائع .
۰۹۰	1.1	(الطعن رقم ۹۸۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۵/٥/۲۶)
		 ٢ - الحكم بايقاع بيع العقار . لا تنتقل به المملكية إلا بتسجيله . المشترى لحصة أحد الشركاء بعقد سجل قبل أسجيل حكم إيتماع البيع أو قبل التاريخ الذي يرتد إليه أثر
	•	· ·

هميات . جز	تىنفىد عشارى	144
القاعدة منفحة		
	عدم اختصامه فى إجراءات البيع . أثره . إنتقال الله الشترى ولو كان متواطئا مع البائع . علمة ذلك .	الملكية لهذ
179 171	قم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٤/١/٢٨٢)	﴿ الطِّعنَ ر
	لنزاع حول صحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وإجراءات
1.4V 1Ye	قم ۱۹۲۳ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٣/١١/٢٣)	(الطمن ر
	(ج) جمعیات	
	المقرر للجمعيات التعاونية منضريبة الأرباحالتجارية م م ٢/٦ من الفانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن سيات التعاونية من بعض الضرائب , شرطه , أجور ا . حروجها من نطاق الإعفاء .	والصناعية إعفاء الجمه
788 171	قم ۱۹۲۳ نسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٣/١١/٢٣)	(الطعن ر
	(2)	
	هجز – حراسة – حكم – حيازة	
	حجسن	
	ملى السفينة "	"الحز
	ن هجر السفينة وبيعها . خضوعها لاحكام القانون المواد. ١ ص ٢٦ منه . فقد السفينة ملاحيتها	إجراءات البحرى .

	•	
صفيعة	القامدة	
ه۸ ه	1.4	أو صيرورتها حطاما . خضوعها للاجراءات العادية في حجــز المنفول وبيعه دون القانون البحرى . (الطمن رقم ۲۵۷ لسنة ٤٠ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/٥/٢٤)
		و عبر ما للدين لدى الغير» .
		 بخو ما للمدين لدى الغير . إلزام الهجوز لديه بالمبلغ انحجوز سأجله فى حالة تقريره غير الحقيقة . ٣٤٣٣ مرافعات. شرطه .
1141	4. 8	(الطعن رقم ۱۷۹ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٨)
		عاسـة
		الحراسة الإدارية :
184	44	 القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء قرارات إخضاع أشاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأس العسكرى ٤ لسنة ١٩٥٩ . أثره . زوال صفة مدير إدارة أمو ل المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم أمام القضاء إعتبارا من تاريخ سريانه . عبدة أهلية التقاضى إلى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١١)
		 ٢ إنتهاء الحمكم إلى زوال حق مدير إدارة أمو البالمنتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع المراسة أمام القضاء بصدور القرار ٣٤ لسنة ١٩٥٧ وأن استمراره في إدارة أموالهميد بعد ذلك _ لا تسكسه هذا الحق . حصيح .
1 84	Y4	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ٢١/١/٢١)

منفحة	القاعدة	
4.59	Y 4	 س سيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين عن الأشخاص المشار إليهم في الأمر العسكرى ع لسنة ١٩٥٦ . شيابة قانونية . حدم جواز التحدى بالأحكام العامة للوكالة . علة ذاك . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		^{رو} اختصاص محكمة القيم ^{،،} ,
124 1+4		التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ع السنة ١٩٩١، الحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ع السنة ١٩٩١، الم يكون من هذه المنازعات مطروحاً على المحالم بجيع درجاتها. وجوب إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها. م هقد 181 لسنة ١٩٨١. الطمن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . اختصاص محكمة النقض بنظره . علمة ذلك . علمة ذلك . (الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		^{در} حواسة قانو نية ^{،،}
		حل الأوفاف على غير الخيرات. ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢. أثره . انقضاء الوقف وصميرورة أمواله ملكا الواقف أو المستحقين . سلطة الناظر كحارس قانونى حتى تسليم الأموال

		1
الصفحة	القامعة	
		اليهم. نطاقها . وفائه . أثره . هودة الصفة فىالتقاضى للواقف أو المستحقين .
41.	177	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٨٤ ق _ جلسة ١١/١١/١١)
		5,5~
		حق الحكر . ماهيته .
41.	177	(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١١٨١/١١)
		ج ^ک م
		(أولا) ميانات الحكم .
		 الاوراق المدعى بتزويرها. عدم اعتبار ضمها والاطلاع عليها من إجراءات الجلسة الذي يلزم إثباته ف عضرها أو في مدونات الحسكم .
3107	۲۰۸	إ الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٤//٢٢/١٢)
		 ٢ - البيانات الواجب تضمينها الحكم ، إغفال بيان ١١٠٥ الصادر فيها الحكم . لا بطلان مادة ١٧٨ مرافعات .
:411	711	(الطعن رقم ۲۷٦ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/ / ١٩٨٢)

صفحة	القاعدة	And the state of t
		 ٣ - خلو الحكم من بيانات حضور الخصوم أو غيابهم . م ١٧٨ مرافعات معدلة بالقانول ١٣ لسنة ١٩٧٣ . لا بطلان .
1727	441	
		(ثانيا) إصدار الحكم :
		 ١ الترامه بكل القواعد
		المقررة في باب التحكيم من قانون المرافعات. م ٥٠٥ مزافعات.
		حكم المحكين . وجوب اشتراك جميع المحكين في إصداره .
		كفاية رأى الاغلبية عليه. عدم جواز إصداره من هذه الأغلبية
		فى غيبة الاقلية ما لم يأذن لهم أطراف التحكيم أنفسهم . م ٥٠٧ ع ٢ م مرافعات . علة ذلك .
۲۸٦	01	(الطمن رقم ۱۱۶۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢)
		٧ — عدم اطلاع الخصم على مذ رّة ومستندات خصم
		المدية في فرة حجز الدعوى للمكم. خلوها من أي دوا عجديد.
		حَامَ تَعُويِلُ الْحَامِ عَلَى شَيْءَ مَمَا جَاءِ بِهَا . قَيْرِلُ الْحُرِكَةُ لَهُذُهُ لَلْمُونَا اللَّهِ عَل المَدْ رَقِّ والمُستَقِدَانِينَ لَمْ يَتَلِي مِنْ الدَّفَاعِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ
γ,	1 14	ر الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠ ن _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		 ٣ - وجوب توقيع حميه أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه . جزاء مخالفة ذلك . بطلان الحكم م ١٥٥ مرافعات .
77	١١٠	(الطعن رقم ۱۸۳۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٦/٦/٦٨٢)
7(7)	١١٠	l control of the cont

	1	
مسلحة	القاعدة	
		غ - ضم طعن فى قرار لجنة تحديد الايجارات إلى دعوى بطلب الإخلاء ليصدر فيهما حكم واحد . ورود اسم المهندس فى دياجة الحكمة الابتدائية عمسلا بنصر المادة ١٦٥ و لا لسنة ١٧٧ بالنسبة للطعن فى قراراللجنة . عدم كفاية فى ذاته دليلا على اشتراك المهندس فى المداولة فى دعوى الإخلاء .
***	174.	(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۰)
3177	71.	• عدم جراز الحكم بصحة المحرر – أيا كان نوء وفى الموضوع معا . م ع ع إثبات . عجز الطاعن عن إثبات تووير إعلان الحكم المذى يبدأ منه ميعاد للطعن لا يحول دون تمسكه ببطلائه . الحكم فى الادعاء بالتزوير وفى شكل الاستثناف – المهنى عليه معا – خطأ . (الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢)
		(ثالثا) ﴿ إغفال الفصل في بعض الطلبات ؟
		إغفال الحكم الفصل صراحة أوضمنا في أحد الطلبات . تداركه بالرجوع إلى المحكمة التي أصدرته وليس بالطعن عليه م ١٩٣ مرافعات . النص في منطوق الحكم ¹⁹ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات " لا يعد قضاءا فيا أغفلت ا تحكمة الفصل فيه . إنصراف في فسب إلى ما كان محلا للبحث من الطلبات .
٧٢٦	17.	﴿ الْطُّعَنَّ رَقْمَ ١٥٥٨ لَسَنَةَ ٥١ ق ــ جلسَةَ ١٠/٦/٦٨١)

5=		148
الصنحة	المُحدة	
		ثانيا . تسبيب الحكم :
		١ إقامة الحكم على دعامتين . كنابة إحداهما لحمل
		قضائه و تعبيب في الدعامة الأخرى غير منتهج .
۲.4	144	(الطعن رقم ۳۰ لسعة ۵۰ ق « احوال شخصية ، جلسة ۲۱/٤/۲۱)
050		(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩/٥/١٩٨١)
111	117	(الطعن رقم ۱۳۹۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٣١/٥/٢١)
	engange - cale - deprending compression of the cale of	٧ إستالال محكمة الموارخ بتنسان أدلة الدون واستخرص الرافع منها دون رقابة من محكمة النفض شرطه. إنصاح المحكمة عن مصدر الادلة ولحواها . وأن يكون لحا مأخذها الصحيح من الارواق ومؤدية إلى انتتيجة التي خلمت إليها .
۳۸۷	٧.	(الطعن رقم ۷۷۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١)
		 ٣ – إغذال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد الميها في قضايه. لا عيب, ما دامت مقدمة المحكمة ومبينة في مذكرات الخصير.
**	٤٩	(الطعن رقم ۲۰۵ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٣/٢/٢٣)
**	٤	غ – تطبق الناليان على وجنهه العسجي . واجب على القاضى دون طلب من الخصوم . (الطعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		 انتهاء الحكم إلى نايجة سايمة تتفق والتطبيق الصحديج النقانون . النعى عليه بخالفة النانون . نعى غير منتج .
٣٧	יד אי	(الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ۳۱/۳/۲۸۸۲)

Tries	القاددة	1
ļ		 ٣ - إجراءات الاثبات التي تأسر بها المحكمة من تلقاء نفسها . جواز العدول منها دون تسهيب . علة ذلك .
٦٠١	1.9	(الطعن رقم ۳۶۸ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٧/٥/٢٨٢)
		 حكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أقوال الشهود . لها أن تأخذ - مض أقوالهم دون البمض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر دون غيره . عدم التزامها ببيان سبب ترجيحها شهادة
		على آخرى .
۱۰۸.	1 24	لا الطمن وقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢١/٢/ ١٩٨٢)
		 ٨ تقدير أقوال الشهود . لحكة الاستئناف أن تخالف فيها محكة أول درجة . عدم لزوم بيانها أسباب ذلك .
	1 57"	(الطمن رقم ۱۷۶۶ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢١/٦/٢٨/٢١)
ە ۲۸		 و لمحكة الموضوع متى أحالت الدعوى إلى التحقيق أن تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها
Wie	100	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣١/١٠/١٠)
		لحكمة المه ضرع فهماله اقعر واستخلاص الفرائن بغير
1		 ١٠ لحكمة الموضوع فهم الواقع واستخلاص الفرائن بغير معقب من محكمة النقض . شرطه . أن يكون استخلاصها النفا
		وله سنده من الأوراق .
٥٢٨.	104	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣١/١٠/٢١)
		 ١١ - لمحكمة المرضوع أن تأخذ بتقرر الخسبير محمولا على أسبابه. عدم الترامها الرد استقلالاعلى الطعون الموجهة إليه.
OFA	104	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣١/١٠/١٠)

مفمة	القاعدة	<u>"</u>
		١٢ – قضاء الحكم على ماله أصل ثابت فى الأوراق . تضمنه الرد الضمنى المسقط لماساقه الطاعنان من أوجه دفاع . المنازعة فى ذلك . جمل فى تقدير الحكمة اللأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكة النقض .
904	146	﴿ الطَّعَن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 ١٣ – عدم تقديم الطاعنين ما يدل على تمسكهما أمام محكة الموضوع بأداء الأحرة الاضافية للطمون ضده . إفتقار النعى إلى الدليسل .
401	170	و الطمن رقم ٢٦ه لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 ١٤ - إقامة الحكم على دعامات متمددة . كفاية إحداها الحمل قضائه . النبى عليه فى باقى الدعامات الأخرى أيا كان وجه الرأى فيه . غير منتج .
901	1 1 1 1	﴿ الطَّمَّنُ رَمَّ ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 انامة الحكم قضاءه على مايكفى لحمله فيه الردائضمني المسقط لما أثاره الطاعن من دفاع و جميج .
٩,٨	11	(الطعن رقم ۲۲۲۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/١١) V
		17 — إقامة الحكم قضاءه على أسباب سائغة ولها أصلها النابت في الأوراق وتبكنني لحمله. المنازعة في ذلك . مجادلة في تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتحسر عنه رقابة محكمة النقض .
1.6	٧١ ١٨	﴿ الطَّعَنُ رَقَمَ ٩ لَسَنَّةَ ٩٤ قَ ــ جَلَّسَةً ١٩٨٢/١١/٢٥)

1 8 7		5-
مدا	القاعدة	
		 ١٧ – عدم الترام محكة الموضوع بتتبع مناحى دفاع الخصوم إذ فى الحقيقة التى استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافى المسقط لكل حجة مخالفة .
3177	4.4	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
airi	۲۰۲	 ۸ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بارد على دفاع غير جوهرى لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . (الطعن رقم ۲۰۲۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
** 17°E	7.0	١٩ - لحكة الموضوع ملطة تحصيل فهمالواقع فى الدعوى. كفاية إقامة قضائها على أسباب سائغة ولهما أصلها الناست فى الأوواق المنازعة فى ذلك جدل فى تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . (الطمنان رقما ٥٤٩،٥٠٥ لسنة ٤٤٥ - جلسة ١٩٨٢/١٢/٩)
		 ٧٠ - عدم النص فى منطوق الحكم على ما أثاره الطاعن من عدم قبرل الدوى. رفض هذا الدفع فى الأسباب بصيغة صريحة . لا صيب .
4127	7.3	(الطمن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)
31X£	712	 ٢١ - تبنى الحكم لتقوير الخبير . أثره . اعتباره جزءا مكلا لأسبايه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة . (الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٠) ٢٢ - حق المحكمة في الاستعانة يخبير . عدم التزام الخبير ببيان مصدر ما انتهى إليه من نتائج تستند إلى خبرته العلمية والعملية .
3116	*11	(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٠/١٢/٢٠)

صفحة	القاعدة	
1147	Y 1V	 ۲۳ - إقامة الحمكم قضاءه على دعامة كافية لحمله . تعييبه في دعامة أخرى يقوم عليها . نعى غير منتج . (الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٠/١٢/٢٠)
		 إلغاء محكمة الاستثناف الحكم المستأنف. عدم الترامها يتفنيد أسباب ما ألغته أو عدلته منه أو الرد عليها متى أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله
1771	772	< الطعن رقم ١٩٨٤ لسيلة ٤٩ ق جلسة ٢٣/٢٢/١٢/٢٨)
		 ۲۰ مدم رد الحكم على دفاع ظاهـــر البطلان . لا عيب .
1744	778	< الطعن رقم ٢٥٤ لسينة ٤٩ ق _ جلسة ٢٣/١٢/٢٢) >
		 ٣٩ - سلطة محكة الموضوع فى تقدير الأدلة والأخذ برأى الخبير الاستشارى الذى اطمانت إليه دون الخبير المستدب فى الد وى . متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحسله .
170	444	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٩/٢٢/٢٩١)
••		 ۲۷ - تفدير أقو ال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها . استقلال محكمة الموضوع به طالما لم تخرج بها عن مدلولها وكان استخلاصها سائفا . ۱ الطعن رقم ۲۰۶ لسنة ۶۸ ق - جلسة ۳۰ (۱۹۸۲/۱۲) .
177	£ 77.	1
		 ٢٨ - ترجيح شهادة شاهد على آخر من إطلاقات قاضى الموضوع . ما لم يخوج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها .
177	٤ ٢٢	(الطَّمن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣٠ /١٩٨٢) ٩

الصفحة	القاعدة	
		2° تسبيب الحكم الإستثناق "
		 أخذ الحكم الاستثناق بأسباب الحكم الابتدائى والاحالة إليها دون إضافة . لا ميب .
440	٤٢	﴿ الطَّمَنُ رَقِمَ ١١٥ لَسَنَةُ ٤٣ قَ _ جِلْسَـةُ ١٩٨٢/٢/١٨٠)
		 ۲ - تضمين أسباب الاستثناف ما لا يخرج فى جوهره عما كان مطروحا على محكة أول درجة وتضمئته أسبابها . إقرار محكة الاستثناف هذه الأسباب دون إبداء أسباب جديدة .
		لاعيب.
770	٤Y	(الطعن رقم ۱۱۰ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		ثالثا : عيوب التدليل :
		(١) القصور ؛
		²⁵ ما يحد قصهورا ²⁷
		 ١ - الحكم باخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف الرسمية دون بيان جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التي أوفاها قصور
Yot	٤٦	(الطمن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		 الشريك المتضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة ممل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الريح وليس أجرا . تأميم الشركة . أثره . إغفال الحكم بحث علاقة الشريك بالشركة بعد التأميم النصفي ومدى أحفيته في شيء من الأرباح
		باستر که بعد العالم المعلم العلمية العالمية عن الرواح باعتبارها أجرا . قصور .
۳۷۷	٦٨	﴿ الطُّعَنْ رَقَّم ٦٨٦ لُسنة ٤٦ ق - جلسة ٤/٢/٢٨)

5=		
, pq.	القالة	
۳۸۷	٧٠	 س - العقد العرقى . الدفع بجهالة التوقيع الوارد به . شمول التحقيق واقعة التوقيع المادبة وموضوع الالترام . خطا . م و إنبات . فصل المحكمة في موضوع النزاع دون أن تقول كلمتها أولا في صحة العقد أو بطلانه . خطأ وقصور . م ٤٤ إثبات . (الطعن وقم ١٩٧٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)
۳۸۱	44	 إ — القصور في الردعا, دفاء قانه في القصور الحكة النقض أن تستكل أحبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور مني كان صحيحا في تتيجته . (الظعن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٧)
√ \Y	144	 ایراد قرائن بمذکرة شواهد التزویر لائباته غیر مانع من إضافة قرائن أخرى . رفض بحث هذه القرائن الجدیدة . خطأ وقصور . الجدیدة . خطأ وقصور . الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/٦/۱۰)
		٣ — الأدلة التي تعد مقدما للاثبات . خضوعها للقانون السارى وقت إعدادها أو الذي كان ينبغى فيه إعدادها م ه مدنى . نشوء العلاقة الإيجارية في ظل الفانون المدنى الملغى . أثباتها لايكون إلا بالكتابة أو بالإقرار أو بالإمتناع ص ايمين . م ٣٦٣ مدنى قديم . إثبات هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
771	179	﴿ الطُّمن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٩ ق مـ جلسة ١٠/٢/٦/١٠)

3-1-1	القاعدة	1
-	940001	
		 ٧ — وجوب اشتمال الحسكم بذاته على جميع أسبابه ٠ الاحالة إلى اسباب حكم أخر. شرطها
845	١٤٨	(الطعن رقم ۹۰۶ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۲۲/٦/۲۲)
		 ٩ – التمدك باختصاص لحنة شئون العامان دون مدير المصنع باعتماد مدةخبرة العامل. ق١٩٧٥/١١. دفاع جوهرى. إغفال الرد عليه . قصور .
447	174	﴿الطُّعَنُّ رَقُّم ١٨٩٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١ }
1.70	197	 ۱۰ – إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى . قصور (مثال) . ۲ الطمن رقم ۷۷۵ لسنة ۵۲ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸)
		۱۱ — اليمين المقررة بالمادة ۲۷۲ يحرى . جواز توجيمها إلى ممثل الشخص المعنوى فى حدود نيابته . القضاء يحكم التقادم فى دعوى المطالبة بأحر بمقولة عدم جواز تعليف رئيس مجلس إدارة الشركة . خطأ وقصور .
1.41	190	(الطعن رقم ۸۳ ه سنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۹/۱۱/۲۹)
		١٢ — القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات حيثة التأمينات عن فترة سابقة على عقد الشركة المبرم بينه وبين العال المستحقة عنهم الكالاشتراكات إستنادا إلى حجر جنائى قضى ببراءته من تهمة عدم التأمين على هؤلاء العالى فى الريخ لاحق لعقد الشركة . خطأ فى القانون . علة ذلك .
1145	7.4	﴿ الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٦/١٢/١٢)

251.10	القاعدة	
		 ١٣ - إنتهاء الحكم إلى مسئولية الطاعدين عن عدم تنفيذ أمر وفتى دون استظهار مايفيد علمهما بهذا الأمر وما إذا كان يدخل فى نطاق عملهما الوظيفى من عدمه . قصور . ١ الطعون أرقام ١٩٣٤ ، ١٩٤٩ ، ١٩٤٩ لسنة ١٩٩٨ لسنة ١٩٩٨ .
9779	777	ق ـ جلسة ۲۰/۱۲/۳۰ سس سس سس سس سس سس سس سس
		^{رو} ما لا يعد قصورا ^{٢٢}
		 إعادة النظر في تقدير أجرة باقى وحدات الأماكن المؤجرة ولو لم تكن محلا للطمن من ذوى الشأن . مناطم . أن يحكم في موضوع الطنن بالقبول . م ٢/١٩ ق ٩٤ لسنة ١٩٧٧ .
* YY*	14-	(الطمن رقم ۱۵۵۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۹۸۱)
4 \12	177	 ٢ - محكمة الموضوع . سلطتها فى فهم ما يحتويه المستند وتقدير ما يصلح منه الاستدلال به قانونا . لا معقب عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا . (الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
4111		 ٣ – إغفال الحكم الرد على الدفاع الذى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح . لا قصور . (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
		(ب) الفساد في الاستدلال:
		 استخلاص الحكم من إقامة المستأجر بالخارج وإقامة أصهاره بالهين المؤجرة تأجره لها من الباطن ، دون بيان تجاوز نطاق الاستضافة إلى التأجير من الباطن . فساد في الاستدلال.
4.1	۲٠	(الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۳)

ة صنعة	القاعد	
		 الإقامة بالخارج وشغيل العين جزئيا بواسطة الغير مع احتفاظ المستأجر بجزء آخر . مؤداه . استخلاص الحكم من هذه الوقائع وحدها تخلى المستأجر عن العين . فساد فى الاستدلال . مثال .
124	44	(الطنن وقم ۲۱۷ لسنة ره ق ـ جلسة ۲۰٪۱۹۸۲ ١٩٨٢
1 172		 ٣ - إستدلال الحمج على سوء النية من قرائن معيبه ضمن قرائن أخرى . عدم بيانه أثر كل واحدة . من هذه القرائن فى تحكوين عقيدته . اعتباره مشوبا بالفساد فى الاستدلال . مثال بشأن بناء على أرض الفير . (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦)
		(ج) الته: قض :
		١ - التناقض المفسد للحكم . ماهيته .
**11	٤٧	(الطعن رقم ١١١٥ سند ٧٠ ق ــ جسند ١٩٨٢/٢/١٨)
		 ٢ التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته . قضاء الحكم بثبوت صفة المدعى في المطالبة بالتعويض عن ضرر شخص . انتهاق إلى انتفاء مصلحته في طلب القضاء بهذا التعويض هياشرة لجمهة أخرى لا تربطه بها علاقة قانونية قائمة . لا تناقض .
315	77	(الطعن رقم ۲۹۱ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		٣ – التناقض الذي يفسد الأحكام . ماهيته
™ 8.\\	117	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمُ ١٨٢ لَسَنَّةً ٤٨ ق _ جلسة ٧/٦/٦٨١)

صفحة	القاعدة	
		(خامسا) حجية الحكم .
		°° شروط المجية ونطاقها "
		 حجية الأحكام . شروط توافرها . دعوى المضرور على المنبوع والتابع لإلزامهما بالتضامن بالتمويض . إختلافها خصرما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وفائه المضرور .
1.4	۲۱	﴿ الطُّعَنِّ رَقَّمُ ١٧٨٦ لَسَنَّةً ٤١ ق ـ جِلْسَةً ١٩٨٢/١/١٤)
١٦٠	۳.	 حجية الحكم قاصرة على طرق الحصومة حقيقة أو حكا. أسباب الحكم التي تحوز الحجية ، ماهيتها ، مالم تنظر فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		٣ – اعتبار المدين ممثلا لدائنه العادى في الخصومة . إفادة
	:	ندائن من الحكم الصادر فيها لمصلح المسلمين مسلم في المدين المجافزة على دائنه في حدود ما متأثر بالحكم حتى الضهان المدائن مدينسة ، للدائن ولو لم يكن طوفا في الخصومة طعن في الحكم الصادر فيها .
114	74	ا الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		ع — ج _ن ة الحاج الطقها .
411	٥١	ير الْطَعَن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٦/١/٢٦)
		ه ــ المنع من إدادة النظر في المسألة المقضى فيها . شرطه
		أغضاء النهائي . اكتسابه قوة الاحر المفضى . اثره ، مام ننظر

100		<i>∑</i>
عدة صندا	القا	
	لا يمكن أن يكون موضوعا لحسكم يحوز قوة	فيه المحكمة بالفعل الأمرالمقضي .
477	١ لسنة ٨٤ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١) ١٧٦١	(الطعن رقم ۲۰۲
	عادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . العواين .	 ٦ المنع من إ وحدة المسأله فى ال
1.1.	السنة 2٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩)	(الطسن رقم ۱۳۱۲
		ما بحوز الجمية
	لهكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجية •	٧ – أسباب ا- الشيء المحكوم فيه
3144	١ لسنة ١٥ ق - بيلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٢)	﴿ الْطَعَنُ رَقَمُ ١٣ ٤٤
177.	المحكوم فيه . لا يلحق إلا منطوق الحكم الم من الأسباب جمدًا المنطوق ارتباطا وثبقا لريدا – إلى مسألة خارجة على حدودالنزاع للفصل فيها لا يحوز قوة الأمر المقضى للقصل قد الم - ١٩٨٢/١٢/٢) ٢٢٠	وما قد یکون مرتب تعرض المحکمة — ت أو لم تکن بها حاجة
	. 4	حجية أعلام الوراث
	مرعی • کیفیة دنمها . بحکم یصدر من عوی أصلیة أو صورة دفع . م ۳۹۱ من	حجية الأعلام الثا المحكمة المختصة فى د اللائمة الشرعية
	سنة ٥١ ق د أحوال شخصية ٤	(الطع ن ر قم ٤ ل جلســة ٢٠/٣/١٦

صفعة	القاعدة	
		« حجية الحسكم الجنسائي "
		 حجية الحسكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . نطافها .
2.1	٧٣	﴿ الطّعن رقم ٢١ لسـنة ٤٧ ق _ جلسـة ١٩٨٢/٤/١٤)
		 القضاء بالبراءة تأسيسا على قيام وكالة من المطمون ضده المطاعن في إدارة أرضه الزراعية . لزوم ذلك للفصل في الدعوى الجنائية . أثره . تقيد الحكمة المدنية بهذا الوصف في شأن القضاء بين الطرفين . مثال .
2.1	٧٣	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ٢١ لُسَنَّةً ٤٧ ق _ جِلْسَةً ١٩٨٢/٤/١٤)
		 ٣ – حجية الحسكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . مقصورة على منطوق الحسكم بالنواءة أو الإدانة . هذه الحجمية لاتلحق" بالأسباب الى لم تكن ضرورية للحكم .
777	114	ر الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٣١/٥/٢٨٩)
		ع - تعرض الحسكم الجنائى فى أسبابه . فيجريمة انتهاك حربة ملك للغبر - لسبب وضع يد الحائز على عين للنزاع وسنده فى وضع يده وانتهائ إلى أنه مستأجر . أسباب زائدة وغير ضرورية الحسكم . أثره الاحمية لهسده الاسباب أمام القاضى المدنى .
777	117	﴿ الطَّمَنَ رَقُّم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢١/٥/٣١ ﴾
		 م جية الحركم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه .
3,1,2	144	﴿ الطُّمَنْ رَقَمُ ٢٢٣٣ لَسْنَةُ ٥١ ق _ جَلْسَةُ ٢١/١١/٢١)

القاعد	
	استنفاذ الولاية
	 الحسكم بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المسادة "١٥٧ " من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ الاتستنفديه المحكة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . القضاء استثنافيا بإلغاء هذا الحكم . وجوب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها .
141	﴿ الطَّعَنُّ رَقَّم ١٩٨٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢١/١١/٢١)
	(سادسا) الطعن في الحسكم ،
	الحسكم بشىء لم يطلبه الحصوم أو بأكثر ممسا طلبوه . سبيل الطعن فيه هو التماس إعادةالنظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .
45	﴿ الطَّعَنْ رقم ١١١ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٧)
	^{رو} مواعيد الطعن ^{٢٢}
	 ۱ إعسلان أوراق المحضرين للشخص الذى له موطن معلوم فى الحارج . تمامه بتسايم الصورة للنيابة . إعلانه بالحسكم الذى يبدأ منه ميعادالطعن طبقالمائة ٢١٣ مرافعات. وجوب أن يكون لشخصه أو فى موطنه .
11	﴿ الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٧ ق _ جلسـة ١٩٨٢/١/١٣)
	 حجل الحصم بوفاة خصمه . قوة قاهرة . أثره . وقف سريان الميعاد في حق الخصم . بدء سريانه من تاريخ العلم بالوفاة .
١٠٣	﴿ الطَّعَنُ رَقَمُ ٣٩٩ لَسَنَةً ٤٩ قَ _ جلسة ٢٣/٥/٢٣)
, ,	(10)
	141

القاعدة	
188	 ٣ - جهل الخصم بوفاة خصمه يعد عمدرا يترتب عليه وقف سريان الميعاد ، عدم توجيه الاستثناف إلى ورثة الخصم حملة في الميعاد . أثره . سقوط الحق في الاستئناف . (الطعان رقما ٢٠٧٦،٢٠٥٤ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤) ع - ميعاد الطعن بالممارضة في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . بدؤه من تاريخ إعلان المحسكوم عليه بالصورة التنفيذية .
107	ميعاد الطعن بالاستثنافي في الحسكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ إحسدور الحسكم المستأنف أو من تاريخ إعلانه به . (١٩٨٢/٦/٢٩) و الطعن " الحصورم في الطعن " الحصورم في الطعن " الحصورم في الطعن " الحصورم في الطعن المدين عمثلا لدائنه العادي في الحصورمة . إفادة الدائن من الحكم المدادر فيها لمصاحة المدين . الحكم على المدين حسة على دائن من الحكم الدائن من الحكم الدائن من الحكم على المدين .
	حجة على دائمه في حدود ما يتأثر بالحكم . حتى الضان للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طرفا في الحصومة بنفس الطعن في الحكم الصادر فيها . (الطمن رقم ٩٥٥ لسنة ٨٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤) ٢ - الدعوى غير المباشرة . للدائن استعال حتى مدينه في صورة دعوى مبتدأة أو طعن في حكم . شرطه . أن يكون مباشر لإحراءات دائمه لمن يستعمل الحتى بإسمه . مثال في إيجار من الباطن .
	168

۳ ا وفى الطمن (الطمن ر ٤ ا قابل التجز ذلك . أثر
وفى الطعن (الطعن ر الطعن ر الطعن المعن ر
2 سـ إ قابل المتجز
(الطعن ر
ه ـــ ا المحكوم علي وباطلا من من الأولين قمو دهم عز
(الطمن ر
7 — ا على كافة ط سر يان حا المدد المحكو (الطعن ر
۷ – ا المطعون فيـ على قائمة ش باختصامهم
(الطعن ر

مبنيعة	القاعدة		
٥٢٥	١٧٤	٨ - اختصام الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم في شأن المشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة . مناطه. م ٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اختصامها في الطون بالنقض للدفاع عن القرارات الصادرة للصلحة العامة . صوح في التمانون . م ٢٥٠ ٧٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .	
		° الأحكام الحائز الطعن فيها °°	
		 ١ الحكم بالغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . أثره . إنهاء المنازعة في القرار وحسم الخصومة الأصلية أمام المحكمة ، جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير صافى التركمة إبتداء بعد إلغاء قرار اللجنة . 	
177	70	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)	
		 ٢ - القرار الصادر من هيئة التحكيم . جواز الطعن فيه بالنقض من رئيس مجلس إدارة الشركة التابع لها القصاع المحتكم ضده . علة ذلك . الهواد ٣٠ ٣٠ و ٣٠ اسنة ١٩٧١ 	
781	1 11	(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٦١٥ / ١٩٨٢)	
		 ٣ - عدم جواز الطهن استقلالا في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . تضمن الحكم قضاءا نختلطا أحدهما يفيل الطعن المباشر والآخر لا يقيله . أثره . جواز الطعن فيه . علة ذلك . 	
۲۱,	۸ ۸	(الطمن رقم ۱۹۸۳ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۲/۵/۱۹۸۲)	

		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
مفحة	القاعدة	
712	111	 إ — الأوامر على العرائض النظام منها يكون بالطرق المعتادة لرفع الدعوى . حكم القاضى الآمر في النظام . حكم قضائي قابل للطمن فيه بالطرق المقررة للأحكام . (الطعن وقم ٤٨٠ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)
470		و الطعن رقم ٢٨٠ سنة ٢٠ ق _ جست ٢٠٠٠ كلها المبتدائية بتشكيلها طبقاً الحادة ١١ ق ٩٩ لسنة ١٩٠٧ في الطمن على قرارات لحان المألة المآت الآيلة الدتول والزمم والصيانة الطمن عليها بطريق الاستداني وخضوء للقواعد العامة . قصر نطاق م ، ق ٤٩ لسنة ١٠ عن الدحكام الصادرة في الطمون على قرارات لحان تحادل اذ بحرة . (الطمن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
1124	710	 ٣ — الطعن على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقو او الزميم و الصيانة . م ٥٥ ق ٥٩ لسنة ١٩٧٧ . خضوعها للفواعد المامة في قانون المرافعات بشأن طوق الطعن في الأحكام . دلمة ذلك . را لطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
٧٥	١٧	" الأحكام غير الجمائز الطعن فها " ١ — عدم جواز الطعن استقلالا فى الأحكام الصادرة أثناء سير الحصومة . م ٢١ سرافعات . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥١ ق – جلسة ١٩٨٢/١/١١) ٧ — طلب طرد شاغل عين تأسيسا على انتفاء العسلاقة الانجارية واحتياطيا ندب الخبير لتقدير أجرة العين . القضاء

سلحة	القاعدة	
٧٥	١٧	برفض الطلب الأصلى وثدب خبير لتحقيق باق الطلبات ٠٠ قضاء غير منه للخصومة ، عدم جواز الطعن فيه استقلالا ٠ (الطعن رتم ١٩٢ لسنة ٥١ ق لـ جلسة ١٩٨٢/١/١١)
		 ٣ ــ قضاء الحميج الاستثناف بسقوط حق الشركة الطاعنة ق الاستثناف بالنسبة للشق الحكس بالعمولة و إحالة باق الطلبات إلى أحد الحبراء ، غير منه الخصومة ، عدم جو از الطعن فيه بالنقض استقلالا ، م ٣٠٣ مرافعات ، صحدور الحميم المنهى للخصومة كالها في تاريخ لاحق لرفع الطمن بالنقض . لا أثرله ،
177	744	 (الطعنــان رقبا ۱۱ ؛ ۱۲ ؛ ۱۲ لســنة ٤٠ ق ــ جلســـا (۱۹۸۲/۱/۲۹)
		 إلى الاحكام الصادرة من الحاكم الابتسدائية بوصفها محكة الدرجة الاولى ، عدم جواز الطمن فيها بطريق النقض .
۲۷٦	٣٢	(الطعنان رقبا ٤١١ ، ١٢٤ لسينة ٤٠ ق ـ جلسية ١٠٠ (١٩٨٢/١/٢٥)
		 م المائية الأحكام الصادرة من الحساكم الابتسدائية في الدعاوي التي لا جاوز قيمتها ١٥٠ج م ٢٩ مرافعات قبل تعديلها عن ٢١ لسنة ١٩٨٠ ، مناطها . أن يكون ١٤ تختص به تلك الحسائم استشاءا من القواعد العامة في الاختصاص النوعي أو القيمي .
φα.	44	﴿ الطُّن رقم ١٩٨٤ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٨٢)

مسفحة	القاعدة	
± 91"	٨٩	 ب خموض منطوق الحسكم أو إبهامه لا يؤدى إلى بطلان الحسكم ، عدم جواز الطعن فيه بالنقض ، سهبه ، الرجوع لذات المحكة لتفسير ماوقع من خموض أو إبهام ، م ١٩٢ مرافعات ، ر الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٥/١)
		 ا حلولائمة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات ا يوجب وقف الاستثناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المة دمة من آخر في ذات الحكم . أثره •
4.4	۵٦	(الطعن رقم ٤٠ لسينة ٥١ ق د أحوال شيخصية ، ـــ جلسية ٢١/٢/٢/٢)
		 ٢ صدور حكم بقبول الاستثناف شكلا ، لاخطوى على قضاء ضنى بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم القيابي . عدم تهارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الاعلان .
٨٤٢	104	﴿ الطُّعَنُّ رقم ٤٠ لمستة ﴿ ٥ قَنْ شَا جِلْسَةَ ٢٦/١/٢٨٢)
		حيارة
		 ادعاء شخص إدعاء جدير أنه الممالك للمين المؤجرة ماهيته مغازعة في استحقاق المؤجر للا جوة وجوب تصفيته قبل الفصل في طلب الإخلاء التأخير في الوفاء ولأجرة مستق الحكم لصالح المؤجر في دعوى حيازة لا يؤثر في جدية نزاع الغير بسان الملكية .
٥٨١	1.0	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢)

-	القاعدة	
		 حماية الحائز القانو في للمقار من اعتداء الغير ولو كانت لا تستند إلى حق ، م ٢٥ مع ١٣٥ عقوبات ، استظهار المحكمة أن للتهم حيازة فعلية حالة على المقار دون حاجة إلى بحث سنده في وضع يده كاف للقضاء بالبراءة ،
777	111	(الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٣١/٥/٢١)
		 ٣ - تعرض الحمكم الجنائي في أسيايه . في جريمة إنتهاك حرمه الله الفير - لسبب وضع يدالحائز على عين النزاع وسنده في وضع يده وانتهائه إلى أنه مستأجر أسباب زائدة وغير ضرورية للحكم . أثره . لا حجية لهذه الأسباب أمام القاضى المسدئي .
777	114	(الطمن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٣١/٥/٢٨١)
		 إلفاء القرار الصادر بالاستبلاء على على م ٧ ق ١٩١ لسنة ٩٤٠ و أثره . إعتباره كأن لم يكن و زوال كافة الآثار المرتبة عايمه ومنها الملافة الإيجارية . أحقية من سبق ووضع يده عليه في استرار حيازته م ١/٥٧٣ مدنى . علمة ذلك .
4.4.	117	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٩/١١/٢٨)
4.4		 دعوى منع التعرض . تحقق أساسها بمجرد تعكير الحيازة والمنازعة فيها . لا يشترط في التعرض إلحاق ضرو بالحائز . د الطعة دق ۱۹۷۸ أمرة ۷۶ قد ما در ۱۹۷۸ (۱۹۷۸ مرد) الطعة دق ۱۹۷۸ (۱۹۷۸ مرد) المحدد الطعة دقت المدارد ۱۹۷۸ مرد او او او او او او او او او او او او او
141	117	(الطمن رقم ۱۱۷۸ لسنة ۶۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۷)
		 ۲ - دعوی منع التعرض . وجوب رفعها خلال سنة من التعرض ١٠ ٩ ٩ مدنی. تخلف ذلك للمحكمة من تلفاء نفسها ن تقضی بعدم قبولها .
1000	111	(الطعن رقم ۱۰۵۸ لسنة ۶۷ ق ــ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸)

13.0	حيازة
القاعدة اصفحة	
	 التعرض الذى يبيح لحائز العقار رفع دموى منع نعوض . ماهيته . لا وجه لاشتراط ضرووة إلحاق ضرر لمدعى . كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا حسباب بداية ميعاد السنة .
9-01 - 191	الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨)
	 ٨ - استخلاص واقعة التعرض في وضع اليد وعلم المدعى ١٠ من سلطة قاضى الموضوع متى كان استحلاصه سائفا ولد بنده من الأوراق .
191	الطعن وقم ۱۰۶۸ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨//١١/٢٨)
1.01 141	 ه ـ تتابع أعمال التعرض الصادرة من شخض واحد . ثره . احتساب ميعاد الستة من تاريخ العمل الأول الذي ينبيء وضوح عن وقوع اعتداء على الحيازة . الطعن وقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
	۱۰ – عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق ، مخالفة ذلك ، أثره ، سقوط الاعاء بالحيازة بجرد رفع دعوى الحق الحيازة بعد رفع دعوى أصل الحق .
31.7	الطمن رقم ۱۱۱ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲)

سفحة	القاعدة	
		(خ) خبرة ـــ خلف
		ayo-
		﴿ أُولًا ﴾ ندب الحبراء :
		 ١ - تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة القاضى النوضوع. رفض طلب تعيين الخبير. متى كان ذلك قائما على أسباب تبروه.
۹۲۰	114	﴿ الطَّعَنْ رَقَمَ ٧١ه لسَّنَةُ ٤٩ ق - جلسـة ٦/٦/٦٨١)
		 ٢ - طلب لدب خبير في الدعوى ليس حقا للخصوم . ١٤ - المرضوع رفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتبكوين عقيدتها فيها .
14	177	الطين رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٢١/١٩٨١)
114		(ثانيا) أعمال الخيير ؛ حق المحكة في الاستعانة بخبير , عدم الترام الحبير ببيان المارية العالمية المارية العالمية عند العالمية الع
11/1		(ثالثا) تقدير تقرير الحبير :
		 الحكة الموضوع أن تأخد يتقرير الحبير على أسبابه -عدم التزامها بالرد استقلالا على الطمون الموجهة إليه.
74	10'	« الطَّعَنْ رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣١/١٠/١٠) ٧

144		خبرة - خاف
الق إصفحة	القاء	
		 ٢ - تقرير الخبر من عناصر الاثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب .
7-84	۱۸۸	﴿ الطمن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٥/١١/١١)
		 ٣ - تبنى الحكم لتقرير الخبير. أثره . اعتباره جزءا مكلا لأسبابه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة .
31/4	317	(الطمن رقم ۱۹۶۶ لسنة ۶۸ ق سـ جلسة ۲۰/۲۲/۲۲) »
		 علقة عكمة الموضوع في تقدير الادلة والاخذ برأى الحبير المستشارى الذى اطمأت إليه دون الحبير المتندب في الدعوى . مق الدعوى . مق أقامت قضاءها على أسباب سائفة تمكفى المسله .
1701	447	﴿ الطُّعَنُّ رَقِّم ٥٨٥ لَسَنَّةً ٤٩ ق ــ جلسة ٢٩/٢//٢/٢)
		خلف
		²⁵ خلف خاص ⁴⁰
		١ إعتبار الدين ممثلا لدائنه العادى في الخصومة . إفادة
		الدائن من الحكم ، الصادر فيها لمصاحة المدين حجة على دائنسه في حدود ما يتأثر بالحكم حتى الضان للدائن على أموال مدينه . للدائن ولو لم يكن طرفا في الحصومة بنفسه الطعن في الحكم الصادر فيها .
311	۳٠	(الطُّن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١
		 حلول الخلف محل سلفه فى عقد التأمين على شىء معين بالذات . مناطه أن تعتقل إليه ملكية ذات الشىء المؤمن طيه.
701	20	إ الطمن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)

		NT1
	القاعدة	
		س - الأحرة المحددة بعقد الإنجار الصادر من المالك السابق حبة على المالك الجديد. لا يشترط أن يكون العقد تاريخ البابق على التحدد في الناقل الملكية . إ فاق المالك السابق والمستأجر أناء الامتداد النانولي العقد على أحرة تشتل عن الرحرة لمدونية . أرد . الزام المائك الحديد بهذه الاحرة مالم شبت صورية هذا الاتفاق . م ١٢ ق ٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٢٢٣ ق ٢٥ لسنة ١٩٤٧ .
٤٨٤	٨٨	﴿ الطَّعَنْ رَقِمْ ٢٢١ لَسَنَةً ٤٧ ق - جَلَسَةً ٥/٥/١٩٨٢)
1441	***	 ه ـــ الزام الخلف شقوق والنزامات السلم. شروطه . م ۱۶۹ مدنی . ﴿ الطمن رقم ۱۹۲ لسنة ۲: ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۱۱)
	-	.هر – سريان عقود إيجار الأماكن على المسالك الحديد . م . م ق ١٩٧٧/٤٩ .
1700	44.7	(الطمن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٢/١٢/١٨٢)
١٧٣٥	777	 ٣ ــ ثبوت حق إدارة المال الشائع الشركاء مجتمعين و أغليتهم المالمات دون سواهم المادتان ٨٢٨،٨٢٧ مدنى. و أداه . الطعن رقم ٩٠ لسنة ٨٤ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
ĺ		'' خلف عام ''
		إندماج المزسسات . أثره . إنقضاء شخصية المؤسسة المندمجة وخلافة المؤسسة الدامجة لها نما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات .
711	72	﴿ الطَّعَنْ رَقَمْ ٨٣٨ لِسَنَّةً ١٤ ق ــ جلسة ٣٠/٣/٣/١)

منفحة	القاعدة	
		(5)
		دستور . دعوی ، دفوع
		دستور
		١ - حدم جواز الحكم بالاخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإعمالا لأحكام الشريعة الإسلامية والدستور . عله ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فورى على المراكز القانونية وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر يمكم نهائى لتعاقه بالنظام العام .
Yot	٤٦	
_		
		٧ - الدفع بعدم وستورية القدائية
•		 ٢ — اندفع بعدم دست به القرائد العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تنقا. نفسها .
777	٤٨	 ٢ - اندفع بعدم دست بقرائق اند. العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تنقاء نفسها . ﴿ الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٣/٢/٢٢)
۲ 77	٤٨	العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تنقاءً نفسها .
777		العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض لد من تافاً، نفسها . إذ الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢) ٣ ــ مصادرة المبالغ مقابا عدم إقامة الدعوى الحنائيسة أو التنازل عنها م ١٤ ق ٧١/٩٧ عدم دستوريتها . م ٢٠٩
۲ 77		العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تنقاء نفسها . لا الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق حـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢) ٣ حـ مصادرة المبالغ مقابا عدم إقامة الدعوى الجنائيسة أو التنازل عنها م ١٤ ق ٧١/٩٧ عدم دستوريتها . م ٣٣ من الدسترر . أيلولة هذه المبالغ لادولة بالصلح . شرطه .
6		العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تنقاء نفسها . (الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق حـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٢) ٣ حـ مصادرة المبالغ مقاباً عدم إقامة الدعوى الحنائيسة أو التنازل عنها م ١٤ ق ١٩/١/٧ عدم دستوريتها . م ٢٣ من الدسترر . أيلولة هذه المبالغ للدولة بالمملح . شرطه . (الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٥١ ق حـ جلسة ١٩٨٢/٥/٢)
777		العام . لا يجوز للحكمة أن تعرض له من تبقاً، نفسها . (الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢١) ٣ - مسادرة المبالغ مقابا عدم إقامة الدعوى الجنائيسة أو التنازل عنها م ١٤ ق ١٩/١/٧ عدم دستوريتها . م ٢٣ من الدسترر . أيلولة هذه المبالغ للدولة بالمدلح . شرطه . (الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢/٥/٢/٥)

. 1.		
ة صفحا	القاعدة	
		التالى . لا أثر له . الفضاء سقوط الحق فى الاستثناف لرفعه بعد الميعاد لعدم قيده فى السجل إلا فى اليوم التالى لانقضاء الميعاد . خطأ .
*4.	70	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ٢١١ لَسَنَّةً ٤٧ قَ ــ جِلْسَةً ٣١٣/٣/٣١)
		ثانيا : إعلان الدموى :
		(راجع إعلان)
		ثالثاً : إنعقاد الخصومة :
		انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدموى . الخصومة لا تنعقد إلا بين أطراف أحياء وإلا كانت معدومه لا ترب اور .
- 1		ه از از کار از از از از از از از از از از از از از
۸۰۷	121	(الطعنان رقبا ۲۰۰۵ ، ۲۰۷۱ لسنة ٥١ ق ــ جلسـة ٢٢/٢/٢٨١)
۸٠٧	122	A LA A W In I WW
۸٠٧	188	(\7\7\7\7\

العاعدة	
	 الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة (١٥٧) من ق رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين لاجتماعى دفع شكلى موجه نزجراءات الحصومة ، عدم اعتبار مدفعا بعدم القبول ثما نصت عليه المسادة ود ١١٥ " من قانون المرافعات .
171	﴿ الطُّمَنَ رَقَّم ١٩٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢١/١١/١١)
	 ٣ – دعوى منع النه. ش . وجوب رفديا خلال سنة من النعرض م ٩٩١ مدنى . تخلف ذلك اللحكة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبولها .
141	﴿ الطَّعَنَّ رَقَّم ١٠٤٨ لُسَنَّةً ٤٧ ق ــ جلسةً ٢٨/١١/٢٨)
	 ع — التمرض الذى يبيح لحائز للمقار رفع دعوى منسع التعرض ماهيته لا وجه لإشتراط ضرورة إلحاق ضرر بالمدعى كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتساب بداية ميعاد السنة .
141	(الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٨/١١/١٨٢)
	 استخلاص و اقعة التعرض في وضع اليدو علم المدعى بها . من سلطة قاضى الموضوع مي كان إستخلاصه سائغا وله سنده من الأوراق •
191	(الطعن رقم ۱۰۶۸ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨)
	 ٣ تنابع أعمال التعرض الصادرة من شخص واحد . أثره . أحتساب ميماد السنة من تاريخ العمل الأول الذي ينبيء يوضوح عن وقوع اعتداء على الحيازة
191	﴿ الطُّمن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨)
	141

صفحة	القاعدة	
4404	***	 حدوى تثبیت ملكیة چزء من أعیان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قیام لجنة شئون الأوقاف بتقدیر وفرز حصة الحیرات فیها . علة ذلك . م ۲ق۲۷۲ لسنة ۱۹۵۹ بتنظیم وزارة الأوقاف . (الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ۶۹ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۸)
		خامسا ^{در} الصفة في لدموى "
4.1	۲.	 الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . اقتصار الاستثناف على طلب الاخلاء . أثره . اشتاع النظر فى الدفع . (الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢١٠٧/١/١)
		 القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بالغاء قرارات إخضاع أشحاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكرى دقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . زوال صفةمدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم أمام القضاء إعتبارا من تاريخ سريانه . عودة أهلية التقاضى إلى هؤلاء الأنتخاص من ذلك التاريخ .
4 84	79	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢١/٢١/٢١)
		٣ - إنتهاء الحسم إلى زوال حق مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الحاضع همراسة المام الفضاء بصدور القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ وأن استراره في إدارة أمو الد بعد ذلك - لا يكسبه هذا الحق . صحيح .
1 8 9	71	﴿ الطَّعَنْ رَقْمِ ٣٩٠ لَسَنَةً ٤٣ قَ ــ جلسة ٢١/١/٢١)

است	القاعد	
		 ع - نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والراقبين عن الأشخاص المشار إليهم فى الأمر العسكرى ع لسنة ١٩٥٦ . نيابة فانونية ، عدم جواز التحدى بالأحكام العامة الوكالة . علة ذلك .
189	74	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢١/١/١٨٢)
~ \14	147	 م. تمثيل المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية لفروع الوزارات في المحافظات. م ٢٧ ق ٣٤ لسنة ١٩٧٩. قصره على ما نقل اختصاصه للوحسدات المحلية دون ما تعلق بسلطة الاشراف دون التبعية . المحافظ لإيمثل وحدات وزارة الداخلية محافظته . مالة ذلك . (الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		 ب حرفق الاسكان بالمحافظات . اعتباره من وحدات الحكم المحلى . عدم تمثيل و زير الاسسكان والمرافق له أمام القضاء . هلة ذلك .
404	177	(الطمن رقم ۲۲۲۹ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
440	145	 اختصام الجهة الادارية الفائمة على شئون التنظيم في شأن المنشأت الآيسلة للسقوط والترميم والصيانة . مناطه . م ٥٠ ق ٤٩ لسسنة ١٩٧٧ . اختصامها في الطهن بالنقض للدفاع عن القرارات الصادرة للصلحة العامة . صحيح في القانون . م ٥٠ ٤ ٥٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		 ٨ - مجم البحوث الاسلامية . شيخ الأزهر هو صاحب الصفة ق تمثيله في التقاضى. م ٨ ق ١٥٠٣ لسنه ١٩٦١ .
1117	7.7	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

65		
ة صفحة	القاعد	
1117	4.1	 الدفع بعدم قبول الدعوى الفعها على غير ذى صفة . جواز إبداؤه فى أية حالة كانت طيها الدعوى . م ١١٥ مرافعات . (الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
		سادسا ، قيمة الدعوى ،
***	17	ا - إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة الاجتاعية بمجمل الدعوى غير مقدرة القيمة ، أثره ، اعتبارها زائدة عن النصاب الإنهائي للحكمة الابتدائية . جواز استثناف الحكم الصادر مها ، (الطعن رقم ۲۷ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١١)
		 ٢ - نصاب الاستثناف. هو ذات قيمة الدعوى أمام عكمة أول درجة وفقا لطلبات المسدعى الأخسيرة. المادتان ٣٣٣ ، ٢٠٥ مرافعات. الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا فعليا. عدم احتسابها عند تقديرضاب الاستثناف. شرطه. رفع الدعوى بطلب واحسد و إقوار المحص ببعص المطلوب منه. تقدير قيمتها في الاستثناف بقيمة المطلوب كله.
144	77	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٦٦/١/٢٨١)
		۳ - نهائية الأحسكام الصادرة من الحاكم الابتدائية ف الدعاوى الى الاتجاوز قيمتها ٢٠٥ ج م ١٤٥ مرافعات قبل تعديلها ق ١٩١ السنة ١٩٥٠ . مناطها . أن تكون مما مختص به تلك الحام كم استشاءا من القواعد العامة في الاختصاص النوعى أو القيمى .
٥٥٠	41	(الطعن رقم ۹۸۶ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۲۰/٥/۲۰)

J

مغمة	Site la	
** *	14.	 على عين خالية أم مفروشة . أثره . اعتبار الدعوى المتعلقة بهذا النزاع غير مقدرة القيمة فينعقد الاختصاص بنظرها للمحكة الابتدائية ، و يجوز الطمن بالاستثناف في الحمكم الصادر فيها . ر الطمن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		(سايما) سهب الدعوى :
		 ١ سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية أو الجحــج القانونية .
111	٣٦	(الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق. ـ جلسة ٢٦/١/٢٨٢)
14.1	۳	 ٢ - سبب الدعوى . هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب . عدم تغيره بتغير الأدلة الواقعية أو المجــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		 إلى عكمة الدرجة الثانية في حدود الطلبات التي فصلت فيها محكمة أول درجة وما أقيمت عليه من أسباب طلل لم يتم التنازل عنها . م ٣٣٧ مرافعات . وجوب ترتيب هذا الأثر . لا يحول دون تصدى محكمة الاستئناف للأسباب التي لم تفصل فيها محكمة أول درجة .
17-1	٣	(الطمن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق « هيئة عامة » ـ جلسة ٢/٢/٢٢)

مفت	القاعدة	
14.1	7	ع - الأسباب التي نجيز طلب إخلاء الدين المؤسرة و المسادة ١٨ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١ . اعتبارها تحديد اللوقائع التي يستمد منها المؤسر الحق في طلب الإخلاء . (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ د هيئة عامة ، - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢)
		 استناد المؤجر فى دعواه بالإخلاء على أكثر من سبب. القضاء بالاخلاء على سند من أحدها دون التعرض للا سباب الأخرى . استثناف المستأجر للحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة الاستثناف بكافة أسبابها طالما لم يتنازل المؤجر عن المسك بها .
14.1	٣	(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥١ ق و هيئة عامة ۽ ـ جلسة ٢/٢/٢/٢٢)
		٣ - إقامة المؤيرة دعواها بالاخلاء للتأجير من الباطن ولسهبين آخرين . القضاء بالاخلاء لثبوت السبب الأول دون التمرض للسببين الآخرين . إلغاء الحكم من الحكمة الاستثنافية لانتفاء واقمة التأجير من الباطن دون أن تعرض لبانى اسباب الإخلاء رغم حسدم التنازر عنها . خطأ في القانون .
14-1	٣	(الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٥١ ق و هيئة عامة ، ـ جلسة ٢٢/٢٢/٢٢)
		(ثأمنا) الصلبات في الدعوى :
		 ١ نصاب الاستثناف . هو ذات قيمة الدعوى أمام محكة أول درجة و فقا لطلبات المدعى الأخرة . الماحتان ٢٢٣ ، ٢٢٥ مر افعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ الممروضة

صفحة	القامدة	
		عرضا فعليا . عدم احتسامها عند تقدير نصاب الاستثناف . شرطه . وفع الدعوى بطلب واحد وإقرار الخصم ببعض المطاوب منه . تقدير قيمتها في الاستثناف بقيمة المطوب كله.
199	44	(الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٦/١/١٩٨٢)
Y71	٤٧	 ۲ تطبیق الفانون علی وجهه الصحیح. واجب علی الفاضی دون طلب من الحصوم. را الطعن رقم ۱۲٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۸
077	1.7	٣ – طلب المدعى عليه رفض الدعوى استنادا إلى انفساخ المحقد إعمالا للشرط الفاسخ الصريح . دفع موضوعى فى الدعوى و ليس طلبا عارضا . علمة ذلك . (الطمن رقم ١٩٨٢/٥/٢٣ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣)
		 ع طلب الحكم بصحة بع الهين المؤجرة أمام المحكة الإجار الأصلى أمام محكة الاستثناف. الحسكم باعتبارهما طلبا واحداً. لاخطأ. علمة ذلك .
271	٦٧	(الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٣/٣١)
		" طلب التأجيل . طلب وقف الدعوى " ا حلو لائمة ترتيب المحاكم الشرعية وقانون المرافعات محماً يوجب وقف الاستثناف المرفوع من أحد المحكوم عليهم لحين الفصل في المعارضة المقدمة من آخر في ذات الحمكم أثره .
4-7	۲٥	(الطمن رقم ٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٣/١٩٨١)

-	(لقاعدم	
		 إعادة الدعوى للرافعة أو تأجيلها أو وقفها لحين الفصل
		فى المعارضة المقدمة من آخر في الحكم المستأنف. من سلطة
		قاضي الموضوع .
4.4	۲٥	﴿ العُمْنُ رقم ٤ لسـنة ١٥ ق جلسـة ١٩٨٢/٣/٢٩٨٢)
4.0	140	 حدم الترام المحكة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى تدين لها أن الدعوى مستوفاه . أثره . رفض طلب التأجيل . لا يعد إبداء للرأى مسبقا في الدعوى . إلى الطمن وقم ٢٦٦٦ لسنة ٣٤ ق – جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		 ع – طلب مقابل الانتفاع من العين المبيعة . استقلاله عن طلب فسخ العقد . عدم التلازم بينهما .
1-44	4.4	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٠/١١/٣٠)
		 الطلب . ماهيته . القرار الذي يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه .
14-1		(الطعن رقم ۱۸۰۳ لسنة ۵۱ ق « هيئة عامة ، ــ جلســة ٢٣/٢/٢٢)
		ود الطلبات الختامية ،، ،
		١ طلب التنفيذ العينى والتنفيذ بطريق التعويض . قسيان يتقاسمان تنفيذ الترام المدين . جواز الجمع بينهما . إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكة أول درجة لا يمنع من إبداء الآخر أمام محكة الاستثناف ولا يعتبر طلبا جديدا .
۸٧.	1 18	(الطمن رقم ٤٥ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/١٩)

مفحة	القاعدة	
		٧ طلب الطاعنة إلزام المطعون عليهم بتعويضها عنيا استحقاقها في أعيان الوقف طبقا لاحكام المسئولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض . لا الترام في جانهم استحال تنفيذه عينا . مغايرته تماما طلبها الحكم باستحقاقها ومورثها خصة في أعيان الوقف على أساس منازعة المطعون عليهم في ملكيتها . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستثنافي بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من أنهما طلبان جديدان لا يجوز قبو لها م م ٣٧٠ م افعات . صحيح . (الطعن وقم 20 لسنة ٥١ قر جلسة ١٩٨٢/٦١٥)
°7.47	12	(\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
		(تاسعا) الخصوم في الدعوى .
		 الاختصام إلى القضاء . أمر متعلق بوظيقة السلطة القضائية. قبول الطمن بالنقض. شرطه. أن يكون بين خصوم حقيقيين في النزاع .
٧٥	۱۷	(الطعن رقم ۱۹۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١١)
		 استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخمصومة وفي الطعن في ا + كم الصادر فيها .
-227	۸۰	(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٦)
		 ٣ - اختصاء أحد المطعون عليهم أمام محكة الاستثناف ليصدر الحكم في مواجهته . وقوقه من الحصومة موقفا سلبيا وعدم الحكم عليه شيء ما . إقامة الطعن على أسباب لا تتعلق به . أثره . عدم قبول اختصامه في الطعن بالنقض . د الطعن قد ١٦٦٢ اساة ٥٥ ترسطة مرا د ١٦٥٠ ١٨٥٥ .
1.4.	144	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/١٩٨)

عدة صفحة	القا	
		عنتدخل النيابة في الدعوى» :
		 ا حفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . بطلان نسبي . هدم جواز التحدى به لأول صرة أمام محكه النقض .
777	۲٠	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		 البطلان الناشىء عن عدم خبار النيابة العامة بالدعاوى الخاصة بالقصر . نسي . عدم جواز التحدى بد لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٥٤	100	﴿ الطَّعَنُ رَقَّمَ ٢١٦ لَسَنَةً ٤٧ قَ حَ جَلَسَةً ٣٠/٦/٦٨٣)
		٣ — منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنسائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية. وجرب تدخلالنيابة العامة فيها ولو فى دعوى مدنية أثيرت فيها إحدى هذه المسائل.
1.57	۱۸۸	(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥)
		خ - طلب الحكم بصحة ونفاذءتمد بيع قطعة أرض آلت الملكية فيها للبائدين عن طريق الاستحقاق في وقف أهلي يوجد فيه نصيب خيرات. عدم اتصال هذا النزاع بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه. أثر ذلك. مدم وجوب تدخل النيابة العامة في هذا النزاع.
1-27	۱۸۸	(الطمن رقم ٩ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٥/١١/٢٥)

اسفحة	القاعلة	
		(عاشراً) نظر الدعوى :
		١ - محكة الاستثناف . لا يطرح عليها من الطلبات الموضوعية التي فصلت فيها محكة أول درجة إلا ما رفع عنه الاستثناف فقط . م ٢٧٢ مراذمات تضمن الحكم قضاء مختلطا لصالح وضد أحد الحصوم عدم استثناف الحكم من هذا الحصم . مؤداه صيرورة ماقضي به لـصالح الحصم الآخر نهائيا . مثال في إيجار .
۸٥	18	﴿ الطُّمَنْ رَقْمُ ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		 الدعوى بطلب عدم تعرض الزوجة في أمور الزوجية بموجب عقد زواج معين . اتساع نطاقها لبيحث ما إذا كانت عقدة النكاح بينهما في زواج سابق قد انحات عند عقد الزواج الثاني أم كانت قائمة وقت إبرامه وأثر ذلك .
4-4	۳۷	﴿ الطُّمَنْ وقم ٣٠ لسينة ٥٠ ق د أحوال شخصية ، _ جلسة ٢٦/١/٢٦)
		 ٣ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين - فى دعوى الإفلاس - من سلطة محكمة الموضوع منى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
751	£ ;*	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ ق ـجلسـة ١٩٨٢/٢/١٩٨١)
		 ع – وجوب فصل المحكمة فى المسألة الأولية اللازمة للحكم فى موضوع الدعوى طالما أنها تدخل فى اختصاصها . لايغير من ذلك سبق وفع دعوى أخرى المسالة الأولية أمام ذات الدائرة أو دائرة أخرى .
۱۸۵	1.0	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٢٢)
l		

صفحة	القاعدة	
		 احتجاج الخصوم أو محاجتهم بما انحذ في الدعوى من إجراءات الاثبات وما أدلوا به أو وكلائهم من إقسرارات أو أبدوه من دفوع ودفاع شفاهة بالحلسة . شرطه . أن تكون واردة في محضر الجلسة ومدونة بو اسطة الكاتب مثال .
***	۱۳۸	﴿ الطُّمن رقم ٤٣ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٨٢)
		 الدام الحكمة الحسال إليها الدعوى منظرها اثره ما تم صحيح من إحراءات قبل الاحالة يبقى صحيحا . على المحكمة الحسال إليها الدعوى متابعة الاجراءات من حيث انتهت .
1-17	۱۸۲	(الطمن رقم ۱۷ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		 ٧ - دعاوى الاحوال الشخصية وجوب نظرها بجلسة صرية انعقاد إحدى الجلسات في علائية لا يخبل بمبدأ السرية طلك لم يترافع فيها الطرفان .
477-	44.	﴿ الطُّمَنُ رَقَّمَ ١٥ لُسنَةً ٥٢ ق ــ جِلْسَةً ٢١/١٢/٢١)
		(حادى عشر) تكييف الدعوى
		 ١ - محكمة الموضوع غير مقيدة فى تكييف الدعوى بوصف الخصوم لها . إلترامها بالتكييف القانونى الصحيح .
447	11.	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ٥٤ لَسَنَّةً ٥١ قَ ـ جَلْسَةً ١٩٨٢/٦/١٥ }
		 ٢ - لمحكة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبغ عليها التكييف القانوني الصحيح
4 • 44	148	(الطُّمن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩٨٠/١١/٣٠)

مبقحاة	القاعدة	
		(ثانی عشر) مسائل تعترض سیر الحصومة .
		وو إنقطاع سير الخصومة "
		 ١ انقطاع سير الخصومة . أثره . وقف جميع مواعيد المرافعات . مثال .
۳٤٧	٦٤	﴿ الطَّعَنَ رَقَمَ ٨٣٨ لَسَنَةً ٤٣ قَ لَـ جَلَسَةً ٣٠ / ١٩٨٢)
		 ٢ – الاستحقاق الواجب في الوقف لــورثة الواقف الموجودين وقت وفاته . م ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . المحروم
		من الاستحقاق . حقه فى رفع دعوى مطالبة خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف بشرط انتمكن وعدم العذر الشرعى . تقدير قيام العذر . متروك لمحكة الموضوع .
***	દેવ	(الطعن رقم ۲۰۹ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٣/٢/٢٨١)
₩٤٧	٠.٠	 ٣ الميعاد المحدد للاعتراض على قائمة شروط البيع لاياترم يه إلا من أخبر بإيداعها . عدم الاخبار . أثره . اعتبار من لم نخبر من الغير بجوز تدخله عند نظر الاعتراض . ﴿ الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)
727	12	بر المصل وفر ۱۱۸ مست ۵ ۱ مست ۱۸۸۸ ا
		ود وق ف الدعوى "
		وقف الدعوى طبقا للسادة ١٢٩ م افعات ، جوازى للحكة حسبها ستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية الحارجة عن اختصاصها .
44.	۱۷۸	﴿ الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢١/٢١/١٨/١)

القاعدة	
	^{وو} ترك الخصومة والتنازل عنها ⁶⁶
	 ١ — التنازل عن الخصومة أو تركها . شرطه . ألا يكون مقوونا بشرط يفيد التمسك بالخصومة أو بأثر من آثارها . مثال لتنازل مشروط .
170	﴿ الطمن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ١٤/١١/١١)
	 النزول عن الحق فى الاخذ بالشفعة . جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فيها . إشتراط أن يكون النزول أثناء نظر الدعوى مسبوقا بإداء ترك الخصومة . خطأ . علة ذلك .
١٦٤	(الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۱)
172	 ٣ - النزول عن الحق في الاخذ بالشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا إستخلاص النزول الضمئي من سلطة محكة الموضوع متى كان سائغا مستمدا مما له أصله بالأوراق . (الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١)
	 یا سانزول الضمی , ماهیته , مساومة الشفیع للشتری . بیع العقار له أو مقاسمته فیه أو إشراکه فی جزء منه , مفاده . رضائه بالمشتری مالکا و إسقاط حقه فی أخذه الشفعة .
178	(الطمن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۱)
	176

صفحة	القاعدة	
		(ثالث عشر) إغفال الفصل في الطلبات :
1101	۲۰۸	إغفال المح الفصل في بعص الطلبات. علاح ذلك الرجوع الحلف المرجوع الحلف المرجوع الحلف المرحود الحدد المحدد للستدرك ما فاتها . م ۱۹۲ مرافعات شرطه . أن يكون الطلب الدى اغفات الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالطلب ات الأحرى التي فصلت فيها . (الطعن رقم ۱۰۲۱ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)
		(رابع عشر) بعض أنواح الدعاوى : دو دعوى إثبات النسب "
		دعوى إثبات النسب وصحتها . يكنفى لساءيا فى المذهب الحنفى ، وجود عقد زواج استوفى أركابه وسائر شروط صحنه شرعا سواء وثق رسميا أو أئبت بحرر عرفى أو كان
		غیر مکتوب ،
441	٥٧	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ــ چلســــــــــــــــــــــــــــــــــ
		" دعوى الإيجار ودعوى الزوجية "
		الدهوى بطلب إنهاء عقد الايجار باعتبار أن الشاغلة للمين المرتجرة ليست زوجة لمستأجرها الأصل الذي تركيها - دعوى متمزة عن دعوى از وجية التي عنتها المسادة ٩٩ من لأتحة ترتيب المحاكم الشرعية - الزوجية التي هي من شرائط امتداد عقد الايجار عملا بالمسادة ٢٩ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٥ . لا يلزم لتوافرها ثبوت الزواج بو ثيقة وسمية -
7201	٩٨	(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨١/٥/١٩٨١)

امنعة	القامدة	
		^{وو} دعوى الضمان ^{٢٢}
		 حدوى الضان الفرعية المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة • قضاء محكة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى • وجوب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكم • مرافعات •
141	77	﴿ الطَّمَنَ رَقَّمَ ١٩٨٦ لسَّنَّةً ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
143	77	 ٢ - دعوى الضها غالمقامة بين شركة قطاع حام وهيئة حامة ه اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بها . ق ٠٦ لسنة ١٩٧١. وجوب القضاء بإحالتها إلى هيئات التحكيم . « الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		ود دعوی التعویض »
		 ا حجية الأحكام • شروط توافرها • دعوى المضرور أحمل المتبوع والتابع لارامهما بالتضامن بالتعويض • اختلافها خصوما وسببا عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع عند وقائه للضرور •
1.7	۲۱	ر: الطعن رقم ۱۷۸ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		 ٢ - تقادم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع وسقوط الحق في إبطال العقد لح مدوله 'تنيجة إكراه . إختلاف كل منهما في قواعده وشروطه .
17.	٣٠	﴿ الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢١/١/٢١)
		 حدور قرارالمحافظ بالمادخطوط التنظيم ، ١٢٥ ق ٥٥ أثره ، منع إجراء أعمال البناء أو التعلية في الإجراء

صفحة	القاعدة	
34)	121	البارزة عن خط التنظيم . لاولى الشأن الحق فى التعويض إذا تحقق موجبه (الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)
		 إ — التمويض عن نزع الملكية للنفعة العامة . عدم جواز الالتجاء مباشرة إلى المحكة لطلبه . شرط ذلك . أن تكون الحلجة نازعة الملكية قد اتبعت الإجراءات التي أوجب القانون عليها إساعها لتقدير التمويض .
¥41	121	(الطمن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦) " دموى التطليق ودعوى الطاعة "
٥٢٤	47	اختلاف دعوى الطاعة عن دعوى التطليق موضوعا وسببا. النشوز لا يعد مانعا من نظر دعوى التطليق . التفات محكة الموضوع عن دلالة حكم الطاعة فى دعوى التطليق ، لا خطأ لا الطبق وقم ٤٧ لسنة ١٥ قى جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨١)
y j.e.	۱۰۸	" الدعوى غير المباشرة " الدعوى غير المباشرة ، للدائن استعال حق مدينه في صورة الدعوى وبتدأة أو طعن في حكم . شرطه . أن يكون مباشر الإحراءات دائنا بأن يستعمل الحق باسمه . مشال في إيجار من الباطن . لا الطعن رقم 873 تسنة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٧/٥/٢٧)
		ده دعوى عدم نفاذ التصرف " ١ حد طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض و وجوب انطواء هذا التصرف على غش – تواطؤ – من المدين . م ٢٣٨ مدنى و إثبات الغش و كيفيته م محكمة

	الوضوع لها استنتاج وجوده . لارقابة لمحكة في ذلك متى كان استخلاصها سائغا . ﴿ الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق سـ جلسة ١٣/
	فى ذلك مّى كان استخلاصها سائغا . (ائطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق ـــ جلسة ١٣/
	ditte of the transfer of the t
رع له تقدير زاد فيـــه . نام إستخلاصها	 ٢ - إنبات الدائن إعسار مدينه. القرينة الفرية الخادة ١٩٣٩ مدنى . مؤداها . محكة الموضوط الخان تصرف المدين قد سبب إعساره أو عدم خضوعها في ذلك لرقابة عمكة النقض ماد مائف . (الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٣/
م مساس الحسكم بقاؤه معيرا	 ٣ - الدعوى البوليصية . ماهيتها . دو النصرف الصادر من المدين إضرارا بدائنه . عد الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . وقائما بين عاقديه . (الطعن وقم ١٦ لسنة ٤١ ق _ جلسة ١٦٣/
٥٠٨ ٩٢ (١٩٨١) ٥	
	'' دعوى منع التعرض ''
محكة غير مختصة علة ذلك . (۱۹۸۲/۱۱) ۱۸۲ ا۱۰۱۲ ی لا یستند فیه قیام به هم عمار	۱ ويمادالسنة المحددة زفردعوى منه التموض سعاد سقوطها أثره و رفع الدعوى خلاله أمام جنر في تحقق الشرط الذي يترقف عليه قبولها . (الطمن رقم ۱۷ لسنة ٤٪ ق - جلسة ٢١ ٧ القوار الإدارى ماهيته . الإجراء الذ مسدر د إلى قانون أو قرار إدارى يموله سلطة اله مادى . إختصاص الفضاء العادى بنظر دعوى
	والتمويض على أساسه (الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٥

اسفحة	القاعدة	
		^{دو} دعوى البيوع "
		دعوى البيوع . إختصاص قاضى التنفيذ بنظرها سريان قو اعد قانون المرافعات المنبعة أمام المحكمة الجزئية فى شأنها . م ٣٧٤ مرافعات (مثال فى وقف الدعوى واعتبارها كأن لم تكن،
1727	440	﴿ الطُّعَنُّ رقم ١٢٠٩ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/١٢)
		" دعوى تثبيت الملكية "
		دعوى تثبيت ملكية جرء من أعيان الوقف ، عدم جواز
		رفعها قبلقيام لحنة شئونالاوقاف بتقديروفرز حصة الخيرات فيها . علة ذلك . م ۲ ق ۲۷۳ لسنة ۱۹۵۹ بتنظيم وزارة الأوقاف .
1707	* * * V	﴿ الطَّعَنُ رَقَّمُ ١٧٢ لُسِنَةً ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨)
		ور مسائل متنوعة »
		 ١ اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة منظر دموى المطالبة بمكافأة استشهاد الجندى أثناء العمليات الحربية . علة ذلك .
1.04	14+	(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸)
		 ۲ — الإحراءات التي نصت طايها المادة ۸۲ من القانون ۹۰ سنة ۱۹۷۵ لإثبات سبب وفاة الجندى لا تمنع من اختصاص المحاكم العادية سنظر دعوى المطالبة بمكافأة الاستشهاد . علة ذلك .
1.07	11.	﴿ الطَّمَنْ رَقَّمْ ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٨/١١/٢٨٨)

مفحة	القاعدة	
1117	4.4	 ٣ - مجم البحوت الإسلامية . واجبانه . متابعة ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من محوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات المامة والماصة والا فواد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائمة التنفيذية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ . (الطعن وقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٧٥)
444	5.5	 علس الوزراء . اختصاصه باصدار قرارات منم تداول المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام . م ٣٠٠٠ السنة ١٩٣٦ إلطمن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٢٥٥١ – جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
1117	1.1	(1,11,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1,1
		دفوع
		ر الم
		 الدفع بعدم قبول الدعوى لانمدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام المام . إقتصار الاستثناف على طلب الإخلاء . أثره . إمتناع النظر فى الدفع .
4.1	۲	 ١ – الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الاستثناف على طلب الإخلاء . أثره .
4 - 1		 الدفع بعدم قبول الدعوى لانمدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الاستئناف على طلب الاخلاء . أثره . إمتناع النظر في الدفع . (الطمن وقد ٢٠٠٧ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٠٠٧/١٧١) ٢ ـ الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام العام لا يجوز للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها .
4-1	٤٨	 الدفع بعدم قبول الدعوى لانمدام الصفة . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار الاستثناف على طلب الإخلاء . أثره . إمتناع النظر فى الدفع . العلمن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨٢/١/١٣) الدفع بعدم دستورية القوانين غير متعلق بالنظام

منفحة	القاعدة	
		الدفع بالتقادم .
		 التقادم المسقط. وجوب التحسك به أمام محكمة الموضوع. عدم جواز التحسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
777	114	(الطعن رقم ۸۸٪ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/٦/۳)
1.01		 للدفع بالتقادم أو بانقطاعه أو سقوطه من الدفوع المتعلقة يموضوع الدعوى . أثره . وجوب المسك به . (الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق – جلسة ٢٨/١١/٢٨))
• • •	141	
		 ٣ - استخلاص النزول: الضمني عن الدفوع الشكلية من إطلاقات محكة الموضوع . طلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات . لا يعد نزولا عن العفع الشكلي . عدم وجوب إبداء التمسك العفع بكل جلسة طالماً أبدى صحيحا .
484	171	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمَ ٧٠٧ لُسنَةً ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		الدفع بمدم القبول
		 ١ – مجمع البحوث الاسلامية. شيخ الأزهر هو صاحب الصفة في تمثيله في التقاضى . م ٨ ق ٣٠ السة ١٩٦١ .
1117	7.7	﴿ الطَّعَنْ رَقَمَ ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٥/١٢/١٩٨٢)
		 ۲ — الدفع بعدم قبول الدءوى لرفعها على غير ذى صفة . جوار إبداؤه فى أية حالة كانت عليها اللدعوى ، م ١١٥ مرافعات .
1117	4.4	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

سفحة	القاعدة	·
		الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن .
		الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته في الميماد القانوني. دفع شكلي غير متعلم بالنظام العام . م . ٧ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ٦٠,٦ أر ذلك . وجوب إيدائه قبل الشكلم في الموضوع . بقاء هذا الدفع قائما ما لم يتزل عنه المتمسك به صراحة أو ضمنا .
4 £ A	171	﴿ الْطَعَنْ رَقَمَ ٧٠٧ لُسَنَةً ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		اعتبار الاستثناف كأن لم يكن الهدم إعلانه خلال الميعاد القانونى غير متعلق بالنظام العسام . ليس لغير منشرع له التمسك به ولوكان الموضوع غير قابل التجرئة. نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص غير مقبول علة ذلك
4.4.	144	﴿ الطَّعَنُ رَقِم ٢٦٢ لُسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٩/١١/٢٩)
		(ر) رهن . ربع .
		رهن
		 ١ - نزول الراهن للدائن المرتهن عن العقار المرهون . إعتباره بيما . شرطه .
£14	٧٤	(الطمن رقم ١٣٤٤ لسينة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥)
		^{دو} رهن السفينة عه .
		 السفينة ، امريفها ، شرط خضوعها القانون البحرى . صلاحيتها اللاحة ، فقد السفينة صلاحيتها الللاحة أو صيرورتها

3 11		
صفحة	القاعدة	
		حطاماً . مؤداه ، شروجها عن نطاق الفانون البحرى . و الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الإنشاء . ق ٣٥ لسنة ١٥ الخاص بحقوق الامتياز والرهون البحرى . (العلمن رقم ١٩٨٢/٥/٢٤)
٥٨٥	1.1	(1///1/12
		 ٣ – إجراءات حجز السفينة و بيمها . خضوعهالأحكام القانون البحرى. المواد . ١ – ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها حطاما . خضوعها للاجراءات العادية في حجز المنقول و بيعه دون القانون البحرى .
٥٨٥	1-4	(الطعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٤٠ ق ــ جلسة ۲۶/٥/۲٤)
		د:-ع
		للشريك على الشيوع حتى المطالبة بريم حصته من الشركاء الآخرين الذن يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم ، كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة
44+	AVA	(الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/ ١٩٨٢/١)
,,,,		(ش)
		شركات . شفعة . شيوع . شهر عقارى
		شركات
		الشريك المنضامن . علاقته بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجرا . تاميم الشركة . آثره ، إغفال الحكم بحث علاقة الشريك بالشركة

سفحة	القاعدة	
		بعد التأميم النصفى ومدى أحقيته فى شيء من الأرباح باعتبارها أحر . قصور .
٧-٧	٩,	(الطعن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٦ ق سجلسة ١٥/٤/١٩٨٢)
		عمل ^{وو} علاقة العمل ^{» وو} أجر [»] . شركات .
		 الشريك المتضامن وعلاقته بالشركة ، ليست ولاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله حصة من الربح وليست أجرا .
4144	7.7	(الطعن رقم ۱۰ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٦)
		 تكوين أو إنهاء الشركات من الأعمال التجارية بالتبعية لمن تتوافر شروطها بالنسبة له . علة ذلك .
4774	445	﴿ الطَّمَنُ وَقُمْ ٢٥٤ لَسَــنَةُ ٤٩ قَ _ جِلْسَةُ ٢٣٪ ١٩٨٢٪ >
		 الشريك الموصى في شركة التوصية . ايس تاجرا . اشتراكه في تكوين الشركة أو افتضائه نصيبه في أرباحها أو في ناتج تصفيتها . عدم إعتباره عملا تجاريا .
9 4 14	377	(الطَّمَن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٢٨)
		شفة
		حق الأخذ بالشفعة فى الأراضى الزراعية بسبب الجوار . شرطه ، ملاصقة أرض الحار للأرض المبيعة ، من جهتين . مجاورة الحار للأرض المبيعة بقطعتين منفصلتين يملك كل منهما فى إحدى جهات هذه الأرض . لا يبيح له الآخذ بالشفعة علة ذلك .
٦٧,	1 01	﴿ الطَّعَنْ رَقِمْ ٤٠٥ لَسِنَةً ١٥ق ـ جلسةً ٢/١٩٨٢/٣)

دة مفحة	القاء	
		 حلول الشفيع محل المشترى ف حقوقه والتراماته . موجه مدنى . مفاده . خمل البائع دون المشترى في مواجهة الشفيع بكافة التراماته قبله .
4.1	80	(الطمن رقم ۲۵ السنة ۶۸ ق - جلسة ۱۹۸۲/۳/۱۱)
944	1.5	٣ — للشفيع الاستغناء عن إعلان رفيته في الآخذ بالشفعة رقع الدعوى رأسا على كل من البائع والمشترى . شرط ذلك . إعلان صحيفة الدعوى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإنذار . وقوع البيع . حاة ذلك . (الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣٨/٥/٢٩١))
		٤ بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة . الشفيع أن
		شفع فى أي من هذه البيوع طالماً بقيت الملكية للبائع . إنتقالها إلى مشتر آخر غير المشفوع منه يتسجيله عقده قبسل سبجيل إعلان ارغبة أثره ، عدم قبول طلب الشفعة ، علة ذلك . إدعاء الشفيع صورية ذلك العقد المسجل . وجوب اختصام جميع المشترين فيه و إلا كانت دعواه غير مقبولة .
1741	* **	(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٣٠/١٢/١٢)
3.44	144	 طم الشفيع بالبيع . لا يعتبر ثابتا إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أوالمشترى لا الزام على الشفيع إعلان وغبته إلا بعد ذلك الإنذار . (الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤)
	1/11	
		 الشفيع و وجوب مباشرته إجراءات دعواه قبل مشترى العقار دون اعتداد بالبيع الصادر منه لآخر طالما كان البيع فى تاريخ نال لتسجيل إعلان الرغبة فى الشفعة م ١٤٧٧ مدئى
ATY	129	الطعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٢٨٨١)

سفحة	القاعدة	
	-	
		 بطلان إعلان الرغبة فىالشفعة . عدم جو ازالتحدى به لأول مرة أمام محكة النقض . علة ذلك .
۸۲۷	121	الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٤/٦/٢١)
		 ٨ النزول الضمى عن الحق في طلب الشفعة . شرطه .
4.44	144	(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٤/١١/٢٤)
		 ه - النزول عن الحق فى الأخذ بالشفعة ، جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فيها ، اشتراط أن يكون النزول أثناء نظر الدموى مسبوقا بإبداء ترك الحصومة ، خطأ ، علمة ذلك .
-A4V	178	(الطمن رقم ۱۵۷۸ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
۷۶۸۶		. ١ ـــ النزول عن الحق فالأخذ بالشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنيا . استخلاص النزول الضمنى من سلطة محمة الموضوع متى كان سائفا مستمدا نما لدأصله بالأوراق . (الطمن وقم ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		 ۱۱ – النزول الضمنى ماهيته . مساومة الشفيع للمشترى بيع المقار له أو مقاسمته فيه أو إشراكه في جزء منه مفاده . رضائه بالمشترى مالكا و إسقاط حقه في أخذه الشفعة .
VPA.	172	(الطعن رقم ۱۲۷۸ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١١/١١٨١)
		١٢ ميمادا لحمسة عشر يوما المسقط لحق الشفيع في إعلان رغبته في الشفعة . بدء سريانه من تاريخ إنذاره رسميا من البائع أو المشترى بوقوع البيع . علمه بذلك بأى طريق آخر لا يغنى عن الإنذار . المسادتان ٩٤٥ مدنى .
4111	4.1	(الطعن رقم ۲۹۰ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢/١٢/١٢٨٢)

11	٧	ٿ يوع
اصفيدة	القاعدة	
		شيوع
		١ – بيع الشريك حصته فى الملك الشائع بمدرفع دعوى
		القسمة وقيام المشرى بتسجيل عقد شرائه قبل انتهاء إجراءات
		القسمة . أثره . عدم اعتبار البائع ممثلا للشترى في دعوى القسمة -
177	۳۱	(الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/١/٢٢)
		٢ – الحسكم بإيقاع بيسم العقار . لاتنتقل به الملكية
		الا بتسجيله المشترى لحصة أحد الشركاء بمقد سجل قبل
		تسجيل حسكم إيقاع البيع أو قبل التاريخ الذي يرتد إليه
:		تسجيله . عدم اختصامه فى إجراءات البيع . أثره . إنتقال الملكية فحذا المشترى ولو كان متواطئا مع البائع . علة ذلك .
		(الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)
371	F1	
		٣ – إدارة أحد الشركاء المسال الشائع دون اعتراض من
		الباقين . أثره اعتباره وكيلاعنهم (مثال في إيجار) . (الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٣/٣١)
441	17	
		ع - بيع الشريك المشتاع لحزء من العقار الشائع، ليس المشترى
		طلب شبيت ملكيته لحسدًا المبيع قبل إجراء القسمة ووقوعه في نصيب البائع له ولو كان عقده مسجلا م ٧/٨٣٦ مدني
٨٧٥	١٩٩	(الطعن رقم ۲۳۸۲ أسنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/٤)
,,,,	,,,,	
		هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		بقدر نصيبه في هذه الزيادة
		(الطمن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
44.	17/	

_		
مبقولا	القاعدة	
		 ورثة المنتفع بأرض الاصلاح الزراعى. بقاؤهم منتفعين المنتبه في الأرض على الشيوع حتى يستم أيلولتها إلى
		بالمستحق منهم انفاقا أوقضاء . المادنان ٢٣ ، ٢٤ ق ١٨٧ - آسنة ٩٥٠ - المادنان ٢٣ ، ٢٤ ق ١٨٧
44.	144	بز الطمن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١)
		 ب سريان حقود إيجار الأماكن على المالك الحديد . م ٣٠ ق ٩٠٧/٤٩ . شرطه .
1740	446	(الطعن رقم ۹۰ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۲۲/۱۲/۱۲۸)
		 ٨ - ثبوت حق إدارة المال الشائع للشركاء عتممين أو لأغلبيتهم المطلقة دون سواهم ، المادتان ٨٢٧ ، ٨٢٨ مدنى . مؤداه ،
1770	474	﴿ الطُّمَن رقم ٩٠ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢٢/٢٢/٢٨)
		شهر عقاری
		 ب المسلكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بن المتماقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائن البائع للمقار . الذي لم يسجل له حتى التنفيذ على العقار . علم ذلك . أن ملكيته مازالت على ذمة البائع .
۰۹۵		(الطعن رقم ۹۸۶ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۶/۰/۲۹۸۲)
		 المحررات التي ثبت تاريخها ثبوتا رسميا قبل أول بنابر سنة ١٩٢٤ والأحكام التي صدوت قبل هذا التاريخ . عـدم

منفحة	القاعدة	
917	***	صريان أحكام قانون الشهر العقارى عليها ، م ؛ه من القانون المذكور . ﴿ الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٤ ق ــ جلسة ٢٩٨٢/١/٢٣)
* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	, ,	
***	144	راجع أيضا ¹⁰ تسجيل " . الوكالة المسترة . نطاقها . سجيل البيع الصادر للوكيل المسخر . أثره . نقل الملكية من الغير للوكل المستتر مباشرة فى العلاقة بين الوكيل والموكل . (الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
AŁY	107	التسجيل نظام شخصي بجرى وفقا للاسماء لا بحسب المقارات ــ لا يصحح العقود الباطلة أو يكمل المقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر المقارى بحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات ، لا مسئولية . (الطعن رقم ١١٠٧ السنة ٥١ ق _ جلسة ١٩٨٢ /٦/٣٠)
2111		إنتقال الحقوق العقارية من المورث إلى الورثة . تمامه مجردالوفاة . عدم شهر حق الإرث حزاؤه ، منع شهر تصرف الوارث في حق من هذه الحقوق . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . (الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٤٦)
		صورية صورية الخددة بعقدالإيجار الصادر من المسالكالسابق حجة على المسالك الجديد . لا يشترط أن يكون للعقد تاريخ

المناهد	الناعدة	
		ثابت سابق على التصرف الناقل للملكية . إتفاق المسالك السابق والمستأجر أثناء الامتداد الفانوني للعقد على أجرة تقل عنالا جرة مقانونية . أثره . إلزام المسالك الجديد بهذه الأجرة مالم شبت صورية هذا الاتفاق . م ١٢ ق ١٢١ أسنة ١٩٤٧ ، م ٢٢ ق ٢٠١ أسنة ١٩٤٧ ، م ٢٢
212	٨٨	﴿ الطَّمَن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٥/٥/١٩٨٢)
		 طمن أحد المتعاقدين في مقد البيع المكتوب بأنه يستر وصية طعن بالصورية النسبية . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۸۳۸	101	﴿ الطَّمَنْ رَقَمَ ٧٣١ لُسَنَّةً ٤٩ ق مَ جَلَسَةً ٧٧/٦/٢٩٦)
		 ج - عدم ذكر سبب الانتزام في المقد افتراض أن للمقد سببالانتزام المذكر سببالانتزام المذكر في المقد اعتباره السبب الحقيق إشبات المدين صوريته. أثره . نقل عبء إثبات السبب الحقيق ومشروعيته إلى الدائن مرده .
410	171	الطنن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		(ض)
		خراب
		(أولاً ، الضريبة العامة على الإيراد ؛
		 ١ مبلغ الإعفاء المقرر للاعباء المالية في ضريبة على المرتبات . ١٩٤٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٤٩ المعدلة

صفحة	القاعد	
		بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . استبعاده من وعاء الضريبة العامة على الايراد
		عــلة ذلك . الإبراد الذى لا يخضع لضريبــة نوعيــــة لا تسرى عليه أحكام الضريبة العامة على الإيراد .
289	۸۱	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
		(ثانيا) الضريبة على القيم المنقولة :
		خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كانت تعويضية أو فوائد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المصدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ المورية على الديون والودائع والتأمينات .
۲۷٥	١٠٤	﴿ الطُّمنُ وقم ١٩٥٩ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٤/٥/٢٨٢)
		(ثالثا) ضريبة التركات .
		 ا حسط الوارث فى تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة. اعتباره نائبا صنها وعن سائر الورثة بوكالة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستغلالها .
١٣٢	Ye	(الطمن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		٢ – طلب الوارث استرداد مادفعه من ضريبة التركات
		استنادا إلى عدم استحقاق مصلحة الضرائب له. الالتجاء إلى
		القضاء مباشرة – ودون سابق عرض النزاع على لحنــــــة الطمن – بغية استرداد مادنع بغير وجه . صيح - علة ذلك .
	101	(الطعن رقم ۱۰۸۱ لسنة ٤٩ ق ـ حلسة ١٩٨٢/١١/١)
۸۷۲	19/	Comp. T.

مفحة	القاعدة	
		(رابعا) الطعن الضريبي .
		الحكم بالغاء قرار لجنة الطعن لبطلانه . أثره . إنهاء المنازعة في القرار وحسم الخصومة الأصلية أمام المحكة . جواز الطعن فيه استقلالا . عدم جواز تقدير صافي التركة إبتداء بعد إلغاء قرار اللجنة .
177	۲۰	(الطمن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		(خامسا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
"ገለ ሂ		الإعفاء المفرو للجمعيات التعاويية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . م 7/1 من القانون رقم 1۸۲ لسنة ١٩٥٧ نشأن إعفاء الجمعيات التعاولية من بعض الضرائب . شرطه . أجور العاملين بها . حروجها من نطاق الإعفاء . (الطعن رقم ١٩٨٢/٦/٧)
		(سادسا) مسائل متنوعة .
۲۷۵	1.2	ر حضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواء كات تعويضية أو فوائد تأخيرية . م 10 ق 12 لسنة ١٩٣٩ الممدلة بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات . (لا الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)
		 ٢ - دفاتر المحول. حق موظفى مصلحة الضرائب ومندو يها ف الاطلاع عليها . مناطه . المواد ٨١ و ٨٣ و ٨٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تفتيش مسكن المحول ومركز نشاطه . خضوعه للقواعد الخاصة به الواردة فى قانون الإجماءات الجنائية

	•	
منفحة	القاعدة	
		باعتباره إجراء من إجراءات التجفيق . مدم إلتزام المصلحة بهذه القواعد . أثره . بطلان التفتيش وبطلان الربط المستمد مما أسفر عنه .
940	۱٦٨	﴿ الطَّعَنْ رَقْمَ ١٩٩٨ لَسَنَّةً ٤٨ قَ ـ جِلْسَةً ١١/١١/١٩٨٢)
		 ٣ — ربط الضرية . إلترام مصلحة الضرائب في سبيله عشروعية الدليل. قوانين الضرائب لاتعفيها من هذا الالترام. القول بغير ذنك نخالف. الدستور .
170	۱٦٨	(الطعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۹
		ع) عقد . علامة تجادية . عمل
		عقد
		(أولا) الوعد بالتعاقد ه
		النشرة الداخلية عن مسابقة للتعيين فى وظائف ذات فئات مالية . عدم اعتباره وعدا بالتعامد . علة ذلك .
۰۵	17	
		(ثانيا) أركان العقد : "عيوب الرضا " •
		 ١ تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعاقد أمور واقعية نستقل بها محكمة الموضوع بلارقابة من محكمة
	I	I .

منفحة	القاعدة	1
		النقض . طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة . الحدل فيها غير جائز أمام محكمة النقض .
۰۵	15	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢)
		 ٢ – الإكراه لحكمة الموضوع الاستدلال عليه من أى تحقيق قضائى أو إدارى ولو لم يكن الخصم طرفا فيه . لا رقابة لحكمة النقض عليها فى ذلك متى كان إستخلاصها سائفا
17.	۳.	(الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		 ٣ — تقادم دعوى التمويض عن العمل غير المشزوع وسقوط الحق في إبطال العقد لحصوله نتيجة إكراه . إختلاف كل منهما في قواعده وشروطه .
17.	٣	(الطمن رقم ۱۹۸۳ اسنة ۸٪ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۱)
		^{وو} سهب الالتزأم في العقد ⁴⁷
		 ۱ حدم ذکر سهب الالترام فی المقد . افتراض أن للمقد سعبا مشروعا . للدین إثبات حکس ذلك . سهب الالترام المذكور فی المقد . اعتباره السبب الحقیق . إثبات المدین صوریته ه آثره . نقل عبء إثبات السهب الحقیق ومشروعیته إلى الدائن م ۷۲۸مدنی
410	۱٦٧	(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)
		(ثالثا) تفسير العقد .
		 ١ – عدم التزام المحكمة بتبرير الأخذ بالمعنى الظاهر لعبارات العقد
٦,٢	١٥	(الطنن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٤)

4.4.	القاعدة	
		 ٢ تفسير العقود والشروط للتعرف على قصد المتعاقدين من سلطة محكة الموضوع . لارقابة لحكة النقض عليها في ذلك . شرطه
£٨£	٨٨	(الطنن رقم ۲۲۱ أسنة ٤٧ ق جلسة ٥/٥/١٩٨٢)
		 ٣ سلطة محكة الموضوع في تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات . إلتزامها بعدم الحروج عن المعنى الظاهر لعباراتها .
~∜ ∧∨	177	﴿ الْطَعَنْ رَقَم ١٨٢ لَسَنَةً ٤٨ قَ ــ جَلَسَةً ٧/٦/٦٨٧)
		 ع سنسير العقود واستظهار نية طرفيها. من سلطة محكة الموضوع متى قام قضاؤها على أسباب سائفة وطالما لم تخرج عن المدى الظاهر لعبارتها.
*V 4 0	1 27	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمِ ٢٨ه لسنة ٤١ ق _ جلسـة ٢١/٢/٢٨٢)
441.	. Y 14	 ه - تفسير العقود واستظهار نية طرفيها . تستقل بهت عكمة الموضوع ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة . (الطمن وقم ٢٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٩٨٢/١٢٢/٠)
		(رايعا) ٢ ثار العقد .
-5g pt &	*	 الوضع الظاهر قاعدة واجبة الإعمال مي توافرت موجبات إعمالها واستوفت شرائط تطبيقها . مؤدى ذلك . اعتبار التصرف المبرم بعوض بين صاحب الوضع الظاهر والغير حسن النية نافذا في مواجهة صاحب الحق مي أسهم الإخير بخطئه _ سلبا أو إيجابا _ في ظهور المتصرف بمظهر صاحب الحق . (الطمن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٥ ق د هيئة عامة ، _ جلسة (١٩٨٢/ ٢/١٦)

مفحة	القاعس	
		٢ — لشترى العقار ولو بعقد غير مسجل ثمار المبيع. م ٤٥٨ مدنى حقه في اقتضاء النمار قبل مستأجر العقار . شرطه أن يكون قد سجل عقده أو أحال البائع إليه حقه في ذلك وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها .
440	٦.	﴿ الطُّمْنُ وَتُمْ ١٩٩٩ السَّلَةُ ٤٧ قُ — جَلَّمَةُ ٢٥ ٣/٢ /١٩١)
		 ٣ - البناء والغراس والتحسينات التى يوجدها المستأجر في العين المؤجرة ، له قيمتها أو ما يزيد من قيمة العقار ما لم يتفق على غير ذلك . الانفاق على أيلولتها إلى المؤجر عند انتهاء العقد أثره . إنتقال حقه إلى التعويص عنها عند نزع ملكية الأرض المؤجرة .
270	٧٧	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ٢٠٨ لُسَــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
έ Λ έ	۸.	ع - الاجرة المحددة بعقد الايجار الصادر من المالك السابق مجة على المالك الحديد . لا يشترط أن يكون للمقد تاريخ ثابت سابق على التصرف الناقل للمكية ، اتفاق المالك السابق والمستأجر أثناء الامتداد القانوني للمقد على أجرة تقل عن الأجرة الفانونية . أثره . النزام المالك الحديد بهذه الأجرة ما لم يثبت صورية هذا الاتفاق . م ١٣ ق ١٩١٧ لسنة ١٩٤٧ ع م ٣٣ ق ٥ لسنة ١٩٤٧ .
		 الدعوى البوليصية ماهيتها دعوى عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين اضرارا بدائنه مدم مساس الحكم الصادر فها بصحالمقد الصادر من المدين يقاؤه صحيحا وقائما بين عاقديد
۸۰۵	44	﴿ الطُّعَنُ رَقُّمُ ٦١ لُسِنَةً ٤٩ ق ــ جُلْسَةً ١٢/٥/١٨٢)

منفحا	القاعمة	
		 ج - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين شرطه أن يكون هذا العقد محيداو خاليا من الطاعن. (مثال لثبوت صورية النمن في العقد النهائي) .
۸۲۵۰	\ a V	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٣١/١٠/٣١)
		^{وو} الدفع بعدم التنفيذ ^{يم} .
		الدفع بعدم التنفيذ . شرطه . أن يكون الالتزام الذي يدفع بعدم تنفيذه مستحق الوفاء م ١٩٦ مدنى .
٠,٢٢	1.4	(الطعن رقم ۱۶۳۲ لسنة ۶۸ ق ــ چلسة ۲۳/٥/۲۹۸)
		(خامسا) تكييف العقد .
		 ١ تكييف العقد ، مناطه , عدم الاعتداد بما يطلقه المتعاقدان عليه من أوصاف وعبارات متى خالفت حقيقة التعاقد .
٠٧.	17	(الطعن رقم ۱۹۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١١/١/١١١)
		 التعرف على قصد العاقدين من سلطة محكمة الموضوع. التكييف القانوي لما عناه المتعاقدان خضوعه لرقابة محكمة النقض .
-Va	1.0	(الطعن وقم ۱۹۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨١/١/١١)
, ,		 العقود المبرمة مع شركة المعمورة للإسكان والتعمير بشأن استنجار كبائن شاطئ المعمورة ليست عقود إدارية . علة ذلك .
7111	114	(الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٣١/٥/١٩٨٢)
- 1	١	

فسخ العقد موجب الشرط الإتفاق .

(الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٣٠/٥/٢٠)

1 .		
صفحة	لقاعدة	
710	110	 الاتفاق على الشرط الفاسخ الصريح فى العقد صندالنا خير فى سداد بافى الثمن قبول البائع للوفاء المتأسر. أثره . إعتباره تناؤلا عن إعمال الشرط الفاسخ الصريح . المطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٣)
		 إلى الفسخ فالعقود الماؤمة عجانبين بنص الفانون . مدنى . عدم جواز الحرمان أو الحسد من نطاقه إلا باتفاق صريم .
٧٥٧	١٣٤	(الطعنان رقبا ۹۸ ، ۱۷۲ لسنة ٤٠ ق ـ جلسة
VoV	1 401 4	 القضاء بفسخ عقد البيع . أثره . إنحلال العقد بأثر رجمى . الترام المشترى بعدفسخ البيع بردئمار البيع . (الطعنان رقما ۲۷۲،۵۹۸ لسنة ٤٠ق. جلسة ١٩٨٢/٦/٥
	11.2	 ٣ - الشرط الفاصخ الصريح جزاء عدم الوفاء بالثن في الميعاد المتفق عليه . عدم تحققه إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق . قيام حق المشترى في حبس الثن . لا عمل لإعمال الشرط الفاسخ ولوكان صريحا
478	141	(الطمن رقم ۷۰۹ لسنة ۶۸ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸) ۷ – سلب القاضي كل سلطة تقديرية عند الاتفاق على
1-44	148	الشرط الفاسخ العمريم ، مناطه . (الطمن رقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
3 - 4 4	141	 ٨ - طلب مقابل الانتفاع عن الدين المبيعة ، إستقلاله عن طلب فسخ العقد ، عدم التلازم بيهما ، (الطمن دقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

مسفحة	القاعدة	
		(ثامنا) صورية العقد :
		🌄 راجع صور ية 🐃
		﴿ تاسما ﴾ أنواع العقود :
		ور عقد الإذعاث »
٥٠	17	عقد الإذعان . خصائصه ، تعلقه نسلم أو مرافق ضرورية واحتكار الموجب لها اختكارا قانونيا أو قبليا أو قيام منافسة عصودة النطاق بشائها مع صدور الإنجابالدناس كافة و بشروط واحدة ولمدة غير محددة ، السلع الضرورية ، ماهيتها ، ١٩٨٢/١/٢)
		" المقد الإدارى " :
		العقود المبرمة مع شركة المعمورة للاسكان والتعمير بشأن استثجار كبائن شاطىء المعمورة . ليست عقود إدارية . علة ذلك .
111	114	﴿ الطمن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٣١/٥/٢٨١)
		علامة تجارية
		العلامة التجارية . جزء من الهل التجارى . بيسع المحل. الاصل شموله العلامة التجارية مالم يقض الانفاق بغير ذلك . م 4 ق لاه لسنة ١٩٣٩ .
777	٤٨	﴿ الطمن رقم ١٧٠٤ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٢/٢/٢٨١)

	11	م _ا ســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
سنحلا	لقاعدة	
		عمل
		(أولا) علاقة العمل :
**		ا — المؤسسات الصحفية فيا مجاوز مستولية مديرها ومستخدمها الحنائية ومزاولة الاستيراد والتصدير من أشحاص القانون الخاص . أساس ذلك . علاقة المؤسسات الصحفية بالعاملين فيها . تحكمها القواعد المنصوص عليها في القانون المدنى وقانون الممل حلة ذلك . (المطمن وقم ١٩٨٢/٣/١)
		٢ - الشريك المتضامن . ملاقته بالشركة ليست علاقة على . ما يأخذه مقابل عمله . حصة من الربح وليس أجل . تأميم الشركة الشريك تأميم الشركة بعد التأميم النصفى ومدى أحقيته فى شىء من الأرباح باعتبارها أجر . قصور .
3"77	**	لا الطمن رقم ١٨٦ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ٥/١٩٨٢)
		٣ — العاملون بالقطاع العام . علاقهم بالشركات التي يعملون بها علاقة تعاقدية وليست تنظيمية . القرارات التي تقررها تلك الشركات ليست من قبيل القرارات الإدارية . اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة بها . صدور قرار نقل العامل أو ندبه من الوزير الختص لايؤثر في تلك العلاقة التعاقبية .
V E1	177	(الطعن رقم ۱۸۵۹ لسنة ۱۰ ق ـ جلسة ۱۲/۱۲/۱۸۸۱)

	<i>P</i>	414
ا صفحة	القاعد	
		 ع - رابطة العمل . عدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة التبعية اللازمة لتسوافر شروط المسئولية التقصيرية . علة ذلك . انتقال سططة الرقابة على العامل إلى المستمير أثره .
1.70	197	﴿ الطُّمَن رقم ٤٧٥ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٨٪ ١١ / ١٩٨٢)
		 ه الشريك المتضامن . علاقت بالشركة ليست علاقة عمل . ما يأخذه مقابل عمله حصة من الربح وليست أجرا .
1144	4.4	﴿ الطُّمَنَ رَقُّم ١٥ لَسَنَةً ٤٨ قَ سَـ جَلَسَةً ١٩٨٢/١٢/٢ ﴾
1148	4.4	 ٣ - القضاء ببراءة ذمة صاحب العمل من اشتراكات هيئة التأمينات عن قترة سابقة على عقد الشركة المبرم بينه و بين العالى المستحقة عنهم تلك الاشتراكات استنادا إلى حكم جنائى قضى ببراءته من سهمة عدم التأمين على هؤلاء العالى ق تاريخ لاحق لعقد الشركة خطأ في القانون ، علمة ذلك . لاحق لعقد الشركة خطأ في القانون ، علمة ذلك . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢/١٢٩٢))
		(ثانيا) عقد العمل :
		 ١ - لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره . انقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف . الاستثناء . كون الفصل يسبب النشاط النقابي. م ٢٩٤ ، ٢٩٥ مدنى م ٢٧ ، ٧٤ ق ، ٩ لسنة ١٩٥٩ .
444	٥٠	(۱۹۸۲/۳/۱ لسنة ۵۱ ق - جلسة ۱/۳/۲۹۸۲)

-	1.00	
مسقحة	القاعدة	
£71	YA.	 ۲ — المفرج عنهم صحیا من المحکوم علیهم فی قضایا سیاسیة. مودتهم إلى أعمالم جوازی لجهة العمل · علة ذلك • القرار الجمهوری ۱۰۱ لسنة ۱۹۷۰ . (الطمن رقم ۹۶ و سسنة ۷۹۲ ق – جلسة ۱۹۸۲/٤/۲)
211	٧٨	
		 ٣ - عقد العمل . تميزه عن عقـــد المقاولة وغيره من العقود بتوافر عنصر التبعية .
٧٠٧	177	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمَ ٥٧٥ لَسَنَةً ٥٥ قَ _ جِلْسَةً ١٠/٦/٦٨١٠)
		 المنازعات الناشئة عن عقــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7.4.	140	(الطعن رقم ۸۳ اسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢١)
		(ثالثا) أجر العامل
31	77	 العلاوة الإجتماعيسة ، صورة من صور إعانة غلاء ألمعيشة . صدور القرار الجمهورى ٢٤٥٣ م أسنة ١٩٦٧ . أثره و عدم أحقية العامل فالعلاوة الإجتماعية اعتبارامن ١٩٦٢/١٢/٢٩ . شخالفة ذلك لاترتب للعامل حقا في صرفها . العلمن رقم ٧٧ لسنة ٤٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/١//١٨)
ı		٧ — بذلات طبيعة العمل والبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		بشركات الفطاع العام . عـدم جواز منحها بغير الطريق القانوني . م ٢٠ ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ بدل التفوغ للاخصائيين التجاريين . قصره على العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع
1	1	

الدفيعة	القاعدة	
454	Łź	العــام علة ذلك . قرار رئيس مجلس الوزواء رقم ٤٧٢ السنة ١٩٧٦ . ﴿ الطمن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		 ٣ ــ وقف العامل لحبسه احتياطيا قبل العمل بأحــكام القرار الجمهررى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦. وجوب الرجوع فى شأن اقتضاء العامل لـكامل أجره لأحــكام قانون العمل مشرطه أن يكون الاتهام حسبب الوقف – بتدبير صاحب العمل م ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
:173	٧٨	(الطعن رقم ٩٤ه لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)
		ع — استحقاق العامل بالقطاع العام بدل طبيعة العمل . شرطه . إعباد الوزير المختص المقوائم التي يحددها مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية بناء على قرارمجلس الوزراء ، وإقرار وزير الخزانة لمذه القوائم . القضاء بأحقية العامل للبدل مجرد اعتماد الوزير المختص القوائم دون النظر إلى موافقـــة وزير الخزانة ، خطأ في تطبيق القانون .
*/**	1771	(الطمن رقم ۲۹۱ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/٦/۱۱)
		 ه - الأحر ، الأصل فيه أنه لقاء العمل الاستثناء ، حالات محمدة على سبيل الحصر ليس مها تجنيد العامل ، الحسكم الوارد بالمادة ٥١ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة الاستدعاء من الاحتياط ، علة ذلك .
1.4.	174	(الطعن رقم ۱۰۱۷ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٢/١١/٢٢)

منعة	القاعدة	
		 ٣ - تجنيد العامل . فصله من بعد الثبوت عدم لياقته طبيا . اعتباره بجندا في الفترة التي قضاها بالقوات المسلحة . الفضاء له بأجره عن تلك الفترة بمقولة أنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد . خطأ في القانون .
1.4.	۱۸۳	﴿ الطَّعَنَّ رَقَمَ ١٠١٧ لُسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٢/١١/٢٢)
		 حق مجلس إدارة شركة القطاع العام فى تحديد نسب العمولة أو تعديلها . شرطه . أن يتم فى إطار نظام عام للعمولة السرى على كافة العاملين دون تمييز مستهدفا تطوير الانتهج وتميته .
1.41	197	﴿ الطُّعَنَّ رَقَّمَ ١٣١١ لَسَنَّةً ٤٧ قَ ــ جِلْسَةً ٢٩/١١/٢٩)
		 ٨ — إشتفال العامل وقنا إضافيا في أيام العمل المعتادة . استحقاقه احرا إضافيا يوازى أحره الذي كان يستحقه عن الفترة الإضافية مضافا إليه ٢٠/٠ عن ساعات العمل النهارية و ٥٠ / عن ساعات العمل الليلية ٥٠ / السنة ٥٠ .
1.40	148	﴿ الطَّعَنْ رقم ١٩٨٨ لُسنة ٤٧ إِنَّ عِلْسَةُ ٢٩ /١١ /١٩٨٢)
		 هـ اشتغال العامل فى أيام الراحة الاسبوعية ـ مدفوعة الأجر ـ استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافا إليه أجرا يوازى أجر ساعات العمل الاضافية محسوبا على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل المعتادة مضروبا فى ساعات العمل المعتادة مضروبا فى ساعات العمل الإضافية وأجرا إضافيا مضاعفا هو ٠٠/١٠ إن كان العمل ليلا . الإضافية إن كان العمل نهارا و ٠٠//٠ إن كان العمل ليلا . ق ١ ٩ اسنة ١٩٥٩ .
١٠٧٥	198	﴿ الطَّمَنْ رَقَّم ١١/٢٨ لَسَنَّة ٤٧ قَ _ خِلْسَةُ ٢٩٪١١ ١٩٨٢)
	ı	1

1.40		۱۰ = العمل في يوم الراحة الأسبوعية . اعتبار ساعاته معما ساعات عمسل إضافية ، ق ۹۱ لسنة ۹۹ . علمة ذلك ، والطمع رقم ۱۱۲۸ لسنة ۷۶ ق ـ جلسة ۲۹/۱۱/۲۹۲)
	,	(را بعا) العاملون بشركات القطاع العام : و تعيين العامل »
٠٠	١٣	النشرة الداخلية عن مسابقة للتعيين في وظائف ذات فئات مالية . عدم اعتبارها وعدا بالتعاقد . علة ذلك . (الطعن وقم ٧٤٩ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢) (تصحيح أوضاع العاملين » .
۲۱۳	۰۸	 المدة اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام . وجوب أن تكون مدة خدمة فعلية . إعتداد الحكم بمدة خيرة العامل المحتسبة صند التسكين . خطأ . (الطمن رقم ١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٣/٢١)
		 ٧ - مدة الخدمة السابقة م١١ ، ١٩ ، ١٩ من ق ١١ سنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على لحنة شئون العاملين لاعتمادها واصدار قرار بإضافتها . لا الطمن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٨٨٢/١١/٢١)
417	174	(17/1/1)

القاعدة مفحة	
3	 ٣ — أحكام القانونين ٧٧ لسنة ١٩٧٩ و ٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن تعديل قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والفطاع ألمام قصر سريانها على المدينين بوظائف الصبية والإشراقات ومساعدى الصناع فقط المنصوص عليهم في الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ (٢١) / ١٩٨٢ / ١٩٨٢)
1 1/1	(,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
	 ع - العامل الحاصل على مؤهل عال أنشاء خدمته وعين في وظيفة مقورة لحملة المؤهلات العليا قبل ١٩٧٥/١٠ تاريخ نشر الفانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وجوب احتساب عددسنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ للشار إليه .
11EV Y-V	﴿ الطُّعنُ رقم ١٥ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٣/٢١/٢٨٧)
515A 4.0A	 مدد الخدمة المعتبرة للترقية . ماهيتها . وجوب الاعتداد بمدد الخبرة الفعلية الى قضاها العامل في عمل يكسبه خبرة في وظيفته الحالية ، المادئين ١٨ ، ١٩ ، ق ١١ لسنة ١٩٧٥ لا الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩/٢/١٢/١٧)
	وقف العامل لحبسه احتياطيا قبــل العمل بأحكام القرار
	الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٣٦ . وجوب الرجوع في شأن

ا المفحة	القاعدة	
		افتضاء العامل لىكامل أجره لأحكام قانون العمل. شرطه ان يكرين الاتهام – سبب الوقف بتدبير صاحب العمـــل – م ٧١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩
173	٧٨	﴿ الطَّمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٨/٤/١٩٨٢)
		ه ندب العامل »
VEN	144	للب العامل بقرار خاطىء من جانب الشركة . ثبوت التحويص للعامل عما أصابه من أضرار نتيجة ذلك الارار . أثره و وجوب الفضاء بالتمويض الحار لكل ضرر متصل السبب بأصله الضار . إشتماله على مافوته الفعل الضار أوالتصرف الإدارى الحاطئ من كسب للعامل . القضاء شمويض إحمالي يشتمل على عناصر لا تدخل في الضرر المقدى بالتمويض عنه ، أثره .
YEI	11.1	20 ثقل العامل "
		نقل العامل بالفطاع العام أو نديه من وحدة اقتصادية إلى أحرى • جوازه فى نفس المستوى الوظيفى • شرطه • مصلحة العمل وانتفاء النصيف •
٧٤١	۱۳۲	﴿ الْطَعَنُ رَقَمُ ١٨٥٩ لَسَنَةُ ٥١ قَ ــ جَلَسَةُ ١٢/٦/٢٩٨٢)
		وه الجنزاءات التأديبية "
		 ١ - الحزاءات التأديبية للعاملين بالشركات التابعة المؤسسات العامة . خضوعها لنقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . لا محل لانطباق

مفحة	القاعدة	
		المادة . به من القرار الجمهوری ۳۳۰۹ لسنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1.40	117	(الطمن رقم ١٣٠٤ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٩/١١/١٩٨٢)
1-10	114	 الطعون في إلحزاءات التأديبية للعاملين بالقطاع العام. اختصاص المحاكم العادية بها حتى ١٩٧٢/١٠ تاريخ العمل بالقانون ٤٧ السنة ١٩٧٧، الدعاوى التي ترفع بعد ذلك . اختصاص محاكم محلس الدولة بها دون غيرها . علة ذلك . (الطعن وقم ١٣٠٤ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٩٨٢/١/٢٩)
		(خامسا) انقضاء عقد العمل -
		لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غر المحمد المدة بإرادته المنفردة . أثره إنقضاء الرابطة المقدية ولو إتسم بالتمسف. الاستثناء . كون الفصل بسهب النشاط النقاب . م ١٩٩٤ ، ٢٩٥ مدتى م ٧٧ و ٧٤ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
744	٥.	(الطمن رقم ۱۸۵۸ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۳/۱)
		ود الفصرل التعسفي ³⁶
ŧv.		مبردات فصل العامل التي يذكرها صاحب العمل . إعتبارها تافية المتعسف من جانبه مالم يثبت العامل عدم صحتها . (الطعن وقم ۱۹۳۲ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٣)
•	,,,,	(سادسا) مسائل منوعة
		 ١ – إستطالة المنازعة إلى أصل استحقاق العامل للعلاوة الاجماعية مجمل الدعوى غير مقدرة القيمة . أثره . إعتبارها

منفحة	القاعدة	
		زائدة عنالنصاب الانتهائي للمكمة الابتدائية . جواز استثناف الحكم الصادر فيها .
44	١٦	(الطمن رقم ۲۷ لسنة ٤٤ ق حـ جلمة ١٩٨٢/١/١١)
		٣ – توقيع عقربة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يحول و دونطل مراح الدما تعربية الذي أما بدر مراكا ا
		دونطلب صاحبالعمل تعويض الضرر الذي أصابه من حرائها بالطرق العادية .
٣٤٠	7.7	(الطمن رقم ٤١ع امنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٨)
		 ٣ المفرج عنهم صحياً من المحكوم عليهم فى قضايا سياسية. عودتهم لأعمالهم . جوازى لجهة العدل . علة ذلك . القرار المحدورى ١٠١ لسنة ١٩٧٦ .
٤٣١	٧٨	ز الطعن رقم ٩٥ه لسنة ٧٤ ق - جاسة - ٢/١٩٨٢/٤)
		 ع - التمسك باختصاص لجنة شئون العاملين دون مدير المصنع باعتماد مدة خبرة العامل . قـ ١٩٧٤/١١. دفاع جوهرى
,		إغفال الردعليه . قصور .
447	174	﴿ الطَّعَن رَقَّم ١٨٨٤ لَسَنَّة ١٥ ق ــ جلسة ٢١/١١/٢١)
		 ه تعليمات الجهاز المركزى التنظيم والإدارة . قرارات تنظيمية غير ملزمة وليست لها صفة التشريع .
11	١٨٠	« الطمن رقم ۲۰۰۲ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢٨)

Touland	القاعدة	
•		(ف)
		فضالة 🗕 فوائد
		فضالة
		يراءة ذمة المدين بإقرار الدائن الوفاء الذى تم للغير . أثره . اعتبار الغير وكيلا بعد أن كان فضوليا .
٨٥٤	100	﴿ الطُّمَنُ رَقَمَ ١٩٨٦ لَسَنَةً ٤٧ قَ ـ جِلْسَةً ٢٠ / ١٩٨٢)
		فوائد
		 ١ الفوائد . نوعيتها . تأخيرية وتعويضية . شرط إستحقاقها .
770	١٠٤	
		٢ ــ خضوع كافة أنواع الفوائد للضريبة سواه كانت
		تعويضية أو فوآئد تأخيرية . م ١٥ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة
		بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الضريبة على الديون والودائع والتأمينات .
279	1.8	﴿ الطَّعَنُّ وَمْمَ ١٩٥٩ لُسَنَّةً ٤٩ ق ــ جلسةً ٢٤/٥/٢٨٢)
		٣ — عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . قه ع لسنة ١٩٧٧ و إعمالالأحكام الشريعة الاسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فورى على المراكز القانونية وقت نقاذه ولو كانت ناشئة
		بالر فورى على المراكز الفانولية كوف للعدد ولو كات السلطة المام ه
Yot	٤٦	ع الطعن وقم £٥٥ سسنة ٦٦ تن ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٨١ >

صفحة	القاعدة	
		ع ــ قاعدة إستحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع
		من النمن متى سلم المبيع للمشترى وكان قابلا لانتاج ثمرات .
		م ١/٤٦٨ مدى . عدم تعلقها بالنظام العام . وجوب تمسك
		• ابر مثالیا
٥١٧	94	« الطعن وقم ۸۷۲ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨)
		 الفوائد القانونية . سريانها من تاريخ المطالبـة
		القضائية بها م ٢٣٦ مدنى احتساب الفوائد من تاريخ
		التنبيه بالوفاء السابق على طلب أمر الأداء . خطأ .
471.	414	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمُ ٦٧٦ لَسَنَّةً ٤٨ قَ ـ جِلْسَةً ٢٠ / ١٩٨٢)
		 الفوائدالقانونية المستحقة علىقيمة الأوراق التجارية.
		صريانها من تاريخ الامتناع عن الوفاء . م ١٨٧ تجارى . تاريخ
		إفادة البنك بالرجوع على الساحب . إعتباره تاريخا لبدءسريان
		الفوائد بالنسبة لقيمة الشيك المعتبر ورقة تجارية .
171.	714	(الطمن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)
		(ق)
<i>*</i>		قانون . قرار إداري . قسمة 🏻 قضاء مستعجل . قضاء
i !		قوة الأمر المقضى قوة قاهرة
ļ		قانوب
,		ً أولا : دستورية القوانين :
1		-
		١ مصادرة المبالغ مقابل عدم إقامة الدعوى الجنائية

111	فانول
القاعدة منعة	*
	أو التنازل عنها م ١٤ ق ٧٦/٩٧ . عدم دستوريتها . م ٢٦ من الدستور . أيلولة هذه المبالغ للدولة بالصلح شرطه .
0 4.	﴿ الْطعن رقم ۱۷۹۳ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٦/٥/١٩٨٢))
	٧ — القزار بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية . وروده في نص الحادة ١٩٦٩ من الدستور الصادر في ٣١ سبتمبرسنة ١٩٧١ ونصوص قانون السلطة القضائية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم صدوره في الأصل متجاوزا حدود التفويض النشريعي الممنوح لرئيس الجمهورية يالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ . مؤداه . إقرار السلطة التشريعية له وصيرورته قانونا قائما . لاولاية للحاكم بالغائة .
۲۰ ۱۰	. (الطمئان رقما . ه و ١٥ لـ بنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)
	ثانيا : القانون الواجب التطبيق : في مسائل الإثبات :
	المحروات التي ثبت تاريخها ثبوتا رسميا قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ والأحكام التي صدرت قبل هذا التاريخ . عدم سريان أحكام قانون الشهر العقارى عليها . م عو من القانون المذكور .
194 40	﴿ الطَّعَنَّ رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق ــ جلسة ٢٦/١/١٩٨٢)
1	في مسائل التأمينات ۽
	 المنازعات الناشئة عن تطبيق أحسكام قانون التأمين الاجتاعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٥ ، وجوب عرضها على اللجان المنشأة لفحصها وتسويتها بالطرق الودية قبل اللجوء إلى القضاء.

03.		***
iorio	القاعدة	
		م ١٥٧ من القانون المذكور ، عدم سريان هــذا الحظر على اللهاوى ارفوعة قبل تاريخ العمل بالقرار الصادر يتشكيل علك اللهـان ف ١٩٧٧/١/٩
170	72	(الطمن رقم ۱۱۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		 ٧ الترام صاحب العمل باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها نحيثة التأمينات الإجتماعية ٥ م ٨ قرار وزير للعمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، اقتصاره على حالة إسناد العمل إلى مقاولين من الباطن .
141	٣٣	﴿ الطُّمَنُ رَقَمُ ٢٧٣ لَسَنَةً ٥٥ ق _ جِلْسَةً ١٩٨٢/١/٢٥)
	٧٩	 حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة التأمينات الاجتاعية مصدره القانون ، أثره ، أن الهيئة الاتجار على الوفاء بالتزامها المقور في القانون إلا لمن تسرى عليهم أحكامه . (الطمن وقم ٦٣١ نسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢٦)
		 ع قرار وزیر العمل ۲۷ لسنة ۱۹۲۹ و ۷ لسنة ۱۹۷۰ و ۱۱۷ لسنة ۱۹۷۰ بشأن حالات الخروج النهائی من نطاق تطبیق القانون، ورودها علی سویل الحصر استنادا إلی التقویض الوارد فی القانون ، م ۸ ق ۳۳ لسنة ۱۹۲۶، ، استقالة العامل للاشتقال بالتجارة لحساب نفسه لا تعتبر خروجا نهائیا من نطاق تطبیق قانون التأمینات الاجتماعیة
141	٣	﴿ الطُّمْنُ رَقُّم ٢٥٦ أُسْنَةً ٤٥ ق _ جلسة ٢٥/١/٢٨)
		فى مسائل التنفيذ : إجراءات التنفيذ على عقار . القانون الواجب التطبيق عليها م ٣ من مواد إصدار قانون المرافعات المقصود بإجراءات

		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
مشخة	القاعدة	
7 80	72	التنفيذ عدم انصرافها إلى منازعة التنفيذ أو طلب البطلان الذي يدفع به أثناء اتحاذ إجراءات التنفيذ . لا الطحن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٤ ق ــ جلسة ٣/٣/٢/٢)
		فى مسائل الإيجار ؛
		اشمتال الإيجار على عناصر أخرى أكثر أهمية من المكان يحيث يتعذر الفصل بن مقابل إيجار المسكان فى حد ذاته وبين مقابل الانتفاع بمزايا تلك العناصر . أثره عسدم خضوع الإجارة لفانون إيجار الأماكن .
717	117	﴿ الطَّعَنْ رَقَم ١٣٩٣ لُسنة ٤٧ ق - جلسة ٢١/٥/٣١)
*11	114	العقود المسبرمة بشأن استئجار كبائن شاطىء المعمورة . عدم خضوعها لقانون إيجار الأماكن . علة ذلك . ﴿ الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/٣١)
		في مسائل الملكية .
		ملكية الأراضى الصحراوية . م ه ق ١٧٤ لسنة ١٩٥٨ بناء قيامها طلل استندت إلى عقود مسجلة أو أحكام سابقة على العمل بالقانون المذكور . الأراضى الصحراوية في معنى القانون ١٩٥٠ لسنة ١٩٩٤ بنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها . هي تلك الواقعــة في المناطق المحـــترة خارج الزمام ه م ٢ فقرة ج من القانون المذكور .
144	٣٥	﴿ الطُّعنُ رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١/٢٨١)

ة إصفحة	القاعد	
		⁹⁰ فى مسائل التأمين ع
770.	447	التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ه ق ٦٢٥ اسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ الدى أحالت إليه المادة سالفة الذكر . (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩٨٢/١٣/٢)
		ود في مسائل الأديان 🐃
-3115	7-7	 ١ حجلس الوزراء ٠ اختصاصه بإصدار قرارات منع تداول المطبوعات التي تتعوض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام . م ٣٠ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٦ . (العام رقم ٢٠٦٢ / لمنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٥)
2112	7.7	 ٢ - مجمع البحوث الإسلامية . واجبانه . متابعة ماينثهر عن الإسلام والتراث الإسلامي من يحوث ودراسات . سبيله الحد ذات إسلامية . إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية المقانون ١٠٣٠ لسنة ١٩٩١ . ١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٥٠)
	' '	'' الإحاله إلى قانون آخر ''
		إحالة القانون إلى بيان محدد فى قانون آخر . أثره ، اعتباره حزًا من القانون الأول الإحالة المطلقة . أثرها . وجوب لتقيد بما يطرأ على القانون المحال إليه فى هذه الحالة من تعديل و تغيير .
. 440.	44.	الطين وقم ١٩٢٠ استة ١٥ ق - جلسة ٢٩/١٢/٢٩) مع مد

صفحة	القاعدة	
		^{وو} القانون الأجنبي "
		إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق. مناطه غالفتها للنظام العام والآداب في مصر
224	٨-	﴿ الطَّنُ رَ قَمَ ٤٧٤ لَسَنَةَ ٤٧ قَ ـ جلسَّةَ ٢٦/٤/٢١)
1.		^{ور} قانون دولی "
r		۱ — المبموثون الدبلوماسيون للدول الأجنبية ومنه—م المستشارين. إعفاؤهم — طبقا المقانون الدولى — من الحضوع للقضاء الإقليمي في المسائل المدنية مطلقا عــدا المنازعات المتعلقة بشاط المبعوث المهنى أو التجارى أو بأمواله العقارية في الدولة الموقد إليها . شمول الإعفاء المنازعات المتعلقة بإمجاره مساكنهم .
4 4.	71	﴿ الطَّمَالُ وقيا ١٩٥٠ ، ٢١١ لسنة ١٥ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٩٨١
		 واحد القانون الدولى. تمد مندمحة في القانون الداخلى دون حاجة لإحراء تشريمي. أثره، وجوب تطبيق قواعدالقانون الدولى فيا يعرض من مسائل شاولتها تلك القواعد ولم يتعرض لما القانون الداخلي. شرطه ، ألا يترتب على هذا التطبيق إخلال بنصوص القانون الداخلي .
۲۳.	71	﴿ الطَّمَالُ رقبا ١٩٥٥ ، ١٩١١ لسنة ١٥قــجلسة ١٩٨٩/٣/١٩٨١)
		ثالث ً ۔ سریان القانون من حیث الزمان :
		القواعد الموضوعية الآمرة ،
		 ١ - المراكر القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم خضوعها له في آثارها أو انقضائها . القواعد الآمرة في القانون

desire	ألقاعدة	
408	٤٦	الحديد . وجوب إعمالها بأثر فورى فيها لم يكن قىد اكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها . (الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		 ٢ - خضوع العقد كأصل للقانون الذى أبرم فى ظله . الاستثناء صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام . وجوب إعمالها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فورى . مثال فى إيجار -
405	٤٦	(الطمن وقم ٥٥٤ سسنة ٤٦ ق ــ چلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
Yot	£q	 ٣ - عدم جواز الحكم بالإخلاء إستنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجوة المتأخرة . ق 24 لسنة ١٩٧٧ وإعمالا للشريعة الإسلامية والدستور . علة ذلك . سريان هذا الحكم بأثر فورى على المواكز القانونية وقت نفاذه و لو كانت ناشئة قبله طالما لم نستقو يحكم نهائى لتعلقه بالنظام العام . (العلمن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
		 لا تفاقية الميرمة بين جمهورية مصر و الجمهورية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع وحماية استبارات رعايا الدولتين . صدورتها قانون من قوانين الدولة بصدور القرار الجمهورى رقم ١٣١١ لسنة ١٩٧٥ . مؤدى ذلك سريانها بأثر مباشر على الاستبارات القائمة فعلا وتلك الى تتم وقت نفاذها . عدم سريانها بأثر رجعي على لاستبارات التي انقضت وزالت بالتأميم في تاريخ سابق . علمة ذلك .
.o£7	17	(الطين وقم ٧٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

مبفحة	القاعدة	
		 وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسهب لإخلاء
		المستأخر. م ۱۸ ق ۱۳۳ لسسنة ۱۹۸۱ قاعدة تتعلق بالنظام العام ، سرياتها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائى .
~74	١	لا الطن رقم ۲۲۱۹ لسنة ۵۳ ق ـ د میثة عامة ، ـ علی الطن رقم ۲۱۹۸ کی است الله الله الله الله الله الله الله الل
		 ب الغانون رقم . و لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمماشات للقوات المسلحة . سريانه على حالات الفقد أوالوفاة أو الاستشهاد أثناء العمليات الحربية اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٧٥ . م ١٣٩ من القانون المذكور .
8.04	11.	(الطمن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸)
, ·		 ۷ – تأجیر المستأجر العین المؤجرة مفروشة فی ظـــل القانون ۱۹۹۷/۱۲۹ مؤداه . امتداد عقدها قانونا . صدور القانون ۲۰ لسنة ۱۹۹۹ ، أثره ، انحسار الامتداد القانونی للتأجیر مفروش . م ۲۳ ، ۲۳ و ۲۹ منه « مثال » .
8177	411	(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/١)
8977	711	 ٨ حق المالك فى تأجير وحدات المبنى مفروشا . م ١٣٥ ٥ ١٩٨١/١٣٦ . قاصر على المبانى التى سيسدا فى إنشائها فى ١٩٨١/٧٣١ - تاريخ العمل بالقانون . (الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٩٤ق - بلعة ٢٠/٧/٣١)
		عدم رجعية القوانين :
		 ١ — القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . سريائه بأثر فورى على المراكر الفانونية القائمة التي استمرت حتى تاريخ نفاذه .

منيط	القاعدة	
		عدم انسحابه على المراكز التي نشأت وانتهت قبل العمل به . الوفاء بالاحرة بالحكم المستعجل الصادر سنة ١٩٧٣ . لا يسرى علبه . لا يقوم بها حالة التكار في التأخير في الوفاء .
۲۸	١٨	ز الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۹۲)
7771	91	 حق المسالك فى تأجير مسكنه خاليا لفترة موقوته . م ١/٣٩ ق ٩٤ لسنة ١٩٧٧ ع حكم مستحدث عدم سريانه على وقائع التأجير السابقة على صدوره . أثر ذلك . (الطبنان رف ٥ ٢٩ ٢ ١ ١ ١ ١ ١ ١ ق — جلـة ١٩٨٢/٣/٢)
		 سالفانون . عدم سريانه بوچه عام إلا على الوقائع والمهارا كر القانوئية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . ثبوت إحالة العامل إلى التقاعد في تاريخ سابق على القانون ٩٣ لسنة ١٩٥٠ و ١٣ لسنة ١٩٥٠ أثره . عدم امتداد أحكامهما إليه لا يفير من ذلك سبق صدور حكم على صاحب العمل بتقرير أحقية العامل العاش . علة ذك .
17"	V4	﴿ الطُّمَنُ رَقُّمُ ٦٣١ لَسَنَّةً ٤٧ ق ـ جَلَسَةً ٢٦/٤/٢١ }
414	£ \74	" و سريان أحكام القانون الحديد . نطاقه . هدم جو از السحاب القانون الحديد على ما يكون انعقد قبل العمل به من المصاف أو محقق من أوضاع . (الطعن رقم ۲۰۹ لسنة ۸۶ ق سـ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸) القواعد الاجرائية والاثبات : القواعد الاجرائية والاثبات : العمراض على قائمة شروط البيع أو التدخل فيها . وجوب تطبيعي أحكام قانون المرافعات الحالية عام) بأثر فورى .
71	y - 1	علة ذلك . (الطمن رقم ٥٦٨ لمستة ١٩٨٢/٥/٥)

اصفيدة	و القامدة ا	
		٢ — صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، سريانه بأثر أورى على المراكز التي لم تستقر نهائيا وقت نقاذه. تعلق التعديل جعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتهما — كما لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة بإحراءات التقاضى أو الانبات لم تكن مطلوبة من قبل — عدم سريانه إلا من تاريح نفاذه على الوقائم التي نشأت في ظله. م م مرافعات والمادة به مدنى .
an va		لا الطمن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ قار و ميثة عامة ، ر
711	,	
		٣ - جواز الطعن في الأحكام . الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . المادة الأولى من قانون المرافعات. الأحكام الصادرة في الطعون في قرارات لجان تحديد الأجرة ، خضوعها من حيث جواز الطعن وفي كافة مراحل الدعوى للقانون اللدى أشمول -المادة ٥٨ قلمة نون اللاء ١٩٧٧ للقواعد المنظمة لطرق الطعن في الأحكام . (الطعن دقم ٢٣٩ السينة ٤٨ ق - جلسة ٢٩٨٢/٤/٧)
275	٨٤	
		 ع - اشتراط الحصول على حكم نهائى لانبات الاستمال الضار بسلامة المبنى كسبب اللاخلاء لا يمس بذاتية القاعدة الآحمة م سريانه من تاريخ نفاذ القانون ١٣٦٠ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الله وى أو لم ترفع قبل صدوره . (الطعن رقم عبل عدوره . (الطعن رقم عبل ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق - د هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥
479	, 1	and the same and and the same of the same

مفعة	القاعدة	
444	١	 وسيلة الاثبات القانوئية لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبنى أمام محكة الاخلاء . م ١٨ ق ١٣٦ أسنة ١٩٨١ و وجوب تقديم حكم نهائ بالنسبة للوقائع اللاحقة على صدوره . والطعن رقسم ٢٢١٩ لسسنة ٥٣ ق - و هيشة عامة ، - يبلسة ١٩٨٥/٣/٥)
1441	۲۳۰	 ج _ إبرام عقد الإيجار في ظل القانون ٢٩/٩٢٠ خضوعه في إنياته للقواعد الواردة فيه . صدوره بحجيحا . أثره . بطلان العقود اللاحقة عليه ولوكانت ثابتة التاريخ طبقا للادة ٣٤ ق ٩٤/٧٧٤٠ . علمة ذلك . (الطمارة ٥٥/١٥٠٠ لماة ذلك .
•••		(رابعا) قانون بحرى :
٥٨٥	1.4	 إ - السفينة . تعريفها . شرط خضوعها للقانون البحرى . صلاحيتها لللاحة . فقد السفينة صلاحيتها لللاحة أو صيرورتها حطاما . مؤداه . شروجها عن نطاق القانون البحرى . الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الانشاء . ق ٣٥ السنة ١٩٠١ الحاص محقوق الامتياز والوهون البحرية . ١ الحامن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٢)
		 ٢ إجراءات حجز السفينه وبيعها . خضوعها لأحكام القانون البحرى المواذ ١٠ ٢٩ منه ، فقد السفينة صلاحيها أو صيرورتها حطاما . خضوعها للاجراءات العادية . حجز للمنفول وبيمة دون القانون البحرى .
٥٨٥	1 • 4	(الطين رقم ١٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلمة ١٩٨٢/٥/٢٤) مع مد

3 :	القاعدة	1
	3-42 (B)1	
		(خامساً) الاستدراك التشريعي :
e٨	١ ٤	الاستدراك في النصوص النشريعية . ماهيته . اعتباره جزءا من النصر التشريعي المصحح وصمتعا بذات قوته . شرطه . عدم انطوائه على تغيير في النص لفظا ومعني . (اللهن رتم ٣٩٣ لسنة ٤٤ ق حـ جلمة ١٩٨٢/١/٣)
		قرار إدارى
۲۸	٠ ^	ا حطب إلقاء قرار قبول استقالة الطالب . وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره فى الحريدة الرسمية أو إعلانه به أو علمه به علما يقيفياً . ﴿ الطلب رقم ١٣٨٨ لسسنة ٥١ ق د وجال القضاء ، حاسة ١٩٨٢/٥/٤)
*1	4	 ح. شبوت أن الوقائع المنسوية للطالب وإن اقتضت توجيه التنبية إليه لا تبرر تخطيه في الترقية ، إعتبار قرار التخطي مشوبا إساءة استعمال السلطة . ﴿ الطلبان وقما ٢٦٨٠٢٦٧ لسنة ٥١ ق « رجال القشاء » - جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)
0	7	 رأى المحملس الأعلى للهيئات القضائية في تعيين نواب رئيس محكة النقص . لا يعد من القرارات الادارية النهائية التي يختص محكة النقض بطلب إلفائها أو التعويض عنها أثره . عدم جواز المطالبة بالفائه أو التعويض عنه الا من خلال مخاصمة القرار الجمهورى الصادر بناء عليه . (الطلب وقم ۱۷۱ لسمنة ٤٦ ق و رجال القضاء » حسسة ٢٩٨٢/٢٩٩)
٠,(۱ (۲۹	

منفحة	القاعدة	
		عدين مستشارى محكة النقض. كيفيته . سلطة المجلس الأعلى للهيئات القضائية فى الاختيار . مناطها . عدم إعداد الأمائة العامة مذكرات مشفوعة ببيان حالة كل مرشح . مؤداه . أنه لم يتجمع لدى الحبلس عند نظر الترشيحات العناصر التي تمكنه من المفاضلة بين المرشحين. عدم موافقة المجلس على تعيين الطالب رغم ذلك . أثره . اعتبار قوار المجلس والقرار الذى صدر على مقتضاه باطلين .
70	١٠	﴿الطلبان رقم ٨٠ ، ٨١ لسنة ٥٠ ق « رجال القضــاء » ـــــــــــــــــــــــــــــــــ
1117	4.4	 القرار الادارى . ماهيته . الاجراء الذى لا يستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى مخوله سلطةالقيام به هو عمل مادى . إختصاص القضاء المادى سنظر دعوى منع التعرض والتعويض على أساسه . (العلم وقر ٢٠٥٧ لسنة ٥١ ق — جلمة ٥/١٢/١٢)
	,	 جمع البحوث الاسلامية . واجباته . متابعة ما ينشر عن الاسلام والتراث الاسلامي من بحوث ودراسات . سبيله إلى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات العامة والخاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الاسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون ٣٠٩ لسنة ١٩٩٩.
1117	7.7	(العلمن رقم ۲۰۱۲ لسنة ۵۱ ق — جلسة ۵/۱۲/۱۲۸)
		 جاس الوزراء . اختصاصه باصدار قرارات منع تداوله المطبوءات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تمكدير السلم العام ٣٠ م ق ٥٠ لسنة ١٩٣٦. (العلن وتم ٢٠ ٦٢ لسنة ١٥ ق - جلمة ١٩٨٢/١٢٥)
1,14	4.4	an am

منحا	القامدة	
		۸ جواز استثناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو الجزئية في دعوى مبتدأة أو طعن في قرار إحدى اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي كأصل . مادام لم يقيدها أو يخالفها نصصرح . الأحكام الصادرة من الحكمة الابتدائية في لجان طعون الترمي والصيانة والحدم . ق ٥ السنة ١٩٦٩ . قابليتها للاستثناف . عله ذلك .
1709	447	(الطمن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٩/٢١/٢٩١)
		 ه القرار الإدارى . ماهيته .
1471	441	(الطبون ارقام ۱۸۳۶ ، ۱۸۶۹ ، ۱۹۹۹ ، ۱۹۹۹ لسنة ۱۵ ق ـ جلسـة ۲/۲/۲۳۳)
		 ١٠ اختصاص محكة القضاء الإدارى بالفصل فى طايات الغاء القرار الإدارى النهائي أو التعويض منه للقضاء العادى سلطة إعطاء الوصف القانوني لهذة القرارات توصلا لتحديد اختصاصه في النزاع .
1774	4"1	(الطمون أرقام ١٨٢٤ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ لسنة ١٥ ق ـ جلسة ٢٧/٢/٢/١٩١١)
		قسمة
		دعوى القسمة:
		بيع الشريك حصته في الملك الشائع بعد رفع دعوى القسمة وقيام المشترى بتسجيل عقد شرائه قبل إنهاء إجراءات القسمة . أثره . عدم اعتبار البائم ممثلا للمشترى في دعوى القسمة .
170	٧ ا	(الطعن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢٤)

القاعدة	
	قسمة الأعيان الموقوفة .
	قرارات لحان قسمة الأعيان الموقوفة • ق٥٥ لسنة • ١٩٦٠ اعتبارها عمثاية احكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن . حجيتها نسبية لا تتمدى إلى غير خصوم الدعوى • يتم شهرها بناء على طلب وزارة الأوقافي أو أحد ذوى الشأن . شهر طلب القسمة له نفس الآثار الفانوئية التي تترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية •
٣١	(الطمن رقم ۱۹۲۰ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٤/١/١٩٨٢)
	قضاء مستعجل:
	القضاء المستمجل . عدم اختصاصه بالفصل فيدعوى التروير الفرعية أو الأصاية . علة ذلك .
۲۰۸	(الطمن رقم ۲۱-۱ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۱۶)
	قضاه
FG	ا — عدم صلاحية الفاضى لنظر الدعوى . حالاتها . م ١٤٢ مرافعات ووودها على سبيل الحصر . ليس من بينها . انقاء إلى بلدة ينتمى إليها المتخاصون . ﴿ الطمن وقم ٤ لسينة ٥١ ق د أحوال شخصية ، بيلسية ٢١٨٣/٣/١٦) هست
	. ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~ ~

a man	القاعدة	
4.4	47	فى إصدار حكم أو اتخاذأى إجراء يشف عن إبداء الرأى و إنما اقتصر الأمر على مجرد التأجيل . لا يفقده الصلاحية . (الطعن رقم ٤ لسسنة ٥١ ق « احوال شخصية » ـــ جلسنة ٢١٦/٣/٣/١١) ــــ نست حسد حسد حسد ـــــــــــــــــــــــــــ
		مسائل متنوعة .
041	1.1	بطلان شراءالقضاه أو أعضاء النيابة والمحامين وأعوانالفضاء الحقوق المتنارع فيها . م ٣٩١ مدنى . اعتبار الحق المبيع متنزع فيه . حالاته . قضاء محكة الموضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكة النقض . علة ذلك
		قوة الأمر المقضى
		قوة الأمر المقضى
-444	110	
-444	110	الأحكام الحائزة لقوة الأمر المقضى: ١ — القرارات النهائية التي تصدرها لحان الفصل في المنازعات الزراعية في حدود إختصاصها لها حجية أمام المحاكم .

صفحة	القاعدة	
		٣ - قرارات لجان قسمة الأعيان الموقوفة . ق ٥٥ لسنة ١٩٩٠ اعتبارها بمثابة أحكام مقررة النقسمة ويزأصحاب الشأن . حجيتها نسبيه لا تتعدى إلى غير خصوم الدعوى . يتم شهرها بناء على طلب وزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن . شهر طلب القسمة . له نفس الآثار القانونية التي تترتب على إشهار محيفة دعوى الملكية .
171	۲,	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمَ ١٩٢٠ لُسنَةً ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/٢٨٢)
		 ٤ - حمية الحكم الصادر فى الدعوى الحنائية أمام المحكة المدنية . شرطه .
1/1	177	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ٢٢٣٣ أَسْنَةُ ٥١ قَ ــ جَلَّسَةً ٢١ / ١١ / ١٩٨٢)
1-4-	147	 ه - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحدة المسأله في الدعويين . (الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق - چلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)
1174	71 7	 ٣ - أسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق . اكتسابها حجية الشيء المحكوم فيه . ﴿ الطمن رقم ٣٤١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠) الأحكام غير الحائزة لقوة الأمر المقضى :
I		 ٢ حجية الحكم قاصرة على طرق الحصومة حقيقة أوحكا. أسباب الحكم التي تحوز الحجية - ماهيتها . مالم تنظر فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
٧	۲۰	(الطمن رقم ١٦ ٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢١ /١ /١٩٨٢)

-		
منعة	القاعدة	
		 ٢ تعرض الحكم الحنائى فى أسبايه فى حريمة انتهاك حرمة ملك الغير لسبب وضع يد الحائز على عين النزاع وسنده فوضع يده وإنتهائه إلى أنه مستأجر. أسباب زائدة وغيرضرورية
		المحكم أثره. لا حجية فذه الأسباب أمام القاضي المدنى.
777	111	« الطعن رقم ۱۲۸۰ لسنة ۶۸ ق ـ جلسة ۳۱/٥/۲۹۸۱)
		 المنع من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها . شرطه . القضاء النهائي . اكتسابه قوة الأمر المقضى . أثره . مالم تنظر فيه المحكة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
[*4٧٧	177	(الطعن رقم ۱٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢١/٢١/١٩٨١)
		 غ - قوة الشيء المحكوم فيه - لا يلحق إلا منطوق الحكم وماقد يكون مرتبطا من الاسباب بهذا المنطوق ارتباطاوثيةا. تعرض المحكمة - تربدا - إلى مسألة خارجة على حدود النزاع أو لم تكن بها حاجة للفصل فيها لا يحوز قوة الامرالمغضى.
-37 7	44.	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢١/٢٢/١٢/١)
		قوة قاهرة
		جهل الحصم بوفاة خصمه قوة قاهرة أثره . وقف سريان أ الميعاد في حق الحصم . بدء سريانه من تاريخ العلم بالوفاة .
-0 V'	9.7	﴿ الطُّمَنُ رَقِمُ ٣٩٩ لَسَنَةً ٤٩ قَ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨٢ ﴾

صفحة	القاعدة	
		(ك) كفالة
١.٧	71	مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور . أساسها فكرة الضمان القانوني . المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها الفانون لا العقد ، المتبوع الرجوع على التابع محدث الضرر بما أوفاه من تعويض ، بما أوفاه من تعويض ، (العلمن رقم ۱۹۸۲/۱/۱۶ ق _ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۶)
		معاهدات . معارضة . مقاولة . ملكية .مؤسسات .موطن . محماهاه أتعاب المحامى :
£ \V	٧٥	تقادم دعوی المطالبة بأتماب المحامی . بدئره من تاریخ إنتهاء الوكالة . (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١٥
		بطلان شراء الحقوق المتنازع عليها مع الموكلين : بطلان شراء القضاة وأعضاء النيانة والمحامين وأعوان القضاء الحقوق المتنازع فيها . م ٤٧١ مدنى . اعتبار الحق المبيع

منفحة	القاعدة	
		متنازع فيه . حالاته . قضاء محكمة الموضوع باعتباره كذلك . خضوعه لرقابة محكمة النقض . علة ذلك .
۱۲۵	1.1	(الطين وتم ۲۹۲ نسخ ۶۶ ق سـ جلسة ۲۰/۵/۲۹۸)
		في الطمن بالنقض :
		 ١ - عدم تقديم المحامى التوكيل الصادر من بعض الطاعنين إلى وكيلهم الذى وكله في الطعن بالنقض حتى تمام المرافعة . أثره . عدم قبول الطمن بالنسبة لهم .
101	107	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمُ ١٢ لَسَنَّةً ٤٣ قَ _ جِلْسَةً ٢٩/٢٠/١٠)
		 صدور التوكيل إلى المحامى المقرر بالطمن بالنقض من وكيل بعض الطاعدين . عدم تقديم توكيل الآخرين . أثره . عدم قبول الطمن بالنسبة لهم .
177	171	﴿ الطُّنُّ رَقِّم ٢٤٠٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢١/١١/١٨٢)
		محاموا الهيئات والمؤسسات العامة :
		المحامى العامل بالهيئات والمؤسسات العامـــة والوحدات الاقتصادية التابعة لها. ممارسته المحاماه أصلاعن نفسه أو لحساب غيره . لا بطلان . علة ذلك . م ٥٥ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
344	177	(الطمن رقم ۱۸۲ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٧/٢/٢٨٢١)
		محكمة الموضوع
		أولا : التكييف : ١ ـــ دعوى التمويض. تكييف محكة الموضوع للفعل أأنه
		 خطأ أو نفى هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض.
- 1	ı	

مبغمة	القاعدة	
14.	۳.	إستخلاص الحطأ الموجب للمسئولية من سلطة محكمة الموضوع. * استخلاص علاقة السبيية من مسائل الواقع التي تقدرها متى كان . استخلاصها سائفا . « الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٤٨ ق ـــ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
1-41	192	 ٢ لحكة الموضوع أن تعطى الدعوى وصفها الحق وأن تسبغ عليها التكييف القانوني الصحيح . ﴿ الطعن وقم ٦٨٦ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)
		ثانيا ۽ تفسير العقود. ۽
		 ا - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتفسير المحررات . سلطة محكمة الموضوع فى ذلك مطلقة . لا رقابة لمحكمة النقض طيها . مناطه .
۰۵	17	« العلمن رقم ۲۹۷ لسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۲/۱/۲۸۲۱)
		 ٢ التعرف على قصد العاقدين من سلطة محكمة الموضوع. التسكيف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابه محكمة النقض .
٧٥	۱۷	(الطعن رقم ۱۹۲ نسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١١)
٤٨٤	**	 ٣ تفسير العقود والشروط للتعرف على قصد المتعاقدين. من سطة محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك شرطه . (االهمن رقم ٢٢٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ٥/٥/١٩٨٥)
		 ع - سلطة محكمة الموضوع فى تفسير العقود والمشارطات وسائر المحورات . إلتزامها بعدم الخووج عن المعنى الظاهر العباراتها .
۹۸۷	177	﴿ الطُّعَنْ رَقْمُ ١٨٢ لُسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٢٠)

منمة	القاعدة	
√ ₹0	184	 تفسير العقود وإستظهار ثبة طرفيها . من سلطة هكة الموضوع متى قام قضاؤها على أسباب سائغة وطالما لم تخوج عن اسمى الظاهر لعبارتها . الطاهر دم ٣٨٥ دسنة ١٤ ق — بلسة ١٩٨٢/٦/٢١)
		 ب سلب القاضى كل سلطة تقديرية عنصد الاتفاق، على الشرط الفاسخ الصريح . مناطه . الماه من مده المن مدة .
1 • 4 4	144	(العامن وفي ١٨٦ لسنة ٤١ ق – جاسة ١٩٨٠/١١/٣)
		 تفسير العقود واستظهار نية طرفيها. تستقل به محكة الموضوع مادام قضاؤها يتوم على أسباب سائفة.
441.	. 414	(الطمن رقم ٢٧٦ لسنة ١٨ ق - جلسة ٢٠/٢١/٢٨٨١)
		ثالثاً : مسائل الواقع :
		 ١ - لحكمة الموضوع السلطة النامة فيفهم الواقع في الدعوى واستخلاص ما تطمئن إليه فيه متى كان استخلاصها سائفا من أجمل ثابت في الأوراق .
410	177	الله الله الماركة عدم السنة الآل ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
9-17	184	 ٢ - لحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى متى كان إستخلاصها سائفا . (الطمن وقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		 ٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع فى الدعوى. كفاية إقامة فضاءها على أسباب سائفة ولها أصلها النابت فى الأوراق وللمنازعة فى ذلك جدل فى تقدير المحكمة للأدلة . عدم جواق إثارته أمام محكة النقض .
9148	7.0	لإالطعنان رقبا ٥٠٥،٥٠٥ لسنة ٨٤ق ــ جلسة ٩/٢/١٢/١)

منحة	القاعدة	
		 ع لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث المستندات المقدمة له واستخلاص ما يراه متفقا مع الواقع مى كان إستخلاصه سائفا وله سنده .
99.	۱۷۸	﴿ الطُّعَن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/١١)
		ود تقدير وسائل الإكراه "
		 ١ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها في نفس المتعاقد أمور واقعية ستقل بها محكة الموضوع بلارقابة من محكة النقض طلك أقامت قضاءها على أسباب سائنة . الحدل فيها غير جائز أمام محكة النقض .
۰۵	14	﴿ الْطَعَنْ رَقِّم ٢٤٧ لَسَنَة ٢٤ قَ حَالِمَةٌ ٢/١/١٨٢)
14-	۳.	 ٧ - الإكراه. لحكة الموضوع الاستدلال عليه من أي تحقيق قضائى أو إدارى ولو لم يكن الحصم طرفا فيها . لا رقابة لمحكة النقض عليها فى ذلك متى كان استخلاصها سائفا . (الطمن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		ود تقدير ميرو شهو الافلاس "
721	\$7	 اشهار الافلاس - لحكه الموضوع أن تقضى به من تلقاء نفسها من توافرت الشروط الموضوعية . لايفير من ذلك أن يكون الطلب قد قدم من غير ذى صفة ثم تنازل عن طلبه . الطمق وقم ٣٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		 ٢ تقدير مذى جدية المنازعة فى الدين فى دعوى الافلاس من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائمة .
751	24	﴿ الطَّيْنَ رَمَّ ٥ ٣ لَسَنَةً ٧٤ قَ ﴿ جِلْسَةً ١٩٨٢/٢/١٥)

منابحا	القاعدة	
971	1 T V	٣ – إشهار الافلاس. جزاء يقتصر توقيعه على التجار الذين يتوقفون عن سداد ديونهم ، احتراف الأعمال التجارية لا يفترض. وقوع عبء إنباته على من يدعيه ، على محمكة الموضوع قبل الحكم باشهار الافلاس. التحقق من توافر صفة الدين فى حق المدين .
•	1 ' ' '	﴿ الطعن رقم ۲۱۷۲ لسنة ١٥ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
441	177	 ع - اكتفاء الحكم المطعون فيه في شبوت احتراف الطاعنين النجارة على ماجاء من قول مرسل بصحيفة افتتاح الدعوى دون تعقيق ذلك . خطا وقصور .
***		£ الطمئ رقم ۲۱۷۲ لسنة (ه ق ـ جلسة ١٩/١١/١٩٨٢)
۹۳٤	144	وقوحق المشترى فى حيس الثمن على المجتلف وجود سبب جدى حق المشترى فى حيس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى منه نزع المبيع من تحت يده ولو لم يكن للبائع يد فيه . تقدير جدية هذا السبب . استقلال قاضى الموضوع به . متى أقام قضاءه على أسباب سائفة .
	, , ,	(الطمن رقم ۷۰۹ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸)
ነ•έ٨	184	 حضان التعرض من المعاجر في تعرضه الشخصي - شرطه . ا - ضمان المؤجر للستأجر في تعرضه الشخصي - شرطه . لا محل المتحدى في خصوصه بالمادتين ٤ ، ١٩٨٢ مدني . حلة ذلك . إلى الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢٥) ٢ - استظهار خطأ المؤجر الذي ترب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . من سلطة محكة الموضوع . ما دام المستأجر بالعين المؤجرة . من سلطة محكة الموضوع . ما دام
1	·	

صفيحه	القاعدة	
-		
		استخلاصها سائفا . مثال بشأن إقامة المؤجر محملا بالمعر الذي يه محملات المستأجرين
1 - 2 A	1/4	﴿ الطُّعَنُّ رَمَّمُ ٧٧٨ لُسنَةً ٤٨ ق جلسة ٢٥/١١/١٨)
· ·		 ٣ ــ دعوى مع التمرض . وجوب رفعها خلال سنة من التمرض . ٩٦٥ مدنى . تخلف ذلك . للحكة من تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبولها .
1.01	141	﴿ الطَّمَن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨)
*.		 ع — التعرض الذي بييح لحائر العقار رفع دعوى منع التعرض . ماهيته . لا وجه لاشتراط ضرورة إلحاق ضرر بالمدع ، كفاية علمه بالتعرض سواء كان ظاهرا أو خفيا لاحتساب بداية ميماد السنة .
1.01	, 141	إ الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٨/١١/٢٨)
1.01	111	 م استخلاص واقعة التعرض في وضع اليد وعلم المدعى من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا وله سنده من الاوراق . لا الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ١٠٤٨/١١/٢٨)
1.01		 ٣ تتابع أعمال التدرض الصادرة من شخص واحد . أثره . احتساب ميعاد السنة من تاريخ العمل الأول الذي ينبيء بوضوح عن وقوع اعتداء على الحيازة . إ الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		وقصد الإقامة في العين المؤجرة " تقدير قصيد الإقامة في العين المؤجرة من سلطة بحكة الموضوع.
1778	771	(الطمن رقم ٢٠٤ فسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)

منفحة	القاعدة	
		على النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة »
		 النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جوازه قبل البيع أو بعده وحتى صدور الحكم فها . اشتراط أن يكون النزول أثناء نظر الدعوى مسبوقا بإيداء ترك الحصومة . خطأ. علة ذلك .
744	178	﴿ الْطِّينَ رَقَّمَ ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
^ 4V	178	 التزول عن الحق في الأخذ بالشفعة . جواز أن يكون صريحا أو ضمنا . استخلاص النزول الضمني من سلطة محكة الموضوع متى كان سائفا مستمدا مما له أصله بالأوراق . (الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		 النزول الضمى ، ماهيته ، مساومة الشفيع للشترى بيع العقار له أو مقاسمته فيه أو إشراكه في جزء منه . مفاده رضائه بالمشترى مالكا و إسقاط حقه في إخذه بالشفمة .
84 9	178	(الطمن رقم ١٤٧٨ لسنة ٨٤ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١١)
		تقدير الدليل : ١ تقدير الأدلة في الدعوى . من ساطة محكمةالموضوع. لحلا أن تأخذ بأسباب حكم قدم إليها ولو لم يعد نهائيا لاقتناعها
*11	٣٨	بصحة النظر الذي ذهب إليه لا باعتبار أن له حجية تلزمها . لا الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ ق د أحدال شخصية ع
		 ٢ - تقدير الأدلة . من سلطة قاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كات مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة استخلاصا سائفا .
721	٤٢	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ٢٥٩ لَسَنَةً ٤٧ قُ ـ جلسةَ ١٩٨٢/٢/١٩)

الصفحة	القاعد	
\$ ለዩ	۸۸	 ٣ - تقدير الأدلة وكفايتها من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . لا الطمن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٥)
		 إثبات الدائن إعسار مدينه . القرينة القانوئية الواردة بالمادة ٢٣٩ مدنى . مؤداها م محكمة الموضوع لها تقسدير ما إذا كان تصرف المدين قد سبب إعساره أو زاد فيه مدم خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض ما دام استخلاصها سائفا .
۸۰۵	44	ل الطبق رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٥/٥/٢٧)
		 صـ تصفية التركة و الأصل فيها أن تكون باحراءات فردية و تصفيها باحراءات حماعية و أمر استثنائي لا يجوز الجود إليه إلا عند الضرورة و علم ذلك و تقدير قيام معرو إخضاع التركة للتصفية الحماعية و من سلطة قاضى الموضوع و ٨٧٠ مدى .
44.	٥٣	﴿ الطَّمَنُ رَقِمُ ٩٣٠ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٣/٧)
		 الاطلان في النيابة واستثناء ضرورة أن تسبقه تحريات دقيقة عن محل إقامة المعلن إليه و تقدير كفاية المعلومات وخضوعه لتقدير محكمة الموضوع و مثال و
427	47	(الطمن رقم ۲۱۷ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢٠/١/٢٨٢)
		 ٧ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقــدير الأدلة المقدمة فيها من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائنا وكافيا لحمل النتيجة التى انتهى إليها . النمى على الحــكم فيا

صفحة	القاعدة	
777	18.	استطود إليه تزيدا تبريرا لفضائه غير منتج . مثال بشأن تأجير مفروش . (الطمن وقم ۱۵۰۸ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/٦/۱۰)
1 £ A	171	 , — استخلاص النزول الضمئي عن الدفوع الشكلية من إطلاقات محكة المرضوع طلب تأجيل الدعوى لتقسديم المستندات . لا يعد نزولا عن الدفع الشكلي . هدم وجوب إبداء انتسك بالدفع بكل جلسة طالما أبدى صحيحا . (الطدن وتم ٧٠٧ لــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		 ه - قضاء الحكم على ماله أصل ثابت في الأوراق . تضمنه ارد الضمى المسقط لما ساقه الطاعنان من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك . جمل في تقدير المحكمة للا دلة . عدم جواز إثارته أمام محكة النقض .
404	175	﴿ الطُّعَنُّ رَقَّمَ ٢٦٥ لُسِنَّةً ١٨ قَ سَـ جُلْسَةً ١٩٨٢/١١/١٨ ﴿
400	177	 ١٠ حدم تقديم الطاعنان مايدل على تمسكهما أمام محكة الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للطمون ضده . إفتقاد النعى إلى الدليل . ١١ النعى إلى الدليل . ١١ الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
		١١ – محكمة الموضوع . سلطتها فى فهم مايحتويه المستند وتقدير مايصلح منه للاستدلال به قانونا . لامعقب عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائنا .
141	199	﴿ الطَّمَنْ رَقَّم ٢٢٣٣ لُسنة ٥١ ق _ جلسة ٢١/١١/٢١)

أمسلحة	القاعدة	
		١٢ - إقامة الحريم قضاءه على أسباب سائغة ولحا أصلها نثابت في الأوراق وتكفي لحمله . المنازعة فيذلك . مجادلة فيا نستقل محكمة الموضوع شقد دره تنعسر عنه رقابة محكمة النقض •
1.27	۱۸۸	(الطمن دقم ٩ لمنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢) ٢٣ - القاضي الموضوع السلطة التامة في تقدير مايقدم له
		من الأدلة . عدم خضوعه في ذلك لرقابة محكمة النقص مي كان استخلاصه سائفا
1.07	14.	« الطعن رقم ۲۶۲ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸۸)
		۱٤ - تقدير المانع الطبيعي أو العرض الذي يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية . مما تستقل بتقديره شكة الموضوع مي أقامت قضاءها على أساس سائغ .
1777	771	﴿ الطَّنْ رَمْ ١٥ لسـنة ١٥ ق يولسـة ٢١١١٢١٢٨٢٨١
		رابعا : مسائل الإثبات :
		شهادة الشمود :
		 ١ ترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات قاضي الوغ وع .
٣٤٤	71	ر الطمن رقم ١٦١٣ لسينة ٤٨ ق _ جلسية ٢٩/٤/١٩٨٢)
		 ٢ - تقدر أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر من سلطة قاضى الموضوع .
" ለነ	44	« الطمن رقم ۲۷ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٧/٤/٢٩٨١)

	,	ريسي الرسول
Sanda	القامية	·
		 ٣ تقدير أقوال الشهود والقرائن. مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكة النقض • شرطه •
aža	٥٨	[الطمن رقم ١٩٨٠ لسنة ٤٨ ق مد جلسة ١٩٨١/٥/٢٨٢)
		 عضاف الخصم عن الحضور بغير عذر أو امتناعه عن الإجابة سنفي ذا لحكم الاستجواب - أثره . جواز قبول الإثبات بالبينة والقرائن في الأحوال إلى ما كان يجوز فيها ذلك . م ١١٣ من قانون الإثبات .
441	179	(الطمن رقم ۱۸۲٦ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۱۰/۲/۱۹۸۲)
		 ه - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أقوال الشهود . له ما أن تأخذ ببعض أقوالم دونالبعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر دون غيرهم . عدم إلتزامها بيان سبب ترجيجها شهادة على أخرى .
٧٠١	127	(الطعن رقم ۱۷۶۶ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/٦/٦٨٢١)
		 ٣ - قاضى الموضوع . سلطته في بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها والأخذ بأفوال شاهد دون بيان أسياب ذلك مادام لم يخرج بتلك الأقوال إلى مالا يؤدى إليه مدلولها .
3-14	۱۸۲	(الطمن وقم ۱۷ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢١/١١/٢١)
		 تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع والقرائن منها . إستقلال محسكة الموضوع به طالما لم تخرج بها عن مدلولها وكان استخلاصها سائفا .
१४४६	779	(الطمن رقم ٢٠٧ (سنة ٨٥ ق — جلمة ٢٣//٢١/٢٨)
1	,	

المفدة	القاعدة	\
		القوائن :
		 إ - استنباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع . بُرطه أن يكون سائنا .
1.1		(الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
127	٣٨	(الطمن رقم ۲۱۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩٨٢/١/٢٠)
i		 ٢ - محكة الموضوع . سلطتها فى تقــــدير القرائن . لهـــا أن تأخذ بها إذا أطمأنت إليها وأن تلتفت عنها إذا تطرق إليها الشك .
٤٨٤	۸۸	(الطمن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ٥/٥/١٩٨٢)
		 س - طلب الدائن عدم نفاذ التصرف الصادر من مدينه بعوض . وجوب انطواء هذا التصرف على غش - تواطؤ - من المدين م ١٣٨٠ مدنى . آثات الفش . كيفيته . محكة الموضوع لها استنتاج وجوده . لا رقابة لحكة النقض عليها في ذلك من كان استخلاصها سائفا .
۸۰۵	٩٢	« الطمن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨١)
`		 ٤ - ليحكمة الموضوع فهم الواقع واستخلاص القرائن بغير معقب من محكمة النقض . شرطه . أن يكون استخلاطها سائغا وله سنده من الأوراق .
٥٢٨	100	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٩/١٠/١٠/١)
		د الإقرار "
		 الإقرار - شرطه . استخلاصه أو نفيه . من سلطة محكة المرضوع .
777	117	(الطعن رقم ۸۸٪ لسنة ۸٪ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/٦/۳)

اصفحة	القاعدة	
		٧ – الإقرار غير القضائي • لمحكة المرضوع أن تعتبره
		دليلا مكتنو با أو مجرد قرينة أو لاتعتد به أصلا دون معقب
		رعليها في ذلك ه
1444	772	﴿ الطُّمَنُّ وَقُمْ ٢٥٤ لُسَـنَةً ٤٩ قَ _ جِلْسَةً ٢٣/١٢/٢٣)
		er 5,70° 73
		١ ؎ تممين الحبير في الدعوى من الرخص المحولة لقاضي
		الموضوع . رفض طلب تعيين الخبير متى كان ذلك قائمًا
		على أسبأب تبرره .
٦٧٠	11/	﴿ الطعن رقم ٧١ه السنة ٤٩ ق ـ جلسة ٦١/٢/٢٨/٢)
		٢ ــ لمحكمة الموضوع متى أحالت الدعوى إلى التحقيق أن
	1	تعتمداني استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح عليها
٥٣٨	104	﴿ الطَّعَنْ رَقَّمْ ٣٤٣ لَسَنَّةَ ٤٩ قَ ــ جِلْسَةِ ٢١ /١٠ /١٩٨٢)
	,	٣ - لهكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محولا على
		أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه.
۸٦٩	101	﴿ الطَّنَّ وَقُمْ ٣٤٣ لَسَنَّةً ٤٩ قَ ـ جِلْسَةً ٣١/ ١٩٨٢/١٠)
		ع سُم طلب ندب خبير في الدعوى ليس حقا الخصوم .
		لمحكمة الموضوع رفض إجابته متى وجدت في أوراق الدعوى
		ما يكنى لتكوين عقيدتها فيها .
441	174	﴿ الطَّمَن رَمَّم ١٤٠٢ لَمَنْةُ ٤٨ قَ - جَلَّمَةُ ١٩٨٢/١١/٢١)
		 ه - فحكة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير متى إقتنمت
		بصحة أسبابهُ . عدم التزامها ؛ لرد استقلالا على ما وجه إليه
	1	

صنيحة	ا القاعدة	
		من طعون أو بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيه ما يكفى لتكوين عقيدتها .
4104	۲٠٨	لا الطن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ١٤/١٢/١٢)
		 ٢ ٢ تقرير الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب .
1.57	۱۸۸	﴿ الطَّمَّىٰ رقم ٩ لسنة ٤٩ ق ـ جلسة ٢٥/١١/١٨٢)
		 ٧ - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الادلة والأخذ برأى الخبير الاستشارى الذى اطمأنت إليه دون الخبير المنتدب فىالدعوى. متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
. 9704	444	الطمن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/٢١/٢٩٨١) سمر
		الانتقال للماينة
•		الانتقال للماينة إن الرخص المخول لها . لا معقب ملى سلطتها في ذلك من وجست في أوراق الدعوى ما يكفى الاقتناعها .
የ ፖለ	*19	إنتقال المحكمة للعاينة من الرخص المخوله لها . لا معقب على سلطتها في ذلك متى وجست في أوراق الدعوى ما يكني
· ሞሉ	74	إنتقال الحكمة للعاينة من الرخص المخوله لها . لا معقب على سلطتها في ذلك من وجست في أوراق الدعوى ما يكفى لانتناعها .
የ "ሉ	44	إنتقال المحكمة للماينة من الرخص المخوله لها . لا معقب على سلطتها في ذلك من وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لافتناعها . لافتناعها . لا الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ في حباسة ٧/٤/٢٩٨٢)

صفعة	القاعدة [
		·
		خامساً ر إجراءات نظر الدعوى :
		 إعادة الدعوى للرافعة أوتا جيلها أو وقفها لحين الفصل في المعارضة القدمة في الحكم المستأنف . من سلطة قاضى الموضوع .
٣٠٦	۲٥	﴿ الطَّنْ رَبِّم ٤ لسِّنة ٥١ ق د أحوال شخصية ، ــ جلسـة ١٦/٣/٢٦)
		 الدفاع الذى تلتزم محكة الموضوع بالرد عليه هوالدفاع
		الجوهري الذي يقدم الحصم دليله أو يطلب تمكينه من إساله م
297	۸۹	(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٦٥/١٩٨٢)
		 ٣ ــ دعوى الضان الفرعية المقامة بين شركة قطاع عام وهيئة عامة. قضاء محكة الموضوع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى. وجرب الحكم بإحالتها إلى هيئات التحكيم. ١١٠ مرافعات
141	77	(الطفن رقم ١١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨) 🚙 🚅 👊
		 عدم التزام المحكة بالاستجابة إلى طلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاه . أثره . وفض طلب التأجيل لا يعد إيداء للرأى مسبقا في الدعوى .
4.0	170	(الطعن دقم ۲۲۱ لسنة ۲۶ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱٤)
		ود عدم النزام المحكمة بالرد على دفاع الحصوم "
		 ١ – محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على دفاع غير جوهرى لا يتغيربه وجه الرأى فى الدعوى .
1117	7.7	(الطعن رقم ۲۰۲۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٥/١٢/١٩٨٢)

سفحة	تاعدة	
		 ٢ - عدم الترام محكة الوضوع بتتبع مناحى دفاع الخصوم إذ في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت دليلها الرد الكافى المسقط لكل حجة نخالفة .
1111	7.	﴿ الطُّعَنْ رَقَمَ ٢٠٦٢ لُسنة ٥١ ق _ جلسة ٥/١٩٨٢/١٢)
		 عدا الاستثناف كأن لم يكن شرطه . م ٧٠ مرافعات معدلة بق ٧٥ لسنة ٧٩٠ . لحكة الموضوع رغم توافره عدم الحكم به . علة ذلك .
1441	-44	و اللمن وقو ٧٠٠/ لسنة ٥٢ قد حاسة ١٩٨٢/١٢/٣٠
-	-	rell 485
٧٠٨	148	اختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرصت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . ما يكون من هذه المنازعات مطروحاً على المحلم مجيع درجاتها. وجوب إحالته إلى محكمة القيم ما لم يكن قــد قفل باب المرافعة فيها. م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١. الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور ٥ اختصاص محكمة النقض بنظره . علمة ذلك . و المعنان رقما ٢٠٧٤ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة (الطعنان رقما ٢٠٥٢ ، ٢٠٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة السنة ١٩٨٠)
		مسئولية
,		المسئولية المقدية : ١ تقاعس الوكيل عن المطالبة بدين موكله . واقعة مادية يستفيد المدين من آثارها الفانونية ، للوكل مساملة الوكيل غنها .
7.7	11.	« الطمن رتم ۳۷٪ لسنة ۶۹ ق ـ جلسة ۳۰/ه/۱۹۸۲)

۲۰		ميثولة
<u></u>	القاعدة	
		 الشرط الحزائي حزالتا خير في تنفيذ الالترام . استشاء في قواعد التنفيذ العيني الالترام . استحقاقه متى تأخر المدين . تنفيذ الترامه . لا يلزم لإعماله طلب التنفيذ العيني ابتداء .
٧٧٤	140	الطعن وقم ١٥٨١ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١١/٦/٦/١)
VV£	147	 الشرط الجزائى . تحقيقه يجمل الضرر واقعا فى تقدير التعاقدين عبم وقوعه على ءاتق المدين . الشن رقم ١٥٨١ السنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٧/١١٨)
		ع أقامة الحكم قضاءه بانتفاء مسئولية الناقل على ما ثبت أن وصول الطرد موضوع التراع إلى جهة الوصول سليا وأن لعم استلامه يرجع إلى خطأ الطاعنة الى تقاعست عن الاستلام. تصيح . النمى على الحكم عا تثيره الطاعنة من أنها توجهت لاستلام الطرد قلم تجده . جدل موضوعى لم يقم الدليل طيه . فدر مقبول .
17.0	414	رُالطمن دفر ۱۹۸۷ لسنة ۶۹ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲)
17.0	714	 أحكام توزيع السنولية بين الناقل الحوى والشخص المضرور خضوعها لفانو والقاضى م ٢١ إتفاقية فارسوفيا . ونطباق حكم المسادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بننظم عقد النقل الحوى (الطن دتم ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩٨٧/١٢/٢)
		 - التأمن على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ه ق ٩٣٥ لسنة هه١٠ . لايغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ سنة هه١١ الدى أحالت إليه المادة سالفة الدكر .
140-1	777	(الطعن رقم ۲۳۱۰ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٦/٢/ ١٩٨٢ ،

منعة	القاعدة	
		 التأمين عن المسئولية المدئيسة على سيارة النقل . استفادة الراكبين المسموح بركوبهما منه درن تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة عليها أو من النائبين عنهم . م ١٩ ق ٤٤٤ سنة ١٩٥٥ - علة ذلك .
140.	441	(الطن وتم ٢٣١٠ لسنة ٥١ ق سـ جلمة ٢٩٨٢/١٢/٢)
		المسئولية التقصيرية : مسئولية المتبوع
		 ا حسكوم به التابع بالتعويض الحسكوم به الذى دفعه المضرور • للتسابع إثبات اشتراك المتبوع معه فى الخطأ . أثر ذلك . تقميم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما فى الخطأ .
1.7	۲۱.	﴿ الطُّمَنُ رَقَّمَ ١٧٨٦ لَسَنَّةً ٤١ قَ ــ جَلَّسَةً ١٩٨٢/١/١٤ ﴾
		 ٢ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . مسئولية تبعية مقررة بحسم القانون لمصلحة المضرور أساسها فكرة الضان القانوني . المتبوع في حسم الكفيل المتضامن-
		كفالة مصدرها القانون لا العقد . للتبوع الرجوع على التابع محدث الضرو بما أوفاه من تعويض .
1.4	۲۱	(الطمن رقم ۲۷۸ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		 ٣ - علاقة التبعية - وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية - طالت مدتها أو قصرت - في إصدار الأوامم للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع .
*.4	144	﴿ الطُّمَنْ رَقَمَ ٧٧٧ لَسَنَةَ ٥٥ قَ ــ جِلْسَةَ ١٩٨٢/٦/١٩٨١)

اصفحة	القاعد	
1.70	197	 علاقة التبعية . وجوب أن يكون للتبوع سلطة فعلية ، طالت مدتها أو قصرت في إصدار الأوامر للتابع بأداء عمل معين لحساب المتبوع . (الطمن وقم ٧٤٥ لسنة ٥٣ ق – جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		 عديد المتبوع . العبرة فيـه بوقت وقوع الخطأ من التابع . لايغير من ذلك خضوع التابع لرقابة وتوجيه متبوع آخر قبل أو بعد ذلك .
1.70	197	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمَ ٤٧٥ لُسِنَةً ٢٥ ق _ جلسة ٢٨/١١/٢٨٢)
		 ٣ - رابطة العمل . فـــدم كفايتها بذاتها لقيام علاقة التبعية اللازمة لتوافر شروط المسئولية التقميرية . علة ذلك . إنتقال سلطة الرقابة على العــامل إلى المستمير أو المستأجر . أثره ."
1.70	117	﴿ الطَّعَن رقم ٤٧٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)
		ود مسئولية الشهر العقارى عن التسجيل "
		القد جيل نظام شخصي يجرى وفقاللا عسماء لا بحسب العقارات . لا يحمل المقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقارى ببحث أصل الملكية أو الحق العين يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشان والأوراق المؤيدة لحما . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هسده البيانات . لامسئولية
AEV	101	(الطمن رقم ۱۱۰۷ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۳۰/۲/۲۸۲۲)
1		

مفحة	القامدة	
		¹² استعال حق الملكية "
		استعال حتى الملكية . وجوب أن يكـــون فى حدود القوانين واللوائع . الإخلال بذلك . خطأ يستوجب المسئولية التقصيرية . مثال لاستعمال خاطىء لحق ارتفاق .
• ለ አ ዩ	177	(الطعن رقم ۲۲۳۳ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/١٩٨١)
		° استعمال حق التقاضي "
		. المساءلة عن استعمال حتى التقاضى أو الدفاع فى الدعوى . مناطها .
3771	741	(الطعون أرقسام ۱۸۳۵ ، ۱۸۶۹ ، ۱۹۶۹ ، ۱۹۹۹ لسسنة ۱۰ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۳۰)
		« 1_b±1 »
		 ١ الشخص الإعتبارى . مسئوليته عن الاخطاء التي رتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من أعمال . عدم مسئوليته عن أخطائهم الشخصية .
101	108	(الطعن رقم ٢٧٥ لمنة ٤٨ ق سـ جلمة ١٩٨٢/٦/٣٠)
		 ح وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه ارقابة العقض .
1771	71"	(الطعون أرقام ۱۸۲۵ ، ۱۸۶۹ ، ۱۹۹۹ لسنة ۱۰ ق - جلسة ۲۰ (۱۹۸۲ / ۱۹۸۲)
		ود الضرر والتعويض عنه "
		١ – التعويض المستحق لأفراد القوات المسلحة عنــــد
		الوفاه أو العجز بسبب الخدمة . ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .
	ŧ	1

-		
منفحة	القاعدة	
~		لا يحول دون مطالبة المضرور بحقه فى التمويض السكامل الحار للضرر استنادا إلى المسئولية التقصرية ، عدم جواز الحجم بن التمويضين .
71.50	112	﴿ الطَّعَنُ رَقَمَ ٤٠٤ لَسَنَّةً ٤٩ قَ ــ جَلَسَةً ٢/٦/٢٨٩١)
		 التعويض عن الضرر المادى الذى لحق المضرور التيجة وفاة تخص آخر. شرطه . شبوت أن المتوفى كان يعول المضرور فعلا وقت وفائه على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار عمققة . احتمال وقوع الضرر . لا يكنى العسكم بالتعويض .
417	۱۲۸	(الطعن رقم ۲۲۲ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۹۸۱)
		 س التضامن لايفترض ، وجوب رده إلى نص قانونى أو اتفاق صر يح أو شمني ، تضامن المسئولين عن الفعل الضار في التراميم بالتعويض ، م ١٩٩٩ مدنى . شرطه .
VOV	148	(الطَّمَانُ رقباً ٩٨٥،٧٧٢ لسنة ٤٠ق. جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
		ود علاقة السيبية عن
		ركن السبب فى المسئولية التقصيرية · مناط تحققه . توافر السبب المنتج الفعال دنون السبب العارض ولو اقترن به مثال لسبب عارض .
MIN	127	(الطمن وقم ۱۲٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٦/١٤)
		دعوى ألتعو يبض
		دعوى النعويض ، تكييف محكة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه خضوعه لرقابة محكة النقض استخلاص الخطأ الموجب للسئولية منساطة محكة الموضوع

_		
صفحه	القاعدة	
17.	٣.	واستخلاص علاقة السبيية من مسائل الواقع التي تقدرها متى كان استخلاصها سائفا . (الهدن رقم 110 لسة 140 ق – جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
		د تقادم دعوى التعويض " دعوى المؤمن له قبل المؤمن فى التأمين من المسئولية . وقف سريان تقادمها طوال مدة الحاكمة الحنائية . عودة مريان المدة بصدور الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة . عله ذلك .
114	75	﴿ الطَّعَنُ رَقِم ٥٥٥ لَسَنَّةً ٤٨ قَ = جلسة ١٩٨٢/١/١٤)
		معارضة
		 إ - ميعاد الطمن بالممارضة في الأحكام الصادرة في مسائل ذكو الى الشخصية ، بدؤه من تاريخ إعلان المحكوم عليه بالصورة التنفيذية .
. X £Y	104	ميعاد الطعن بالاستثناف في الحمكم الصادر في المعارضة . احتسابه من تاريخ صدور الحكم المستأنف أو من تاريخ إعلائه به • ﴿ الطعن رقم • ٤. لسنة ١٥ ق ـ جلسة ٢٩/٢/٦/٢٩)
		 ٢ قضاء الحكم بقبول الاستثناف شكلا . لا ينطوى عنى قضاء ضمى بصحة إعلان المطعون عليها بالحكم الغيابى . عدم تعارض ذلك مع قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان الإعلان .
٨٤٢	107	ر الطمن رقم ، ع لمنة ١٥ ق - جلمة ٢٩/٦/٢٨) مد محد

برفيحة	القاعدة إ	
		معاهدات
		الاتفاقيات الدولية الجاعية :
		 الانفاقيات الدولية الجماعية لا تلزم إلا الدول أطرافها في علاقاتهم المتبادلة . الدول إلى لم تنضم إليها . خضوعها في علاقاتها المتبادلة وفي علاقاتها مع الدولة المنضمة لتلك الانفاقيات للقواعد المقررة في القانون الدلولي ، علة ذلك .
gala.	*1	لا الطمنان رقما ه ۲۹ م ۳۱۱ لسنة ۱ه ق جلسة ۲۵/۳/۲۸۱)
		 ٢ - انضام دولة أجنبية إلى اتفاقية جماعية معينة . واقعة مادية . عدم تقديم الدليل عليها . أثره . لا محل المتمسك إعمال . أحكامها .
44.	71	(١٩٨٢/٢/٢٥ شاج - ١٥٥ شا ٢١١ (٢٩٥ ١) الله ١
	,	شروط نفاذ الاتفاقية وأثره .
95.4		الاتفاقية المبرمة بين حمهورية مصر والجمهورية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع وحماية استثمارات رعايا الدولتين صيرورتها قانونا من قوانين الدولة بصدور القرار الجمهورى ١٣١ لسنة ١٩٧٥ م غردى ذلك ، سريانها بأثر مباشر على الاستثمارات القائمة فعلا وتلك أتى تتم وقت نفاذها ، عدم صريانها بأثر رجمى على الاستثمارات الى انقضت وزالت بالتأمم في تاريخ سابق ، علة ذلك ،

الصفحة	القاعدة	
		مقاولة
		عقد العمل . تمييزه عن عقد المقاولة وغيره منالعقوديتوافر عنصر التبعية .
٧٠٧	۱۲٦	﴿ الطُّمَنُ رَقُّمْ ٥٧٥ لُسنَةً ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٠)
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		الالتصاق :
Y71	٤٧	 السرملكة صاحب الأرض، نطاقها ، تخويله آخر علك ما يقيمه من منشآت عليها ، أثره ، إنفصال ملكية عن ملكية الأرض، عدم الانفاق على مصبر المنشآت. مؤداه ، لصاحب المنشآت سم ما لم يطلب نزعها سد الرجوع على المالك باحدى القيمة في إعمالا لحكم المادة ٥٣٥ مدنى . (الطمن رقم ١٩٦٥ السنة ٤٧ ق سر جاسة ١٩٨٢/٢/١٨)
		م الالتصاق . ماهيته . إقامة مستأ مر الأرض الفضاء حان عليها بتصريح من المؤجرة . أثره . اكتساب المؤجر ملكية المبانى ملكية المبانى ملكية المبانى ملائول المؤجر إلا عند انتهاء عقدالإيجار لا يعدو أن يكون مجرد إرجاء لتسليم المبانى .
091	1.1	« الطعن رقم 200 لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٧)

,		-3-44-
منعة	القاعدة	
		٣ - تملك مؤجر الأرض الفضاء للباني التي أقامها المستأجر منذ النصاقها بالأرض. أثره . ليس المستأجر عليها سوى حق شخصي نحوله الانتفاع بها . قيامه بتأجيرها مع الأرض المغير . تأجير من الباطن ينقضي بانقضاء عقد الإيجار الاصلي .
۹۹۳	,.,	﴿ الطَّمَنْ رَقَّمَ ١٩٨٥ لَسنة ١٥ ق - جلسة ٢٧/٥/٢١)
		 ع حسن النية في معنى المادة ٩٣٨ مدنى . العبرة فيه الوقت البناء ولو زال بعد ذلك .
1175	717	(الطمن رقم ۸۸ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢)
		وو العقيد ع
		١ — التسجيل نظام شخصي يجرى وفقا للاسماء الإبحسب العقارات — الايصحح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة. قيام مصلحة الشهر العقارى بيحث أصل الملكية أو الحتى العينى يم فى حدود البيانات المقسدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . إجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لا مسئولية .
YEA	104	(الطمن رقم ۱۱۰۷ لمنة ۱ ه ق - جلمة ۳۰/۲/۲۸)
1-14	184	 ٢ الملتمنية في العقار . الانتشقل إلا بالتسجيل . الحم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع لايرتب بذاته انتقال الملكية . تراخيها إلى ما بعد حصول التسجيل . (الطمن رقم ١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢١/١١/٢١)
ĺ		٣ — تصرف البائع في المنقول المعين بالذات لمشترثان .
		تصرف من غير مالك . علة ذلك . تعرض المشترى الأول الثاثى . حق الأخير في الرجوع على البائع بضمان الاستحقاق .
488	14.	﴿ الطُّمن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٨١١١١٨)
I	ا ۲۰)	

dame.	القاعدة	
		وو حقوق الارتفاق "
		 ١ حق الارتفاق . ماهيته . انتقاص من نطاق ملكية العقار الخادم .
448	172	﴿ الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٩/٦/٦٨٢)
79,5	172	 حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها . إنشاء حق الارتفاق بالتقادم . الحيازة أساس التقادم . هي التي تحدد مداه . ط الطمن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٩)
		 ضرف الملكية . وجوب أن يكون في حدود المتعملات المحاود المتعملات
		القوانين واللوائع . الإخلال بذلك . خطأ يستوجب المسئولية التقصيرية . مثال لاستممال خاطىء لحق ارتفاق .
486	177	﴿ الطَّعَنَّ رَقَمْ ٢٢٣٣ لَسَنَةَ ٥١ قَ لَا جَلَسَةَ ٢١ /١١ /١٩٨٢)
		إنتقال الملكية :
		 ١ الحكم بإيقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية إلا بالنسجيل المشترى لحصة احدالشركاء بعقد مجل قبل تسجيل
		حكم إيقاع البيع أو قبل الناريخ الذى يرد إليه أثر تسجيله . عدم اختصامه فى إجراءات البيع . أثره . انتقال الملكية لهذا
		المشترى ولوكان متواطئا مع البائع . علة ذلك .
171	۳۱	(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٥ ق - جلمة ١٢٤/١/٢٤)
		 للكية في المواد العقارية . لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو الغير إلا بالتسجيل . دائل البائع للعقار — الذي

777	ملكية	
القاعدة مشحة		_
	لم يسجل ــــ له حق التنفيذ على العقار . علة ذلك . أن ملكيته مازالت على ذمة البائع .	
04. 1.4	﴿ الطمن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٩ ق ــ چلسة ٢٤/٥/٢٤)	
	ملكية الدولة الخاصة :	
	 ١ حد القوانين الخاصة بتملك الأراضى الصحراوية . تعلقها بالنظام العام . أثرذلك . 	
008 1	(الطعن رقم ٦٢١ لسبمة ٤١ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٠)	
	 القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدوله ملكية خاصة والتصرف فيها. إلغاؤه بالقانون ١٤٣٥ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية . أثره . عودة الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بتملك تلك الأراضي للقضاء العادى . 	
001 100	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٤١ ق _ جلسة ٢٠/٥/٢٨٠)	
	٣ - ملكيك الأراضى الصحراوية . م ه ق ق ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٨ . بقاء قيامها طالما استندت إلى حقود مسجلة أو أحكام سأبقة على العمل بالة نون المذكور . الأراضى الصحراوية في معنى القانون ١٠٠١ لسنة ١٩٦٤ ينتظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف قيها. هي تلك الواقعة في المناطق المعتبرة خارج الزمام . م ٢ فقرة ج من القانون المذكور .	
197 70	(العامن وقم ۲۲۲ (سنة ۶۲ ق - جلسة ۲۸/۱/۲۹)	

صفحة	القاعدة	
		 ع- عدم جواز تملك الأموال الحاصة الملوكة للدولة أوكسب حق عيى عليها بالنقادم ،
44+	۱۷۸	(الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢١/١١/١٩٨٢)
		و الملكية الشائعة "
٨٧٥	101	سع الشريك المشتاع لحزء من العقار الشائع ، ليس للمشترى طلب تثنيت ملكيته لهذا المبيع قبسل إجراء الفسمة ووقوعها فى نصيب البائع له ولوكان عقده مسجلا . م ٢٩٨٢مدنى . (الطعن وقم ٢٣٨٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩٨٢/١١/٤)
		" الملكية الأدبية " .
1111	4.4	 الفرار الإدارى , ماهيته ، الإجراء المى لايستند فيه مصدره إلى قانون أو قرار إدارى يخوله سلطة القيام به هو عمل مادى . آختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض والتمويض على أساسه . (الطن دام ١٦ ٢ ١ كنة ٥ ق - جلة ١٩٨٢/١٢٥)
		 ٣ - مجمع البحوث الإسلامية . واجبانه . متابعة ما ينشر من الإسلام والتراث الإسلامي من يحوث ودراسات . سيسله الى ذلك . إصدار التوصيات إلى العاملين في الهيئات الدامة والحاصة والأفراد العاملين في مجال الثقافة الإسلامية . م ١٧ من اللائحة التنفيذة المفانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١
1115	7.7	(الطين وقم ٢٠٦٢ لسنة ١٥ ق - جامة ١٩٨٢/١٢)
		 ٣ - محس الوزواء و إختصاصه بإصدار قرارات منسع لداول المطبوعات الى تتمرض للأديان تعرضه من شأله تكدير السلم العام . م ٣ ق ٢٠ لسنة ١٩٣٩ .
111	7.7	(الطعن . قم ٢٠٦٢ لسنة يره ق حب جلسة ه/١٩٨٢/١٧)

-		· · · - · - · - · · · · · · ·
منحة	القاعدة	
		^{وو} دعوى الملكية "
		دعوى تثبيت ملكية حرء من أعيان الوقف . عدم جواز رفعها قبل قيام لحنةشئون الأوقاف بتقدير وفرز حصة الحيرات فيها . علة ذلك . م ٢ ق ٣٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف .
1707	444	(الطعن رقم ۱۷۲ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ٢٨/١٢/١٨)
		و إثبات الملكية "
		الاقرار بالملكية . ماهيته
V7V	140	(الطعن رقم ۱۹۲۲/۱۸ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٨)
		مسائل متنوعة .
		 ١ حملكية المحكوم عليه للمين محل التنفيذ ليس من شأنها بطلان إحراءات التنفيذ التي تمت نفاذا لحمكم فائم .
771	٤١	(الطمن رقم ۲۸ه لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ۲/۱/۲۸۲۱)
		٧ - إيجار ملك الغير ، صحيح فيا بن المؤجر والمستأجر غير نافذ في حق الممالك الحقيق . إقامة الغير دعوى بشمان ملكينه للعين المؤجرة . أثره . إمتبار ذلك تعرضاً فانونيا للستاجر ببيح له حبس الأجرة تحت يده حتى يدفع المؤجر التعويض .
۸۱۹	1.0	(الطمن رقم ١٩٨٥ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٢٤)
		 بخص إدعاء جديا بأنه المالك للعين المؤجرة .
		ماهيته. منازعته فى استحقاق المؤجر للأجرة . وجوب تصفيته

مناحة	القاعدة	
		قبل الفصل فى طلب الإخلاء التأخير فى الوفاء بالأجرة . سبق الحكم لصالح المؤجر فى دعوى حيازة لا يؤثر فى جدية نزاع الفير بشأن الملكية .
۸۱م	١٠٥	(الطمن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق ـ جلسة ٢٤/٥/١٩٨٢)
		مۇسسات
		الدماج المؤسسات . أثره . انقضاء شخصيةالمؤسسةالمندمجة وخلافة المؤسسة الدامجة لها بمبالحب من حقوق وما عليها من التزامات .
727	71	﴿ الطَّعَنْ رقم ٨٣٨ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٣٠/٣/٣٠ }
		موطن
		وجوب اشمال صحيفة الطمن على بيان موطن الخصم . م ٢٥٣٣ مرافعات . القرض منه . تحقق الغاية من الاحراء . لا بطلان . م ٢٠ مرافعات . مثال .
MYV.	189	الطعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٤/٦/٦٨٢)
	i	(0)
		نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام . نقض . نقل
		نزع الملكية للنفعة العامة
		نوع الملكية :
		١ التعرض الحاصل للبستاجر من جهـــــة حكومية ينزع

1 4	1	نزع ملكبة النفعة العامة • نظام هام
Politica Politica	القاعدة	
٤٢٥	vv	ملكية العين المؤجرة للنفعة العامة . إعتباره صادرا في حدود القانون . أثره . إنهاء حقد الإيجار . (الطمن وتم ٢٠٨ لسنة ٤٩ ق – جلسة ١٩٨٢/٤/٢٢)
Y11	1 1 1	 ٧ صدور قرار المحافظ باعهاد خطوط التنظيم ١٩٢٠ ق ٥٥ لسنة ٩٦٧ أثره . منع إجراء أعمال البناء أو التعلية في الإجراءالبارزة عن خط التنظيم . لأولى الشأن الحق في التعويض إذا تحقق موجبه . (الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)
		الإعتراض على تقديرالتمو يض :
		التمو يض عن نزع الملكية للمنفعة العامة . عـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
VAn	1 2 1	(الطمن وقم ٤٣٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨١)
		نظام عام
		(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام (أ) القواعد الموضوعية الآمرة. *
**************************************	٤٦.	 ١ - المواكز القانونية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

صفحة	القاعدة	
		 ٢- خضوع المقد كأصل للقانون الذي أبرم ف ظله . الاستثناء . صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام . وجوب إحماها على العقود السارية وقت العمل به بأثر فورى . مثال في إيجار .
405	१५	(الطمن وقم ٥٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
402	£.~	٣ - عدم جواز الحكم بالاخلاء استنادا إلى عدم سداد الفوائد على الأجرة المتأخرة . ق ع لا سنة ١٩٧٧ و إعمالا لأحكام الشريعة الاسلامية والدستور . علمذلك . سريازهذا الحكم بأثر فورى على المراكز القانونية وقت نفاذه و إن كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر يحكم نهائى لتعلقه بالنظام العام . (الطمن وتم ١٩٨٢/٢/١٧)
		٤ – صدور تشريع لاحق يستحدث حكما جديدا يتملق
		بذاتية الفاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام ، مسريانه بأثر فورى على المواكر التي لم تستقر نهائيا وقت نفاذه. تعلق التعديل مبعض شروط القاعدة الآمرة دون مساس بذاتيتها – كما لو استوجب لتطبيقها شروطا خاصة باجراءات التقاضى أو الانبات لم تكن مطلوبة من قبل – عدم سريانه إلا من تاريح نفاذه على الوقائع التي نشأت في ظله . م ٢ مرافعات والمادة به مدنى .
		(الطن رقسم ۲۲۱۹ لسنة ٥٥ ق - د ميشة عاملة ، -
		جلسة ٢٥/٣/٢٥) بلسة
774	١ ١	CALCOS PUBLICA COURSE CALCADO AND AND AND AND AND AND AND AND AND AND
		 و حبوب ثبوت الاضرار بسلامة المبنى كسبب لاخلاء المستآجر . م ١٨٨ د قانون ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ . قاعدة تتعلق

min	القاعدة	
774	١	بالنظام العام ، سرياتها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية التى لم تستفر بحكم نهائى . إلى لم تستفر بحكم نهائى . ﴿ الطمن رقسم ٢٢١٧ لسسنة ٥٣ ق ــ « مينة عامــة ، ــ جلســة ١٩٨٥/٣/٢٥)
		 القوان الحاصة تملك الأراضى الصحراوية . تعلقها مالنظام الصام . أثر ذلك .
eoż	1	(الطمن رقم ٦٢١ لسنة ٤١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/٢٠)
£ £ Y		 ٧ - استيماد أحسكام القانون الأجنى الواجب النطبيق . مناطه . محالفتها النظام العام والأداب في مصر . ١ الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٩/٢/٢/٣١)
•	۸٠.	(1)/1/2/11 0000 = 0 21 000 110 110 110 110
140		 ۸ النص التشريعي المتضمن لقواعد منظمة لوضع بذاته على نحو محمدد لايجوز الحروج عليه إلتراما بمقتضيات الصالح الدفواد . اعتبارها متعلقة بالنظام العام . ۲ الطعن وقم ۳۲۳ لسنة ۶۸ ق - جلسة ۲۰//۱۲/۲۰)
174	414	
		،(ب) في الطان بالنقض ۽
Yot	٠,	 إ - المسائل المتعلقة بالنظام العام. حق محكمة النقض في إثارتها من المقاء نفسها . شرطه . (الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٧) ٢ - صدور قرار من لجنة الفصل في المنازعات الزراعية حائزا لقوة الأمر المقضى . أثره . عسدم جواز إعادة مناقشة .
1	-	

صفعة	القاحدة	
777	117	النزاع وأسانيده سرة أخرى ولو كان الفرار معيباً . قوة الامر المفضى تملو على اعتبارات النظام العام . ﴿ الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق سـ جلسة ٣١//٥/٢٩١)
٠		في إمجار الاماكن .
		 ۱ - شبوت الاضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاءالمستأجر م ۱۸/٥ ق ۱۳۶ لسنة ۱۹۸۱ . قاعدة تتعلق بالنظام العام ، سريانها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية الني لم تستقر بحكم نهائل .
77		﴿ الْعُدَّىٰ رَسْمِ ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق ـ « مينة عاملة »
		 ٢ اشتراط الحصول على حسكم شائى الإشبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى كسبب للاخلاء الا يمس بذائية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانور ١٣٨٠ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره .
71		﴿ الطَّمَن وقسم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ ق « هيئة عامـة ، جلسـة ٢٥/٣/٥٨١)
		٣ - دعوى تخفيص أجرة الأماكن الخاضعة للتشريعات الرسنشانية. إختلافها عندعوى استرداد مادفع زائدا عن الأجرة القانونية من حيث الانصال بالنظام الصلم النزول عن هدذا الحق. أثره . خصوع الحقفيه للقواعدالعامة لدفع غير المستحق ومنها قواعد التقادم . ١٩٧٩ مدنى .
٨	10/1	﴿ العلمن رقم ٧٦١ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٢٢)

440		Les Lores
اسغ	القاعد	
		 بيع المسالك المبنى أوجزء منه لمشتر ثان بعقد لاحق . ولوكان مسجلا — بعد سبق بيع لمشتر آخر ، باطل بطلانا مطلقا . علة ذلك .
144	177	(الطعن رقم ۲۲۰ لسنة ۶۹ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۰)
ĺ		(ثانيـــا) المسانل غير المتعلقة بالنظام العــام :
		 الدفع بعدم د-تورية الفوانين . فير متعلق بالنظام المام . لا يجوز للحكة أن تعرض له من تلقاء نفسها .
:43	٤٨	(الطهن وقم ١٠٧٤ لسنة ٤٨ ق ـــ جلمة ١٩٨٢/٢/١٧)
		٧ - قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم تمسك
		الخصم بها . مؤداه . إعتباره متنازلا عن حقــه في الإثبــات بالطريق الذي رحمه القانون .
7,48	٤٢	﴿ الطُّمن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)
		٣ الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة . عدم تعلقه
		َ بالنظام العام . إقنصار الا-تثناف على طلب الإخلاء . أثره . إمتناع النظر في الدفع .
1.1	۲٠	(الطعن رقم ۲۱۰۷ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		 شرط التحكيم . عدم تعقه بالنظام العام . مؤداه . ليس للحكة أن تقض . إعماله من نلقاء نفسها . وجوب النسك به أمامها . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه او أثير بعد الكلام في الموضوع .
٤٢	٨.	(الطعن رقم ۷۱۶ لسنة ٤٧ ق ـ حلسة ١٩٨٢/٤/١٦)
- (

	e 1.150 1	
Amina	القاعدة	
£ £ Y	۸۰	 م حوازالاتفاق على إجراء التحكيم فى النموذج . شرطه . مدم المساس بالنظام العام . الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٧٤ ق _ جلسـة ٢٦/٤/٢٦)
481	171	 الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن لصدم إعلان حجيفته في الميماد القانوني . دفع شكلي غير متعلق بالنظام الدام . ١٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . أثر دلك . وجوب إبدائه قبل التكلم في الموضوع . بقاء هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1-4-	114	 ب> - إعتبار الاستثماف كأن لم يكن احسدم إعلائه خلال الميداد القانوني - غير متعلق بالنظام العام . ليس لغسير من شرع له التمسك به ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة . تعيه على الحكم المطعون فيه في هسدا الحصوص . غير مقبول . هلة ذلك . العلمن وقم ٢٢٢ له نة ٨٤ ق - جلمة ٢٩٨٢,١١/٢٩)
		نقض
		(أولا) إجراءات الطهن
		^{رو} رفع الطمن " .
		 الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . وقعه بصحيفة أودءت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم
	,	1

القاعدة	
41	المطهون فيه صحيح متى ثبت ورودها إلى قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد . علمة ذلك . تحقق الغاية من الإجراء . ﴿ الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ ق و أحوال شخصية ، جلسة ١٨/٥/١٩٨٢)
104	 إجراءات الطمن بالنقض في مسائل الأحو ال الشخصية - خضوعها لحمّ المادتين ١٨٨٨م افعات قدم ، ١٥٥٥ من قانون المرافعات الحالى المدلمة بالقانون ٢٨١٨ لسنة ١٩٨٠ ، عدم التزام الطاعن إيداع صورة رسمية من الحمّ المطون فيه . الممثر وقم ٤٠ لسسنة ٥١ ق ح جلسة ١٩٨٢/٦/٢٩)
	وه ميماد العامن عه م
77	 ١ – وجوب إضافة ميمادمسافة إلى ميمادالطمن بينموطن الطاءن وبين مقر المحكة التى أودع بقلم كنه بها صحيفة الطمن وجوب مراعاة المحكة ميعاد المسافة من تلقاء نفسها (الطمن رقم ٦١٥ لسنة ٤٨ ق – جلسة ١٩٨٢/٢/١٨)
	 ٢ إقامة الطاعن ممدينة طنطا . إبداء صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض . وجوب إضافة ميماد مسافة . (الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١)
	صحيفة الطمن :
	وجوب اشتمال صحيفة الطمن على بيهان موطن الحصم . م ٢٥٣ مر قمات . الغرض منه . تحقق الفاية من الإجراء . لابطلان . م ٢٠ مرافعات . مشال .
129	﴿ الطُّعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٤/٦/٢٢)
	۲٦

ة صفح	القاعد	
		الوكالة في الطءن :
		 ١ مدم تقديم المحامى التوكيل الصادر من بعض الطاءنين إلى وكيلهم الذى وكله فى الطعن باللقض حتى تمام المرافعة أثره ، عدم قبول الطعن بالنسبة لهم ،
۸٥٩	107	(الطعن رقم ۱۲ لسنة ٤٣ ق ـ جلسة ٢٦/١٠/١٨)
		 ٢ صدور التوكيل إلى المحامى المقرر بالطعن بالنقض من وكيل بعض الطاءنين ، عدم تقسيديم توكيل الآخوين . أثره ، عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .
177	۱۷۶	(الطعن رقم ۱٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		(ثانيا) شروط قبول الطنن :
		: أ الصفة :
		 ١ القرار الصادر من هيئة التحكيم . جواز الطمن فيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
727	٤٤	(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٥/٥/١٩٨٢)
		 إختصام الجمهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم في شأن المنشآت الآيلة السقوط والترميم والصيانة . مناطه . م ٥٥ ق ٤٤ اسنة ١٩٧٧ . إختصامها في الطمن بالتقض للدفاع عن القراوات الصادرة للصلحة الدامة . صحيحه في الفانون . م ٥٥ ٥ ٧ ٥ ق ٤٤ لسنة ١٩٧٧ .
		(الطعن رقم ۲۳۳ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)

	n. telt t	
مفحة	القاعدة	
1174	4.4	 ٣ — الطعن بالنقض . رفع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الإجهاعية دون تفويض خاص . عصيح ، عسلة ذلك م ٩ ق ٥ ٧ لسنة ١٩٦٣ . إختصاص الإدارة القانونية للهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم . لا يحول دون ذلك (الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/١)
		(ب) المصلحة :
077	48	 ١ - ابتناء النبي على مصلحة نظرية -شـــة - لاؤدى إلى نقض الحدكم . (الطعن رقم ٦٨٢ السنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/١٥)
400	17.	 ٣ - وجوب توافر المصلحة فى الطعن بالنقض • مناط المصلحة • أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن • (الطعن رقم ٥٠١ السنة ٤٤ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
		(ج) الحصوم في الطعن . و – الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
740	٧١	الطامن وتم ١٤٨ اسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٢) وظيفة السلطة ٢ - ١٩٨٢/٤/١١) الختصام إلى القضاء . أمر متعلق بوظيفة السلطة الفضائية . قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون بين خصوم حقيقين في النزاع .
٧٥	1	(الطعن رقم ۱۹۲ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۱)

مسفحة	القاعدة	
217	٨٠	 الاختصام فى الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون للطعون عليه مصاحة فى الدفاع عن الحكم . إختصام الطاعنة لآخرين كان مطلو با إلزامهما معها بالتضامن . غير مقبول طالما لم تكن دا قبلهما طلبات ولم يحكم عليهما بشيء . (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ ق . جلسة ٢٩٨٢/٤/٢١)
7.1		ع - إقامة الطعن من بعض المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب اختصام باقى المحكوم عليهم . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الطعن . م ٢١٨ مرافعات . بالطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ٢٩٨٢/ ١٩٨٢)
470	72	 ح حق الطاعن في اختصام من يرى اختصامه ممن سبق وجودهم أمام محكة الموضوع بذات الوضع السابق اختصامهم به في الدعوى . (الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ۵۱ ق – جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۷)
٨0٩	١٥٦	 الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة . قيام المحكوم عليهم بالطعن عليه بطعن واحد رفع صحيحا من بعضهم و باطلا من الآخرين الا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من الاولين . للآخرين التدخل منضمين إلى الاولين في طلباتهم . قعودهم عن ذلك . وجوب اختصامهم في الطعن. علمة ذلك . والطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢٦/١٠/١٠) لطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ٢١٠/١٠/١٠) انطباق أحسكام المادة ٢١٨ من قانون الرافعات
٨٥٩	101	على كافة طرق الطهن . الاستثناء . ما ورد بشأنه نص خاص المريان حكم الفقرة الثانية منها على الطهن بالنقض بالنسبة المعدد المحكوم عليهم دون الحكوم لهم

منفحة	القاعدة	
		 ٨ إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		المطعون فيه والصادر في موضوع غيرقابل للتجزئة ﴿ الإعتراض
		على قائمة شروط البيع لبطلان الإجراءات) أثره . وجوب
		الأمز باختصامهم في ألطعن .
٨٥٩	107	﴿ الطَّعَنْ رَقَمَ ١٢ لَسَنَةً ٤٣ قَ _ جِلْسَةً ٢٦/١٠/٢٦)
		 ٩ الاختصام في الطعن بالنقض - شرطه .
.44.	۱۷۸	(الطعن رقم ۱۷۳۷ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		١٠ – اختصام أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستثناف
		ليصدر الحسكم في مواجهته . وقوقه من الخصومة موقفا سلبيا
		وعدم الحكم عليه بشيء ما. إقامة الطعن على أسباب لات الق بد.
		أثره ، عدم قبول اختصامه في الطمن بالنقض .
4.4.	117	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٩/١١/٢٩)
		١١ — اختصام بعض المطعون عليهم أمام محكمه الاستثناف
		دون توجيه طلبات إليهم . وقوفهم من الخصومة موقفا سلبيا
		وعدم الحسكم لهم أو عليهم بشيء . أثره . عدم قبول الطعن
		باللسبة لمم .
1111	7-7	(الطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)
ĺ		١٢ – الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
701	٧١	(العلمان وقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٢)
1177	71.	(الطعن رقم ۷۹۰ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٢١/١٢/١٦)
1114		(والطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٤٨ ق جامعة ١٩٨٢/١٢/٢)
1771		﴿ الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢٠/١٢/٢٨٢)
1.,.		

صفحة	القاعدة	
		(ثالثا) حالات الطعن
		 ١ - الحسكم يشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن فيه هو التماس إعادة النظر . الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .
١٢٥	78	(الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/١٧)
777	17.	٧ ــ التنافض الذي يفسد الحكم . ماهيته . (الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق ــ جلسة ٧ /١٩٨٢/٦)
۷٩٥	1 2 1	 ٣ - مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحسكم . ماهيتها . ٢ الطمن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ ق - جلســة ٢١/٢/٦/٢١)
		(١) الأحكام الجائز الطعن فيها .
દમદ	۸٤	 ب جواز الطمن في الأحكام. الأصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها. الماءة الأولى من قانون المرافعات و الأحكام الصادرة في الطعون في قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعها من حيث جواز الطمن وفي كافة مراحل الدعوى للقانون اندىأقيمت في ظله علة ذلك . شمول المادة ٥٨ ق وع لسنة ١٩٧٧ للقواء المنظمة الطرق الطمن في الأحكام . د الطمن رقم ١٩٧٧ للقواء المنظمة الطرق الطمن في الأحكام .
	1	

مغيد	القاعدة	
		٧ ـــ اختصاص محكة القبم بنظر المنازعات المتعلقة
		بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١.
		ما يكون من هذه المنازعات مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها.
		وجوب إحالته إلى عكمة القم ما لم يكن قد قفل باب الرافعة فيها.
		م ٢ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر
Ì		قبل العمل بالقانون المذكور اختصاص محكة النقض بنظره.
		علة ذلك .
		(الطعنان رقبا ۲۰۰۶ ، ۲۰۷۳ لسنة ۵۰ ق ـ جلسة
,• v	166	()9/1//7/77
		(ب) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ – الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائبة بوصفها محكمة
		الدرجة الأولى . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
		(الطعنيان رقما ٤١١ ، ٤١٢ لسينة ٤٠ ق _ جلسية
14	44	(\9\1/\/*
		٧ ــ قضاء الحكم الاستثنافي بسقوط حتى الثمركة الطاعنة
		فى الاستثناف بالنسبة للشق الخاص بالعمولة و إحالة باقى
	- 1	الطلبات إلى أحد الحبراء . غير منه الصومة . عدم جو ازالطعن
		فيه بالنقض إستقلالا . م ٢١٢ مرافعات . صدور الحكم
1	ł	

	11	
صفيعة	القاعدة	
		المنهى للخصومة كلها فى تاريخ لاحتى لرفع الطمن بالنقض . لا أثر له .
۱۷٦	٣٢	(الطعنان رقما ٤١١ ، ١٢٤ لسينة ٤٠ ق ـ جلسية ١٢٥ سينة ١٩٥٠ عليه ١٩٨٠/١/٢٥
		(رابعا) أسياب الطعن :
		(أ) الأسياب المتعلقة بالنظام العام .
		المسائل المتعلقة بالنظام العام . حتى محكمة استقض في إثارتها عن تلقاء نفسها . شرطه . (الغنن رقم ٤ ٤٧ دنة ٤٦ ت - ١٩٨٢/٢/١٧)
408	17	
		(ب) السبب الحديد:
		 ١ – السبب الجديد الذي يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
27"	, va	
		 خلو الأوراق مما يدل على تمسك الطاعن بدفاع أمام عكة الموصوع . عـــدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكة النقس .
4	۱۵	(الطمن رقم ٢٤٦ لسنة ٦٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٠/١٩٨١)
		 ٣ - عدم جواز التحدى أمام محكمة النقض بمستند لم يثبت أنه سبق عوضه على محكمة الموضوع .
٨	۱۱ اه	(الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٩٨٢)

د: بعد	القاعدة ا	
to4	٨١	
		 التقادم المسقط ، وجوب التسك به أمام محسكة الموضوع . عدم جوازالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
777	117	(الطعن رقم ۸۸۸ لسنة ۸۸ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦٨٢)
		 ٢ - إغفال كاتب المحكمة إخطار النيابة بقضايا القصر . يطلان نسي . ٥ - دم جواز التحدى به الأول مرة أمام محكمة النقض .
777	14.	(الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٤ ق _ جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
۸۲۷	1 £ 9	 بطلان إعلان الرغبة في الشفعة . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٤٨ ق _ جلسـة ١٩٨٢/٦/٢٤)
		 ٨ - الدفع ببطلان القرار سندا لدين لصدوره بعد وفاة المدين . دفاع قانوني يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول صرة أمام محكمة النقض .
۸٧٨	17.	(الطعن رقم ٦٦١ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ٩/١١/١٨)
170	۱٦٨ .	 ٩ - دفاع جديد نخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض . (العلمن وقم ١٩٩٨ المستة ١٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)

صفحة	الماعدة	
444	۲۷۱	 ١٠ دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض . (الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)
		 ١١ - المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكة النقض .
477	۱۷۶	﴿ الطَّن رَمِّ ١٤٠٢ لمنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٢) ـــ ــ.
•		 ١٢ – ورود النعى على أسباب الحكم الإبتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1157	7.7	(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٣)
1148	717	۱۳ – دفاع لم بسبق التمسك به أمام محكة الموضوع . عدم جوازه أمام محكة النقض لأول مرة . (الطنن نتم ۲۵۱۷ لمنة ۵۱ ق – جلمة ۲۸۲۷/۱۲/۲)
270	VV	(ج) السبب الموضوعي : ١ - تقدير الأدلة المفدمة فىالدعوى . الجدل فى ذلك بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غيرالتي انهى إليها الحكم. موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكة النقض . (الطن رتم ٢٠٨ لسبة ٤١ ق - جاسة ١٩٨٢/٤/٢٢)
		 ٢ - تقدير وسائل الإكراه ومدى تأثيرها فىنفس المتعاقد. أمور واقعية تستقل بها محكة الموضوع بلارقابة من محكة النقض . الحدل النقض . فيها غير جائز أمام محكة النقض . (الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢))
٥٠	17	(11/1/1/1 20 17 20 17

-		
منعة	القاعدة	
40	176	 قضاء الحكم على ماله أصل ثابت في الاوراق. تضمنه ارد الضمني المسقط لما ساقه الطاعنان من أوجه دفاع . المنازعة في ذلك . جدل في تقدير المحكمة الأدلة ، عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)
٩٨٤		 عكة الموضوع . سلطتها فى فهم ما يحتويه المستند وتقدير ما يصلح منه للاستدلال به قانونا . لا معتب عليها فى ذلك من محكة النقض متى كان استخلاصها سانها . (العلن وقم ٢٢٣٣ لسنة ٥١ ق - جلمة ١٩٨٢/١١/٢١)
•17	۱۸۲	 ه - قاضى الموضوع . سلطته فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة والموازنة بينها والأخذ باقوال شاهد دون بيان أسباب ذلك مادام لم يخرج بتلك الأقوال إلى ما يؤدى إليه مدلولها . (الطعن رقم ۱۷ نسئة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢١)
		 ٦ إقامة الحكم قضاءه على أسباب مائفة ولها أصلها الثابت في الأوراق وتكنى لحمله . المنازعة في ذلك . مجادلة فيا تستقل محكمة الموضوع متقديره وتخدير عند رقابة محكمة النقض .
• £ 7	۱۸۸	(الطين وقم ٩ لسنة ٩ ئق جلـة ١٩٨٢/١١/٣) ٧ - لقاضى الموضوع السلطة التـامة فى تقــدير ما يقدم له عن الأدلة . عدم خضوعه فى ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا .
۳٥	19.	﴿ الطُّعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٢٨/١١/٢٨)

0		
anin !	القاعد	
		٨ - إقامة الحكم قضاءه بانتفاء مسئولية الناقل على ماثبت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى جهة الوصول سليما وأن عدم استلامه يوجع إلىخطأ الطاعنة التي تقاعست عن الاستلام مسيح و النعى على الحكم بما تثيره الطاعنة من إنها توجهت المدينة المدينة من إنها توجهت المدينة ال
		لاستلام الطود فلم تجده . جدل موضوعی لم يقم الدليل عليه . غير مقبول .
14.0	YIN.	(الطن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٤٩ ق جلسة ۲۱/۲۱۲/۱۱)
		(د) السبب المجهل :
		 ١ - عدم بيان موطن العيب بالحكم المطعون فيه وأثره ف قضائه . نبى مجهل - غير مقبول .
444	٥٠	(الطعن رقم ٢٨ه لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢١/٢/١١)
		 ٢ عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع المقول أن الحكم أغفل الرد عليها . نعى مجهل . غير مقبول .
740	٤٢	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ ق _ جلسة ١١/٢/٢٨١)
٦١٨	114	 ۱۳ حدم بیان الطاءن وجه الدفاع الذی أغفل الحلیم ارد علیه وأثره فی قضائه . نبی مجهل . غیر مقبول . ۱۷ الطمن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ۱۹۸۲/٥/۳۱)
		 ع عدم بيان الطاعن ف صحيفة الطعن العيب الذي بعزوه للحكم المطعون فيه وموضع وأزه في قضائه . غير مقبول . لايفنى عن ذلك تو ضيحه له في مذكرته الشارحة .
۲.,		﴿ الطَّعَنُ رَقَّمَ ٢٤ ٥ لَسَنَةً ٤٨ قَ _ جَلَسَةً ١١/٣/٢/١)
	1	I

صفحة	القاعدة	
		(ه) السهب المفتقر للدليل :
		١ – عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تمسك به من أوجه
		الطمن في الميماد القانو في . نعى لادليل عليه .
٧٥	1/	(الطمن رقم ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٣)
		٣ ــ عدم تقديم الطاعن صورة رسمية من الطعن المشار إليه
		فى وجه النعى للتدليل على سلامته . نمى ءار عن الدليل .
781	27	{ العُمن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٢/١٩٨٢)
		٣ - تمسك الطاءن بدفاءه أمام محكة الاستئناف بأن عقود
		التسليف بتوريد الأقطان يحكمها العرف التجارى . عدم تقديم
		الدليل على قيام هذا العرف التجاري . نبي عار عن الدليل .
۲۵٬	1 144	(الطمن رقم ١٣٤ لسنة ٤٢ ق ـ جلسـة ١٩٨٢/٦/١٤)
		٤ - عدم تقديم الطاعنين ما يدل على تمسكهما أمام عكة
		الموضوع بأداء الأجرة الإضافية للمطعون ضده . إفتقار النعي
		إلى الدليل .
40	v 17	﴿ الطَّعَنُ رقم ٢٦٥ لَسنة ٤٨ ق _ جلسة ١٩٨٢/١١/١٨) ·
		 الترام الطاعن بتقديم الدليل على ماتمسك به من أوجه
		الطعن .
174	4 444	العلمن رقم ١٠١٥ لمستة ٤٩ ق جلمة ١٩٨٢/١٢/٢)
		(و) السبب غير المنتج :
		١ - إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما لحميل
		قضائه . تعييه في الأخرى . غير منتج .
aź	9 4	﴿ الطَّعَنْ رَقِّم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨١)
	1	***

	القاعدة	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
454.000	84500	
711	117	 ۲ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . النعى عليه بشأن دعامة أخرى . غير منتج . (الطعن رقم ۱۳۹۳ لسنة ٤٧ ق - جلسة ۱۹۸۲/٥/٣١)
		 سالنمي على مانزيد به الحكم من أسباب لم تكن الازمة لقضائه . غير منتج .
077	1 12	(الطعن رقم ۱۸۲ لسنة ۶۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۰/۱۹۸۲)
171	£ - £	 ع حسل الروجة الحاضنة من عين النزاع قبـــل العــل القانون رقم ٤٤ لــنة ١٩٧٩ – النبى على الحكم رغم نفاذ هذا القانون والحطأ في تطبيق القانون و غير منتج و علمة ذلك . (الطعن وقم ٧٤٠ لســنة ٤٧ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٢٨)
		 تعصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدر الأدلة المقدمة فيها من سلطة قاضي الموضوع ، متى كان استخلاصه سائغا وكافيا لحمل النتيجة التي انتهى إليها . النعى على الحمم فيها استطرد المدتريدا تبريرا القضائه .غير منتج. مثال بشأن تأجير مقروش .
777	17.	(الطمن رقم ۱۰۰۸ لسنة ٥١ ق _ جلسة ١٠/٦/٦/١٠)
		 تقديم الطعون ضده مذكرة بدفاعه في اليمادالقانوني. تمسكه ببطلان إعلامه دون بيسان مصاحته في ذلك . أثره . هدم قبول الدفع .
401	7 17	(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤) "
		 ب الحامة الحكم على دعامات متعددة ، كفاية إحداها لحل قضائه . النعى عليه في باقى الدعامات الأخرى أيا كان وجه الرأى فيه ، غير منتج .
40	٧١ ٧	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٨)

اعدة مفحة	الق
	 ۸ حديضة استصدار أمر الأداء . إعتبارها بديل ورقة التكليف بالحضور . التكليف بالوفاء . شرط لصدور الأمر عدم تعلقه بالعريضة ذاتها . قصر النعى على التنكليف بالوفاء دون العريضة . غير منتج.
171.	(الطعن وقم ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/١٩٨٢) ١٩١
1111	 ٩ إفامة الحسم قضاءه على دعامة كافية لحمله . تعييبه ف دعامة أخرى يقوم عليها . نعى غير منتج . (الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٢) ١٧٧
	(ز) السبب غير المقبول
	اعتبار الاستثناف كأن لم يكن لعدم إعلانه خلال الميصاد القانوني - غير متعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع له التمسك به ولوكان الموضوع غير قابل للتجزئة ، نعيه على الحم المطعون فيه في هـذا الخصوص . غير مقبول . علم ذلك .
1.4.	﴿ الطُّعَنُّ رَقُّم ٦٦٢ لَسَنَّةً ٤٨ قَ ــ جِلْسَةً ٢٩/١١/٢٩) ٩٧
	(خامسا) مالا يصلح سببا للطعن :
	 ا - غموض منطوق الحسكم أو ابهامـــه لايؤدى إلى بطلان الحسكم . عدم جواز الطعن فيه بالنقض . سبيله . الرجوع لذات المحكمة لتفسير ماوقع من غموض أو إبهام م ١٩٦١ مرافعات .
£97	(الطمن رقم ٦٤٩ لسنة ٨٤ ق ـ جلسة ٦/٥/١٩٨٢)

· · ·	1.151	
مناحة	القاءدة	
	-	 ٢ - الحسكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن فيه هو التماس إعادة النظر ، الطعن فيه بطريق النقض . شرطه .
170	72	(الطعن رقم ۱۱۱ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
	:	 ٣ – الحطأ الذي يضر تصحيحه بالطاعن لايصلح سببا لنقض الحكم .
171.	414	لا الطمن رقم ٦٧٦ نسنة ٤٨ ق ــ جلسة ٢٠٪١٢/٢٢)
		(سادسا) سلطة محكمة النقض :
44.0	£ Y	 ا سانطواء أسباب الحسكم على خطأ فى القانون دون أن يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها - لحسكمة النقض تصحيح ذلك الحطأ . (العلمن دقم ١١٠ لسنة ٢٤ ق - جلمة ١٩٨٢/١١/١) ٢ القصور فى الرد على دفاع قانونى للخصم م لحكمة النقض أن تستكل أسبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور متى كان صحيحا فى نتيجته .
47/1	71	# الطعن وقم ٢٧ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٧/٤/٢٩٨٢)
٧٥	١٧	 ٣ - التعرف على قصد العاقدين من سلطة محكة الموضوع. التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . خضوعه لرقابة عكة النقض . (الطمن دم ١٩٣٢ لسنة ١٥ ق - جلة ١٩٨٢/١/١١) ع - استقلال محكة الموضوع بتقدير أدلة الدعوى
		واستخلاص الواقع منهادون رقابة من محكمة النقض . شرطه .

Y 19	14	بقض
Tercin	القاعدة	
47.4		انصاح المحكمة عن مصدر الأدلة وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليها .
1764		(الطعن رقم ۱۷۷۹ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٤/)
a ta	4.8	 تقــدير أقوال الشهود والقراش . كما يستقل به أقاضى المرضوع دون معقب عليه من محكة النقض . شرطه . (الطمن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)
٤٠	The state of the s	 تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتفسير المحررات . سلطة محكة الموضوع فى ذلك مطلقة . لارقابة لمحكة النقض عليها . مناطه . السلمن رقم ۶۹۷ لمنة ۶۹ ق – جلمة ۱۹۸۲/۱/۲)
V// b	171	 « – اقتصار الطن بالنقض في المرة الاولى على شسكل الاستثناف. ورود الطن في المرة الثانية على مافضي به في المرضوع. أثره. المحكمة عند النقض الإحالة دون التصدى للوضوع. علة ذلك.
4/3	* * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	
		 ٨ - إنتهاء الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
3 - 17	174	
		(سابعا) أثر نقض الحسكم :
		 ا حسنقض الحسكم المطعون فيسه والاحالة . أثره . حرية المحكال إليها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو من

		112
South	القاعدة	
		غير الطويق الى كانت قد حصلته منهامن قبل . لها أن تخالف رأيها الأول . وجـــوب اتباعها حــكم النقض فى المسالة القانونية التى فصل فيها .
٧٠١	124	﴿ الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢١/٦/٦٨٢)
۸۰۱	1 2 4	 ٢ نقض الحــكم المطعون فيه والإحالة . أثره . للخصوم إبداء أوج، دفاع ودفوع جديدة أمام محكمة الإحالة . (الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٦/٢/١٨٢)
		 أو ـ نقض الحكم المطعون فيه والاحالة . مؤداه . وجوب النزام محكمة الاستثناف في قضائها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض . تصدى محكمة النقض لفصل في الوضوع عند نقض الحمكم للمرة الثانية . م٢٩٩٩ مرافعات . علة ذلك .
1177	711	﴿ الطُّعَنُّ رَقْمُ ٣٦٨ لُسِنَةً ٤٩ ق _ جِلْسَةً ١٩٨٢/١٢/١٨)
		 غ - إنهاء الحكم إلى مسئولية المتبوع عن التعويض على اس شوت خطأ أحد تابعيه دون غيره من سائر التابعين . غض الحكم بشأن مساءلة هذا التابع . أثره . نقض الحكم النسبة للتبوع . علة ذلك . الطمئان أرقام ١٨٣٤ ، ١٨٤٩ ، ١٨٤٩ ، ١٩٤٩ ، ١٩٩٩ .
1774	441	
		نقسل
		الله الله الله الله الله الله الله الله
790	οź	البيع البحرى ^{دو} فوب ,6 ° f ° ماهيتــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

القا	
	نقل جوي
*14	إقامة الحسم قضاءه بانتفاء مسئولية الناقل على مائبت من وصول الطرد موضوع النزاع إلى جهة الوصول سليها وأن عدم استلامه يرجع إلى خطأ الطاعنة التي تقاعست عن الاستلام . صحيح لل الذي على الحسم بما تثيره الطاعنة من أنها توجهت لاستلام الطرد فلم تجده . جلل موضوعى لم يقم الدليل عليه . غير مقبول . (الطدر دقر ۲۸۷ لمنة ۲۹ ق حاجله ، ۱۹۸۲/۱۲/۲)
	اتفاقية فارسوفيا
	أحسكام توزيع المسئولية بين النساقل الحوى والشخص المضرور. خضوعها لقانون القاضى. م ٢١ اتفاقية فارسوفيا . إنطباق حسكم المسادة ٢١٦ مدنى لعدم وجود تشريع خاص بتنظيم عقد النقل الحوى .
711	(العلمين وقم ٣٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/٢)
	ناية عامة
	(أولا) التدخل في دعاوى الأحوال الشخصية . ١ منازعات الأحوال الشخصية المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو توافر أركانه أو شخص المستحق فيسه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه نما كانت تختص به المحاكم الشرعية . وجوب تدخل النيابة العامة فيها ولو في دعوى مدنية آثيرت فيها إحدى هذه المسائل .
	(الطمن رقم ۹ لمنة ۶۹ ق - جلمة ١٩٨٢/٣/٢٥)
	Y1A

Town	القاعدة	
		٧ طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد سع قطعة أرض آلت
		اللكية فيها للبائعين عن طريق الاستحقاق في وقف أهلي يوجد
		فيه نصيب خبرات. عدم اتصال هذا النزاع بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فـــيه أو تفسير شروطه. أثر
		ذلك . عدم وجوب تدخل النيابه العامة في هذا النزاع .
1-27	١٨٨	﴿ الطَّمَن رَمْ ۗ ٩ أَسَنَة ۗ ٩ \$ ق جاسة ٥٠/١١/٢)
		(ثانيا) التدخل في دعاوى القصر •
		١ — إغفال كاتب المحكمة اخطار النيابة بقضايا القصر .
		بطلان نسبى . عــــدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة اللنقض .
477	17.	﴿ الطَّمَنُ وَقُمْ ٥٠١ لَسَنَةً ٤٤ ق _ جلسة ٧/٦/٦/٧)
		 ۲ — البطلان الناشىء عن عدم إخبارالنيابة العامة بالدعاوى الخاصة بالقصر تسبى . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام عكة النقض .
٨٥٤	100	﴿ الطَّعَن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق _ جلسة ٢٠٠/٧/٣٠)
		(&)
		هبـــة
		يع المتار الصادر من الولى الشرعي إلى أولاده مع تبرعه لمم الشرع الشرع المنا التصرف هبة سافرة وليس بيعا ، علة ذلك .
		أَنْهُن . هذا التصرف هية سافرة وليس بيعا . علة ذلك .
p - \	44	﴿ الطُّعَنُ رَقَّم ٨٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨١)

ا صنحه	القامد	
		هيئات عامة
		الطعن بالنقض . رفعه من إدارة قضايا الحكومة نيابة حن هيئة التأمينات الاجماعية دون تفو يض خاص. صحيح علم ذلك . م ٦ ق ٥ ٧ لسمة ١٩٦٣ . اختصاص الإدارة القانونية للهيئة بمباشرة الدعاوى أمام المحاكم لا يحول دون ذلك .
1177	4.4	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٨ ق ـ جلسة ٦/١٢/١٢٨)
		()
		وقف 🗕 وكالة
		وقف
179	w	1 — قرارات لجان قسمة الأعيان الموقوفة . ق ٥٥ لسنه ١٩٦٦. إعتبارها بمثابة أحكام مقررة للقسمة بين أصحاب الشأن . حجيتها نسبية لا تتعدى إلى غير خصوم الدعوى . يتم شهرها بناء على طلبوزارة الأوقاف أو أحد ذوى الشأن . شهر طلب القسمة . له نفس الآثار القانوئية التي ترتب على إشهار صحيفة دعوى الملكية . (الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٩٢٢/ ١٩٢٢)
174	۲.	
		٢ — الاستعتماق الواجب في الوقف لورثة الواقف الموجودين وقت وفاته. م ٣٤ ق ٨٨ لسنة ١٩٤٦ . المحروم من الاستحقاق . حتمه في رفع دعوى مطالبة خلال سنتين شمسينين من تاريخ موت الواقف بشرط التمكن وعدم العذر الشرعى . تقرير قيام العذر . متروك لحكمة الموضوع .
* Y Y Y	٤٩	(الطين وقم ٥٥٧ لاسة ٧٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٢)

مفعة	القاعدة	
		وكالة
		(أولا) أهلية الوكيل.
		نيابة الولى عن القاصر . نيابة قانونية . تجاوز الوصى حدود نيابته . أثره. عدم انصراف أثر التصرف إلى القاصر .
017	17	﴿ الطَّمَنُ رَقَّمُ ٨٧٨ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/١٣)
		(ثانيا) الوكالة الضمنية .
		طمن الوارث فى تقدير التركة قبل أيلولتها إلى الورثة . اعتباره نائبا عنها وعن سائر الورثة بوكللة قانونية . أساسها . وحدة التركة واستقلالها .
177	70	(الطِّعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٨)
		(ثالثا) التوكيل في الخصومة .
7.7	11.	 ١ - تقاعد الوكيل عن المطالبة بدين موكله. واقعة مادية يستفيد المدين من آثارها القانونية . للوكل مساءاة الوكيل عنها. ١ الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٩ ق _ جلسة ١٩٨٢/٥/٣٠)
		 ۲ – تقادم دعوی المطالبة بأنماب المحامی . بدؤه من تاریخ انتهاء الوكالة
214	٧٥	(الطمن وقم ٩٨ لمعنة ٤٢ ق - جلمة ١٩٨٧/١١٥) مد
		(رابعا) مسائل متنوعة .
And the second s		 ا حالاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الغمان لصالحه . منفصلا عن علاقته بالعميل . النزام البنك بالوفاء المستفيد .
deste distriction de descripte e management de de		١ - علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه .

ة صفه	القاعد	
		النزام أصيل مستقل ، لا بالوكالة عن العميل. قيام البنك بنثييت اعتماد مصرف بين عميله والمستفيد. عدم اعتباره ضامن أو كفيل لاستقلال النزامه .
- 1	1	
240	٧١	﴿ الطَّعَنَ رَقَّمُ ٦٤٨ لَسَنَةً ٨٤ قَ لَا جَلَّسَةً ١٣ /١٩٨٢)
		 ٢ القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بالفاءقرارات إخضاع أشخاص أو شركات أو مؤسسات لاحكام الاحرالعسرى العسرة ١٩٥٨ . أثره . زوال صفة مديرادارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيلهم أمام القضاء إعتبارا من تاريخ سريائه . عودة أهلية التقاضى إلى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ .
189	44	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ــ جلسة ٢١/٢/١/٢١)
		 ٣ انتهاء الحكم إن زوال حق مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع للحراسة. أمام القضاء بصدور القرار ٣٤٧ لسنة ١٩٥٧ وأن استمراره في إدارة أمواله - بعد ذلك - لا تكسبه هذا الحق وصفيح .
184	79	. (الطعن رقم ۳۹۰ لسنة ۳۶ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲۱)
		ع ــ نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين والمراقبين عن
		الأشخاص المشار إليهم فى الأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٥٦ . نيابة قانونية . عد, جواز التحدى بالأحكام العامة للوكالة . علة ذلك .
1 2 9	19	(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق ـ جلسة ٢١/١/٢١)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

وطلبات رجال القضاء السنة الشالثة والثلاثون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
11	(خ) خدمات إجتماعية (ص)		(أولا) طلبات رجال الفضاء (أ)
17	صلاحية (ق	۳ ٤	إجراءات ــ ــ ــ ــ إجراءات ــ ــ ــ ــ إختصاص ــ ــ ــ ــ ـــ ــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـ
14	قرار إداری ــ ــ ــ ـــ ـــ	0	اعانة إجماعية أقدمية أهايسة
12	درجة الكفاءة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	٧ .	(ت) - تأديب مه
16 -	الحجاس الاعلى الهيئات الفضائية	A	تأمينات إجتماعية ترفيسة تعويض
"	مماش ہے ۔۔۔	1.	تمسين ت

دقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
V. VI VF VE 4A	أمر أداء أمر أداء أمر على حريضة أوراق تجارية	14 W1 W7 W7 E8 E9	(ثانيا) المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية إثراء بلا سهب احوال شخصية احوال شخصية
111	تأميم ، مد مد تأمين	£9 09	إستثناف مه مد إستراد
717	تأمينات إجهاعية	9.	إستيلاء أشخاص معنو ية إصلاح زراعي
117	جزئة مد مد المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية الم	٦.	أعمال تجارية
14. 141	ر قه سال سال سال سال سال سال سال سال سال سال	77	فلاس
374	تضامن		التماس إعادة النظر

المعرف	رقمالصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
المنظم المنافق المناف		(د)	170	تعويض
الفيذ عقارى	117	رهسڻ يہ بيد سد	17".	
المنفيذ عقارى المسلم ا	117	ريع	172	تنظيم
الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم		(ش)	178	تنفيذ
المعيات المهر عقارى المهر عقارى	197		177	سفید عقاری
الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم	198	شفعة		(ج)
الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم	117	شيوع سي ده ١٠٠٠	177	چمعیات
الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم	144	شهر عقاری		
عراسة		(ص)	147	_
حكر	111		171	
حكم		(ض)	1\$1	
حيازة	7	11	181	حکم
خلف	[ا ۱۳۳	حيازة به ١٠٠٠
خلف ۱۲۷ علامة تجارية ۲۱۱ علامة تجارية ۲۱۱ عدم تجارية ۲۱۱ عدم تجارية ۲۲۱ عدم تجارية ۲۲۱ عدم تحال ۲۲۱ عدم تحال ۲۲۱ عدم تحال ۲۲۱ عدم تحال ۲۲۱ عدم تحال ۲۲۱ عدم تحال	4.4			(خ)
۲۱۱ (ع) (ع) (ع) (د) (د) (د) (د) (د) (د) (د) (د) (د) (د	۲۱۰		177	
دستور ۱۹۹ (ف) (۲۲۱ د فضاله ۲۲۱ دعوی ۱۹۹ دعوی ۱۹۹	711			
دعوى ١٦٩ ففماله دعوى		_		(2)
441		` '		دستور دسته
ر من منا القالات القا	1	i	1.	دعوی به سه در د
100 May 100 100 E 39.3	111	ال فوائد مد مد مد	14.	دفوع مم مه

رقمالصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
772 772 770 770 770 771 772	مقاولة ملكية موطن	444 444 444 444 444 444	قانون قانون قدار إدارى قضاء قضاء قوة الأمر المقضى قوة قاهرة
**** **** **** ****	نيابة عامة (ه) هبسة (و) وقف وكالة	72. 721 707 777 777	عاماه

(ب) تصويبات العدد المدنى للسنة ٣٣ القضائية

" تصويبات الحزء الشاني "

0 t 15 . 0 . 5 t					
الصواب	الخطأ	وائم السطر	رتم المنحة		
. الطعن رقم. ١٠٥ لسنة ٤٦ في	الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٧ ق	٩	۲۲۳ ابلزه		
ملغی	التلخيص الثانى	**	الأول 3 ٢ ٢ الجزء الأول		
ا وغابه	وعاره	4	701		
المرسل	المبعوث	17	77.		
يتعهد	سيتعهد	44	V-V		
الطلبين	الطبين	17	٧٣١		
الحابر	الجائز	17	٧٤١		
الباجورى	الباجيرى	*	VAN		
الأجلين	الأجان	11	۸۱۵		
الاستثنائية	الاسثتنافية	۲	AVY		
الى	إق	l	٨٢١		
۸۲۹	VY4	وقم الصفحة	A74		
ببطلان الطعن	ببطلان العلن	12	۸۲۹		
إخطار	إخبار	V	A0£		
الاخطار	الأحكام	١,	AV4		
المبنى	المبين	12	۸۸۷		
۱۹۷۷ لسنة ۱۹۷۷	٢٩ لسنة ١٩٧١	77	۸۸۹		
١٩٨١ لسنة ١٩٩١	١٩١١ لسنة ١٩١١	77	۸۸۹		
الموجب	الرجب	11	A4.1		
. 1					

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رفم فاعتماد
.11	الحبير	70	۸۹٤
بجبر کما قد یکون تالیا	اسبیر قد یکون زلیا	' '	MAM
حددت	حدمت	7	4
نیر فیان	نيعيان	14	9.5
۱۹۳۹ السنة ۱۹۳۹ ۱۶ لسنة ۱۹۳۹	ع لسنة ١٩٢٩ ع لسنة ١٩٢٩	١٤	AYA
14	, ((,	12	444
ا هججه	بيجيه .	1	110
۱۲۹ مرافعات	۱۲۱ مرافعات	14	19.
المادين ١/١ ٣٤١	1/1 0,51	10	1.47
WW-4	77.9	14	1-44
وصدور قرار وزارة التموين	بصدور وزارة التموس	12	1.44
لم يكن	. یکن	70	117-
رئيس حسابات	لحسا بات	1	1101
جاروا	جازوا	19	1110
٧٠	1.	iv	1145
قضاه	قضاءه	14	1753
لا يفيا	لا يغير	7	1405
الَّى	می	179	1705
على	مع	44	1.17.1
1440/7/87	1910/0/47	12	1400
			أبوس
A.	حکر	صنوان اسامحة	ان س
			حي ا
			177
			فهرس
	1 ,	1	1

طبع بالهيئة العامة لشنون المطابع الأميرية (فرع دار القفساء ع والقاهرة ٠

(رمزى السيد شعبان) رئيس مجلس الادارة.

